

المصرفاوى

# قانون العقوبات الخاص

الرشوة - اختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها - التزوير - القتل العمد -  
الحجج والضرب - القتل والإيذاء خطأ - السرقة - النصب - جوارف الشيك -  
جرائم خيانة الأمانة - الحريق عمدا - انتهاك حرمة ملك الغير - الجرائم ضد الأخلاق -  
القذف والسب والبلاغ الكاذب

دكتور  
حسن صادق المصفاوى  
أستاذ القانون الجنائى  
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية  
محام لدى محكمة النقض



الناشر: انتشارا في الاسكندرية

١٩٨٠ - ١٩٨١









المصرفاوى

ف

# قانون العقوبات الخاص

الرشوة - اختلاس الأموال العامة والاحتياز عليها - التزوير - القتل العمد -  
الجبجج والضرب - القتل والإيذاء خطأ - السرقة - النصب - جوارف الشيك -  
جرائم خيانة الأمانة - الحريق عمدا - انتهاك حرمة ملك الغير - الجرائم ضد الأخلاق -  
القذف والسب والبلاغ الكاذب

حسن صادق المصفاوى

استاذ القانون  
بجامعة الإسكندرية  
محام لدى محكمة النقض

١٩٩١

الناشر // منشورات إف بالإسكندرية

جلال حنفي وشركاه





”وَلَوْ رَاقِبْتُمْ فَتَعَالَى جُودُ الْمَلِكِ إِنَّهُ

صَدَقَ لِلْعَدْلِ الْعَظِيمِ



## مقدمة

درجت قوانين العقوبات بصفة عامة على أن تتضمن قسمين تتناول في أولهما الأحكام العامة في انقائون من حيث التعريف بالجريمة وتحديد المجرم المسئول وأساس مسأله جنائيا ثم العقوبات أو التدابير التي يواجه بها المجتمع الجريمة ، ويشمل القسم الآخر الأنواع المختلفة من الجرائم مبينا أركانها والعقاب الذي يقدره المشرع عند وقوعها ، وتختلف التشريعات في تقسيمها لهذا الجزء ، وهي عادة تضم الجرائم التي يجمع بينها عنصر مشترك - هو في الغالب المصلحة التي يراد من النص حمايتها - ويقسمها تحت عنوان واحد ، وفي الحقيقة أن التقسيمات التي تنتهجها التشريعات بصدد القسم الخاص من قانون العقوبات لا تعدو أن تكون انعكاسا لتقسيمات نظرية ، ونادرا ما يكون لها من أثر في التطبيق العملي إلا حينما يريد القاضي أن يستدل على غاية المشرع من أحد نصوصه أو حين يشوب النص غموض أو يثور حول تفسيره نقاش وجل . أما الأمر الغالب فهو أن القاضي - حين تعرض عليه واقعة معينة ليعمل حكم القانون - ينظر في أركان الجريمة وفقا للنص الذي تنطوي تحته ليجت توافرها من عدمه فإن تكاملت نطق بالعقاب الذي يراه مناسبا في حدود ما وضعه المشرع .

ونتناول في هذا المؤلف بعض الجرائم ذات الأهمية العملية .

والله ولي التوفيق .

الاسكندرية - أغسطس ١٩٩٠

دكتور

حسن صادق المرصفاوى



# الفصل الأول

## الرشوة

لما قامت الدول أوجبت ضرورة بقائها واستمرارها رعاية مصالح المواطنين في مختلف نواحي حياتهم وتنظيم شئونهم . ووقع هذا السبب على عاتق أولئك الذين قاموا على شئون الدولة . وإذا كان بمقدور الحاكم في العصور السالفة أن يتولى بنفسه تنظيم تلك المهام ، فإن نشأة الدولة واتساع نطاقها وتعداد الأفراد فيها وتنوع مصالحهم اقتضى أن توجد إلى جوار الحاكم جهات تعاونه في أداء مهمته . ولقد أخذت تلك الجهات تتعدد تبعا لازدياد الأعباء وتنوعها . ومع مرور الزمان كثرت الخدمات التي تقدمها الدولة لرعاياها وصار من الضروري وجود بعض الأفراد الذين توليهم الدولة بعض سلطاتها تحقيقا لرسالتها ، وهم الموظفون المسميون .

وإذا كانت الدولة تمنح بعض سلطاتها لموظفيها فذها تهدف بهذا إلى أن تستخدم السلطات في النطاق الذي رسمه القانون تحقيقا للمصلحة التي تترجى وحفاظا على حقوق الأفراد والمساواة بينهم أمام القانون . وهي من ناحية أخرى تعطي الموظف مقابلا للعمل الذي يقوم به . وهو الوضع الطبيعي بالنسبة إلى كل من يحصل من آخر على بعض خدماته .

والأصل في الموظف إذا منح سلطانا معيناً أن يستعمله في حدود القانون وتحقيقاً لما ابتغاه ، لأن الخروج على تلك الضوابط يؤدي إلى الإخلال بالمصلحة التي أراد القانون حمايتها بما قد يترتب على هذا من اضطراب يقع في نظام المجتمع . على أن هذا لا يمنع من وقوع تلك المخالفات ، وهي ظاهرة بشرية لا يخلو منها أي نظام أو قانون . وفي محاولة من التشريعات لتقاضي تلك المخالفات فإنها تقرر جزاء إدارياً عند وقوعها لما تحدته من اضطراب في سير العمل بالجهة التي يعمل فيها الموظف . وقد يفت الأمر عند حد هذه المسألة .

على أن إخلال الموظف بواجبات وظيفته قد يصل في بعض الصور إلى درجة يضطرب فيها نظام العمل . ويفقد أفراد الجمهور الثقة بالموظف وتبعا بالأعمال الحكومية بما يؤدي إذا استشرى الأمر إلى قساد الآداة الحكومية .

وفي هذه الحالة لا يقف المشرع عند الجزء الإداري وحده بل يقرر عقوبة جنائية من أجل ذلك الإخلال مهددا بها كل من تسوله نفسه ارتكاب إحدى الجرائم التي يحددها وتصل بعمل الموظف . ولا شك في أن من أخطر صور الإخلال بالوظيفة الاتجار بها ، أي تقاضي المقابل على أية صورة لقاء تحقيق مصلحة لبعض الأفراد ، ومن هنا كان الأساس في تجريم أفعال الرشوة . فالمجتمع يرى في الرشوة ظاهرة خطيرة جديدة بالمكافحة لأنها تؤدي إلى أمرين خطيرين ، أولهما أنها تسفر عن فقدان الأفراد للنقطة بالنسبة التي أودعتها الدولة بين يدي الموظف ، إذ يمكن تخطي الحدود الموضوعية بمجرد دفع المقابل لذلك . فإن امتد الأمر إلى أعمال ومرافق كثيرة لاختل الجهاز الحكومي وفقدت الدولة مقدراتها على رعاية مصالح أفرادها بما قد يؤدي إلى انهيارها بعد أن يشيع الفساد فيها . والأمر الآخر أن الرشوة في ذاتها تؤدي إلى انتفاء العدالة ، إذ في مقدور الفرد أن يحقق ما يفي به إذا استطاع دفع مقابل لذلك . وفي هذا قد تختلف مقدرة الأفراد عن بعضهم ، فمن كانت لديه القدرة وصل إلى مبتغاه ومن عجز عن ذلك تمطلت أموره ، ويوصل الإحساس بانتفاء العدالة إلى تولد الأسقام وهي بدورها من الآفات الخطيرة التي قد تهدد المجتمع بالانهيار .

وللمادة - لا سيما في العصر الراهن - أغراء خاص يؤثر على كثير من ضعاف النفوس ، وقد تؤدي أحيانا في ظروف معينة إلى ضعف في الإرادة أمامها . ومن أجل التغلب على القوة التي لها كان منطقيا أن يتدخل المشرع بنصوص تقرر العقاب على الرشوة فيحرم الوظيفة العامة من الاتجار بهـ ويحرم الموظف من أن يخضع لتأثير المادة .

وقد بدأ سلطان المادة قويا واضحا وذو تأثير كبير في نفوس الأفراد في أعقاب الحرب العالمية الثانية حين اختل كثير من القيم الاجتماعية واضطرب كثير من الموازين الاقتصادية ، وأصبحت المادة بذاتها هدفا يسعى إليه الكثيرون ، وتتكب البعض الطريق السوى وسلك سبيل الجريمة التي من بين صورها الاتجار بالوظيفة . وكانت لهذه الأوضاع مظاهر متنوعة في الجباعة حين ظهرت صور عديدة تمكن الشخص من الاستفادة بوجه غير مشروع من الوظيفة العامة التي يباشر مهامها دون أن يقع فملا تحت نصوص التجريم ، التي ما عادت تحيط بنواحي التطور الحديث في المجتمع ، وأصبحت البعض مبدأ أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص للأفلات من أحكام القانون . والظاهرة الأخرى أن الرشوة لم تعد قاصرة على الاتجار بالوظيفة العامة ، بل امتد الأمر إلى نطاق الأعمال الخاصة ، لا سيما بعد أن أصبحت



بلك الأعمال ذات صلة بخدمات لا يستغنى عنها أفراد الجماعة تيميز العمالقة بها الإعادة من الاتجار . بتلك الأعمال بمسا يؤدى الى الاضرار بالجماعة فى النهاية . والظاهرة الاخيرة - ولعلها اخطرها - تتمثل فى ضعف استئناس الجمهور بمدى منافاة الرشوة لنظم المجتمع ، فبعد ان كان المرتشى يعد فى نظر المجتمع مرتكباً للخطيئة أصبح الأفراد يشعرون بأن دفع مقابل لانجاز بعض أعمالهم لا يعتبر رذيلة ، بل لا يطلقون عليه هذه اللفظ وإنما يتخبرون العبارات التى تحمل فى باطنها محاولة استباج لمصلحة من الشترعية تمسك التصرف .

هذه المظاهر يست تبتل خطورة على انتظام أمور الأفراد فى المجتمع وراى المشرع كما هو شأنه عادة أن يجابها بنصوص جنائية واعتقلا منه انذار التهديد بالعقاب من شأنه أن يقلل من انتشار هذا الداء . ولذلك تقلصت التمديلات التشريعية اما لتشديد العقوبة المقررة للجرائم القائمة فى القانون او تجريم بعض الافعال التى ما كانت تنطوي تحت انصوص السابقة ، بل ان المشرع قد لجأ الى استعمال عبارات واسعة من المرونة بحيث يستطيع القاضى عند تطبيقها أن لا يفلت أى ائجار بالوظيفة من العقوبة ، رغم أن هذه العبارات البواسية ذات المدلول غير المحدد تشكل خطورة على الحرية الفردية . كما ان المشرع رأى ان مسئولية الدولة تجاه تنظيم حياة الأفراد لا تقف بها عند الموظف العام ، بل مد نطاق الحماية الى المواطنين فى نطاق الأعمال الخاصة بشروط يمينها تتمشى مع حكمة تجريم أفعال الموظف العام .

ورغم كلى الجهود التى تبذل فى سبيل مكافحة الرشوة فإن انتشارها لم يقل ، بل لقد زادت جرائمها على مر الأيام ، ويرجع السبب فى هذا الى صعوبة الكشف عنها وصعوبة إيقافها ، ففضلا عن أنها تتم فى الخفاء - كالشأن فى غالبية الجرائم - الا أنها تتميز بأن كل مساهم فيها يحاول من جانبه إخفاء مثالبها . فالموظف المرتشى - بوصفه المتجر بالوظيفة - لن يكشف عن أمرها أبداً ، ومن ناحية أخرى تقضى مصلحة الراشئ إخفاء معالم الجريمة خشية أن تمتد المسائلة الجنائية إليه ورغبة منه فى انجاز المصلحة التى يبغيها من الموظف ، بل إنه قد يتردد فى كشف أعمال الموظف - ان كان طلب الرشوة من جانبه - حتى لا يفقد باقى الموظفين الثقة فيه ويعطلون أعماله . هذا فضلا عن أن الرشوة أصبحت تبتل فى منافع طارها البراءة تجعل من المصير إقامة الدليل عليها . ومن ثم لا يجنى من يبلغ عن أمرها الا عداؤ الموظف وكل من يساويه ، لا سيما والمشاهد فى الآونة الأخيرة أن الرشوة لم تعد عملاً فردياً يقتصر على الموظف المرتشى بل اتخذت الجريمة

صفة التنظيم يساهم فيها عدد كبير من الموظفين الذين تتراخى اختصاصاتهم في العمل ببعض مصالح الجماهير ، فيرسون السبيل الذي يسرون فيه ولا يكشف عن أعمالهم .

ولعل خاصية الخفاء في جريمة الرشوة هي التي دفعت المشرع الى أن يفرض الرأى ويشجعه على الكشف عنها ، بتقرير اعفائه من العقوبة اذا أخبر السلطات العامة بها . على أن هذا الحل معيب من ناحيتين ، الأولى تتعلق بالموظف إذ تجعله في بعض الصور فريسة أشخاص ضعاف النفوس يحاولون الاضرار به ان لم يسأروهم في رغباتهم والاستجابة لمطالبهم وذلك بالتميل - جريمة الرشوة - وبهذا يصيب الموظف من القلق ما قد يجعله يصرف بعض جهده للتحوط والتخفظ ضد كل مساس به . وهو ما يصيب المصلحة العامة بالضرر . والناحية الأخرى تتعلق بالرأى نفسه لأن الاعفاء المبتذل اليه يقتضى ابتداء أن يشجع في إقامة الدليل على ارتكاب الموظف لجريمة الرشوة ، وهذا أمر غير ميسور له في كل الأحوال ، وهو ان فشل فيه استجلب عليه تقمة الموظف فضلا عن زملاته بما قد يضيغ مصالحه .

وفضلا عما تقدم فإن الحياة العملية تكشف عن ظاهرة فريدة في نوعها بالنسبة الى جريمة الرشوة . فما لا شك فيه أن الرشوة تنفث في المجتمع بصورة خطيرة وبين كل طبقاته ، وهي تنوع وفقا لمختلف الظروف الخاصة بالرأى والمرتشى . وكلما كان المرتشى نفوذه ومكانته في المجتمع كلما كانت الرشوة في صور لا يستطيع القانون ملاحقتها وتكاد تستحيل إقامة الدليل عليها ، وهي في غالبية الأحوال يكون محلها منافع ضخمة يحصل عليها الموظف . اما إذا كان المرتشى موظفا صغيرا فالأمر يختلف إذ تكون قيمة الرشوة بسيطة وإمكان ضبطها وإقامة الدليل عليها سيرا . ومراجعة مجنوعات الأحكام القضائية يكشف عن هذه الحقيقة التي تمكس ظاهرة أخرى وهي أن أعمال القانون بصدد جريمة الرشوة يكاد يكون قاصرا على بعض صفات الموظفين وبعض المتعاملين معهم .

فالرشوة إذن منتشرة في المجتمع والملاج التشريعى لن يكون سبيلا كافيا لمكافحتها وإنما هي آفة اجتماعية توجب أن يعاد النظر إليها على هذا الأساس ، ومحاولة بحث مختلف الأسباب الدافعة إليها والعمل على تلقيها ، وذلك لأنه ما دام الداء قائما فلن يكون الجزاء الجنائى هو الملاج الناجع ، بل كلما اتسع نطاق التشريع الجنائى كلما أمكن التهرب من أحكامه .

ومع هذا فالملامح بالنسبة الى مختلف التشريعات أنها تسير في طريق العلاج التشريعي عن طريق الجزاء الجنائي ، وذلك بتوسيع نطاق الأفعال التي تأخذ حكم الرشوة والأعمال التي يراد بالنص حمايتها عامة أو خاصة ، وتمديد العقاب على مرتكب تلك الجرائم . وإذا أردنا أن نضرب لهذا مثلا فإننا نجد أن التشريع الفرنسي قد مد عقاب الرشوة الى الاتجار بالنفوذ بموجب القانون الصادر في ٤ يوليو سنة ١٨٨٩ ، ثم أصبحت الرشوة معاقبا عليها ولو تعلقت بأعمال مستخدمى المجلات التجارية والصناعية وذلك بموجب القانون الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩١٩ . والتشريع المصري كذلك سار في نفس الاتجاه ، ففي ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ صدر المرسوم بقانون رقم ١٧ الذى مد حكم الرشوة الى أعضاء الهيئات النيابية الذين يتجرون بنفوذهم لدى السلطات العامة . ثم عدل الباب الخامس بالرشوة فى قانون العقوبات تمديدا كاملا بموجب القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وتناول صورا كثيرة من الاجرام كانت تغفل من العقاب ، ثم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، وبموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لحق العقاب الرشوة فى مجال الأعمال الخاصة .

وتنقسم الدراسة بالنسبة الى جريمة الرشوة الى مواضيع ثلاثة ،  
أولها عن جريمة الرشوة والثانى عن المكافأة اللاحقة والأخير عن استئصال  
النفوذ .

## المبحث الأول جريمة الرشوة

جريمة الرشوة هي تقي أسامها عبارة عن اتجار الموظف بأعمال وظيفته ، بمعنى أن الموظف يتخذ من القيام بأعمال وظيفته أو الامتناع عن أدائها أو الإخلال بواجباتها سبباً للحصول على فائدة من أي نوع كانت .  
والموضع الفاعل لهذه الجريمة أن يكون لها طرفان أولهما المرتشى والآخر الراش ، وقد يوجد إلى جوارهما أحياناً شخص ثالث هو الوسيط . ولما كان الرأش هو صاحب المصلحة في اتجار الموظف بوظيفته ويقدم له مقابل لذلك العمل فقد أطلق على فعله الرشوة الإيجابية ، وأما الموظف وهو الذي يتعلق المقابل فقد أطلق على تصرفه الرشوة السلبية ، والأصل في جريمة الرشوة أن لا تقع من طرف واحد أي من الموظف بمفرده ، ومع هذا نجد أن التشريع يجعل من مجرد طلب الموظف للرشوة جريمة في ذاته ، ولو لم تلتق هذه الرشوة بأشخص من جانب الشخص صاحب المصلحة .

ولقد اثار وجود طرفين في الرشوة التساؤل عما إذا كانت تعتبر جريمة واحدة أم جريمتين ، بمعنى هل تسند إلى الراش والمرتشى جريمة واحدة ويعتبر النشاط المادي فيها واحداً ، أم يعد كل نشاط يصدر من أحد طرفيها مستقلاً عن الآخر ومكوناً لجريمة على حدة لها أركانها الخاصة بها ؟ والأخذ بأحدى وجهتي النظر يؤدي إلى اختلاف التكييف القانوني للأفعال المستندة إلى الراش والمرتشى . فإن اعتبرت الرشوة جريمة واحدة كان كل منهما فاعلاً فيها أو اعتبر الموظف فاعلاً على أساس اتجاره بوظيفته والآخر شريكاً له . أما أن كون نشاط كل منهما جريمة مستقلة لاستتبع هذا استقلال مسؤولية كل منهما ، فلا تتوقف مساءلة الراش أو المرتشى - ولا تؤثر - في مساءلة الآخر بما يترتب على هذا من خلاف في النتائج من ناحية الفروع والاشتراك .

وإذا رجعنا إلى الأحكام التي وردت في المادتين ١٠٣ و ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات نجد أن المشرع يأخذ بفكرة انفصال جريمة الراش عن جريمة المرتشى . فهو قد جعل مجرد طلب الموظف فائدة بغية الاتجار بوظيفته جريمة ، وقصر المادة ١٠٣ على جريمة الموظف العمومي بينما أورد

الحكم بالنسبة الى الراشئ فى المادة ١٠٧ مكرر رغم توحيد العقوبة فى  
المادتين . ويؤدى هذا الى الكلام عن جريمة المرتشى وجريمة الراشئ  
وجريمة الوسيط .

## أولا جريمة المرتشى

يبين من نصوص المواد ١٠٣ و ١٠٣ مكرر و ١٠٤ و ١٠٤ مكرر ١٠٦  
و ١٠٦ مكرر ١١١ من قانون العقوبات أن جريمة المرتشى تتطلب لتوافرها  
أركاناً ثلاثة ، الأول الصفة الخاصة للمرتشى والثانى الركن المادى وهـو  
الطلب أو القبول أو الأخذ والأخير هو الركن المعنوى أو القصد الجنائى .  
ونتكلم عن كل من هذه الأركان .

### ١ - الصفة الخاصة للمرتشى

إن الرجوع الى الأصل التاريخى لجريمة الرشوة فى مصر يكشف عن  
أنها حتى عام ١٩٥٣ كانت تهدف الى حماية الوظيفة العامة من الاتجار بها ،  
ولذا اقتصرَت المسألة بالنسبة للمرتشى على الموظف العمومى . وكان يعتبر  
كالموظفين العموميين المأمورون والمستخدمون والخـبـيرون والحكمـون وكل  
إنسان مكلف بخدمة عمومية ، كما يؤخذ بحكم الرشوة من كانت له صفة  
نيابية عامة ، سواء أكانت النيابة بطريق الانتخاب أم بغيره . ولكن نظراً  
لتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر - لا سيما بعد صدور القوانين  
الاشتراكية عام ١٩٦١ - دعت الى أن تمتد أحكام الرشوة الى غير الموظفين  
العموميين ، فأخذ حكمهم بعض الأفراد وأمكن وقوع أفعال الرشوة من جانب  
غير الموظفين على الوجه الآتى بيانه .

### ١ - الموظف العمومى

تطلب المشرع فى المواد من ١٠٣ الى ١٠٥ من قانون العقوبات أن يكون  
المرتشى موظفاً عمومياً(١) ، وهو ما يطلق عليه بعض الشراح والأحكام الركن  
المفترض . والموظف العمومى هو كل شخص خولته الحكومة نصيباً من

---

(١) يلاحظ أن المشرع يستعمل عبارة موظف عام فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون  
العقوبات ، ولا فرق بينها وبين اصطلاح موظف عمومى .

السلطة العامة ، وهذا المعنى قد يؤدي الى أن يتبادر للذهن أنه توسعة تتنافى مع ما ينبغي أن يكون عليه التفسير في المسائل الجنائية خشية أن يصل التجريم الى صور لم تنصرف اليها ارادة المشرع . ولكن الرد على هذا ميمور ، ذلك أن المسلم به وجوب أن تفسر النصوص الجنائية بشكل غير مضيق وغير موسع ، وانما بصورة كاشفة عن ارادة المشرع . والمشرع قد أريد أن ينال بالعقاب كل من يقدم على ارتكاب جريمة الرشوة من الموظفين ، فتطبيق أحكام الرشوة على الموظفين بمعنى الكلمة ، أى على من يندبون مباشرة من السلطة العامة للإدارة أو الحكم ، كما تنطبق على جميع مستخدمي المصالح العامة ، سواء أكانوا يعملون لدى جهة قضائية أو إدارية أو لدى إحدى المصالح التجارية التابعة للحكومة ، وانما يشترط أن يكون الجاني ممن تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة (٢) . وقد قضى بأن المقصود من عبارة موظفي الحكومة هم موظفو الدولة العموميون بالمعنى الواسع فيدخل فيهم موظفو السلطة التنفيذية المركزية والسلطات المركزية الإدارية والمحلية والتنافية والمؤسسات العامة (٣) . وإن أحكام الرشوة تنطبق على كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيرا ، ويشترط فيه بجانب ذلك أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة . وقانون الموظفين أحد هذه الأنظمة ، وهناك أنظمة أخرى خاصة برجال الجيش والشرطة . وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين المأمورون والمستخدمون ورجال الجيش والشرطة وموظفو الوزارات والمصالح ومستخدموها على اختلاف طبقاتهم (٤) . فالعامل في أحد المصانع الحربية يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها علامة تنظيمية وبالتالي يدخل في طائفة المستخدمين العموميين (٥) .

ومن الأحكام الحديثة لمحكمة النقض أن الموظف العام هو الذي يهدد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق .

---

(٢) الموسوعة الجنائية ، جدى عبد الملك ، ج ٤ ص ١٠ ، أحمد أمين ، شرح قانون العقوبات المصري ص ٧ ، علي راشد ، الجرائم الخفية بالمصلحة العمومية ١٩٥٨ ص ١٧ .

(٣) محكمة القضاء الإداري ١٩٤٨/١٢/١ مجموعة عاصم ج ٣ ص ١ .

(٤) نقض ١٩٥٩/٣/٣٠٠ أحكام النقض ص ١٠ ق ٨١ .

(٥) نقض ١٩٥٩/٣/٩٠ أحكام النقض ص ١٠ ق ٦٢ .

ولكى يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر<sup>(٦)</sup>.

ولما كانت الغاية من تجريم أفعال الرشوة هي محاربة الاتجار بأعمال الوظيفة العامة فإن النتيجة المنطقية التي تترتب على هذا هي أنه حين يكون العمل الذي يباشره الموظف غير متصل بوظيفته وكان في مقدوره القيام به ، فإن مباشرته له وتلقى مقابل عن هذا العمل لا يجعل من الأمر جريمة رشوة . وقد عرضت هذه الصورة على القضاء فحكم بأن منط انطباق مواد الاتهام أن يكون المتهم مكلفا بخدمة عامة ويتجر في وظيفته سعيا وراء المال أو نفع يصيبه هو أو غيره . فإذا كان الثابت أن المتهم - بعد أن أتم عمله الحكومي - قام باصلاح التليفون قبل منتصف الساعة الرابعة مساء اذ حضر للمنزل وقبل قيامه بعمل الاصلاح ليه المشترك أن يسلك أحد طريقين بينهما ، فأما أن يلجأ للمصلحة أو يقوم بالاصلاح بعد ساعات عمله نظير أجر يتقاضاه ، فصلة المتهم بالمصلحة هنا ليست صلة موظف يتجر في وظيفته بل عامل في غير أوقات العمل<sup>(٧)</sup> م .

### الموظف الفعلي

تحدد الأنظمة التي تتناول القواعد العامة في الوظائف المدنية والقواعد الخاصة بمختلف الوظائف الأخرى الشروط التي يلزم توافرها في الشخص حتى تكون له صلاحية مباشرة أعمال الوظيفة التي تسند اليه . وهذه الشروط تكون على أحد نوعين الأول تتعلق بذات الشخص المرشح لشغل الوظيفة كاشتراط سن معينة وجنسية الدولة ومؤهله محدده أو خبرة خاصة . والنوع الآخر خاص بالإجراءات التي يلزم تمامها لتولي الوظيفة ، كتوقيع الكشف الطبي وصدور قرار بالتعيين من الجهة المختصة . وحلف اليمين القانونية في بعض الأحوال . والغالب من الأمر أن تتوافر الشروط جميعها بالنسبة إلى الموظف قبل مباشرته لأعمال وظيفته . ولكن هذا لا يمنع من أن يباشر فرد تلك الأعمال دون أن تتوافر فيه الشروط المطلوبة . كما إذا لم يكن حاصلًا على المؤهل العلمي المطلوب أو قبل أن تستوفي الإجراءات الشكلية كصورة عدم حلف اليمين . وإذا حدث وأتجر مثل هذا

(٦) نفس ١٩٨١/٢/٩ أحكام النقض من ٣٤ ق ٢١ .

(٧) مكرر المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة في ١٩٥٤/٢/١ ، وقت خليجي . جرائم

الرشوة ، ١٩٥٧ ص ٢٩٨ .

الشخص بوظيفته بأن قام ببعض أعمالها أو امتنع عن القيام به لقاء فائدة معينة يحصل عليها ، هل يؤخذ بحكم الرشوة ولا يؤثر على هذا انتفاء شروط شغل الوظيفة أو هل لا يعتبر موظفا ومن ثم ينتفى أحد الشروط اللازمة للتجريم وهو وجوب توافر صفة الموظف العام في الجاني ؟

درج الفقه على تسمية الموظف في هذه الصورة باسم الموظف الفعلي أو الواقعي . ويفرق بين حالتين الأولى إذا كان النقص الذي وقع في إجراءات تعيينه مما لا يعتد به أو كان على رغم أهميته غير معروف حتى أن الموظف لم يفقد بسببه شيئا من مظاهر السلطة التي تسيبها عليه وظيفته ، فإن ذلك لا يمنع من تطبيق أحكام الرشوة عليه . فكانت المحكمة التي لم يحلف اليمين القانونية قبل تقلد وظيفته يعاقب بعقوبة الرشوة إذا باشر عمله وقبل عطاء من أحد أرباب القضايا لأداء عمل من أعمال وظيفته أو للامتناع عن عمل كذلك . والحالة الأخرى إذا كان النقص بحيث يمنع منه قيام الموظف بأعمال الوظيفة بحال فلا يمكن أن تطبق عليه أحكام الرشوة لانعدام الركن الأول من أركان الجريمة وهو الصفة . فإذا انتحل في هذه الحالة صفة الموظف العمومي وأخذ مقابلا لقيامه بعمل يزعم أنه من اختصاص وظيفته فلا مانع من معاقبته في هذه الحالة بعقوبة النصب إذا توافرت أركانه (٧) .

ويذهب رأى إلى القول بأنه يلزم بداهة لاكتساب صفة الموظف العام أن يكون قرار التعيين في الوظيفة صحيحا بصدوره ممن يملكه طبقا للأوضاع التي يحددها القانون . فبطلان القرار الصادر بتعيين الموظف يحول دون تطبيق أحكام الرشوة عليه ، متى أخذ أو قبل أو طلب فائدة أو عطية مقابل القيام بعمل من أعمال وظيفته (٨) ، كما لو صدر قرار من وزير العدل بتعيين قاض في حين يتطلب القانون صدور مرسوم . ولكن عند استيفاء الشرط اللازم لمباشرة الشخص العمل المعين له لا يمنع من تطبيق أحكام الرشوة متى كان تعيينه صحيحا . فالقاضي يرتكب جريمة الرشوة قبل أداء اليمين اللازمة لمباشرة القضاء (٩) . فصفة الموظف لا يمنع .

---

(٧) أحمد أمين ص ٨ ، الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١١ ، عل راند ص ١٩ ، وقارن فتحي سرور - الجرائم الخفية بالصلصة العامة ١٩٦٣ ص ٧١ ، ودرست خالجي ص ٢٨٨ .  
(٨) عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، ١٩٦٥ ص ١٣ .  
(٩) محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، ١٩٦٤ ص ٢٣ .



توافرها وتطبيق احكام الرشوة أن يكون قيام الموظف بعمله مشوباً بصيب شكلي لم يحل دون ممارسته بالفعل ذلك العمل بعد أن صارت له صفة الوظيفة بناء على تعيين صحيح (١٠) .

وفي رأينا أن الأمر يدور حول الحكمة من تجريم المشرع لفعل الارتشاء والغاية التي يهدف اليها من وراء ذلك ، وهو ما يدعونا الى القول بعدم اتخاذ قواعد القانون الادارى مقياساً في هذه الحالة ، فشروط الموظف وشروط صلاحيته لمباشرة العمل هي أمور تتعلق بالجهة التي تختص بتعيينه ومن ثم لا محل لبحث مفهوم الموظف الفعلي أو الواقعي وحكم تصرفاته من وجهة نظر القانون الادارى ومدى ما يترتب على هذا من علاقات قانونية . أما الوظيفة ذاتها باعتبارها السبيل الى خدمة الجمهور فانه ينبغي أن تكون محل ثقته والا اضطربت مصالح افرادة . وليس من المقبول أن يفلت الشخص من العقاب على الارتشاء لأن قرار تعيينه قد صدر باطلا ، ما دام هو قد باشر فعلاً . مهام الوظيفة ، ولا يمكن أن يطلب من أفراد الجمهور التحقق من صحة تعيين كل موظف تدعوهم مصالحهم لمباشرة بعض الأعمال معه ، بل ان مثل هذا الشخص يكون أولى بالعقاب من غيره . وعلى هذا الأساس فكل شخص يقوم بأعباء الوظيفة العامة يعتبر من وجهة قانون العقوبات موظفاً عاماً ، مهما شاب تعيينه من عيوب ، وبهذا نكون قد حفظنا للوظيفة العامة الثقة التي ينبغي أن تتوافر لها ، ونسد كل باب لمحاولة الاتجار بها . وتختلف هذه الصورة عن أخرى يدعى فيها الشخص صفة الموظف التي لم تكن له أصلاً ويتوصل عن طريقها الى الاستيلاء على بعض مال الأفراد ، اذ تسند اليه جريمة النصب متى توافرت أركانها . ومن ناحية أخرى لا يمكن القول بأن الفرد الذي يتعامل مع الموظف بالصورة آنفة البيان يتحمل بعض الوزر لمشاركته في الاثم بتقديم الرشوة أو الوعد ، لأن هذا السبب لا يبرر اخلات المرتشي من العقاب ومنحه حماية لا يرتضيها القانون الذي ابتنى صون الوظيفة العامة .

وهناك صور أخرى تعرض في مناسبة الكلام على توافر صفة الموظف العام ، منها حالة الموظف الموقوف عن العمل حتى يفصل في بعض الوقائع المسندة اليه ، والمقروض انه خلال فترة الوقف عن العمل لا يباشر أى من مهام وظيفته ، فإذا قرض أنه برغم هذا توصل الى الحصول على رشوة مقابل

---

(١٠) رمسيس بنهام ، القسم الخاص من قانون العقوبات ١٩٥٨ ص ١٧ .

القيام بعمل أو الامتناع عنه ، هل تنتفى الجريمة ؟ لا شك أن حكمة التجريم توصل الى نفس الحل السابق ، بمعنى امكان مساءلته عن جريمة الرشوة فصفة الموظف ما زالت باقية له (١١) .

والحل واحد اذا كان الموظف في اجازة سواء اعتيادية أم مرضية . ويختلف الوضع اذا كان الشخص قد أحيل الى التقاعد أو فصل من عمله اذ في هاتين الحالتين تنتفى عنه اطلاقاً صفة الموظف التي ينبغي أن تتوافر أثناء مقارفته الجريمة (١٢) . على أنه من ناحية أخرى قد يسند اليه ارتكاب جريمة النصب اذا توافرت أركانها .

#### ب - الموظف العمومي حكماً

لم يشأ المشرع أن يقف في جريمة الرشوة عند تعريف الموظف العمومي على الوجه آنف البيان ، بل انه تمشياً مع الغاية التي هدف اليها في جريمة الرشوة من حماية الأعمال التي تتصل بمصالح الجماهير من أن تكون محلاً لتجارة من يقومون بها نجده قد تناول فريقاً من الأفراد نص عليهم في المادة ١١١ من قانون العقوبات وعدمهم في حكم الموظفين . فقد نصت المادة المشار اليها المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن « يعتبر في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل :

(١) المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها .

(٢) أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبين أو معينين .

(٣) المحكمسون أو الخبراء وكلاء الديانة والمصفقون والمحاسبون القضائيون .

(٤) ..... (١٣) .

(١١) راجع نفس جنائي ١٩٥٩/٢/٩ الطعن رقم ١٨٧٥ ق ٢٨ . لم ينشر . أشار اليه تنحي سرور ص ٧٠ .

(١٢) محمود مصطفى ص ٢٣ . على راشد ص ٢٢ .

(١٣) التي الهند (٤) بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، وكان نصه قبل الانشاء : الأطباء والجراحيون والقابلات بالنسبة الى ما يطره من بيانات أو شهادات بشأن حمل

(٥) كل شخص مكلف بخدمة عمومية .

(٦) أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو الشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

ومن المقرر في قضاء محكمة النقض أن الموظف العام هو الذي يفند اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغل متصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق والشارع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين في حكم الموظفين العمامين في موطن ما أورد به نصا ، كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب خطأ في الحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (١٣ م).

واعمالا للقاعدة التي أقرتها محكمة النقض ، فلا بد لانطباق المادة ١١١ من قانون العقوبات أن يكون المتهم من بين من ورد ذكرهم بها ، حتى لا يخرج التفسير عن مراد المشرع .

وعلى هذا الأساس يعتبر موظفو ومستخدمو مصلحة الشبكة الحديدية من تشملهم المادة ١١١ عقوبات (١٤) . والأصل أن لا يعتبر من الموظفين العموميين الخبراء والمحكمون ، الأمر الذي دعا المشرع الفرنسي إلى التنصت عليهم صراحة في المادة ١٧٧ عقوبات ، وكذلك فعل المشرع المصري عام ١٩٠٤ ، وذلك لأن ارتشاء الخبير أو المحكم ليس بأقل خطرا على المصالح العامة من ارتشاء القاضي فالأول يتاثر القضاء في أحقاق الحق والثاني يقوم مقام القاضي في فض المنازعات بين الناس (١٥) .

---

أو مرض أو عاهة أو وفاة . . . . . ولا يعنى هذا الإكفاء زلج صفة التجريم في الحالة المخصوص عليها إنما هو أمر اقتضاء التشقيق بين المخصوص ورفع كل لبس منها . وقد اقتضت عن ذلك الذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ . وراجع المادتين ٢٢٢ و ٢٩٨ من قانون العقوبات .

(١٣) مكرر نقض ١٩٨٤/١/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦ .

(١٤) نقض ١٩٥٨ / ١٢ / ٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٧ .

(١٥) أحمد أمين ص ٩ . وهو يرى أن عبارة كل إنسان مكلف بخدمة عمومية التي وردت

في التجريم المصري تنسج لفسول الخبراء والمحكمين .

وقد عرفت محكمة النقض المكلف بخدمة عمومية بأنه كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين ما دام أن هذا الشخص قد كلف بالعمل ممن يملك هذا التكليف (١٦) . ويعتبر مكلفا بخدمة عامة مشايخ الحارات (١٧) ، وأمين شونة بنك التسليف (١٨) . وتنصيب الطاعن - وهو موظف في وزارة الصناعة - تابعا للحارس على الشركة الموضوعة تحت الحراسة ممن يملكه للسهر على نشاط الشركة واخضاعها لرقابة الدولة يعد تكليفا بخدمة عامة ويعتبر كالموظفين العموميين في حكم الرشوة (١٩) .

وقد دل الشارع بالمادة ٦/١١١ عقوبات على اتجاهاه الى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام وأراد معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والملحقة بها حكما مهما تنوعت أشكالها وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه ، وأيا كان موضوع العمل المكلف به (٢٠) . وإذا كان الأصل أنه تنبئ التفرقة بين موظفي وعمال المؤسسات العامة الذين يعتبرون في حكم الموظفين العموميين التابعين للدولة ، وبين موظفي وعمال الشركات التابعة لها الذين يعتبرون في حكم العمال وتربطهم بشركاتهم العلاقة التعاقدية ، فإنه تعين مراعاة ما تنص عليه المادة ٦/١١١ عقوبات في شأن مستخدمي الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ما (٢١) . ولقد رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات المؤتممة في حكم الموظفين أو المستخدمين العمامين ، فإذا كانت العلاقة القانونية التي ربطت بين العامل والشركة هي علاقة عمل لتوافر خصيصتي التبعية والأجر اللتين تميزان عقد العمل فإنه يكون في حكم الموظفين العمامين في مجال الرشوة . ويستوى في هذا الخصوص أن يكون عقد العمل محدد المدة أو غير محدد (٢٢) .

---

(١٦) نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض من ١٨ ق ١١٤ ، وفي القضية كان الخصم ضوا في اللجنة التي شكلها المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي الخاصة بتصفه لقطاع .

(١٧) نقض ١٩٥٨/١٠/٧ أحكام النقض من ٩ ق ١٨٨ .

(١٨) نقض ١٩٤٤/٣/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١٤ .

(١٩) نقض ١٩٦١/٥/١٦ أحكام النقض من ١٢ ق ١٠٩ .

(٢٠) نقض ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض من ٢١ ق ١٢٨ .

(٢١) نقض ١٩٦٤/٥/١١ أحكام النقض من ١٥ ق ٦٩ .

(٢٢) نقض ١٩٧٠/٤/١٩ أحكام النقض من ٢١ ق ١٠٣ ، ١٩٨٤/١/١٦ من ٣٥ ق ٦ .

وعلى الأساس آنف البيان لا محل في تحديد صفة من هو في حكم الموظف العام للاستناد إلى المادة ٦٣ اجراءات جنائية التي أسبغت حسنة خاصة على الموظفين العموميين في شأن رفع الدعوى الجنائية عليهم والاستدلال بها على انحسار صفة الموظف العام على موظفي الشركات ، اذ المناط في قيام هذه الصفة هو الوطن الذي انصرف اليه مراد الشارع ولا يمتد الى غيره ولا قياس في هذا الصدد (٢٣) .

### ج - العاملون في محيط بعض الهيئات

جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه « في يوليو سنة ١٩٦١ صدرت عدة قوانين بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبإسهم الحكومة في بعضها الآخر ، استهدف بها بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، وكان لا بد أن يساير التشريع هذا المنهج الجديد وأن يقوم بدور فعال في سبيل تحقيق هذه الأهداف وتأمين الحماية الكافية لها » . وتمشيا مع هذا الهدف عدلت بعض مواد قانون العقوبات كما استحدثت مواد جديدة للحفاظ على أموال الدولة والمؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت التي تسهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . « وقد اقتضى ذلك التسوية بين جرائم الرشوة والاختلاس والتزوير التي تقع على أموال الجهات المذكورة وبين تلك التي تصيب أموال الدولة أو إحدى الهيئات العامة ما دام أن الدولة تساهم بمالها بنصيب في أموال تلك الجهات » . كما اقتضى الأمر تقليظ العقوبة في جرائم الرشوة والاختلاس والتزوير التي تقع على أموال الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقواعد المقررة قانونا أو المؤسسات أو الجمعيات المتبررة قانونا ذات نفع عام لأن أموالها وإن تكن أموالا خاصة ، فإن اتصالها الوثيق بالاقتصاد القومي للبلاد يقضي من الشارع رعاية أوفي » .

وقد اعتبرت المادة ١٠٦ مكرر ( أ ) عقوبات مرتشيا كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو بإحدى المؤسسات أو الجمعيات المتبررة قانونا ذات نفع عام ، وكذلك كل مدير أو مستخدم في أحدها ، وذلك إذا توافرت في حقه باقي أركان جريمة الرشوة . والجريمة هنا وإن كانت جنائية إلا أن عقوبتها أقل من عقوبة رشوة الموظف العام . ويستتبع

هكذا وجوب مراعاة أن يخرج من تطبيق نص المادة ١٠٦ مكرر (أ) من قانون العقوبات من تنطبق في حقهم المادة ١١١ عقوبات ويعتبرون في حكم الموظفين العموميين ، سواء لاعتبار الجاني مكلفا بخدمة عامة أو عضوا في مجلس إدارة أو مديرا أو مستخدما في المؤسسات والشركات والمنظمات والجمعيات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب بأية صفة كانت (٢٤) .

#### د - المستخدم الخاص

لم يقف المشرع لاعتبار الاتجار بالوظيفة مكونا للرشوة عند الموظف العمومي فحده على ما رأينا ، بل اعتبر أشخاصا آخرين في حكم الموظفين العموميين بموجب المادة ١١١ عقوبات ، كما تناول العاملين في محيط بعض الهيئات على ما سلف البيان .

ولقد أراد المشرع أن يحمي الأعمال الخاصة من أن تمتد يد العيب والاتجار بها إلى المستخدمين فيها ، فنص في المادة ١٠٦ على أن « كل مستخدم طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية بغير علم مخدمه ورضائه لأداء عمل من الأعمال المكلف بها أو للامتناع عنه يعتبر مرتشيا ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين » (٢٥) .

ونطاق هذا النص قاصر على محيط الأعمال الخاصة ، والنشاط في الجريمة المنصوص عليها فيه هو الذي يكون فعل الرشوة بوجه عام ، وكل ما في الأمر أنه يقع من أحد المستخدمين بتلك الأعمال . على أن هذه الصورة تفتقر عن باقي صور الرشوة في أن علم المخدم ورضائه بطلب الوعد أو العطية ينفي عن الفعل صفة الجريمة ، وذلك تقديرا من المشرع أنه لن يلحقه ضرر بل إن الفائدة التي قد تحصل عليها ربما تدفعه إلى حسن أداء ما هو مطلوب منه .

(٢٤) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(٢٥) وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ أنه قد نص في المشروع على عقاب مستخدمي البيوت التجارية أو الصناعية أو المالية وغيرها ، وكل مستخدم آخر حصل على الرشوة لأداء عمل من أعمال وظائفهم أو للامتناع عن عمل من هذا القبيل .

## ٢ - الركن المادى

الركن الثانى فى جريمة المرتشى تقع فى صورة من اثنتين : أولاها الطلب والاخرى القبول ويلحق به الأخذ ، وتقع أيهما على وعد أو عطية . ونعرض فيما يلى للطلب ثم للقبول وأخيرا لموضوعهما .

### ( ١ ) الطلب

جعل المشرع من مجرد طلب الشخص فائدة معينة للاتجار بالوظيفة أو العمل جريمة تامة (١٦) ، فيكون هو البادى بعرض خدمة معينة لقاء مقابل يحصل عليه . ومن ثم فانه لا يشترط أن يلقى الطلب قبولا من جانب صاحب المصلحة ، وإذا كانت عملية الرشوة تقتضى فى طبيعتها وجود طرفين الراش والمرتشى وقيام ايجاب وقبول والتفاهما حتى تعتبر الجريمة قد تمت ، فانه يترتب على هذا أن مجرد الطلب من جانب المرتشى أو العرض من جانب الراش يعتبر شروعا فى رشوة ان لم يلق أيهما قبولا ، على أن المشرع رأى فى تصرف المرتشى ما يمثل خطورة بذاته فجعله جريمة مستقلة ، لانه كشف عن مدى عبثه بمهام وظيفته واتخذها موضوعا للاتجار مما قد يترتب عليه فقدان ثقة الناس فى رعاية مصالحهم بوجه حق .

ولقد قضى بأن جريمة الرشوة تقوم فى حق الموظف المسمى بمجوز طلبها ، وفى قول الحكم بحصول هذا الطلب من جانب المتهم وثبوت ذلك فى حقه ما تتحقق به حكمة مفاقته (٢٧) . وأن الرشوة تتحقق بمجرد الطلب - وهو أمر لو قيس بنظائره فى الجرائم الأخرى لاعتبر شروعا - لأن الموظف إنما يخون الأمانة التى أودعتها الهيئة الاجتماعية بين يديه ، وهى الوظيفة . لأنه وكيل عن هذه الهيئة (٢٨) ولذلك يكون حكم النقض لم يصاحبه التوفيق حينما قرر أن تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراش ، وما تسليم المبلغ بسد ذلك الا نتيجة لما تم .

(٢٦) نقض ١٩٦٧/١١/٦ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٢٥ .

(٢٧) نقض ١٩٥٧/١١/٢٥ أحكام النقض من ٨ ق ٢٥٧ . وراجع نقض ١٩٦٠/٣/٨ .

من ١١ ق ٤٥ حيث حكم بإدانة شاذل بكتب حماية الآداب كلف بإجراء تحريات عن منزل يدار للدعارة فطلب من صاحبه مبلغا لقاء حفظ الشكاوى التى لديه ضد المحاولة إليه من النيابة العامة .

(٢٨) عسكرية عليا الاسكنبرية ١٩٥٥/١١/٢٠ ، عبد الوهاب مصطفى ، جرائم الوظيفة

الإقامة ١٩٦٣ من ٢٢ .

الاتفاق عليه بينهما(٢٩) . ذلك لأنه على ما سبق القول تعتبر جريمة الموظف قد تمت بمجرد الطلب دون حاجة الى قبول(٣٠) . ولهذا قضى بأنه اذا توافرت أركان جريمة طلب الرشوة فإن الاجراءات التالية بها فيها التفتيش تهدف الى القبض على الطاعن وهو يتسلم الرشوة - وهي واقعة لاحقة لطلب الرشوة - تكون صحيحة ، والقول بأن الاذن قد صدر عن جريمة رشوة مستقبلية يكون بعيدا عن محجة الصواب(٣١) .

واعتبار الطلب وحده من جانب المرتشى مكونا لجريمة الرشوة. هو اتجاه جديد في التشريعات ، بسبب ما كشف عنه سوء استقلال الوظيفة أو العمل ، فقد أدخل في التشريع الفرنسي عام ١٩٤٣ وفي التشريع المصري عام ١٩٥٣ .

وليس بذات أهمية الصورة التي يتم بها الطلب والغالب أن يتم شفاهة ، على أنه لا مانع من حصوله كتابة ان صيغ في عبارة تؤدي الى ذلك ولو لم تحرر في صراحة . وقد يبدي الطلب في صورة اشارة تصدر من المرتشى ، كمن يفتح درج مكتبه ويشير الى داخله لوضع بعض النقود فيه وكإيحاء المتهم باستمداحه للتفاضي عن المخالفة الجبركية ازاء ما يبذل له(٣٢) . وكل ما يلزم هو أن يقتنع القاضي من وقائع الدعوى والأدلة المقدمة فيها بصدر الطلب من جانب المرتشى ، على أن يكون استنتاجه متفقا مع المنطق والمقبول ومع ما جاء بأوراق الدعوى .

وكما يحدث أن يتم الطلب من جانب المرتشى نفسه يجوز أن يقوم شخص آخر بمباشرة باسمه ، وتتحدد مسئولية هذا الشخص حسب وقائع كل دعوى ، وتوافر أو عدم توافر القصد الجنائي لديه . فقد يمد وسيطا في الرشوة اذا كان على علم بها أو تنتفي مسألته ان حمل رسالة المرتشى بحسن نية معتقدا دائنيته لصاحب المصلحة . على أن مثار البحث هو ما اذا كان مجرد تكليف المرتشى للوسيط بطلب الرشوة من صاحب المصلحة يكون الجريمة أم يشترط أن تنتقل هذه الرغبة الى الأخير . ويأتي بعد هذا التساؤل عما اذا كان فعل المرتشى يمد مشروعا في الصورة الأولى من عمله .

(٢٩) نقض ١٩٦١/٦/١٣ احكام النقض س ١٢ ق ١٣٤ .

(٣٠) راجع نقض ١٩٦٧/١١/٦ احكام النقض س ١٨ ق ٢٢٥ سالفة الإشارة اليه

(٣١) نقض ١٩٧٠/٤/١٩ احكام النقض س ٢١ ق ١٤٧ .

(٣٢) نقض ١٩٥٩/١٢/١ احكام النقض س ١٠ ق ١٩٩ .



وفي رأينا أن الوسيط - سواء أكان نحسن النية أم سيئها - يعتبر متشابهاً للمرتشى وتبعا لهذا لا يكون الطلب الى تلك اللحظة قد تم . ولا يعد شروعا في جريمة الرشوة ، اذ الركن المادى فى الشروع هو الفعل التنفيذي الموصل مباشرة الى تمام الجريمة منتف ومن ثم فلا جريمة فى الأمر . ولا يزيد ما وقع عن مجرد كشف نية اجرامية لدى المرتشى والقانون لا يعاقب على النيات .

### (ب) القبول

يقتضى قبول الرشوة من جانب المرتشى مسبق عرضها من جانب صاحب المصلحة أى صدور ايجاب منه . وبناء على هذا لا تتم الجريمة الا اذا التقى القبول مع الايجاب على موضوعها . ويثير هذا بحث مدى اشتراط جدية العرض من جانب الراشئ حتى يعتبر القبول الذى يلحقه مكوتا لجريمة الرشوة . فعرض الرشوة قد يقصد به من جانب الراشئ العيب بأعمال الوظيفة او الخدمة ، فلا يثير القبول الصادر من الشخص أية صعوبة . وفي صورة أخرى قد لا يكون العارض للرشوة جادا . ولكنه يفيى فقط كشف اتجار الشخص بأعماله ، فهل يؤثر هذا فى اسناد الجريمة الى الشخص اذا ما قبل العرض . ان رأى فى هذه الصورة مرتبط بأمرين أولهما حكمه تقرير العقاب لجريمة رشوة الموظف العمومى وحين جرى مجراه ، وهى حماية الثقة العامة فى أعمال الوظيفة أو العمل ومجازاة كل من يتجر بها . وهى بغير جدال متحققة فى الفرض المطروح . والأمر الآخر ان المشرع اكتفى بمجرد صدور القبول من جانب المرتشى ، بمعنى أنه لم يشترط التلاقى الجاد للإرادتين .

ولقد استقر قضاء النقض على هذه القاعدة ، ففي صدد الموظف العمومى قضى بأنه يستوى أن يكون الراشئ الذى تعامل مع الموظف جادا فيما عرضه عليه أو غير جاد متى كان عرضه الرشوة جديا لى ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدى منتويا العيب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ ، ذلك لأن الملة التى من أجلها شرع العقاب على الرشوة تنحصر بالنسبة للموظف بهذا القبول منه ، اذ أنه فى الحالتين على سواء يكون قد أضر بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد حددت فصلا بالضرر الناشئ عن العيب بالوظيفة التى ائتمنت عليها الموظف ليوذى أعمالها بناء على وحي من ذمته وضميره ليس (٣٣) . ولكن اذا وعد شخص موظفا باعطائه كل ما

(٣٣) نفس ١٩٣٤/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣

يملك فى نظير قيامه بعمل له . فان هذا القول لا يفيد أن هناك شروعا منه جديدا فى إعطاء رشوة اذ هو لم يعرض فيه شيئا معينا على الموظف بل عرضه أشبه بالهزل منه بالجهد (٣٤) .

ولكن ينبغي أن لا يكون العرض - فى حالة عدم جديته - نوعا من التحريض على ارتكاب الجريمة والا اتصف بعدم المشروعية بما يبطل الدليل المستمد منه . و فرق بين التحريض وبين اتخاذ التدابير اللازمة لضبط الجريمة فهى ان تمت لا تثريب على مباشرتها لأنها السبيل الموصل الى كشفها . ولذا قضى بأنه لا يؤثر فى قيام أركان جريمة الرشوة أن تقس نتيجة تدبير لضبط الجريمة ولم يكن الراشئ جادا فيما عرضه على المرتشى ، متى كان عرضه الرشوة جديدا فى ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدي متتويا للبحث بمقتضيات وظيفته لصلحة الراشئ أو لصلحة غيره (٣٥) . وفى حكم آخر تم وضعت محكمة النقض لصورة التحريض على ارتكاب الجريمة واعتبرتها غير متوافرة متى كانت إرادة المتهم حرة طليقة وقت الجريمة فقالت انه يجب على مأمورى الضبط القضائى بمقتضى قانون الاجراءات الجنائية أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومركبها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى . فيدخل فى اختصاصهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا تثريب عليهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ، ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من أداء واجبهم ، ما دام ان إرادة الجاني تبقى حرة غير معوقة . فإذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد أودع للضابط من باذى الأمر بما كان ينبغي عليه من التقدم اليه مباشرة دون تداخل المتهم الآخر ، الذى أرشده وأوصله اليه لتذليل ما يعترض مرور السيارة من عقبات ، الأمر الذى فسره المحكمة بحرق بأنه إيهام من الطاعن باستعداده للتفاوض عن المخالفة الجرمية لقاء ما يبدل له من مال ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلا وضبط بعضه فى جيبه ، وان ذلك كله حدث فى وقت كانت إرادة الطاعن فيه حرة طليقة وكان إنزلاقه الى ارتكاب الجريمة وليدة إرادة تامة ، فيكون صحيحا ما خلع عليه الحكم من أن تحريضا على الجريمة لم يقع من جانب

(٣٤) نفس ١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد الثانوية ج ٢ ق ٣٤٣ .  
(٣٥) نفس ١٩٥٣/١٦/١٦ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥٣ ، ١٩٦١/٦/١٢ س ١٢ ق ١٣٤  
١٩٦٧/٢/١٤ س ١٨ ق ٤١ .

رجلى الضبط القضائي(٣٦) . والأمر الصادر من النيابة لضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذى ذهب اليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معروف به فى القانون - وواقع الحال أنه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ ، ذلك بأن جريمة الرشوة قد انعقدت بذلك الاتفاق الذى تم بين الراشئ والمرشئ ، ولم يبق الا اقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ ، وهو ما هدف اليه وكيل النيابة بالأمر الذى أصدره(٣٧) .

وكما قلنا بالنسبة الى الطلب لا يشترط أن يقع فى صورة معينة فالأمر كذلك بالنسبة الى القبول . فقد يحدث بمجرد قول يصدر من المرشئ ، كما يصح تمامه بتصرف مادى من جانبه . ومثال هذا قبضه المبلغ المال لقاء العتب بالوظيفة أو العمل . ولعل هذا ما دفع الشارع الى النص صراحة على صورة أخذ المقابل .

على أن الصعوبة تنور حين تقدير الموقف الشككي الذى يتخذه الشخص بصدد عرض يقدمه صاحب المصلحة ، وتندق المسألة حين يكون العرض بوعدا ولا يكون فى قيام الموظف أو من يجرى مجراه بالعمل المطلوب منه أية مخالفة للقانون ، فهل يعتبر السكوت قبولا منه ؟ فى هذه الصورة تطبق القواعد العامة فى الاثبات فى المواد الجنائية ، بمعنى أن القاضى يستشف الحقيقة فى كل واقعة على حدة ، على أنه ينبغي التحوط كثيرا اذا ما أريد اعتبار السكوت دليلا على القبول ، فمعد أى شك يكون تفسير الواقعة لما فيه مصلحة المتهم فقد يحدث أن يعبر السكوت عن عدم الاعتداد بالتصرف الصادر من مقدم الرشوة .

وإذا كنا قد قلنا انه لا يشترط أن يكون العرض من بجانب الراشئ جادا بل يكفى أن يتخذ مظاهر الجدية فالأمر على العكس بالنسبة الى القبول الذى ينبغي أن يقوم الدليل على جديته ، فقد يجارى الشخص صاحب المصلحة فى حديثه دون أن ينوى الاتجار فى وظيفته أو عمله أو اقتضاها المقابل ، لا سيما فى صورة الوعد ، فإذا كان الشخص الذى قدمت له

(٣٦) تقضى ١٩٥٩/١٢/١ أحكام النقض من ١٠ ق ١٩٩ .

(٣٧) تقضى ١٩٥٩/١١/١٦ أحكام النقض من ١٠ ق ١٨٥ ، ١١/١/١٩٦٠ من ١١ .

ق ٦ . ١٩٦٠/١٠/٢٤ ق ١٢٤ ، ١٩٦٨/٦/٢٤ من ١٩ ق ١٥٢ .

الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشئ متلبسا بجريسته فإن القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون منعما في هذه الحالة ولا يكون في المسألة أكثر من إيجاب من الراشئ لم يصادف قبولا من الموظف (٣٨) .

### محل الطلب والقبول

الرشوة كما سلف القول هي اتجار بالوظيفة أو العمل فلا بد فيها من مقابل يتقاضاه الشخص وهو ما ذكره المشرع بقوله وعدا أو عطية أو الفائدة التي أشار إليها في المادة ١٠٧ عقوبات . والمقابل قد يتم على صورة من اثنتين فهو إما أن يكون مبعولا أو مؤجلا ، فإذا كانت الرشوة مبعولة فإن هذا يعني أن المرتشئ يتقاضى المقابل قبل التصرف الذي يصدر منه متعلقا بأعماله ، وإما الرشوة المؤجلة فاقترضه المقابل يحصل بعد اتمام التصرف . ويلاحظ في هذا الصدد أن تقسيم الرشوة إلى مبعولة ومؤجلة لا يتعلق بارتكاب الجريمة ذاتها وإنما بدليل الإثبات فقط ، فمجرد الطلب وحده كما رأينا يكفي لتحقيق جريمة الرشوة . وفي صورة القبول تتحقق الجريمة بمجرد التنازل . بالإيجاب وكل ما يحصل بعد هذا يعد من نتائج جريمة الرشوة (٣٩) .

والمقابل في جريمة الرشوة - وإن عبر عنه المشرع بوعد أو عطية أو فائدة - قد يكون مالا أو منفعة . والمال هو كل شيء يمكن تقويمه ، فإذ ينصرف اللفظ إلى التقرّد وحدها . فيندرج تحته أنواع الهدايا المختلفة لأنها جميعا مما يمكن تقويمها . ويستوى أن تكون حيازة المال مشروعة أو غير مشروعة كقطعة مخدر مثلا ، ولا يهم مصدر هذا المال . ولذا قضى بأنه لا يثير من وصف فعل الموظف أنه ارتشاء أن يكون ما قبضه من مال حرام جزاء مما استولى عليه الراشئ بدون وجه حق من مال الدولة ، علم

---

(٣٨) نقض ١٩٣٣/٤/٢٤ ميسوعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٠ . هنا وكيفية مراعاة ما نص عليه المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(٣٩) يستوى الحال أن يكون المطاء سابقا أو ماصرا للاعتناع أو الإللال أو أن يكون لاحقا عليه ما دام الاعتناع أو الإللال كان تنفيذا لاتفاق سابق ، إذ أن تية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإللال بإرجائها ( نقض ١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض في ١٢ ق ٤٢ ) .

بذلك أو لم يعلم ، أو أن يكون الراشئ موظفا مثله ، لأنه لا ينظر في وصف الوظيفة إلا إلى المرتضى وحده (٢٠) .

والمنفعة هي كل ما يعود بالفائدة على الشخص ، وهناك أنواع من المنفعة يمكن تقويمها وتبعا عدها من الأموال ، ومن هذا القبيل إعطاء تصاريح مجانية في وسائل المواصلات . وعلى كل حال تعد منفعة كل ما يعود على المرتضى من ميزة ما كان يحصل عليها لولا اتجاره بوظيفته أو عمله ، على سبيل المثال الخاق ابنه بعمل من الأعمال .

ويعبر المشرع في المادة ١٠٧ عقوبات عن المنفعة - التي يعتبرها من قبيل الوعد أو العطية - بأنها الفائدة التي يحصل عليها المرتضى أيا كان اسمها أو نوعها وسواء كانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية . وقالت المذكرة الإيضاحية وذلك ليقع تحت طائلة العقاب الموظف المرتضى الذي يقوم بعمل وظيفته أو يمتنع عن عمل من أعمالها مقابل حصوله على خدمة لا تقوم بمال ، كالحصول على توظيف أحد أقاربه أو السعي في ترقية أو غير ذلك من صور الفائدة (٢١) .

وقد أثر البحث حول الواقعة الجنسية هل تعتبر من قبيل المنفعة التي يحصل عليها الشخص . فلحق رأى إلى القول بأن الذي يواقع امرأة ليقبض لها حاجتها من أعمال وظيفته لا يجعل الرشوة متحققه في حقه إلا إذا كانت قابلة لأن تقدر لها قيمة مادية . في حين ذهب رأى آخر إلى أن الواقعة

(٢٠) نكح ١٦٦٧/٦/١٢ أحكام النقض ص ١٨ ق ١٦٢ .

(٢١) وكانت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ تبص على أن « تبعد من قبيل العطية والوعد الفائدة المخصوصية التي تحصل للموظف أو غيره من بيع متاع أو عقار بغير أذنه من قيمته أو شرائه . يثنى النص منها أو من أي عقد حصل بين الراشئ والمرتضى » . ولا شك في الفائدة المخصوصية في هذه الصورة يمكن عدها مالا ، إذ يمكن تقويمها بقدر ما حصل عليه الموظف من ثمن زالكه عند البيع وما توفر له من مبالغ عند الفراء ، وبالأقل يمكن أن تعد منفعة . ومع هذا كانت تبعد عناية المشرع بالنص عليها حتى لا يتندر الموظف بأنه لم يتجر بوظيفته وإنما يبادر عملية البيع والشراء كأي فرد عادي ، على أنه يجب أن يثبت على ما سترى توافر قصد الجنائي ، وإشارة المشرع إلى أي عقد آخر حتى لا يحصر التجريم في صور معينة ومن هذا القبيل عقود الإيجار والمقايضة . ولم يبد هناك محل للنص بهذه الصورة بعد التصميم الذي جاء بالمادة ١٠٧ عقوبات . ويعبر البعض عن هذه الصورة بالرشوة غير المباشرة ( الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١٦ ) .

الجنسية تعديراً لثألة بالمعنى الذى يحقق الرشوة ، لأن القانون اذ جعل من الفاسة ركناً فى هذه الجريمة ترك النص عليها عاماً بغير تخصيص ، فلا معنى لتحديد نوعها على نحو لا أساس له من القانون (٤٢) . وقد قضى بأنه يعتبر من قبيل الفائدة غير المادية اتفاق الموظف مع امرأة على ارتكاب الزنا معهنسا ليقضى لها أمراً من الأمور أو ليخل بواجب من واجبات الوظيفة لصالحها (٤٣) .

ومن الطبيعى أن لا يشترط المشرع حداً معيناً لقدر المال أو المنفعة الذى يحصل عليه المرتشى ، حيث لا يعد التحديد ركناً فى الجريمة ، تاركاً تقديره للقاضى حسبما يستخلصه من وقائع كل دعوى على حدة . وهو فى تقديره ينبغى أن يراعى مدى دلالة المقابل على الاتجار بالوظيفة أو العمل . فإن كان ما أعطى وإن أمكن تقويمه إلا أنه ينتفى التناسب بينه وبين العمل الذى يباشره الشخص فلا يمكن عنه مقابلاً . ومثال هذا تقديم لفافة تبغ أو قطعة حلوى أو كوب شراب الى موظف على سبيل المجاملة (٤٤) .

فإذا كانت استجابة الموظف لصاحب المصلحة بغير مقابل ، فالأصل أن لا تقوم جريمة الرشوة ويكون قيام الشخص بالفعل أو الامتناع عنه نتيجة لرجاء أو توصية لا يشكل جريمة ، وهو أمر لا جدال فى أنه يخل بالثقة التى يضعها الجمهور فى الشخص وقد توجد الاضطراب فى سير الإدارة الحكومية . ولهذا نجد أن المشرع قد أدخل سنة ١٩٥٣ نصاً يعاقب كل موظف عمومى قام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته أو أخل بواجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة ، بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ( م ١٠٥ مكرراً من قانون العقوبات ) .

#### المقابل للمرتشى أو لغيره

أنه وإن كان الأصل أن أجبار الشخص بوظيفته أو غبله يبنى به تحقيق نفع له شخصياً - على أية صورة كان - فإنه مع هذا قد يهدف الى

(٤٢) راجع رمسيس ص ٢١ .

(٤٣) المحكمة العسكرية العليا . بالإسكندرية ١٩٥٥/١١/٢ موسوعة التعليقات .

سيد البقال ص ٣٠٠ .

(٤٤) رمسيس ص ٢٢ .

تحقيق نفع للغير ، ومن ثم وجب أن يلحقه العقاب على إية حال والا كان في مقدوره الإفلات من حكم القانون . ولذا تساوى التشريعات عادة في التجريم والعقاب بين طلب الشخص الرشوة لنفسه أو لغيره ، ومن ثم فلا مصلحة للموظف من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه (٤٥) . وقد نص المشرع على هذا صراحة في المواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٤ مكررا من قانون العقوبات ، وكذلك صدر المادة ١٠٧ حيث نص على أن يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائنة يحصل عليها المرتشى أو الشخص الذي عينه لذلك أو علم به أو وافق عليه .

ولا يشترط في هذا الغير أن يكون على علاقة خاصة بالمرتشى كالقراءة مثلا ، فقد يكون ابنا له أو زوجا أو صديقا أو شخصا لا تربطه به رابطة وانما يهدف الى أن يحقق من ورائه نفعا مميئا . وكل ما في الأمر يتعين قيام الدليل على العلاقة بين التصرف الذي قام به المرتشى وأن الفائدة التي وصلت الى الغير كانت ثمتا له وأن يعلم المرتشى بذلك ، فقد تقبل الزوجة هدية وتخفي أمرها عن زوجها .

وقد يحدث الاتفاق سلفا بين الراشئ والمرتشى على تحديد الشخص الذي يتقاضى الفائدة ، على أنه ليس ثمة ما يمنع من أن يعطى الفائدة لشخص معين ثم يعلم المرتشى بأمرها ويسكت عليها في مقابل تحقيق مصلحة الراشئ ، على أن يقوم الدليل المقتنع لدى القاضى بوجود الرابطة بين العبت والوظيفة أو العمل وتسليم الغير للرشوة ، وهو ما أشار اليه المشرع في نص المادة ١٠٧ سالف البيان .

أما الغير فانه ان انتفى لديه العلم اطلاقا بوجود الرابطة بين ما أعطى له وما قام به المرتشى فلا مسئولية عليه لاتعدام القصد الجنائي ، كما اذا تسلم هدية من الراشئ على أنها مرسله اليه من المرتشى وكانت هناك مناسبة معينة تبررها . أما ان كان على علم بالأمر ، فقد عد المشرع فعله جريمة خاصة بما نص عليه في المادة ١٠٨ مكررا من قانون العقوبات في قولها : كل شخص عين لأخذ العطية أو الفائدة أو العلم به ووافق عليه الراشئ أو قبل شيئا من ذلك مع علمه بسببه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة

---

(٤٥) نفس ١٩٥٨/١/٧ أحكام النقص من ٩ ق ٣ : ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ ق ١٢٠ .

١٩٦٧/١١/٢٤ من ١٨ ق ٢٣٥ .

وبغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به ، وذلك إذا لم يكن قد توسط في الرشوة » .

### أعمال الوظيفة

لما كانت حكمة تجريم أفعال الرشوة هي مكافحة كل اتجار بالوظيفة أو العمل عملا على إبقاء الثقة في أعمال الموظفين ومن في حكمهم ، وكان ما يحصل عليه الشخص من مال أو منفعة أو وعد بذلك هو مقابل لتصرف يصدر من جانبه ، اقتضى هذا أن يكون الأمر متعلقا بأعماله . ولما كان الأساس هو وضع الثقة في أعمال الموظفين وغيرهم وأنهم ما تولوا أعمالهم الا خدمة لمصالح الجمهور ، وهم من أجل هذا يتقاضون في الغالب اجرا لقاء ذلك ، فان أى مقابل يحصل عليه الشخص يزعزع تلك الثقة حتى ولو كان التصرف الصادر منه مطابقا للقانون ، وحتى ولو كان عازما على مباشرة التصرف على الوجه القانوني عند قبضه المقابل .

وقد عرض المشرع لصورتين الأولى أن يدخل العمل في اختصاص الموظف والأخرى أنه لا يدخل في اختصاصه ولكنه يزعم أنه داخل فيه أو يعتقد ذلك خطأ . وينطبق ذلك أيضا بالنسبة الى من يعد في حكم الموظف العمومي ، وكذلك من يعمل في محيط بعض الهيئات العامة . أما بالنسبة الى المستخدمين الخصوصيين فالأمر يقف عند الأعمال التي تدخل في اختصاصهم فقط والمكلفين بها ( المادة ١٠٦ عقوبات ) . ولذا ان كنا نتكلم فيما يلي على الموظف الا أن كلامنا ينطبق بصدد المادة ١٠٦ مكررا ١١١ من قانون العقوبات .

### ( ١ ) الاختصاص بالعمل

تقضي طبيعة الأمور وحسن انتظام سير العمل أن يحدد لكل موظف الأعمال التي تفرضها عليه الوظيفة وتبعا يحق له مباشرتها ، فيسهل على كل صاحب مصلحة أن يتعرف السبيل الموصل الى إنجاز أعماله . ويمكن من ناحية أخرى وضع الضوابط لحدود مساءلة الموظف حين مباشرته لمهام الوظيفة . على أن هذا لا يتمتع من تعديل تلك الاختصاصات وفقا لمتطلبات المصلحة فيما بعد .

فاختصاص الموظف بالعمل الذي طلب منه أدائه إما كان نصيبه فيه ، وسواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه هو ركن في جريمة الارتشاء



المصوص عليها في المادتين ١٠٣ و ١٠٣ كرا من قانون العقوبات (٤٥ مكرر).

ويستوى أن يكون اختصاص الموظف بالعمل قد استلزمه من القانون مباشرة أو من رئيس أصدر به تكليفا صحيحا . فالقانون لا يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة ، وليس في القانون ما يمنح من أن يدخل في أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص (٤٦) . وكفى أن يصدر للموظف أمر شفوي من رئيسه لنقيام بالعمل (٤٧) . فإذا كان الحكم قد دلت تدليلا سائفا على أن عمل الساعي يقتضى التردد على المكان الذى تحفظ به ملفات المولين للمعاونة فى تصفيها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفى مأمورية الضرائب وهم رؤساؤه فإن التحدى بانعدام أحد أركان جريمة الرشوة يكون على غير أساس (٤٨) . وإذا استندت المحكمة فى تحديد أعمال الموظف المتهم بالرشوة الى أقواله وأقوال الشهود وكتاب الوزارة التى يعمل بها فلا تثريب عليها فى ذلك (٤٩) .

ويستوى فى الاختصاص بالعمل أن يفرد به شخص واحد أو أن يتعدد الأشخاص الذين يختصون به فيقع فى نصيب كل واحد منهم جزء من الاختصاص ، لأن الاتجار بالوظيفة وفقدان الثقة بها متوافران فى كل من الصورتين . وعلى هذا استقر القضاء . فقد قضى بأن القانون لا يتطلب لاعتبار العمل المتعلق بالرشوة داخلا فى اختصاص وظيفة المرشئ أن يكون بوحده المختص بالقيام به ، بل يكفى أن يكون له نصيبا من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة (٥٠) . وأن يكون قد أجب مع الراشئ

(٤٥ مكرر) لطفى ١٩٨٣/٣/١٦ أحكام النقض س ٣٤ ق ٧٥ .

(٤٦) لطفى ١٩٥٤/١١/٢ أحكام النقض س ٦ ق ٥٥ ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون هناك قرار وزارى بتنظيم توزيع العمل بين الموظفين لأن ذلك إجراء تنظيمى لا يهدى حق رئيس الإدارة فى تكليف موظف بمثل خاص بإدارة أخرى . فإذا كان الطاعنان لا يجهلان أن الموظف المعرض عليه الرشوة هو رئيس قسم الفتوى الفنية الذى يدخل فى اختصاصه التفتيش على قسم الملفات المهود إليه باستخراج شهادات التأمين ، فإن هذا ما يجعل له اختصاصا فى إصدار واستخراج هذه الشهادات ( لطفى ١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧٣ ) .

(٤٧) لطفى ١٩٥٨/١٠/٧ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٩ .

(٤٨) لطفى ١٩٥٩/١/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥ .

(٤٩) لطفى ١٩٤٧/٣/١١ مجموعة التواعد القانونية ج ٧ ق ٣٢٨ .

(٥٠) لطفى ١٩٥٨/١/٧ أحكام النقض س ٩ ق ٣ ، ١٩٦٣/٢/٥ س ١٤ ق ٢٠ ،

١٩٦١/١٢/١٢ س ١٢ ق ٣٠٤ ، ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ق ١٦٢ ، ١٩٨٥/١٢/١٩ س ٣٦

في هذا النصيب<sup>(٥١)</sup> . فإذا كان الحكم قد أدان الطاعن بالرشوة لأنه بصفته موظفاً عمومياً ( كونستيبلا من رجال الضبط القضائي ) قد أخذ مبلغاً من النقود من متهم في واقعة يباشر ضبطها وتحرير محضرها على سبيل الرشوة ليؤدي عملاً من أعمال وظيفته هو تنفيذ الأمر الخاص بإخلاء سبيله وتسليمه السيارة المضبوطة وتوجيه إجراءات الضبط في الدعوى إلى غاية مرسومة ، هذا الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء<sup>(٥٢)</sup> . وإذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه مختص بتجميع العطاءات ودراستها وعرضها على المختصين ومعاينة ما يتم استصناعه من الأعمال والتوقيع على سند الصرف ، فمقتضى ذلك ولازمه أن له نصيباً من الاختصاص بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة<sup>(٥٣)</sup> ، فإذا كان الثابت أن مقتضى التأمينات هو الذي حرر المحضر الذي عرضت عليه الرشوة لتغييره ، وأن هذا المحضر لم يكن قد ثبت فيه نهائياً من جانب المصلحة التابع لها هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه ، وهو ما يتوافر به الاختصاص الذي يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المتهمين استناداً إلى أن اختصاص الموظف قد انتهى بمجرد رفع محضره إلى رئيسه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون<sup>(٥٤)</sup> .

ويكفي أن يكون اختصاص الموظف قاصراً على مجرد ابداء المشورة ، لأن كل ما اشترطه القانون هو أن يكون العمل من أعمال الوظيفة ، وما دامت كلمة عمل جاءت مطلقة فهي لا تقتيد بقدر العمل ولا بنوع مخصوص منه<sup>(٥٥)</sup> . فمن شرع في إرشاء طاه مستخدم في ملجأ تابع لمجلس المديرية كيلا يبلغ عن الأغذية الرديئة التي يقدمها له يحق عقابه كإرش ولو لم يكن هذا الطاهي عضواً في اللجنة المختصة بتسليم الأغذية ، لأنه يحكم وظيفته أول من يتبين حالة تلك المواد من الجودة أو الرداءة ، وعليه أن ينبه اللجنة إلى حقيقة الأمر كلما اقتضت الحال<sup>(٥٦)</sup> .

(٥١) نقض ١٩٥٣/٦/١٦ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥٣ ، ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ق ١٤٧ ، ١٩٧٠/٣/٢١ ق ٤٩ ، ١٩٦٩/١/٩ س ٢٠ ق ٨ ، ١٩٦٩/٥/١٩ ق ١٥٣ ، ١٩٨٥/١/٢٤ س ٣٦ ق ١٦ .

(٥٢) نقض ١٩٥٣/٢/٢٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٧٧ .

(٥٣) نقض ١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٨ .

(٥٤) نقض ١٩٦٨/١/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٥ .

(٥٥) نقض ١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية، ج ٤ ق ٣٠٦ .

(٥٦) نقض ١٩٣٦/١/٩ المصلحة س ١٦ ق ٣١٣ .

ولقد ذهبت محكمة النقض الى ابعده من هذا فاكتفت بأن تكون للموظف علاقة بالعمل الفى باشره ، وقررت أنه ليس ضرورياً فى جريمه الرشوة أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف اداؤها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة ، بل يكفي أن تكون له بها علاقة(٥٧) ، فيكفى أن يكون به اتصال بالأعمال تسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراش قد أتبع ممة على هذا الأساس(٥٧ مكرر) . فاذا كان العمل قد جرى فى المحاكم على أن يقوم الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينتظم العمل فى دوائر المحاكم المتعددة فان ادانة المتهم بجريمة عرض الرشوة على كتيب أول محكمة للاخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات ولم تقبل منه أن يكون صحيحا فى القانون(٥٨) .

ولم يرسم القانون طريقا معينا لتحديد اختصاص الموظف وانما يرجع فى ذلك الى كل واقعة على حدة . ويجب على المحكمة أن تثبت من اختصاص الموظف على الصورة أنفة البيان وأن تثبت ذلك فى حكمها ، اذ هو ركن من أركان الجريمة(٥٩) ، لا سيما حينما تحصل المنازعة حوله(٦٠) . فصل المحكمة اذا عاقبت موظفا ينكر اختصاصه بالعمل أن تبين الدليل الذى استمدت منه هذه الحقيقة القانونية وتذكر مضمونه ومؤداه والا كان حكما قاصرا(٦١) . وتوافر عناصر اختصاص الموظف بالعمل الذى عرضت عليه الرشوة من أجله يقهرها القاضى على أن يكون تقديره مسانفا مستندا الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق(٦٢) .

فاذا كان الثابت أن العمل الذى عرضت الرشوة من أجله لا يدخل فى اختصاص الموظف انتهى أحد أركان الجريمة(٦٣) ، مهما كان التصرف بذاته منافيا للأخلاق ، هذا الا اذا كان هناك زعم بالاختصاص من جانب الموظف

- 
- (٥٧) نقض ١٩٦٩/٦/١٩ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٧٣ ، ١٦٥٨/١٠/٦ س ٩ ق ١٨٤ ، ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ ق ١٢٠ ، ١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ ق ١٧٥ .  
 (٥٧ مكرر) ناهى ١٩٨٣/٥/١٢ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٢٧ .  
 (٥٨) نقض ١٩٥٨/١٠/٧ أحكام النقض من ٩ ق ١٨٩ .  
 (٥٩) نقض ١٩٤٦/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٨٨ .  
 (٦٠) نقض ١٩٦٨/١/٢٩ أحكام النقض من ١٩ ق ٢٢ .  
 (٦١) نقض ١٩٤٦/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧٢ .  
 (٦٢) نقض ١٩٦١/١٢/٢٤ أحكام النقض من ١١ ق ٢٠٤ .  
 (٦٣) نقض ١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض من ١٢ ق ٥٥ .

أو اعتقاد خاطئ بالاختصاص ، ويستوى أن يكون عدم اختصاص الموظف مرجعه أن العمل لا يدخل أصلا في وظيفته أم بسبب أنه هو - بمقتضى نظام تعيينه - ليس له أن يقوم به في الجهة التي يباشره فيها (١٤) . فإذا كان دفع النقود من المتهم ليتنازل المبلغ عن البلاغ بعد بدء التحقيق فيسه بمخفر البوليس مما لا دخل فيه لوظيفة المسكرى الذى قدمت إليه فان ادانة المتهم فى جريمة الشروع فى رشوة تكون خطأ (١٥) .

وإذا كان الغرض من دفع المال هو مجرد سعى الشخص لدى موظف لا شأن له بالعمل فلا قيام لهذه الجريمة (١٦) . هذا الا اذا انطبقت شروط المادة ١٠٩ مكرر ثانيا من قانون العقوبات الخاصة بعرض أو قبول الوساطة فى الرشوة والتي سيأتى الكلام عليها .

### الغرض من الرشوة

تقتضى طبيعة عمل الموظف أن يباشر أعمالا معينة ، وفى احيان أخرى توجب عليه الامتناع عن بعض الأعمال ، وهذا وذلك يكون مطابقا للقانون . والاصل فى الرشوة أن تكون لارتكاب أمور مخالفة لما يتعين على الموظف ان يتصرف على أساسه ، بمعنى أن يخالف مقتضى واجبات وظيفته . ولكن الوقوف بالتجريم عند هذه الصورة لا يمنع من الاتجار بالوظيفة اذ يستطيع الموظف تعطيل مصالح الجمهور باتخاذ الموقف السلبي فى بعض الاحوال ، بل هو يستطيع أن يستغل هذه الوظيفة بالحصول على اية فائدة رغم انتفاء نيته فى مخالفة واجبات الوظيفة . ولما كان من شأن هذه الصور العبث بالوظيفة وإهدار الثقة فيها من جانب الجمهور ، عنى المشرع باعتبار هذه الصور جميعا داخلية فى نطاق الرشوة . فهو يعاقب على الرشوة فى مقابل قيام الشخص بعمل من أعماله أو الامتناع عن عمل من أعماله أو الاخلال بواجباته ، وفى حالة الزعم بالاختصاص أو الاعتقاد خطأ بالاختصاص . وكذلك فى صورة انتواء علم القيام بالعمل أو علم الامتناع عنه أو عدم الاخلال بواجبات الوظيفة ( م ١٠٣ و ١٠٣ و ١٠٤ مكررا عقوبات ) ويستوى فى هذا أن يكون العمل أو الامتناع المطلوب حقا أو غير حق .

(١٤) نقض ١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٨٥ .

(١٥) نقض ١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤١ .

(١٦) نقض ١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٨٢ .

واعمالاً للأحكام السابقة قضى بأنه يكفى فى جريمة الرشوة أن يكون الدافع إليها عملاً من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنافى مع القيمة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع . فمع التسليم بأن عينات اللبن المقدمة للتحليل والتي قدمت بشأنها الرشوة ليس فيها غش ، فذلك لا تأثير له فى قيام الجريمة (٦٧) . وما دام الفرض الذى من أجله قبل الموظف ( كونستابل ) المال هو عدم تحرير محضر لمن قدم إليه المال ، وما دام تحرير مثل هذا المحضر يدخل فى اختصاص هذا الموظف ، فإنه يكون مرتكباً ولو لم يكن هناك أى واجب لتحرير المحضر الذى دفع المال لعدم تحريره (٦٨) . فجريمة الرشوة تتحقق متى قبل المرتضى الرشوة مقابل الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق (٦٩) . وتقع جريمة الرشوة تامة بمجرد طلب الموظف الجمل أو أخذه أو قبوله ولو كان العمل الذى يدفع الجمل لتنفيذه غير حق ، ولا يستطيعه الموظف أو لا يتولى القيام به لمخالفته لأحكام القانون ، ما دام العمل المطلوب فى ذاته وبصورة مجردة داخلاً فى اختصاص الموظف (٧٠) ، لأن تنفيذ الفرض من الرشوة بالفعل ليس ركناً فى الجريمة ، ولأن الشارع سوى فى نطق جريمة الرشوة بما استثنى فى نصوصه التى استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة فيه ، وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقاً للمقاب حين يتجر فى أعمال الوظيفة على أساس موهوم منه حين يتجر فيها على أساس من الواقع اذ هو يجمع بين ائتمين هذا الاحتيال والارتشاء (٧٠ مكرر) . والأصل أنه متى كان الموظف مختصاً بالعمل فإن الجانى يؤاخذ على الرشوة بغض النظر عما اذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق . ومن ثم فلا محل لما يشتره الطاعن من أن عرض مبلغ الرشوة إنما كان بقصد درء عمل ظالم قام به المخبران لضبطهما له هو وزميله فى غير الأحوال المصرح بها فى القانون (٧١) .

- 
- (٦٧) نقض ١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٦ .  
 (٦٨) نقض ١٩٤٨/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١١ .  
 (٦٩) نقض ١٩٦٠/١١/٧ أحكام للنقض من ٩١ ق ١٤٨ .  
 (٧٠) نقض ١٩٦٩/١/٦ أحكام للنقض من ٢٠ ق ٨ .  
 (٧٠ مكرر) نقض ١٩٨٥/١/١ أحكام للنقض من ٣٦ ق ٣ .  
 (٧١) نقض ١٩٦٨/٣/٣ أحكام للنقض من ١٩ ق ١٢٥ ، ١٩٦٧/٣/٢٨ س ١٨ ق ٨٧ .  
 ١٩٦٠/١١/٧ من ١١ ق ١٤٨ .

ويعاقب القانون على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت الى الموظف كي يقارنها في أثناء تأدية وظيفته وفي دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة ، وهو ما تؤكده المادة ١٠٨ عقوبات (٧٢) .

ولم يقتصر المشرع على صورتى القيام بعمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عن عمل من أعمالها بل أضاف إليها صورة الإخلال بواجبات الوظيفة ( م ١٠٤ عقوبات عند تعديلها عام ١٩٥٣ ) . وقالت محكمة النقض ان الإخلال بواجبات الوظيفة جاء مطلقا بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب الى هذه الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائما أن تجرى على سنن قويم . وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من الأعمال التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها (٧٢ مكرر) . فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه المشرع بالنص (٧٣) . ومن هذا القبيل عبث الموظف بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته بأن انتزعها من مكانها (٧٤) . وعرض الرشوة على الموظف المعصى للامتناع عن أداء واجب التبليغ عن الجريمة التى يعلم بها أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته (٧٥) . وعرض مبلغ من النقود على حاجب النيابة

---

(٧٢) نقض ١٩٦٠/٤/٤ أحكام النقض من ١١ ق ٦٢ . ليعاقب القانون على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت الى الموظف بعهد السداد فحتمه ليقارن جريمة دس مفكر في منزل آخر أثناء قيامه بفتحيه بناء على البلاغ المقدم منه لمكتب البوليس الحربى الذى يصل فيه من قدمت له المطية ( نقض ١٩٦٠/٤/٤ أحكام النقض من ١١ ق ٦٢ ) .

(٧٣) نقض ١٩٨٣/٤/١٧ أحكام النقض من ٣٤ ق ١١٠ ، ١٩٨٣/٥/١٢ ق ١٢٧ (٧٤) نقض ١٩٨٢/١٠/١٢ أحكام النقض من ٣٣ ق ١٥٤ ، ١٩٦٨/٤/١ ق ١٩ ق ٧٤ ، ١٩٥٨/١٠/٧ ق ٩ ، ١٩٨٧ ق ١٠ ، وفى الواقعة عرشت الرشوة على المسكرى فى سبيل حمله على إبداء أقوال جديدة غير ما سبق أن أبداه فى كيفية ضبط المتهم أو ظروف هذا الضبط والميل به الى أن يستهدف من ذلك مصلحتها لتتجر من المستولية ، ١٩٧٠/٢/١ ق ٢١ ، ٤٩ ق ٧٤) نقض ١٩٥٨/٥/١٣ أحكام النقض من ٩ ق ١٣٥ .

(٧٥) نقض ١٩٥٩/١/١ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٣٦ ، ١٩٦٧/١١/٢٠ ق ١٨ ق ٢٥٣ .

لسرقة احدى القضايا التي كان عمله يقتضى نقل القضايا ما بين الموظفين وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة (٧٦) .

وقد نصت المادة ١٠٤ عقوبات على عقاب « كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية أو امتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو لمكافاته على ما وقع منه من ذلك » ، وصورة المكافأة قد ورد النص عليها مرة أخرى في المادة ١٠٥ عقوبات ، وذبحيت محكمة النقض الى التفرقة بين الصورتين على أساس أن المكافأة في حالة المادة ١٠٤ عقوبات تكون لاتفاق سابق بين الراشي والمرتقى على عكس الحالة الأخرى الواردة في المادة ١٠٥ حيث ينتفى الاتفاق وتأتي المكافأة بعد تصرف الموظف (٧٧) ، وهو ما نعرض له عند الكلام على المكافأة اللاحقة .

#### (٧٦) الزعم بالاختصاص أو الاعتقاد خطأ بذلك

جرمت المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات رشوة الموظف اذا كان العمل الذي جعل المقابل لأدائه أو للامتناع عنه لا يدخل في اختصاص وظيفته ، متى زعم أو اعتقد خطأ أنه داخل فيه . وهذه الفقرة تستبعد منها الصورة التي يكون للموظف فيها جزءا من الاختصاص ، فقل ما رأينا يكفى أن يكون له فيه نصيبا صفر أم كبير حتى تتحقق مساءلته . كما أنها لا تنطبق اذا لم تكن للشخص صفة الموظف العام اطلاقا ، على أنه لا مانع من اعتبار الواقعة نصبا اذا توافرت أركانه . فقد اشترط الشارع أن يكون زعم الموظف باختصاصه بالعمل الذي طلب الجبل أو أخذه لأدائه أو للامتناع عنه صادرا على أساس أن هذا العمل من أعمال وظيفته الحقيقية ، أما الزعم القائم على انتحال صفة وظيفية منبته الصلة بالوظيفة التي يشغلها الجاني فلا تتوافر في هذا الزعم جريمة الرشوة (٧٨) .

والصورة المعروضة تتمثل في موظف يوجد في نطاق العمل الذي يراد

---

(٧٦) نقض ١٩٦٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٧ ، ٢٩٦٨/٤/١٠ س ١٩ ق ٧٤ ، ١٩٧٥/١/٢٦ س ٢٦ ق ١٩ .

(٧٧) نقض ١٩٧٠/٣/١٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٩٨ .

(٧٨) نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٨ . وفي الواقعة انتحل المتهم وظيفة ملاحظ بالبلدية للاشراف على الاشتراطات الصحية والرخس الخاصة بالمحلات العامة في حين أن وظيفته الحقيقية هي رئيس كناسين بالمحافظة .

منه أدائه أو الامتناع عنه ، ولكن لم يغول الاختصاص به سواء بموجب قانون أو لائحة أو أمر رئيس مختص ، فينتهز فرصة حاجة صاحب المصلحة ويدعى أن العمل المطلوب أدائه أو الامتناع عنه من اختصاصه أو يعتقد ذلك خطأ ، فهو إلى جوار حصوله على الفائدة قد أفقد الثقة في الوظيفة العامة بما يستوجب عقابه . وقد اعتبر المشرع هذا الفعل مكوناً لجريمة ارتشاء من جانب الموظف ، وذلك حتى لا يجعل من عدم الاختصاص سبيلاً للافلات من العقاب ولا سيما مع احتمال عدم توافر أركان جريمة النصب .

ولا شك في توافر هذه الصورة إذا كان هناك تصرف إيجابى من الموظف زعم به الاختصاص بالعمل ، كمن يتقدم من بين سائر الموظفين إلى صاحب المصلحة طالباً جفلاً فى سبيل القيام بالعمل . ولكن ما الرأى بالنسبة إلى الموقف السلبي من الموظف ، وصورته أن يتقدم صاحب المصلحة إلى أحد الموظفين - معتقداً أنه الموظف المختص - عارضاً عليه مبلغاً من المال فيقبله هذا تاركاً الأول فى اعتقاده الخاطئ ؟ قد يوحى لفظ يزعم الوارد بالنص اشتراط التصرف الإيجابى ولكننا لرى أن هذا تضيق لا مبرر له ولا يتفق مع غاية المشرع من الحفاظ على الثقة بالوظائف العامة ، ولا مانع من أن يكون الزعم صراحة أو ضمناً وهو فى الصورة الأخيرة يتوافر بمجرد السكوت (٧٩) .

وقد قضى بأن الجريمة تتمحقق ولو خرج الفعل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال وظيفته أو يزعم ذلك كذباً ،

(٧٩) ومع هذا يذهب رأى إلى ضرورة النشاط الإيجابى من جانب الموظف للإيهام بأنه مختص . وهو يستند فى هذا إلى عبارة المادة ١٠٣ عقوبات التى ورد بها لفظاً الطلب والأخذ دون القبول ( على راشد ص ٤٠ ، صير السعيد ص ٢٥ ) . وقد قطن بأن الزعم بأن العمل الذى يطلب الجبل لأدائه يستل فى أعمال وظيفة التجهيز - هو مطلق القول - دون اشتراط إقراره بمناصر أخرى أو وسائل احتيالية ( نقض ١٩٧٠/١٠/٢٦ أحكام النقض ص ٢١ ق ٢٤٤ ) . وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو صدور الزعم فعلاً من الموظف ودون أن يكون لذلك تأثير فى اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص ( نقض ١٩٦٦/٣/٢٩ أحكام النقض ص ١٧ ق ٨ ، ١٩٦٠/١/٢٤ ق ١١ ، ١٩٤٤ ق ١٩٨١/٦/١ ص ٣٢ ق ١٠٥ ) . وقد ورد بالحكم قبل الأخير أيضاً « استجندت المشرع نص المادة ١٠٣ مكرراً مستهدفاً به الضرب على أيدي السابطين عن طريق التوسع فى مألوف الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين المرميين والذين لهم المقدم الضارح بهم فى هذا الباب وظيفته للحصول من ورائها على فائدة جرمية ولو كان ذلك على أساس الاختصاص الزعم » .



بصرف النظر عن اعتقاد الراشئ فيما زعم الموظف أو اعتقد (٧٩ مكرر) ،  
والزعم بالاختصاص يتوافر ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به إذ يكفي  
مجرد ابداء الموظف استعداده للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق  
اختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص (٨٠) .  
اذ هو حينئذ يجمع بين أمرين الاحتيال والارتشاء (٨١) . وزعم الاختصاص  
يكفي لقيام الجريمة لأن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفصل ليس ركنا في  
الجريمة ولأن الشارع سوى في جريمة الرشوة بين ارتشاء الموظف وبين  
احتياله باستغلال الثقة التي تقرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار  
فيها ، وإن الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر في  
أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر بها على أساس من الواقع .  
اذ هو يجمع بين ائمين هما الاحتيال والارتشاء (٨٢) .

### ٣ - الركن المعنوي : القصد الجنائي

جريمة الرشوة جريمة عمدية يتعين أن يتوافر فيها القصد الجنائي  
فهو يكفي قيام القصد الجنائي العام أو ينبغي أن يتوافر قصد خاص .  
والقصد العام هو توجيه الجاني لإرادته نحو ارتكاب فعل أو الامتناع عن  
فعل يعلم أن القانون يقرر من أجله العقاب . والقصد الخاص يشترط فيه  
فضلا عن توافر القصد العام ثبوت النية نحو تحقيق هدف معين يحدده  
القانون . وذهب رأي إلى وجوب توافر قصد خاص لدى المرتشي هو الاتجار  
بالوظيفة أو العمل ، فلا بد أن يكون الغرض من الطلب أو القبول أو العطية  
أو الوعد في مقابل ما سيقوم به أو ما سيمتنع عن القيام به من أعماله ،  
فالمشرع يلاحظ هذا ألباعث القريب الذي حصل الشخص على التصرف أو  
بعبارة أخرى الغاية التي أرادها من هذا الطلب أو القبول (٨٣) .

وفي رأينا أنه يكفي في جريمة المرتشي توافر القصد الجنائي العام ،  
وذلك بتوجيه الجاني لإرادته نحو تصرف يعلم أن فيه معنى الاتجار بالوظيفة

٧٩ مكرر نقض : ١٩٨٢/١٠/١٢ أحكام النقض من ٣٣ ق ١٥٤ .  
(٨٠) نقض : ١٩٦٧/١٢/١٦ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٠٠ ، ١٩٦٧/٦/١٢ ق ١٦٢ .  
(٨١) نقض : ١٩٦٦/١١/٢٩ أحكام النقض من ١٧ ق ٦١٢ .  
(٨٢) نقض : ١٩٦٦/١/٦ أحكام النقض من ٢٠ ق ٨ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ ق ١٢٥ .  
(٨٣) القائل شرح قانون العقوبات في جرائم الأموال من ١١٥ ، خلافي من ٧٢ .  
على راشد من ٤١ .

أو العمل ، وهو الأمر المعاقب عليه قانوناً . وآية هذا أن المشرع لا يقيم وزناً لما ينتويه المرتشى في شأن عمله ، بل جرم فعله ولو كان العمل الذي يقوم به حقاً أو كان عازماً على عدم القيام بالعمل الذي وعد القيام به أو على عدم الامتناع عن العمل الذي وعد بالامتناع عنه . فقد نصت على ذلك المادة ١٠٤ مكرراً عقوبات في قولها « كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته أو يعتقد ذلك خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ، يعاقب بمقوبة الرشوة المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة حسب الأحوال ، حتى ولو كان يقصد عدم القيام بذلك العمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الإخلال بواجبات وظيفته » . وبهذا نصت المادة ١٠٦/١ مكرراً في نهايتها .

وقد قضى بأن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباتها وأنه من لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ، ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة (٨٤) ، والموظف الذي يخل بواجبات وظيفته مستول جنائياً حتى ولو لم توجد لديه نية الاتجار بها ، لأنه يكفي مجرد استغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة من ورائها (٨٥) .

وعلى هذا الأساس يقوم القصد الجنائي في صورة الطلب بمجرد أن يبدى الشخص رغبته في مال أو منفعة أو وعد يشيء من ذلك عن علم بأنه مقابل الاتجار بالوظيفة أو العمل . فلو قيل بأن القصد الخاص هو نية الاتجار بالوظيفة أو العمل لدعا الأمر إلى التساؤل عن القصد العام الذي ينبغي توافره ابتداءً ، فلا نجد إلا في مجرد طلب المال أو المنفعة وهو لا يمتنى شيئاً .

والقصد الجنائي في صورة القبول يتوافر بدوره بكشف المرتشى عن موافقته على العرض الذي تقدم به الراشئ علماً أنه مقابل الاتجار بوظيفته أو عمله . وهو لا يقوم إلا إذا كان المرتشى جاداً في قبوله ، أما أن كان هازلاً

(٨٤) نفس ١٩٧١/٦/٢٠ أحكام النقض من ٢٢ ق ١١٩ .

(٨٥) نفس ١٩٦٠/٣/٩ أحكام النقض من ١١ ق ٤٥ .

أو متمشيا مع الراى لكشف امره ، فينتفى فى حقه القصد الجنائى ، اذ لم تطابق موافقته العرض الذى تقدم به الراى .

وفى صورة الزعم بالاختصاص يقوم القصد الجنائى يتوافر العلم لدى الجنائى بان التصرف الصادر منه بطلب او قبول يتعلق باعمال تخرج عن اختصاصه . وكذلك يتوافر القصد الجنائى متى ثبت ان المرتشى حين طلبه او قبوله للرشوة كان يعتقد عن خطأ ان العمل او الامتناع داخل فى اختصاص وظيفته او عمله .

وجريمة المرتشى هى من نوع الجرائم الوقتية ، ولهذا يجب ان يثبت قيام القصد الجنائى وقت مقارفة الجنائى لنشاطه ، ويدعو الحال التعرض لعدة فروض . ففى صورة الطلب يجب ان يثبت فى حق المرتشى وقت طلبه المال او المنفعة او الوعد علمه بانه مقابل الاتجار بوظيفته او عمله ، فان ثبت ان طلبه للمال على سبيل القرصى ثم عرضت مصلحة للدائن امامه تتعلق بوظيفته او عمله فادامها لا تقوم جريمة الرشوة حتى ولو كان العمل الذى قام به مخالفا للقانون . وفى حالة القبول ايضا يتبين ان يكون الشخص وقتذاك عالما بان المال او المنفعة او ما وعد به هو مقابل الاتجار بالعمل . ولذلك ان جاء القبول غير مرتبط بهذا العلم وبأش الشخص عند يتعلق بوظيفته او عمله ، بغير علمه بسبب المال او المنفعة لا تقوم الجريمة (٨٦) .

فالشخص الذى يقبل هدية - سواء لنفسه او لغيره - معتقدا انها مرسلة اليه من أحد ذوي قرياه ، ثم يتبين بعد أيام ان مرسلها هو أحد الأفراد الذى له مصلحة خاصة تتعلق بأعماله وبيعها رغم هذا لديه - لا يسأل عن جريمة الرشوة مهما كان التصرف الصادر منه فى عمله ، ذلك انه لا يمكن القول بقيام الجريمة وقت قبول الهدية لانتهاء القصد الجنائى . ومن ناحية أخرى هو غير مكلف بردها الى من قسمها . والمعب بالوظيفة يعتبر نتيجة للرشوة ولذا يجب ان تتم قبل ذلك ، وتامها يكون بالقبول وهو هنا قد جاء على غير الايجاب الحقيقى . وهناك رأى يذهب الى انه اذا اكتشف الموظف بعد تقديم العطية له ان الفرض منها غير برى وقام مع ذلك بالعمل او الامتناع المطلوبين منه بناء عليها ومن أجلها وقعت منه الجريمة لتوافر

٨٦) محمود مصطفى ص ٤٢ ، شرح الشريعة ص ٢٨ ، لقنى سرور ص ١٠٢ .

ركنها المعنوي فور علمه بالفرض من العطية واقراره هذا الفرض (٨٧) .

والزعم بالاختصاص بدوره يجب أن يتوافق فيه القصد الجنائي وقت حدوثه ، وكذلك ان كان المرتشى يعتقد خطأ انه يختص بالعمل الذي طلبه منه ، وطلب الرشوة مقابل ذلك .

وقيام القصد الجنائي أو انتفاؤه مسألة مرجعها الى وقائع كل دعوى على حدة ، يستنتجها القاضى مما يعرض عليه ، على أن تكون مما يوصل اليه المنطق المستمد من الوقائع المطروحة امامه . ولم يرسم القانون طريقا خاصا للوصول الى اقتناع القاضى (٨٨) .

### الشروع في جريمة المرتشى

قد تقع جريمة الرشوة تامة وقد تقف عند حد الشروع . ولم يضح المشرع نصا خاصا بالنسبة الى المرتشى في حالة شروعه في الجريمة ، كما فعل بالنسبة الى الراشى في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات ، وهو بهذا قد ترك الأمر للقواعد العامة في الشروع المنصوص عليها في المادتين ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات . وهذا وبما تنفيى مراعاته أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ عقوبات هي من نوع الجنب ولم ينص المشرع على عقوبة الشروع فيها .

والركن المادى في الشروع هو البدء في التنفيذ ، وهو بهذا يتصل بالركن المادى في جريمة الارتشاء (٨٩) . وقد قلنا ان النشاط الذى يصدر من المرتشى يكون على صورة من اثنتين الأولى الطلب والأخرى القبول . ولا شك أن الطلب بمجرد إبدائه تتم به الجريمة ، وكل ما يسبقه من

(٨٧) ومبني على ٣٦ .

(٨٨) تقضى ١٦/١٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٠٤ . وعلم الشهود بالرم يخلعون للتهمة امورا غير واجبة الادان لا يفييه من المسئولية . بل هو ما يتحقق به جريمة الرشوة ما دام المطاء لم يكن الا لحمله على الاخلال بواجبات وظيفته ( تقضى ١٦٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٦ ) .

(٨٩) لا صحة لما تضمنه المتن من انه يشترط للمقاب اختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة في حالة الشروع في الرشوة . لأن الشروع هو بدء في تنفيذ الجريمة بأركانها المقررة بها في القانون وما دام الاختصاص أو الزعم به ليس شرطا في الجريمة التامة فالأمر لا يختلف في حالة الشروع ( تقضى ١٦٦١/٦/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٥ ) .

تصرفات لا تخرج عن دور التفكير في الجريمة . على أنه يمكن تصور الشروع إذا حرر المرتشى ما يبقى المحصول عليه من مال أو منفعة في محرر ، ويستشف من الوقائع الملائمة له أن الطلب في مقابل الاتجار بالوظيفة أو العمل ، وعندما أراد تسليمه لصاحب المصلحة قبض عليه ، وهي صورة الجريمة الموقوفة . وقد يتوافر الشروع في الطلب في صورة جريمة خائبة إذا أرسل المحرر بطريق البريد وفقد قبل وصوله إلى الشخص المقصود (٩٠) .

وقد قلنا إن القبول يتم بأية صورة وليس له شكل معين ، فقد يحدث شفاة أو بتصرف يدل عليه وهو أن تم شفاة لا يتصور فيه الشروع (٩١) . ولكن في الصور الأخرى يمكن تصور الشروع بصورتيه الجريمة الخائبة والجريمة الموقوفة . والأولى مثالها أن يقدم الراشي مطروفا إلى المرتشى على أنه يحوى مالا فيسلمه الأخير واذ يقضه لا يجد به سوى أوراق بيضاء . والأخرى مثالها أن يتم القبض على المرتشى وهو يمد يده لأخذ المال الذي يقدمه الراشي .

## العقوبة

إذا ثبتت الجريمة في حق المرتشى حقت عليه العقوبة ولا يؤثر في هذا ندمه أو عدوله ، كره الهدية أو العطية للراشي أو عدم انجازه ما وعده به (٩٢) . كما لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة عدم ضبط الراشي ما دام الموظف قد قبض الرشوة منتويا المبت بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي (٩٣) .

---

(٩٠) يذهب رأى إلى القول بأن الشروع في الجريمة التي تقع من جانب الموظف المرتشى ليس له سوى صورة واحدة وهي أن يطلب الرشوة إلى نفسه فلا يجاب إلى طلبه ( أحمد أمين ص ٢٣ ) .

(٩١) جريمة الإلتصاف من الموظف هي قبول الوعد أو أخذ الهدية لأداء عمل من أعمال وظيفته . وفي هذا الدلالة على أن الجريمة تتم بمجرد ذلك ولا يلتفت إلى ما يقع بعده من رد العطية إلى الراشي ، كما لا يلتفت إلى عدم أداء العمل الذي من أجله أخذت العطية . فلا يعنى من المقاب الجيد الذى بعد أخذ مبلغ مائة جنيه رشوة ليقيم تقريره لمصلحة الراشدين قدم تقريره ضددهم ورد للدهم هذا المبلغ ( نقض ١٩١٧/١/٨ المجوعة الرسمية ص ١٨ ص ٦٧ ) .

(٩٢) نقض ١٩٣٧/١/٨ المجوعة الرسمية ص ٣٨ ق ١٨ ، ١٩١٧/١/٨ ص ١٨ ص ٦٧ (٩٣) السالبة الإشارة إليه في الهامش السابق .

(٩٣) نقض ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض ص ٢٠ ق ١٠٤ .

وقد جعل المشرع عقوبة الموظف المرتشى هي الأشغال الشاقة المؤبدية وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به في حال أداء عمل من أعمال الوظيفة ( م ١٠٣ ) أو الزعم والاعتقاد الخاطيء بأنه من أعمالها ( م ١٠٣ مكررا ) ، وتضاعف الغرامة المشار إليها آنفا في حالة الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو الإخلال بواجباتها أو المكافأة على ما وقع من الموظف ( م ١٠٤ ) . وتحيل على العقوبات آنفة البيان المادة ١٠٤ مكررا في حالة عزم الموظف عدم القيام بالعمل أو علم الامتناع عن العمل أو عدم الإخلال بواجبات الوظيفة .

والغرامة التي يحكم بها في جريمة الرشوة تسمى بالغرامة النسبية .  
أي هي تنسب في قدرها الى ما أعطى للمرتشى أو ما وعده به (١٤) . فإذا تعدد المرتشون تحدد الغرامة حسب ما استولى عليه كل منهم (١٥) . ومن السهل تحديد هذه الغرامة متى كان المقابل مبلغا محددا من المال . على أن الأمر يندق في الصور الأخرى ، ولا شك أن على القاضي تحديدها لأنها نوع من الجزاء لا يجوز لغيره تقديره .

وقد أشرنا عند الكلام على صفة المرتشى الى من يعتبر في حكم الموظف العمومي ، والى ما أضافه المشرع بالمادة ١٠٦ مكررا ١ في شأن رشوة أعضائه مجالس الإدارة والمديرين والمستخدمين بأحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو بأحدى المؤسسات أو الهيئات الاعتبارية قانونا ذات نفع عام . وقد جعل المشرع العقاب في هذه الحالة في كل الصور هو السجن لمدة لا تزيد على سبع سنين ، وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به .

ونزل المشرع بنوع الجريمة الى مرتبة اللجنة في حال رشوة المستخدم الخاص المنصوص عليها في المادة ١٠٦ عقوبات ، وجعل العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

---

(١٤) الغرامة الواجب الحكم بها على متهفي سريع النص هي غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين ( نقض ١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٥ ) .  
(١٥) نقض ١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٥ .

وقد نصت المادة ١٠٨/١ من قانون العقوبات على أنه « إذا كان انغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بمقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة ، فيعاقب الراشي والمرتضى والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل مع الغرامة المقررة للرشوة ... » .

وتنص المادة ١١٠ عقوبات على أن « يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة » . وتطبيق هذا النص مرتبط بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات . ولذا قضى بأنه حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب أن يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه التي توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية . ويندرج تحت معنى الغير كل من كان أجنبيا عن الجريمة . ويجب لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئا دفع ممن يصدق عليه وصف الراشي أو الوسيط (٩٦) .

## ثانيا

### جريمة الراشي والوسيط

لما كان الأساس في تجريم الرشوة هو الاتجار بالوظيفة أو العمل بما يترتب على هذا من إخلال بالثقة فيها ، كان منطقيا أن تمتد يد القانون إلى كل من ساهم فيها ، وسبق أن أشرنا إلى أن للرشوة طرفان المرتشئ والراشي ، وقد يوجد بينهما شخص يجمع بين الرغبة في سلب القانون الوسيط . فتتضمن المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات على أن « يعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشئ » .

#### ١ - جريمة الراشي

يشترط لتوافر هذه الجريمة ركنان الأول منهما وهو المادى يقوم بتقديم مال أو منفعة أو وعد إلى المرتشئ للقيام بعمل من الأعمال المكلف به أو الامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة أو الإخلال بواجباتها . والثانى هو الركن المعنوى أى القصد الجنائى .

---

(٩٦) نص ١٠/٩/١٩٦٧ أحكام النقض ص ١٨ ق ١٩٢ .

#### ٤ - الركن المادي

يتمثل الركن المادي للجريمة الرأشي في تضابط يصدر منه هو تقديم مال أو منفعة أو وعد الى المرتشى . فهو كما يتحقق في صورة من يقدم لآخر سطروفا به مبلغ من المال يتم أيضا في حالة الوعد الشفوي بدفع المبلغ عند اجراء ما يتفق عليه أو بتحقيق أية منفعة أخرى .

وقد سبق لنا بيان المقصود بالمال أو المنفعة أو الوعد عند بحث جريمة المرتشى . ولم يذكر المشرع الفرض الذي من أجله تقدم الرشوة للمرتشى . على أن هذا أمر واضح من المواد التي بينت أن الرشوة مقابل القيام بعمل من أعمال وظيفة الموظف أو من يجرى مجراه أو الامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة أو الاخلال بواجباتها ، ذلك أن المادة ١٠٧ أشارت الى المرتشى ، وهو لا يكون الا يتوافر حالة مما سلف لنا بيانه عند الكلام على المرتشى .

ولا بد أن يحصل القبول من جانب المرتشى ، بمعنى أن هذه الجريمة لا تتم الا اذا التقى الايجاب من الرأشي مع القبول من المرتشى ، فان لم يتحقق القبول وقفت الجريمة عند حد الشروع الذي وضع له المشرع نصا . خصوصا هو المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات التي سياتي الكلام عليها . ويحصل قبول المرتشى بأية صورة من الصور التي ذكرناها عند الكلام على جريمة المرتشى . ويقوم الدليل عليه من وقائع المعسوي وفق ما يستخلصه القاضي على أن يكون استنتاجه مبنيا على الواقع ومتفقا مع المنطق (٩٧) .

ولما كانت الجريمة لا تتم الا بالقبول من جانب المرتشى استوجب هذا أن يكون جادا ، بمعنى أن يعبر القبول عن اعتقاد ارادته الرأشي والمرتشى على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بينهما (٩٨) . ففي الحالة التي يتظاهر فيها الموظف مثلا بالقبول ابتغاء تسهيل القبض على الرأشي لا تتحقق الجريمة

(٩٧) قضي بأن جريمة الرشوة تتمتع بالاتفاق الذي يتم بين الرأشي والمرتشى . ولا يفي بعد ذلك الا اقالة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ . (نقض ١٩٦٨/٦/٢٤ احكام النقض س ١٩ ق ١٥٢) .

(٩٨) لا تنفي جناية الرشوة بالنسبة للرأشي الا في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول ، وهو غير جاد فيه (نقض ١٩٤٣/٤/١٩ مجموعة التواعد القانونية ج ٢ ص ٧١٠) .



كاملة ولكن تقف عند حد الشروع الذى وضع له المشرع حكما خاصا فيه المادة ١٠٩ مكررا عقوبات . ويتضح من هذا أن المشرع جعل عقاب الراشع فى هذه الصورة هو عقاب المرتشى لما يؤدى اليه هذا التصرف من الاتجار بالوظيفة أو العمل .

ولذا فإنه عندما ينتفى هذا المعنى - أى عند عدم وجود أى عيب بالعمل الوظيفى - نزل بعقاب الراشع ولم يترك الأمر للأحكام العامة فى الشروع .

ولقد قضى بأن جريمة الرشوة لا تتم قانونا الا بإيجاب من الراشع وقبول من جانب المرتشى ، ايجابا وقبولا حقيقين ، فإذا كان الشخص الذى قدمت اليه الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشع متلبسا بجريمته ، فإن القبول الصحيح الذى تتم به الجريمة يكون منعذما فى هذه الحالة ولا تكون المسألة أكثر من ايجاب من الراشع لم يصادف قبولا من الموظف فهو شروع فى رشوة (٩٩) .

#### ب - القصد الجنائى

جريمة الراشع جريمة عمدية ولذا وجب أن يتوافر فيها القصد الجنائى . وقد رأينا أن القصد الذى يتطلبه القانون بالنسبة الى المرتشى هو القصد العام ، وهو المال أيضا بالنسبة الى الراشع (١٠٠) . فيكفى فيه أنه يوجه إرادته نحو نشاط يعلم أن من شأنه اتجار المرتشى بأعمال وظيفته . ولا تعتبر الرغبة فى قيام المرتشى بعمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من أعمالها قصدا خاصا ، ولكنه الباعث على ارتكاب الجريمة ولا أثر له على توافر أو عدم توافد القصد الجنائى (١٠١) .

---

(٩٩) نفس ١٩٣٣/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٠ .

(١٠٠) يتحقق القصد الجنائى فى جريمة الرشوة بمجرد علم الراشع بصفة المرتشى ، وإن الرشوة التى عرضها أو قصدها اليه مقابل اتجار الأخير بوظيفته ( نفس ١٩٣٧/٣/١ أحكام النقض ص ٢٦ ق ٤٩ ) .

(١٠١) يرى أحمد أمين أن الذى يدفع جباله ليتخلص من ضل ظالم قائم به موظف أو شرع فى القيام به لا يبنى بذلك جرمه ولا شراء ضمة موظف وإنما يريد الخلاص من شر محيق ودفع مضرة لا يبرحها القانون فهو جدير بالرافة والمطلق ولا محل لمعاقبه إذا لم يستطع دفع الأذى عن نفسه إلا برشوة للموظف لا ص ٣٧ ) .

## عرض الرشوة

تنص المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن : من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وذلك إذا كان العرض حاصلًا لموظف عام . فإذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه « (١٠١ مكرر) . وبهذا النص تناول المشرع صورة الشروع في الارشاء . ولولا هذا النص لطبقت المادتان ٤٥ و٤٦ من قانون العقوبات الخاصتان بالشروع . ولكن المشرع رأى أن الجريمة في حالة الشروع ليست من الخطورة التي تستوجب تطبيق الأحكام العامة ، ومن ثم نزل بالعقاب إلى الحد المشار إليه . وفيما عدا هذا تطبق الأحكام العامة في الشروع من ناحية أركانه فيشترط البدء في التنفيذ والقصد الجنائي وعدم تمام الجريمة لمسيب لا دخل لإرادة الفاعل فيه <sup>١٠</sup>

١ - البدء في التنفيذ : يأخذ القضاء في تعريفه للركن المادي في الشروع بالمذهب الشخصي الذي يبنى أساسا على خطورة الجاني التي يستدل عليها بالأفعال الصادرة منه وبمختلف الظروف المحيطة بالواقعة وبشخصه . ويعتبر بدء التنفيذ متوافرا إذا كان من شأن النشاط أن يؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة .

وعلى هذا يتوافر الركن المادي بالنسبة إلى الراشي بكل فعل من شأنه أن يؤدي إلى عرض الرشوة على الموظف أو غيره . فمثلا يتحقق البدء في التنفيذ إذا قدم الراشي إلى الموظف متطروفا يحوى مالا أو أسقط في درج مكتبه مبلغا من المال أو أرسل هدية إلى زوجته أو ابنة (١٠٢) . ولا يشترط القانون لتحقيق جريمة عرض الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد

---

(١٠١ مكرر) الغرامة المقررة هنا هي الغرامة المادية إذ هي محددة بمحدد يعين التزامها وليست محددة بمسبة الضرر الذي يترتب على الجريمة أو الثلاثة يحصل عليها الجاني أو كان يأمل الحصول عليها . فهي ليست الغرامات التنبيهية ومن ثم يعين وفقا للمادة ٤٤ عقوبات أن يحكم بها على كل منهم على الأفراد (نقض ١٩٨٢/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٧) . (١٠٢) وسبق أن أشرنا إلى ما قضى به من أنه يجب التحقق للركن المادي لجريمة الشروع في الرشوة أن يكون العرض جديا ، فالأدلة يجب أن يملكها باعطائه كل ما يملك يظهر قيامه بعمل له ، فإن هذا القول لا يفيد أن هناك شروعا منه تجديدا في إعطائه رشوة . بل عرقه هو شبه بالهزل منه بالجد (نقض ١٩٣٤/٤/٢٥ مجموعة التواعد القانونية ج ٢ ق ٥٢٥) .

عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول الصريح ، بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الاعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف ما دام قصده من هذا الاعطاء أو العرض - وهو شراء ذمة الموظف - واضحا من ملاسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها(١٠٣) . وإذا كان المتهم هو الذي سعى بنفسه الى مكتب الموظف المبلغ ثم الى منزله وعرض وقدم مبلغ الرشوة بناء على اتفاق سابق بينهما فإن حفاذ ذلك أنه هو بنفسه الذي انزل الى مقارفه الجريمة وكان ذلك عن ارادة حرة طليقة . ولا ينعو ما يشبهه في شأن استدراجه الى منزل الموظف بقصد خلق الجريمة أن يكون دفاعا متعلقا بموضوع الدعوى(١٠٤) .

والشأن في الشروع في الرشوة كالشأن في الجريمة التامة ، فلا بد أن تقدم الى شخص مختص بالعمل الذي يطلب منه الميث به . وقد قضى بأنه يجب في الرشوة وفي الشروع فيها أن يكون الغرض منها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من هذه الأعمال . فإذا كان الواضح من الحكم أن دفع النقود من المتهم اتما كان ليتنازل المبلغ عن البلاغ بعد بدء التحقيق فيه بمحضر البوليس ، مما لا دخل فيه لوظيفة الفسكري الذي قدمت اليه فإن ادانة المتهم في جريمة الشروع في رشوة تكون خطا(١٠٥) .

واختصاص الموظف بالعمل الذي طلب اليه أدائه أي كان نصيبه فيه ركن في جريمة عرض الرشوة المتصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات مما يتعين اثباته بما يتحسم به أمره وبخاصة عند المنازعة فيه(١٠٦ مكرر) . ويدخل رجال السلطة القضائية في عداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات ، وقد القاضي صلاحيته للفصل في دعوى مدنية لا صلة له - بحسب الأصل - بولايته للقضاء ولا يترتب عليه انحصار صفة الوظيفة العامة عنه في خصوص المادة سالفة الذكر(١٠٦) .

(١٠٣) تنص ١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض من ٢٢ ق ٦٥ ١٩٧٢/١١/٢٦ من ٢٤ ق ٢٢٣ .

(١٠٤) تنص ١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض من ٢١ ق ٢٤ .

(١٠٥) تنص ١٩٤٧/١٢/٨ مجبوعة التوايد القانونية ج ٧ ق ٤٤١ ، وقد سبقت الإشارة

عليه . (١٠٥ مكرر) تنص ١٩٨٥/١١/٢٠ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٨٨ .

(١٠٦) تنص ١٩٨٣/١/٤ أحكام النقض من ٣٤ ق ٤ .

على أنه لا يشترط في جريمة عرض الرشوة أن يكون الموظف ومن في حكمه جادا في قبولها ، إذ يكفي لتقيام تلك الجريمة عرض الرشوة ولا تقبل (١٠٦ مكرر) ، ولا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وأن يكون المرتشى جادا في قبوله الرشوة (١٠٧) ، متى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الغرض منهسا المصت بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشئ (١٠٧ مكرر) . وقضى بأنه يكفي لتوافر الركن المادى لجريمة عرض الرشوة أن يصدر وعد من الراشئ الى الموظف أو من في حكمه بجعل أو عطاء له متى كان هذا العرض جديا ، لا يهم في ذلك نوع العطاء المعروض ، ويقطع النظر عن الصورة التي قدم بها . وتقديم العطاء الى المجنى عليه يعتبر عرضا للرشوة ولو تم بعد تمام العمل الذي قدمت الرشوة من أجل تحقيقه ، وهى إبلاغ المجنى عليه للمسئولين بمخالفة الطابع لأحكام قانون الإصلاح الزراعى ، لأن هذا أمر خارج عن إرادة الطاعن ولا ارتباط له بجريمته (١٠٨) .

٢ - القصد الجنائي : الشروع لا يكون الا فى الجرائم العمدية ولهذا يتعين أن يتوافر فى حق الجاني القصد الجنائي على الصورة التى سبق لنا بيانها ، أى القصد العام وهو ما يقدره القاضي من وقائع الدعوى التى تطرح عليه (١٠٩) . وكما يمنع انتفاء القصد الجنائي من قيام الجريمة فإنه يمنع كذلك من توافر الشروع فيها .

٣ - عدم تمام الجريمة : الشروع فى الجريمة يعنى عدم تمامها ، وقد عبر المشرع عن ذلك بالنسبة الى جريمة الراشئ فى قوله عن الرشوة « وام تقبل منه » . ومثال الجريمة الموقوفة التى لم يستنفذ الجاني فيها النشاط

(١٠٦ مكرر) نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٤ .

(١٠٧) نقض ١٩٨٥/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦ .

(١٠٧ مكرر) نقض ١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٣ .

(١٠٨) نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٤ .

(١٠٩) لا يشترط قانونا لتقيام جريمة عرض الرشوة أن يصرح الراشئ للموظف بقصد من هذا العرض وبأنه يريد شراء خدمته ، بل يكفي أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد ، ذلك بأن الركن المادى لهذه الجريمة شأنه شأن الركن الماتوى لأية جريمة أخرى قد يقوم فى نفس الجاني وغالبا ما يتكتمه . ولقاضي الموشوع - ألا لم يصرح الراشئ عن مقصده بالزول أو الكتابة - أن يستدل على توافره بكافة طرق الإثبات وبظروف المعاش وملازماته ( نقض ١٩٦١/١٢/١٢ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٠٤ ) .

الذى أعده لارتكاب الجريمة أن يلقي القبض على المتهم أثناء تقديمه المال إلى الموظف ، ومثال الجريمة الخائفة التي استنفذ فيها الجاني النشاط الذي أعده أن يرسل الرأشي هدية إلى الموظف في منزله فيرفضها ويصلها إليه (١١٠) .

ولما كانت القاعدة العامة في الشروع أن العدول الاختياري يعفى من المساءلة الجنائية فإنها تنطبق أيضا بالنسبة لجريمة الرشوة إن دلت الوقائع على ذلك . وعلى هذا قضى بأن التسليم بأن عرض مبلغ الرشوة قد تم من جانب الطاعتين وإن الرفض قد وقع من جانب المبلغ يمنع من القول بإمكان حصول عدول اختياري بعد ذلك ، وليس ينقض ما تم أن حصل الضبط أثناء المهلة التي طلبها الطاعتان للتشاور بعد خلافهما مع المبلغ على مقدار الرشوة ورفض قبول المبلغ المحروض (١١١) .

وتطبق هنا الأحكام العامة بالنسبة إلى الشريك حيث لم يرد نص خاص في شأنه ، ولهذا قضى بأنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من بمساقبة المتهم بالاشتراك في الشروع في رشوة إذا توافر لديه القصد الجنائي مع عدم معاقبة الفاعل الأصلي إذا لم يتوافر لديه القصد الجنائي (١١٢) .

#### موقف الوسيط من الشروع

قصر المشرع الكلام على الشروع بالنسبة إلى الراشي في المادة ١٠٩ مكررا عقوبات ، وتطبق الأحكام العامة في الشروع بالنسبة إلى الموظف المرتشى . أما الوسيط فقد عرض له في المادة ١٠٧ مكررا بالنسبة إلى جريمة الرشوة التامة ، فما هو موقفه وما هو مدى مساهلته بالنسبة إلى الشروع في جريمة الرشوة وعرض الرشوة ؟ ليس هناك من حل غير تطبيق الأحكام العامة في الشروع . والوسيط في الرشوة يكون رسول الراشي أو رسول المرتشى .

---

(١١٠) تقديم نقود إلى طبيب المركز بعد شروعا في وشوة ولو حصل ذلك بعد الكشف على الحساب وتقدير التقرير إلى النيابة ، لأن هذا الطرف خارج عن ارادة المتهم فلا يمكن أن يستفيد منه ما دام قد قام بكل ما في وسعه من الأعمال المكونة للجريمة ، ولا يمكن الاحتجاج بأنه بتقديم التقرير أصبحت جريمة الرشوة مستحيلة ، لأنه فضلا عن أن أعمال الطبيب لا تلتحق بتقديم التقرير فإن هذه الاستعانة مع عرض التسليم بها هي استعانة تسمية لا تمنع من العقاب .

شؤون الكوم الجزئية ١٩٢٨/٥/١٤ ، جيب الوجاب مصطفى ص ٢٨ .

(١١١) تنقض ١٩٥٩/١/٢٠ أحكام النقض من ١٠ ق ١٥ .

(١١٢) تنقض ١٩٤٣/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٠٩ .

فإذا كان الوسيط رسول الراشي فهو شريك بالاتفاق والمساعدة معه ، ولولا نص المادة ١٠٧ مكررا الذى تناول الجريمة لصحت مساءلته على الأساس السابق . وتمشيا مع نفس القاعدة يسأل فى حالة الشروع فى الرشوة من جانب الراشي بوصفه شريكا . فإذا كان الوسيط رسول الراشي سئل بوصفه شريكا له فى حالة استناد الشروع فى الجريمة الى الأخير . ويؤدى هذا الى نتيجة تبدو فى الظاهر غير منطقية اذ يكون عقاب الوسيط فى الحالة الأولى بموجب المادة ١٠٩ مكررا فى حين انها فى الأخرى بموجب المادة ١٠٢ مع ان النشاط المادى الصادر منه لم يتغير ، ولكن الواقع أن الشريك يستعمل اجرامه من جريمة الفاعل ، ولا شك فى أن الشروع فى الجريمة من جانب الموظف المرتشى أخطر منه اذا وقع من الراشي .

## ٢ - جريمة الوسيط

أشارت المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات الى عقاب الوسيط . فقد رأى الفساح أن المور الذى يلعبه الوسيط فى جريمة الرشوة لا يقل خطورة فى احداثه النتيجة التى يهدف الى محاربتها وهى الاتجار بالوظيفة أو العمل . ففى كثير من الأحوال يتردد صاحب المصلحة قبل أن يعرج على تقديم الرشوة الى الموظف ومن فى حكمه خفية أن يرفضها الأخير وينتهى الى كشف امره وعقابه . ولكن عندما يوجد الوسيط فانه يسهل العملية ويرفع الخفية من قلبى الراشي والمرتشى ، اذ لن يظهر أى منها فى مواجهة الآخر ، فضلا عما تقدم فان وجود الوسيط من شأنه أن يضعف فرص كشف المرتشين ، وتضيق الحكمة التى ابتغاها المشرع . ومن أجل هذا لم يكن غريبا أن يكون اجرام الوسيط مساويا فى نظر المشرع لاجرام الراشي والمرتشى فيجعل العقاب لهم جميعا واحدا .

وجريمة الوسيط تتطلب ركنين ، الأول المادى وهو فعل الوساطة والآخر المعنوى وهو القصد الجنائى .

## ١ - الركن المادى

يتحقق الركن المادى فى جريمة الوسيط بكل نشاط يبذله الجنائى ويكون من شأنه العمل على تلاقى الايجاب الصادر من الراشي أو المرتشى مع القبول الصادر من المرتشى أو الراشي . ذلك أن الوسيط كما يجوز أن يتقدم بالعرض من جانب الشخص طالب الرشوة الى صاحب المصلحة يصح أن يكون عرضه من جانب الأخير على الموظف ومن فى حكمه ، فلا ينصرف معنى الوساطة الى صورة منهما دون الأخرى .

فالموساطة كل فعل يتصل به عرض الرغبات بين الراشئ والمرتشئ تمهيدا للجمع بينهما ، ولا يشترط فيه أن يتم بشكل معين ، والصورة العادية له هي نقل الأقوال والرغبات شفاهة ، على أنها قد تتعزز بمستندات تسلم الى الوسيط . وقد تتحقق الوساطة بمجرد الإشارة ، كمن يدخل بين الموظف وصاحب المصلحة مشيرا خفية بيده الى الأخير بما يعنى دفع مبلغ من المال فيوميء له بموافقته ، فيقوم الوسيط بمرض المقابل بأشارة من يده على المرتشئ ، والمسألة على كل حال رهينة بقيام الدليل عليها(١١٣) . ويجب أن ينتهى نشاط الوسيط الى التقاء رغبتي الراشئ والمرتشئ ، بمعنى أن يتحدد ما اتفق عليه بينهما من ناحية تصرف الموظف والمقابل الذى يدفعه الراشئ ، ولا أهمية بعد هذا لتنفيذ أو عدم تنفيذ ما اتفق عليه ، أى لا أهمية لعبت الشخص بأعمال وظيفته أو عمله من عدم العبث بها أو أداء الراشئ للمقابل أو النكوص عما اتفق عليه .

ولا يشترط لتوافر هذا الركن أن يتلقى الوسيط مقابلا عن تصرفه ، بل يستوى الأمران لأن هدف المشرع هو حماية الأعمال التى أراد لها الحماية من العبث بها .

وكانت طبيعة الأمور تقضى باعتبار نشاط الوسيط مكونا لأفعال الاشتراك سواء بطريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، ولكن المشرع أراد أن يجعل من فعله جريمة مستقلة .

### ب - الركن المعنوى

جريمة الوسيط جريمة عمدية يشترط فيها توافر القصد الجنائى ، ويكفى لقيامه القصد العام ، أى توجيه الجانى إرادته نحو نشاط يعلم بأنه يجمع بين رغبتي أحدهما للمرتشئ والأخرى للراشئ صاحب المصلحة .

فيجب أن يتوافر لدى الوسيط العلم بأن المرتشئ له اختصاص فى عمل يتعلق بمصلحة الطرف الآخر - الراشئ - وأن تصرفه يؤدى الى التقاء رغبتيهما فى أن يتلقى المرتشئ مقابلا من الراشئ للعبث بأعمال وظيفته . وعلى هذا إذا عمل على الجمع بينهما فى تعارف بناء على طلب أيهما ثم حصل الاتفاق

---

(١١٣) يستوى لتكامل أركان جريمة الرشوة أن يكون دفع مبلغ الرشوة قد تم مباشرة من الجنبى عليه أو عن طريق وسيط ( للنفس ١٩٦٧/٤/٢٥ ) استكام النفس فى ١٨ ق ١١٤ .

بين المرتضى والراشى دون علم منه تنتفى مسألته لانتفاء القصد الجنائي .

كذلك لا يسأل الشخص عن جريمة الوساطة في رشوة اذا زعم بأنه سيقوم بتوصيل المال الذي تسلمه من صاحب المصلحة الى الموظف المختص ثم يفتاله ولا يحدث الموظف في شأنه ، وإن وجد احتمال مسألته عن جريمة النصب اذا ما توافرت أركانها (١١٤) .

وقيام الدليل على توافر القصد الجنائي أو انتفاؤه يقدره القاضي من وقائع الدعوى التي تطرح عليه . وينبغي التحرز عند اثباته ، فقد تنصرف نية الوسيط الى مجرد تحقق مصلحة الطرف الثالث لدى الموظف دون أن يتقاضى هذا الأخير أى مقابل ، فلا يعلو الأمر بصورة الوساطة العادية أو الرجاء . ولا تقوم الجريمة اذا كان هناك اتفاق بين صاحب المصلحة والوسيط ليقوم هذا الأخير لقاء مبلغ من المال برجاء الموظف العمومي تحقيق مصلحة الأول ، الا اذا توافرت صورة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٥ مكررا من قانون العقوبات الخاصة بقيام الموظف بعمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الاخلال بواجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة . هذا ومسألة الوسيط عن الجريمة المسندة اليه لا تدور وجودا وعدما مع جريمة من توسط لحسابه ، فمن القواعد المقررة أن كلا يسأل عن فعله المجرم متى ثبتت ادانته .

### عرض الوساط أو قبولها

تنص المادة ١٠٩ مكرر ثانيا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه « مع عدم الاخلال بأية عقوبة أخرى يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم يتم عمله العرض أو القبول . فاذا وقع ذلك من موظف عمومي فيعاقب الجنائي بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ . واذا كان ذلك بقصد الوساطة لدى موظف عمومي يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكررا » .

---

(١١٤) متى كان الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لم يورد مؤيد الأدلة التي استخلص منها علم وجود مرتضى حقيقي وانصراف نية المظنون ضلعا الى الاحتفاظ بمبلغ الرشوة لنفسه . فان الأمر يكون ميبه بالفسور ( نقض ١١٧/١١/٢ أحكام النقض ص ٢٦ ق ٢٥٤ ) .



وهذه الجريمة استحدثها المشرع بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ وجله بالمذكرة الإيضاحية أنه قد دلت أحوال التطبيق أن ذلك الفعل يكون بمنجاة من العقاب إذا لم تتوافر فيه أركان جريمة أخرى فى القانون ، فرؤى تجريمه فى كل الصور للملاحقة جريمة الرشوة فى مهدها الأول . كما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه غلظت العقوبة بشأن جريمة غرض الوساطة أو قبولها لملاحقة لجريمة الرشوة فى مهدها الأول كبحا للدوافع التى تدعو لها وتمهد الطريق اليها ، وحتى تلائم روح العهد . وتحقق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والافساد . وقد لوحظ فى النص أن يفرق فى العقوبة بين حالة الوساطة من فرد عادى لدى موظف عمومى وتالة الوساطة من موظف عمومى لدى آخر .

والجريمة المشار اليها تقابل فى صدرها جريمة عرض الرشوة الذى لم يقبل ، ولذا نهى تتطلب نشاطا ماديا من جانب الجاني يتشمل فى تقديمه لصاحب المصلحة عارضا عليه الوساطة فى الرشوة . والصورة الأخرى أن يعرض عليه صاحب المصلحة تلك الوساطة فيقبلها . ويقف النشاط عند هذا الحد فى الصورتين (١١٤ مكرر) .

ولقد قضى بأن جريمة عرض الوساط فى رشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات تتحقق بتقديم الجاني الى صاحب الحاجة غارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير فى الارتشاء (١١٥) . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن - وهو موظف عمومى - قد عرض على المجنى عليه أن يتوسط لدى الموظف المختص بمكتب السجل الجنائى ليرشوه فى مقابل تسليم البطاقة المحفوظة لديه وتسلم من المجنى عليه جنيهين ليضعهما الى الموظف وهو ما تتحقق به الجريمة ، فلا حاجة للمحكمة بعد هذا للوقوف على اسم الموظف المحافظ لتلك الأوراق (١١٦) .

(١١٤ مكرر) وأوضح من عبارة المادة ١٠٩ مكرر ثانيا من قانون العقوبات وما كشفت منه الأعمال التفسيرية لهذه المادة أن المشرع هدف بهذه المادة المستحدثة العقاب على مجرد عرض الوساطة فى الرشوة أو قبول هذه الوساطة وأن يقف الأمر عند هذا الحد دون أن يصل الأمر الى اسهامه فى عرض الرشوة ، وأوضح أن عرض الوساطة غير عرض الرشوة ( نفس ١٩٨٢/١/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤ ) .

(١١٥) نفس ١٩٦٨/٢/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٣ .  
(١١٦) نفس ١٩٦٦/١/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٠ .

ولأن عرض الوساطة أو قبولها لا يكون الا في صورة رشوة الموظف أو من في حكمه ، فلا بد أن تتوافر صورة من إحدى الصور التي تتوافر للمرتضى ، ولعل هذا هو حداً بالشرع الى الاحالة في العقوبات الى المواد ١٠٤ و ١٠٥ مكرراً من قانون العقوبات . ولقد قضت محكمة النقض بأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرر ثانياً من قانون العقوبات لا تقوم من جانب المعارض أو القابل للوساطة الا اذا كان ثمة عمل يدخل اصلاً في اختصاص الموظف المعلوم الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في رشوته اختصاصاً حقيقياً أو مزعوماً أو مبنياً على اعتقاد خاطئ منه بالذات وبالقدر المنصوص عليه في المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات وذلك بصرف النظر عما يزعمه أو يعتقد الوسيط في هذا الخصوص ، اذ لا أثر لزعمه أو الاعتقاد الشخصي على عناصر الرشوة (١١٧) .

وفي حكم حديث لمحكمة النقض قررت أنه يلزم لقيام الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني قبله في المهد الأول للرشوة ، وهو يعلم بوجود حقيقى لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداءه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ، ويلزم فوق ذلك أن تكون ارادة الجاني - على هذا الأساس قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم الى اتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، وذلك بأنه لو اراد الشارع من التائيم في هذه الجريمة الى مجرد الزعم ، لعمد الى الافصاح عن ذلك صراحة ، على غرار ما سنه في المادة ١٠٤ مكرراً من تائيمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير لانه في مجال التائيم محظور (١١٨) .

#### عقوبة الراشى والوسيط

جمل الشرع عقوبة الراشى والوسيط هي ذات العقوبة المقررة بالنسبة الى المرتضى . وقد سبق لنا بيان العقوبة في صورة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات .

(١١٧) نقض ١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام النقض من ١٨ ق ١٧٥ .

(١١٨) نقض ١٩٧٣/١١/١١ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٩٢ . وقد سبق أن اشرنا الى هذا الحكم عند الكلام عن الركن المئوى في جريمة الوسيط . وقد طعن فيه للمرة الثانية فصدر حكم محكمة النقض الراضن ، ونقض ١٩٨٥/١١/٢١ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٩٨٩ .

وقد نصت المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات في نهايتها على أنه  
• ومع ذلك يصفى الراش والوسيط من العقوبة إذا أختبر السلطات بالجريمة  
أو اعترف بها • فقد لاحظ المشرع أن جريمة الرشوة تتم في خفاء شديد  
وإن كشف أمرها ليس بالشئ اليسير وإن انتشارها يؤدي إلى افساد الأداة  
الحكومية والأعمال التي تتصل بمصالح الجماهير ، ولذلك عملا على إقتضاح  
تلك الأعمال وحماية للثقة في موظفي الدولة ومن في حكمهم عند إلى تشجيع  
الراش والوسيط على الكشف عن أعمال الرشوة • من أجل هذا كان النص  
السابق الذي يقرر صورة من صور الإعفاء من العقاب • وقد قصره المشرع  
على الراش والوسيط للحكمة السابقة • أما اعتراف المرتشى فإنه إن كان  
قبل وقوع الجريمة فلا محل للمساءلة وتقع المسؤولية على الراش ، وإن  
تم الاعتراف بعد وقوع الجريمة فلا تتمتع الحكمة من الإعفاء •

وقد ورد نص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات عاما في عبارته  
يشير إلى الراش والمرتشى مما يؤدي إلى سريانه على كل صور الرشوة السابقة  
عليه بما فيها الرشوة في حالة الأعمال الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٠٦  
عقوبات • ولا شك في أن الصورة الأصلية للمادة ١٠٧ عقوبات ما كانت  
تتناول إلا رشوة الموظفين ولم يكن في ذهن المشرع نص المادة ١٠٦ عقوبات،  
ولكن مع ضراحة النص لا مجال للاجتهاد ، بمعنى سريان المادة ١٠٧ عقوبات  
على كل صور الرشوة •

ولقد قررت محكمة النقض بحق أن العذر المفي من عقوبة الرشوة  
مقصود على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المحروضة عليه دون  
حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة (١١٩) • ذلك إن الراش أو الوسيط  
يؤدي فيها خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها  
والترصيف عن الموظف الذي ارتكبها وتسهيل إثبات الجريمة عليه • وهذه  
العلة التي أدت إلى الإعفاء من عقاب الراش أو الوسيط منتفية في حالة عدم  
قبول الموظف للرشوة (١٢٠) •

والإعفاء قد يكون بالنسبة إلى الراش وحده إذا اعترف بالجريمة ،  
سواء أكان هناك وسيط أم لم يكن • وقد يقتصر الإعفاء على الوسيط حتى

(١١٩) نقض ١٩٦٩/١/١٦ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٨٢ ، ١/٤ ١٩٨٣ من ٣٤ ق ٤ •

(١٢٠) نقض ١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض من ١٩ ق ٢٢٤ • ١/٨ ١٩٦١/٤ من ٩٢ •

ولو لم يعترف الراشي بالجريمة ، فعوقف كل واحد من المتهمين مستقل عن غيره ولا يتأثر به من ناحية الاعفاء (١٢١) .

وقد علق المشرع الاعفاء بالنسبة الى الراشي والوسيط على اخبار السلطات بالجريمة أو الاعتراف بها . وعبارة اخبار السلطات في عمومها تسمح بالتوسعة في التفسير لما تحققه من المصلحة . وعلى هذا ينصرف لفظ الاخبار الى الاعتراف ، لأنه لا يصدر الا من شخص له يد في ارتكاب الجريمة ، وهو الذي تقرر له الاعفاء من العقاب . وكذلك الراشي ان كان الاعتراف من الوسيط . فان كان الاعتراف من الراشي فانه يتضمن الاخير عن المرتشي والوسيط ان وجد . ولا محل لانطباق الاعفاء ان جاء الاعتراف بالواقعة جزئيا لانه لا يحقق هدف المشرع ، ولعل هذا مما يلاحظ من استعمال المشرع للفظ الجريمة أي كما وقعت بكل ظروفها (١٢٢) .

ولم يحدد المشرع جهة معينة تختص بتلقي الاخبار ، بل استعمل عبارة السلطات ، وذلك حتى يفسح المجال أمام الراشي أو الوسيط في أية مرحلة من مراحل الاجراءات ليستفيد من الاعفاء . ويكشف أمر الجريمة . ولذلك يصبح أن يقع الاخبار أمام الشرطة أو النيابة العامة أو المحكمة أثناء نظر الدعوى .

فاذا كان الاخبار والدعوى الجنائية في مرحلة التحقيق الابتدائي فان النيابة العامة تصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة الى من اعترف . وان كانت الدعوى قد طرحت على القضاء أصدرت المحكمة حكمها بالاعفاء من العقاب . اخذاً من صريح النص فلا يقضى بالبراءة لانها تعني أن التهمة غير ثابتة أو أن القانون لا يساقب عليها أصلاً أو أن أركانها غير متوافرة ، ولا تتحقق هنا أية صورة من هذه الصور .

---

(١٢١) منيح المشرع الاعفاء للراشي باعتباره طرفاً في الجريمة ، ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الراشي - وهو الغالب - أو يعمل من جانب المرتشي ، وما يتصور وقوعه أحياناً ( نقض ١٩٦١/٥/٢٩ أحكام النقض من ١٢ ق ١٢٠ ، ١٩٦٩/٣/٢١ ق ٢٠ ق ٨٨ ) .

(١٢٢) يشترط في الاعتراف الذي يؤدي الى اعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة ان يكون صادقا كاملاً ينطلي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبتها الراشي أو الوسيط كون نص أو تصريح ( نقض ١٩٧٠/٣/١ أحكام النقض من ٢١ ق ٤٩ ، ١٩٨١/١٢/١ ق ٢٢ ق ١٧٧ ) .

وقد اشترطت محكمة النقض أن يكون الأخبار حاصلاً لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته ، فإذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الاعفاء أثره (١٢٢) . وهو أمر يتمشى مع المحكمة من الاعفاء وإن كان من رأينا أنه لا يمنع من إنتاج أثره إذا وقف الأمر بالراشئ أو الوسيط عند مرحلة التحقيق الابتدائي .

وقد سبق أن أشرنا إلى ما تنص عليه المادة ١٠٨/١ عقوبات من أنه إذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة ، فيعاقب الراشئ والمرشئ والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل مع الغرامة المقررة للرشوة ، ونصت الفقرة الثانية منها على أن « يعفى الراشئ أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من هذا القانون » . والفرق بين أساس الاعفاء من العقاب في هذه الصورة وما نص عليه في المادة ١٠٧ عقوبات على الوجه آف البيان ، هو أن الأخبار يتم أساساً عن جريمة أخرى مع جريمة الرشوة .

ولما كانت جريمة الرشوة قد أتمها القانون لكونها صورة من صود اتجار الموظف بوظيفته أو إخلاله بواجب الأمانة التي عهد بها إليه ، ولما كان الراشئ هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة إلى الموظف لكي يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فإنه لا يصح أن يترتب له حق في المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو في ارتكابها . ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القانون من إعفاء الراشئ والمتواسط إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها واذن فالحكم للراشئ الذي أعفاه القانون من العقاب بتعويض مدني وبمبلغ الرشوة الذي قدمه يكون مجانياً للصواب (١٢٤) .

والإعفاء الوارد في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات لا ينطبق بالنسبة إلى الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ مكرراً منه ، وذلك لأن المشرع - على ما قالت به محكمة النقض - عرض في كل منهما لجريمة تختلف عن الأخرى ، فجريمة الوساطة في الرشوة تختلف عن جريمة تعيين شخص لأخذها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن بأدلة

(١٢٣) نقض ١٩٧٠/٢/١ أحكام النقض من ٢١ ق ٤٩ .

(١٢٤) نقض ١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض من ٣ ق ١٢٥ .

سائفة انه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ مكررا فانه لا موجب لاعمال الاعفاء المقرر في المادة ١٠٧ مكررا لكونه قاصرا على الراش والوسيط دون غرضهما (١٢٤ مكررا) . وقضى بأن المادة ٩٣ عقوبات الخاصة بالرشوة لم تبين الوقت الذي يلزم أن يحصل فيه الاعتراف حتى يترتب عليه الاعفاء من العقوبة ، فمتى كان الاعتراف صريحا ومطابقا للحقيقة تكون نتيجته الاعفاء من العقوبة اذا حصل في اى وقت ما قبل صدور الحكم في الموضوع (١٢٥) .

---

(١٢٤) مكرر نقض ١٩٨٢/١١/٢٨ احكام النقض من ٣٣ ق ١٩٣ .

(١٢٥) نقض ١٩١١/٤/٢٩ المجموعة الرسمية من ١٢ ق ٩٢ .

## المبحث الثاني المكافأة اللاحقة

قلنا ان أساس التجريم فى الرشوة هو حماية بعض الأعمال من ان يفقد الجمهور ثقتة فيها ويذهب الفساد الى اوجه النشاط فى الدولة . فالمرتشى يتجر بعمله والراشى يسعى الى ذات الغرض . ولكن وقائع الحياة لا تقف عند هذا الحد ، بل فيها من الصور ما قد يبعث فى نفس الجمهور الشك حول تصرفات الموظفين العموميين او غيرهم رغبا عن عدم مخالفتهم لاحكام القانون . ومن هذا القبيل تلقى الموظف المكافأة من صاحب الشأن لتصرف قام به . فان الواقعة فى ظاهرها تثير الشكوك وليس لدى الأفراد ايكائية البحث حول سلامة تصرف الموظف او مخالفته لواجباته . وحتى لو تأكدت صحة أعمال الموظف ومطابقتها للقانون فان هذا لا يمنع من احساس الجمهور بان هناك خدمة خاصة اديت لصاحب الشأن ، واذن فهناك فرق بين من يستطيع ان يكفيه وبين من ليست لديه القدرة على ذلك .

ولهذا كان من المقبول ان يكافح المشرع هذه الصورة من التصرف فنصت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على ان « كل موظف عمومي قبل من شخص ادى عملا من أعمال وظيفته او امتنع عن اداء عمل من أعمالها او اخل بواجباتها ، هدية او عطية ، بعد تمام ذلك العمل او الامتناع عنه او الاخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق مسبق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة » . وبموجب المادة ١٠٦ مكرر ٢/١ يعاقب الجنائي بالسجن لمدة لا تزيد على سبع سنين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما أعطى او وعد به اذا كان الطلب او القبول او الاخذ لاحقا لاداء العمل او لامتناع عنه او للاخلال بواجبات الوظيفة وكان يقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق .

وبين من هذا النص ان جريمة قبول الموظف الصام ومن فى حكمه مكافأة عن عمله تتطلب ركبتين الأولى منها ماذى هو قبول الموظف الهدية أو العطية والآخر المعنوى وهو التقصد الجنائى .

## ١ - الركن المادى

النشاط المادى الذى يصدر من الجانى فى هذه الجريمة هو القبول للهدية أو العطية ، وهو يقع من موظف عمومى أو من فى حكمه ، ولقد سبق أن عرضنا للمراد بالموظف العمومى ، ويقتصر الأمر هنا على حالة الاختصاص بالمعمل دون الزعم به ، وآية هذا أنه يتلقى المكافأة عن عمل قام به فعلا أو امتنع عن أدائه أو أخل بواجبات وظيفته .

وقد يثير نص المادة ١٠٥ عقوبات التساؤل عنه مقابلته بنص المادة ١٠٤ عقوبات التى نصت على أن « كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ أو عطا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو لمكافاته على ما وقع منه » ، حيث أن فى كل من النصين صورة قبول المكافأة عما وقع من الموظف . وقد أوضحت محكمة النقض الفرق بين الصورتين فى قولها أنه إذا توافر اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على امتناع الموظف عن أداء عمل أو للاخلال بواجبات وظيفته ، انطبقت المادة ١٠٤ عقوبات ، يستوى فى ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا للامتناع أو الإخلال أو أن يكون العطاء لاحقا عليه ، ما دام الامتناع أو الإخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق ، إذ أن نية الاتجار بالوظيفة فى هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإخلال بواجبات الوظيفة . أما إذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو أخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه اتفاق مع الراش على أداء العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال ثم طالب بمكافأة انطبقت المادة ١٠٥ عقوبات (١٢٥ مكرر) .

وليس للقبول صورة معينة فقد يقع فى عبارة صريحة أو بتصرف يفيد معناه ، كما إذا وضع الشخص بعض المال فى درج الموظف فأغلقه هذا فور ذلك . ولا يشترط فى القبول أن يكون عن مال يعطى لشخص الموظف بل يصح أن يكون لغيره ما دام قد ارتضاه علانا بسببه . ومثال هذا أن تصل جديدة الى زوجها من صاحب الشأن فيسكت عنها . والقول بغير هذا يؤدى الى سهولة الإفلات من أحكام القانون . وهذا ما يدل عليه اتجاه المشرع

---

(١٢٥ مكرر) نقض ١٦/٣/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٩٨ ، وهو ما فرقته محكمة النقض أيضا بالنسبة الى تطبيق المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ، وهى الخاصة بالموظف العمومى الذى يطلب لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ أو عطا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته (نقض ١٢/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٥) .



بوجه عام في جرائم الرشوة حيث أورد عبارة صريحة في المادة ١٠٧ عقوبات .

ويجب أن ينصب القبول على ما يقدم من هدية أو عطية - بصريح النص - من الشخص صاحب المصلحة في التصرف . ومع هذا يدخل تحت حكم النص قبول الوعد بهدية أو عطية لاتحاد الحكمة في هذه الصور جميعا ، وهو ما اتجه اليه المشرع في المادة ١٠٧ من قانون العقوبات . وما اقتصر النص على الهدية أو العطية الا أخذا بالغالب من الأمور . ومن هذا القبيل أن يعد شخص الموظف بأنه سيرسل إليه كمية من سلعة ينتجها أو يتجر فيها عندما يتوافر لديه صنف معين منها .

وإذا كان موضوع القبول هدية أو عطية فإن أي قدر منها يكفي حتى تأتي الحلول واحدة بالنسبة الى جميع الوقائع ، ومحاولة وضع مقياس لعدد معين تتحقق به المكافأة ينال العدالة بسبب اختلاف درجات الموظفين وأهمية الأعمال التي يقومون بها ومقدرة دافع المكافأة ، الأمر الذي يؤدي تبعا الى اختلاف في التطبيق من شخص الى آخر . على أنه في الصورة التي تقطع فيها ظروف الحال بانتفاء معنى المكافأة لا تقوم الجريمة ، كمن يقدم لفافة تبغ الى موظف اذ هي لا تحمل سوى معنى التحية (١٢٦) .

## ٢ - الركن المعنوي

جريمة قبول المكافأة اللاحقة جريمة عمدية ، يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام ، فلا يشترط قصد خاص . ويتحقق القصد الجنائي بتوجيه الجاني لارادته نحو قبول هدية أو عطية يعلم أنه مكافأة على تصرفه في أعمال وظيفته ، أي يجب أن يثبت في حقه العلم بالعلاقة بين ما قبله والأعمال التي باشرها في وظيفته (١٢٧) .

فإن انتفى أي الأمرين فقدت الجريمة أحد ركنيها كما إذا كان قبوله

---

(١٢٦) كما لو قلعت تميرا عن الاعتراف بالجيب أو اظهارا للتقدير والاعجاب على نحو يحفز الهم ويشجع سائر الموظفين على الاقتداء بالموظف المذكور على حسن ما صنع . وبناء على ذلك لا تتوافر الجنائية في حق سائق للقطار منحه الركاب قلاية ، لأنه كان على مهارة فائقة في القيادة أنقذت حياتهم من كارثة شبيهة بحادثة ( رمسيس ص ٣٠ ) .

(١٢٧) ينهض رأى الى أنه يلزم أن يقوم لدى كل من الموظف ومقدم الهدية أو العطية غاية خاصة من أن يحصل من الهدية أو العطية مقابلا للعدل أو للاعتناق ( رمسيس ص ٣٢ ) .

فى الظاهر فقط ابتغاء كشف أمر من يقدم له المال وتسهيل ضبطه ،  
أو قبل المال - لا سيما ان كان فى صورة سلعة - معتقدا أنه مما اعتاد  
إهداءه إياه لعلاقة بينهما ، فانتفت من ذهنه الرابطة بينه وبين العمل .

وقيام القصد الجنائى على هذه الصورة أو انتفاؤه مسألة يقدرها  
القاضى من وقائع كل دعوى وملابساتها الخاصة ، على أن يكون استنتاجه  
متفقا مع المنطق ، ومستمدا مما طرح عليه من أدلة .

## المبحث الثالث استعمال النفوذ

أراد المشرع أن يتمشى مع الحكمة التي من أجلها جرم فعل الرشوة . ذلك بحماية ثقة الأفراد بأعمال السلطات العامة وما يأخذ حكمها حتى تستقيم أمورهم في عدو واطمئنان فأدخل بعض الأفعال في نطاق التجريم عندما تناول جريمة الرشوة ، ولم يعطها هذا الوصف ولكنه جعلها في حكم الرشوة . والذي يميز تلك التصرفات عن الرشوة هي أنها لا تحوى عنصر الاتجار بالوظيفة أو العمل الذى هو الأساس في تجريم فعل المرتشى، ولكنها تتشابه مع الرشوة فيما تؤدي اليه من نتيجة هي اختلال الثقة بأعمال السلطات العامة . وهذا ما دعا محكمة النقض الى القول بأن الشارح قدر أن الجنائي حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل استحقاقا للمعاقب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع ، اذ هو حينئذ يجمع بين الغش والاحتيايل والاضرار بالثقة الواجبة في السلطات العامة او الجهات الخاضعة لاشرفائها(١٢٧ مكرر) . ولا يلزم أن يكون الزعم بالنفوذ صريحا بل يكفي أن يكون سلوك الجنائي منطويا على زعم بذلك النفوذ(١٢٨) . وأن الأركان والعناصر القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا عقوبات الخاصة باستغلال النفوذ تختلف عن جريمة الرشوة القائمة على الاتجار بالوظيفة المنصوص عليها في المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا عقوبات مما يقتضى تنبيه المتهم الى التغير ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التبديل الجديد(١٢٩) .

فتنص المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات على أن « كل من طأب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريده

(١٢٧ مكرر) نقض: ١٩٨٥/٧١/٢٦ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٨٩ .

(١٢٨) نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٣٥ .

(١٢٩) نقض ١٩٦٨/١٠/٧ أحكام النقض من ١٩ ق ١٥٥ .

أو مقالة أو على وظيفة أو خدمة أو أية مزية من أي نوع يعد في حكم المرتشي، ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من هذا القانون إن كان موظفا عموما ، وبالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط في الأحوال الأخرى .  
ويعتبر في حكم السلطة العامة كل جهة خاضعة لاسرائها » .

وقد وضعت هذه المادة أساسا بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ وأبانت المذكرة الإيضاحية حكمتها في قولها انه قد عرضت منذ أنشئ النظام البرلماني في مصر أحوال لم تكن معهود من قبل كان بعض أعضاء البرلمان فيها يتجرون بتفوزهم لقضاء مصالح خاصة فيتقاضون أجرا عن بعض ما هو منوط بهم من أعمال النيابة أو عن السعي لتحقيق منافع خارجا عن دائرة تلك الأعمال أو يتقاضون فيما هو من شئون مهنتهم أجرا يزيد عن الأجر المألوف لقاء النفوذ المستمد من النيابة . والعقاب على هذه الأعمال من شأنه أن يصبون الحياة النيابية من العبث ويحول دون مظالم ومفاسد تهدد الحياة العامة بالاضطراب . وقد أصبح النص المشار اليه آنفا منذ عام ١٩٥٣ عاما يتناول كل فرد دون تخصيصه بأعضاء الهيئات النيابية .

وتتطلب جريمة استعمال النفوذ ركبتين ، الأولى مادی يتمثل في الطلب وما في حكمه ، والآخر معنوي هو القصد الجنائي .

#### ١ - الركن المادي

النشاط المكون للركن المادي يتمثل فيما يصدر من الجاني من طلب أو قبول أو أخذ للوعد أو للمطية (١٣٠) . وقد سبق لنا بيان مفاد الطلب أو القبول عند الكلام على جريمة المرتشي . أما الأخذ فهو عبارة عن حركة مادية يتلقى بها الشخص المطية المقدمة اليه وهو يتضمن القبول حتما ، وكان المشرع في غنى عن ذلك .

وقضت محكمة النقض بأن عناصر الركن المادي للواقعة المنصوص

---

(١٣٠) مساوي المشرع في هذه الجريمة ( م ١٠٦ مكرر عقوبات ) بين قبول المطية وأخذها وبين طلبها ، فلا يعمد لصحتها قبول المطية أو أخذها بحسب ، بل إن مجرد طلب المطية تنافر بها هذه الجريمة تامة ، ولا يعتبر هذا في صحيح القانون بدءا في تنفيذها أو شروعا فيها ( نقض ١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض من ١٩ ق ١٦٤ ) .

عليها في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات الخاصة باستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو محاولة الحصول على حكم أو قرار هو التذرع بالنفوذ الحقيقي أو المزعوم الذي يمثل السند الذي يعتمد عليه الجاني في أخذه أو قبوله أو طلبه الوعد أو العطية ، فهو يفعل ذلك نظير وعد لصاحب الحاجة أن يستعمل ذلك النفوذ (١٣٠ مكرر) . وفي رأينا أن الركن المادي يتمثل في الطلب أو القبول أو الأخذ ، ويكون مبنى أى من هذه الصور هو استعمال النفوذ ، ولعل الأقرب الى المنطق أن يكون التذرع بذلك النفوذ من مكونات الركن المبنى للجريمة .

ويجب أن ينصب الطلب أو القبول على وعد أو عطية أما الأخذ فموضوعه عطية دائما ، ويفيد الوعد حصول الجاني على ما يبيغ فيه مال أو منفعة مستقبلا أى بعد فترة ، أما العطية فيتلقاها الجاني معجلا .

ويستوى أن يكون الجاني موطئا أو غير موطئ ، والمشرع قد جعل من جريمة الأول جنائية والآخر جنحة ، ويستوى أن يكون من ذوى النفوذ حقيقة من عدمه ، لأن التجريم يمتد لمن ليس له نفوذ حقيقي (١٣١) . والفاعل هنا يتاجر بنفوذه الحقيقي أو المزعوم لا بوظيفته ، وسيان أن يبغى الفائدة لنفسه أو لغيره كإبته أو زوجته (١٣٢) .

وقد قضى بأن الشارع استهدف بما نص عليه في المادة ١٠٦ مكرر عقوبات التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المسألة حتى ولو كان النفوذ مزعوما (١٣٣) . فلقد قدر الشارع أن الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل استحقاقا للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع ، إذ هو حينئذ يجمع بين الغش أو الاحتيال والاضرار بالثقة الواجبة في السلطات العامة والجهات الخاضعة لاشرفائها (١٣٤) . والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقتترانه

---

(١٣٠) مكرر نفس ١٩٨٥/١١/٢١ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٩ .  
(١٣١) راجع نفس ١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٥ سالة الإشارة اليه .  
(١٣٢) نفس ١٩٨٢/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤١ .  
(١٣٣) نفس ١٩٦٨/٢/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ .  
(١٣٤) نفس ١٩٨٣/٥/٣٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤١ .

بمعاصر أخرى أو وسائل احتيالية (١٣٥) . ومن قبيل استعمال النفوذ المزعوم زعم الطاعن - وهو كاتب بهيئة التليفونات - للمجنى عليه أنه يستطيع بوسائله الخاصة أن يحقق رغبته في النقل إلى القاهرة ، وأنه على استعداد لاتخاذ الاجراءات التي توصل إلى نقله دون علم المهندس المختص . وبأمر من الجهات العليا ، وأنه طلب لقاء ذلك من المجنى عليه مبلغ خمسة جنيهات أخذه بالفعل وتم ضبطه اثر كمين أعد له (١٣٦) .

## ٢ - الركن المعنوي

جريمة استعمال النفوذ من الجرائم المعنوية يتعين أن يتوافر فيها القصد الجنائي وهو من النوع العام فيوجه للجاني ارادته نحو نشاط يسم أنه مقابل استعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم بهدف الحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة على منفعة (١٣٧) .

فيجب أن يتوافر العلم لدى الجاني بأن ما يتلقاه من وعد أو عطية هو مقابل استعماله نفوذا سواء أكان حقيقيا أو مزعوما (١٣٨) . ولم يحدد المشرع مراده بلفظ النفوذ ، ويمكن القول بأنه يعبر عن كل امكانية لها تأثير لدى السلطة العامة منا يجعلها تستجيب لما هو مطلوب ، سواء أكان مرجعها مكانة رياضية أو سياسية أو اجتماعية . وهو امر يرجع فيه الى وقائع كل دعوى على حدة حسبما يقدره القاضي (١٣٩) . ويصحح أن يكون النفوذ مزعوما أي غير حقيقي ولا جدال في انطباق النص اذا كان منبت هذا الوهم هو تصرف من جانب الجاني ، لأنه فضلا عن افتقار الثقة لأعمال السلطات

---

(١٣٥) لاهي ١٦/١٠/١٩٧٠ أحكام النقض من ٢٦ ق ٢٤٤ ، ١٩٨٣/٥/٢٠ من ٣٤ ق ١٤١ .

(١٣٦) نقض ١١/١/١٩٧٠ أحكام النقض من ٢١ ق ١١ .

(١٣٧) ينصب الرأي الى أن القصد المطلوب هو من النوع العام ، وآية ذلك أن المشرع قد ساوى بين النفوذ الحقيقي والمزعوم بما يحتير ضمنا أنه تستوى لديه أن تتجه نية الجاني الحقيقية الى استعمال نفوذه الحقيقي أو ألا تتجه الى ذلك ، كما في حالة التذرع بالنفوذ المزعوم . يضاف الى ذلك أن الاستعمال الفعلي للنفوذ ليس عنصرا في الركن المادي ( محدود مصطفى من ٢٦ ، فتحي سرور من ١٤١ ) .

(١٣٨) فإذا أخذ الفاعل عطية نظير سعيه في الحصول لمصاحب الحاجة على المزية المطلوبة دون أن يتذرع في ذلك بأن له نفوذ لدى السلطة العامة تمكنه من تحقيق هذه المزية فاه لا يرتكب جريمة ( رمسيس من ٣٩ ) .

(١٣٩) نقض ٢١/١١/١٩٨٥ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٨٩ .

العامة ينطوي على خديعة ، ولكن اذا كان الاعتقاد بالنفوذ قد ثبت لدى صاحب المصلحة تلقائيا لا ينطبق النص لأنه قد تهاون في شأنه وما ينبغي عليه من التحوط فلا يلومن الا نفسه .

ويتعين أن يكون الباعث لدى الجاني هو الحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة على منفعة أو مزية أيا كانت ، على ما اشار اليه النص الذي وان أشار الى بعض الصور فانما على سبيل المثال ، ولا أهمية بعد هذا لما اذا كان الجاني قد نجح في مسعاه أو انتهى الى الفشل لان الأمر يدور حول استعمال نفوذ في سبيل التأثير في ارادة آخرين ، وهو ما لا يستطيع الجاني أن يقطع به سلفا . واستعمال النفوذ - حقيقيا أو مزعوما - يفي به الحصول على أية منفعة ، يستوى أن تكون مشروعة أو غير مشروعة لأن التجريم أساسه الاخلال بالنقطة في أعمال السلطات العامة . والسلطة العامة في هذا المجال هي كل جهة تتولى الدولة ادارتها عن طريق موظفيها ، بل لقد أدخل المشرع في حكم السلطات العامة كل جهة خاضعة لاشرفها .

فاذا كانت نية الفاعل قد انصرفت ابتداء الى الاستيلاء على بعض مال صاحب المصلحة ولم ينتو اطلاقا ولو مجرد محاولة الحصول على المنفعة ، انتفى القصد الجنائي في الجريمة وان جازت مسامحته عن جريمة النصب ان توفرت أركانها(١٤٠) .

---

(١٤٠) يذهب رأى الى أنه لا يحول دون قيام الجريمة أن يكون الفاعل غير قاصد استعمال نفوذه فعلا في الحصول على المزية المطلوبة ( وميسس ص ٣٨ ) .





## الفصل الثاني

### اختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها بغير حق

تحت عنوان « اختلاس المال العام والمعدون عليه والغدر » تناول المشرع في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات في المواد من ١١٢ حتى ١١٩ مكررا الجرائم التي يراد بها أن يلحق العقاب كل من يتجاسر على اختلاس أو إخفاء الأموال العامة أو ما يجري مجراها . أو من أدخلها في ذمته أو حصل على نفع عن طريقها . وقد صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ معدلا النصوص الخاصة بالرشوة واختلاس الأموال الأميرية والقدر لما رؤى من أن النصوص القائمة وقتذاك لا تحقق الغرض المقصود من الضرب بشدة على أيدي العابثين وتترك صورا كثيرة من الاجرام والفساد بشير عقاب . وقد ألغيت المواد من ١١٢ الى ١١٩ واستعوض عنها بمواد أخرى جديدة . ثم صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ معدلا بعض نصوص قانون العقوبات ، بعد أن صدرت في يوليو سنة ١٩٦١ عدة قوانين بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبإسهام الحكومة في بعضها على الآخر ، وذلك ليساير التشريع النهج الجديد وليقوم بدور فعال في سبيل تحقيق هذه الأهداف وتأمين الحماية الكافية لها ، وبموجب القانون المشار اليه استحدثت المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات . وأخيرا عدلت أحكام الباب الرابع كله بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ المنشور في الجريدة الرسمية في ٣١ يولية سنة ١٩٧٥ .

ونتناول من بين الجرائم المذكورة في الباب المشار اليه جريمتي اختلاس الأموال العامة وما في حكمها والاستيلاء بغير حق عليها . وهو ما تناولته المواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٣ مكررا و ١١٨ و ١١٨ مكررا أ ، ب و ١١٩ و ١١٩ مكررا من قانون العقوبات .

## أولا اختلاس الأموال العامة

تنص المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « كل موظف اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة » . وينص صدر المادة ١/١١٣ مكررا من قانون العقوبات المضافة بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والمعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « كل رئيس أو عضو بمجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته . . . » (١) .

وبين من النصين آنفي البيان أن جريمة اختلاس الأموال العامة تقضى توافر ثلاثة أركان أولها الصيغة الخاصة بالفاعل وهي ما يطلق عليه البعض أحيانا الركن المقترض ، والثاني النشاط الذي يصدر من الجاني وهو فعل الاختلاس الذي ينصب على مال من بين ما حدده النص وجد في حيازة الموظف ، والأخير هو القصد الجنائي . وتكلم فيما يلي عن كل من الأركان الثلاثة .

### ١ - الركن الأول : الصيغة الخاصة للجاني

لما كانت غاية المشرع من نصوص المواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٣ مكررا من قانون العقوبات هي حماية الأموال التي توجد بين يدي الأفراد الذين يعملون في خدمة الدولة أو في شركة مساهمة ، فقد اقتضى الأمر أن يكون الجاني للأموال هو واحد ممن قد توجد تلك الأموال بين يديه بسبب عمله ، وعلى هذا الأساس أشارت المادة ١١٢ عقوبات إلى الموظف العام ، كما ذكرت المادة ١١٣ مكررا رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين والعاملين في شركات المساهمة .

واضطرد قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من

---

(١) الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تختلف في أركانها وعناصرها عن جريمة التسهيل للغير الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من ذلك القانون ( نقض ١٩٧٤/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٠ ) .

قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمه يحتسب مالا تحت يده قد سلم اليه بسبب وظيفته (٢) . فاذا كان الجاني من الأمناء على الودائع وسلم اليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المخلفة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات (٣) .

ولقد كانت المادة ١١٩ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار اليهم في المادة ١١٢ من هذا القانون » ، والذين سبق الكلام عليهم عند تناول جريمة الرشوة . وبموجب المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات الصادرة بالقانون المشار اليه نص على أن « يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب : ( أ ) القائون بأعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحدات الادارة المحلية (ب) رؤساء وأعضاء المجالس المحلية والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين (ج) أفراد القوات المسلحة ( د ) كل من فوضته السلطات العامة في القيام بعمل معين وذلك في حدود العمل المفوض فيه (هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الادارة والمديرون وسيأتي العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالا عامة طبقا للمادة السابقة ( و ) كل من يقوم بأداء عمل يتحمل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر اليه بمقتضى القوانين أو النظم المقررة ، وذلك بالنسبة للعمل الذي يتم التكليف به ويستوى إن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة أو باجر أو بغير اجر طواعية أو جبرا » . ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الباب متى وقع العمل أثناء الخدمة أو توافر الصفة » .

واكتمالا لما جاء في البند (هـ) نورد نص المادة ١١٩ عقوبات التي تقضى بأن « يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكا لاحدى الجهات الآتية أو خاضعا لاشرفائها أو لادارتها : ( أ ) الدولة ووحدات الادارة المحلية (ب) الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام (ج) الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له ( د ) النقابات والاتحادات (هـ) المؤسسات والجمعيات والخاصة ذات النفع العام ( و ) الجمعيات التعاونية ( ز ) الشركات والجمعيات والوحدات

(٢) نقض ١٩٨٥/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٧ .

(٣) نقض ١٩٨١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٥ .

الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابقة (ح) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة » .

وقد أراد المشرع أن يدخل في نطاق التجريم ما يقع من اختلاس على أموال الشركات المساهمة ، فنص عليها صراحة في نص المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات (٤) . وبديهي أنه إذا كانت إحدى الجهات المنصوص عليها في البنود من أ الى ح من المادة ١١٩ عقوبات تساهم في الشركات المساهمة فإن النص الذي يتعين إعماله هو المادة ١١٣ مكررا عقوبات .

فلقد دل المشرع على اتجاهه إلى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام وأراد معاقبة جميع فئات الصاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والمسلطة بها حكما وإيا كان نوع العمل المكلف به (٥) . ولا فرق بين الموظف الدائم وغير الدائم وبين ذي الحق في الماش ومن لا حق له فيه (٦) . فالعاملون في هيئة الإصلاح الزراعي من الموظفين العموميين لأن العلاقة التي تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لائحية إذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للوظائف العامة (٧) . والعامل في أحد المصانع الحربية يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها علاقة تنظيمية عامة وبالتالي يدخل في طائفة المستخدمين العموميين (٨) . والجندي في القوات المسلحة يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة ويصبح مسئولا عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات. سلمت إليه بسبب وظيفته (٩) . والمخفر يبتك التسليف التعاوني يعد في حكم الموظفين العموميين (١٠) .

---

(٤) الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكررا من قانون العقوبات لا تحقق إلا إذا كان قسما المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المقيم الوطني استنادا إلى نظام. مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستعدا من القوانين واللوائح ، والمبررة هي تسليم المال للجنائي ووجوده في عهده بسبب وظيفته ( نقض ١٩٨٣/٣/١٥ أحكام النظر س ٣٤ ق ٧١ ) .

- (٥) نقض ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ .
- (٦) نقض ١٩٦٨/٦/١٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٨ .
- (٧) نقض ١٩٦٩/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٧ .
- (٨) نقض ١٩٥٩/٣/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٢ .
- (٩) نقض ١٩٦٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٦ ، ١٩٥٨/١١/١٧ س ٩ ق ٢٢٦ .
- (١٠) نقض ١٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨ .

وعرضت وقائع عديدة على القضاء قبل صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - ثار فيها البحث حول العاملين بالقطاع العام ومدى انطوائهم تحت نصوص جريمة الاختلاس ، وانتهى فيها الى تطبيق المواد ١١٢ و ١١٩ و ١١١ من قانون العقوبات عليهم . فالمؤسسات العامة على ما يبين من قوانين اصداها رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ و ٦ لسنة ١٩٦٣ و ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هي مرافق عامة يديرها احد اشخاص القانون العام (١١) . وهي تخرج بطبيعة تكوينها عن نطاق تطبيق المادة ١١٣ مكررة عقوبات لأن المؤسسات بحسب الأصل أجهزة ادارية لها شخصية اعتبارية مستقلة وتنشؤها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام ، وتتبع في ادارتها أساليب القانون العام ، وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها (١٢) وبقاء الشخصية المنوية للشركة بعد ضمها للقطاع العام لا يمنع من أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٣ عقوبات (١٣) . فالصامل في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعد في حكم الموظف العمومي (١٤) . ولا يقدح في انطباق م ١١١/٦ أنها لم تتضمن النص صراحة على موظفي الجمعيات التعاونية ، ذلك بأنه فضلا عن أن الجمعية التعاونية ان هي ان منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت فإن النصوص تكمل بعضها بعضا (١٥) .

ويستتبع أن تكون صفة الوظيفة قائمة لم تزل عن الجاني وقت ارتكاب الحادث بمنزلة أو نحوه . واستمرار الجاني في مباشرة اعمال وظيفته بالفعل بعد انتهاء عقد عمله لا يدرجه في عداد المكلفين بخدمة عامة ما لم يثبت أنه كلف بالعمل ممن يملك هذا التكليف ، اذ لا يكفي أن يكون الشخص قد ندب نفسه لعمل من الأعمال العامة (١٦) .

فاذا لم تكن للشخص صفة مما سلف يبيانه انتفى أحد أركان هذه الجريمة . فاذا كان الجاني قد استلم المال بوصفه عميلا للبنك لا موظفا

- 
- (١١) نفى ١/١٣/١٩٦٩ أحكام النظم س ٢٠ ق ٢٤ ، وقد اعتبر الموظف بالمؤسسة العامة للمطاحن والذوايب والمخازن في حكم الموظفين العموميين .  
(١٢) نفى ١/١٣/١٩٦٩ أحكام النظم س ٢٠ ق ٢٤ .  
(١٣) نفى ٤/٧/١٩٦٩ أحكام النظم س ٢٠ ق ١٠٠ .  
(١٤) نفى ١٠/٢٧/١٩٦٩ أحكام النظم س ٢٠ ق ٢٢٨ .  
(١٥) نفى ١/٢٢/١٩٦٨ أحكام النظم س ١٩ ق ١٨ .  
(١٦) نفى ١/٩/١٩٦٧ أحكام النظم س ١٨ ق ٩٦ .

في المشروع الخاص ، فإنه يكون مدينا بهذا المال فحسب ، ولا يتحقق بتسليمه له جناية الاختلاس(١٧) .

ولما كانت صفة الجاني تعتبر ركنا أساسيا في الجريمة وجب على المحكم أن يستظهرها والا كان معيبا(١٨) . وتمليك المتهم في جريمة الاختلاس بانحسار صفة الوظيفة عنه في تاريخ معين يعد دفاعا جوهريا بالنسبة لما تلا هذا التاريخ من وقائع استندت إليه ، وعلى المحكمة عند قيام التضارب بالأوراق في هذا الشأن أن تجري تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر(١٩) . على أنه لما كانت صفة الجاني أو صفة الوظيفة بالمعنى الواسع هي الركن المفترض في جريمة الاختلاس تقوم بقيامه في المتصف بها ، فإنه لا يشترط أن يثبت الحكم توافر العلم بها لدى الجاني كيما يكون مستاهلا للعقاب ، اعتبارا بأن الشخص يعرف بالضرورة ما يتصف به من صفات(٢٠)

## ٢ - الركن الثاني : فعل الاختلاس

الركن المادي في جريمة اختلاس الأموال العامة يتمثل في النشاط الذي يصدر من الشخص ، وهو فعل الاختلاس الذي يشترط أن ينصب على أموال معينة مسلمة إلى الفاعل بسبب وظيفته .

### ١ - فعل الاختلاس

استعمل المشرع في المادتين ١١٢ و ١١٣ مكررا من قانون العقوبات لفظ اختلس ، ولم يكشف عن مراده منه الأمر الذي يوجب تحديد معناه . ولقد استعمل المشرع مصطلح اختلس في صدد جرائم المال عند الكلام على جريمتي السرقة وخيانة الأمانة ، حيث نصت المادة ٣١١ من قانون العقوبات ، على أن « كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق » .

(١٧) نقض ١٩٦٨/٥/١٤ أحكام النقض ش ١٩ ق ١١٠ .

(١٨) نقض ١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض ش ١٩ ق ١٩٣ . وعدم استظهار الحكم أن عمل المتهم واختصاصه الوظيفي تفتيش نزلاء الحجز وتسليم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة يبيح الحكم بالتقصير ( نقض ١٩٦٠/٤/٨ أحكام النقض ش ١١ ق ٢٦ ) .

(١٩) نقض ١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض ش ١٨ ق ٢٤٣ .

(٢٠) نقض ١٩٦٨/٦/١٠ أحكام النقض ش ١٩ ق ١٣٨ .

كما جاء في صدر المادة ٣٤١ منه عند الكلام على الجريمة الأخرى « كُنْ مِنْ اخْتلاس أو استعمل أو يند ٠٠٠ » .

وسوف نرى فيما بعد عند الكلام على جريمة السرقة أن خلافا قد ثار حول تعريف الاختلاس بين تفسير موسع لمعنى هذه الكلمة والآخر مضيق إستنادا الى حجج مختلفة . ويكاد يكون من المستقر عليه قضاء أن الاختلاس هو الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال الغير بغير رضاه جر من صاحبه إخلًا من تقسيم جارسون للحيازة الى ثلاثة أنواع ، الحيازة الكاملة التي يتوافر فيها لدى الحائز الجانبان المادى والمعنوى والحيازة الناقصة أو المؤقتة وللشخص فيها الجانب المادى دون المعنوى ، فليس من حقه التصرف فى المال الموجود بين يديه تصرف المالك . والحيازة لمجرد تمكين السيد العارضة ، وليس للشخص فيها لا الجانب المادى ولا الجانب المعنوى .

وينصرف لفظ اختلاس الوارد فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الى تعيين الحائز للمال لصفته من حائز حيازة مؤقتة الى حائز حيازة كاملة أى يتم الاختلاس بتغيير نيته من مجرد حائز حيازة مؤقتة ليس له حق التصرف فى المال ، الى مالك له أن يتصرف فيه .

ولما كانت هناك مطابقة بين صورتى الجريمتين الواردتين فى المادتين ٣٤١ و ١١٢ من قانون العقوبات من ناحية وجود مال بين يدي الفاعل سبق تسليمه اليه ليبقى فى حيازته بصفة مؤقتة دون أن يكون له حق التصرف فيه تصرف المالك ، فإن فعل الاختلاس فى صدد جريمة اختلاس الأموال العامة يتوافر بتغيير الحائز للمال لنيته من حائز حيازة مؤقتة الى حائز حيازة كاملة .

فتتحقق جناية الاختلاس بأن يضيف الجاني مال الغير الى ملكه ونتجته نيته الى اعتباره مملوكا له بأى فعل يكشف عن نيته فى تملك هذا المال (٢١) . كما اذا انصرفت نية الجاني الى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية من ماله سلم اليه أو توجد فى عهده بسبب وظيفته (٢٢) . حتى وإن لم يتم التصرف

(٢١) نقض ١٩٧٢/١١/٢٠ أحكام النقض من ٢٣ ق. ٢٨٤ ، ١٩٦٨/١/١٠ من ٩٩

ق ١٣٨ .

(٢٢) نقض ١٩٦٩/١/١٢ أحكام النقض من ٤٠ ق ٢٤ ، ١٩٨٤/١/١٤ من ٣٥ ق ١٣٢ ر

فيه فعلا(٢٣) . ومن هذا القبيل تسلم سكرتير النيابة - بضمكم وظيفته ونصفته كاتباً للتحقيق - من المحقق المادة المخدرة لتحريضها فاختلسها بأن استبدل بها غيرها بغير علم من المحقق ، تتحقق به جناية اختلاس حرز المادة المخدرة(٢٤) .

وليست هناك صور محددة يتوافر بها فعل الاختلاس(٢٥) ، لأنه أمر يقوم على مجرد النية ، وهي أمر داخلي في النفس ، وإنما يتأتى الدليل من أى تصرف يكشف عن تلك النية يستخلصه القاضى من وقائع الدعوى التى تعرض بحملته . ولذا لا يتطلب الأمر سبق مطالبة الحائز للمال برده والامتناع عن ذلك .

وقضى بأنه لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس المسايق عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ، بل يكفى كما هو الحال فى سائر الجرائم بحسب الأصل أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم اليها(٢٦) . ومتى كان المحكم المطعون فيه قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أوردته من شواهد وأبقت فى حقه التصرف فى مستلزمات الانتاج التى أؤتمن عليها تصرف المسالك لها ، فذلك حسبه بياناً لجناية الاختلاس كما هى معروفة فى القانون بركنيتها المادية والمعنوية(٢٧) . ولا يصح الادعاء بأن امتناع المتهم عن دفع الأموال المختلسة بعد تكليفه به قانوناً يعد شرطاً

---

(٢٣) وعلمه الصورية من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبهة بينها وبين الاختلاس المنصوص عليه فى المادتين ٣١٧ و ٣١٨ عقوبات الذى يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر غشياً أو بالثوة بنية تملكه (نقض ١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٠ - ١٩٨٠/١١/١٧ س ٩ ق ٢٣٦ ، وراجع بوجه خاص نقض ١٩٧٤/٦/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٧) .

(٢٤) نقض ١٩٦٠/١/١٢ أحكام النقض س ١١ ق ٩ .

(٢٥) لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس طريقة خاصة من طرق الاستدلال العامة . ومن ثم فإن أقرار الملعون فيه يكون قد أخطأ فيما استلزمه من تطبيق قواعد الاثبات المقررة قبول الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة لتجاوز قيمة المال المدعى باختلاسه النصاب النهائي لها قبول الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة لتجاوز قيمة المال المدعى باختلاسه النصاب النهائي بها .

٢ نقض ١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ٦ .

(٢٦) نقض ١٩٨١/١٢/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩٧ .

(٢٧) نقض ١٩٨٠/٣/١٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٥ .



لتوفر تهمة الاختلاس ، اذ القانون لم يضع طريقة مخصصة لاثبات هذه التهمة ولم يوجب التكليف المذكور ، بل ترك الأمر في ذلك لقاضي الموضوع يقدره حق قدره ، فلو اعتبر الاختلاس موجودا بجميع أركانه المكونة له من الأدلة التي ذمت لديه ، فليس لمحكمة النقض حق المراقبة عليه فيما يتعلق بهذا الاعتبار (٢٨) .

ومجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون دليلا بذاته على حصول الاختلاس ، لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر (٢٩) . والعجز في محتويات المخزن الذي أؤتمن عليه المتهم لا يعد قرين الاختلاس بما يتضمنه من إضافة المال إلى ذمة المختلس بنية إضاعته على ربه (٣٠) .

### ب - موضوع الاختلاس

لا بد وأن ينصب نشاط الفاعل على موضوع معين أشارت إليه المادة ١١٢ عقوبات في قولها أموالا أو أوراقا أو غيرها ، واستعملت المادة ١١٣ مكررا عقوبات نفس العبارة . ولقد كانت المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تشير إلى الأموال الأميرية أو الخوصصة والأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والمقود والامتعة ، وبعد القانون المشار إليه أموالا أو أوراقا أو امتعة أو غيرها ، ورفعت عبارة الامتعة بموجب النص الرأهن . وليس ثمة خلاف بين النصوص سوى الإيجاز في النص الرأهن ، بل انه قد استعمل لفظ « غيرها » ليخفي بكل ما يوجد بين يدي الفاعل بسبب وظيفته . ولقد سبق أن أوردنا نص المادة ١١٩ عقوبات التي بينت المقصود بالأموال العامة .

وفي رأينا أن موضوع جريمة اختلاس الأموال العامة لا يختلف عن موضوع جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة - الذي يشترط فيه أن يكون مالا منقولاً .

فيجب أن يكون موضوع الجريمة مالا ، ومن ثم يخرج الإنسيان عن

(٢٨) نقض ١٨٩٩/٦/١٠ القضاء س ٦ من ٣٢٨ .

(٢٩) نقض ١٩٨٣/٤/١٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١١٢ ، ١٩٨٢/٦/٦ من ٣٣ ق ١٣٧ ر ١٩٧٣/١٢٩ س ٢٤ ق ٢٤ ، ١٩٧٢/١١/١٢ س ٢٣ ق ٣٦٨ ، ١٩٦٦/٤/٢٦ من ١٧ ق ٩٤ .

(٣٠) نقض ١٩٦٨/٢/١٢ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٣ .

هذا النطاق ، ولا أهمية بشروعية أو عدم مشروعية حيازة المال (١٠) ، فيجوز أن يكون المال قطعة من مخدر أو سلاح بغير ترخيص ، لأن التجريم في هذه الحالة لا تفصيص أخرى تحكمه ولا تنفي عنه صفة المال . كما لا أهمية لقيمة المال كبروت أم صغرت ، فالخطابات الخصوصية تعتبر مالا يمكن أن يكون موضوعا لجريمة الاختلاس ، والمسألة مرجعها وقائع كل دعوى على حدة .

ويتعين أن يكون المال منقولاً ، وهو أمر مستتفاد من نص المادة ١١٢ عقوبات سواء بعد تعديلها أم قبل ذلك ، ويتفق مع المسكنة من التجريم وهي المحافظة على ما بين يدي الأمين بحكم وظيفته أو عمله ، وهو ما لا يتحقق إلا بالنسبة إلى الأموال المنقولة ، أما الأموال العقارية فلها في ثباتها الحماية الكافية . والعبرة في التفرقة بين المال المنقول والمال الثابت هي القابلية للنقل من مكان إلى آخر بدون تلف ، بصرف النظر عن اعتباره في نظر القانون المدني . ومن ثم فإن الجبان بالتخصيص يعتبر من وجهة نظر جريمة الاختلاس منقلاً .

ولا أهمية لمعرفة مالك المال ، بل قد يكون مالك المال مجهولا ، لأن المسألة لا تتعلق بحماية ملكية الفرد لماله ، وإنما هي المحافظة على المال الذى توجد بين يدي الموظف بحسبكم وظيفته .

ولقد استقر القضاء على أنه يستوي أن يكون المال أميرياً أو مملوكاً لأحد الأفراد لأن العبرة هي بتسليم المال إلى الجاني ووجوده في عهدة بسبب وظيفته (٣٢) . وأموال الدولة الخاصة وأموال الدولة العامة هي في المالتين من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بما نص عليه في الباب الخاص باختلاس الأموال الأميرية والفرد (٣٣) . ولا يعتبر المال أياً كان وصفه الذي يصدق عليه في القانون قد دخل في ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك ، فإذا خلا الحكم من استظهاره كان قاصر السان (٣٤) .

(٣١) نقض ١٢/١/١٩٦٠ أحكام النقض من ١١ في ٩ مابقة الإشارة اليه .

(۳۲) قضی ۱۶/۶/۱۹۸۴ احکام القضاۃ من ۳۵ ق ۱۳۲ ، ۱۹۷۲/۳/۵ من ۲۳ ق ۶۷ ،

(٣٣) نُظِرَ ١٦٦١/١/١٧ أَحْكَامُ النُّظَرِ ص ١٢ ق ١٧.

(٣٤) نقض ١١/١١/١٩٦٨ أحكام النقطي س ١٩ ق ١٩٠ .

ويثور التساؤل عن فعل الموظف الذي يستولى على مال هو أصلا له ، ولكنه قد سلم اليه بسبب وظيفته للمحافظة عليه ، فهل يمكن أن تسند اليه جريمة الاختلاس ، وعلى سبيل المثال أمين مخزن ضبطت لديه بعض الأدوات المأثلة لما هو موجود في عهده ، وذكر أنها في ملكيته ويوجد كثير منها في السوق ، فأبقيت لديه إلى حين تمام جرد الأدوات الموجودة ، فإذا تصرف في الأدوات المضبوطة هل يسأل عن جريمة اختلاس ، وفي عبارة أخرى هل تؤثر ملكيته للمال في انتفاء ركن الجريمة ؟ نحن نرى أن المقاب لا بد وأن يرتبط بالحكمة من التجريم وهي المحافظة على المال الموجود بين يدي الشخص بسبب عمله والذي سلم اليه بصفته هذه ، وهو ما يوجب القول بقيام الجريمة في الفرض المطروح ، ولذا فنحن لم نشترط أن يكون المال مملوكا لغير الفاعل .

#### ج - التسليم للمال بسبب الوظيفة

جريمة الاختلاس لا تختلف في طبيعتها عن جريمة خيانة الأمانة ، ويشترط في هذه الأخيرة سبق تسليم المال إلى الجاني على وجه من أوجه الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ذكر المشرع أن وجود المال مع الفاعل يكون بسبب وظيفته وذلك في المادتين ١١٢ و ١١٣ مكررا من قانون العقوبات . ومن ثم فانه يشترط أمران ، الأول التسليم السابق للمال والآخر أن يكون ذلك التسليم بسبب الوظيفة .

١ - التسليم السابق : إذا كان الأساس في جريمة الاختلاس هو تلك المال فانه بطريق اللزوم العقلي لا بد أن يكون المال بين يدي الجاني بسبب سبق تسليمه اليه ، فإذا انتفى التسليم انتفى تبعاً لهذا أحد أركان الجريمة (٣٥) .

وقد يكون تسليم المال مادياً بطريق مناولته من يد إلى يد ، وهو الأمر الغالب . ولكن قد يتوافر التسليم حكماً بكل تصرف يفترض فيه وجود المال بين يدي الشخص على سبيل الميزة المؤقتة ويستشفت هذا من أن المشرع استعمل عبارة « وجد في حيازته » ، بدلا من عبارة « سلم اليه » ،

---

(٣٥) دكن التسليم بسبب الوظيفة لا تقوم جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات الا جوارفه  
٢ نفس ١٩٦٨/٤/٢٩ أحكام النقض من ١٩ ق ٩٤ ) .

وذلك في التعديل الذي تم بموجب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ . وقيام الدليل على حصول التسليم حقيقة أو حكما مسألة يرجع فيها الى وقائع كل دعوى على حدة .

٢ - التسليم بسبب الوظيفة : حكمة العقاب على اختلاس الأموال العامة وما يأخذ حكمها هي حمايتها ورعايتها من كل اعتداء عليها ممن توجد بين يديه ، ولذلك يشترط أن يكون وجود المال بين يدي الشخص بسبب وظيفته .

وقد استخدم المشرع عبارة « بسبب وظيفته » لحكمة مفهومه ، هي أنه لم يرد أن يقصر العقاب على الصورة التي يوجد فيها المال بين يدي الموظف لدخوله فقط في اختصاصه الوظيفي المحدد بالقوانين واللوائح ، فتتفى هذه الجريمة اذا لم يكن مختصا أصلا بإبقاء المال بين يديه . ولكن الشارع قد ابتغى توسعة مقصوده لتشمل الحماية كل مال يصل الى يد الموظف لتوافر صفة الوظيفة فيه ، وأنه ما كان يصل اليه لولا تلك الصفة ، ولأن هذه الصفة هي التي تعطي الاطمئنان للأفراد بوجود المال بين يديه دون تكليفهم جهد بحث ما اذا كان الأمر يدخل في اختصاصه من عدمه .

فإذا كان وجود المال بين يدي الشخص بسبب اختصاصه الوظيفي المحدد قانونا فالمسألة واضحة . أما اذا لم يكن وجود المال بين يدي الشخص بسبب اختصاصه الوظيفي ، ولكن حدث هذا بتكليف ممن يملكه ولو لم يكن أصلا في نطاق اختصاصه الوظيفي فإن هذا الشرط يعد متوافرا في الجريمة ، وقد سبق أن أشرنا الى هذا عند الكلام على جريمة الرشوة ، وبصريح نص المادة ١١٩ مكررا عقوبات .

فالجريمة لا تتحقق الا اذا كان تسليم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استنادا الى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستندا من القوانين واللوائح (٣٦) ويتحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة متى كان المال قد سلم الى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولاً عنه ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الاختصاص المقرر للوظيفة (٣٧) . وتتحقق جناية الاختلاس متى كان المالد

(٣٦) نقض ١٩٧٢/٢/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٧ .

(٣٧) نقض ١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٤ ، ١٩٦٦/١١/١٤ س ٨٧

ق ٢٠٧ ، ١٩٦٩/٢/١٩ س ٢٠ ق ٣٠٦ ، ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٨٦ .

المختلس مسلماً الى المتهم بسبب وظيفته ، ولو لم يثبت ذلك في دفاتره (٣٨) .  
فالبالغ التي تسلم لصراف القرية بسبب وظيفته لتوريدها الخزائن سداداً  
للالموال الأميرية يقع اختلاسها تحت المادة ١١٢ عقوبات ، ولو كان تسليمها  
لم يحصل الا بمقتضى ايصالات عرفية ولم تورد قيمتها في الأوراق  
الرسمية (٣٩) . أو لم يطم وصولات لمن سلموها (٤٠) .

ولا بد أن يبين الحكم أن وجود المال بين يدي المتهم كان بمقتضى  
وظيفة لا بمناسبتها فحسب ، وأنها طوعت له تسلم الغرامة التي نسب اليه  
اختلاسها . ولا يعتبر الشرطي في المركز عاملاً بغير التحصيل من تلك  
المقتضيات ، وإنما هي مناسبة لا شأن لها في ذاتها باقتضاء الغرامة ،  
ويكون ما وقع من المتهم - إذا انتفى مقتضى الوظيفة - خيانة أمانة معاقبا  
عليها بالمادة ٣٤١ عقوبات (٤١) .

### ٣ - الركن الثالث : القصد الجنائي

جريمة الاختلاس جريمة عمدية ، ولذا يجب أن يتوافر فيها القصد  
الجنائي ، ويكفي فيه القصد العام ، وهو يقوم بعام الجنائي أن من شأن تصرفه  
إضافة المال للملك وهو يعلم أنه قد وجد في حيازته حيلة مؤقتة بسبب  
وظيفته .

فيجب أن يعلم الجنائي أن المال قد وجد لديه بسبب وظيفته وذلك  
ليحازته حيلة مؤقتة ، فإن دلت وقائع الدعوى على انتفاء هذا العلم فقدت  
الجريمة ركنها المعنوي أي القصد الجنائي .

والجريمة لا تقوم الا اذا انصرفت نية الجنائي الى اضافة المال الى ملكه  
أي تغيير حيازته من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة . ولهذا فإن اقتصر الأمر  
على مجرد استعمال المال في أمر معين ثم رده لا تقوم جريمة الاختلاس .

وإذا كانت جريمة الاختلاس تقوم بتغيير الجنائي لنيته من حيازة المال  
حيلة مؤقتة الى حيازة كاملة ، وكان قيام النية أمراً يتم في لحظة واحدة

(٣٨) نقض ١٩٥٧/١٢/٣١ أحكام النقض س ٨ ق ٢٨٠ .

(٣٩) نقض ١٩٣٨/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٨ .

(٤٠) نقض ١٩٥٥/٥/٣١ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠٩ .

(٤١) نقض ١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٠ ، ق ١٩٣ .

ولا يتصور فيه التدرج ، فإن الشروع في هذه الجريمة لا يتحقق ، أى أن الجريمة إما أن تقع تامة أو لا تقع إطلاقا حيث لا تخرج عن نطاق التفكير .

ولا يستطيع المتهم أن يدفع مسئوليته بأنه يطيع أمر رئيس له ، ذلك لأنه ليس على الموعس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه ، بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه . ومتى كان فعل الاختلاس واشتراك المتهم فيه هو الذى أسند اليه وأدانت المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة فلا يشفع له ما يدعيه من عدم مسئوليته طبقا للمادة ٦٣ عقوبات (٤٢) .

ولقد قضى بأن القصد الجنائي يتحقق بانصراف نية الحائز الى التصرف في المال (٤٣) . وفي الاختلاس يكون الشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ثم تنصرف نية الحائز الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، وحتى تغيرت هذه النية لدى الحائز على هذا الوضع بما قارفه من أعمال مادية وجلبت جريمة الاختلاس تامة ولو كان التصرف لم يتم فعلا (٤٤) . ويكفى لتوافر القصد الجنائي أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذى بهدته على اعتبار أنه مملوك له (٤٥) ، وأن الاختلاس بطبيعته يقتضى اضافة المختلس للمال المهدود اليه الى ملكه بنية اضاعته على مالكة (٤٦) . وأن القانون فرض العقاب فى المادة ١١٢ عقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا للمال الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له - وهو معنى مركب من فعل مادي - هو التصرف في المال - ومن عامل ممنوى يقترب به وهو نية اصابة المال على ربه (٤٧) .

(٤٢) وفي الواقعة انصاع الطاعن لأمر رئيسه ونقل الحديد بالمباينة من مخزن الشركة الى مخزن المتهم ( نقض ١٩٧٢/٧/١٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٦ ، ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٦ ) .

(٤٣) نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ - أحكام النقض س ٦ ق ٢٦٨ .  
(٤٤) نقض ١٩٦٣/٤/٢٢ - أحكام النقض س ١٤ ق ٦٦ ، ١٩٦٢/١/٢٩ س ١٢ ق ٢٥ .  
(٤٥) نقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ - أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٥ ، ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٥ ق ١٨٨ .

(٤٦) نقض ١٩٦٨/١١/٤ - أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٦ .  
(٤٧) نقض ١٩٨٣/٤/١٦ - أحكام النقض س ٣٤ ق ١١٢ ، ١٩٨٢/٦/٦ س ٣٣ ق ١٣٧ ، ١٩٦٦/٤/٢٦ س ١٧ ق ٩٤ .

وتتسم جريمة الاختلاس بمجرد تصرف الموظف في المال الموهود إليه تصرف المالك له بنية اضاعته عليه(٤٨) . ومن هذا القبيل اخراج الأمين - ما هو مؤتمن عليه من مهمات ومواد من المخزن أو المكان المخصص لحفظها بنية اختلاسها(٤٩) . وإذا شاهد الطبيب الممرض بالمستشفى وهو يحمل بين يديه لفاقتين في طريقه نحو باب الخروج فاستزاب في أمره وأمره بفتحهما فوجد بداخلهما بعض الأدوات والمهمات الطبية فإن جريمة الاختلاس تكون قد تمت(٥٠) .

وقيام الدليل على توافر القصد الجنائي العبرة فيه بما يقتنع به القاضي ولذا لا تكون المطالبة شرطا لتحقيق الجريمة(٥١) . ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس ، ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعلته اضافة المال الى ملكه(٥٢) . ويكفي أن يكون قیما أورده الحكم ما يدل على قيام القصد الجنائي(٥٣) . وأن المتهم قصد بفعلته اضافة المال المستولى عليه الى ملكه وعلمه علما يقينيا أنه مملوك للدولة أو من في حكمها(٥٤) فإذا خلت مدونات الحكم من ذلك كان قاصرا(٥٥) . وإذا كان الحكم قد دلل على وقوع الاختلاس من المتهم وأثبت في حقه التصرف في الكسب الذي أؤتمن عليه تصرف المالك فإن ذلك يحسبه بيانا لجناية الاختلاس(٥٦) . وإذا كان الحكم المطلق فيه قد دلل على وقوع الاختلاس من الطاعن بناء على ما أورده من أدلة سائفة وأثبت في حقه أنه تصرف في المبلغ الذي أخذه من اختلاسه على اعتبار أنه مملوك له ، فإن ذلك يحسبه بيانا لجناية الاختلاس كما هي معرفة به في القانون(٥٧) .

- 
- (٤٨) نقض ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض من ٢٠ ق ٣٠٦ .  
 (٤٩) نقض ١٩٦٦/١١/١٤ أحكام النقض من ١٧ ق ٣٠٧ ، ١٩٥٨/١٢/٢ من ٩ ق ٢٤٧ .  
 (٥٠) نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض من ٩ ق ١٨٢ .  
 (٥١) نقض ١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض من ٣ ق ١٦٠ .  
 (٥٢) نقض ١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ١٣٢ ، ١٩٦٩/٤/٧ من ٢٠ ق ١٠٠ .  
 (٥٣) نقض ١٩٦٩/٥/١٩ من ١٤٨ ق ٣٠ ، ١٩٦٧/١٠/٣٠ من ١٨ ق ٢١٥ ، ١٩٧٤/١٢/١٦ من ٢٥ ق ١٨٨ .  
 (٥٤) نقض ١٩٧٣/٢/٢٤ من ٢٤ ق ٢٥٩ .  
 (٥٥) نقض ١٩٨٣/٣/٢٨ أحكام النقض من ٢٤ ق ٥٦٦ .  
 (٥٦) نقض ١٩٨٣/٢/٦ أحكام النقض من ٣٤ ق ٤١ .  
 (٥٧) نقض ١٩٨٢/٦/٦ أحكام النقض من ٣٣ ق ١٣٧ .  
 (٥٨) نقض ١٩٦٧/١٢/٢٥ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٧٦ .  
 (٥٩) نقض ١٩٨٤/١٢/٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ١٣٢ .

## العقوبة

إذا توافرت أركان الجريمة على الوجه آنف البيان حق العقاب على الفاعل . وليس من شأن رد المبلغ المختلس أن يؤثر في مسئوليته عن الجريمة(٥٨) . لأن الظروف التي تعرض بسبب وقوع الجريمة لا تنفي قيامها(٥٩) . وتحصيل البلدية للمضرائب مرة أخرى من الممولين على أساس أنهم لم يقوموا بسدادها لا يغير من طبيعة الجريمة التي ارتكبت فعلا ولا ينقلها من جنائية اختلاس الى جنحة خيانة أمانة(٦٠) .

ويجب أن تتوافر الصفة للفاعل - سواء كركن في الجريمة أو كظرف مشدد - وقت تسلمه للمال اذ العبرة في تحقق الجنائية هي بالوقت الذي سلم فيه المال على هذا الأساس ، فإذا كان قد تسلمه أثناء قيامه بالخدمة في جهة معينة ، ثم نقل منها فاختلس ما كان حصلة لصالح الوظيفة المذكورة كان فعله جنائية مغلظة في الحالتين ينص المادة ١١٢ عقوبات ، الا اذا كانت يد المتهم قد تغيرت بعد ذلك من كونه أميناً عاماً الى كونه أميناً خاصاً فلا يندرج فعله عندئذ تحت هذا الوصف(٦١) . وإذا أقحم المتهم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته فلا يمكن أن تضفي عليه صفة مأمور التحصيل أو المنسوب لها مهما استتال به الزمن وهو موغل في غيه(٦٢) .

وقد اعتد المشرع بظروف مشددة نص عليها في المادة ٢/١١٢ عقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بقوله « وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة في الأحوال الآتية :

(٥٨) نقض ١٩٧٢/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٤ ، ١٩٨٠/٣/٢٤ س ٣١

ق ٨١ .

(٥٩) نقض ١٩٨٣/١/٦ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠ ، ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٥ . وقضى بأنه لا يؤثر في مسئولية المتهم في جنائية الاختلاس مبادرته بسداد السج ، كما لا يفيده الاستناد الى ما ورد في لائحة النقل المشترك - وهي لائحة تنظيمية - من أذار المجلس ومنحه مهلة ، لا يفيده الاستناد الى ذلك لأنه ليس من شأن ما جاء في تلك اللائحة أن يؤثر في مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبتها متى توافرت عناصرها القانونية في حله (نقض ١٩٥٨/٥/٥ أحكام النقض س ٩ ق ١٢٣) .

(٦٠) نقض ١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٧ .

(٦١) نقض ١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٢ .

(٦٢) نقض ١٩٥٩/٢/١٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٧ ، ١٩٥٠/٢/٢٠ س ١ ق ١٤٢ .



( أ ) إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المنوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة .

فإذا كان الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المخالفة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات . ومدلول عبارة الأمن على الودائع لا ينصرف إلا إلى من كان من طبيعة عمله حفظ المال العام وأن يسلم إليه المال على هذا الأساس فلا ينصرف إلى من كان تسليم المال إليه بصفة وقتية للمكلف بنقله فحسب (٦٣) .

(ب) إذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

(ج) إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها أضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

وتتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلًا بمقتضى وظيفته لتوريده لحساب الحكومة (٦٤) . ولا يشترط فيه أن يكون من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين (٦٥) . ولا أن يندب بأمر كتابي بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل (٦٦) . وتتوافر الصفة ولو كان الموظف في أجازة عرضية (٦٧) .

ويشمل مندوب التحصيل كل شخص يوكل إليه عادة أو عرضاً تحصيل الأموال (٦٨) . ومن هذا القبيل مندوب الحجز بمصلحة الضرائب (٦٩) .

ويراد بالأمناء على الودائع كل شخص من ذوي الصفة العمومية أو من

---

(٦٣) نقض ١٩٨٥/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٧ .

(٦٤) نقض ١٩٦١/٤/٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٧٩ ، ١٩٥٨/٣/٢٤ س ٩ ق ٩١ .

(٦٥) نقض ١٩٥٧/٢/١١ أحكام النقض س ٨ ق ٤٠ .

(٦٦) نقض ١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٥ ، ١٩٥٧/٤/١٥ س ٨ ق ١١٤ .

(٦٧) نقض ١٩٧٢/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣١ .

(٦٨) نقض ١٩٥٨/٣/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ٩٠ .

(٦٩) نقض ١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٤٠ ق ٤٦ .

بسبب وظيفته أو عمله على مبال • ولا يشترط أن تكون في وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع ، وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه ممن تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو إداري (٧٠) • ويعتبر من هذا القبيل أمين سونته بنك التسليف (٧١) ، وكاتب قيودات مصلحة الضرائب بالنسبة إلى الأوراق التي يتسلمها بمقتضى عمله (٧٢) • وإذا كان المتهم يقوم فعلا بجهة الأمين على المخزن وكن مكلفا بمقتضى اللوائح بتسليم ما يرد للمخزن من مخدرات ويقوم بحفظها فتبقى في عهده إلى أن يتم طلبها والتصرف فيها فهو من الأمناء على الودائع ، ولا يغير من هذه الصفة مخالفة قانون المخدرات الذي يمنع وجودها إلا في عهدة طبيب أو صيدلي (٧٣) •

والصيارفة هم المنوطون بحساب النقود • وجناية الاختلاس تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى الصراف بصفته هذه ولو لم يقيدها في دفاتر ، أو لم يعط عنها وصولات لمن سلموها إليه (٧٤) • ويسرى النص على مساعد الصراف فلا يصح الاحتجاج لمصلحته بأنه لم يصدر له أمر كتابي بنده لتأدية عمل الصراف ولا بأنه لم يقدم الضمان المالي الذي أوجب القانون المالي تقديمه بما يجعل اعتباره كصراف اعتبارا غير صحيح ، بل هو - ما دام موظفا مهودا إليه بحساب النقود - مستول جنائيا عما يكون تحت يده من الأموال بموجب المادة ١١٢ عقوبات (٧٥) •

وغالبا ما يرتبط الاختلاس بجريمة تزوير في الأوراق أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وهو ما يستوجب تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بأعمال العقوبة المقررة لأشد الجريمتين • وعمومية عبارة الورقة المزورة تنصرف إلى الورقة الرسمية أو الورقة العرفية ومؤدى هذا أن أعمال الأحكام العامة في قانون العقوبات يجعل أقصى العقوبات هو

(٧٠) نفي ١٠/٢٥/١٩٦٠ أحكام النفي من ١١ ق ١٣٨ ، ٢٢/١٠/١٩٤٩ من ٩

ق ٣٣ -

(٧١) نفي ٤/٣/١٩٦٨ أحكام النفي من ١٩ ق ٥٨ ، ٦/١٠/١٩٥٩ من ١٠ ق ١٦٣ •

(٧٢) نفي ٢/٢٦/١٩٥٧ أحكام النفي من ٨ ق ٩٦ •

(٧٣) نفي ٢٦/١٠/١٩٥٤ أحكام النفي من ٦ ق ٤٥ •

(٧٤) نفي ٣١/٥/١٩٥٥ أحكام النفي من ٦ ق ٣٠٩ سائلة الإشارة إليه •

(٧٥) نفي ٢٥/٥/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧٧ •

والعزل على ما عرفته المادة ٢٦/١ من قانون العقوبات هو الحرمان من الوظيفة فنيهاً ومن المراتب القروية لها ، وبلاط بالنسبة الى جريمة الاختلاس انه اذا اوقست المحكمة عقوبة السجن كان -العزل عقوبة تكميلية عملاً بالمادة ٢٤ من قانون العقوبات - فاذا استعملت المحكمة ظروف المنة وطبقت عقوبة المنة فانه كان يتعين اعمال المادة ٢٧ من قانون العقوبات

فلتى تجعل العزل موقوتا بمدة محددة . حيث نصت على أن « كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس بحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه » .

والتوفيق بين أحكام هذه المادة وما جاء بالمادة ١١٨ سالفه البيان يوجب القول بأن العزل من الوظيفة - حتى لو حكم على المتهم بعقوبة الجنحة - هو دائم فلا يؤقت بمدة معينة .

ومع هذا قضى في شأن جريمة الاستيلاء على مال الدولة أنه إذا عومل المتهم بجناية الاستيلاء على مال الدولة بالرافة وقضى عليه بالحبس وجب أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ عقوبات (٧٦) .

وفضلا عن العقوبة السالبة للحرية المنصوص عليها في المادتين ١١٢ و١١٣/ مكررا من قانون العقوبات أوجب القانون على القاضي توقيع عقوبة الغرامة النسبية التي تساوي قيمة المال المختلس بحسب أدنى ، فلا ينقص عن خمسمائة جنيه . وإذا كان المال المختلس غير محدد تعين على القاضي تقدير قيمته في سبيل النطق بالغرامة .

والغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات غرامة نسبية يتضمنان المتهمون في الجريمة الواحدة بالالتزام بها طبقا للمادة ٤٤ عقوبات . فاعلمين كانوا أم شركاء (٧٧) دون تقييد بأن يكون من حكم عليه بها موظفا أو من في حكمه (٧٨) . وضبط الأشياء المختلسة لا شأن له بالغرامة

---

(٧٦) تقضى ١٦٦٧/١/٢٣ أحكام التقضى من ١٨ ق ١٦٠ ، ١٦٦٧/٦/١٩ ق ١٧١ ، ١٩٧٢/٥/٢٨ ق ٢٤ ق ١٤١ .

(٧٧) تقضى ١٩٨٤/٦/١٤ أحكام التقضى من ٣٥ ق ١٣٥ . ومن المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ عقوبات وأن كان المصارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات ، وأعمال هذا النص يوجب الحكم على المتهمين مما يهده الغرامة متضامنين فلا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد ( تقضى ١٩٨٢/١٠/١٩ أحكام التقضى من ٣٣ ق ١٦١ ) .

(٧٨) تقضى ١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام التقضى من ٣٣ ق ١٠٩ ، ١٩٧٠/٤/٦ ق ٢١ ق ١٢٨ ، ١٩٦٩/٥/١٩ ق ٢٠ ق ١٤٨ .

النسبية الواجب القضاء بها(٧٩) . ومتى كان الحكم المطعون فيه اذا دان المظنون ضدهما - وهما موظفان - بجريمة اخفاء اشياء متحصلة من جنائية اختلاس وعاقبتها بعقوبة الجنائية الواردة بالمادة ١١٢ عقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور ولم يحكم عليهما بالغرامة النسبية التي نصت عليها المادة ١١٨ فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا(٨٠) .

ولا يحكم بالغرامة النسبية اذا ولقت الجريمة عند حد الشروع ، فلقد قضى بأن شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ عقوبات التي طبقتها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والحكمة من ذلك ظاهرة وهي انه تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على اساس ما اختلسه الجاني او استولى عليه من مال او منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ عقوبات ، اما في حالة الشروع فان تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة(٨١) .

وعلى العكس مما تقدم فان الشروع في جريمة الاختلاس يستوجب تطبيق عقوبة العزل كالفئان بالنسبة الى الجريمة التامة(٨٢) .

واذا كان الرد يعتبر إعادة للشيء الى أصله قبل الجريمة وانه لم يشرع للعقاب أو الجزاء فان الزام المظنون ضده برد قيمة ما استولى عليه هو إعادة الحال الى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض الدولة عن ماله الذي أضاعه المتهم عليها ، وان كان ظاهره يتضمن معنى العقوبة ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ امر بوقف التنفيذ بالنسبة لجميع العقوبات الجنائية المقضى بها يكون قد أخطأ في صحيح القانون(٨٣) .

والحكم بالرد يفترض أن المال المختلس لم يضبط ويجب على المحكمة أن تحدد قيمته . فجزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه ، فاذا كان النابت من مدونات الحكم

(٧٩) نقض ١٩٧٠/٤/٦ احكام النقض س ٢١ ق ٨٠ .

(٨٠) نقض ١٩٧٢/٣/٢٧ احكام النقض س ٣٣ ق ١٠٩ .

(٨١) نقض ١٩٦٥/١٠/٥ احكام النقض س ١٦ ق ١٢٨ ، ١٩٦٠/١٠/١٣ س ٩١

ق ١٤٠ ، ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ق ٢٤٧ .

(٨٢) نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ احكام النقض س ٩ ق ١٨٢ .

(٨٣) نقض ١٩٧٠/٣/١١ احكام النقض س ٢١ ق ٨٠ .

نفسه أن الطاعن رد ما اختلسه في اليوم السابق على محاكمته ، فإنه الجسيم إذ قضى بالرد يكون معيباً (٨٤) . وإذا كان الحكم قد أثبت أن البئزين بعد تفريفه قد ضيعت فانه يكون قد أصابه التطبيق السليم يهدم الحكم بزه المال المختلس (٨٥) . والحكم برد المبلغ المختلس - على اعتبار أنه عقوبة من العقوبات المقررة قانوناً للجريمة التي أدين الطاعن بارتكابها تقتضى من الحكم تحديده - وسكوت الحكم عن بيان مقدار المبلغ الذى قضى برده يكور قد جهل إحدى العقوبات التى أوقعها مما يقتضى نقضه (٨٦) .

ولما كان الرد يعتبر من بين العقوبات التكميلية فانه لا يمنع المضرور من الجريمة من المطالبة بتعويضه عما حاق به من ضرر . ولذا قضى بأن الحكم على المختلس برد ما اختلسه ويدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك لا تمنع الحكومة بصفتها مجتبا عليها من الادعاء بحق مدنى للمطالبة بالمصاريف الى تكبدتها بسبب فعلة المتهم للحصول على المبلغ المختلس ، ولا يمنع من الحكم بهذه الطلبات بعد التثبت من صحتها ، لأن الغرامة التى تصت عليها تلك المادة هى عقوبة جنائية ، أما المصاريف المطلوبة فهى من قبيل التعويض المدنى ، ومن ثم فلا غبار على الحكم اذ قضى للحكومة على المتهم بقيمة ما تكبدته من المصاريف (٨٧) .

وبموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ استحدث المشرع بعد العقوبات التكميلية الجوازية عقوبات أخرى وان كان قد أطلق عليها لفظ تدابير ، فنصت المادة ١١٨ مكرراً من قانون العقوبات على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة يجوز فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب الحكم بكل أو بعض التدابير الآتية :

١ - الحرمان من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على ثلاث سنين .

٢ - حظر مزاولة النشاط الاقتصادى الذى وقعت الجريمة بفئاسبه مدة لا تزيد على ثلاث سنين .

٣ - وقف الموظف عن عمله بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تزيد على ستة اشهر .

(٨٤) نقض ١٩٦٧/٥/٢٢ أحكام النقض من ١٨ ق ١٣٧ .

(٨٥) نقض ١٩٦٦/٤/٢٤ أحكام النقض من ١٧ ق ٩٠ .

(٨٦) نقض ١٩٦٧/١/٢٠ أحكام النقض من ١٨ ق ٤ .

(٨٧) نقض ١٩٦٦/٥/٢٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ٤٧٧ .

٤ - العزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضاءها لأي سبب آخر .

٥ - نشر منطوق الحكم الصادر بالادانة بالوسيلة المناسبة وعلى نفقة المحكوم عليه .

ويلاحظ أن التدابير المنصوص عليها في الأربعة بنود الأولى كلها مؤقتة ، ولم ينص المشرع على حد أدنى لها فيما عدا البند الرابع .

ولكن التدابير المشار إليها أنفا قد يحكم بها وحدها ، أى دون أن تكون مسبقة بعقوبة أصلية فتكملها . فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ١١٨ ( أ ) على أنه « يجوز للمحكمة فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب وفقا لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها اذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلا من العقوبات المقررة لها - بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها فى المادة السابقة » .

واعمال هذه الفقرة تتطلب ابتداء أن لا يتجاوز قيمة المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها خمسمائة جنيه ، ثم ترى المحكمة من ظروف الجريمة وملابساتها أنه من الأنسب عدم توقيع أى من العقوبات المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وعلى سبيل المثال صغر سن المتهم وقلة خبرته أو ظروف خاصة مرت به - وجينئذ يكون للمحكمة وفقا لتقديرها أن تحكم اما بعقوبة الحبس فى حدودها العادية أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مكررا من قانون العقوبات .

قضى بأن نطاق تطبيق المادة ١١٨ مكررا عقوبات التى استحدثت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ انما يدور وجودا وعدما مع تحقق علته فى حالتين ، الأولى أن تكون قيمة المال موضوع الجريمة لم يتجاوز خمسمائة جنيه أما اذا جاوزته فلا محل لاعمال النص . والثانية اذا كان الضرر الناجم عنها لا يربو فى قيمته عن ذلك المبلغ (٨٨) . والقضاء بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مكررا عقوبات شرطه

ألا تزيد قيمة المال المختلس أو الضرر الناجم عن الجريمة على خمسمائة جنيهه (٨٩) . ودفاع المتهم بجريمة الاختلاس بأن قيمة المال المختلس لا تتجاوز خمسمائة جنيه يجب تمحيصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه لكونه هاما ومؤثرا في تقدير العقوبة وفقا لما تنص عليه المادة ١١٨ مكررا ( أ ) عقوبات(٩٠) .

على أنه مع هذا يتعين على المحكمة وجوبا « أن تقضى فضلا عن ذلك بالمصادرة والرد ان كان لهما محل . وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه والاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح » ( م ١١٨/٢ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات ) .

#### الاعفاء من العقاب :

ان الكشف عن جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والفدر ليس من الأمور السهلة ، حيث لا تبدو للعيان بسبب عدم وجود مجنى عليه محدد يمكن أن يضار منها في غالبية الصور ، هذا فضلا عن أنها تتسم بمساهمة أكثر من فرد في ارتكابها ومحاولة ستر أمرها .

ولذلك كان طبيعيا أن يضرى المشرع بعض المساهمين فيها للكشف عن أمرها بتقرير ميزة لهم هي الاعفاء من العقاب عن الجريمة التي ساهموا فيها . ولقد احتدى المشرع بالفكرة الواردة في المادة ٤٨ من قانون العقوبات الخاصة بالاتفاقات الجنائية ، بيد أنه خالفها في بعض أحكامها على ما نعرض له . وقد استحدثت هذه الأحكام بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

تنص المادة ١١٨ مكررا(ب) من قانون العقوبات على أن « يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب كل من بادر من الشركاء في الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها » .

ويجوز الاعفاء من العقوبات المذكورة اذا حصل الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل الحكم النهائي فيها » .

(٨٩) نقض ١٩٨٢/٤/٥ أحكام النقض من ٣٣ ق ١٠٨ .

(٩٠) نقض ١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض من ٣٣ ق ٩١ .



ويستلقت النظر في هذا النص أن المشرع ذكر عبارة « الشركاء في الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها » . ومؤدى هذا أن لا يستفيد من الاعفاء الفاعل الأصلي في الجريمة ، لأن لفظ الشريك لا ينصرف إلا لمن كان دوره ثانوياً في الجريمة بتحريض أو اتفاق أو مساعدة ، فإذا كان المشرع قد استبعد من الاعفاء المحرضين على ارتكاب الجريمة ، فإن أعمال النص ينصرف فقط إلى الشركاء بطريق التحريض أو الاتفاق . ولعل ما يؤيد هذا النظر أن المشرع لم يعلق الاعفاء في الفقرة الثانية على القبض على المساهمين في الجريمة ، كما هو الشأن مثلاً في جريمة الاتفاق الجنائي .

ومن ناحية أخرى جعل المشرع الاعفاء وجوباً في الفقرة الأولى وجوازيًا في الفقرة الثانية ، لعلته هي مقدار الفائدة التي يحصل عليها من الإبلاغ ، ففي الفقرة الأولى يكون الاعفاء من العقاب للإبلاغ عن الجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها ، أما في الثانية فيكون بعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائي فيها . والإبلاغ على أي الصورتين يؤدي إلى سهولة الوصول إلى الجناة وتوقيع العقاب عليهم .

على أن المشرع علق الاعفاء في الحالتين السابقتين على تحقق رد المال موضوع الجريمة . فنصت الفقرة الثالثة من المادة ١١٨ مكرراً (ب) على أنه « لا يجوز اعفاء المبلغ بالجريمة من العقوبة طبقاً للفتوتين السابقتين في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكرراً إذا لم يؤد الإبلاغ إلى رد المال موضوع الجريمة » .

وتمشياً مع ذات الهدف الذي يفي به المشرع من إعادة المال موضوع الجريمة نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١١٨ مكرراً (ب) على أنه يجوز أن يعفى من العقاب كل من أخفى متحصلاً من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب إذا أبلغ عنها وأدى ذلك إلى اكتشافها ورد كل أو بعض المال المتحصل عنها » .

## ثانياً الاستيلاء على المال العام

تنص المادة ١١٣/١ ، ٤ عقوبات المدلة بأقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « كل موظف عام استولى بغير حق على مال أو أوراق أو غيرها لحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ ، أو سهّل ذلك لغيره بأية طريقة كانت يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة حسب الأحوال كل موظف عام استولى بغير حق على مال خاص أو أوراق أو غيرها تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ أو سهّل ذلك لغيره بأية طريقة كانت » . وتنص المادة ١١٣ مكرراً المدلة بالقانون المشار إليه آنفاً على أن « كل رئيس أو عضو مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها اختلس أموالاً ، أو أوراقاً أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته أو استولى بغير حق عليها أو سهّل ذلك لغيره بأية طريقة كانت يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين » .

وتتطلب جريمة الاستيلاء على مال الدولة بغير حق توافر أركان ثلاثة الأول الصفة الخاصة في الفاعل ، والثاني الركن المادي الذي يتمثل في النشاط الذي يصدر من الفاعل ، والأخير هو القصد الجنائي .

ولقد سبق لنا الكلام على الركن الأول وهو الصفة الخاصة في الجاني عند الكلام على جريمة اختلاس الأموال العامة ، ويلاحظ هنا أن الجريمة تتوافر ولو لم يكن المال في حيازة الفاعل أو لم يكن الجاني من العاملين في الجهات المذكورة قانوناً (٩١) . ويكفي لتأثير استيلاء الموظف على مال مملوك للدولة باعتباره جناية مجرد توافر الصفة العمومية في الجاني وكونه موظفاً عاماً أو من في حكمه بصرف النظر عن الاختصاص الذي يخوله الاتصال بالمال موضوع الاستيلاء (٩٢) .

ونتكلم فيما يلي على الركنين المادي والمعنوي .

---

(٩١) نقض ١٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨ ، ١٨/١٠/١٩٦٩ من ٢٤٤، ٢٤٤ (٩٢) نقض ١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٢ ، ١٦٢/٥/١٩٦٤ من ١٢ ٩٨ .  
والجدير في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يسد من الموظفين ، يستوي في ذلك أن يكون مقعد عمله محدد المدة أو غير محدد لها ( نقض ١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤١ ) .

## ١ - الركن المادى :

يتمثل الركن المادى فى جريمة الاستيلاء على مال الدولة فى صورتين .  
الأول هى الاستيلاء والأخرى هى تسهيل الاستيلاء .

### ( أ ) الاستيلاء :

استعمل المشرع لفظ الاستيلاء فى المادة ١١٣ عقوبات ، ولم يستعمل لفظ الاختلاس الذى ورد فى المادة ١١٢ ، واستعمل لفظي الاختلاس والاستيلاء فى المادة ١١٣ مكررا عقوبات ، بما يفيد انه ابتغى من الاستيلاء معنى مغايرا للاختلاس . وإذا كان المشرع قد أزدف بعد الكلام على الاستيلاء فى المادتين ١١٢ و ١١٣ مكررا من قانون العقوبات صورة ما اذا كُن الاستيلاء غير مصحوب بنية التملك وخفف فيها العقاب ، فان مفاد هذا بالضرورة أن فعل الاستيلاء تتوافر فيه أساسا نية التملك .

ويمكن تعريف الاستيلاء بأنه كل نشاط يصدر من الشخص ويؤدى الى ادخال المال موضوعه فى حيازته ، ويستوى أن تكون الحيازة بعد ذلك كاملة أو ناقصة ، حيث لا يفترق الاثنان الا فى مقدار العقاب . ولا بد أن ينتفى فى هذا المال واقعة سبق تسليمه الى الشخص بسبب وظيفته ، والا دخلنا فى نطاق تطبيق المادة ١١٢ عقوبات أو صدر المادة ١١٣ مكررا منه .

ولقد ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ انه « لا تقوم جريمة المادة ١١٣ من القانون القائم الا اذا كان الاستيلاء على المال مصطحبا بنية تملكه ، وفى قصر العقاب على هذه الحالة ما يتهدد أموال الدولة ، الأمر الذى اقتضى تعديل النص بما يضمن عدم استعمال الموظفين العموميين لمال الدولة فى مصالحهم الخاصة ولو استعمالا مؤقتا منويا فيه الرد مع تقرير عقوبة الجناية فى الحالة الأولى ( الواردة فى الفقرة الأولى ) والاكتفاء بعقوبة الجنحة فى حالة عدم توافر نية التملك ( الواردة بالفقرة الثانية من المادة ) . وواضح أنه اذا كان محل الجريمة تقودا وتم الاستيلاء عليها بنية انفاقها فى مصلحة خاصة ثم ردها بالتالى ، فان الاستيلاء فى هذه الصورة يكون محققا للتملك بالنسبة لمن استولى عليها ، وبالتالى مدرجا تحت الفقرة الأولى من المادة دون الفقرة الثانية منها ، وكذلك الشأن فى غير النقود من الأشياء الأخرى القابلة للاستهلاك أى التى تملك بمجرد استعمالها » .

والاستيلاء لا يتصور الا بفعل ايجابي يصدر من الشخص ، وذلك بتناوله المال أو وضع اليد عليه ، يستوى في هذا أن يكون الأمر قد تم بتصرف منه أو بآخر اتخذته آلة في يده . على أن الاستيلاء يتوافر أيضا في الصورة التي يتم فيها تسليم المال الى الشخص بشرط أن لا يكون هذا التسليم بسبب وظيفته ، كمن يترك السيارة الحكومية التي يتولى قيادتها في حراسة زميل له فينتهز الفرصة وينتهي بها بعض مصالحه .

ولقد قررت محكمة النقض أن الاستيلاء على مال الدولة يتم بانتزاع المال خلسة أو حيلة أو عنوة بقصد ضياع المال على ربه (٩٣) ، أما اتصال الجاني أو الجناة بعد ذلك بالمال المستولى عليه فهو امتداد لهذا الفعل وائر من آثاره (٩٤) . ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات أن يكون المال مسلما للموظف بسبب الوظيفة (٩٥) وأنه يكفي لتحقيق الأركان القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات أن يستولى الموظف بغير حق على مال للدولة قاصدا حرمانها منه ولو لم يكن هذا المال في حيازته (٩٦) . فسرقه موظف عمومي للتيار الكهربائي الذي تنتجه ادارة الغاز والكهرباء يعتبر ( اختلاسا ) لأموال أميرية منطويا تحت المادة ١١٣ عقوبات (٩٧) . وإذا كان الثابت ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة اختلاس المواد البترولية المسلمة اليه بسبب وظيفته ، وانتهت المحكمة الى أن الطاعن بصفته موظفا عموميا استولى بغير حق على المواد البترولية المملوكة للجمعية التعاونية طبقا للمادة ١١٣ عقوبات ، لما بان لها أن المواد المختلصة لم تكن قد سلمت للطاعن بحكم وظيفته ، فان الوصف الذي دين به لم يبرهن على وقائع جديدة غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة ، دون أن تضعيف المحكمة اليه جديدا مما يستاهل لفت نظر الدفاع (٩٨) .

فجناية الاستيلاء تقضى وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات

---

(٩٣) نقض ١٣/١٠/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٤٥ .

(٩٤) نقض ٦/٤/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ .

(٩٥) نقض ٢٤/١١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦٩ ، ٢١/٣/١٩٧٤ س ٢٥ .

ق ٧٦ .

(٩٦) نقض ١٧/٤/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٦ .

(٩٧) نقض ٢/٧/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٦ .

(٩٨) نقض ٥/١٠/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٢٨ .

المذكورة في المادة ١١٩ عقوبات ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حلية أو عنوة . ولا يعتبر المال أيا كان الوصف الذي يصلق عليه قد دخل في ملك الجهة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك (١٩) . ومن ثم فإن ملكية الدولة أو ما في حكمها للمال يجب على المحكمة أن تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه (١٠٠) . والتحدث استقلالاً عن ملكية المال ليس شرطاً لازمة لصحة الحكم بالإدانة في جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، ما دامت ملفونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانوني الذي خلص إليه وما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة يلتزم الحكم بمواجهتها (١٠١) .

وقد استحدثت المشرع الفقرة الرابعة من المادة ١١٣ عقوبات بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، وهي لا تفترق عن الفقرة الأولى منها إلا في أن هذه الأخيرة تتطلب ملكية الدولة أو إحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ عقوبات للمال موضوعها ، في حين أن الفقرة الرابعة تقتصر على الصورة التي تنتق فيها الملكية ولكن المال يوجد تحت يد تلك الجهات لأي سبب كان . ومثال هذا مال متنازع عليه أودع لدى المحقق ، فيستولى عليه أحد الموظفين .

ولا يشترط في المال موضوع الجريمة أن يكون مالا منقولاً بل يتصور أن يكون عقاراً وآية هذا أن المشرع أطلق لفظ المال دون قيد ، وهو بهذه الصورة ينصرف إلى المنقول وإلى العقار (١٠٢) . وسياق المادة ١١٢ عقوبات يشعر بأنه يبغى حماية الأموال المنقولة حيث يحصل فيها التسليم ، خلافاً لمعمومية نص المادة ١١٣ عقوبات . وفضلاً عن هذا فإن المشرع في المادة ١١٣ مكرراً التي جمعت صورتى الاختلاس والاستيلاء بغير وجه حق على مال بعض الهيئات ذكر عند الكلام على الاختلاس ذات العبارات التي وردت في المادة ١١٢ عقوبات - التي يفيد سياقها الأموال المنقولة - ثم أُرِدَ عند الكلام على الاستيلاء على المال بغير وجه حق عبارة « مال لها » ،

(١٩) نقض ١٩٨٣/٢/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤١ ، ١٩٨٣/٣/١٦ ق ٧٥ .

(١٠٠) نقض ١٩٧٠/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٨ .

(١٠١) نقض ١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٠ .

(١٠٢) نقض بأن عبارة الأموال أو الأوراق أو الأمانة أو غيرها الواردة بالمادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات صيغت باللفظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقييده بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية ( نقض ١٩٧٤/٣/٢٦ - أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٦ ) .

بما يفيد التعميم . وعلى هذا الأساس فإن من يستولى على قطعة أرض أو عقار مبنى فى ملكية الدولة ينطوى فعله تحت نص القانون .

وقد سبق لنا القول بأن الشروع لا يتصور عملاً فى جريمة اختلاس الأموال العامة ، حيث تقوم بمجرد تغيير نية الحيازة من مؤقتة الى كاملة ، وعلى العكس من هذا تطبق القواعد العامة فى الشروع على جريمة الاستيلاء على مال الدولة أو الهيئات الأخرى ، مع مراعاة أن الحالة المنصوص عليها فى المادة ١١٣/٣ من قانون العقوبات هى من نوع الجنب التى لم يعاقب على الشروع فيها .

فتتم جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة بمجرد اخراج الفاعل للمال من المكان الذى يحفظ فيه بنية امتلاكه . فإذا كانت واقعة الدعوى التى أثبتتها الحكم قد دلت على أن القماش والأدوات موضوع الجريمة ضبطت مخبأة فى مأكينة السيارة قيادة المتهم عند خروجه من باب الشركة فإن الجريمة تكون قد تمت (١٠٣) . وإذا كان المتهم قد أحضر الموترات الثلاثة الى جوار فتحة سور المصنع الذى يعمل به تهيئاً لخراجها من تلك الفتحة وأنه انتهى سرقتها ، فانه بذلك يكون قد دخل فعلاً فى دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالاً الى ارتكاب الجريمة وبالتالي فإن ما ارتكبه سابقاً على ضبطه يعد شروعا فى جناية الاستيلاء على المال المملوك للدولة (١٠٤) .

#### (ب) تسهيل الاستيلاء :

استعمل المشرع فى المادتين ١١٣ و ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات عبارة « سهل ذلك لغيره » ، وذلك حتى لا يفلت الموظف من حكم القانون اذا لم يصدر منه شخصياً فعل الاستيلاء ، لأنه حينئذ يغير العبارة المشار اليها تقتصر مسألتها على مجرد الاشتراك مع الفاعل فى الجريمة التى قد تسند اليه حين توافر أركانها (١٠٥) .

ويقصد بتسهيل الاستيلاء على المال كل فعل من شأنه أن يمكن

---

(١٠٣) نقتض ١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقطى س ١٩ ق ١٧٠ .

(١٠٤) نقتض ١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقطى س ١٩ ق ١٩١ .

(١٠٥) يتحقق الاشتراك بالمساعدة بفضّل الشريك مع الفاعل تدخلوا معهودا يتجاول صدام مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذى جملة الشارع مناطا لعقاب الشريك  
( نقتض ١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقطى س ٢٠ ق ٢٤ ) .

شخصاً آخر من وضع يده على المال الذى يستوى فيه - كما سلف القول - أن يكون عقاراً أو منقولاً . وعلى هذا يعتبر من أفعال التسهيل مباشرة بعض الاجراءات لاثبات وضع يد شخص على أرض مملوكة للدولة .

وقد قضى بأنه إذا كان الثابت أن المال المستولى عليه بغير حق هو قيمة الفرق بين ما ورده المتهم الثالث بالفعل وما التزم بتوريده للدولة ، فإن ما يثيره المتهم الثانى بشأن ملكية هذا المال للمتهم الثالث غير سديد ، سيما وقد أثبت الحكم استيلاء المتهم الثالث على قيمة المبيع كاملاً من مال الدولة وهو لا يستحق سوى قيمة ما ورده بالفعل منه ، ويكون الفرق مالا خالصاً لها سهل المتهم الثانى للمتهم الثالث الاستيلاء عليه بغير وجه حق بما تتوافر معه جريمة تسهيل الاستيلاء على مال الدولة (١٠٦) .

## ٢ - الركن المعنوى :

جريمة الاستيلاء على المال بغير حق أو تسهيل ذلك للغير تعتبر جريمة عمدية ، ومن ثم يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائى ، الذى يتحقق بعلم الجانى أن من شأن فعله حرمان الجهة صاحبة المال منه ، سواء بصفة دائمة أو صفة مؤقتة ، وسواء كان ذلك لمصلحته الخاصة أو لمصلحة الغير . والقصد الجنائى فى هذه الجريمة من نوع القصد العام . ولا يغير من هذا النظر مغايرة المشرع للمعاقب حين توافر نية تملك المال أو انتزاعها ، لأن هذا أمر خارج عن نطاق الجريمة ويقتصر أثره على قدر العقاب .

ويثور التساؤل عن مراد الشارع بالمعبرة التى أوردها فى نص المادتين ١١٣ و ١١٤ مكرراً من قانون العقوبات ، وهى « بغير حق » . وفى رأينا أن المشرع قد أراد أن ينفى بها صورة الجريمة اذا ثبت أن لمن استولى على المال حقاً فى ذلك برغم أن المال أساساً لم يكن يملكه . وعلى سبيل المثال من يضع يده على أرض طرح البحر ويباشر زراعتها ويقوم الموظف المختص بحصرها وربط الضريبة عليها ، ويكون هذا مستنداً له فيما بعد لتمليك الأرض بعد دفع قيمتها .

ومن قبيل الاستيلاء على مال الدولة بغير حق ما قضى به من أنه اذا استمر الطاعنان - وهما من الموظفين العموميين - رغم وفاة والدتهما فى

صرف المعاش الذى كان مستحقا لها من وزارة الخزانة فان هذا الفعل يكون جريمة الاستيلاء على مال الدولة بغير حق(١٠٧) وان جنابة الاستيلاء بغير حق على مال تحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه ، وما اتاه الطاعن للحصول على العلف المستولى عليه من اصطناع المحررات المزورة قد انطوى على حيلة توصل بها الى الاستيلاء عليه وحرمان الجمعية المجنى عليها منه ، ولم يكن ادأؤه الثمن - فى خصوص واقعة الدعوى - الا وسيلة للوصول الى الاستيلاء على العلف بغير حق(١٠٨) .

ويجب على الحكم أن يستظهر فى مدوناته توافر القصد الجنائى وقت ارتكاب الفعل المادى ، ذلك - على ما قضت به محكمة النقض - أن الجريمة لا تقع الا اذا انصرفت نية الجانى وقت الاستيلاء على المال الى تملكه وتضييعه على ربه ، فاذا قصر الحكم فى استظهار هذه النية فانه يكون معيبا بالقصور(١٠٩) . ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلا عن توافر القصد الجنائى فى جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه(١١٠) .

## المقوية

اعتبر المشرع جريمة الاستيلاء على مال للدولة أو إحدى الجهات المذكورة فى المادة ١١٩ عقوبات تحت يدها جنابة ، ويماقب عليها بالإشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . ويعاقب على جنابة الاستيلاء المنصوص عليها فى المادة ١١٣ مكررا عقوبات بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين ، وهى خاصة بشركات المساهمة . فاذا كان الاستيلاء بغير نية التملك كانت العقوبة فى الصورة الأولى هى الحبس والغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ( م ٣/١١٣ عقوبات ) . وفى الصورة الأخرى

(١٠٧) نقض ١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٧ .

(١٠٨) نقض ١٩٦٩/٥/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٢ .

(١٠٩) نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٩ .

(١١٠) نقض ١٩٦٩/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٠ . لم يجعل القانون الجنائى

لائيات جرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الدولة أو الإضرار المبدى بمصالحها أو التزوير فى محرراتها طريقا خاصا ( نقض ١٩٧٧/٥/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٠ ) .



المقبوبة هي الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين « ( م ٢/١١٣ مكررا عقوبات ) » .

وقد اعتد المشرع بطرؤف مشددة سبق لنا بيانها عند الكلام على جريمة اختلاس المال العام . فنصت المادة ٢/١١٣ عقوبات على أن « تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرارا بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها » .



## الفصل الثالث

### التزوير فى المحررات

تناول المشرع التزوير بصفة عامة فى الباب السادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات فى المواد من ٢٠٦ الى ٢٢٧ ، وتكلمت على تزوير المحررات الرسمية والعرفية المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٤ مكررا و ٢٢٥ وهو ما نتناوله فيما يلى . فتكلمت المادة ٢١١ عن التزوير المادى فى محرر رسمى يقع من موظف عمومى ، والمادة ٢١٢ عن التزوير فى المحرر المشار اليه الذى يقع من افراد الناس ، والمادة ٢١٣ عن التزوير المعنوى الذى يقع فى محور رسمى من موظف عمومى ، والمادة ٢١٤ عن استعمال الأوراق المشار اليها آنفا ، والمادة ٢١٤ مكررا عن التزوير والاستعمال لمحررات لجهات خاصة ، والمادة ٢١٥ عن التزوير فى المحررات العرفية ، والمادة ٢٢٥ عن حكم بضمة الاصبع فى صدد التزوير . ولقد وردت فى المواد من ٢١٦ الى ٢٢٤ صور خاصة لجرائم التزوير قرر لها المشرع عقوبة اقل مما جاء فى الاحكام العامة ، ومن ثم فهى استثناء لا يصح التوسع فى تطبيق احكامها على وقائع لا تتناولها نصوصها أو بما يمتد به حكمها الى نوع آخر من انواع التزوير الغير منصوص عليه فيها(١) .

ويمكن تعريف التزوير فى عبارة مختصرة بأنه تغيير الحقيقة فى محرر بقصد الغش . وبهذا يبدو أن هناك تقاربا بين جريمتى التزوير والنصب ، ذلك لأن مبناهما الباس امور غير حقيقية ثوبا يوهم بأنها صادقة ، أى انهما تقومان على الكذب . ومع هذا فبينهما عدة أوجه للخلاف ، فالكذب المجرد وحده لا يقوم به الركن المادى فى جريمة النصب فى حين أنه قد يكفى فى جريمة التزوير ، وهذه الجريمة الأخيرة لا بد أن تقع على محرر وهو أمر غير لازم فى جريمة النصب بل إنها تتم فى الغالب عن طريق الأقوال ، وقد حدد المشرع الطرق التى يتم بها تغيير الحقيقة فى جريمة التزوير وأطلقها بالنسبة

---

(١) نغز ١٩٧٢/٣/٢٠ احكام النظم س ٢٣ ق ٩٦ ،

الى جريمة النصب وذلك بسبب الاختلاف فى طبيعة الجريمتين وقدر ما يمثلان من خطورة على أمن الجماعة تدعو الى تدخل المشرع . ولكن هذه الفروق لا تمنع من أن تجتمع أحيانا فى نشاط واحد جريمتا النصب والتزوير وحينئذ تطبق أحكام التعدد المقررة قانونا .

وجريمة التزوير ركنان مادي ومعنوي ، والأول يتطلب تغيير الحقيقة فى محور بأحدى الطرق التى نص عليها القانون تغييرا من شأنه أن يحدث ضررا والركن الآخر هو القصد الجنائي (٢) .

### الركن الأول : تغيير الحقيقة فى محور

ان مبنى جريمة التزوير هو تغيير الحقيقة ويجب أن يحصل التغيير فى محور بأحدى الطرق التى نص عليها القانون ويكون من شأنه ترتيب الضرر ، وهذه كلها شروط يقتضى الركن المادي توافرها لقيامه ، وتتكلم على كل منها فيما على :

#### ١ - تغيير الحقيقة

ان الأساس فى التزوير هو تغيير الحقيقة بمعنى اظهار أمر معين لغير الصورة التى يجب أن يكون عليها ، فهو من هذه الناحية مخالف للحالة الواقعية التى ينبغى أن تكون له لو لم يتدخل نشاط الجنائي فيه . والعبء بوجود التغيير من عدمه هو بمقارنة الصورة التى انتهى نشاط الشخص بالصورة التى كانت تقوم لو لم يحدث هذا التصرف ، فان كانت مغايرة لها وجد تغيير الحقيقة ، أما ان كانت مطابقة فلا تغيير وتبعا لا تزوير . ومؤدى هذا هو الاعتداد بواقع الأمر بصرف النظر عما يدخل فى عقيدة الشخص (٣) .

---

(٢) نقى بأن تتم جريمة التزوير بثلاثة شروط أساسية أولاها تغيير الحقيقة بأحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون ، ثانيا حصول ذلك مع القصد فى عمله ، ثالثا احتمال حصول الضرر من ذلك للغير سواء حصل فعلا أو لم يحصل وسواء كان الضرر ماديا أو أدبيا (مضامى نظى ١٨٩٢/٣/٤ - الملقوق س ٩ ق ٥) .

(٣) التزوير أيا كان نوعه يقوم على استغلال أمر لم يقع ممن أسند اليه - فى محور أعد لاثباته - بأحدى الطرق المنصوص عليها قانونا ، بشرط أن يكون الاستناد قد ترتب عليه ضرر أو يجهل أن يترتب عليه ذلك ، أما اذا انتهى الاستناد للكاذب فى المحور ، لم يصح القول بوقوع التزوير . وإذا كان المحور عرقيا وكان مضحونه مطابقا لإرادة من نسب القبيح مهربا عن محسنته انتهى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر (نظى ١٩٨٢/٦/٩ أحكام النقلى س ٣٣ ق ١٤٤) .

وعلى هذا الأساس ان غير الشخص بيانا في محرر بقصد غش صاحب المصلحة فيه ثم تبين أن ما أجراه كان مطابقا للواقع ، فلا جريمة . فاذا تمت محاسبة بين شخصين وتبين أن أحدهما يداين الآخر في مبلغ معين وأراد ادراجه في محرر فأنبت المدين به في غفلة من الدائن مبلغا أقل ، وكان هذا المبلغ يمثل حقيقة الدين لأن القدر المتفق عليه عند المحاسبة جاء نتيجة خطأ حسابي فلا يوجد تغيير في الحقيقة وتبعاً لا تزوير بصرف النظر عن سوء نية المدين ، ذلك أن توافر أحد ركزي التزوير لا يفنى عن توافر الركن الآخر ، ولا يعد تغييراً في الحقيقة التوقيع على محرر باسم شخص آخر متى كان هذا في حدود إذن صادر من الأخير (٤) . ولا يرتكب تزويراً من يستبدل بورقة مخالصة صادرة منه بخطه وأعضائه وتوقيع شاهدين ورقة أخرى ، متى كانت هذه الورقة الثانية قد حررت بخطه هو نفسه وتوقيعه وأضى عليها الشاهدان الموقعان على المخالصة الأولى بنفسيهما . ولكنه يعد مغيراً للحقيقة اذا كانت المخالصة الثانية تخالف الأولى بأن كان توقيع الشاهدين ليس بخطهما ولكن بخط المتهم وذلك رغم كونه صورة مطابقة للمخالصة الأولى ، وتغيير الحقيقة في هذه الصورة هو تزوير بوضع أعضاء مزورة بقصد تشويه دليل صاحب المخالصة وإيقاع الضرر به (٥) .

ولا يعتبر كل تغيير في الحقيقة تزويراً ، ففي الصور التي يحق للشخص قانوناً اجراء التغيير لا يمكن اعتبار ما وقع منه جريمة لا سيما حين لا يتعلق بالورقة حق للغير . ومن هذا القبيل ما حكم به من أن عريضة الدعوى المدنية منك لصاحبها له أن يحو ويثبت فيها ما يشاء ولو حصل بعد تقديمها لكاتب المحكمة لتقدير الرسم والاعلان ، ولا يعتبر هذا تزويراً لا في ورقة رسمية ما دام التغيير قد حصل قبل الاعلان ورسمية هذه الورقة لا تثبت الا بإعلانها فعلاً ، ولا في ورقة عرفية لأن هذا التغيير انما حصل أخذاً بحق ، إذ كاتب الجلسة ليس من وظيفته التحكم على ذوي الشأن على تحديد الجلسات بل هو اذا صار توسيطه في هذا فعله أن يحدد تاريخ

(٤) الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٣٦٣ ، جلد ج ٤ بند ١٣٦٠ ص

(٥) نفس ١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٥ . وجه بهذا الحكم ان الاحتجاج بقول بعض علماء القانون بأنهم الضرر في جريمة التزوير في محرر عرفي متى كان هذا الضرر قد زور بنية الوصول الى حق ثابت شرعاً ، هذا الاحتجاج لا يجدي الا اذا كان الحق الذي اصطلح المحرر لاثباته ثابتاً بطريق قاطع يزم أن اصطنع هذا المحرر ولم تكن ثمة نزاع بشأنه .

الجلسة التي يحل عليه عليه الطالب (٦) . بعكس ما اذا كان تعلق بتلك الورقة ولو قبل اعلانها حتى لغير المعلن اليه ، كالحق الذي يثبت للحكومة فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الاشياء المطلوب استردادها ، فلا شك أن كل عبث بالعريضة بزيادة الاشياء الواردة بها عن اصلها وجعل التقدير الذي سبق التاخير به كأنه ينسحب على هذه الزيادة ، مثل هذا العبث بالبيان الوارد في صلب العريضة يكون بغير شك تزويرا في محرر رسمي (٧) .

ولما كان من حق الشخص أن يغير في الحقيقة ما دامت قاصرة عليه وحده ولا يتعلق بها حق لغيره ، فقد درج الفقه على بحث حالتى الصورية في العقود والاقراءات الفردية لتبيان نطاق التغيير الذى لا يخل تحت أحكام التزوير ، والذي دعا الى هذا البحث أن التغيير يتم بصدد أمور منسوبة الى من يقوم به فهي غير مسننة الى أشخاص آخرين .

#### ( أ ) الصورية في العقود

العقد وليد ارادة المتعاقدين وهو دليلهما فيما ارتضياه عن العلاقة بينهما والاصل فيه أن يكون مبررا عن حقيقة ما تم الاتفاق عليه بينهما ، ومع هذا قد تدعو بعض الحالات العملية الى أن يتم الاتفاق بين طرفى العقد على ادراج أمور بالمحرر لا تطابق الواقع ابتغاء تحقيق غاية لهما . ومن هذا القبيل أن يرفع المتعاقدان ثمن الأرض المباعة حتى يتقاعس الجار عن المطالبة بأخذها بالشفعة ، وكمن يهب ماله لأحد أولاده ويفرغ الهبة في صورة عقد بيع ، كذلك من يصطنع مع آخر بتاريخ متأخر عقد بيع منقولات ابتغاء الإفلات بها من التنفيذ عليها جبرا . فكل ما أثبت في المحررات بالأمثلة السابقة يغاير الحقيقة ، فهل يعد هذا تزويرا مستوجبا للعقاب ؟ وأساس البحث هو تعرف نطاق التغيير في الحقيقة الذى يعتبر غشا فيتدرج تحت جريمة التزوير .

قد يتردد النظر بين وجهتين ، الأولى منهما اعتبار تغيير الحقيقة تزويرا في كل الحالات لأن من شأنه أن يمس بحقوق الغير ولو بطريق غير مباشر .

(٦) نقض ١٩٣٠/١٠/١٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٠ .

(٧) نقض ١٩٣٤/١/١٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١٣ ، ١٩٣٩/٣/١٣ ج ٢

وتتسع عبارة القانون في عموميتها لهذا التفسير دون أن يكون فيه خروج على النص (٨) . على أن هذا الرأي وإن بدأ منطقيا وظاهر الرجاءة إلا أن هناك مسألتين يجب أخذهما في الاعتبار ، أولاهما أن العقد ملك للمتعاقدين . لهما أن يتفقا بطلاق حريتهما على ما يريدان إدراجه به ولو جاء مقايير للواقع ما دامت مصلحتهما وفقا لتقديرهما تقتضى ذلك ، والا فاننا نضعهما في الحرج بين اثبات الحقيقة وفيه ضرر لهما أو تغييرها فيلحقهما قانون العقوبات (٩) . والمسألة الأخرى أن التزوير في أساسه كذب في محرر ، والمشرع لا يتدخل عادة بالنسبة إلى الكذب إلا حينما يصل إلى درجة تمثل خطورة على أمن المجتمع ونظامه وهو أمر منتف في الصورة المطروحة . هذا فضلا عن أن هناك من السبل التي رسمها القانون ما يمكن صاحب المصلحة من الدفاع عنها . وهذه هي وجهة للنظر الأخرى التي تتفق ولا شك مع مفهوم التزوير في المحررات .

وقد عرضت عدة وقائع على القضاء اعتبر تغيير الحقيقة فيها تزويرا ، على أنه يلاحظ فيها أن التغيير قد تم بعد أن تعلق حق للغير بالعقود المحررة بين المتعاقدين . فقد قضى بأن تغيير حدود الأرض المبيعة وكميتها الحاصل باتفاق المتعاقدين في عقد بيع عندما يكون ثابت التاريخ ثبوتا رسميا والمراد من ذلك مع سوء القصد حرمان الغير من حقه في الشفعة . بعد تزويرا في أوراق عرقية (١٠) . وإذا عمد صاحب العقد العرفي إلى تغيير الثمن بعد أن أثبت تاريخ العقد بقصد الاضرار بالخزانة عد ذلك تزويرا في ورقة عرقية لاحتمال وقوع الضرر من هذا التغيير ، لأن من حق قلم الكتاب أن يستلذ في تقدير الرسوم إلى الثمن الوارد في العقد إذا رأى أن من مصلحة الخزانة الأخذ به (١١) . وإذا أثبت المتهم - وهو وكيل فرع لبنك التسليف الزراعي - بتواطئه مع آخر في استثمار من استثمارات البنك المدة: لأقراض المزارعين نقودا مقابل رهن محصولاتهم عنده ، أنه استلم على خلاف الحقيقة مقدارا من القمح وأدخله شونة البنك ليتمكن من قبض سلفة عليها فهذه جريمة تزوير منهما ، ولا يجدي هذا المتهم القول بأن ما وقع منه ليس إلا من قبيل الصورية التي لا عقاب عليها ، فإن الإقرار الذي يكسبه

(٨) راجع بلانش دراسات في قانون العقوبات ج ٣ بند ٣٥ .

(٩) جاور عويات ج ٤ بند ١٣٦٦ .

(١٠) نقض ١٩٠٣/٥/٩ المجموعة الرسمية ص ٤ ق ٩١ .

(١١) نقض ١٩٢٨/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٦ .

المستخدم في حدود ما له من اختصاص على خلاف الحقيقة اضرارا بمخدومه  
بالتزامه بأمر يعد تزويرا (١٢) .

### (ب) الاقرارات الفردية

يستعمل مصطلح الاقرارات الفردية للدلالة على الأحوال التي يكون  
فيها ما أثبت بالمحرر خاصا بالشخص ومتعلقا به وحده ، ولا يستطيع غيره  
أن يباشره بسبب المعلومات المتعلقة به . ومن هذا القبيل اثبات المدين  
لقدر الدين بما يقل عما في ذمته أصلا ، وتقديم اقرارات لصلحة الجمارك  
أو الضرائب فيها مخالفة للحقيقة ، والابلاغ عن ميلاد شخص أو وفاته على  
غير الواقع . وتغيير الحقيقة في الاقرارات الفردية قد يقع في محرر عرفي  
أو في ورقة رسمية .

وتلحق القاعدة العامة بأن لا يعد تغيير الحقيقة في الاقرارات الفردية  
تزويرا لأنها تخضع لمراقبة من صدرت لصالحه أو لفحص ومراجعة من  
عقدت له . فمن حرر الاقرار لصالحه يجب عليه أن يعنى ببراقبة صحة  
ما ورد به والا تحمل النتيجة وحده ، فليس من المقبول أن يبسط المشرع  
الحماية الجنائية حول كل أوجه نشاط الأفراد في الحياة العادية . والحكمة  
واحدة بالنسبة الى الاقرارات الفردية المقدمة الى المواطنين إليهم ، لأن  
مقتضيات الوظيفة توجب عليهم مراجعتها والتحقق من مطابقتها للواقع  
وقد منحهم القانون السبل الموصلة لذلك . ونتيجة لهذا فإنه في الحالات  
التي يستحيل فيها على الموظف أن يتحرى الحقيقة - وهي التي يعتبر فيها  
المقر في مقام الشاهد لأنه المصدر الوحيد للمعلومات المطلوبة - يعتبر تغيير  
الحقيقة تزويرا ، وهو لا يكون الا بالنسبة للأوراق الرسمية ، ومن هذا القبيل  
الابلاغ عن المواليد والوفيات .

وقد أخلت محكمة النقض بهذه القواعد مقررة أن تحرير المدين على  
نفسه سنداً بالمدين الذي في ذمته لئانه لا يبدو أن تكون اقرارا فرديا من  
بغائب محرره وهو خاضع في كل الأحوال لمراقبة من حرر لمصلحته وهو  
الدائن ، وفي هذه الرقابة الضمانة الكافية للمحافظة على حقوق ذلك الدائن،  
فإن قصر هو في حق نفسه بأن أهمل مراقبة مدينه عند تحرير مسند  
المديونية فلا يجوز له أن يستعمل القانون عليه بصحة انه ارتكب تزويرا في



مسئله الدين بتغيير الحقيقة فيه ، اذ ليس فيما يقع من المدين من هذا القبول شيء من معنى التزوير ذلك بأن تغيير الحقيقة في التقارير الفردية لا يعد تزويراً الا في احوال خاصة كأن يكون المحرر رسمياً ويكون مركز المقرر فيه كمركز الشاهد ، لأن الحقيقة المراد اثباتها في ذلك المحرر الرسمي لا يمكن اثباتها فيه على وجهها الصحيح الا عن طريق ذلك المقرر . في مثل هذه الأحوال يفرض القانون على المقرر التزام الصديق فيما يثبت في المحرر الرسمي ، فإذا غير الحقيقة في اقراره حق عليه العقاب باعتباره مزوراً . ومثال ذلك ما يقع من الأقرار في دفاتر قيد المواليد والوفيات وقسائم الزواج والطلاق . فمن يقر كذباً في دفتر المواليد أن طفلاً ولد له من امرأة: وهي ليست أمه الحقيقية عد مزوراً ووجب عقابه على ما اقترنه من تغيير الحقيقة (١٢) . والقول بأن الاقرارات الفردية - على إطلاقها - لا عقاب على تغيير الحقيقة فيها هو تقرير قانوني خاطئ (١٣) . وأن الطلب المقدم لتسجيل ميلاد ساقط القيد لا يعد كونه مجرد اقرار فردي لا جناح على المقرر اذا عمد الى الكذب فيما يثبت من بيانات فيه ، ولا يعد فعله تزويراً في صحيح القانون وإنما هي من قبيل الدعوى التي تخضع للتحقيق والتي لا يعتبر الكذب فيها تزويراً (١٤) . وأن المتفق عليه اجماعاً أن تغيير الحقيقة في مثل هذا الاقرار لا يعد من قبيل التزوير في القانون ، لأن الأصل هو عدم اعتباره أو التعويل عليه الا بعد التثبت من صحة بياناته ولأنه ليس فيه نسبة أمر بعينه الى شخص آخر كما أنه لا يصلح أن يكون سنداً يحتج به على الغير (١٥) .

#### ٢ - المحرر

الشرط الثاني من شروط الركن المادي هو أن يقع التزوير في محرر المحرر هو كل مكتوب ينتقل به الفكر من شخص لآخر . فقد أراد المشرع أن يضمن الحماية على المحررات باعتبارها في الغالب دليل اثبات لمعاملات الأفراد ومصالحهم . وتمشياً مع هذه الحكمة لا توجد قيود خاصة أو شروط معينة بالنسبة الى المحرر الذي يستوي فيه أن يكون عرقياً أو رسمياً .

(١٢) نفي ١٩٣٧/٦/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٣ ، ١٠/٢٦/١٩٥٩ .

احكام النفي ص ١٠ ق ١٧٢ .

(١٣) نفي ١٩٦٧/٤/٢٥ احكام النفي ص ١٨ ق ١١٣ .

(١٤) استئناف عليا الكويت ١٩٦٨/٦/١١ الطعن رقم ١٤٢ سنة ١٩٦٨ جبايات

مستأنفة .

(١٥) استئناف عليا الكويت ١٩٦٨/٢/٢١ الطعن رقم ١٤ سنة ١٩٦٨ جبايات مستأنفة .

وقد عرضت محكمة النقض حديثا لصورة واقعة قالت فيها ان المحرر محل جريمة التزوير ، هو المحرر الذى يتمتع بقوة الاثبات. ويرتب علي القانون اثرها ، فان لم يكن التغيير قد جرى فى محرر ، فان جريمة التزوير تكون منتفية لانعدام المحل ، واذا كانت قواعد التفسير لنصوص القانون فى هذا النطاق يتأدى منها أن المحرر هو كل مسطور ينتقل به فكر أو معنى معين أو محدد. من شخص الى آخر ، عند مطالعته أو النظر اليه أيا كانت مادته أو نوعه أو اللغة أو العلامات التى كتب بها ، فانه يخرج عن معنى المحرر فى صحيح القانون كل ما لا يعد بحسب طبيعته محررا ، كالمعدادات والآلات واللوحات والصور ، اذ هى بحسب طبيعتها القابلة تبقى كذلك فلا يخرجها عن طبيعتها أن تتضمن بعض أجزائها كتابات أو علامات أو أرقاما أيا كان نوعها . ولما كان مفاد ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر قاعدة فى السيارتين وقاعدتى محركهما من المحررات وخلص من ثم الى أن التغيير فى أرقامهما لا يعد تزويرا ، فانه يكون قد اقترن بالصواب وبرء من ثم من عيب الخطأ فى تأويل القانون (١٧) .

وكل مادة تصلح لاثبات الكتابة عليها يجوز أن يدخل عليها التزوير ، فيستوى أن تكون من ورق أو خشب أو جلد ، ومهما كان شكله أو مساحتها أو طريقة صنعها . ولا أهمية للمادة المستعملة فى الكتابة فسيان كونها جبرا عاديا أو حبرا جافا أو مكتوبة بالقلم الرصاص ، وان كان هذا قد يكون له اثره بالنسبة الى اثبات واقعة التزوير بذاتها فى بعض الصور . وما دامت الكتابة قد أثبتت فى محرر فقد تكون محررة بخط اليد أو على الآلة الكاتبة أو مطبوعة فى مطبعة ، بل قد يكون المحرر كله مطبوعا وبه بعض الفراغات التى تملأ بخط اليد أو بالآلة الكاتبة . . . واذا كانت الكتابة قد حررت بخط اليد فلا يؤثر فى صحتها كمحرر أن يكون الخط ترديا أو على درجة من الجودة . وأية لغة تستخدم فى المحرر لا تمنع من صلاحيتها لأن يرتكب فيه تزوير ، وانما يجب أن تكون اللغة موجودة فعلا وان تميزت قراءتها بالنسبة الى بعض الأفراد . ويجوز أن يقع التزوير فى بعض الرموز التى تعطى معانى معينة اذ أن من شأن التغيير فيها اخراج المحرر عن المضمون الذى أريد له ، ومن هذا القبيل محو التأشير الوارد فى تذكرة ترام واثبات غيره (١٨) . وعلى هذا فالقطع المدنية التى يتخذها بعض

(١٧) نقض ١٨/١٢/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٠٨ .

(١٨) الاسكندرية الابتدائية ٢٩/٥/١٩٢٧ المحاماة س ٨ ق ٣٢٨ .

التجار أساسا للمحاسبة مع عمالهم لا تعد محررا ولا يعد العبث فيها تزويرا .

والصورة الغالبة أن يوجد المحرر أصلا ثم يقع التغير فيه ، ولكن يجوز أن لا يكون للمحرر وجود أصلا فيصطنعه المزور أى يقوم بإنشاء المحرر ابتداء ولا يمنع هذا من قيام بتزويرية التزوير .

ولا يشترط أن تكون الورقة التى يحصل التغير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصقة أو حالة قانونية ، فكل محرر تغير الحقيقة فيه يصح أن يكون موضوعاً لجريمة التزوير متى كان التغير الذى حصل فيه ينشأ عنه ضرر أو احتمال ضرر للتغير (١٩) . ويتصور حصول التزوير فى الرسائل البرقية أو التليفونية ، وفى الحالة الأولى قد يكون تغير الحقيقة فى البرقية بمعرفة من قدمها الى الموظف المختص ، وقد يكون التغير من الموظف الذى أرسل البرقية أو الموظف الذى تلقاها بصرف النظر عن الطريقة التى تنتقل بها البرقية لأنها تنتهى فى النهاية الى صورة المحرر ، والأمر واحد بالنسبة للرسائل التليفونية (٢٠) .

وعلى أساس ما تقدم اذا انصب تغير الحقيقة على جزء من المحرر لا يعد كتابة فيه لا تقوم جريمة التزوير . فكان قد قضى بأنه اذا وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية ليست له محل صورة صاحب الرخصة الحقيقى فهذا الفعل وإن كان يترتب عليه تغير حتمى فى معنى الرخصة الا أنه تغير غير مباشر لم يقع على نفس المسطور ولم يحصل باحدى الطرق المبينة فى القانون للتزوير المادى اذ أن المتهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغير مادى ، فهو إذن تغير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون فى باب التزوير ولذلك لا يمكن اعتباره تزويراً جنائياً لعدم جواز التوسع فى تأويل أحكام قانون العقوبات ، ولا يصح أن يقاس التغير الذى يحصل بوضع صورة شمسية مكان أخرى بالتغير الذى يحصل فى علامة واردة بالمحرر أو فى رقم أو ترقيم فيه اذ العلامات والأرقام والترقيم ليست الا أجزاء من المحرر فالتغير فيها تغير فى ذات المحرر ، إما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزءاً من المحرر لأنها ليست من

(١٩) لغير ١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٨ .

(٢٠) أحمد أمين ص ١٨٩ .

نوع الكتابة المعروفة ولا يمكن ادخالها تحت نص من نصوص التزوير (٢١) ،  
ويختلف الحال لو وضعت على الصورة بصمة ختم سواء اكان مزورا أم حقيقية  
اذ تتوافر للورقة صفة المحرر .

على انه لما كانت هذه الصورة تؤدي الى افلات الكثيرين من احكام  
القانون مع ما في افعالهم من ضرر بالمجتمع فقد تدخل المشرع وعادل من  
المادة ٢١١ من قانون العقوبات بموجب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ الصادر  
في ١٩٨٤/٣/٢٠ ووضع عبارة أو صور ، فأصبحت خاتمة المادة تقرا على  
الوجه التالي « بوضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة » .

وفي واقعة أسند فيها الى المتهم اصطناع صحيفة اقامة لمسة خمس  
سنوات في جواز سفر بأن دفع لآخر مبلغا من المال مقابل صحيفة من  
جواز سفر يتضمن تأشيرة الاقامة ثم الحق هذه الورقة بالجواز المضبوط  
ليوحي بأنها من الأصل من أوراقه ، قررت المحكمة انه لما كان ما اتهم  
المتهم في هذا الشأن انه ضم الورقة التي تشمل تأشيرة الاقامة والحقة  
بجواز ليوحي بأنها من صفحاته وكان التزوير لا يكون بغير الكتابة فكل  
فعل لا يعد منها لا يكون هذه الجريمة ، وكان التزوير بالاصطناع فضلا عن  
ذلك لا يقع الا اذا اصطنع الفاعل محررا ونسبه الى شخص لم يصدر منه ،  
وهو ما لم يتحقق في صورة هذه الدعوى فان دعوى التزوير بالاصطناع  
كما جاء في وصف التهمة لا يكون لها من سند في القانون (٢٢) . وقضى  
بالبراءة في واقعة أسند فيها الى المتهم أنه ارتكب تزويرا في محرر رسمي  
هو جواز سفر ، فأدخل تغييرا عليه بحذف بعض الفاظه بأن نزع منه بعض  
الصفحات المثبت فيها ابعاده عن البلاد بقصد استعماله على نحو يوهم بأنه  
مطابق للحقيقة وكان المحرر بعد تغييره صالحا لأن يستعمل على هذه  
النحو (٢٣) .

ولا يعد تزويرا تغيير الحقيقة التي يحدث بقول أو فعل وان قام احتمال  
انطواء النشاط تحت نصوص أخرى في التجريم ، كجريمة الشهادة زورا

---

(٢١) نفس ١٩٣٤/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨٧ .

(٢٢) استئناف عليا الكويت ١٩٦٨/٦/٢٥ الطعن رقم ١٤٣ سنة ١٩٦٨ جنایات  
مستأنفة .

(٢٣) استئناف عليا الكويت ١٩٦٨/٦/٢٥ الطعن رقم ١٩٦ سنة ١٩٦٨ جنایات  
مستأنفة .

أو جريمة النصب أو تزيف المسكوكات . فإذا كانت الواقعة موضوع الدعوى محصلها ان ادارة الجيش البريطانى قد أصدرت تصريحاً بدخول المسكرات البريطانية باسم زيد وسلم الى بكر بناء على تقديمه اصال تحقيق الشخصية الصادر باسم زيد ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها باعتبارها ورقة عرفية ما دام أنه ليس هناك اقرارات قد أثبتت على غير الحقيقة فى أوراق أعلت لهذا الغرض(٢٤) .

ولا يشترط للقضاء بالادانة فى جريمة التزوير أن يضبط المحرر أو أن يكون مطروحاً تحت نظر المحكمة عند الفصل فى الدعوى ، اذ تنطبق القواعد المقررة للاثبات فى المواد الجنائية وتقوم أساساً على اقتناع القاضى واطمئنانه الى حصول الواقعة بشرط أن يكون استخلاصه مستمداً من أوراق الدعوى ومتفقاً مع المنطق . فالتلف الورقة أو انعدامها لأى سبب كان لا يبرر فى حد ذاته القول بصفة عامة باستحالة تحقيق التزوير المدعى به اذ ان التزوير ممكن اثباته ولو كانت الورقة لم يعد لها وجود(٢٥) . وعدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير والأمر فى هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم . وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل فى الدعوى اذا ما اطمانت الى صحتها(٢٦) .

### ٣ - طرق التزوير

رسم المشرع طرق التزوير فى المحررات وهى تجمع فى نوعين الأول التزوير المادى والآخر التزوير المعنوى ، والفرق بين الاثنين يتمثل فى أن أولهما يدرك بصورة مادية ملموسة بينما الآخر على العكس منه يكون قاصراً على مضمون المحرر ، على أنهما يجتمعان فى كونهما يشملان على تغيير للحقيقة(٢٦ مكرر) . وطرق التزوير التى نص عليها تندرج كلها تحت مطلق التعبير بتغيير الحقيقة التى يعاقب عليه القانون . ولم يميز الشارع بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعاً فى الحكم(٢٧) .

(٢٤) نقض ١٩٠٢/٢/١٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٤ .

(٢٥) نقض ١٩٤١/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٢ ، ١٩٥٢/٤/٢٩ .

أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٢ .

(٢٦) نقض ١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض ج ١٥ ق ١٣٧ ، ١٩٤٣/١٢/٢٧ مجموعة

القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٠ .

(٢٦) مكرر استئناف مصر ١٨٩٩/١١/٢٣ المجموعة الرسمية س ١ ص ٤٣ .

(٢٧) نقض ١٩٥٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٨ .

ويكون اثبات التزوير بأى طريق من الطرق التى نص عليها القانون . ويخضع للقواعد العامة للاثبات فى المواد الجنائية فلم يرسم القانون طريقا خاصا لاثباته (٢٨) وذلك يصرف النظر عن قيمة المآل موضوع الجريمة (٢٩) . والعبرة فى ذلك بما تطمئن اليه المحكمة وهى لا تلزم قانونا بأن تعين خيرا فى دعوى التزوير متى كان الأمر ثابتا لديها مما يقدم فى الدعوى من أدلة أخرى (٣٠) . وليس فى القانون ما يمنع من اتخاذ الصور الشمسية أساسا للمضاهاة (٣١) . والمحكمة غير مازمة بالاطلاع على الاحراز ما دام المتهم لم يطلب منها ذلك (٣٢) . ومع ذلك قضى بأن اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الاساسى فى الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذى يحمل شواهد التزوير . ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور المحصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التى دارت مراقبته عليها ، الأمر الذى فات محكمة أول درجة اجراءه وغاب على محكمة ثاني درجة تداركه مما يعيب حكما بما يبطله ويوجب نقضه (٣٣) . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار الى اطلاع المحكمة على الصورة الشمسية للصورة المدعى بتزويره لأن اطلاع المحكمة على تلك الصورة لا يكفى الا فى حالة فقد أصل السند المزور (٣٤) . ولا تنقيح المحكمة

الجنائية عند نظرها لجريمة التزوير بالأحكام الصادرة من المحكمة المدنية .

- 
- (٢٨) نقض ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض من ١٨ ق ٩ ، ١١٦٨/٢/٥ من ٢٩ ق ٣١ .  
١٩٦٩/١/١٢ من ٢٠ ق ١٤ .  
(٢٩) نقض ١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض من ٢٠ ق ٣٥ .  
(٣٠) نقض ١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض من ١٨ ق ١٢٢ .  
(٣١) نقض ١٩٥٠/٥/٢٩ أحكام النقض من ١ ق ٢٢٩ ، ولا حرج على المحكمة ان همد اخذت بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل فى الدعوى ما دامت قد اطمأنت الى صحتها  
( نقض ١٩٨٢/١١/٣٠ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٩٤ ) .  
(٣٢) نقض ١٩٦٩/٢/٥ أحكام النقض من ١٤ ق ٢٢ ، ١٩٦٦/٢/١ من ١٧ ق ١٣ .  
١٩٦٦/١٣/١٥ من ١٧ ق ٦٠ .  
(٣٣) نقض ١٩٨٠/٣/٦ أحكام النقض من ٣١ ق ٦٢ .  
(٣٤) نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ أحكام النقض من ١٨ ق ١٢٢ .

فإذا قضت الأخيرة برد وإطلاق سبند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى الأخيرة أن تقوم ببحت جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى . أما اذا اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية أو بنت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أدلة الإدانة فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب (٣٥) . على أنه لا يوجد ما يمنع المحكمة من أن تأخذ في ادانة المتهم بتقرير خبر سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمانت اليه واقتنعت به (٣٦) .

ومن الأحكام الحديثة أن عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير اذ الأمر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم (٣٧) . ولا يلزم في التزوير الماقلب عليه أن يكون مقنعا بحيث يلزم لكشفه داية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن يتخذه به بعض الناس (٣٨) ومن المقرر أيضا أن التزوير في المحررات اذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن يتخذه به أحد فلا عقاب (٣٩) . ومجرد تمسك المتهم بالمحرر المزور وكونه صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي بذاته في ثبوت اقترافه التزوير أو اشتراكه فيه والعلم به ما دام ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاعاة أنه محرر بخطه (٤٠) . والاشترك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائقا تبرره الوقائع التي بينها الحكم (٤١) .

ومن المقرر لا يلزم أن يتحلت الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه (٤٢) .

وقضى بأن اشتغال الحكم على أن ختم المجنبى عليه كان مع أحد المتهمين

- 
- (٣٥) نقض ١٩٦٧/٣/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧٧ ، ١٩٦٧/٣/١٨ س ٦٥ .  
(٣٦) نقض ١٩٧١/١١/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤٤ .  
(٣٧) نقض ١٩٨٥/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٧ .  
(٣٨) نقض ١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٤ .  
(٣٩) نقض ١٩٨١/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ٥٠ .  
(٤٠) نقض ١٩٨٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٤ .  
(٤١) نقض ١٩٨٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٤ .  
(٤٢) نقض ١٩٨٢/١١/٣٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٤ .

بالتزوير وأنه زور عقدا لا يمكن اعتباره بيانا كافيا للواقعة الجنائية موضحا الطريقة التي ارتكب بها التزوير (٤٢ مكرر) . فيجب أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة في التزوير مشتملا على بيان طريقة التزوير بعبارة واضحة والا جاز نقضه (٤٣) .

ونتكلم فيما يلي على نوعي التزوير :

### ( ١ ) التزوير المادى

التزوير المادى هو الذى يتم فيه تغيير الحقيقة بشكل يمكن ادراكه بالهس فى المحرر ، وهو بهذه المثابة يقتضى وجود المحرر ابتداء ثم يحدث فيه التغيير ، ومع هذا يتحقق التزوير المادى فى الصورة التى يخلق فيها محرر لم يكن له وجود من قبل ويصير عنها بالاصطناع .

ويقع التزوير المادى فى صورة من اثنتين الأولى اصطناع المحرر والأخرى التغيير فى المحرر . ولم يجد المشرع داعيا للنص على التقليد كطريق من طرق التزوير المادى ، ذلك لأنه يدخل حتما فى اصطناع محرر أو مجرد التغيير فيه ، والتقليد هو جعل الألفاظ المراد ادخالها مشابهة لمثيلتها الصحيحة وهو أمر غير مشروط فى جريمة التزوير على ما سنرى .

### ١ - اصطناع المحرر

اصطناع المحرر معناه أنه لم يكن موجودا من قبل وإنما خلق بكامله بتصرف من الفاعل بشكل يوحي بأنه صادر ممن نسب اليه . وهو بهذه الصورة قد يكون مطابقا لمحرر سابق صادر من شخص معين أى أنه تقليد لمحرر موجود فعلا ، كما يتحقق الاصطناع إذا لم يكن للمحرر أصل سابق لرسم على أساسه (٤٤) . وعلى أى من الصورتين لا يشترط أن يكون هناك

(٤٢) مكرر نقض ١٩٠١/١٠/٢٦ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١ .

(٤٣) نقض ١٩٠٠/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢١٥ .

(٤٤) الاصطناع باعتباره طريقا من طرق التزوير المادى هو انشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق ما دام المحرر قى أى من الحالتين متاسنا لواقعة يترتب عليها أثر قانونية وسامحا لأن يحتج به فى الباتها ( نقض ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٥ ، ١٩٧١/١٢/٢٧٠ س ١٩ ق ٢٠٠ ) .



تقليد في الخط أو في طريقة التحرير يصل الى حالة المطابقة أو قرينة منها .  
بل يكفي أن يدل المحرر في ظاهره على نسبته الى شخص معين . وبناء على  
هذا يستوى أن يكون متضمنا لتوقيع أو ختم أو بصمة أو لا يحمل أيا منها .  
وفي صورة التقليد لا يشترط أن يكون ذلك بشكل خاص أو بالفا حد  
الاتقان بحيث يصعب على الشخص الفني تمييزه بل يكفي أن يكون التقليد  
بحيث أنه يكفل رواج الشيء المقلد في المعاملة دون اقتضاء أى شيء آخر (٤٥) .  
ولا يلزم في التزوير المماثل عليه تمامه خفية أو استلزام دراية خاصة لكشفه  
فيمستوى أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا لكشفه أو أنه متقن  
ما دام أن تغيير الحقيقة في كلتي الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض  
الناس (٤٦) .

والاصطناع ينصب على محرر بكامله فهو إيجاد لمحرر من الصدم  
يتضمن معنى معينا ، ومع هذا فليس ثمة ما يمنع من أن ينصب الاصطناع  
على جزء من محرر أى خلق لجزء من محرر يمكن الاستفادة منه فيما بعد كبدا  
ثبوت بالكتابة . على أن هذا لا يعنى إضافة عبارات لمحرر قائم من الأصل  
لأن هذا يدخل في مضمون الطريقة الأخرى وهي التغيير في المحرر .

ومن التطبيقات العملية ما قلبي به من أن يعاقب بعقوبة التزوير من  
يصطنع حكما على أنه صدر من محكمة معينة ويضع عليه ختم جهة  
أميرية (٤٧) . واصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها بأعضاء مزورين  
للمعدة وشيخ البلد المختصين بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الإدارية  
لتقديمها الى أقلام التسجيل ذلك يعد تزويرا في أوراق أميرية . ولا يفر من  
ذلك أن تكون الواقعة التي أثبتت في الشهادة صحيحة اذ لا تزال ثمة واقعة  
غير صحيحة هي نسبة الشهادة كذبا الى الموظف المختص بتحريرها وإعطائها  
بذلك الصفة الرسمية (٤٨) . وإذا رغب شخص في استخراج شهادة  
رسمية بتاريخ ميلاد ابنه فكلف عامل تليفون البلدية باستخراج هذه الشهادة  
فاستخرج نسخة من الأورنيك المعد لثل هذه الشهادات ودون في صلبها

(٤٥) نكض ١٩٥٧/٥/٢٠ أحكام النقض س ٦ ق ١٤٢ .

(٤٦) نكض ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٥ ، ١٩٦٤/١٢/٢٨ س ١٥

ق ١٧١ ، ١٩٧٢/٦/١٩ س ٢٣ ق ٢١٠ . وراجع الأحكام الواردة تحت عنوان طرق التزوير .

(٤٧) نكض ١٩٣٧/٣/٢٢ مجموعة التواعد القانونية ج ٤ ق ٦٣ .

(٤٨) نكض ١٩٤٥/٢/٥ مجموعة التواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٨ .

بخطه البيانات اللازمة ووقع عليها بخطه بامضاءين مزورين نسجها الى الملمدة ومفتش الصحة فهذا تزوير في أوراق رسمية (٤٩) . واذا كانت الواقعة كما اثبتتها الحكم هي أن الطاعن وزملاءه قد اتفقوا مع مجهول على اصطناع قرار هدم منزل والتوقيع عليه بامضاء مزور لمهندس التنظيم وأن مهندس التنظيم الذي زور امضاءه كان قد نسب للخدمة في دائرة القسم الذي يقع فيه المنزل الذي زور القرار بهدمه . وإنه يظهر قرار الهدم يدل على أنه اصطنع على غرار القرارات الصحيحة فهذا يعد تزويرا في ورقة رسمية (٥٠) . ومجرد اصطناع المتهم سنداً يدين له على آخر يعد تزويراً متى توافر باقي أركان الجريمة ولا يفتر من ذلك أن يكون الدين الوارد بالسند صحيحاً في الوقع ، إذ أن ذلك فيه تفسير للحقيقة من ناحية الطريقة القانونية التي تثبت الحقوق بها (٥١) . فهو يخلق لإثبات دينه دليلاً لم يكن له وجود الأمر الذي يسهل الوصول الى حقه ويجعل هذا الحق أقل عرضة للمنازعة وهذا من شأنه الاضرار بالمدين (٥٢) .

وقد بحثت الصورة التي يجمع فيها الشخص أجزاء سند مزقه صاحبه ويستفيد منه بعد هذا ، هل يعد هذا اصطناعاً للمحرر أو لا تزوير في الأمر ؟ واختلف الرأي بين اثنين الأول يرى اعتبار الواقعة تزويراً تأسيساً على أن الفعل يعتبر انشاء لسند لم يكن موجوداً بسبب اعدامه (٥٣) ، بينما ذهب آخر الى أن الأمر لا جريمة فيه فالسند لم يصطنع وهو في أصله صحيح (٥٤) .

## ٢ - التغيير في المحرر

يفترض التغيير في المحرر بداية وجود المحرر ذاته ثم العبث به بصورة تمنح له مضموناً مغايراً للمضمون السابق على ذلك العبث . والتغيير في المحرر بوصفه طريقاً للتزوير المادي يرد على الورقة بعد تحريرها لا أثناء التحرير ، وقد ينصب على جزء من المحرر أو على المحرر كله على أن لا يصل

(٤٩) نقض ١٩٥١/١٢/٢٤ أحكام النقض من ٣ ق ١٢٠ .

(٥٠) نقض ١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض من ٤ ق ٣٤٦ .

(٥١) نقض ١٩٤١/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٦ .

(٥٢) نقض ١٩٤١/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٨ .

(٥٣) جارسون م ١٤٥ بند ٢٨٩ .

(٥٤) جaro ج ٤ منه ١٣٦١ .

الى صورة الاصطناع التى سلف الكلام عليها . وقد ذكر المشرع صور التغير فى المحرر فى قوله فى المادة ٢١١ عقوبات « سواء كان ذلك بوضع امضاءات أو اختتام مزورة أو بتغير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة » . ولا شك أن هذه الصور قد وردت على سبيل المحصر ، وإن كانت قد أحاطت بغالبية الصور ومن ثم لا يمكن القياس عليها وعلى القاضى أن يبينها فى حكمه . وليس ثمة ما يمنع من أن يجتمع فى محرر واحد أكثر من صورة من الصور آنفة البيان .  
وفيماء يلى بيان لكيفية التغير فى المحرر :

#### ( أ ) وضع امضاء مزود

جاء ذكر هذه الطريقة فى قول المشرع وضع امضاءات أو اختتام مزورة هذا وتنبى مراعاة ما تنص عليه المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات من أن « تعتبر بصمة الأصبع كالامضاء فى تطبيق أحكام هذا الباب » . فالمشرع سوى بين امضاء والختم والبصمة فكل منها تقوم فى الأصل دليلا على صدور المحرر من نسب اليه . والامضاء هو التوقيع بخط اليد ، والختم يراد به بصمة ما يختم به سواء شمل نموذجا لتوقيع أو مجرد الاسم ، والبصمة هى الأصبع وهى من أكبر المميزات للأشخاص وتبقى فى كثير من الأحوال عن التوقيع بالختم (٥٥) .

ومجرد وضع الامضاء أو الختم أو البصمة ونسبته الى شخص معين كاف لتوافر هذه الصورة ، ومن أجل هذا لا يشترط التقليد أو المطابقة لما كان صحيحا من تلك العلامات ويكفى أن يدل ظاهرها على صدورها من الشخص المسندة اليه . فالتزوير يقع بتوقيع الجانى على محرر بامضاء ليس له ، ولا يشترط اذا كان الامضاء لشخص حقيقى أن يقلد المزور امضاء المزود عليه بل يكفى وضع الاسم المزور (٥٦) ، ولو بطريقة عادية لا يقلد فيها ما دام قصده الإيهام بأن ذلك المحرر صادر عن ذلك الشخص المزور عليه (٥٧) . بل إن من ينتزع امضاء صحيحا موقعا به على محرر ويلصقه بمحرر آخر يرتكب تزويرا ماديا بطريقة تغير المحرر لانه بفعلته انما ينسب الى صاحب

(٥٥) الأقصر الجزئية ١٩١٣/٢/٢٤ الشرائع بس ٣ ق ١٧١ .

(٥٦) نفس ١٩٥٥/٤/١١ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢٥٠ .

(٥٧) نفس ١٩٢٥/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٥٦ ، ١٩٤٤/٤/١٠ ج ٦ .

ق ٣٣٢ ، ١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النفس س ١٩ ق ٤٧ .

الامضاء واقعة مكدوبة هي توقيمه على المحرر الثاني(٥٨) . وفي حالة التوقيع بختم مزور لا يهم أن يكون التوقيع قد حصل بختم اصطنع خصيصاً لهذا الغرض أو أنه كان خلسة بالختم الحقيقي للمجنى عليه ، لأن المؤدى واحد وليس على المحكمة في الحالة الأخيرة أن تحقق كيفية حصول المتهم على الختم ما دامت قد اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بنزوير التوقيع(٥٩) . فيتوافر الركن المادي في النزوير ما دام التوقيع لم يتم برضاء صاحبه(٦٠) .

ولكن هل يشترط أن يكون التوقيع لشخص موجود فعلاً أم تقع جريمته النزوير حتى ولو كان الشخص الذي أسند إليه التوقيع موهوماً ؟ هذا التساؤل يثير أمرين أولهما علاقته بمدى حجية الورقة للأبواب وما يترتب على هذا من وجود الضرر أو انتفائه ، والآخر التفرقة بين وقوع النزوير في ورقة رسمية أو عرفية . أما بالنسبة للأمر الأول فإنه يتعلق بمبحثين آخرين هما صلاحية المحرر للاحتجاج به وتوافر الضرر من عدمه وهو ما نتناوله فيما بعد . أما عن الورقة الرسمية والورقة العرفية فقد ثبت قضاء محكمة النقض على اعتبار الواقعة نزويراً إذا اكتسبت الورقة صفة الرسمية . فالتوقيع على المحرر بامضاء مزور يعد تزويراً معاقباً عليه ولو كان الإمضاء لشخص لا وجود له في الواقع ، فمن اصطنع عريضة دعوى حجراً ما للمدين لدى الغير لأسباباً مسدورها إلى شخص موهوم وقدمها بعد التوقيع عليها باسم ذلك الشخص إلى قلم المحضرين فأعلنها فإنه يكون قد ارتكب جريمة النزوير(٦١) .

أما إذا كانت الورقة عرفية فقد فرقت محكمة النقض بين صورتين الأولى إذا كانت الأوراق عرفية مستندات أو عقود التزم فلا يوجد النزوير إلا إذا كان نفس الشخص الصادر منه السند أو العقد يعضيه باسمه لا وجود له سواء أكان ذلك الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أو غير مذكور فيه اسم ما ، بل كان الاسم مذكوراً في الإمضاء فقط ، أو كان الاسم الحقيقي مذكوراً في الصلب والوهمي هو المذكور في الإمضاء ،

(٥٨) نقض ١٩٣٧/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧ .

(٥٩) نقض ١٩٤٥/١/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٥ .

(٦٠) نقض ١٩٠٥/٤/٨ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٢ .

(٦١) نقض ١٩٣٦/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦ ، ١٩٥٠/١/٢ أحكام

لنقض س ١ ق ٧٤ .

ففي هذه الأحوال يكون من صدرت منه الورقة قد غش في المعاملة وأضر بمن تعامل معه إذا انتحل لنفسه اسماً غير اسمه الحقيقي وغير الواقع في الامضاء ليفر من الدين أو الالتزام اضرار بمصلحة . والصورة الأخرى ، إذا اصطنع انسان ورقة بدتين أو التزام على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة أى انسان آخر وأمضى هذه الورقة باسم خيالي لا وجود له ، سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أم غير مذكور فيه ، فإن مثل هذه الورقة قد خلقت معدومة لأن كل تمهد أو التزام يقتضى حتماً وبطبيعة الحال وجود تعاقب تكون الورقة دليلاً عليه ووجود متمهد هو أحد طرفي العقد . فإذا كان العقد لا وجود له في الواقع وكان المتمهد شخصاً لا وجود له في الواقع ، فالورقة - وهي الأداة العالة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا الملتزم - هي ورقة يستحيل أن ينشأ عنها بذاتها وبمجرد اصطناعها جريمة يعاقب عليها القانون ، كل ما في الأمر أن هذه الورقة إذا ادعى صانعها أنها حقيقية وقدمها للغير موحماً إياه بصحتها وابتز منه شيئاً من ثروته ، أو حاول بهذا الإيهام أن يبتز شيئاً من ثروته كان هذا الابتزاز أو محاولة الابتزاز نصيباً أو شروعاً في نصب وسيلته الإيهام بواقعة مكتوبة ، أما الورقة ذاتها فلا يمكن قطعاً اعتبارها ورقة مزورة (٦٢) .

والأصل أن توقيع الشخص لورقة من الأوراق يدل على أنه قد علم بمحتواها وأقر ما ورد بها ، وهذا ما ينتهي إلى معاملته على أساس ما ورد بها ، الأمر الذي توجبه طبيعة المعاملات واستقرارها والا لو قيل بالعكس لكان في مقدور كل شخص أن يعمل على التخلص من الالتزام الذي وقع عليه . على أنه من الناحية الأخرى قد يحدث عملاً أن يوقع الشخص على ورقة دون أن يكون عالماً بمحتواها أو راضياً لما ورد بها ، ولا سيما في الأحوال التي لا يعرف فيها الشخص القراءة والكتابة .

من أجل هذا يعتبر من طرق التزوير حمل شخص عن طريق التدليس على وضع امضاءه أو خاتمه أو بصمته على المحرر دون علم بمحتوياته أو دون رضا صحيح بها (٦٣) . ومن هذا القبيل أن يتلى على من يراد الحصول على توقيعه بيانات مغايرة لما حوته الورقة ، أو أن تدس الورقة بين أوراق أخرى يجرى التوقيع عليها عادة بدون مراجعة فيتم التوقيع عليها

(٦٢) نفس ١٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة القواعد التأويلية ج ٧ ق ٢ ص ٣٥٥ .

(٦٣) راجع نفس ١٩٥٥/٤/٨ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٢ .

على هذا الأساس . وقضى بأنه يعد من قبيل الامضاء المزور الامضاء الصحيح متى حصل عليه الجاني بطريق المباغاة ، كما اذا دس المحرر بين أوراق أخرى فوقه المجنى عليه ضمن هذه الأوراق دون أن يلتفت الى ما فيه (٦٤) . وإذا انتهر المدعي فرصة فقد بصر المجنى عليه وأمية الشهود وحصل على توقيع المجنى عليه بختمه مباغاة على عقد بيع عد ذلك تزويرا (٦٥) ، والمسألة بعد هذا تتعلق بتوافر دليل الإثبات من عدمه .

#### (ب) تغيير الحروف

في هذه الصورة توضع اللفاظ مكان اللفاظ أخرى على أن يتم هذا بعد تحرير المحرر ، وقد يسبقه حذف بعض الألفاظ بأية طريقة أو إضافة اللفاظ أخرى على أن هذا ليس بشرط فمجرد التغيير وحده كاف لتوافر هذه الحالة ، ومثاله من يغير في حروف كلمة تغييرا طفيفا تعطى معنى آخر كالتغيير في لفظ خمس وجعله خمسين وهكذا .

ويستوى أن يقع على كلمات المحرر ذاتها أو على الامضاءات والاختتام الموجودة عليها .

وقد قضى بأنه متى كان الثابت بالحكم أن الأسماء المزورة التي وضعت على صور الاخطارات الموقعة عليها بامضاء الموظف المختص قد أضيفت على هذه الصورة بعد محو الأسماء الصحيحة التي كانت مدونة بها بحيث يفهم المطلع على الصورة أن هذه الأسماء موجودة بأصل الاخطار فإنه يعتبر تغييرا للحقيقة تتحقق به جريمة التزوير (٦٦) . ويعتبر تزويرا تغيير بعض أرقام الرسوم الموجودة على الأصل المأخوذة عنه هذه الصور الشمسية (٦٧) . وتغيير اسم من سحب له اذن البريد (٦٨) .

ويدخل في مضمون تغيير المحررات حذف بعض الألفاظ الواردة بها . أي استبعاد بعض الألفاظ المثبتة بالمحرر بها من شأنه أن يغير مضمونه ويجري هذا بعد التحرير ، اذ لو تم أثناء كتابته لكانت الواقعة تركا من

(٦٤) نقض ١٩٤٠/١/١٥ مجموعة التواعد القانونية ج ٥ ق ٥١ .

(٦٥) نقض ١٩٢٧/٥/٢ الطعن رقم ٧١٤ س ٢٤ ق .

(٦٦) نقض ١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ٣ .

(٦٧) نقض ١٩٣٥/١/١٠ مجموعة التواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٨ .

(٦٨) نقض ١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة التواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٠ .

نوع التزوير المعنوي . وقد يكون الحذف للفظ واحد أو أكثر من لفظ وهو أمر لا أثر له في توفر هذا الركن . ولا أهمية للطريقة التي يتم بها الحذف ، فقد يكون ذلك محو للكتابة أو شطباً أو طمساً لها ببقعة من الحبر ، ويكفي مجرد الحذف وحده دون اشتراط وضع كلمات أخرى بدلا من المحذوفة . وقد قضى بأن طمس الامضاء الصحيح الموضوع على العقد ووضع اختتام بدلا منها لمنع مضاهاة الامضاءات على ورقة أخرى ، ذلك عبث مسأدى في العقد يتوافر به التزوير لما فيه من تغيير لحقيقة الطريقة التي تم بها التوقيع على التعاقد (٦٩) . ومتى كان صاحب الحق في اذن البريد - مرسله أو من أرسل اليه - قد أثبت فيه اسم المكتب الذي يجب أن يصرف منه فإن محو هذا الاسم ووضع اسم مكتب آخر بدله يكون تزويرا في محرر رسمي (٧٠) .

واعدام جزء من المحرر - الذي يشمل التوقيع أو الالتزام - يعد أيضا من قبيل حذف الألفاظ . فلقد قضى بأن اعدام جزء من المحررات بقصد تغيير الحقيقة يعتبر تزويرا ، لأن كلمة تغيير الواردة في باب التزوير تشمل المحو ، وهذا المحو يكون باعدام جزء من المحررات أو يكون بأية طريقة كانت (٧١) . ولكن ما الرأي بالنسبة الى اعدام المحرر كله هل يعتبر حذف تزويرا . في رأينا أن الفاعل يسأل عن جريمة اتلاف تأسيسا على أن حذف بعض الألفاظ يقتضى بقاء المحرر بذاته قائما ، وهو الأمر المنتفى في حالة الاتلاف . ويدخل في معنى الاتلاف طمس جميع ما يحويه المحرر من عبارات بأى مادة (٧٢) .

### ج) زيادة الكلمات

زيادة كلمات يراد بها كل ادخال للفظ أو الألفاظ على المحرر بعد تحريره من شأنها أن تغير في مضمونه لأن جوهر التغيير في الحقيقة ينبغي أن يكون متوافرا ، وعلى هذا اذا أضاف شخص بيانا لمبلغ الدين بالمرروف وهو ثابت في نفس الوقت بالأرقام لا يعد هذا تزويرا ، لأنه رغم اضافة

(٦٩) نظى ١٩٤٠/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٤٨ .

(٧٠) نظى ١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٣٠ .

(٧١) نظى ١٩٣٦/١٢/٦ المحاماة س ٧ ق ٤٦١ . الإزالة كما تحدث بالمحو تحدث بواسطة مادة كيميائية ويصح أيضا أن تحدث بالتشطع أو التنزيق لانه لا عبرة بالطريقة التي تستعمل الوصول الى ذلك ما دامست تؤدي الى إحداث التغير المطلوب ( نظى ١٩١٨/١/٥ الشرائع س ٥ ق ٤٤ ) .

(٧٢) نظى ١٩١٨/١/٥ الفرائع س ٥ ق ٤٤ السابقة الإشارة اليه .

الألفاظ فلا تغيير للحقيقة . ولا يدخل في هذا وضع امضاء مزور على المحرر ، اذ ذكر المشرع هذه الصورة صراحة على ما سبق ، وعلى هذا لا يشترط التوقيع على الألفاظ المضافة ، ويكفى أن توهم بأنها غير دخيلة على مضمون المحرر . ويدخل في مضمون زيادة الكلمات وضع أسماء لأشخاص آخرين لم تكن مدرجة أصلا بالمحرر .

ولقد قضى بأن أى اثبات أو اضافة أية عبارة أو بيان مخالف للحقيقة على ورقة ونسبتها الى موظف مختص لا يصدر مثل هذا البيان الا منه يعتبر تقييما للحقيقة فى محرر رسمى ويكفى لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه الاضافة غير موقع عليها من الموظف المختص ، اذ لا يشترط أن تكون العبارة المضافة موقعا عليها ممن قصد المتهم نسبتها اليه ، بل يكفى أن تكون موهبة بذلك (٧٣) . وزيادة عدد الأشياء المطلوب استردادها فى عريضة دعوى استرداد يمد تقدير الرسم عليها وبعد التأشير بذلك من الموظف المختص ودفع الرسم فعلا (٧٤) . ويمد تزويرا اضافة شخص فى طلب عريضة دعوى استئنافية اسم شخص آخر بصفته مستأفنا ثانيا فى القضية ، ولو كان موضوع القضية المستأنفة غير قابل للتجزئة وفيه تضامن جدى بين المستأنف الحقيقي والشخص الذى أضيف اسمه فى عريضة الاستئناف (٧٥) .

#### (ب) التزوير المعنوى

يتضمن التزوير المعنوى كالتشأن فى التزوير المادى تغيير الحقيقة ، على انه ان كان التغيير الاخير يترك أثرا ملموسا يدل عليه فهو على العكس بالنسبة للتزوير المعنوى ، ذلك ان التزوير المادى يقع بعد تمام المحرر ، أما التزوير المعنوى فلا يكون الا أثناء اجراء ذلك التحرير ، وعلى هذا الأساس يقع التزوير من الشخص المكلف بكتابة المحرر . وقد عرض المشرع له فى المادة ٢١٣ من قانون العقوبات فى قوله « ... غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها فى حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه

(٧٣) نفل ١١/٢٨/١٩٥٠ أحكام النفل س ٢ ق ١٠٢ .

(٧٤) نفل ١٣/٦/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٥ ، ١٣/١٣/١٩٣٦ ج ٤

ق ٣٤٥ .

(٧٥) نفل ١٦/٦/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٦ .



بها أو بجمله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها  
أو بجمله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

فقد يعمد إلى موظف أو غيره تحرير بعض الأوراق - والأصل فيه أن  
يثبت الحقيقة فيما يحره ، سواء تلك التي شاعدها بنفسه أو التي أراد  
صاحب المصلحة اثباتها على لسانه ، ومع هذا فإنه قد ثبت وقائع مغايرة لها  
أو ينفل اثباتها إطلاقاً . ولا شك في أن هذا التصرف من جانب المحرر  
المعنى الذي يفترض أن يعطيه فهو يغير فيه ومن ثم يعتبر تزويراً .

وقد توحى عبارات النص أن تصرف المكلف بالكتابة لا يكون إلا بطريق  
إيجابى ، فإن اتخذ موقفاً سلبياً بأن أغفل إثبات بعض البيانات التي كان  
يمكن ذكرها لا تقع جريمة التزوير ، على أن هذا يفتح باباً للهروب من أحكام  
القانون ويفقد الحماية التي أرادها المشرع للمحررات ، ولهذا نجد أن محكمة  
النقض تقرر أن التزوير بطريق الترك يجب أن لا يقتصر النظر فيه على الجزء  
الذي حصل تركه بل ينظر إلى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر في مجموعه .  
فاذا ترتب على الترك تغيير في مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغييراً  
للحقيقة (٧٦) .

وقد أورد المشرع صوراً ثلاثاً لطرق التزوير المعنوى يتم فيها تغيير  
الحقيقة بواسطة من يتولى التحرير وأثناء قيامه بذلك بناء على اختصاص له .  
وهي تغيير اقرار أولى الشأن ، جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ،  
جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها . ويلاحظ أن الصورة  
الثانية يمكن أن تنطوى داخلها الصورتان الأخريان ، ومع هذا فقد عنى  
المشرع بذكرهما زيادة في الحيلة وملاحقة مرتكب التزوير حتى لا يحاول  
الافلات من المسائلة . ويمكن وضع ضوابط تقريبية بين الصور الثلاث .  
فإذا تغيرت إرادة اقرار أولى الشأن الذي كان القرض من المحرر إدراجه به الحالة  
التي يراد فيها إثبات التزام في حق المزور عليه . وجعل واقعة غير معترف  
بها في صورة واقعة معترف بها أكثر ما يتحقق فيما يدلى به المتهم من أقوال .  
وأخيراً فإن جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يمكن أن يندرج تحتها  
كل تغيير في الحقيقة يتم أثناء التحرير غير ما ابتغاه أصحاب الشأن .

---

(٧٦) نظى ١٩٣٥/٢/٤ مجموعة التواعد القانونية ، ج ٣ ق ٣٢٨ . وقضى حديثاً بأنه  
حين المقرر ألا ينظر في التزوير بالترك إلى الجزء المتروك من المحرر لحسب ، بل يجب النظر إلى  
ما يتضمنه المحرر في مجموعه استظهاراً للمدى ما يرتب على الترك من تغيير الحقيقة التي كان  
يجب أن يظهر بها مؤدى هذا المجموع ( نظى ١٩٨٣/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣١ ) .

والأمثلة التي يقع فيها التزوير بهذه الطريقة عديدة ونذكر بعض ما طرح منها فعلا على القضاء . من هذا القبيل أن يتقدم شخص الى ومباشر البوليس طالبا تحرير مذكرة في دفتر الأحوال عن شكوى في جريمة فيشير الأومباشر في اقوال الشاكي أثناء اثباتها بالدفتر(٧٧) . وإذا كان الواضح مما أثبتته المحكم أن المتهم ( وهو وكيل مكتب بريد ) لكي يستمر الاختلاس الواقع منه لفق في البيانات التي دونها في الأوراق والدفاتر الخاصة بعمليته ، فزاد في بيان عمده الطوايع والأذون وأوراق التمغة على ما هو موجود لديه بالتفعل منها وانقص في بيان النقدية المتحصلة ما يقابل تلك الزيادة التي اثبتتها . فانه لا يقبل منه القول بأن عدم اثباته ما باعه هو عمل سلبى لا يقع به تزوير ، اذ انه بما وقع منه جملة يكون قد أثبت في الأوراق والدفاتر الواجب عليه أن يكون بها على صحة النقدية المتحصلة والباقي لديه من الطوايع والأذون وأوراق التمغة لامكان مراجعة عمله ومراقبته فيه واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة(٧٨) . وإذا وكل الدائن الى المدين تحرير ايصل ببلغ قبضة الدائن من المدين أى أن ما كان مطلوبا من المدين في هذه الحانة هو أن يحرر على لسان الدائن اقرارا بقيمة ما قبضه من الدين ، فغير المدين في هذا الاقرار بأن أثبت فيه واقعة على غير حقيقتها بأن وصف مثلا بالجنهيات المبلغ الذى دفعه الدائن بالقروش ووقع الدائن الاقرار والايصال بغير أن يلحظ ما فيه من مخالفته للحقيقة فيعتبر هذا تزويرا بتفسير اقرار أولى الشأن الذى كان الفرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها(٧٩) .

وقد يقوم الشخص المكلف بكتابة المحرر باثبات ما كلف بكتابتها تماما ، بمعنى أن لا يحدث فيه أى تغيير ومع هذا تكون تلك البيانات التي أدرجت في المحرر مغايرة للحقيقة فهناك من البيانات ما يستقيه كاتب المحرر من صاحب الشأن ، وهذا الأخير قد يعلى عليه بيانات كاذبة ، ولا شك في اعتبار المحرر على هذه الصورة مزورا . وإذا أردنا تطبيق القواعد العامة في المسألة الجنائية نجد أن كاتب المحرر يعتبر فاعلا في جريمة التزوير ولا يمكن مساءلته لانتفاء القصد الجنائي ، على أن هذا لا يمنع من مساءلة من أملى البيانات باعتباره شريكا له في الجريمة(٨٠) .

(٧٧) نضى ١٩٤١/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٦ .

(٧٨) نضى ١٩٤٣/٥/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٨ .

(٧٩) نضى ١٩٤٢/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٦٩ .

(٨٠) إذا كان المحكم قد أثبت في حق الطاعن انه مثل امام المحكمة المدنية وانتحل صفة لست له بادعائه كذبا الوكالة عن المدعى عليهم بموجب توكيلات ذكر أرقامها وتبين انها

ومما يتصل بامتنفال حسن النية لدى المكلف بكتابة وإملاء بيانات كاذبة عليه مع الإيهام بأنها صحيحة أن ينتحل الفرد شخصية آخر فيثبت هذه الأخيرة في المحرر ، ولا شك في أن هذا يعتبر تغييرا للحقيقة مستوجبا للعقاب إذا توافرت أركان التزوير الأخرى . ويستوى في هذا أن يكون الاسم المنتحل لشخص حقيقى أو لشخص موهوم ، فهو في الصورة الأولى يرتب الضرر قطعا وفي الأخرى يحتل توافر الضرر بما يفقده من ثقة في المحرر . على أنه ينبغي التنبيه إلى أن الاسم الذى يشتهر به الشخص يتساوى مع اسمه الحقيقى لأن كلا منهما يعتبر اسما له ، على أن الاسم الحقيقى قد يعتبر غير حقيقى إن دلت ظروف الواقعة على أن انشاعل أراد الإيهام بأنه شخص سمي له . فتركب تزويرا من ينتحل اسم شاهد في قضية مطروحة أمام القضاء ويدلى بشهادته في محضر الجلسة بالاسم المنتحل (٨١) . ومن تنسئ أمام المأذون باسم الزوجة (٨٢) . ومن يدخل الامتحان بدل طالب آخر ويتسمى باسمه في كل الاجراءات الرسمية السابقة على الامتحان من تحرير طلب ودفع رسم وفي أوراق الامتحان ومحاضر جلسات لجنة الامتحان (٨٣) . ومن يدعى أنه مسلم وهو مسيحي ويعقد زواجه على مسلمة ويتسمى في وثيقة الزواج باسم غير اسمه الحقيقى . وقد يوقع الشخص على المحرر في حالة انتحال اسم الغير فيكون فعله تزويرا بالطريقين المادى والمعنوى على أن هذا لا يمنع من اعتبار الفعل تزويرا حتى في حالة عدم التوقيع .

وقد أثير البحث بالنسبة إلى ما يجرى عادة من تغيير المتهم لاسمه في تحقيق جنائى يجرى ضده ، ذلك أنه في هذا الموقف يسلك كل سبيل يوصله إلى رفع الاتهام من على عاتقه وأول ما يتبادر إلى ذهنه هو التحميل بشخصيته فيذكر اسما ليس له ، وقد لا يكون هذا الاسم لشخص موجود فعلا وقد يكون لصاحب الاسم وجود ولكن المتهم لا يعلم به أو حتى إذا علم به فقد ورد الاسم إلى ذهنه عفوا دون أن يتمثل صاحبه في ذاكرته وأخيرا

---

منقطة الصلة تماما بموضوع النزاع ولا تخول الحضور أمام المحكمة وتمثيلهم في الدعوى فانبت كاتب الجلسة حضوره بتلك الصفة بمحضر الجلسة فإن في هذا ما يكفى لتوافر أركان جريمة الاشراف في ارتكاب التزوير في محرر رسمى الذى دين بها المتهم ( نقض ١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٧ ) .

(٨١) نقض ١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٤ .

(٨٢) نقض ١٩٤٤/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٠٦ .

(٨٣) نقض ١٨٩٧/٢/٧ القضاء س ٤ ص ١٩٦ .

فانه قد يعرف صاحب الاسم ويتدف الى تحويل اتجاه الاتهام اليه او لا يقصد الى ذلك . ووجه الدقة في الأمر أن المتهم في موقف توجب المدالة أن يمكن من كل سبيل الدفاع كيفما كانت ، على أنه مع التسليم بهذه القاعدة ينبغي أن لا يؤدي الأمر الى الاضرار بآخرين . وعلى هذا لا يعد تسمي المتهم في تحقيق باسم غير اسمه تزويرا الا في الصورة التي يكون فيها الاسم لشخص معين يعرفه المتهم وقت أن أحل به .

وهذه القاعدة التي تملئها المدالة وحقوق الدفاع أخذ بها القضاء ، ففرضي بأن محاضر التحقيق قد تصالح دليلا يحتج به في اثبات شخصية من يسألون فيها فان أسماء هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية في المحضر . فإذا ما حصل التغير فيه بانتحال الشخصية صبح عند ذلك تزويرا في ورقة رسمية . وما قد يقال في هذا الصدد من أن تغيير التهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في عداد وسائل الدفاع التي له بوصف كونه متهما أن يختارها لنفسه ، ذلك لا يصح اذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لانه في هذه الحالة كان ولا بد أن يتوقع أن هذا من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الاسم المنتحل بتعريضه إياه لاتخاذ الاجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل في هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائي قولا بأن المتهم انما كان حمة التخلص من الجريمة المنسوبة اليه ، فانه لا يشترط في التزوير أن يقصد الجاني الاضرار بالتغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمي الا الى منفعة نفسه<sup>(٨٤)</sup> ، وكذلك لا يجدي المتهم أن يكون قد عدل وذكر الحقيقة قبل انتهاء التحقيق فان العدول لا يجدي في رفع المسؤولية بعد وقوع الفعل<sup>(٨٥)</sup> .

نمن المقرر أن محضر الاستدالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه ، وأن مجرد تغيير التهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يوقع الا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لطفه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه<sup>(٨٦)</sup> .

(٨٤) نقض ١٩٢٣/١٢/٤ المحاكمات س ٤ ق ٥٥٢ .

(٨٥) نقض ١٩٤٨/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٢ ، ١٩٦٢/٥/٢٢ أحكام

النقض س ١٣ ق ١٢٥ .

(٨٦) نقض ١٩٨٣/١/١٧ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٧ .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن انه انتحل بحضر التحقيق اسـم شخص معروف لديه كان يعمل فى مركب صيد ، وأنه سرق بـطاقته الشخصية بقصد استعمالها فى مثل هذه الأغراض حتى لا يكشف أمره، فإن الحكم يكون قد أثبت فى حقه توافر أركان جريمة التزوير(٨٦مكرر) .

#### ٤ - الضرر

الأصل فى تجريم المـشـرع لبعض الأفعال أنه يرى فيها من الخطورة ما يمثل ضرراً بالجماعة ، فيقرر العقاب الذى يراه مناسباً ومن شأنه أن يحمل الفرد عن طريق الجريمة . وهذه القاعدة هى التى اتبعها المـشـرع بالنسبة الى التزوير اذ يفترض للعقاب عليه أن يكون من شأنه احداث ضرر ما والا فلا محل لتجريمه(٨٧) .

والنتيجة المنطقية لهذه القاعدة أنه حيث يوجد تغير فى الحقيقة ، ولكن لا يترتب عليه ضرر لا تقوم الجريمة ، فليس من المصلحة أن يلاحق المـشـرع كل تصرف مناف للسلوك السليم بالعقاب متى كان لا يترتب ضرراً ، وقد يكون هناك طريق آخر يمكن الاتجاء اليه فى مواجهة ذلك التصرف غير الجزء الجنائي . وعلى هذا اذا كان التغير الحاصل فى ورقة عريفية مدعى بتزويرها من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقيمتها فهذا التغير لا يصح اعتباره تزويراً مستوجباً للعقاب اذ لا يمكن أن يترتب عليه ضرر ما(٨٨) . واذا اتهم شخص بتزوير فى عقد بيع بأضافة عبارة اليه وكانت العبارة الزائدة طاهر تزويرها بحيث لا يمكن أن تجوز على من أراد خدعهم بها وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى فى الواقع اذ لم يكن فى الامكان أن تزيد فى قيمة المقد شيئاً من حيث جعله صالحاً لاثبات الواقعة المزورة فمثل هذا التزوير المفحوض من جهة والقديم الجدوى من جهة أخرى لا عقاب عليه(٨٩) .

---

(٨٦) مكرر نقض ١٩٧٩/٤/٢٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٦ .

(٨٧) الضرر عنصر من عناصر جريمة التزوير لا قيام لها بدونه ، وهو وإن افترض توافره وتحقق قيامه بالنسبة الى المحررات الرسمية بمجرد تغير الحقيقة فيها ، لما فى ذلك من تقليل للثقة فيها ، الا أنه ليس كذلك بالنسبة الى المحررات العرفية التى يشبه أن يترتب على تغير الحقيقة فيها حصول ضرر بالليل أو احتمال حصوله ( نقض ١٩٨٤/٥/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٠ ) .

(٨٨) نقض ١٩٣٣/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ٩٢ .

(٨٩) نقض ١٩٣٣/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ١٥٤ .

ويلاحظ بالنسبة الى هذا الحكم الأخير أنه قد تعرض لصورة التزوير المفضوح وهو بطبيعة الحال لا يمكن أن يترتب عليه أى ضرر ، على ما سلفنا لنا الإشارة إليه .

وعلى هذا الأساس ان كان المحرر مقروا لحق ثابت قانونا انتفى الضرر المشروط فى جريمة التزوير . فاذا حرر الزوج عقد بيع لزوجته يوم زواجه ليكون ناهيا لزمهر الذى حرر به مستندا على حدة ثم دفع المهر وأخذ عنه مخالصة ولكن الزوجة لم تقبل بيع الأبطالان اليه ثانية فحرر عقد بيع منها اليه ، فلا يكون مرتكبا لجريمة التزوير قانونا لانه لم يفعل سوى تقرير حقيقة واقعة ثبتت للمحكمة صحتها وكان حسن النية فيما فعل ولم ينتج عن فعله ضرر أو احتمال حصوله<sup>(٩٠)</sup> .

وما دامت الغاية من العقاب على التزوير هي حماية الثقة التى يمنحها المحرر فان أثر توافر الضرر يستوى فيه أن يكون واقعا على شخص من أسند اليه السند المزور أو أى شخص آخر ، فالمشرع يكتفى بصلاحيية المحرر لأن يستعمل على النحو المزور . وعلى هذا قضاء النقض<sup>(٩١)</sup> .

وجريمة التزوير من الجرائم الوقتية بمعنى أنه ينبغي توافر شروطها وقت النشاط الذى يباشره الجاني ، فالضرر ينظر فيه وجودا أو عدما وقت وقوع فصل تغيير الحقيقة من الجاني<sup>(٩٢)</sup> . فاذا رؤى أن الضرر كان وقت مفارقة الجريمة محتمل الوقوع ولم يكن مستحيل التصور وكانت الأركان الأخرى متوافرة فى ذلك الوقت كان فعل التزوير مستحق العقاب مهما طرأ

(٩٠) نقض ١٩٢٢/١٢/٤ المجموعة الرسمية س ٣٦ ق ١٠٩ .

(٩١) نقض ١٩٦٦/١٢/٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢٧ . فمجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفى يحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يعرّتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير ، سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ، ولو كان هذا الضرر محتملا ، وتقدير ذلك من الملاحظات محكمة الموضوع متى كان سالفنا وهو ما لا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره ( نقض ١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٣ ، ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ق ٤٧ ، ١٩٧٠/١١/١٧ س ٢١ ق ٣٣٠ ، ١٩٣٦/٢/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٧ ، ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٧ ) ونقضى بأنه يشترط لجريمة التزوير حصول الضرر منه أو احتمال حصوله ، فان لم يكن للمزور ضمه فلورثة ( نقض ١٩٩٨/٥/٧ المحقون س ١٣ ق ٧٧ ) .

(٩٢) نقض ١٩٧٧/١٢/١٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٤ ، ١٩٦٥/٢/١٥ س ١٦ ق ٢٦ .

بعد ذلك من الظروف التي يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه ، لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن إرادة الجاني. فلا يمكن أن يكون لها أثر في محو جريمته ، وإما أن يكون الجاني نفسه هو الذي أراد أن يتلافى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده بسابق فعله . والمتفق عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يمحو سابق جرمه وبخاصة في جريمة التزوير حيث يكفي فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجرد احتمال<sup>(١٣)</sup> ، فإذا اتهم شخص بأنه ارتكب تزويرا في سند دين بأن غير تاريخ الاستحقاق ثم سدد الدين للمجنى عليه قبل تقديم القضية للجلسة فلا أهمية لهذا التسديد بعد ارتكاب جريمة التزوير فعلا<sup>(١٤)</sup> . ويعاقب على التزوير ولو وافق صاحب الامضاء بعد تحرير امضائه على ما جاء بالشكوى<sup>(١٥)</sup> . ومتى وقع التزوير أو الاستعمال فإن التنازل عن السند المزور من تسك به في الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها لا أثر له على وقوع الجريمة<sup>(١٦)</sup> .

والضرر نوعان محقق ومحتمل الوقوع ، ولا شك في أنه في الصورة الأولى يكفي للعقاب على التزوير وهو الحال أيضا في حالة الضرر المحتمل ، ذلك أن طبيعة جريمة التزوير تقتضي ذلك ، فتغير الحقيقة في محرر يكون بقصد استعماله في أمر معين بعد ذلك التزوير ، وهذا الاستعمال قد يحدث وقد لا يتم أي أنه محتمل ، والثقة الواجب توافرها في المحررات تجعل هذا الاحتمال كفيًا لتقرير العقاب<sup>(١٧)</sup> . ولذا نقضت محكمة النقض حكما قضى بأن استعمال الأوراق المزورة شرط في العقاب على التزوير<sup>(١٨)</sup> .

وقد سبق القول بأن تشييع المتهم لاسمه في تحقيق جنائي لا يعد تزويرا على أن لا يكون هذا التحالا لاسم شخص معروف لديه والا وجد احتمال الاضرار بالآخر ، ومن غير المقبول حماية المتهم الى الدرجة التي قد يضر فيها بالغير . فإذا كان محضر البوليس صالحا لأن يحتج به ضد من ينتحل اسمه فيه ، فإن تبرئة من ينتحل اسم شخص معروف له في محضر

(١٣) نقض ١٩٢٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٦ .

(١٤) نقض ١٩٢٣/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٦ .

(١٥) نقض ١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٨ .

(١٦) نقض ١٩٧١/١١/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤٤ .

(١٧) نقض ١٩٦٥/٢/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٥٩ ، ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ق ٢٢٧ .

(١٨) نقض ١٨٩٧/١٢/١١ القضاء س ٥ س ٦٤ .

تحقيق على أساس عدم حصول ضرر بالفعل للشخص المنتحل اسمه اعتبارا  
بأنه لا يكفى في هذه الحالة احتمال حصول الضرر يكون قد أخطأ في  
القانون (١٩٠) .

ويستوى في اشتراط أن يكون الضرر محققا أو محتمل الوقوع .  
تكون الورقة المزورة عرقية أم رسمية (١٠٠) . فالتوقيع على شكوى في حق  
إنسان بأداء لغير مقدمها تلايها بأنها مقدمة من صاحب التوقيع من شأنه  
الاضرار بصاحب التوقيع وبالمشكو ، ذلك لأن الشكوى الحالية من التوقيع  
ليس لها أثر الشكوى الموقع عليها بأداء شخص معين والشكوى الموقع  
عليها يختلف تأثيرها عند من يطلع عليها باختلاف صاحب التوقيع (١٠١) .

والفرق في الضرر بين المحرر العرفي والمحرر الرسمي يرجع إلى  
وجوب إقامة الدليل عليه إن حقيقيا أو احتماليا في حالة المحرر العرفي ،  
وهو متوافر دائما بالنسبة إلى المحرر الرسمي . على أنه لا يشترط أن يكون  
العلم بالضرر علما واقعا فعليا ، بل من المتفق عليه أنه يكفى لامكان القول  
بتوافر هذا العنصر أن يكون في وسع الجاني أن يعلم من شأن تغييره  
للحقيقة أن يترتب عليه ضرر سواء علم ذلك فعلا وتصو الضرر مشخصا  
أمام بصيرته أم لا . ولا يقبل من الجاني أن يعتذر بعدم ادراكه وجه الضرر  
بل من واجبه عند مقارنته تغيير الحقيقة أن يقلب الأمر على كل وجهه وأن  
يتروى ويتبصر فيما قد يمكن أن يحدث من الضرر من أثر فعله ، فإن قصر  
في هذا الواجب فإن تقصيره لا يرفع عنه المسؤولية (١٠٢) . ومن المستقر  
عليه قضاء أن مجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر ،  
وكل عيب بها يقلل من الثقة والاحترام الواجبين لها قانونا (١٠٣) . وهذه  
الحاصية التي للضرر في الأوراق الرسمية جعلت محكمة النقض تعبر به .

(١٩٩) نقض ١٩٤٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠٧ .

(١٠٠) نقض ١٩٤٤/٣/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١٨ ، ١٩٧١/١٢/٢٧  
أحكام المجلس س ٢٢ ق ٢٠٠ . ونقض بأن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بأحدى الطرق  
المصوص عليها في القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه  
في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر بالغير ، سواء كان الضرر عليه أو أى شخص آخر  
ولو كان هذا الضرر احتمالا ( نقض ١٩٨٢/٦/١ أحكام المجلس س ٢٤ ق ١٤٢ ) .

(١٠١) نقض ١٩٤٢/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٢٧ .

(١٠٢) نقض ١٩٣٣/٦/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٩ .

(١٠٣) نقض ١٩٣٧/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١ ، ١٩٥١/٥/١٠ أحكام

النقض س ٢ ق ٣٨٩ ، ١٩٥٢/١/١٢ ق ٤ ق ١٤٢ ، ١٩٨٥/١٠/١٧ ق ٣٦ ق ١٥٨ .



بأنه ضرر اجتماعي يقلل من الثقة في الأوراق الرسمية(١٠٤) للفرقة بينه وبين الضرر الذي يلحق الأفراد ويطلق عليه الضرر الفردي أو الخاص .

ويستوى أن يكون الضرر الناشئ عن التزوير ماديا أو أدبيا ، والاول هو الذي يصيب ثروة الشخص ومثاله تزوير مستند دين لاقتضائه قضاء . أما الآخر فلا يؤدي الا الى المساس بالنواحي الاعتبارية للشخص ومن هذا القبيل التوقيع باسم لشخص معين على شكوى على ما سبق بيانه .

وتقدير الضرر وجودا وعدما محققا أو احتماليا أمر يقدره القاضي مما يطرح عليه من وقائع كل دعوى(١٠٥) . على أن يكون رأيه مبنيا على ما جاء بأوراق الدعوى ومتفقا مع المنطق والمقول(١٠٦) . ولا يشترط لصحة الحكم بالادانة أن يكون صريحا في بيان توافر ركن الضرر بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من مجموع عباراته(١٠٧) . فاذا كانت الورقة عرفية تعين على المحكمة أن تبين في حكمها ما اذا كانت لها قيمة قانونية أم هي لا يمكن أن يترتب عليها أي أثر قانوني أو ضرر لأحد(١٠٨) . أما الورقة الرسمية فيكفي فيها أن يبين الحكم أن الورقة التي حصل فيها التزوير من الأوراق الاميرية ، فان هذه الأوراق من شأن كل تغيير للحقيقة فيما أعدت لاثباته حصول الضرر باضعاف الثقة بها وبقوتها التدليلية باعتبارها ذات طابع خاص تحمل بذاتها

- 
- (١٠٤) نفس ١٩٤٤/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٣٨ . وتحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ولو لم ينتج عنها ضرر يلحق شخصا بعينه ( نفس ١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣ ) ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب عليه السبب بالورقة الرسمية والنقض مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به ( نفس ١٩٦٨/٦/١٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٧ ، ١٣٧ ، ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ق ٦٧ ، ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٦٧ ) .
- (١٠٥) نفس ١٩٦٧/٥/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٢ ، ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٥ .
- (١٠٦) نفس ١٩٥٥/١١/٢٩ أحكام النقض س ٦ ق ٤١٣ .
- (١٠٧) نفس ١٩٦٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٥ ، ١٩٤٠/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٥ ، ١٩٦٧/١/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦ ، ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ق ٢٠٠ ، ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٥ ق ١٨٨ ، ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ .
- (١٠٨) نفس ١٩٣٣/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٥ . متى كان الحكم المطعون فيه لم يورد الأدلة التي استخلص منها مخالفة البيانات الواردة في الأوراق المتول بتزويرها للحقيقة ولا ما يستفاد منه وقوع ضرر أو احتمال وقوعه وقت مقارنة جريمة التزوير المرد المرعى للسلسلة اليه فانه يكون ميبيا ( نفس ١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٥١ ) .

الدليل على صئق ما دون فيها من جانب الموظف العمومي الذي حررها (١٠٩) .

### حجية المحررات .

يندر اشتراط الضرر في التزوير التساؤل عما اذا كان توافره يتطلب أن تكون نبحرر حجية خاصة بمعنى أنه يمكن الاستناد اليه بالنسبة لحن حجية المحرر (١١٠) ، ويستتبع هذا تعرف أثر بطلان المحرر أو قابليته للابطال في توافر أركان جريمة التزوير .

وفي صدد انسؤال الأول سبق القول بأن قيام الضرر أو انتفائه مسألة يفدها انفاى من واقع ما يطرح عليه وانه يكفى في الضرر أن يكون محتملا فلا يشترط أن يكون محقق الوقوع ، ويؤدى هذا الى الاستغناء عن جعل حجية المحرر الخاصة في الاثبات مقياسا لتوافر الضرر أو انتفائه (١١١) . على انه تنبى هنا مراعاة التفرقة بين المحررات العرفية والمحررات الرسمية ذلك أن تغيير الحقيقة في المحررات العرفية - على ما سبق القول - قد لا يرتب ضررا اطلاقا ولو محتملا ، وهو حينئذ يغير من صلاحيته لأن يتخذ دليلا لمن أراد الاستنداد اليه (١١٢) .

ويختلف الأمر بالنسبة الى المحررات الرسمية ، فقد قلنا ان الرأى السارى هو اعتبار أى تغيير فيها مرتبا للضرر على أساس أنه يفقد الثقة الواجب توافرها في المحرر ، الأمر الذى كان يستتبع بدوره عدم بحث مدى حجية ائورقة للاستعانة بها كمستند . ولكن هذا الرأى على اطلاقه كشف عن نتائج غير مقبولة من الناحية العملية ، ذلك ان هناك من التغيير فى بعض بيانات المحرر ما لا يؤثر فيه اطلاقاً ولا يفقد الثقة فى المحرر وباقى البيانات الدرجة بالمحرر هي التى أريدت منه وما عداها فلا يبدو استكمالا لاطار

---

(١٠٩) نقض ١٩٤٥/١١/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤ ، ١٩٦٨/٥/٦ احكام النقض س ١٩ ق ١٥ ، ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ق ١٢ .

(١١٠) راجع نظرية جارد في ركن الضرر في جرائم التزوير ج ٤ ق ١٣٤ .

(١١١) زود المتهم عقفا عرفيا على امرأة بأنها قبلت الزواج به وحسكت المحكمة بأن هذا التزوير يمكن أن يترتب عليه ضرر مالى وأدى بقطع النظر عما لهذا العقد من القوة فى الاثبات (نقض ١٩١١/١٠/١٤ للمجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٥ ) .

(١١٢) تنبى الحقيقة فى محرر يوضع أعضاء مزور يمه تزويرا ماديا اذا كان المحرر سالما لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو مطالبة بحق وكان من المسكن أن يترتب عليه ضرر بالنظر (نقض ١٩٦٤/٢/٢٢ احكام النقض س ١٥ ق ٤٢ ، ١٩٦٤/٥/٢٥ ق ٨٥ ) .

خارجي لا يؤثر في الجوهر . وهذه المسألة هي التي دعت قضاء النقض الى أن يفرق بالنسبة الى بيانات المحرر بين الجهرية منها وغير الجهرية ، وعرف الأولى بأنها التي أعد المحرر لاثباتها فيه والتغيير فيها هو الذي يوفر التزوير ، أما البيانات الأخرى فهي غير جهرية وتغيير الحقيقة فيها لا يعد تزويراً (١١٣) . وأكثر الصور العملية التي أثير فيها هذا البحث هو عقد الزواج .

فقد قضى بأن التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه الا اذا وقع تغيير الحقيقة على بيان مما أعد المحرر لاثباته ، ومناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة في اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، والقول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقاً يحل به العقد الجديد ، فالأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد (١١٤) .

وحضور المتهم أمام المأذون وتقريره أن زوجته خالية من الموانع الشرعية على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك يعد تزويراً (١١٥) .

وقضى حديثاً بأن عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي ، وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بموجبها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها اذا ما جد النزاع بشأنها . ومناط العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تغيير الحقيقة في اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى الى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويراً . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه حضر أمام المأذون مع المحكوم عليها الأخرى بصفته وكيلها ووافق على قولها بأنها بكر لم يسبق لها الزواج ، والواقع أنها كانت متزوجة

---

(١١٣) لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرّر تغيير الحقيقة في المحرر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجهرية التي من أجلها أعد المحرر لاثباته  
» نقض ١٩٧٤/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٨ ) .

(١١٤) نقض ١٩٦٣/٤/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٣ . ١٩٦٤/٢/٩ س ١٥ ق ٣٦ .

(١١٥) نقض ١٩٦٨/٥/١٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٨ .

فعلا مع علمه بذلك ، فإن هذا يكفي لادانته بالاستتراك في تزوير وثيقة الزواج بما لا يكون للنمى عليه في هذا الشأن محل (١١٦) .

واشهاد الطلاق معد أصلا لاثبات الطلاق بالحالة التي وقع بها كما أثبتته المطلق وبفس الألفاظ التي صدرت منه وغير معد لاثبات حالة الزوجية من حيث الدخول أو عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم في الإشهاد لأن الطلاق يصح شرعا بدونه فهو ادعاء مستقل خاضع للتمحيص والتثبت وليس - حتى ان ذكر في الإشهاد - حجة على الزوجة ولا يؤثر في حقوقها الشرعية التي لها أن تطالب بها أمام القضاء (١١٧) . وتغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسمى والى الطفل أو أحدهما يعد في القانون تزويرا في ورقة رسمية لوروده على بيان مما أعد دفتر المواليد لتدوينه فيه مهما يكون مدى حجية هذا الدفتر في اثبات نسب الطفل (١١٨) .

#### المحررات الباطلة والقابلة للبطلان

يحدث أحيانا أن يكون المحرر الذى أدخل عليه التغيير مشوبا بعييب يبطله من أساسه أو يؤدي الى إبطاله بإجراءات لاحقة ، فهل يؤثر هذا أو ذاك في قيام جريمة التزوير ؟ واضح أن هذه المسألة مرتبطة بصلاحيّة المحرر للاحتجاج به أو التمسك به من صاحب المصلحة ، ورأينا أن ضابط المقاب هو توافر الضرر حقيقة أو محتملا وقت وقوع التغيير في المحرر ، وهى القاعدة بالنسبة الى المحررات الباطلة أو القابلة للبطلان . فإذا انتفت في المحرر الصلاحية للاستعمال اطلاقا ولو من ناحية الظاهر انعدم ركن الضرر وثمما لا تقوم جريمة التزوير . أما اذا كان المحرر رغم العيب الذى لحقه يصلح لاستعماله ويوهم بأنه مطابق للحقيقة فإن فى هذا الكفاية لتوفر الضرر ويكون تغيير الحقيقة تزويرا معاقبا عليه .

وهذه القاعدة استقر عليها قضاء النقض ، فقد تقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه ، لأنه لا يشترط للمقاب على التزوير أن تكون الورقة التى يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية بل كل ما يشترط القانون

(١١٦) نقض ١٩٨٢/٢/٤ أحكام النقض من ٣٣ ق ٦٠ .

(١١٧) نقض ١٩٥٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١١٢ .

(١١٨) نقض ١٩٥٢/٦/٨ أحكام النقض س ٤ ق ٣٣٦ .

لتقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد القس في محرر - من المحررات بأحدى الطرق التي نص عليها القانون وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يحرث ضرراً للفرد (١١٩) . والتزوير الذي يقع من المحضر في اعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع من العقاب عليه كون المحضر لم يتبع في هذا الاعلان الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات (١٢٠) . واذا كان البطلان اللاحق بالمحرر - بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره - مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس فان العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة على اعتبار أن المحرر رسمي لتوقع حلول الضرر بسببه على أى حال (١٢١) . والتزوير في الأوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصلا في محرر باطل شكلا لاحتمال حصول الضرر منه للفرد أو للجميع اذ أن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر فانه قد تتعلق به ثقة الغير من لا يتضح أمامهم ما يشوبه من عيوب ، ويصح أن يخدع فيه كثير من الناس الذين يفوتهم ما فيه من نقص وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب هذا المحرر (١٢٢) .

#### الركن الثاني : القصد الجنائي

الركن الثاني في جريمة تزوير المحررات هو الركن الأدبي ، ولما كانت هذه الجريمة من الجرائم العمدية تميز أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، والقصد الجنائي يكتفى فيه المشرع أساساً أن يكون قصداً عاماً وفي جرائم معينة قد يشترط توافر القصد الخاص . وإذا رجعنا الى جريمة التزوير نجد أنها تتطلب توافر القصد الخاص ، والقصد الخاص بطبيعته يفترض ابتداء توافر القصد العام .

وقد عرفت محكمة النقض القصد الجنائي في جريمة التزوير بصورة واضحة في قولها انه ينحصر مبدئياً في أمرين الأول علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها التي تتكون منها أى ادراكه أنه يغير الحقيقة في محرر بأحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً (١٢٣) ، وأن من شأن هذا التفسير للحقيقة

(١١٩) نقض ١٦٦٢/٢/٥ أحكام النقض في ١٣ ق ٢٩٩ .

(١٢٠) نقض ١٦٥٢/١٠/٢٢ أحكام النقض في ٣ ق ٣٦ .

(١٢١) نقض ١٦٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض في ١٠ ق ١٥٠ ، ١٦٦٨/٥/٦ في ١٩ ق ١٠٥ .

(١٢٢) نقض ١٦٦٨/٦/١٠ أحكام النقض في ١٩ ق ١٣٧ ، ١٩٨٢/٣/١٠ في ٣٣ ق ٦٦ .

(١٢٣) إن القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يقتضي إلا اذ قصد الجاني تغيير الحقيقة

- 'و أن المحرر استعمل - أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام ، والثاني اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله (١٢٤) . وفي حكم حديث لها قررت أن القصد الجنائي يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غير الحقيقة فيه (١٢٥) .

فيشترط أولا أن يوجه الجاني إرادته نحو تشايط يعلم بأنه يغير به الحقيقة في محرر ، فإن اعتقد بأسباب يقبلها القاضي أن التغيير الذي يجريه يطابق الحقيقة والواقع اختفى القصد الجنائي . كما يتعين أن يتوافر العلم بأنه يغير الحقيقة بطريقة من الطرق التي نص عليها القانون على سبيل المحصر ، وإن من شأن هذا التغيير أن يسبب ضررا حقيقيا أو احتماليا للمزور عليه أو غيره . وهذا العلم لا يمكن اقتراضه في حق الجاني وإنما يجب أن يقوم الدليل على توافره . على أن هذه القاعدة لا تعمل بالنسبة لاشتراط الضرر الذي ينبئ على من يغير الحقيقة أن يتوقع ويقدر ما إذا كان من شأنه فعله أن يترتب الضرر فعلا أو احتمالا من عدمه ، مع مراعاة افتراض الضرر في المحررات الرسمية على ما سلف القول .

وقد قضى بأنه يلزم في التزوير توفر علم المتهم بأنه يغير الحقيقة ، والمخالفات القانونية في المواد الجنائية لا يصح أخذها بالظنون والفروض بله يجب أن تكون قائمة على يقين فعلي ، والحكم الذي يقام على القول بأن المتهم من واجبه أن يعرف الحقيقة أو أنه كان في وسعه أن يعرفها فيفترض بذلك علما بها وإن كان لا يعلمها بالفعل يكون ميبيا (١٢٦) . واثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه تزويره واستعماله (١٢٧) . والعلم المشروط توافره مبدئيا لتحقيق

في محرر بائيات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاء أن يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة وأنه يقصد تغييرها في المحرر (نقض ١٩٧٠/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٠٧) .

(١٢٤) لنقض ١٩٣٣/٦/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٩ ، ١٩٦٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٦ ، ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ق ١٢ .  
(١٢٥) نقض ١٩٨٢/٥/١٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣٣ ، ١٩٦٨/٥/١ س ١٩ ق ١٠٥ . ١٩٦٨/٦/١٠ ق ١٣٧ .

(١٢٦) نقض ١٩٤٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢٥ .  
(١٢٧) نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٣١ ، ١٩٧٧/١٢/١٢ س ١٨ ق ٣٧٧ ، ١٩٨١/١١/٢٤ س ٣٢ ق ١٥٨ .

الركن الأدبي لجريمة التزوير والذي يتطلب منه الإحاطة بجميع أركان الجريمة. يكفي فيه في بعض الأحوال أن يكون علما فرضيا وبخاصة فيما يتعلق بالإحاطة بركن الضرر ، فانه لا يشترط أن يعلم المتهم علما فعليا واقعا بأن تغيير الحقيقة الذي ارتكبه من شأنه أن يحدث ضررا بل من المتفق عليه أنه يكفي أن يكون في وسعه ومن واجبه أن يعلم ذلك . ويستوى في هذا أن يكون عدم علمه ناشئا عن جهل بالقانون أو جهل بحقيقة الواقع ، إذ أنه يجب أن يتحمل جميع النتائج المترتبة على تغيير للحقيقة والتي كن من واجبه وفي وسعه أن يتحرى احتمال حصولها(١٢٨) . وإذا كان القرار المطعون فيه نفى عن المطعون ضده تعمد تغيير الحقيقة في البيان الذي أثبتته في صحيفة افتتاح الدعوى المدنية وفي محضر المحضر واستظهر أن ثمة مبررات سائفة دعتة الى الاعتقاد بصحة ذلك البيان فقد انتفى القصد الجنائي في جريمة التزوير(١٢٩) .

ولما كانت جريمة التزوير من المرائم العمدية فلا يقوم الإهمال في تحري الحقيقة مقام العلم الفعلي الذي يتطلبه القانون . فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به ركن القصد الجنائي(١٣٠) . فشيخ البلد الذي وقع على الشهادة المحررة عن تاريخ وفاة ليس هو شيخ حصة المتوفى ولا قريبا له ، وأنه وقع على الشهادة المذكورة لثقتة بشيخ الحصة وأخيه الموقعين عليها قبله فلا تصح ادانته في جريمة التزوير على أساس مجرد القول بأنه لم يمن بتعرف تاريخ الوفاة والتحرى عن حقيقة ما كان لديه من الوسائل التي توصله الى ذلك ، وإن هذا منه إهمال متعمد يجعل التزوير داخلا في قصده الاحتمالي(١٣١) .

ويتوافر القصد الخاص بقيام الدليل على اتجاه نية مرتكب الجريمة الى استعمال المحرر المزور ، فإن انتفى القصد الخاص انتفت تبعا جريمة التزوير ، فالشخص الذي يقلد توقيع آخر لاطهاز بزاعته في التقليد لا يسأل عن جريمة التزوير حتى لو وقعت الورقة الموقع عليها في يد آخر واستطاع

(١٢٨) نقض ١٦٣٣/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١١٢ .

(١٢٩) نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٣ .

(١٣٠) نقض ١٩٧٨/١٠/١ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٤ . ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ق

٥١ ، ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ق ٢٧٠ .

(١٣١) نقض ١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٩ .

أن يستعملها في أمر ما . ولا أثر في قيام القصد الخاص للدافع الذي يريد الدافع تحقيقه من وراء التزوير لأن الباعث لا يعد ركنا من أركان الجريمة (١٣٢)، كما لا أهمية لما إذا كانت هناك فائدة قد تحققت من التزوير من عدمه . فلا يجوز استخلاص عدم توفر القصد الخاص لدى المتهم بتزوير محرر عرق من أنه لم يقصد الإضرار بصاحب الاسم الذي انتحلته نفسه (١٣٣) . ولا يجدى المتهم قوله أنه لم يحصل على فائدة ما من التزوير الذي ارتكبه (١٣٤) .

وجريمة التزوير من الجرائم الوقتية (١٣٥) ، ولذا ينبغي أن يشبث توافر القصد الجنائي بقسميه العام والخاص وقت مقارنة الفعل المادى . وهو أمر يستخلصه القاضى من وقائع الدعوى التى تطرح عليه (١٣٦) . ويقع عبء الإثبات كالقاعدة العامة فى المواد الجزائية على عاتق الادعاء ، وعلى المتهم أن آنكر توافره أن يقدم الدليل على دفاعه .

ولما كان القصد الجنائي ركنا فى جريمة التزوير فإنه يتعين بيانه فى الحكم ، على أنه لا يلزم التحدث عنه صراحة واستقلالاً متى بان فى وقائع الدعوى ما يدل على قيامه (١٣٧) .

## العقوبة

فرق المشرع فى العقوب (١٣٨) على تزوير المحررات بين ما إذا كان المحرر

- 
- (١٣٢) نقض ١٩٨٥/٥/١٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢١ ، ١٧/١٠/١٩٨٥ ق ١٥٨ .  
(١٣٣) ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩ ق ١٦٨ . والمصلحة لا تملو أن تكون الباعث على ارتكاب الجريمة ، وهو ليس ركنا من أركان جريمة التزوير ولا تلزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره (نقض ١٩٦٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٥ ، ١٩٧٥/٣/٣٠ ق ٢٦ ق ٦٨) .  
(١٣٤) نقض ١٩٥٠/٢/٧ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٣ .  
(١٣٥) نقض ١٩٤٤/٤/١٠٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٣٣ .  
(١٣٦) نقض ١٩٦٣/٦/١٠ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٨ .  
(١٣٧) نقض ١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٨ ، ١٣/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤ .  
(١٣٨) نقض ١٩٨٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٤ ، ١٦/٥/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٠٥ ، ١١/١/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٢ ، ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٤ ، ١٦/١٢/١٩٧٤ س ٢٥ ق ١٨٨ .  
(١٣٩) التنازل عن السند المزور من تمسك به لا أثر له على وقوع جريمة التزوير والاستعمال ؛ نقض ١٩٨٢/٥/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٥ .



ورقة عرقية وبين ما اذا ارتكب التزوير فى محرر رسمى او فى ورقة من أوراق جهات معينة نص عليها ، وجعل الجريمة فى الحالة الأولى من نوع الجنح وقرر لها عقوبة الحبس مع الشغل ( مادة ٢١٥ من قانون العقوبات ) • أما فى الحالة الأخرى فالجريمة جنائية والعقوبة المقررة لها هى الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فى حالة التزوير المادى أو الممنوع الذى يقع من الموظف العمومى ( المادتين ٢١١ و ٢١٢ عقوبات ) ، والأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن مدة أكثرها عشر سنين اذا وقع التزوير المادى من غير الموظف العمومى ( المادة ٢١٢ عقوبات ) ، وهى السجن مدة لا تزيد على عشر سنين فى حالة التزوير الذى يقع فى محررات لجهة تساهم الدولة بجزء من مالها فى رأس مسالها • وهى السجن مدة لا تزيد على خمس سنين عن تزوير المحررات الخاصة بالهيئات الأخرى ( مادة ٢١٤ مكررا عقوبات ) • ويتعين تعرف ماهية المحررات الرسمية وما فى حكمها لتمييزها عن الأوراق العرفية ، وتحديد الأولى يستتبع بداهة اعتبار كل ما عداها من المحررات عرقية (١٣٩) •

وجريمة التزوير فى المحررات - على ما سبق القول - جريمة وقتية ولذلك ينبغى أن تثبت أركانها وقت مباشرة الجاني لنشاطه ، ومذاك التاريخ يبدأ حساب المدة اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية • وقضى بأن اعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق ، وأنه اذا دفع امام محكمة الموضوع بأن تزوير المحرر حصل فى تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب عليه مما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها (١٤٠) •

### المحرر الرسمي

لم يعرف المشرع المحرر الرسمي ولكنه أشار فى المادتين ٢١١ و ٢١٣ عقوبات الى ارتكاب التزوير فى المحرر من الموظف العمومى ، وهذا ما يفيد أن المحرر الرسمي هو الذى يصدر فعلا - أو ينسب صدور - الى موظف عمومى مختص بتحريره اتباعا لما تقتضى به القوانين واللوائح • وقد قررت

---

(١٣٩) يشترط للأداة فى جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقرر بتزويره وما انطوى عليه من بيانات والا كان باطلا ، وذلك للكشف عن ماهية تغيير الحقيقة ( نظى ١٩٦٥/١/٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٢ )  
(١٤٠) نقض ١٩٧٧/١/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٢ •

محكمة النقض أن المحرر يعد رسميا متى صدر من موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التدخل في هذا التحرير ، كما قد يستمد رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لاقرارها(١٤١) . وفى حكم آخر قالت يعتبر المحرر رسميا متى صدر أو كان فى الامكان صدوره من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التدخل فى هذا التحرير(١٤٢) . ولا يشترط كما تسخى الرسمية على الورقة أن تكون محررة على غودج خاص، ذلك أن صفة الورقة انما يسبغها عليها محررها وليس طبعها على نموذج خاص(١٤٣) .

والموظف العام هو كل من يعهد اليه بتصيب من السلطة يزاوله فى أداء العمل الذى يبط به أداؤه سواء كان هذا التصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية فى الدولة أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية . يستوى فى ذلك أن يكون تابعا مباشرة الى هذه السلطات أو أن يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها(١٤٤) . والشرط الآخر فى رسمية الورقة أن يكون الموظف العام مختصا بتحريرها ، وهذا الاختصاص يستمد الموظف من القوانين واللوائح ومن أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه له تكلفا صحيحا(١٤٥) ، أو من طلبات الجهات الرسمية التى تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي(١٤٦) . كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر الى البيانات التى تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لاقرارها(١٤٧) . وكون الورقة مما يدخل تحريرها فى اختصاص الموظف مسألة يقدرها القاضى من الوقائع التى تطرح عليه . وعلية أن يبينها فى حكمه لا سيما حينما يثور النزاع حولها والا كان حكمه

---

(١٤١) نقض ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض من ١٩ ق ١٠٥ ، ١٩٦٧/٦/١٩ من ١٨ ق ١٦٧ .

(١٤٢) نقض ١٩٨٢/١١/٣٠ أحكام النقض من ٣٣ ق ١٩٤ ، ١٩٦٦/١٢/٣ من ٢٠

ق ٤٦ .

(١٤٣) نقض ١٩٨٢/٢/٩ أحكام النقض من ٣٣ ق ٦٤ .

(١٤٤) نقض ١٩٦٠/٢/١٦ أحكام النقض من ١١ ق ٣٣ ، ١٩٦٧/٤/٢٤ من ١٨ ق ١١٠ .

(١٤٥) نقض ١٩٨٢/١١/٣٠ أحكام النقض من ٣٣ ق ١٩٤ ، ١٩٦٦/٢/٣ من ٢٠

ق ٤٦ .

(١٤٦) نقض ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض من ١٩ ق ١٠٥ .

(١٤٧) نقض ١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض من ١٠ ق ١٠٥ ، ١٩٦٩/٢/٣ من ٢٠ ق ٤٦ .

قاصرا (١٤٨) .

وتقتصر عبارة الموظف العام هنا على معناه الخاص ، فلا محل للاعتداد بمن يعتبر في حكم الموظف العام والذي ورد ذكره في المادة ١١١ من قانون العقوبات ، اذ لو اراد المشرع هذا المعنى لاحال عليه كما فعل بالنسبة للمادة ١١٩ التي جاءت في باب اختلاس الأموال الأميرية والفدر ، لا سيما وانه حين ادخاله التمديلات على قانون العقوبات عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٢ كان يتناول الأبواب الثلاثة ، الرشوة والاختلاس والتزوير . وفضلا عن هذا فان المشرع اضاف المادة ٢١٤ مكررا الى قانون العقوبات بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، وتناول في الفقرة الثانية منها الحالة التي وردت في المادة ١١١/٦ من قانون العقوبات ، وما كان اغناه عن هذه الاضافة لو اراد مريان احكام التزوير على الموظفين العموميين حكما .

وقد تكون الورقة محرر أصلا بمعرفة موظف عام ثم يدخل عليها أي تغيير فيعتبر تزويرا ماديا حتى ولو لم توقع من جانب الموظف أو ينسب إليه توقيع فيها . فاي اثبات أو اضافة الى أية عبارة أو بيان مخالف للحقيقة في ورقة ونسبتها الى موظف مختص لا يصدر هذا البيان الا منه يعد تغييرا للحقيقة في محرر رسمي ويكفي لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه الاضافة غير موقع عليها من الموظف المختص (١٤٩) . فيكفي أن يتضمن المحرر ما يفيد حتما تداخله في تحريره واعداده وأن يحتوي من البيانات على ما يوهم بأنه هو الذي باشر اجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر ما يكفي لأن يتخذ به الناس (١٥٠) .

والاصطناع يعد من بين طرق التزوير المادى ويمكن تحقيقه بالنسبة الى المحرر الرسمي ، فيعتبر محررا رسميا الورقة التي تغطي شكل الأوراق الرسمية وينسب كذبا انشاؤها الى موظف عمومي مختص للايهام برسميتها

---

(١٤٨) نقض ١٩٥٣/٢/١٠ احكام النقض س ٤ ق ١٩٢ .

(١٤٩) نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ احكام النقض س ٢ ق ١٠٢ .

(١٥٠) نقض ١٩٦٢/٤/٣ احكام النقض س ١٣ ق ٧٦ ، ١١/١/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٢ .  
فالبيان الخاص بمحل اقامة المدعي عليه في صحيفة افتتاح الدعوى يعد تغييرا تزويرا في أوراق رسمية باتخاذ اجراءات الاعلان على يد المحضر ( نقض ١٩٦٦/١٢/١٩ احكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣ ) .

ولو أنها لم تصدر منه في الحقيقة (١٥١) .

ويتبادر الى الذهن الصورة التي تنسب فيها الورقة المزورة الى موطنه عام ثم يتبين انه غير مختص بالتدخل في تحرير مثل هذه الورقة فهل تعتبر هذه الورقة محررا رسميا ؟ لقد عرضت محكمة النقض لهذه الحالة فقررت انه اذا كان الموظف المنسوب اليه المحرر المزور غير مختص بتحرير امثله فلا يمكن اعطاء هذا المحرر حكم المحررات الرسمية الا اذا كان البطالان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تفوت ملاحظته على كثير من الناس ، ففي هذه الصورة يجب العقاب على التزوير الحاصل فيه باعتباره محررا رسميا لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال (١٥٢) . وفي حكم حديث لها قالت ان التزوير في الأوراق الرسمية أو الاشتراك فيه لا يتحقق الا اذا كان اثبات البيان المزور من اختصاص الموظف العام على مقتضى وظيفته في حدود اختصاصه ايا كان سنه من القانون أو تكليف رؤسائه (١٥٣) .

وإذا كان الأصل في الورقة الرسمية أن تكون كلها نتيجة لتدخل الموظف العام في تحريرها ، فهناك أحوال تكون الورقة فيها من بين الأوراق العرفية التي يحررها صاحب المصلحة ثم تنقلب الى ورقة رسمية بالتدخل في جانب الموظف المختص وتنسحب رسمية المحرر على ما سبق ذلك من إجراءات اذ المبرة بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه من أول الأمر (١٥٤) . فصحيفة الدعوى وإن كانت تظل ورقة عرفية طالما هي في يد صاحبها الا أنها تنقلب الى محرر رسمي بمجرد قيام المحضر باعلانها ويصبح ما فيها من تغيير في ورقة رسمية (١٥٥) .

---

(١٥١) نقض ١٩٨٢/١٠/٢١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٤ ، ١٩٦٢/٤/٣ س ١٣ ق ٧٦  
١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ . وإنشاء تقرير طبي لم يصدره أي طبيب على الإطلاق وإنشاء شكل ورقة رسمية تتضمن بياناً على خلاف الحقيقة . يعتبر تزويراً في ورقة رسمية ولا محله لتطبيق العقوبات المنفذة المنصوص عليها في المادتين ٢١٧ و ٢٢٣ عقوبات ( نظى ١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٠ ) .  
(١٥٢) فالتزوير الذي يقع في إشارة تليفونية منسوب صمورها الى رئيس مصلحة ما يتضمن سؤال الموظف من سبب تعلقه عن الاشتراك في الانتخابات لا يعتبر تزويراً في أوراق رسمية وإنسا هو تزوير في ورقة عرفية ( نقض ١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد التائونية ج ٢ ق ٢٤٤ ) .

(١٥٣) نقض ١٩٨٣/٣/١٦ أحكام النقض س ٣٤ ق ٧٥ .  
(١٥٤) نقض ١٩٨٥/٥/١٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢١ ، ١٩٧٨/٤/٢٣ س ٢٩ ق ٧٨ ، ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ق ٣٣ ، ١٩٦٧/١/١٩ ق ٩ ، ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ق ١٧ .  
(١٥٥) نقض ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٨٠٧ .

ومن قضاء التقضى فيما يصد من الأوراق الرسمية ، السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠. في ثبائن الأحوال المدنية ، وانتحال شخصية آخر واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون المذكور (١٥٦) . وكذلك اثبات البنوة في سجلات الأحوال المدنية ، واثبات الزوجية والبنوة في البطاقة العائلية بناء على ما يقره ويتصف به طالب القيد على خلاف الحقيقة (١٥٧) . وكشف العائلة الذى يحور للاعفاء من الخدمة العسكرية ويوقع عليه من المختص ويمتدح من مأمور المركز أو البندر أو القسم ويختتم بخاتم الجهة يكتسب صفة الأوراق الرسمية (١٥٨) . ويكفى لاعتبار المحرر لاحدى الجمعيات التعاونية في حكم المادة ٢١٤ مكرر عقوبات أن تحوى الورقة ما يفيد تدخل الموظف المختص في تحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعنت الورقة لاثباته (١٥٩) . ولا يقدر في اعتبار المحررين من محررات المؤسسة العامة لحلوصا في ذاتهما كورقتين من علامة تشهد أو تشير الى انهما كذلك بعد أن اثبت الحكم توقيع المفوض عليهما قبل أن ينال مضمون صلبها التغيير الذى دين به الطاعن (١٦٠) . ويمتدح دفتر الاشتراك الكيلومتري الذى يخول السفر بقطارات هيئة السكة الحديدية من المحررات الرسمية (١٦١) .

### جريمة استعمال محرر مزور

يشترط في جريمة التزوير أن يتوافر القصد الجنائي الذى يتطلب فيه نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، ولهذا يكون من المنطقي في سبيل تحقيق نفس الغاية التى يهدف اليها الشارع وهي مكافأة كل عبث

(١٥٦) تقضى ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام التقضى من ٢٣ ق ٤٠ .

(١٥٧) تقضى ١٩٨٢/٣/١٠ أحكام التقضى من ٣٣ ق ٦٦ .

(١٥٨) تقضى ١٩٨٤/٢/١ أحكام التقضى من ٣٥ ق ٢١ . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التقى الى اعتبار ما وقع من الطاعنة - من اتفاقها مع مجهول على تحرير بيانات طلب الحصول على بطاقة شخصية باسم الجنى عليها وتقديمها الى موظف السجل المختص متنتحة اسم الجنى عليها فتحت الجريمة بناء على ذلك - اشتراكا في تزوير محرر رسمى فانه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح . ١٩٧٢/٢/٣٠ أحكام التقضى من ٢٣ ق ٩٦ .

(١٥٩) تقضى ١٩٧١/١٢/٢٧ أحكام التقضى من ٢٢ ق ٢٠٠ .

(١٦٠) تقضى ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام التقضى من ٣٠ ق ١١٠ .

(١٦١) تقضى ١٩٦٨/٢/٥ أحكام التقضى من ١٩ ق ٢١ .

بالأوراق أن يجرم فعل استعمال المحرر المزور . فنصت المادة ٢١٤ من قانون العقوبات على أن « من استعمل الأوراق المذكورة في المواد الثأمر السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث إلى عشر سنين » . وفي صدد المحررات العرفية تنص المادة ٢١٥ عقوبات على أن كل شخص « . استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالسجن مع الأشغال . وأشارت المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات إلى العقاب على استعمال المحررات المزورة الخاصة بالجهات المينة بها وسوت في العقاب بينه وبين تزوير تلك المحررات . وجريمة استعمال المحرر المزور تتطلب ركنين الأول النشاط المادي وهو استعمال المحرر المزور والآخر هو القصد الجنائي .

#### ١ - استعمال المحرر المزور

النشاط المادي في جريمة استعمال المحرر المزور هو فعل الاستعمال ، على أنه ينبغي أن يثبت ابتداءً أن المحرر المستعمل مزور(١٦٢) ويستوى أنه يكون التزوير ماديا أو ممتويا . ويلاحظ أن من يرتكب تزويرا في ورقة تم استعمالها يعتبر نشاطه مكونا لجريمتين بينهما ارتباط غير قابل للتجزئة ، الأمر الذي يستوجب تطبيق العقوبة المقررة لأشد الجريمتين وفقا للقواعد المقررة بالنسبة إلى تعدد الجرائم .

وينبغي أن يثبت لدى المحكمة أن الورقة مزورة ، وتقييم الدليل على هذا وفقا للقواعد العامة في الإثبات بمعنى أن لا يشترط أن يصدر حكم بذلك أو يقضى بإدانة مرتكب التزوير . وعلى هذا حتى لو كان الفاعل فمر جريمة:التزوير مجهولا فإنه لا يمنع من العقاب على جريمة الاستعمال متى توافرت أركانها . بل إن عدم وجود الورقة ذاتها لا يمنع من القضاء بالإدانة متى تيقنت المحكمة أن هناك ورقة مزورة وقد تم استعمالها .

والاستعمال هو استخدام الورقة المزورة فيما تصلح لأن تستخدم فيه(١٦٣) ويؤدى هذا إلى أنه قد تختلف غاية مرتكب فعل التزوير عن غاية

---

(١٦٢) الركن المادي في جريمة استعمال محرر مزور يتم بمجرد تديم ورقة تكون فمر ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون ( نقتى ١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٤ . ١٩٨١/١١/١٧ س ٢٢ ق ١٥٨ ) .

(١٦٣) يقوم الركن المادي في جريمة استعمال الأوراق المزورة باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تديم ورقة تكون فمر ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون ( نقتى ١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٥ ) .

فيستعمل للورقة . فان كان المزور قد ارتكب التزوير بنية استعمال المحرر في أمر ما ، فقد تقع الورقة لأي سبب في يد آخر يحاول الاستفادة منها باستخدام غير ذلك الذي قصد به أولا . فلم يربط المشرع بين نية المزور نية المستعمل ، ولا يجمع بينهما الا صلاحية المحرر المزور لأن يستخدم في أي الهدفين . واثبات الاستعمال ليس له طريق خاص اذ العبرة فيه بما تطلن اليه المحكمة من الأدلة الساتقة(١٦٤) .

ولقد قضى بأن استعمال للورقة المزورة هو استعمالها فيما اعدت له(١٦٥) . وان فعل الاستعمال يتحقق بمجرد تقديم الورقة المزورة والتمسك بها(١٦٦) . وتقديم عقد البيع المزور للتسجيل يعد استعمالا له لأن التسجيل يتحقق به الاستفادة من المقدر بنقل الملكية وشهر البيع ونقل التكليف الى المشتري(١٦٧) . واثبات الحكم تقديم المتهم الاعلام الشرعي المزور الى البلدية مع علمه بتزويره تتحقق به العناصر القانونية لجريمة استعمال محرر مزور ، ولا ينفي مقارفته الجريمة التي دين من أجلها وكالته عن زوجته(١٦٨) . ويعتبر استعمالا تقديم البطاقة الشخصية المزورة لتوثيق عقد زواج مع العلم بأنها مزورة(١٦٩) .

والغالب في جريمة استعمال المحرر المزور أن تكون من نوع الجرائم المستمرة ، يبدأ النشاط فيها بمجرد استخدام الورقة المزورة وتنتهي عند التنازل عن التمسك بها . واستقر قضاء النقض على أن جريمة الاستعمال بطبيعتها جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتستمر ما دلم مقدم الورقة متمسكا بها(١٧٠) . فالقضاء ابتداء ثانيا برد وطلان الورقة المظنون فيها واستئناف التمسك بها هذا الحكم طالبا الغاء والحكم بصحتها لا تبدأ مدة انقضاء الدعوى فيها الا من تاريخ التنازل عن التمسك بالورقة أو القضاء نهائيا بتزويرها(١٧١) . على أن هذا

(١٦٤) نقض ١٩٧٠/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١١٩ .

(١٦٥) نقض ١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٠ ، ١٩٦٧/٦/٥ .

أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٥ .

(١٦٦) نقض ١٩٤٢/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٥ .

(١٦٧) نقض ١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٨ .

(١٦٨) نقض ١٩٦٦/٢/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣ .

(١٦٩) نقض ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٠ .

(١٧٠) نقض ١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٥ ، ١٩٦٣/٦/١٠ س ١٤ ق ٩٨ .

(١٧١) نقض ١٩٦٢/٦/١٠ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٨ .

لا يمنع من تصور بعض الفروض التي تتمتع فيها جريمة الاستعمال جرمية وقتية إذا كان استخدام الورقة المزورة لا يحتاج إلى وقت ، كمن يقدم إلى آخر إيصالا مزورا ويقبض قيمته فورا .

ومجرد تقديم الورقة المزورة للأفادة منها يتحقق به ركن الاستعمال بصرف النظر عما يطرا بعد هذا من وقائع ، فلا يؤثر في قيام جريمة الاستعمال التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية ولا وقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية (١٧٢) .

## ٢ - القصد الجنائي

جريمة استعمال المحرر المزور جريمة عمدية ولذا يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، وهو علم الفاعل بأن المحرر الذي يستخدمه مزور بصور يعاقب عليها القانون ، بمعنى أنه لا يكفي العلم بأن المحرر تغييرا للحقيقة بل يتعين أن يعلم بهذا التزوير معاقبا عليه . فالاستعمال المعاقب عليه قانونا هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون ، أما تغيير الحقيقة في ورقة هي من صنع من غير فيها وليس لها من الحجة ما يجعلها صالحة لأن تكون أساسا للمطالبة بحق واستعمال هذه الورقة بعد ذلك فلا عقاب عليه (١٧٣) .

ويجب أن يقوم الدليل على أن من استعمل المحرر المزور يعلم بتزويره ، وهذه المسألة يستخلصها القاضي من وقائع وملابسات الدعوى التي تطرح عليه . ولا يجوز افتراض العلم في حق الشخص بل يجب أن يقوم الدليل على ثبوته باعتباره ركنا في الجريمة (١٧٤) . ولكن متى ثبت وقوع تزوير المحرر من الجنائي فإنه يلزم عن ذلك أن يتوافر في حقه العلم بتزويره واستعماله (١٧٥) . ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحرر المزور ما دامت معوناته تفنى عن ذلك .

(١٧٢) نقض ١٩٦٦/٣/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٠ .  
(١٧٣) نقض ١٩٦٥/٦/٢٤ مجموعة التواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩١ ، وقضى بأن استعمال الأوراق المزورة مع العلم بتزويرها أمر يعاقب عليه قانونا ، ولو كان الفرض من استعمالها الوصول إلى حق ثابت شرعا ( نقض ١٩١٤/٩/١٩ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٣ ) .  
(١٧٤) ولقد قضى بأن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بل يلزم إقامة الدليل على أن الطامن هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه ( نقض ١٩٦٧/٣/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٧٧ ، ١٩٦١/١١/٨ س ٢٢ ق ١٥٣ ) .  
(١٧٥) نقض ١٩٧٠/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٩ .



## الفصل الرابع

### القتل العمد

تهتم التشريعات جميعا بحياة الأفراد وسلامتهم ، فتنص على تجريم الأفعال التي من شأنها المساس بهم . وتتفاوت العقوبات التي تقررها لكل عدوان وفقا لجسامته أو النتيجة التي تترتب عليه ، فالاعتداء على الحياة أكبر جسامته من مجرد الإيذاء البسيط والضرب الذي يفضي الى الموت أخطر من الجرح الذي تنشأ عنه عاهة مستديمة .

وقد تناول المشرع في الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون العقوبات جرائم القتل والجرح والضرب في المواد من ٢٣٠ الى ٢٥١ مكررا . ويبين من سراجة هذه المواد أنها تتضمن من الجرائم ما يحد من الجنائيات ويصنفها من نوع الجنح ، وقد تكون الجريمة في طبيعتها واحدة ولكن العقاب يختلف الى الدرجة التي يتغير فيها نوع الجريمة من جنائية الى جنحة ، كما هو الحال في قتل الزوج لزوجته ومن يزني بها حال تلبسهما بالزنا في المادة ٢٣٧ .

والقتل هو ازهاق روح إنسان وهو على نوعين قتل عمد وقتل غير عمد ، والنوع الأخير اما أن يقع عن خطأ بأية صورة يكون الخطأ أو تحسن الوفاة بغير خطأ وتسمى حينئذ قضاء وقدرا . والقتل العمد هو الذي يرتكب فيه الجاني فعلا من شأنه أن يترتب الوفاة متى قصده الى هذه النتيجة ، وينطوي تحت هذا التعريف جميع صور القتل العمد بصرف النظر عما يقدره المشرع من عقاب وفقا لظروف معينة يرى فيها اما تشديد العقاب أو تخفيفه .

## المبحث الأول

### أركان الجريمة

ورد ذكر انفصل العقاب عليه في جريمة انقتل العمد بصدر المادة ٢٣٠ عقوبات بقولها كل من قتل نفساً عمداً ، ويبين من هذه العبارة أن أركان جريمة القتل العمد ثلاثة ، الأول موضوع الجريمة ويجب أن يكون انساناً حياً ، والثاني فعل يؤدي الى الوفاة ، والثالث القصد الجنائي ، وتتكلم على كل من هذه الأركان .

### أولاً

#### موضوع الجريمة

قصد المشرع من العقاب على جريمة القتل العمد حماية أرواح الناس من الاعتداء عليها ولهذا فإن استعماله للفظ نفس ينصرف الى الانسنان . على أن الأمر لا يخلو مع ذلك من حاجة الى تفصيل ، لأن الفرد يمر بعدة أطوار منذ بدء تكوينه الى ما بعد وفاته ففي أى فترة يمكن أن يعد انساناً ويعتبر الاعتداء عليه مكوناً لجريمة القتل ؟ لا جدال حول أن الجنين فى بطن أمه لا يعد انساناً فهو لا يصلح لأن يكون موضوعاً لجريمة القتل ، على أنه ان أنزل الجنين عد الفعل اجهاضاً يعاقب عليه اذا توافرت أركان الجريمة وفقاً لما تنص عليه المادة ٢٦٠ وما بعدها من قانون العقوبات . وهذا بصرف النظر عما قد ترتبه الشريعة الإسلامية أو القانون من أحكام تتعلق على وجه الخصوص بالذمة المالية للجنين ، لأنها تخرج عن نطاق جريمة القتل التي تستوجب ازهاق الروح لكائن على قيد الحياة وهو ما لا يتوافر الا بالولادة .

واذن فقبل الولادة لا يعتبر التخلص من الجنين مكوناً لجريمة القتل ، أما بعد الولادة فيعد الفعل قتلاً ما دام المولود كان على قيد الحياة حينذاك . بيد أن المسألة مثار البحث هي معرفة حكم التخلص من الجنين حال الولادة هل يلحق بالحالة الأولى أم الثانية ، أى حكم التخلص من المولود وقت خروجه من الرحم أو حتى بعد خروجه من الرحم ولكن قبل قطع الحبل السرى الذى يصله بالأم . وأهمية هذه المسألة تبرز في أن وصف الجريمة قد يتغير

من اجهاض الى قتل أو المكسي وفقا للرأى الذى يصح الانتهاء اليه بما يستتبع هذا من اختلاف فى قدر العقوبة المقررة قانونا . وفى رأينا أن الجنين بمجرد أن يفارق الرحم يعتبر كائنا مستقلا ومن ثم انسانيًا ويكون له أى فعل يقصد به التخلص منه الركن المادى فى جريمة القتل ، إذ أصبح له كيانًا ملموسًا فى الحقيقة والواقع . ولا يقدح فى هذا اتصاله بالأم بالمجمل السرى لأن هذا السبيل هو طريقه للتغذية فى هذه الفترة من حياته ولا يمد بسببه جزء منها ، وسبيل الفداء لا يضر من حقيقته فلا شك أن الطفل حديث الولادة يتغذى بلبن الأم ومع هذا فلم يقل أحد انه لا يمد منفصلا عنها .

وتبقى الصورة التى يكون فيها الاعتداء قد وقع على جثة بعد أن فارقتها الروح ، وهذا أمر يدخل فى بحث الجريمة المستحيلة التى تعرض لها فيما بعد .

ومتى كان الجنين قد انفصل عن أمه ودبت فيه الحياة فإن ازهاق روحه بعد مكونا لجريمة القتل حتى لو ثبت بطريق القطع انه مقضى عليه بالموت لأى سبب كان كالمرض ، ذلك لأنه فضلا عن أن للحياة حرمتها التى ابتغى القانون المحافظة عليها فإن العلم إلى اليوم مهما وصل به التقدم لا يستطيع أن يتنبأ بما يأتى به المستقبل سواء عن طريق تقدمه أو من عند الله . ومما يتصل بهذا الفرض القضاء على المولود المشوه هل يعد قتلًا ، والحال فى هذا لا يخرج عن صورة من اثنتين ، اما أن يكون المولود قابلا للحياة رغم ما فيه من تشويه فالتخلص منه بلا جدال يعتبر قتلًا ، لأنه فضلا عن أن التشويه لا يبرر القضاء عليه فقد يكون من الميسور علاج تلك الحال فى يوم من الأيام . وكذلك ان كان استمرار حياة المولود غير محتمل بسبب ما به من تشويه فإن هذا أيضا بدوره لا يميز التخلص منه لما سبق من أسباب .

وعلى هذا الأساس يكون ازهاق روح مريض شلقة عليه بسبب الآلام التى يتحملها من غرض أصابه يقضى عليه بالموت حتما وفقا للرأى الطبى مكونا لجريمة القتل حتى لو حدث الفعل تلبية لرغبة المجنى عليه .

ويستطرد هذا إلى القول بأن الفعل يعد قتلًا ولو وقع على محكوم عليه بالأعدام حتى لو تم قيم تنفيذ الحكم بمقتضى قليلة ، لأن للروح فى جسم الإنسان حسانتها منذ الميلاد إلى الوفاة ولا يجوز ازهاقها إلا فى الأحوال

التي ينص عليها القانون صراحة . ومثل هذا أيضا من يشاهد شخصا على  
وشك الانتحار فيتقدم هو ويقتله عملا على تحقيق رغبته فليس في نصوص  
القانون ما يحميه من العقاب .

وما دام القانون لا يتطلب في موضوع الجريمة الا أن يكون نسبا  
فلا أهمية لجنسه أو سنه أو أصله أو ديانتة ، وتبعا لا يهم معرفة شخصيا  
المجنى عليه . ومن ثم ان وجه شخص نشاطه لأزهاق روح انسان معبر  
ثم تبين أنه قد أخطأ الموضوع وكان مكان الحادث آخر غير المقصود فإن  
الفاعل يسأل عن جريمة قتل تامة . كذلك الحل ان ابتنى الجاني أن يوجه  
نشاطه قبل شخص معين فيتمدى الفعل هدفه ويصيب آخر سواء أصاب  
نفس الوقت الشخص المقصود بالاعتداء أو لم يصبه ، فلا يؤثر في المسألة  
الفعل في الشخص أو الخطأ في الشخصية ، على ما سنرى عند الكلام على  
القصد الجنائي في جريمة القتل .

ومضى ثبت أن نشاط الفرد موجه نحو ازهاق روح انسان وتم هذا  
الفعل فقد تحققت الجريمة ، حتى ولو لم يشر على جثة القتيل لأن هذا أمر  
يتعلق بدليل الإثبات (١) . ويكفي للادانة أن يتحقق القاضى ويطمئن الى  
وقوع الفعل المادى من الجاني وأنه قد حقق النتيجة المقصودة ، فله مثلا أن  
ياخذ باعتراف المتهم وحده متى اطمأن اليه أو بأقوال شهود سمعوا ذلك  
الاعتراف أو شاهدوا الحادث بأنفسهم أو تلقوه عن غيرهم .

## ثانيا

### فعل يؤدي الى الوفاة

الركن المادى في جريمة القتل هو النشاط الذى يئذه الجاني في  
سبيل الوصول الى تحقيق النتيجة التى يجرمها القانون ، أى اتيان الجاني  
لفعل أو امتناع من شأنه أن يؤدي الى الوفاة . وهذا يدعونا الى الكلام على  
الفعل والنتيجة أى ازهاق الروح وعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة .

١ - (١) تنص المادة ٢٣٩ عقوبات على أن « كل من اتى جثة قتيل أو دفنها بدون اخبار  
سلطات الادعاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وتسايبه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد  
عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز مئتين جنيا حريا » .

## ١ - فصل القتل

يتوافر فعل القتل بكل سبيل يسلكه الجاني ويوصل الى ازهاق الروح، وهذا السلوك غالبا ما يكون ايجابيا بيد أنه قد يكون سلبيا أى تحققه النتيجة بطريق السلب أو الترك .

### ( ١ ) الفصل الإيجابي

هو كل نشاط للجاني يبدو مظهره بتصرف من جانبه فى العالم الخارجى ، والأمنلة عليه كثيرة وتتنوع باختلاف ظروف الحياة وملابسات الواقعة وما يستعين به الجاني فى ارتكاب الجريمة ، فقد يستعين فى سبيل تنفيذ غرضه بوسيلة ممتدة بطبيعتها لتنفيذ فعل القتل كما قد يستخدم وسيلة مما يستعمل فى شئون الحياة اليومية . وآلة القتل ليست من الأكاذه الجهورية فى الجريمة<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم لا أهمية لنوعها ما دامت تحدث القتل<sup>(٣)</sup> ولا تعتبر طريقة القتل ذاتها من البيانات الجهورية التى تلتزم المحكمة بالتحدث عنها فى الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلا<sup>(٤)</sup> .

وقد يلجأ الفاعل فى سبيل ازهاق روح المجنى عليه الى استخدام سلاح قاتل كبنذقية يطلق منها رصاصة أو قنبلة يلقيها فى جمع من الناس بينهم المجنى عليه أو غاز سلام يطلقه فى غرفة المجنى عليه أثناء نومه أو مواد سامة توضع فى طعامه . ولا شك أن استخدام أى من تلك الوسائل من شأنه أن ييسر الوصول الى دليل على قيام القصد الجنائى فى جريمة القتل ، وإن كان هذا لا يمنع من إثبات عكس ما قد يستدل من ظاهره كما فى حالة استعمال السلاح .

وأحيانا يستخدم الفاعل وسيلة مما يستعمل فى شئون الحياة العادية وتوصل الى ازهاق روح المجنى عليه ومثالها سكين أو عصا أو حتى اليدين كما فى صبورة الخنق فتقوم جريمة القتل متى توافر القصد الجنائى ، كل ما فى الأمر أن هذه الصور تختلف عن السابقة عليها فى الجهد اللازم لإقامة الدليل على نية القتل . وتبدو أهمية هذه المسألة فى أنه فى الأحوال

(٢) نظى ١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النفس س ١٤ ق ١٦٣ . ١٩٦٧/٢/١٨ س ٢٨ ،

(٣) نظى ١٩٧١/٣/٢٩ س ٢٢ ق ٧٧ .

(٤) نظى ١٩٦١/١٠/٩ أحكام النفس س ١٢ ق ١٥٠ .

(٥) نظى ١٩٥٨/١/١٤ أحكام النفس س ٩ ق ٩ .

التي لا تتحقق فيها المحكمة من وجود نية القتل مع ثبوت وقوع الفعل من المتهم فإنها تجعل وصف الجريمة الضرب القوي إلى موت بدلاً من القتل العمد . وقد قضى بأن تمييز شخص عن الحركة بضربه ضرباً مبرحاً وتركه في مكان منزول محروماً من وسائل الحياة يعتبر قتلًا عمداً متى اقترن ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال<sup>(٥)</sup> .

ويبين من الصورتين السابقتين أن الوسيلة المستخدمة في إزهاق الروح هي عبارة عن جسم مادي ملموس ، ولكن هناك من الحالات ما يمكن بها إزهاق الروح بدون تماس بجسم المجنى عليه ويتم هذا بأحداث انفصالات للمجنى عليه من شأنها أن تؤدي إلى وفاته ، والمثال الذي يضرب في هذا الصدد أن يلقى شخص بخبر مزعج إلى آخر مريض أو مسن وهو يعلم بأن من شأن تصرفه بالصورة التي يقوم بها الخبر أن تؤدي إلى أحداث الوفاة . والرأي الغالب في هذه الحالة هو اعتبار الفعل قتلًا عمداً لأن الوسيلة ليست ركناً في الجريمة ، على أنه يجب أن تقوم علاقة السببية بين الفعل والنتيجة ، ولعل الذي أثار النقاش هو صعوبة إقامة الدليل على توافر تلك العلاقة .

وفي غالبية الحالات يوجه الفاعل بنفسه إلى المجنى عليه الوسيلة المستخدمة في القتل ومع هذا يجوز أن يعد هو تلك الوسيلة ثم يترك لسير الأمور الطبيعي في الحياة أن يوصل إلى النتيجة المقصودة ، ومثالها من يحضر حفرة في الطريق الذي يمر فيه المجنى عليه عادة فيسقط فيها وتزهق روحه أو يضع سمًا في طعام معه لتناوله أو قنبلة في طرد يرسله إليه فيفتجر عند فتحه وهكذا .

### (ب) الفصل السلبي

جريمة القتل في صورتها المادية جريمة ايجابية بمعنى أن الركن المادي فيها يتحقق بنشاط خارجي ملموس يصدر من الجاني ، بيد أن البعد عنه أثر فيما إذا كان يمكن وقوع القتل بفعل سلبي وبمعنى آخر هل يكفي لتحقيق الركن المادي في هذه الجريمة أن يتخذ الجاني من جانبه موقفاً سلبياً وتتحقق مع هذا النتيجة التي يروم الوصول إليها وهي إزهاق روح المجنى عليه ، ويسمى شراح القانون هذه الصورة بالجريمة الإيجابية التي ترتكب

٥) نفس ١٩٦٦/١٢/٢٨ مجموعة التواعد القانونية ج ٣ ق ١٠ .

بطريق السلب . وتنبئ في هذه الحالة مراعاة افتراض توافق القصد الجنائي لدى الفاعل - وهو الأمر الذي تمل عليه وقائع الدعوى - أي انصراف نيته للوصول إلى النتيجة. وهي ازهاق روح المجنى عليه ، وكل ما في الأمر أن الخلاف ينحصر في الوسيلة المستعملة فهي ذات نشاط خارجي في العمل الإيجابي وهي حالة سلبية في الصورة الأخرى . والأمثلة على هذا عديدة منها الأم التي تمتنع عن ربط الجبل السرى لولدها قاصدة موته فيموت ورجل المطافئ الذي يمتنع عن انقاذ انسان من خطر الحريق ليحترق فيموت وعامل الشاطئ الذي لا يقدم على انقاذ المشرق على الفرق ابتغاء تحقيق غرقه فيغرق ومن يرى آخر على وشك الفرق وفي مقدوره انقاذه فلا يحرك ساكنا ابتغاء التخلص منه فيغرق .

ولقد أثارت هذه المسألة نقاشا طويلا بين الشراح ، فقد رأى البعض أن النتيجة التي تحققت تتفق وقصد الفاعل ومن ثم فهي مؤثمة ولا ينبغي أن يفلت الشخص في هذه الصورة من العقاب ، لأن مثل هذا الفصل مما لا ترضى عنه الجماعة والمشرع ينص عادة في قوانين العقوبات على عقاب من يزهد روح آخر فيمده قاتلا دون أن يحدد الوسيلة المستعملة في ذلك أي يستوي أن تكون ايجابية أو سلبية . ومن جهة أخرى ذهب رأى إلى العكس ذلك أن الموقف السلبي يعتبر عفما والعلم لا يتصور أن يوصل إلى نتيجة ما ، ومتى كان الأمر كذلك فلا تأثم ولا عقاب .

ويستدعي الانتباه في الأمثلة التي ضربناها أنها تنقسم إلى نوعين الأول يقع فيه التزام - قانوني أو تعاقدى - على عاتق الشخص با يتحرك لانقضاء المجنى عليه والا اعتبر مقصرا بالنسبة إلى ذلك الالتزام . والنوع الآخر لا يتوافر فيه مثل هذا الالتزام وإنما توجب القواعد الأخلاقية أن يبذل الشخص جهده ليمنع النتيجة المتوقعة . فالمرض الذي يقود كفيف يقع على عاتقه التزام تعاقدى بأن يرشده عند عبور الطرقات ويقيه مخاطره وعامل الزبلان الذي يقوم على حراسته يقع على عاتقه التزام بخلق عهده مرور قطار السكة نظيد تجميع المرور ، أما الشخص العابر الذي يشاهد آخر على وشك الفرق وفي مكنته أن ينقذه فإن قواعد الأخلاق وحدها توجب عليه انقاذه .

وإذا أردنا تحليل الفروض المختلفة في ضوء المنطق والواقع لوجدنا أن القانون لا يتطلب في الفرد الشهامة ، ومن ثم فلا يمكن مؤاخذه ولا تجريم موقفه حتى ولو ثبت بطريق القطع أنه قد ابتغى الوصول للنتيجة التي

تحققت وهى الوفاة . أما فى الصورة الأخرى حيث يكون هناك واجب قانونى أو اتفاقى فإن تصرف الفرد فى هذه الحالة مما ينبئ تأنيبه لانه فى الواقع قد استغل الظروف القائمة واستعملها كوسيلة لتحقيق غرضه ، بل انه بوقفه كان مشاركا فى خلقها ، ولا تختلف هذه الصورة كثيرا عن حالة الشخص الذى يحفر حفرة فى طريق عموه أثناء مروره ثم يتركها ان أن يقع فيها فيموت .

### ٣ - النتيجة ، الوفاة

يُجرّم المشرع فى القتل ازهاق روح إنسان حي ، ومن ثم حتى يستجن الفاعل العقاب من أجل النشاط الذى اتاه ينبئ أن تتحقق النتيجة وهى وفاة المجنى عليه . على أن هذا يطبقة الحال لا يمنع من عقاب الجاني ولو لم تحدث النتيجة أى موت الشخص المقصود وتقف الجريمة حينئذ عند حد الشروع وهو بدوره مماقب عليه . وتنبؤ أهمية ذكر النتيجة فى أمرين أولهما أنها ما لم تتحقق تقتصر المسألة على الشروع على ما سلف . والآخر هو أن انتهاء الجاني الوصول الى هذه النتيجة هو الذى يوفر القصد الجنائي المطلوب فى جريمة القتل ، لأن الشرط الأساسى فيه على ما سلف هو توفر نية الفاعل فى ازهاق روح المجنى عليه . وقد لا يكون من المكر بأية حال تحقيق النتيجة لسبب من الأسباب وهو ما يوصل الى بحث الجريمة المستحيلة التى تتكلم عنها عند بحث الشروع فى جريمة القتل .

ويكفى للدانة على ما سبق القول أن تتحقق المحكمة من وفاة المجنى عليه من مختلف الأدلة التى تطرح عليها حتى ولو لم يعثر على الجثة ، ذلك بأنه لا يلزم للدانة فى جريمة القتل أن يكون موت المجنى عليه قد ثبت بعليل معين عن طريق الكشف على الجثة وتفسيرها (٦) .

### ٣ - علاقة السببية

قلنا ان الركن المادي فى جريمة القتل هو فعل يؤدى الى الوفاة . ومن ثم ينبئ أن تتوافر علاقة السببية بين نشاط الجاني وبين النتيجة التى تحققت حتى فى الصورة التى ترتكب فيها جريمة القتل بطريق السلب .

(٦) نفس ١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥٥٠ . ١٩٦٠/٥/٢٦ أحكام النفس من ١١ ق ١٠٠ .



فإذا كان فعل الجاني قد أوصل إلى إزهاق روح المجنى عليه مثل عن جريمة قتل تامة أما إذا لم تتحقق النتيجة المرجوة وقف الأمر عند حد الشروع وفقا للقواعد العامة .

وفي كثير من الحالات تعقب الوفاة نشاط الجاني مباشرة أو يفشل الجاني في تحقيق النتيجة بصفة فورية ، وهي صوره لا تثير أى خلاف . بيد أن وقائع الحياة العملية لا تحدث دائما بهذه البساطة ، فكثيرا ما تتداخل عوامل مختلفة بين نشاط الجاني والنتيجة التي تحققت وترجع إلى أسباب عديدة سواء بفعل المجنى عليه نفسه أو آخر غير المجنى عليه أو ظروف خارجة عن هذا وذلك . ومن صورها أن يهمل المجنى عليه في علاج نفسه بعد إصابته بما يؤدي إلى وفاته أو يجهز ثالث على المجنى عليه بعد إصابته أو يساعد ضيف صحة المجنى عليه على موته أو يقوم حريق في المستشفى الذي نقل إليه أو تصطدم السيارة التي تنقله وينتهي الأمر إلى موته . وفي هذه الصور جسيما يثور التساؤل عن مدى مسئولية الفاعل الأصل عن الجريمة هل يسأل عن جريمة القتل التامة أم يقف الأمر عند حد الشروع ؟ وبمسألة أخرى هل الأحداث التي وقعت بين نشاط الجاني وبين النتيجة التي تحققت من شأنها أن تطلع علاقة السببية فتقتصر مسألة الجاني على الشروع أو لا اثر لها على توافر علاقة السببية فيسأل الجاني عن الجريمة التامة ؟

لقد تعددت آراء الشراح في تحديد مقياس توافر علاقة السببية بوجه تحبام . فقد ذهب رأى إلى القول بأن العبرة في تحمل النتيجة إنما تكون للسبب الفعّال أى السبب الذي يعتبر أساسيا في أحداث الجريمة ويعتبر باقي الأسباب بالقياس له ظروفها مهينة لها . واتجه آخر إلى مساءلة الجاني عن النتيجة التي حدثت ما دام نشاطه هو الذى أدى ببدايته إلى غيره من الأسباب الموصلة للنتيجة ، هذا إلا إذا كان السبب الجديد كان لا بد من وقوعه وأحداث النتيجة وتعرف هذه النظرية بنظرية تماثل الأسباب . ورأى ثالث يرى مساءلة الجاني عن النتائج التي تحدث ما دامت هي مما يوصل إليه سير الأمور العادى في الحياة ، وهذه هي نظرية السبب الملائم .

والمقياس الأخير هو الغالب بين الشراح إذ يعتد بواقع الأمر في الحياة والنظر إلى سير الأمور الطبيعي فيها ، فإذا كان السبب العارض مما تجرى به شئون الحياة فإنه من التمتين على الفاعل أن يتوقعه ومن العدل والنطق أن يتحمل نتيجة فعله . أما إذا كان العكس ولم يكن ذلك السبب مما يتوقع

حدونه وفقا لمجرى الأمور كل يوم فإن مسئولية الفاعل تقف عند حد وقوع هذا السبب . والفصل في توافر المسئولية عن الجريمة التامة أو الشروع فيها وفقا لهذا المقياس هو وقائع الدعوى وما يستخلصه القاضي منها ، فهو الذى يقدر بمطلق مسلطانه مدى ما يتفق أو لا يتفق مع السبب المارض وشئون الحياة . ومن ثم اذا عجل كبر من المجنى عليه فى وفاته فإن هذا لا يمنع من مساملة الجاني عن الجريمة الكاملة ، والحال كذلك اذا ما نتجت الوفاة عن افعال المجنى عليه فى العلاج متى كان هذا الإهمال متوقفاً من كان فى مثل حالة المجنى عليه الاجتماعية . أما اذا كانت الوفاة ناتجة عن حريق بالمستشفى أو اصطدام السيارة التى تحمل المجنى عليه فإن هذا الحادث ليس مما يمرض كل يوم فى الحياة ، ومن ثم من شأنه قطع علاقة السببية وتقف مساملة الجاني عند حد الشروع .

وقد استقر قضاء النقض على أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنوياً بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة بفعله المسمى (٧) . فجريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه بنية قتله يؤدي بطبيعته الى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت فى مقتل أم من إصابة وقعت فى غير مقتل . بما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة (٨) . فیسال المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابات التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي فى العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متممداً ذلك لتجسيم المسئولية (٩) . فإذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي الى الوفاة لا يقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهى النتيجة المباشرة التى قصد إليها بلتهم حين طعن المجنى عليه عمداً بنية قتله (١٠) . ويقطع خطأ المجنى عليه رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة (١١) . ويقدر القاضي من وقائع الدعوى توافر السببية أو عدم توافرها (١٢) .

(٧) نقض ١٩٦٦/٦/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٠ .

(٨) نقض ١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٦ .

(٩) نقض ١٩٦٥/٣/٨ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٦ ، ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧٣ ق ١١٣ .

(١٠) نقض ١٩٦٦/١٠/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٥ .

(١١) نقض ١٩٦٦/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٠ .

(١٢) نقض ١٩٦٦/١٢/٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٨ .

وابتات علاقة السببية مسألة موضوعية يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، فلا يجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه (١٣) .

ولما لعلاقة السببية بين النشاط والنتيجة من الأهمية في مدى تحميل الجاني للمسئولية الجنائية يتعين على المحكمة أن تعنى ببيانها والا كان حكمها مشوباً بالقصور . فإذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم لم يبين كيف انتهى الى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هي التي سببت وفاة المجنى عليه فإنه يكون قاصراً (١٤) . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من الإصابات التي حدثت بالتفصيل ولم يمن ببيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل أغنى فإنه يكون قاصراً (١٥) .

### الشروع في الجريمة

الكلام على الشروع في جريمة القتل هو أعمال الأحكام العامة في الشروع ، بيد أنه لما كانت تلك الجريمة من أهم الجرائم وجب بيان مدى اتصال تلك الأحكام عليها والتعرض بصفة خاصة الى الجريمة المستحيلة ومدى مساهلة الفاعل في صورتها .

عرفت المادة ٤٥ من قانون العقوبات الشروع في جريمة بقولها « الشروع هو البدء في تنفيذ فعل يقصد ارتكاب جناية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها » . والركن المادي في الشروع هو البدء في التنفيذ . ولقد اختلفت الآراء حول توافره بين المذهبين المادى والشمسى . فالمذهب المادى الذى يعتمد على جسامه الفعل المرتكب لا يعتبر بدء التنفيذ متوافراً الا اذا أتى الجاني نشاطاً يعتبر داخلًا في الأركان المكونة للجريمة ، فهو في القتل يكون بإطلاق الميار النارى أو الطعن بالسكين . وقد أدى هذا المذهب الى افلات كثيرين من العقاب رغم ما يبدو من خطورة فعلهم ، ومن ثم تجمعت بعض أنصاره قد حاولوا التخفيف من عيوبه واكتفوا بالقول بأن الشروع يعتبر متوافراً اذا ما أتى الجاني فعلاً يعتبر مكوِّ

(١٣) نقض ١٩٨٥/١/١٦ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٠ .

(١٤) نقض ١٩٦٠/١١/٢٢ أحكام النقض من ١١ ق ١٥٦ .

(١٥) نقض ١٩٦٢/٤/٢ أحكام النقض من ٣٤ ق ٣٢ .

لظرف من الظروف المشددة للجريمة . وكان النقد الذى وجه الى هذا التعديل هو ان بعض الظروف المشددة قد تتوافر دون أى نشاط من جانب الجانى كالشأن فى ظرف سبق الإصرار بالنسبة لجريمة القتل . أما المذهب الشخصى فيقوم أساسا على خطورة الجانى ، فكلما دل الجانى بتصرفه على خطورته عده فعله مكونا لبدء التنفيذ . وقد عرف هذا الفعل بأنه المؤدى مباشرة الى ارتكاب الجريمة بمعنى أنه لو ترك الجانى على حاله لانتهى به الأمر الى اتمام ارتكاب الجريمة . فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل فى تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفي لاعتبار أنه شرع فى ارتكاب الجريمة أن يبدأ فى تنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادى ومؤدى اليه حتما ، ويمارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذى باشره الجانى هو الخطوة الأولى فى مسبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤدىا حالا عن طريق مباشر الى ارتكاب الجريمة ما دام قصد الجانى من مباشرة هذا الفعل معلوما ثابتا(١٦) . وقد ساد هذا المذهب فى محيط الفقهاء وفى دور القضاء .

ولتجديد النشاط الذى يتكون به بدء التنفيذ فى الشروع أهميته ، لأنه اذا لم يصل الى هذا الحد فإنه لا يمدد العمل التحضيرى الذى لا عقاب عليه . والفصل فى هذا الأمر مرجعه الى تقدير القاضى لوقائع الدعوى وما يستخلصه منها .

وحتى. يتحقق الشروع فى الجريمة يتعين أن يوقف تنفيذ الجريمة أو يخيب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها . وتقدير كون الأسباب التى من أجلها لم تتم الجريمة هل هي ارادية أم خارجة عن ارادة الجانى هو أمر يتعلق بالوقائع . فاذا كان الثابت بالحكم أن الجانى عزم على قتل المجنى عليه وهو نائم فوضعت كمية من مادة السبرتو على فراشه ثم أشعل ورقة بقصد القائها على الفراش لاشعال النار فيه واستيقظ المجنى عليه على أثر ذلك قاطعاً الجانى النار وهرب وقدرت المحكمة أن عدول الجانى عن اتمام جريمته لم يكن اراديا بل كان بسبب خارج عن ارادته . جو استيقاظ المجنى عليه وخشيته الجانى من ضبطه متلبسا فذلك تقدير موضوعى مقبول عقلا(١٧) .

### الجريمة المستحيلة

كما يثور بحث الشروع في القتل فالشأن كذلك بالنسبة الى الجريمة المستحيلة ، فقد ينوى شخص قتل آخر فيستعمل وسيلة الأصل فيها أن تكون قاتلة تؤدي الى ازهاق الروح بيد أن الجريمة لا تتحقق وما كان لها أن تتحقق أبدا لأسباب لا علم للجاني بها . ومن أمثلتها أن يطلق شخص على آخر عيارا ناريا منتويا قتله ثم يبين أن الأخير قد فارق الحياة قبل ذلك . أو يصوب سلاحه القاتل الى المكان الذي يعتقد وجوده فيه بيد أنه يكون قد فارقه قبيل فعل الجاني ، أو يطلق بندقية صوب المجنى عليه فلا يخرج المقنوف بسبب فساد مادته أو قصر ابرة البندقية ، وكمن يضع مائدة سامة في طعام لآخر لا تحث الوفاة أبدا بسبب سآلتها ، أو يخلط الطعام بمادة يعتقد أن من شأنها أحداث الوفاة وواقع الحال على العكس من ذلك ففي هذه الصور جميعا يثور التساؤل عن امكان مساءلة الفاعل جنايم عن النشاط الذي صدر من جانبه ، ومن الطبيعي أن المسؤولية ان فيل بقيامها في هذه الحالات فانها تقف عند حد الشروع لأن الجريمة لا تنحصر أبدا لوجود سبب يستحيل معه الوصول الى ازهاق الروح .

ولقد انقسم الرأي في صدد الجريمة المستحيلة - كالشأن بالنسبة الى الشروع - الى مذهبي أحدهما المذهب المادي والآخر المذهب الشخصي . فذهب آتصار المذهب المادي الى القول بعدم العقاب على الجريمة المستحيلة لأنه ما دام بحث العقاب فيها يكون بوصفها شروعا في جريمة وكانت الجريمة يستحيل تحققها فكذلك الشأن بالنسبة الى الشروع الذي يعد فعلا سابقا على الجريمة التامة فانه لا يلحقه العقاب لأن العدم يولد عدما .

على أن النتيجة التي انتهى اليها هذا المذهب من عدم العقاب في جميع صور الجريمة المستحيلة كانت مجافية للعدالة في بعض الحالات لأنها تؤدي الى اسفلت الجاني من تحت طائلة القساوون في أحوال ثم تتحقق فيه الجريمة بسبب يجهله هو ولولا وجود لثمت الجريمة ، ومع خطوة مثل هذا الشخص لا ينبغي أن يفلت من العقاب . فالشخص الذي يطلق على آخر عيارا ناريا ثم لرطوبة في البارود لا ينطلق العيار لا مبرد لعدم عقابه . وكذلك الشأن بالنسبة الى من يطلق سلاحه القاتل نحو مكان وجود المجنى عليه ويكون هنا قد غادره قبيل ذلك . وقد أدى هذا النقد الى أن أدخل أنصار المذهب المادي تمديلا على نظريتهم لتفادي تلك الانتقادات فقسّموا الاستحالة الى نوعين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية ، وقالوا بعدم

العقاب في الأولى والعقاب في الأخرى . وكل من نوعي الاستحالة قد يرجع اما الى موضوع الجريمة أو الى الوسيلة المستخدمة لتحقيقها . فتكون الاستحالة مطلقة من ناحية الموضوع اذا انعدم الموضوع اطلاقا أو انعدم الصفة الأساسية اللازمة فيه ، وصورتها اطلاق عيار نأري على جثة شخص توفي قبل اطلاق النار . وتكون الاستحالة نسبية من ناحية الموضوع اذا كان في حد ذاته قائما ولكنه غير موجود في المكان الذي اعتقد المجاني وجوده فيه ، كمن يطلق عيارا على سرير خال معتقدا أن غريمه ينام فيه . ففي الصورة الأولى لا يتصور حدوث الوفاة اطلاقا اما في الأخرى فكان من الممكن حدوثها لو أن المجني عليه كان موجودا في الغرفة . أما الاستحالة المادية بالنسبة الى الوسيلة فتتوافر حينما تكون الوسيلة بذاتها من شأنها : لا تحدث الوفاة اطلاقا ، وتكون الاستحالة نسبية اذا كان عدم تحقيق النتيجة راجعا الى الكيفية أو الكمية التي استخدمت بها الوسيلة . فهي مطلقة في صورة من يضع لآثر سكر في طعامه معتقدا أن من شأنه احداث الوفاة وتكون نسبية اذا وضع المجاني مادة سامة في طعام المجني عليه ولكنها كانت من القلة بدرجة لا تحدث منها الوفاة أبدا .

بيد أن هذا التعديل للنظرية المادية بدوره لم يخل من نقد لأنه من الناحية العملية ومن ناحية درجة خطورة الجاني ليس هناك فرق ملموس بين من يطلق عيارا ناريا على جثة دون أن يعلم بوفاة صاحبها ومن يطلق النار على فراش خال من صاحبه دون علم منه . ومن ثم أراد أنصار النظرية مع التمسك بها ادخال تعديل جديد عليها ، فقسّموا الاستحالة الى نوعين قانونية ومادية وقالوا بعدم العقاب على الأولى دون الأخرى . وفرقوا بين النوعين على أساس أن الاستحالة تكون قانونية اذا انعدم ركن قانوني في الجريمة وتكون مادية اذا توافرت الأركان القانونية ولكن لظروف خارجة عنها لم تتحقق النتيجة . فهي استحالة قانونية عند اطلاق النار على جثة لانعدام ركن الإنسان الملقى في جريمة القتل ، وهي مادية في حالة وضع جزء صغير من مادة سامة في طعام المجني عليه . والواقع من الأمر أننا اذا تمنا في هذه الصور جميعا لوجدنا أن نوعي الاستحالة القانونية والمادية لا تمس في الحقيقة تقسيم الاستحالة الى مطلقة وأخرى نسبية وأن الخلاف إنما ينحصر في التسمية فقط .

وفي الناحية الأخرى ذهب أنصار المذهب الشخصي في الشروع الفعّلي يعني على خطورة الجاني ذاته بصرف النظر عن جسلة الأفعال الصادرة منه الى العقاب على الشروع بصيغة مطلقة في كل صور الجريمة المستعجلة

لأن العبرة ليست بالنتيجة التي تحققت بقدر ما هي بخطورة الجاني على المجتمع والتي يستدل عليها بالأفعال الصادرة منه .

ونستطيع القول بأن اتجاه المشرع في المادة ٤٥ عقوبات المشار إليها هو الاختصاص بالذهب الشخصي في الشروع وإذا كانت الجريمة المستحيلة تبعاً نوعاً من الجريمة الخائية فإن هذا يؤدي إلى القول بأن اتجاه المشرع هو العقاب على الشروع في الجريمة المستحيلة على أساس المذهب الشخصي .

ومن التطبيقات العملية في صدد الجريمة المستحيلة أنه متى ثبت أن المتهم وضع مادة سلفات النحاس في الماء المهد لشرب جريمة متممة قتله ولم يتم له قصده فإن عمله يكون شروفاً في القتل بالسهم وذلك لأن سلفات النحاس من المواد السامة التي تحدث الوفاة ، أما مجرد كونها مما يندر حدوث الوفاة بها لما تحدثه من قيء يطرد ما من جوف من شربها فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها لأنه طرف خارج عن إرادة الجاني قد يحول دون تمامها (١٨) . وإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم اتوى قتل المجنى عليه واستعمل لهذا الغرض بندقية ثبتت صلاحيتها إلا أن القنوف لم ينطلق لفساد كبسولته وقد خبطت معه طلقة أخرى كبسولتها سليمة ولكن الفرصة لم تستع له لاستعمالها فإن قول الحكم باستحالة الجريمة استحالة مطلقة استناداً إلى فساد كبسولة الطلقة التي استعمالها المتهم هو قول لا يتفق ومسحوق القانون (١٩) . ولا تعتبر الجريمة في عهد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحققها مطلقاً كان تكون الوضعية التي استخضمت في ارتكابها غير صالحة البتة لذلك . أما إذا كانت الوضعية صالحة بطبيعتها ولكن لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فإنه لا يصح القول البتة بالاستحالة (٢٠) .

وتنبني مراعاة التفرقة بين تكوين القتل لجريمة خائية أو جريمة مستحيلة ، وبين هذا مما قضى به من أنه ما دام الحكم قد أثبت على المتهم أنه أطلق الرصاصات النارية على المجنى عليه بتهدد قتلها وأنه لم يتابع قتلها ولكن المصايلات لم تقتله لأنه اضطرراً لتقدير المسافة بين المجنى عليه وبين القاتل .

(١٨) نفس ١١/٥/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٦٩ .

(١٩) نفس ١/١/١٩٦٢ أحكام النفس من ١٣ ق ٢ .

(٢٠) نفس ٢١/٥/١٩٧٠ أحكام النفس من ٢١ ق ١٧٩ . وفي الواقعة أطلق المتهم النار على المجنى عليه من بندقية غير طرود غير ١٦ فقصداً قتله غشياً في أذنه اليسرى .

الغنى إبتوى قتله بحيث أن قوة الخنوفات التي أطلقها ضخت بسبب طول المسافة فلم تحدث اصابات قاتلة فذلك لا يفيد أن الجريمة مستحيلة ، بل ذلك يفيد أنها جريمة شروع في قتل خاب لسبب خارج عن إرادة الجاني لأنه لو لم يخطئ في تقدير المسافة لما كُن هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدها ، وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التي تتميز عن الشروع المماثل عليه بأن ما يقصد الفاعل الى تحقيقه لا يمكن أن يتم ماديا بسبب عدم صلاحية الوسيلة التي استخدمها بالمرة أو بسبب انعدام الهدف الذي قصد أن يصيبه بفعله(٢١) . وإذا كان السلاح صالحا بطبيعته لاجداث النتيجة التي قصدها المتهم من استعماله وهي قتل المجنى عليه فان عدم تحقق هذا القصد - اذا كان لأسباب خارجية عن إرادة المتهم - لا يكون الفصل جريمة مستحيلة ، بل هو جريمة خائبة فإطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة في سيرها ومعلقة نوافذها هي شروع في قتل(٢٢) .

### ثالثا

#### القصد الجنائي

سبق أن عرفنا القتل بأنه ازهاق روح انسان على قيد الحياة ، ومفارقة الروح للجسم قد تكون بتصرف صادر من الجاني قصد به الوصول الى تلك النتيجة وهي صورة القتل العمد ، وقد يهدف الجاني الى مجرد المساس بجسم المجنى عليه دون ازهاق الروح ولكن ينتهي الأمر الى الموت فيسأل عن جريمة ضرب أو جرح أفضى الى موت . كما يحدث أن تكون الاصابة ناشئة عن خطأ من جانب الجاني ينتهي بالوفاة فتقتصر مسئوليته على القتل الخطأ . وأخيرا قد ترجع الوفاة الى سبب عارض دون اسناد العمد أو الخطأ لشخص معين وحينئذ تكون قضاء وقدر لا تستوجب عقابا .

والقصد الجنائي بوجه عام هو توجيه الفاعل لإرادته نحو تحقيق النتيجة المحرمة التي يقررها القانون من أجلها عقوبة ، وهي ركن أساسي يتطلب في جميع الجرائم العمدية وبغيره تنتفي الجريمة بهذا الوصف . وقد ينطوي الفعل تحت جريمة بوصف آخر اذا ما تكاملت أركانها كجرائم الخطأ

(٢١) نفس ١٩٢٨/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٦ .

(٢٢) نفس ١٩٣٩/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤ .



أو الإهمال . ويقسم الشراح عادة القصد الجنائي الى قسمين قصد عام وقصد خاص ، والقصد الجنائي العام ، الذى يتطلبه القانون فى كل الجرائم المبدية ، هو توجيه الإرادة اختياريًا لنشاط يؤدى الى نتيجة يمتنع الفاعل أن القانون يجرمها . والقصد الخاص يتضمن ابتداء القصد العام ويزيد عليه بأن الفاعل يهدف الى تحقيق غاية معينة ينص عليها المشرع وبغير انصراف النية اليها لا تقوم الجريمة . فمثلا فى جريمة الحريق يكفى أن توجه الإرادة الى وضع النار فى المال المراد احرقه وفى جريمة الضرب يكفى توجيهها نحو المساس بجسم المجنى عليه ، أى أن يعام الجاني أن وضع النار فى المال من شأنه أن يؤدى الى احرقه وأن القانون يحرم هذا الفعل ويوجه ارادته رغم هذا اليه وفى الجريمة الأخرى لا يتطلب القانون سوى معرفة الفاعل أن توجيه ارادته على نحو معين من شأنه أن يمس بجسم المجنى عليه وأن هذا الفصل يجرمه المشرع . أما القصد الجنائي الخاص فمثاله جريمة التزوير حيث يشترط لتوافر القصد الجنائي أن تنصرف نية الزور الى استعمال المحرر الزور ، وعلى هذا اذا اقتصر شخص على تقليد توقيع لآخر لمجرد اظهار براعته فى ذلك فانه لا يمكن اسناد جريمة اليه لانتهاء القصد الجنائي ، أما ان هدف من التقليد الى الاستفادة من المحرر الزور فحينئذ تتوافر فى حقه الجريمة .

وبعد هذا البيان يتعين تحديد القصد الجنائي فى جريمة القتل ، هل يكفى فيه القصد العام أم يشترط فيه القصد الخاص ؟ وللإجابة على هذا السؤال نعود الى تعريف جريمة القتل وقد قلنا انها اذهاق روح انسان حى واذن فهو لا تتحقق الا باذهاق الروح أى بالوفاة ، وبغير هذا لا يمكن القول بقيام الجريمة أى لا بد أن تنجى ارادة الجاني نحو موت المجنى عليه . فان مات كالت المجريمة قتلًا تامًا وان لم يمت وققت الجريمة عند حد الشروع ، فهل ارادة الموت للمجنى عليه تعتبر قصدا عاما أم قصدا خاصا ؟ لقد سبق القول بأن القصد الخاص يتضمن ابتداء القصد العام ، فلذا قيل بأن نية اذهاق روح المجنى عليه هى قصد خاص لهذا هذا الى التساؤل عن القصد الملم . وحينئذ لا نجد الا فى انصراف الارادة الى تحقيق موت المجنى عليه ، أى أن مجرد تحقق هذه النية - وبها يتوافر القصد الملم وحده - بتوافر القصد الجنائي . ولا يمكن القول بأن مجرد ارادة المساس بجسم المجنى عليه هو القصد العام فى جريمة القتل لأن هذا القول يذاته دون نية اذهاق الروح يكون القصد الجنائي فى جرائم الضرب والمجرم .

والاكتفاء. بالمقصود الجنائي العام في جريمة القتل يقتضى لتوافره وجود العناصر التالية :

(أ) توجيه الجاني لإرادته مختاراً نحو تصرف يهدف للنتيجة التي يجرمها القانون ، ومن ثم أن فقد عنصر الاختيار انعدم المقصد الجنائي . فالجريمة على قتل آخر لا يسأل عن جريمة القتل وإنما قد تسند المسؤولية إلى من أكرهه واعتبره بمثابة الأداة في يده .

(ب) أن يعلم الجاني أن من شأن تصرفه تحقيق ازهاق الروح . وانتفاء هذا العلم ينفي بدوره المسؤولية عن جريمة القتل العمد ، وإن كان قد يسأل عن جريمة أخرى - كقتل خطأ - لو توافرت أركانها . وعلى هذا فمن يطلق بندقية على آخر معتقداً أنها خالية من المقنوف فإذا بها عن جهل منه كانت محشوة فيموت المجنى عليه لا يسأل عن قتل عمد ، ومن يطلق عياراً نارياً في الهواء لتفريق جمهور من المتشاجرين فيصيب العيار واحداً منهم ويقتله لا يسأل عن جريمة القتل العمد .

(ج) أن يبغى الفاعل بنشاطه الإرادي لزهاق روح إنسان حي أي ينبغي أن يقوم الدليل على علمه بأن تصرفه موجه إلى شخص على قيد الحياة . فمن أطلق عياراً نارياً على آخر معتقداً أنه قد توفي ويمثل بجثته لا يسأل عن جريمة القتل العمد . وإن وجه نشاطه إلى إنسان حي ولكنه لم يبغى ازهاق روحه وإنما أراد مجرد المساس بجسمه وانتهت الإصابة بوفاته فإنه لا يسأل عن جريمة القتل العمد وإنما تكف مسؤولية عند جريمة الجرح المفضي إلى الموت .

وإذا تتمعنا أحكام محكمة النقض نجدما تتطلب في جريمة القتل. توافر قصد جنائي خاص ، وفي بعض الأحيان لا تشير إلى هذا القصد صراحة وإنما تعتبر أنه نية ازهاق الروح هي ما يميز جريمة القتل عن غيرها من الجرائم . فمن أحكامها أن جريمة القتل تتميز عن باقي جرائم الاعتداء على النفس بضرورة توافر قصد جنائي خاص لدى المتهم هو التصاؤم بالاعتداء على المجنى عليه ازهاق روحه (٢٣) . ويتطلب القانون في جنائية القتل العمد توافر قصد القتل وهو قصد خالص يستلزم تحقق أن يكون الفاعل قد أتى فعلاً من شأنه إحداث الموت . أنه ينتوي ازهاق روح المجنى

عليه ولا يجزئ عن هذه النية الخاصة أن يصدر الفعل الجنائي في جناية القتل عن مجرد العمد أو باستعمال سلاح قاتل بطبيعته<sup>(٢٤)</sup> . وأن جريمة القتل العمد تستلزم قانوناً توافر قصد جنائي خاص بها هو الذي يميزها عن غيرها من جرائم الاعتداء على النفس التي لا تباغ مبلغها في الجسامة . واذن فإذا أدان الحكم متهماً في جناية الشروع في القتل العمد ولم يتحقق بصفة خاصة في جلاء ووضوح عن توافر نية القتل لديه ولم يبين في ذات الوقت الأسانيد التي اعتمد عليها فيما انتهى إليه من أنه كان ينوي قتل المجني عليه فإنه يكون قد قصر في بيان الأسباب التي أقيم عليها<sup>(٢٥)</sup> . ولكنها في أحكامها الحديثة لا تذكر القصد الخاص صراحة وإنما تشير إلى عنصر خاص فتقول إن القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التمدى على النفس بنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل إزهاق روح المجني عليه . ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمراً داخلياً في نفس الجاني فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة المتهم أن تمنى المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجني عليه<sup>(٢٦)</sup> .

وينتهي التدليل على قيام القصد الجنائي وقت مقارفة الفعل المادي . بمعنى أن تثبت المحكمة أن الجاني قد ابتغى من فعله وقت مباشرته لشباطه إزهاق روح المجني عليه ، فإن ثبت هذا الأمر فلا يؤثر على قيام القصد عمولي الجسائي عن متابعة تشباطه أو ندمه ومحاولة إصلاح الأضرار التي أحدثها فعله . وبهذا لا يحد القصد الجنائي متواتراً في جريمة القتل إذا أراد الجاني مجرد إيذاء المجني عليه بضربات وجهها له ثم انتهى الأمر إلى موته وإنما تقف مسألته عن جريمة الضرب القضي إلى الموت حتى ولو تمتى

(٢٤) نفس ١٩٥٥/١٢/٥ أحكام النقض من ٦ ق ٤٢٤ .

(٢٥) نفس ١٩٤٢/٦/١٥ مسطرة التواءم القانونية ج ٥ ق ٤٢٧ .

(٢٦) نفس ١٩٦٥/٥/١٦ أحكام النقض من ١٢ ق ٢ ، ١٩٦٤/١١/١٦ من ١٥ ق ١٣٣ .

١٩٦٥/١٢/١٦ من ١٦ ق ٥ ، ١٩٦٥/٣/٩ من ١٦ ق ٤٤ ، ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٣ ق ١٠٨ .

١٩٦٢/١١/١٦ ق ٤٦٦ ، ١٩٧٤/٢/٢٤ من ٢٥ ق ٣٩ . وهو عنصر ذو طابع خاص يختلف

عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم البدنية . وهو بطبيعته أمر

يعلمه الجاني ويقصره في نفسه والحكم الذي يقضي بإدانة المتهم يجب أن يبنى بالتحدث عن

هذا الركن استقلالاً أو استظهاره بأيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها ( نفس

١٩٨٢/٥/١٠ أحكام النقض من ٣٣ ق ١١٦ ) .

موته بعد أن أوقف نشاطه المادي . ويسأل الفاعل عن القتل إذا هدف إلى إزهاق روح المجنى عليه وقت مباشرة النشاط ثم ندم على فعله وتمنى عدم موته وحاول إسماعه بالعلاج . وإذا لم يصبه انعيار النارى الذى أطلقه وكان فى مقدوره متابعة الطلقات وتوقف رغم ذلك فإنه يسأل عن شروع فى قتل .

### الحطأ فى الشخص والفلط فى الشخصية

ويثور عند الكلام على القصد الجنائى فى جريمة القتل بحث ار الحطأ فى الشخص والفلط فى الشخصية على قيام القصد الجنائى أو انتفاته . ذلك أن الشخص قد يوجه نشاطه الإرادى ابتقاء إزهاق روح انسان معين فيصيب الهدف المقصود ويتجاوزة الى هدف آخر أو قد يخطئ الهدف المراد ويصيب هدفاً آخر ، وتطلق على هذه الصورة عبارة الحطأ فى الشخص . وقد يوجه الفاعل نشاطه الى انسان ما على أنه آخر غير المقصود بالتصرف وهو ما يسمى بالفلط فى الشخصية . فهل يؤثر الحطأ فى أى من صورتين فى مسألة الفاعل ؟

لقد قلنا ان جريمة القتل فى نظر القانون هى إزهاق روح انسان على قيد الحياة ومن ثم فلا اعتداد بشخص المجنى عليه ، فالقصر يحصى نية الاتسان دواما وكل مساس بها ينطوى تحت نص القانون مهما كانت شخصية المجنى عليه . وعلى هذا الأساس يسأل الفاعل فى الحالة الأولى عن قتل شخصين أحدهما من هدف الىه الجائى والآخر من أصيب فى ذات الوقت ، وفى الحالة الثانية يسأل الجائى عن شروع فى قتل من قصده وعن قتل من لم يقصده ، وفى الصورة الأخيرة يسأل عن قتل من أنطأ فى شخصيته .

من أجل هذا قضى بأنه يكفى للمقاب على القتل الصمد أن يكون المتهم قد قصد بالفعل الذى قارفه إزهاق روح انسان ولو كان القتل الذى انتواه قد أصاب غير المقصود سواء أكان ذلك ناشئاً عن الحطأ فى شخص من وقع عليه القتل أو عن الحطأ فى توجيه الفعل فان جميع العناصر القانونية للجناية تكون متوافرة فى الحالتين ، كما لو وقع الفعل على ذات المقصود قتله (٢٧) . فمتى كانت الواقعة الثابتة بالمحكم هى أن المتهم أطلق

عيارا ناريا بقصد قتل الزوجة فأعطأها وأصاب امرأة أخرى معها فانه يكون مسئولاً جنائياً عن الشروع في قتل زوجته وعن قتل المسابة ، ذلك لانه انتوى القتل وتممه فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص المجنى عليها(٢٨) .

### القصد المحدد والقصد غير المحدد

ويقسم القصد الجنائي أيضا الى قصد محدد وقصد غير محدد ، والقصد المحدد هو ما تنصرف فيه ارادة الفاعل الى تحقق نتيجة معينة بالذات سواء تعلق نشاطه هذه النتيجة الى أخرى غير مقصودة أم وقف عندها ، أما القصد غير المحدد فهو الذي يبذل فيه الجاني نشاطه دون أن يقصد الى تحقيق نتيجة معينة وإن كان يتقبل سلفا جميع ما قد يسفر عنه ذلك النشاط من النتائج . ومثال القصد المحدد أن ينتوى شخص قتل آخر فيطلق صوبه عيارا ناريا ويستوى حينئذ أن يصيبه وحده أو يصيبه ويصيب غيره ، ومثال القصد غير المحدد أن يلقي شخص قنبلة على جمع من الناس دون أن يهدف الى اصابة شخص معين وإن كان يقبل مقدما اصابة كل من تلحقه شظية منها . ويستوى القصدان المحدد وغير المحدد عند توافر أيهما في تكامل أركان جريمة القتل ما دامت ارادة الجاني قد انصرفت الى اذحاق روح انسان حي ، لانه كما سبق القول لا تهم شخصية المجنى عليه في قيام الجريمة . وقضى بأن عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديده وانصراف اثره الى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انقضاء ما دامت واقعة الدعوى لا تمدد أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ، فإذا كانت الأولى فالمستولية متوافرة الأركان وإن كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى اليها فعلة(٢٩) .

### القصد الاحتمال

القصد الاحتمالي هو أساسا من موضوعات القسم العام من قانون العقوبات ، ولكن غالبية الأحكام التي تضرب في مجال مناقشة هذا الموضوع تدور حول جريمة القتل . والفكرة الأساسية في القصد الاحتمال تقوم على

(٢٨) نظري ١٩٤٤/٤/١٠ مجوعة الفرائد القانونية ج ٦ ص ٣٣٢ .

(٢٩) نظري ١٩٥٧/١٢/٣ أحكام التقاضي س. ا. ق ٢٥٨ .

افتراض توجيه الجاني لنشاطه ابتغاء تحقيق نتيجة يحرمها القانون فيتعدى هذا النشاط أثره ويؤدي الى نتيجة أخرى يستوى لدى الجاني سلفا وقوعها أو عدم وقوعها . وتعتبر محكمة النقض عن القصد الاحتمالي بقولها : انه نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجاني الذي يتوقع أن قد يتعدى فعله الغرض المحتوي بالذات الى غرض آخر لم يتوه من قبل أصلا فيضى مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب به الغرض غير المرصود . والأصل في هذا القصد أن توافره يؤدي الى مساملة الجاني عن النتيجة التي تحققت على أساس أنه قصد إليها وهدف الى وقوعها (٣٠) .

والأمثلة التي تطرأ في هذا الصدد عديدة وفي ذكر بعض منها إيضاح لفكرة القصد الاحتمالي وتفيد في ذات الوقت في مناقشة تلك الفكرة . شخص يضرب آخر ضربات عديدة على رأسه دون أن ينوي قتله وتيسفر أصابته عن وفاته ، فنخص يلقى قبيلة في جمع من الناس قاصدا الى قتل شخص معين فيموت اشخاص آخرون سنوء قتل المراد التخلص منه أم لم يمت ، شخص يشعل النار في مبنى مسكون ويؤدي اشتعال النار الى وفاة بعض الأشخاص ، شخص يضع السم في الطعام الذي يعتاد آخر على تناوله قاصدا قتله فيتناول ثالث هذا الطعام ويموت سواء أكان معتادا مؤاكلته أم لا . في كل هذه الفروض توجد وفاة وفي ذات الوقت يوجد نشاط من جانب الجاني وهذا النشاط اذا نظرنا اليه نجد أنه لا يخرج عن غلة فروض أولها أن يستتبع الجاني من ذهنه اطلاقا إمكان حدوث الوفاة ، وثانيها أن يتوقع الجاني حدوث الوفاة ولكنه يرجو ألا تقع ، ثالثها أن يتوقع الجاني حدوث الوفاة ومع هذا يستوى في نظره حدوثها أو عدم حدوثها فما هو مدى مساملته في كل من هذه الصور ؟

١ - استبعاد الجاني إمكان تحقيق النتيجة : إذا وجه الجاني نشاطه نحو نتيجة محرمة واستتبع بشكل مطلق إمكان حدوث الوفاة ، فانه لا يمكن أن يسأل عن قتل عمه لانتفاء القصد الجنائي الذي يترتب عليه العقوبة . فمن إزهاق الروح . فمثلا من يضرب آخر مجرد لالاعبة ثم تقتضي بعض الإصابات لائق سبب كان وينتهي الأمر بالمجنى عليه الى الوفاة لا يسأل عن قتل عمه لانتفاء عن الجريمة ضرب أفضى الى موت . كذلك من يشعل النار في مكان

(٣٠) نقض ١٩٣١/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - في ١٢٥ ، موسوف نمرس لهذا الحكم تفصيلا عنه الكلام على التسليم .

مسكون هو على يقين بغلوه من الناس ثم يبين وجود شخص به يكون نتيجة الحريق لا يمكن مساءلته عن قتل عمد وإنما يسأل عن التريق العمد ويستبر موت الشخص طرفاً مشدداً ولا يسأل عن هذا القتل كجريمة مستقلة بذاتها .

٢ - توقع النتيجة والرغبة في عدم حدوثها : قد يوجه الجاني نشاطه لتحقيق نتيجة معينة هي إزهاق روح شخص محدد ولكنه يرى أن نشاطه قد يمتد إلى الغاية المقصودة ويعمل جامداً على تلافيها ورغم ذلك تقع ، كمن يطلق النار على شخص في جماعة فيصيب هدفه ويصيب غيره كذلك أو يصيب الغير دون أن يصبب الهدف . وفي هذه الصورة يكون الجاني قد اضرفت نيته إلى إزهاق روح إنسان معين ، وفيه هذه الكفاية لمسألته عن كل نتيجة تحدث تبعاً لذلك النشاط . وقد سبق أن رأينا أن الخطأ في الشخص لا ينفي المسألة عن جريمة القتل ، ولن يضع من الأمر رغبة الجاني في تلافي النتيجة ، كما لا يمكن مساءلته عن قتل خطأ لأن هذا يتطلب صورة من صور الخطأ والغرض هنا أن نشاطه إرادي عملي .

٣ - توقع النتيجة وعدم الاحتكام بها : في هذه الصورة يوجه الجاني نشاطه إلى هدفه ويتوقع أن يمتد نشاطه إلى نتائج أخرى ومع ذلك فهو يقبلها سلفاً . كمن يرغب في قتل آخر في جماعة فيلقي عليه قنبلة وتصيب آخرين معه ، فهو لا جدال يعلم أن تصرفه سوف يؤدي بإشخاص آخرين غير المجنى عليه ، ومع هذا فهو يرضى بالنتيجة ولا يعمل على تلافيها . وفي هذه الحالة لا جدال في مساءلة الجاني عن جميع النتائج التي تحدث . من باب أولى إذا قيس بالضرورة الضائقة .

وإذا نظرنا إلى الصورة آتفة البيان والنتائج التي خاضعت إليها في ضوء علاقة السببية أوجدنا أن فكرة السببية تغنى عن فكرة القصد الإحتمالي . ذلك أن مساءلة الشخص عن نتائج نشاطه وفيها لملاقة السببية تستند إلى سير الأمور الطبيعي في الحياة . أي أنه إذا كلف للمشاهد في الحياة العملية يوصل إلى النتيجة التي انتهت إليها نشاط الجاني فإنه يسأل عنها ولا وقت مسئوليته عند السبب الذي تدخل وغير مجرى سير الأمور طبيعياً في الحياة . وعلى هذا ففي الصورة الأولى التي يستبعد فيها الجاني النتيجة التي حدثت لا يمكن أن يسأل عنها كإتهام قصد اليها . وفي صورتين الآخرين حيث تمنى أن لا تحدث النتيجة أو تساوى لديه حدوثها أو عدم حدوثها يسأل عن النتيجة لأن ذلك مما يوصل إليه سير الأمور في الحياة . وعلى هذا

فيختلف الأمثلة التي قد ترد في قانون العقوبات ويردها الشراح الى نظرية القصد الاحتمالي كالضرب الخفيف الى الموت لا تعتبر تطبيقاً للنظرية وإنما هي جرائم خاصة جعل لها المشرع أركاناً معينة وعقوبات محددة وفقاً لما ينتهي اليه نشاط الجاني في واقع الحياة العملية .

ولا يتبقى بعد هذا الا مسالة الفاعل مع غيره والشريك عن نتائج نشاط الفاعل الأصل والتي نصت عليها المادة ٤٣ من قانون العقوبات في قولها : « من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي قصد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت » . فهل يعد الحكم الذي ورد بالنص امثالاً لفكرة القصد الاحتمالي أو انه اصلاً لعلاقة السببية ؟ ان الذي يثير بحث فكرة القصد الاحتمالي هو ورود عبارة نتيجة محتملة في النص . وفي رأينا هذا لا يكفي لتبرير نظرية القصد الاحتمالي ، بل ان علاقة السببية - وهي الامر الذي يلزم توافره في جميع الجرائم المصدية - هي الصاد في حكم النص ، لأن العبارة كاملة هي « محتملة الوقوع عادة » وهذا اللفظ الأخير مفاده ما تسير عليه الأمور في الحياة بشكل عادي ، وهو على ما رأينا اقتباس في علاقة السببية ، وبهذا نخلص الى انه لا محل إطلاقاً لوجود فكرة القصد الاحتمالي .

#### القصد والباحث

قلنا ان القصد الجنائي في جريمة القتل هو توجيه الجاني لنشاطه ابتغاء اذهاب روح انسان حي ، وهو دكن أساسي في هذه الجريمة . وبغيره لا يمكن مساءلة الشخص عن قتل عمه وان قام امكان توافر جريمة أخرى كالقتل الخطأ أو الضرب الخفيف الى الموت ، أما الباحث فهو الشعور بالباطل والانفعال النفساني الذي يدفع بالشخص الى مقارفة الجريمة . ويختلف النظر الى الباحث وفقاً للمقاييس الاجتماعية المحيطة به ، فقه يصده المجمع شريعياً كما اذا كان المذنب على القتل هو محو عار وقد يصده شريعياً كما في القتل ابتغاء السرقة . وهو على أية صورة من الصور لا يؤثر في قبيل جريمة القتل أو توافر أركانها (٣١) . وقد يكون له اثر في تقدير العقوبة مسواً

---

(٣١) الباحث على الجريمة ليس وكنا فيها ، ومن ثم لا يفتح في سلالة الحكم المثل فيه أو اجتازة على القتل أو الخلل جلة (نقل ١١/٢/١٩٧٠ احكام النقض من ٢١ ق ٢٢٩ ١٩٧٥/٦/٨ من ٢٦ ق ١١٥) .



في نظر المشرع نفسه الذي ينزل بالمعقوبة الى حد معين بناء عليه ، أو في نظر القاضي عند تطبيقه للعقاب المقرر قانونا بين الحدين الأدنى والأقصى .

### الاثبات القصد الجنائي

لما كان القصد الجنائي في جريمة القتل يتميز بنية ازهاق روح المجنى عليه فانه يلزم قيام الدليل على توافره ، وهو أمر يستخلصه قاضي الموضوع من مختلف وقائع الدعوى التي تعرض عليه ، وقد يفق الأمر في بعض الصور ولكنه يهتدى الى قيام نية ازهاق الروح بما يطمئن اليه ضميره . فقصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يكون ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأت بها الجاني وتتم عما يضميره في نفسه واستخلاص هذا القصد مرجعه الى تقدير القاضي (٣٢) . دون تمقيب ، الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصه سائقا وأن تكون الوقائع والظروف التي استند اليها وأسس عليها رأيه تؤدي عقلا الى النتيجة التي رتبها عليها ، ولحكمة النقض أن تراقب ما اذا كانت الأسباب التي أوردتها تؤدي الى النتيجة التي خلص اليها (٣٣) . وقول بعض شهود الاثبات انهم لا يعرفون قصد المتهم من اطلاقه النار على المجنى عليها وقول البعض الآخر انه لم يكن يقصد قتلا لا يقيّد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها (٣٤) . ومن الجائز أن تنشأ نية القتل لدى الجاني اثر مشادة كلامية (٣٥) .

وقد يتمدد المجنى عليهم بالنسبة الى متهم واحد أو يتمدد المتهمون بالنسبة الى مجنى عليه واحد وحيثئذ ينبغي أن يثبت القصد الجنائي في حق كل منهم بالنسبة الى كل مجنى عليه وفقا لما يستخلصه القاضي من وقائع الدعوى ، فليس ثمة ما يمنع من توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة الى أحد المجنى عليهم وعدم توافرها لديه بالنسبة الى المجنى عليه الآخر (٣٦) .

(٣٢) نقض ١٩٨٥/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٧٠ ، ١٩٦٤/٥/١١ س ١٥ ق ٧٢ ، ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ ق ١١ ، ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٢ ، ١٩٧٧/٤/٩ س ٢٢ ق ١٢٣ ، ١٩٧٥/١/١٩ س ٣٦ ق ١٢ .

(٣٣) نقض ١٩٨٢/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧١ .

(٣٤) نقض ١٩٦١/١/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣ .

(٣٥) نقض ١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ .

(٣٦) نقض ١٩٥٧/٢/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٤٥ .

على أنه تنفيذاً لمراعاة القواعد العامة للمساهمة الجنائية بالنسبة الى تعدد المتهمين (٣٧) .

وفي بعض الوقائع قد يستخدم الجاني سلاحاً قاتلاً بطبيعته ولكنه لا ينوئ اذهاق روح المجنى عليه ، كما أن الجاني قد يستخدم سلاحاً غير قاتل ومع ذلك تنصرف نيته الى موت غريمه . فالسلاح المستخدم وحده ولو مع تحقق الوفاة قد لا يكفي لتبيين قيام القصد الجنائي أو انتفائه ، ذلك لأن الأفعال التي تقع من الجاني في جرائم القتل العمد والضرب المفضي الى الموت والقتل الخطأ تتحد في مظهرها الخارجي وإنما الذي يميز جريمة من هذه الجرائم عن الأخرى هي النية التي عقدتها مقاروف الجريمة عند ارتكاب الفعل المكون لها (٣٨) . وأنه وإن كان صحيحاً أن مجرد استئصال سلاح فائلاً واصابة المجنى عليه في مقتل وإن نفاً عن ذلك جرح خطير لا يكفي لنسب نية القتل لدى الجاني إلا أن محل ذلك أن يكون من المحتمل معه حصول الإصابة عن غير قصد أو بقصد آخر غير قصد القتل وإذهاق الروح (٣٩) . ومتى ثبت أن المتهم ضرب المجنى عليه بسكين قاصداً قتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض الضربات وتسببت عنها فهذا المتهم يكون قاتلاً ، ولا محل لما يعتصم به المتهم من وقوف مسئوليته عند أخفهم بالقدر المتيقن باعتبار أن ما ارتكبه هو جنحة ضرب منطبقة على المادة ١/٢٤٢ عقوبات (٤٠) . وإطلاق مقنوف من سلاح ناري لا يكفي وحده في إثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل ولو كان قد أطلقه عن قصد ، واصابة انسان في مقتل لا يصح أن يستنتج منها نية القتل إلا اذا كان مطلق الميار قد وجهه الى من أصيب به وصوبه الى جسمه في الموضع الذي يمد مقتلاً (٤١) . فأطلاق مسدس على عضة المجنى عليه لا يتضمن دليلاً على وجود هذه النية

(٣٧) توافر طرفي سبق الامرار والتعرض في حق المتهمين يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسئولية الجنائية ، وإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل التي وقعت. تنفيذاً لتقصدها المشترك الذي يبتأ الدية عليه باعتبارهما لاعلمين أصليين ، يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت الى الوفاة معلوماً ومعيماً من بينهما أو غير معلوم (نظر ١٩٧٢/٤/١ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٢٣) .

(٣٨) نفس ١٩٢٨/١٢/١٩ مذبوبة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٩ .

(٣٩) نفس ١٩٥٦/١٠/١١ أحكام النقض من ٧ ق ٢٨٥ .

(٤٠) نفس ١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ٨٤ .

(٤١) نفس ١٩٥٧/٢/١٥ أحكام النقض من ٨ ق ١١٩ .

لأن العصد ليس بمقتل (٤٢) . ويصح في العقل أن تكون نية القتل عند الجاني متفية ولو كان قد استعمل في أحداث الجرح بالجاني عليه قصدا آلة قاتلة بطبيعتها ( مسدسا ) وكان المقتول قد أصاب من جسمه مقتلا من مسافة قريبة ، إذ النية أمر داخلي يضمه الجاني ويطويه في نفسه ويستظهره القاضي عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه وتقصى ظروف الدعوى وملابساتها (٤٣) .

ولما كان القصد الجنائي في جريمة القتل - كما سبق البيان - يقتضي نية إزهاق الروح ، فإنه يتعين على القاضي أن يستظهره في حكمه . ويكفي أن تكون الأسباب التي اعتمد عليها القاضي مؤدية للنتيجة التي خلص إليها في العقل والمنطق وليس فيها ما يخالف ما تضمنته أوراق الدعوى (٤٤) فإذا كانت المحكمة لم تبين في حكمها موضع الإصابة من جسم الجاني عليه مقتصرة على القول بأن إصابته كانت من مقنوف محشو بالرصاص الصغير أطلق على مسافة تزيد على خمسة أمتار فإنها تكون قد أغفلت بيان توافر نية القتل لدى المتهم (٤٥) . ولا يكفي أن يقول الحكم أن المتهم قد استعمل في اعتدائه سلاحا ناريا فإن مجرد استعمال هذا السلاح لا يفيد حتمته أنه كان يقصد من ذلك إزهاق روح المجنى عليه (٤٦) . فإن أغفل الحكم التحقن عن نية القتل إغفالا تاما فإنه يكون قاصر البيان (٤٧) .

ولا حرج على المحكمة من أن تستخلص نية القتل من نوع الآلة التي استعمالها الجاني في الجريمة ومن أقدامه على طعن المجنى عليه في موضع

(٤٢) نقض ١٩٥٨/١/٢٦ أحكام النقض من ٢ قه ٧٠ ، وفرض الإسكان ليس من المقتل ( نقض ١٩٧٠/١٠/٢٦ أحكام النقض من ٢٦ ق ٢٤١ ) .

(٤٣) نقض ١٩٥٥/٥/١٠ أحكام النقض من ٦ ق ٢٨٨ ، فلا يكفي لتوافر تلك النية لدى المتهم استعماله سلاحا من شأنه أحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل ، إلا أن ذلك لا يبيد سوى مجرد تسمه التهم ارتكاب الفعل المأني من استعمال سلاح قاتل بطبيعتها وإصابة المجنى عليه في مقتل ، وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل على التمرس الخاص وتكشف عنه ( نقض ١٩٨٥/١٢/٥ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٩٨ ) .

(٤٤) نقض ١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض من ٦ ق ١١٥ .

(٤٥) نقض ١٩٤٣/١٠/٢٥ مجوعة التوايد اللبنانية ج ٦ ق ٢٤٦ .

(٤٦) نقض ١٩٦٥/١/٢ أحكام النقض من ١٦ ق ٥ .

(٤٧) نقض ١٩٥٤/١/١٢ أحكام النقض من ٥ ق ٨١ .

خطر طعنة شديدة ، لأن ذكر هذين الأمرين معا كاف في اثبات قيام نية القتل لدى الجاني(٤٨) . وإذا استخلص الحكم توفر نية القتل لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة ( سكيناً ) ووطنه المجنى عليه بها عدة طعنات في مقتل من جسده ومحاولته طعنه مرتين في بطنه ، فليس فيما استنتجه في هذا الشأن شطط ولا مبالغة للوقائع(٤٩) . ولا سبيل على محكمة الموضوع إذا هي استخلصت توفر نية القتل من استعمال المتهم منجلة كبيرة وتصويبها الى المجنى عليه في مقتل بطعنه اياه لها في ظهره طعنة نفذت الى التجويف الصدري(٥٠) . ويكفي التدليل على توافر نية القتل لدى المتهم قول المحكمة في حكمها : ان نية القتل مستفادة من استعمال المتهم آلة حادة مدببة في الاعتداء على المجنى عليه وضربه بها في مقتل من مقابل القلب والرئة اليسرى وبشكل جعل الضربة تغور في جسم المجنى عليه الى مسافة عشرة سنتيمترات حتى أصابت الرئة وشريان القلب(٥١) . ولا مانع قانوناً من اعتبار نية القتل انما نشأت لدى الجاني اثر مشادة وقتية(٥٢) .

وقد استقر قضاء محكمة النقض على ان السكران متى كان فاقد الضمور والاختيار في عمله فلا يصح أن يقال عنه انه كانت لديه نية القتل. وذلك سواء اكان اخذ المسكر يعلمه ورضاه أم كان قد اخذه قهراً عنه . أو على غير علم منه ما دام المسكر قد أفقده شعوره واختياره ، مثل هذا الشخص لا تصح معاقبته على القتل العمد الا اذا كان قد انتوى القتل ثم اخذ المسكر ليكون مشجعاً له على تنفيذ نيته(٥٣) .

ولا جدال في أن الاستفزاز أو الغضب في حد ذاته لا ينفي نية القتل(٥٤) ، ولا تناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين كونه قد ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب لأن الغضب يبعد سبق الاصرار فقط(٥٥).

- 
- (٤٨) نقض ١٩٣٢/١٠/٣٦ مجوعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٧ ، ١٩٧٥/٦/١٥ .  
 أحكام النفس س ٣٩ ق ١٢٠ .  
 (٤٩) نقض ١٩٣٣/٦/١٢ مجوعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٨ .  
 (٥٠) نقض ١٩٥٦/٧/٢٧ أحكام النفس س ٧ ق ٨٠ .  
 (٥١) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النفس س ٢ ق ٨٠ .  
 (٥٢) نقض ١٩٧٥/٦/٨ أحكام النفس س ٣٦ ق ١١٥ .  
 (٥٣) نقض ١٩٨٢/٣/١٢ أحكام النفس س ٣٣ ق ٧١ .  
 (٥٤) نقض ١٩٨٢/٣/٢٧ أحكام النفس س ٣٥ ق ٣١ .  
 (٥٥) نقض ١٩٨٢/٣/٢٨ مجوعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤٠ ، ١٩٧٣/٤/٣٩ أحكام النفس س ٢٤ ق ١٣٠ ، ١٩٨٢/٧/١٠ س ٣٣ ق ٤ .

ولا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار فقد يتوفر القصد الجنائي مع انتفاء الإصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مشدد(٥٦) . وعدم توفر ظرف التردد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل ، كما أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتغير نية المتهم من مجرد الإعداد إلى إرادة القتل ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك(٥٧) . ولا تؤثر في توافر نية القتل طول مدة علاج المجنى عليه أو قصرها(٥٨) . كما لا ينفي توفر هذه النية القول بشفاة المجنى عليه بشير علاج(٥٩) .

- 
- (٥٦) نظري ١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض ج ٢٢ ق ١٥٢ .
  - (٥٧) نظري ١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض ج ٢٢ ق ١٠٩ .
  - (٥٨) نظري ١٩٥٧/١٤/٣٠ أحكام النقض ج ٨ ق ٢٧٩ .
  - (٥٩) نظري ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض ج ٧ ق ٢١٠ .

## المبحث الثاني

### عقوبة القتل

إذا وقعت جريمة القتل أو الشروع فيها حقت العقوبة على فاعليها وعلى كل المشاركين فيها أن وجدوا ، ولا يؤثر في استحقاق العقاب تدم الجاني بعد ارتكاب جريمته أو محاولته اصلاح الأضرار الناجمة عنها ، وإانه وإن كان القتل يتمثل في ازهاق روح إنسان حي ، والناس متساوون جميعا أمام القانون مما كان يمكن أن تكون العقوبة المقررة لجريمة القتل واحدة ، إلا أن المشاهد دائما في مختلف التشريعات أن المشرع يضع عقوبات متعددة لجريمة القتل ، وهو في هذا يستند بظروف مختلفة سواء أكانت تؤدي الى تشديد العقوبة أم الى تخفيفها ، وهذه صورة من صور تفريد العقاب .

ولقد تناول المشرع عقوبة القتل العمد البسيط غير المصحوب بظروف مشددة أو مخففة في المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . وبالنسبة الى الظروف المشددة لجريمة القتل تناول سبق الاصرار والترصد والقتل بالسم ، والقتل المقترون بجناية والمرتبط بجنحة ( المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢/٢٣٤ ) . وأما الظرف المخفف فهو القتل في حالة التلبس بالزنا ( المادة ٢٣٧ ) .

وتنص المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات على عقوبة القتل العمد البسيط بقولها « من قتل نفسا عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » وبناء على هذا النص يكون للاقاضي أن ينطق بأحدى العقوبتين ، وله أن ينزل بها إذا وجدت ظروف تدعو لاستعمال الرأفة تطبيقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات التي تنص على أنه « يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة القامة من أجلها الدعوى المصومية رافة القضاء تبديل العقوبة على الوجه الآتي : عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال المؤبدة أو المؤقتة - عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجين - عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الفلاني لا يجوز أن تقلص مدته عن ستة شهور . عقوبة السجن بعقوبة الحبس الفلاني لا يجوز أن تقلص مدته عن ثلاثة شهور » .

## أولا الظروف المشددة

اعتد المشرع ببعض الظروف المشددة ورفع عند توافرها العقوبة في جريمة القتل فجعلها تصل إلى الإعدام ، وذلك في حالات سبق الأصرار والترصد والقتل ، بالسلم والقتل ، المقرن بجناية ، وهي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة في حالة القتل المرتبطة بجنحة ، وهذا وتكون العقوبة في الحالة الأخيرة هي الإعدام إذا ارتكبت الجريمة أثناء الحرب على الجرحى حتى ولو كانوا من الأعداء ، مع ملاحظة تنص عليه المادة ١٥١ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ حيث تنص على أنه « إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء فيما قبل مرتكبها بنفس العقوبة المقررة لمن يرتكب من هذه الجرائم سبق الأصرار والترصد » ، والحكمة من هذا أن الجاني لم يعتد بالجانب الانساني في الجريح وعدم قدرته على المقاومة فارتكب الجريمة ، ولا يعني رفع العقاب في هذه الصور أنه متى ثبتت واحدة منها يتعين على القاضي أن يحكم بالعقوبة المشددة ، فليس ثمة ما يمنع من أعمال أسباب الرافة كما إذا كان الجاني صغير السن وإن تعدى مرحلة الأحداث .

وقد نصت المادة ٤١ من قانون العقوبات في صدرها على أن « من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ، إلا ما استثنى قانوناً بنص خاص » ، وجاء نص المادة ٢٣٥ مكرراً أن « المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يسلطون بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة » ، وقد أوضحت محكمة النقض حكمته في قولها أن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة قد شرحت على وجه الاستعلاء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام وشرعها جاءت في باب غير باب الاشتراك لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الإعدام وهي أن لا تكون العقوبة الفادحة قضاء محتماً على الشريك (١) .

### ١ - سبق الأصرار

نصت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات على أن « كل من قتل نفساً

هذا نص في المادة ١١٨/١٩٤١ مجموعة النصوص القانونية رقم ٢٨١ -

عمداً مع سبق الإصرار على ذلك أو الترسد بماقرب بالأصنام » . وعرفت المادة ٢٣١ منه الإصرار السابق بقولها « الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جريمة أو جناية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد مطلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط » .

والسككة التي تذكر عادة عن تشديد العقوبة حين توافر سبق الإصرار هي أن هذا الظرف ينبئ عن خطورة في الجاني ، إذ يتضمن اقدامه على مقارفة الجريمة بعد تفكير وروية وهذوء ، لا عن اندفاع وتطور . ورغم هذا فإنها محل جدال بين الفقهاء ، لا سيما أنصار المدرسة الوضعية ، فيرى البعض اعتبار سبق الإصرار أحياناً ظرفاً مخففاً لا داعياً للتشديد : فالجاني الذي تستبد به عاطفة الانتقام ويمتبر ارتكاب القتل فرضاً عليه فيدبر أمر الجريمة لا يقاس بمن يتخذ القتل حرفة له مقابل أجر فتساوى العقوبة لكل منهما ، بل هو أجدر بتخفيف العقاب لا تشديده . ولقد اعتد المشرع بظرف سبق الإصرار كسبب للتشديد وعرفه في المادة ٢٣١ سائلة البيان ، وهي في تعريفها لسبق الإصرار جاءت قاصرة لأنها لم تأت بجديد بالنسبة له يزيد به على القصد الجنائي المادى ، فلا جدال في أن كلا منهما سابق على تنفيذ الفعل ، والتصميم على القصد هو مرحلة في كل الجرائم المصديه لا يقتصر على ظرف سبق الإصرار .

ويتعين تعريف سبق الإصرار على ضوء الفكرة العامة التي هدت إلى اعتباره ظرفاً مشدداً في جريمة القتل ، وقد قلنا أنها استتقرار الجاني على مقارفة الجريمة بعد تفكير هادئ ، فينبغى أنه يكون قد أعمل فكره وانتهى رأيه إلى ارتكاب الجريمة غير متأثر بأي اضطراب سابق على تنفيذها . ولا يعني عدم وجود الاضطراب انتفاء الانفعال أو الدوافع العاطفية فإن أيها لا ينفي سبق الإصرار ، بل أن كلا منهما قد يكون باعاً على ارتكاب الجريمة والا لا ينتهي الأمر إلى أن جميع الجرائم تتم بنسبة على إصرار سابق : فيتميز سبق الإصرار إذن بالهدوء والروية المصاحبين للتفكير السابق على ارتكاب الجريمة .

وقالت محكمة النقض إن سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق بتعدد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن ثورة الانفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها . فضلاً عن أية حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، فلا يستلزم أحد أن يشهد بها



مباشرة ، بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج (٦١) . ولا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار ، فلكل مقوماته ، فقد يتوافر القصد الجنائي وينتفى في الوقت ذاته سبق الإصرار الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص (٦٢) .

ولا خلاف في أن سبق الإصرار ينبغي توافره قبل ارتكاب الفعل ، لانه يتطلب ابتداء توافر القصد الجنائي المادي في القتل ، وهو ركن ضروري في قيام الجريمة . بيد أن مثار التساؤل هو ما اذا كان ينبغي مرور فترة من الزمن بعد استقرار الفكر على الجريمة وقبل تنفيذها ، وبمعنى آخر هل يكون لطول أو قصر فترة الوقت المشعار إليها أى أثر على توافر ذلك الطريف. الأمر الذي يوصل بنا الى القول بأن المميز الفعل لسبق الإصرار هو الهدوء والروية المصاحبان لاستقرار الرأي على الجريمة . ولقد قررت محكمة النقض أن مناط قيام الإصرار السابق هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ ، البال بعد أعمال فكر وروية (٦٣) . فإذا لم يتيسر للجاني التدبر والتفكير والارتكاف الجريمة تحت تأثير عامل من الغضب والهياج فلا يكون سبق الإصرار متوافرا (٦٤) . فمن أودى واهتيج ظلما وطغيانا وأزعج من توقع تجديد إيقاع الأذى به فاتجهت نفسه الى قتل معذبيه ، فهو فيما اتجه اليه من هذا الغرض الإجرامي الذي يتخيله قاطعا لشقائه يكون نائرا مندفعاً لا مسيلا له الى التبرص والتروى والآنسة ، فلا يعتبر ظرف الإصرار متوافرا لديه اذا هو قارف القتل الذي اتجهت اليه ارادته (٦٥) .

(٦١) نقض ١٩٨٥/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٢ . ١٩٨٢/١/١٩ س ٢٤ ق ٦ .

(٦٢) نقض ١٩٨١/٢/٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠ . ١٩٧٤/٤/٢١ س ٢٥ ق ٨٨ .

١٩٧١/١/٣٦ س ٢١ ق ٤٤ . ١٩٦٧/١٠/٢١ س ١٨ ق ٢١٧ .

(٦٣) نقض ١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠٠ .

(٦٤) نقض ١٩٧٢/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٦ .

(٦٥) نقض ١٩٧٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٦ . وفي حكم آخر

قررت محكمة النقض أن سبق الإصرار يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسوم خطة تنفيذها بدءا من ثورة الانفصال ، مما يقتضي الهدوء والروية قبل ارتكابها ، لا أنه يكون وليدة الهدوء الأولي من نفس جاشيت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلها خلال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صحح الفرائض فيها ، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ مملقة على شرط أو ظرف ، بل ولو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة ، قصد بها شخصا ميئا أو غير معين صادف حتى ولو أصاب بضله شخصا . ويجوز غير الشخص الذي قصد ، وهو

وإذا كان القياس الحقيقي هو أعمال الفكر في هدوء وروية فإنه لا محل للاعتداد بطول فترة التفكير أو قصرها (٦٦) ، وإن كان القاضي قد يستشف منها اقتناعه بما يوفر سبق الإصرار من علمه . ولهذا قررت محكمة النقض أن العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار ليست بمضى الزمن لذاته وبين التصميم على الجريمة ووقوعها طال هذا الزمن أو قصر (٦٧) . بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير ، فما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان سبق الإصرار متوافرا (٦٨) . فكل ما يستلزمه سبق الإصرار هو أن تسبق الجريمة فترة من التفكير تكفي لأن يدبر الجاني أمر ارتكاب الجريمة في هدوء وروية ، ويقلب الرأي فيما عقده العزم عليه مقدرا خطورته ناظرا إلى عواقبه (٦٩) . وإذا استخاضت المحكمة توافر هذا الظرف من مرور بضع ساعات على التهم وهو يفكر في أمر الجريمة ويعمل على جمع عشرين وأعداد عدته في سبيل مقارفتها ومن سيره مسافة كيلو مترين حتى وصل المكان الحادثة فلا يقبل من المحكوم عليه منازعة أمام محكمة النقض في شأن توافر هذا الظرف (٧٠) . وإذا كان النائب بالحكم أن التهم عند رؤيته المجنى عليه مارا بمنزله أخذ السكين وتمقبه إلى المكان الذي وقف فيه يتكلم وهو لا يبعد عن منزله أكثر من خمسة وثلاثين مترا ثم انقض عليه وطعنه بالسكين فإن هذا لا يبرر القول بأن التهم كان لديه الوقت الكافي للتدبير فيما أقدم عليه (٧١) .

ولما كان مناط توافر سبق الإصرار هو ارتكاب الجريمة في هدوء بال بعد أعمال فكر وروية فلا أهمية إذن لما يصد الجاني من وسائل وتدابير لارتكاب الجريمة ، بل أنها قد تقع دون اتخاذ أي تدبير خاص ، كما إذا عقد شخص عزمه على إيذاء آخر أو قتله إن صادفه ثم يلتقي به ويضربه بصم

ما لا ينفي المصادفة أو الاحتمال . وسبق الإصرار بهذا المعنى ظرف مستقل عن نية الفعل التي ملائس الفعل للملائي للكون للجريمة ( نقض ١٩٧٠/١/٣٦ أحكام النقض من ٢٦ ق ٢٨ ) .

(٦٦) موسوعة دالوز ج ٢ ص ١٥٦ .

(٦٧) نقض ١٩٣٨/١٠/٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥٨ ، ١٩٨٥/٢/٢٩ .

أحكام النقض من ٣٦ ق ٢١٢ .

(٦٨) نقض ١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٠٨ ، ١٩٧٧/٤/٢٥ ، ١٠٩ ق ٢٨ .

(٦٩) نقض ١٩٥٣/٩/٨ أحكام النقض من ٣ ق ٢٤١٠ .

(٧٠) نقض ١٩٥٠/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٢٧ .

(٧١) نقض ١٩٤٧/٢٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤١ .

ممه أو يخنقه بيديه وهكذا . بيد أن هذا لا ينفي إمكان الإفادة بما قد يمدده الجاني لانتماء الجريمة في سبيل الاستدلال على توافر سبق الإصرار . فتجهيز الجاني لسلاح قاتل وترقب وصول المجنى عليه وإعداد مسم ووضعه في الطعام الخاص به أو حفر حفرة في طريقه كل هذا قد ينبئ عن عقد نيته على القتل .

وينبغي التنبيه إلى أن طرف سبق الإصرار يستقل بطبيعته عن ظرف النرصه ، وتوافر أحدهما لا يعني بالضرورة وجود الآخر ، كما أن تخلف أي من الطرفين لا يفيد عدم وجود الطرف الآخر (٧٢) ، وإن كان يحدث كثيراً أن يتوافر كل من الطرفين في جريمة القتل ، ومن ثم فثبوت سبق الإصرار كاف وحده لتطبيق المادة المشددة للعقوبة بشرح حاجة إلى اقتراحه بظرف التبرص (٧٣) .

ولما كانت حكمة تشديد العقوبة بسبب طرف سبق الإصرار هي ما ينبئ عنه من خطورة في الجاني ، فإن توافره يستتبع توقيع العقوبة المشددة في حالتي الخطأ في الشخص والغلط في الشخصية ، أي في الصورة التي يصيب فيها الجاني هدفاً آخر غير المقصود سواء أصاب الهدف الأصلي أم أخطاه وكذلك في الصورة التي يصيب فيها هدفاً ما ممتقداً أنه من قصد إليه ثم يتبين أنه شخص غيره (٧٤) . ويستشف هذا من العبارة التي وردت في المادة ٢٣١ في قولها « يكون غرض المصير منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجهه أو صادقه » . وقد قضى بأن سبق الإصرار حالة دائمة بنفس الجاني ملازمة له ، فمتى قام بتنفيذ الجريمة التي أصر على ارتكابها فيعتبر هذا الظرف متوافراً في حقه ولو كان الفعل الذي ارتكبه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وقع على غيره (٧٥) . فلا يشترط لتوافر ظرف سبق الإصرار أن يكون غرض المصير هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه متصرفاً إلى شخص غير معين وجهه أو التقى به مصادفة (٧٦)

ولا يؤثر في قيام سبق الإصرار تحديد شخصية المجنى عليه في الجريمة

(٧٢) نظير ١٩٧١/١٠/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤٤ .

(٧٣) نظير ١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧ .

(٧٤) موسوعة فالوز ج ٤ ص ١٥٦ ، روسيليه س ٣٩٩ .

(٧٥) نظير ١٩٤٢/٥/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١٠ .

(٧٦) نظير ١٩٦٣/١١/١٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤٨ .

من عدمه ، لأن حكمة العقاب هي ما يدل عليه توافق هذا الطرف من خطورة  
 في الجاني ، وإعمالاً لهذا قضي بأنه ما دام الحكم قد أثبت في جلاء أن الطاعن  
 وإخاه كانا مبيتين النية على قتل من يصادفانه من غرائهما أو أقاربهم أو من  
 يلوذ بهم ، وأن المجنى عليه من أقاربهم ويسكن وسط مساكنهم واعتاد  
 الجلوس في السوق حيث قتل في المكان المخصص لهم ، فذلك مقادير أن هذا  
 المجنى عليه ممن شملهم التصميم السابق ، ويكون هذا القتل وليد إصرار  
 سابق (٧٧) . وحديثاً قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط أن يكون الإصرار  
 على القتل منصرفاً إلى شخص معين بالذات (٧٨) ، وهو يتحقق ولو كانت  
 خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، بل لو كانت نية القتل لدى الجاني  
 غير محددة قصد بها شخصاً معيناً أو غير معين صادفه حتى ولو صادف  
 بفعله شخصاً غير الشخص الذي قصده وهو ما ينفي المصادفة  
 والاحتمال (٧٩) .

وكثيراً ما تقع جريمة القتل في أعقاب خلاف بين الجاني والمجنى عليه  
 أو أي سبب يثير الفاعل فيصر على ارتكاب الجريمة ، ولكنه تحت تأثير الخلاف  
 القائم يجعل تنفيذها معلقاً على حدوث تصرف من المجنى عليه . فمثلاً قد  
 يعتقد الجاني النية على إيذاء شخص معين إذا خافه في التجارة أو استخدم  
 خصماً له ، أو قد يتنفذ جريمته إذا حصل على السلاح اللازم لذلك ، ولا ينفي  
 هذا قيام سبق الإصرار ما دام القاضي قد استخلص أن الجاني توصل إلى  
 تصميمه في هدوء وروية . وهذا ما أشار إليه المشرع في قوله « سواء كان  
 ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط » .

وتطبيقاً لما تقدم قضي بأن طرف سبق الإصرار لا يتأثر توافره قانوناً  
 بأن يكون الأذى الذي أوقع فضلاً كان معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على  
 شرط (٨٠) . فأصرار المتهم على استعمال القوة مع المجنى عليهما إذا امتنع  
 من إزالة السد وتصميمه على ذلك منذ اليوم السابق ثم حضوره فعلاً إلى  
 محل المصادمة وحمه السلاح ، ذلك يدل على توافر سبق الإصرار عنده (٨١) .

(٧٧) نقض ١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض من ٤ ق ١٧١ .

(٧٨) نقض ١٩٨٥/٢/١٩ أحكام النقض من ٣٦ ق ٢١٢ .

(٧٩) نقض ١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض من ٣٩ ق ٢٥ .

(٨٠) نقض ١٩٨٥/١٠/٩ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٥٨ ، ١٩٨٣/١٠/٢٣ مجموعة

القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٩٤ .

(٨١) نقض ١٩٤١/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٣ .

ولا يمنع توافر سبق الإصرار تمليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان من قبل على سنوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه حتى اذا منحت الظروف التي تصادف وقوعها ليلة الحادث قتلاه تنفيذا لما عقدا النية عليه من قبل (٨٢) .

### تعدد الجناة

ويتور البحث عند توافر سبق الإصرار من عمده في حالة تعدد الجناة في الجريمة سواء كان أساس هذه الصورة تعدد الفاعلين أو وجود فاعلين وعدة شركاء ، فهل لقيام هذا الظرف بالنسبة الى واحد من المساهمين في الجريمة اثره على غيره أم لا ؟ ما دعنا قد قلنا ان مناط سبق الإصرار هو تصميم الجاني على مقارفة القتل بعد روية وفي هدوء ، استتبع هذا امكان قيام الظرف بالنسبة لواحد من المتهمين دون غيره . فقد يكون لأحدهم من ضبط الأعصاب وحكم النفس ما يمكنه من التفكير وعقد المزم في هدوء ، في حين يكون آخر غيره مضطرب الأعصاب لا يستقر على حال (٨٣) . ولكن تبقى الصورة التي يساهم فيها أحد الأشخاص في الجريمة مع علمه بتوافر الظرف لدى آخر من المساهمين معه ، كمن يعرض آخر في هدوء على ارتكاب جريمة القتل فيندفع الى ارتكابها . ان القاعدة الأصلية بالنسبة الى سبق الإصرار هي اعتباره ظرفا شخصيا بمعنى أنه يقتصر على من توافر في حقه ، ولا يمتد هذا الى من لا يثبت لديه ولو كان يعلم بقيامه في حق الآخر .

وإذا قام الدليل على توافر سبق الإصرار بين المتهمين فإنه يتضمن قطعا قيام الاتفاق السابق بينهم على ارتكاب الجريمة ، ومن ثم فوقوع الفعل المأدى الى الكون لها من واحد منهم يجعل الباقي مسئولين عنها بوصفهم شركاء بطريق الاتفاق . ومن أجل هذا لا تكون المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادة الاتفاق غير ما بينته من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار (٨٤) . وقضى بأن سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق للمتهمين على ضربه المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي يحصل للاتفاق عليه سواء وقع منه أو من زملائه (٨٥) .

(٨٢) نفس ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النظم ص ٣ ق ٤١٤ .

(٨٣) موسوعة الفروع ج ٢ ص ٥٦ ، نفس ١٩٧٤/٦/١٧ أحكام النظم ص ٢٥ ق ١٣٦ .

(٨٤) نفس ١٩٣١/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٩ .

(٨٥) نفس ١٩٤٤/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٦٢ ، وراجع نفس

١٩٧٢/٤/١٦ أحكام النظم ص ٢٢ ق ١٢٣ سאלفة الإشارة اليه .

### سبق الإصرار والدفاع الشرعي

هل توافق سبق الإصرار لدى المتهم ينفي قيام حالة الدفاع الشرعي .  
ويعنى آخر ألا يمكن تصور وقوع قتل في حالة الدفاع الشرعي مع سبق الإصرار عليه ؟ قضت محكمة النقض بأنه متى أثبتت المحكمة توافر سبق الإصرار ، كان معنى ذلك أن المحكمة استبعدت ما دفع به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس (٨٦) وأنه من المقرر في صحيح القانون أنه متى أثبتت المحكمة التدبير للجريمة ، سواء بتوافر سبق الإصرار أو انعقد الاتفاق على إيقاعها ، أو التحيل لارتكابها ، انتفى حتماً موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض رداً حالاً لعدوان حال دون الاستلاس وإعمال الحطة في اتقائه . هذا ولأن الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام من الضرماء بل لنكف الاعتداء (٨٧) . وهذا الاتجاه يدعو إلى التمسك قليلاً لأن الدفاع الشرعي مقتضاه رفع المسؤولية عن مرتكب القتل إذا ما أتاه دفعا لاعتداء حال يقع اشراء به أو بشيء . وليس في هذا التعريف ما ينفي إمكان ارتكاب فعل الدفاع مع سبق الإصرار ، فقد يحدث أن يقوم عداء بين شخصين ويتوقع كل منهما اعتداء الآخر عليه فيصر أيهما على قتل الآخر دفعا عن نفسه إذا ما بادره بالاعتداء ودعت الحال إلى ذلك ، ويحمل سلاحه تقرباً لهذه اللحظة ، فإذا وقع الاعتداء فعلاً وتوفرت شروط الدفاع الشرعي ، فقتل المدافع الممتدئ ، فلا شك في قيام حالة الدفاع رغم توافر سبق الإصرار ومن ثم فلا تعارض بين الأمرين .

### تقديم قسائم سبق الإصرار

إن من شأن طرف سبق الإصرار هو التضييق على الفعل في حدود وروية . فهو حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني (٨٨) والاستقلال على توافره . يؤخذ من مختلف ظروف وملابسات الواقعة ، ومن ثم فلا يستطيع أحد أن يشبه به مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع خارجية يمتثلها فيه القبطي منها استخلاصاً سابقاً (٨٩) . قبل المقرر أن البحث في توافر طرف سبق الإصرار

(٨٦) نظري ١٩٦٦/١١/١٦ مجوعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٩ .  
(٨٧) نظري ١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٨ ، ١٩٦٦/١٢/١٥ س ٢٠ ق ٢٩١ ، ١٩٧٣/١١/١٨ س ٢٤ ق ٢١١ ، ١٩٧٨/٢/٢٧ س ٣٢ ق ٢٨٠ .  
(٨٨) نظري ١٩٧٢/٤/١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٢٣ .  
(٨٩) نظري ١٩٤٨/١١/١٥ مجوعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٦ ، ١٩٦٢/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٧ ، ١٩٦٥/١١/١٩ س ١٦ ق ٢٥٩ ، ١٩٧٠/٣/٢٧ س ٢٦ ق ٢٢٠ .

الملاحقة قاضي الموضوع، على أن ذلك مشروط بأن تكون ظروف الدعوى وعناصرها لا يتنافر مع العقل والمنطق (٩٠). • فللمحكمة أن تستنتج سبق الإصرار من اختفاء المتهم في الجهتين المجاورتين للجانب الطريق القتل كان المجنى عليه سائرا فيه عند عودته من محل عمله وحاجاته بإطلاق الأعيرة عليه عند اقترابه من المتهم والمجنى عليه ومن وجوب الباعث على الانتقام (٩١). • ومن الضميمة الثابتة بين المتهم والمجنى عليه ومن مجيء المتهم من بلدته إلى مكان الحادث الذي يبعد عنها ثلاثين كيلو مترا ومن تربص له بجوار الطريق الذي سيمر به حتى إذا ما رآه انقضى عليه وطمعته تلك الطعنات التي أودت بحياته (٩٢). • فإذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار لم يذكر عن سبق الإصرار إلا قوله أنه ثابت من الضمائم التي بين عائلتي المجنى عليه والمتهم فإنه يكون قاصر البيان إذ الضمائم وحدها لا تكفي بذاتها للقول بثبوت الإصرار (٩٣). • وإذا كان ما أثبتته المحكمة في حكمه فهي صدد التذليل على توافر ظرف سبق الإصرار يفيد بذاته أن الاعتداء إنما كان على أثر النقاش الذي وقع بين المتهم والمجنى عليه وبسببه، فهذا يتناق مع قولها أن الاعتداء كان بناء على إصرار سابق (٩٤). • وسبق الإصرار هو وصف للقصد الجنائي وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل (٩٥).

#### ٤ - الترسد

اعتد القانون بظرف آخر وجعل من توافره سببا لتشديد العقوبة وهو الترسد • وعرفته المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات في قولها « الترسد هو تربص الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذائه بالضرب ونحوه » • والمحكمة التي دعت إلى تشديد العقاب في حالة الترسد وفقا لرأي غالبية الشراح هي أن توافر هذا الظرف ينبئ عن خطورة في الجاني، فهو يعد وصيلة لارتكاب الجريمة ثم يغاضى المجنى عليه بمدونه الذي لا يستطيع له دفعا، فهو وصيلة تدل على نذالة الجاني وإمائه في ضمان

- (٩٠) نفس ١٩٨٤/١١/٢٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٣ •  
 (٩١) نفس ١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠١ •  
 (٩٢) نفس ١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٤٢، ٢٧/٥/١٩٦٣ س ١٤ ق ٨٨ •  
 (٩٣) نفس ١٩٤٦/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧٩ •  
 (٩٤) نفس ١٩٤٩/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٩ •  
 (٩٥) نفس ١٩٨٥/١٠/٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤٨، ١٤/٢٤/١٩٨٥ س ٣٦ ق ٢٠٥

نجاح فعلته . وتثير الاضطراب في الأنفس يأتيها الهلاك من حيث لا تعلم . ومع ذلك فهناك من لا يرى حكمة واضحة في تشديد العقاب حين توافر ظرف الترسد ، ذلك لأنه إما أن يكون مصحوباً بالإصرار السابق وعندئذ يفتى عنه هذا الظرف الأخير ، وإما أن لا يكون مصحوباً به ، أي يكون الجاني في حالة انفعال وعندئذ يكون التشديد لفوا لأن الانفعال الذي يمنع الجاني من تدبير عاقبة فعل اذعاق الروح أولى أن يمنعه من تدبير العقوبة المشددة ، والانسان المنفعل غير جدير بالتشديد ، وأما ما يقال من أنه يشير إلى توافر الغدر والمباغاة فالأصل في القتل الممد أنه غدر ومباغاة فلا يصلح بهذا سبباً للتشديد (٩٦) .

وكما سلف القول يعتبر كل من سبق الإصرار والترصد ظرفاً مستقلاً بمعنى أن وجود أحدهما يكفي لتطبيق العقوبة المشددة حتى ولو لم يوجد الآخر . كما أن توافر أحد الطرفين لا يعني بالضرورة قيام الآخر وإن لم يوجد مانع من اجتماعهما معاً . فقد أفاد القانون أنه لا يلقى أهمية على ضرورة وجود سبق الإصرار مع الظرف الثاني وهو الترسد ، بل يكفي فير نظره ثبوت مجرد الترسد مادياً (٩٧) . فإذا كان في الوقائع الثابتة بالمحکم ما يدل على أن المتهم ارتكبوا الجريمة التي اقترعوها مع الترسد ، فإن استبعاد الظروف الدالة على سبق الإصرار من ذلك الحكم لا يؤثر في سلامته (٩٨) . وغالباً ما يتضمن الترسد سبق الإصرار إذ يأتي بعد عقد العزم في روية وهدوء على ارتكاب الجريمة وإعداد العدة لتنفيذها ، في حين أن الترسد قد لا يتضمن ظرف سبق الإصرار ، إذ كان تفكير المتهم في ارتكاب الجريمة يقوم على أساس من الاضطراب النفسي .

وحتى يتوافر ظرف الترسد يتعين على الجاني أن يصد عدته لمقارفة العدوان قبل غريمه بمجرد أن تسمح الفرصة لذلك ، فينتظره في أي موضع - أو في عديد من الأمكنة - يسر له إمكان الظفر به وارتكاب جريمته . ويستوى في هذا المكان أن يكون الجاني عليه قد اعتاد المرور به أو يتوقع الجاني ذلك المرور ، بل يجوز أن يكون ذلك المكان خاصاً بالجاني نفسه

(٩٦) رؤوف عبيد - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال سنة ١٩٦٥ ص ٥٠ .

(٩٧) نفس ١٩٣٤/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦ . ١٩٧٩/٢/١٨ أحكام

النظر ص ٣٠ ق ٧٤ ، ١٩٦٨/١/٢٢ ص ١٩ ق ٦٤ .

(٩٨) نفس ١٩٣٦/٤/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٠ .



وانتظر به لاغتياال المجنى عليه أو إيقاظه • وفي هذا تقول: حكمة القضاة  
أن العبرة في قيام الترسد هي بتربص الجاني وترقبه المجنى عليه مدة من  
الزمن قصرت أم طالت في مكان يتوقع مقدمه اليه ليتوسل بفلك الى  
الاعتداء عليه (٩٩) دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترسد في مكان خاص  
بالجاني نفسه (١٠٠) • وهو يتحقق بانتظار الجاني للمجنى عليه في الطريق  
الذي يعرف أنه سوف يأتي منه سواء كان ذلك بالتربص له في مكان معين  
حده أو بالسبر في بعض الطريق انتظارا لقدم المجنى عليه من عقله ما دام  
الجاني مترقبا في الطريق محيثه لفتك به (١٠١) •

ولا يفيد الترسد اختفاء الجاني عن أعين المجنى عليه ثم مباغتته من  
خلفه ، بل قد يلحاه في مواجهته مباشرة في المكان الذي انتظره فيه •  
ولا أهمية كذلك لفترة الزمن التي تضي في التربص ، فقد تطول نوقا  
لوصول المجنى عليه ، وقد تقصر الى درجة كبيرة اذا أمكن تحديد وقت وجوده  
في مكان معين بشكل دقيق فينتظره الجاني به لحظة وصوله ويأسر  
عنوانه عليه •

ولا يمنع من قيام طرف الترسد عدم تحديد المجنى عليه سلفا ، إذ من  
المتصور أن يتربص الجاني في مكان معين من أرضه معدا عدته للاعتداء على  
كل من يمر به • ولا ينفي قيام هذا الظرف الخطأ في الشخص أو الغلب  
في الشخصية ، لأن هذا أو ذاك لا يغير من الحالة المادية التي كان عليها  
الجاني وقت أن قارف جريمته • وفي هذا كله لا يختلف الترسد عن سبق  
الاصرار •

ويختلف طرف سبق الاصرار عن الترسد ، ففي حين أن الأول يعتبر  
على طبيعته طرفا شخصيا ، فإن طرف الترسد يعتبر طرفا عينيا ، بما يؤدي  
الى أنه يسرى على المساهمين في الجريمة جميعا من علم به ومن لم يعلم وهو  
على هذا يشابه طرف حمل السلاح (١٠٢) • فإذا اتفق شخص مع آخر على

(٩٩) نفس ١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النظم من ٢٤ ق ١٠٦

(١٠٠) نفس ١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النظم من ١٥ ق ١٤٢

(١٠١) نفس ١٩٦٢/٣/٢٦ أحكام النظم من ١٤ ق ٥٠ ، ١٩٧٢/٤/٩ من ٢٣ ق ١٢٣

(١٠٢) الترسد طرف عيني محدد وصفة لصفة بذاته النبل المادي الكون للجريمة (نظم

١٩٦٥/١١/٩ أحكام النظم من ١٦ ق ١٥٩)

قتل ثالث فترصص له الجاني في طريق عودته حتى اذا طهر به أطلق عليه النار  
عنه مستولا عن قتل مع الترصدد وسئل الشريك عن نفس الجريمة \*

### البات الترصدد

انه وان كان الدليل على قيام ظرف سبق الاصرار ليس بالأمر الهين  
اذ يستدل عليه من مختلف الظروف والملايسات المحيطة بالواقعة ، لانه حالة  
نفسية لا يقوم عليها دليل مباشر ، فان قيام الدليل على توافر الترصدد ايسر  
منه بكثير ، فهو من الوقائع المادية التي يمكن ان يوجد الدليل عليها مباشرة ،  
كشهادة الشهود والمعاينات \* واثبات توافر الترصدد من الاطلاقات قاضي  
الموضوع (١٠٢) ، على ان تكون الاسباب التي بنى عليها حكمه تتفق مع العقل  
والمنطق ولا تتناقض مع ما انتهى اليه (١٠٤) \* ومتى اثبت الحكم ان المتهم  
ترصص للمجنى عليه في الطريق للفتك به ، فذلك يكفي في بيان توافر ظرف  
الترصدد ، ولا يغير من ذلك قصر فترة الانتظار (١٠٥) \* ويكفي لاستظهار  
ظرف الترصدد ان يقول الحكم انه متوفر من ترصص المتهم للمجنى عليه  
في طريقه المعتاد الى زراعته حتى اذا اقترب من ممكنه أطلق النار عليه فخر  
صريما (١٠٦) \*

### ٣ - التسميم

تنص المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات على ان « من قتل احدا عمدا  
بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يحد قاتلا بالسسم ايا كانت كيفية  
استعمال تلك الجواهر ويماقب بالاعدام » \* ويستلقت النظر في هذا النص  
انه يتضمن جريمة القتل في صورتها العادية بما يستتبع ضرورة توافر  
أركانها الثلاثة ، وهي وجود انسان حي وفعل من شأنه ان يؤدي الى الوفاة  
ونية اذحاق روح المجنى عليه \* وهذا هو ما عبرت عنه محكمة النقض بقولها  
« ان جريمة القتل بالتسميم هي كجريمة القتل باية وسيلة أخرى يجب ان  
تثبت فيها محكمة الموضوع من ان الجاني كان في عمله منتويا القضاء على

(١٠٢) نقض ١٩٨٥/٦/١٢ احكام النقض من ٣٦ ق ١٣٦ \*

(١٠٤) نقض ١٩٧٢/٤/١٣ احكام النقض من ٣٣ ق ١٢٣ ، ١٩٨٢/١٠/٢٤ مجموعة القواعد

التأويلية ج ٢ ق ٢٧٦ \*

(١٠٥) نقض ١٩٨٢/١١/٢٣ مجموعة القواعد التأويلية ج ٦ ق ٢٥ \*

(١٠٦) نقض ١٩٥٢/٣/١٣ احكام النقض من ٣٠ ق ٢١٤ \*

حياة المجنى عليه . فإذا سكت المحكم عن إبراز هذه النية كأن مشوباً بالقصور (١٠٧) . وكل الفرق في جريمة القتل بالتسميم وجريمة القتل العادية هي في الوسيلة التي يستعملها الجاني في سبيل إزهاق روح المجنى عليه ، وقد سبق أن رأينا أن الوسيلة في ذاتها ليست بذات أثر على توافر أركان الجريمة .

بيد أن المشرع قد اعتد في جريمة القتل بالتسميم بالوسيلة التي يستعملها القاتل وجعل منها طرفاً مشدداً يرفع العقوبة إلى الإعدام ، وذلك لما تتسم به من غدر وخيانة لا مثيل لهما في صور القتل الأخرى (١٠٨) . ومن أجل هذا يذهب الشراح إلى أن حكمة التشديد في العقاب في هذه الصورة من صور القتل يرجع إلى سهولة اعداد السم وتقديره للمجنى عليه وصعوبة كشف الأخير له ، فضلاً عن أن الغالب من الأمر أن من يقوم باستخدام السم في القتل يكون على صلة بالمجنى عليه تسمح له بالثقة فيه ، فبالعقوبة المشددة إذن تقابل الغدر والخيانة . وفي غالب الأحيان يلبس طرف القتل بالتسميم طرف سبق الإصرار ، إذ يعد الجاني المادة السامة وسيلته في القتل بعد أن يكون آمناً الفكر ودير أمر الجريمة في هدوء ، بيد أن هذا لا ينفي إمكان وقوع القتل بالتسميم بغير توافر سبق الإصرار ، كمن ينتوي قتل آخر أثر نزاع مفاجئ فيقدم له سماً كان في متناول يده .

وأعمال المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات - على ذلك الأساس - وهي باستخدام مادة يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً ، أي يشترط في المادة أن تكون سامة بطبيعتها ، وهو ما يبين من وصف المشرع لفاعل الجريمة بأنه يعد قاتلاً بالسم . وعلى هذا أن استخدم الجاني مادة لا تعد من بين المواد السامة ولكنها أدت إلى وفاة المجنى عليه فإن الجريمة تعتبر قتيلاً عادياً ، وإن أمكن أعمال طرف سبق الإصرار لو ثبت قيامه . فمن يضع في طعام آخر مسحوق زجاج أو أجزاء معدنية صغيرة من الحديد ابتداءً بقتله لا يعد قاتلاً بالسم إن تحققت النتيجة . وهناك رأى لا يشترط أن تكون المادة سامة بطبيعتها وإنما تكفي أن تكون كذلك في الظروف التي أعطيت فيها (١٠٩) .

(١٠٧) نظري ١٩٣٦/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣٥ .

(١٠٨) نظري ١٩٣٠/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٣٥ .

(١٠٩) مصدر مصطلحي ص ٢٠٩ .

وكون المادة المستخلصة سامة أو غير سامة هي مسألة موضوعية يفصل فيها القاضي حسبما تبين له حقيقتها ، ومن الطبيعي في هذا المجال أنه يستعين بأهل الخبرة ومعلوماتهم الفنية . ويكفي حينئذ ان تثبت الطبيعة السامة للمادة مع علم الجاني بذلك . ليؤاخذ بالعقوبة المشددة ، إما كون تحقيقها للوفاة يحتاج الى قدر معين منها او طرف خاص في المجرى عليه فان هذا لا يؤثر عند انتفائه في قيام الجريمة اذ تعد نوعا من الجريمة الخائبة لا المستحيلة . ولذا قضى بأنه متى كانت المادة المستعملة للتسميم عاملة بطبيعتها لاحداث النتيجة المتفاعة فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة ، لان مقتضى القول بهذه النظرية الا يكون في الامكان تحقق الجريمة مطلقا لانعدام الغاية التي ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت لارتكابها . إما كون هذه المادة ( وهي في القضية مسلفات النحاس ) لا تحتل السم الا اذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسمم الجنائي لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة ، وانما هي ظروف خارجة عن ارادة الفاعل ، فمن يضع مثل هذه المادة في شراب ويقدمه لآخر يعتبر فاعله - اذا ثبت اقترانه بنية القتل - من طراز الجريمة الخائبة لا المستحيلة (١١٠) . كما قضى بأن وضع الزئبق في اذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسم ما دامت تلك المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور الى النتيجة المقصودة منها ، كصورة ما اذا كان بالأذن جروح يمكن أن ينفذ منها السم الى داخل الجسم ، فاذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم لسبب خارج عن ارادة الفاعل ووجب العكس على ذلك لأن وجود الجروح في الاذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه . ولا محل للقول باستحالة الجريمة ما دام ان المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق القرض المقصود منها (١١١) .

ولا يهم عند اعمال حكم المادة ٢٢٣ من قانون العقوبات أن تستخدم المادة السامة على نحو معين ، فلفقد ورد بالنص صراحة ، أيا كانت كيفية استعمال تلك المواد ، وبهذا لم يمس المشرع أن يقيد القاضي بصور معينة قد يترتب على تحديدها انتفاء امكان تطبيق الظرف المشدد ، فقد يتم القتل بالتسميم بوضع المادة السامة في الطعام أو في حقنة تسري في الدم أو في جرح بالجسم أو عن طريق الاستنشاق .

(١١٠) نقل ١٩٣٢/٥/٢٢ مجموعة القواعد الثأورية ج ٢ ق ٣٥٤ .

(١١١) نقل ١٩٣٥/٤/٨ مجموعة القواعد الثأورية ج ٣ ق ٣٥٧-٣٥٨ .

وعنى المشرع بأن يذكر لفظ « عمدا » في المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات وهو بهذا يتطلب أن يثبت في حق الجاني أمران ، الأول العلم بأن المادة المستخدمة سامة ، والثاني أن يستعمل هذه المادة رغم ذلك العلم لتحقيق النتيجة المجرمة وهي الموت . فإن انتفى علم الجاني بأن المادة التي يستخدمها سامة رفعت عنه المسألة عن جريمة القتل بالتسميم وإن وجد احتمال لامكان مساهلته عن جريمة القتل الخطأ ، فالصيدلي الذي يخطئ أثناء اعداد الدواء ويضع قدرا من مادة سامة معتقدا أنها غيرها لا يمكن مساهلته عن جريمة القتل العمد وأنا قد يسأل عن القتل الخطأ - وكذلك إن استخدم الفاعل قليلا من مادة سامة معتقدا إن في هذا القدر كفاية لشفاة علة من الملل ثم انتهى الأمر بوفاة المريض فإنه لا يسأل عن جريمة القتل بالتسميم لانتهاء القصد الجنائي وتقف مسئوليته عند القتل الخطأ . ويبدو من هذا أن كلمة عمدا لم تأت بجديد في شأن الأركان الخاصة بجريمة القتل المادية .

وكما سبق القول بالنسبة الى طرفي سبق الاصرار وارتصت من أنه لا يؤثر في توقيع العقوبة المشددة أن يكون قصده الجنائي محمدا أو غير محدد ، فكذلك الشأن بالنسبة الى القتل بالتسميم . وعلى هذا من يد طعاما ساما ابتغاء قتل كل من يتناول من فريق معاد له يد قاتلا بالسم وإن لم يتحدد سلفا من من القوم سيتناول هذا الطعام ، وكذلك من يضع السم في ماء قد يشرب منه أشخاص غير موقوفين مقدما .

وتبدو دقة المسألة في حالي الخطأ في الشخص والغلط في الشخصية . فقد رأينا أن أى الأمرين لا يؤثر في توافر طرفي سبق الاصرار والترصد ولا من قيام القصد الجنائي في جريمة القتل ، ومع هذا فإن المسألة دعت الى نقاش بالنسبة الى القتل بالتسميم . ولعل أساس الخلاف هو الجدل حول توافر أو عدم توافر علاقة السببية بين الفعل والنتيجة . ولقد عرضت هذه المسألة على القضاء وكان مدار البحث فيها حول القصد الاحتمالي . ونحن وإن كنا قد تعرضنا لفكرة هذا القصد عند الكلام على القصد الجنائي في جريمة القتل عامة إلا أن ذكر وقائع الدفوى في هذا المجال أنسب .

عزم متهم على قتل أخته « هانم » نظرا لسوء سلوكها فوضع زورنيخا في قطعة حلوى ثم انتهر فرصة وجودها معه في الفيط فاعطاهما الحامى لتأكلها فاستيقظت منها وعادت الى المنزل . وفي الصباح عثرت ابنة عمها « نسة » على تلك الحلوى فأكلت جزءا منها وسألت « هانم » عنها فأخبرتها هذه أن

أخاماً أعطاهما لها ، كما عرضت عليها أن تأخذها لتأكلها هي واختها الطفلة « فهية » ، وبعد ذلك أكلت منها فهية أيضاً وما لبثت أن ظهرت أعراض التسمم على ألبنتين فماتت « فهية » وشفيب « ندا » . يقدم المتهم للمحاكمة فيرأته محكمة الجنايات من تهمة قتل فهية عمداً والشروع في قتل « ندا » . ومحكمة النقض اقرتها على ذلك وقالت « حيث ان الفصل في هذا الظن يقتضى ابتداء معرفة ماهية القصد الاحتمالى ، ذلك القصد الذى حكمه في الجرائم العمدية أنه يساوى القصد الأصيل ويقوم مقامه فى تكوين ركن العمد ، وحيث ان القصد الاحتمالى لا يمكن تعريفه إلا بأنه نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجانى الذى يتوقع أن يتمنى فعله الفرض المنوى بالذات الى غرض آخر لم ينو من قبل أصلاً ، فيمضى مع ذلك فى تنفيذ الفعل فيصيب الفرض غير المقصود . ومطنة وجود تلك النية هي استواء حصول النتيجة وعدم حصولها لديه . والضابط المثل الذى يعرف به وجود القصد الاحتمالى وانتفاؤه هو وضع السؤال الآتى والاجابة عليه : هل كان الجانى عند ارتكابه فعلته المقصودة بالذات يريد تنفيذها ولو تمضى فعله غرضه الاجرامى الى الأمر الاجرامى الآخر الذى وقع فعلاً ولو لم يكن مقصوداً له فى الأصل أم لا ؟ فان كان الجواب نعم فهنا يتحقق وجود القصد الاحتمالى ، أما ان كان لا فهناك لا يكون فى الأمر سوى خطأ يعاقب عليه حسب توفر شروط جرائم الخطأ وعدم توفرها ، ثم ان الاجابة على هذا السؤال تبني طبعاً على أدلة الواقع من اعتراف وبينات وقرائن (١٢) » .

والذى يدعو الى دراسة هذه المسألة هنا هي أنها تفترق عما سبق عن الخطأ فى الشخص والغلط فى الشخصية بأن هناك إرادة أخرى تتدخل فتتحقق النتيجة . كما أنها تختلف عن دراسة علاقة السببية فى اختلاف المجنى عليه فى حين أنه فى علاقة السببية لم يتغير المجنى عليه ولكن تطلعت العوامل الموصلة الى النتيجة .

ولقد أثار حكم النقض المشار اليه دراسة طويلة وتعليقات مستفيضة بين الشراح . فذهب رأى الى أنه كان يجب مسألة التهم عن وفاة فهية ولو بوصف القتل الخطأ على الأقل لقيام صلة السببية بين فعله وبين هذه الوفاة ، إذ كان ذلك الفعل يتضمن فى ذاته خطر وقوع الطسام المسموم

في يد شخص آخر غير من قدم له هذا الطعام (١١٣) . ويفتح رأي آخر متفقا مع حكم النقض الى عدم مسؤولية الجاني عن قتل فهيبة وندا لانقطاع علاقة السببية بين فعله واصابة احداهما ووقفة الأخرى ، وذلك بتدخل ارادة المجنى عليه المقصودة ، هذا التدخل وان كان ممكنا وفقا لما تجرى عليه الأمور عادة الا أنه غير محتمل ، وبالاختلال دون الامكان تقوم علاقة السببية (١١٤) . واتجه رأي ثالث الى أن الواقعة لا تخرج عن كونها حالة من أحوال الخطأ في شخص المجنى عليه ، ويسأل الجاني عن قتل الطفلة التي ماتت والشروع في قتل اخته والبنات الصغرى الثانية ، وقام هذا الرأي على الاحتفاء بقواعد السببية (١١٥) . ونحن نميل الى الرأي الأخير لأنه كما سبق لنا القول يسأل الجاني عن جميع النتائج التي يسفر عنها نشاطه ما دامت مما يؤدي اليه سير الأمور العادي في الحياة . ولا شك في أن البيعة التي حصلت فيها الحادثة كثيرا ما يقع أن يقدم الفرد الأكبر في العائلة الى من هو أصغر منه بعضا من الحوى التي معه ، ومن ثم فليس هناك سبب طارئ غير عادي من شأنه أن يقطع علاقة السببية . أما القول بالمسألة على الأقل عن قتل فهيبة خطأ - كما ذهب الرأي الأول - فانه يفضل إطلاقا توافر القصد الجنائي لجريمة القتل عمدا في حق الجاني ، وليست هذه من صور الخطأ التي يمكن مساءلته عنها .

وفي قضية تتلخص وقائها في أن شخصا أراد قتل آخر بالسم فأعطاه قطعة من الفطير بها زرنينخ ليأكلها فأكل جزءا منها ثم داخله الشك في أمرها فعرضها على والد المتهم وأخبره بذلك فأكل جزءا منها بفون علم ابنه قاصدا ازالة ما عند المجنى عليه من شك وشفى المجنى عليه ومات والد المتهم ، وقد حكمت محكمة الجنايات بإدانة المتهم لشروعه في قتل المجنى عليه وعدم ادانته لقتل والده لأن المتهم لا يمكن أن يعتبر مستولا قانونا عن موت أبيه بالسم لأن السم لم يحصل منه مباشرة (١١٦) . ويبدو أن هذا الحكم قد بني على انقطاع علاقة السببية ، إذ أن وقائع الحادث على الصورة التي تمت بها ليس مما يجرى في الحياة العادية .

ولا خلاف في أن مجرد اعداد السم دون تقديمه للمجنى عليه يعد مجالا

(١١٣) رمسيس ص ١٧٥

(١١٤) محمود مصطفى ص ٢١٢

(١١٥) اللطفي ، المستوفى الجنائية ص ٢١٢

(١١٦) جنائيات الاسكتندرية ١٩١٠/٤/١ المجموعة الرسمية ص ١١ ق ١١٢

تضحيه لا يقع تحت طائلة العقاب ، كما لا جدال في أن الشروع بعد متواتر ، إذا ما أعطيت المادة السامة إلى المجني عليه ولكنها لم تؤد إلى وفاته بسبب اسعدده بالعلاج . ولكن منار البحث هو في الصورة التي يقدم فيها السم إلى المجني عليه فيتناوله ثم يتدم الجاني على فعلته ويبادر إلى انقاذ ضحيته فيتناوله ترياقا يزيل أثر السم ، هل يعد شارعا في القتل أم لا ؟

يلتزم الفقه إلى أن عقول الجاني عن اتمام الجريمة بإرادته يرفع المسؤولية والعقاب سواء أكان العقول قبل تقديم السم أو بعد تناول المجني عليه إياه (١١٧) . وهذا الرأي لا يتفق في الواقع مع تعريف الشروع الذي يتطلب البدء في التنفيذ ، وهو الفعل الذي يؤدي مباشرة إلى اتمام الجريمة وفقا للمذهب الشخصي السائد . ويمثل في جريمة القتل بالتسميم بتقديم الطعام المسموم إلى المجني عليه ، ويكون المدلول عن اتمام الجريمة والذي يرفع المسؤولية هو ما يحصل قبل تناول الطعام المسموم ، أما إزالة أثر السم بعد تناوله ، فإنه محاولة لإزالة نتائج النشاط بعد أن تحقق الشروع كاملا ، ذلك لأن الركن المادي في جريمة القتل بالتسميم هو بأعمال الوسيلة السامة أما تحقيقها للهدف أو عدم تحقيقها فهو أمر تال للنشاط الذي يباشره الجاني ، وتكون مسأله وفقا للنتيجة التي تحدثت . ولا تفرق الصورة عن حالة من يطمئن آخر بسكين قاصدا قتله ثم يبادر إلى اسمافه بالعلاج فلا يموت ، فيعد شارعا في القتل بإجماع الفراع .

ومقياس المدلول الاختياري الذي يرفع المسؤولية في حالة الشروع هو أن يكون الجاني قد بدأ في التنفيذ فعلا وإنما يتوقف اتمام التنفيذ على تدخل إرادة من جانبه ، وحينئذ يكون عقوله راعيا للمسئولية عن الشروع أما إذا كان ما أعده الجاني من نشاط يوصل مباشرة إلى النتيجة ولا يحتاج إلى تعجيل إرادى من جانبه فإن عقوله بعد هذا لا يؤثر على توافر الشروع فمن يصوب سلاحه القاتل إلى آخر لا يعد مسئولا عن الشروع في القتل إذا عدل بإرادته عن إطلاق النار لأن اتمام الجريمة كان يحتاج إلى تصرف إرادى من جانبه هو إطلاق العيار . ومن يسلك بآخر ليلقى به في البحر ليتموت ثم يعدل عن هذا لا يسأل عن الشروع . أما إذا رماه ثم انقذه فإنه يسأل عن الشروع في القتل . وكذلك من يحفر حفرة في طريق آخر

(١١٧) أحمد أمين ص ٣٢٧ ، الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٧٤٧ - رؤوف نص ٤٩ ، محمود



توقعا لمرور المجنى عليه فانه اذا منح المجنى عليه قبل السقوط فيها لا يسأل عن الشروع لأن ارادة المجنى عليه في هذه الصورة تقوم مقام تشاؤ المجاني في اتمام الجريمة ، أما اذا انتشلته بعد أن وقع في الحفرة فهذا ندم يتم بعد حدوث الشروع في الجريمة .

ولكن هل يتوفر الشروع اذا ما أعد الفاعل المادة السامة لتقدم على أية صورة ثم سلمها الى ثالث لتوصيلها الى المجنى عليه ، أم لا يد من أن يتناولها الأخير ؟ والحال لا يخلو من فرضين الأول أن يكون الوسيط حسن النية لا يدري شيئا عن المادة السامة ، والآخر أن يعلم بأمر المادة السامة وعلى اتفاق مع من أعدها . وفي الحالة الأولى لا يمكن مساءلة الوسيط حسن النية لانعدام القصد الجنائي ، وانما هو بمثابة الآلة التي استخضعها الجاني لتحقيق النتيجة وبناء على هذا يكون فعل الجاني مكونا للشروع اذا ما قدمت المادة السامة الى المجنى عليه ولم يتناولها بعد ، فقد استنفذ التشاؤ الذي أعده لارتكاب الجريمة ، أما قبل هذا فلا يبدو الأمر المرحلة التحضيرية . ولكن محكمة النقض اعتبرت مجرد تحضير السم بدءا في التنفيذ ماعاها عليه (١١٨) ، وتعتبر صانع المادة المسمومة فاعلا أصليا في كل الأحوال ولو كان مقدمها الى المجنى عليه يعلم انها مسمومة (١١٠) . فاذا كان الوسيط سميئ النية فانه يعد فاعلا أصليا في الجريمة ، ويعتبر من قام بإعداد السم فاعلا كذلك ، لأن كل منهما قد أتى عملا تنفيذيا في الجريمة اذ قسمت الى مراحل قام كل منهما بجزء منها . بيد أنه في هذه الصورة إن عدل من معه السم عن تقديمه للمجنى عليه فلا يعد بهه التنفيذ متوافرا ويستفيد بهذا من أعد السم ، ويعتبر التصرف المسند اليهما من الأعمال التحضيرية بمعنى أن صفة العمل تحضيريا أو تنفيذيا انما تنصرف الى ما يشره فعلا باعتباراه وحدة متكاملة .

ومتى كان الشرط الأساسي لاعمال حكم المادة ٢٢٣ من قانون العقوبات هو أن تكون المادة السامة ويهدف بها الجاني الى وفاة المجنى عليه وجب أن يعنى المحكم بالتدليل على الأمرين ، فإن ثبت أن المادة غير سامة دخلنا في بحث الجريمة المستحيلة ، واذا كانت المادة سامة ولكن الفاعل لم يقصد الا مجرد ايهاء المجنى عليه أو الاضرار به - وهو ما يستشبه القاض

(١١٨) نقض ١٩١٦/٦/٢٤ المبيعة الرسمية س ١٨ ق ١٣

(١١٩) نقض ١٩١٢/١٠/٢١ المبيعة الرسمية س ١٤ ق ٢

من مختلف ظروف الدعوى - فإنه لا يمكن مساءلته عن جريمة قتل بالتسميم ولو انتهى الأمر بموت المجنى عليه .

#### ٤ - اقتران القتل بجناية وارتباطه بعنقة

نص المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات على أنه « ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى ، وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة » - فتنال هذه الفقرة صورتين شدد فيهما المشرع العقاب هما اقتران القتل بجناية وارتباطه بعنقة ، وهو قد اعتد بهما نظرا لما يدلان عليه من خطورة في الجاني وهو أمر ظاهر الوضوح في صورة اقتران القتل بجناية أخرى كما أنه جلي إذا ما استهان بالجاني بالحيلة وارتكب جريمة القتل بسبب جنحة .

#### ( ١ ) اقتران القتل بجناية

يشترط لتطبيق هذه الصورة أن تقع من الجاني جناية أخرى غير جناية القتل وأن توجد رابطة زمنية بين الجريمتين .

فيجب أن يسفر نشاط الجاني عن جنيتين واحدة منها على الأقل جناية القتل ، كما يعنى أن تكون كل جناية متكاملة الأركان ومستقلة عن الثانية استقلالا كاملا . ولا يشترط في الجناية الأخرى أن تكون غير القتل . بل يستوى أن تكون قتلا أو غيره لأن حكمة العقاب تتوافر بتعدد الجنايات في حد ذاته بصرف النظر عن نوعه ، وقد ذكر لفظ جناية أخرى بنص المادة لا جناية من نوع آخر (١٢٠) .

وتنبى مراعاة الفرق بين وجود جنيتين مستقلتين وهو ما يتطلبه المشرع وبين تمدد النتائج بسبب نشاط واحد ففي الصورة الأخيرة لا يتوافر الظرف المشدد . فمن يطلق عيارا ناريا على شخص فيصيبه ثم يماود الإطلاق في نفس الوقت على آخر يتوافر في حقه الظرف المشدد . أما إذا أطلق الجاني عيارا ناريا على شخص فأصابه وأصيب آخر أو لم يصبه وأصاب

---

(١٢٠) نظري ١٩٤٢/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦ ، ١٩٥٩/٤/١٣ أحكام

النظري س ١٠ ق ٩٢ -

آخر فيعتبر أنه قد ارتكب جنائتي قتل أو قتل وشروع فيه وإنما نتيجة للنشاط واحد . وهذه الصورة تعتبر تمعدا يترتب عليه توقيع عقوبة الجريمة الأشد وفقا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات (١٢١) . وأما الغرض المطروح فيقرر القانون فيه عقابا أشد من العقاب المقرر لاحدى الجريمتين

ومع هذا فقد يوجد تعدد فى النشاط بقصد الوصول الى نتيجة معينة وتطبق العقوبة المشددة رغم امكان تطبيق نص المادة ٣٢ عقوبات ، وذلك اذا وجد بين الجريمتين ارتباط غير قابل للتجزئة ، فالمادة ٣٢ تقضى حينئذ بتوقيع العقوبة الأشد وقد كان يكفي بها لو لم يوجد نص المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات . فالمرجع يقاب بالمعقوبة المشددة فى جميع الأحوال التى يرتكب فيها الجانى علاوة على فعل القتل أى فعل مستقل متميز عنه مكون فى ذاته لجناية أخرى مرتبطة مع جناية القتل برابطة الزمنية ولو كانت الأفعال قد وقعت أثناء مشاجرة واحدة ، بل ولو كانت لم ترتكب الا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائى واحد أو تحت تأثير ثورة ابراهيمية واحدة (١٢٢) . فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وقف على سطح منزل حامل بنديقية صوبها نحو الجمع الحاشد فى الحارة بالجهة التى كان واقفا فيها المجنى عليه وأطلق منها عبارتين ناريتين متعاقبتين أصاب أحدهما المجنى عليه فأحدث به الإصابات الميئة بالكشف الطبى ، فإن هذا المتهم يكون قد ارتكب فعلين مستقلين كل منهما يكون جريمة مستقلة ، وقد تكون هاتان الجريمتان مرتبطتين أحدهما بالأخرى لوحدة القصد مما يدخل تحت حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات ، ولكن هذا لا ينفى وجوب تطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات على هاتين الجريمتين على أساس أن جناية القتل اقترنت بجناية أخرى هى جريمة الشروع فيه لأن حكم هذه الفقرة جاء على مسبيل الاستثناء وعالقا للقواعد العامة فيحق مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص (١٢٣) .

ولما كان نص المادة صريحا - حتى تطبق العقوبة المشددة - فى اشتراط أن تكون هناك جناية أخرى تنقسم أو تقتزن أو تتلو جناية القتل استوجب هذا أن تكون كل جناية مستقلة عن الأخرى بأركانها ، بمعنى أن لا تعد إحدى الجنايتين ركنا فى الجناية الأخرى ، أى أنه لو استبعدت الجناية الأولى لترتب على هذا أن تفقد الواقعة الثانية وصفها كجناية -

(١٢١) نفس ١٩٣٧/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٠ .

(١٢٢) نفس ١٩٣٩/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٩٣ .

(١٢٣) نفس ١٩٣٥/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩٢ .

وأكثر الصور التي يثور فيها هذا البحث من الناحية العملية هي اقتران جنابة القتل بجنابة السرقة بالأكراه ، فكثيرا ما يحدث أن يهاجم شخص آخر ابتغاء سرقة ما معه وفي سبيل تحقيق غرضه يقتل المجنى عليه أو بالأقل يضرع في قتله ، فهل تتوافر شروط تطبيق حالة الاقتران عندئذ ؟ اننا فهم الواقع لو استبعدنا واقعة القتل أو الشروع فيه لبقيت واقعة السرقة بتأثير ظرف مشدد أي لا يتوافر فيها عنصر الأكراه ولأصبحت جنحة ، وبناء عليه يتمتع تطبيق نص المادة ٢/٢٣٤ عقوبات لفقدانها أحد أركانها ، أما لو وقعت السرقة بأكراه - كما لو استولى الجاني على مال المجنى عليه مستغلا العنف معه ، ثم تلاها مباشرة جريمة القتل أو الشروع فيه ، فحينئذ يتعين القول بتوافر الاقتران ، لأنه لو أخذ كل من نشاطي الجاني على حدة لعد مكونا لجنابة متكاملة الأركان .

وقد استقر قضاء النقض على هذه القاعدة ومن أحكامه أنه يكفي لتفليظ المقاب عملا بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت المحكم استقلال الجريمة القترية عن جنابة القتل ويميزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وملاك الأمر في تقدير ذلك يستقل به قاضي الموضوع (١٢٤) . وأنه إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين ارتكبوا جنابة الشروع في قتل المجنى عليه باطلاق أعيرة نارية أصابته ، وانهم في الوقت نفسه ارتكبوا جنابة سرقة أمتعتة ليلا ، فليس للمتهمين أن يعيبوا على الحكم بزعم أن ما وقع منهم لا يكون إلا جريمة واحدة هي جريمة السرقة بأكراه (١٢٥) . وإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين معه قتلوا المجنى عليها بطريق الخنق وسرقوا منها قرطا وباقي مصوغاتها وأمتعتها ، وقضت المحكمة بمعاقبته على أساس أن الفعل اقترنت به جنابة سرقة بأكراه باعتبار أن الأكراه هو فعل القتل فإنها تكون قد أخطأت ، لأن هذه السرقة وإن كان يصح في القانون وصفها بأنها بأكراه إذا ما نظر إليها مستقلة عن جنابة القتل الجيب ، إلا أنه إذا نظر إليهما معا كما هو الواجب فإن فعل الاعتداء الذي يكون جريمة القتل يكون هو الذي يكون في ذات الوقت ركيز الأكراه في السرقة ، والقانون إذ غلظ عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جنابة أخرى إنما أراد بدلا من أن تكون الجنابة الأخرى غير مشتركة هي

(١٢٤) نقض ١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض من ٢٥ ذو القعدة ١٣٤٤

(١٢٥) نقض ١٩٨٨/١٠/٢١ مجموعة التواعد القانونية ج ٤ ص ٢٥٧

جناية القتل في أى عنصر من عناصرها ولا في أى طرف من ظروفها المعتبرة قانوناً عاملاً مشدداً للعقاب ، فإذا كان القانون لا يعتبرها جناية إلا بناءً على طرف مشدد وكان هذا الطرف هو المكون لجناية القتل العمد يجب عند توقيع العقاب على المتهم ألا ينظر إليها إلا مجردة من هذا الطرف (١٢٦) .

قلنا ان سمة التشديد بموجب نص المادة ٢/٢٣٤ عقوبات هي دلاء افعال الجاني على خطورته ، ويقتضى هذا أمرين الأول أن تكون إحدى الواقعتين المسندتين الى المتهم هي جريمة قتل تامة ينطبق عليها نص المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ومن ثم لا ينطبق النص اذا وقف النشاط للقتل عند حد الشروع أولاً لصراحة النص وذكره القتل التام وثانياً لأن سمة التشديد لا يبدو ظهورها اذا شرع في القتل فقط . والأمر الآخر ان تكون جريمة القتل غير مصحوبة بظروف مشددة أى سبق الإصرار أو التردد أو التسميم . وانما القتل العمد المنطوى تحت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ عقوبات . والمسألة في هذا أنه متى صاحب القتل أى طرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فان العقوبة المقررة له فيها التشديد الكافي فهي في كل الصور السالفة الإعدام .

ومع هذا قضت محكمة النقض بأن توافر أكثر من طرف مشدد واحد في جناية القتل العمد لا يمنع من تطبيق المادة ٢/١٩٨ ( عقوبات مصرى تقديم المقابلة للمادة ٢/٢٣٤ الحالية ) وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الطرف المشدد المنصوص عليه فيها . فإذا وقعت من متهمين جريمة قتل مع سبق الإصرار والترصد تلتها جريمة قتل أخرى وقعت منهما من غير سبق إصرار ولا تردد ، فمن الخطأ في تطبيق القانون توقيع عقوبة عن كل واقعة من الواقعتين على أساس أنهما قارتا جريمتين مستقلتين فاستحقا عقوبة عن كل منهما (١٢٧) . وأنه ليس في القانون ما ينبغي أن يكون القتل المرتكب قد حصل الإصرار عليه لتسهيل البرقة (١٢٨) .

(١٢٦) نقض ١٩٤٢/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢ ، ١٩٦٠/٤/٢٥ أحكام

النقض من ١١ ق ١٧٢ .

(١٢٧) نقض ١٩٣٩/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٣٦ .

(١٢٨) نقض ١٩٥٠/٤/٢٤ أحكام النقض من ١ ق ١٧١ . وراجع الموسوعة الجنائية

س ٥ ص ٧١٧ .

بيد أنه يستفاد ضمنا من حكم حديث محكمة النقض أنها تأخذ بما ذهب إليه من أن جريمة القتل لا يبنى أن يلبسها طرف مشدد يرفع العقوبة إلى الإعدام . فقه قررت أن قانون العقوبات إذ تعرض للحالات المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ لم يجر على نهجها في المادة ٣٢ من اعتبار الجرائم التي تنشأ عن فعل واحد وتكون مرتبطة ارتباطا يجعلها غير قابلة للتجزئة جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها . بل خرج على قواعد وحدة الجرائم وارتباطها وأوجب في تلك الحالات بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لأشدها أن يحكم بعقوبة واحدة ولكنها تزيد عن الحد الأقصى المقرر لأشدها وذلك بما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من أنه إذا كان القصد من ارتكاب جريمة القتل المصد من غير سبق إصرار ولا ترصد هو التاهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة (١٢٩) .

ولكن يختلف الأمر بالنسبة إلى الجريمة الأخرى غير جريمة القتل فلا يشترط فيها أن تكون جريمة تامة بل ينطبق النص ولو وقفت عند حد الشروع ما دام وصف الجناية ما يزال منطبقا عليها ، إذ لم يتطلب القانون أن تكون الجريمة المقررة بالقتل تامة . ولا يشترط أن تكون الجناية الأخرى من نوع آخر غير القتل إذ النص إنما ذكر جناية أخرى لا جناية من نوع آخر ، فيصبح أن تكون الجناية المقررة بالقتل جناية قتل أيضا (١٣٠) .

ويثور البحث في نقطتين هامتين هو التساؤل عما إذا كان النص ينطبق في صورة ما إذا كانت الجريمة الأخرى غير معاقب عليها لأي سبب كان ، وفي صورة ما إذا كان القانون يعلق تحريك الدعوى الجنائية في الجريمة الأخرى على إرادة غير النيابة العامة .

والأمر الأول يتصور في حالة ما إذا كان قد صدر عفو عن الجريمة الأخرى أو شروع في جناية لا عقاب على الشروع فيها ، ولا عمل حينئذ لتطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات لانتفاء حكمتها ، إذ الأصل فيها أن تطبق عقوبة أعلى من أشده العقوبتين المقررتين للجريمتين ، ومتى كان لا وجود لاحد

(١٢٩) نقض ١٩٥٤/٥/٤ أحكام النقض بـ ٥ قر ١٩٩ .

(١٣٠) نقض ١٩٤٢/١١/٢ مجموعة القواعد الثانوية ج ٦ ق ٦ .

المعقوبين فلا محل للمعقوبة المشددة . وفي هذا تقول محكمة النضير  
 « ان المشرع قد قدر ان الجاني ارتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة  
 اليه فقرر لهما معا عقوبة واحدة مغلظة ينطوي فيها عقاية عن الجريمتين .  
 ومقتضى ذلك انه اذا كانت الجناية الأخرى لا عقاب عليها لسبب خاص بالتهمة  
 فان التغلظ لا يكون له ميرر . واذا فاذا قتل الابن اباه لسرقة ماله  
 فلا يصح الحكم بالمعقوبة المغلظة عليه ، اذ الحكم بهذه المعقوبة معناه انه  
 قد عوقب ايضا على السرقة في حين ان القانون لا يعاقب عليها (١٣٩) . ومن  
 هذا القبيح ايضا توافر سبب من اسباب الاباحة أو مانع من موانع  
 العقاب (١٣٢) » .

ولما الحالة الأخرى فتتوافر في صورة ما اذا سرق ابن بعض مال ابيه  
 بطريق الاكراه ثم أطلق عليه عيارا ناريا لم يقض عليه من فوره ولكن مات.  
 بعد عدة ايام ، فاذا كان الأب لم يبلغ رفع الدعوى الجنائية على ابنه للسرقة  
 باكره فلن تستطيع النيابة العامة تحريكها بعد وفاته ولا يتبقى حينئذ امامها  
 الا جنابة القتل العمد وحدها ، ومن ثم لا يكون هناك محل لاعمال حكم  
 المادة ٢٢٤/٢ عقوبات (١٣٣) . ومع هذا ينصب رأى الى ان قيود رفع الدعوى  
 الجنائية تتعلق بشكل القانون الجنائي لا موضوعه ، فلو ان ابنا ارتكب سرقة  
 باكره على والده وبعد بضع ساعات من ارتكابها قتل والده اذ حدده باطلاع  
 السلطات عن السرقة فانه يستحق عقوبة الاعدام رغم ان جنابة السرقة  
 باكره لم يبلغ عنها الوالد (١٣٤) .

والشرط الثاني لتطبيق صورة الاقتران هو وجوب توافر رابطة الزمنية  
 وعبر عنها المشرع بقوله عن الجنابة الأخرى أن تتقدم أو تتقترن أو تلي جنابة  
 القتل ، وذكره هذه الصور الثلاث يستفاد منه أن تكون الجنابات قريبة من  
 بعضها بشكل يمكن أن تصد منه حركة اجرامية تنفيذا لمشروع اجرامي  
 واحد . فالاقتران امره معروف وهو المصاحبة الزمنية ، واذا يجب أن يكون  
 تقدم الجنابة الأخرى أو لحاقها بالقتل مؤديا الى نفس المعنى . ومن غير الميسور

(١٣١) قبل تعديل المادة ٣١٢ عقوبات ، نظى ١٩٤٥/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية

ج ٦ ق ٥٧٨ .

(١٣٢) رسمى من ١٧٩ ، الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٧٦٥ .

(١٣٣) مصدر مصطلحي ص ٢٦٥ هامش .

(١٣٤) رسمى من ١٧٩ ، رؤوف ص ٦٢ .

وضعت حدود مرسومة لهذه الرابطة وانما هي مسألة رهينة بطروف كل دعوى على حدة يقررهما القاضي من مختلف الوقائع التي تبرز عليه ، وهو في هذا لا يخضع لرقابة محكمة النقض ما دامت الأسباب التي يعتمد عليها توصل إلى النتيجة التي انتهى إليها .

ومعنى كان الأمر ما قمنا فانه لا يشترط أن يكون قد مضى بين جريمة القتل عمدا والجناية الأخرى التي تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها قدر معين من الزمن (١٣٥) . بل إن النص على تقليظ العقاب متى كانت جريمة القتل العمدا قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جريمة أخرى يدل على انطباقها ولو لم يكن قد فصل بين الفعلين فاصل زمني عسوس لتحقيق معنى الاقتتران في هذه الصورة على أشده (١٣٦) . ولا يلزم أن يكون بين الجريمتين رابطة أخرى كاتحاد الغرض أو السبب (١٣٧) .

ولذا لسنه إلى المتهم ارتكابه لجريمة القتل مقترنة بجريمة أخرى فانه لا يشترط حين رفع الدعوى عنها أن ترفع عن الجريمة الأخرى. دعوى على سبعة ، ما دام وصف القتل قد شمله الاقتتران . وظل هذا إن لم تثبت جريمة القتل فإن للمحكمة أن تدين المتهم عن الجسامة الأخرى (١٣٨) . ولا محل للنص في منطوق الحكم على الجريمة المقترنة إذ العبرة بالجريمة الأصلية التي اقترنت بها ذلك بأن الجريمة الأولى هي طرفه مشدد للجريمة الثانية وإن كانت تسترد استقلالها متى انصلحت هذه الأخيرة لعدم ثبوتها أو لسبب آخر ، وفي هذه الحالة وحدها يتعين الحكم في موضوعها استقلالاً (١٣٩) .

وقد يتعدد الجناة في حالة الاقتتران سواء أكانوا جميعا من الفاعلين أو بعضهم من الفاعلين والبعض الآخر من الشركاء . فإذا تجدد الفاعلون في الجنايتين المقترنتين وكان بينهم اتفاق على ارتكاب الجريمتين عمد كل منهم مستغلا عز جناية قتل مقترنة بجناية أخرى وتطبق العقوبة المشددة .

- 
- (١٣٥) نفس ١٩٢٤/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٤-٢٨٥ . ٢٨٥/٣/٢٨  
 (١٣٦) أحكام النقض س ٦ ق ٣٢٧ .  
 (١٣٦) نفس ١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١٨ .  
 (١٣٧) نفس ١٩٣٨/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٠٨ . ١٩٤٢/١١/٢  
 مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦ .  
 (١٣٨) نفس ١٩٤٧/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٦ .  
 (١٣٩) نفس ١٩٥٥/٥/١٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٩٥ .



كما اذا اتفق بعض الأشخاص على ارتكاب جنائيات قتيلا وجنائيات من السرقات (١١) . واذا تعدد الفاعلون في الجنائيتين المقترنتين دون اتفاق سابق بينهم سئل كل منهم عما وقع منه ولا تطبق العقوبة المشددة الخاصة بالاقتران لان حكمه التشديدي غير متوافرة . فاذا قتل شخص خفيا وانتهن آخر هذه الفرصة وارتكب سرقة باكره سئل الاول عن جريمة القتل فقط واقتصرت مسئولية الثاني على السرقة باكره . واذا كان مع فاعل الجنائية في الصورة الاولى شريك سئل عن الجنائية التي انصب عليها الاشتراك كما يسأل عن الجنائية الاخرى المقترنة اذا كانت نتيجة محتملة لاشتراكه . واذا كان مع فاعل احدي الجنائيتين شريك في الصورة الثانية سئل عن الجريمة التي وقعت من الفاعل وحدها .

#### (ب) ارتباط القتل بجنحة

تطلب المشرع لتطبيق العقوبة المخالفة المنصوص عليها في حالة ارتباط القتل بجنحة أن يكون هدف الجاني من القتل هو صورة مما جاء بها اي التامس لفعل جنحة او تسهيلها او ارتكابها بالفعل او مساعدة مرتكبها او شركائهم على الهرب او التخلص من العقوبة . ففي حين أن المشرع اشترط في حالة الاقتران توافر الرابطة الزمنية دون اعتداد بالرابطة السببية فانه في هذه الحالة اعتمد بالرابطة السببية دون الرابطة الزمنية ، وقد رأى ان الجاني الذي يرتكب جريمة القتل بسبب جنحة ايا كانت يستحق عقوبة مشددة .

فيتمتع اذن أن تتوافر علاقة السببية بين جنائية القتل وبين الجنحة ، بمعنى انه لا بد من أن تكون الغاية من ارتكاب جريمة القتل الوصول الى أحد الأهداف التي بينها المشرع في الحالة الثانية من الفقرة الثانية للمادة ٢٣٤ عقوبات . وعلى هذا اذا قتل شخص آخر ثم خطر له بعد اتمام جريمة القتل أن يسرق ماله فلا يتوافر الظرف المشدد . ومتى توافرت هذه الرابطة فلا أهمية للوقت الذي يمضي بين الجريمتين أي لا اعتداد بالاقتران الزمني كما هو الشأن بالنسبة للحالة المنصوص عليها في صدر الفقرة الثانية

(١٤٠) . تجزى بأن اطلاق المتهم في القتل من ميعته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصعود الجريمة من باع واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وان كلا منهم قصد الآخر في ايقاعها بالاضافة الى وحدة الحق المندى عليه يجعلهم فاعلين أصليين في جنائية القتل المدة المقترن بجناية قتل أخرى . ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسئولية المتساوية . عرف صحت الإساءة أو لم يعرف . نفس ١٩٧٠/١/٢٥ احكاما البض ص ٢١ .

من المادة ٢٣٤ عقوبات ، كما لا يشترط اطلاقاً ارتباط مكانى أى وحدة مكان كل من جناية القتل والجناية المرتبطة بها .

ويجب أن يبنى الحكم ببيان الواقعة بياناً صريحاً يتكشف منه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل وأن يقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة (١٤١) ، مثلاً هل كان للتأهب للجنحة أو لتسهيلها وإن لم تتم ، أو كان لتنميم ارتكابها بالقتل أم أن الجنحة كانت قد تمت أو شرع فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين المتهم من الهرب ، إذ أن ثبوت القتل لأحد المقاصد المذكورة شرط أساسى لاستحقاق العقوبة المخلطة (١٤٢) .

فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من عبارة التهديد التى صدرت من المتهم أنه حقه على زوج المجنى عليها وانتوى إلحاق الأذى بالكيفية التى يراها ، وأنه قد نفذ وعيده فقتل زوجته وسرق ممتلكاتها ، مما يفيد أن قتل الزوجة كان مقصوداً لذاته وأن سرقة الممتلكات كانت مقصودة لذاتها ، وأن القتل والسرقة كليهما كانا من الأذى الذى انتوى المتهم إلحاقه بزوج المجنى عليها ، فهذا الحكم يكون قاصراً لعدم بيان أن جريمة القتل التى أوقع من أجلها العقوبة المخلطة قد ارتكبت لأحد المقاصد المبينة بالمادة ٢٣٤/١٤٣) .

ولا ينطبق النص إذا كان سبب الجنحة هو جناية القتل ، كصورة من يقتل آخر وفى أثناء هربه يجرح ثالثاً بلا قصد من جانبه أو يقتله خطأ بسيارته أثناء هروبه . وكحالة ما إذا كان ارتكاب الجنحة لتسهيل القتل ، كمن يسرق سلاح عدوه حتى لا يقاومه أثناء الاعتداء على حياته . أما إذا كانت الجنحة هى سبب القتل فإن النص ينطبق كمن يقتل آخر خطأ بسيارته ثم يقتل عمداً وجب الشرطة الذى حضر للقبض عليه .

وقد ذهب رأى إلى أن العقوبة المشددة تطبق إذا كان القتل قد ارتكب بسبب جناية من باب أولى ، ولأن مسلك الجانى يدل على خطورة خاصة تبدو من اتخاذ القتل وسيلة لتنفيذ جرائم أخرى وإصراره على الحضي فى مشروعه

(١٤١) نطق ١٩٨٥/٦/١٢ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٣٧ .

(١٤٢) نطق ١٩٣٢/١١/٧ بصورة الفوائد القانونية ج ٣ ق ٨ .

(١٤٣) نطق ١٩٤٩/١١/٢٩ أحكام النقض من ١ ق ٤١ .

الاجرامى ولو كلفه ذلك ازهاق الأرواح(١٤٤) . ولأن القول بمؤثر ذلك يؤدي الى نتائج غير مقبولة ، فمن يقتل بقصد التمهيد لسرقة بسيطة يعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة فإذا قتل بقصد ارتكاب سرقة من السرقات المملوءة من الجنايات ولم تطبق في حقه صورة اقتران القتل بجناية فلا يمكن أن يعاقب بأكثر من الأشغال المؤبدة ، وليس هذا مما يقبله النظر السليم(١٤٥) . وفي رأينا أن النص يقتصر على حالة ارتباط القتل بجنحة دون جناية ، وذلك لصراحة النص أولا ولامتناع القياس ثانيا في مسائل التجريم اذ يترتب عليه تشديد العقاب . وهذا النص مستقى من المادة ٣٠٤ عقوبات فرنسى التى ذكرت الجنحة وحدها ( وقد كان قانون العقوبات المصرى الصادر سنة ١٨٨٣ ينص على الجناية أو الجنحة ثم لما عدل سنة ١٩٠٤ اقتصر النص على الجنحة مستندا الى القانون الفرنسى والى واضع القانون المصرى سنة ١٨٨٣ ) . ولا يعنى هذا التفرقة بين من يرتكب القتل فى سبيل الجنحة ومن يرتكبه فى سبيل الجناية ، اذ غالبا ما تطبق عقوبة مشددة فى الصورة الأخيرة اما لتوافر ظرف سبق الاصرار أو التردد أو الاقتران . وقد يؤدي هذا الى نتائج قد تكون غير مقبولة فى بعض الأحيان، ولكن هذا عيب فى القانون ذاته ولا محل للاجتهاد مع صراحة النص .

ويمكن أن تكون الجنحة مستقلة عن جريمة القتل أى ناشئة عن نشاطين مختلفين ، ومن ثم أن تمتد النتائج مع وحدة النشاط لا ينطبق الظرف المشدد كما هو الحال بالنسبة الى ظرف الاقتران(١٤٦) . ويجب ألا تكون الجنحة المرتبطة أثرا من آثار جناية القتل ، فمن يقتل آخر ويغشى جثته بعد قاتلا فقط لأن اخفاء جثة القتيل هنا تمد أثرا لجناية القتل ، ولكن يتوافر الارتباط اذا قتل شخص آخر يقوم على حراسة جثة القتيل فى سبيل اخفاؤها .

وكما هو الضان بالنسبة الى حالة الاقتران يشترط أن تكون الجنحة المرتبطة بالقتل متى وقعت يعاقب عليها القانون ، فلا يتوافر سبب من أسباب الاباحة أو مانع من موانع العقاب(١٤٧) . وعلى هذا لا يقوم الارتباط

(١٤٤) عبر السيد ص ٥٨

(١٤٥) محمد هبة ص ٣٦٦ ، الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٧٧١

(١٤٦) أحمد أمين ص ٣٣٦

(١٤٧) الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٧٦٩

إذا ارتكب أحد ذوى القربى القتل فى سبيل تسهيل فرار الجانى من العدالة . ولا مجس لتطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات إذا كان يشترط لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى ولم يباشر هذا الإجراء (١٤٨) . ولذلك لا ينطبق النص إذا كانت الجنبه قد وقعت بالفعل وانقضت الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة (١٤٩) وكذلك من باب أولى إذا مضت مدة انقضاء الدعوى الجنائية بالتقدم فى مواد الجنب فى صورة التاهب لارتكاب جنحة (١٥٠) .

وتشير عبارة التاهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل إلى ارتكاب جريمة القتل فى سبيل جنحة فى أى مرحلة من مراحلها . وفى صورة التاهب يكون القتل اعدادا لارتكابها كمن يقتل حارسا حتى لا يشاهده ويبلغ عنه فى أثناء اتلاف مال لغيره له . والقتل لتسهيل الجنبه صورته أن يقتل شخص آخر حتى لا يقف فى طريقه عند وضع النار فى مال عدوه . وتتمثل صورة القتل لارتكاب الجنبه فىمن يتلف مال آخر فيتعرض له ثالث فيقتله ليتم جريمته . ولا شك فى أن هذه الصور الثلاث تحيط بمختلف الفروض التى ترتكب فيها جريمة القتل وتكون هناك رابطة سببية بينها وبين الجنبه سواء اتوى الجانى ارتكابها أو كان فى سبيل ارتكابها أو يرتكبها فعلا وهى متقاربة لدرجة أن الفاصل بينها يكاد يكون غير ملموس .

ولا يشترط أن تقع الجنبه بالفعل أو يشرع فى ارتكابها وهذا ما يدل عليه استعمال المشرع للفظ التاهب وهو التفسير الذى يتفق وروح التشريع لأنه متى قامت الرابطة بين القتل وبين التاهب لارتكاب الجنبه فقد دل هذا على خطورة الجانى بما يستتبعه من توقيع العقوبة المخلفة . وليس بالمستغرب أن يتخذ المشرع من هذا سببا للتشديد ، فلقد سبق أن أخذ بمثله فى سبق الإصرار الذى يعتبر حالة ذهنية تتصل بالجانى (١٥١) . ويذهب رأى إلى اشتراط أن تكون الجنبه المرتبطة بالقتل قد وقعت فعلا أما فى صورة تامة أو فى صورة الشروع بالمقاب عليه ، وذلك لأن الارتباط الذى ينص عليه القانون كطرف مشدد للقتل لا يتصور قانونا إلا حيث توجد حالة تعدد

(١٤٨) راجع ما سبق ذكره بشأن الاقتران ، وعكس هذا ريبسى ص ١٨١ .

(١٤٩) محمود مصطفى ص ٢١٧ .

(١٥٠) عكس هذا رؤوف ص ٦٢ ، حيث يرى أن المسكبة فى التشديد هى توافر الباعث الدنى الذى كان متوافرا وقت ارتكاب الجنبه بطبيعة الحال - راجع أحمد أمير ص ٢٢٧ .

(١٥١) رؤوف ص ٦٠ .

حقيقى لجرائم بأن كان الجانى قد ارتكب الى جنب القتل جريمة اخرى تستوجب اذا ما نظر اليها مجردة عن القتل توقيع عقوبة عليه اما بصفتها فاعلا لها او شريكا فيها(١٥٢) .

وقد تقع جريمة القتل لمساعدة مرتكبى الجنبه او شركائهم على الهرب او التخلص من العقوبة . وحالة الهرب تتوافر بكل فعل من شأنه أن يوصل الى عدم محاكمة مرتكبى الجنبه ومن هذا القبيل قتل شاهد الاثبات الوحيد او قتل حارس حتى يفلت المتهم من القبض . اما التخلص من العقوبة فيكون بعد صدور حكم الادانة على المتهم ومثاله قتل السجناء فى سبيل هرب السجين .

ويستوى فى اعمال هذا النص أن يكون مرتكب القتل - فى حالة المساعدة على الهرب او التخلص من العقوبة - هو بذاته مرتكب الجنبه او شخصا آخر غيره ، رغم ما قد يدل عليه ظاهر عبارة النص من مساعدة مرتكبى الجنبه واقتصارها على غير مرتكبى القتل ، بل الواقع ان عمومية النص تنصرف الى الحالتين . وكذلك لا أهمية لكون المجنى عليه فى جريمة القتل والجريمة المرتبطة واحدا او يتعدد المجنى عليهم . وبهذا ينطبق النص فى صورة ما اذا شرع شخص فى سرقة مال آخر ففاجاه خفي فبادر للهرب ثم قتل الخفي الذى يلاحقه ، أو أن يقوم زميل له بقتل الخفي ، أو أن يقوم هو أو زميل له بقتل صاحب المال اذا ما حاول مطاردتهما . وينطبق النص حتى ولو لم يوجد اتفاق سابق بين مرتكب القتل ومن وقعت منه الجنبه ، وذلك لتوافر حكمة التشديد بدلالة فعل القتال على استهانتها بالروح فى سبيل جنبه . ومع هذا ينهى رأى الى اشتراط مساهمة القاتل فى الجنبه بوصفه فاعلا أصليا أو شريكا والا فإن القول بخلاف ذلك يمتنى فى الواقع مؤاخذه الجانى على جريمة هو غير مسئول عنها قانونا نظرا لعدم مساهمته فيها بأية صورة من الصور(١٥٣) .

ويتطلب فى هذه الصورة وقوع الجنبه بالفعل ، لأن الهرب والتخلص من العقوبة لا يتصور توافرها الا بعد وقوع الجريمة ، فلقد قضى بأن الرابطة التى يجب توافرها تنحصر فى أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على

(١٥٢) عمر السيد ص ٢٥٨ ، الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٣٦٨ .

(١٥٣) عمر السيد ص ٥٩ .

الهرب بعد ارتكاب جنتحة أو بقصد التخلص من المقبوة (١٥١) . وقيام علاقة السببية أو عدم قيامها ، وكذلك قيام الارتباط السببي هو فصل في مسألة موضوعية (١٥٥) .

## ثانيا

### الظرف المخفف القتل في التلبس بالزنا

تناول المشرع حالة تلبسها ظروف اعتمد بها كسبب لتخفيف العقاب ، هي جريمة قتل الزوجة الزانية ومن يزني بها في حالة التلبس بالزنا المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات . فالمشرع قد راعى البواعث والأسباب التي تدفع بالجاني الى مفارقة القتل ، وهي أن مقترف الجريمة ليس على تلك الدرجة من الخطورة التي تتوافر لدى شخص تدفعه الى القتل عوامل تمت الى مسائل لا تتناول المرض كالانتقام والسرقة . فتنص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات على أن « من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالسجن بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ » ، فقد جعل المشرع من الغضب الذي يملأ نفس الزوج عذرا مخففا في هذه الحالة (١٥٦) .

ويشترط لعمال حكم المادة ٢٣٧ أن تتوافر الأركان العامة لجريمة القتل ، وهي وجود انسان حي وفعل من شأنه أن يؤدي الى الوفاة والقصد الجنائي ، فضلا عن ما تقدم ينبغي توافر الشروط التالية : صفة خاصة في فاعل الجريمة ، المفاجأة في حالة التلبس ، والقتل في الحال على التفصيل التالي :

#### ١ - الصفة الخاصة في فاعل الجريمة

اشترط المشرع للاستفادة من الصلة المخفف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات أن يكون الفاعل رجلا ، ولعله قد راعى

(١٥٥) نفي ١٩٢٥/٤/٢٣ مجوعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٥ .

(١٥٥) نفي ١٩٦٠/٥/١٠ أحكام النفي ص ٢٢ ق ٨٤ .

(١٥٦) نفي ١٩٤٣/١٠/٢٠ مجوعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٤٢ .

في هذا المرفق الذي يقتضي بأن الدفاع عن الترخس والشرف لا يقع الا على عاتق الرجال ، وإن كانت الحياة العملية لا تمنع من أن تندفع الى القتل في هذه الحالة امرأة ، وهذه من الصور التي يحايل فيها القانون الرجال كون النساء .

ومن الناحية الأخرى لم يفتح المشرع باب المذد لكل رجل في الأسرة يندفع الى الجريمة بدافع المحافظة على الشرف الذي صبت به الجريمة ، وإنما تغير أقرب الناس الى الزوجة الزانية تمثيلاً مع الحكمة من المذد القانوني ، فضلاً عن أن التوسع فيه أمر غير محمود وقد يؤدي الى نتائج ضارة لا يمكن الإعتدال الى الحقيقة فيها . وعلى هذا اشترط أن يكون الفاعل زوجاً ، وهذه الصورة لا تتوافر الا اذا كان الزنا واقعا من الزوجة . وكما قلنا لا تستفيد المرأة من هذا المذد بمعنى أنها لو فاجأت زوجها في حالة زنا وقتلته هو ومن يزني بها لا ينطبق النص ، وإنما للقاضي أن ينزل بالعقوبة الى الحدود المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة . وفي الحقيقة لا مبرر لهذه التفرقة ما دام الاستغزاز الدافع للقتل والمبرر لتخفيض العقوبة يتوافر بالنسبة الى الزوج والزوجة .

ووفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية قد يقع الطلاق بين الزوجين ويكون رجساً أو بائناً ، فإن كان رجساً كان للزوج أن يراجع زوجته أثناء العدة دون حاجة الى عقد ومهر جديدين ومن ثم يعتبر الزواج قائماً حكماً ، أما في الطلاق البائن فإن رابطة الزوجية تنقسم ولا تحل الزوجة لزوجها الا بعقد ومهر جديدين فلا يكون هناك زواج قبل هذا . فإن وقعت جريمة الزنا من المرأة أثناء الطلاق الرجسي وقتلها الرجل انطبق المذد المخفف لأنها ما زالت زوجته أما الاتصال الجنسي بعد الطلاق البائن فتنتفي فيه صفة الزوجية وإن ارتكب الرجل جريمة القتل طبقت في حقه القواعد العامة .

وعلى أساس ما تقدم أيضاً لا ينطبق النص اذا كان الفاعل أباً أو أما وكانت مرتكبة الزنا هي الابنة ، أو كان القاتل أخاً للقتيلة ، وتنطبق في حق أي منهم النصوص العامة .

## ٢ - المفاجأة في حالة التلبس

أوجب المشرع لتوافر المذد المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ أن تكون جريمة الزنا في حالة التلبس وأن يتوافر عنصر المفاجأة للزوج .

أن أول ما يستلقت النظر في نص المادة ٢٣٧ أنها تستعمل عبارة التلبس بالزنا ، ويلاحظ عليها أمران : الأول منهما أن التلبس حالة لا تلازم مرتكب الفصل وإنما هو وصف يلحق بالجريمة ذاتها ذلك أن المسلم به أن الجريمة قد تكون في حالة تلبس دون أن يعرف الفاعل لها بعد . وهذا هو ما دعا المشرع إلى استعمال عبارة تكون الجريمة متلبسا بها في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن كان يستعمل عبارة تلبس الجاني بالجناية في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات الأهل . والأمر الآخر أن المشرع استعمل لفظ التلبس في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات ، تاركا تعريفه إلى قانون الإجراءات الجنائية وهذه مسألة منطقية .

وتنص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بصفة سرية » وتعتبر الجريمة متلبسا بها إذا تبع المجنى عليه مرتكبها ، أو تبعه العامة مع الصباح أثر وقوعها ، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك » .

وإذا أردنا تطبيق نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات بمسند جريمة الزنا لوجدنا أنه من النادر تحقق إحدى صوره ، ولذلك فالتلبس في تلك الجريمة يتوافر متى وجد المتهم في ظروف تقطع بمصول فعل الزنا منه وتؤخذ من واقع الحال . من ذلك مفاجأة الجاني خالما ملابسه الخارجية ولباسه ومختفيا تحت مقعد في غرفة مظلمة بينما كانت الزوجة في حالة اضطراب وكانت تتظاهر بإدى الأمر بالنوم عند دخول زوجها ومفاجأته (١٥٧) . وإذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبين من شهادة الشهود أن زوج المتهم وهو مسلم حضر لمنزله في منتصف الساعة العاشرة ليلا ، ولما قرع الباب فتحته زوجته وهي مضطربة مرتبكة وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت إليه أن يعود للسوق ليحضر لها حاجات أخرى ، فاشتبه في أمرها ودخل غرفة النوم فوجد المتهم فيها مختفيا تحت السرير ، وكان

(١٥٧) نظري ١٩٣٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٣ .



خالها حذاه وكانت زوجته عند قدميه لا شيء، يسترها غير جلالية النوم فانتخفت المحكمة من هذه الحالة التي ثبتت لديها دليلا على الزنا فهي على حق في اعتباره كذلك (١٥٨) .

ومن المفهوم بداهة أن حالة التلبس بالزنا تطبق في حق من كان طرفا في عقد زواج وهذا أمر طبيعي بالنسبة الى الزوجة .

اشتراط المشرع في صورة التلبس عنصر المفاجأة وغير عن هذا بقوله « من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا » . وهذا ما يستدعي التساؤل عما اذا كانت المفاجأة توجب مشاهدة الواقعة بغير توقع سابق أم من الممكن أن تحصل المفاجأة رغم هذا التوقع ، بمعنى هل ينطبق النص بالنسبة الى الزوج الذي يجد نفسه دون مقدمات سابقة ازاء حالة تلبس بالزنا من زوجته ، وكذلك في حالة من تشكك في اخلاق زوجته فتأخذ بتحقيق الفرص لمراقبتها ثم يتيقن من مشاهدة الواقعة امامه ؟ في رأينا ان النص ينطبق في الصورتين لأن هذا أمر ظاهر في الحالة الأولى ، وعنصر المفاجأة متوافر في الحالة الثانية بمشاهدة الواقعة التي كان مشكوكا في امكان حدوثها . وهذه الصورة تختلف عن أخرى يتأكد فيها الجاني من وقوع الجريمة ولكنه يتحيز الفرص لضبط المرأة والاعتداء عليها .

### ٣ - القتل في الحال

ان المحكمة التي من أجلها خفف الشارع العقاب على جريمة القتل ونزل بنوع الجريمة الى درجة الجنحة هي أن الفاعل وقد فوجئ بمشاهدة حالة التلبس بالزنا يفقد في غالب الأحيان السيطرة على اعصابه ويندفع الى ارتكاب الجريمة دفاعا عن شرفه . ومن ثم كان من المنطقي اشتراط المشرع أن تقع جريمة القتل في الحال ، لأنه لو انقضى وقت بدء مشاهدة الواقعة

---

(١٥٨) نفس ١٩٣٥/١٢/٣ مجوعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٩ . لما كان مفاد ما أورده المحكم أن الطاعن لم يمكن له فاجأ زوجته متلبسة بجريمة الزنا . ولم يكن قتله لها حال تلبسها بالجريمة المذكورة ، فلذا كان الحكم به المرح ما دلح به الطاعن من تمسكه باصاا المادة ٢٢٧ عقوبات فانه يكون له العزم صحيح القانون ويكون الذي عليه في هذا الخصوص غير قوي لما هو مقرر من أن الإحصار القانوني اسفقاء لا كاس عليه وصدر الزوج في قتل زوجته خاسي بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا ( نفس ١٩٨٢/١٠/١٥ أحكام النفس س ٢٥ ق ١٢٦ ) .

لامكن للزوج ان يتروى ويسمل فكره فان اقمم على الجريمة لكان دافعه اليها الانتقام .

بيد ان عبارة في الحال تثير التساؤل هل تعنى الفورية ، بمعنى ان ترتكب جريمة القتل فور المشاهدة أم يصح ان يمتد هذا الوقت . فان قيل بامتداده قالى اى مدى ؟ ان الفصيل في هذه المسألة يجب ان يستند الى الحكمة التشريعية من النص والتي سبق بيانها ، واعمالها - في رأينا - يؤدى الى وجوب ان يتم القتل فوراً ، لانه بهذا السبب وحده يكون من المقبول ان ينزل المشرع بالقوية الى مصاف الجنح ويكاد يكون الجاني وليس له اختيار في ارتكاب الجريمة . أما اذا ظل مضطرباً بعد المشاهدة الى ان ارتكب الجريمة فتطبق عليه العقوبة العادية لجريمة القتل ، ولتقاضى ان شاء ان يصل احكام الظروف المخففة . ويذهب رأى الى ان الشرط لا ينعدم بعض زمن استغرقه الزوج في البحث عن سلاح او أداة لتنفيذه مقصده ، ولكنه ينعدم اذا صرف الزوج النظر عن القتل ولو مؤقتاً (١٥٩) .

ويدعونا هذا لبحث ما اذا كان يمكن تصور الضرر المخفف مع توافر سبق الاصرار لدى الجاني . لقد سبق لنا القول بإمكان توافر المفاجأة فيمن يتشكك في سير زوجته مثلاً ثم يفاجأ بارتكابها لجريمة الزنا ، ولا ينسج من هذه الصورة ان يكون قد أصر على قتلها لو تأكد من الأمر وحينئذ ينطبق النص ، أى تطبق العقوبة المخففة ، لأن الاصرار السابق لن يغير من المفاجأة ومن طرف الاستفزاز . وعلى هذا طبق الضرر على من أحس بوجود صلة غير شريفة بين المقتول وزوجته فأراد ان يقف على جلية الأمر فتظلمر أنه ذاهب الى السوق وكمن في المنزل حتى اذا ما حضر المقتول واختل بالزوجة وأخذ يراودها ويداعبها الى ان اعتلاها برز الزوج من مكانه وانهاه على المقتول طمناً بالسكين حتى قتله (١٦٠) .

### المقسوبة

اذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات تعين على القاضى ان ينزل بالمقوبة الى الحبس الذى لا تجاوز مدته

(١٥٩) محمود مصطفى ص ٢٢٤

(١٦٠) نفس ١٩٢٥/١١/٣ الحامدة ص ٦ ق ٢٩٦ .

ثلاث سنوات ، ومن حق القاضي أيضا أن يوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات أصلا لحكم المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

هذا وقد أوجب المشرع تطبيق عقوبة الحبس بدلا من تطبيق عقوبة القتل العمد والضرب المفضي الى الموت المنصوص عليهما في المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ من قانون العقوبات . ولقد استبعد المشرع الإشارة الى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات ، لتنافي طرفي سبق الإصرار والترصد مع حالة المفاجأة في غالبية الأحوال . وتطبيق المشرع لعقوبة الحبس في حالة الضرب المفضي الى الموت أمر بدوي ، لأنه أولى من صورة القتل .

ولقد أثير بحث ما اذا كانت طبيعة الجريمة تتغير في هذه الحالة فتتقلب من جناية الى جنحة أم أنها تبقى على طبيعتها الأصلية ، وأهمية الأمر تبدو في الآثار التي تترتب على الأخذ بأى الرايين لا سيما فيما يتعلق بأحكام التقادم والرائى الغالب هو اعتبار الواقعة جنحة لأن النزول بالعقوبة الى الحبس لا يرجع الى محض تقدير القاضي وإنما هو حكم الشرع نفسه .

وتقتصر ينظر الدعوى في هذه الحالة محكمة الجنايات وان كانت ملزمة قانونا متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات بأن تطبق عقوبة الجنحة ، ذلك لأن وصف الواقعة أصلا جناية ولا يعمل حكم المادة المشار اليها الا بعد التحقق من توافر شروطها . والقول في توافر هذه الشروط أو عدم توافرها يكون لمحكمة الجنايات ، فان رأت قيامها أوقمت عقوبة الجنحة والا فانها توقع عقوبة الجناية . وينهيد رأى الى أن الاختصاص بالمحكم كجنحة يكون للمحكمة الجزئية لا لمحكمة الجنايات (١٦١) .

---

(١٦١) دسيس ص ١٨٦ ، عمر السعيد ص ٧٠ ، وقارن نفس ١٣/١٢/١٩٤٢ مجموعة

لقواعه القانونية ج ٦ ق ٢٧٧ .



## الفصل الخامس

### الجرح والضرب

تكلم المشرع في المواد ٢٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ من قانونه المقوبات على التوالى على جرائم الجرح والضرب المفضى الى الموت ، والذي نشأ عنه عادة مستديمة ، والذي يعجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، والذي يعجز عن الأشغال الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما ، والذي يعجز عن الأشغال الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما ، والذي يحصل من عصابة أو تجمهر • وهو يجرم كل الافصال التي من شأنها أن تمس بسلامة جسم الانسان أو بالوظائف الطبيعية لأعضائه • وقد جعل المشرع الجريمة فى بعض الأحوال من نوع الجنائيات وفى صور أخرى من نوع الجنح معتدا فى هذا بالنتيجة التي يسفر عنها الاعتدله •

## المبحث الأول دكنا جرائم الجرح والضرب

تتطلب جرائم الجرح والضرب بوجه عام توافر ركن مادي هو فصل  
الايضاء سواء تمثل في جرح أو ضرب ، وركن معنوي هو انقضاء الجنائي .

### أولاً - الركن المادي : فعل الايذاء

يستعمل المشرع في المواد التي تناولت المساس بجسم الإنسان لفظي  
الجرح والضرب وأضاف إليهما في المادة ٢٣٦ عقوبات اعطاء مواد ضارة ،  
ويمكن أن نطلق على الركن المادي بصفة عامة فعل الايذاء ، الذي يشمل  
أما في جرح أو ضرب .

١ - الجرح : هو كل مساس مادي بجسم المجنى عليه من شأنه أن  
يؤدي إلى تغيرات ملموسة في أنسجته ، وقد يشمل هذا في تمزق تلك  
الأنسجة أو حدوث انسكابات دموية يتسبب عنها أورام . والجروح ما دامت  
تمزقات في أنسجة الجسم سواء خارجية أم داخلية تمد أمراضاً قد تحتاج  
إلى علاج . فمن قبيل الجرح العمد قيام شخص غير مرخص له في مزاوله  
مهنة الطب بخلع ضرس المجنى عليه مما يسبب له وربما بالفك فلا يعد هذا  
إصابة خطأ (١) . ولا يشترط أن يباشر الجاني فعل الجرح بنفسه بل قد  
يستعمل آخر كآلة في يده ، كما في حالة الكرة والمجنون . وقد يستخدم  
الفاعل حيواناً في هذا السبيل كمن يحرض كلبه على عض أحد المارة  
فيهمقه (٢) . وقد يتخذ الجاني من جانبه نشاطاً مميئناً ثم يترك لسير الأمور  
المادي إتمام الجريمة ، كمن يضع عاقلاً في طريق كفيف يؤدي إلى وقوعه  
على الأرض وجرحه أو يحفر حفرة في طريق غريمه حين عودته فيتهدى فيها  
ويصاب . والأداة المستعملة في الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة ،  
ولا فرق بين السكنين والمطواة في أحداث الجرح أو الطعن (٣ مكرر) . وإن كانت  
قد تؤثر في العقوبة أحياناً على ما ستدرى فيما بعد .

(١) نطق ١٩٥٣/٢/١٨ أحكام النطق من ٣ ق ٢٦٠ .

(٢) نطق ١٩١٧/١/٢٠ للجمعية الرسمية من ٨ ق ٤٠ .

(٣) مكرر نطق ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النطق من ٢٤ ق ٨٤ .

٢ - **الضرب** : هو صورة من صور العدوان المادي على جسم المجنى عليه والذي يسبب له المآل . وله مظهر خارجي ملموس حتى يباشره الفاعل على أنه لا يسبب خلافاً في أنسجة الجسم أو تركيبه ، وبهذه الخاصية يتميز الضرب عن الجرح . وعلى هذا يمد ضرباً الصفيح باليد والركل بالقدم والضغط على الرقبة ودفع المجنى عليه لطرحة على الأرض واللكم والقرص بالأضابع . ويكفي لتوقيع عقوبة الضرب أن يثبت حصوله ولو لم تختلف عنه آثار أصلاً (٣) . فلا يشترط في فعل التعدي أن يحدث جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يمد الفعل ضرباً ولو كان حاصله باليد مرة واحدة (٤) . ويستوى أن يتم الضرب دون استماتة من جانب الجاني بأداة خارجية أو أن يستعين بمثل تلك الأداة ، كصا أو قطعة من الخشب .

ويلحق بالضرب النشاط الذي يباشره الفاعل ويكون من شأنه إحداث الألام بالجسم دون المساس به مباشرة . ومن هذا القبيل إعطاء مواد ضارة للمجنى عليه ، كما إذا كانت المادة مقيئة .

ولما كانت صور الضرب والجرح هي بطبيعتها أساساً من الماديات المحسوسة فإن مؤدى هذا التساؤل عن الأفعال غير المادية التي تصدر من الجاني ويكون من شأنها أن تؤدي إلى إيذاء الجسم بصورة محسوسة . ومن هذا القبيل نقل عدوى مرض إلى المجنى عليه أو إزعاجه بصورة مستمرة إلى درجة تعجز الجهاز العصبي وتصيبه بالأمراض أو تخويفه أو إرهابه بشكل يجعله في رعب دائم خشية الاعتداء عليه وإطلاق عيار ناري إلى جوار المجنى عليه بقصد إرهابه . وقد اعتبر القضاء الفرنسي هذه الصورة الأخيرة من بين صور الإيذاء . والقول المجرد قد ينطوي تحت هذه الصورة في بعض الأمثلة كمن يلقي إلى شخص مرهف الأعصاب بخبر مزعيع يؤدي إلى مرضه .

## ثانياً - الركن المعنوي : القصد الجنائي

جرائم الجرح والضرب هي من الجرائم العمدية ومن ثم يتعين أن يتوافر فيها القصد الجنائي . وهو من نوع القصد الجنائي الصام (٥) ، ويتوافر

- (٣) تقضى ١٩٤٤/٥/١٥ مجسوة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٢ ، ١٩٧٤/٦/١٧ أحكام  
النقض س ٢٥ ق ١٣١ ، ١٩٨٢/٢/٢٤ س ٢٤ ق ٦٠ .  
(٤) تقضى ١٩٨٠/١٢/٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٠٦ ، ١٩٥٧/٤/١٥ س ٨ ق ١٠٩ .  
١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ق ٨٥ .  
(٥) تقضى ١٩٧١/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٨ ، ١٩٨٢/١٠/٧ س ٣٣ ق ١٥٢ .

بتوجيه الجاني لارادته نحو المساس بجسم المجنى عليه وإدراكه أن من شأن نفيطه الوصول إلى تلك النتيجة . وقد قضى بأن ركن القصد الجنائي في جرائم الضرب عموماً يتحقق بإرتكاب الجاني فعل الضرب عن علم بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه<sup>(٦)</sup> ، أو بصنخته<sup>(٧)</sup> ، وبأن قصد الضرب يكفي لمسألة الضارب عن العادة التي تحدث عنه ولو لم يكن قد قصد إليها ، وذلك على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب كان عليه أن يتوقعها<sup>(٨)</sup> . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم دفع المجنى عليها بسفه فوقعت على الأرض وأصيبت بكسر في عظم الفخذ وتخلفت عنه عامة مستهينة ، فإنه يحق عقابه عنها<sup>(٩)</sup> .

وقد يتوقع الجاني حدوث النتيجة التي وقعت ويرغب فيه كمن يفتأ عين آخر . ولكن في كثير من الصور بل في غالبيتها قد لا يستطيع الجاني سلفاً تحديد مدى نتيجة تصرفه ومع هذا فهو يسأل عنها وفقاً لجسامتها استناداً إلى أنها متوقعة وفقاً لسير الأمور العادية ، ويعتبر البعض أن أساس المسؤولية هنا هو القصد الاحتمالي . ولذا قضى بأن الأصل أن المتهم يسأل عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، إلا أن الشارع قد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمجرى العادي للأمور خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لفعله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة الفاعل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائجه الطبيعية<sup>(١٠)</sup> . فإذا كان التقرير الطبي قاطعاً في أن ما صاحب الحادث من انفصال نفاثي ومجهود جسماني قد أدى إلى تنبيه العصب السببائي مما ألقى عبثاً جسيماً على حالة القلب والدورة الدموية التي كانت متوترة بالحالة المرضية المزمنة مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التي انتهت بالوفاة ، فإن هذا كاف لاثبات توافر رابطة السببية<sup>(١١)</sup> (مكرر) . وأن أحكام القانون في تغليب العقاب على المتهم بسبب نتيجة فعله إنما لوحظ فيها قيام حسن

(٦) نطق ١٩٦١/١٠/١٦ أحكام النطق من ١٢ ق ١٥٩ .

(٧) نطق ١٩٥٢/١٠/١٢ أحكام النطق من ٥ ق ٥ .

(٨) نطق ١٩٤٣/٥/١٧ مجموعة التواعد القانونية ج ٦ ق ١٩٠ .

(٩) نطق ١٩٥٢/١/٦ أحكام النطق من ٤ ق ١٢٨ .

(١٠) نطق ١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النطق من ٨ ق ١١٤ ، ١٩٨١/٤/١٩ من ٣٢ ق ٦٧ .

(١١) مكرر نطق ١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النطق من ٢٤ ق ٨٥ .



النية لدى المجنى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص المأدب مراعاته . فإذا كان المجنى عليه قد تعدد تسويء مركز المتهم فأهمل متعمداً أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سواء نتيجة تلك الفعل ، فمتنفذ لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت اليه حال المجنى عليه بسبب ذلك (١١) .

ومن أجل ما تقدم يجب أن يعنى الحكم ببيان توافر علاقة السببية بين الضرب أو الجرح الذي وقع من الجاني والنتيجة التي حدثت لا سيما حينما تعدد الأسباب الموصلة إليها أو حينما يفكر المتهم قيام تلك العلاقة . وفقد سبق القول - عند الكلام على جريمة القتل - بأن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمداً أو خروجاً عما يركبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب المادية لسلوكه والتصور أن يلحق عمله ضرراً بالغير . وهذه العلاقة مسألة موضوعية يفحصها القاضي (١٢) . فيسأل المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . ولو كانت تلك النتائج قد حدثت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال إلا إذا ثبت أن المجنى عليه كان متعمداً ذلك لتجسيم المسؤولية (١٣) . ومرض المجنى عليه هو من الأمور التي لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند إلى المتهم والنتيجة التي أنهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته (١٤) .

وقصور الحكم في بيان علاقة السببية وبنائها على أسباب تؤدي إليها يسفر عن عيبه (١٥) . فإذا كان الحكم بإدانة المتهم في الماهة التي حدثت للمجنى عليه ، وهي فقد الطحال لم يورد للتدليل على استناد الماهة إليه إلا ما نقله عن التقرير الطبي من الكشف على المجنى عليه ، وكان هذا التقرير

(١١) نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٤ .

(١٢) نقض ١٩٦٠/١٢/١٢ أحكام النقض س ١١ ق ١٧٦ ، ١٩٧٤/٤/٨ س ٢٥ ق ٨٥ .

(١٣) نقض ١٩٦٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٠ ، ١٩٦٨/٤/٢٩ س ١٩ ق ٩٧ .

(١٤) ١٩٧٤/٣/١٦ س ٢٥ ق ٥٩ .

(١٥) نقض ١٩٦٥/٣/٨ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٦ ، ١٩٧٤/٤/٨ س ٢٥ ق ٨٥ .

(١٥) خلو الحكم من بيان إصابات المجنى عليهم وانقاله إيراد مؤدى التقارير الطبية المتفرقة عليهم وكذلك التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابة أحدهم ووفاته استناداً إلى أدليل فني يجهله قسراً ( نقض ١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٨ ) .

وان أثبت استئصال طحال المجنى عليه وما يترتب على ذلك من الصاحة لم يستظهر الصلة بين تمزق الطحال الذي أدى الى استئصاله وبين الضرب الذى أثبت الحكم وقوعه ، فانه يكون حكما فاصرا فى بيان رابطة السببية بين الفعل الذى اذان المتهم به ، وبين النتيجة التى رتب القانون العقاب على نشوئها عن ذلك الفعل (١٦) .

ولا يؤثر فى قيام القصد الجنائى لدى الفاعل الخطأ فى الشخص أو الغلط فى الشخصية ، كما هو الشأن فى جريمة القتل (١٧) ، اذ يهدف الضارع الى حماية حق الانسان فى سلامة جسمه ايا كان الشخص ، ويكفى ان يوجه الجاني ارادته للمساس بهذا الجسم . فمتى كان الجاني قد ارتكب فعل الضرب متعمدا اصابة شخص معين ، فهو مسئول عن الضرب العمد سواء اصاب من اتوى ضربه أو اصاب غيره ، فان الخطأ الحاصل فى شخص المجنى عليه لا قيمة له فى توافر أركان الجريمة (١٨) . فالعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه (١٩) وتوجيه المتهم ضربة واحدة الى امرأة هي وابنتها واصابتها بها هي وابنتها الصغيرة التى كانت تحملها ولو لم تكن مقصودة بالايداء تجعله مسئولا عن اصابة البنت وعن مضاعفات الاصابة على اساس انها متممة (٢٠) .

ويستوى فى توافر القصد الجنائى أن يكون مخططا أو غير محدد ، فمن يلقي أحجارا على جمع من الناس فيصيب البعض بجراح يعد مرتكبا لجريمة الجرح عمدا ولو لم يعرف شخصية المجنى عليه سلفا .

ولا يؤثر الباعث على النشاط فى توافر أو انقضاء القصد الجنائى ولو كان شريفا (٢١) ، وانما قد يكون له اثره فى تقدير القاضى للعقاب ، فاذا كان المجنى عليه قد استغفر الجاني لاجابات الضرب فلا تأثير لهذا الاستغفار على

(١٦) نقي ١٦/١/١٩٥٦ أحكام النقض من ٧ ق ٢٤ .

(١٧) استئناف مصر ١٨٩٢/٣/٢١ القضاء من ١ ص ١٦٨ .

(١٨) نقي ١٦/٦/١٩٢٧ أحكام النقض من ١٤ ق ١٠٨ .

(١٩) نقي ١٦/١٢/١٩٧٠ أحكام النقض من ٢١ ق ٢٧٩ .

(٢٠) نقي ١٦/٢/١٩٤٦ مجموعة التواجد القانونية ج ٧ ق ٨٥ .

(٢١) نقي ١٦/٢/١٩٢٧ مجموعة التواجد القانونية ج ٣ ق ٢٨٢ ، ١٦/٦/١٩٧٧ أحكام

النقض من ٢٨ ق ١٩٦ .

قيام الجريمة التي ارتكبت تحت هذا العامل(٢٢) . كما لا يؤثر في قيام الجريمة رضاه المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح(٢٣) . والجرح الذي يحدثه حلاق يجهن المجنى عليه بأجرائه له عملية إزالة الشعر غير المرخص له بأجرائها يكون جريمة الجرح العمد . ولا ينفي قيام القصد الجنائي رضاه المجنى عليه بأجراء العملية أو ابتغاء شفاؤه(٢٤) . وإذا كان الفعل المادي الصادر من المتهم هو تمرير مردود يعينى المجنى عليها ولم يكن مقصودا به إحداث جرح وإن استتبع المردود على هذا النحو ليس من طبيعته إحداث الجرح ، وإنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي في الجرح المحدث للماعة متوافر لدى المتهم ، وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في إحداث هذا الجرح(٢٥) .

بيد أنه رغم توافر أركان الجريمة قد ترفع المسؤولية عن الفاعل لسبب من أسباب الإباحة ، كالجراحة التي يقوم بها الشخص المرخص له بمباشرة مهنة الطب . وإذا كانت أسباب الإباحة قد جاءت استثناء من القواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم فالحلاق الذي يجرى لشخص عملية حقن تحت الجلد يسأل جنائيا عن جريمة إحداث الجرح العمدية رغم رخصة الجراحة الصغرى التي بيده ، إذ هي على حسب القانون الذي أعطيت بمقتضاه لا تبيح له إجراء هذا الفعل(٢٦) .

ويكفي لاثبات توافر القصد الجنائي أن يكون العمد في ارتكاب الفعل مفهوما من عبارات الحكم ومستفادا من وقائع الدعوى كما أوردتها(٢٧) ، فتعتبر الحكم بأن المتهم ضرب المجنى عليه يفيد حتما أن الفعل الإيجابي الذي وقع من المتهم قد صدر عن عمد منه(٢٨) . ولا حاجة بالمحكمة إلى أن تتحدث في حكمها عن هذا القصد على استقلال(٢٩) .

(٢٢) نفي ١٩٤٢/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٤٢ ، ١٩٥٨/١٢/٢٨

أحكام النفي س ٩ ق ٢٥٢ .

(٢٣) نفي ١٩٣٩/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٠٧ .

(٢٤) نفي ١٩٣٧/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤ .

(٢٥) نفي ١٩٥٧/٤/١٦ أحكام النفي س ٨ ق ١١٦ .

(٢٦) نفي ١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١٧ ، ١٩٧٤/٣/١١ أحكام

النفي س ٢٥ ق ٥٩ .

(٢٧) نفي ١٩٧١/١٠/١١ أحكام النفي س ٢٢ ق ١٣٨ ، ١٩٨٠/٣/١٣ س ٢٦

ق ٧٠ .

(٢٨) نفي ١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٤ .

(٢٩) نفي ١٩٦١/١٠/١٦ أحكام النفي س ١٢ ق ١٥٩ .

## المبحث الثانى المقوبة

نوع المشرع المقاب فى جرائم الجرح والضرب وفقا لجسامة النتيجة التى تحدث ، وهى تتدرج تنازليا من الجرح أو الضرب الذى يقضى الى الموت . ثم العاهة المستديية ، ثم الذى ينشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما ، ثم ما يؤدى الى هذا مدة لا تزيد على عشرين يوما . هذا وقد جعل المشرع من طرفى سبق الاصرار والترصد سببا لتشديد العقوبة (٣٠) . وبموجب المادة ٢٥١ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ ، والسالفة الاشارة اليها عند الكلام على عقوبة القتل ، اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها فى هذا الفصل أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء فيعاقب مرتكبوها بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم بسبق الاصرار والترصد . وعلى هذا يكون توقيع أى عقوبة من عقوبات جرائم الجرح والضرب المتدرجة فى التخليط مبنيا على التثبت من مقدار الضرر المقدر لها فى القانون ومن اتصال ذلك الضرر بفعل الايذاء اتصال السبب بالمسبب وفيما يلى بيان المقاب على كل من الجرائم التى سلف بيانها .

### أولا الضرب المفضى الى الموت

تنص المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات على أن « كل من جرح أو ضرب احدا ، عمدا أو اعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتله ولكنه أفضى الى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع سنوات ، وأما اذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو السجن » . وبين من هذا النص أن أركان الجريمة ثلاثة ، الأول فصل مادى

(٣٠) لا يفتح فى قيام طرف سبق الاصرار فى جناية احدث عامة . كون الفصل لم يقع الا تلبية لطلب المصالح أو بعد وضاع منه ( نفس ١١/١٠/١٩٧٠ أحكام الظفر من ١١ ق ٢٢٦ )

هو ضرب أو جرح أو إعطاء مواد ضارة ، والثاني القصد الجنائي والآخر هو موت الجاني عليه نتيجة للنشاط أى توافر علاقة السببية بين الفعل والموت .  
وتتكلم فيما على كل من هذه الأركان .

#### ١ - الركن المادى

يشتمل الركن المادى فى هذه الجريمة فى صورة من ثلاث ، جرح أو ضرب أو إعطاء مادة ضارة . ولقد سبق أن عرفنا الضرب والجرح ، والفرق بين الأمرين أن الضرب يصيب الجسم دون أن يترتب عليه تمزيق أنسجته ، فى حين أن الخاصية المميزة للجرح هى تمزيق أنسجة الجسم ، ويستوى أن يصيب التمزيق الأنسجة الداخلية أو الخارجية . وعلى كل حال سواء وصف الفعل بأنه جرح أو ضرب فإنه يستوى فى تكوين الركن المادى لهذه الجريمة .

ولم يعرف المشرع المواد الضارة التى أشار إليها فى المادة ٢٣٦ ، ويراد بها كل مادة من شأنها أن تحدث خلا فى وظيفة أعضاء الجسم ، سواء أدى ذلك إلى الآلم للجاني عليه أم لا . ولم يحدد المشرع طريقة إعطاء المادة الضارة ابتغاء ترك الأمر لظروف كل واقعة على حدة بمعنى أن أية وسيلة تؤدي إلى توصيل المادة الضارة إلى جسم الجاني عليه تصلح فى تكوين الركن المادى . ويستوى أن يكون إعطاء المادة الضارة قد تم بيد الجاني مباشرة أو تدخلت إرادة الجاني عليه بناء على تقديم الجاني تلك المادة أو وضعها تحت تصرفه ابتغاء تناولها .

#### ٢ - القصد الجنائي

جريمة الضرب أو الجرح المكشوف إلى الموت هى من الجرائم العمدية ومن ثم ينبغى أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، وهو يتحقق بتوجيه الجاني لإرادته نحو الفعل المادى السالف البيان مع العلم بأن من شأنه المساس بجسم الجاني عليه أو وظائف أعضائه (٣١) . ولقد أورد المشرع لفظ عمدا بعد عبارة جرح أو ضرب ، ولا شك فى أن العمدا لازم أيضا بالنسبة إلى إعطاء مادة ضارة .

---

(٣١) القصد الجنائي فى جرائم الضرب عمدا ومنها جريمة الضرب المكشوف إلى الموت يتحقق متى ارتكب الجاني الفعل عن ارتداه وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الجاني عليه أو صحته ، ولا يلزم أن يتعمد المحكوم عنه سراحة بل يكفى أن يكون مقهورا من وقائع المعنى كما أوردنا ( نقض ١٩٨٣/٢/٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٧ ) .

وإذا انتهى القصد الجنائي أى تعمد الفعل المسمى وانتهى الأمر إلى وفاة المجنى عليه لا يسأل الفاعل عن جريمة ضربه أو جرح أفضى إلى الموت . وإنما قد يسأل عن قتل خطأ إن توافرت في حقه أركان جريمة الجريمة ، فإذا اندفع شخص في جريه واصطدم بأخر لم يره وسقط الأخير على الأرض وأصيب في رأسه مما أدى إلى وفاته لا يسأل الجاني عن ضربه أو جرحه أفضى إلى الموت . ومن أعطى لآخر بعض مواد مخدرة معتقدا أن من شأنها شفاؤه من مرض يشكو منه ولكنها أصابته بأضرار وآلام وانتهى الأمر إلى وفاته فإنه لا يسأل عن إعطائه مادة ضارة أدت إلى موت لانتفاء القصد الجنائي .

والفرق في القصد الجنائي بين جريمة الضرب أو الجرح أو إعطاء مادة ضارة أدت إلى الموت وبين جريمة القتل يتمثل في ضرورة توفر نية إزهاق الروح في الجريمة الأخيرة ، فرغم أن النتيجة في الجريتين واحدة إلا أن الفرق بينهما هو في نية الجاني . وتوافر القصد الجنائي أو عدم توافره مسألة يفصل فيها القاضي من واقع الأدلة التي تعرض عليه وما يستخلصه منها ، كما سلف القول عند الكلام على القصد الجنائي في جريمة القتل .

ولا أثر للباعث في قيام الجريمة كما هو الشأن بالنسبة لمختلف جرائم الإيذاء ، ويتطرق بنا جدا إلى بحث مبدئ مسألة من يقوم بجراحة لآخر ابتغاء شفاؤه ويؤدي الأمر إلى وفاته إذا لم يكن مرخصا له بإجراء تلك الجراحة . هل يسأل عن جريمة عمدية أم جريمة غير عمدية ؟ لا شك في مسألتها عن جريمة عمدية بصرف النظر عن الباعث أو عن رضا المصاب لانه بفعله قد تعمد أحداث الجرح أى تمزيق الأنسجة (٣٢) . وقد قضى بأنه إذا ثبت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ من هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو لسبب آخر ، فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في أحداث هذا الجرح . وإذاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المجنى عليه شعر بألم عند التبول قصد إلى منزل المتهم الذى كان يصل . تموجيا بعبادة أحد الأطباء ، فتولى هذا المتهم علاج المجنى عليه وتفاقم حالته إلى أن توفي وظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرحين بالمثانة وبمقدم القبل نتيجة لإيلاج قسطرة معدنية في مجرى البول بطريقة غير فنية ، وقد نشأ عن هذا الجرح تسمم

دعوى عن أدى إلى الوفاة فهذه لا تكون جريمة أحداث جرح عمد ثم يقتصد به القتل ولكنّه أنقى إلى الموت وإنما تكون جريمة القتل الخطأ (٣٢) . وينتهي رأيي إلى أن هذا الحكم محل نظر وذلك لأنه مع التسليم بأن الجرح التي أحدثها الجاني بالمجنى عليه لم تكن مقصودة من جانبه إلا أن ادخال قسرة معدنية بالقلب ويجري البول هو في ذاته فعل من أفعال الضرب ، وقد كان هذا الفعل مقصوداً من جانب الجاني الفاعل كان ينبغي تبعا لذلك أن تحدد مسئوليته على أساس اقترافه لجناية الضرب المفضي إلى الموت (٣٤) .

### ٣ - علاقة السببية بين النشاط والنتيجة

يعتمد المشرع بالنتيجة التي ينتهي إليها نشاط الجاني والتي من أجلها يفسد العقوبة في مختلف جرائم الإيذاء وهو الشبان أيضا بالنسبة إلى جريمة الضرب أو الجرح المفضي إلى الموت . ومن ثم فمن بين أركانها أن يسفر نشاط الجاني سواء تمثل في ضرب أو جرح أو إعطاء مواد ضارة عن موت المجنى عليه ، ويتعين أن تتوافر علاقة السببية بين نشاط الجاني والنتيجة التي حدثت . ولقد سبق لنا الكلام على علاقة السببية في جريمة القتل .

ومن المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضي إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أقضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك (٣٥) ، أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم مباشر معه الضرب تنفيذا لفرضه الإجرامي الذي اتفق معه عليه . ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة ، بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها (٣٦) .

(٣٢) نفس ١٦٢٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٨٢ .

(٣٤) جبر السيد ص ٩٤ .

(٣٥) نفس ١٩٧٢/٢/١٨ أحكام النقض ص ٢٤ ق ٤٧ .

(٣٦) نفس ١٩٧٢/١/١٧ أحكام النقض ص ٢٣ ق ٢٥ . وفي خصوص القدر المتيقن نفس بأنه إذا كانت واقعة المعنى كما حصلها الحكم وأقوال الشهود وكما أوردوا قد خلت من توافر سبق الاسرار أو وجود اتفاق بين المظنون ضمه على مقاربة الاعتناء بالضرب على المجنى عليها . وكان التقرير الطبي الفرعي قد أثبت أن بالمجنى عليها اسابتين وكان من بين تلك الاسابتين ما لا يؤدي إلى الوفاة ولم يكن تصديق أي من المظنون ضمه التي أحدثت الإصابة قضاء على أساس أن كلا من المظنون ضمه والتي كانت سببا للوفاة ، فإن الحكم المظنون فيه وقد أتم التي نتج عنها الكسر والتزيف والتي كانت سببا للوفاة ، فإن الحكم المظنون فيه وقد أتم القضاء على أساس أن كلا من المظنون ضمه والتي كانت سببا للوفاة ، فإن الحكم المظنون فيه وقد أتم التي نتجت عنها الوفاة فاختتمها بالتقرير المتيقن في حكمها وأدانتهما بجملة الضرب الخطيئة على الملاحظة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات يكون قد أصاب مجية الصواب ولا مخالفة فيه للقانون ( نفس ١٩٨٤/٣/١ أحكام النقض ص ٣٥ ق ٤٩ ، ١٩٨٤/٣/٢ ق ٣٤ ق ٦٠ ) .

وقد قضى بأنه يجب في جريمة الضرب أن يحل المتهم المسئولية عن كل ما كان في مقدوره أو ما يكون من واجبه أن يتوقع حصوله من النتائج ، فإذا كانت فعلة المتهم هي العامل الأول في أحداث النتيجة ألتى وقعت ولم تكن لتقع لولا تلك الفعلة فإنه يسأل عنها ولو كانت هناك عوامل أخرى ساعدت عليها كضعف صحة المجنى عليه أو وجود أمراض به أو إهمال في العلاج متى كان يسيرا (٣٧) . وفي جريمة الضرب الخفي إلى الموت يكون المتهم مسئولا ما دامت الوفاة قد نشأت عن الإصابات التي أحدثها ولو عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أن ذلك كان متعمدا لتجسيم المسئولية (٣٨) . وتغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعله لولحظ فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص العادي مزاعاته ، فإذا كان المجنى عليه قد تمتد تسوية مركز المتهم فأعمل قاصدا أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سواء نتجت تلك الفعلة فمعدته لا تصح مسائلة المتهم عما وصلت إليه حال المجنى عليه بسبب ذلك (٣٩) .

وإذا كان الحكم قد أثبت أن جنب المتهم للحقيقة من يد المجنى عليها يصنف هو الذي أوقفها من التزام فأصبحت بجروح وأصبحت أثناء علاجها بالتهاب رئوى حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج وانتهى بوفاتها ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر به طرف الإكراه في جنابة السرقة ، كما يجعل المتهم مسئولا عن جنابة أحداث جرح عملي أفضى إلى الموت (٤٠) . ومتى ثبت أن الضرب الذي وقع من المتهم هو السبب الأول الحرك لموامل أخرى تمازوت - وإن تنوعت - على أحداث وفاة المجنى عليه ، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، فالمتهم مسئول جنائيا عن كافة النتائج التي تترتب على فعلته مأخوذا في ذلك بالقصد الاحتمالي ، إذ كان عليه أن يتوقع كل هذه النتائج المائزة الموصول (٤١) . وإن قول المتهم بأنه قصده إبعاد المجنى عليها من مكان المشاجرة خوفا عليها فدفعها بيده

(٣٧) نكض ١٩٤٢/٢/٢٠٠ مجبوعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٣ .

(٣٨) نكض ١٩٤٩/١١/٨ أحكام النكض س ١ ق ١٨٠ ١٩٧٠/٥/٢٤٠ س ٢٩ ق ١٧١ .

(٣٩) ١٩٨٥/١١/٨ س ٣٦ ق ١٨٥ .

(٤٠) نكض ١٩٨٢/١٠/٥ أحكام النكض س ٣٣ ق ١٥١ .

(٤١) نكض ١٩٥٣/١/٨ أحكام النكض س ٤ ق ٣٤٠ .

(٤٢) نكض ١٩٧٨/٣/٢١ مجبوعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٥ .



ووقعت على الأرض انما يتصل بالباعث ولا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبء به في المسؤولية(٤٢) .

والأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة لسلوكه الاجرامي ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير ما لوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة(٤٣) . فمتى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب اعطاء حقنة البنسلين بسبب حساسية خاصة بجسم المجنى عليها كأمنة فيه وليس هناك أية مظاهر خارجية تنم عنها أو تدل عليها ، ولم يحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان عليها فان المحكمة لا تكون قد أخطأت ان هي لم تحيل المتهم المسؤولية عن وفاة المجنى عليها(٤٤) . واثبات الحكم لاعتناء المتهمين على المجنى عليه واحداث جميع اصاباته وعدم اشتراك أحد غيرهما في ضربه وأن جميع الاصابات قد ساهمت في الوفاة ككاف وسائر في مساهمتها عن جريمة الضرب المفضي الى الموت واطراح دفاعهما بمسؤولية كل منهما فقط عما أحدثته من اصابات ، وكون بعض الاصابات أشد من غيرها جسامة لا يثال من سلامة الحكم ما دامت الاصابات كلها قد تسببت في الوفاة(٤٥) .

وتقدير قيام علاقة السببية هو من الطلاقات القاضي ، على أنه ينبغي أن تكون النتيجة التي خلص اليها تتفق مع المنطق والواقع(٤٦) . ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك(٤٧) .

### الشروع في الجريمة

هل يتصور الشروع في جريمة الجرح أو الضرب المفضي الى الموت ؟ ان قيام الشروع يتطلب توافر قصد ارتكاب جنائية او جلحة معينة .

(٤٢) نقض ١٩٥٨/١٢/٨ أحكام النقض س ٩ ق ٥٢ .

(٤٣) نقض ١٩٧٠/٦/٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٨٣ . ١٩٨٢/١٠/٧ س ٣٣ ق ١٥٢ .

(٤٤) نقض ١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٤ .

(٤٥) نقض ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٣ . ويشترط لتوافر حالة الحادث للجرم ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منه ، ومتى وجد المخطط القوي وتوافرت شرائطه في القانون كانت النتيجة محسوبة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ .

نقض ١٩٨٥/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٦ .

(٤٦) نقض ١٩٨٥/١١/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٥ .

(٤٧) نقض ١٩٨٠/١/٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣ .

وإذا حاولنا اعمال هذا الشرط بالنسبة الى تلك الجريمة نجد أنه لا يمكن أن يقوم في حق الجاني قصد أحداث النتيجة التي وقعت أى قصد الوصول الى وفاة المجنى عليه ، والا لأصبحت قتلا عمدا لا ضربا أو جرحا أفضى الى الموت .

وهي هذا فوقوع الضرب أو الجرح أو اعطاء مادة ضارة يعاقب عليه وفقا للنتيجة التي وقعت بالفعل وعلى قدر خطورتها ، وما دام لا يتصور في حق الجاني الا توافر القصد الجنائي العام في جرائم الضرب والجرح أى الرغبة في المساس بجسم المجنى عليه فانه لا يمكن تصور توفر الشروع في تلك الجريمة .

## ثانيا

### المادة المستديمة

تنص المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات على أن « كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأت عامة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين . أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين » .

وهذا النص يستوجب للعقاب فضلا عن الركنين المادى والمعنوى البالغة الاشارة اليهما وجوب تحقق نتيجة معينة ، وهي اصابة المجنى عليه بسلعة مستديمة . وقد رفع المشرع العقاب في هذه الحالة الى درجة تجعل من الجريمة جناية . وجسامة النتيجة هنا لا تدل حتما على خطورة الجاني لأن الاعتداء قد يكون في بدايته بسيطا ولكنه يتطور لظروف غير متملقة بإرادة الجاني ، وإن كان يوصل اليها سير الأمور المادى فى الحياة ، وتصبح عامة مستديمة . على أنه من الناحية الأخرى يستطيع القاضى أن ينزل بالعقوبة الى الحد الذى يسمح به اعمال ظروف الرافة .

والعامة المستديمة تعنى فقد أحد الأعضاء أو الأطراف أو الحواس أو فقد منفعة أو اضعافه اضعافا مستديما(٤٨) ، وأنه وإن أشار المشرع

(٤٨) يتحقق وجود العامة بغير أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقارنته الطبيعية نظر ١٩٧٥/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧ .

في المادة ٢٤٠ عقوبات الى صيغتها ، الا أنه اردفها بعبارة عامة هي  
 «عاهة مستديمة يستحيل برؤها» . والاستدانة تضي أن العاهة باقية  
 على الدوام والاستمرار يستحيل برؤها والتخلص منها(٤٩) . وقوت محكمة  
 النقض أن القانون وإن لم يرد تعريف العاهة المستديمة واقتصر على ايراد  
 أمثلة لها ، الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى في ضوء هذه الأمثلة على  
 أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء  
 الجسم أو أحد أطرافه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية  
 بصفة مستديمة ، كذلك لم يحدد القانون نسبة مميعة للنقض الذي يكفي  
 وقوعه لتكوينها بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع بيت فيه  
 بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب(٥٠) .

فيعتبر عاهة مستديمة فقد اليد والقدم والساق وانعدام البصر  
 بسبب إصابة في العين وانعدام السمع لاصابة في الأذن . واستئصال  
 الطحال رغم إصابته بالمرض عاهة مستديمة ، هي فقد هذا العضو وبالتالي  
 فقد منفعة للجسم(٥١) . وفقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين  
 مع بعض الضيق في التنفس يعتبر عاهة مستديمة(٥٢) . أما الإضعاف فيه  
 يقوم العضو أو الحاسة بأداة الوظيفة التي أعد لها وإنما بكفاءة أقل  
 مما كانت عليه قبل الإيذاء . وليست هناك نسبة مئوية مميعة - سواء صغيرة  
 أم كبيرة - للنقص الواجب توافره لتكوين العاهة ، فأي قدر يكفي(٥٣) .  
 ولا يؤثر في قيام العاهة ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة مئوية(٥٤) .  
 ومن المقرر أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة(٥٥) .

وبالنسبة الى إصابات العين بالذات وهي كثيرة الوقوع في المصل  
 لا يؤثر عدم إمكان تحديد قوة إبصار العين قبل الإصابة في قيام العاهة  
 المستديمة . فإذا أثبت الحكم أن العين كانت تبصر قبل الحادث ثم فقدت

- 
- (٤٩) نقض ١٩٦٦/١١/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٩ .  
 (٥٠) نقض ١٩٨٥/٢/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤٠ ، ١٩٨٢/٢/٢ س ٣٣ ق ٢٤ .  
 (٥١) نقض ١٩٧٤/٤/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ٢٤ ، ١٩٧٤/٤/٨ س ٨٥ .  
 (٥٢) نقض ١٩٧٣/١١/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩ .  
 (٥٣) نقض ١٩٤٤/١٠/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٧٧ .  
 (٥٤) نقض ١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٧ .  
 (٥٥) نقض ١٩٨٥/٣/١٢ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٣ .

معظم إصهارها بسبب الإصابة فإن الجدل حول معرفة مدى قوة إصهار  
المجنى قبل الإصابة لا يكون له محل<sup>(٥٦)</sup> . وإذا أثبت الحكم أنه تخلف من  
الجرح النى أحدته الطاعن بيد المجنى عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤها  
هي اعاقه في حركة ثنى الأصبع الوسطى للكف الأيسر مما يقلل من كفاءته.  
عن العمل بحوالى ٣٪ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً<sup>(٥٧)</sup> .  
فأعاقه ثنى مفصل لسلامية من سلاميات أحد أصابع اليد يعتبر عاهة مستديمة  
مضى كانت تقلل بصفة مستديمة من منفعة الأصبع واليد<sup>(٥٨)</sup> . وكذلك.  
فقد جزء من عظم قبوة رأس المجنى عليه نتيجة لعملية تربية أجريت له بعد  
الإصابة بما يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومته للتفجرات الجوية.  
والإصابات الخارجية ويعرضه لإصابة المنع مستقبلاً<sup>(٥٩)</sup> . وبعد عاهة مستديمة  
استئصال طحال المجنى عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثها المتهم<sup>(٦٠)</sup> ،  
واستئصال إحدى كليتي المجنى عليه بعد تمزقها من ضربة أحدثها به  
المتهم<sup>(٦١)</sup> .

وقد قضى بأن فقد الأسنان لا يعتبر عاهة مستديمة لأنه لا يؤثر فيه  
منفعة الفم بطريقة دائمة ولأنه يمكن استبدالها بأخرى صناعية<sup>(٦٢)</sup> .  
ويذهب رأى إلى أن هذا القضاء محل نظر لأن نفع الأسنان الصناعية خصوصاً  
إذا تمددت ليس كالأسنان الطبيعية<sup>(٦٣)</sup> . ولا شك في أن فقد الأسنان  
كلية يعتبر فقداً لأحد الأعضاء .

ويعتبر من المعاهات المستديمة - وقد نصت عليه بعض التشريعات  
صرحة - فقد القدرة عن التناسل والصعوبة المستديمة في الكلام والتوهم  
تتمثل في كل صورة لا يتحدث فيها الشخص طبيعياً كباقي الناس .

- 
- (٥٦) نطق ١٩٦٦/٤/١٥ أحكام النطق من ١٧ ق ٦١ ، ٢٢/١٠/١٩٦٧ من ١٨ ق ٣٠٦  
١٩٧٥/١/٢٧ من ٣٦ ق ٢٢ ، ١١/٢/١٩٨٥ من ٣٦ ق ٦١ .  
(٥٧) نطق ١٩٥٣/٢/٢٣ أحكام النطق من ٤ ق ٢٢٤ .  
(٥٨) نطق ١٩٤٣/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨ .  
(٥٩) نطق ١٩٣٣/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٩ ، ١٣/٢/١٩٧٢ أحكام  
النطق من ٢٣ ق ٣٦ .  
(٦٠) نطق ١٩٤١/٣/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٢ .  
(٦١) نطق ١٩٦٦/١/٣ أحكام النطق من ١٧ ق ٤ .  
(٦٢) نطق ١٩٢٠/١/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٨ .  
(٦٣) رؤوف من ٢٩٣ ، رمسيس من ٢٠٣ .

ويتعين لاستناد جريمة أحداث العاهة المستديمة الى الشخص انه يكون  
النتيجة النهائية للاصابة قد استقرت ، فان وجد احتمال تطورها تبين على  
المحكمة التريت حتى ذلك الحين ، فالفروض على المحكمة أن تبحت الفعل  
الذي ارتكبه الجاني بكافة اوصافه القانونية التي يحتملها وأن تتيقن من  
استقرار نتيجة الاعتداء حتى يتحيا لها اعطاؤه الوصف القانوني الصحيح .  
فاذا فصلت في المعوى قبل أن تتيقن من استقرار حالة المجنى عليه وأنه  
لم يتخلف لديه عاهة مستديمة من الفعل الذي حدث به فكون قد تسجلت  
الفصل في المعوى وأخطأت في القانون (١٤) .

ولا يعد عاهة مستديمة الجيب أو التشويه الذي ينشأ عن الايذاء ما دام  
لا يؤدي الى فقد أحد أعضاء الجسم أو فقد منفصته أو تقلييلها . ومثال هذا فقد  
جزء من الأنف أو اجراء جراحة في الحسد أو الخابض تقتضى ازالة إحصيا .  
وكذلك فقد جزء من صيوان الأذن كزوال الثلث العلوى أو فقد حلبة الأذن  
مع جزء صغير من الحافة الخلفية للصيوان لأن المضويابق يؤدي وظيفته (١٥) .  
أما انتزاع صيوان الأذن بأكمله فيعتبر عاهة مستديمة (١٦) . وهذا هو  
ما تؤدى اليه صراحة النص في مفهوم العاهة المستديمة ، مع ان هناك من  
الصور ما يعتبر فيها التشويه نتيجة خطيرة بالنسبة الى المجنى عليه كجرح  
غائر في الوجه بالنسبة الى سيادة يقتضى عملها الاتصال الدائم بالجمهور  
كالطبيبة والمدرسة والمثلة . وقد جعلت بعض التشريعات صراحة - كالتشريع  
الليبي - هذا الفعل مساو في خطورته للعاهة المستديمة وقررت له ذات  
العقاب الخاص بها .

وقد أثير البحث حول اجراء جراحة من شأنها أن تزيل العاهة المستديمة  
فهل يكون لهذا الأمر اثره بالنسبة الى الجريمة المستندة الى الجاني ، وبمباراة  
أخرى اذا كان في القصور الآن عن طريق الجراحة التي تتقدم بدرجة كبيرة  
جدا ازالة صفة الاستدامة التي كانت توجد لولا هذه الجراحة . فهل يؤدي  
هذا الى تغيير وجه المسألة ؟ ولهذه النقطة أهمية قصوى ، ذلك لأن المسألة  
التي ينتهي اليه البحث قد يؤدي الى تغيير نوع الجريمة واعتبارها جنحة  
أو تبقى كما هي بوصف الجنائية . وهذه المسألة بدورها تدعو الى بحث

(١٤) نفس ١٩٧٠/٣/٢٩ احكام النقض س ٢١ ق ١١٦ .

(١٥) نفس ١٩٦٥/٢/٣ للمصانة س ٦ ق ٨٣ .

(١٦) نفس ١٩٦٦/١١/١ احكام النقض س ١٧ ق ١٩٩ .

ما اذا كان المجنى عليه يلتزم بأن يخضع للجراحة لتنتفي صفة الاستدامة  
عن نتيجة الإصابة أو أنه أن يرفض إجراء تلك الجراحة ، وما الأثر الذي يترتب  
على ذلك في كل من الفرضين .

عرضت المسألة على محكمة النقض فقررت أنه إذا كان المجنى عليه  
في الضرب أو نحوه مطالبا بتحمل الملهوأة المعتادة المروفة ، فإنه اذا رفضه  
فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه ،  
ولكنه لا يصحح أن يلزم بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض  
حياته للخطر أو تحدث له آلاما مبرحة ، وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون  
ملحوظا فيه عنده أمر المتهم ، في هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة  
باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكابه فعلته أن يتوقعها بما يلبسها من  
الظروف (١٧) . وإن القول بقيام العامة مع احتمال شفاء المجنى عليه منها  
بعملية جراحية دقيقة تجري له لا يكون صحيحا في القانون إلا اذا كانت  
هذه العملية قد عرضت على المجنى عليه ورفضها بناء على تقديره أن فيها  
تريضا لحياته للخطر . فإذا أدانت المحكمة متهما في تهمة أحداث عامة  
بالمجنى عليه مع قول الطبيب الشرعي أن هذه العامة يمكن أن تتحسن وتشفى  
بإجراء عملية جراحية دقيقة لها ، دون أن تتحدث في حكمها عن عدم رضا  
المجنى عليه بإجراء العملية فذلك يكون قصورا في حكمها يبيح بما يستوجب  
نقضه ، إذ أن المجنى عليه لو قبل العملية ونجحت وانتهت ببرئه فإن ادانة  
المتهم على أساس العامة لا تكون صحيحة ، بل يكون من المتعين معاقبة المتهم  
على جنحة أحداث الضرب فقط (١٨) . وإذا كانت المحكمة قد أسست ادانة  
المتهم في أحداث عامة على أن العامة حصلت واستقرت وأن الجراحة التي  
أشار إليها الطبيب لو نجحت لا ينتظر أن تنفي قيام العامة ، فكل ما يثير  
المتهم في صدد مسئولية المجنى عليه عن حدوث العامة لرفضه إجراء  
الجراحة لا يكون له محل (١٩) . ورفض المجنى عليه إجراء الجراحة لما يقدره  
من خطر جاز على حياته هو من خالص حقه ، وإذا اتفق عنه سمو القصد فقد  
تعينت مسابقة المتهم عن العامة باعتبارها نتيجة عمله (٢٠) .

(١٧) نقلي ١٥/١٠/١٤٥٠ مجموعة القواعد الثانوية ج ٦ ق ١٦٤ . ١٧/٢/١٩٦٩

أحكام النقض من ٢٠ ق ٧٤ .

(١٨) نقلي ٨/٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد الثانوية ج ٧ ق ١٣٢ .

(١٩) نقلي ١٠/٢/١٩٥٢ أحكام النقض من ٣ ق ٤٠٢ .

(٢٠) نقلي ٢٠/٢/١٩٦٩ أحكام النقض من ١٢ ق ٤٢ .

وفى رأينا أنه بالنسبة الى جراحة التجميل نذكر وجه الخصوص  
لا يمكن الزام الشخص بالمضوع لها لما قد يتكلفه من مخاطر ، وعلى هذا  
فتمتد مسئولية الجاني وفقا للنتيجة الطبيعية للملاج والمعاداة فى الإصابة.  
دون الاعتماد بإمكان إجراء جراحة التجميل من عدمه .

وتحتيد توافر العاهة المستديرة من عدمه يرجع فيه الى تقدير القاضى  
الذى له أن يستعين بأهل الخبرة . ويبان مدى العاهة أو عدم بيانه فى الحكم  
لا يؤثر فى سلامته ما دام أنه قد بين واقعة الدعوى وأثبت على المتهم  
أنه أحدث تلك العاهة (٧١) . فعلى جسامه العاهة ليس ركناً من أركان  
الجريمة (٧٢) .

ويجب أن تكون العاهة نتيجة لفعل الايذاء الصادر من الجاني ، أى لا بد  
من توافر علاقة السببية بين الفعل والنتيجة - على ما سبق القول - وهذه  
المسألة يطرحها القاضى ويستند فى تقديره الى ما تبينه حالة المصاب  
وما يستخلصه من تقرير الطبيب (٧٣) . وللقاضى الجزم بصحة ما عجز الطبيب  
عن الوصول اليه بشأن حالة الحاسة كإبصار العين قبل الإصابة (٧٤) .  
وفى الصورة التى تتمتع فيها إصابات الجنى عليه وينشأ عن واحدة منها  
عاهة مستديرة ويتعدد المتهمون ولا يعرف من من بينهم سبب الإصابة  
التي نشأت عنها العاهة المستديرة ، فإن المتهمين يؤخفون بالتعدد المثيق  
فى حقهم وهو الضرب المنصوص عليه فى المادة ١/٢٤٢ عقوبات (٧٥) .  
ولكن من المقرر أن يسأل الجاني بصفته فاعلاً أصلياً فى جريمة إحداث عاهة  
مستديرة إذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر منه الضربة  
تنفيذاً لهذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو صاحب  
الضربة أو الضربات التى سببت العاهة بل كان غيره من اتفق معهم هو  
الذى أسببها (٧٦) .

(٧١) نظري ١٩٥٢/١١/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ٤٧ .

(٧٢) نظري ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢١١ .

(٧٣) نظري ١٩٣٨/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٨ . ١٩٧٤/٣/١١ أحكام

النقض س ٥٩ ق ٢٥ .

(٧٤) نظري ١٩٥٢/٢/٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٨٩ .

(٧٥) نظري ١٩٧٢/٤/٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٥ .

(٧٦) نظري ١٩٧٣/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٥ .

### الشروع في أحداث المصاحبة

جرائم الجرح والضرب من من الجرائم المصدية ومن ثم يتصور الشروع فيها جميعا ، على أنه لما كان المشرع يأخذ بالمعاقب على الشروع في الجنايات بصفة عامة إلا ما استثنى ولا يعاقب على الشروع في الجناح إلا بنص خاص ، وكانت جريمة الضرب أو الجرح الذي تنشأ عنه عادة مستديرة تمت جناية . فقد حق التساؤل عن موقف القانون من الشروع فيها .

وتبدو دقة المسألة في أنه قد سبق القول بأن القصد الجنائي يتوفر بتوجيه الإرادة نحو المساس بجسم المجنى عليه وأن المعاقب يتقرر وفقا للنتيجة التي ينتهي إليها الاعتداء . وهناك من الصور ما يستطاع فيها تهديد الجريمة وتبعاً الشروع فيها ، ومن هذا ثبوت قصد الجاني في أحداث عادة مستديرة للمجنى عليه ، كمن يضع أصبعه في عين آخر ابتغاء اتلافها ولكن المجنى عليه يتفادى الإصابة أو يشفى وفي هذه الحالة يعاقب الجاني من جناية الشروع في أحداث عادة مستديرة .

ولكن الصعوبة تنور حينما لا تكشف وقائع الدعوى عن مدى الإيذاء الذي كان الجاني ينوي إيقاعه بالمجنى عليه ، فمثلا في الصورة السابقة يثبت توجيه الجاني لأصبعه نحو عين المجنى عليه ولكنه يتفاداه أو أن أصيب يمكن شفاؤه . في هذه الصورة وأمثالها يجب التسليم بأنه في حالة عدم تهديد قصد الجاني لا تجوز مسامحته عن نتيجة أكثر من تلك التي وقعت فعلا ولا يوجد احتمال لأن تشدد عليه المسؤولية بغير سنه من الواقع أو القانون : وإن كان الثابت مع هذا أن هناك قدرا من الاعتداء قد وقع على المجنى عليه ، فهذا القدر هو المتيقن في حق الجاني ومن ثم يجب أن يؤخذ عليه فقط . وقد يكون هناك احتمال لأن يفر بعض الجناة من مسؤولية أكيدة ، ولكن التحوط نحو عدم مسائلة الشخص عن جريمة أشد يقتضى الاقتصاد على مسامحته عما وقع منه فعلا (٧٧) .



## ثالثا العجز عن الأشغال الشخصية

تسأل المشرع في المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات الجروح والضربات التي ينشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية ، والفرد بينهما أن الأثر في المادة الأولى يتجاوز العشرين يوما ، وهو في الأخرى لا يصل الى هذه الدرجة . وواضح أن الأذى في المادتين لا تنشأ عنه عاهة مستديمة والا طبقت المادة ٢٤٠ عقوبات .

ونحسب مدة المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية من تاريخ الإصابة ويقدرها القاضي وفقا للظروف المطروحة عليه ، وله أن يستعين بأهل الخبرة ، وإن كان رأى الخبر - كما هي القاعدة العامة - لا يقيده (٧٨) . والذي يحصل عملا هو أن يذكر في الكشف الطبي الذي يقع على المجنى عليه بعد الإصابة المدة التي تلزم لملاجه وتمجزه عن أعماله بصورة طبيعية . على أنه إذا ثبتت مخالفة ما جاء في التقرير الطبي للواقع فإن على القاضي الاعتداد بالحقيقة ، بمعنى أنه لو قررت مدة للعلاج تتجاوز عشرين يوما ثم ثبت شفاء المجنى عليه قبل ذلك تطبق المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فشرط تطبيق المادة ٢٤١ عقوبات أن يكون المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما مما يمتنع معه على المحكمة عند تطبيق تلك المادة أن تبين أثر الضربات والجروح ومدى جسامتها (٧٩) .

وأذا فرض أن التقرير الطبي قد أثبت حاجة المجنى عليه للشفاء من العجز الذي أصابه لمدة تزيد على عشرين يوما ، ثم بعد عدة أيام توفي المجنى عليه بسبب عارض لا شأن له بالإصابة ، فهل يسأل الجاني وفقا للمادة ١/٢٤١ أو المادة ١/٢٤٢ عقوبات . في هذا الغرض تنبئ التفرقة بين صورتين ، الأولى إذا كان التقرير الطبي لا يقطع بأن الإصابة تمجز المجنى عليه مدة تزيد على عشرين يوما يؤخذ الجاني على أساس المادة ٢٤٢

---

(٧٨) لذا كان الحكم المأمون فيه لم يورد في أسبابه ما يفيد تحقيق النتيجة التي يستقيم بها إزالا حكم المادة ٢٤١ عقوبات على واقعة المعوى ، فانه يكون قلما عن بيان تطبيق حكم المادة المذكورة (نظ ١٩٦٠/٢/١ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٨) .  
(٧٩) (نظ ١٩٨١/٤/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧١) .

عقوبات ، أخذا بالقدر المتيقن في حقه • أما إذا ثبت العكس - بطريق تطمين إليه المحككة - فإنه يعامل على أساس المادة ٢٤١ عقوبات • وقد قضى بأنه لا مانع من تشديد العقاب متى تبين القاضي أن التقرير الطبي مبني على أسباب يقينية لا على مجرد الظن أو الترجيح (٨٠) •

وإنه وإن كان من الميسور تعريف المرض بأنه كل ما من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في وظائف أعضاء الجسم ، يستوى أن يكون مصحوبا بالآلام من عدمه على أية درجة كانت تلك الآلام (٨١) إلا أن الدقة تبدو في تحديد المراد بالمعجز عن الأشغال الشخصية •

فهل يعتد في المعجز عن الأشغال الشخصية بالوظائف المادية للجسم أم العمل الخاص بالمجنى عليه ، ذلك أن هناك من صور الإيذاء ما قد يمس جسم المجنى عليه وتصيبه بالآلام ولكنها لا تطله عن القيام بأشغاله الخاصة • فمثلا إصابة المجنى عليه في قدمه قد لا تمنعه من مباشرة عمله الكتابي في إحدى الوظائف مهما طاللت مدة علاجها ولكنها تعوقه عن السير على القدم ، ويختلف الحال لو أن إصابة المجنى عليه كانت في يده • وبصورة أخرى إذا قيل أن العبرة بالوظائف المادية للجسم لأوجب هذه التسوية بين صورتين السابقتين في مدى المسؤولية ، أما إذا كان المقياس مرجعه العمل الخاص بالمجنى عليه لاختلفت درجة المساءلة فيهما • وفي رأينا أنه لا تنبغي التفرقة بين الصورتين ويجب اعتبار المعجز عن القيام بالأعمال الطبيعية هو الذي يؤدي إلى تعطيل الجسم على أية صورة من القيام بوظائفه المادية • فالأعمال الشخصية لا تكون قاصرة على الأعمال التي يباشر فيها الشخص شئون معاشه بالمعنى الضيق بل يعتبر عجزا كل اختلال في فسيولوجية الجسم من شأنه تعريض أي عضو للمعجز عليه للمعجز عن القيام بالوظيفة التي خلق من أجلها • وبهذا نضع مقياسا موحدًا لمختلف الصور التي قد تعرض في الحياة •

(٨٠) نظمي ١٢/٢٢/١٩٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢١٥ •

(٨١) ويعتبر الإنسان مريضا ما دامت الآلام تعاوده ، أي يستوى أن تكون الآلام وثيقة بمعنى أن يتم شفاء المجنى عليه منها نهائيا ، أو تعاوده من وقت لآخر ، عل أن لا يحصل الأمر إلى مرحلة العادة المستدبة • وهذا أمر يختلف فيه الأشخاص تبعًا لحالتهم الصحية والسن والنوع ومختلف الظروف التي تحيط بهم •

## العقوبة

اعتبر المشرع الجرائم الواردة في المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات من نوع الجنح ، واعتد بطرفي سبق الإصرار والترصد - كما هو الشأن بالنسبة الى الضرب المفضي الى الموت أو الذي تنشأ عنه عاهة مستديمة - وجعل من شأن توافر أيهما تشديد العقاب ، وأضاف اليهما الأداة المستخدمة في الاعتداء وذلك بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ .

فتنص المادة ٢٤١ عقوبات المعدلة بالقانونين رقما ٥٩ لسنة ١٩٧٧ و ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على أن « كل من أحدث بغيره جروحا أو ضربات نفساً عتيا مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما(٨٢) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهها مصريا ولا تتجاوز ثلثمائة جنيه مصري . أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد أو حصل باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى فتكون العقوبة الحبس » . وتنص المادة ٢٤٢ منه على أنه « اذا لم يبلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فاعله بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائتي جنيه مصري . فاذا كان صادرا عن سبق إصرار أو ترصد تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز ثلثمائة جنيه مصري » .

وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٢٤٢ في فقرتها الثالثة لم تضع أية قيود في شأن تحديدها لمفهوم الأداة التي تستعمل في أحداث الإصابة فاستعمال المظنون ضده حجرا في أحداث إصابة المجنى عليه يعد منه استعمالا لأداة في أحداثها(٨٣) .

### الإيذاء من عصبية

تنص المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات على أنه « اذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٤١ و ٢٤٢ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبية أو تجمهر مؤلّف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعلّي والإيذاء فتكون العقوبة الحبس » .

(٨٢) نقض ١٩٧٥/٤/٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧١ .

(٨٣) نقض ١٩٨١/٥/٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٠ .

فلقد رأى المشرع أن وجود عدة أشخاص على مسرح الجريمة دون اتفاق سابق بينهم على التمدى والإيذاء من شأنه أن يشد أزهم في أحداث الضرب والجرح ، ويوجد احتمال انتفاء امكانية المجنى عليه لرد الاعتداء ، هذا فضلا عن ما في هذه الصورة بذاتها من معنى الاخلال بالأمن ، فرفع العقوبة الى الجبس .

وامعمال المادة ٢٤٣ عقوبات تتطلب ابتداء وقوع فعل الضرب أو الجرح على الوجه الأنف البيان ، وإن يكون ذلك قد تم باستعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى ، أى بالاستمئانة بكل ما من شأنه يؤدي الى أفعال الضرب والجرح ، وما ذكر المشرع للأسلحة والمضى الا على سبيل المثال ، وآية هذا انه أردفها بمباراة آلات أخرى . ولا ينصرف لفظ الآلة الى معنى فنى معين بل يشمل كل أداة تحقق غرض الجاني .

ويتعين أن يكون المتمدى أو المعتدين من أفراد عصابة أو تجمعهم يصل عددهم الى خمسة أشخاص على الأقل - حتى يساءلوا جميعا عن فعل الضرب أو الجرح - اذ من شأن هذا الصدد في نظر المشرع ما يمثل خطورتهم . والفرق بين العصابة والتجمع ، أن أفراد الفريق الأول يكون بينهم تعارف ويتيح للفرد منهم معرفة باقي زملائه ، أما التجمع فانه يجمع بين الأفراد دون اشتراط سبق معرفة بعضهم للبعض الآخر .

والمنصر المميز للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٣ عقوبات هو أن يكون الاعتداء الذى وقع بالمجنى عليه جاء نتيجة لتوافق أفراد العصابة أو التجمع على التمدى والإيذاء ، أى توارد خواطرهم نحو ذلك دون اتفاق سابق (٨٤) . ولقد قررت محكمة النقض أن توافق الجناة هو توارد خواطرهم على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين ، دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ، ولو كان كل منهم - على حدة - قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه - وهو لا يستوجب مؤاخفة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم الا فى الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر ، كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات ، أما غير تلك الأحوال فانه يجب لمراقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى

---

(٨٤) لا يشترط للطالب أن يكون لدى المتهم سبق اسرار على الضرب أو بينهم اتفاق عليه (نقش ١٩٤٠/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٦) .

المحدد في القانون(٨٥) .

ولما كان توافر الشروط آنفة البيان يستوجب تطبيق عقوبة الحبس على جميع أفراد العصابة أو التجهر ، من ساهم منهم في الاعتداء ومن لم يساهم ، فانه ليس من الضروري أن يبين الحكم من اعتدى من المتهمين المتجهرين بالذات على المجنى عليه(٨٦) .

#### الاعتداء على العاملين بوسائل النقل العام

نص المادة ٢٤٣ مكررا من قانون العقوبات المضافة بموجب القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ على أن يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشرة جنيهات بالنسبة الى عقوبة الغرامة اذا كان المجنى عليه فيها عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية حكمة استحداث هذا النص وأنها حماية ووسائل المواصلات مما قد تتعرض له من تمطيلات ناشئة عن ما يقع على موظفي تلك المواصلات من اعتداء .

ومن الواضح أن تطبيق المادة ٢٤٣ مكررا من قانون العقوبات يستوجب قيام جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ منه ، وتوافر صفة خاصة في المجنى عليه هي التي دعت المشرع الى وضع حد أدنى للمقاب لا يستطيع القاضي النزول عنه ، على ما هو مذكور بالنص .

وتحقيقا للغاية التي حنف اليها من حماية وسائل النقل العام ، تطلب المشرع في المجنى عليه أن يكون ممن يعملون بالسكة الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ، وهذه العبارة الأخيرة تنصرف الى جميع وسائل النقل العام سواء ما كان منها معدا للخدمة داخل المدن أو خارجها ، لتتحقق المسكمة في صورتين . وهذا ما دعا المشرع الى اشتراط أن يكون الاعتداء وقت الخدمة وقيد بأن يكون أثناء سير وسيلة النقل أو في حال توقفها بالمحطات .

(٨٥) نفس ١٩٤٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٤٧ .

(٨٦) نفس ١٩٥٤/١١/٢٢ أحكام النقص ص ٦ ق ٦٨ .

وفي غير هاتين الصورتين تطبق القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات والتي أشارت إليها المذكرة الإيضاحية في قولها « إذا كان المجنى عليه عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وكان من غير الأشخاص الذين تحميهم نصوص المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ » .

#### **الإيذاء الخفيف**

تنص المادة ١/٣٧٧ من قانون العقوبات على أن « يساقب بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه ٠٠٠ » تاسعاً « من وقعت منه مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح » . وقد جعل المشرع هذه الجريمة من نوع المخالفات ، حيث لا يصل الحال فيها إلى حد الضرب أو الجرح . ويعد من قبيل الإيذاء الخفيف جذب شخص لآخر بعنف من ملابسه ، وقص شعر المجنى عليه أو البصق عليه .

## الفصل السادس

### القتل والايداء خطا

تنص المادة ١/٢٢٨ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن « من تسبب في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئا عن احماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالمحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين » . وتنص المادة ١/٢٤٤ منه المدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على أن « من تسبب خطأ في جرح شخص أو ايدائه بأن كان ذلك ناشئا عن احماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين واللوائح والأنظمة يعاقب بالمحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين » .

وهاتان المادتان تناولتا جرائم القتل والايداء خطا أو غير العمدية ، وهي بهذا تفترق عن الجرائم العمدية التي يتطلب فيها القانون توافر القصد الجنائي ، أي توجيه الإرادة نحو الفصل الذي يحرمه القانون عن علم به وبنتيجته . كما انها تفترق عن الجرائم التي تقع قضاء وقدمرا أي التي لا يتوافر فيها لا القصد الجنائي ولا الاحمال أو عدم العمد ، فتقع لأسباب بعيدة عن امكان مساءلة أي فرد عنها جنائيا . وتقع جرائم القتل والايداء خطا موقعا وسطا بين الجرائم العمدية والحوادث التي تقع بالقضاء والقدر . فبينما لا يعاقب القانون على الأخيرة ، فإنه يقرر عقوبة شديدة مختلفة الدرجات عن الأولى ، أما الجرائم موضوع بحثنا فانها تعتبر من نوع الجنح .

ويتبين من مراجعة نص المادتين ١/٢٢٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات أن أركان جريمتي القتل والايداء خطا واحدة ، وكل ما في الأمر أن الشارع وضعهما في تصنيفين مختلفين بسبب اختلاف النتيجة في كل منهما ، فهي في الأولى الوفاة وفي الأخرى الجرح أو الايداء . وأركان هذه الجرائم ثلاثة :

١ - نشاط صادر من الجاني يسفر عن وفاة أو جرح أو ايداء شخص .

٢ - خطأ يسند الى الجاني .

٣ - علاقة سببية بين النشاط والنتيجة (١) .

وتتكلم على كل من الأركان الثلاثة .

### أولا - الركن المادى

يمثل الركن المادى فى جرائم الخطأ فى نشاط يصدر من الجاني يؤدى الى الوفاة أو الجرح أو الأذى ، وفى هذا تتفق هذه الجرائم مع الجرائم العمدية كما سلف القول ، على أنه اذا وقعت الوفاة أو الجرح أو الأذى دون أى نشاط صادر عن الشخص فإنه لا يسأل عنه ، ويكون الحادث مرجعه القضاة والقدر أو تصرف من جانب المجنى عليه .

والقتل أمره معروف وهو ازهاق روح انسان على قيد الحياة ، وكذلك سبق تعريف الجرح . أما عبارة الإيذاء فتحتاج الى بعض الإيضاح ، ذلك لأن الإيذاء متمم الدرجات حتى أنه يصل الى العاهة المستديمة ، وقد أورد المشرع لفظ الإيذاء - عند تصديده لبعض مواد قانون العقوبات بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينعوى تحته كل مساس بالجسم وإن لم ينطو تحت لفظ الجرح . وأساس المسئولية هنا لا يبنى على خطورة فى الجاني تتمثل فى مدى ما يقصد اليه ، وإنما مبناها خطأ وقع منه أيا كان هذا الخطأ ، وهو واحد وإن اختلفت درجاته فى بعض الأحيان . وكل ما فى الأمر أن المشرع اعتمد بالنتيجة ، فإن كانت الوفاة شدد العقاب عما لو كانت جرحا أو إيذاء . وقد يقال لم لا تتمدد درجات العقاب بقدر تعدد درجات الخطأ أخذا بمقياس النتيجة ، كما هو الشأن فى جرائم الإيذاء العمدية بمختلف أنواعها . والواقع أن الفرق بين النوعين هو فى أساس التجريم ، فهناك عمد فى واحدة أخطر من الأخرى التى يتمثل فيها الخطأ ، وعلى كل حال يستطيع القاضى متبعا سياسة تفريد العقاب أن يقدر العقوبة فى نطاق الحدود التى رسمها المشرع وفقا لكل حالة على حدة .

---

(١) قضى بأن جريمة القتل الخطأ تقتضى لادانة المتهم أن يبينه الحكم الخطأ الذى قُدمه المتهم. ورواية السببية بين خطأ والقتل بحيث لا يصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . كما تطبق رابطة السببية استنادا للنتيجة الى خطأ الجاني. ومصادره عنها طالما كانت تتفق مع السج المادى للأمر ( تقضى ١٩٧٤/١١/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٥٣ ، ١٩٧٤/١٢/٢ ق ١٧٠ ) .



ويثور التساؤل عما اذا كان ينطوي تحت نص المادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات حالة الفعل الخاطيء الذى ينشأ عنه ضرب . ولقد سبق أن عرفنا الضرب بأنه كل مساس بجسم المجنى عليه لا يترك به أثرا ويمكن تصور هذا الفرض بحالة من يقود دراجة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور فيصطدم بأخر يوقمه على الأرض دون أن يحدث به أية اصابة . والذي يثير التساؤل هو أن المشرع ذكر الجرح في النص المشار اليه ، ولكنه من ناحية أخرى أورد لفظ الايذاء ويخل فيه الضرب على التعريف سالف البيان ، ولعل المشرع أراد بعدم استعمال لفظ الضرب استبعاد ما يتبادر الى الذهن ، من النشاط المعنى .

وإذا كان أساس المسئولية في الجرائم الخطئية هو وقوع الفعل أو الجرح أو الأذى فإنه يجب أن يعنى الحكم ببيان النتيجة لا سيما بالنسبة الى الجروح . فإذا كان الحكم قد أدان المتهم بجريمة القتل الخطأ وبين الخطأ الذى وقع منه واتخذ من توافره دليلا على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فى حقه دون أن يبين الاصابات التى حدثت بكل من المجنى عليهم وسبب وفاتهم أو يشير الى التقارير الطبية الموضحة لها ولما أدت اليه ، فإن ادانة المتهم على اعتبار ان وفاة المجنى عليهم قد حدثت نتيجة الخطأ الواقع منه لا تكون قائمة على أساس (٢) .

#### ثانيا - الخطأ

عبر المشرع عن ركن الخطأ في جريمتى القتل والجرح والايذاء خطأ فى المادتين ٢٢٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات بقوله : « بأن كان ذلك ناشئا عن أهماله أو رعونته أو علمه احترازه أو علمه مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة » . ويتميز الكلام على صور الخطأ المختلفة المشار اليها . ولما كان الخطأ هو أحد أركان جريمة القتل أو الجرح الخطأ فإنه يجب أن يبين الحكم ما وقع من المتهم من خطأ منطقيا تحت إحدى الصور التى نص عليها القانون . والحكم الصادر بالعقوبة يجب أن تذكر فيه وقائع الحادثة وكيفية حصولها وكنهه الإهمال وعدم الاحتياط المتسويين الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادثة ، فإن خلا الحكم من هذه البيانات كان معيبا (٣) . فيجب أن يذكر الخطأ الذى وقع من المتهم

(٢) نفس ١٩٥٤/٦/٢٨ أحكام النفس س ٥ ق ٢٦٦ .

(٣) ١٩٦٤/١١/٢ أحكام النفس س ١٥ ق ١٢٥ . ١٩٧٢/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٢٧ .

وكان سببا في حصول الإصابة ثم يورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها وقوعه ، والا كان مقبولا بالتصور(٤) .

### صور الخطأ

لو أننا تمسقنا في الصور التي أوردتها المشرع لوجدناها تحيط بمختلف أنواع النشاط الذي يؤدي الى نتائج مجرمة غير مقصودة من الفاعل . وهذه الصور قد تتداخل في بعضها أحيانا ، على أن هذا لا يمنع من وضع بعض الضوابط لها . وعلى كل حال يكفي أن تتوافر واحدة منها ليقوم ركن الخطأ في الجريمة ، فالشارع اذ عدد صور الخطأ اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائما بذاته تترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع منه خطأ آخر(٥) .

وتوافر صورة من صور الخطأ أو عدم توافرها مسألة يفصلها القاضي(٦) ويهتدى في تقديره بقياس الرجل العادي في الحياة واضحا نصب عينيه الظروف المختلفة التي تحيط بالواقعة ، سواء تعلقت بها بذاتها أو بشخص الجاني أو المجنى عليه(٧) .

وتنكمل فيما يلي عن كل صور الخطأ .

١ - الإهمال : يتمثل الإهمال في تقصير الجاني في ادراك مدى ما يترتب على تصرف صادر من جانبه من نتائج في وقت يتطلب فيه بعض الحرس والحيلة ، فالإنسان في حياته العادية - لا سيما في مباشرته لبعض شئون عمله - ينبغي عليه أن يقدر نتائج أي نشاط له ، خصوصا ما كان يحتمل

(٤) نقض ١٩٦٤/١/٢٧ أحكام النقض من ١٥ ق ١٩ . ما ذكره المحكم من أن تمايل ركاب السيارة لا يحدث إلا عند السرعة التي لا تناسب السير في المنطق لا بد أن يكون من المعلومات العامة التي يفترض في الفحص المتأخر أن يكون ملما به ( نقض ١٩٨٥/١/١٦ أحكام النقض من ٣٦ ق ٩ ) .

(٥) نقض ١٩٦٠/٦/٢٨ أحكام النقض من ١١ ق ١٢١ . ١٩٦٦/٢/٣ من ٢٠ ق ٤٤ .

(٦) ١٩٧٣/٤/١١ من ٢٤ ق ٤٠ .

(٧) تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير مقيد ما دام تقديرها سائما مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلا في الأدراق . نقض ١٩٧٢/٤/٢ ١٩٧٠/٤/٢٣ من ٢٣ ق ١١١ . ١٩٧١/٥/٢٤ من ٣٢ ق ١٠٣ . ١٩٧٥/١/٢٠ من ٣٦ ق ١٨ . ١٩٧٥/٤/٢٠ من ٧٩ ق ١٩٨٥/٣/٣٠ من ٣٦ ق ٤٥ .

(٨) نقض ١٩٨٥/١٠/٢ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٤٣ .

أن يضر بالغير ، فيوجه إرادته بشكل يستبعد منه حصول النتائج الضارة .  
فالشخص الذي يلقي من نافذة مسكنه بجسم صلب إلى الطريق السليم  
فيصيب شخصا مارا به قد وجه إرادته نحو نشاط أسفر عن نتيجة غير  
أصابه المجهى عليه ولو كان لم يتوقعها أو أن توقعها لم يرغب فيها ، وهو  
قد أهمل أي التحقق من خلو الطريق من المارة قبل القاء ما القاء فيسأل  
عن نتيجة تصرفه .

فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم كان معه طفل لا يجاوز  
السنتين من العمر ، فأهمل في المحافظة عليه وتركه بمفرده بجوار موقد نار  
مشتعل عليه ماء فسقط عليه الماء فحدثت به حروق أودت بحياته فإن هذا  
المتهم يصح عقابه عن جريمة القتل الخطأ على أساس أن التقصير الذي أسند  
إليه يستوجب ذلك سواء أكان هو والد الطفل أم لم يكن(٨) .

وقد يتمثل الإهمال في تقريط وفيه يقف الإنسان موقفا سلبيا إزاء  
أجراء معين كأن ينفي عليه مباشرته ويسفر هذا الموقف عن أحداث ضرر  
بالغير يستوجب المساءلة الجنائية . ومثال هذا أن يحفر إنسان حفرة أمام  
منزله ، ولا يضع مصباحا لتنبيه المارة اعتقادا منه بنفرتهم في هذا الوقت  
من الليل ، ثم يحدث أن يتردى فيها عابر سبيل وتحدث له بعض الإصابات..  
فهو على بينة مما يجب فعله ولكنه يسكت عنه عامدا وغير راغب أو متوقع  
النتيجة(٩) . ويتوافر الخطأ في حق المتهم في أنه رغم علمه بوجود خلل في  
أبواب المصعد لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع تشغيله حتى يتم إصلاحه مما  
أدى إلى وقوع الحادث ، ولا يقدح في ذلك دفاعه بأنه عهد إلى شركة فنية  
بصيانة المصعد لأن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل  
من أسهم فيها أي كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون  
سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله(١٠) .

(٨) نقض ١٩٤١/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٦ .

(٩) الأصل أن يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي .  
فصاحب العمل لا يعتبر مسئولاً جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ  
الاحتياطات المطلوبة التي تقضي بذلك ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص .  
فإن عهد به كله إلى مقول مختص يترحم بشئ هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو اللوم  
يسأل عن نتائج خطئه ( نقض ١٩٨٢/٧/٨ أحكام النقض س ٩٣ ق ١٤١ ) .

(١٠) نقض ١٩٧٥/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨ .

٢- الرعونة : تتميز الرعونة من بين صور الخطأ بالانفعال الجاني  
بشباط بشكل يؤدي الى نتائج مؤتمة ، فاذا كان تصرف الانسان العادي  
ازاء موقف معين يتطلب منه نوعا من الروية والحس لتقدير نتائج ذلك  
التصرف ، نجد الجاني في حالة الرعونة يتدفع عند أول خاطر يجول بذهنه  
حدون اعمال ذلك التقدير . فالشخص الذي يقود سيارته قد يمن له الاسراع  
بها في طريق مزدحم ممتدا على مهارته في القيادة ، واعتقادا منه بإمكان  
تفادي المصادمة ولكن الأمر يخرج عن تقديره فيصطلم ببعض الأفراد ويحدث  
بهم اصابات . وقد تعتبر الرعونة بذاتها نوعا من الاعمال ، لأنها على كل  
الاحوال تصرف من الجاني على نحو ينبئ فيه الحرس والمحطة ، ومع هذا فإنه  
يتميز بمعامل الاندفاع التي تصير عنه بعض التشريعات بالطيش .

فاذا كان الحكم قد أخذ المتهم في جريمة الاصابة الخطأ على تجاوزه  
الحد الذي يمكنه من إيقاف سيارته وتفادي الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه  
فلا محل للنسبة عليه أن القانون لم يقرر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها  
الحادث حتى تصح مسامحته عن تجاوزها (١١) . ومن المقرر أن السرعة التي  
تصلح أساسا للمسامحة الجنائية في جريمة الموت والاصابة الخطأ هي التي  
تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحادث وظروف المرور مكانه ، فيتسبب  
عن هذا التجاوز الموت أو الجراح . وتقدير السرعة كمعصر من عناصر الخطأ  
يرجع الفصل فيه الى قاضي الموضوع (١٢) .

٣ - علم الاحتراز : ويفترض في صورة علم الاحتراز أن يبشر  
الفاعل بضابط بالنسبة الى أمر معين يتطلب نوعا خاصا من المعرفة أو الخبرة  
أو المحيطة وبغيره قد يؤدي التصرف الى نتائج ضارة ولو أنها غير مقصودة  
من الفاعل . وتمثل هذه الحالة غالباً عند استعمال أو الانتفاع ببعض  
الأجهزة والآلات والأدوات التي تتطلب فنا خاصا في اعمالها ، ويستوى فيها  
أن تكون ما يعد في الصناعة أو التجارة أو حتى في حياة الأفراد اليومية .  
ولا شك في أن محاولة الاستفادة من شيء يحتاج الى دراية دون توافرها في  
الشخص تعد نوعا من الاعمال لأنه يدل على عدم تحريره لدى ما يحتاجه الأمر  
من خبرة أو مران على الأقل ، ورغم علمه يحاول التصرف تلقائياً غير مفيد.

(١١) لقنن ١٩٥١/١٢/٤ أحكام التقاضي س ٣ ق ٩٠ .

(١٢) لقنن ١٩٦٧/٣/٦ أحكام التقاضي س ١٨ ق ٦٦ . ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٧ .

١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٦ .

عواقب فعلته • ولا يوجب هذا أن ينصرف الذهن إلى استخدام الأجهز دون غيرها ، فيتوافر عدم الاحتراز في صورة من يمهّد إلى طفل بحيوان لا يقدر على أن يستلنى قياده ويصيب الغير أو يقتله •

٤ - عدم مراعاة القوانين وما إليها : تتضمن هذه الصورة من صود الخطأ أمرين أولهما عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة والأخر هو وقوع الحادثة نتيجة لذلك • وبالنسبة إلى الأمر الأول قد تشكل المخالفة جريمة في ذاتها وقد لا تعد كذلك وعلى كل الأحوال فإن مجرد هذه المخالفة يعتبر سببا كافيا لقيام ركن الخطأ دون حاجة إلى توافر أية صورة أخرى من صوره • فالمشروع قد اعتبر عدم مراعاة القوانين وما في حكمها خطأ قائما بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة بذاتها يقع منه خطأ آخر (١٣) • بعبارة أخرى لا يكفي عديم مراعاة اللوائح لترقيم المسؤولية الجنائية وإنما ينبغي توافر علاقة السببية بين تلك المخالفة وبين النتيجة وهي شرط أساسي في المساءلة • فقد قضى بأنه من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته ترتب عليه مسؤولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يصيب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها (١٤) •

١٣. نفس ١٩٦٥/١/٢٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٠ • والانصراف إلى اليسار بالسيارة يقصد تجاوزه أخرى يجب أن يحصل مع التبرع والإحباط ونسب المواقف كيلا يصح تصفيا يؤدي بحياة الغير • وعدم مراعاة ذلك يوجب مؤاخضة قائد السيارة • وهو ما اكسب قرار وزير الداخلية الخاص بتنفيذ قانون السيارات وقواعد المرور إذ أوجب على قائد السيارة أن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجيا ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك • ( نفس ١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٦ ) والتحقق من تمام ركوب الركاب • وبالنسبة من السليم الأمان المجاور للسائق • يقع الالتزام به أساسا على عاتقه • وإطلاق المحصل لسفارته لا تنفي السائق من القيام بهذا الواجب ولا يجب التزامه به ( نفس ١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٧ ) • وتزويده السيارة بمرآة مالكة توجيه قواعد المرور • والسير بالسيارة على اليمين أو إلى الخلف يوجب على قائدها الاحتراز والتبرع • واستماتته في ذلك يأخر لا يفي عن ذلك الواجب ( نفس ١٩٧٥/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤١ ) •

(١٤) نفس ١٩٨٥/٥/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٠ • ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٢٧ • ١٩٧٢/١٢/٢٦ س ٢٣ ق ٢٢٢ • غفلة الوقائع التي أوردتها المسئلة على أن المباد الذي انطلق من مملكة للنفس لم يكن ليصيب أحد لولا التقياس مأسورتها وأن إصابة الجنى عليه حادث من صفاتها للمأسورة المتفجرة بسبب عيب في صنعها لا يد لمتهم فيه ولم يكن في استطاعته

## المسؤولية المشتركة

قد يقع الخطأ المؤدى إلى النتيجة الإجرامية من الفاعل وحده وحينئذ يكون من اليسير تحديد مسئوليته ، بيد أنه يحدث في بعض الأحيان أن يساهم أكثر من شخص واحد في الخطأ الذى نشأ عنه الحادث وحينئذ قد يتعدد المساهمون بوصفهم فاعلين ، كما قد يكون الخطأ منسوباً لمتهم وللمجنى عليه معاً ، فكيف تتحدد مسئولية كل هؤلاء ؟

من المقرر أن تعدد المساهمين في الجريمة يجعل كل منهم مسؤولاً عنه ، كما أن خطأ المجنى عليه لا يجب خطأ الجاني ، وكل ما في الأمر أن الفاعل قد يأخذ في اعتباره هذه الظروف عند تقديره العقوبة وبوجه خاص عند تقديره التوضيحات المستحقة للمجنى عليه . وقد قضى بأنه يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفي المسئولية عن الآخر<sup>(١٥)</sup> . وتعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك ما يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله<sup>(١٦)</sup> . وأنه ما دامت المحكمة قد أوردت في حكمها بإدانة المتهم في الإصابة الخطأ الأدلة على ثبوت الواقعة واستظهرت رابطة السببية بين ما وقع منه من الخطأ وبين إصابة المجنى عليه فإن إشارتها في حكمها إلى مساهمة المجنى عليه في الخطأ لا تسقط مسئولية المتهم<sup>(١٧)</sup> . ومن المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يغفل المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه ارتكاب الأركان القانونية لجريمة القتل والإصابة الخطأ المنسوبة للمتهم<sup>(١٨)</sup> .

توضعه . وكانت مخالفة الواقع وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في قضايا القتل والإصابة الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث ، بحيث لا يتصور سرورها لولاها وعدم تحقيق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والإصابة غير متوافرة ( نفس ١٩٦٦/٦/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠٢ ) .

(١٥) نفس ١٩٤٨/١/١٢ مجوعة التواضع الثانوية ج ٧ ق ٥٠٠ ، ١٩٧٠/٤/٢٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٨ ، ١٩٧٥/٤/١٣ س ٣٦ ق ٧٦ .

(١٦) نفس ١٩٥٠/٤/٣ أحكام النقض س ١ ق ٥٧ ، ١٩٨٥/١/١٦ س ٣٦ ق ٩ .

(١٧) نفس ١٩٥٠/٤/٣ أحكام النقض س ١ ق ٥٧ .

(١٨) نفس ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٩ ، ١٩٧٣/٦/١٣ س ٣٣ ق ٢٠٦ .

١٩٧٥/٢/٢٣ س ٣٦ ق ٥١ .

• على أنه يمكن أحيانا أن يحصل خطأ المعنى عليه إلى الدرجة التي تجعله كلفيا بذاته لاجتماع النتيجة ، ولا يكون خطأ المنهج بجوارحه إلى أثره . وقد عرضت محكية النقض لهذه الصورة وقصبت بأن من المقرر أن خطأ المنهج عليه يقطع رابطة السببية متى اختلفت خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لأحداث النتيجة (١٩) . وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية (٢٠) . وأن الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسؤولية المستول وإنما يخففها ، إن كان ثمة خطأ مشترك بمناه الصحيح ، ولا يعني المستول استثناء من هذا الأصل ، إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في أحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المستول (٢١) .

### ثالثا - علاقة السببية

لا يكفي لمسألة الشخص عن جريمة القتل أو الإيذاء خطأ تحقق هذه النتيجة وثبوت الخطأ في جانب الجاني متمثلا في إحدى الصور سالفة البيان . وإنما ينبغي أن تتوافر علاقة السببية بين النشاط الخاطئ والنتيجة ، أي أن يكون هذا النشاط هو العامل الأساسي المحرك لغيره من العوامل التي انتهت بالوفاة أو الجرح .

وينظر في تحديد علاقة السببية وتوافرها من عممه إلى السير الطبيعي للأمر في الحياة (٢٢) ، فتمت كانت العوامل المتصدة المتتالية الموصلة إلى النتيجة هي أمور طبيعية بالنسبة إلى مختلف الظروف الواقعة سئل الفاعل عن تلك النتيجة ، أما أن طرأ من الصوامل ما يمكن أن يخرج بالتسلسل السببي عن مألوف الحياة فإن علاقة السببية تنقطع وتقف مسافة الجاني عند السبب الذي أدى إلى انقطاعها (٢٣) .

(١٩) نقض ١٩٨٥/٥/٨ أحكام النقض من ٣٦ ق ١١٠ - ١٩٧٠/١١/٨ من ٢١ ق ٢٥٧ .  
(٢٠) ١٩٦٩/١١/١٧ من ٢٠ ق ٢٥٧ - ١٩٧٢/١٢/٨ من ٢٤ ق ٢٢٧ .  
(٢١) نقض ١٩٦٦/٤/٢٥ أحكام النقض من ١٧ ق ٩٠ .  
(٢٢) نقض ١٩٦٤/٤/٣ أحكام النقض من ١٥ ق ٢٣ - ١٩٧٤/٥/١٩ من ٢٥ ق ١٠٤ .  
(٢٣) تتطلب رابطة السببية استناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومسأله عنها ، فلا كانت تستق والسير العادي للأمر ( نقض ١٩٧٠/١١/٨ أحكام النقض من ٢١ ق ٢٥٧ - ١٩٨٥/٥/١ من ٣٦ ق ١١٠ ) .  
(٢٤) نقض ١٩٦٤/١٠/٣ أحكام النقض من ١٥ ق ١١١ .

وفي هذا تقول محكمة النقض أن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ لا تقوم قانوناً إلا إذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلاً بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ<sup>(٢٤)</sup> فإذا انضمت رابطة السببية انضمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المسببة لها<sup>(٢٥)</sup> . ويكفي لقيام رابطة السببية في جرائم القتل والجرح خطأ أن يكون القتل أو الجرح مسبباً عن خطأ سواء كانت السببية مباشرة أم غير مباشرة ما دام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ<sup>(٢٦)</sup> . فإذا كان الالتهاب الذي سبب الوفاة قد نتج عن الإصابة التي أصابها المتهم بالمجنى عليه فمسألة المتهم عن الوفاة واجبة ، ولا يرفع مسئوليته أن المجنى عليه أو ذويه قد رفض أن يتبر ساقه وأن هذا البتر مما يحتمل منه نجاة ، إذ لا يجوز له وهو المحدث للإصابة أن يتذرع باحجام المجنى عليه من تحمل بتر ساقه ، وهي عملية جراحية عظيمة الخطر فضلاً عما تسببه من آلام مبرحة<sup>(٢٧)</sup> .

ويستخلص القاضي توافر علاقة السببية أو انتفاءها من مختلف وقائع الدعوى والأدلة فيها ، على أن يبنى قضاؤه على أسباب تؤدي إليه في المطلق والواقع<sup>(٢٨)</sup> . ولما كانت تلك أهمية علاقة السببية لما تؤدي إليه من تحديد نطاق مسالة الجاني فإن حكم الادانة يجب أن يبنى ببيان توافرها بمعنى أن يقيم الدليل على أن الوفاة أو الجرح قد نشأ عن نشاط الجاسانء الحامل . فإذا كان الحكم لم يذكر شيئاً عن أن حصول إصابات بالمجنى عليه نشأت عن التصادم بالسيارة التي كان يقودها المتهم وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الإصابات فإنه يكون بهذا قد أغفل الاستدلال عن ركن جوهري من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الواقع ، وهذا قصور يمينه<sup>(٢٩)</sup> وإذا أغفل الحكم بيان إصابات المجنى عليه

---

(٢٤) من المتفق على الحكم أثبت قيام رابطة السببية استناداً إلى دليل قس ، كقولها من الأمور الفنية البحتة وعليه أن يستظهر في موطناته ما هي الإصابات وعلاقتها بالوفاة ( نظر ١٩٧٥/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٢ ) .

(٢٥) نظر ١٩٦٦/١/١٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥١ ، ١٩٧٥/٤/١٣ س ٣٦ ق ٧٦ .

(٢٦) نظر ١٩٤٤/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٠ .

(٢٧) نظر ١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٤ .

(٢٨) نظر ١٩٦٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٢ ، ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢ ق ١٦٤ .

(٢٩) نظر ١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٥ ، ١٩٧٢/٦/١٢ س ٢٢ ق ٢٠٦ .



التي نشأت عن الحادث وتوحيها وكيف انما أدت إلى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير الطبي فإنه يكون قاصراً في استظهار رابطة السببية (٣٠) \*

وإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين لا سلباً عنيتين في العمل المجنى عليه خطأ قائلة في حكمها - بناء على ما قدمته من الأدلة - بوقوع الخطأ من كل منهما ، فذلك منها بفااده بالبدلة أن الخطأ المستند إلى كل واحد منهما قد ساهم مباشرة في حصول الحادث ، ولا يقبل الطعن في هذا الحكم بقوله انه لم يبين أى الخطأين كان السبب في وقوع الحادث (٣١) ، ويتوافر ركن الخطأ في عدم تحقق التهم من سلامة المارين في الطريق للمصالح حال قيادته لسيارة نقل تقطع سيارة أخرى ثقيلة دون اعتبار أو حيطة منه لتحركها ، فلم يوفر المسافة للمرية النقل التي تسير في نفس اتجاهه عند اجتيازها لها ، فاصطدمت بالسيارة المتطورة مما أدى إلى وقوع الحادث (٣٢) \*

## المقوبة

اعتبر المشرع جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ جنحة ، وقرر عقاباً للاولى الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر (٣٣) وغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . وقد رفعت هذه العقوبات بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، تحقيقاً للردع الكافي على ما ورد في المذكرة الإيضاحية من القانون \*

ولقد عدلت المادتان ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات بموجب القانون سالف البيان أننى اعتد ببعض الظروف المشددة ورفع عنه توافرها بالعقاب ، وذلك - على ما أشارت مذكرته الإيضاحية - نظراً لتطور أسباب الحوادث في العصر الحديث بسبب كثرة الآلات الصناعية ولتعدد نواحي النشاط الاقتصادي في الحياة اليومية حتى وصلت الحوادث في بعض الأحيان إلى ما يشبه الكوارث لكثرة عدد الضحايا ، هذا دون تغيير طبيعة الجريمة من جنحة إلى جناية لأن وصف الجناية لا يتلاءم مع حصول الحادث عن الخطأ \*

(٣٠) نفس ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النطق من ٢٠ ق ٢٥٧ و ١٩٧٢/١١/٤ من ٢٤ ق ٩٨٨

(٣١) نفس ١٩٥٠/٥/٢٢ أحكام النطق من ٢ ق ٢٢٣ \*

(٣٢) نفس ١٩٧١/٥/٢٤ أحكام النطق من ٢٢ ق ١٠٣ \*

(٣٣) نفس ١٩٧٢/٢/٢٥ أحكام النطق من ٢٤ ق ٥٥ \*

١ - فتصل المادة ٢/٢٣٨ ، ٣ عقوبات على أن « تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة اختلال الجاني اختلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول طبيعته أو مهنته أو حرفته أو كان متعطياً مسكراً أو مضطراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عن الحادث ، أو تكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص . فإذا توافر ظرف آخر من الظروف المشددة الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين » .

والظروف المشددة الواردة في هذه المادة تحتل في أربعة ، هي :  
الاختلال الجسيم بأصول المهنة ، وتماطى المسكر ، والتكول عن المساعدة ، وتعتمد الجنى عليهم ، وفقاً للبيان التالي :

١ - الاختلال الجسيم بأصول المهنة : تطلب المشرع لتأخر الظرف المشدد أن تقع الجريمة نتيجة اختلال الجاني اختلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته . وليس من اليسر وضع تعريف لما يريه المشرع من الاختلال الجسيم ، لأن الأمر يرتبط بأصول عمل الجاني التي تختلف قواعده من حالة إلى أخرى . ومع هذا فإنه يمكن وضع مفهوم لهذه العبارة يرتبط بالحكمة من التشديد في العقاب ، وهو أن فصل صورة الخطأ المسند إلى الجاني بارتكابه إلى درجة يشعر القاضي معها أن العقاب المقرر قانوناً لجريمة القتل الخطأ لا تتناسب مع ما وقع من المتهم .

٢ - تماطى المسكر : جعل المشرع من ارتكاب الجاني للخطأ الذي أسفر عن الحادث وهو في حالة تماطى لمسكر أو مخدر ظرفاً مشدداً - هذا وإن كون تماطى المادة المخدرة بذاته جريمة مستقلة - ذلك لقيام الاحتمال بأن تؤدي به هذه الحالة إلى عيى تبصر يعاقب تصرفاته . وثبوت التماطى رهين بوقائع الدعوى .

٣ - التكول عن المساعدة : لا شك أن الواجب الإنساني يقضى به يد المساعدة والمون لكل من يصاب في حادث ، والتكول عن هذا الواجب وإن كان لا يشكل جريمة بذاته ، إلا أنه يسهل ظرفاً مشدداً متى كان في مقدر الشخص القيام بذلك الواجب ، ولعل ما كشف عنه العمل من محاولة

هرب الجاني للافلات من المسؤولية بسد وقوع الحادث نتيجة لحظته هو ما دفع المشرع الى الاعتداد بهذا الظرف .

د - تعدد المجنى عليهم : تمثل حالة تعدد المجنى عليهم عند زيادة عددهم عن ثلاثة أشخاص صسورة لكائرة - على ما اشارت اليه المذكرة الايضاحية - فكان تخريا بالمشرع أن يرفع العقاب ارضاء لجانب العدالة(٣٤) . بل لقد زاد في رفع العقاب اذا ما توافر هذا الظرف الاخير مع واحد من الظروف الثلاثة السابقة .

وغنى عن القول بأن توافر ظرف من الظروف المشددة السالفة البيان لا يلزم القاضي بتشديد العقاب ، فلا يقيده الا الحدود الدنيا والقصى المقررة قانونا . وعلى سبيل المثال قد يكون المجنى عليه قد ساهم بخطئه مع خطأ الجاني الذى أدى الى وقوع الحادث .

٢ - وتنص المادة ٢٤٤/٢ ، ٣ عقوبات على أن « تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين اذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة أو اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته ، أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة مع تمكنه من ذلك » وتكون العقوبة الحبس اذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . فاذا توافر ظرف آخر من الظروف المشددة الواردة فى الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين » .

وتطابق الظروف الواردة فى هذه المادة ما سبق أن أوضحناه عند الكلام على القتل الخطأ المنصوص عليه فى المادة ٢٣٨ عقوبات ، وقد أضاف المشرع فيما نحن بصدد فى الفقرة الأولى الصورة التى تنشأ فيها عن الإصابة عاهة مستديمة ، وقد سبق أن تعرضنا لبيانها .

---

(٣٤) لا تتطلب المادة ٢/٢٣٨ عقوبات أكثر من ثبوت وقوع خطأ من جانب المتهم وأن ينبج عن هذا الخطأ وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص ( نشر ١٩٧٢/٣/٢٨ أحكام النظم س ٢٢ ق ٦٦ ، ١٣/٥/١٩٧٢ س ٢٤ ق ١٢٦ ) .



## الفصل السابع

### السرقه

تناول المشرع جريمة اسرقه فى الباب الثامن من الكتاب الثالث من قانون العقوبات تحت عنوان « السرقه والاغتصاب » ، فى المواد من ٣١١ الى ٣٢١ ، واكمل الباب ببعض جرائم اخرى الحقها بالسرقه فى المواد من ٣٢٣ الى ٣٢٧ ، فتناولت المادة ٣٢٣ اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا او اداريا ، والمادة ٣٢٣ مكررة اختلاس المنقولات المرهونة ، والمادة ٣٢٤ مكررة تقليد القاتنح والآلات مع توقع استمالها فى جريمة ، والمادة ٣٢٤ مكررة تناول طعام فى مطعم أو شغل حجرة بفندق أو استئجار سيارة دون اداء الثمن أو الأجرة ، والمادة ٣٢٥ اغتصاب السندات والتوقيعات بالقوة أو التهديد ، والمادة ٣٢٦ الحصول على نقود بالتهديد ، والمادة ٣٢٧ التهديد الشفهي والكتابي .

ودراسة جريمة السرقه تشمل : ١ - أركان السرقه ٢٠ - عقوبة السرقه : وهى تدعو بمادة لبيان متى تعتبر جريمة السرقه قد تمت ، ومتى يملك تحريك الدعوى الجنائية على شكوى ، ثم دراسة عقوبة السرقات الموصوفة بظروف مشددة والسرقات البسيطة والسرقات الموصوفة بظروف مخففة ٣ - الجرائم الملحقة بالسرقه \*

## المبحث الأول

### أركان السرقة

نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات على أن « كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق » . ويبين من هذا أن أركان جريمة السرقة ثلاثة . الركن الأول هو فعل الاختلاس . والركن الثاني موضوع الجريمة ويجب أن يكون مالا منقولاً مملوكاً لغير الفاعل ، والركن الأخير هو القصد الجنائي . وتتناول فيما يلي كل ركن من أركان جريمة السرقة .

### أولا : الاختلاس

#### تعريف الاختلاس

الركن المادي في جريمة السرقة كما يبين من صدر المادة ٣١١ من قانون العقوبات هو فعل الاختلاس . ولم يضع المشرع تعريفاً له ، فقد نقل نص المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي نقلاً يكاد يكون مطابقاً . وكلمة الاختلاس غير دقيقة المعنى بما يعرف المقصود منها . وتجد أن أصلها التاريخي - في القانون الروماني والفرنسي القديم - يعطى تفسيراً واسعاً ، إذ كانت تتناول كل صور الاستيلاء على مال الغير بل وسرقة المنفعة (١) . وهو توسع لا يتفق مع الاتجاهات التشريعية الحديثة التي تحدد الجرائم والعقوبات بشكل يجعل كل فرد على علم يقيني بالأفعال المحرمة وبما قرر لها من عقاب . ولقد أدى عدم تحديد الشارع للمراد من كلمة الاختلاس مع وجود ذلك الأصل التاريخي إلى اختلاف آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في هذا الصدد .

فقد اتجه البعض إلى التوسع عند تفسير المراد بكلمة الاختلاس فقالوا أنه يتوافر في كل صورة يكون فيها اغتيال مال الغير بلا رضاه منه . واستندوا في رأيهم إلى الأصل التاريخي لكلمة الاختلاس في القانون

---

(١) كان القانون الروماني يعتبر اختلاس المال واختلاس المنفعة سرقة . ولكنه كان يشترط أن يكون باعث الفاعل هو القسب ( جارسون م ٣٧٩ بله ) .

الرومانى ، اذ أنها كانت تتضمن ذلك المعنى ، الذى يقى ولم يتغير حتى مرور الوقت الى أن تمتن تشريع المقويات الفرنسى فى سنة ١٨٦٠ ، فلم يرد فى أعماله للتخصيص ما يفيد أن المشرع ابتغى مخالفة ما كان متعارفا عليه لتعديد كلمة الاختلاس<sup>(١)</sup>

على أن فريقا آخر من الفقهاء استغند بهوده الى الأصل التاريخى ، وقالوا ان الاتجاه التشريعى وقت تصديق قانون المقويات الفرنسى كان يذهب الى تحديد الجرائم والمقويات بشكل دقيق<sup>(٢)</sup> حتى يعرف كل مواطن الاختلاس المحرمة وما قرر لها من عقاب ، وبذلك تصان الحرية الفردية من المداخل بها لأفعال ما كان يدعى مرتكبوها بأنفسا من الجرائم ، الأمر الذى كان محلا للشكوى قبيل الثورة الفرنسية ، والمقصود بالاختلاس معنى ضيق ، هو نزع مال الغير دون رضاه منه ، وليس أدل على رأيهم من أن المشرع قد قسم الجرائم التى ترمى الى الاستيلاء على مال الغير الى ثلاثة أنواع ، سرقة ونصب وخيانة أمانة ، بعد أن كانت فى القانون الرومانى تنطوى جميعا تحت جريمة واحدة<sup>(٣)</sup>

والاتجاه الأخير فى تعيين المراد بالاختلاس بتفسير ضيق هو الذى ساد فى الفقه والقضاء .

فالاختلاس هو الاستيلاء على الحيازة الكاملة للمال الغير بغير رضاه من مالكه أو حائزه ، وتعرفه محكمة النقض بقولها ان الاختلاس فى باب السرقة يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه<sup>(٤)</sup> . والاختلاس يفترض أن حيازة الفاعل للمال هى حيازة كاملة ، وقد توصل إليها بعمل من جانبته حرم به مالك المال أو حائزه من تلك الحيازة بصفة نهائية ، وكان ذلك بغير رضاه معتبر من أيهما<sup>(٥)</sup> . فإذا كانت حيازته للمال عارضة أو مؤقتة فلا اختلاس ، ومتى كان برضاء المالك أو الحائز فلا اختلاس أيضا . ويشترط على ما سنرى أن يكون الفاعل على علم بعدم رضاه المجنى عليه باستيلائه على المال والا فلا مسئولية .

(١) جارسون م ٢٧٩ بند ٢٢ وما بعده .

(٢) نقض ١٩١٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٦ .

(٣) يعرف جاور الاختلاس بأنه أخذ الشيء ونقله وزعمه من حيازة المجنى عليه ( ج ٦

بند ٢٧٧٣ ) .

ويضيف الشراح عادة الى التعريف السابق كون الاستيلاء قد تم بغير علم من المجنى عليه . ولكننا نرى ان عدم الرضاء فيه الكفاية لقياس ركن الاختلاس ، اذ قد يتوافر العلم ومع ذلك يقوم الاختلاس متى كن بغير رضاء (٥) . وقد قضت محكمة النقض بأن التسليم الذي ينفي ركن الاختلاس في جريمة السرقة هو ما يكون عن رضاء حقيقي من المالك او واضح اليه ، فبشغل الشيء ليد المتهم عن طريق التفاوض لايقاعه وضبطه لا يمنع من قيام جريمة السرقة ، لأن الاختلاس هنا يكون حاصلًا بعلم المجنى عليه لا بناء على رضاء منه ، وعدم الرضاء - لا علم العلم - هو الذي يعم في جريمة السرقة (٦) .

ويتم الاستيلاء على الحيازة على طريق فليس له سبيل محدد ، فكل وسيلة توصل الى حيازة المال كاملة يتوفر بها ركن الاختلاس . ويستوى أن يختلس الجاني المال بنفسه أو يستعمل غيره كالة في تحقيق غرضه (٧) . فقد يتم الاستيلاء على الحيازة بيه الجاني ، كمن ينشل حافظة نقود أو يدخل منزلا ويسرق مصوغات منه . وقد يستعمل الجاني حيوانا لمقارفة الجرمه كمن يدرب قردا على النشل ويسلمه ما تصل اليه يده . وقد يرتكب الجاني فعلا معينًا ثم يؤدي سير الأمور الطبيعي الى اتمام الاختلاس كمن يحون مجرى مياه من أرض غيره الى أرضه (٨) ، وكمن يوصل سلكا بأسلاك ادارة الغاز أو الكهرباء فيسري فيه التيار (٩) . ومتى تم الاختلاس فلا ينفيه عدم

(٥) احمد أمين ص ٦١٢ .

(٦) نقض ١٩٤٢/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٧ ، ١٩٧٥/٣/٢ أحكام النقض ص ٢٦ ق ٤٤ فلذا أثبت الحكم ان أمين الخزن لم يقصد بتسليم المراسم الى المتهم الفعل عن ملكيتها او حيازتها بل كان توصلًا لضبطه بما شرع في سرقته ، فإن ما ذهب اليه من توافر ركن الاختلاس يكون صحيحا في القانون ( نقض ١٩٧٢/٤/٨ أحكام النقض ص ٢٤ ق ١٠٢ ) .

(٧) أي سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ( الضاوي ص ٢٨ ) . وهو يذهب الى أنه اذا كان دور الشخص سلبيا محضًا فلا يعتبر مختلسا ولو ثبت أن الحيازة قد انتقلت اليه فلا يغير فعله . ومثال ذلك انتقال الشيء بطرة قاهرة كالبيع التي تنقل الملاك أو التنازل من منزل الغير الى منزله ، أو بصل حيوان سواء اكان له أو لغيره ، ولو بسبب احمال ما دام هو لم يجرسه ( ص ٢٩ ) . ونرى أن هذه الواقعة تعد سرقة استنادا الى المادة ٢٢٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٨) احمد أمين ص ٦١٠ .

(٩) . وقد قضى بأنه اذا كان المتهم بسرقة تيار كهربائي ، فلاه استعماله بأثر في تركيب الأسلاك على الوجه الذي ييسر له سرقة التيار الكهربائي . الا أنه هو في الواقع المكشوف للتعلم



استيلاء السلوق، لم يختص به في حوزته (١) .

ويفتقر الاختلاس في جريمة السرقة بتعريفه، بحالف الذكر عنه في جريمة النصب وخيانة الأمانة . فانتقال المال إلى حوزة الجاني في الجريمة الأولى يكون بغير رضا المجنى عليه وهو في جريمة النصب . يتم بموافقة مشوبة بالخداع . ويحصل تسليم المال في جريمة خيانة الأمانة بوضاه من المجنى عليه وليكن بموجب وجه أمانة تنتقل به الحيازة إلى الجاني بصيغة مؤقتة (١) .

### شركان لقيام الاختلاس

حتى يتوفر ركن الاختلاس وفقا للتعريف السابق الذكر يشترط امران ، الأول منهما أن يخرج المال المكتسب من حوزة المجنى عليه فلا يكون في حوزة الفاعل من قبل ، والأمر الآخر أن يكون ذلك الإخراج بغير رضا من المجنى عليه (٢) . ونبحث كلا من الشرطين فيما يلي .

#### (١) إخراج المال من حوزة المجنى عليه

عرفنا الاختلاس بأنه الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال الغير ، الأمر الذي يستتبع منه أن المرووق كان في حيازة آخر غير الجاني ثم أتى الأخير من جانبه فعلا أخرج به المال من حوزة المجنى عليه (٣) . فإذا كان المال موضوع جريمة السرقة في حيازة الجاني أصلا برضاء المجنى عليه ، ثم انصرفت نيته إلى تملكه وامتنع عن رده عند المطالبة به ، فلا يعتبر فعله مكونا للركن المادي في جريمة السرقة وهو الاختلاس لأن التسليم السابق يمنع من توافر الاختلاس ، بانتفاء الاستيلاء على الحيازة بإخراج المال من حوزة المجنى عليه .

المادي المكون للسرقة ، وهو أداة الفتح الذي يسلط فيه المداد دفعا من استعراص صاحب الكهوية المستعملة في الأضواء ، حال تقسيم يكون هو الفاعل في جريمة سرقة التيار الكهربائي ( نفس ١٩٥٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٤ ق ٨١ ) .

(١٠) نفس ١٩٥٩/٢/١٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٧ .

(١١) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١٦٢ .

(١٢) ويكفي أن تستخلص المسكبة وقوع السرقة لكي يستفاد توالي فعل الاختلاس دون حاجة للتحدث عنه صراحة ( نفس ١٩٥٨/٤/١٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٩ ) .

(١٣) الاختلاس في جريمة السرقة يتم بانتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضا ( نفس ١٩٨٣/١/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨ ) .

فمن يصير آخر كتابا ثم يستحق المستحق عن وجه عمله مطالبة به ،  
لا توافر في حقه جريمة السرقة لفقد ركن الاختلاس بإعدام اخراج المال  
من حيازة صاحبه ، وقد توافر في حق الجاني جريمة غشيانة الإمانة اذا  
تكفلت أركانها • ومن يقصد عن تسليم أموال تحت يده كانت محل نزاع  
أثري من صدر الحكم بإحقيقته لها لا يمه سارقة لانظمة فعل الاختلاس • والبائع  
الذي يرفض تسليم المبيع للمشتري بعد أن دفع الأخير ثمنه لا تضمنه اية  
جريمة سرقة المبيع (١٤) • وكذلك المشتري الذي يستحق من دفع ثمن المبيع  
بمه أن يسلمه البائع اياه لا يكون سارقا للنفوذ فكلهما يحاسب مدنية عن  
فعله ولا يسأل جنائيا ، لأن المال كان في يده من قبل ولم ينتزع حيازته  
من الطرف الآخر •

## (٢) انعدام وجه المجنى عليه

يشترط لتوفر ركن الاختلاس أن يكون اخراج المال من حوزة المجنى  
عليه بغير رضاه منه ، فإذا كان دخول المال في حوزة الشخص بتسليمه  
اليه من آخر برضائه انتفى الاختلاس للكون لجريمة السرقة ، إذ لم يرق  
المستلم من جانبه بفعل يخبرج به المال من حوزة صاحبه (١٥) • ويستوى  
في التسليم الذي يمنع من توافر ركن الاختلاس أن يكون الفرض منه هو  
نقل الحيازة الكاملة للمال الى المستلم كالشعوى ، أو نقل الحيازة المقتنة اليه  
كالقترض •

وانما يشترط في التسليم حتى يمنع من قيام الاختلاس أن يكون  
صائرا عن ارادة حرة مميزة من مالك المال أو من له عليه حق في  
الحيازة (١٦) ، ويستوى حينئذ أن يكون التسليم قد تم عن خطأ أو بناء على  
غش •

## ( ١ ) التسليم من شخص حر مميز له صفة فيه

التسليم الحاصل من شخص غير مميز أو غير حر الإرادة لا يمنع من

(١٤) الفلل ص ١٣ • الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١٦٥ ، وقد اشارت الى عدة احكام  
فرنسية • ولكن لو سلم البائع المال الى المشتري ثم عاد واسترده عد فعله اختلاسا • لا  
يفعله الأخير قد اخبرج من حيازة المشتري بعد أن تسلم للمال ( نظري فرنسي ١٨٧٥/١٦٦  
مارس ١٨٧٧ - ١ - ٩٥ ) •  
(١٥) ١٨٧٩/١١/١٤ فصله الثاني ق- ٥٩٤ • جارسون م ٣٧٩ - به ٥٥ •  
(١٦) احمد أمين ص ٦١٣ •

قيام الاختلاس لأن هذا يتنافى مع الرخصة بالتسليم<sup>(١٧)</sup> فالتسليم الذي ينتفى به ركن الاختلاس يجب أن يكون برضاء خفي من واضع اليد مقصودا به التخلّي عن الميزة حقيقة<sup>(١٨)</sup> . فالركه الذي يعطى المال تحت تأثير الاكراه والخشية من الضرر الذي قد يحيق به عند الامتناع عن التسليم لا يعتد بتسليمه لنفى ركن الاختلاس ، بل ان القانون يجعل من الفصل عندئذ جريمة سرقة موصوفة بطرف مقصد على ما سنرى<sup>(١٩)</sup> .

ولا يعتد بتسليم الصغير غير المميز أو المجنون أو البينكرانه لأن أى واحد من هؤلاء ليست له إرادة مبركة لها يأتيه من إفعال . وهو فى الحقيقة لا يعدو مجرد آلة يستعملها الجاني فى يده لاختلاس المال<sup>(٢٠)</sup> .

ويشترط أيضا فى التسليم المانع من قيام الاختلاس أن يقع من شخص له صفة للتصرف فى المال المسلم . وهذه الصفة قد تتوافر بما له من حق حيازة كاملة كالمالك ، أو حيازة ناقصة كالمتاجر والمستعير ختسلم أى واحد من هؤلاء المال ينتفى معه قيام ركن الاختلاس . وقد تتوافر جريمة خيانة الأمانة قبل المسلم إذا كان المال تحت يده بموجب بوجه من أوجه الأمانة وتصرف فيه . وكذلك قد تصح مسابقة المتهم عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات إذا كان يعلم بأن من سلمه المال قد تحصل عليه من جريمة ، ولكنه عمل أى حال لا يسأل عن جريمة السرقة<sup>(٢١)</sup> .

فان لم تكن لمسلم المال فى الأصل أية حيازة فهو حينئذ يعتبر مجرد آلة فى يد الجاني وقد استعملها فى اختلاس المال . فالشخص الذي يكلف خادما بمطعم أو يهيمه تسليمه مطفا موضوعا على مقصد مدعي كذبا أنه له فيسلمه اليه الخادم ، يتوافر قبله ركن الاختلاس فى جريمة السرقة ، ولا ينتفى ذلك التسليم ركن الاختلاس لأن الخادم فى هذه الحالة كان وسيلة للجاني فى ارتكاب الجريمة<sup>(٢٢)</sup> .

(١٧) نطق فرنسي ١٨٩٩/٨/٢٦ سيري ١٩٠١ - ١ - ٤٧٨ .

(١٨) نطق ١٩٨٣/١/١٥ أحكام النطق س ٣٤ ق ٨ ، ١٩٧٥/٢/٢٦ ق ٤٤ .

(١٩) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١٩٩ .

(٢٠) نطق فرنسي ١٨٧٦/٥/١٨ دالوز ١٨٨٨ - ١ - ٩٥ ، ١٨٩٩/٨/٢٦ - ١٩٠٢ -

٣٣١ .

(٢١) جارسون م ٢٧٩ بند ٨٠ .

(٢٢) جالو ج ٦ بند ٣٣٨١ .

ومما يتصل بالتسليم ويدور للتساؤل الحصول على سلمة من أجهزة كهربائية بعد على نحو خفي من شأنه أن يقدم للفرد السلمة اذا وضع في ثقب بالجهاز قطعة نقد معدنية ، فاذا تم ذلك الاستيلاء بغير طريقه المشروع باستعمال معدن لا قيمة له أو البصوت والجهاز لاخراج السلمة دون دفع الثمن فهل ينطوي مثل هذا الفعل تحت وصف السرقة أم لا جريمة فيه ؟ بين من التزم في هذه الصورة انعلم إلى تسليم ، وإنما يتوافر الاستيلاء على المال بغير رضا مالكة ، فهنا قد علق رضائه على دفع مبلغ محدد من النقود ووصيلة الجاني في الحصول على السلمة هو سبيل غير مشروع لا يرضيه المالك لو وثابة آلة يستعين بها لتحقيق غرضه كفتح مصطنع يفتح به خزانة (٢٣) .

ومما يشور عملا الاستيلاء على التيار الكهربائي الذي تقوم بتوصيله ادارة الغاز والكهرباء ، ففتى يعتبر الفصل اختلاسا ومتى لا يكون كذلك أي متى يمنع التسليم من قيام الاختلاس ؟ يتم الاستيلاء على التيار الكهربائي بأحدى صور ثلاث : الأولى استهلاك الكهرباء قبل مرور التيار بالمعداد ، والثانية إيقاف المعداد عن السير أثناء الاستهلاك كليا أو تسطه جزئيا ، والثالثة الميث بالمعداد وتغيير ما أثبت به بما لا يطابق الحقيقة . وقد قيل انه الاختلاس الذي يكون الزكن المادي في جريمة السرقة يتوافر فيه الصورتين الأولى والثانية فقط (٢٤) ، وأنه لا يقوم في المسألة الثانية أي لا سرقة ان اقتصر الأمر على تغيير أرقام المعداد إلى اثبات أقل مما استهلك فعلا ، لأن التيار الكهربائي قد سلم إلى المشترك بعلم ورضا ادارة الغاز والكهرباء بعد أن من بالمعداد ، وأما التفسير فيه فهو مجرد عبث بدليله الأثبات فقط (٢٥) .

#### ملاحظات

(٢٣) جارسون م ٣٧٩ بعد ١٥٠ ، كلفل ص ٢٠ .

(٢٤) وضع المتهم قطعة قش في عداد الكهرباء بكيفية توقف سير الطارة فلا تكتب الأرقام أثناء احصاء النور أو استعمال الكواثر الكهربائية بعد شروعا في سرقة ( نظف ١٩٣١/٤/١٦ الحسامات ص ١٢ ق ١٠٩ ) . وتطيل المعداد ليس بذاته الفصل لتكون لجريمة سرقة التيار الكهربائي بل هو مؤد لها حتما بمجرد مرور التيار بعد توقفه ، فلا يثير من موقف المتهم أن يستعين في ايفائه بمن له خبرة في ذلك أو أن يقوم به بنفسه ما دام هو الذي يخلص التيار فهو السارق له ( نظف ١٩٦١/١٠/١٠ أحكام النقض ص ١٢ ق ١٥٣ ) .

(٢٥) كلفل ص ٥٤٩ ، رؤوف ص ٢٥٩ ، الشاوي ص ١٦ . يور سميحة الجزنة في ١٩٢٠/٦/٣٠ الحسامات ص ١١ ق ٣٧٩ . فستان حيل ص ٤٩٢ . وقد اعتبرت مسككة النقض الفرنسية الواقعة مجرد غش في مقدار الشيء المباع لأن ما استهلكه قد تم بطريقة مشروعة ( نظف فرنسي ١٨٩٩/٢/١٩ ، دالوز ١٨٩٩ - ١ - ٢٠١ ) .

ونحن نرى أن تسليم التيار الكهربائي يتم في إدارة الغاز والكهرباء وليس بعد مروره بالمعاد ، وأن الرضاء بالتسليم معلق على صحة ما ينته به المعاد ، فمتى كان ما يدل عليه المعاد لا يتفق مع ما يستهلكه فعلا من التيار فلا يمكن القول بوجود رضاء من إدارة الغاز والكهرباء ، وبهذا يكون كل فعل من شأنه جعل ما استهلك من التيار الكهربائي يخرج عن علم إدارة الغاز والكهرباء قد تم بغير رضاها ، وبعد اختلاسا مكونا للركن المادي في جريمة السرقة ، فمناط الاختلاس في جريمة السرقة كما قالت محكمة النقض هو عدم الرضاء لا عدم العلم (٢٦) وإذن ففي الصور الثلاث آنفة البيان يعتبر الفاعل سارقا للتيار الكهربائي .

#### (ب) التسليم عن خطأ أو بته على غش

قلنا أن تسليم المال يمنع من قيام الاختلاس ولو كان متطوبا على خطأ أو مبنيا على غش .

#### (١) التسليم عن خطأ

قد يكون تسلّم الشخص للمال نتيجة خطأ وقع فيه من سلمه إياه ، وفي هذه الصورة ينتفى ركن الاختلاس لأن التسليم يتمارض مع الاستيلاء على الحيازة بغير الرضاء ، فلم يتخذ التسلم من جانبه أى تصرف يخرج به المال من حيازة صاحبه (٢٧) ، فضلا عن أن المشرع لا يتدخل لحماية الأفراد إلا بالقدر الذى يراه ضروريا ، فما دام الشخص متمتعا بأرادة حرة مميزة تعين عليه أن يكون حريصا فى تصرفه والا وقع على عاتقه عبء تصرفه .

والتسليم عن خطأ يمنع من توفر الاختلاس سواء أكان الخطأ منهيبا على المال أم متعلقا بالشخص . فإذا سلم شخص لآخر عشرة جنيهات بسبب خطأ فى العدد وكان مقصده أن يسلمه تسعة جنيهات فقط ، لا يعد تسليم المبلغ مختلعا للجنيه ، حتى ولو كان سيئ النية يعلم هذا الخطأ ويمتنع عن رده عند المطالبة به (٢٨) . أو إذا سلم شخص لآخر ورقة من

(٢٦) نظى ١٩٤٢/١/١٢ مجموعة التواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣٧ .

(٢٧) جارى ج ٦ بنية ٢٣٧٩ ، جارسون م ٣٧٩ بنية ١١٨ .

(٢٨) جارسون م ٣٧٩ بنية ١١٩ . وعكس هذا قضى بأن من يستلم نقودا من آخر دفعها إليه خطأ دون أن يكون مستطاعا لها واحتفظ بها عمدا بقصد تملكها ، فإنه يكون بذلك قد ارتكب عملا توافرت فيه جميع أركان السرقة ( نظى ١٩١٨/٥/١١ المجموعة الرسمية ج ٢٠ ص ٤١ ) .

قشة الحسبة جنهيات على أنها ورقة من فئة الجنيه (٢٩) . وكذلك الكواء الذي يختلس مالا نسيه صاحبه في ملايس أرسلها إليه لكيها (٣٠) . وكذلك قد يقع الخطأ في الشخص - فإذا أعطى شخص مالا لآخر معتقدا إنه المرسل إليه في حين أنه غير به لا يعد متسلما المال سارقا . وعامل البريد الذي يسلم رسالة الى شخص معتقدا أنه صاحب الرسالة لا يعتبر من تسلّمها سارقا لانتهاء ركن الاختلاس يحصل التسليم رغم أنه قد شاب الخطأ (٣١) .

### (٣) التسليم بناء على غش

ينتفى ركن الاختلاس اذا كان تسليم المال من حائزه قد تم بناء على غش أي الصورة التي يتخذ فيها الجاني من جانبه نشاطا يخدع به الجنيح عليه فيسلمه المال ، لأن التسليم فيه معنى التخلّي عن الحيازة بالارادة أو الاختيار ، فلا يوجد استيلاء عليها بغير الرضخ . ولذا لا يقوم ركن الاختلاس الذي هو شرط لقيام السرقة (٣٢) . فلا يعد سارقا من يطلب الى جائع أو محصل في سيارة عامة مبلغا من المال زاعما كذبا انه باقى ورقة مالية قد سلمه اليه فيعطيه المبلغ . ومن يتقدم الى موزع بريد زاعما أنه صاحب الرسالة التي معه فيسلمها له لا يعد سارقا . وكذلك من يقش اللاعبين معه في القمار ليستولى بذلك على بعض ما لهم .

يجه أن التسليم عن غش أو خفاق وإن انطعم به ركن الاختلاس في جريمة السرقة الا انه قد يكون جريمة النصب اذا ما تكاملت أركانها (٣٣) . فان لم يكن في الغش أو الخفاق ما يعد احتيالا خرج الفعل عن نطاق التجريم ولا عقاب عليه لا بوصفه سرقة ولا باعتباره نصبا ، فالقانون لا يحمي ذا الغفلة التي لا يتيقظ لها يصدر عنه من تصرفات .

### التسليم القسري أو الاضطرابي

قلنا ان التسليم يمنع من قيام الاختلاس حتى لو كان منظويا على خطأ

(٢٩) الاسكندرية الايطالية ١٩١٧/٢/٨ المصوعة الرسمية س ١٨ ق ٤٧ .

(٣٠) وهذه الصورة محل بحث وشك وسوف نعود اليها عند الكلام على جريمة خيانة

الإمانة .

(٣١) نيكور ج ٦ بند ٢٢٨٠ .

(٣٢) جارسون م ٣٧٩ بند ٤٧ .

(٣٣) الموسوعة اللبنانية ج ٤ ص ١٦٤ .

أو مبنيا على غش ، وصوابه : كان التسليم حاشن النية أم شبيهاً ؟ ونظرة إلى هذه النتيجة وإلى إعمالها في الحقيقة والواقع يكشف عن قصورهما في بعض الحالات يتم التسليم عن إرادة حرة مميزة غير مشوبة بخلع أو غش واعتبار التسليم . على أساس القساعة سالفة الذكر . نلاحظ للاختلاس يساعد على لفلات كثير من المجرمين من المقاب مع أن مقتضيات نظرية توجيه العكس . فالبايع قد يمرض بضاعته على شخص ليفحصها فيقال له : فريز بها ، وقد يطلب شخص من آخر صرف ورقة مالية فيسلبه النقود الصغيرة ولكنه يفر حاربا دون إعطاء الورقة الكبيرة . ففي كل من الصورتين قام المجرم ببيع التسليم المال فعلا ولم يكن في مقدوره أن يفعل غير ذلك والا تعطل عمله . فان قيل بأن التسليم يمنع من قيام الاختلاس لما أدى هذا لصالح المجتمع ، لما يسفر عنه من تطيل للمعاملات إذ لا حماية للمجتمعات عليهم حين يفلت المجرمون من المقاب .

وهذا النص وما أسفر عنه من ضرر دعا إلى إيجاد سنده يرجع إلى تنقيح الواقعة قانونا على أنها سرقة يتوافق بها ركن الاختلاس ، وتمثل هذا السند فيما صمى بنظرية التسليم الضروري أو الإضطراري . فقيل أنه إذا كانت ضرورة التعامل في الحياة توجب تسليم المال للجاني فإن هذا التسليم لا يمنع من توافر ركن الاختلاس عند الاستيلاء على المال .

وسادت هذه النظرية في الفقه والقضاء لفترة طويلة (٣٤) . وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا طلب شخص من بائع فاكهة آفة موز وأن يبذل له ورقة من ذات الخمسة جنيهات ، فأعطاه الفاكهي بالثأر بعد خصم ثمن الموز ولم يسلم هو الورقة إلى البائع وانتهر فرصة انتشاله مع عميل آخر وفر حاربا ، فإن هذه الواقعة تنطبق بها جريمة السرقة ، ذلك أن تسليم النقود كان تسليما ماديا واضطراريا جر إليه العرف الجاري في المعاملة فنقله للحيازة مفيد بتسليم واجب التنفيذ في نفس الوقت ، وعدم تحقق هذا الشرط يحل الحيازة غير منتقلة (٣٥) .

بيد أن النظرية سالفة الذكر كانت مثارا للنقد ، فاعترض عليها بأنه .

(٣٤) جازسون م ٣٧٩ سنة ١٩٥٢ .

(٣٥) نقض ١٩٣٤/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢ . ١٩٣٣/٥/٨ نقض

النقض ق ٦٠٠ . وراجع نقض ١٩٣٧/٤/١١ للمعاملات م ٨ ق ١٣٣ . ١٩٣٣/٥/١٠ لمجموعة

الرسمية م ١٤ ق ١٠٩ .

ليست هناك في الواقع أية ضرورة قهرية توجب تسليم المال ، بل ان المفروض في مسئله أن يتخذ من الوسائل ما يراه كافيا للحفاظ على ماله . والأخذ بتلك النظرية يقصر عن عقاب بعض حالات إتبعين توقيع الجزاء فيها ، فضلا عن أن هناك صورا تقضى فيها الضرورة بتسليم المال للفرد ، ومع ذلك لا ينطوى الاستيلاء عليه تحت فعل الاختلاس كتقديم الأكل في المطاعم (٣٦) .

### نظرية جارسون

أراد الفقيه جارسون أن يضع للتسليم المانع من قيام ركن الاختلاس ضوابط قانونية محددة ، فربطه بنظرية الحيازة في القانون المدني . فقال ان الحيازة في القانون المدني على ثلاثة أنواع ، حيازة كاملة وحيازة ناقصة وحيازة لجرد تمكين اليد العارضة . ويتبع تعرف الفرض من التسليم وتحت أي نوع من الثلاثة ينطوي ، وحينئذ لا يمتد بالتسليم كمانع من قيام ركن الاختلاس الا اذا كان القصد منه نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة .

فالحيازة الكاملة هي التي يتوافر فيها عنصران أحدهما مادي والآخر منطوي . والعنصر المادي هو وجود المال بين يدي الشخص أي المظهر المادي للحيازة بحبس الشيء أو باستعماله بأي وجه . والعنصر المنطوي هو انصراف نية الحائز الى أن من حقه التصرف في الشيء أو الانتفاع به بأية وسيلة بصفته مالكاً . والحيازة الناقصة ، هي التي يتوافر فيها العنصر المادي دون العنصر المنطوي ، أي وجود المال في حوزة الشخص فيتوفر المظهر المادي دون وجود النية والاعتقاد بأن من حقه التصرف في الشيء كمالك . ويكون ذلك في الصورة التي يكون فيها المال بين يدي الحائز بموجب وجه من أوجه الأمانة كالوديعة أو الإجارة أو عارية الإبتعمال - وأما الحيازة المادية لجرد تمكين اليد العارضة فلا يتوافر فيها لأ الجانب المادي ولا الجانب المنطوي للحيازة ، وإنما يوجد المال بين يدي الشخص بصفة عارضة فليس له عليه أي حق يميز له حبه لا باسمه شخصيا كمالك أو باسم غيره كوكيل .

وعلى أساس تقسيم الحيازة آنف البيان حدد جارسون التسليم الذي يمنع من قيام الاختلاس بأنه ما كان يقصد به نقل الحيازة الكاملة أو الحيازة

---

(٣٦) جارسون م ٣٧٦ بند ١٧٨ - وسنعرض لذلك عند الكلام على البيع بالثقة .



الخاصة، أي ما كان الفريش منه نقل الملكية أو وضع الحال بين يديها للتسليم مؤقتاً مع قيام الملكية على ثمة صاحبة الحال الأصلي، أما إذا كان القرض من التسليم فهو مجرد تمكين اليد المعارضة مع بقاء الحال تحت اثرها صاحبة ورقاته. - سن الاستيلاء عليه، حيث لا يعتبر اختلاساً مكوناً للركن المادي في جريمة السرقة، فالاختلاس هو اختيال الميازة بركنها المادي والمعنوي. (ملاوي ٢٧) - فتقوم جريمة السرقة ضد من يناقل البائع الذي يفرض عليه بضاعه ويهرب بها وحيث يتسلم كتاباً في مكتبه ليطلع عليه فيه ولا يرى من أمينها ثم لا يردده معه ففعله اختلاساً مكوناً للركن المادي في جريمة السرقة، لأن أمين المكتبة لم يقصد نقل الميازة الكاملة ولا المؤقتة للتسليم، وإنما مجرد تمكينه ماهياً من مطالعة الكتاب في المكان المدد لذلك، تجب اشتراطه ورقاته (٣٨) - ولا يغير من هذا أن يحرر أمين المكتبة إيصالاً عند دخول الفرد إلى المكتبة بتسليمه للكتاب، لأن الغرض من ذلك هو مجرد تنظيم وتوثيق الاطلاع لا التسليم على وجه الامانة.

وقد سادت هذه النظرية بين الفقهاء وطبقها المحاكم وقد قضت محكمة النقض بأن المتهم يعتبر سارقاً للشيء المسلم اليه اذا كانت حيازته الشيء باقية لصالحه بحيث يظل مهتماً عليه مراعيًا له بعواصمه كأنه فيه يده هو على الرغم من التسليم (٣٩) - وبأنه اذا تسلم المدين سند الكفيل ليطلع عليه وليؤشر بالمبلغ الذي سيدفعه ويرده الى الدائن بنفس المحل واحتفظ به رغم ارادة الدائن أو تصرف فيه بأي وجه من الوجوه فإنه يعد سارقاً (٤٠) - واذا تسلم المدين سند الكفيل ليطلع عليه وخرج به من المجلس متظاهراً بأنه ينادي ولده وأنصرف بالسند ثم أنكر تسلمه فيما بعد فإنه يعد سارقاً (٤١) - وأنه اذا سلم شخص آخر مبلغاً من النقود وسنداً محرراً

(٢٧) بلائسون م ٣٧٩ بحد ٤٧.

(٣٨) ريفيس م ٢٥٢، الشاذلي م ٣٢.

(٣٩) نفس ١٩٤٥/١٠/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٥.

(٤٠) نفس ١٩٤٥/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٤. ١٩٤٤/٤/٣٠ قضاة.

النقض ق ١٠٢ ١٩٢٨/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٢٨.

(٤١) نفس ١٩٢٨/٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٧٧. - واذا كان بين من

مدونات الحكم الإجماعي أن تسليم المبنى عليه للطامن اقراراً مكتوباً باستلامه من مبلغ

الف جنيه كان مفيداً بشرط واجب التنفيذ في الحال هو تسليم الطامن له المبلغ المذكور.

فان انصراف الحكم بالإقرار ومربوفا به دون تسليمه ذلك المبلغ يعتبر انتهاكاً للشرط فيجوز به.

الرشاء بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوافرة (الفركان د نفس ١٩٨٠/٦/٥ أحكام التفسير

م ٣٦ ق ١٣٧).

لصاحبه على المستلم على أن يحرر له المستلم في نفس مجازي التسليم منه  
 بموجب المبلطين ، الذي تسلمه عينا والمبلغ الوارد بالبينه للمستلم اليه ، ثم  
 رضى المسلم بأن ينصرف عنه المستلم بما تسلمه الى خارج المجلس فان رضاه  
 هنا يعتبر تنازلا عن كلى رقابة على المال المسلم منه ويجعل يد المتسلم بعد  
 ان كانت عارضة يد حيازة قانونية لا يصبح فيها اعتباره مرتكبا للسرقة اذا  
 ما حدثته نفسه ان يمتلك ما تحت يده ، فان القسانون في باب السرقة  
 لا يحصى المال الذي يفرض صاحبه في حيازته على هذا النحو(٤٢) . وانه  
 اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهمه دخلت منزل المجنى عليها  
 واشيرتها انها تعرف في أمور الحمل وطلبت اليها أن تخلع كردانها وحلقها  
 وتضمها في صحن به ماء وكلفتها أن تمر على الصحن سبع مرات ثم طلبت  
 منها دقيقا عجنته ووضعته المصوغات به وكلفتها بالخروج لاحضار بعض  
 آخر من الدقيق ثم حدثتها من الميث بالمجينة حتى تعود في الصباح ، فلما  
 استبطنها المجنى عليها بحثت عن المصوغات فلم تجدها ، فأنفذت المتهمه  
 المصوغات بعد خروج المجنى عليها هو سرقة لا نصب لأن المجنى عليها لم  
 تسلم المصوغات الى المتهمه لتحوزها ولكنها ابقتهما في الصحن وخرجت  
 لتحضر الدقيق ثم تعود(٤٣) . ومتى كان المازوت موضوع الجريمة لم  
 يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه  
 كاملا عندها الا اذا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة اليه فلا محل  
 للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة  
 امانة ، ويكون المسك اذ دان المتهم في جريمة الشروع في سرقة لم يخطئ  
 القانون في ش(٤٤) . وثبوت أن المال المختلس لم يكن مسلما للمتهمين  
 بل كان مودعا في المكان المد له بالشركة التي يملكون بها وأن اتصالهم به  
 كان بصفة عرضية بحكم عملهم يجعل الواقعة سرقة(٤٥) .

ولقد اختلف فيما يطلق عليه السرقة بالطريقة الامريكانية ، وهي  
 الاستيلاء على مال الغير واعطاؤه بدلا عنه مالا لا قيمة له . فيبحث كثيرا ان  
 يقابل شخص فتاة صغيرة ثم يطلب اليها تسليم قمرطها على أن يقضه في  
 سديها خشية سرقة فتسلمه ايام فيتظاهر بإيداعه في المتدبل . وبعد أن

(٤٢) نفس ١٩٤٠/١/١٥ غصاه - القدر في ٥٩٩ .

(٤٣) نفس ١٩٣٨/١/١٧ غصاه - القدر في ٦٠٣ .

(٤٤) نفس ١٩٥٩/١٢/٩٥ أحكام القدر في ٧ في ٣٦٣ .

(٤٥) نفس ١٩٦٥/٥/٤ أحكام القدر في ١٦ في ٨٧ .

ينصرف تبين أنه قد استولى على القرط ووضع مكانه قطعة صيدية لا قيمة لها . فقد ذهب رأى إلى اعتبار الواقعة نصبة اذا تكاملت أركانها ولا تستبرئ سرقة لأن التسليم يمنع من قيام الاختلاس<sup>(٤٦)</sup> ونحن نرى أن هذه الواقعة تعد اختلاسا مكونا للركن المادى فى جريمة السرقة ، لأن تسليم المال لم يقصد به الا مجرد تمكين اليد العارضة بفرض ايداع القرط داخل المنديل وهو لا يزال تحت رقابة واشراف مالكة ، فلم يقصد بالتسليم لا نقل الملكية ولا الحيازة المؤقتة<sup>(٤٧)</sup> .

### تطبيقات عملية

رغم تحديد معنى الاختلاس الذى يتوافر به الركن المادى فى جريمة السرقة وربطه بنظرية الحيازة المروفة فى القانون المدنى على الوجه سالف الذكر ، فهناك بعض صور تدعو للتريث قليلا لمعرفة مدى انطباق النظرية آنفة البيان عليها وفق ما سنرى .

### (١) الثقلات الزوجية

يشترك الزوجان فى معيشة واحدة وقد توجد نتيجة لهذا بعض الأموال التى تخص أحدهما بين يدي الآخر ، فإن تصرف فيها بوصفه مالكا لها هل يعد فعلا جريما أم لا ، وإن اعتبر كذلك فما هو التكييف القانوني للجرم الذى يستند اليه ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تقتضى تعرف صفة يد الزوج على ما الآخر ، فهل تعد يد كل من الزوجين على مال زوجه مجرد يد عارضة وحيازة مادية ومن ثم يكون اختلاسه مكونا لجريمة السرقة ، أم أن وجود المال فى يد أحد الزوجين يعتبر على وجه الأمانة الذى تتوفر باغتياله جريمة خيانة الأمانة ؟ والعرض محل البحث فى هذه الصورة أن المال الذى بين يدي أحد الزوجين وتصرف فيه هو مال الزوج الآخر . والمرجع فى إثبات هذه الملكية

(٤٦) جارسود م ٣٧٩ بند ٧٤٧ - روسنييه من ٤١٢ .

(٤٧) وقد اعتبرت محكمة النقض فى حكم حديث لها الواقعة سرقة ، فى قضية تفتض من أن مشتمريا قدم فى النظام ورقة فرنسية غير خالصة للاستعمال للبالغ وأوجهها ٢٢ ألفا وروبا صغرية من فئة الخمسين قرشاً وأخذ منه الفرق بعد خصم قيمة ما اشتراه ( نقض ١٧١٨/٥/١١ المجموعة الرسمية ص ٢٠ ص ١ ) .

هو حكم القانون . فمثلا من المسلم به شرعا وعرفا ان منهجولات مسكنه الزوجية تعتبر ملكا للزوجة حتى يقوم الدليل على العكس .

ان امتثال منقولات الزوجية لا يعدو - في رأينا - فرضا من ثلاثة يختلف التكييف القانوني في كل منها .

أذا كان المال ملكا خالصا لأحد الزوجين وقد سلمه الى زوجه بموجب وجه من وجه الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ففي هذه الحالة يمنع التسليم من قيام الاختلاس المكون للركن المادي في جريمة السرقة ، لأن به ينتفى الاستيلاء على الحيازة بغير رضا المالك ولكن يتكون به ركن الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة ويستأن الزوج فتسلم المال عن فعله على هذا الأساس ، فالزوجة التي تسلم زوجها مصوغاتها لحفظها في خزائنه ، والزوج الذي يهدد الى زوجته حفظ مستندياته لديها ، يعد كل منيهما مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة ان غير نيته في وضع يده على المال واعتبره ملكا له وجعل حيازته للمال حيازة كاملة بعد ان كانت حيازته ناقصة بموجب عقد الوديعة .

واذا كان المال ملكا لأحد الزوجين واحتفظ به في حيازته هو واستولى عليه زوجه بغير رضا منه أي من الزوج عند فعله سرقة . فالزوجة التي تحتفظ بمصوغاتها في دولاب لها والزوج الذي يحتفظ ماله في درج بكتبه ، كل منهما يعد سارقا ان اختلس مال الآخر لأنه بفعله هذا قد استولى على حيازة المال كاملة . وليس للزوج في هذه الصورة حيازة كاملة او ناقصة أو حتى مجرد تمكن اليد العارضة واستيلائه على المال هو اخراج له من حيازة مالكه .

وقد يكون المال ملكا لأحد الزوجين ويستعمله زوجه في مسكن الزوجية ، كالتقولات والمفروشات فهي تعتبر ملكا للزوجة ، وكادوات المطبخ التي تعتبر عرفا في ملك الزوج . فان استولى أحدهما على حيازة المال كاملة بغير رضا من الآخر المالك له ، هل يعد فعله سرقة على أساس ان حيازته للمال كانت مجرد تمكن اليد العارضة ، أو ان التسليم كان على وجه عارية الاستعمال أو الوديعة أي حيازته ناقصة فيعتبر الاختلاس مكونا لأحد أركان جريمة خيانة الأمانة ؟ ذهب رأى الى القول بأن يد كل من الزوجين على مال الآخر هي يد أمانة بموجب عقد ودية . ويعد اختلاس المال مكونا لأحد أركان جريمة خيانة الأمانة (٤٨) . ونحن نرى ان التضمن في هذه

الصورة يجعلنا نقول ان حيابة المنقولات وما اليها ما زالت باقية كاملة للزوج المالك ، وأن استغادة الزوج الآخر منها انما تتم بمجرد تمكين اليد . المعارضة - فالمال لم يخرج من حوزة مالكه وهو فى المسكن تحت اشرافه ، أى أن فعل الاستيلاء من جانب الزوج يعد مكونا لركن الاختلاس فى جريمة السرقة - ولهذا فانا نرى أن ما درج عليه العرف من تحرير قائمة بالمنقولات الزوجية وتوقيع الزوج عليها بأنه قد تسلمها على وجه الأمانة ، لا يجعل من القائمة عقد ودیمة ، لأن الحیابة الناقصة بناء على عقد الودیمة تفيد تخل المالك عن الركن المادى للحيابة دون الركن المعنوى كما سلف البيان . وفى الصورة الماثلة لم تتخل الزوجة عن الركن المادى للحيابة . فالمال لا يزال بين يديها وتستعمله مع زوجها .

#### (٧) المعيشة المشتركة

قد يشترك أكثر من شخص فى معيشة واحدة فى مكان واحد ويقتضيه الحال الى اقتناء مال يساهم كل منهم بتصيب فى ملكيته ويعد لاستعمالهم جميعا فى المسكن ، فان تصرف احدهم فى ذلك المال فمسل يوصف الفعل من جانبه بأنه سرقة أم خيانة أمانة ؟ فى هذه الصورة نرى أن حيابة كل فرد بالنسبة لما يخص الآخر فى المال المشترك هى حيابة مادية لمجرد تمكين اليد المعارضة - شأنها شأن المنقولات الزوجية - ومن ثم يكون الاختلاس الواقع عليها مكونا للركن المادى فى جريمة السرقة . ولا يعتبر الفعل خيانة أمانة اذا لم يقصد أحد المشاركين فى المال التخل عن الركن المادى فى الحیابة ونقله الى شريكه .

بيد أن الأمر يختلف لو ترك الشريك المال جميعه لمشاركة مدة طالت أم قصرت للانتفاع به بمفرده ، فهو عندئذ يكون قد فقد الإشراف على المبال الذى هو شرط الحیابة المادية المجردة . ويعتبر تسليمه للمال قد تم على وجه الأمانة لأن الشريك قد تخل عن الركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة فعل الاختلاس فى هذه الصورة مكونا للركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة فالشريك الذى يترك أدوات المنزل المملوكة لشريكه فى فترة يقضي فيها لسفر مثلا ، يعد تركه للمسال قد تم على وجه الأمانة بموجب عقد عارية الاستعمال (٤٩) .

ويحصل عملاً إنّه يستضيف شخص آخر فيقاله الأخير ويختلس بعض ماله الذي كان ممدداً لاستخدامه ويشر هارباً ، وهذا الفعل من جانب الضيف يعتبر سرقة لأن تسليم المال له لم يكن إلا مجرد تمكين اليد الخارجية فلم يقصد به نقل حيازة المال كاملة أو ناقصة (٥٠) .

### (٣) إقحام والعمال

يقتضى تنفيذ عقبه العمل أحياناً تسليم بعض أموال رب العمل للمستخدم يستعمل بها على أداء العمل الذي عهد إليه القيام به ، فالخادم في المنزل توضع تحت يده بعض الأدوات التي يستخدمها في أداء الأعمال المنزلية ، والطباخ يستعمل بادوات الطبخ على إعداد الطعام ، والعامل في المتجر قد يعهد إليه نقل بعض البضائع لتسليمها إلى العملاء . فإذا اختلس أحد هؤلاء المال المسلم إليه هل يعتبر فعله سرقة تأسيساً على أن يده على المال هي مجرد الحيازة المادية المجردة ، أم هي يد أمين بموجب وجه من وجوه الأمانة ويعتبر اختلاسه للمال مكوناً للركن المادى في جريمة خيانة الأمانة . إن الغرض من تسليم المال في أية صورة من الصور السالفة وأشباهها هو مجرد تمكين واضع اليد من أداء العمل الذي نيط به ، فلم يقصد بالتسليم نقل الحيازة الكاملة أو المؤقتة إليه ، فالحيازة بركنيتها المادى والمعنوى لا تزال باقية للمالك . ومن ثم فإن الاختلاس فى تلك الحالة يجعل الواقعة منطوية تحت وصف السرقة لا خيانة الأمانة (٥١) .

ويشترط أن يكون الإشراف والرقابة للمسلم نفسه أى لصاحب المال ، بيد أن هذا لا يعنى أن يكون مشاهداً لماله دائماً وواقفاً تحت بصره ، فالطباخ يباشر عمله فى المطبخ ، والعامل فى المتجر يقوم بنقل البضائع إلى العملاء ، وأيهما يده قائماً بعمله تحت إشراف مخدمه (٥٢) . ولكن إذا عهد إلى العامل أو الخادم بأمر غير داخل فى نطاق عمله فلا يعد اختلاسه للمال سرقة ، فالطباخ الذى يعهد إليه صاحب المنزل صرف ورقة

٥٠ : (٥٠) القائل ص ٣٠ ، أحمد أمين ص ٩١٦ .

(٥١) جارسون م ٣٧٩ بده ١٩٨ .

(٥٢) إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الثمن ، كما هي الحال فى التسليم الحاصل إلى الخادم أو العامل ، وكان الغرض من التسليم مجرد القيام بعمل ماى ، مما يدخل فى نطاق عمل المستعمل باعتباره خادماً أو عملاً كتنظيف الثوب أو نقله من مكان إلى آخر ، فإن الاختلاس الذى يقع من الخادم أو العامل فى الثوب المسلم إليه يده سرقة لا تدعى ( نظى ١٩٣١/١١/١٣ قضاه النظر ق ٦١٠ - ١٩٧٤/٢/١١ ب ٢٥ ق ٣٠ ) .

حالية فيتحقق لها خفتها لا يحد مشارفا ، لأن تسليم المالك في هذه الحالة قد نقل الحيازة المؤقتة الى المتأجر بوصفه وكلاء عن مخنومه لا يستعملها في أمر معين لنفسه وقد تخلى المالك عن مظهرهما المادى دون المكنوى ولم يتسك بها مجرد الحيازة العارضة (٣٣) .

#### (٤) الحرز للفلق

إذا قام شخص بتسليم حرز مفلق الى آخر يداخله بعض المال فانه قد يسمه أيضا مفتاح الحرز أو قد يحتفظ به لنفسه وفي أى الصورتين قد يختلس المسلم اليه بعض ما للحرز أو الحرز بأكمله ، فمسا هو الوصف القانونى لمثل هذا الفعل ، هل يعتبر اختلاسا مكونا للركن المادى في جريمة السرقة أم هو اختلاس يكون الركن المادى في جريمة خيانه الامانة ؟ ان سلم المفتاح مع الحرز تجب التفرقة بين حالة من ثلاث تكشف عن توامر احدها وقائع الدعوى . حالة ما اذا كان التسليم لنقل الحيازة كاملة بركنيتها المادى والمكنوى فلا يعتبر الفعل مكونا لجريمة (٣٤) . ومصورة ما اذا كان الغرض من التسليم نقل حيازة الحرز مؤقتا الى المستلم فيكون الاختلاس ركنا في جريمة خيانه الامانة . وأخيرا ان كانت القاية من التسليم هي مجرد تمكين اليد العارضة عنه استيلاء المستلم على المال مكونا لركن الاختلاس في جريمة السرقة (٣٥) . ويستوى في الحالات السالفة جميعا ان يقع الاستيلاء على المال جميعه أو على جزء منه . فالمالك الذى يسلم مفتاح مخزنه للمشتري منه لنقل غلال فيه باعها اياه لا يكون استيلاء المشتري عليها موفرا لركن الاختلاس ، حتى ولو كان التسليم مطلقا على أداء الثمن ولم يتم به ، لأن الغرض من تسليم الغلال هو نقل الملكية كاملة ، ويصد تسليم المفتاح قرينة على تنازل البائع عن الشرط الموقوف فهو تمكين للمشتري من الحيازة والانقطاع وفقا لنص المادة ١/٤٣٥ من القانون المدنى .

(٣٣) جارسون م ٣٧٩ بند ١٦٥ ، أحمد أمين ص ٦٦٥ .

(٣٤) كانت المادة ٢٧٢ من القانون المدنى القديم تنص على أن « تسليم المفاتيح يكون بائناولة من يد الى يد أو بتسليم مفاتيح المخازن الموضوعة ليها تلك المفاتيح » . وتضمنت المادة ١/٤٣٥ من القانون المدنى الراهن على أن « يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانقطاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء ماديا ما دام البائع قد أعلمه بذلك » . ويحصل هذا التسليم على النحو الذى يطق مع طبيعة المبيع به » .

(٣٥) جارسون م ٣٧٩ بند ١٠٢ وما بعده .

وإذا سلم مالك لمسكن مفتاحه لمستاجر للانتفاع بالشقة المؤجرة ومفروشاتها اعتبر هذا التسليم ناقلاً للحيازة الناقصة . واختلاس النقولات التي بالشقة يكون الركن المادي في جريمة خيانة الأمانة . أما لو كان تسليم المفتاح بقصد مشاهدة مفروشات المسكن فاختلس بعضها فإن فعله يعتبر مكوناً للركن المادي في جريمة السرقة ، إذ لم يقصد بالتسليم إلا مجرد تمكين اليد العارضة .

وأما إذا سلم الحائز الخرز المطلق لآخر واحتفظ بمفتاحه فاختلسه هذا الأخير ، سواء وقع الاختلاس على الخرز كله أو بعض محتوياته بعد كسره ، عد للفعل خيانة أمانة متى توافرت باقي أركانها . فالمسلم لم يقصد نقل الحيازة الكاملة للمال والآنما احتفظ بالمفتاح معه ، ولا يتصور في هذه الحالة أنه قصد بالتسليم مجرد تمكين اليد العارضة بعد أن خرج المال من رقابة حائزه وإشرافه وهما شرطاً اليد العارضة ، بل إن الفرض من التسليم هو نقل الحيازة الناقصة أي أنه في حقيقته ودعمة (٥٦) .

وقد قضى بأن تسليم الظرف المطلق أو الحقيبة المغلقة - بموجب عقد من عقود الائتمان - لا يدل بذاته على أن المستلم قد أؤتمن على المظروف أو على ما بداخل الحقيبة من أمتعة ، كما أؤتمن على ذات الظرف أو الحقيبة لأن تفليق الظرف وما يقتضيه من حظر فتحه على المستلم أو أقفال الحقيبة مع الاحتفاظ بمفتاحها قد يستفاد منه أن صاحبا إذا حال مادياً بين يد المستلم وبين ما فيها لم يشأ أن يأتهمه على ما بداخلها ، وإذن فاختلاس المظروف بعد فسخ الظرف لهذا الغرض ثم إعادة تغليفه يصبح اعتباره سرقة . وإذا رأت المحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يؤتمن على المظروف وأن صاحبه إنما احتفظ لنفسه بعبئها ولم يشأ بتفليقه الظرف أن يتمكن من هضم الحيازة (٥٧) . فمحكمة النقض في هذه الواقعة قد أقرت محكمة الموضوع في تكليفها للواقعة على أنها سرقة استناداً على أنه قد ثبت للأخيرة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يؤتمن على المظروف ، فهي لم تضع قاعدة عامة وإنما

(٥٦) الكتل ص ٢٢ ، وعكس هذا محمود مصطفى ص ٣٦٤ ، رؤوف ص ٢٥٤ ، جارسون م ٣٧٩ بند ١١٤ و١١٥ ويرى أن الواقعة سرقة إذ لم تنتقل الحيازة الكاملة أو الناقصة لها بل بالخرز إلى مستلمه ، فإن اختلس الحقيبة كلها كانت الواقعة خيانة أمانة . وراجع ج ٦ بند ٣٦٢٧ .

(٥٧) نظى ١٩٤٠/١٠/٢٦ مجموعة التواضع القانونية ج ٥ ق ١٢٩ .



جود حلفها الى الوقائع التي اثبتتها قاضي الموضوع ، ومن ثم لا يصح الاستناد الى ذلك الحكم باعتباره مقروءاً عاماً .

#### (٥٨) المصارفة

يقصد بالمصارفة مبادلة نقد بنقد ، وقد يكون التبادل خالصاً أو يكون من المتفق عليه خصم مبلغ من المال لأي سبب ، كاستئجار ثمن بضاعة مشتراه فإذا سلم شخص لآخر ورقة مالية لصرفها فاختارها وامتنع عن تسليم مقابلها ، أو إذا تسلم شخص مبلغاً من المال مصروفاً ولم يدفع لمن سلمه مقابلة ورقة كبيرة ، فما هو التكييف القانوني لهذا الفعل ؟ ظاهر أن التسليم في كل من الحالتين قصد به نقل حيازة المال كاملة أي نقل الملكية ، والنتيجة الطبيعية هي أن مثل هذا التسليم مانع من قيام الاختلاس . ولقد قضى بأنه إذا توجه شخص الى آخر في دكان يشتغل به وأعطاه ورقة مالية بخمسة جنيهات لصرفها له ، فخرج ثم عاد وأخبره أنه بحث عن نقود يستبدلها بالورقة فلم يوفق ورد له ورقة بجنيه واحد على اعتبار أنها هي الورقة التي سلمت اليه ، فليس في هذه الواقعة معنى الاختلاس الذي أراده القانون في جريمة السرقة لأن المستلم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة جنيهات في غفلة من المسلم ويدون علمه أو رضاه ، كما أن تسليم الورقة لم يكن تسليماً اضطرارياً جرت اليه ضرورة المعاملة (٥٨) .

على أن الحاجة العملية لا تتفق وهذه النتيجة وتوجب ضرورة العقاب على مثل تلك الأفعال . وقد دعت الفقه والقضاء الى اعتبار أن التسليم فيها غير بات ، وإنما معلق على شرط موقف ضمنى هو تسليم المقابل فتسليم المال صحيحاً أو مصروفاً يعتبر أنه قصد به مجرد تمكين اليد المارضة الى أن يتم تسليم المقابل ، وعنده فقط تنتقل الميزة الكاملة أي الملكية ، فالاختلاس إذن في حالة المصارفة يجعل الفصل متولياً تحت وصف السرقة (٥٩) .

وقد قضى بأنه إذا طلب المتهم باقى قطعة من النقود ( ريال ) فسلمه المجنى عليه هذا الباقي ليأخذ منه الريال وبذا يستوفى دينه منه ، فهذا التسليم مقيد بشرط واجب تنفيذه في نفس الوقت وهو تسليم الريال

(٥٨) نفس ١٩٣٢/١١/٢٦ نفسه النقض ق ٥٩٢ .

(٥٩) القائل ص ٣٦ .

للمجنى عليه ، فإذا انصرف المتهم خفية بالنقود التي تسلمها فقهه أخبل بالشرط وهذا ينضمم الرضعة بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوافقة الأركان (١٠) . فإن دلت وقائع المعوى على أن التسليم قصد به من الأول نقل الملكية الكاملة دون تمايق على شرط تسليم المقابل فإن الفصل لا يعد اختلاسا . ولذا قضى بأن تصرف المتهم فى المال المقدم من المجنى عليه بناء على عقد مضارفة دون تسلمه للورقة محل الصرف إذا كان يرغبا المجنى عليه فقط يستفاد منه أن المجنى عليه قد تخلى عن حيازة المال ، وإذا ترك المجنى عليه الفاعل يتصرف فى المال بعيدا عن رقابته فإنه فى أى صورتين لا تعد الواقعة سرقة (١١) ، وإذا كانت الواقعة على الصورة التي أثبتتها القرار المطعون فيه أن المجنى عليه سلم مبلغ الخمسة جنيهات للمتهم لاستعماله فى أمر لمصلحة إذ كلفه بإحضار مقابله ورقة صحيحة من مكان بعيد ، فذهب ولم يعد فأختلس هذا المبلغ لنفسه فإن هذه الواقعة تكون خيانة أمانة (١٢) . ويذهب رأى إلى القول بأن عقد المضارفة لا يعتبر من العقود الرضائية التي تتم بمجرد توافق الإرادتين حتى تحتاج إلى القول بتعليق تنفيذه على شرط موقف توصل إلى اعتبار الفعل سرقة عند علم دفع المقابل ، ولكنه عقد عيني لا يتم إلا بالتسليم الذي يقع من الطرفين ، وأما ما يقع قبيل التسليم من التاجيئ فليس إلا مقدمات قصد بها أن يتأكد كل من الطرفين من أن عرض الطرف الآخر له يوافق رغبته ومقصوده (١٣) .

#### (١) البيع بالتقيد

يتمتع البيع بالإيجاب والقبول بين طرفي العقد ، فإذا ما عرض البائع على المشتري سلعة بثمن معين وقبل الأخير شرائها فقه انعقد العقد قبيل

(١٠) نفس ١٩٣٢/١/٤ قضاء النقض ق ٦٠٦ ومع ذلك راجع نفس ١٩٣٢/١١/٢١ السابقة للإشارة إليه ، وجاء به أنه إذا كان المسلم أعطى الورقة للمستلم ليصرفها له ، ونزكه يخرج لبيعه عن أوراق أو خود صغيرة لا بدالها بها ، فظاهر المظهر من هذا أن المسلم اتين المستلم على الورقة ليبحث له في الخارج عن مقابلها نقدا صغيرا ، على شرط دفع هذا المقابل أو إعادة الورقة ذاتها إليه . فهذا المعنى تتحقق به جريمة خيانة الأمانة إذا لم يتم التهم بأحد الآخرين ، ذلك على اعتبار أنه اختلس مالا سلم إليه صفة وكيل ناجيا بقصد استعماله في أمر من شأنه المساك .

(١١) نفس ١٩٤٨/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٠ .

(١٢) نفس ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام القضاء من ١٩٣٢ .

(١٣) الشارح من ٤٥ .

تسلم المال ، فإن غافل المشتري البائع بصفة هذا ونهت بالسلعة فانا نجد ان اعمال القانون ينتهي الى ان نمنا الفصل لا جريمة فيه فلا يعد سرقة ، وأما حقوق البائع فهي حقوق مدنية سرقة . ولكن هذه النتيجة لا تتفق والحياة العملية شأنها شأن المصارفة ، ولذا قيل ان عقد البيع يعتبر مملقا على شرط موقف هو أداء المشتري لثمن البيع وقبل هذا لا تنتقل الملكية وتبقى على ذمة البائع وتكون يد المشتري على المبيع بلا عارضة ، ومن ثم فاختلاسه للنال يعتبر بغير رضا من البائع ويكون مكونا للركن المادي في جريمة السرقة (٩٤) .

وقد ذهب رأى الى ان حل هذه المسألة يرجع فيه الى نية المتاعفين ، فإذا بان ان تسليم المال قد أريد به نقل الحيازة الكاملة فان الاستيلاء عليه لا يعد جريمة ، وأما اذا ظهر من الوقائع ان التسليم كان في مرحلة الفرجة او الفأوضة او العرض فانه يكون الفرض منه مجرد تمكين اليد المأوضة (٩٥) .

ومما يثور فيما نحن بصدده حالة ما اذا دخل شخص مطعمًا وتناول وجبة ثم انصرف دون ان يؤدي ثمن ما أكله ، فانه اعمالا للقاعدة آفة البيان يعد فعله سرقة لأن رضا صاحب المطعم بتسليم الطعام يفترض انه معلق على شرط موقف هو دفع الثمن (٩٦) . وقد ارتأى المشرع الفرنسي ازاء كثرة تلك الأفعال ان يضع لها حدا وقرر العقاب عليها في عام ١٨٧٣ وجعل من الفعل جريمة خاصة (٩٧) . وفي مصر صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ في الأول من أبريل سنة ١٩٥٦ والمعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وأضاف الى قانون العقوبات مادة جديدة برقم ٣٢٤ مكرراً ونصت على انه « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاماً أو شرباً في محل معد لذلك ولو كان مقيماً فيه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو استأجر مئبارة معدة للايجار مع علمه انه يستخيل عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو فر دون الوفاء به » .

- (٩٤) القلل ص ٣٤ . للنصورة الجزئية ١٦/٣/١٩٦٦ المصاحف ص ٧ ق ١٧٠ . جارسون م ٣٧٩ بشد ١٨٨ . نقض فرنسي ١٨٩٨/٩/٢٩ دالوز ١٨٩٩ - ١ - قتل . . .  
(٩٥) الشاوي ص ٤٧ .  
(٩٦) عكس هذا أحمد ابن ص ٦٢٢ .  
(٩٧) راجع المعلقة ٤٠١ - عطف المعلقة في ١٩٢٧/١/٢٤ .

وقد جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون الأول : « يقصر تعريض قانون العقوبات الحالي عن عقاب من تناول طعاما أو شرابا في محل مجهول له ذلك وهو يعلم أنه يستحيل عليه دفع الثمن - كما يقصر عن عقاب من يشغل غرفة في فندق أو نحوه أو يستأجر سيارة وهو يعلم أنه يستحيل عليه دفع الأجرة - إلا إذا كان قد توصل إلى الإستيلاء على الطعام أو الشراب أو الإقادة بالفندق باستعمال إحدى الطرق الإجرامية الواردة على سبيل المصير في المادة ٣٣٦ ع والتي لا تتوافر في غالبية الأحوال . ولما كان أصحاب الفنادق ومحال الطعام والشراب وأصحاب السيارات لا تسمح لهم طبيعته أعمالهم بأن يطالبوا بعلامهم مقدما بالثمن أو الأجرة ، ولولا الثقة منهم في البضاعة لما فعلوا لهم شيئا ما أو خدعة ما قبل أداء الثمن أو مقابل الخدمة . لذلك كان لابد من تدخل المشرع لمساعدتهم لما يترتب على فعل أولئك العملاء . من إضرار فضلا عن مجافاته لمبادئ الأخلاق والسلوك » .

ويلاحظ أن القانون قد ضمن ذلك النص اختلاس المنفعة عند سفل سجرة في فندق أو نحوه أو استئجار سيارة ، وهي حالة خاصة خالف فيها المبدأ الذي أخذ به في علم اعتبار اختلاس المنفعة جريمة . وهو من ناحية أخرى قد جعل عقوبة هذه الجريمة أخف من عقوبة جريمة السرقة .

## ثانيا : موضوع السرقة

الركن الثاني من أركان جريمة السرقة هو موضوعها ، ويشترط فيه أن يكون مالا منقولاً مملوكاً لغير الفاعل . وتكلم عن كل من هذه الشروط .

١ - المال

تعريفه - لقد انتهى المشرع بتقريره العقاب على الجرائم التي ترتكب ضد المال عامة وجريمة السرقة خاصة حماية ثروة الفرد المنقولة من الاعتداء عليها . فالطبيعي أن يكون موضوعها مالا . ولذلك فالإنسان لا يصح أن يكون موضوعاً لجريمة سرقة وإنما يصلح محلاً لجريمة خطف أو حبس بغير حرجه حق (٦٨) . والمال هو كل شيء يمكن تقويمه (٦٩) . ولقد نصت المادة

(٦٨) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٦٩) نظمة التي المروق لا تأثير لها في قيام جريمة السرقة ما دام هذا الفرد هو من

٨١ من القانون المدني على أن « كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصلح أن يكون محلا للحقوق المالية » . والأشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها هي التي لا يستطيع أحد أن يستأثر ببيعها ، وأما الخارجة بحكم القانون فهي التي لا يميز القانون أن تكون محلا للحقوق المالية » .

ولا أهمية لقيمة المال في جريمة السرقة ، فإن قل أو كثر فلا أثر لذلك على قيام الجريمة أو انتفاؤها (٧٠) . وإن كانت قيمة المال قد يدخلها القاضى في اعتباره عند تقديره للعقوبة . وقد قررت محكمة النقض أن الشيكات - ولو أنها غير موقع عليها - من الأشياء التي يمكن أن تكون محلا للسرقة والاختلاس ، لأنها وإن كانت قليلة القيمة في ذاتها إلا أنها ليست مجردة من كل قيمة (٧١) . وعدم ذكر قيمة المال المروق في الحكم لا يجعله قاصر البيان ، لأنها ليست ركنا من أركان الجريمة (٧٢) .

وليس بشرط أن يكون للمال قيمة مادية أى يقوم بمبلغ من النقود ، بل يكفي أن تكون له قيمة أدبية في نظر مالكه . فالخطابات والأوراق الخاصة تعتبر مالا وإن كانت قيمتها بالنسبة لحائزها أدبية فقط (٧٣) .

واعتبار الشيء مالا له قيمة يمتد بها صاحبه مسألة يقتدرها قاضى الموضوع من وقائع الدعوى المطروحة عليه . فإذا كانت للشيء قيمة ولكن

---

نظر القانون مالا ( نقض ١٩٤١/٥/١٩ قضاء النقض في ٦٢٣ ) . ليس يلزم توقيع المستطرد للندبة للحقوق حتى يصح اعتبارها محلا للسرقة ( نض ١٩٨٣/١/٢٠ أحكام النقض في ٣٤ في ٢٢ ) .

(٧٠) قضى بأنه لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان متى ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جديده ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها محلا للحزب يحرس عليه ، وإنما هي أنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب . وكانت إثر ختمه وأداة فحس البست ثوب ورقة لها شأن ( نقض ١٩٢٢/٣/٢١ قضاء النقض في ٦١٧ ) .

(٧١) نقض ١٩٨٠/١١/١٧ أحكام النقض في ٢١ في ١٩٤ ، ١٩٥١/١٢/١٠ من ٢ في ١٠٦ ، ١٩٤٤/٢/٢٨ قضاء النقض في ٦٢٢ وكان موضوع السرقة كروتات كيرسئى ، الحزب . وكانت إثر ختمه وأداة فحس البست ثوب ورقة لها شأن ( نقض ١٩٢٢/٣/٢١ قضاء النقض في ٦١٧ ) .

(٧٢) نقض ١٩٣٥/٥/٦ قضاء النقض في ٦٢٤ .  
(٧٣) جرسون م ٣٧١ بند ٢٤٦ .

تمام الدليل على أن صاحبه قد تخلى عنه نهائيا فلا قياسا لجريمة السرقة ، كإلحاق جريمة سرقة ، ولكنها صالحة للاهتمام التي يملكها صاحبه في الطريق ، على ما سنرى عند الكلام على الأشياء المفقودة . فإذا كان التخلي عن الشيء مرجحا عليه الاستفادة منه وإنعدام نقصان شيء من ذمة صاحبه المالية بذلك التخلي ، فاستطاع شخص أن يستفيد منه بما ينقص ذمة صاحبه المالية بغير رضائه ، عادت للمال قيمته في نظر صاحبه إذ لا يفترض أن إرادته قد انصرفت إلى التخلي عنه وهو على هذه الصورة الجديدة (٧٩) .

ولا يغير من صلاحية المال كموضوع لجريمة السرقة أن تكون حيازته غير مشروعة ، لأن هذه الحيازة وإن كانت جريمة خاصة فانها لا تنفي عن المال صفة وقبضته . فالمواد المخدرة والأسلحة في المرحضة يعتبر القانون حيازتها جريمة في غير الأحوال المصرح بها قانونا ومع ذلك فهي ذات قيمة مادية وتعتبر مالا يصلح لأن يكون موضوعا لجريمة سرقة (٧٩) ولهذا لا يصلح الاستناد في دفع تهمة سرقة عن متهم إلى أن حيازة المجنى عليه للمال غير مشروعة .

## ٢ - المال المنقول

أضفى المشرع حمايته في جريمة السرقة على المال المنقول فقط ، لأنه هو الذي يصلح لنقل حيازته من شخصي لآخر على عكس العقارات . والمال المنقول في نطاق القانون الجنائي أوسع مدلولاً منه في القانون المدني . فقد نصت المادة ١/٨٢ من القانون المدني على أن « كل شيء مستقر بعينه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار » وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول . ولكن الأمر يختلف في نطاق القانون الجنائي وتسمح دائرة

(٧٤) وقد قررت محكمة النقض أن اختلاس إيصال من سلة المهملات بعد أن مره صاحبه والثلة فيها بعد سرقة إذا كان المتهم قد حاول الانتفاع به بأن قدمه إلى المحكمة على أنه إيصال صحيح ، وطلب خصم قبضته من الدين المطلوب منه - والتول بأن هذا الإيصال أعدم بالتزويق وأصبح لا قيمة له ينتبه أن المتهم قد وفق إلى محاولة الانتفاع به وهو مزوق ( نقض ١٩٢٧/٥/٢٥ قضية النقض من ٣٣٥ ملحق ١ ) .

(٧٥) وقد قضى بأنه إذا دفع المظفر الذي خسرته إلى من كسب أصبح ذلك المال ملكا لمن دفع له ولا يجوز لمن خسرته أن يسترده ، فلذا استرده بطريق الإكراه عنه عقاباً لجريمة السرقة بإكراه ( نقض ١٩٠٩/٩/١ البصوة الرسمية من ١١ ق ١٤ - ١٩٢٧/٥/٧ البصوة الرسمية من ٢٨ ق ٢٨ ) .

المنقول ، فيعد كذلك المقسارات بالتخصيص وهي المنقولات التي يضمها صاحبها في عقار يسلكه رسداً على خيمة هذا العقار أو استغلاله ( م ٢/٨٢ مدني ) ، كالألات الزراعية بالنسبة للأرض وكالتسوافذ والأبواب بالنسبة للمنازل ، بل إن ذات العقار قد يصبح محلاً لسرقة إذا هدم واستولى الفاعل على بعض أجزائه منه (٧٦) .

فالمال المنقول في جريمة السرقة هو كل ما يمكن نقله من مكان إلى آخر ، أي المال القابل للنقل (٧٧) ، فإذا لم يكن في المقدور نقل المال فلا يصح أن يكون محلاً للسرقة ، فالمحسوق والالتزامات لا يجوز أن تكون موضوعاً لسرقة لأنها تترتب في النعمة ولكن إن أثبتت في أوراق جاز سرقة المستندات المحررة بها إذ تصبح في هذه الصورة مالا منقولاً له قيمته (٧٨) .

وأما القوى الطبيعية كالصوت والضوء والحرارة والبرودة فقد قيل أنها لا تصلح لأن تكون موضوعاً لجريمة سرقة لأنها تسهل في حكم الأشياء غير المادية أو المحتوية (٧٩) . فمن ينتفع بصوت مذياع آخر أو يستضيء بمصباحه أو يتدفأ بمدفأته الكهربائية أو يحفظ أغذية في ثلاجة له . لا يعد سارقاً في كل هذه الصور ، لأن المفعول فيهمسا يعتبر سرقة منفعة وسرقة المنفعة لا عقاب عليها إلا استثناء بموجب النصوص القانونية (الراهنه٨٠) . ولكننا نرى أنه تنبض التفرقة بين صورتين ، الأولى إذا كان تحريك القوى الطبيعية للاستفادة منها على الوجه سالف الذكر مرجحه فعل الجاني عده ما وقع منه اختلاساً مكوناً للركن المادي في جريمة السرقة ، لأن الفاعل وإن كان قد انتفع بها إلا أنه حتى يتيسر له هذا الانتفاع قد أتى فعلاً سابقاً هو اختلاس التيار الكهربائي الذي أوصله إلى الاستفادة من تلك القوى (٨١) .

(٧٦) نظق ١٩٨٠/١٢/٣ أحكام النطق من ٣٦ في ١٠٤ .

(٧٧) الموسوعة الجنائية ج ٤ ق ٢٠٠ . المنقول الذي تتحقق باختلاسه جريمة السرقة هو كل ماله قيمة مادية ويمكن تملكه وحيازته ونقله ( نظق ١٩٨٤/١٠/٩ أحكام النطق من ٣٥ في ١٤٢ ) .

(٧٨) نظق ١٩٤٥/٣/١٩ مجموعة النواهد القانونية ج ٦ ق ٥٢٤ .

(٧٩) جارسون م ٣٧٩ بند ٢٥٨ ، أحمد أمين من ٦٦٢ .

(٨٠) القليل من ٤٠ ، مصدق مصطفى من ٣٧٢ .

(٨١) والتيار الكهربائي هو ما تتناول كلفة منقول الواردة بالمادة ٣١١ . إذ المنقول طبقاً لأحكام القانون المدني هو كل شيء ذي قيمة مادية يمكن سلكه وحيازته ونقله . وهذه الخصائص متوافرة في الكهرباء . ولا يشترط في المنقول أن يكون جسماً متجيزاً قابلاً للوزن ( نظق ١٩٧١/٤/١٦ قضاء النطق في ٦١٨ . ١٩٣٧/٤/٥ قضاء النطق في ٦١٩ ) .

والصورة الأخرى إذا كان المالك هو الذى حرك القوى الطبيعية فاستفاد منها شخص آخر فالأمر لا جريمة فيه ، لأن المالك لم ينقص من ماله شي وسيان لديه ان استفاد غيره من تلك القوى أو لم يستفد . وإذن فأخذ المنفعة على هذه الصورة لا يعد جريمة .

### ٣ - ملكية الغير للمال

يشترط أن يكون المال المنقول مملوكا لغير الفاعل . فإن كان مملوكا فلا جريمة فى الفعل حتى ولو اعتقد أن المال فى ملكية غيره ، فالصحة بالحقيقة - وهذه مسألة مردها وقائع الدعوى - لأن المشرع قد هدف الى حماية ملكية الأفراد من الاعتداء عليها (٨٢) . ويصح أن يكون المال مملوكا للحكومة سواء ملكية خلصة أم ملكية عامة كالأشجار والأترية فى الشوارع (٨٣) .

وليس بشرط أن يعرف مالك المال فقد يكون مجهولا (٨٤) ، فلا يؤثر فى قيام جريمة السرقة عدم الاعتداء الى معرفة شخص المالك للمسروقات . فإن خطأ الحكم فى اسم المالك لا يؤثر على صحته ما دام الثابت أن المال موضوع الجريمة لم يكن ملكا للمتهم (٨٥) .

وعند بحث وجوب أن يكون المال المختلس مملوكا لغير الفاعل تنود ثلاث صور يختلف الحكم بالنسبة لكل منها على التفصيل الآتى :

أ - إذا كان المال مملوكا لمن استولى عليه فلا سرقة ، حتى ولو كان لغير حقوق على ذلك المال كالدائن المرتهن لمنقولات المدين أو الدائن الحاجز على منقولات المدين . فاختلاس المالك للمال لا يكون جريمة سرقة لانتفاء

(٨٢) جارسون م ٣٧٦ بشه ٣١٨ - وقد غنى بأنه إذا ضبط رجال الحفظ سلاحا يحمل بعض الأفراد بمعنى أنه غير مريض به ، فإن ملكيته لا تنتقل بمجرد هذا الضبط ، وكذلك أن استرده هؤلاء ولو بالقوة فإن لمطعم هذا لا يعد سرقة ولا يجوز عقابهم كسارقين ( جنائيات بنى سويس فى ١٩٢٥/١٢/١٠ المجموعة الرئيسية س ٢٧ ق ٤٢ ) .

(٨٣) نفس ١٩١٢/٥/١٠ المجموعة الرئيسية س ١٤ ق ١٠٢ .

(٨٤) أحمد أمين س ٦٣٩ ، جازو ج ٦ بشه ٣٧٨٤ ، جيل س ٣٩٤ ويقول انه يكفي ان يعرف الشخص أنه لا يستطيع أن يفعل أى حق له على الشيء .

(٨٥) نفس ١٩٤٣/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٨٤ . ١٩٦٣/١٠/٨ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٢ .



شرط ملكية الغير للمال . ولذا اعتبرهما المشرع في حكم السرقة بموجب نص المادتين ٣٢٣ و ٣٢٢ مكررة من قانون العقوبات .

ب - إذا كان المال مملوكا للغير وكان لمن اختلسه بعض الحقوق عليا تقوم قبل هذا الأخير جريمة السرقة كالدائن الذي يستولي على مال مرهون في يد مدينه بنية امتلاكه استيفاء لدينه . ولذا قضى بأنه إذا كان المتعاقدان قد وقعا على عقد بيع وأودع العقد مؤقتا لسبب ما لدى أمين ثم استولى عليه البائع بأن خطفه من المودع لديه فإنه يعد مرتكبا لجريمة السرقة ، لأن هذا الإيذاء ليس من شأنه في حد ذاته أن يزيل عن المشتري ما له من حق في ملكية العقد ، وإذن فلا يهدى البائع احتجاجه بأن هذا العقد لا يدخل في ملكية المشتري الا بعد قيامه بدفع المبلغ المتفق عليه كسأ هو شرط الإيذاء (٨٦) .

ج - إذا كان المال مملوكا على المشاع بين من استولى عليه وغيره تقوم جريمة السرقة قبل الشريك الذي يستولي على المال من شريكه الآخر لأن كل جزئية من جزئيات المال المسروق تعتبر في ملكية كل منهما (٨٧) وذلك بصرف النظر عن سبب الملكية الشائعة ميراثا أو شركة (٨٨) . ولكن إذا كان من استولى على المال هو الشريك الذي يحوزه أصلا ، فلا تقوم قبله جريمة السرقة لانتهاء ركن الاختلاس (٨٩) .

ولما كانت ملكية الغير للمال هي أحد أركان جريمة السرقة فإنه يتعين بيانها في الحكم وإقامة الدليل عليها . وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم قد أدان المتهم في سرقة براميل عائمة في البحر قد اكتفى بالقول بأنه ساهم مع آخرين في إخراجها من البحر إلى الشاطئ بالاستيلاء عليها دون أن يتحدث عن ملكيتها ، حتى يمكن معرفة أنها مملوكة لأحد فتتوافق

(٨٦) نقض ١٩٣٩/١١/٦ قضاء النقض ق ٦١٣ ، جيل ص ٣٩٣ .

(٨٧) نقض ١٩٣٢/٥/٩ المجلات ص ١٣ ق ٩ . جارسون م ٤٧٩ بشد ٣٧٢ وما بعده .  
قضى بأن الشريك الذي يتصرف في البيع المشتركة بغير نية الاختلاس لا عقوبة عليه جنائيا إذا اتضح أنه إنما تصرف بنية سلبية فيتبين محاسبة شريكه على ما يخصه من الثمن ودفعه إليه ( استئناف الاسكندرية ١٩٠٧/٤/١٦ الموسوعة الرسمية ص ٨ م ١٤٧ ) .

(٨٨) نقض ١٩٠٤/٧/٢١ الموسوعة الرسمية ص ٦ م ٣ .

(٨٩) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١٦٦ .

شروط الجريمة فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه (٩٠) .

### صور تدعو للبحث

ينور البحث في بعض الصور العملية لتعرف ما اذا كان المال مئ ملكية أحد فيتوافر الشرط سالف الذكر وتقوم جريمة السرقة بتكامل باقي أركانها ، أم يعتبر المال غير داخل في ملكية أي فرد ومن ثم لا سرقة في الاستيلاء عليه . وتكلم في هذا الصدد على المال المباح والتروك والفاقد والكفر المدفون .

### (١) المال المباح

المال المباح هو المال الذي لا مالك له ويصح أن يكون ملكاً لأول واضح يد عليه . وقد نصت المادة ٨٧٠ من القانون المدني على أن « من وضع يده على منقول لا مالك له بنية تملكه ، يملكه » . ومن المال المباح الطيور في الهواء والأسماك في البحار ، فهي ليست في ملكية أحد ولكنها تصبح ملكاً لمن يصيدها ويضع اليد عليها . فإن خرجت عن حيازته بعد هذا وعادت إلى حالتها الطبيعية أصبحت مالا مباحا وصحت لأن تكون ملكاً لمن يضع اليد عليها ، فإن عاد الطير إلى الجو أو الأسماك إلى البحار رجعت لها صفة الإباحة (٩١) . ويعتبر الماء في الأنهار والترع من الأموال المباحة فإذا رفع منها بعضها دخل في الملكية الخاصة ، وعلى ذلك فالماء الذي تقوم بإيصاله إدارة المياه مثلاً للمستهلكين يعتبر مملوكاً لها فمن يختلسه بغير رضا منها يعتبر سارقاً (٩٢) .

وقد تطلى الحكومة لبعض الأفراد امتيازاً لصيد الأسماك أو الطيور في منطقة معينة ، فهل تصبح جميع الأسماك أو الطيور في المنطقة المنوح عنها

(٩٠) نقض ١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٨٦ .

(٩١) جارسون م ٣٧٩ بند ٤٠٠ وما بعده . ويعد سارقاً من أحلبس أسماكاً من شياخ لغيره حتى ولو كانت الشياخ حلقاء في مياه بحيرة صغيرة من الأملاك العامة ( كفر الشيخ الجزئية ١٩٩٩/٢/٢٦ الموضوعة الرسمية س ٢١ ق ٤٩ ) . وإذا دفع المتهم بأن المال المسند إليه سرقة من الأموال المباحة وجب على المحكمة الرد على هذا الدفاع ولا كان حاكمها قاصراً

مستجيباً للنقض ( نقض ١٩٤٥/٢/٥ قضاء النقض ق ٦٣٩ ) .

(٩٢) كما إذا ركب مأسورة قبل المصاد . استئناف مصر ١٨٩٤/٨/٢٨ القضاء س ٢ ص ٣٤١ .

الامتياز ملكا لأولئك الأفراد بمقتضى الامتياز وتبعا يكون الصيد فيها محرما ومن يائيه يعدم مرتكباً لجريمه السرقة ؟ ان منح الامتياز لصيد الأسماك او الطيور لا يرجع الا بإباحه عن المال انما هو تنظيم لكيفية الاستيلاء عليه دون تغيير فى صفته . ولذا فان الصيد فى المناطق الممنوح عنها الامتياز لا يعد سرقة ، وان صح ان يكون محلاً لمسئولية مدنية لتعويض عن كسب فوات الشخص الممنوح له حق الامتياز(٩٢) .

وتعتبر رمال وأحجار الصحراوات مالا مباحا يصح تملكها لمن يضع يده عليها ، بيد انه ان اختصت الحكومة بعضه بمظاهر وضع اليد عليها ، فانها تصبح مالا عاما تملكه الحكومة ويكون اختلاسها مكونا لجريمة . ولا يتمتع من قيام الجريمة اعتبار الفعل مكونا لجريمة أخرى تنطوى تحت نص آخر وهو الشائ فى المحاجر والمناجم . وقد استقر القضاء عندنا على ذلك . فقررت محكمة النقض أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار فضلا عن أن له نطاقا خاصا به لا يصح أن يعطل أحكام القانون العام ، وأنه متى بوافرت عناصر جريمة السرقة من محجر من المحاجر المملوكة للحكومة فانه لا يؤثر على قيام هذه الجريمة كون المحجر كله أو بعضه داخلا فى منطقة الآثار التى وضعت لحمايتها ذلك القانون بل يحق العقاب عليها بقانون العقوبات(٩٣) . كما قضت بأن أحجار الجبل من غير المناطق المخصصة للمحاجر تعتبر من الأموال المباحة وأن ملكية الحكومة لها هى من قبيل الملكية السياسية العليا لا الملكية المدنية التى يعد اختلاسها سرقة . ولا عقاب على أخذ هذه الأحجار الا اذا ثبت أن الحكومة وضمت يدها عليها وضما صحيحا يخرجها عن أن تكون مباحة الى أن تكون داخلة فى ملكها الحر المخصص للمنفعة العامة(٩٤) .

(٩٢) نقض ١٩٨٧/١/١٦ القضاء س ٤ ص ١٣٣ . ولكن يعد سارقا من اغلس اسماكا من شبك سمه حتى لو كانت الشباك معلقة فى مباد بجهة معتبر من الأملاك العامة ( كافر الشيخ الجزية ١٩١٩/٢/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٤٩ ) .

(٩٣) نقض ١٩٤٨/١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢٤ . واستخراج الرمال بغير ترخيص من محاجر من أرض مملوكة للمتهم لا يعد سرقة ( نقض ١٩٥٤/١/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٨٧ ) .

(٩٤) نقض ١٩٣٣/٣/١٤ قضاء النقض ق ٦٣٦ . وقد قضى بأن الزبرجد الموجود فى باطن الجزيرة المسماة بجزيرة الزبرجد لا يمكن اعتباره مالا مباحا لأن الجزيرة ملك للحكومة . فبا يوجد فى سطحها من الكنوز يكون ملكا لها بالنتيج . والقصد الصادر من الحكومة للعامة يدل على ميلها الى المحافظة على كنوز الجزيرة . إذ هى اشتراطت أن ما يستخرجها الخاصة يكون ملكا لها . وهذه كلها أحوال تثبت أن الزبرجد المرسوم له مالك معروف هو الحكومة وانها لم تعمل سلفا فى ترك حقها لكل طارق للجزيرة ( نقض ١٩٠٤/٩/٢٢ الاستقلال س ٤ ص ١٥ ) .

## (٢) المال المتروك

المال المتروك هو الذي يتخلل صاحبه عنه متنازلا عن ملكيته .  
كالملايس القديمة والأمتة البالية وبقايا الطعام وقاذورات المنازل (٩٦) وروث  
الميوونات وهو حينئذ يلحق في الحكم بالمال المباح ويصبح ملكا لمن يضم  
اليه عليه لأنه غير مملوك لأحد وقت أخذه .

وتعرف ما إذا كان المال متروكا من عدمه مسألة مردها وقائع الدعوى (٩٧) .  
فإذا كان المال ذا قيمة كبيرة نهض هذا دليلا على أنه غير متروك ، على أن  
بعض المال قد تكون له قيمة ومع ذلك يتركه صاحبه كملايس قديمة صالحة  
للاستعمال . وقد نصت المادة ٨٧١/١ من القانون المدني على أن « يصبح  
المنقول لا مالك له إذا تخلل عنه ماله بقصد النزول عن ملكيته » . وقد قضى  
بأنه إذا تراهن شخصان بسبب نزاع بينهما على القاء نقود في البحر وفعل  
الذي كل منهما ورقة بمشرة جنيهات ، فإنه يكون قد تنازل بسبب اختياره  
عن ملكيته وتعتبر ملكا لأول واضح يد عليها فإذا التقطها شخص آخر ولم  
يردها لصاحبها الأصلي فلا يمد سارقا (٩٨) . والشئ المتروك هو الذي  
يستغنى عنه صاحبه بإسقاط حيازته وبنية إنهاء ما كان له من ملكية عليه  
فيشفي بذلك ولا مالك له ، والمبرة في ذلك بواقع الأمر من جهة المتخلل  
وليس بما يطور في خلد الجاني ، وهذا الواقع يدخل استقصاء حقيقته في  
سلطة القاضي الموضوع . ولا يكفي لاعتبار الشئ متروكا أن يسكت المالك  
عن المطالبة به أو يقصد عن السعي لاسترداده ، بل لابد أن يكون تخليه

---

(٩٦) تعتبر القمامة مالا متروكا ولو كان هناك حق لشخص معين في جمعها والإسقاط بها .  
إذا أنها لا يدخل في حيازته إلا بالاستيلاء عليها فعلا ( أسبوط ١٩٢٥/٥/٥ المحاماة س .  
ق ٥٤٤ ) . حبل ص ٣٩٤ .

(٩٧) قضى بأن المال في حيازة نزعان ، مال مباح للصوم ومال مملوك  
للأفراد . فالمال المباح هو الذي لا صاحب له في الأصل أو كان له صاحب وتخلل عنه والمملوك  
هو الذي يخص به أحد الناس لنفسه بحيازته . والتخلل عن الملك إما أن يكون يتركه فعلا  
معرضا لاستيلاء أول من أول من يمر به أو بالتصريح بإنشئه لمن يظليه . ومن قبيل التخلل عن  
الملك ما يحصل في فرق السفن البحرية فإن المادة فيما أو ارتطمت السفينة أو غرقت ويس  
رجالها من نجاتها أن يأخذوا ما ينسبر لهم أخذها منها ويحلوا عنها فتصير غنية بأداة لمن  
يكتفي بها أو أنهم يستعفون من يتقاسمون مهم أسلأيا - فإذا لم يتخلل البحارة من السفينة  
في تلك الحالة بل بقوا صليين على نجاتها أو نجات شمتها ولم يبيعوها للصوم كان النضى  
على أسلأيا سرقة محمية ( جتايات المقصورة ١٩٩٥/٤/٢٣ المحرق بر ١٠ ق ٢٤ ) .  
(٩٨) سألوط الجزئية ١٩٢٠/١٢/١٦ المحاماة س ٦ ق ٣٥ .

واضحاً من عمل إيجايي يقوم به مقروننا بقصد النزول عنه (٩٩) .

ويثور التساؤل عن الاستيلاء على مصوغات وأكافان الموتى ، هل تعتبر مالا متروكا ومن ثم لا جريمة في الأمر أم أن لها مالك والاستيلاء عليها يعتبر سرقة ؟ الاستيلاء على الجثة ذاتها لا عقاب عليه باعتباره سرقة ، وإنما قد ينطوي الفعل تحت وصف آخر كإخفاء جثة القاتيل المنصوص عليها في المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات ، أو انتهاك حرمة القبور المنطوية تحت نص المادة ١٦٠ منه (١٠٠) . ولكن إذا وضع بعض أجزاء الجثة في متحف أو معهد علمي للدراسة ، فإنه يصبح مملوكا للجهة الحائزة لها ويصح أن تكون موضوعا لجريمة السرقة (١٠١) .

وأما الاستيلاء على الأكافان والمصوغات كالألسنان الذهبية والحواتم . فنحن نرى أنها وإن كانت تعد أموالا يمكن تقويمها إلا أن ورتة المتوفى قد تخلوا عن ملكيتها وانصرفت نيتهم يقينا إلى تركها فاصبحت مالا متروكا (١٠٢) ، فالأكافان سوف تتلف ولن يفكر الورثة في الحصول على ما بالجثة من مصوغات ، ولا يمتنع بأن لهذه الأموال قيمة فلا تعتبر متروكة فقد قررت محكمة النقض أنه لا يشترط في الشيء المتروك أن يكون مملوك القيمة بل يجوز في القانون أن يعد الشيء متروكا فلا يعتبر من يستولى عليه سارقا ولو كانت له قيمة تذكر (١٠٣) ، فضلا عن صراحة نص المادة ١/٨٧١ من القانون المدني السالفة الإشارة إليه .

ولكن هذه النتيجة وإن كانت توصل إليها القواعد القانونية إلا أنها تنطوي على مساس بشعور الورثة ، ولذا نجد أن محكمة النقض قررت أن الاستيلاء على الأكافان والحل يعتبر سرقة فقالت « إن الأكافان والملابس والحل وغيرها من الأشياء التي اعتاد الناس إيداعها في القبور مع الموتى إنما هي مملوكة لورثة هؤلاء ، وقد خصصوها لتبقى مع جثث أهلهم لما قر في نفوسهم واستقر في ضمائرهم من وجوب إكرامهم في أجدانهم على التحنو

(٩٩) نقض ١٩٥٩/٤/٢٧ احكام النظم من ١١ ق ٢٠٨ .

(١٠٠) أحمد أمين من ٦٣١ .

(١٠١) القلل من ٤٩ .

(١٠٢) وبهذا الرأي أخذت محكمة نابل في إيطاليا واتبع إلى ذلك في الموسوعة الجنائية

ج ٤ ص ٢٦٤ ، ويميل إليه أحمد أمين من ٦٣١ .

(١٠٣) نقض ١٩٤٦/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٨ .

الذى رأوه موقنين بأنه لا حق لأحد فى العبث بشئ مما أودع ، ولذا فإن هذه الأشياء لا يمكن بحال ما عدنا من قبيل المال المباح يسوغ لكل شخص تملكه والاستيلاء عليه(١٠٤) . ويبدو أن التمليل الذى اتجهت إليه محكمة النقض قد تأثرت فيه بمطابقة الورثة والقصور الدينى ، لأن القول بتخصيص الورثة للمال فى غرض معين يعنى أن لهم استعادة ذلك المال وهو أمر لا يحدث إطلاقاً . فإن تكفين الجثة أمر يوجب الدين ولا يصح عندئذ القول بأن الورثة قد احتفظوا بملكية الكفن وهم لا يستطيعون استعادته ، كما أن حرمة الموتى لا تجيز العبث بالجثة للحصول على ما قد يكون بها من مصاغ . فإذا كانت تلك هى أحكام الدين فلا يصح بمد هذا القول بأن المال ما زال فى ملكية الورثة . ولقد كان الأسلم للمشروع أن يجعل من هذا الفعل جريمة خاصة وإن شاء يقرر لها عقاباً مشدداً .

#### (٢) المال للفقود

قد يفقد الفرد بعض ماله ويبحث عنه فلا يجد ثم يثر عليه آخر فينتقطه ، وقد تصاحب الالتقاط نية اعتلاكه أو قد ينوى ملتقط الشئ رده ثم يرجع عن عزمه ويضيفه إلى ملكه . فما هو حكم القانون بالنسبة للفعل الذى صدر من ملتقط الشئ ؟ يجب ابتداءً أن يكون المال فاقداً فصلاً أى خرج عن حيلة مالكة مادياً دون انصراف نيته إلى التخلل عنه ، وهى مسانة مردها وقائع الدعوى . وعلى هذه فالخادم الذى يجد مالا ضائماً من سيده فى منزله لا يمكن القول بأنه عثر على مال فاقد ، لأن المنزل فى حيازة السيد وإن لم يستطع تحديد أين حاله الفاقد على وجه الدقة(١٠٥) .

ويثور البحث بالنسبة للحيوانات المنزلية والطيور الداجنة إذا اختفت هل تعتبر مالا فاقداً أم أنها تصبح مالا مباحاً فتصير ملكاً لمن يضع اليد عليها ؟ فى هذه الصورة المبررة بوقائع الدعوى وطبيعة المال . فمثلاً لا يتصور بالنسبة للطيور المنزلية الداجنة إلا أن تكون فاقدة ويطبق بالنسبة لها حكم الأشياء الفاقدة . وأما الحيوانات المنزلية فاللواط فيها هو اعتقاد من عثر عليها فإن بنى على أدلة مقبولة أنه اعتبرها مباحة فلا جريمة فى الأمر ، ولكن إن ثبت أن الظروف توحي بأنها فاقدة - كما إذا كانت

(١٠٤) نقض ١٩٣٦/٤/٦ مجوعة الأنواع القانونية ج ٣ ق ٤٥٧ .

(١٠٥) محدود مصطلحى ص ٢٨١ .

ثبينة - طبق في حق من استولى عليها حكم المأ الفاقدة (١٠٦) . وقد نصت المادة ٢/٨٧١ من القانون المدني على أن « تعتبر الحيوانات غير الأليف لا مالك لها ما دامت طليقة ، وإذا اعتقل حيوان منها ثم أطلق عاد لا مالك له إذا لم يتبعه المالك فوراً ، أو إذا كُتب عن تتبعه ، وما روض من الحيوانات وأُغِر الرجوع إلى المكان المخصص له ثم فقد هذه المادة يرجع لا مالك له » .

وإذا التقط الشخص المال الفاقدة وهو ينتوي امتلاكه وقت الالتقاط أو انصرفت نيته إلى ذلك بعد أخذه للمال ، فإنه يصعب تصور قيام فصل الاختلاس لأن الملتقط لم يأت من جانبته بعمل يخرج المال من حوزة صاحبه ومن ثم لا يمكن القول بقيام جريمة السرعة . ولكن هذه النتيجة لا تتفق مع مقتضيات الحياة العملية ووجوب رد الأموال الفاقدة إلى أربابها . وقد لجأ الفقه والقضاء في فرنسا إلى القول بأنه وإن فقد مالك المال المظهر المادي للحيازة إلا أن المتصرف المنوي وهو انصراف نيته إلى بقائه المال في ملكيته لا يزال باقياً ، وانتهوا من هذا الطريق إلى اعتبار الفصل اختلاسا مكوّناً للركن المادي في جريمة السرعة (١٠٧) .

أما المشرع المصري فقد أراد حل المسألة بنص تشريعي ، فصدر دكريتو الأشياء الفاقدة في ١٨ من مايو سنة ١٨٩٨ ونصت المادة الأولى منه على أن « كل من يعثر على شيء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده إلى صاحبه في الحال يجب عليه أن يسلمه وأن يبلغ عنه أقرب نقطة كابلوليس في المدن أو إلى المند في القرى . ويجب إجراء التسليم في ظرف ثلاثة أيام في المدن وثمانية أيام في القرى . ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز ابلاغها إلى مائة قرش وبضياح تحق في المكافأة المنصوص عليها في المادة الثالثة . فإذا كان حبس الشيء أو الحيوان مصحوباً بنية امتلاكه بطريق الفس ، فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ، ولا يبقى هناك وجه للمحاكمة على هذه المخالفة » (١٠٨) .

١٠٦) أحمد أمين ص ٦٢٩ .

١٠٧) جازو ج ٦ سنة ١٣٨٨ .

١٠٨) أن قانون الأشياء الضائعة الصادر في ١٨/٥/١٨٩٨ يحدّد عدم التبليغ عن العثور على الشيء الفاقدة مخالفة لمجرد عدم حصوله في الوقت المحدد . أما إذا كان حبس الشيء بهذه مدته فإنه يكون اختلاسا لمال الغير مطالبا عليه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٤ ع ( نظرياً ١٩١٠/٣ )  
نص المقتضى ق ٦٢٧ .

بيد أن هذا النص لم يذكر نوع الدعوى الجنائية التي ترفع ، ولم يجد الفقه والقضاء تفسيراً لها إلا جريمة السرقة (١٠٩) ، ولعله اعتدى في هذا بالرأى السائد في فرنسا . وقد جرى العمل على وصف التهمة بجريمة السرقة وتطبيق مادة القانون الخاصة بها فيقال : سرق مالا مجهول بأن عت عليه وحسبه بنية امتلاكه بطريق الغش ، الأمر المنطوق تحت نص المادتين ٣١٨ مقوبات والأولى من ذكرينو الأشياء الفاقدة لسنة ١٨٩٨ .

ولقد كان الفقه والقضاء يتطلبان أن تكون نية امتلاك المال مصاحبة لالتقاطه ، فإن لم تكن معاصرة وإنما أتت لاحقة للشور على المال فالأمر لا جريمة فيه ، ولعل سند هذا أن جريمة السرقة وقتية ومن ثم يجب أن تنواري نية التملك وقت الاختلاس (١١٠) . بيد أن محكمة النقض أخيراً لم تفرق بين ما إذا كانت نية التملك مصاحبة أو لاحقة لالتقاط المال (١١١) . وهذا الرأي يتسق مع عبارة القانون التي تقرر : إذا كان حبس الشيء أو الحياض مصحوباً بنية امتلاكه ، دون أن تحدد ذلك بوقت الشور ، فالمحبس يمتد ما دام المال في حيازة من عثر عليه ، وقضاه عن هذا فإن الغرض من تقرير العقاب على السرقة هو حماية مال الغير من الاستيلاء عليه بغبر وجه حق . فإذا قلنا أن المال الفاقد لا يزال في حيازة مالكة حكماً من ناحية المنصر المحتوي لاقتضى هذا عقاب كسل من يستولى عليه ، ولا يبره شذوذ تاريخ قيام النية . بفرض أن شخصاً يثر على قطعة من الماس واعتقد وقت التقاطها إنها زجاج لا قيمة له ومع ذلك أبقاها في حوزته ثم قابل تاجر مجوهرات كشف له عن حقيقتها فاحتفظ بها ملكاً له ، فهل يقال إن فعله لا جريمة فيه ، وهل العقاب لا يتفق والعدالة ؟ إن الحكمة من تشريع جريمة السرقة وتوقيع الجزاء عنها توجب اعتبار ذلك الفعل جريمة .

(١٠٩) لنظ ١٩١٥/٦/٢٦ المجموعة الرسمية ص ١٧ ق ٣٦ . وقد جاء به : أن الشور على وجه ضائع وحسبه بنية امتلاكه بطريق الغش يعتبر سرقة بناء على ما أجمعت عليه المحاكم الفرنسية مع عدم وجود نص قانوني بذلك . فيصبح إذن في القطر المصري أيضاً اعتبار هذا الفعل سرقة بناء على الأسباب التي استندت عليها الأحكام الفرنسية .  
(١١٠) أحمد أمين ص ٦٣٣ ، الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ٢٢١ ، القفل ص ٤٩ . ونقض ١٩٣٥/١٤/٢٢ مصبوعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٦ .  
(١١١) نظير ١٩٤١/٢/١٠ مجوعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٤ ، ١٩٣٨/٢/١٤ قضاء القطر ق ٦٣٦ .



ويجب أن يكون ملقط الشيء علما بأنه مال فاقد . فإذا كان المال  
فاقدا واعتقد ملقطه أنه متروك قد تخلى عنه مالكه فلا يسند له جرمية  
بسبب انتفاء القصد الجنائي لاعتقاده أن لا مالك لذلك المال . ويستوى في  
هذا أن تنصرف نيته إلى تملك الشيء عند التقاطه أو بعد ذلك . واعتقاد  
ملقط الشيء أنه مال متروك أم لا مسألة مردها وقائع الدعوى وما تستخلصه  
منها محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض عليها . وغالبا ما يستدل  
على عقيدة الفرد بقيمة المال الملقط .

ويستوى أن يكون التقاط المال قد قام به نفس المتهم أو غيره كأنه  
آلة في يده . وقد قضى بأن عثور غلام من ركاب الأتوبيس على حافظة نقود  
في سيارة ومشاهدة الكمساري إياه في لحظة عثوره عليها وأخذها لها ، ولم  
يكن ذلك بقصد توصيلها للشركة بل كان يقصد إخفائها لنفسه ، فإن  
هذه الواقعة ينطبق عليها ذكريتو الأشياء الفاقدة ، إذ الكمساري باستيلائه  
على الحافظة في لحظة العثور عليها من الغلام يكون في الواقع هو الذي التقطها  
وحبسها بنية تملكها بطريق النسخ ، والغلام لم يكن إلا مجرد واسطة  
بريئة (١١٢) .

وقيام نية التملك مسألة موضوعية يختص بها قاضي الموضوع وحتى  
ظهرت النية فلا أهمية لها إذا كان المجهاد الذي ضربه المشرع لتسليم المال  
إلى جهة الإدارة فقد انتفى من عدمه (١١٣) . وإذا فرض أن ملقط الشيء قد  
انتوى امتلاكه ثم عدل بعد هذا وسلمه للشرطة خلال الموعده المضروب قانونا  
فإن الجريمة تكون قد قامت ، وإن كان هناك محل لاصدار أمر بحفظ الأوراق  
أو القضاء فيها بمقوبة مخففة وفق تقدير القاضي .

ويموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، أضيفت إلى قانون العقوبات  
مادة جديدة برقم ٣٢١ مكررا تناولت الأشياء أو الحيوانات الفاقدة ، وحلت  
محل الذكريتو سالفة الإشارة إليه لسنة ١٩٨٨ ، ونصت المادة المتكسر

(١١٢) دهم ١٩٤٤/٧/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٠٠ ، ١٩٣٩/١٢/١١  
قضاء القاضي ق ٦٢٨ .

(١١٣) نفس ١٩٤٤/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٩ . فيجوز دفع الدعوى  
ولو لم تكن تخص المدة المخصصة للتسليم أو التبليغ متى وضحت نية التملك (نفس ١٩٥٠/١١/٢٧  
قضاء القاضي ق ٦٤٤) .

اليها على أن « كل من عثر على شيء أو حيوان فاقد ولم يرده إلى صاحبه متى تيسر ذلك أو لم يسلمه إلى مقر الشرطة أو جهة الإدارة خلال ثلاثة أيام يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين إذا اجتنبه بنية تملكه . أما إذا اجتنبه بعد انقضاء تلك الفترة يفسر نية التملك فتكون العقوبة الزمانة التي لا تتجاوز مائة جنيه » .

والأحكام التي وردت في النص المستحدث تتفق مع ما ورد بدكرته الأشياء الضائعة ، فهو على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ قد اقتضت أحكام التنسيق بين قانون المقوّمات وعمدة قوانين أخرى » .

#### (٤) الكنز المفقود

نصت المادة ٨٧٢ من القانون المدني على أن « الكنز المفقود أو المخبره التي لا يستطيع أحد أن يثبت ملكيته له يكون لمالك المقار الذي وجد فيه الكنز أو لمالك رقبته . والكنز الذي يثر عليه في عين موقوفه يكون ملكا خاصا للواقف ولورثته » . فالكنز المفقود إما أن يكون ليس له مالك . حينئذ يهد ملكا لمالك المقار الذي وجد فيه أو مالك رقبته . فإن كانت الأرض موقوفة فإنه - وقد ألغى الوقف الأهلي ولم يبق إلا الوقف الخيري - يهد ملكا للواقف وورثته من بعده ، فإن كان الوقف خيريا اعتبر الماله ملكا للجهة الموقوفة عليها . ويكون الاستيلاء على الكنز في هذه الصورة اختلاسا إذ هو حال حدد القانون مالكه ولا يعتبر مالا مباحا .

الأشياء الأثرية : وقد نصت المادة ٨٧٢ من القانون المدني على أن الحق في الأشياء الأثرية تنظمه لوائح خاصة ، وهي تعتبر ملكا للدولة والاستيلاء عليها يكون في هذه الصورة اختلاسا .

### ثالثا : القصد الجنائي

جريمة السرقة جريمة عمدية فيجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي والقصد الجنائي قد يكتفى بأن يكون قصدا عاما وقد يشترط قصد خاص . فالقصد الخاص يتطلب في جريمة السرقة ؟ لقد عرفت محكمة النقض القصد الجنائي في جريمة السرقة بأنه قيام الملم عند الجنائي وقت ارتكاب فعلته بأنه .

يختلس المتقول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه (١١٤) . وهذا التعريف يتطلب توافر القصد العام والقصد الخاص .

### (١) القصد العام

هو قيام العلم لدى الجاني وقت ارتكابه للجريمة أنه يختلس المملوك للغير بلا رضا من مالكه . فيشترط : .

( أ ) علم الجاني بأنه يختلس مال الغير ، فالقانون قد حمى ملكية الفرد لماله المتقول من الاستيلاء عليه . فإن كان الفاعل يعتقد أن المال الذي استولى عليه ملكه وكانت حقيقة الأمر أنه في ملكية غيره لا يتوافر قبله القصد الجنائي في جريمة السرقة (١١٥) . وعلم الفاعل أن المال مملوك له أو مملوك لغيره هي مسألة مردها وقائع الدعوى تستخلصها محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض عليها .

بيد أنه يجب مراعاة التفرقة بين الجهل بالقانون والجهل بالوقائع فالجهل بالقانون لا يقوم عذرا لدى الجاني لارتكابه فعلته ، فالخص الذي يضر على مال مفقود ويستقد أنه ماله بمجرده . وضح يله عليه شأنه شأن المالك المباح تتوافر قبله جريمة السرقة . وخطؤه في حكم القانون لا يقوم عذرا يفيقه من المسئولية . أما الجهل بالوقائع فإنه قد يؤدي الى انعدام القصد الجنائي في جريمة السرقة ، فالشخص الذي يستولى على مال في منزل والده المتوفى اعتقادا منه أنه وقع في نصيبه بعد أن تقاسم الورثة التركة لا يمد سارقا للمال (١١٦) . وقد قضى بأنه إذا كان المتهم لم يقدم على أخذ الأثرية المدعاة سرقتها الا بناء على بيع صادر له من آخر على اعتبار أنها مالك . فلا يكفي في ادانته بسرقتها ثبوت ملكية هذه الأثرية لمصلحة الآثار بل يتعين لمسألته جنائيا عن سرقتها أن تبين المحكمة أنه كان وقت استيلائها عليها يعلم أن من باعه اياها لا يملكها (١١٧) . والشريك الذي يأخذ بعض

(١١٤) نفس ١٦٢٩/١٠/١٧ الحطابة س ١٠ ق ٥٨ ، ١٩٦٤/٦/٢٣ أحكام النقض  
س ١٥ ق ١٠١ - ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٧٠ ، ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٦٦ ق ٦٣ ، ١٩٨٤/٤/٢٢  
س ٢٥ ق ٩١ ، ١٩٨٥/١١/٢٧ س ٣٦ ق ١٩٤ .  
(١١٥) جارسون م ٣٧٩ بند ٢٧١ . أحمد أمين ص ٦٤٢ .  
(١١٦) نفس ١٩٦١/٦/٣ للجمعية الرسمية س ١٢ ق ١٣٦ .  
(١١٧) نفس ١٩٤٨/١١/٨ قضاء النقض ق ٦٤٨ .

مال الشركة اعتقاداً منه بأن شريكه قد قسم الأنصبة ونحسه بذلك المال لا يعتبر صادراً - ويختلف الوضع لو استولى الشريك على بعض مال الشركة قبل القسمة فيصده مختلساً ولو كانت قيمة المال أقل من نصيبه الذي ساهم به في الشركة ، لأن شريكه يقاسمه كل جزئية من جزئيات ذلك المال حتى ولو وقع المال المختلس بعد القسمة في نصيبه لأنه عندهما استولى على المال قد استولى أيضاً على نصيب شريكه فيه - ولا يعتد هنا بحكم القانون المدني الذي يرجع أثر القسمة إلى وقت تملك الشركاء للمال إذ العبارة بالواقع وقت الاختلاس لا بالقواعد الحكمية التي يضمنها القانون المدني (١١٨) .

القصد الجنائي في جريمة السرقة لا يتحقق إذا تبين أن ملكية الشيء المسروق محل نزاع جسيدي بين المتهم والمجنى عليه ولم يتم دليل على أن لا شبهة لدى المتهم في ملكية المجنى عليه للشيء المسروق وأن أخذه للشيء إنما كان اختلاساً وسلباً من مالكه الذي يستند هو أن الملكية خالصة له من دونه إذ تبقى المسألة نزاعاً مدنياً محضاً يظفر فيه من يكون دليله مقبولا بمقتضى القانون المدني (١١٩) .

(ب) أن يعلم الجاني أنه يستولى على المال بغير رضا مالكه - فتنازل الحائز عن الحيابة الكاملة أو الناقصة للمال لا يجعل من المستلم مختلساً - وإذا كنز الفاعل يعتقد بصحة نية أنه يأخذ المال برضاء المالك فلا يتوافر في حقه القصد الجنائي (١٢٠) . ومتى وجد رضا المجنى عليه لا تقوم الجريمة حتى ولو كان مرتكب الفعل على جهل بالرضا الصادر منه (١٢١) . ومسألة العلم بالرضا مردها وقائع الدعوى يستخلصها قاضي الموضوع من الأدلة التي تطرح بين يديه .

وينبغي عدم الخلط بين رضا الحائز بالتنازل عن حيازته ، وبين تغافله عند الاستيلاء على المال - فرجل الشرطة الذي يتنصت لاصوص و

---

(١١٨) القتل من ٥٤ ، رؤوف من ٢٢٦ . عكس هذا محمود مصطفى من ٢٧٥ ويرى أنه لا جريمة في الأمر أصلاً لقواعد القانون المدني .

(١١٩) نفي ١٩٨٥/١/٢٧ أحكام النظم من ٣٦ ق ٢٠ .

(١٢٠) أحمد أمين من ٦٤١ .

(١٢١) أحمد أمين من ٦٤١ ، ويشير إلى رأى عكس لشيفر وهيل ج ٥ بند ١٩٣٣

ينصب إلى قيام الجريمة استناداً إلى أن الرضاء طرف خارجي لم يدخل في علم المتهم قط ولا تأثير له على القصد الجنائي .

أحدى وسائل المواصلات ويحصل ماله في تناول أيديهم ليستطيع القبض عليهم لا يقال انه قد تخلى عن الحياة برضائه ، وإنما هو يتخاف من الما ليقبض على الجناة •

(ج) أن يقوم ذلك العلم وقت مقارفة الفاعل للجريمة • فجريمة السرقة جريمة وقتية تتم بمجرد اختلاس المال واخراجه من حوزة مالكه ولذا يتعين أن يتوافر القصد الجنائي وقت ارتكاب فعل الاختلاس (١٢٢) • فإن استولى شخص على مال معتقدا أنه ملكه ثم بان له بعد فترة من الوقت أنه مملوك لغيره فاحتفظ به لا تقوم قبله جريمة السرقة (١٢٣) • وفي واقعة قام المتهم بسرقة تيار كهربائي قررت محكمة النقض أن جريمة السرقة وإن كانت جريمة وقتية تتم وتنتهي بمجرد ارتكابها ، إلا أنها في صورة الدعوى جريمة متتابعة الأفعال ، يقتضى الحضي فيها تدخل إرادة الجاني في الفصل المماقب عليه كلما أقدم على ارتكابه (١٢٤) •

## (٢) القصد الخاص

هو انصراف نية الجاني الى ائلاك المال المختلس (١٢٥) • فالقالب على السرقة يقصد به حماية الملكية الفردية ، فإن كانت الملكية لا تزال باقية لصاحب المال لا يتدخل القانون الجنائي • فسرقة المنفعة أساسا لا عقاب

(١٢٢) القتل ص ٦٠ •

(١٢٣) جارسون م ٣٧٩ بند ٣٠٥ • هيجيني ص ١٣٦ و ١٢٧ • ووسلي ص ٤١٦ •

(١٢٤) نفس ١٩٥٩/١١/٢٣ أحكام النقض ص ١٠ ق ١٩٣ •

(١٢٥) جارسون م ٣٧٩ بند ٣٦٦ • وقد عني بأنه إذا عطل المدين احتفظه بالسند عن ربح إرادة الدائن بأنه لم يقصد تلك السند ، بل يقصد بالاستيلاء عليه تهديد الدائن لحمله على أن يخصص له كذا جنبا بدعوى انه عني في البيع الذي كان من نتيجة تحرير ذلك السند • فإن هذا لا يعفيه من المسؤولية الجنائية لأن طلب المحرم هو تحكّم منه في الدائن لا يستند الى أساس واستيقاظ السند وصارمته على الحصول على هذا المبلغ الذي لا حق له فيه بعد اختلاسا فيه سلب المال المختلس وهي الية الواجب توافرها قانونا في جريمة السرقة (نفس ١٩٣٤/٤/٣٠ قضاء النقض ق ٦٠٨) • ولذا فليط ضابط مباحث شخصا سه مواد مخدرة ثم انقض جماعة من أنصار مالك الأفيون على الضابط وعلى المتهم بأحراز الأفيون بقصد تغليب المتهم من تبة حيازة الأفيون واستعملوا القوة والإكراه فلا يعتبر معلّم سرقة بإكراه • لأن أخذ المتهم للمخدّر من الضابط لم يكن مقصودا به تملكه ( ١٩٢٧/٢/٧ المسألة ص ٨ ق ١١) • ومن يغتلس الخاع المسروق ليرده الى مالكه الأصلي لا يعد سارقا لانتفاء القصد الجنائي لديه ولملم وجود نية التملك ( أحمد أمين ص ٦١١ ) •

عليها(١٢٦) ، فحتلا من يأخذ كتابا لجاره ليطالعه ويرده اليه ثانية لا يعد مرتكباً لجريمة السرقة ، ومن يركب سيارة غيره ليقوم بنزعة بها ثم يبيدها الى صاحبها لا يعتبر مختلساً لها(١٢٧) . بيد أنه في هذه الصورة الأخيرة يسند الى الفاعل جريمة سرقة البنزين المستهلك في تشغيل آلات السيارة وسيورها(١٢٨) . ولا يتغير الوضع لو كان ذلك الشخص قد وضع بنزيناً في خزان السيارة قبل السير بها ، لأن هذا السائل قد اختلط بما كان موجوداً بها من قبل وأصبح حكمه حكم المال المشترك ، فالفاعل قد اختلس بعض حزمات المال الذي يخص مالك السيارة ولا يبقى الا فرض واحد لا يسفر من جريمة سرقة هو أن لا يكون بالسيارة بنزين اطلاقاً فيضع الفاعل بعضاً منه فيها .

وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الحكم مع تسليمه بأن المتهم لم يستول على أدوات الطباعة الا بقصد الاستعانة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة والقذف في حقه ، وقد اعتبر عناصر جريمة السرقة متوافرة بقوله ان القصد الجنائي فيها يتحقق باستيلاء الجاني على مال يعلم أنه غير مملوك له بنية حرمان صاحبه منه ولو مؤقتاً ، فإنه يكون قد اخطأ لأن الاستيلاء بقصد الاستعمال المؤقت لا يكفي في القصد الجنائي اذ لا بد فيه من وجود نية التملك(١٢٩) .

وقد سبق لنا القول بأن جريمة السرقة جريمة وقتية ، يجب ان يتوافر القصد الجنائي وقت وقوع فعل الاختلاس . ومع هذا فقد ذهب رأى الى أنه يستوى في توافر القصد الجنائي أن يكون ماصراً للاختلاس أو لاهة له أي سواء أقامت نية التملك وقت الاختلاس أم قامت هذه النية بعد ذلك ، فمن يستولى على منقول آخر للانتفاع المؤقت مع نية رده ثانية ينبغي أن يعد سارقاً متى طرأت لديه نية تملكه أياً كان وقت طروئها ، وكذلك الحال في صورة الفلظ المانع من قيام الجريمة اذا زالت أسبابه ، وكذلك اذا توافر سبب من أسباب الاباحة كالدفاع الشرعي ثم زالت تلك الحالة فعندئذ يتعين القول بتوافر المسؤولية والبررة كلها بآثبات النية . فاستيلاء الجاني على

(١٢٦) راجع المادة ٣٢٤ مكرراً ١ ع المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ .

(١٢٧) يطالب القانون الايطالي من يستول على المال بقصد استعماله استعمالاً وقتياً ان يزوده بعد ذلك (م ٦٦٦ هـ) .

(١٢٨) الفل من ٥٩ هـ ، حبيبي من ١٢٧ .

(١٢٩) نقض ١٩٤٢/١٨/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٣٦ .

سلعة بغير نية تملكها دون موافقة مالكها أمر لا يعطيه عليها سوى اليد العارضة ، فإذا قامت نية التملك في أية مرحلة من مراحل هذه اليد العارضة زال كل حائل قانوني دون القول بقيام أركان الجريمة (١٣٠) .

وتوافر نية التملك من عدمه مسألة موضوعية يستقل قاضي الموضوع باستخلاصها من وقائع المعوى (١٣١) . وتعتبر نية التملك قائمة في الصورة التي يستولى فيها الشخص على بعض المال ثم يعلق رده على دفع مبلغ من المال « كحلوان » ، لأن الغرض يقتضى أن مختلس المال قد اعتنقه قى ملكيته ولن يقوم برده إلا بعد دفع المطلوب فما لم يدفع ثمن يرد المال الى صاحبه ويبقى في ملكية مختلس (١٣٢) .

وتنبغي مراعاة الفرق بين القصد والباعث في جريمة السرقة ، فالقصد قد سبق لنا بيانه بشطريه العام والخاص وفقفه يفسم الجريمة فلا قيام لها . وأما الباعث فلا أثر له على وجود الجريمة (١٣٣) ، وإن كان قد يؤثر على تقدير القاضى للمقوبة في بعض الأحيان كمن يسرق رغيفا من الخبز بدافع جوع اولاده الصغار (١٣٤) .

ومن ينتزع شيئا مملوكا لغيره من مكانه ويعلمه فورا لا يعد سارقا وانما مرتكبا لجريمة الاتلاف . أما اذا استولى على الشيء بعد انتزاعه من مكانه بنية تملكه والتصرف فيه تصرف المالك فانه يعد سارقا ولو لم يكن غرضه الانتفاع بالشيء لأن هذا منطلق الباعث وهو أمر لا يعتمد به فى تكوين الجريمة (١٣٥) .

---

(١٣٠) رؤوف ص ٢٧٥ .

(١٣١) نفس ١٩٧٥/١١/٣٠ أحكام النطق ص ٢٦ ق ١٧٣ ، ١٩٥٤/٥/٣ قضاء النطق ق ٦٥٦ ، وعلم المتهم بالسرقة مسألة نفسية لا تستند من أقرال الشهود بل للمحكمة أن تنبئها من ظروف الدعوى ( نفس ١٩٥١/٤/٣ قضاء النطق ق ٦٦٣ ) .

(١٣٢) راجع نفس ١٩٣٤/٤/٣٠ سألقة الإشارة اليه .

(١٣٣) جارسون م ٣٧٩ بند ٢٥٩ .

(١٣٤) وقد يصحح في حالة الجوع أو البرد تطبيق حالة الضرورة المنصوص عليها لى

المادة ٦١ من قانون العقوبات لو توافرت شروطها ( ووسليه ص ٤١٦ ) .

(١٣٥) سوحاج الجزئية ١٩٣٠/١٢/٣١ المحامد ص ١١ ق ٢٨٣ . احمد امين ص ٦٠٨ .

القلن ص ٩٢ . محمود مصطفى ص ٢٥٤ .

وان كان استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة (١٣٦) ، فإنه ليس بشرط أن تتحقق المحكمة عن توافر القصد الجنائي صراحة ما دامت الواقعة تدل بذاتها على توافره (١٣٧) . هذا ما دامت نية التملك ليست محل نزاع ، أما اذا دفع المتهم بانعدام القصد الجنائي لديه - كما اذا دفع بأن قصده من الاستيلاء على المال هو الانتفاع به بعض الوقت وودعه ثانية الى صاحبه - فإنه يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع وتدل على وجود القصد الجنائي والا كان حكمها مميهاً (١٣٨) وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان المتهم قد نازع في قيام نية التملك بقوله ان ما قصده باخذ البطانية محل دعوى السرقة الا مجرد الانفتاح بها انقاء البرد . فإنه يكون من الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصده الجنائي وتقيم الدليل على توافره ، فاذا هي لم تفعل كان حكمها قاصراً قصوراً مميهاً بما يستوجب نقضه (١٣٩) .

(١٣٦) نقض ١٩٦٣/٥/٢٠ أحكام النقض من ١٤ ق ٨٤ .

(١٣٧) نقض ١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض من ٤ ق ٧٧ . ١٩٥٣/٥/٤ ق ٢/٩ . ١٩٦٠/١٠/٣١ من ١١ ق ١٤٢ ، ١٩٥٥/١١/٣٠ من ٣٦ ق ١٧٣ . ١٩٧٣/٤/١٦ من ٢٠ ق ٩٠٩ .

(١٣٨) نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض من ٣٦ ق ٦٣ .

(١٣٩) نقض ١٩٥٠/١١/٢ أحكام النقض من ٢ ق ٤٧ . ١٩٥٦/٢/١٤ من ٧ ق ٦١ . ١٩٦٤/٦/٢٢ من ١٥ ق ١٠١ ، ١٩٧٥/٣/٢٤ من ٣٦ ق ٦٣ ، ١٩٧٤/٢/١٠ من ٣٥ ق ٥٣ .



## المبحث الثاني عقوبة السرقة

إذا تمت جريمة السرقة أو وقعت عند حد الشروع استحق الفاعل العقوبة المقررة في القانون ، ولا يؤثر في هذا أن يكون المال المسروق قد ضبط أم لا (١٤٠) ، أو أن يقوم الجاني برد المال المسروق الى صاحبه فان هذا لا يؤثر في قيام الجريمة وان كان يدعو القضاة الى استبعاد الرافعة (١٤١) .

ولم يوجد المشرع عقوبة السرقة ، فهو قد جعلها متى كانت الجريمة بسيطة أقل منها اذا ما اقترنت بظروف مشددة ، وهو فوق هذا جعل من أثر بعض الظروف - غير تفليط العقوبة - تغيير نوع الجريمة ورفعها من الجنحة الى الجناية . وقد قدر عقوبة الشروع دائما بأقل من عقوبة الجريمة التامة . واعتد أحيانا بموضوع الجريمة وأخذ منه دلالة على قلة خطورة الجاني وسببا للنزول بالعقوبة من الحبس الى الغرامة . وهذا ما كان مقررا بالمادة ٣١٩ من قانون العقوبات التي ألغيت بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، لتتسم صورتها مع الأحكام الواردة في قانون العقوبات بباب السرقة . وكانت المادة ٣١٩ المشار إليها تنص قبل إلغاها على أنه « يجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين بغرامة لا تتجاوز جنيهين مصريين اذا كان المسروق غللا أو محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد على خمسة وعشرون قرشا مصريا » . وقد اعتد القانون ببعض الظروف وجعل تحريك الدعوى الجنائية في جريمة السرقة متوقفا على شكوى المجنى عليه .

وتكلم فيما يلي على الشروع في السرقة ، ثم تمليق تحريك الدعوى الجنائية على شكوى ، ثم عقوبة السرقة الموصوفة بظروف مشددة والسرقة البسيطة والسرقة ذات الظروف المخففة .

---

(١٤٠) اذا كان التائب بالحكم ان يتهم استغنى سندا محررا عليه للمجنى علمه فان اذنته من أجل سرقة السند تكون صحيحة ولم كان السند لم يضببط ( نفى ١٩٤٥/٢/١٩ قضاء النفى ق ٦٦٤ ) .  
(١٤١) نفى ١٩٤٥/١٢/١٧ قضاء النفى ق ٦٦٥ .

## أولا

### الشروع في السرقة

تحتل أهمية دراسة الشروع في جريمة السرقة أكثر منها في أية جريمة أخرى لأنها أكثر الجرائم وقوعا في العمل . والشروع فيها يعاقب عليه دائما ففي الجنايات ينص المادة ٤٦ من قانون العقوبات والجنح بمقتضى نص المادة ٣٢١ منه ، وعقوبة الشروع دائما أخف من عقوبة الجريمة التامة . وقد عرفت المادة ٤٥ من قانون العقوبات الشروع ، والركن المادى فيه هو البدء في التنفيذ . وتدل التفرقة في جريمة السرقة بين الفعل التحضيرى وبين البدء في التنفيذ الذى يعد شروعا وبين الجريمة التامة لتدخل الأفعال المكونة للمشروع لأجرامى . وقد اختلف في تعريف ماهية الأفعال التى تعد بدءا في التنفيذ ، وانقسم الرأى الى منيعين المادى والشخصى وأخذ الققه والقضاء في مصر بالمذهب الشخصى .

ومن أحكام القضاء أنه لا يشترط لتحقيق الشروع في السرقة أن يبدأ في تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفي أن يبدأ في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى ومؤد إليه حالا ومباشرة (١٤٢) . ولا يلزم وجود المال فعلا لقيام الشروع في جريمة السرقة ما دام أن نية الجانى قد اتجهت الى ارتكاب السرقة (١٤٣) . وإن اتيان الجانى شطرا من الأفعال المكونة للظروف المشددة يكفي لاعتباره شارعا في جريمة السرقة بظروف مشددة (١٤٤) . وضبط المتهم وهو يحاول إفراغ بنزين خلسة من مظلمة أحد باعة البنزين دون علم الشركة بجصل الواقعة تتوافر فيها جميع

(١٤٢) نقض ١٩٦٣/٣/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٧ ، ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ق ١٦٨ .

(١٤٣) نقض ١٩٦٦/١٠/٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٨ ، ١٩٦٦/١٠/٢٣ س ١٢ ق ١٦٤ .

(١٤٤) نقض ١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٨٧ . وإقامة الدعوى أن المتهم وآخر شرعا في سرقة نفوذ الجنى عليه بطريق الإكراه اذ توجهوا اليه بدماءه وأدعى الآخر أن مريض فأوقع الكتشف عليه ، ثم لما اتجه الطبيب الى مكتبه لكتابة التذكرة الطبية فاجأه المتهم مسكاً اياد بكفه من الخلف ووضع قطعة من القطن مسددة بمسادة الاخير المتعددة ومساعدة الاستدراج على فم وألفه بالقوة لتعطيل مقاومته ثم ضربه بمقبض مطواة على رأسه . ونظراً اثر الجريمة لتأدية الجنى عليه واستنائه . ونقض ١٩٣٢/٥/٢٨ قضاء النقض ق ٧٤٢ ي ١٥/١٥/١٩٦٩ ق ٧٤٦ .

الخصائص المكونة لجريمة الصروع في السرقة (١٤٥) . وإذا كان المتهم قد دخل إلى منزله مسكوكاً وكان يحمل معه أدوات مما تستعمل في فتح الأبواب وكسرها وضبط قبل أن يتمكن من ارتكاب السرقة فإن تلك الأفعال على ما سلف بيانه تعتبر من الأفعال المؤدية مباشرة إلى ارتكاب جريمة السرقة وتعتبر الواقعة بذلك شروعاً فيها (١٤٦) . وأنه متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهمين بناءً على اعتبارات ذكرتها أن نيتهم كانت معقودة على السرقة وأن الأفعال المادية التي وقعت منهم من شأنها أن تؤدي مباشرة إلى الجريمة وأنه لم يحل بينهم وبين اتمام مقصدهم إلا سبب لا دخل لإرادتهم فيه بينه في حكمها فإنها تكون قد أثبتت عليهم جريمة الصروع في السرقة بجميع عناصرها (١٤٧) . ولا تترتب على محكة الموضوع إذا هي اعتبرت الصروع في جريمة السرقة متوافراً من اقتحام المتهم لسور أحد المصانع وهو من الأسلاك الشائكة ووجودهما داخل حرم المصنع على بعد أمتار من بنائه وعلى مقربة من نافذة قال أحد الشهود يسبق حصول سرقة من طريقها ومن ضبط آلات مع أحدهما مما يستعمل في الكسر (١٤٨) . وأن ادخال المتهم يده في جيب المجنى عليه بقصد سرقة ما به يعتبر شروعاً في سرقة (١٤٩) . ولو لم يجد شيئاً به (١٥٠) . وأنه متى كان المتهم قد فتح الباب العمومي للمنزل بواسطة كسره من الخارج ثم كسر كذلك باب قاعة فيه بقصد السرقة منها ، ولكنه فوجئ قبل أن يتم مقصده فإن ذلك يعد في القانون شروعاً في سرقة المتقولات التي بالقاعة ولو لم يكن قد دخلها ولم يمس شيئاً مما قصد سرقة (١٥١) . وأن جلب قفل باب إحدى الغرف بقوة والتوصل إلى فتحه ثم فتح الباب ذلك كسر من الخارج ، ويجب عده بدءاً في تنفيذ جريمة السرقة متى ثبت أن مقارن هذا الفعل كان يقصد السرقة (١٥٢) . وأن فك الصواميل المربوط بها الموتور لسرقة يعتبر بدءاً في التنفيذ مكوناً

- 
- (١٤٥) نص ١٩٥٢/٦/٨ أحكام النظم س ٤ ق ٣٢٨ .  
 (١٤٦) نص ١٩٥٢/٥/٢٠ أحكام النظم س ٣ ق ٣٦٥ .  
 (١٤٧) نص ١٩٤٧/١/٢٦ مجوعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩٠ .  
 (١٤٨) نص ١٩٤٧/٢/١٧ مجوعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٢ ، ١٩٣١/١/١٨ قضا-  
 النظم ق ٧٤١ .  
 (١٤٩) نص ١٩٤٨/٣/١ مجوعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٦ .  
 (١٥٠) نص ١٩٢٤/١١/٣ المجوعة الرسمية س ٢٧ ق ٢٥ .  
 (١٥١) نص ١٩٤٣/٤/١٢ مجوعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٦٢ .  
 (١٥٢) نص ١٩٤٣/٣/٨ مجوعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٣٦ .

لجريمة الشروع في السرقة(١٥٣) . ولا يشترط لتحقيق الشروع في السرقة أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه إلى حيازته الشخصية . بل يتوفر الشروع في السرقة ولو لم تمس يده السارق شيئا مما أراد سرقته(١٥٤) .

ولقد أوجبت محكمة النقض لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة إلى المتهم والدليل على توافرها في حقه . فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة الشروع في سرقة إطار سيارة ولم يقل في ذلك إلا « أنه حاول أن يركب سيارة النقل من الحلف وكان يها إطار » فإنه يكون معيبا إذ هو لم يأت بما يعتبر توافره به في التنفيذ وقصد السرقة وعما من الأركان التي لا تقوم جريمة السرقة إلا بهما(١٥٥) .

### تصام جريمة السرقة

انه وإن تسيرت معرفة الأفعال المكونة للشروع في جريمة السرقة بفضل القياس الذي وضعه أنصار المذهب الشخصي ، إلا أن الأهمية تبرر في معرفة وقت تمام الجريمة إذ على أساسها يتوقف قدر العقوبة التي يستطيع القاضي توقيعها . ولقد عرفنا الاختلاس وهو الركن المادي في جريمة السرقة بأنه الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال الغير بغير رضا حر منه ، فمتى يستتج هذا الركن قد توافر حتى إذا تكاملت معه باقي الأركان اعتبرته جريمة السرقة أنها تامة ؟

إن المنتج لاحكام محكمة النقض يراها تأخذ بقاعدة مقتضاها اعتبار أن جريمة السرقة تتم متى خرج المال من حوزة واضع اليد عليه ودخل

---

(١٥٣) نقض ١٩٤٢/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢٩ . - وقد قضى بأن إذا كان الخصم قد سرق قرطا على أنه من الذهب في حين أنه من النحاس ، لأن المجنى عليه كانت قد استبدلت بقرطها الذهبي قرطا من النحاس الذي سرق فإن الواقعة تكون بالنسبة لقرط النحاس سرقة وبالنسبة للقرط الذهبي للقرط . انجس خريفا في سرقة ( نقض ١٩٤١/٤/١٠ قضاء النقض ق ٧٤٨ ) . وهو قضاء محل نظر من ناحية اعتبار الواقعة شروعا في سرقة بالنسبة للقرط الذهبي . لأن تضاد الفاعل كله كان موجبا للقرط للقرط مع المجنى عليها ولا يؤثر في ذلك الخطأ الذي وقع في مالهيه .

(١٥٤) نقض ١٩٣٢/١/١٦ قضاء النقض ق ٧٤٠ .

(١٥٥) نقض ١٩٤٨/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٨٤ .

في حوزة الجاني (١٥٦) . وهي قاعدة نسبية تنفق وتعرف الاختلاس  
اسمها المذكور (١٥٧) . فقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان القاتب  
بالحكم أن بعض الأشياء المسروقة وجد بمنزل تخرب مجاور لمنزل المجنى  
عليه وبضها على حائط هذا المنزل الحرق فإن هذه الواقعة تكون جريمة  
السرقه ومن الخطأ عدّها شروعاً ما دامت تلك الأشياء قد نقلت من داخل  
منزل المجنى عليه الى خارجه فخرجت بذلك من حيازة صاحبها (١٥٨) . وبأنه  
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن صراف الخزيرة تسلم بعض رزم  
الأوراق المالية من صراف البنك الأهلي ووضمها على منضدة بجواره وشغل  
بتسليم باقي الأوراق ، فاعتنم المتهم هذه الفرصة وسرق رزمة منها وأخفاها  
تحت ثيابه ، ولمّا افتضحت السرقه ألقاها خلف عامود يبعد عن محل وقوعه  
حيث وجدها أحد عمال البنك ، فهذه الواقعة تعتبر سرقة تامة لأن المال  
قد انتقل فعلاً من حيازة المصرف الى حيازة المتهم بطريق الاختلاس وبناء  
السرقه (١٥٩) .

بيد أن التطبيق الصل قد أسفر عن أن أعمال تلك القاعدة ليس بالأمر  
اليسير دائماً ، فهي تقتطع أمرين لتعلم الجريمة الأول خروج المال من  
حوزة واضع اليد عليه والآخر دخوله في حيازة مسارقه ، وهما أمران  
متلاصقان متلازمان لأنه فور خروج المال من حوزة صاحبه يدخل في حوزة  
الجاني ، أي لا توجد فترة من الوقت طويلة أم قصيرة يكون فيها المال في غير  
حيازة أحد وعلى هذا يتعين معرفة متى يخرج المال من حوزة المجنى عليه  
فيدخل في حوزة الفاعل وتتم جريمة السرقه .

نحن نرى أن خروج المال من حوزة واضع اليد يكون بفقدانه سيطرته  
عليه مادياً وحكيمياً ، فالسيطرة المادية تكون في وجود المال معه أو في  
المكان الذي وضعه فيه ملموساً ، والحكمية هي وجود المال في نطاق  
سلطان المجنى عليه وفي مقدوره السيطرة عليه . فاختطاف حافظه تقود  
من يجب شخص يخرجها من سيطرته المادية ، فإذا كان المجنى عليه قاتباً

(١٥٦) راجع الفلح ص ٦٦ ، محمود مصطفى ص ٣٦٨ .

(١٥٧) يرى الشاذلي أنه لا يمكن وضع معيار علم وإن هذه مسألة موضوعية تختلف

باعتلاف كل حادث ( ص ٦١ ) .

(١٥٨) نظري ١٩٤٢/١٢/١٤ ميسوعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٢ .

(١٥٩) نظري ١٩٤٦/١٢/٢١ فلهذا النقض ق ٧٢٥ .

سبه للسارق ولا حقه يضبطه ومعه المحافظة فانها تعتبر في سيطرته الحكيمة ويكون الفعل عندئذ في مرحلة الشروع . وانما ان لم ينتبه المجني عليه حتى ولو كان النقص لا يزال واقفا الى جواره فيعتبر أنه قد فقد سيطرته الحكيمة على المال وتكون جريمة السرقة قد تمت .

واذا نعل الفاعل المال من المكان الذي وضعه فيه حائزه الى مكان آخر لا يعرفه فانه يترتب على ذلك ان يفقد المجني عليه السيطرة الحكيمة ، لا زال المال هنا من الاصل ليس بين يديه ملموسا فالسيطرة المادية منتفية وانما وجود المال في المكان الذي حفظه به يجعل السيطرة الحكيمة قائمة ، وفقدان هذه السيطرة يقوم بمجرد نقل المال من مكان لآخر غير معلوم للمحائز وبهذا الفعل تتم جريمة السرقة ولو كان كل من المكانين في وضع يد المحائز فالخادم الذي يختلس مال سيده من مكتبه ويضعه في طيات حلابسه يعد مرتكبا لجريمة السرقة التامة ، لأن المال قد خرج فعلا من حيازة السيد فليست له عليه لا سيطرة مادية ولا سيطرة حكيمة ، وهو في حيازة غير المجنى عليه وهو الخادم في هذه الحالة . وليس بهم عندئذ ان يبقى الخادم بعد فعلته بمسكن سيده أو يبرحه ، ومساواة آكان هذا الخروج بعد وقوع الجريمة مباشرة أم بعد فترة طويلة . ويستوى في ذلك أن يضبط معه المال المسروق فور الخروج مباشرة أو على مسافة بعيدة من المنزل ، لأنه في هذه الصورة جميعا كانت جريمة السرقة قد تمت باخفاء جسمها (١٦٠) .

ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض بأنه « ما دام الحكم قد أثبت أن الخادم بعد أن أخذ ما أخذه من الصيدلية التي يعمل بها ووضعها في مكان آخر بها ، وإن الطاعن حين أخذ ما أخذه من الخادم أخذه في الصيدلية أيضا ، وهذا يخالف أن الأشياء التي أخذها الخادم بقيت في حيازة صاحبه حتى جاء الطاعن وأخذها من الخادم - ما دام الحكم قد أثبت ذلك فإن ما وقع من الخادم قبل حضور الطاعن اليه لم يكن الا شروعا في سرقة ، والسرقة لا تتم الا بأخذ الطاعن بعض المسروقات وخروجه من الصيدلية ففعل الطاعن إذن سرقة كما قال الحكم لا اخفاء أشياء مسروقة كما يزعم هو » (١٦١)

(١٦٠) يرى أحمد ابن أن العبارة في علم جريمة السرقة ليست بخروج السارق من الشغل بل هي بالاستيلاء على الشيء استيلاء يحصله في قبضة السارق ويملكه من ١٩٠ و ٦٤٦ ) .  
(١٦١) نقض ١٩٤٢/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥ .

كما قضت بأنه « إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن كسر خزان باب مخزن المستشفى الأميرى المسجلة امتنته الى معلون المستشفى بوصفا أميناً عليه وأخذ بعض البطاطين المحفوظة فى ذلك المخزن وحملها الى المتبر الذى يشتغل هو ممرضا به حيث أخفى بعضها فوق أسرة المرضى والبنفوس الآخر تحت فراش تلك الأسرة وذلك بقصد اختلاسها ، لما كان ذلك وكان نقل البطاطين من المخزن الذى كانت محفوظة به الى المتبر الذى يشتغل به الطاعن وإخفاؤها فيه على النحو الذى أثبتته الحكم هو من الأعمال التنفيذية لجريمة السرقة وقد تحقق به إخراجها من حيازة الأمين عليها وجعلها فى قبضة الجاني تمهيدا لإخراجها بالكلية من المستشفى فان الواقعة التى دىن به الطاعن يتوافر فيها أركان جريمة السرقة » (١٦٦) .

والرأى الذى انتهت اليه محكمة النقض فى هذين الحكمين فى نظرك لم يصادفها التوفيق ، لأن إقرارها بأن المال قد خرج من حيازة مالكه بعيد حتما وبالضرورة انه قد دخل فى حوزة الجاني . ففروج البطاطين من حيازة الأمين عليها يدخلها فى حوزة الجاني وتكون الجريمة قد نمت ، وكذلك نفل الأدوية من مكانها يخرجها من السيطرة الحكومية للمالك . ويجعلها فى حوزة الخادم وتتم الجريمة بفعل الأخير . فضلا عن هذا فمن لا جدال فيه أن السرقة آتمة تقوم قبل الخادم الذى يقتلس بعض الطعام من منزله سيده ويأكله وهو لم يسارح للنزول ، ولا فرق بين هذه الحالة وصورة اختلاس خدام الصيدلية للأدوية ووضعها فى جيبه أو فى مكان آخر من الصيدلية ، فالأول قد حاز الطعام فى المنة والثاني قد حاز الأدوية فى جيبه أو فى المكان الآخر . وبذا يبدو جليا أن محكمة النقض لم تضع مقياسا عاما يطبق فى جميع الحالات وأما القاعدة التى سبق لنا بيانها فهى تصل بـت الى نتائج غير متضاربة وتصلح مقياسا لجميع الصور .

وتبدو أهمية التفرقة بين الرأيين فى بعض الأحيان ، من ذلك ما قضت به محكمة النقض من أنه إذا نقل المتهم كمية من القمح من مخازن للسكة الحديد الى مكان آخر فى دائرة المحطة بعيدا عن الرقابة ثم جسر ليليا يجهل سلاحه ومعه آخرون وحملوا القمح خارج المحطة حتى ضبطوا به ، فان هذه الواقعة تكون جناية سرقة بالنسبة للمتهم وزملائه ، ولا يصح أن تعتبر جنحة لأن القمح عندما نقله المتهم بمفرده قد خرج من حوزة السكة الحديد

فلا يعتبر اختلاسا تاما الا عندما نقله المتهمون مصا من دائرة المحطة فر  
الظروف التي نقلوه فيها ، والسرقه في هذه الحالة تكون جنائية (١٦٣) . وبي  
راينز ان الجريمة قد تمت بمجرد أن خرج المال المسروق من حوزة السك  
الجديده . لأنه ينخل فوراً في حوزة الجاني والواقعة تقف عند حصد الجنحة  
أما ما حدث بعد هذا فهو من آثار السرقه بعد تمامها ، ولكن محكمة النقض  
تري في الواقعة جنائية تأسيسا على أن السرقه لم تكن تمت حتى حضر المتهم  
ومعه زملأؤه وهو يحمل سلاحا :

ومن المبلّم به أن وقوع السرقه من شخص يجعل بقاء المال موضوعه  
بين يديه أثرا من آثارها ولا يشكل جريمة أخرى ، وعلى هذا يستوي أن ينز  
المال المسروق مع الجاني أو يتم التصرف فيه . وكل اتصال لاحق للجاني  
بالمسروق يعتبر أثرا من آثار السرقه وليس سرقه جديدة ما دام سلطانه  
مبسوطا عليه (١٦٤) .

وذهبت محكمة النقض الى أن جريمة السرقه وجريمة اخفاء الأشياء  
المسروقة جريمتان مستقلتان تختلف طبيعة كل منهما عن طبيعة الأخرى  
ومقوماتها ، وهذا لذلك لا يتصور وقوعهما من شخص واحد . ومن ثم فر  
عقاب المتهم من جريمة السرقه يمنع من عقابه عن جريمة الاخفاء . وألص  
في ذلك أن وجود المسروق في حيازة سارقه انما هو أثر من آثار السر  
ونتيجة طبيعة لها (١٦٥) .

## ثانيا

### تحريك الدعوى الجنائية

القاعدة هي أن النيابة العامة تختص بتحريك الدعوى الجنائية  
ومباشرتها وفقا لنص المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية . بيد أن هذا  
الحرية قد يقيد بها المشرع في بعض الصور ابتغاء تحقيق غرض خاص فيحقق  
الدعوى الجنائية على إرادة أخرى غير النيابة العامة هي إرادة المجنى عليه

(١٦٣) نفس ١٦٤٧/٥/١٨ نفساً. النقض ق ٩٦٦ .

(١٦٤) نفس ١٩٦٣/٢/٢٤ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠٧ .

(١٦٥) نفس ١٩٦٣/١/٢٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨ ، ١٩٦٣/١/٣٩ س ١٤ ق ١٠

١٩٦٥/٢/٢٢ س ١٦ ق ٥٨ .



أو غيره ويتطلب شكوى منه أو من وكيله الخاص إذا ما أراد تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم . وجريمة السرقة الشائنة فيها شأن أية جريمة أخرى يختص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ، فتمتى وقصت الجريمة وانخذت بصندرها الاجراءات التي يخولها قانون الاجراءات الجنائية لمأمورى المظبطة القضائية وللنيابة العامة . فان الأخيرة بمد هذا ان رأت أن الأدلة التي جمعت كافية لرفع الدعوى تقيمها أمام المحكمة أو تحيلها على محكمة الجنايات ان كانت الواقعة جنائية ، فان لم تر اسير في الدعوى أو أن الأدلة كافية فانها تصدر أمرا بحفظ الأوراق بناء على محضر جمع الاستدلالات أو قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى بمد التحقيق الذي تجريه .

على أن المشرع قد اختص جريمة السرقة بأحكام خاصة . فقد كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٢٧ تنص على أن « لا يحكم بمقوغة ما على من يرتكب سرقة اضرازا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه » - فكانت الزوجية والقراءة فيما بين الأصول والفروع تحجب مانعا من موانع العقاب ، وحكمة ذلك أن الشارع رأى أن يفتر ما يقع بين أفراد الأسرة الواحد من عدوان يعضهم على مال البعض الآخر حرصا على سمعة الأسرة واستبقاء لصلات الود القائمة بين أفرادها(١٦٦) . ثم رأى المشرع بمد ذلك أن أصل تلك المادة هو القانون الفرنسى الذى استقى تشريعه من القانون الرومانى وهذا الأخير كان يأخذ بمبدأ الملكية الشائعة بين أفراد الأسرة الواحدة ولا يتصور توافر أركان جريمة السرقة بين أولئك الأفراد ، وهذه المبادئ لا محل لها بمد أن انتفت الملكية الشائعة وأصبح كل فرد من أفراد الأسرة يحق له أن يستقل بملكيته بعض المال . ولكنه مع ذلك قدر أن صالحي الأسرة والروابط الصائلية قد تدعو الى عدم طرح موضوع السرقة أمام القضاء ، فصلل نص المادة ٣١٢ من قانون العقوبات بالقانون رقم ٦٤ الصادر فى ١٥-يونية سنة ١٩٤٧ على هدى ما تقدم(١٦٧) . وأصبح بصيغته الراضة « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرازا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بملك فى أية حالة كانت عليها ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى أى وقت شاء » . وتبحث أحكام هذه

(١٦٦) تنص ١٩٢٧/٦/٢٧ فصله الخامس فى ٧٧

(١٦٧) الفقرة الايضاحية لذلك القانون

المادة عادة عند دراسة القيود التي ترد على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية في قانون الإجراءات الجنائية ومع هذا فنحن نعرض لها هـ بايجاز .

يشترط لتحريك الدعوى الجنائية وفقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون العقوبات شرطان : الشرط الأول هو شكوى المجنى عليه أو وليه الخاص .  
 وأنه وإن ورد في نص المادة لفظ الطلب إلا أن المراد هو الشكوى . وهذه الشكوى يجب أن تكون صريحة في طلب إقامة الدعوى الجنائية على المتهم بالسرقة . فإذا كان الفرض منها التحقيق لمعرفة مكان المال المسروق فقط فلا يجوز في هذه الصورة تحريك الدعوى الجنائية . وإذا عرق تحريك الدعوى الجنائية على شرط فإنه يترتب على هذا بطلان الشكوى ومن ثم لا يجوز تحريكها ، كما إذا علق والد رفع الدعوى ضد ابنه على عدم رده المال المسروق فالشكوى يجب أن تكون بآلة (١٦٨) . والشرط الآخر هو أن تكون الرقعة اضراً بزوجة أو زوجة أو أصول أو فروع ، فيكون السارق زوجاً للمجنى عليه أو ابناً فما فوق أو ابناً فما تحت على عود النسب الواحد . فإن لم يكن الفاعل من الأصول أو الفروع جاز للنيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية دون تعليقها على شكوى المجنى عليه ، كما إذا سرق شخص مالا لعمه أو خاله أو العكس . ولكن إذا كانت السرقة بين أصول وفروع وموضوعها مالا مشتركاً بين المجنى عليه وآخر فإنه يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية ضد الفاعل بالنسبة لمال المجنى عليه الآخر غير الإصيل أو الفرع . ولذا قضى قبل تعديل المادة ٣١٢ عقوبات بأن نصها لا ينطبق على من سرق شيئاً مملوكاً لعمه ووالده ، لأن المسروق ما دام غير مخصص للملكية الوالدة بل له فيه شريك فالاعفاء لا يمكن الأخذ به (١٦٩) .

ويقتصر في قيد تحريك الدعوى الجنائية على الزوج أو الزوجة أو الأصل أو الفرع ولا ينتج أثره إلا بالنسبة لهم ، ولذا فإنه إذا كان يترتب على وجود الفاعل تضيير وصف الجريمة أو نوعها بالنسبة لشخص آخر معه بصفته فاعلاً أو شريكاً ، فإن عدم تحريك الدعوى الجنائية لا انتفاء الشكوى ضد من شملهم القيد لا يمنع من رفعها ضد الآخر بالوصف الحقيقي كما لو كان الأول

(١٦٨) راجع مؤلفنا أصول الإجراءات الجنائية ص ١١٣ .

(١٦٩) نفس ١٩٣١/٢/٢٢ فصله الثاني ص ٧٧٧ - ١٩٣٦/٤/١٥ لمجموعة الرسوم

معاقبا (١٧٠) .

واتماما للحكمة من نص المادة ٣١٢ من قانون العقوبات وهي رعاية الاستقرار العائلي أجاز للمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء . وهذا التنازل لا يمتد الى الشريك . ويختلف معنى التنازل في المادة ١٠ اجراءات عنه في المادة ٣١٢ عقوبات فهو في اولاهما ذو اثر عيني مطلق يمحو الواقعة ذاتها وينبسط على كافة المتهمين . بينما هو في المادة ٣١٢ عقوبات ذو اثر شخصي يقتصر على شخص الجاني الفعلي به وقصر عليه - لاعتبارات شخصية وأوامر عائلية تربط بين المجنى عليه والمتهم ولا تمتد الى سواء من المتهمين (١٧١) .

ولقد طلت محكمة النقض هذا القيد الى جرائم التهديد فقالت انه اذ كانت الغاية من هذا الحق وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي اطاط على الاوامر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني فلزم أن ينبسط اثرهما الى جريمة التهديد لوقوعها كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بالنص (١٧٢) بل من هذا الحكم - في ظل نص الاعفاء من العقوبة - الى جريمة النصب كذلك (١٧٣) .

### ثالثا

#### السرقة الموصوفة بطروف مشددة

غالبا ما يلحق بجريمة السرقة بعض الظروف التي توجب تغليب العقاب لما فيها من دلالة على خطورة الجاني . وقد اكتفى المشرع بالنسبة لبعض الظروف برفع الحد الأقصى للعقوبة دون تغيير نوعها ، وبصدد البعض الآخر اعتبر القانون توافر تلك الظروف ينبيء عن خطورة الفاعل لدرجة أنه يقابلي الجريمة من جنحة الى جناية ، وتكلم على كل نوع من النوعين .

(١٧٠) نقض ١٩٣٥/٥/٢٦ قضاه النقض ق ٧٧٨ .

(١٧١) نقض ١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٣ .

(١٧٢) نقض ١٩٨٠/٥/١٢ أحكام النقض س ٣١ ق ١١٨ و ١٦٦/٦/١٩٧٧ من ٣٥

ق ١٢٧ ) .

(١٧٣) نقض ١٩٦٩/٣/١٥ المجموعة الرسمية س ٢٠ ق ٧٧ - ومع ذلك قضى على العكس

من ذلك ( استئناف مصر ١٩١٨/٤/٢ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٨١ ) .

## ١ - جنح السرقة

أبانت المادة ٣١٧ من قانون العقوبات الظروف التي يفلسف توافرها عقوبة الحبس فيرفع حبسها الأقصى من سنتين الى ثلاث سنوات وتتناول كلا من تلك الظروف بالبيان •

١ - « السرقات التي تحصل في مكان مسكون او معد للسكنى او في ملحقاته او في أحد المجلات المدة للمباعدة » (م ١/٣١٧ ج ) وهذه الفقرة تتناول أربع صور •

( ١ ) المكان المسكون : هو المكان الذي يقيم فيه الشخص فيعتبر • محلا لراحته وهدوئه ومستودعا لسره وأهم مظاهره النوم • وليس بذى أهمية شكل المكان فالقصر والسفحة والحجرة والحجرة تستوى في قيام الظرف المشدد(١٧٤) • ولا يشترط استمرار الإقامة فالنوم ليلة واحدة في مكان معين يجعله مسكنا للشخص ، كما لا يضمن أن يكون المجنى عليه • صاحب المكان المسكون • وعلة تشديد العقاب أن للمسكن حرمة ينبغي صيانتها ، ومن بين الوسائل الموصلة الى ذلك أن المشرع قد رفع العقوبة على سرقة المال منه •

ويذهب الفقه الى القول بأن المتلجس والمصالح والمدارس والمحاكم وما شايعها تعتبر أمكنة مسكونة اذا كان يقوم على حراستها شخص يبيت فيها لئلا لأنها عندئذ يكون قد توافر لها مظهر السكنى(١٧٥) • ولكننا نرى أنه تنبئ التفرقة بين صورتين ، الأولى اذا كانت الجريمة واقعة في المكان الذي يجعل منه المدارس محلا لنومه فحينئذ ينطبق الظرف المشدد لأن هذا المكان يمد مسكنا تتوافر فيه مظاهر السكنى للدارس ، والأخرى اذا كان وقوع الجريمة في غير ذلك المكان أى على مال ذات المصنع أو المتجر أو المحكمة أو المدرسة فلا يتوافر ظرف السكنى المشدد • لأن حكمة التشديد - وهي حماية حرمة المسكن - متنفية هنا ، ولا يقبل اطلاق

(١٧٤) ج ٦ بند ٢٤٤٠ •

(١٧٥) ج ٦ بند ٢٤٤٠ ، الفلل ص ٧٠ ، صبرود مصطفى ص ٢٦٦ ، رؤوف

ص ٢٦٢ •

القول بأن المتجر كله أو المصنع كله يعد مسكناً للحارس - وتبدو أجنبية هذا الرأي عندما تتوافر ظرف المكان المسكون مع غيره من الظروف المشددة يجعل الواقعة جنائية بعد أن كانت جنحة .

ويذهب بعض الفقه أيضاً إلى عدم اعتبار عربات السكة الحديدية المصعدة للنوم مكاناً مسكوناً (١٧٦) . ولكننا نرى أن حكمة الظروف المشددة تنوافر بالنسبة لها لأن ذلك المكان قد اتخذ الشخص موضعاً لنومه واطمن فيه إلى راحته وهو لا يفترق عن حجرة على ظهر باخرة تعد مسكناً (١٧٧) . فإذا كانت رحلة المركب تستغرق ليال عديدة فإن هذا لا يفرقها عن قطار به عربة نوم تستغرق رحلته ليلة واحدة ، فطول فترة الإقامة أو قصرها لا يؤثر في صفة المكان .

(ب) **المكان المعد للسكنى** : هو المكان الذي يصلح بحالته للإقامة فيه ولكن لا يقيم به ساكنوه مؤقتاً ، أي أن الإقامة فيه تكون لفترات خلال السنة كالمنازل في المصايف والمخيمات وقت خلوها من ساكنيها (١٧٨) . وتحديد ما إذا كان المكان يعتبر معداً للسكنى من عدمه هو تخصيص صاحبه (١٧٩) .

ولقد اختلف الرأي بشأن المباني الجالية كالمنازل التي تم بناؤها حديثاً أو المسكن المعد للايجار ، فذهب البعض إلى اعتبارها أمكنة معدة للسكنى (١٨٠) ، ولكني أرى أن حكمة الظروف المشددة - وهي الاعتداء على حرمة المسكن وكونه محلاً لاطمئنان الفرد - لا تتوافر في هذه الصورة ومن ثم فهي لا تعتبر مكاناً معداً للسكنى (١٨١) .

(ج) **ملحقات المكان المسكون** : أعفى التشريع على ملحقات المكان

- (١٧٦) جازو ج ٦ بند ٢٤٤٠ ، القليل ص ٧٢ ، رؤوف ص ٢٩٢ .  
 (١٧٧) حكاية بأن السائر الكبرى تعتبر في أحوال معينة كالمنازل المسكونة لا تتوافر فيها شروط المنزل المسكون ( استئناف مصر ١٨٩٧/٢/١٦ القضاء ص ٤ ص ١٩٩ ) .  
 (١٧٨) الموسوعة الجزائرية ج ٤ ص ٣٦١ ، نظير ١٩٣٥/٢/١١ قضاء النقض ق ٦٦٦ .  
 (١٧٩) حيل ص ٤١٣ .  
 (١٨٠) جازو ج ٦ بند ٢٤٤٠ ، ويذهب رأى إلى اعتبار المكان المخصص للسكن والموجود مكاناً معداً للسكنى ( رؤوف ص ٢٩٤ ) .  
 (١٨١) القليل ص ٧١ ، محمود مصطفى ص ٣٦٦ .

المسكون ذات الحماية التي منحها للمسكن فاعتبر أن السرقات التي تقع فيها . يتوافر لها الظرف المشدد . وملحقات المكان المسكون هي التي تعتبر منعمة ومكاملة له بحيث يمكن أن تعتبر جميعا كأنها مكان واحد . ويعرفها الفقه عادة بأنها هي التي تحاط مع المكان بسور واحد (١٨٢) ، بيد أننا نرى أن اشتراط وحدة السور لا لزوم له وإنما يكفي أن تعتبر جزءا منه . فمثلا إذا وبعت حجرة على بعد خطوات من مسكن في قرية وكانت معدة لإيواء الماشية دون أن يحوطها سياج واحد فإنها تعتبر ملحقة بالمسكن (١٨٣) . وتعتبر من ملحقات المكان المسكون غرف الخدم وغرف الغسيل وحظيرة المربى والمطابخ وغرفة البستاني والبواب . والمسألة مردها للوقائع . فالغرفة التي تقع في نهاية حديقة منزل ويكون بابها من الخارج وأعدت مكانا لبيع مواد البدالة لا تعد ملحقة بمسكن إذا لا رابطة بين الاثنين تجعل حماية المسكن تقتضي على الدكان .

ويستوى في صدد توافر الظرف المشدد أن يكون الفاعل قد دخل المكان المسكون أو المد المسكني أو أحد ملحقاته خلسة بغير علم من صاحبه أو من كان موجودا فيه من قبل علمه ، لأن حكمة التشديد متوافرة في أي الصورتين (١٨٤) . فاللص الذي يدخل المسكن تحت جنح الظلام بغير أن يراه أحد والخدم الذي يصل يداخل المنزل إذا ارتكب كل منهما سرقة قام الظرف المشدد . ويتوافر أيضا هذا الظرف حتى ولو وقعت السرقة من صاحب البيت على مال ضيف لديه لأن الضيف قد اطمئن إلى ماله بوجوده داخل مسكن له حرمة .

( د ) **الصلوات المصدة للعبادة** : إن قدسية الأماكن المدة للعبادة كالمساجد والكنائس والمآب تقتضي أن كل من يدخلها يشمر بالاطمئنان . فنفس الإنسان بين يدي ربه تتطهر من كل توارع الشرقي الخبيث ، وقد كان من الطبيعي أن تشدد العقوبة على من يختلس مال غيره فيها لما في هذا الفعل من عدم الاعتداد بحرمه المكان .

ويستوى في توافر الظرف المشدد أن يكون الفاعل يدين بدين المحل

(١٨٢) جازو ج ٦ منه ٢٤٤١ . أسد أمين ص ٦٢٢ . القل ص ٧٢ .

(١٨٣) راجع رزوف ص ٣٦٥ .

(١٨٤) روسليه ص ٤٢٣ . ميل ص ٤١٣ .

الذى ارتكب فيه السرقة أم لا ، أو تكون السرقة ارتكبت اضراوا يمكن العبادة أو أحد المترددين عليه ، ولا فرق بين كون محل العبادة مسموحا لآى فرد من الجمهور أن يدخله أو هو قاصر على أشخاص معينين كمسجد فى مدرسة أو غرفة مخصصة لأداء شعائر الدين فى مبنى جمعية دينية (١٨٥) ويشترط أن يكون المحل مصدا للعبادة فعلا فإن أصبح مجرد أثر لا يتوافر بالنسبة له الظرف المشدد (١٨٦) .

٢ - « السرقات التى تحصل فى مكان مسور بحائط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخليل ، ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال طلائع مصطنعة » ( م ٢/٣١٧ ع ) .

يلتزم الفقه الى أن من أسباب التشديد فى هذه الحالة أن المجنى عليه فى الجريمة قد اتخذ من جانبه كل وسائل الاحتياط للمحافظة على ماله (١٨٧) . وكما نرى أن الحكمة مرجعها فقط الوسيلة التى استعان بها المجنى على مقارفة السرقة ودلائنها على خطورته لأن محافظة الإنسان على ماله أمر مفروض ، فطبيعى أن يحيط الشخص حديثه أو مسكنه بسور وأن يحتفظ نقوده بوضعها فى جيبه ، ومع أن كل فرد قد حافظ على ماله فى الصورتين السابقتين إلا أن المشرع قد شدد العقوبة فى واحدة منهما فقط وهو ما يفرض أن علة التشديد هى وسيلة محافظة المجنى عليه على ماله وإنما هى أمر آخر هو طريقة المجنى فى ارتكاب السرقة المالة على خطورته .

ويشترط لتوافر الظرف المشدد أمران :

( ١ ) مكان مسور : المكان المسور هو المكان الذى لا يصل صاحبه منفذا للدخول إليه إلا من جهة معينة أعدها لذلك فيشترط أن يحيط به السور من كل الجهات فالمنزل الذى يقع على النيل مباشرة ويحيطه ماله يسور من الثلاث جهات الباقية لا يعد مسورا بالنسبة لمن يدخله من طريق قارب من جهة النيل ، إذ أن طريق الماء يعد عاما لكل من يعبره وليس هناك سور اقتحمه المجانى للوصول الى المنزل (١٨٨) .

(١٨٥) القفل من ٧٣ ، محدود مصطفى من ٣٩٧ ، الضاوى من ٦٦٧ . ويرى أحد أمته  
من ٦٦٣ أن النص لا ينطبق بالنسبة لمحل العبادة الخاصة .

(١٨٦) القفل من ٧٣ .

(١٨٧) جارسون م ٣٨١ بند ١٢٥ . محدود مصطفى من ٣٩٨ .

(١٨٨) الموسوعة الجنائية ج ٤ من ٢٦٣ . القفل من ٧٤ .

وقد ذكر المشرع بعض أنواع السور فقال جانبا أو سياجا من شجر أخضر وحطب يابس أو خنادق ، وورودها جاء على سبيل المثال فقد يكون السور عبارة عن أسلاك شائكة أو مجرد صفائح خاوية تمتد كمسور كسبا يحصل بالنسبة لبعض المخلفات ، المهم أن يكون هذا السور - إما كان نوعه - من شأنه أن يمنع الدخول إلى المكان الذي يحيط به إلا عن طريق محدد رسمه صاحب المكان ويكون ولوج المكان بغير ذلك السبيل يحتاج إلى شيء من مجهود - فمجرد رسم خطوط تحيط بأرض لا يحمل منها سورا - ووضع بعض أبحار تمثل جسديا حول المكان لا قيمة له في صدد السور (١٨٩) . ولقد ذكر المشرع الخفيف وهو أمر يأخذ الموصول عملا وإن وجد فيجب أن يكون تخطيطه مما يدعو لبعض المجهود ، فحفر قناة صغيرة حول مكان معين لا يعتبر خندقا يتوافر بتخطيطه الطرف المشدد .

(ب) وسيلة للدخول إلى المكان المسور : حدد المشرع وسيلة الدخول إلى المكان المسور - وهي علة التشديد في رأينا - بأن تكون كسرا من الخارج أو تسورا أو استملاا للفتاح مصطنعة .

١ - الكسر من الخارج : كسر السور من الخارج هو استعمال العنف في سبيل التغلب على حمايته للمكان الذي يحيط به . وقد قررت محكمة النقض أن الكسر المعتبر طرفا مشددا للسرقة يتحقق باستعمال الجاني أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للأغلاق (١٩٠) . وتعتمد الصور التي يحدث بها الكسر من الخارج فمنها فتح فجوة في الجدار وجذب قفل الغرفة بقوة والتوصل بذلك إلى فتحه (١٩١) وكسر زجاج نافذة في المنزل وثقب في السقف . فيجب بذل شيء من المجهود في سبيل الوصول إلى داخل المكان . لذلك لا يعد كسرا من الخارج مجرد تجلتي الجاني لجلب مثل الباب الخارجي لفتح ترابض يستعمله جميع السكان (١٩٢) .

ويجب أن يكون الكسر في السور الخارجي وهو أمر مستفاد من أن

(١٨٩) جارسون م ٢٨١ بند ١٠٨ وما بعده . التل من ٧٤ .

(١٩٠) فلذا كان الحكم قد أثبت أن السائقين قد استعملوا العنف في فتح باب مغزول لئلا باستخدام مسطرة في نزاع التسع دون المساس بالتمتع ولعادته يجب لسرقة فإنه لا يكون قد أسلف في تطبيق القانون (نقض ١٩٥٣/٥/١٨ أحكام النقض - ٢٩٥ في ٢٩٥)

(١٩١) نقض ١٩٤٣/٣/٨ مجموعة التواعد القانونية - ج ٦ في ١٢١ .

(١٩٢) جارسون م ٢٨١ بند ٢٢٦ .



المشروع ويطلب هذه الوسيلة بالسور بصريح النص (١٩٣) : « فان وقع الكسر على أبواب داخلية أو دوليبه أو خزائن النعمم الظرف المشدد (١٩٤) . ولكن إذا كان باب السور الخارجى - لحديقة المنزل مفتوحاً بينما كل باب المنزل نفسه مغلقاً فكسره الجاني عدت السرقة بكسر من الخارج لأن صاحب المنزل وقد جعل بابه مغلقاً قد اعتبره سور المكان . ونرى أن كسر السور من الخارج كما يتوافر بالنسبة للأماكن غير المسكونة كمخازن الحبوب والحدائق ، فإنه يوجد كذلك بالنسبة للأماكن المسكونة وبخاصة للسكنى التي يقوم لهذه الأخيرة طرفان مشددان ينطويان تحت نص المادة ٣١٧ بقوبات على فقرتها الأولى والثانية (١٩٥) . ولما كانت علة التشديد هي خطورة الوسيلة التردد لها إليها الجاني ، فإنه يستوى في قيام الظرف المشدد أن يكون الكسر قد حدث بفرض الدخول إلى المكان أو لجاوخته والعرب بعد ارتكاب الجريمة فهو قد أعان الجاني على الفرض الذي ابتغى تحقيقه (١٩٦) . »

ويطعن الى التساؤل سرقة بعض أجزاء السور الخارجى هل تعد السرقة بواسطة الكسر من الخارج أم لا يتوافر الظرف المشدد في هذه الصورة ؟ إذا أممنا النظر نجد أن حكمة التشديد غير متوافرة لأن الجاني لم يأت من جانبه بفعل يتقلب به على الحماية التي أراد صاحب المكان اضيقاها على ما بداخله ، فأجزاء السور تستوى مع أى حال يحركه صاحبه في مكان غير مسدود (١٩٧) .

٢ - التسلق : هو اعتلاء السور أيا كانت الوسيلة المستعملة في ذلك كالقفز أو الاستمالة بسلم أو بحبل أو الصعود فوق حواصير أو فوق أكتاف شخص آخر . وقد عرفت محكمة النقض بأنه دخول الأماكن من غير أبوابها

(١٩٣) القتل من ٧٥ .

(١٩٤) القصاص من ٦٨ .

(١٩٥) وراجع نقض ١٩٣٦/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية . ج ٤ ق ٣٦١ وقد جاء به أن الواقعة التي ألتها الحكم بالكيفية المتقدمة عليه أن الطاعنين وصلوا إلى سطح منزل المجس عليه بواسطة التسليق ، ونبئت المحكمة على ذلك بأن التسليق باعتباره طرفاً مادياً يرتكب السرقة بواسطة فإن فعله بعد هذا في التسلق ، فجمعت بين طرفي المكان المسكون والتسلق ، ويوجب جازوه أنه لا يكون المكان المسود بناء أو جأوى أو مبدل للسكن ولا يكون ملحفاً به ولا يدخل في حكم الفقرة الأولى ( ج ٦ ق ٢٤٤٢ ) . القتل من ٧٤ .

(١٩٦) القتل من ٧٥ ، محمود مصطفى من ٣٦٦ ، عكس هذا روسلي من ٢٢٣٤ . وجارسون م ٢٨١ - بنسبة ١٣٦ وهيل من ٤١٨ وأسيه أمين من ٧٤ .

(١٩٧) القتل من ٧٦ ، القصاص من ٦٨ ، هيل من ٤١٩ .

ويستوى في ذلك استعمال سلم أو الصمود على الجدار أو الوثب الى الداخل من نافذة أو الهبوط من أية ناحية (١٩٨) . ويستوى في التسور أن يكون الفرض منه الدخول الى المكان أو مبارحته بمسه اتمام الجريمة (١٩٩) . أما التسور داخل المكان المسور للانتقال من جزء الى آخر فلا يكون الظرف المشدد (٢٠٠) .

٣ - استعمال مفتاح مصطنع : المفتاح المصطنع هو كل أداة يستعان بها على فتح قفل السور الخارجي دون اتلافه أى دون كسره (٢٠١) ويكون غير المفتاح الذى يستعمله صاحبه لفتحه ، فيعد كذلك المفتاح الذى يصنع مشابهاً للمفتاح الأصلي وقطعة السلك التى تزين على فتح القفل (٢٠٢) . ونرى أن المفتاح الحقيقي يأخذ حكم المفتاح المصطنع فى صورتين ، الأولى اذا فقده من صاحبه وعثر عليه الفاعل أو حصل عليه بطريقة غير مشروعة كسرقة (٢٠٣) . والآخرى اذا كان نسخة ثانية من المفتاح الذى يحتفظ به شاغل المكان ، كما هو الحال فى الفنادق والبنسيونات . فاستعمال المفتاح فى أى المالتين يصبغه بطابع الاصطناع اذ لم تصد له الصفة الحقيقية فى ذهن صاحبه الأصلي (٢٠٤) . ولا فرق بين استعمال المفتاح المصطنع للدخول الى المكان الذى تقع فيه الجريمة أو الخروج منه بعد تمامها . ويشترط أن يكون الكسر أو التسور أو استعمال المفتاح المصطنع بقصد السرقة لأنه بهذا فقط يتوافر الظرف المشدد ، أما اذا كان ذلك لسبب آخر كلقاء امرأة ثم بدت فكرة السرقة فلا يقوم الظرف المشدد .

(١٩٨) نض ١٩٨٥/١٢/٣٦ أحكام النقض ص ٣٦ ق ١٤٠ ، ١٩٣٩/٥/١٥ مجموعة  
'القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦١ .

(١٩٩) القفل ص ٧٧ . عكس هذا جارسون م ٣٨١ ص ١٩٣ . جاور ج ٦ بند ٥٦٤ :  
(٢٠٠) روسليه ص ٤٢٤ ، هيل ص ٤٢٢ .

(٢٠١) ويذهب رأى الى أن الظرف المشدد يتوافر اذا كان استعمال المفتاح المصطنع للدخول الى المكان المسور أو استعمال لفتح بعض الأجزاء الداخلية كالدواب ( هيل ص ٤٢٦ ) .

(٢٠٢) القفل ص ٧٧ ، عكس هذا الصاوى ص ٦٩ .

(٢٠٣) محمود مصطفى ص ٤٠٠ . وقد قضى بأنه يجب أن تشدد العقوبة على من يحرى من المكان المسور مستوى في ذلك أن يكون المفتاح الذى استعمل هو المصاح الحقيقي الذى وصل الى يد الجاني عن طريق غير قانوني أو استعمال مفتاح مصطنع ، والنص على ذكر المفتاح المصطنع هنا سببه أن هذه هي الحالة التالية ( سالكوت الجزئية ١٩٤٨/٤/٣ التشريع والقضاء ص ٣ ق ٣٨ ) .

(٢٠٤) جاور ج ٦ بند ٢٤٧ ، روسليه ص ٤٢٥ . عكس هذا جارسون م ٣٨١

بند ٧١١ .

ولا ينفي قيام أى صورة من الصور الثلاث سالفة الذكر وجود سبيل آخر ثان فى مكتة الجاني استعماله فى الدخول أو الخروج ، فالمدة المسورة اذا كان بابها مفتوحا ولجأ الجاني لدخولها الى اعتلاء السور يتوافر قبله الظرف المتعدد(٢٠٥) .

(٢) « السرقات التى تحصل بكسر الاختام المنصوص عليه فى الباب التاسع من الكتاب الثانى » ( م ٣/٣١٧ ق ) .

الاختام المشار اليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١٧ هى الموضوع لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم فى مادة من المواد ( م ١٤٧ ع ) . ولتعرف مقصد المشرع من كسر الختم الذى يشدد عقوبة السرقة ينبغي تعرف حكمة التشديد فى هذه الحالة وهى على ما نرى الصالح العام وتحقيق العدالة . فوضع الاختام يقصد به المحافظة على أشياء معينة بهم بقاؤها على ما هى عليه حتى يتم التصرف فيها أو أثار جريمة أو أموال متنازع عليها حتى تصدر بشأنها كلمة القضاء فكسر الختم والاستيلاء على محتويات الخرز يطل الغرض من التحريم .

وينبغي الفقه عادة الى أن كسر الختم يكون بفكه أو تلافه أو إزالته(٢٠٦) . ونحن نذهب الى أكثر من هذا ونرى أن الظرف المتعدد يتسافر اذا حصلت السرقة من خرز مختوم أيا كان حتى لو بقي الختم سليما ، فمن يقطع صرة من أسفلها وبها أدوات استعملت فى جريمة ومحرزة بناء على أمر النيابة العامة ويستولى على بعض محتوياتها مع بقاء الختم سليما يعد مرتكباً لجريمة سرقة معطوبة تحت المادة ٣/٣١٧ ع . وقياسا أيضا على ذلك من يسرق بعض منقولات من محل مغلق ومختوم بأمر من المحكمة ولو كان ذلك باعتلاء نافذة فيه مع بقاء ختم الباب سليما ، وبجرم انطباق المادة ٢/٣١٧ ع .

(٤) « السرقات التى تحصل ليلا » ( م ٤/٣١٧ ع ) .

إن المحكمة فى تضييق الغالب اذا ما ارتكبت جريمة السرقة فى الليل هى أن هذا الوقت هو الذى يركز فيه الناس الى الهدوء والاطمئنان فضلا

(٢٠٥) القلل من ٧٧ . رؤوف من ٢٦٨ . عيسى وروسيه من ٢٢٥ .

(٢٠٦) جابر ج ٦ بند ٢٤٦٦ . محلى من ٤٣٠ .

عن أن يخييم الظلام يسهل للجاني اتمام فعلته تحت ستاره (٢٠٧). ولقد اختلف في تحديد قيام طرف الليل فهل يعتبر متوافرا من وقت غروب الشمس إلى شروقها في اليوم التالي (٢٠٨) حتى ولو لم يخييم الظلام بمسد ولا سيما في فصل الصيف حين يستمر الضوء ساطعا لمدة طويلة بعد غروب الشمس أم لا يعد الليل متوفرا إلا بتخييم الظلام فعلا ؟ وتبدو أهمية تحديد هذه المفارقة كما حضري عند قى جهاتنا المتفرقة لأن توافرة أو عدم توافره قد يغير نوع الجريمة من جنحة إلى جناية أو قد تبقى جنحة.

نحن نرى أنه ينبغي عند تحديد طرف الليل أن نسترشد بالحكمة التي حدثت بالمشروع إلى تشديد العقوبة وهي تؤدي إلى القول بعدم قيام طرف ليل لا بالظلام (٢٠٩)، أي نسر الرؤية واحتساج الفرد إلى الاستعانة بالضوء الصناعي ولا يمنع من توافر طرف الليل ظهور القمر نضي ولو كلف بدوا مكتسلا ذا ضوء ساطع لأن الهدوء والدعة في الليل لا يزالان قائمين .

وقد ذهب محكمة النقض في بعض أحكامها إلى أن الليل يعتبر متوفرا في الفترة بين غروب الشمس وشروقها فقالت : ان قانون العقوبات اذ نص على طرف الليل كطرف مشبه للسرقه ( م ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ ) ، ولقتل الحيوان والإضرار به ( م ٣٥٦ ) ، ولانتلاف الزراعه ( م ٣٦٨ ) ، ولانتهاك حرمة ملك الغير ( م ٣٧٢ ) . . . . . الضرون أن يحكم بدائنه ونهايته قد افاد أنه إنما يقصد بالليل ما توضح عليه الناس من أنه الفترة بين غروب الشمس وشروقها ، إذ لو كان الشارح قد قصد معنى آخر لأفصح عنه كما يفعل في المادة ٣٦ من قانون المرافعات ، وكما فعلت بعض التشريعات الأجنبية . مثل قانون العقوبات البلجيكي الذي عرف الليل بأنه الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهي قبل شروقها بساعة . . . . . وما يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمستحب فيهم والمرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة البوليس قد اعتبر الليل الفترة بين الغروب وبين الشروق وأن الشاويح قد لفتت إككامها لحرمة ملك الغير عن القانوني السوداني الذي نص على أن الليل هو عبادة عن الفترة بين غروب

(٢٠٧) جازو ج ١ بند ٢٤٣٥ . حيل ص ٤١٢ .

(٢٠٨) مذكرة لجنة المراقبة القضائية رقم ٤٦٨ سنة ١٩٠٩ .

(٢٠٩) جارسون م ٣٨١ بند ٣٦٠٢٥ .

الشمس وشروقها - ومع ذلك فإن التفرقة بين ما يقع على أثر الغروب وقبل الشروق وبين ما يقع في باقى الفترة التى تتخللهما ليس لها فى الواقع وثيقة الأمر ما يبررها (٢١٠) .

ويؤخذ على هذا القضاء أن المحكمة ذهبت الى أن المشرع قد قصد ما تواضع عليه الناس بالليل من أنه الفترة بين غروب الشمس وشروقها وهو غير صحيح لأن الظلام هو أول ما يتوارد الى الذهن وذكر عبارة الليل وفى المتعارف عليه .

وأما الاستناد الى قانون المرافعات وقانون المشردين والمشتبه فيهم ومراقبة البوليس فهو استمدال فى غير محله لأن تحديد الليل فى تلك القوانين إنما يحقق حكمة خاصة فيها ليست بعينها الحكمة التى تحتمل التشديد العقوبة فى جريمة السرقة . ولا محل للكلام عن جرائم انتهاك حرمة ملك الغير ومصدرها فى القانون السودانى ونحن فى صدد الكلام عن جريمة السرقة التى تختلف فى موضوعها وغايتها عن الأولى . وأخيرا فإن محكمة النقض فى حكم حديث قررت أن توافر ظرف الليل مسألة موضوعية (٢١١) أى أنها مدلت عن اعتبارها مسألة قانونية تخضع لرقابتها ، فقضى الموضوع بفصل فيها وفق ما يتبينه من ظروف الدعوى مهتديا بالحكمة من توافر ظرف الليل .

(٥) « السرفات التى تحصل من شخصين فاكتر » ( م ٢١٧/٥ - ج ) .

والفصل فى الجناة عدة ارتكبتهم للجريمة لما يقوى عن ريتهم ويزيد فى بأسهم وجرائهم على اتیان الأمر المحرم ، ولذا كان إجماعهم على أمر ومعارفتهم له ينبىء عن خطورتهم ويتمن اذن تفليط المقوبة عليهم (٢١٢) . ولقياس ظرف التعدد الذى يشدد المقوبة يجب أن يكون الجناة فاعلين أصليين فى

(٢١٠) نقض ١٩٤٧/١١/٤ مجسدة التوجيه القانونية ج ٧ ق ٤٠٧ ، ١٩٤٨/١١/٦ .

ج ٦ ق ٤٨٢ .

(٢١١) نقض ١٩٥٠/١/٣٠ أحكام النقض س ١ ق ٩٠ . وبهذا كان قضاء النقض قد

جرى ، داج نقض ١٩٦٠/١/٢٢ للصيغة الرسمية س ٩١ ق ١٣ ، ١٩٦٥/٦/٢٦ س ١٧

ق ٣٦ . وقضى بأنه يكفى للتشديد الإشارة الى وقوع السرقة لئلا دون ضرورة بيان الساعة التى

وقعت فيها . نقض ١٩٦٤/٢/٥ المجلدات س ٥ ق ١٥٥ .

(٢١٢) جارسون م ٣٨١ بنسب ٣٨ .

الجريمة (٢١٣) ، لأن خطورة التمدد تبين من وجود الأشخاص المتعددین علی مسرح الجريمة (٢١٤) . ویستبر فاعلا فی الجريمة - وفقا لقضاء محكمة النقض - من یوجد فی مكان الحادث وعلی مسرحه کمن یرقب الطريق وقت قیام زعميله بالسرقة (٢١٥) .

وقد قضی بأنه متى كان المتهمون فی الجريمة قد ساهم کل منهم بفعل من الأعمال المكونة لها فذلك یكفی لاعتباره فاعلا أصليا ، فإذا كان المتهمون فی سرقة قد قام بعضهم بتلوية سكان المنزل وبعضهم بفخوله والاستیلاء علی المروقات وتمت الجريمة بناء علی ذلك فانهم جميعا یكونون فاعلین أصليین (٢١٦) . وإذا كان الثابت بالحکم أن المتهمین اتفقا علی سرقة سوار من الحینى علیها وعلی اثر سقوط السوار منها التقطه أحدهما وسلحه فی مكان الحادث لآخر فإن المتهمین کلهم یكونان سارقین للسوار (٢١٧) . وجلوس أحد المتهمین بالسرقة ینتکلم مع حارس الشيء الذى سرق لکی یسهل لزميله سرقة ید عملا من الأعمال المكونة للجريمة فیصد فاعلا فیها متى تمت الجريمة بأخذ المروق وإخراجه من حیازة صاحبه (٢١٨) .

ویستبر طرف التمدد متوافرا حتی ولو وقفت الجريمة عند حد الشروع . وطرف التمدد تستخلصه محكمة الموضوع ما یطرح علیها ، ولیس بشرط أن یمرف کل من ساهم فی الجريمة أو یقدم للمحاكمة أو یقضى بأدانته بل یكفی أن یقتنع القاضی بأن المتهم قد ارتكب الجريمة بؤازرة غیره (٢١٩) .

(٦) « السرقات التى تحصل من القلم بالأجر اضرازا بمشغولهم أو

- 
- (٢١٣) یرى أحد أهل أن الطرف المتعدد بتوافر وجود فاعل أحمل وشريك من ٦٦٤  
(٢١٤) جاور ج ٦ ینس ٧٤٨٠ ، القتل من ٨٠ ، محمود مصطفى من ٤٠٩ ، رؤوف من ٧٠٢ ، هيجنى من ١٢٩ .  
(٢١٥) نقض ١٩٤٠/١/٨ قضاء النقض ق ٦٧٨ .  
(٢١٦) نقض ١٩٤٢/١/٥ قضاء النقض ق ٩٧٠ .  
(٢١٧) نقض ١٩٤٣/٦/٢١ قضاء النقض ق ٦٧٤ ، ١٩٥٢/١٢/٥ ق ٦٧٣ .  
(٢١٨) نقض ١٩٤٧/١٢/١ قضاء النقض ق ٦٨٠ .  
(٢١٩) نقض ١٩٢٨/١١/٢٦ مجوعة القواعد الاناویة ج ١ ق ٣٩ . ولكن يجب أن یكون متلف تقاهم بین الفاعلین علی ارتکاب جريمة السرقة ، انما أن اتفی ذلك النظام ، ونفساد وجود الجانیین ما فی محل الحادث ، كطالة رماع حاجیوا محلا لسرقة وقت اضطراب . فلا بتوافر الطرف للمتعدد .

من المستغلين أو الصناع أو الصياليين في محل أو حوانيت من مستخدمهم  
أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة « (م ٧/٢١٧ ج) » .

إن على التشديد في هذه الحالة هي أن طبيعة العمل الذي يقوم به  
الجانبي تدعو إلى وجود بعض مال المجني عليه تحت يده ومن المستحيل أن  
يمثل الأخير وقته في سبيل رقابة من استغله ، وإذن فهو قد أولاه وقته  
فإن إساء الخادم استعمال هذه الثقة واستولى على مال المجني عليه حقت عليه  
المعقوبة المشددة (٢٢٠) . ونص الفقرة السابقة من المادة ٢١٧ يتناول  
فريقين :

( ١ ) الخدم بالأجرة : يقصد بالخدم من يقوم على أداء بعض الشئون  
المنزلية للمجني عليه لقاء أجر معلوم ، فيعتبر كذلك السفري وأطباح  
والمرية . وينهب الفقه والقضاء إلى اشتراط أن ينقطع الخادم لخدمة المجني  
عليه (٢٢١) ، فلا يدخل في فريق الخدم الفسالة التي نزل لاداء عملها يوما في  
الأسبوع أو الجاني الذي يسر ساعة كل يوم (٢٢٢) . ولكننا نرى انه لا محل  
لايجاب هذا الشرط ويقوم الظرف المشدد في الصورتين السالفتين ، ذلك  
أولا لاطلاق النص الذي يتسع لهسفا التفسير ولا يقتضي ذلك الاشتراط ،  
وثانيا لأن طبيعة عمل هؤلاء الخدم تدعو إلى أداء أعمالهم في أوقات محددة  
فقط ، وأخيرا فإن حكمة التشريع تتوفر هنا فالفسالة بحكم عملها يوجد بين  
يديها مال المخدم وليس في مقدوره مراقبتها أثناء العمل والشأن كذلك  
بالنسبة للبستاني .

ويجب أن يقوم الخادم بمصلحة لقاء أجر سواء أكان نقدا أم عينيا مقابل  
الماكول والملبس والسكن ، فالضيف الذي يؤدي بعض الخدمات لضيفه  
لا تتوافر فيه هذه الصفة (٢٢٣) . ومسألة قيام عقد الاستخدام يرجع في

(٢٢٠) جارسون م ٢٨١ بنه ٢٢٠ ، هيل م ٤٠٦ .

(٢٢١) الموسوعة الجديّة ج ٤ م ٢٨٢ ، القل م ٨٤ ، مسعود مدق م ٣٩١ .

رؤف م ٣٠٩ .

(٢٢٢) نص بأن المادة ٧/١٧ ج لا تطبق على السرقة التي يرتكبها الزبال ، لانه لا يمد  
من الخدم المجنبي بها ، لانه يشترط في الخادم أن يكون ملحقا بصفة من يدفع له الأجر  
ومصلحا لهذه الصفة . أما الشخص الذي يكلف من وقت لآخر بقاء بعض الحاجات المنزلية  
لأهله أو مكافاة فلا يمد خادما في حكم هذه المادة ( نقض ١٨٩١/١/٣٠ مجلة الحقوق

م ١٢ م ٢٢٥ ) .

(٢٢٣) جارسون م ٢١٨ بنه ٢٤٩ .

أثبتتها للقواعد العامة عند الاختلاف وليس بشرط أن يكون نيتها بالكتابة .  
ويذهب بعض رجال الفقه إلى أن الظرف المصعد يتوافر سواء أوقعت  
السرقة داخل المنزل أم خارجه (٢٢٤) ، ونحن نرى أنه لا يتوافر بالنسبة  
للسرقات التي تقع خارج المنزل إلا إذا كانت من مقتضيات عمل الخادم ، فإن  
لم تكن كذلك انعدم قيام سبب التشديد . فالطافى الذى يستولى على بعض  
الخبز والمخضر التى يختص بإتيانها أثناء عودته فى الطريق تطبق فى حقه  
المادة ٧/٣١٧ من قانون العقوبات ، ولكن يفرض أن هذا الطباخ التقى  
بأبنة مخدومه الصغيرة فى الطريق وسرق منها قرطا أو نقودا تخص والدتها  
لا يتوافر فى حقه الظرف المشدد لأن المخدوم فى الصورة الأولى قد أولى  
الطباخ ثقته بتسليمه إياه المال ووضعه بين يديه وهى حكمة التشديد  
التي لا تراعى متوافرة فى الحالة الثانية ، ولا يقدح فى هذا كون السرقة قد  
أضررت بالمخدوم أو اعتبار أن السارق يقوم على خلسة الصغيرة كذلك .

ويشترط أن تقع السرقة اضرازا بالمخدوم فيكون موضوعا ماله .  
وقد تقع على مال أى واحد من أولاده أو زوجه ، فالسرقة التى تقع على مال  
أى من هؤلاء فيها إضرار برب الأسرة وهو المخدوم فضلا عن أن الخادم يقوم  
على شؤون أفراد الأسرة جميعا . وكذلك أنه وقعت السرقة على مال ضئيل  
مقيم بالمنزل يتوافر الظرف المشدد لأن هناك ضررا يلحق بالمخدوم ولو كان  
أديبا فالنقص نطلق من كل قيد (٢٢٥) .

(ب) **المستخدمون والصبيان** : يقصد هؤلاء من يقوم بعمل  
ممين لقاء أجر معلوم لدى أرباب الأعمال . فالمستخدمون كعمال المتاجر .  
والصناع هم من يقومون بأعمال يدوية فى المصانع الكبيرة أو الصغيرة ، وأما  
الصبيان فهم الصغار الذين يقومون بالعمل فى بعض الحوائث ابتغاء تعلم  
الحرفة (٢٢٦) .

ويذهب رأى إلى أنه يدخل فى هذا الفريق أرباب الوظائف الحكومية  
استنادا إلى أن عبارة المادة الفرنسية جاء بها لفظ employés (٢٢٧) .

(٢٢٤) أحسنه أمين ص ٦٧٨ ، وؤوف ص ٢٠٩ .

(٢٢٥) روشيه ص ٤٦١ ، خيل ص ٤٠٧ ، عكس هذا أحمد أمين ص ٦٧٨ ، وفارن  
الكشاف ويرى توافر الظرف المشدد إذا كان المال فى حيازة السر .

(٢٢٦) جارسون ص ٢٨١ بنه ٢٥٤ .

(٢٢٧) الكلل ص ٨٥ .



لكننا نرى، مع الفريق الآخر، قبح النص على غير موطنه، الحكومة التي يسيئ إليه  
يشعر بهذا المعنى عندما تكلم عن المأمل والموانيت والمخاطر التي يشتغلون  
فيها عادة (٢٢٨) . كذا يجب رأى إلى أن النص ينطبق على الصيرورة في  
المخاطر التجارية (٢٢٩) ، ونحن نرى أن يد الصرافة تعتبر به أمين فهو  
وكيل، عن صاحب المخل في استلام النقود من المشتري ومن ثم فاختلاصه  
للمال ينطوي تحت خيانة الأمانة لا السرقة (٢٣٠) و

والفرق بين هذا الفريق وفريق المخدم أنه الأخيرين يذهب بأن يكون مجتهد  
إلى جميع المال الموجود بالمنزل في حين أن الصانع والمعال تقتصر عليهم  
على جزء فقط من المكان الذي يقومون بالعمل فيه (٢٣١).

ويشترط لقيام الطرف المصد أن تقع السرقة في المكان الذي يشتغل  
فيه المستخدمون والصانع والمصنوع عادة بصريح النص ، والا فلا ينطبق  
حكم الفقرة السابقة من المادة ٣١٧ ع (٣٣٢) .

ويذهب فريق من الفقهاء إلى أنه يشترط أن تقع السرقة على مال المستخدم  
أو على مال غيره ما دامته في محل العمل (٢٣٣) . ولطعمهم يستغلون في هذا  
إلى أن عبارة « اضرازا بمخوميهن » جاءت لاحقة للنص على المخدم ولم تنقد  
الحالة الأخرى الخاصة بالصانع والمستخدمين . ولكننا نرى أن تلك العبارة  
تسرى أيضا على السرقات التي تحصل من المستخدمين والصانع والضيغان  
أي يشترط أن ترتكب السرقة اضرازا بالمستخدم ، ولا لا تتحقق حكمية  
التشديد عندما يسرق أحد العمال مال زميل له في المفتح الذي يملأ به  
مما . وأخيرا فإن هذا التفسير الضيق فيه صالح التهم .

(٧) « السرقات التي تحصل من المختبرين بنقل الأشياء في الصيرورة أو  
المركبة أو على دواب الجمل أو إلى الإنسان آخر مكلف بنقل شيء أو جسد

(٢٢٨) جارسون م ٢٨١ بند ٢٨١ ، أحمد أمين ص ٦٧٧ ، رؤوف ص ٣١٠ .

(٢٢٩) رؤوف ص ٣٠٩ .

(٢٣٠) القليل ص ٣٠ ، أحمد أمين ص ٦١٥ .

(٢٣١) جمل ص ٤٠٨ .

(٢٣٢) أحمد أمين ص ٦٧٨ .

(٢٣٣) جارسون م ٢٨١ بند ٢٤٢ ، جرو ج ٦ بند ٢٤١٩ ، القليل ص ٨٥ ، حمزة

عسكني ص ٣٦٢ ، رؤوف ص ٣١٠ .

التيهم فلا سلمت اليهم الاثنية المذكورة بصفتهم السابقة (م ٨/٢١٧ ع).

هذه الحالة تعد في الأصل جريمة خيانة امانة منطوية تحت نص المادة ٢٤١ من قانون العقوبات اذ يتسلم المكلف بالنقل المال بصفته وكيلًا بأجر ممن عهد اليه به ، ولكن المشرع أدخلها تحت نص السرقة لغير حكمية منهومة ، وقد قضى بأنه اذا اختلس محترف النقل الشيء المسلم اليه فإنه يسه سارقاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤٧ ع ( ٨/٢١٧ ) . وقد يتعرض على هذا النص بأنه شذ عن القواعد العامة للسرقة اذ لم يعتد بالتسليم الحاصل في هذه الحالة الذي من شأنه أن ينقل حيازة الشيء المسلم الي متسلمه فاذا اختلسه عد خائناً للامانة لا سارقاً ، قد يتعرض بهذا غير أنه لا محل للاجتهاد في مقام النص الصريح (٢٢٤) .

ويذهب رأى الى أن اعتبار الواقعة سرقة في حكم المادة ٨/٢١٧ ينصرف على هذه الصورة فقط . فاذا اجتمع في الواقعة ظروف أخرى تجعل وصفها جنائية فإن هذا الوصف لا يصح في حق المتهم ، بل يجب الرجوع في هذه الحالة الى الوصف الحقيقي للفعل الجنائي الذي وقع منه ما دام لا يتخلل في متناول ما استثناء القانون (٢٢٥) . وهو رأى نقره ، فاذا فرض أن المال في سبيل الانتقال بطريق عمومي واغتاله محترف النقل وكان ذلك ليلاً وبعده سلاح وشخص آخر ساهم معه في الفعل فإنه يصح تصور انصراف نية الممارس الى اعتبار هذه الواقعة جنائية سرقة منطوية تحت نص المادة ٢١٢ من قانون العقوبات .

والفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ تتناول كل شخص يعهد اليه نقل الأشياء من مكان الى آخر يلجئ سواء أكان هذا هو عمله الوحيد أو أنه تمهد للتقديم بهذه العمل بصيغة مجازفة . وينطبق حكمها بالنسبة لتباج الكلف بالنقل كماله ومساعديه ، فالشرط اذن أن يكون تسليم المال للشخص

(٢٢٤) نظري ١٩٢١/١٢/٢٦ قضاء القاضي ق ٦٨٥ . وفي كانت الواقعة هي أن المتهم وصفه كانه سياره تزل استلم من الجيش عليه مائة شيكارة استلمت بتقضى بوليصة لتوصيلها الى آخر فلم يسلم منها الا ٤٧ شيكارة ، فلان الحكم اذا انتهى الى اعتبار الواقعة سرقة لا يكون له انحصار الاثر في شيء ( نظري ١٩٥٧/٣/١٢ أحكام القضاة من ٨ ق ٣٦ ) .

(٢٢٥) قضاء القاضي من ٣٧- حاملي (١) .

بصفته متعهدا للنقل (٢٣٦) . ولا اعتداه بالوسيلة التي يستعملها من كلفه بالنقل . وقد أوردت المادة ٨/٣١٨ أمثلة لذلك حين قالت عربات أو مراكب أو دواب الحمل ، ويجوز أن تحمل الأشياء بمعرفة شخص من تعهد بنقلها .

(٨) « السرقات التي ترتكب أثناء الحرب على الجرحى حتى من الاعتداء .  
( م ٩/٣١٧ ع ) »

هذه الفقرة مضافة بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٠ والصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٠ تنفيذا لمعاملة تحسين حال الجرحى والمرضى في الحروب المفقودة في سنة ١٩٢٩ . ونص المادة ٩/٣١٧ ع عام فينتطبق على السرقات التي تقع على جرحى الحروب سواء أكانوا من القوات القتارية أم من المدنيين وسواء أكان الجرحى في ميدان القتال أم بعيدا عنه . ولا يستفاد من عبارة « حتى من الاعتداء » الواردة في النص أن السرقات لا يتوافر لها الظروف المتقدمة إلا إذا وقعت في الميدان أو على الجنود المحاربين لأن حكمة إضافة هذه هي الحشية من انصراف الذهن إلى أن أموال الاعتداء وقت الحروب تعتبر مباحة . ولكن لا تنطبق المادة ٩/٣١٧ ع على القتل لصرافة النص على الجرحى ، ولأن حكمة التشديد هنا مرجعها أن الجريح إذا وقع عليه اعتداء بالسرقة لا يستطيع دفعه وهو اعتداء يدل على خسة وجراة من الجاني .

(٩) السرقات المتصوى عليها في المادة ٣١٦ مكررا ثالثا .

نص المادة ٣١٦ مكررا ثالثا - المضافة بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات أولا : على السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . ثانيا : على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو مهد للسكنى أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل المشروعة . ثالثا : على السرقات التي تقع ولو من شخص واحد يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبئا » . هذا وقد أُلغى القانون المشار إليه الفقرة سادسا من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات . وقد تناول أنواعا ثلاثة من السرقات هي السرقة في إحدى

---

(٢٣٦) الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٢٨٦ . ووجود المال تحت يد ساربه يوضح لجواحه ثلاثيات في المواد الجنائية ( نقض ١٩٥١/١٠/٢٩ قضاء النقض ق ٦٨٨ ) .

وسائل النقل ، والسرقة في إمكانية يتم دخولها بوسيلة غير معروفة ،  
والسرقة مع جمل السلاح ، وذلك وفقاً لما يأتي :

#### ١ - السرقة في إحدى وسائل النقل :

أراد المشرع بتشديد العقاب بمقتضى البند أولاً تأمين الانتقال للأفراد  
حين استعمالهم إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية ، ويمكن  
قيام هذا الظرف وقوع الجريمة في إحدى وسائل النقل المشار إليها دون  
توافر ظرف آخر . فقد تقع السرقة من أحد الركاب على الآخر أو من المكلفين  
بالنقل على أحد الأفراد . ولكن النص لا ينطبق حين استخدام وسيلة نقل  
خاصة لأن الفرد لا يستعملها الا وهو مطمئن الى من صاحبه وله الخيار في  
الركوب معه من عدمه . ورغم عمومية النص فإن ضيقه يفيد قصره - من  
وسائل النقل البرية - على ما يجب للانتقال بين المدن مساواة لها مع الطرق  
البحرية والجوية ، ومن ثم فإن السرقات التي تقع في وسائل النقل العامة  
داخل المدينة لا تنطوي تحت النص ، ولا ينصرف مصطلح وسائل النقل  
البرية من الناحية العملية الى الصورة الأخيرة (٢٣٧) . وسوف تعرض لهذه  
المسألة عند تناول جناية السطو في الطرق العمومية .

وفي صدد تطبيق المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات قضت  
محكمة النقض بأن المشرع يستهدف توفيق الحماية للمواطنين فيما يتعلقهم  
فذلك على أنه لا يوفر بتشديد العقاب حماية لوسيلة النقل في ذاتها  
لكن المراد كفاية أمن ركبائها بما يجعل وجود أشخاص فيها شرطاً لاعمال  
النص . فإذا وقعت السرقة على إحدى وسائل النقل أو أجزاء منها وهي  
خالية من الركاب تخلف منسأط التشديد بمقتضى النص المذكور (٢٣٨) .  
وتعد سيارة الأجرة من وسائل النقل البرية (٢٣٩) ويتعين على المحكمة  
استظهار دكن وقوع السرقة في إحدى وسائل النقل ، ولا كان مفيداً (٢٤٠) .

(٢٣٧) يستثنى من أحد أحكام محكمة النقض أيضاً تأجيله وبكس الرأي الآراء من التي  
حيث اعتبرت سيارة الاتوبيس في مدينة القاهرة وسيلة للنقل البري (نقض ١٩٧١/١٢/٩١)  
أحكام النقض من ٢٢ ق ١٦٩ ) .

(٢٣٨) نقض ١٩٨١/٦/١٥ أحكام النقض من ٢٢ ق ١١٨ .

(٢٣٩) نقض ١٩٨٠/٢/١٦ أحكام النقض من ٢٩ ق ٧٨ .

(٢٤٠) نقض ١٩٨٠/١/١٧ أحكام النقض من ٣١ ق ٢٢ .

ب - السرقة في لمكنة يتم دخولها بوسيلة غير مشروعة . . . .

يشترط لتشديد العقاب بموجب البند ثانياً توافر شرطين أولهما المكان الذى تقع فيه السرقة والآخر وسيلة الدخول اليه . وقد سبق لنسأ الكلام على المكان المسكون والمعد للسكنى وأحد ملحقاته ، كما سبق بيان وسيلة الدخول بالنسور أو بالكسر أو باستعمال مفاتيح مصطنعة . وأضاف المشرع الى وسائل الدخول السابقة انتحال صفة كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة . ومفاد هذا انه لم يشأ أن يحصر وسائل الدخول الى المكان وإنما يكفي أن يتسم ذلك بعدد المشروعة ، ومثال هذا انتحال صفة كشف لعداد الكهرباء أو القيام بتطعيم اجبارى .

ويلاحظ أنه قبل صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ كانت البرقة من مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته اذا كان الدخول اليها بالنسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة يعاقب عليها بموجب الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣١٧ عقوبات بالجس الى مدة أقصاها ثلاث سنوات . ومذاك القانون يقتصر تطبيق الفقرتين الأولى والثانية المشار اليهما على الصور التى لا ينطبق عليها البند الثانى من المادة ٣١٦ ثالثاً .

ج - السرقة مع حمل السلاح :

يكاد يجمع الشراح على أن حكمة تشديد عقوبة جريمة السرقة مع حمل السلاح مرجعها أمران « الأول انه يدل على خطورة الجاني ويشد أثره لاتمام مشروعه الاجرامى والآخر أن مرأى السلاح يوقع الرعب فى نفس المجنى عليه وقد يمنه من مقاومة هتكتلن ماله (٢٤١) . ولكننا نرى أن الحكمة تتمثل فى خطورة الجاني فقط وأما أثر السلاح فى نفسية المجنى عليه فلا دخل له فى ذلك فالمشرع يشدد العقوبة حتى ولو كان السلاح مخبأ لم يره المجنى عليه ، وقد تقع الجريمة - وهو الغالب - فى غفلة منه أو فى غيبته . ولذا نرى أن محكمة النقض قد قررت أن حمل أحد المصارفين سلاحاً وقت السرقة ظاهراً أو مخبأ يكفي لتشديد العقاب وكون ظروف

---

(٢٤١) الملة الداعية الى تشديد العقوبة فى جريمة السرقة اذا افترت حمل سلاح ان حمل الجاني للسلاح يشد أثره ويلقى الرعب فى قلب للمجنى عليه ومن يخف لاجده ويهين السبيل للجاني لاستعمال وقت الحاجة ( نفى ١٩٨٣/٤/١٧ أحكام النقض ص ٢٤ ق ١٣١ )

الحادثة مما لا يحتمل معه استئصال السلاح لا عبرة به (٢٤٢) ، وأن من يحمل سلاحا هو في ذاته شر ممن لا يحمل (٢٤٣) .

وموطن البحث معرفة السلاح الذى يقوم بوجوده الظرف المشدد ، اذ لم يتناولوه قانون العقوبات بتعريف ، على أن الفقه والقضاء سارا على أن ذلك الظرف يتوافر فى إحدى الصور الآتية :

( ١ ) الأسلحة بطبيعتها ، وقد تكون نارية أو بيضاء ، فيدخل فيها البنادق والمسدسات والسيوف والخناجر ، فحملها أثناء جريمة السرقة يتوافر به الظرف المشدد .

(ب) قد يكون السلاح من الآلات التى يستعملها الإنسان فى حيات العادية وحيازته مباحة ، ولكن الجانى يحمله معه للاستعانة به على اتمام جريمة السرقة كالسكين العادية والمصا والمطوية ، فانه لا جدال فى قيام الظرف المشدد عندئذ ، اذ أن نية الجانى بانصرافها الى هذا الغرض قد دلت على خطورته وتدعو الى مؤاخذته بشئ من الشدة .

وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان القانون لم يرد فيه تعريف انسلح الذى يعد حمله ظرفا مشددا فى جريمة السرقة ، ولما كانت الأسلحة على نوعين اسلحة بطبيعتها وهى الممتدة للقتل ويدل حملها بذاته على أن هذا هو المقصود بها كالبنادق والحرايب والسيوف والملاكم الحديدية وغيرها مما هو مصاوب على احراره وحمله ، واسلحة يمكن أن تحلث الوفاة ولكنها مصلحة لأغراض بريئة ولا يدل حملها بذاته على أن المقصود منها الاعتداء على النفس كالمسدسات العادية والبلط والفؤوس . الخ ، مما يستخدم فى الشئون المنزلية أو الصناعية أو الزراعية وغيرها . لما كان ذلك فانه يجب بقتضى القواعد العامة اعتبار كل ما هو من النوع الأول سلاحا يصحق بحمله الظرف المشدد ولو لم يكن ذلك لمناسبة السرقة . أما النوع الثانى فمجرد حمله لا يكفي فى ذلك بل يجب أن يقوم الدليل على أنه إنما كان لمناسبة السرقة ، وهنا يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة فى الدعوى كاستعمال السلاح أو التهديد به أو علم وجود مقتضى لحمله فى

(٢٤٢) نفس ١٩٣٨/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥٧ .

(٢٤٣) نفس ١٩٣٢/١١/١٤ فصل النفس ق ٧٠٣ .

الظروف التي حمل فيها ، وعندئذ يحق عدم سلاحا بالمعنى الذي قصده القانون لتحقيق الملة التي دعت الى تشديده العقاب (٢٤٤) .

(ج) وقد يكون السلاح مما يستعمل في الحياة الدادية وحيازته مباحة ولم تنصرف نية الجاني الى استعماله عند مقارفته للجريمة فلا يقوم الظرف المشدد بسببه الا باستعماله فصلا ، فان لم يستعمل كانت النشقة بغير ظرف حمل السلاح ، ومثالها المدة في جيب الجاني فهي لا تعد سلاحا الا اذا استعان بها على ارتكاب جريمة .

وينهـب راي الى أن السلاح اذا كان مما يستعمل في شئون الحياة اعدادية - كمدية في جيب الشخص - فانه لا يعتبر ظرفا مقسدا لجريمة السرقة وهو ان استعمل باعتبرت السرقة باكراه (٢٤٥) . ويتميز هذا الرأي بأنه مقياس بسيط لمعرفة الظرف المشدد من عدمه دون تغلغل وتقصي لنية الجاني التي قد لا يتيسر اثباتها على وجه البقعة ، ولكن يؤخذ عليه أن الجاني قد يكون خطرا بحمله للسلاح وانتزاعه استعماله عند الحاجة اليه . ولكن ظروف الواقعة لا تستدعي ذلك الاستعمال فلا ينطبق الظرف المشدد بالنسبة له ، في حين أن حكمة التشديد متوافرة وهي خطورة مرتكب الفعل بحمله للسلاح .

ووجود السلاح وقت ارتكاب الحادث أو عدم وجوده مسألة مستقل بتقديرها قاضي الموضوع ويستخلصها من ظروف الدعوى ، وليس بشرط أن يضبط السلاح في الجريمة (٢٤٦) .

ويتوافر الظرف المشدد سواء أكان السلاح ظاهرا أم مخبأ لأنه يكشف عن خطورة الجاني ، ومن ثم يكفي أن يذكر في الحكم أن الجاني كان يحمل سلاحا دون بيان محدد لما اذا كان ظاهرا أو مخبأ (٢٤٧) .

---

(٢٤٤) نفس ١٩٤٣/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٢٦ . ١٩٤٣/٣/٢٩  
ق ١٤٩ ، ١٩٦٠/٥/٢ أحكام النظم س ١١ ق ٨٠ ، ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٢ ق ١٥٢ ،  
١٩٨٥/٣/٢٣ س ٣٦ ق ٨٤ .  
(٢٤٥) حيدوي س ١٣٠ .  
(٢٤٦) نفس ١٩٣٩/١/١٦ قضاء النقلي ق ٧٠٠ .  
(٢٤٧) نفس ١٩٣٦/١٢/٧ المصادقة س ٧ ق ٤٠٥ .

وخطورة الجاني تجعل الطرف المشدد قائما ولو كان السلاح غير صالح للاستعمال فقد يستعمله الفاعل في تهديد المجنى عليه الذي لن يكون في مقدوره معرفة صلاحية السلاح من عمله ، وعدم الصلاحية أو خلو السلاح الناري من المذخوف لا يمنع من اعتبار السلاح آلة صالحة للاستعمال تساعد على انتمام الجريمة (٢٤٨) ، وهو يدل بذاته على خطورة الجاني ، وينتهي الرعب في نفس المجنى عليه (٢٤٩) .

وقد ذهب القضاء الى اعتبار طرف السلاح المشدد متوافرا حتى ولو كان حمل الفاعل له بسبب عمله ، لأن الأصل في وجود السلاح معه هو أنه للدفاع أو لأداء واجب الوظيفة ، فإتيانه للجريمة رغم هذا يدل على خطورته واستهانتته بحقوق الأفراد واستعماله لاستعمال سلاحه ان دعت الحاجة الى ذلك . وقد رددت محكمة النقض مذهب الفقه في علة التشديد وأنها ترجع الى ما يوقعه السلاح في نفس المجنى عليه من الرعب ، فقالت في صدد جناية السرقة يجعل السلاح للمقاب عليها بالمادة ٣١٦ ع أنها تتحقق قانونا بالنسبة الى طرف حمل السلاح كلفه كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبئا ، ولا يهم أن يكون حمل السلاح راجعا الى سبب يرى لا اتصال له بالجريمة ، كالممل الرسمي الذي يتطلب حمل السلاح وقت القيام به ، لأن العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها وقت مقارفتها يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبئا هي أن مجرد حمل السلاح من شأنه أن يشد أزر المجاني ويلقي الرعب في قلوب المجنى عليهم إذا وقع بصرهم ولو مصادفة على السلاح ، وإن يسر للمجاني فضلا عن السرقة التي قصد الى ارتكابها سبيل الاعتداء - إذا ما أزداد - على كل من يهم بضبطه أو يعمل على المحاولة بينه وبين تنفيذ مقصده مما لا يهم أنه يكرز السلاح ماحوظا في حمله ارتكابت السرقة أو غير ملحوظ (٢٥٠) .

(٢٤٨) نقض ١٩٢٢/١/٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٨٥ . وعكس هذا جنابات متى سوفي في ١٩٢٢/٢/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ١٤ .  
(٢٤٩) نقض ١٩٨٢/١/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥ ، ١٩٦٣/٢/١١ س ١٤ ق ٢٧ ، ١٩٦٠/٢/٨ س ١١ ق ٣٦ .

(٢٥٠) نقض ١٩٤٥/٣/٢٦ مجموعة القواعد الصانوية ج ٦ ق ٥٢٢ ، ١٩٦٦/١١/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٤ ، ١٩٢١/٢/٢٩ نقضه النقض ق ٦٩٢ . ويرجع نقض ١٩٤٧/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٦ ، وفي حكم قديم لم تكن ظهري قررت أنه يلزم في جريمة السرقة للنصوص عليها في المادة ٢٧٣ ع أن يكون هناك ارتباط بين



وحمل السلاح في جريمة السرقة طرف مشدد ماضى يقضى بتشديده العقوبة على باقى الفاعلين والشركاء ولو لم يملأوا بوجوده مع رفيقهم (٢٥١) وليس من الظروف الشخصية التي لا يمتدى أثرها غير صاحبها (٢٥٢) كما يسرى على الشريك أيضاً ولو لم يعلم به (٢٥٣) .

هذا وتنفي مراعاة الأحكام الخاصة بالاستيلاء على مآل الدولة وبعض جهات معينة التي سلف الكلام عليها .

## ٢ - جنایات السرقة

قدر المشرع أنه اذا توافرت بعض الظروف المشددة في سرقة من السرقات فلا يكفي عندئذ مجرد تغليب العقوبة مع بقاء الجريمة على نوعها بل ان تلك الظروف اذا وجدت يجب أن يكون من شأنها تغيير نوع الجريمة من جنحة الى جنایة . وقد تناولت بيان هذه الجنایات المواد ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ من قانون العقوبات . فتناولت الأولى السطو على الأمكنة المسكونة والمعدة للسكنى والثانية السرقات بالاكراه وتكتمت الثالثة على السطو فى الطرق العمومية والأخيرة السرقة من شخصين أو أكثر ليلاً مع حمل السلاح . وقد أضيف الى جنایات السرقة مادتان الأولى برقم ٣١٦ مكرراً بالقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ وتماقب على السرقات التى تقع على أسلحة الجيش وذخيرته ، والأخرى برقم ٣١٦ مكرراً ثانية بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ وتماقب على السرقة التى تقع على مهمات أو أدوات مستعملة أو مصلدة للاستعمال فى المواصلات التليفونية والتلغرافية ، أو توليب

السرقة وحمل السلاح حتى يتوفر بذلك الظروف المشددة . فلذا كان التهمس وقت ارتكاب الجريمة يحمل سلباً بمقتضى مناجته وجب على المحكمة أن تبعت عن درجة علاقة حمل السلاح بالسرقة ، فلذا لم يوجد ثمة ارتباط بينهما كانت السرقة جنحة فقط ( انظر ١٩١٠/٣/٢٦ المجموعة الرسمية ص ١١ ق ٨٠ ) .

(٢٥١) انظر ١٩٨٤/١٠/٣١ أحكام النقض ص ٣٥ ق ١٥٦ ، ١٩٦٥/٦/٧ ص ١٦ ق ١١١ ، ١٩٦٠/٥/٢ ص ١١ ق ٨٠ ، ١٩٧٥/١/١٢ ص ٣٦ ق ٨ .

(٢٥٢) انظر ١٩٣٨/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٦ ، ١٩٤٤/٥/١٤ قضاء النقض ق ٦٩٤ .

(٢٥٣) انظر ١٩٥٥/٣٢/٢٧ قضاء النقض ق ٦٩ ، ١٩٨٤/٢/٢٨ أحكام النقض ص ٣٥ ق ٤٢ ، ١٩٧٢/٥/٨ ص ٢٣ ق ١٥٢ .

أو توصيل التيار الكهربائي ، والسرققات التي تقع أثناء الغارات الجوية وقد :  
لمادة ٣١٦/٤ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ .

ونتكلم عن كل هذه الجنايات مبتدئين بالسرققة باكره ، اذ الكلام فيه  
ينال في ذات الوقت بعض صور الجنايات الأخرى على ما سنرى .

#### ١ - السرققة باكره

نصت المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على أن « يعاقب بالأشغال  
المشاقة المؤقتة من ارتكب سرققة باكره ، فإذا ترك الاكره أثر جروح تكور  
العقوبة الأشغال المشاقة المؤقتة أو المؤقتة » . فقد تناولت المادة ٣١٤ :  
جناية السرققة باكره وهي أهم جنائيات السرققة وأكثرها وقوعا ، والمتتبع  
لاحكام القضاء يجد أنها الغالبية فيه من بين جنائيات السرققات . والحكمة  
التي دعت الى تشديد عقوبة السرققة باكره هي أن الاكره يتضمن الى جانب  
الاستيلاء على مال الغير الاعتداء على الانسان سواء أكان هذا الاعتداء ماديا  
أم مضمونيا بالتهديد باستعمال السلاح . فالفاعل في سبيل السرققة لم يتورع  
عن المساس بشخص المجنى عليه فأصابه بضرر في ماله ونفسه  
ومجرم هذا شأنه يكون جزاءه عقوبة مشددة .

والاكره في صدد السرققة معناه وجود قوة مادية أو مضمونية تقهر ارادة  
المجنى عليه أو غيره وتشلها عن مقاومة الجاني أو تعطلها عن تلك المقاومة  
ويكون من شأنها استسلام الواقع تحت تأثيرها فينتقل عن المال الذي هو  
حيازته (٢٥٤) .

ويبين مما تقدم أنه يشترط لقيام الاكره في جريمة السرققة توافر  
الأمور الآتية :

١ - أن يقع الاكره على الانسان ، فهو الكائن ذو الارادة التي تصلح  
لأن تكون محل تأثير يشلها أو يضعفها اذا ما وقع الاكره ، فقتل كلب  
أثناء سرققة المجنى عليه أو طعن ماشيته بسكين أثناء سرققتها أو تحطيم منزل

---

(٢٥٤) وقد عرفت محكمة النقض في احكامها المتعددة بأنه كل وسيلة فخرية تقع على  
الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اضعافها عندهم تسهلا للسرققة ( نقض ١٩٦٨/٢ ) احكام  
النقض س ١٩ ق ٢٨ .

باب المجنى عليه أو خزائنه ، كل هذه الأفعال لا تكون طرف الإكراه في جريمة السرقة (٢٥٥) .

وكما يقع الإكراه على المجنى عليه في السرقة يصحح أن يقع على غيره . فانحصر قد تكلم عن السرقة التي ترتكب بإكراه بعبارة عامة فضلاً عن أن خطورة الجاني - وهي مبعث التشديد - تتوافر في صورتين ، فالتشخيص الذي يخطب حافظة نقود ويشاهده آخر غير المجنى عليه ويحاول القبض عليه فيضربه الجاني بنية الفرار بالسروق يحصل من الجريمة سرقة بإكراه وكذلك الاعتماد الذي يقع على خفي لمزل المجنى عليه أو حارس لزراعتة أو أحد أولاده أو أقاربه في مسكنه يكون ركن الإكراه في جريمة السرقة متى كان الغرض منها اتصافها أو الفرار بالسروق .

٢ - أن يكون الإكراه مادياً أثر واقعاً على الجسم سواء في هذا جسم المجنى عليه أو غيره . ويستند الشرع إلى وجوب توافر هذا الشرط إلى عبارة النص التي جاء بها « إذا ترك الإكراه أثر جروح » ، مما مفاده أنه يقع على الجسم وقد يترك جروحاً أو لا يتركها .

ولا اعتبار لجسامة الإكراه المادي أو درجته فأي قدر من العنف يقع على الجسم يتكون به الإكراه (٢٥٦) . والأمثلة على هذا كثيرة في قضاء المحاكم . فقد قضى بأنه إذا قفف أحد اللجنة المجنى عليه في وجهه بالرمال ومد يده يريد سرقة الحقيبة فأمسك بها المجنى عليه ولم يتدخل عنها وأخذ يستغيث حتى حضر أحد زملاء الجاني متظاهراً بالعمل على إنقاذ المجنى عليه وأخذ يجنب الحقيبة ، إلا أنه ظل يقاوم ويستغيث حتى أقبل المجهود على صياحه وعندها فر اللصان فتعتبر الواقعة سرقة بالإكراه (٢٥٧) . وأنه إذا كان المجنى عليه قد قاوم المتهم وقت اقتراحه الجريمة ولكن المتهم تمكن من انتزاع الساعة كرها من يده وثبت وجود جرح بيده فإن هذا يتحقق به طرف الإكراه (٢٥٨) . وأنه إذا وقع من الجاني عنف مادي عطل قوة المقاومة التي تنبعت عند المجنى عليه أثناء محاولة الاختطاف منه وانتهاء هذه المقاومة بتغلب الجاني على المجنى عليه يكون الإكراه في السرقة ، أما مجرّه

(٢٥٥) - جاور ج ٦ بند ٢٤٨٦ .

(٢٥٦) - الفلل من ٨٨ .

(٢٥٧) - نفس ١٦/٧ ١٩٥٠ أحكام النفس من ٢ ق ٥٦ .

(٢٥٨) - نفس ١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النفس من ٢ ق ٣٧ .

احتطاف الشيء المسروق، والفرار به قيل تنبيه قوة المقاومة عليه فلا يتحقق به طرف الاكراه (٢٥٩) . وأنه اذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة حصلت من ظروف الدعوى والأدلة المقدمة فيها أن الجناة كان غرضهم ابتزاز مال المجنى عليهما عن طريق حبسهما والاعتقلاء، على ما يكون مع كل منهما من نفوذ وامتعة وقت القبض عليهما ، ثم أخذ فدية لاطلاق سراحهما وأرسل هذين الغرضين هما غرضان أصيلان عندهم ، وأن الاعتداء الذي وقع على المجنى عليهما وحبسهما إنما كان في سبيل تحقيق هذين الغرضين مما فكل من هؤلاء الجناة يكون مسئولاً عن السرقة بالاكراه التي وقعت منهم على المقبوض عليهم (٢٦٠) . وأنه يعد من الاكراه الحادى اعطاء مواد مخدرة للمجنى عليه، تفقده شعوره تسهلاً للسرقة ، لأن اعطاء المواد المخدرة هو من الوسائل القسرية التي تعطى أو تقدم قوة المقاومة عند المجنى عليه وتمكن الفاعل من ارتكاب جريمة السرقة (٢٦١) . وأنه اذا كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى وأدلتهما أن المتهمين وقت محاولتهما الخروج بسيارة وفيها القماش المسروق من الدار التي حصل فيها الاختلاس ( دار الجمر ) أى وقت مشاهدتهما متلبسين بجريمة السرقة ، قد عملا على الفرار بالمسروق والتخلص من المجنى الذى هم بضبطهما حين رآهما على هذا الحال ، بأن فرا بالسيارة بسرعة كبيرة وفى طريق وعر ، ولم يكن قصدهما من ذلك الا أن يرغما المجنى المذكور وهو متعلق بالسيارة نصفاً العلوى الى داخلها والنصف الآخر فى خارجها على تركها بسيارتهما وما فيها مع عامهما بأنه لا بد سيترك السيارة ولا بد يصيبه الأذى من جراء ذلك فإن هذه السرقة تكون قد وقعت بطريق الاكراه (٢٦٢) .

سواء أثبت الحكم مناهمة المتهم بتضيق فى الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها دقمة المجنى عليه بدراجته وانتزاعه حافظة تقوده فانه يكون

(٢٥٩) نظري ١٩٣٩/٢٠/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٧ .

(٢٦٠) نظري ١٩٤٩/٤/١٢ قضاء نظري ق ٧٣٤ .

(٢٦١) نظري ١٩١٤/٥/٢٥ الموسوعة الفرنسية س ١٣ ق ٣٠١ . ولذا كان الحكم قد استخلص من التقرير الطبي أن السكان هو نيات غش بالارتوبين وأنه يستعمل فى التخدير بقصد السرقة وأن مفعوله يؤدي الى تخدير الجهاز العصبي وأن التأثير الذى يحدثه هو شلل افراف الاصابع وأن الجسم وضع تلك المادة وهو عالم بتأثيرها فى شراب تولفته المجنى عليها وأنه هدف من ذلك الى تطويل مفاوضاته حتى يتمكن من ارتكاب السرقة لأن الاكراه الذى يتطلبه القانون يكون متحققاً ( نظري ١٩٦٧/١٢/٤ أحكام الظلي س ١٨٠ ق ٢٥٧ ع ٠ (٢٦٢) نظري ١٩٤٤/٤/٢٤ قضاء نظري ق ٧٤٧ .

قد بين طرف الاكراه والراجلة بينه وبين فعل السرقة (٣٦٣) .

ولقد ذكر بعض رجال الفقه أن جناب قرط من أذن فتاة بمنف يكور  
جريمة سرقة بالاكراه (٣٦٤) . ولمسنا من هذا الرأي لأن الأصل في الاكراه  
هو استعمال القوة القسرية التي تؤثر على ارادة المكره فتشغل أو تضعف  
مقاومته بعد أن تنبهت لديه . كما قالت محكمة النقض (٣٦٥) - وفي الصنورة  
الراحنة ما دام الجنب كان مفاجأة ولم تنبه قوة المقاومة لدى المجنى عليه  
لا يقوم بطرف الاكراه . ولا يؤثر في هذا كون الفعل قد قربت عليه جرح  
كما إذا تمزقت أذن الفتاة ، وانما تنطوي الجريمة تحت وصف السرقة  
البسيطة والاصابة المصدية إلى المادتين ٣١٨ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات  
ولم نجد أن السرقة من شخص نائم لا تعد سرقة باكراه لأنه لم يقع أي اعتداء  
على جسم المجنى عليه . ولم تنبه قوة المقاومة عنده فإراد الجاني التقلب  
عليها (٣٦٦) .

ولا يشترط أن يترك الاكراه اصابات بالمجنى عليه بأي درجة من  
المنف تكفي ، ولكن وجود اصابات بالمجنى عليه يترتب عليه تفليط العقاب  
فقط وفقا للمادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات (٣٦٧) . كما أنه لا يشترط  
ضبط الأسلحة والأدوات التي استعملت في الاكراه ، ذلك لأن ما دام أن  
الحكم قد اقتنع من الأدلة النسائية التي أوردتها بأن الطاعتين كانا يحملان  
أسلحة وأدوات استعملها في الاكراه فهذا يكفي للدليل على توافر طرف  
الاکراه (٣٦٨) .

والاكراه الأدبي الذي لا يقع على الجسم لا يتوافر به طرف الاكراه وفق  
نصوص التشريع الراسخ ، فمن يهدد غيره بأفشاء سر له لا يعد سارقاً

(٣٦٣) نقض ١٦٧٥/١/١٢ أحكام النقض من ٢٦ ق ٨

(٣٦٤) محمود مصطفى ج ٤٠٧ .

(٣٦٥) نقض ١٦٢٩/١٠/١٠ مديرية القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٧ .

(٣٦٦) نقض ١٩٠٥/١/١٤ الجمعية الرسمية من ٦ ق ٧٢ . وجاء بمبدأ الحكم في  
السرقة الأتية سرقة بسيطة بما أن حالة المجنى عليه هي التي مكنت من السرقة . أما في الحالة  
الأخرى فإن السارق اجتهد من أول الأمر في بيع المجنى عليه من مقاومته . بأن أعطاه حواد  
مكشورة .

(٣٦٧) نقض ١٦٣٩/١٠/٣٠ قضاء النقض ق ٣٣٠ .

(٣٦٨) نقض ١٦٦٨/٢/٥ أحكام النقض من ١٩ ق ٢٨ .

بإكراه ان تمت جريمة السرقة ينسب على هذا التهديد ، وكذلك اذا ما حدد الجنى المجنى عليه بإيذاء أحد أفراد عائلته (٢٦٩) .

ويختلف الأمر بالنسبة للتهديد باستعمال السلاح ، فقد أدخله الشراح وذلك المحاكم فى حكم الإكراه المادى ، اذ هو لا يقل تأثيرا عن الإكراه الواقع على جسم المجنى عليه (٢٦٩ م) . وقد قضى بأنه اذا كان القانون لم ينص فى باب السرقة بالمادة ٣١٤ على التهديد باستعمال السلاح وعلى عدم بمنزلة الإكراه كما فعل فى بعض المواد الأخرى . الا أنه ما دام التهديد باستعمال السلاح هو فى ذاته ضرب من ضروب الإكراه ، وما دام القانون الإكراه تماما من حيث اضمحلاف المقاومة وتسهيل السرقة ، وما دام القانون لم يخصه بالذكر فى المواد التى ذكره فيها مع الإكراه الا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجاني ، ولم يقصد التفريق بينه وبين الإكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما فى الحكم ، فلا محل للقول بأن الإكراه لا يكون الا باعتداء مادى ، وأنه لا يكفى فيه التهديد باستعمال السلاح . فان هذا التهديد لا يقل تأثيره عن تأثير الاعتداء المادى وعلو تشديد العقوبة متوافرة فيه كما هي متوافرة فى الاعتداء المادى (٢٧٠) . وان القانون لم ينص فى المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على نوع معين من أنواع الإكراه ، ولما كان تعطيل المجنى عليه كما يصحح أن يكون بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسمه يصحح أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح (٢٧١) ، فانه اذا كان الجاني قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه فى ارتكاب جريمة السرقة فان الإكراه الذى يتطلبه القانون فى تلك المادة يكون متحققا (٢٧٢) .

---

(٢٦٩) أحمد أمين ص ٦٦٦ ، الفلل ص ٨٩ ، جاور ج ٦ بنسب ٢٤٨٥ ، جارسون م ٢٨١ بنسب ١٢ .

(٢٦٩ م) عكس هذا أحمد أمين ص ٦٧٢ ، الفلل ص ٨٩ ويقول ان النص على استعمال الأسلحة فى المادتين ٣١٢ ، ٣١٥ دون المادة ٣١٤ ينهض حجة ضد الزاى الأخر . وان المحاكم انصفت فى رأيها لاعتبارات عملية . «ولراجع» مقصود مصفى ص ٤٠٦ .

(٢٧٠) نفس ١٩٤٢/٥/٢ مجسدة الفرائد القانونية ج ٦ ق ١٩٧ ، ١٩٣٠/١/٢ قضاء النقض ق ٧٢٢ .

(٢٧١) نفس ١٩٨٠/٤/٦ لحكمكم النقض ص ٣٦ ق ٣٤ ، ١٩٨٤/١٠/٦ ص ٣٥ ق ٤٢ .

(٢٧٢) نفس ١٩٥٢/١٠/٢٨ أحكام النقض ص ٤٠ ق ٢٠ ، ١٩٦٢/١١/٢٦ ص ١٣ ص ١٨٨ ، ١٩٦٧/٦/١٩ ص ١٨ ق ١٧٠٠ .

٣ - أن توجد رابطة بين الاكراه الذى يقع على المجنى عليه وبين جريمة السرقة ، أى أن يكون الغرض من الاكراه شغل قوة المقاومة عند المجنى عليه أو اضعاها لتمكين الجانى بذلك من ارتكاب الجريمة أو انفرار بالمسروقات (١٧٢) لأن هذه الرابطة هي التي تبرز خطورة الجاني باعتداله على النفس للوصول الى الاستيلاء على المال . فإذا لم توجد تلك الرابطة كما اذا كُن الاعضاء التى وقع من الجاني الفرض منه هو هروبه فقط والنجاة بنفسه بعد كشف أمره دون أن يحمل معه المسروقات فلا يعد طرف الاكراه متوافرا وإنما هو جريمة قائمة بذاتها (٢٧٤) .

وقد استقر القضاء عندنا على ذلك النظر . فقضى بأنه لا يلزم في الاكراه الذى يمدد القانون طرفاً مشدداً في السرقة أن يكون سابقاً أو مقارناً لعمل الاختلاس ، بل انه يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة أثناء مساعدة المتهم متلبساً بالجريمة ، وكان الفرض منه الفرار بالشئ المختلس (٢٧٥) . ففي هذه الحالة يكون القول بأن السرقة قد وقعت بالاكراه صحيحاً إذ أن تمام استحواذ المتهم على الشئ المسروق لم يكن إلا بما ارتكب من الاكراه ، فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم خطف شيئاً ليسرقه مما كان يحمله المجنى عليه فجري هذا ورائه وضبطه ففرضه المتهم ليتسكن من الفرار بالمسروق فإن هذه الواقعة سرقة باكراه (٢٧٦) . ونحى بأن استعمال القوة مع المجنى عليه أو غيره لمنعه من ملاحقة السارق عند هروبه بالمسروق وهو متلبس بفعل السرقة يجعل السرقة باكراه (٢٧٧) .

وينتقد الفقه مذهب القضاء في توافر قيام الاكراه والجريمة في حالة

(٢٧٢) جارسون م ٢٨٢ يشد ١٧ .

(٢٧٤) نفس ١٩٨٥/٢/٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٤ . ١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد البروتية ج ١ ق ١٨٧ . وقد كان قضاء محكمة النقض السابق يعتبر إكراه متوافراً في هذه الصورة ، من ذلك قضاء اللس على امرأة في دارها بينما حاولت التلبس عليه ( نفس ١٩١٦/٢/١٢ المجموعة الرسمية س ٦٧ ق ٧٢ ) .

(٢٧٥) نفس ١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧ ، ١٩٧٥/٢/٢ س ٢٦ ق ٤٤ .

(٢٧٦) نفس ١٩٤٣/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٩٦ . ١٩٤٣/١٠/٢٥ ج ٦ ق ٤٤ . ١٩٤٥/٢/٥ ق ٥٦١ ، ١٩٢٨/٤/١٨ قضاء النقض ق ٧١٥ . ١٩٥٨/٢/٢ أحكام النقض س ٦ ق ٦٢ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ س ١٨ ق ٢٧٢ .

(٢٧٧) نفس ١٩٤٧/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥٠ .

تليس متى كان غرض الجاني الفرار بالمسروق ، لأن هذا التحديد لا يعتبر تطبيقا دقيقا للمبادئ القانونية وفقا للمذهب الراجح في تحديد فترة إنفاذ الجريمة . ذلك ان الجريمة بمجرد خروج المال من حيازة صاحبه ودخول في حيازة الجاني ، والاعتداء الذي يقع بعد هذا يكون قد جاء بعد تمام الجريمة والأصل ان الاكراه لا يعتبر ظرفا مشددا الا اذا كان من شأنه الاعانة على اتمام الجريمة ، وهو في صورة الفرار بالمسروق تكون الجريمة قد تمت فلا ارتباط بين الاكراه وبين ارتكاب جريمة السرقة (٢٧٨) . وهو رأى في نظرنا سليم بالنسبة لما بنى عليه من وقت تمام الجريمة . ولكن سند قضاء النقض هو مذهب في تعريفه الشروع في السرقة ووقت تمامها فهو يرى ان الجريمة في حالة التليس تعتبر في دور الشروع ولا تكون قد تمت بعد ومن ثم فكل اكراه يحصل يكون الغرض منه اتمامها وبه يتوافر طرف الاكراه . ( راجع رأينا في هذا السند ) .

ولقد اوجبت محكمة النقض أن يبين في الحكم قيام الارتباط بين الاعتداء الذي وقع من المتهم على المجنى عليه وبين جريمة السرقة التي ارتكبت أو الفرار بالمسروق ، وهو أمر طبيعي ليكون لحكمة النقض امكان الاشراف على التطبيق القانوني السليم . على أن تعينت المحكمة عن ركن الاكراه في السرقة استقلا لا غير لازم ما دامت مدوناته تكشف عن توافرها بهذا الركن (٢٧٩) . واثبات الارتباط بين السرقة والاكراه من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير عيب ما دام قد استخلصه مما ينتج (٢٨٠) . وعدم العناية ببيان تلك الرابطة في الحكم يجعله قاصرا بما يوجب نقضه (٢٨١) . وقد قضى بأنه يكفي لبيان تحقق طرف الاكراه في جريمة السرقة المتصور عليها في المادة ٣١٤ ع أن يقول الحكم : ان المجنى عليها ذكرت أنها تمكنت من الاساك بالتمهم الذي اعتدى عليها وقاومها فترك بجسمها تلك الآثار

(٢٧٨) القفل ص ٩٠ ، صمود مصطفى ص ٤١٠ ، الشاوي ص ٨٦ وما بعدها : هيجن  
ص ١٣٣ ، حيل ص ٤٢٢ ، نقض فرنسي ١٨٨٢/٨/٢ ، دالوز ٨٤ - ١ - ٤٢٠  
(٢٧٩) نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ أحكام النقض ص ٣٥ ق ٤٢ ، ١٩٩٥/٢/٢٣ ص ١٦ ق ٦١  
١٩٩٦/١٠/١٦ ص ١٢ ق ١٥٦ .  
(٢٨٠) نقض ١٩٩٦/١٢/١٨ أحكام النقض ص ١٨ ق ٢٧٢ ، ١٩٨٠/٣/١٦ ص ٣٩  
٧٣٠ .  
(٢٨١) نقض ١٩٨٤/٥/١٨ أحكام النقض ص ٥ ق ٢٢٥ ، ١٩٩٨/٩/٢١ نقضه النقض  
ق ٧٣٠ .



المادية التي أثبت التقرير الطبي وجودها فحال بينها وبين الامساك بزملائها في السرقة ، فكانهم من سلب النقود والمصوغات والفرار بها ، ومصداقا لهذا شاهد سائر الشهود بأنهم وجدوا المجنى عليها وزوجها يستغيثان ويمسكان بالمتهم الذي كان يستعمل العنف مع المجنى عليها محاولا الفرار بها سرقة هو وزملاؤه (٢٨٢) .

والاكراه في السرقة طرف مبادئ عينية لاصحي بذات الجريمة ومن ثم فيكون اثره لاحقا بكل من ساهم في الجريمة . وقد قضت محكمة النقض بأن طرف الاكراه في السرقة طرف عيني متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة وأنه من المقرر أن الظروف العينية لأصقة بنفس الفعل ، ولذلك فهي تسرى على كل من ساهموا في الجريمة المقتربة بها سواء أكانوا فاعلين أصليين أو شركاء وليس لأحد منهم أن يتنصل من المسؤولية عن النتائج المترتبة عليها (٢٨٣) . كما قضى بأنه لا يشترط لمحاكمة المتهمين في جريمة السرقة بالاكراه أن يقع من كل منهم فعل الاكراه وفعله الاختلاج ، بل يكفي لعدم فاعلين في هذه الجناية أن يرتكب كل منهم أي الفعلين متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا (٢٨٤) . والقاعدة أن كل من ساهم بفعل من الأفعال المكونة للجريمة يعد فاعلا أصليا فيها بسواء قام بالاستيلاء فعلا على المبرقات أو بقي على مسرح الجريمة للمراقبة والحراسة وقت ارتكابها (٢٨٥) . فظهر المتهم على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الأفعال المكونة لها مما يدخله في نطاق المادة ٢/٣٩ عقوبات ، وهو مظهرته وباقي المتهمين للمتهم الأول بالالتفاف حول سيارة المجنى عليه ومطالبة بالنقود ، يجعله فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكراه التي دين بها (٢٨٦) .

## ٢ - السطو على الأمكنة السكنية والمعدة للسكنى

نصت المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على أن : يعاقب بالاشغال

(٢٨٢) نفس ١٩٤٤/١٠/٤ قضاء النقض ق ٧٢٧ .

(٢٨٣) نفس ١٩٥٤/٣/٤ أحكام النقض من ٥ ق ١٣٣ ، ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ ق ٢٥٢ .

(٢٨٤) ١٩٦٤/١٢/٢٢ من ١٥ ق ١٦٦ ، ١٩٦٧/٦/١٩ من ١٨ ق ١٧٠ ، ١٩٧٤/٣/١٨ من ٢٥ ق ١٨ .

(٢٨٥) ١٩٨٥/٦/١٢ من ٣٦ ق ١٢٧ .

(٢٨٤) نفس ١٩٤٥/١٠/٨ قضاء النقض ق ٧٢٢ ، ١٩٦٠/٢/٢٦ أحكام النقض من ١١

ق ٣٤ ، ١٩٦٥/٢/٢٣ من ١٦ ق ٦١ ، ١٩٦٧/٦/١٩ من ١٨ ق ١٨٠ .

(٢٨٥) نفس ١٩٦٩/٦/٦ أحكام النقض من ٢٠ ق ٧ .

(٢٨٦) نفس ١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض من ٢٠ ق ٨٤ .

المسابقة مؤيدا من وقتت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية .  
( الأول ) أن تكون هذه السرقة قد حصلت ليلا . ( الثاني ) أن تكون السرقة  
واقعة من شخصين فأكثر . ( الثالث ) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد  
منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة . ( الرابع ) أن يكون السارقون قد دخلوا  
دارا أو منزلا أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة  
تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة  
التزوي بزي أحد الضباط أو موظف عمومي أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره  
من طرف الحكومة . ( الخامس ) أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريق الاكراه  
أو التهديد باستعمال أسلحتهم » .

وقد سبق لنا بيان المقصد من غالبية هذه الشروط ، فتكلمنا عن الليل  
وانتعدد وحمل السلاح والمكان المسكون والمعد للسكنى والتسور والكسر  
واستعمال المفاتيح المصطنعة والاكراه والتهديد باستعمال السلاح . وانه  
وان عدت المادة بعض أنواع المكان المسكون والمعد للسكنى الا أنه قد جا  
على سبيل المثال فتعد كذلك الحيمة والكهف . ولم يبق الا بحث التزوي بزي  
أحد الضباط أو موظف عمومي أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف  
الحكومة .

والتزوي بزي أحد الضباط أو موظف عمومي يقصد به ارتداء ملابس  
الضباط الرسمية أو أي ملابس أخرى رسمية لأي من الموظفين العموميين  
الذين تولى ملابسهم للأفراد أن مرتديها له صفة حكومية-في دخوله الى  
الى المكان ويصين طاعته(٢٨٧) . ويكفي أن يكون أحد الجناة فقط مرتديا الزي  
الرسمي .

ويصطفي نفس الإثر بالاستسلام لدخول اللص الى المسكن تقديم أمر  
مزور يبيع ذلك الدخول ومثاله أمر التفتيش ، ومن الطبيعي أن يكون الأمر  
ثابتا بالكتابة . ولكن ما الرأي لو كان الأمر صحيحا واستحصل عليه الجاني  
بطريق غير مشروع هل يتوافر الطرف المشدد ، في رأينا انه مع صراحة  
النص لا ينطبق هذا الشرط ولكن كانت الحكمة التشريعية تقتضي التسوية  
بين الصورتين غير أن هذا لا يكون الا بنص صريح .

---

(٢٨٧) ينص رأى الى ادخال زي الجيش في النص ( محو مصطفى ص: ٤-٢ ) . ولكن  
يلاحظ أن ذلك الزي ليس من شأنه الإبطاء حتى لا يسهل في دخول الخليل .

ويجب أن تتوفر الشروط الخمسة مسافة الذكر جميعها لانطباق المادة ٣١٢ عقوبات فإذا انتفى أحدها امتنع إعمال ذلك. النص .

### ٣ - السطو في الطرق العمومية

نصت المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أن : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها أو في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية في الأحوال الآتية : ( أولا ) إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر وكن أحدهم هل الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ . ( ثانيا ) إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الإكراه . ( ثالثا ) إذا وقعت السرقة ولو من شخص واحد يحصل سلاحا ، وكان ذلك ليلا أو بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال السلاح . » والحكمة التي حثت بالشرع الى تشديد العقوبة في هذه الصورة هي تأمين المسافرين على أنفسهم وأموالهم في الطرق العمومية(٢٨٨) .

وحتى تنطبق هذه المادة يجب أولا أن تقع السرقة في طريق عمومي وبعد هذا تتوفر أية صورة من الصور الثلاث المنصوص عليها في المادة ٣١٥ ع ، فليس بشرط أن تتجمع هذه الحالات مرة واحدة . وله سبق الكلام على كل هذه الظروف فيما سبق .

فالحالة الأولى يشترط فيها أن تقع السرقة في طريق عمومي مع تعدد الجناة أى تقع من شخصين أو أكثر ، ومع حمل السلاح الذي يستوى فيه أن يكون ظاهرا أو مخبأ وسواء حمله كل من الجناة أو واحد منهم فقط .

ويجب لتوافر الحالة الثانية فضلا عن الطريق العمومي تعدد الفاعلين أن يكون ظاهرا أو مخبأ وسواء حمله كل من الجناة أو واحد منهم فقط .

وتقوم الحالة الأخيرة بتوافر الشروط الآتية : الطريق العمومي ، ويكفي شخص واحد وينطبق النص ومن باب أولى إذا تعدد الجناة ، حمل السلاح ويستوى فيه أن يكون ظاهرا أو مخبأ لأن حكمة التشريع تحقق

---

(٢٨٨) وتقول محكمة النقض ان الحكمة هي تأمين المواصلات ( نض ١٩٦٤/١٠/٥ )

أحكام النقض س ١٥ ق ١٠٨ ) .

من أى من الصورتين بدلتها على خطورة الجاني فضلا عن أن تلك هي طريقة المشرع دائما في التشديد عنه تعديره لحمل السلاح . أن تقوم جريمة السرقة مع توافر أى طرف من الظروف الآتية : الليل أو الإكراه أو التهديد باستعمال السلاح .

ويقصد أصلا بالطرق الموصية المسالك الموصلة بين البلاد وبعضها أين تقع خارجها كتلك الموصلة بين قرية وأخرى أو بين قرية ومدينة أو بين مدينة وأخرى (٢٨٩) . فهذه الطرق هي التي تتحقق فيها أساسا حكمة التشريع ، إذ أن المسالك التي تقع بداخل البلدان تقوم عليها الحراسة التي تشمل المساكن في ذات الوقت وغالبيتها مضملة ، ووجود الأهالي - ولو في مساكنهم - يشجع نوعا من الاطمئنان في نفوس المجنى عليهم ويجعل الصوص يترددون قبل الاقدام على فعلتهم (٢٩٠) . وأما الطرق التي أشرنا إليها فإن الحراسة فيها تقوم على نظام الدوريات القليلة العدد ذات الفترات البعيدة ويزيد خلو المكان من الأهالي رباطة جأش المجرمين واقدامهم على ارتكاب فعلتهم . ومع هذا فإن المشرع بالتعديل الذي أدخله على المادة ٢١٥ عقوبات بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ سوى في الحكم بين الطرق التي تكون داخل المدن أو القرى وبين تلك التي تقع خارجها (٢٩١) وهو توسع منه أراد به مجابهة بعض الصور العملية لكثير من الممرقات .

وقد اختلف في شأن الطرق المائية كالنيل والترع هل تعتبر طرقا عمومية أم لا ؟ فنحن نرى إلى أنها لا تمتد كذلك استنادا إلى ما ذهب إليه الرأي في فرنسا إذ اللفظ المستعمل هناك هو كلمة chemin يصدر على

(٢٨٩) الطريق العام هو كل طريق مباح للجمهور المرور فيه في كل وقت بغية غير سواء كانت أرضه مملوكة للحكومة أم للأفراد ، فتوقع سرقة على حصر ترعة مباح المرور عليه يقع تحت مفعول المادة ٣١٥ ج سواء كانت هذه التربة عزيمة مملوكة جبراً للحكومة أم كانت خصوصية وتكون المرور عليها مباح (نظر ١٩٣٦/١٢/١٤ نقضه المجلس ق ٦٨٩ ، ١٩٨٥/٢/٢٣ أحكام المجلس من ٣٦ ق ٣٤ ، ج ٦ ، ١٩٤٧ م ٣٨٣ ج ٦ ، ١٩٨٥ م ٣٨٣ ب ٤٥ ) .

(٢٩٠) ج ٦ ب ٣٤٨ ، ج ٦ م ٣٨٣ ب ٤٧ .

(٢٩١) ان مفهوم الطريق العام وفق نص المادة ٣١٥ عقوبات المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ يسرى على ما في داخل المدن أو القرى أو خارجها (نظر ١٩٨٥/٥/٢٩ أحكام المجلس من ٣٦ ق ١٢٧ ، ١٩٨٣/٤/١٤ م ٣٤ ق ١٠٧ ) .

الطرق البرية فقط (٢٩٢) . واتجه فريق آخر الى سريان حكم المادة على الطرق المائية اعتمادا على أن لفظ الطرق في اللغة العربية متسع لأن يشمل الطرق المائية والطرق البرية . ونحن من هذا الرأي الأخير لأن حكمة التشريع تتحقق في صورتين بل انها قد تكون أكثر توافرا في الطرق المائية منها في الطرق البرية (٢٩٣) . وبموجب التعديل الذي أدخله المشرع على المادة ٣١٥ عقوبات بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ يمتد حكم النص صراحة الى السرقات التي تقع في إحدى وسبائل النقل البرية أو المائية أو الجوية .

ولا يهم في صدد اعمال المادة ٣١٥ ع بالنسبة الى الطرق البرية اتساع الطريق أو ضيقه ، كونه مرصوفا أو غير مرصوف ، مملوكا ملكية عامة أو كان في ملكية الأفراد ما دام لكل شخص أن يمر فيه فالمشي الضيق الذي يجمل على رؤوس حقول الأفراد ومن ضمن ملكهم والموصل بين البلاد يعتبر طريقا عاما .

وكما يصح أن تقع السرقة من لصوص يهاجمون المجنى عليه أثناء انتقاله في الطريق فإنه يصح أن تحصل من المرافقين له في الرحلة منذ بدايتها وبعد أن يقطع شوطا منها (٢٩٤) . ولكن الظرف المشدد لا يتوافر إذا كان الجاني بمفرده كالملامل لدى مالك الأرض الذي يحمل سلاحا ويقود الماشية ليلا لتصل في صباح اليوم التالي بأرض بعيدة للمالك في زمام بلدة أخرى ، فاختلاس ذلك الشخص للماشية في الطريق العمومي لا تطبق المادة ٣١٥ ع على فعلته لأن الطريق هنا لم يمكن له أدنى أثر في قيام الجريمة أو تسهيلها وحكمة التشديد منطوية (٢٩٥) .

ويشترط أن تكون الأموال المختلسة في سبيل الانتقال بالطريق العمومي ، لأنه في هذه الصورة فقط تتوافر حكمة الظرف المشدد وهي تأمين المسافرين على أموالهم فالأشجار القاطنة على جانبي الطريق ، والمناشية

(٢٩٢) نص بأن البحر لا يعد طريقا عاما في حكم المادة ٣١٥ ع ( حقايات المنصورة ١٨٩٥/٤/٢٣ الموافق ١٠ ص ١٤٥ ) حينئذ ص ١٢٢ ، ذوسيلة ص ٤٢٢ ، حبل ص ٤١٥ . أحمد أمين ص ٦٥٨ .

(٢٩٣) القفل ص ٩٥ ، الشاوي ص ٨٩ .

(٢٩٤) جارسون م ٢٨٢٠ بند ٥٥ ، نص ١٩٦٤/١٠/٥ احكام النقص ص ١٥ ق ١٠٨ .

(٢٩٥) جارسون م ٢٨٣ بند ٥٢ ، حبل ص ٤١٥ ، القفل ص ٩٧ .

المربوطة على رؤوس المحلول اذا كانت موضوعا لجريمة سرقة لا ينطبق عليها حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

ويجب أن يعني الحكم ببيان أن السرقة وقعت في طريق عمومي .  
فاذا ثار النزاع في هذا الشأن وجب على المحكمة الرد على ما يثيره المتهم والا كان حكمها قاصرا بما يستوجب نقضه (٢٩٥ م) .

#### ٤ - السرقة ليلًا من شخصين فأكثر مع السلاح

نصت المادة ٣١٦ من قانون العقوبات على أن : « يعاقب بالأشغال انشاقفة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلًا من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملًا سلاحًا ظاهرًا أو مخبأ » .

وشروط أعمال هذه المادة ثلاثة : الأول الليل والثاني التعدد أن يكون الجناة شخصين فأكثر والثالث حمل السلاح فيحمله واحد منهم على الأقل ، وطبيعي أن يتحقق الشرط لو حمل كل من الجناة سلاحًا ، ويستوى أن يكون السلاح ظاهرًا أو مخبأ .

وقد قضت محكمة النقض بأنه يكفي في القانون لمراقبة المتهمين في جنابة السرقة بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر عملاً من الأعمال التي اتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها . ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الأعمال جميعاً ، فإذا كان هو قد وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يعرّسهم حتى تمكنوا من نقل المسروق فإنه يكون في هذه الحالة فاعلاً معهم في السرقة على أساس أن العمل الذي قام به هو من الأعمال التي اتفقوا بها على اتمام السرقة ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن هذا الذي كان معه السلاح لم يحصل بالمسروق بل كان واقفاً ينتظر زملاءه (٢٩٦) .

#### ٥ - سرقة أسلحة الجيش وذخيرته

نصت المادة ٣١٦ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بموجب القانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ على أنه : « يعاقب بالأشغال انشاقفة المؤقتة على السرقات التي تقع على أسلحة الجيش أو ذخيرته وتكون العقوبة الأشغال

(٢٩٥ م) نقض ١٩٤٨/١٠/١١ قضاء النقض ٦٩٠ -٥٠

(٢٩٦) نقض ١٩٤٨/١/١٩ مجموعة القواعد القانونية: تب ٧ في ٥٠٩ -٥٠

اشفاق المؤينة اذا ارتكبت الجريمة بطريق الاكراه او التهديد باستعمال السلاح أو اذا توافر فيها ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ » . وقد ورد بالمذكرة الايضاحية أن الباعث عليه كثرة حوادث سرقة اسلحة الجيش وذخيرته وضعف العقوبات العادية فقالت : « تكررت حوادث سرقات اسلحة الجيش وذخيرته واستهان الجناة بالعقوبات المنصوص عليها حاليا في القانون وخاصة عقوبات السرقات غير المتكررة بطررف مشددة الامر الذي أظهر بجلء أن تلك العقوبات غير رادعة مما يتجتم معه النظر في تشديدها » . وغنى عن البيان أن النص يتناول بالعقاب سرقة اسلحة الجيش بجميع أنواعها سواء أكانت من الأسلحة الصغيرة أو غيرها ، بوية أو بحرية أو جوية ، كما يتناول بالعقاب سرقة الذخيرة على اختلاف أنواعها من كافة العيارات سواء أكانت صاعقة . لأغراض القودرس أو حية لأغراض القتال وسرقة جميع أنواع المانات والقنابل الخاصة بالمدايع بكافة العيارات وجميع المفرقات التي تستعمل في النسف والتدمير ، وجميع أنواع الآفام سواء الأرضة أم البحرية » .

وهذه المادة تتناول السرقات التي يكون موضوعها أسلحة الجيش وذخيرته كما جاء بالمذكرة الايضاحية . وتحديد كون السلاح يخص الجيش أو لا مسألة مردها الوقائع . ويقتصر تطبيق المادة المشار إليها على أسلحة الجيش وذخيرته فلا يمتد حكمها الى أسلحة الشرطة وذخيرتها ، حيث لا محل للتوسع في النص وقد جاء محدودا .

ويشترط أن يعلم الجاني أن السلاح أو الذخيرة في ملكية الجيش وتدل ظروف الحال على قيام هذا العلم ، وعلى عكسة الموضوع استخلاص وجوده من عدمه بأدلة سائفة تخرج من رقابة عكسة النقض . فإذا أثبت الفاعل جهله بملكية الجيش للسلاح أو الذخيرة فلا يطبق في حقه حكم المادة ٣١٦ م من قانون العقوبات . قال الشخص الذي يسرق صندوقا للأعيرة النارية من محطة السكة الحديد دون أن يكون هناك ما يميزه بأنه للجيش ، لا يؤخذ بحكم المادة ٣١٦ م من قانون العقوبات ، ولكن اذا كان الصندوق يحتوى على دقات القنابل ففي ذلك دليل كاف على علمه بملكية الجيش له .

ومتي ثبتت ملكية الأسلحة أو الذخيرة للجيش وقام العلم عند الجاني بذلك فلا أهمية لصلاحية السلاح أو الذخيرة للاستعمال من عدمه لأن هذا لا ينفي عن السلاح صفته ، فضلا عن أن الملوحت في تشديد العقاب هو خطورة الجاني لاستهانته بالاعتداء على المعدات الحربية ، ولأنه من المتصور

دائما الاستفادة بالسلاح غير الصالح في أى وجه من الوجوه الجريية .تقطع  
غيار مثلا .

وتفرد المادة ٣١٦ مكررا من قانون العقوبات بين صورتين : الأولى اذا  
توافر في جريمة السرقة أحد الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٢١٧  
من قانون العقوبات ، او ارتكبت جريمة السرقة بالاكراه أو التهديد  
باستعمال السلاح ، فعينئذ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .  
والأخرى اذا لم يتوافر أى ظرف مما أشير اليه في الحالة السابقة فتكون  
العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . ولتأنيث أن يستعمل الرافعة في الصورتين  
بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

#### ٦ - سرقة المهمات التليفونية والتلفراية والكهربائية وغيرها

تنص المادة ٣١٦ مكررا ثانية من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ ثم بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه : « يعاقب  
بالسجن على السرقات التي تقع على المهمات أو الأدوات المستعملة أو المدة  
للاستعمال في مرافق المواصلات السلكية واللاسلكية أو توليد أو توصيل  
التيار الكهربائي أو المياه أو الصرف الصحي التي تنشئها الحكومة  
أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام أو المرخص في  
انشائها لمنفعة عامة وذلك اذا لم يتوافر في الجريمة ظرف من الظروف المشددة  
المنصوص عليها في المواد ٣١٣ الى ٣١٦ (٢٩٧) » . وقد اضيفت هذه المادة  
قبل تعديلها الاخير بموجب القانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ في ٥ من اغسطس  
سنة ١٩٥٦ . وجاء بمذكرته الايضاحية أن العمل قد كشف عن أن الردع  
لم يعد كافيا في العقوبات المقررة لجرائم السرقات المدونة من الجنب والتي  
تقع على المهمات والأدوات المتصلة بالمواصلات التلفراية والتليفونية ، فزادت  
هذه السرقات حتى أصبحت خطرا يهدد المواصلات التلفراية والتليفونية  
بضرر فادح ، وأنه أزاء ذلك أصبح من اللازم وضع عقوبة مغلظة على الجرائم  
المنشأة اليها ضمانا لسير الانتفاع بالمرافق على الوجه المطلوب . وتصاب  
المادة ٣١٦ مكررا ثانية عقوبات بمقوبة السجن على السرقات التي تقع على  
المهمات أو الأدوات الخاصة بالمواصلات المذكورة اذا لم يتوافر فيها ظرف من  
الظروف المشددة المنصوص عليها في المواد من ٣١٣ الى ٣١٦ . ورؤى أن

(٢٩٧) ومن هذا القبيل عدة الآلات التابع لأحدى وحدات الحكم الخلل والتقصير الخ.

الكهرباء ( ) تقضى ١٩٧٥/١١/٣٠ أحكام القدر من ٢٦ في ٨١٦ .



بمقابض بالمقبوبة سواء وقعت على أدوات مستعملة فعلا في المواصلات وترتب عليها انقطاعها أو على أدوات أعلنت للاستعمال في هذا الغرض وإن لم توضع بعد في موضع الانتفاع المقصود به وذلك لتأمين اعداد المرفق المذكور بحاجاته السريعة دون عائق .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ « تضمن المشروع تعديل نص المادة ليسرى حكمها أيضا على جرائم سرقة الأدوات والمهمات المستعملة أو المعدة للاستعمال في عمليات المياه والمجاري والمملوكة للمرافق المشار إليها ، وذلك ضمانا لسير الانتفاع بها على وجه الانتظام والاضطراد . وقد كان أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ الملغى يعاقب على الجرائم المشار إليها » .

وهذه المادة تشترط توافر الأركان العامة في جريمة السرقة وتزيد عليها بأن يكون موضوعها مهمات أو أدوات مستعملة أو معدة للاستعمال في المواصلات التليفونية أو التلفزيونية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائي . أو في عمليات المياه والمجاري ، فيجب أن يتوافر ركن الاختلاس ، أي الاستيلاء على المال بغير رضا المالك ، ولذا فإذا كان هناك تسليم سابق امتنع قيام الاختلاس ، فمما لا مصلحة التليفونات إذا ما اختلسوا بعض الأدوات المسلمة اليهم لأداء أعمالهم لا تعتبر الواقعة سرقة بالنسبة اليهم لانقضاء ركن الاختلاس . وهم لا يعتبرون من المستخفين في حكم الفقرة السابقة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات لأنها لا تطبق بالنسبة لموظفي الحكومة ، ولا يعتبرون من الصناع إذ سياق المادة لا يشعر بإمكان تطبيق حكمها عليهم وهذا لا يمنع من توافر جريمة أخرى في حقهم .

ويشترط أن يقوم علم الجاني بأن موضوع السرقة هو مهمات تليفونية أو تلفزيونية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائي أو ما يستخدم في عمليات المياه والمجاري ، وهي مسألة يستخلصها قاضي الموضوع من ظروف الدعوى التي تطرح عليه ، ويكفي أن يذكر في حكمه أن الموقوفات هي من تلك المهمات ، بيد أنه إذا حصلت المنازعة في قيام علم الجاني بذلك تنهض على أن يذكر في أسبابه أدلة قيام العلم والا كان حكمه ميبيا . والمال موضوع هذه الجريمة هو المهمات أو الأدوات الخاصة بالمواصلات التليفونية أو التلفزيونية أو الخاصة بتوليد أو توصيل التيار الكهربائي وعمليات المياه والمجاري التي تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية . والمبرة في تعرف ذلك هي بواقعة الحال ، وهي مسألة موضوعية يستقل بالفصل فيها قاضي

الموضوع . وقد سوى المشرع بين المهمات والأدوات المستعملة فعلا وبين الأدوات المعدة للاستعمال لذلك الفرض حتى لا يتعطل المرفق العام .

وفرق المشرع في العقاب بين حالتين : الأولى إذا توافرت شروط أعمال الظروف المشددة لأي نص من المواد ٣١٣ إلى ٣١٦ من قانون العقوبات . فحينئذ يطبق حكم هذه النصوص . والحالة الأخرى إذا لم تتوافر شروط أعمال أي مادة من تلك المواد تكون العقوبة هي السجن . وللقاضي الحق في استعمال الرأفة وتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . . .

#### ٧ - السرقات التي تقع أثناء الغارات الجوية

تنص المادة ٣١٦ مكررا رأيا من قانون العقوبات المضافة بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ على أن « يعاقب بالسجن على السرقات التي تقع أثناء الغارات الجوية . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا توافر في الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ . فإذا ارتكبت الجريمة بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال سلاح تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة » .

وقد سبق لنا الكلام على مختلف الظروف التي وردت بالنص سالف الذكر . ولم يرد بالذكر الإيضاحية للقانون سوى ما يستفاد منه أن هذه المادة تحل محل المادة الأولى من أمر النائب العسكري الصادر رقم ١ لسنة ١٩٧٣ . ووضح أن هذا النص يتناول العقاب على جرائم السرقات التي تقع في ظروف الغارات الجوية ، والتي يشيع فيها خشية الناس وروعهم حتى عن صيانة أموالهم .

### رابعاً السرقه البسيطة

تنص المادة ٣١٨ من قانون العقوبات على أن « يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات التي لم يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها » . وقد كأل المنطق يقضي باليهـ بيان حكم القانون في السرقه البسيطة ، على أن الأمر لوجب بحثها بعد بيان الظروف المشددة لأنه بانتفاء تلك الظروف جميعا تعتبر السرقه بسيطة . . .  
والحد الأقصى لعقوبة الحبس في جريمة السرقه البسيطة هو سنتان . .

وحدها الأدنى هو أربع وعشرون ساعة . ويجوز للقاضي عند الحكم بالمعقوبة أن يأمر بوقف تنفيذها لمدة ثلاث سنوات أعمالا لنص المادتين ٥٥ و ١/٥٦ من قانون المعقوبات .

ويثور التساؤل عما إذا كانت جريمة المتور على حيوان أو شيء فاقده وجبسه بنية امتلاكه المنطوية تحت نص المادة ٣٢١ مكررا تعد سرقة بسيطة دائما أم يجوز أن يتوافر بالنسبة لها طرف من الظروف المشددة . إن إطلاق نص المادة ٣٢١ مكررا ينتهي بنا إلى القول بتطبيق الظروف المشددة لجريمة السرقة قبل من يمر على شيء أو حيوان فاقده ويجبسه بنية تملكه . وهو أمر يستوقف النظر ، لأن الأصل هو إيجاد قاعدة عامة يمكن اعتمادها في كل الحالات ، فلما أن يؤخذ بتطبيق الظروف المشددة وأما أنه لا محل لتطبيقها . فإن قيل بالأخذ بتلك الظروف لوجدنا أنها توصلنا إلى اعتبار بعض صور التقاط المالك الفاقده جنائيات ، كمنور غير يحمل سلاحه المتكوي ومعه آخر على شيء فيحسبانه بنية امتلاكه متى كان ذلك ليلا وتكون المعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، ولا يتصور أن ذهن المشرع قد انصرف إلى ذلك ، بل إن الظروف المشددة بالنسبة للمخمس والمصدوم عايبا في المادة ٣١٧ عقوبات تؤدي بنا إلى نتيجة لا تستريح إليها العدالة . مثل التقاط الماشال الفاقده ليلا ( م ٣١٧/٤ ج ) مع أن حكمة التشديد عند توافر ظرف التليل هي أن الجاني يتخذه سنسارا ليسهل عليه مقارفة جريمته أي أنه لم ير قد رتبته في ذهنه عند اعداده لمشروع الجريمة وهو بهذه الصفة غير متصور في حالة المتور على شيء فاقده . ونحن نرى أنه استنادا إلى ما تقدم أن الظروف المشددة لجريمة السرقة أيا كان نوعها لا تطبق بصدد المتور على شيء فاقده وجبسه بنية امتلاكه بطريق القس .

ونصت المادة ٣٢٠ من قانون المعقوبات على أن « المحكوم عليهم بالمحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجملوا تحت مراقبة الشرطة مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر » . فضلا عن تشديد المعقوبة في حالة العود وفقا لنص المادة ١/٥٠ من قانون المعقوبات ( ٢٩٨ ) ، يجوز وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة ، وهو أمر اختياري للقاضي بمعنى أن له أن يأمر به

( ٢٩٨ ) ويجب على المحكمة أن تبين أي حكمها الأحكام التي صدرت ضده المتهم والتي ستبرهن من أجلها عائلا فإذا لم تبين في الحكم سوابق المتهم تبين نقطه ( نقتض ١٩٢٩/١/١٧ )  
قضاء النقض ق ٧٧١ ) .

ونفا لظروف الدعوى التى بين يديه . وقد حدد المشرع مدة المراقبة بحدين أدنى وهو سنة وأقصى مستثنان .

ويشترط أن يكون الحكم صادرا بالحبس ، كما يشترط أن تكون الجريمة المحكوم فيها سرقة تامة فإذا كانت شروعا امتنع تطبيق نص المادة ٣٢٠ عقوبات(٢٩٩) . وسيان آكانت عقوبة الحبس المحكوم بها صادرة اعمالا لنص المادة ٣١٨ من قانون العقوبات أى فى سرقة بسيطة ، أم تطبيقا للمادة ٣١٧ منه أى فى سرقة موصوفة بظروف مشددة فإنه يصح تطبيق نص المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات .

وقد كان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لا يجيز فى المادة ٣١ منه وضع النساء تحت مراقبة الشرطة واعتبرته محكمة النقض مخصصا لحكم المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات(٣٠٠) ، ولكن المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ قد سوى من الرجال والنساء فى الحكم فيجوز وضعهن تحت مراقبة الشرطة اعمالا لحكم المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات .

### عقوبة الشروع

نصت المادة ٣٢١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على أن « يعاقب على الشروع فى السرقات المعفودة من الجنب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر فى القانون للجريمة لو تمت فعلا » . فإذا كان الشروع فى جنحة سرقة بسيطة كان الحد الأقصى لعقوبة الحبس سنة واحدة ، وإذا كانت السرقة ذات ظروف مشددة كان الحد الأقصى لعقوبة الحبس سنة ونصف أو أكثر وفقا لتقدير العقوبة الأصلية ، ويستوى فى هذا أن تكون الجريمة لو تمت سرقة بسيطة أو ذات ظروف مشددة .

---

(٢٩٩) لأن النص لم يتكلم عن الشروع ، ولأن القانون فى أحكامه العامة لا يسوى بين البترة بين الجريمة التامة والشروع فيها ( نقض ١٩٢٨/١/٣ قضاء النقض. ق ٧٧٣ ، ١٩٢٨/١٢/٣ ق ٧٧٣ ) .  
(٣٠٠) نقض ١٩٢٩/١١/٧ قضاء النقض ق ٧٧٤ .

## الفصل الثامن

### الجرائم الملحقه بالسرقه

تضمن الباب الثامن من الكتاب الثالث من قانون العقوبات المنوب  
« السرقه والاغتصاب » جرائم أخرى غير السرقه ، فتكلمت المادة ٣٢٣ على  
اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا ، والمادة ٣٢٣ مكرر على  
اختلاس الأشياء المنقولة المرهونة ، والمادة ٣٢٤ على تقليد المفاتيح ، والمادة  
٣٢٤ مكررا المضافة بموجب القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ على تناول طعام  
أو شراب أو شغل غرفة في فندق أو استئجار سيارة دون أداء الثمن أو  
الأجر أو الامتناع عن ذلك ، والمادة ٣٢٥ على اغتصاب السندات  
والتوقيعات ، والمادة ٣٢٦ على الحصول على المال بالتهديد ، والمادة ٣٢٧  
على التهديد . وسوف تقتصر هنا على تناول الجرائم المنصوص عليها في  
المواد ٣٢٤ مكررا أو ٣٢٦ و ٣٢٧ من قانون العقوبات مرجعين جريمة اختلاس  
الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ من  
قانون العقوبات الى حين الكلام على المادة ٣٤٢ الملحقه بباب خيانة الأمانة .  
وتتناول في النهاية جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنعة  
المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا عقوبات لارتباطها عملا وتاريخيا  
بجريمة السرقه .

## المبحث الأول

### جريمة المادة ٣٢٤ مكررا عقوبات

نص المادة ٣٢٤ مكررا من قانون العقوبات على أن « يعاقب بالمحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاما أو شرابا في محل معد لذلك ولو كان مقيما فيه ، أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو استأجر سيارة معدة للإيجار مع علمه أنه يستفيل عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو فر دون الوفاء به » . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية أنه : « تقصر نصوص قانون العقوبات الحالي عن عقاب من يتناول طعاما أو شرابا في محل معد لذلك وهو يعلم أنه يستفيل عليه دفع الثمن . كما تقصر عن عقاب من يشغل غرفة في فندق أو نحوه أو يستأجر سيارة وهو يعلم أنه يستفيل عليه دفع الأجرة - إلا إذا كان قد توصل إلى الاستفلاء على الطعام أو الشراب أو الإقامة بالفندق باستعمال إحدى الطرق الاحتياطية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ ع والتي لا تتوافر في غالبية الأحوال . ولما كان أصحاب الفنادق ومحال الطعام والشراب وأصحاب السيارات لا تسمح لهم طبيعة عملهم أن يطالبوا عملائهم مقدما بالثمن أو الأجر ، ولولا ثقة منهم في العملاء لما قدموا لهم شيئا ما أو خدمة ما قبل أداء الثمن أو مقابل الخدمة لذلك كان لا بد من تدخل المشرع لحمايتهم لما يترتب على فعل أولئك العملاء من أضرار فضلا عن مجافاته لمبادئ الأخلاق والسلوك » .

ويتضمن نص المادة ٣٢٤ مكررا من قانون العقوبات نوعين من الجرائم ، الأول اختلاس مال والثاني اختلاس منفعة ، فاختلاس المال يتوافر في الصورة التي يتناول فيها الشخص طعاما أو شرابا في محل معد لذلك ولو كان مقيما فيه واختلاس المنفعة يكون بشغل غرفة في فندق أو نحوه أو استئجار سيارة معدة للإيجار ، وفي الحالتين يستفيل دفع الثمن أو الأجرة أو يمتنع الشخص عن دفعها بغير مبرر أو يفر دون الوفاء بذلك .

(١) **الركن الثاني** : يتوافر الركن المادي في إحدى صورتين إما اختلاس المال أو اختلاس المنفعة .

(١) **اختلاس المال** : قلنا عند الكلام عن البيع بالنقد - في ركن الاختلاس لجريمة السرقة - ان الخلاف قد ثار حول ما اذا كان فعل من يتناول طعاما في مكان معه لذلك ثم يتسلسل دون دفع الثمن يمد جريمة سرقة أم لا ، وقلنا ان الفقه قد رأى ان الرضاء بالتسليم في هذه الصورة معلق على شرط موقف هو أداء الثمن وانتهى الى اعتبار الواقعة سرقة - وقد عالج المشرع الفرنسي هذه الحالة واعتبر الفعل جريمة خاصة في ١٨٧٣/٧/٢٦ ، ونهى عليها في المادة ٤٠١ من قانون العقوبات . ورأى المشرع المصري اعتيهاا بالقوانين الفرنسية والبلجيكية والبولونية ان يجعل من هذا الفعل جريمة خاصة ألحقها بجرائم السرقة وجعل لها عقوبة مستقلة أخف من عقوبة السرقة البسيطة فاستحدث النص المشار اليه آنفا . والصورة الطبيعية لهـ ان يتناول شخص طعاما في مطعم أو شربا في مقهى أو مشروباً روحانياً في حانة(١) .

وقد استعمل المشرع عبارة « محل معه لذلك » ، وهي واضحة المراد في ان المقصود بها الامكنة التي اعدت على نحو خاص بأى شكل لأن يتناول الأفراد فيها أطعمة أو مشروبات لقاء ثمن(٢) . بيد أن تلك العبارة قد تغير اللبس في صورتين نعرض لهما . الأولى اذا كان الطعام أو الشراب يقدم في ناد خاص لأقراده - كالتنودى الاجتماعية أو الرياضية - مقابل ثمن ، فهل ينطبق النص ؟ نرى أنه لا يصح اعمال حكم النص في هذه الحالة فزقم اطلاقه فان روحه تشير بأنه ينطبق على الأماكن العامة التي يؤدها الجمهور دون تفرقة بين أشخاصهم وتقدم لهم المأكولات والمشروبات ممن إمتنعوا ذلك ، فقد جاء بالمذكورة الاضاحية أنه لما كان أمتنحاب الفنادق ومحال الطعام والشراب وأصحاب السيارات لا تسمح لهم طبيعة أعمالهم بأن يطلبوا عملاتهم مقدما بالثمن أو الأجرة ، ولولا ثقة منهم في العملاء لما قبلوا لهم

(١) في فرنسا يشترط بصريح النص المادة ٤٠١ ع منه تنفيذها في ١٩٣٧/١/٢٨ أن لا يزيد تقديم الطعام أو الشراب عن مرة واحدة ، لأنه ان استعمل أكثر من مرة فلا يثنى أن صاحب المطعم أو محل الشراب قد اتفق الفرد فلا تقوم الجريمة . وهو مختلف من الفقه في فرنسا لأن معنى هذا أن من يكتسب عدة بفندق ويتناول به طعاما لمدة أيام ثم لا يدفع المسك عند تقديم قائمته له لا يعاقب في حين أن من يعطى ليلة واحدة أو يتناول وجبة واحدة يؤخذ بحكم القانون ( هيجيتي ص ١٥٦ . لاميير ص ٢٧٥ ) .

(٢) فلا ينطبق النص بالنسبة لمن يتقدم لشخص في محل أو منزل ويطلب طعاما أو شربا ويبدى استعداده لدفع الثمن ثم لا يدفعه ( لاميير ص ٢٧٥ ) .

شيئا ما أو خضعة ما قبل أداء الثمن أو مقابل الخسمة (٣) .

والصورة الأخرى إذا كان الطعام والشراب يقدم في المقاصف التي نعد في بعض أبنية المصالح الحكومية يطبق حكم المادة ٣٢٤ مكررا من قانون المقويات ، لأن تخصص مكان بيع الطعام والشراب بمصلحة معينة أو في مبنى معين لا ينفي عنه صفته الصومية وحكمة التشريع تتوافر في هذه الصورة ، وكان المقصف في هذه الحالة يقع قريبا من المبنى الحكومي ولكن رؤى من باب التيسير السماح لصاحبه بأن يشغل مكانا في ذلك المبنى .

وقد جاء بالنص صورة ما إذا تناول الشخص طعاما أو شرابا في محل معد لذلك ولو كان مقيما فيه ، حتى يتناول صورة الإقامة في الفنادق التي تقدم طعاما في ذات الوقت .

(٢) **اختلاس المنفعة** : القاعدة العامة التي أخذ بها المشرع المصري هي عدم المقاب على اختلاس المنفعة ، يبيد أنه بموجب المادة ٣٢٤ مكررا من قانون المقويات قد جعل من اختلاس المنفعة جريمة في صورتين أوردتهما ، وهما شغل غرفة في فندق أو نحوه أو استئجار سيارة معدة للايجار .

والصورة الأولى واضحة ، وتمثل في الإقامة في فندق أو ينسيون لاية مدة طالت أو قصرت مقابل أجر عن تلك الإقامة .

واستئجار سيارة معدة للايجار صورتها من يركب سيارة أجرة ويطلب الى سائقها توصيله الى مكان معين . ولكن هل يصل بمحكم النص بالنسبة لاركوب في السيارات العامة ؟ ترى أن النص لا ينطبق في هذه الصورة (٤) . لأن ركوب السيارة العامة للانتقال بها من مكان الى مكان آخر ليس استئجارا لها ، إنما الأجر هنا هو مقابل ارتفاع فقط وفقا لشروط محددة وملزمة وأصمها سير السيارة في طريق معين ، خلافا للحال في عقد استئجار سيارة الذي يخضع لاتفاق الطرفين وللمستأجر أن يوجهها الى حيث يشاء . ولو قلنا بعكس هذا لا نطبق النص بالنسبة لمن يركب الترام دون دفع الأجرة من

(٣) حجي ص ١٥٧ . فلا يطبق الحكم بالنسبة لمن يقدم طعاما او يؤجر غرفة في منزله

بطريق عارض .

(٤) حيجني ص ١٥٨ . لاسيما ص ٣٧٩ . هيل. ص ٤٠٠ .



أن هناك نصوماً تماقّب على ذلك (٥) ، والمشرع قد استحدث النص الجديد لما رآه من قصور في النصوص القائمة في الحياة العملية

الركن المعنوي : هو القصد الجنائي ويتوافر بعلم الشخص أنّ يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتناعه بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو الفرار دون الوفاء به . فقد حدد المشرع صورا ثلاثة يتوافر واحداً يقوم الركن المعنوي .

( أ ) العلم باستحالة دفع الثمن أو الأجرة . وقيام العلم من علمه مسألة مردها وقائع الدعوى ، فالشخص الذي يتناول طعاماً أو يستقل سيارة ثم يتبين أنه قد نسي نقوده في المنزل أو سرقته منه لا تتوافر في حقه هذه الجريمة ، واستمداه لأداء الثمن فوراً يدل على انتفاء القصد الجنائي لديه (٦) .

(ب) الامتناع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ثمن أو أجرة . وحتى ينتفي القصد الجنائي في هذه الصورة يجب أن يكون مبرر عدم الدفع جدياً وهي مسألة يقدرها قاضي الموضوع . فالشخص الذي يمتنع عن دفع كل ما أثبتته عداد سيارة الأجرة بحجة أنه أثبت أكثر من الحقيقة قد لا يتوافر في حقه القصد الجنائي لا سيما إن بانت صحة دفاعه ، وكذلك من يمتنع عن دفع جزء من أجر الفندق تأسيساً على أنه أكثر مما حدده القانون وأدرج بالقائمة الملحق بباب الهجرة .

(ج) الفرار دون الوفاء بما استحق من ثمن أو أجرة ، وهذا الفعل بذاته يدل على توافر القصد الجنائي وليس من الميسور نفيه .

## العقوبة

جعل المشرع عقوبة هذه الجريمة الحبس من أربع وعشرين ساعة إلى

(٥) راجع المادة ١٧٠ مكرراً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .

(٦) ميجني من ١٩٥٧ . ويظهر حسن النية من ذكر الشخص لاسمه وإظهار بطلانته

الشخص (٧ أبريل ١٩٧٤) .

سنة أشهر ويضاف اليه غرامة لا تتجاوز مائتي جنيهه ، ولقاضي  
أن يحكم بأحدى العقوبتين فقط ، ولا شروع في هضم الجريمة لأنها  
جنحة ولم ينص على عقاب الشروع فيها ، ولعل مرجع هذا عدم سهولة اثبات  
قيام الشروع (٧) . ولما كانت المذكرة الايضاحية تشير الى لمعتبار الجريمة  
المختصم عليها في المادة ٢٢٤ مكررا من نوع خاص وليست سرقة ،  
فلذلك لا تعد بمثابة الجريمة السرقة في تطبيق احكام المود .

## المبحث الثاني اغتصاب المال بالتهديد

### أركانها

تنص المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات على أن « كل من حصل بالتهديد على إعطائه مبلغاً من النقود أو أى شيء آخر يصاقب بالحبس ، ويصاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين » . ويبين انص أن أركان جريمة اغتصاب المال بالتهديد ثلاث ، حصول الجاني على مبلغ أو شيء آخر بغير وجه حق ، أن تكون وسيلة التهديد ، القصد الجنائي . وقد جاء في حكم لمحكمة النقض « أن أركان جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود هي :

- ١ - الحصول على مبلغ من النقود أو أى شيء آخر .
- ٢ - أن يكون هذا الحصول بغير حق .
- ٣ - أن يكون التهديد هو الوسيلة إليه (٧ مكرر) . وهذه الجريمة هي من جرائم القصد «(٨)» . ولتكلم على كل من الأركان الثلاثة .

(١) حتى تقوم جريمة اغتصاب المال بالتهديد يجب أن يتسلم الجاني من المجنى عليه ما أراد الحصول عليه نتيجة للتهديد وذلك ما لم تنف الجرمية عند حد الشروع ، وهو أمر مستفاد من لفظي حصل وإعطاء الوالدين بنص المادة ٣٢٦ ع ، فإن انتهى هذا التسليم بأن أخذ المال الجاني بنفسه كانت الواقعة سرقة .

ويشترط أن يكون ما حصل عليه الجاني شيئاً مادياً . وقد قضى بأن كلمة شيء لا يراد بها إلا الأشياء المادية فقط ، فلا عقاب بمقتضى المادة ٣٢٦ ع على من استعمل التهديد للاحاقه بإحدى الوظائف (٩) . ولا عقاب

(٧) م (٤) نقض ١٩٧٤/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ٩٩ .

(٨) نقض ١٩٦٦/١/٣ قضياه النقض ق ١٢٥ .

(٩) نقض ١٩٠٩/١٢/١٨ المجبوعة الرسمية س ١١ ق ٥٥٦ .

بمقتضى تلك المادة على من يهدد رجلا وامرأته بالقتل ان لم يفسق بهذه الأخيرة (١٠) . ولقد خص المشرع العقود بالذكر لأنها الأمر الغالب ، ولكنه اضاف عبارة « أى شيء آخر » وهي تنصرف الى كل منقول عدا النقود وتكون له قيمة كالحبوب والأقمشة والملابس والحل ، ويستثنى من الأشياء المادية السندات والامضادات فهي- تنطوي تحت نص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات . ويكفى ان يكون للشيء قيمة أدبية في نظر صاحبه فمن يستحصل على خطابات خاصة بطريق التهديد يعتبر مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات (١١) .

(١٢) يتمتع أن يكون ما اراد الجاني الحصول عليه بغير وجه حق (١٢) ، أى لا يستطيع ان يدعى حقا على ما أعطى له والا انتفى هذا الركن (١٣) وتبعا الجريمة ذاتها ، فمن يهدد بآخر مالا ويمتنع عن رده فيهدده بإبلاغ البوليس وعندها يعطى المستجير المال لا تسند للمهدد جريمة اغتصاب المال بالتهديد لأن ما حصل عليه هو صاحب الحق فيه (١٤) .

ويجب ان تكون وسيلة الجاني في حصوله على مبلغ المال أو الشيء هو التهديد ، فلا ينطبق النص اذا كانت وسيلة اغتصاب المال هي القوة أو الاعتداء لأنه عندئذ تنقلب الواقعة إلى سرقة باكرام . ويقصد بالتهديد كل عمل إيجابى من شأنه إلقاء الخوف والحشية في قلب المجنى عليه ليحمله على أن يعطى المال أو الشيء الذى يطلبه . ولقد عرفتة محكمة النقض بقولها « يكفى في التهديد المذكور في المادة ٣٢٦ ع أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه وحمله على تسليم ماله الذى يطلب منه . ولا أهمية للطريقة التى استعملها الجاني للوصول الى غرضه ، متى كانت فى ذاتها كافية للتأثير فى المجنى عليه الى ذلك الحد وكان الجاني لا يقصد منها إلا الحصول على مال

(١٠) - استضاف مصر ١٩٠٤/٦/٤ لإحتفال س ٩ من ٢٩١ :

(١١) - أحمد أمين ص ٧٠٢ ، الفلق ص ١٤٢ ، جعفر مصطفى ص ٤٢٥ .

(١٢) - كفى يهدد بالتبليغ عن جريمة لم تقع عليه تعصية ، ويتطلب لسكوته مهلة من المال ( جارسون م ٤٠٠ بلس ٧٤ ) .

(١٣) - نظري ١٩٢٨/٣/١٤ قضاء النقض ق ١٣٤ .

(١٤) - جارسون م ٤٠٠ بلس ٦٨ . والزوج الذى يهدد من زنى بزوجه برفع دعوى الزنا ان لم يدفع له مبلغا من المال لا يعاقب بالمادة ٣٢٦ ع على خطفه التهديد ، ولا على حصوله على المبلغ الذى اقتضاه لأن له حقا في المطالبة بهذا التعويض أمام القضاء (أحمد أمين ص ١٧٠٤) .

لا حق له فيه» (١٥) . فإذا أثبت الحكم أن المتهم تمكن خاصة من التقاط صور للمجنى عليه وهو في وضع منافي للأداب ثم قابله بعد ذلك وهدد بنشر هذه الصور للتشهير به إن لم يدفع له مبلغ مائتي جنيه ، فإن هذا يعد كافياً على أنه ارتكب الجريمة مع علمه بأنه يقتصب مالا لا حق له فيه قانوناً مستوحياً من ذلك تعطيل إرادة المجنى عليه بطريق التهديد بالتشهير به بما من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلبه منه ، وهو ما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة المستندة إليه (١٦) .

فإذا لم يصدر من المتهم من الأفعال ما يعد تهديداً لا تقوم الجريمة . ولذا قضى بأن التهديد لا يتوافر بمجرد شعور المجنى عليه في داخلية نفسه بالرهبة والخوف من المتهم لبطشه وسطوته وما اشتهر عنه من التعدي على الأنفس (١٧) . وكما إذا كان المجنى عليه هو الذي سمى بنفسه لدى المتهم للحصول منه على الرسائل الفرامية المرسلة إليه من زوجته مقابل مبلغ من المال (١٨) .

ويستوى أن يكون الأمر المهدد به جريمة وقعت أو لم تقع فصحة الواقعة المهدد بالتبلغ عنها ليست شرطاً لوجود جريمة اغتصاب المال بالتهديد (١٩) . فإذا هدد المتهم أحد الذين يقبلون المراهنة خفية على سباق الخيل بأن يبلغ البوليس عنه لضبطه ما لم يدفع له مبلغاً من المال وحصل منه فعلاً على المبلغ تطبق عليه المادة ٣٣٦ ع (٢٠) .

وكما يصح أن يكون التهديد شفهياً فإنه يجوز أن يتم كتابة (٢١) . ولا يشترط أن يكون التهديد بأمر حال ، بل يكفي التهديد بأمر مستقبلي (٢٢) .

(١٥) نفس ١٩٨١/١٢/١٥ قضاء النفس ق ١٢٨ .

(١٦) نفس ١٩٦٢/١١/٣٦ أحكام النفس س ١٣ في ١٩٠ .

(١٧) نفس ١٩٦٧/١٢/١٣ قضاء النفس ق ١٢٧ .

(١٨) نفس ١٩٥٥/٤/٢٦ قضاء النفس ق ١٣٣ .

(١٩) نفس ١٩٤٥/١١/٢٦ قضاء النفس ق ١٢٩ .

(٢٠) نفس ١٩٤١/١٠/٤ قضاء النفس ق ١٣٠ .

(٢١) جارسون م ٤٠٠ بته ١٥٢ .

(٢٢) أحمد أمين ص ٧٠٥ .

(٢٢) جريمة اغتصاب المال بالتهديد جريمة عمدية ، ومن ثم يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، وهو يقوم بتوافر العلم عند الجاني بأن ما يطلبه من المجنى عليه لا حق له فيه وتنصرف نيته إلى الحصول عليه عن طريق ارجائه وتخويفه (٢٣ مكرر) . وقد قضى بأنه إذا كان الواضح من الحكم أن المتهمين حصاوا من المجنى عليها على ما كانت تتحلل به من المصوغات مقابل عدم تبليغهم في حقها عن سرقة ادعوا حصولها في متجر أحفهم ، ولم يكن ذلك إلا بدافع الطمع في مالها فهذا يدل على أنهم أساءوا استعمال حقهم في التبليغ للحصول على مال لا حق لهم فيه قانونا ، وهو يكفي لتحقيق القصد الجنائي لديهم (٢٤) .

• ومتى قام القصد الجنائي فلا أهمية للبائع ويستحق الجاني العقاب ولو لم يكن قد ارتكب الجريمة إلا لمجرد الرغبة في الانتقام والثأر لنفسه من الإهانة التي لحقته (٢٥) . ولا يشترط أن يحقق الجاني منفعة لنفسه (٢٥) .

## العقوبة

متى تمت الجريمة بتسليم الجاني لمبلغ النقود أو الشيء الذي طلبه تحت تأثير التهديد وجب عقابه ، ولا يؤثر في هذا قيامه برد ما أخذه بعد ذلك وإن جاز أن يدخله القاضي في اعتباره . والعقوبة المقررة للجريمة هي الحبس من أربع وعشرين ساعة إلى ثلاث سنوات .

ويدعو الأمر لبحث ما إذا كان يمتد حكم المادة ٢١٢ من قانون العقوبات إلى جريمة اغتصاب المال بالتهديد ، بمعنى أنه إذا كان المجنى عليه فيها زوجا أو زوجة أو أصلا أو فرعا للجاني هل يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى المجنى عليه ؟ نحن نرى أن حكمة التشريع تدعو إلى أعمال نص المادة ٣١٢ بالنسبة للجرائم التي ترمى إلى صلب المال بين الأزواج والأصول والفروع لأن المشرع يهدف إلى صالح العائلة ويغلبه على صالح المجتمع ، ومتى كان الأمر كذلك فيجب تحقيقا لتلك الحكمة أن يترك للمجنى عليه حق تقدير ما إذا كان من الأنسب للروابط العائلية إقامة

(٢٢) م) نقض ١٩٧٤/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ٩١

(٢٣) نقض ١٩٥٥/١١/٩ قضاء النقض ق ١٣١ .

(٢٤) نقض ١٩٤١/١٢/٢٢ قضاء النقض ق ١٣٢ .

(٢٥) جارسون م ٤٠٠ بشه ٦٦ .

الدعوى الجنائية ضد الجاني من عنده ، وعلى ذلك يجب أن يتقدم المجنى عليه بشكوى حتى يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية .

وجريمة اغتصاب المال بالتهديد جنحة ، وقد نص القانون على عقاب الشروع فيها مقررًا عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين . ويتوافر الشروع متى أتى الجاني فعلاً يوصله مباشرة إلى إعطائه الشيء المختص به ثم يوقف أو يخيب أثره لسبب لا دخل لإرادته فيه (٢٦) . وقد سبق لنا الكلام على المدعيين المادى والشخصى فى الشروع عند الكلام على الشروع فى التزوير .

وجاء بتطبيقات الحاقية أن التهديد يعد ركناً من أركان جريمة الغصب بالتهديد واذن فارتكابه يعد بدءاً فى التقصيد (٢٧) . ونفى بأنه إذا قدم المجنى عليه بلاغاً للجهات المختصة ذكر فيه ما وقع من المتهمم وتغرفه منه وطلب سماع شهوده ، فما كان من البوليس بعد أن سمع أقوال المجنى عليه والوسيط الذى أقره على أقواله إلا أن وضع خطة انتهت بضبط المتهمم بعد أن أخذ من المجنى عليه خمسة جنيهات ، فهذه الواقعة يكون منها جريمة الشروع فى التهديد بقصد الحصول على ما للمجنى عليه (٢٨) .

---

(٢٦) نفى ١٩٥٩/١١/١٧ أحكام النقض ص ١٠ ق ١٨٦

(٢٧) تطبيقات الحاقية على المواد من ٢٨٢ إلى ٢٨٤ .

(٢٨) نفى ١٩٤٥/٤/٢ قضاء النقض ق ١٣٦ ، وفى القضية كان التهديد بواسطة

شخص آخر وهو يصح لإكمال أركان الجريمة .

## المبحث الثالث

### التهديد

التهديد هو كل قول أو كتابة من شأنه إلقاء الرعب والخوف في قلب الشخص المهدد من ارتكاب الجاني لجريمة ضد النفس أو المال أو أعضاء أو نسبة أمور مخصصة للشرف ، وقد يحصل التهديد تحت تأثير ذلك الخوف إلى إجابة الجاني إلى ما يبتغي متى اضطرب التهديد بطلب (٢٩) . وللتهديد أثر خطري في نفوس الأفراد بما يوقعه من خسارة في قلوبهم واضطراب في حياتهم وقد يترتب عليه تعطيل أعمالهم .

ولم يكن التهديد متطوياً بحيث نصي منصوص قانون العقوبات حتى سنة ١٩١٠ حين رأى المشرع اعتباره جريمة وإيقاع العقوبة على من يصدر منه ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٨ الصادر في ٢٦ من يونيو سنة ١٩١٠ (٣٠) . وتنص المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ على ما يأتي : « كل من حدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال ساقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو إغشاء أو نسبة أمور مخصصة بالشرف ، وكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر ساقب بالسجن . وساقب بالمحبس إذا لم يكن التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر . وكل من حدد غيره شفهيًا بواسطة شخص آخر سبئ ما ذكر ساقب بالمحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بفراسة لا تزيد

(٢٩) جاء بالمسودة الجنائية ج ٢ ص ٧٥٥ تعريف التهديد بأنه فعل الشخص الذي ينذر آخر بخطر يريد إيقاعه بهضمه أو ساقب .  
(٣٠) وقد جاء بقرار المستشار القضائي لسنة ١٩١٠ « كان قانون العقوبات الصلحون في سنة ١٨٨٢ وسنة ١٩٠٤ لا يعاقبان على التهديد إلا إذا كان الفرض منه سلب المال ، وكان التهديد حتى بالكتابة غير ساقب عليه مهما بلغت درجة خطوره . ففتتحت الخطر إلى هذا النص لما تكاثرت خطابات التهديد وأصبح من المهم تداركه . ولا شك أن هذه الخطابات إذا أرسلت إلى أشخاص يحسنون المزاج هدمت أياهم . بالنظر فتمت مضموناً رعباً وتغلبت رعبهم .  
- إذا كانوا من المواطنين - عن القيام بواجباتهم . ويستحصل طاعة مرفقة بأسلحة . هذه الخطابات لأنها دائماً بلا توقيع ، ولكن على الحكومة أن تتخبر من المواطنين سبلها لمعالجة مثل هذه الأحوال . »



على خمسمائة جنيه سواء أكان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا • وكل تهديد سواء أكان بالكتابة أم شفها بواسطة شخص آخر بارتكاب جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة يعاقب عليه بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر أو برامة لا تزيد على مائتي جنيه •

وقد وردت المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات في الباب الخامس بالحرق والاضطراب أي في الباب الخامس بالجرائم التي ترتكب ضد المال ، وينتقد شراح القانون مكانها ويقولون إن وضعها الطبيعي هو بين الجرائم التي ترتكب ضد النفس لأن العقاب عليها سببه ما توقعه في النفس من فزع واضطراب (٢١) •

#### وكنا جريمة التهديد

لجريمة التهديد دكان ، أحدهما مادي والآخر أدبي • فالركن المادي هو موضوعها ويتمثل في النشاط الذي يكشف به الجاني عما يهدد به ، وقد يكون جسيماً وعندئذ يختلف حكم التهديد الكتابي عن التهديد الشفهي ، وقد يكون غير جسيم وتستوى فيه وسيلتا التهديد • والركن الأدبي هو القصد الجنائي •

#### الركن المادي : موضوع جريمة التهديد

فرق المشرع بصد جريمة التهديد بين أمرين وكان مناطه في ذلك التفرقة موضوعها ، فهو إما أن يكون جسيماً بالتهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الاغتيال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالفساد أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، وإما أن يكون الموضوع غير جسيم بالتهديد بارتكاب جريمة غير ما سلف ذكره • ولما لهذه التفرقة أثر في تحديد العقاب فإنه يتعين على المحكمة بيان موضوع التهديد في قضائها للاستيثاق من توافر أركان جريمة التهديد والا كان حكمها جسيماً (٢٢) •

أولاً - إذا كان موضوع التهديد جسيماً : اعتبر المشرع موضوع

(٢١) أحمد أمين ص ٧٩٠ ، الفيل ص ١٣٦ •

(٢٢) نفس ١٩٢٩/١١/١٠ نقضه النقض ق ١٩٣ • وراجع نفس ١٩٥٥/٤/٢٦ نقضه

النقض ق ١٩٤ •

### التهديد جسيماً في حالتين :

( أ ) التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال مما يقب عليه بالقتل أو الاختطاف الشاقة المؤبدة أو المؤقتة (٣٣) . من ذلك بالنسبة للجرائم ضد النفس جريمة القتل الصمد سواء اقترنت به ظروف مشددة كسبق الإصرار والترصد أم لم يقترن به طرف من تلك الظروف ، وهتك العرض بالقوة واغتصاب الاناث . ومن الجرائم ضد المال الجريق الصمد والسرقات المشددة من الجنايات .

(ب) إغشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف . وقد جعلها المشرع في مستوى الجرائم المشار إليها في الصورة السالفة من حيث أثرها في نفس الشخص المهدد ، إذ قد يترتب عليها في بعض الأحيان إضرار بالغة في شخص المجني عليه أو روابطه المالية .

ولم يعرف القانون المقصود بتلك الأمور ، ويربطها ألفقه عادة بتعريف القذف الذي تضمنته المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات بأنها الأمور التي لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً لو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه (٣٤) . فيمد كذلك التهديد بإفشاء سر علاقة غير مشروعة أو اختلاس وقع من المهدد أو جريمة أخرى . وقد قضى بأنه يعتبر تهديداً بإفشاء أمور خادشة بشرف مصرف توجيه عبارات إلى بعض موظفي هذا المصرف فيها إشارة إلى حصول خسائر في أعماله وإلى فضائح ارتكبتها إدارته وإشارة إلى أن مديري المصرف ليسوا بخيراً من أولئك المديريين ، إذ أن هذه العبارات أشد ما يحسن سمعة البنك ويهز ثقة الجمهور

---

(٣٣) ينص القانون الفرنسي على تعريف التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس دون المال في المواد من ٣٠٥ إلى ٣٠٨ من قانون العقوبات . ومع ذلك توجد بعض نصوص أخرى تنظم على أنواع مختلفة من التهديد ضد المال ( راجع المادة ٤٣٦ ع ف ) .

(٣٤) جيلسون م : ٤٠٠ بنده ٥٤٠٠ : "أشبه المصنف" ص ٣٩٥ - مضمون مختصر ص ٤٣٠ . رؤوف ص ٢٤٩ . وقد قضى بأن المقصود بالتهديد بإفشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، هو إفشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه ، وهي الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف ، والتهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء كانت صحيحة وقست بالقتل أو كانت مخلقة (نقض ١٩٠٦/٥/٢١ أحكام النفس ص ٧ ق ٢١٣ ) .

فإن كفايته ، لأن المصارف المالية بطبيعتها حساسة وقد تضار بأقل تهديد  
لنفسيتها مهما كان شأن المهاجم ضئيلا وجنحة واضحة (٢٥) .

ويستوى أن تكون الأمور المهدد بأفشائها أو نسيبتها بسيطة أو غير  
مهمة ، لأن الأثر الذي يتركه التهديد في أي المصوتين بالمجنى عليه  
واحد ، فهو يوقع الاضطراب في نفس الشخص المهدد . وقد يكون أكثر  
خطورة وظهورا في حالة التهديد بأفشاء أو نسبة أمور غير بسيطة (٢٦) .  
ولا يمنع من قيام جريمة التهديد أن يكون من حق المجنى أن يبلغ عن الجرم  
النفس وثلح من المجنى عليه ، لأنه أن كان هذا حق بموجب المادة ٦٠ من  
قانون العقوبات إلا أنه لم يقصد المشرع بمنحه إياه أن يستطيع كوميديا  
لارتكاب جريمة ، إذ هو قد ورد استثناء على فعل هو في الأصل يعد جريمة  
فقط (٢٧) .

ويبقى في الإفشاء مجرد الإخبار عن الأمور المخدشة للشرف لغيرهم  
المجنى عليه أن لا يسلح عنها شيئا ، فليس بشرط أن يكون الإفشاء علانية  
بوسيلة مباشرة عليه في المادة ١٧١ من قانون العقوبات (٢٨) . ويصعق  
أن تكون الأمور المخدشة بالشرف والمهدد بالمخسائنها تتعلق بذات الشخص  
المهدد أو المجنى عليه أو غيره ممن تربطه به علاقة (٢٩) . فمن يهدد شخصا  
بالتبليغ عن جرم ارتكبه ابنه تتوافر في حقه جريمة التهديد (٣٠) . وهذه  
مسألة يرددها وقائع الدعوى .

فإذا لم يكن التهديد بارتكاب فعل يعد جريمة أو بأفشاء أو نسبة  
أمور مخدشة بالشرف فلا جريمة ، كمن يهدد غيره بالانتصار بملعب رياضي  
مسابقة أو بالوساطة في عدم تعيينه في عمل يسمى اليه أو السمي في  
فضله من عمله . وقد قضى بأنه إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن  
المتهم هدد المجنى عليه شفهايا بواسطة شخص ثالث بالفاظ يفهم منها ابتذامه

(٢٥) بقرار ١٩٣٢/٢/٢٢ قضاء القضاة ق ١٩٨٠ .

(٢٦) القليل من ١٣٢ . ونظري ١٩٥٦/٥/٢١ مسألة الاستشارة إليه .

(٢٧) نفس ١٩٥١/٢/٢١ أحكام القضاة من ٢-٣ ق ٣٠٨ .

(٢٨) بأمر من ٧١٣ . القليل من ١٣٢ .

(٢٩) القليل من ١٣٣ . مصدق مسألي من ٢٢٠ . دقائف من ٢٤٨ .

(٣٠) أحمد أمين من ٧١٥ .

في أمنه ومماشه فإن الجريمة لا تكون متوافرة الأركان<sup>(٤١)</sup> . وكذلك لا يعد مرتكباً لجريمة من يهدد غيره بتسليط الجان عليه وإن كان الفصل قد يكون له أثر في نفس المجنى عليه<sup>(٤٢)</sup> .

**التهديد الكتابي والتهديد الشفهي** : فرق المشرع في التهديد الجسمي بين ما إذا كان كتابياً وما إذا كان شفهيًا على التفصيل الآتي .

( أ ) **التهديد الكتابي** : هو الذي يحرر كتابية ويتضمن مضاء . - صراحة أم ضمنياً - دلالة التهديد بارتكاب الجريمة أو إغشاء السر أو نسبة الأمور المفضحة بالشرف . ولا تهم اللغة المحرر بها خطاب التهديد سواء أكان المرسل إليه يعرفها أم يجهلها ، فهو في الصورة الأخيرة سوف يلجأ إلى من يعرفه بمعناها ، وبذلك يتحقق الغرض من التهديد .

والأصل أن يوجه خطاب التهديد إلى المجنى عليه مباشرة ، ومنح ذلك يجوز أن يوجه إلى شخص آخر غير المجنى عليه وتكون بينه وبين الآخر من الصلة ما يصلح بنقل إلى المجنى عليه ضمنون الخطاب<sup>(٤٣)</sup> . وقد قررت محكمة النقض أن القانون لم يعرف نوع الصلاقات التي يجب أن تكون موجودة بين المرسل إليه خطاب التهديد والشخص المقصود بالتهديد ، بل إن غلبت الأحكام القضائية على نطق بأنه يجب أن يكون للتهديد تأثير بنسب وجود الروابط بين الأصيل - وقاضي الموضوع هو الذي ينظر فيما إذا كانت هذه الروابط موجودة مادياً وقضائياً أم لا<sup>(٤٤)</sup> . ولا يقتصر أن يكون خطاب التهديد موقفاً عليه من مرسله ، ويعتقد لقاضي الموضوع أن يستنتج من وقائع الدعوى معرفة مرسل الخطاب . ولقد أشار تقرير المستشار القضائي لسنة ١٩١٠ إلى أنه يستحيل عادة معرفة أصحاب هذه الخطابات .

(٤١) نقض ١٩٠٢/٢/١٩ قضاء النقض ق ١٨٢ . ولكن يهدد غيره برفع دعوى توقيض عليه ( نقض ١٩٢٧/١/٤ المحاسبة س ٨ ق ٢ ) .

(٤٢) القتل س ١٢٢ موقوف س ٢٤٧ .

(٤٣) القتل س ١٢٥ ويقول أنه لا يمكن نشر المهدد - بالأذى - يوم المرسل عليه شخصياً . فبني الأصل يجب أن يكون المرسل إليه عن سلف بالمجنى عليه يصلح الكلام على خطاب التهديد .

محكمة ، وراجع جارسون م ٢٠٥ - ٢٠٥ - ٢٠٥ وما بعده .

(٤٤) نقض ١٩١٠/٩٢/١٧ لطبوعة الرسمية من ١٧ س ١٧ . وفي التطبيق المقيم - مستخدم بصورة من شركة التفراف بأنه عدم كتابة جدير - المحكمة - بأن يجهد إلى الحصة ولا تقل القتل القتل الذي دفعه . ونقض ١٩١٢/٢/١٢ مجلة الشرائع س ٢ ص ١٧٧ .

وسواء كانت الفاظ التهديد صريحة دالة على الجريمة التي يشهد المهدد بها كالقتل أو الخرق أو افشاء سمعة علاقة غرامية ، أو كانت الإشارات غير صريحة ، ولكن يلزم من مرادها دلالة نوع الجزية ، كمن يهدد آخر بأنه لن يكون إلا ذكرى بعد اليوم (٤٥) ، ولا تخبر بالانزوب أو القالب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المقصود منها أن الجاني قصده ترويع المجني عليه وحمله على أداء ما هو مطلوب (٤٦) مكرراً .

ويأخذ حكم التهديد بالكتابة . التهديد الرمزي وهو النوع يعود على هيئة رموز ، تعطي معنى معيناً ، فمن يرسل إلى آخر خطاباً رسم به قلب ظن بخرجه أو شخص ميت إلى جواره مسلمين بخرقه ، يمثل هذه الرموز ذلك أثر الكتابة في نفس الشخص المهدد ، ولذا يدخلها الفقه تحت التهديد الكتابي (٤٧) ، وأما الرموز المجسمة فلها كجسمة أمام باب المنزل أو ختم يرسق فيه فلا جدال بين الفقه والمقتضى في عدم الاعتداد بها في التهديد لتعدد انطواء هذا الفصل تحت الكتابة ، وهو مستنور من التصريح بتخصيص تداركه لأن إيقاعه للرعب والفرع في نفس المجني عليه قد يكون أشد من الكتابة ذاتها (٤٨) ، والاستئلال على نوع الجريمة للمهدد بها من واقع الكتابة أو الرموز التي يتضمنها . خطاب التهديد هو مسألة موضوعية ، يتضمن بها قاضي الموضوع ويستخلصها من وقائع الدعوى التي بين يديه (٤٩) .

وقد يكون التهديد الكتابي مصحوباً بطلب أو تكليف يأمر ، أو لا يكون كذلك ، والطلب أو التكليف يأمر يكون باتين ، غير إجباري ، أو الإمتناع من فعل معين ، كمن يرسل إلى آخر خطاباً يهدده فيه بالقتل إن لم يستمع لمن التكلم في حق آخرين (٥٠) ، وليس بذات أهمية أن يكون الطلب أو التكليف

(٤٥) راجع التهديد الناقص في ذلكم والكتبتن "الكتبتن" يلحقها الشخص المهدد يجوز له يكون لها من الظاهر ما هو له تأثيراً من التهديد الجلي الصريح ، وقد نكره ذلكا بعد قصد من المهدد الخفي للتهديد الخائب عليه هو أن يكون التهديد جدياً أم من شأنه أن يؤثر على الشخص المهدد ، وهذه المسألة من المسائل الموضوعية التي يقرها قاضي الموضوع (نظر ١٩١٤/٣/١٤ الفرائع ص ١ ص ١١٧) جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ بند ٣٧ .

(٤٦) مكرراً ، نظر ١٩٧٤/١١/١٧ أحكام الناس ص ٢٥ ق ١٦١ .

(٤٧) جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ - بند ٢٦ ، الفصل من ١٢٤ ، رؤوف ص ٢٦٧ .

(٤٨) جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ - بند ٢٦ وما بعده ، الفصل من ١٣٥ ، منصور محقق

ص ٤٩٣ .

(٤٩) راجع نظر ١٩١٤/٣/١٤ الفرائع ص ١ ص ١١٧ والنبذة الإضافية إليه .

(٥٠) نظر ١٩٢٢/١/٣١ المسألة ص ٢ ق ١٥١ .

مشروعاً أو غير مشروع ، لأن التهديد ليس من الوسائل التي يلجأ إليها المجرم للحصول على الحقوق ، فلا يحق لدائن مثلاً أن يطلب إلى مدينه سداد دينه وإلا فإنه سوف يستول على ماله بالإكراه (٥٠) . ولا فرق بين صورة ما إذا كان الطلب أو الأمر الحاصل التكليف به خاصاً بشخص المجرم عليه أو انتمهم وصورة ما إذا كان خاصاً بغيره (٥١) .

(ب) التهديد الشخصي : هو الذي يتم بواسطة الأقوال ، ويعد أقل خطورة من التهديد الكتابي ويحصل عادةً بانفعال أثر غضب أو نفاس ، ولذلك لم يعتد به المشرع في مثل هذه الحالة ولم يحصل منه جريمة إلا حتى دله على خطورة الشخص المهدد ، وهي تتمثل حينما يصدر منه التهديد بعد أن يتوافر له نوع من الهدوء يسببنا عن ثورة الغضب . فاعتبر المشرع التهديد الشخصي جريمة إذا ما وصل للمجرم عليه عن طريق شخص آخر غير المهدد ، فشرط الطلب على التهديد الشخصي أن يكون تبليغه للمجرم عليه بواسطة شخص ثالث (٥٢) .

١٩٤٨ رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ يتضمن العقاب على التهديد الشخصي المباشر وجيد بمدة ستة أشهر أو ثلاثة أشهر إذا كانت وجهته العامة أو التهديد المواجه للعالم بما يقع لا يكون جدياً . لأنه إذا وقع التهديد في صورة الانفصال النفسي فإن ألمة في العقاب على التهديد وهي الانزعاج غير متخلفة في هذه الصورة ، بل ربما كان الانزعاج من هذا التهديد أوقع في النفس أثره . ذلك فضلاً عن أن التهديد بالواسطة قد يكون هو الآخر ضارداً عن اتصال أيضاً ، وعلى أن القول بعدم التهديد الذي يكون مباشراً ليس له من محل ما دام من المقرر في القانون أنه لا يشترط للعقاب عمل التهديد أن يكون جدياً أو أن يحصل التصميم على تنفيذه ، وما دام السبب المباشر الذي يقع في سورة الغضب صافياً عليه ، والشبان في الأمرين واحد . ثم إن التهديد المباشر مهما حوّن من أمره فإنه على أقل اعتباراً شائب ، وغداً مما يوصى بضرورة رفع ذلك القيد بحذف عبارة « بواسطة

(٥٠) نظري ١٩٢٩/١-٢١/٢١ المصاحفة من ١٠ ق ٦٤ .

(٥١) نظري ١٩٣٠/١-٢٠/٢٠ المصاحفة من ٧١ ق ٦٤ .

(٥٢) أصبحت عبارة بواسطة شخص آخر بناء على طلب مجلس شورى القوانين ليتمتع الطلب على التهديدات الناتجة عن الانفصال النفسية ، ويصبح حكم «كأنه» ملائماً لاختلاف وعوامة البلاد ( الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٣٦٥ ) .

شخص آخر ، ليحقق المقلب على التهديد الشفهي مباشرة كان أو غير مباشر كلاً من الحال في المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات الفرنسي .  
وعند نظر المشروع أمام مجلس الشيوخ وبجهد عدة اعتراضات على التهديد الشفهي المباشر فأحيل إلى لجنة المسجل التي قدمت تقريراً أتتحت فيه على اوضح القائل في القانون الراهن ، وجاء في تقريرها المؤرخ ٩ يونيو سنة ١٩٤٧ . رداً على المذكرة الايضاحية سالفة الذكر أنها « تسلم بأن التهديد انشغلي المباشر اغلب ما يقع لا يكون جسدياً الا انه على كل حال يحدث انزعاجاً في نفس الشخص المهدد ، ولكن الواقع انه اذا كان التهديد القيني المباشر ليس في الغالب جدياً وغير مقصود بل هو نتيجة اضطرابات نفسية كما تسلم المذكرة ، وأن هذا على وجه العموم من اخلاق الناس ويعرفهم في هذه البلاد كما قال مجلس شوري القوانين فانه لا يمكن أن ينتج عنه الانزعاج في نفس المجنى عليه لأنه يعلم كسلوك الناس ان مثل هذا التهديد في حالة التضييق هو تهديد غير جدوى وغير مقصود ، وفيه بقي غير محقق عليه من سنة ١٩١٠ الآن ولم يظهر العمل ضرورة المقلب في مثل هذه الحالة » .

ولا يشترط أن يكلف الجاني شخصاً آخر ينقل عبارات التهديد إلى المجنى عليه . بل ان الجريمة تمت متوافرة متى كانت تلك العبارات قد تمثلت في ظروف من شأنها أن تنقل إلى المجنى عليه ، كمن يهدد بقتل شخصي أو يهدد أو أمام صديق مقرب اليه (٥٣) . ويذهب رأي إلى أنه ينبغي دائماً أنه يكون هناك توسط صريح أو بالأقل ضمنى من الجاني لهـذا الشخص الثالث ، وأنه لا يكفي لتحقيق هذا المعنى وجود علاقة بين الشخص الثالث والمجنى عليه تجعل اتصال التهديد اليه أمراً محتملاً بنسب حسنة العلاقة (٥٤) . ويذهب رأي آخر إلى أنه لا يشترط أن يكون المتهم قد كلف

(٥٣) يكفي أن تنقل وقائع المعنى إلى أن الجاني قد فيه اتصال التهديد إلى المجنى عليه من طريق الشخص الآخر . لا تنص ١٩٣٥/١/٢٨ قضاء النسخ ١٨٦ ، ١٩٤٢/١٢/٧ قـ ٥٥٨ .  
١٩٥٥/٤/٢٦ . وفي القضية أرسل المتهم رسالة التهديد إلى نزع المجنى عليه . وفي حين قد عبرت محكمة النسخ للادة ٣٢٧ منطقتاً على بينهم قال أمام صاحب الرأى : « انتم اذا كان وكيل النيابة راجع يقضى على تبرؤة وادامه ورفقة » ( نفس ١٩١٨/٤/٢٠ المكونة الرسمية س ١٩ ق ١٠٨ ) .

(٥٤) وروى ص ٣٦١ . ويقول أيضاً أنه اذا كان الوسيط سيئ النية متواطئاً مع الجاني على ارتكاب الجريمة فينبغي أن يعد فاعلاً مع الفاعل الأصلي باعتباره قد أتى مساعداً على من الاتصال المجرة للجريمة ( ص ٣٦٢ ) .

الوسيط صراحة بإيصال عبارات التهديد إلى المجنى عليه، بل تقوم الجريمة متى كان وصول عبارات التهديد أمراً محتملاً نظراً للعلاقة التي تربطه بذلك الوسيط<sup>(٥٥)</sup> . ونحن من هذا الرأي الأخير لأن حكمة العقاب على التهديد هي ما يوقعه من اضطرابه في نفس المجنى عليه ، وهذا الاضطراب يقع فعلاً سواء قصد الجاني أن تصل عبارات التهديد صراحة إلى المجنى عليه أو ضمناً أو لم يقصد متى كانت الظروف تدعو لاحتمال توصيلها ، ولذلك فالأقرب إلى روح التشريع أن تترك لكل واقعة ظروفها يقدرها القاضي . والرايان السليطتان يقتريان من بعضهما عملاً ، لأن التهديد الضمني يتوافر في الطالب متى قامت علاقة بين المجنى عليه والقنصل الثالث الفتي تنتقل إليه عبارات التهديد :

« ولقد سوى المشرع في التهديد الضمني إذا كان موضوعه جنسية بين ما إذا كان مصحوباً بطلب أو غير مصحوب بطلب بصريح الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٧ ع . »

ثانياً - إذا كان موضوع التهديد غير جنسي : عبر المشرع عن التهديد غير الجنسي بقوله « ارتكاب جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة » (٣٢٧/٤ ع) . فينتظر أن يكون الأمر المهدد به جريمة وبهذا يخرج اقتضاء أو نسبة أمور مختلفة « بالشرف » أو الاعتبار من هذه الفقرة . ويجب أن تكون الجريمة المهدد بها من غير الجرائم العاقبة عليها بالقتل أو الاضرار الشاقة المأيدة أو الموصلة<sup>(٥٦)</sup> فتدخل فيها مختلف الجنايات العاقبة عليها بالنسب وجميع الجمع والمخالفات<sup>(٥٧)</sup> .

« والجريمة غير الجنسية المهدد بها في هذه الجريمة يجوز أن تكون ضد النفس أو المال ، فلم يخص المشرع صورة منها » . وقد كان نص الفقرة الرابطة من المادة ٣٢٧ ع قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ ينص على أن « يعاقب على التهديد كتابة بالتصديق والايقنة الذي لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالمسبب مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً مصرياً » . وقد أدرجت عبارة التصديق والايقنة خلافاً لقلب رأيي إلى أن المقصود بها هو التصديق على الأشخاص فقط<sup>(٥٨)</sup> . ولكن محكمة

(٥٥) جرسون م ٧٥٥ - ٢٠٦ بنسبة ٢٥ - بوط - بوطر الطلبي ص ١٧٦ .

(٥٦) أحمد أمين ص ٧١٤ .



انتقضت قضيت بأنها تشمل الأشخاص والأموال ، فقررت أنه من الجلب القول بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٤ ( ٢٢٧ ) من قانون العقوبات لا تنطبق إلا في صورة ما يكون التهديد بالتمسك على الأشخاص أو بأبدانهم بل الصحيح أنها تنطبق على جميع الجرائم التي يهد بها ضد النفس كانت أو ضد المال ما دامت تلك الجرائم لا تبلغ في الجسامة درجة الجرائم المصاد لها في الفترات الثلاث الأولى من تلك المادة (٢٧) . ولم يصبح هناك محل للخلاف بعد أن رفضت الصابة التي كانت مثارا له بموجب القانون سالف الذكر (٢٨) .

ولم تفرق المادة ٢/٢٢٧ ع بعد تعديلها بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ بين أحكام التهديد الكتابي والتهديد الشفهي إذا كان موضوع التهديد غير جسيم ، فاشتطت أن يكون التهديد في أي من الصورتين بواسطة شخص آخر أي لا يكون مباشرة في المواجهة . وأنه وإن كان يصح تصور التهديد الكتابي في المواجهة إلا أنه ليس من المستحيل وقوعه كما يكتب لآخر ورقة تحوى تهديدا ويسلمها له . كما أنه لا عبرة بما إذا كان التهديد مسجورا بطلب أو بتكليف بأمر أم لا .

### الركن القسوى : القصد الجنائي

عرفت محكمة النقض القصد الجنائي في جريمة التهديد بقطعة أنه يتوافر متى ثبت لدى المحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو متوكد لوقوعه من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الإيقاع بترتب عليه أن يذعن المجنى عليه راعسا إلى إجابة للطلب ، وذلك يظهر بالنظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعريف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه (٢٩) .

(٢٧) نظري ١٩٢١/٣/١٩ نقض قضاء النقض ق ١٨١ .

(٢٨) جاء بالفكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر أنه نظرا إلى أن بعضا من جرائم التهديد ، والوقوع بالفترة الرابعة قد تنبع محلا لفطن بأنها لا تهدد غير ما يقع على الأشخاص ، مع أن التهديد بالاستعدادات الأخرى قد لا يقلل من ذلك اثره . لذلك يجوز من الواجب إجمال الفقرة الرابعة بالنص المقترح ليتناول الطلب على التهديد في صورة التي لم يرد ذكرها في الفقرة السابقة .

(٢٩) نظري ١٩٧٤/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦١ . ١٩٥١/٢/٢١ س ٢ ق ٢٠٨ . ١٩٥٦/٣/١٩ ق ١١٢ . ١٩٦٢/٦/١١ س ١٢ ق ١٠١ . ١٩٦٧/١٢/١٨ س ٩٨ ق ٢٣٤ .

فيشترط حتى يتوافر القصد الجنائي في جريمة التهديد أمران: الأول أن يتكون الفعل مدركاً أن تهديده للمجنى عليه من شأنه أن يوقع الرعب في نفسه ، وهذه هي حكمة العقاب على التهديد . والأمر الآخر أن يبقى التهديد يثأثر المجنى عليه بخطاب التهديد أو لا يكون لذلك الخطيب أدنى أثر ، فالواقعة لا ينظر إليها من ناحية المجنى عليه إنما ينظر إليها من ناحية الجاني نفسه وما حقيق إليه من فعلته . ولا يشترط أن تقوم لدى الجاني نية تنفيذ الجريمة التي حدد بها ، لأن العقاب على التهديد ابتقى به ما يحدثه من رعب في نفس المجنى عليه (٦٠) .

وقيام القصد الجنائي لدى الفاعل أو عدم قبله مسألة مردها ودرجته الذي تستخلصه بحكمة الموضوع من عبارات التهديد والظروف التي صيرورت فيها ، ولا رقابة لحكمة النقص عليها إلا إذا كان في الاستعلاها قصور ، كما إذا كانت المبررات ظاهرة في معنى التهديد ثم تنتهي للحكمة الجبرائليست دون بيان ما تستند إليه في دأبها (٦١) . ولا يلزم للمتهم استقلا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد ، بل يكفي أن يكون ضمنها من عبارات الحكم وظروف الواقعة كما أوردها (٦٢) .

ومتى توافر القصد الجنائي على الوجه سالف الذكر فإنه لا عبرة بظواهره التي دفعت إلى الجريمة (٦٣) . فيستوى الله يكون الجنائي قد هدف إلى تحقيق منفعة من التهديد إما كان نوعها كعدم عقد زواج أو إتمام عقد بيع أو لا يحد شيئاً من ذلك (٦٤) كما إذا أراد غصب ميراث لقله الرعية لقي قلب المجنى عليه انتقاماً منه .

وقد يبقى المهدد من تهديده مجرد المزاح مع المجنى عليه . فهل لهذا أي تأثير في قيام القصد الجنائي لديه ؟ لما كان القصد الجنائي في جريمة التهديد هو قصد عام يكفي فيه مجرد علم الشخص بأن تهديده من شأنه أن يلقي الرعب في قلب المجنى عليه فهو يتوافر في هذه الصورة . أما المزاح

(٦٠) جازسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ - بند ٣٠ .

(٦١) نظن ١٨/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢١ .

(٦٢) نفس ١٩/٢/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١١٢ .

(٦٣) نفس ١٩٣٠/٩/١٩٣٠ نقض النقض ق ١٧٣٠ .

(٦٤) نفس ١٦/١/١٩٥١ الصورة الرسمية س ١٧ ق ٤ .

فهو باعث الجاني على ارتكاب الجريمة ولكنه لا يؤثر على قيامها كما صلف القول . على أنه إذا كان المجنى عليه يدرك للوعدة الأولى أن التهديد يترجم معه فيصنّف لا توجد الجريمة لانعدام أحد أركانها واستحالة قيامه وهو اشتراط أن يكون فعل التهديد من شأنه إلقاء الرعب في قلب المجنى عليه ، والمسألة مردها وقائع الدعوى . فإذا افترضنا مثلا أن صديقين اعتادا المزاح بخطابات نحوي طلبات مقرونة بالتهديد فلا يتصور ونوع الجريمة من أي منهما (٦٥) .

### العقوبة

حتى تكلمت أركان جريمة التهديد من العقاب عليها ولو كان الفعل ذاته يكون جريمة أخرى . ولذا قضى بأنه ليس للمتهم أن يتذرع بأن نشره عبارات التهديد لا يعاقب عليه إذا هو مكن من اثبات وقالها ، لأن التهديد بأفعله الأحرار الحادثة بالقرف بطريقة نشرها إنما هي جريمة مستقلة بذاتها تتم بمجرد صدور التهديد سواء أحصل الاثبات فلا أم لم يحصل (٦٦) .

وتختلف عقوبة التهديد وفقا لما إذا كان كتابيا أو شفويا ، مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر من عدمه على التفصيل الآتي . التهديد الكتابي إذا كان جسيما ومصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر عقوبته السجن . التهديد الكتابي الجسيم غير المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر عقوبته الحبس . التهديد الشفهي الجسيم عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه ، ويستوى هنا أن يكون مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر من عدمه . التهديد الكتابي أو الشفهي غير الجسيم عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سبعة أشهر أو غرامة لا تزيد على مائتي جنيه .

---

(٦٥) رؤوف ص ٣٥٢ ويقول إن هذه الجريمة يفترض وقوع ضرر مباشر شأنها شأن أي جريمة أخرى ، ولي. صورة الزواج يمكن تصور علم وقوع الضرر . وأجيب القليل ص ١٢٧ .  
دقائيق جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ - بند ٢٤ وما بعده .  
(٦٦) نفس ١٦٣٢/٢/٢٢ قضاء النقض ق ١٨٧ .

## المبحث الرابع

### مخطئة الأشياء متصلة من جنابة أو جنحة

ارتأى المشرع المصري أن يؤتم فعل من يخفي أشياء متصلة من جريمة وقدّر أنه مساحة في ارتكابها يوجب العقاب عليها . ولذلك نص في المادة ٦٩ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ على أن « كل من أخفى كل أو بعض الأشياء المسلوقة أو المختلسة أو الماخوفة بواسطة ارتكاب جنابة أو جنحة يد مفساركا لفاعل تلك الجنابة ، ومما يقابل يمثل العقوبة التي يحكم بها عليه أن كان يعلم بذلك » (١٢) . وهذا النص كان يجعل من فعل المخفي اشتراكا في الجريمة الأصلية التي تحصلت منها تلك الأشياء ، وهو بهذا قد أصدر القاعدة الأساسية للاشتراك في الجريمة ووجوب أن يكون بفعل سابق على ذات الجريمة أو مفاصر لها ، وبناء على اتجاه الفاعل والعقرب إلى النتيجة المعرمة ، وأن يكون فعل العقرب بوسيلة من الوسائل التي نص عليها المشرع .

ولما لهذا الوضع من شذوذ بالنسبة للقواعد القانونية نجد أن المشرع قد عدل ذلك النص في قانون العقوبات الصادرة في سنة ١٩٠٤ وجعل من إخفاء الأشياء جريمة مستقلة على حد ، بيد أنه قصرها على إخفاء الأشياء المعروفة فقط ، فنص في المادة ٢٧٩ منه على أن « كل من أخفى الأشياء مسروقة مع علمه بذلك يقابله بالمحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة » . وعندما عدل قانون العقوبات سنة ١٩٢٧ أصبحت المادة ٢٧٩ هي المادة ٢٢٢ منه وبقيت صياغتها السابقة .

ثم عاد المشرع بعد هذا واعتبر إخفاء الأشياء المتصلة من جنابة أو جنحة إما كانت جريمة خاصة ولم يقصر ذلك على السرقات فقط ، فنص

---

(١٢) وقد اقتبس هذا النص من القانون الفرنسي ولكن سنة ١٩١٥ عدل نص المادتين ٤٦١ و ٤٦٢ ع.ف . وجعل إخفاء الأشياء المتصلة من جريمة فصلا محررا قائما بذاته ( حيل بنسب ١٨٢ ) .

في المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات والمصادرة بالقانون رقم ٦٣ قى  
٦٥ من يونيو سنة ١٩٤٧ على أن « كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة  
من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالسجن مع الشغل مدة لا تزيد على  
سنتين ، وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة  
عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة » . وقد جاء بالمذكورة  
التفسيرية لمشروع القانون « أن الجرائم التي تقع على المال تنفق في ذات  
وإن اختلفت الوسيلة إليها ، فليس من المقبول قصر العقاب على من يخفي  
الأشياء المسروقة وحدها دون الأشياء المتحصلة من نسائر الجرائم وبخصوصا  
أن قواعد الاشتراك العامة لا يمكن معها مصادقة من يؤول إليه المال المتحصل  
من الجريمة مع علمه بذلك » . ويلاحظ أن المشرع ذكر في نص المادة ٤٤ م  
الأشياء المسروقة وقد كان في غنى عن ذلك بما جاء في العبارة التالية لها أي  
الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة .

وأركان جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة ثلاثة

١ - فعل الإخفاء . ٢ - أشياء متحصلة من جناية أو جنحة . ٣ - القصد  
الجاني . ونكلم على كل ركن منها (١) .

#### الركن الأول :- فعل الإخفاء

« الإخفاء لغة هو حجب الشيء عن الأبصار فلا يراه أحد » . والأخذ بالمعنى  
الآخر في صدد الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررة من قانون  
العقوبات يضيق دائرة العقاب بما لا يتفق مع المصلحة العامة « ولذا فإن  
الذي لا خلاف فيه بين الفقه والقضاء أن الإخفاء عبارة عن حيازة الشيء بأي  
شكل كان ، يستوى أن تكون الحيازة مستترة أو أن لا تكون كذلك (١) » .  
ومن قضاء النقض أنه لا يشترط في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن  
يكون الجاني قد أخفاها في مكان بعيد عن الأنظار ومن تناول الناس ،  
ولا أن تحصل هذه الحيازة بغير طريق الشراء أو بغير قصد التملك ما دام هو

---

(١) قضى بأن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة تكون من : «إاء فعل الإخفاء وهو يتحقق  
بجعل الشيء المسروق ودخوله في حيازة المجهم » ٢٥٥ وكون الشيء التسليم متحصلا من طريق  
السرقة - ٢٥٥ وعلم المجهم بأن الشيء مسروق أو متحصل من طريق السرقة (نقض ١٩٤٦/٦/١٥)  
قضاء النقض في ٥٨ >

... (٦٩٦) قضا في ١٨٩٦/١٢/١٥ القضاء. ص ٤ من ٥٩ .

حين حيازها كان عالميا بسرقتها (٧٠) ، وإن الاختفاء في اصطلاح القانون معناه الانهيار المادي بالشيء واحتجازه (٧١) ولو علنيا أو بطريق الشراء بشئ المثل سواء أكان بين السارق وبين المتهم بالاخذ علاقة لم لم يكن ، وشراء الشيء المسروق ممن يتجر فيه وبشئ مناسب لا يمنع من تحقق الاختفاء (٧٢) . ويكفي للاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن تحصل يده به وإن يكون متلفه ميسوطا عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية (٧٣) .

فكله فيل يأتيه الشخص ويدخل في حوزته الحال المتحصل من جنابة أو جنبة يعد اختفاء له (٧٤) ، وقد تكون حيازة الشخص للمال حيازة كاملة وقد تكون مجرد حيازة مؤقتة أو ناقصة . فالشخص الذي يمتلك شئينا متحصلا من جنابة أو جنبة بشراء (٧٥) أو مقايضة أو هبة يعد مرتكبا للجريمة متى توافرت باقي أركانها ، وكذلك من يبقى الشيء في حوزته حيازة مؤقتة كالخروج لديه أو المستأجر أو المستعير (٧٦) . ولكن مجرد الحيازة المادية لتتمكن اليد العارضة هل تكون الجريمة أم لا ؟ أي هل الحيازة المادية المجردة التي تبسح من تكون ركن الاختلاس في جريمة السرقة تكفي لعد الشخص مخفيا ؟ لقد قلنا إن الحيازة المادية تفترض أن المال لا يزال تحت رقابة واشراف صاحبه ، فإذا فرض أن شخصا أود شراء مال متحصل من جنابة أو جنبة فخرضه عليه فاعل الجريمة أو غيره وكلاهما يعلم بمصدر المال فأثبت المشتري لفحصه هل يعد فعله اختفاء له ؟ هنا جملة قد قلنا للاختفاء عبارة عن إدخال الشيء في حوزة الشخص فلا شك أن المال في الصورة المطروحة لم يدخل في حوزة المشتري بعد ، ومن ثم لا يمكن اسناد فعل الاختفاء إليه (٧٧) .

(٧٠) نظري ١٩٥٤/١/١٨ أحكام النقض س ٥٠ ق ٨٧ .

(٧١) اتصال يد المتهم اتصالا ماديا بالشيء المسروق واختلافه في المكان الذي أراد احتفاله فيه يفرق بين الاختفاء ( نظري ١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٣٧ ) .

(٧٢) نفس ١٩٤٥/٥/١٤ جموعة التواعد القانونية ج ٦ ق ٧٣ س ٧١٠ .

(٧٣) نفس ١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١ .

(٧٤) فالركن المادي في جريمة اختفاء الأشياء المسروقة لا يتحقق إلا بإتيان الجاني فعلا

ماديا إيجابيا يدخل به المسروق في حيازته ( نفس ١٩٥٥/٢/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٦ ) .

(٧٥) شراء المتهم للأشياء المسروقة التي وجبت في حيازته يتحقق ركن الحيازة على ما هو

معروف . به من القانون ( نفس ١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨٢ ق ١٧٥ ) .

(٧٦) نفس ١٩٤٤/٥/١ قضاء النقض ق ٧١ ، الصاوي س ١٨٩ .

(٧٧) عكس هذا لماير س ٥٧٠ ويرى أن الفعل لا يتوافر بوجود المال بين يدي الشخص

ويقوم فعل الاختفاء ولو كان المال ظاهراً (٧٧ مكرر) ، كمن يرفع علماً مسروقاً على محله ومن يرتدى ملابس مسروقة . كما قد يكون اختفاء المال باستهلاكه كصرف نفوذ متحصلة من جناية أو جنحة أو تناول طعام مسروق (٧٨) .

وقد قضى بأنه لا يشترط في جريمة اختفاء المسروق أن يكون فصل الاختفاء قد وقع على ذات المسروق بل يكفي أن يقع على أى شيء آخر يكون قد جاء عن طريق السرقة ، فمن يستولى على جزء من ثمن المسروق مع علمه بسرقة يكون مخفياً لمسروق (٧٨ مكرر) .

ومجرد علم الشخص بوجود مال متحصّل من جناية أو جنحة في المكان الذي يقيم فيه لا يجعل له يداً في الاختفاء ولا يعد من تكبيل للجريمة . فالزوجة أو الابن أو الخادم ، أى واحد من هؤلاء إذا علم أن المنزل مثل ذلك المال وهو لصاحب المال لا مسئولية عليه إذا لم يقع من جانبه الفصل المادى في الجريمة (٧٩) . ولكن إن أعانة على الاختفاء أدى هذا إلى قيام الجريمة بالنسبة له (٨٠) . ولذا قضى بأن الركن المادى في جريمة اختفاء أشياء مسروقة لا يتحقق إلا باتيان الجاني فعلاً مادياً إيجابياً يدخل به المسروق في حيازته ، ومجرد علم المتهم بأن شيئاً مسروقاً موجوداً في منزله لا يكفي

مهما قصرت الفترة ، وراجع رؤوف ويقول أنه يكفي مجرد حيازة الشيء سواء أكانت حيازة قانونية بمناعها الصحيح أو مجرد حيازة مادية ، وأما يلزم الاحتفاظ بالشيء ، ولز لفترة معينة أو مساعدة الجاني على هذا الاحتفاظ ، وأما مجرد امتلاك الشيء أو لمسه بطريقة عابرة سريعة بدافع حب الاستطلاع مثلاً فلا يعد اختفاء ( ص ٥٠ ) . <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup>

• لاعتباره مخفياً (٨١) •

ويستوى في وجود ركن الاخفاء أن يكون المخفي قد حصل على الشيء من مرتكب الجريمة مباشرة كالسارق مثلاً أو من شخص غيره كوسيط . وسواء أكان الثالث حسن النية أو سيئاً ما دام العلم بأن المال قد نتج عن جناية أو جنحة متوافراً في حق المخفي (٨٢) •

ويقوم ركن الاخفاء ولو كان خائز المال لا يعلم بأنه متحصل من جناية أو جنحة ثم يتوفر له العلم بعد ذلك ، ورغم هذا يبقى المال في حوزته • ولذا قضى بأن جريمة اخفاء الأشياء المسروقة تتحقق متى استمر المخفي على حيازتها بعد أن اتضح له أنها متحصلة عن طريق السرقة ولو لم يكن عالماً بذلك من قبل (٨٣) • وذلك أن فعل الاخفاء يعد فعلاً مستمراً ولذا فهو يبقى قائماً ما دام المال في حوزة الجاني (٨٤) ، ولا رابطة بينه وبين الجريمة الأصلية • ويتربط على هذا أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية في الجريمة الأصلية بالتقادم فلا يمنع من العقاب على جريمة الاخفاء ، وكذلك فإن العقاب على جريمة الاخفاء يمنع من العقاب على كل فعل سابق لذلك ولو لم يطرح على المحكمة ، وتختص أي المحاكم التي وقع في دائرتها فعل الاخفاء بنظر الجريمة ، واجبالاً تترتب على هذه الجريمة بجميع الآثار التي تترتب على الجريمة المستمرة (٨٥) •

ولا يؤثر في قيام الجريمة تغل الجاني عن المال ، بل أن هذا الفعل يقتصر أثره على مجرد بطله بمران مواعيد التقادم •

**الركن الثاني : موضوع الجريمة**

موضوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات هو أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة •

---

(٨١) نفي ١٩٤٢/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣ ، ١٩٤٧/١٠/١٠٠

النفي من ٨ ق ١٨٠ •

(٨٢) القتل من ١١٢ ، الشاري من ١٨٩ ، حيل بند ٦٨٤ •

(٨٣) نفي ١٩٥٤/٢/ أسكام النفي من ٥ ق ١٠٤ ، ١٩٢٩/٠/١٣ نسبة المدعي

ق ٦٧ ، حيل بند ٦٨٤ •

(٨٤) القتل من ١١٢ ، حيل بند ٦٨٣ •

(٨٥) نفي ١٩٤٢/٦/١٥ قضاء النفي ق ١٢٥ ، ١٩٢٤/٤/٦٠ ، ١٠٦ •



١ - فيجب أن يكون محل الجريمة مالا ، ولقد أشارت المذكرة التفسيرية الى ذلك .

٢ - ويجب أن يكون ذلك المال منقولاً ، وهو أمر مستفاد من أصل تلك المادة (٢٢٤) كان في باب السرقة والاغتصاب الذي هدف به المشرع الى حماية الأموال المنقولة . ولا يفتح في هذا أنها جملت في الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات الخاص باشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة إذ أنها غير متصورة في غير الأموال المنقولة .

٣ - ويجب أن يكون المال متحصلاً من جناية أو جنحة فخرجت بذلك الأموال المتحصلة من المخالفات ، لأن غالبيتها جرائم افعال والجرائم العديدة منها لا يتحصل منها على أموال وإن أمكن تصور هذا الأمر فإنه في ذات الوقت ينطوي تحت وصف آخر في القانون . ولا يهم نوع الجناية أو الجنحة (٨٦) . ولقد سبق أن قلنا أن النص على الأشياء المسروقة لا معنى له مع وجود العبارة العامة في النص ، ولعل المشرع خشي أن ينصرف ذهنه الى عدم العقاب على إخفاء الأشياء المتحصلة من السرقة فأبقاها على ما هي عليه . ومن المقرر أن جريمة الإخفاء جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن الجريمة المتحصلة منها الأشياء وتختلف طبيعة كل منها ومقوماتها عن الجريمة الأخرى ، فلا يعتبر الإخفاء اشتراكاً في الجريمة أو مساهمة فيها ولا يتصور وقوعها من نفس شخص واحد ، ويجوز أن يكون فعل الإخفاء واحداً وموضوعه أشياء متحصلة من جرائم عدة (٨٧) .

وقد قيدت محكمة النقض من عمومية لفظ جناية أو جنحة ، وقصرتها على الجرائم الواقعة على المال ، فقررت بأن قضائهما قد جرى في تفسير المادة ٢٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن المراء بالتهرب الجمركي هو ادخال البضاعة في اقليم الجمهورية أو اخراجها منه . خلافاً للقانون ، وهو لا يقع فعلاً أو حكماً الا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية ، وعلى ذلك فإن حيازة السلطة فيما وراء هذه اللائحة .

---

(٨٦) سبق لنا القول بأن المشرع على شيء أو حيوان فلله وحده بنية امتلاكه يعتبر جريمة سرقة . ولذا فأخفاء مال من هذا القبيل يعد اختطافاً لأموال مسروقة ( نقض ١٩٥٦/١٢/١٨ أحكام النقض س ٧ ق ٣٥٢ ، ١٩٤٣/٥/٢٦ نقضه النقض ق ٧٢ ، ١٩٤٤/١٢/١١ ق ٧٣ ) .  
القلي س ١١٠ .  
(٨٧) نقض ١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٩ ، ١٩٧٤/٣/٢١ س ٢٥٠ ق ٧٤ .

- من غير المهرب لها فاعلا كان أو شريكا - لا يعد في القانون تهريبا ، كما لا يعد إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات ، لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة ، ولا كذلك جريمة التهريب ، ومن ثم فإن حيازة المضاعة مجردة وراء المافرة المجرية لا جريمة فيه ولا عقاب (٨٨) .

وليس بذات أهمية أن يكون فعل الإخفاء منصبا على ذات المال المتحصل من الجناية والبنعمة المرتكبة ، بل تقوم الجريمة ولو كان المال متحصلا عن فعل لاحق لذلك الإخفاء ، كمن يحوز ثمن مبيعات مسروقة أو يشارك في اتفاق تقود مسروقة . كما يستوى أن يكون المال بين يدي المخفي بسبب مشروع أو غير مشروع ، فمن يشتري مالا متحصلا من جنابة أو جنحة ولو بثمن المثل يعد مرتكبا للجريمة إذا ما توافرت باقي أركانها (٨٩) . ومن يسرق مالا يعلم بأنه مسروق تسند إليه الجريمتان مما وتطبق في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات (٩٠) .

• ويجب أن يثبت أن المال موضوع الجريمة قد استحصل عليه من جنابة أو جنحة (٩١) . فإذا أصبح الفعل الذي استحصل الجاني منه على المال مباحا بعد أن كان القانون جنابة أو جنحة لم إذا صدر عنه فهو شامل . فإن فعل الإخفاء يصبح ولا عقاب عليه ، لأنه بذلك تنفى عن المال صفة أنه مستحصل عليه من جنابة أو جنحة (٩٢) .

ود. المال بطولان : يتورع البحث حول رد الأشياء المخفأة بطولان وتكييف الوصف القانوني للفعل الذي يقع من حائز المال ومن الوسيط . حتى ينطوي تحت نص المادة ٤٤ مذكورا ع تأسيسا على أنه مال متحصل من جنابة أو جنحة أو لا . بعد كذلك ؟

(٨٨) نفس ١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٥٨ ق ٢٩٢ ، ١٩٦٧/٤/٧ ق ٩٨ .

(٨٩) نفس ١٩٦٣/٦/٢١ قضاء النقض ق ٦٢ ، ١٩٤٥/١/٨ ق ٦٣ .

(٩٠) رؤوف ص ٥٠٩ . الشاوي ص ٥٨٩ .

(٩١) حيل بند ٦٨٤ .

(٩٢) الطل ص ١١٠ . رؤوف ص ٥٠٥ .

يفرق في هذا الغرض بين الحائز الاصلي والوسيط . فبالنسبة لحائز المال ان كانت حيازته له بسبب ارتكاب الجريمة مباشرة كسرقة مثلا فانه يسأل عن الجريمة فقط . واما اذا كانت حيازته للمال هي في ذاتها جريمة اخفاء اشياء متحصلة من جناية او جنحة ولم يكن مرتكبها او مشاركا في ارتكابها فانه يسأل بمقتضى المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات . . .

واما من يتوسط في رد المال المسروق فانه اذا كان المال قد بقي تحت يده وفي حيازته لفترة مؤقتة مع المساومة في رد المال ، فلا جدال في توافر الجريمة في حقه ووجوب مساءلته . ولقد قضى بأنه اذا كانت محكمة اول درجة قد ادانت المتهم في جريمة اخفاء اشياء مسروقة ( حصارين ) وببغت الواقعة في ان المتهم طلب من المجنى عليه حلواها مقابل رد الحصارين ، ولما تسلم المبلغ وجد الحصارين في الصباح مطلقين خلف مبنى القرية ، وكان الحكم الاستثنائي قد تضمن لذلك قوله ان استيلاء المتهم على الجولان واعادة الحصارين المسروقين للمجنى عليه هو الدليل القاطع على انه لم يمت قطعا فعلا ماديا . ايجابيل ادخل به المسروقات في حيازته ، فان هذا الحكم يكون قاصرا في بيان فعل الاخفاء اذ انه لم يبين ما اذا كان المتهم قد اتم فعلا غير ما اثبت عليه الحكم الاجتهائي ، كما ان ما قاله ذلك الحكم ليس فيه الفعل الايجابي الذي قال بوجوده (٩٢) . واذا كان الوسيط قد تحصل على بعض المال من المجنى عليه فان فعله ينطوي تحت نص المادة ٤٤ مكررا ع ، ذلك لان المال يعد متحصلا من جناية او جنحة . ولعظمه تحصل ، الذي جاء بالنص يتسع لهذا التفسير فضلا عما فيه من فائدة عملية تهلف الى منع امتثال هذه الجرائم والقضرب على ايلهم من يسعى الى كسب حرام . واذا كان الوسيط قد تحصل على مقابل من مخفي المال . فان فعله ايضا يعاقب عليه بالمادة ٤٤ مكررا ع بصرف النظر عما اذا كان المال الذي تسلمه هو الذي دفعه المجنى عليه او انه بعض مال المخفي . وذلك لانه على أي الفرضين يعد مالا متحصلا من جناية او جنحة . او هو بصارة اخرى مرجعه وسببه جنابة او جنحة (٩٤) .

.....

٩٢) نقض ١٩٥٠/١٢/١٨ احكام النقض سي. ق ١٤٢٠  
(٩٤) ويفرق رأى بين ما اذا كان الوسيط يتناول فضلا من المالك خلا جريمة ولو كان يسقط . بامر السرقة ومكان للمسروقات . ابل اذا كان على اتفاق مع السارق يتناول اجره جزا من المبلغ ( الجولان ) فانه يعاقب بتهمة الاخفاء والقتل ص ٩٢٢ ) . .

### الركن الثالث : القصد الجنائي

جريمة اخفاء الاشياء المتحصل عليها من جريمة جنائية أو جنحة بحريية عديدة ومن ثم يجب أن يتوافر القصد الجنائي فيها ، ولقد أضحى المشرع عن هذا بقوله « مع علمه بذلك » . والقصد الجنائي الذي يتطلبه المشرع بالنسبة لهذه الجريمة هو القصد العام (٩٥) ، أي يكفي مجرد العلم بأن الأشياء التي في حوزة الجاني متحصلة من جريمة أو جنحة ، فلا محل لقصد خاص كما هو الشأن في جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة ، أي لا ضرورة لتوافر نية التملك ، فالجريمة تقوم كما قلنا حتى ولو كانت حيازة الخفي للسلع هي حيازة مؤقتة (٩٦) .

• ويقع على عاتق النيابة العامة اقامة الدليل على توافر القصد الجنائي (٩٧) . واستخلاص القصد الجنائي مرده لوقائع الدعوى وما ينتهي اليه القاضي الموضوع من مختلف الظروف والملازمات التي تطرح عليه (٩٨) . وركن العلم مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فصعب ، بل للمحكمة أن تتبينها من ظروف الدعوى ، وما توحى بها من ملازمات (٩٩) . فقد يأخذ القاضي من قلة الزمن الذي ابتاع به المتهم المال ما يدل على علمه بأن المال متحصل من جريمة أو جنحة ، وكذلك المكان الذي اشترى منه المال وأنه ليس من الأماكن التي يباع فيها أو من ذات شخص البائع أو من أنه لم يحصل على اتصال من البائع رغم أن المال يعد ثميناً .

وتستلزم محكمة النقض بأن تبين محكمة الموضوع في حكمها أن المال قد تحصل من جريمة أو جنحة وأن يعلم الخفي بذلك (١٠٠) . فمن

---

(٩٦) يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختفاء أن يكون المتهم عالماً بكل الشيء الذي يخفيه مسروق يلقى النظر عن البائع الذي يكون قد دفعه إلى الجريمة ، فمقتضى واجب الحكم على المتهم أنه حاز المسروق مع علمه بسرقة فلا يجدي ما يدعيه من أنه لم يقصد غشاً أو إضراراً بالبائع ( نض ١٩٤٣/٣/٢٢ قضاء النقض ق ٥٠ ) .

(٩٧) روستكيه بنده ٧٢٠ .

(٩٨) حبل بنده ٦٨٤ .

(٩٩) نقض ١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٧٧ ، ١٩٧٢/١٠/٣٠ ق ٢٤٩ .

(١٠٠) نقض ١٩٧٥/١٢/٧ من ٣٦ ق ١٨١ ، ١٩٧٣/١٢/٩ من ٢٤ ق ٢٤٠ .

(١٠٠) نقض ١٩٧٢/١٢/١٠ أحكام النقض من ٣٣ ق ٣٠٥ . وأن يكون علمه علماً يقيناً

نقض ١٩٦٦/٤/١٨ أحكام النقض من ١٧ ق ٨٤ .

ذلك ما قضى به أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء المسرقة أن يبين علم المتهم بالسرقة ويورد الأدلة التي يعتمد عليها في صحة هذا البيان ، ولا يكفي أن تقول المحكمة أن المتهم كان يعلم بأن الأشياء التي وجدت عنده غير مملوكة لمن سلمها إليه ، إذ هذا لا يفيد علمه بأن هذه الأشياء لا بد أن تكون قد تحصلت من السرقة دون غيرها من الطرق المختلفة المشروعة وغير المشروعة (١٠١) . وأنه إذا كان الحكم قد اكتفى في صدد بيان الدليل على علم المتهم بالسرقة بقوله « أن الثمن الذي اشترى به يقل عن ثمن المثل » وكان هذا وحده - مع عدم بيان فرق الثمنين - لا يكفي بذاته لأن يستخلص منه العلم بالسرقة فإنه يكون واجباً نقضه (١٠٢) .

وأن من أركان جريمة إخفاء الأشياء المسرقة أن يعلم المتهم بأن ما يخفيه متحصل من السرقة ، فإذا كان الطاعن قد أقام دفاعه على أنه لم يكن يعلم بأن ما ضبط بمنزله مسروق وكان الحكم المظنون فيه مع تنويه بهذا الدفاع قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يستظهر علم الطاعن بأن ما ضبط بمنزله مسروق وكان الحكم المظنون فيه مع تنويه بهذا الدفاع نقضه (١٠٣) . وأن من أركان جريمة إخفاء شيء مسروق أن يكون الشيء قد سرق ، وإذا فُتئى كان الحكم المظنون فيه قد دان الطاعن بجريمة إخفاء مسروق مع علمه بسرقة دون أن يبين الأدلة على أن المستند قد سرق فعلاً فإنه يكون قاصراً (١٠٤) . وأنه إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة ( مضخعات حريق ) بانية قولها يعلم المتهم بأن هذه الأشياء مسروقة على أنها ما لا يباع في الأسواق ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها ، إذ أن ما قالته في ذلك لا يدل على أن المتهم كان يعلم بأن تلك الأشياء متحصلة من سرقة (١٠٥) . وأنه يكفي للتدليل على علم المتهم بسرقة الأدوات المدرسية التي ضبطت معه أن يقول الحكم « إن المتهم ضبط في الخامسة صباحاً يحمل كتباً تبين أنها مسروقة من مدرسة ..... وليس في الأوراق ما يقطع بسرقة أيها من المدرسة

- (١٠٢) نقض ١٩٤٧/١٠/١٤ قضاء النقض ق ١٠٦ .  
 (١٠٣) نقض ١٩٥٣/٥/١٨ أحكام النقض س ٤ ق ٢٦٦ : ٢٩٤٤/٤/٢٠ قضاء النقض ق ١٠٩ .  
 (١٠٤) نقض ١٩٥٢/٢/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٨ : ٢٩٤٤/١١/٢٠ قضاء النقض ق ١٠٢ .  
 (١٠٥) نقض ١٩٥٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١ ق ١٤٦ .

المذكورة . ومن ثم كان ادعاؤه يفرض صحته ببيع الفرائش له فيه الكتب والإتيان على تبليغها في الرابعة صباحا مما يقطع بعلمه بسرقة هذه الكتب وعدم الحصول عليها بطريق مشروع الأمر الذي تنتفي منه جريمة السرقة من جانب المتهم لعدم ثبوتها عليه من باب القطع والجزم . وثبوت تهمة الاختفاء من جانبه لثبوت أن الكتب التي يحملها مسروقة وأن ظروف استلامها وما قرره العسكري من كثرة تلفته وما ورد على لسانه من أنه يحملها لناظر المدرسة ثم القول بأنه اشتراها لبيعها لحاجته مما يقطع بعلمه بسرقتها (١٠٦) . وقضى بأن حيلولة الشيء المسروق مع عدم إمكان إثبات مصدره بطريقة مقبولة لا يمكن أن يعتبر في حد ذاته دليلا على ارتكاب جريمة اختفاء أشياء مسروقة ، ولكن لا يمكن اعتباره دليلا على السرقة إلا إذا كانت هناك وقائع أو ظروف أخرى يمكن بواسطتها إيجاد رابطة بين المتهم والسرقة (١٠٧) . على أن عدم تبطل الحكم بالإدانة في جريمة اختفاء أشياء مسروقة مراحة وعلى استقلال عين علم المتهم بالسرقة لا يبيد ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيده بذاتها توفر ركن العلم بالسرقة (١٠٨) .

## العقوبة

متى تكاملت أركان الجريمة فلا أهمية لها إذا كان اقتضاهم للأصل للجريمة التي استحصل منها . هل المال معاقبا أو غير معاقب حوكم أو لم يحاكم به (١٠٩) .

وقد فرق المشرع في العقاب على إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة بين حالتين :

١ - إذا اختصر علم المتهم على أن المال الذي يخفيه متحصل من جنابة أو جنحة كانت عقوبته هي الحبس مع الشغل لمدة حددها الأذن أربع وعشرون ساعة ، والحكمة أقصى مستثنان وذلك بصرف النظر عن عقوبة الجريمة الأصلية .

(١٠٦) نفس ١١٥٤/١٠/٤ أحكام النقض من ٦ ق ٩ .

(١٠٧) نفس ١١٦١/١١/٢٧ - الحاماة من ٢ .

(١٠٨) نفس ١١٥٦/١/٢١ أحكام النقض من ٧ ق ٣٧ ، ١١٧٢/٢/٥ من ٢٣ ق ٦٣ .

(١٠٩) الفلل من ٣٩٠ . وقضى بأن حكم لمادة ٤٨ عقوبات مثبت الصلة بجريمة اختفاء

الأشياء المتحصلة ولم يقرر القانون ثمة حالات للإعفاء منها ( نفس ١١٦٧/٦/١٩ أحكام النقض من ١٨ ق ١٧١ ) .

٢ - أما إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي أكثر من الحبس لمدة سنتين ، وكان الجاني يملك بالجريمة التي استحصل منها على الشيء فإن العقوبة حينئذ هي المقررة للجريمة ، وهو ما يترتب عليه في بعض الأحوال رفع جريمة الاختفاء من جنحة إلى جناية ، كما إذا أخفى شخص مالا ناتجا عن جنحة سرقة بالاكراه مع علمه بذلك (١١٠) . وأعلم بالسرقة لا يستلزم حتما العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها (١١١) . ولذا تستلزم محكمة النقض دائما توافر ثبوت علم الجاني بالظروف المشددة للجريمة التي كانت مصدرا للمال الذي يخفيه (١١٢) . وإن تبين الجناية التي تخلفت عنها الأشياء موضوع جريمة الاختفاء على وجه اليقين هو مناط العقاب بمقتضى المادة ٤٤/٢ مكررا ، ولا يكفي في هذا المصعد مطلق القول بأن المتهم اشترى الأشياء موضوع جريمة الاختفاء مع علمه بأنها مملوكة للدولة لأن حاصل هذا القول مجردا هو اعتبار تلك الأشياء متحصلة من جنحة ويكون اختفاؤها نتيجة منطبقة على المادة ٤٤/١ مكررا عقوبات (١١٣) .

والشروع في هذه الجريمة كجنحة لا عقاب عليه لعدم النص على ذلك ولكن هل يتصور الشروع إذا كانت الواقعة جنحية ، أي إذا كان المال متحصلا عن جنحية ومخفى المال يملك بهذه الظروف وتطبق حينئذ بالنسبة له المادة ٤٦ من قانون العقوبات ؟ نحن نرى أنه من الممكن تصور البدء في تنفيذ هذه الجريمة ، فيفرض أن شخصا قدم لآخر مالا متحصلا من جنحية لاختفائه وهو يملك بذلك وأثناء تناوله إياه ضبطت الواقعة ، فلا شك أن الحركة التي أتاها الجاني لإدخال المال في حوزته تؤدي مباشرة إلى اتمام الجريمة وتكون الركن المادي في الشروع (١١٤) .

وللمجنى عليه صاحب المال المتحصل من جنحة أو جنحة إن يعي

(١١٠) إذا كان الحكم قد أدان المتهم باخفاء أشياء مبرورة متحصلة من جنحة فهل بالظروف التي أورد بيانها استنادا إلى أدلة واعتبارات من شأنها أن تؤدي إليها . ثم أخذه بالرافة وطبق لمصلحته المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ونزل بالعقوبة إلى الانشغال بالهنة لمدة عشر سنوات فإنه لا يميل من هذا المتهم الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ( نقض )

١٩٥٠/٤/١٢ أحكام النقض من ١ ق ١٧١ )

(١١١) نقض ١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض من ١٩ ق ١٢٠ .

(١١٢) نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض من ١٨ ق ١١٥ .

(١١٣) نقض ١٩٦٦/١٢/٥ أحكام النقض من ١٧ ق ٢٢٦ .

(١١٤) التلخيص من ١١٤ .

مدنيا للمطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة لاحتجاز المال عنه ، و يقيم دعواه بهذا الشأن قبل مخفي المال وكذلك قبل مرتكب الجريمة الأصلية .  
ويطالب القضاء قبلهما بطريق التضامن على أساس أن كلا منهما قد عمل على احتجاز المال عنه (١١٥) . وقد قضى بأن القانون لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكونوا قد ساهموا في الجريمة الواحدة بصفة فاعلين أو شركاء أو أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا ، بل إنه يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للضرور ضررا واحدا ولو كانت لم تقع في وقت واحد .  
واذن فما دام الخطأ الذي يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى في نتيجة مع الخطأ الذي يقع ممن ينفي المروء بالنسبة للمال الذي وقع عليه فعل الاختفاء من حيث الضرر الذي يصيب الضرور بحرمانه من ماله ، فإن الحكم اذا ألزم المخفي لكل ما سرق بأن يدفع مبلغ التعويض بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب ولم يخطئ (١١٦) .

---

(١١٥) نفي ١٩٤٣/١١/١٦ قضية النفي ق. ٨٣ .

(١١٦) نفي ١٩٤٣/٥/٢٤ قضاء النفي ق ٨٣ .



## الفصل التاسع

### النصب

النصب هو الاستيلاء على الحيازة الكاملة للمال الغير بوسيلة يشوبها الخداع تسفر عن تسليم ذلك المال . وتفرق جريمة النصب عن جريمة السرقة بأن الاستيلاء على الحيازة الكاملة للمال يتم في الجريمة الأخيرة بغير رضا حر من المالك أو الحائز ، وهو يحصل في النصب بتسليم مشوب بالاحتيال . وتتميز جريمة النصب عن جريمة خيانة الأمانة بأن تسليم المال في الأخيرة يبقى به نقل الحيازة المؤقتة على وجه من أوجه الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (١) . ولم يكن النصب متميزا عن السرقة وخيانة الأمانة في القانون الروماني والفرنسي القديم بل كانت جميعا تنطوي تحت جريمة واحدة ، ثم فرق بينها التشريع الفرنسي الحديث وحدد لكل جريمة أركانها المستقلة .

وتبدو أهمية دراسة جريمة النصب بين الجرائم التي ترتكب فيسبب الخلل في أنه بسبب تطور الحياة الاقتصادية واتجاه الأفراد نحو زيادة ثرواتهم وتنوع أساليب ذلك النشاط ، عمد المحتالون الى تصيد هذه الفرض واستغلال تلك الرغبة في المجنى عليهم لاعمال ذكائهم ومهارتهم للاستيلاء على بعض ثرواتهم لا سيما من تتوافر فيهم الطيبة وحسن الطوية ، فكان حريا بالمشرع أن يوليها عنايته حفظا منه على ثروة الأفراد من أن تتناولها أيدي المحتالين (٢) .

---

(١) : جريمة النصب وخيانة الأمانة وإن كان يوصفها النما من مسود . وإذ إن الإجماع على المال ، إلا أن الفارق بينهما أن تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يركب من طرق احتيالية أما في جريمة خيانة الأمانة فإن المال يكون مسلما الى المجنى على بسبب الأمانة يند من العقود المنصوص عليها في م ٣٤١ ج . فيلزم . المجنى حيازته من حيازته مؤقتة أو نظمية الى حيازة كاملة . بنى التيلك ( نقض ٢٧/١٩٦٨ أحكام النقض ) ١٩ في ١٩٦٥ : ٤٦٠ . نجد المشرع في مختلف الدول يتوسون في الأصناف التي يكون يقوم عليها الاستيلاء على مال الغير وتمد نصبا . خلافا ٦٤٠ من القانون الإيطالي الصادر سنة ١٩٣٠ .

وقد أخذ التشريع المصري أحكام جريمة النصب عن القانون الفرنسي  
وضمنها نص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات (٣) - المصدرة بالقانون رقم ٢٩  
لسنة ١٩٨٢ - التي قررت أنه « يعاقب بالنصب كل من توصل إلى الاستيلاء  
على نقود أو عروض أو سلع متحركة أو مستندات مخالفة أو أي متاع منقول  
وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها ، أما باستعمال طرق  
احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة  
أو أحداث الأمل بصعود ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق  
الاحتيال ، أو إيهامهم بوجود سينه دين غير صحيح أو يستند بمخاضه  
مزور » ، وأما بالنصب في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق  
انتزعي فيه ، وأما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة - أما من يبرع  
في النصب ولم يتمه كيماقب بالنصب مدة لا تتجاوز سنة - ويجوز جعل  
اللائحة في حالة المود تحت ملاحظة الشرطة مدة سنة على الأقل ويستثنى  
على الأكثر » .

### أركان جريمة النصب

إنشاء المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات أركان جريمة النصب وهي  
ثلاثة : أولها الركن المادي وهو وسيلة النصب ، والثاني موضوع  
الجريمة ، والثالث هو الركن الأدبي أي القصد الجنائي (٤) . وتتكلم على كل  
وكفي منهما .

١ - الوسيلة

٢ - الموضوع

٣ - القصد الجنائي

٤ - العتبات

نص على أن « كل من افاد لنفسه أو لغيره أو لسواه فائدة غير مشروعة على حساب الغير وكان ذلك  
بطريق الخيلة أو الخديعة يعاقب بالنصب » ، وفي سبعة شهور إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسمائة  
إلى خمسة آلاف ليرة » . راجع المادة ٣٦٤ من قانون العقوبات البولوني ، والمادة ١٤٨ من قانون  
العقوبات السويسري .

١ - (٣) « كل من طالب المادة ٣٩٣ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ ، والنص المصري  
المصدر هو المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات الفرنسي » .

٢ - (٤) « نحن : بأن جريمة النصب تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على  
الضحية عليه بقصد خساره والاستيلاء على ماله فيقع المصن عليه خسارة هذا الاحتيال الذي يتوافر  
باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أو بالنصب في ملك الغير  
حين لا يخلو التصرف من نص ١٩٨٢/٩/٢٤ أحكام النظم من ٢٥ في ٤٠ ، ١٩٧٣/٢/٢٩  
في ٢٢ في ٤٠ ، ١٩٨٢/٩/٢٤ من ١٠٣ في ٤٠ » .

## أولا وسيلة النصب.

الركن المادى فى جريمة النصب هو الوسيلة التى يلجأ إليها الجانى فى سبيل تحقيق الغرض الذى يهدف إليه وهو الاستيلاء على منقول مملوك للمجنى عليه . وتلك الوسيلة يجب أن تكون احتيالية أى تنطوي على معنى الخس والخديعة . يجب أنه لا يصلح كل غش أو خديعة لتجاوز وسيلة النصب وقيام الجريمة ، لأن المشرع لا يتدخل فى العلاقات بين الأفراد إلا بقدر ما توجب ضرورة المحافظة على أمن المجتمع . ولذلك نجد أنه قد حدد وسيلة النصب بوحدة من ثلاث نص عليها صراحة ، فهى إما أن تكون طرقا احتيالية وإما تصرفا فى مال ثابت أو منقول وإما اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة . وتتناول بالبيان كل وسيلة على حدة .

### (أ) الطرق الاحتيالية:

لم يعرف المشرع مرادى بالطرق الاحتيالية ولقتصر على ذكر أن الاستيلاء على مال المجنى عليه يتم بالاحتتيال لسلب كل أو بعض ثروة المجنى عليه ، وأردف بيان صور الاستمانة بها . وليس من السهولة يمكن تعريف الطرق الاحتيالية بشكل محدد ، ولكن هذا لم يمنع الفقه والقضاء من وضع الضوابط لها ، بياناً لها . ينطوي تحت النص القانوني ويكون موجبا للعقاب . وأن الذى يتبادر إلى الفهم للوهلة الأولى عند تصريحه المراد بالطرق الاحتيالية هو تصوير الجانى لأمور غير صحيحة والباسها ثوب صحيحة لتخدع المجنى عليه<sup>(٥)</sup> ، أى أن الطرق الاحتيالية تفترض الكذب وتؤسس عليه فعلا . ولكن هل يعتبر الكذب إذا كان مجردا عاريا وإيا كانت قوته ودرجته فى الإيهام مكونا للطرق الاحتيالية فيوفر الركن المادى لجريمة النصب فإن سلم المجنى عليه ماله تحت تأثيره وقام القصد الجنائي تمت الجريمة ، أم ينبغي أن يتوافر لدى الفرد بعض اليقظة ليتبين فيما يلقى إليه من أكاذيب فإن أحمل وقت نتيجته على عاتقه وحده ؟

من المسلم به بين الفقهاء وفى محيط القضاء أن الكذب المجرد لا يكفي

(٥) هيل بند ٧١٢ . والعبارة الفرنسية تبرز هذا المعنى فهو :

لنوفر الطرق الاحتمالية مهما صاغه قائله في صورة متممة مرتبة توحى بتسديدها والاستسلام لآثارها . وعلّة هذا أن القانون الجنائي لا يتدخل في العلاقات والمعاملات بين الأفراد إلا بقدر ما يراه لازماً للمحافظة على سلامة المجتمع ، ومتى كان الأمر كذلك فإنه ليس من المقبول أن يتدخل الى جانب شخص يصدق كل ما يقال له من قول ، فلكل فرد قدر من الحقل والتفكير يوجب عليه أن يزن ما يلقى إليه من أقوال ليصرف على ضوء ما ينتهي إليه من تصديق أو عدم المصداقية لها . فمجرد ادعاء شخص قدرته على رد الأشياء المبرومة واستيلائه بذلك على لقود المجني عليه لا جريمة فيه (١) . ولا يعد نصيباً من لوم المجني عليه بأنه يريده شراء حماره وأخذه للفرجة عليه ولم يرد (٢) .

فلكذلك المجرّد لا يكفي لتوافر الطرق الاحتمالية التي يوجبها القانون مهما تكررت وتوعدت صبيحة ما دام صادوا من شخص الفاعل ، وإنما يتطلب الأمر أن يحاط ذلك الكذب بما يؤثر في عقيدة المجني عليه ويدعوه الى الاستسلام والتخل عن حيالاته (٣) . ولما قضت محكمة النقض بأن جريمة النصب لا تتحقق بمجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة ولو كان قائلها قد بالغ في توكيده وضاحتها حتى تأثر بها المجني عليه ، بل يجب أن يكون قد اضطرب بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجني عليه على الاعتقاد بصحتها (٤) .

وفي هذا الصدد يفرق الاحتمال في القانون الجنائي عنه في القانون المدني فهو في الأخير أوسع نطاقاً (٥) . فمثلاً مجرد الكتمان قد يعد مفسداً للفائدة ويترتب عليه بطلانه ، ولكنه لا يستبر طريقة احتمالية في جريمة

(١) نفس ١٩١٤/٦/٦ المجموعة الرسمية من ١٦ ص ٥ .

(٢) نفس ١٩١٤/٥/٢٢ الصادر من ١ ص ١٩٩ ، ١٩٢٨/٣/٢١ قضاء النقض في ٨٤٦ .

وفي الواقعة اتفق متهمان على الحصول على سند دين من شخص ثالث للاضرار بوكلة الأخير الممر لصالحها السند فادعى أحدهما لدى الوكيل أن السند لازم لاجراء صلح من موكله وأخرى وتسلم السند ثم سلمه بدوره الى المتهم الآخر .

(٣) (٨) جاريون م. ٤٥٥ بقية ١٧ . المظفر من ١٦١ ، أبو السعود من ٦٣٠ . رؤوف من ٣٦٩ ، الضلوي من ١٠٥ .

(٤) نفس ١٩٤٤/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٦٦ ، ١٩٨٥/٢/٢١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٤٨ ، أبو السعود من ٦٥٢ .

(٥) (١٠) حبل بقية ٧٢٨ .

الانصب - وكذلك الحال لو كان ما صدر من الجاني هو اتخاذ موقف سلبي  
إزاء عقيدة خادعة تارت في ذهن المجني عليه(١٩) .

ويستوى أن تكون الأكاذيب الصادرة من الفرد شفهية أم كتابية ،  
لأن درجتهما في الإيذاء واحدة وهي لا تعدو مجرد ذكر أمر غير صحيح  
بطريقتين مختلفتين(٢٠) . فمن يطلب من مدينه مبلغا أكبر من الدين الذي  
في ذمته زاعما أنه القدر الحقيقي للدين ، فيسلمه الدين المبلغ الطالب به  
«صدقا» لأقواله لا يعد الدائن مرتكبا لجريمة تصيب . كما لا يعتبر كذلك من  
يرسل إلى عييله فاتورة أو إيصالات ثبت بأيهما مبالغ غير مستحق أمثلا  
فقام المدين بسداده ، لأنه مجرد قول كاذب أدرج في محرر(٢١) . وقد قضى  
بأنه إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم صادق المجني عليها  
في الطريق العام وعرض عليهما شراء تذكرتين من تذكرات الملاهي باعتبار أنها  
صالحتان للاستعمال مع أنه سبق استعمالهما ، وكان كل ما وقع منه في  
مسييل التأثير فيها لا يصدو الكذب المجرد من أي مظهر خارجي يؤيده  
فلا عقاب(٢٢) . وهو قضاء مجمل نظر ، فإنه وإن كان المجاني قد أدلى بواقعة  
كاذبة هي كونه على استعداد لبيع تذكرتين للملهي صالحتين للاستعمال إلا أن  
هذا الكذب لم يكن مجردا بل قد دعه للمجاني يعني خارجي هو تقديمه  
لتذكرتين للملهي . والكذب المكتوب الذي لا يعد من الطرق الاحتيالية هو  
ما يستند إلى الشخص على اعتبار أنه قوله الكاذب محررا . فإذا كان صادرا  
من الغير فإنه يدعم الكذب ويوفر الطرق الاحتيالية(٢٣) . والحال في الدعوى  
الراهنة أن التذكرتين لم تضلوا من المتهم شخصيا ولكن من إدارة الملاهي .

وكما أن الأكاذيب المجردة لا تتوافر بها الطرق الاحتيالية إذا كانت  
صادرة من الجاني فإنها لا تتوافر أيضا لو كان قائلها هو وكيل الجاني .  
بشرط أن لا يصدو دوره ترديد أقوال موكله(٢٤) ، فإن أيد تلك الأكاذيب  
بقول من عمده أدى إلى توافر الطرق الاحتيالية بتدخل شخص آخر ، فإن

(١٩) حيل ص ٤٥٢ .

(٢٠) الزلي ص ١٥٨ ، نفس فرنسي ١٩٣٣/٨/٤ ، سري ١٩٣٥ - ١ - ١٥٩ .

(٢١) إبر السعد ص ٦٤٠ .

(٢٢) نفس ١٩٤٥/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٥٣ .

(٢٣) نفس ١٩٣٦/١١/٢٧ قضاء النقض ق ٨٢٧ .

(٢٤) جارسون م ٤٠٥ يمد ٢٦ .

توجه الوكيل الى المجنى عليه يطالبه بلسيان موكله بالمبالغ الذى سبق أن اقترضه منه فيسلمه اليه فلا جريمة ، ولكن بفرض أن الوكيل قد أضاف الى ذلك أنه على يقين من واقعة الاقتراض اذ كانت بحضوره ففى هذه الصورة تتم الجريمة .

**كذب مقيد :** ويتميز حتى تتوافر الطرق الاحتمالية أن يوجد الى جوار الكذب ما يؤيده ويوحى بصدقه فتعمل الأكاذيب أثرها فى استسلام المجنى عليه وتحمله على التخل عن حيازة المال موضوع جريمة النصب (١٦ م) والإمحاب التى تؤيد الكذب تنحصر فى نوعين فهى إما أن تكون أشياء خارجية أو تفسلا من جانب شخص آخر (١٧) . وتكلم عن الأمرين .

#### (١) الأشياء الخارجية

لا تدخل الأشياء الخارجية التى تؤيد الأكاذيب تحت حصر ولذا فليس من الميسور وضع تعريف لها . ولكن يشترط فيها أن يكون من شأنها تقوية تلك الأكاذيب والبسها ثوب الصدق . وهى تشبه عادة بالمناظر المسرحية المصنوعة ، ولذا يطلق عليها فى الاصطلاح الفرنسى عبارة *mise en scene* ومن ذلك النظار بمظاهر الظماء من ملايس وخشم وسيارات أو الاتصال بنوى المناصب الهامة فى الملوك ومصاحبهم وزياوتهم (١٨) وكلما تقدمت المدنية وتضمت كلما زاد تفنن المحتالين فى اصطلياد ضحاياهم لاغتتيال أموالهم ، ولذا نجد أن القضاء يتوسع فى تفسير المراد بالأشياء الخارجية ليساير الهدف الذى ابتغى المشرع تحقيقه بتجريم النصب (١٩) .

(١٦) مكرر: نفس ١٩/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤ .

(١٧) القليل س ١٥٧ .

(١٨) أحمد أمين ص ٧٧٤ .

(١٩) اذا كان مؤدى ما استغفمه الحكم أن المتهم لم يكن يبني السداد وإنما أوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييدا لزعمه مبلغا ووقع سجلات مما يوازى قبية باقى الدين . وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل عن الجز . حتى اذا لم له ما أراد تحت تأثير الحيلة أخذ مسودة فرتوغرافية لهذه المخالصة لمسك بها عندما تعين الفرصة التى يجد لها ما تخففه ليحصل على المخالصة فان هذا يكفى بذاته لأن يعتبر من الاعمال المادية المؤيدة لزمعه بها تتوافر به الطرق الاحتمالية ( نفس ١٩٥٨/٦/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٥ ) . تعتبر طرقا احتمالية لا مجرد ادعاءات كاذبة الوقائع الائمة : ألهم المتهم المجنى عليه كذبا انه فى استطاعته التوسط لدى رئيس المحكمة المحظطة ليكتب دعواه المنظورة أمامها وكان هذا التهم قد أخذ قبلها تقودا للفرض نفسه من شخص آخر يعرفه المجنى عليه وتصادف أن

وينتهي بعض رجال الفقه في فرنسا وكذلك القضاء الى اشتراط أن يكون الأشياء الخارجية منفصلة عن شخص الجاني . فمباشرة الدين الى جيبه الخالي للإيهام بأن داخله من النقود ما يكفي لسد الدين ليهتل بذلك الى الحصول على مخالصة من الدائن لا تكفي لتوفير الاحتمالية (٢٠) ، بعكس ما لو استعان الجاني على كذبه- بإبراز محفظة يدل طاهرها على أنها مملوءة بالنقود (٢١) . ولكننا في مصر لا نجد مثل هذا الشرط سواء في محيط الفقهاء أو في دور القضاء (٢٢) .

وقد تكون الأشياء الخارجية أمورا أعدها الجاني سلفا لتأييد مزاعمه الكاذبة والبأسها ثوب صدق ليصل بها الى غايته وهي الاستيلاء على مال الغير . ومثال ذلك ما قضى به من أن تقديم الجاني للمجنى عليه زجاجة موهبا إياه أن بداخلها خمر في حين أنها كانت تحوى ماء ملوئا ودعم هذه الأكاذيب بتقديسه زجاجة حاملة البيانات الدالة على نوع تلك الخمر يعتبر مكونا للطرق الاحتمالية (٢٣) . وادعاء المتهم أن في استطاعته شفاء الأمراض وتأييد زعمه بنشر اعلانات عن نفسه ووضع لوحة على بابه وارثا ملايس بيضاء (٢٤) . وأيضا إذا تظاهر المتهم باتصاله بالجن والتخاطب معهم واستخداهم في أغراضه واتخذ لذلك عدته من كتابات ويخور ثم أخذ يتحدث الى بيضة ويرد على نفسه بأصوات مختلفة ليلقى في روع المجنى عليهم أنه يتخاطب مع الجن حتى حبس بذلك منهم على ما لهم بدعوى مساعدهتهم في قضاء حاجاتهم فإنه يعد مرتكباً لجريمة النصب (٢٥) . ومن هذا القبيل

الشخص المذكور كسب دعويين له في المحكمة المستعجلة فتأثر المجنى عليه من هذه الحادثة وبنى

بقول المتهم وسلمه ما طلبه منه ( نقض ١٩١٤/١١/٢٨ الضرائع س ٢ ص ١٠٩ ) .

(٢٠) جازو ج ٦ ص ٣٤٤ ، لا مير ص ٤٤٢ ، روسليو بند ٦٥٤ .

(٢١) نقض فرنسي ١٩٢٤/٢/٢٢ جازيت دي مالبه ٢٤ - ١ - ٦٠٣ .

(٢٢) أبو السعود ص ٦٥٥ هامش ٢ .

(٢٣) دحي ١٩٥٢/١/٨ أحكام النقض ص ٣ ق ١٥٣ .

(٢٤) نقض ١٩٣٤/٥/٢٨ قضاء النقض ق ٨٢١ .

(٢٥) نقض ١٩٢٧/٤/١٣ ق ٨٢٣ ، ١٩٣٧/٤/٢٦ ق ٨٢٦ . وقالة الدعوى

كما أيتها المحكم من أن التهمة أوصفت المجنى عليهم بتدريجها على الاتصال بالجن وامكانها شغلهم من أزماتهم واجراء السليكات الإجرامية فهم دون آلام ، وتوصلوا منها الى ذلك أصحت بدولها حجرة مظلمة تطلق فيها البخور واحتفظت بعض الأحجية والأوراق وزجاجة على شكل كلب وارثت ملايس حمراء ووضعت في ركنها مسيحة طويلة ، فإن هذه الإنشاء يتوافق فيها الطرق الاحتمالية المشار اليها في المادة ٣٣٦ عقوبات ( نقض ١٩٧٩/٤/٨ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٩٧ ) .

حكم أدان المتهم بجرمة النصب تأسيسا على أنه وضع النار عمدا في محل تجارته المؤمن عليها وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على جزء من قيمة التأمين . وعنه قالت محكمة النقض : أما عن عدم توافر أركان جريمة النصب فقد قالت المحكمة ان الطاعن تمكن بإشعال النار في دكانه من الحصول على مبلغ ٩٩١ جنيتها من شركة التأمين وذلك بطريق النصب إذ أوهبها أن النار اشتملت بدكانه قضاء وقدروا وتمكن بذلك من الاستيلاء على قيمة التأمين أي أنه أوهم المجنى عليها شركة التأمين بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة (٢٦) .

وقد تكون الأشياء الخارجية أوراقا استعان بها المتهم على تأييده الكاذبه (٢٦ مكرر) . من ذلك ما قضى به من أنه اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أوهم المجنى عليه بأن من سلطته تعيينه بوظيفة في أحد البنوك وأيد دعواه بأوراق تشهد باقتلا بأنها صادرة من هذا البنك وبأن له بمقتضاها أن يعين الموظفين فيه ، فانخدع المجنى عليه بذلك وسلمه المبلغ الذي طلبه منه ليكون تأمينا ، فهذه الواقعة تكون جريمة النصب لأن ما ادعاه المتهم للتأثير في المجنى عليه من المقصورة على تعيين الموظفين بالبنك إنما كان غير صحيح ، والأوراق التي قدمها لدعم بها دعواه إنما كانت مزورة وبهذا تتحقق طريقة الاحتيال كما عرفها القانون (٢٧) . فإذا كانت الأوراق مزورة فإنه عندئذ تطبق المادة ٣٣ من قانون العقوبات اذا توافرت شروطها (٢٨) . ومن ذلك أيضا ظمس رقم ثابت بكمبيالة أو شيك ببقعة من الحبر للتوصل بهذا الى الحصول على قيمة أكبر من الحقيقة (٢٩) .

(٢٦) نقض ١٩٣٧/٤/٢٦ قضاء النقض ق ٨٣٢ . ويتخذ الدكتور الغللي بحق هذا الحكم ( ص ١٩٠ هامش ٢ ) قائلا ان المحكمة الموضوعية لم تبين الطرق الاحتيالية التي أدت الى ايهام الشركة ، فالمرجح في ذاته حقيقة واقعة لا كذب فيها ، وبموضوع الكذب هو مجرد ادعاء كاذب لا يمكن لقيام جريمة النصب . وكان من المستطاع أن يقال بيانا للطرق الاحتيالية بأن ادعاء المتهم قد حمل على الثقة به تقديمه بلاغا للبوليس وما ترتب عليه من التحقيق الذي انتهى أولا بالمخاطف لطم صرفه سبب الحريق وفاعله . وكان من أثر ذلك تصديق الشركة لما يدعوه المتهم . لا مبرر من ٤٤٥ وهو يضع قاعدة عامة بأن مجرد الاعلان الكاذب لشركة التأمين لا يوفر الطرق الاحتيالية وإنما يجب أن يتقيد ذلك بمظاهر خارجية أخرى .

(٢٦ مكرر) نقض ١٩٣٣/٢/٢٥ ، أحكام النقض ص ٢٤ ق ٧٩ .

(٢٧) نقض ١٩٣٩/١٢/٤ قضاء النقض ق ٨٢٧ .

(٢٨) روسيليه ص ٤٢٤ .

(٢٩) لامير ص ٤٢٦ .



وقد قضى فى فرنسا بتوافر جريمة النصب قبل شخص اقام دعوى على آخر واستعمل فيها طرقا احتيالية للحصول على مبلغ من المال (٣٠) . وهو قضاء محل نقد من الفقهاء (٣١) . فالنصب هو اغتيال مال الغير بطريق الخيلة ، أى أن المجنى عليه يسلم ماله الى الجاني تحت تأثير الوسيلة الاحتيالية التى استعملها والمجنى عليه فى صورة التقاضى هو المدعى عليه وهو يعلم بيقين كذب الجاني فلم يتخذه به ، وانما ان يسلم المال كان ذلك خضوعا لحكم القضاء . ولا يقال ان الطرق الاحتيالية قد وجهت الى القاضى لأن وطيفته هى البحث عن الحقيقة والا لو جاز القول بذلك لانتبهنا الى أن كثرة من المتقاضين نصايين .

ومما يتصل بتأييد الكذب بأشياء خارجية بحث صورة النشر فى الصحف عن المشروعات الكاذبة . فيفرض أن شخصا زعم تكوين شركة لمباشرة نوع معين من النشاط وأنه يطلب موظفين للعمل بها على أن يقوموا بارسال مبلغ معين كتأمين قبل التحاقهم بالعمل وينشر عن ذلك المشروع الكاذب من أساسه فى الصحف ، فهل يعتبر هذا الاعلان مجرد كذب مكتوب صادر من ذلك الشخص ومن ثم لا عقاب على الواقعة أم يتوافر بالنشر ركز الطرق الاحتيالية لأن الأكاذيب قد صبت فى قالب معين منح الثقة بتصددها وكان تسليم المال نتيجة مباشرة لها ؟ اذا فرض أن الأكاذيب لم تنأيد بأشياء خارجية واقتصرت الحال على النشر فى الصحف ، أى لا توجد مثلا مكاتب للشركة المزعومة وموظفين وما الى ذلك فالواقعة قد تبدو فى الظاهر لا جريمة فيها (٣٢) . ولكن يلاحظ أن النشر فى الصحف يعطى الأكاذيب ثقة تحمل المجنى عليه على تسليم ماله ولذا يعتبر مجرد النشر هو الشيء الخارجى الذى أيد مزاعم الجاني لا سيما اذا روعي فى أوقاتنا أنه سبيل كثير من المعاملات وتخصص له الصحف أمكنة واسعة على صفحاتها (٣٣) . وقد قضى بأنه يعد من الطرق الاحتيالية استمانة المتهم فى تأييد مزاعمه بنشر اعلانات عن نفسه وعن مشروعه ونشره عن فتح حساب فى أحد البنوك تودع به الاموال التى يسلم بها فى مشروعه واسباغه أهمية ضخمة على الشركة التى

(٣٠) نظري فرنسا ١٩٣٦/٦/١٩ سبتمبر ١٩٣٧ - ١ - ٢١٣ .

(٣١) المجلد ١ من ١٩٤٤ مارس ١ و١٩٤٨ ، الشاروى ص ١٣٩ .

(٣٢) فإذا تأيد الكذب بأشياء خارجية أو تمثل شخص آخر فلا جدال فى توافر الطرق

الاحيائية ( المجلد ١ ص ١٧١ ) .

(٣٣) نظري ١٩٧٠/١٢/١٣ أحكام القضاء ص ٢٩ ق ٢٩٤ .

انفساها ويتولى ادارتها ، وذلك بتحديد أوجه نشاطها واعداد مقر فخم لها لأن مثل هذه المظاهر مما يؤثر في عقاية الجمهور (٣٤) . ولكن يراعى أن مجرد المبالغة في أمر معين لا يكفي لتوافر الطرق الاحتيالية ، إذ أنها تعتبر من الدعاية والاعلان ، كمن يعلن في الصحف عن رخص أسعار بضائعه أو عدم وجود شريك له للاتجار فيها ، إذ لا يقصد بذلك الاستيلاء على مال الغير وإنما الترويج لبيع السلع .

وقد سبق لنا الكلام - عندما تناولنا ركن الاختلاس في جريمة السرقة - على ما يسمى السرقة بالطريقة الأمريكية ، وقلنا اننا نرى أن الواقعة تعد سرقة حين يعتبرها بعض الفقهاء نصبا . وينهب رأى إلى أن الشخص الذى يمرض ورقة مالية من فئة كبيرة على آخر لصرفها وبعد استلام المقابل يسلمه ورقة من فئة صغيرة غير التى عرضها عليه يعتبر مرتكباً لجريمة النصب (٣٥) .

وقد تتوافر الطرق الاحتيالية فى بيع بعض السلع إذا ما توصل به الجانى الى رفع قيمة المبيع عما يقدر له عادة غشاً وخديعاً . كمن يغير لون الماس من اسفر الى ابيض بوسائل كيمياوية أو يضر منقولات قديمة ويضعها فى قصر عتيق للزعم بأنها من مخلفات أصحابه فى الزمن القديم (٣٦) .

وقد يعد الجانى الظروف الخارجية ليؤيه مزاعمه الكاذبة ، أو يصعد شخص آخر غيره حسن النية ، فقد يدعى شخص كاذباً لعلاج للأمراض المستعصية ويفتح عيادة لهذا الغرض ويأتى بمرضى ليستأعده على اعتداده ما يزعم أنه دواء ، وهذا المرض قد يذهب فى ظنه إلى أن الجانى يقوم حقيقة بالعلاج ، وهو عندئذ يكون من الأشخاص الخارجية التى أعدها الجانى لالباس

(٣٤) نظن فرنسي ١٩٥٢/١١/٢٧ بطلان ق ١٧٤ ، لاغير من ٤٦٨ . وينهب رأى إلى أنه يجب أن يكون عنصر الاحتيال من الجسامة بحيث يكون هو الذى دفع المعلن علاجاً إلى تسليم المال محل النصب ( الشافى ) ص ١١٤ . وينهب رأى آخر إلى أن النشر فى الجزء الذى يخص عادة فى الجرائد للاعلانات الصغيرة لا يدعم الادعاء الكاذب بشئ ، وأن فلا تتكون به الطرق الاحتيالية ( القليل ص ١٧ حلمى ١ ) . ونحن لا نرى موجبا لذلك الذى . وينهب رأى إلى أن مجرد النشر ولو فى الصحف لا يغير من طبيعته الكذب إلا إلى بعض الأحوال حين يهدف الجانى إلى الإيهام بوجود مشروعات كاذبة ( أبو السعود ص ٦٥٠ ) .

(٣٥) لاغير ص ٤٢٦ .

(٣٦) لاغير ص ٤٢٧ .

زاعمة ثوباً<sup>(٣٧)</sup> صدق ما دام ذلك المرض لا يؤيد من جانبه تلك المزاعم . وقد قضى بأن إدارة المتهم مستوصفاً للعلاج وظهوره - وهو غير مريض نه في مزاوله مهنة الطب - أمام المرضى الذين يؤمنون المستوصف بظهور طبيب وانضاحه شخصية دكتور أجنبي وتكلمه بلهجة أجنبية نلاهم بأنه هو ذلك الدكتور ، ثم انتحاله اسم دكتور آخر وارتداؤه ممطفاً أبيض كما يرتدى الأطباء وتواظمه الكشف على المرضى بسماعة يحملها لياهم أنه يخصهم واستمعاته بامراة تستقبلهم وتقدمهم اليه على أنه هو الدكتور ، ذلك صبح اعتباره من الطرق الاحتمالية إذ هو من شأنه أن يوحى المرض بأنه دكتور فيدفعوا له أتعاباً ما كانوا ليدفعوها لولا اعتقادهم بأنه حقيقة طبيب<sup>(٣٨)</sup> . أمه اذا كان الشخص الآخر سى ، النية فانه يعتبر شريكاً للجاني بطريق الاتفاق والمساعدة ، ففي الصورة النسالة اذا كان المرض سى ، النية أى يعلم بحقيقة الامر وأكاذيب الجاني فانه يعد شريكاً له -

وقد تكون الأشياء الخارجية مجرد ظروف قائمة من قبل واستغلها الجاني في تحقيق الفرضى التى يهدف اليه . على أنه يشترط فى هذه الصورة أن يكون الجاني قد استعان فعلاً بتلك الأشياء الخارجية لالباس أكاذيبه صورة الحق . أما اذا كانت الأشياء الخارجية قد أوحى للمجنى عليه من تلقاء نفسه وعقيدته بتصديق الجاني دون تدخل من جانب الأخير فلا تتوافر الطرق الاحتمالية . فالشخص الذى يبنى إيهام المجنى عليه بثرائه ليمنحه ثقته ويسلمه بعض ماله فيقف الى جوار سيارة ليست له زاعماً أنها فى ملكيته تتوافر قبله الطرق الاحتمالية ، ولكنها لا تتوافر اذا اعتقد المجنى عليه أن السيارة فى ملكية من استولى على ماله ليجرد وقوفه الى جوارها دون أن يحاول الأخير الإيهام بأنها له . وقد قضى بأنه متى ثبت أن المتهم كان يحضر للمجنى عليهم - وهم تجار فى بيع الدقيق - بوصفهم مخبراً بالكتموين وكان يركب سيارة يطلق عليها « بروكسفورد » وهى فى شكل السيارات التى يركبها عادة موظفو الحكومة الإداريون ، فهذا فيه ما يكفى لبیان الطرق الاحتمالية<sup>(٣٩)</sup> .

ويدعو الى البحث الصورة التى يتوصل فيها الشخص للاستيلاء على

(٣٧) نفس ٢٩٤٢/٦/٢٢ قضاء القضاة فى ٨٧٦ . ويلاحظ أن المتهم فى هذه القضية قد انتحل أيضاً صفة كاذبة وهى وحدها كافية لتوافر وسيلة النصب .  
(٣٨) نفس ١٩٤٤/١/٣٦ بجلسة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٩٦ .

مال الغير ويكون ذلك نتيجة لصفة صحيحة له فيخضع بمظهرها المجنى عليه<sup>٣٩٤</sup> هل يعتبر التوصل بتلك الصفة مكونا للطرق الاحتمالية أم أنه قول القائل لا يصلو مجرد الكذب ؟ عرضت المسألة على قضائنا المصري . ففى واقعة تخلص فى أن المتهم وهو موظف بالسكة الحديد زعم للمجنم عليه إمكان الحاقه بعمل فى هتفئة السكة الحديد واستطاع بذلك أن يستولى على بنفص ماله ، ارتأت محكمة الموضوع توافر الطرق الاحتمالية استنادا الى أن صفة من صدر عنه الكذب تحمل على الثقة به وتصديق أقواله لأن المتهم يستعين فى الواقع فى هذه الحالة على تأييد أقواله بأمر خارج عنها وهو المركز الذى يشغله أو الصفة التى يتصف بها . فنقضت محكمة النقض ذلك الحكم استنادا الى أن استخدام الموظف وظيفته التى يشغلها حقيقة فى الاستيلاء على مال الغير لا يصحح عنه نصيبا الا على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذى وقع منه يعتبر من الطرق الاحتمالية كذا هو معروف بها فى باب النصب فاذا كانت المحكمة قد جرت فى حكمها على قاعدة عامة هى أن مجرد استخدام الموظف وظيفته فى الحصول على المال يعتبر نصيبا وأن ذلك من شأنه أن يؤدى بغيره الى تحقيق مقصده فى التأثير على المجنى عليه حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية ، فإن قضاها يكون مخطئا واجبا نقضه (٣٩٥) .

وضع ذلك قضى بأن استمانة الموظف بوظيفته العمومية من شأنه أن يميز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب الى ذلك المؤيد بأعمال خارجية فاذا كان الحكم فى ايراده واقعة الدعوى قد قال ان المتهم وهو تمورجى فى المحزل الطبى الذى نزل فيه أخو المجنى عليها قد توصل بهذه الصفة الى الاستيلاء منها على مبلغ ٥٣ قرشا على زعم أنه تمكن للحقن اللازمة لملاچ اخيها فهذا القول يكفى لبيان الطرق الاحتمالية (٣٩٦) . وفى رأينا أن الحكم

(٣٩٤) نقض ١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥٢ . وراجع ١٩٢٩/٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥٧ ، ١٩٦٥/١١/٣ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٤ ، وفى حكم خويت تلك محكمة النقض أن مجرد استخدام كلفهم الوظيفية التى كان يشغلها حقيقة فى الاستيلاء على مال الغير وإن كان لا يصحح عنه نصيبا ، الا أنه متى استعان بها وأساء استخدامها ، فإن ذلك من شأنه أن يميز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب الجرد الى الكذب المؤيد بأعمال خارجية ( نقض ١٩٧٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٩ ، وراجع نقض ١٩٧٢/٢/٢٧ ق ٥٦ ، ١٩٧١/٦/٢ س ٢٢ ق ١١٨ ) .

(٣٩٥) نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٥ . وراجع نقض

الأنثى هو الأصل لأن صفة الجاني في حمله قد دعت أكاذيبه ومن شأنها حمل المجنى عليه على تسليم ماله (٤١) فلا كان غير الموقف هو الذى ادعى مقدرة على الحاقه بالعمل لما قامت الطرق الاحتمالية ولما استسلم المجنى عليه لأكاذيبه . والشأن في هذا كشأن رجل الدين الذى يدعى شفاء الأمراض ذن الثقة فيه بسبب المنصب الذى يشغله هي التى ترفع أكاذيبه الى مستوى الطرق الاحتمالية . فقد قضى بأن من أوهم امرأة بأن في إمكانه أن يسحر لها ليصلحها مع زوجها وكانت صفة المتهم الدينية من شأنها توليد الاعتقاد لدى المجنى عليها بصدق التهم فيما ادعاه بعد مرتكبا للنصب (٤٢) . وما قضى به من أنه بعد مرتكبا لجريمة نصب من كان مشهورا بالورع وأدخل في نفس الأم الأمل في شفاء ابنها من مرض خطير فقدمت له اجر صلوات يتلوها لهذا الغرض واعطاهم طرفا به تفاويز لتضخه تحت رأس المرض (٤٣) .

## (٢) تدخل شخص آخر

إذا كانت الأقوال الكاذبة المجردة إذا أيدتها المظاهر الخارجية تسفر عن توافر الطرق الاحتمالية ، فكذلك توجد تلك الطرق لو تميزت تلك الأكاذيب بتدخل من جانب شخص آخر غير الجاني . فلا يتطرق شك إلى أن قيام فرد - يدل ظاهر الحال على أن لا صالح له في الأمر - بتأييد مزاعم الجاني يكون من شأنه بث الطمأنينة والثقة في نفس المجنى عليه ويحصله على تسليم ماله (٤٤) . وذلك بغير مظاهر خارجية أخرى سواء من الجاني أو الشخص الآخر . ويجب على المحكم أن يعنى ببيان واقعة النصب وما صدر من التهمين فيها من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حمله على التسليم في ماله ، فإن قصر في هذا البيان كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لمحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالمحكم (٤٥) مكرراً .

١٩٣٢/١/٣١ مرسومة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨ . وفيه قضى بإدانة رجل بوليس استولى

على مبلغ من المال بعد تنفيذ حكم شرعي يدعو إلى رسم تنفيذ الحكم .

(٤١) أحمد أمين ص ٧٣٦ . روسلييه ص ٤٢٢ . لاميير ص ٢١٨ . ٤٤٢ .

(٤٢) نقض ١٩٢٥/١٢/٧ الفصلات ص ٦ ق ٧٧ .

(٤٣) نقض فرنسي ١٩٣٢/١٢/٢٨ هالوزر الميموسى . ١٩٣٥ ص ١٠٩ . ١٩٣٦/٢/٢٠

بلتان ق ٣٦ . ١٩٢٥/٢/١٧ بلتان ق ٢٦ .

(٤٤) الكفل ص ١٦٢ .

(٤٥) نقض فرنسي ١٩٤٦/١/٢٤ بلتان ق ٢٥ .

(٥٥ مكرر) نقض ١٩٧٨/٦/١٢ احكام النقض ص ٩٩ ق ١١٩ .

وقد اعتبرت محكمة النقض أن استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله يعد من الأعمال الخارجية<sup>(٤٦)</sup> . فقد قضى بأنه إذا كان الوعد الصادر من المتهم الأول قد صحبه تأكيد من المتهم الثاني بصحة مزاعم الأول وتأييده لما ادعاه من القدرة على رد المواشي المسروقة ، فإن مثل هذا التوكيد يعتبر قانونا من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل الجني عليه على تصديق المتهم فيما يزعمه من الادعاءات ، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى كذب المتهم الى مرتبة الطرق الاحتمالية التي تقوم عليها جريمة النصب<sup>(٤٧)</sup> .

وانما يشترط أن يكون تدخل الشخص الآخر بإيعاز من جانب الجاني أي أن يكون له يد في ادلاء ذلك الآخر بما يؤيد أقواله<sup>(٤٨)</sup> . وقد قضى بأنه لا يفر من قيام جريمة النصب أن يكون المتهمان فاعلين حاصلين أو أن يكون أحدهما فاعلا والآخر شريكا أو أحدهما فاعلا والآخر عصبين الفية ، الا أنه يشترط دائما لوقوع الجريمة بهذه الطريقة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعي الجاني وتزديده وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق كما يشترط أن يكون تأييد الشخص الآخر في التظاهر لادعاءات الفاعل تأييدا صادرا من شخصه لا مجرد تزديد لا كاذب الفاعل<sup>(٤٩)</sup> . وبأن التدخل للاستيلاء على مال الغير باكاذيب من المتهم دعهما بمظاهر خارجية خلقها وكان لها أثر في خدع الجني عليه حتى صدقه ، تتوافر بهما أركان الجريمة ولو كان من تدخل معه في هذه المظاهر غير ضالع معه في الجريمة ، بل كان مجرد مرد لمزاعمه<sup>(٥٠)</sup> . وقضى بأنه إذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكم هي أن الجني عليه كانت بيده ورقة يا نصيب فذهب عنه صدور نتيجة السحب إلى أحد القائمين ببيع هذه الأوراق ليستعم منه عما إذا كانت ورقته رابحة أم لا فتناول البائع كشونفا وأخذ يقلبها ثم أخبره بأنها ربحت ثمانين قرشا ، وكان يرافق البائع وقتئذ شخص آخر أيد قوله بعد أن تظاهر هو أيضا بالكشف عن رقم الورقة ، وبناء على ذلك سلم ذلك الشخص الورقة التي

(٤٦) نقض ١٦٦٧/١٢/١٨ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٧٩ ، ١٩٧٢/١١/٢٦ س ٢٣ ق ٢٨٩ .

(٤٧) نقض ١٩٣٥/٥/٣٠ قضاء النقض ق ٨٢٥ .

(٤٨) القائل س ١٦٣ ، رؤوف س ٢٧٨ ، نقض ١٩٩٥/٣/١٧ أحكام النقض س ٣٦ س ٥٧ ، ١٩٨٣/١/١٨ س ٣٤ ق ١٩ .

(٤٩) نقض ١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد للفرنسية ، ج ٦ ق ٤٥ .

(٥٠) نقض ١٩٣٨/٣/١٤ قضاء النقض ق ٩١٢ .

معه ٧٥ رطل ٧٥ قرشا مع أنها كانت رابحة في الواقع مائة جنيه. فبغله الواقعة تتوافر فيها اركان جريمة النصب ، لأن الطرق التي سلكها الجاني «تترنت بظاهر خارجية وهي تناوله كشوف الأرقام الرابحة والتقليب فيها والاستعانة بالغير في اقناع صاحب الورقة بصحة الواقعة المكتوبة حتى استخدم فسلم الورقة إليه» (٥١) .

فإذا كان تسلم الشخص الآخر من تلقاء نفسه دون أن تكون لارادة الجاني دخل في ذلك فلا تتوافر الطرق الاحتمالية ، إذ المقول أن لا يسأل الجاني إلا عما يأتيه من أفعال لارادته دخل فيها وهو هنا لم يلق إلا الأكاذيب المجردة . فلا يحصل مسئولية أعمال الآخرين مهما ترتب عنها من نتائج (٥٢) فلا توجد الطرق الاحتمالية في صورة ما إذا تصادف أثناء ادلاء الجاني بمزاعمه الكاذبة أن مر شخص وأيد تلك الأقوال برأى من عتبه دون سبب اتفاق بينهما أو دعوة من الجاني لادلائه برأيه . وتعرف ما إذا كان تسلم الشخص الآخر بإيعاز من الجاني أو من تلقاء نفسه هو مسألة موضوعية يفصل فيها القاضي بما يستخلصه من وقائع الدعوى (٥٣) .

ويستوى في توافر الطرق الاحتمالية عند تعزيز الأكاذيب بتسليم شخص آخر أن يكون هذا الأخير حسن النية أو سنيها (٥٤) . وهو في الصورة الأولى لا تقوم المسئولية قبله (٥٥) . وأما أن كان نية النية فأنه يعد شريكا للفاعل بطريق الاتفاق والمساعدة . فان عزز كل منهما الأكاذيب الآخر وتوصلا بذلك إلى الاستيلاء معا على مال المجني عليه عد كل منهما فاعلا في جريمة النصب (٥٦) .

---

(٥١) نفس ١٩٤٧/٤/٢٦ قضاء ألتش ق ٨٢٦ .

(٥٢) جارسون م ٤٠٥ بند ٢٠ .

(٥٣) القلبي ص ١٦٣ .

(٥٤) نفس فرنسي ١٩٤٨/٧/٨ بلتان ق ١٩١ . روسليه ص ٣٤٥ .

(٥٥) لا يكفي لتأثير سلك الوسيط أن يكون قد أيد البالغ فيما زعمه من ادعاء الخلق إذا كان في الحقيقة يجعل الواقع من أمره أو كان يعتقد بحسن نية أنه مالك للطاق التفر تصرف فيه ( نفس ١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٤٠ . وكان المتهم تسميرا ) .

(٥٦) نفس ١٩٤٥/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٩٦ . جارسون م ٤٠٥ بند ٢٠ . وقد قضى بأن الطرق الاحتمالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادي لجريمة النصب واستعمال الجاني لها يعد عملا من الأعمال التنفيذية . فإذا كلفه الحكيم المأمور فيه إذ استخلص أن الطائفة الثانية قد قامت بدور فيها لتأييد مزاعم زوجها - المالك

ومن الأمثلة انبثائية الادعاء بالعلم بالتنويم المغناطيسي والاستيلاء بهذه الطريقة على اموال الأفراد(٥٧) . فالجاني في هذه الصورة يزعم أن في مقدوره أداء خدمة للمجنى عليه لقاء مبلغ معين وهو يستعين في لباس مزاعه نوب الحق بشخص آخر هو المنوم . وقد يكون الأخير ضالما مع المتهم في الجريمة أي سعيه النية فيسالمعه عنها ، وقد يكون حسن النية فلا مسئوليته عليه . وقد يعتقد الفاعل أن في مقدوره حقيقة الاستمانة بالتنويم المغناطيسي على قضاء الحاجات وحينئذ لا تتوافر في حقه جريمة النصب لانتفاء القصد الجنائي ، والمسألة مردها وقائع الدعوى .

وقد يتفق عدة أشخاص على إقامة مزاد صوري لبيع بعض المنقولات فإذا تقدم أحد المشتريين زادوا في الثمن بغية الإيقاع به حتى إذا وصل النعم إلى ارتفاع مبالغ فيه توقف المشاركون في المشروع عن المزايدة فيقع البيع على المشتري . وفي هذه الصورة تعتبر الطرق الاحتيالية متوافرة لأن تدخل هؤلاء الأفراد هو الذي عزز أكاذيب القائم بالمزاد بأن المتقول المروض للبيع تبين قيمته انخفض ما هي عليه فعلا(٥٨) .

وليس بشرط أن يكون تدخل الشخص الآخر حسيبا بمعنى أنه ليس من الضروري أن يؤيد بنفسه مزاعم الجاني ، وإنما يكفي أن يسند هذا الأخير إليه ما يؤيد أكاذيبه كخطاب مزور يزعم صدوره منه . وكذلك يستوى أن يكون الشخص الآخر شخصا حقيقيا أو شخصا خياليا زعمه الجاني . وكذلك قضى بأن امسطناع انسان ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره وامضاؤه هذه الورقة باسم خيالي لا وجود له ، سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكورا في صلب الورقة أم غير مذكور فيه ، وادعاء صانعها أنها حقيقية وتقديمها للغير موهما إياه بصحتها وابتزازها منه مالا يكون جريمة النصب(٥٩) . وأنه يدخل في عداد الأفعال الخارجية التي يتطلب القانون توافرها ليكون الكذب من الطرق الاحتيالية المماثل عليها استمانة الجاني في تدعيم مزاعه بأوراق أو مكاتيب

---

القانون - وأدى ذلك بالجنى عليه إلى دفع مبلغ من النقود له . فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما إذ عد الطاعة فاعلة أصلية في الجريمة (نقض ١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٢ ، ١٩٧١/٦/٢ س ٢٢ ق ١١٨) .

(٥٧) جارموسن م ٤٠٥ يشه ٦٩٢ .

(٥٨) المحصورة الابتدائية ١٩٢٩/١/٢٧ المسألة : من ٤ س ٣٤٧ . جارموسن م ٤٠٥ يشه ٢٢٩ .

(٥٩) (٥٩)نقض ١٩٣٢/٥/٢٢ -مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٥ .



متى كان ظاهرها يفيد أنها صادرة من الغير بقض النظر عما اذا كان لهذا الغير وجود أم لا (١٠) .

ومما يتصل بما تقدم التصب في ألعاب القمار ، فقد بحث فيها غشي بغيره احتيال مال المجنى عليه ويكون ذلك بمساعدة شخص آخر غير المجاني وعندئذ يتوافر ركن الطرق الاحتيالية . ومن الصور المشاهدة عملاً لعبة الثلاث ووقات ولعبة السير المجلد (١١) .

### صور الطرق الاحتيالية

لم يكتف المشرع بمجرد تطلب الطرق الاحتيالية لتوافر الركن المادي في جريمة النصب ، ولكنه أوجب أن تكون صورتها أمراً محققاً مما يقتضيه المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وتلك الصور اما أن تكون ايهام الخسائر بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بمحصله ربح وهمي أو تسديده المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال أو ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سنة مخالصة مزور . والمتصر الذي يجمع بين هذه الصور جميعاً هو الكذب أي عدم صحة الأمر الذي يزعمه المجاني . ويلاحظ أن من بين الصور التي عدها المادة ٣٣٦ ع حالة يمكن أن تنطوي تحتها كل الصور الكاذبة هي الايهام بوجود واقعة مزورة ، إذ أن كل الصور غفيرة . إن غشياً واقعة مزورة يبغي المجاني بطرقه الاحتيالية الباسها ثوب الصدق (١٢) . ولقد قررت محكمة النقض أنه لا يعيب الحكم إرادته أن استئصال الطرق الاحتيالية كان من شأنه الايهام بمشروع كاذب ، ما دامت الواقعة كما أثبتت ولا ينازع فيها الطاعن من شأنها الايهام بواقعة مزورة (١٣) . ومع هذا فالذي يبين من ظاهر النص أن تحديده صور الطرق الاحتيالية قد جاء على سبيل الحصر .

(١٠) نظري ١٩٣٩/١١/٢٧ قضاه النقض ق ٨٢٧ ، ١٩٤٤/١٢/٤ ، ٨٢٨ ، ١٩٣٩/١٢/٢٤ ، ٨٢٧ . وقد حكي بأنه بعد ارتكاب جريمة النصب المتهم الذي يكتب عريضة في حق المجنى عليه ويضع عليها ختم شخص غير حقيقي ويوقع المجنى عليه بأن ذلك الشخص كلفه كتابتها لراسالها لتأجيل حلفه بربطها العظم . ولكنه امتنع عن اعطاء العريضة لصاحبها حتى لا يرسلها إلى الجهة المختصة وقد توصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٠٠ فرنك من المجنى عليه ( نقض ١٩٣٩/١١/٢٧ ) .

(١١) النقض ق ٩٩٩ ، لايبير ص ٤٢٢ وقد تناول بأفاضة مختلف وسائل الطعن في ألعاب القمار .

(١٢) أحسنه أمين ص ٣٣٠ .

(١٣) نقض ١٩٣٩/٥/٢٩ أحكام النقض ق ٢٣ ق ٦٩٢ .

وبما أختلت به محكمة النقض (٦٤) .

ولقد وردت بالنص عبارة أن يكون من شأن الطرق الاحتمالية « إيهام الناس » ، الأمر الذى يدعو للسؤال عن المقياس الذى ابيغاه المشرع أن يتخذ منهجاً مختلفاً بين ما يؤدى الى الإيهام من عبثه . فهل المراد أن يكون من شأن الطرق الاحتمالية إيهام المجنى عليه ذاته مع مراعاة ظروفه واحواله وذكاؤه وحسنه ، أم يشترط أن تكون الطرق الاحتمالية على درجة من الخبث الذى يسمح بخداع الشخص متوسط الذكاء ؟ نحن نرى وجوب استناد المقياس الى الحكمة من تشريع جريمة التصفية من المحافظة على مال الناس من ضرر المحتالين . وهؤلاء عادة قوم مهرة اذكيا يتصيدون فراسهم ممن يتوسلون فيهم الطيبة والسفاجة وما دام هذا هو شأنهم وتلك هي غاية التشريع واذن فقول الناس بالمخافة نعم اولئك المجنى عليهم وأمثالهم (٦٥) .  
وأما الشخص المتوسط او الحاد الذكاء فله من عقليته وقطعته ما يستطيع به ان يفرق بين ما يعيب الجناة .

فالمقياس الذى يصلح عليه التقاضى عند تقديره لتوافر الطرق الاحتمالية من عبثه انما يكون المجنى عليه نفسه وفق كل واقعة وظروفها (٦٦) . بيد أنه يجب ألا يكون من السفاجة والغفلة لدرجة أن يصدق كل ما يقلى اليه من اكاذيب مهما كانت فاضحة في كذبها (٦٧) . ولذلك قلنا بأنه اذا كان المجنى عليه في تهمة نصب فهو من رجال الدين وقد دفع المبلغ للمتهم على أن يقدمه رشوة لموظف لتأدية عمل . فان اخذ المتهم لهذا المبلغ لا يعتبر جريمة

(٦٤) نقض ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض من ٤ في ٢٥٨ : ١٩٥١/٣/٦ من ٢ في ٢٢٨ .  
(٦٥) ١٩٧٢/٦/٢٢ ق ٢٢ : ١٩٧٢/٢/١٩ من ٢٤ ق ٥٠ : ١٩٨٢/١/١٩ من ٣٣ ق ٨ .  
(٦٦) قلنا قلنا بأنه اذا كان في اجراءات المجنى عليه مع التهم ما يدل على بساطة العقل فيكون ذلك سبباً لرحمته من حماية القانون لأن البسطاء اوج من يفرحون الى .  
الحماية ( استئناف مصر ١٩٩٩/١٠/٣ الصورة الرسمية من ١ من ٨٨ ) .  
(٦٧) أحمد أمين من ٧٢٨ ، القتل من ١٧٤ ، صورة مصطفى من ٤٤٢ ، رؤوف من ٣٧٢ .  
راجع جارسون م ٤٠٥ .  
بيد ٤٤ ويرى أن البيرة ليست . بأن الطرق الاحتمالية قد امكن من حيث تشريع رجل متوسط الذكاء ولا بأنها كانت تدفع المجنى عليه . بل البيرة هي قصد الخبث نفسه ، فلما ما ثبت أنه كتب وايه كذبه بظاهر خرابية . وكان فرضه أن يوقع الخبث عليه في تلك البسطة على تعليم المال فانه بهذا يتوافر دكن الاحتيال . وراجع ابو السود من ٧٨٦ .

(٦٨) أحمد أمين من ٧٢٨ ، القتل من ١٧٦ ويرى أن هذه الصورة من صور الاستحالة الممنوعة بالسفالة ولا عقاب عليها باعتبارها رشوة في نصب . . .

معاقبة عليها. لأن رجال الدين مفروض فيهم أنهم يعلمون أن الرشوة حرام فالمجنى عليه هو الذي يكون قد تساهل في شأن نفسه وفيما يقتضيه تركه من عدم تصديق ما قد يكون ألتمه أوجه ولا يكون ذلك من ألتمه سوى قلب غير منتج للإجرام قانوناً (١٤) .

### توجيه الطرق الاحتمالية لغر المجنى عليه

والأصل أن توجه الطرق الاحتمالية إلى المجنى عليه ذاتها ابتداءً اغتيال ماله (١٥) . ومع هذا فيجوز إلقاء شبكها حول وكيل المجنى عليه فينتدع بها ، ونتيجة لتلك الحيلة يسلم المجنى عليه المال بناء على رأى وكيله : كصورة ما اذا احتال شخص على آخر زاعماً إمكان الحاقه بعمل معين فيقوم والد الأخير بدفع مبلغ من المال إلى الجاني (١٦) .

ونتناول فيما يلي بيان كل من صيغ الطرق الاحتمالية التي يردت بنص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات :-

(١) **الاستدراج الكاذب** : يقصد بالاستدراج الكاذب الزعم بوجود شيء ما معين يتطلب التعاون بين عدة أفراد على القيام به حتى يسهل الربح أو الخسارة على المشاركين فيه أو غيرهم ، كالزعم بقيام شركة للتجارة في مواد معينة (١٧) أو لاستغلال مورد معين يدر ربحاً أو قيام جماعة من الأفراد بحجب قيمته عن أعانة لمحة بر معينة . وكما كان يحصل قديماً في فرنسا إذ كان المحتالون يلقون بعض أطباء من الفحم في فجوة للأيهام بوجود منجم من الفحم ويحصلون بهذا على أموال بعض الأثرياء بدعوى المساهمة في استغلال المنجم (١٨) .

فإذا كان المشرع الذي عرضه الفاعل وحصل من أجله على المال حقيقة وجدياً ولو لم يتحقق الربح أو لم يتم بتنفيذه فلا تقوم جريمة المنصب لانتهاء

(١٤) نفس ١٩٣١/٣/١٢ قضاء النقض ق ٨٤٥ وكذلك ق ٨٤٤ .

(١٥) نفس بأن الطرق الاحتمالية التي بينها القانون يجب توجيهها إلى خدع المجنى عليه وغش ( نفس ١٩٦٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٣ ) .

(١٦) أحمد أمين ص ٧٢٧ ، الفلل ص ١٧٦ . وراجع في هذا لغني جارسونم ٤٥٥

س ٢٢ ، ميل يش ٧٦٦ .

(١٧) نفس ١٩٥٧/٦/٢٤ أحكام النقض س ١١٦ .

(١٨) مجنى ص ١٥٢ .

الاساس الذى تبنى عليه وهو الكذب (٧٢) ، ولكن لو كان الجانى رغم جديده المشروع وحقيقته ينتوى من الاصل اغتيال مال المجنى عليه تقوم قيله جريمة النصب ، لانه فى هذه الصورة لم يقصده استغلال المال فى المشروع وانما هدف الى مجرد الاستيلاء عليه (٧٤) . ولا يمنع من قيام الجريمة تحقق الربح من المشروع من غير طريق الجانى ما دام ان غرضه كان منصرفا الى الاستيلاء على مال المجنى عليه (٧٥) .

- (٧٣) الواقعة الزوجية : وهى تتسع لجميع صور الطرق الاحتيالية ، وينصرف منهاها الضيق الى ان ينصب الكذب على امر واحد محدد غير صحيح ولا يكون من بين الحالات الباقية التى عدها المادة ٣٣٦ ع (٧٦) ، كالزعم بالمقدرة على شفاء الامراض . ومن ذلك ما قضى به من انه اذا كانت واقعة الدعوى هي ان المتهم اوهم المجنى عليه وزوجته بقدرته على الاتصال بالجنى وامكانه شفاء الزوجة من المقم واخذ يحدث أصواتا مختلفة يسميها باسمه الجنى في غرفة مظلمة يطلق فيها البخور ويقرأ التلاويذ وتمكن بهذا من سلب خمسة جنيهات على عدة دفعات فهذه الافعال يتوافر بها دكن الطرق الاحتيالية (٧٧) . وانه اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم كان يحضر أقراصا من مادة أخرى خلاف المادة التى تعمل منها أقراص « اسبرين باير » الحقيقية وأقل منها بكثير فى الأثر وتسكين الآلام والأوجاع ، ثم يضع هذه الأقراص فى غلافات من التغليف عليها علامة باير ثم يوزعها على الجمهور بواسطة شخص آخر كات يقرر للمشتريين ان المتهم وكيل شركة باير . وتمكن المتهم بهذه الطرق والأساليب من بيع كمية كبيرة من الاسبرين الذى حضره واستولى على مبالغ بسبب ذلك فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة

(٧٣) جينى ١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٧٥٨ - ١٢٧٢/٢/٢٦ س ٢٣ ق ٢٤٢ .  
١٩٣١/٣/١٢ قضاء النقض ق ٨٥ . واستخلاص محكمة الموضوع ان الشروع الذى عرفه المتهم على المجنى عليه مشروع حقيقى جدى حصل منه على شيك كسمرة لا يوفر اركان جريمة النصب ( ٧٤ ) نقض ١٩٦٩/٦/٢٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٧ .  
( ٧٤ ) نقض ١٩٧٠/١٢/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٩٤ - القتل س ١٧٨ ، مصوص مضافى س ٤٤٥ ، رؤوف س ٣٨٦ ، جلزو ٦ بند ٢٥٥٨ ، نقض فرنسى ١٩٥٣/٦/٢٦ بلتان ق ٣٠٣ .

( ٧٥ ) حيل بند ٧٦٥ ، روسليه بند ٦٥٥ .  
( ٧٦ ) وليس لهذه الصورة ما يقابلها فى المادة ٤٠٥ ع - ف .  
( ٧٧ ) نقض ١٩٥٢/١٢/١ أحكام النقض س ٤ ق ٦٩ - ١٩٢٩/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩١٤ ، ١٩٤٢/٤/١٣ ج ٥ ق ٣٨١ .

انصب الماعقب عليها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات (٧٨) . وكذلك صورة ما اذا كان الحكم قد ايقن بأن الطاعن لم يكن يبتنى من البداية الوفاء الكامل بالمبلغ الذى اتفق عليه مع المجنى عليه لنا ليومه سيارة وأنه امتحان بحقيقة اوردى انها ملائ باوراق نقدية تماثل كامل الثمن بما يعتبر من قبيل المظاهر الخارجية التى تساعد على حصول المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات التى ترقى بالكذب الى مرتبة الطرق الاحتيالية ، وقد تمكن بذلك من الحصول على توقيع المجنى عليه على عقد بيع السيارة أمام موثق الشهر الخفارى بما تضمن هذا العقد من أن المجنى عليه أقر بقبضه الثمن كاملاً ، وبعد أن حصل الطاعن على المقد بهذه الصورة استمسك به قبيل المجنى عليه وطلبه بتسليم السيارة (٧٩) .

(٣) احداث الأمل بحصول ربح وهمي : فى هذه الحالة يستغل الجاني طمع المجنى عليه فيصور له بطرق الاحتمالية قدرته على أن يحقق له أرباحاً طائلة بما يستولى عليه من أموال . كأن يزعم الجاني أن فى مقدوره تحويل النحاس الى ذهب أو استخراج كنز مدفون فى باطن أرض منزل للمجنى عليه . فقد قضى بأنه اذا أوهم شخص آخر بأنه قادر على استحصال الجنى الذين يستخدمهم لموئته فى قضاء ما يحتاج اليه من الارشاد الى الكنوز وكان يستعين فى اقناعه باستعمال أشياء ظاهرة كاحداث اصوات وتحييك ادوات واستخدامه بعض الأشياء فانخدع المجنى عليه بذلك واقتنع بصحتها لبساطة عقله وتولاه بمثل هذه المسائل فاعتقد أن الكنز القائل عنه المتهم مدفون حقيقة فى بيته ودفع له تحت هذا التأثير ما طلبه من النقود فان هجم الواقعة تمت نصيباً (٨٠) .

(٤) تسديده المبلغ الذى اخذ بطريق الاحتيال : وصورة هذه الحالة أن يتوصل الجاني الى استيلاء على مال للمجنى عليه محدثاً عنده أمل الحصول على مقابله ، وليس بشرط أن يكون المستولى عليه مبلغ من النقود بل يجوز أن يكون أى مال (٨١) . ومثالها ما يحصل كثيراً فى العمل من أن يشتري شخص بضاعة من بائع ويترك لديه طفلاً ريشاً يحضر الثمن راعياً انه ابنه

(٧٨) نفس ١٩٣٧/٣/٢٢ احكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢ .

(٧٩) نفس ١٩٧٢/٥/٢٩ احكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢ .

(٨٠) نفس ١٩١٧/١/١٨ الصرائع س ٤ ص ٣٦٤ .

(٨١) رؤوف س ٣٨٤ .

ثم يخفى ويتكشف الأمر عن أن لا علاقة بينه وبين الطفل (٨٢) .

ومن ذلك ما قضى به من أنه إذا قدم المتهمان للمجنى عليهما تمثالتين من النحاس الأصفر وادعيا كذبا انهما من الذهب الخالص وأيد كل منهما الآخر في هذا الادعاء، الكاذب وأودعا التمثالتين على هذا الاعتبار لدى المجنى عليهما كرهينة عن المبلغ الذى اخذهما منهما وتمكنا بذلك من الاستيلاء عليه فإن جريمة النصب تكون متوافرة ليلهما (٨٣) ، وبني الحكم على أن الطرق الاحتمالية قد توافرت بتميز الكذب بتدخل شخص آخر . وقد جاء به أيضا أنه إذا رعت المتهم تمثالا من النحاس على أنه من الذهب وحصل من المرتهن على مبلغ أعلى بكثير من قيمة التمثال فعلى هذه الصورة لا يتوافر ركن الاحتمال إذا كان الأمر فى ذلك لم يتجاوز أن كان عرضا من المتهم الراهن وقبولا من المرتهن . وهذا الفرض فى رأينا محل نظر لأن المتهم قد كذب على المجنى عليه اذ زعم أنه سيسلمه رهينة للمبلغ الذى يقترضه منه هى تمثال من الذهب وتأيد هذا الكذب بتقديمه لتمثال من النحاس ، ومن ثم تتوافر الطرق الاحتمالية حتى ولو كان الجاني بمفرده ولم يتدخل شخص آخر لتأييد أكاذيبه (٨٤) . كما قضى أيضا بأنه اذا استولى المتهمان على مبلغ من المال من المجنى عليه بأن قطعا نحاسية مطلاة بفضة من الذهب وأوعدها أنها قطع ذهبية ورمناها لديه ضامنا للوفاء بالمبلغ سألته الذكر ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب والغش . وما دام القانون ينص على أنه اذا كون الفعل الواحد جرائم متصلة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد . وما دام لا يؤيد أى مبرر للمقول باستثناء أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس من الحكم المتقدم المقرر فى القانون العام ، فإنه يكون من الخطأ اعتبار هذه الواقعة غشا تجاريا فقط (٨٥) .

(٨٢) أحسنه أبى. من ٧٧٩ .

(٨٣) نفس ١١/٢٧/١٩٥٠. أحكام النقض ص ٢ ق ٨٢ .

(٨٤) راجع نفس الفرنسي ١٩٠٤/٢/٣١ دالجز ١٩٠٤ - ١ - ٢٤٤ . لايبير ص ٤٥٠ . ويذهب رأى إلى أن الرابع أن الطرق الاحتمالية لا تتوافر فى هذه الحالة لأن ما صدر من المتهم مجرد كذب لم يقدم به. آخر ( القليل ص ١٩٢ ومن رأيه روسليه ص ٤٦٦ حاشى ٢ ) . وما وضع ثمة صوغات صحيحة للذهب أو الفضة على قطعة حل من النحاس أو ما أشبهه وتقديمها للزمن كقطعة ذهب صحيحة فقد تبرز ادعاء المتهم بأن القطعة الصالحة التى استعملها قطعة الخلل ، وهذا ما يزيل الدك الذى ساور الدائن ( ص ١٩٣ ) .

(٨٥) نفس ١٩٤٨/٤/٢٠ ميسوعة النواعد القانونية ج ٧ ق ٨٦١ . ١٩٢٨/١١/٢٢ قضاء النقض ق ٨٥٥ .

(٥) وجود سند دين غير صحيح : وصورتها ان يزعم الجاني مداينته للمجنى عليه بموجب سند تحت يده ثم تتوافر الطرق الاحتمالية بتسليم الكذب بتدخل شخص آخر أو بأشياء خارجية ويكون من نتيجة هذا تسليم المجنى عليه المال تحت تأثير ذلك الايهام(٨٦) . وقد قضى بأنه اذا تقسم المدين الى الدائن بسند دين مزور مهور بتوقيع المدين وتوقيع شخص آخر وايهامه بصحته وبأنه حرر بأصل الدين والقوائد ليحل محل السند الأصل الذي تحت يده وحصل بهذه الطريقة على السند الصحيح عد فهذا منه نصيباً(٨٧) .

(٦) وجود سند مخالصة مزور : وهي حالة تماثل الصورة السابقة وتفتقر عنها في أن ما بيد الجاني هو سند مخالصة غير حقيقي أو يزعم الجاني وجوده وهو غير موجود إطلاقاً .

#### (٧) التصرف في مال ثابت أو منقول

الوسيلة الثانية من وسائل النصب هي التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للمتهم ولا له حق التصرف فيه(٨٨) . وهذه الوسيلة تقوم

مستقلة بذاتها بمعنى أن مجرد توافرها يكفي لقيام الركن المادي في جريمة النصب دون اشتراط تأييدها بأشياء خارجية أو بتدخل من جانب شخص آخر(٨٩) . وسبب ذلك أن الزعم بملكية المال هو في ذاته كاف لأن يتولد

---

(٨٦) أحمد أمين ص ٧٣٤ ، القليل ص ١٧٨ . ويرى أبو السعود ( ج ٢ - ص ٢٠٢ ) أنه لا يشترط وجود أوراق بل يكفي أن يهدف الجاني بطرق الاحتمالية إلى أن يفتح المجنى عنه بوجود التزام أو بوجود تعاقب غير حقيقي كلياً أو جزئياً سواء أوجدت أوراق مثبتة الالتزام أو التعاقب أو لم توجد .

(٨٧) نقض ١٩٣٩/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٠ ؛ ١٩٤٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٢١١ .

(٨٨) وهذه الوسيلة لا تقابل لها في التشريع الفرنسي ، وقد أدخلت في التشريع المصري في سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين « حتى يبدل في المعقوبة أولئك المحتالون الذين يبيعون عتالهم الى شخص آخر ثم قبل أن يسجل النقد أو سند يبيعونه أو يرحلونه الى شخص آخر ، ويكون بذلك ما يأخذه ثمناً أو ديناً » . فلذا أراد أحد المتأخرين أن يرفع عليهم - بما دفع لا يجهل في أيديهم شيئاً - ويضع عليه ما دفع كهؤلاء من اقتناء الكسائن نصيباً الذين يجب عقوبتهم » . القليل ص ٢٠٦ عامش ٢ .

(٨٩) نقض ١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ١ ق ٥٦ .

لدى المجنى عليه الاعتقاد بأن من يتصرف له هو المالك ذو الحق في اتخاذ ذلك الاجراء . أو يشترط لتوافر هذه الوسيلة أمران : ( أ ) التصرف غير مال ثابت أو منقول . ( ب ) أن يكون ذلك المال غير مملوك للمجنى وليس له حق التصرف فيه .

### ( أ ) التصرف في مال ثابت أو منقول

قد يلجأ الجاني في سبيل سلب مال المجنى عليه الى التصرف في مال ثابت أو منقول ويحقق بذلك غرضه بالاستيلاء على المال ، فلا تنتقل ملكية المثل الثابت أو المنقول الى المتصرف اليه حين يكون الجاني قد تحصل فعلا على المال ، هذا ما لم تقف الجريمة عند حد الشروع ، ويقتصد بالتصرف ما كان منه ناقلا للملكية كالبيع والمقايضة بمنقول<sup>(٩٠)</sup> والهبة بموض وكل تصرف يقرر على المال الثابت حقا عينيا كحق الارتفاق والرهن<sup>(٩١)</sup> ، أما أعمال الادارة كالتأجير واجراء الإصلاحات ونحو ذلك فلا يعتبر تصرفا يصدد جريمة النصب<sup>(٩٢)</sup> .

فإذا كان التصرف بالبيع واردا على مال ثابت فإن المجنى عليه هو المتصرف اليه الذي يسلم المال للمجنى ، وتقوم وسيلة النصب عنده إذ بلا شبهة إذ لن يستطيع الجاني أن يزعم أنه كان يشتوي تسليم المبيع للمجنى عليه . وأما مالك المال الثابت فلن يضار من تصرف الجاني لأن الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل وهو أمر ليس في مقدور الأخير عمله الا اذا لجأ الى التزوير .

أما اذا كان التصرف محله منقولا فإن الأمر يثق ، فقد يكون المنقول معينا بنوعه كصنف صين من الجيوب كالتقمع أو التمار كالفاكهة ، كما قد يكون محله معينا بالذات كدابة أو سيارة محددة بأوصافها .

ففي الحالة الأولى - أي متى كان المنقول معينا بالنوع - يتم المقصد بمجرد تلاقي الإيجاب والقبول بشرط توقف على التسليم . ولهذا السبب يثق

(٩٠) نظري ١٩١٦/٧/١ الصادرع س ٣ ص ٦١٤ .

(٩١) نظري ١٩٦٦/١/٢٢ أحكام التجني . س ١٧ ق ١٢٤ ، ١٩٤٦/٦/١٥ مجموعة التوازي .

الكانونية ج ٣ ق ٤٨٤ ، أحمد أمين ص ٧٣٣ ، القلبي ص ٢٠٧ .

(٩٢) أحمد أمين .



الأمر لمخوفة ما اذا كان التصرف عندئذ يكون الركن المادي لجريمة النصب أم لا ، وهو أمر يرجع فيه الى نية المتصرف وتستخلصها محكمة الموضوع من وقائع الدعوى المطروحة عليها . فان هي رأت أن نية الجاني هي الاستيلاء على المال ولم ينصرف قصده الى تسليم المنقول ، كان ضله هنا مكونا للركن المادي في جريمة النصب . أما اذا كانت نية المتصرف هي تسليم المنقول فعلا ، أي لم يكن منتمويا اغتيال مال المجنى عليه ، فلا يتوافر في حله الركن المادي في جريمة النصب حتى ولو عجز بعد هذا عن تسليم المال . فليس ثمة ما يمنع من بيع منقول معين بالنوع ولو لم يكن تحت يد البائع وقت التعاقد كمن يبيع لآخر عشرة أراقب من القمح ولا يوجد في حيازته شيء منها ، اذ يستطيع أن يحصل عليها من السوق ويصلها للمشتري . فان هو تسلم الثمن ثم عجز عن تسليم القمح المبيع لعدم وجوده في الأسواق مثلا لا تقوم جريمة النصب وتكون العلاقة بين البائع والمشتري مدنية للمطالبة بالمبلغ المنفروع . أما اذا كان البائع ينتوي عدم التسليم من وقت التصاقد تقوم جريمة النصب ، وقد تستفاد النية مثلا من وجود قمع في السوق من نفس النوع المتصاقد عليه ثم يمتنع البائع عن التسليم بغير ميرد .

وفي الحالة الثانية أي اذا كان المبيع المتصرف فيه معينا بذاته كسيارة او سيارة محددة بأوصافها فانما نجد أن جريمة النصب تقوم بتمكن الجاني من الاستيلاء على مال المجنى عليه ، كصورة ما اذا شاهد شخص سيارة مع آخر وتوجه الى الجاني معتقدا أنه مالكاها يبغى شرائها منه ، فأبدي الأخير استعطافه لبيعها مؤكدا أنها ملكه واتفق على تسليمها له بعد تحرير العقد وقبض الثمن ، واذا تم هذا اختفى البائع قبل التسليم . وقد يقف عند حد الشروع كما اذا اكتشف المشتري أن السيارة ليست ملكا للجاني قبل تسليم الثمن (٩٢) .

وفي الصورة التي نحن بصددنا قد تقوم الى جوار جريمة النصب جريمة أخرى اذا سلم المال للمجنى عليه . فالقاعدة القانونية أن الحيازة في المنقول سند الملكية ، والفرض في الصورة الراهنة أن المال ليس في ملك الجاني وهو حينئذ تحميه نصوص العقاب على جريمة السرقة أو خيانة الأمانة ، بمعنى أنه متى استولى الجاني على ذلك المال من حائز به بغير رضاه

عد فعله مكونة لجريمة (سرقة) : وإن كان المال تحت يد الجاني بموجب وجه من أجيح الاشتغال وتصف فيه كالك كان فعله جرمية خيانة أمانة منطوية تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد قضى بأن أمين شونة بنك التبليغ وخفيها إذا ما باعا شيئا من الأرز المدع بالشمونة لحساب وزارة الزراعة إلى شخص وتسلط منه بعض الثمن وأحضره عربة لتفحصه وضبط الأرز قبل اتيام نقله من الشونة فإنه جرمية خيانة الأمانة تكون متحقة بالنسبة إليهما . وهذه الفعلة يتوافر فيها أيضا أركان جريمة النصب يتصرف المتهم في حال غير مملوك لهما وليس لهما حق التصرف فيه وحصولهما بذلك من المشتري حسن النية على الثمن ، إذ التصرف على هذا النحو يتحقق به هذه الجريمة ولو لم يقرن بطرقه احتيالية (١٤) .

ولقد ذكرت تعليقات الحضانة عن الصورة السابقة التي أدرجت في قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ ما يأتي : « أما من حيث الأعيان المنقولة فالغالب أن تطبق هذه المادة نادر الحصول لأن الفعل المكون لجريمة النصب بالنسبة للبشيري يكون معاقبا عليه عادة كسرقة أو اختلاس وقع اضرازا بالمالك الحقيقي . ومع ذلك فمن الممكن ذكر حالتين تنطبق فيهما هذه المادة وهما : أولا : إذا كانت السرقة وقعت اضرازا بوالد المتهم فإنها تكون غير معاقبة عليها فيقتضى حكم المادة ٣٦٩ (٣١٢) ولكنه من حيث النصب الواقع من السارق اضرازا بالمشتري الحسن النية لا ينبغي من العقوبة فيقتضى هذه المادة (١٥ مكرر) . ثانيا : إذا باع المؤتمن الأشياء المسلمة إليه على سبيل الإمانة فإن هذا بعد خيانة أمانة ونصيا وشروعه في هذا البيع غير معاقبة عليه بوقته شروع في خيانة أمانة لكنه يجوز أن يعاقب عليه كشرع في نصيب » . ويلاحظ أن ما أوردته التعليقات لم يعد له محل الآن إذ لا إعفاء بالنسبة للسرقات بين الأصول والفروع ، وإنما علق على تحريك النيابة العامة للدعوى الجنائية على شنگوى المجنى عليه . وأما المثل الثاني فإنه يكون جريمة خيانة أمانة تامة ، لأن مجرد تغيير نية الفائز للمال من

حسب

(١٤) نفس ١٩٤٠/٢/١٩ قضاء النفس ق ٨٤٢ .

(١٥) مكرر) قضى بأن الابن الذي يسرق متاعا لوالده ثم يبيعه لشخص حسن النية على ما مالت لما باع إلا كان ينبغي من العقاب عن السرقة بحكم المادة ٣٦٩ (٣١٢) من قانون العقوبات فإن فعله الثانية وهي البيع للمحسن النية يعتبر نصبا معاقبة بالمادة ٢٧٢ ع .

تتيازاة مؤقتة الى احياء دائمة يوفر 'التعهد الجنائي' في تلك الجريمة وتعتبر  
ثالثة مؤن خاصة للتصرف في المال .

### (ب) كون المال غير مملوك للجانى ولا له حق التصرف فيه

ابتدى المشرع بالعقاب على جريمة النصب - شأنها شأن باقى الجرائم  
التي ترتكب ضد المال - حماية لثروة الأفراد من اغتيالها بطريق الخيلة .  
اذن كان من الطبيعي ان يكون المال موضوع التصرف غير مملوك للجانى لانه  
عندئذ فقط يستطيع باحتياله ان يسلب المبنى عليه بعض ثروته .

(١) فاذا كان المال ملكا للتصرف وله حق التصرف فيه فلا جريمة  
في الامر لان الملكية عندئذ سوف تنتقل الى من تصرف له ولو كان التصرف  
يعتقد ان المال ليس في ملكه او ليس له حق التصرف فيه . ولذا قضى  
في واقعة باع فيها شخص عقارا لآخر وقبل تسجيل عقد البيع باع العقار  
مرة ثانية لثالث ، انه لاجل ان يكون البيع انساني مكونا لجريمة النصب  
يجب ان يثبت ان هناك تسجيلا مانعا من التصرف مرة اخرى ، اذ بهذا  
التسجيل وحده الحاصل طبق احكام قانون التسجيل نزول او تقيده حقوق  
البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل (٩٥) .

وقد خصت محكمة النقض باع اذا كانت الواقعة الثانية هي ان المصم  
مستعينة ببعض السماسرة - اوهم المجنى عليه برغبته في ان يبيع لكل  
مهم الخبز المملوك له ولوالدته ولاحوته وقيم الى كل منهم مستندة الملكية  
والفوكيل الصادر اليه من شركائه ، وكان في كل مرة يحصل على مبلغ يدفع  
عدها عن مسيل المربوق ويحرز بالبيع عقدا اجدها ثم يمتنع عن تحرير  
عقد نهائي قابل للتسجيل ، فانه يستعانة بحسبنا لا يخلص مشيتو للمؤهل  
وتقديمه مستندات الملكية وعقد الايجاز وعقد الوكالة من والدته وبنوته ،  
واحضار هؤلاء وتقريرهم بالموافقة على البيع ، كل هذا لا يكون طوقا احتياقيه  
بالفنى القانوني . فان الوقائع المتعلقة به صحيحة ، وعقود البيع الاستباقية  
المنصوصة للتفتيش عليه السليقين لا تعين مشروعا كاذبة بالنسبة للاحقين ،  
لان المتهم كان يملك وقت كل عقد منها حق التصرف بسنن عدم افعال  
الملكية الى أحد المشترين لعدم تسجيل العقود ، ثم ان كان المتهم قد بيعت

النية على عدم اتمام أية صفقة فلم يكن لها من تأثير في حل المجني عليهم على دفع المبالغ التي استولى منهم عليها<sup>(١٦)</sup> . ونحن وان كنا نتفق مع الحكم السالف فيما ذهب اليه من عدم توافر وسيلة الاحتيال بالتصرف في عقار ليس ملكا للجاني ولا له حق التصرف فيه ، الا أننا نرى ان ما صدر من الجاني يعد كذبا تأييد بتدخل شخص آخر هو السمسار ومن شأنه ايهام المجني عليه بواقعة مزورة . فالبالج وقد عقد النية على عدم اتمام أية صفقة قد زعم كذبا أنه يبيع في بيع المنزل وفي سبيل تأييد هذا الكذب استعان بأخر هو سمسار ليؤيد تلك المزاعم وللباشها ثوب الصدق والمجدية قدم مستندات الملكية للشعيرين ، ومن ثم يكون الركن المادي قد توافر باستعمال الطرق الاحتيالية .

(٢) ولا تقوم جريمة النصب اذا كان المال غير مملوك للمتصرف ولكن له حق التصرف فيه ، فالوكيل الذي يقوم بالتصرف في مال موكله بناء على عقد الوكالة الذي يفوضه في يده لا يرتكب جريمة نصب<sup>(١٧)</sup> . حتى ولو بان من بعد أن الوكالة كانت قد انتهت ولم يكن الوكيل قد علم بذلك .

(٣) قد يكون المال مملوكا للمتصرف ولكن ليس له حق التصرف فيه ، كالمال المنقول المسجوز عليه قضائيا او اداريا فانه يبقى في ملكية مالكه ولكن لا يجوز له التصرف فيه والا عد مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ او ٣٤٢ ع . والرأي السائد في هذه الصودرة هو عدم العقاب على الفعل بوصفه نصبا تأسيسا على أن نص المادة ٣٣٦ يتطلب اجتماع الصورتين معا ، عدم ملكية الجاني للمال وكونه لا حق له في التصرف فيه فلذا انتهى أحصا فقلبت جريمة النصب أحد أركانها<sup>(١٨)</sup> . وقد قضى في صدره التصرف في عقار باتباع بان قانون المرافعات للأصل لم ينص على أنه تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف في العقار المراد نزع ملكيته ، فعزاية المدين في التصرف في العقار المنزوعة ملكيته بالنية له حتى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية - وعلى ذلك فمن باع لأخر المياينة مسجورا عليها وقسم إجراءات نزع الملكية لا يمكن أن يؤاخذ على ذلك جفاليا ، وكل

(١٦) نقض ١٩٤١/٥/٢٦ ميسومة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٨ .

(١٧) أحمد أمين ص ٧٢٢ .

(١٨) رؤوف ص ٣٨٩ ، الشاوي ص ٢٢٢ .

ما يمكن أن ينسب إليه هو أنه ارتكب تدليسا مدنيا لا يعاقبه عليه (١٩) -

ويذهب رأى إلى أن عبارة « ولا له حق التصرف فيه » قد وضعت خصيصا لمعاقبة المسالك الذي ليس له حق التصرف في ماله. والذي يحتفل بواسطة الإيهام باستعمال ذلك الحق الذي سلب عنه ، فهو لا يرى ضرورة لاجتماع الشرطين المشار اليهما آنفا . ويقول ان حرف الواو بالنص يراد به التنويع لا المطف ، وأن عقد البيع يتراخى فيه نقل الملكية إلى حين التسجيل ، ولكن يترتب على العقد العرفي التزام البائع بنقل الملكية بالتسجيل ويجب ألا يصدر من جانبه أى عمل يعرقله ، واذن فهو ممنوع من التصرف بالبيع بعد ذلك والا فهو يعرقل التسجيل ومن ثم ان باع العقار مرة ثانية قبل تسجيل المشتري الأول لمقده ثم سجل هذا المشتري المقد ، فيعتبر استيلاء البائع على الثمن من المشتري الثاني مكونا للركن المادى فى جريمة النصب بالتصرف فى مال مملوك ليس له حق التصرف فيه (١٠٠) .

(٤) والصورة الأخيرة هي الفرض الذي لا يكون المال ملكا للبائع ولا له حق التصرف فيه ، وهي بلا شك الصورة الأصلية لتوافر الركن المادى فى جريمة النصب بهذه الوسيلة . ومثالها أن يبيع شخص لآخر مالا ثابجا أو منقولا لا يملكه ولم يكن موكلا من المالك فى التصرف فيه . فالتنصير الذى قبضه البائع يكون قد استولى عليه بطريق النصب . من ذلك ما قضى به من اتفاق المتهم وزوجه على الادعاء كذبا بملكية منزل وتصرفها بالبيع فى انقاضه وفى جزء من أرضه تتكون به جريمة النصب وليس بشرط حيث أن يصر المالك الحقيقي (١٠١) . وأيضا قضى بأن الشارع اذ جعل تصرف المتصرف فى غير ملكه نوعا من الاحتيال قابلا بذاته ومستقلا عما يقع بالطرق الاحتيالية الأخرى المبينة بالمادة ٢٩٣ ع ٣٣٦ ، قد اشترط لاعتبار هذا التصرف نصبا معاقبا عليه بهذه المادة أن يكون المال الذى جعل التصرف فيه ليس مملوكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه . فإذا تصرف شخص فى عقار كان مملوكا له وسبق التصرف فيه لشخص آخر فيختلف الحكم على حسب ما اذا كان حق الملكية السابق التصرف فيه قد انقضى كائنات إلى

(٩٩) نظى ١٩٣٤/٣/١٩ قضاء النجف ق ٨٦٣ .

(١٠٠) القفل ص ٢١٧ وما بعدها .

(١٠١) نظى ١٩٣٨/٤/٤ مجموعة القواعد الثلاثية ج ٤ ق ١٩٣ ، ١٩٣٨/١١/١٤ .

ج ٤ ق ٣٦٩ .

التصرف لو لم ينتقل اليه . فاذا كان قد انتقل بالتصرف الأول وقع التصرف الثاني في غير ملكه ووجب عقابه عليه بمقوبة النصب والا فلا . وجريمة النصب هي حصوله للبيع مرتين لا تحقق الا في جانب المشتري الثاني ، وفي صورة ضياع ياله بسبب غش البائع له من جهة وحرمانه من العين المحصولة له فيها . من جهة أخرى ، وأما المتصرف له الأول فلا يتصور قيام أية جريمة في حقه . وتوجد حالة أخرى غير ما ذكر يمكن فيها تصور وقوع جريمة النصب وهي حالة ما اذا اتفق البائع مع المشتري الأول بعقده لم يستكمل بشفة ثم أوصم المشتري الثاني ببيع له وهو يعلم ان المشتري الأول على وشك تسجيل عقده قبل أن يدرك المشتري الثاني تسجيل عقده هو ، وأن هذا المشتري الثاني ستضيق عليه العين حتما . في مثل هذه الصورة يكون البائع قد نصب على المشتري الثاني ، ولكن جريمته لا تكون مما تنطليق عليه العبارة الثانية من المادة ٢٩٣ وهي الخاصة بالتصرف في غير المملوك ، بل تكون من جرائم العتق المادية المنصوص عليها بالعبارة الأولى من المادة ولا بد فيها من اثبات الطرق الاحتمالية (١٠٢) .

وشروط يحرر أن يجهل المجنى عليه أن المال ليس في ملكية الجاني وليس له حق المتصرف فيه ، والا انضمت جريمة النصب لانتفاء الكذب . ولذا قضى بأنه اذا كان دفاع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الاحتمال في الدعوى لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم انه غير ملك له تعاقد معه عليه فان الحكم اذ ادانته في جريمة النصب على أساس ان التصرف في مال لا يملكه المتهم التصرف فيه هو طريقة من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتمالية يكون قاصر التبيان في الأسباب التي بنى عليها (١٠٣) .

### (٣) الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة

تقوم هذه الوسيلة الاحتمالية باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة وحملها كركن . ماذى في جريمة النصب . دور حاجة لما يؤيدها شأنها في هذا شأن الوسيلة السابقة ، وإن كان الغالب أن يوجد الى جوار الاسم الكاذب

(١٠٢) نفس ١٩٣١/٢/٥ قضاء النفس في ٨٥٩ ، ق. ٨٥٨ ، وراجع ردوف ص ٣٦١  
(١٠٣) نفس ١٩٤٤/١٢/٥١ بمجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢٠ . ١٩٦٦/٥/١٦  
احكام النفس ص ١٧ ق ١١٤ .

أو الصفة غير الصحيحة تدخل شخص آخر أو أشياء خارجية مما يؤثر وسيلة الطرق الاحتيالية(١٠٤) . وقد قضى بأنه يكفي لتكوين جريمة النصب أن يتسمى الشخص الذى يريد سلب مال الغير باسم كاذب يتوصل به إلى تحقيق غرضه دون حاجة إلى الاستعانة على اتمام جريته بأساليب احتيالية أخرى(١٠٥) . كما قضى بأن ادعاء المتهم كذبا الوكالة عن شخص آخر ثم استيلاء على مال المجنى عليه لتوصيله إلى موكله المزعوم يعد فى القانون اتخاذا لصفة كاذبة بالمعنى المراد فى المادة ٣٣٦ ع ، ويكفى وحده لتكوين ركن الاحتيال ولو لم يكن فيه استعمال لأساليب الخس والخداع المبرر عنها بالطرق الاحتيالية ، فإن النصب بمقتضى هذه المادة كما يحصل باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب يحصل باتخاذ صفة كاذبة ولو لم يكن مقرونا بطرق احتيالية(١٠٦) .

ومع هذا فقد قضى بأنه متى كانت الواقعة هى أن المتهم لم يتجاوز فى فعلته اتخاذا اسم كاذب دون أن يعمل على تثبيت اعتقاد المجنى عليه بصحة ما زعمه ، وأن المجنى عليه اقتنع به لأول وهلة ، فإن ذلك لا يكون من المتهم إلا مجرد كذب لا يتوافر معه المعنى المقصود قانونا من اتخاذا الاسم الكاذب فى باب النصب ، وذلك لأن القانون وإن كان لا يقتضى أن يصحب اتخاذا الاسم الكاذب طرقا احتيالية بالمعنى الذى جاء به نص مادة النصب ، إلا أنه يستلزم أن تحف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى المتهم ، وتقدير هذه الظروف والاعتبارات من شأن قاضى الموضوع(١٠٧) . ويؤخذ على هذا الحكم أن مجرد استعمال الاسم الكاذب يكفي فى ذاته لتوفر وسيلة الاحتيال دون أى اشتراط آخر

(١٠٤) لاميح ص ٢٠٩ .

(١٠٥) نفى ١٩٣٦/٢/٢ قضاء النسخ ق ٨٧١ ، ١٩٥٥/١٠/٢٤ ق ٨٧٨ . ونفى

رئس ١٩٣١/٥/١٨ بطنان ق ١٤٣ . وجارسون م ٢٠٥ بته ٦٢ .

(١٠٦) نفى ١٩٤٣/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٩٣ ، ١٩٧٤/٢/١٤ أحكام

النسخ ص ٢٥ ق ٤٩ .

(١٠٧) نفى ١٩٤٨/٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٢ . ونفى أيضا بأنه

لا ادعى شخص أنه مخبر فى البوليس واستولى بهذا الادعاء على مبلغ من شخص آخر بدون أن يفتقر ادعائه بأفعال مادية أخرى من شأنها التأثير فى المجنى عليه . فمجرد هذا الادعاء الكاذب لا يكفي لتكوين جريمة النصب ، إذ ليس فى مجرد اتخاذا ذلك الشخص لصفة المخبر من أنبوليس ما يحصل المجنى عليه على إعطائه مالا ( نفى ١٩٣٠/٤/١٧ قضاء النسخ ق ٨٧٥ ) .

كتمثيل من جانب شخص غير الجاني ، وإنما يجب أن يكون ذلك الاسم هو السبب الذي عمل المجنى عليه على تسليم المال تحت إيهامه ، فإذا تبين أن الاسم الذي تسمى به الجاني لم يكن ذا أثر على المجنى عليه ، ومع هذا قام بتسليم المال إلى الجاني فلا تتوافر علاقة السببية بين فعل الجاني وتسليم المجنى عليه للمال ومن ثم تنتفي جريمة النصب (١٠٨) .

والحكمة في الاكتفاء باتخاذ الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة كوسيلة في جريمة النصب أن في ذلك ما يوحى بصديق الأكاذيب التي يدل بها الجاني ويجعلها جديرة بالثقة وتحمل المجنى عليه على تسليم المال تحت تأثير ذلك الاتهام ، لا سيما وأنه ليس في مقدور الشخص أن يلجأ إلى سبيل يتحقق به من صدق ما يزعمه الجاني من اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ، فيطالب بتقديم ما يثبت حقيقة اسمه أو أن يدل له على الصفة التي ينسبها إلى نفسه ، فلم يجز العرف إذا تقدم شخص لآخر على أنه فلان أن يطلب إليه تقديم بطلانته الشخصية ، ومن يزعم كذباً أنه محامي أو طبيب لا يسأل عن الشهادة الجامعية التي نالها للاطلاع عليها . ولذا لا يحق للمتهم أن يدفع التهمة بأن المجنى عليه قد أهل في التحري عن صحة أقواله (١٠٩) .

ويستوى في الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة كوسيلة للنصب أن يكون شفهياً أو يتخذ الجاني محرراً (١١٠) ، وهو في الصورة الأخيرة قد يكون جريمة تزوير (١١١) .

ويشترط في أي الصورتين أن يكون الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة بتصرف إيجابي من جانب المتهم ، فإذا كان المجنى عليه قد أخطأ في شخص المتهم معتقداً أنه آخر وسلمه ماله على هذا الأساس فلا تقوم هذه الوسيرة من وسائل النصب لأنه لا يفترض في المستلم أن ينبه المسلم إلى خطئه (١١٢) ، وقد سبق أن ذكرنا عند الكلام عن جريمة السرقة أن التسليم عن خطأ يمنع قيام الاختلاس .

(١٨) محمود مصطفى من ٢٤٩ هامش ٣ ، رؤوف من ٣٩٩ .

(١٠٩) استئناف استئنافية ١٧/١١/١٩٠٨ المصوعة الرسمية من ١٠ ن ٩٦ .

(١١٠) نفس فرنسي ١٩٢٥/٢/٥ بلتان ق ٣٧ . روسلي من ١٣٦ .

(١١١) لامير من ٤١١ .

(١١٢) الفلل من ٢٠١ . نفس فرنسي ١٩١٤/١/٢٢ دالوز ١٩١٤ - ١ - ٢٥٦/٥٨.٢٢٥

بلتان ق ٢١٧ .



### (أ) الاسم الكاذب

الاسم الكاذب هو كل اسم ينتحله الجاني ويكون غير اسمه الحقيقي . ويستوى أن يكون الاسم المنتحل اسماً خيالياً أصلاً أو اسماً حقيقياً لشخص آخر غير الجاني نسبته إلى نفسه ليوهم الغير بأنه صاحب الاسم . وقد يكون بعض الاسم حقيقياً وبضه خيالياً ، ويتوافر الاسم الكاذب كذلك إذا استعمل الجاني اسمه وكان له سميّاً فأراد أن يستغل هذا التشابه في الأسماء بالإيهام بأنه سميّه (١١٣) . فلا يعتبر اسماً كاذباً الاسم الذي اشتهر به المتهم (١١٤) ، ولا اسمه الحقيقي المدرج في شهادة الميلاد متى كان غير الاسم المشهور به ، لأن كلا الاسمين يعتبر صحيحاً (١١٥) .

ويجب أن يكون الاسم الكاذب هو الذي حمل الجاني عليه على تسليم ماله ، أي أن تتوافر علاقة السببية بين تسمي المتهم بالاسم الكاذب وتسليم المال ، فإن لم يكن الاسم المنتحل هو الذي أدى بالجاني عليه إلى تسليم المال فلا تتوافر هذه الوسيلة من وسائل الاحتيال (١١٦) .

### (ب) الصفة غير الصحيحة

الصفات غير الصحيحة كثيرة ومتنوعة ، وهي كل ما يستند الجاني لنفسه فيضفي على شخصيته معنى آخر مستمداً من تلك الصفة التي يزعمها . وقد تكون الصفة درجة علمية كشهادة في القوانين لمن يزعم أنه محام . وقد تكون مهنة لمن يدعى أنه طبيب أو مسنار (١١٧) . وقد تكون الصفة الكاذبة عملاً يزعم الجاني الاشتغال به ، من ذلك ما قضى به من أن اتخاذ المتهم صفة تاجر وجموله بناء على ذلك على جهيزات الراديو التي استولى عليها ، فيه وجه ما يكفي لتكوين ركن الاحتيال الذي تتطلبه المادة ٣٣٦ ع لأن ذلك منه يعد اتخاذاً لصفة غير صحيحة ، إذ المراد من الصفة غير الصحيحة هو التحال لقبه أو وظيفة أو مهنة أو قرابة أو ما شاكل

(١١٣) محمود صنتقى ص ٤٥٠ ، نظري فرنسي ١٩٠٣/١١/٢٠ دالوز ١٩٠٤ - ١ -

٤١٥ - (١١٤) جارسون م ٤٠٥ بند ٦٩

(١١٥) أنقلي ص ٢٠١ ، أبو السعود ص ٧١٥ ، روفه ص ٢٩٦

(١١٦) روسلييه بند ٦٥٢

(١١٧) جارسون م ٤٠٥ بند ٧٨ وما بعده - ورجع لامير ص ٤١٣ وقد ذكر أمثلة

تديد من قضاء المحاكم

ذلك (١١٨) . وما يستل في انتحال الصفة الكاذبة للنوع اعتمدها بالمادة ٢٩٢ ع ٢٣٦ ادعاء شخص أنه موظف كبير بأحد فروع الحكومة في حين أنه موظف صغير ، لأن عبارة « موظف كبير » تحمل في ثناياها الإيهام بالتفوق وعلو الكلمة وبغض الرأي إلى غير ذلك من الصفات والمزايا التي لا يتمتع بها الموظف الصغير فادعاء كل ذلك يقدر حق يحد اتصالا بصفات غير صحيحة (١١٩) . وينطوي تحت فعل النصب استعمال المتهم لصفته الحقيقية إذا استعان بها كوسيلة للادعاء كذبا بأن له من السلطة ما يمكنه من أداء خدمة للجني عليه (١٢٠) . ويعد كذلك من الصفات الكاذبة ادعاء علاقة خاصة بالأحوال الشخصية كالأبوة أو البنوة أو الزوجية أو القسرية أو المساهرة ، متى كانت تلك الصفة هي التي حملت الجني عليه على تسليم المال (١٢١) ، كمن تدعى أنها زوجة لشخص وهي في الواقع خليلته (١٢٢ مكر).

وأما العلاقة القانونية فإنها لا تعد وسيلة نصب لأنها ليست صفة ولو كانت كذبة كمن يدعى الملكية (١٢٣) ، أو أنه يدين الجني عليه (١٢٤) . ولكن تستثنى حالة الوكالة . فمن يدعى كذبا أنه وكيل عن آخر في استلام مال معين فيعطيه الجني عليه المبلغ تحت الإيهام « بصفة الكاذبة » يعد مرتكباً لجريمة النصب . وقد قضى بأن ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتحاذاً لصفة كاذبة ولو أن بعض الأحكام جرت على أن ادعاء حالة قانونية

(١١٨) نظى ١٩٤٤/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٠٧ ، ١٩٥٠/٣/٦ أحكام النقض ص ١ في ١٢٩ و ٢٨٣ وفيه امض المتهم لصفة تاجر ووسيط .  
(١١٩) نظى ١٩٣٥/٤/١ نقضه النقض ق ٨٧٤ .  
(١٢٠) جيل ص ٤٤٨ .

(١٢١) جيني ص ١٥٩ ، وقد قضى في فرنسا بأن ادعاء الشخص أن له ثلاثة أولاد ليسقط على إهانة الماطلين ذوي الأولاد يوجب الصفة غير الصحيحة في جريمة النصب ( جازو ج ٦ ص ٢٢٥ ) . وكذلك ادعاء صفة الأمومة عن جنين قتل في الحرب للحصول على إمانة ( نظى فرنسي ١٩٢٦/١٢/١٠ ) فالوز الأسبوعي سنة ١٩٢٧ ص ٦٧ . وراجع أحكاماً عديدة أشار إليها جيل ص ٤٤٨ .

(١٢٢) مكرر) أودع شخص آخر ياله حالي لجنومسة فيباعها له ويقض ثمنها ثم تبين أن الجنومسة مملوكة لشخص لطاع على المشتري الثمن . قضت محكمة النقض بأن لا تصب لانونا لأن الإيهام بالملكية مجرد كذب لا يمكن اعتباره حرفة احتيالية بالنظر المتصور عليه في المادة ٢٩٣ عقوبات ( نظى ١٩٢١/٣/٢٦ المجموعة الرسمية ص ٢٢ ق ١٣ ) .  
(١٢٣) روسيليه ص ٤٢١ حلفش ٥ .  
(١٢٤) جيل ص ١٥٩ ، روسيليه ص ٤٢٦ ، لاميير ص ٤١٦ ، أحمد أمين ص ٧٣٨ .

أو علاقة تكسب حقاً قانونياً لا يكون صفة كاذبة ، إلا أن أغلب الأحكام قد استنتجت بالذات ادعاء الوكالة وعينت على الأخص حالة من ينهب لزوجة آخر ويدعى كذباً أنه كلف بأخذ أشياء لزوجها لئلا يميلها إليه . فإذا ذهب شخص إلى امرأة وادعى أنه موفد من قبل زوجها لأخذ شيء عينه لها فقد دونه وأعطته إياه . اعتبر هذا الشخص متخذاً لصفة غير صحيحة وحق عقابه بمقتضى المادة ٢٩٤ ع (١٢٤) . وتعتبر صفة غير صحيحة استمرار الشخص في انتحال صفة كانت له حقيقة ثم زالت عنه ، كمن كان وكيلًا عن آخر ثم انتهى عقد الوكالة ورغم علم الجاني بذلك استولى على مال بعض الأفراد تحت صفة الوكالة (١٢٥) .

وإدعاء الحالة القانونية لا يوفر الصفة الكاذبة في جريمة النصب كادعاء القاصر أنه رشيد أو ادعاء المحجور عليه أنه رفع عنه الحجر ، لأن الأصل فيمن يتعامل معه أن يتحقق من صفته وأهليته في التعامل (١٢٦) .

ويجب في الصفة غير الصحيحة - شأنها شأن الاسم الكلف - أن تكون هي السبب الذي حمل المجنى عليه على تسليم ماله ، فإن لم يكن لها ذلك الأمر فلا تقوم وسيلة الاحتيال باتخاذ صفة غير صحيحة ، ولذا يجب أن تبين المحكمة في حكمها أن الاتصاف بالصفات الكاذبة من جانب المتهم كان مقصوداً به التأثير في المجنى عليه وخداعه والا كان حكمها معيناً بالقصور متعين النقض (١٢٧) .

#### علاقة السببية

لما كان مبنى جريمة النصب هو القس والحديصة لسلب ثروة المجنى عليه كلها أو بعضها ، فإن المنطق يقضى بأن يكون المجنى عليه قد تضرع عن حيازته للمال وسلمه إلى الجاني نتيجة لاستعمال وسيلة الاحتيال وتحت

(١٢٤) نقض ١٩٣١/١٢/٢٨ قضاء النقض ٨٨٦ ، ١٩١٣/٥/٣١ ، ٨٩٠ ، ١٩٦٧/٦/١٢ .

أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٧ .

(١٢٥) لا يخبر س ٤١٧ . ولكن اتخاذ إجراءات قضائية وكنا إلى صفة وكالة زالت قبل

استخدامها ، يؤدي إلى عدم قبول تلك الإجراءات لأنها من غير ذي صفة . ولكنه لا يشكل جريمة نصب ( نقض ١٩٧٥/١/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠ ) .

(١٢٦) جازو ج ٦ بقية ٢٥٤٦ .

(١٢٧) نقض ١٩٤٦/٣/١٢ قضاء النقض ق ٨٨٧ ، ١٩٥٣/٤/١٤ ق ٨٨٥ .

تأثيرها ، فيجب أن تكون وسيلة الاحتيال مسابقة على تسليم المال (١٢٨) .  
ولذا قضى بأنه إذا لم يكن ظاهراً من الحكم أن كانت طريقة الاحتيال مسابقة  
على الاستيلاء على المال كما يقضى به القانون بحيث لولاها لما حصل الاستلام  
أم أن هذه الطرق لاحقة على التسليم تعين نقض الحكم (١٢٩) .

فإذا لم يكن الأمر كذلك ، أي إذا لم تكن للوسيلة الاحتيالية التي  
بجاء إليها الجاني أدنى أثر في تسليم المال وأنه سواء اتخذها الجاني أو لم  
يتخذها سيسلم المجنى عليه المال ، فإن جريمة النصب تنتفي (١٣٠) ، لأن  
العقاب ينقح النصب باعتبار اعتداء على ثروة الأفراد بطريق الخديعة .  
وقضى بأنه لا يعتبر نصيباً تسمى شخص باسم ابن عم مأمور المركز  
واستجدائه بهذا الاسم من أحد أعيان المركز متى اتضح أن هذا الاحسان  
هو مما اعتاده المجنى عليه وأمثاله نحو الفقراء وأنه حتى مع عدم تسمى المتهم  
بهذا الاسم فما كان يتأخر عن الاحسان إليه . لأنه يجب في جريمة النصب  
أن تكون التسمية هي الأساس لابتزاز أموال المجنى عليهم والدافع لهم على  
ما أخذ منهم (١٣١) .

ويتعين على المحكمة أن تبين في حكمها وسيلة الاحتيال التي لجأ إليها  
الجاني وأنها من بين الوسائل التي حمدها المشرع في المادة ٣٣٦ من قانون  
العقوبات وهي السبب الذي حصل المجنى عليه لتسليمه ماله ، وذلك حتى  
تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق النصوص القانونية ، فإن  
هي قصرت في ذلك كان حكمها معيباً مستوجباً للنقض (١٣٢) .

وتقدير محكمة الموضوع لوقائع الدعوى يخرج من نطاق رقابة محكمة  
النقض . فما ينتهي إليه قاضي الموضوع من توافر علاقة السببية بين وسيلة

---

(١٢٨) يجب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول  
عليه . مما يقتضي أن يكون التسليم لاحقاً لاستعمال الطرق الاحتيالية ( نقض ١٩٦٤/٣/١٢ )  
أحكام النقض س ١٥ ق ٤٩ ) .

(١٢٩) نقض ١٩٢٥/١١/٤ المحلضات س ٦ ق ١٧٩ ، جارسون م ٤٠٥ بند ٦٠  
(١٣٠) إذا لم يكن ثمة احتمال بل كان تسليم المال من سلمه من بيته . بحقيقة الأمر  
لا لجريمة ( نقض ١٩٤٠/١/٢٠ قضاء النقض ق ٨٦٩ ) .

(١٣١) منوف الجزلية ١٩١٤/١٠/١٤ المجموعة الزمنية س ١٦٠ ص ٦٩ - -  
(١٣٢) نقض ١٩٣٨/٣/١٤ قضاء النقض ق ٩١٦ ، ١٩٣١/٥/١٧ مجموعة النواضع القانونية  
٢ ق ٢٢ ، ١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض س ٤٣ ق ٦ .

الاحتياط وعدم نوافرها هو مطلق سلطانه . ومن أحكام النقض عن علاقة السببية ما قضى به من أنه إذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما وقع من المتهمين نصبا بناء على أنهما توصلا الى الاستيلاء على المال من المجنى عليها عن طريق إيهامها باحتمال مهاجمة اللصوص لها وسلب أموالها والاستمانة ن ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرفات التي وقعت في الجهة وكانت ند قالت في حكمها ما يفيد أن الحادث المشار اليه رتب فعلا وأن المجنى عليها كانت تعلم بوقوعه وقت أن ذكره لها المتهمان ، نذلك لا تتوافر به الطرق الاحتياطية كما هي معرفة به في القانون(١٣٣) . كما أفضت بأنه إذا كانت المحكمة قد أسست ادانة المتهم في النصب على أنه استعمل طرقا احتياطية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أريج من جيبه خطابات يخبره فيه مرسله بأن يرسل اليه مبلغا من المال ليرسل اليه سمنا ، وكلف شخصا بقرائه في حضور المجنى عليه وعلى مسمع منه ثم طلب الى المجنى عليه أن يقدم له المبلغ المذكور ليرسله الى مرسل الخطاب على أن يقاسمه الربح ثم ذكرت المحكمة في حكمها أن المتهم يتجر حقيقة في السمن وأن المجنى عليه يعرف ذلك ، ومع هذا لم تعرض للنطلب المشار اليه والسبى قالت أنه ترتب عليه الحصول على مال المجنى عليه هل كان صحيحا أم مزورا وهل رمى المتهم من تلاوته الى سلب مال المجنى عليه أو لا ، فهذا منها قصور في بيان الواقعة يعيب حكمها(١٣٤) . وقضى بأنه من القصور الذي يعيب الحكم في ادانة المتهم القول بأن الواقعة تلخص فيما ورد بصحيفة المدعى بالحق المدني وما شهد به في الجلسة من أن المتهم أوهمه أن في استطاعته الحاقه للعمل بمصلحة السكة الحديد وأن المصلحة تقتضت لاسكان التيمين وجوب دفع تأمين لحرانتها ضد اصابات العمل قدره ثلثا ، وعلى هذا الأساس استولى على المبلغ من المجنى عليه(١٣٥) . وأن الحكم الثنى يدين متهمين في جريمة النصب والشروع فيه دون أن يستظهر الصلة بين الطرق الاحتياطية التي استخدمها وبين تسليم المال اليها هو حكم مشوب بالقصور ويضمن نقضه إذ لا يتسنى لحكما النقض في هذه الحالة أن تراقب تطبيق القساوان على واقعة الدعوى(١٣٦) . وقضى بأنه متى كان الحكم قد أثبت على المتهم ادعائه أنه ضابط مباحث وتقديمه للمجنى عليه بكتابة

(١٣٣) نقض ١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٤

(١٣٤) نقض ١٩٥٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١ ق ٣٤٩ .

(١٣٥) نقض ١٩٥١/٢/٦ قضاء النقض ق ٩٨٢ .

(١٣٦) نقض ١٩٥٥/١١/١٦ قضاء النقض ق ٩١٥ .

شخصية لتأييد هذا الادعاء الكاذب مما اتخذ به المجرى عليه فصله المبلغ  
السبق طلبه فانه يكون قد بين بما فيه الكفاية ركن الاحتيال في جريمة  
النصب باتخاذ صفة غير صحيحة (١٣٧) . والمحكمة ليست ملزمة ببيان مدى  
تأثير الطرق الاحتيالية على المجرى عليه بالذات وانخداعه بها ما دام  
أن الجريمة قد وقعت عند حد الشروع وما دامت الطرق الاحتيالية التي  
استعملها الجاني من شأنها أن تخدع شخص معتاد في مثل ظروف المجرى  
عليه (١٣٨) .

## ثانيا

### موضوع النصب

قلنا ان الجرائم التي ترتكب ضد المال عامة قد هدف بها المشرع الى  
حماية ثروة الأفراد المنقولة ، وهو الحال في جريمة النصب فقد ابتنى  
القانون بالمقاب عليها أن يحمي أموال الأفراد المنقولة من الاستيلاء عليها  
بمقريق الحيلة . ولذا يشترط أن يكون موضوع جريمة النصب مالا منقولاً  
مملوكاً لغير الجاني .

#### (١) المال :

يجب أن يكون هدف الجاني هو الاستيلاء على مال ، ومن ثم لا يصلح  
الإنسان لأن يكون محلاً لجريمة النصب ، وانما يصح أن تكون الحيلة وسيلة  
لجريمة الخطف . وكذلك لا يعد نصبا من يحصل بوسيلة احتيالية الى أن  
يقسط الدائن له الدين أو يؤجله (١٣٩) .

وليس بذات أهمية تقدير قيمة المال فان ارتفعت أو انخفضت فهي  
لن تؤثر في قيام الجريمة ، وإن كان القاضي قد يدخلها في اعتباره عند  
تقدير العقوبة . ولقد ذهب رأى الى القول بأن المال اذا كانت له مجرد قيمة  
أدبية ، فانه لا يصلح لأن يكون موضوعاً لجريمة النصب ، كالمخطابات

(١٣٧) نفس ١٦٥١/١/٢٢ أحكام النقض من ٢ ق ٢٠٦ .

(١٣٨) نفس ١٦٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض من ٣٣ ق ٦٩٢ .

(١٣٩) نفس ١٦٣٤/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٢ .

والمذكرات الخاصة (١١٠) . ونحن نرى العكس لأن نص المذكرة ٣٣٤ من قانون العقوبات قد ذكر الاحتيال لسلب ثروة الغير كلها أو بعضها ، ومما لا جدال فيه أن المذكرات والمطابيات الخصوصية تعد من ثروة الشخص . والمتأكد أن البعض منها تصل أثمانها إلى مبالغ كبيرة لأهمية شخصيات أصحابها . وفضلا عن هذا فإن هدف الشارع من العقاب على الجرائم التي ترتكب ضد المال هي حماية ثروة الأفراد المنقولة ، فلا معنى إذن للقول بأن المسألة ذو القيمة الأدبية يصلح لأن يكون موضوعا لسرقة ولا يصلح أن يكون موضوعا لجريمة نصب (١٤١) .

ويستوى في صلاحية المال لأن يكون موضوعا لجريمة نصب أن تكون حيلة المجرم عليه للمال مشروعة أو غير مشروعة ، فمن يتوصل بالاحتيال إلى الاستيلاء على مواد مخدرة من آخر يعد مرتكباً لجريمة النصب إذا توافرت أركانها ، وكذلك الحال فمن يستولى على سلاح غير مرخص بحيازته .

ويعرض رأي للمحصل على وظيفة أو عمل بطريق الحيلة هل يعتبر العمل جريمة نصب تأسيساً على أن الغرض من وسيلة الاحتيال هو الحصول على مبلغ من المال هو أجر الوظيفة أو لا جريمة في الأمر ، وينتهي بحق إلى أن الواقعة لا تعد نصيباً لأن الشخص لم يأخذ المال بغير حق ولكنه مقابل عمل قام بأدائه فعلاً (١٤٢) . ومن المسائل التي يمكن ثور هو استعمال الحيلة في الزواج . وفي هذه الحالة تنبئ التفرقة بين صورتين ، الأولى إذا كانت بغية الجاني من وسيلة الاحتيال هي اتمام عقد الزواج فعلاً فلا جريمة في الأمر لأن قصد الاستيلاء على ثروة المجرم عليه لا يقوم في هذه الحالة (١٤٣) . وأما إذا كان قصد الجاني منصرفاً إلى الاستيلاء على ثروة المجرم عليه فقط ، أي أنه قد اتخذ الزواج وسيلة توصله إلى ذلك الغرض فإنه يعد نصيباً ويعق عقابه بموجب المادة ٣٣٦ عقوبات .

(١٤٠) أحمد أمين ص ٧٤٢ ، محمود مصطفى ص ٤٥٢ ، جادو ج ٦ بند ٢٠٦٦

وسميه ص ٤٤٠

(١٤١) القتل ص ٢٢٧ ، أبو السعود ص ٧٦٢

(١٤٢) الشاذلي ص ١٢٨

(١٤٣) حتى ولو كان البائع هو الطبع في ثروة الزوجة . نقض ١١٢٧/١٢/٩٨ - مجوعة

للقواعد القانونية ج ٤ ق ١٢٢ ، جادو ج ٦ بند ٢٥٦٤ ، القتل ص ٢٢٥ ، محمود مصطفى

ص ٤٥٢ ، أبو السعود ص ٧٨٢ ، رؤوف ص ٣٧٧

## (٢) المنقول

تضمنت المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات النص على الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة<sup>(١٤٤)</sup> أو أى متاع ينهول . أما المقولات فإن أحكام نقل ملكيتها فيها الحماية الكافية لها<sup>(١٤٥)</sup> ، إذ لا بد من تسجيل التصرف فيها ، وهذا لا يمنع من أن يكون التصرف فيها وسيلة نصب ، ولكن موضوع الجريمة هو المال الذى يستولى عليه الجاني من المتصرف اليه<sup>(١٤٦)</sup> . والأشياء التى عددها فى المادة ٣٣٦ عقوبات جاءت على سبيل التمثيل لا الحصر ، أى أن كل مال منقول يصلح لأن يكون موضوعاً لجريمة نصب . ولقد ذكر نى نهاية العبارة التى عدت بعض الأموال د.أى. متاع منقول ، مما مفاده التمثيل لا الحصر ، وقد كانت تفنى عما سلف من البيان .

وينطبق ما سبق أن ذكرناه عند الكلام على المال المنقول فى جريمة السرقة بالنسبة لجريمة النصب أيضاً ، فالمال المنقول هنا هو كل مال قابل للنقل فتدخل المنقولات بطبيعتها والقارات بالتخصيص كالنوافذ والأبواب والآلات الزراعية .

والاستيلاء على المنفعة فقط لا يكفي لقيام الموضوع فى جريمة النصب كمن يتوصل بطريق الخيلة إلى الركوب فى وسائل المواصلات العامة بشئ أجر تحت الزعم بأنه من رجال الشرطة أو يحصل على وعد بالشهادة لصالح شخص معين أو تأجيل دفع دين<sup>(١٤٧)</sup> . وإذا تلعب سائق سيارة أجرة فى المهاد حتى تمكن من الاستيلاء على أكثر من الأجرة المستحقة له ، فهذه

(١٤٤) ومن هذا القبيل حصول الطامن على عقد بيع نتيجة لفرق احتيالية ( راجع منه الصورة فى نظى ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٩٧٢ ، ومشار إليه عند الكلام فى الواقعة المزودة ) .

(١٤٥) فإذا كان العرض من وسيلة الإحتياج الاستيلاء على متاع فلا تقوم جريمة النصب . ( نظى ١٩٦٦/٧/١ الفرائض من ٣ ق ٦١٤ ) . وينتقد الشاوى هذه النتيجة ويرجعها إلى الأصل العاديين لجرائم المال فى القانون الرومانى ، ويرى وجوب تدخل المشرع لمطابق على كل نصب ما دام يترتب عليه ضرر للغير من ١٢٩ .

(١٤٦) مصادو مصطفى من ٢٥٢ .

(١٤٧) هيجنى من ١٥٣ ، حبل بنشد ٧١٦ ، رؤوف من ٤٠٣ . وصفرى للوضوح

بأنه عند الكلام على القصد الجنائى الخالص .



الواقعة تعتبر نصيبا بالاستيلاء على مال لا مجرد منفعة (١٤٨) .

#### (٢) المملوك للغير

يجب أن يكون هدف الجاني هو الاستيلاء على مال غير مملوك له . والمبرة في هذا بالحقيقة والواقع ، فإذا كان المال من ملكية من يستولى عليه فلا جريمة في فعله ولو كان يستعد وقت استيلائه على المال أنه مملوك لغيره . فإذا كان المال في ملكية من يحتال لاخته وهو يعلم بملكيته له ، وقد انجأ الى تلك الوسيلة في سبيل الحصول عليه فلا تسند اليه جريمة ، وإنما يجب أن يكون الاحتيال للحصول على مال معين بذاته وأوصافه ، فإذا كان الغرض هو الحصول على مقابل مال في ذمة المجنى عليه فإنه عندئذ تتوافر جريمة النصب ، كالشخص الذي يداين المجنى عليه بمبلغ من المال ويحتال عليه لتسليمه سلفة تساوي قيمتها قدر الدين (١٤٩) .

ويكفي أن يكون المال موضوع جريمة النصب مملوكا لغير الجاني ، يستوى في هذا أن يكون مالكه هو الشخص الذي وجهت اليه وسيلة الاحتيال مباشرة أو آخر غيره قصده الجاني واستعمل ثالث كأداة لتحقيق غرضه ، ولذا قضى بأنه إذا كانت المحكمة قد استخلصه من وقائع دعوى النصب التي أوردتها في حكمها أن المتهم لم يقصد بفعلة الا الوالد الذي دفع من ماله المبلغ المحول به الطرد لا ولده الذي كانت محرومة بإسسه البوليصه فذلك من سلطتها ولا تقبل المصادلة فيه أمام محكمة النقض . ودفع المبلغ المحول به الطرد الى مصلحة البريد هو بمثابة دفعه الى شخص المحول فيعتبر المحول أنه استولى على هذا المبلغ ولو كان المحول اليه قد أوقع الحجز عليه تحت يد مصلحة البريد قبل أن يستلمه المحول (١٥٠) .

#### الغرض في النصب

يثور التساؤل لمعرفة ما اذا كان يشترط أن يلحق المجنى عليه ضرر من استيلاء الجاني على بعض ماله ، أو أن الجريمة تتوافر حتى ولو لم يسفر عنها ضرر .

- 
- (١٤٨) لاميير ص ٤٤٩ . نقض فرنسي ١٩٢٨/١٢/٢ جالوز الأسبوعي ١٩٢٦ ص ١١٧ .  
روؤف ص ٤٠٤ ، الشاوي ص ١١٠ .  
(١٤٩) روسيليه ص ٤٤٩ ، الشاوي ص ١٣٠ .  
(١٥٠) نقض ١٩٤٢/٦/٢٢ نقضه النقض ق ٩٠١ .

اختلف الرأي في هذا الصدد ، فذهب بعض رجال الفقه الى انه لا يشترط وجود الضرر فالمشروع لم يتطلبه في جريمة النصب ، وأن عبارة سلب ثروة الغير كلها أو بعضها لا تفيد أكثر من أن الجاني تحصل على مال المجنى عليه ولو كان حصوله عليه بمقابل أي ولو لم يترتب على النصب نقص في الذمة (١٥١) ، وأن القساقون قد حدد النتيجة المعاقب عليها بأنها الاستيلاء على مال الغير بطريق الخيلة وهذا هو الضرر الذي يعاقب عليه القانون (١٥٢) . وذهب فريق آخر الى أنه يشترط وجود الضرر لقيام جريمة النصب (١٥٣) وبالأقل يكون محتمل الوقوع (١٥٤) ، لأنه ما لم يحصل أي ضرر فلا يكون هناك سلب لثروة الغير أو جزء منها .

ويؤخذ من أحكام محكمة النقض عندنا أنها تشترط الضرر ، وتكتفى منه بالضرر المحتمل . فقد قضت بأن مجرد الاستيلاء على نقود عن طريق التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه يعتبر نصبا معاقباً عليه بمقتضى المادة ( ٢٩٣ ، ٣٣٦ ) من قانون العقوبات بغض النظر عما إذا كان الضرر الحاصل عن هذا التصرف قد وقع فعلاً على الطرف الآخر في المقد أو على صاحب الشيء الواقع فيه التصرف ، فمن رهن منقولا ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ من المال استولى عليه من المرحون ، يحق عليه العقاب بمقتضى المادة المذكورة ولو لم يلحق المرحون ضرر بسبب اقتضائه قيمة الرهن من صاحب هذا المنقول (١٥٥) . كما قضت بأنه يكفي لتحقيق جريمة النصب أن يكون الضرر محتمل الوقوع (١٥٦) .

(١٥١) الفلل ص ٢٢٦ ، محمود مصطفى ص ٤٥٣ .

(١٥٢) القساق ص ١٢٩ . والى هذا الرأي تميل الأحكام الفرنسية .

(١٥٣) أير-السوم ص ٧٨٥ و ٨٧٩ ، جازو ج ٦ بند ٢٥٧١ . جارسون م ٤٠٥ بند ١٠٧ ، روسليي بند ٦٥٧ .

(١٥٤) أحمد أمين ص ٧٤٣ .

(١٥٥) نقض ١٩٣٦/٨/١٩٣٦ مجسدة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨١ ، وفي الواقعة يلاحظ

أن الضرر محتمل الوقوع .

(١٥٦) نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ مجسدة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٩ ، ١٩٢٤/١١/٥ المحامات ص ٤ ص ٦٤١ ، ١٩١٠/١١/٢٠ للمجسدة الرسمية ص ١٧ ص ٧٧ وفيه قررت أنه يجب في جريمة النصب أن يبين بالحكم بياناً تأمل الأفعال والظروف التي اعتبرتها المحكمة مكونة للضرر ولا نفوذ على محكمة النقض أن تراقب وجود الضرر وعدم وجوده .

« وهذا الاتجاه من المحكمة العليا محمود ، لأنه اذا انعدم الضرر الملاقاة فليشأن من الصالح أن يتدخل القانون الجنائي ، وتكفي قواعد القانون المدني لتنظيم الملاقة القائمة ، على أنه يكفي في الضرر أن يكون شحتيلا وهو أمر تستقل بتقديره محكمة الموضوع »

## ثانيا

### القصد الجنائي

جريمة النصب جريمة عمدية ، ومن ثم لا بد أن يقوم الدليل على توافر القصد الجنائي لدى الفاعل حتى اذا تكاملت معه باقي الأركان حق عليه العقاب . ولا يكفي في جريمة النصب أن يتوافر القصد العام الذي يتطلبه المشرع في كل الجرائم العمدية ، وإنما يجب أن يقوم إلى جواره القصد الخاص ، فإذا انعدم القصد انصرفت الجريمة بالنظر . والقصد الجنائي العام في جريمة النصب هو توافر العلم عند الجاني بأن الأفعال التي يأتيها بمعداتها القانون وسائل احتيال ومن شأنها حمل المجنى عليه على تصليم ماله . والقصد الخاص في تلك الجريمة هو انصراف نية الجاني إلى الاستيلاء على الحيازة الكاملة لثروة المجنى عليه أو جزء منها .

### (١) القصد الخاص

يتعين على يتوافر لدى الجاني العلم بأن ما يأتيه يعد في القانون من وسائل الاحتيال التي نص عليها المشرع في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وأن من شأن تلك الوسائل حمل المجنى عليه على تسليم المال . فان كان الفاعل يعتقد صحة الأمر السخي أدلى به ، ولو كان في حقيقته - عن جهل منه - غير صحيح انصدم لديه القصد الجنائي وبالتالي لا قيام لجريمة النصب . فالشخص الذي يقول ان في مقدوره شفاء الأمراض ويعتقد فعلا أن لديه الوسائل الكفيلة بشفاء المرضى لا يعد مرتكباً لجريمة نصب ، وإن صح أن تسند اليه جريمة مزاوله مهنة الطب بغير ترخيص متى توافرت أركانها (١٥٧) وكذلك من يتصرف في مال منقول أو ثابت معتقداً أنه أصبح

(١٥٧) قس يانه لا مسئولية على معلم الطبيب الروماني اذا كان لا يعلم بأنه مخطوئ  
يستعمل طرفاً إحصائية ( نقل ١٩١٣/٣/٦ المجلد من ٥ ق ٩ ) .

في ملكيته بطريق الميراث وهو في الواقع لم يرثه بعد ، لا تتوافر في حقه جريمة النصب . والوكيل الذي يبيع بعض المال الموكل لبيعه في وقت كان الموكل قد عزل فيه من الوكالة وهو لا يدري لا يجد مرتكباً لجريمة النصب بالنسبة لما استولى عليه من المشتري .

وقيام العلم الذي يوفر القصد العام عند الفاعل مردد وقائع الدعوى وما تستخلصه منها محكمة الموضوع ، التي يتعين عليها التحرز عند إثباته ونفيه لأن النصابين عادة أشخاص أذكيا ، يحكيون شباكهم في مهارة ليهربوا بها من أحكام القانون . ولا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة النصب على استقلال ما دام ما أوردته الحكم من وقائع دالا بإذاته على قيامه (١٥٧) مكرراً .

#### (٢) - القصد الجنائي

فضلاً عن وجوب توافر القصد الجنائي العام على الصورة المتقدمة فإنه يتعين أن يكون لدى الجاني نية خاصة هي الاستيلاء على الميزة الكاملة لكل ثروة المجهنى عليه أو جزء منها أي تملكها (١٥٨) . ولقد سبق لنا أن قلنا أن السقاب على النصب أزيد به حماية ثروة الفرد المنقولة (١٥٩) .

فاذا لم يكن قصد الفاعل منصرفاً الى تملك المال الذي تحصل عليه من حائزه بطريق الحيلة انتهى قيام القصد الجنائي الخاص وحصلت تبعاً جريمة النصب . فمن يتوصل بوسائل الاحتيال الى الحصول على منفعة من آخر لا يجد مرتكباً لجريمة النصب . كمن يستطيع ايهام البائع بما يجعله يوافق على تقسيط ثمن مبيع ولو عجز فيما بعد عن سداد بعض الأقساط ، فالحلاقة بين البائع والمشتري لا تقوم أن تكون علاقة مدنية بحتة (١٦٠) .

٥٧: مكرراً نفس ١٩٨٢/١/٢٤ أحكام النقض من ٣٤ ق ٢٢ .  
(١٥٨) وذلك بصرف النظر عما إذا كانت القائمة تنبذ على الجاني أو على غيره . التل  
من ٢٢٧ ، ووصلية بنده ٦٥٨ .

(١٥٩) يرى آيو السعد أنه لا محل لاستعمال قصد خاص وأن القصد الجنائي في النصب هو قصد عام ونية التملك هي جزء منه ( ص ٨١٤ ) .

(١٦٠) نفس ١٩٢٤/٤/٢٢ مجوعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٢٢ . ونفس بأنه ما دامت المسككة قد أتت أن المصنف لم يكن جلفاً وقت التصالح المدعي وإنما كان يحصل على سرب المجهنى عليه ثروته فلا وجه للقول بأن هذه الواقعة هي اختلاط بين مدني و جنائي نفس ١٩٤٥/٥/٢٢

وكذلك من يلجأ الى الحيلة ليحصل على كتاب ليطالع فيه ثم يردده الى صاحبه: ومن يزعم أنه من رجال الشرطة ويتوصل بذلك الى ركوب الترام دون دفع الأجرة لا يعد فعله نصيباً (١٦١) . ومن يؤم صاحب ملهى بأنه مفتش بأداة الملاهي ويستطيع بذلك أن يشاهد عرضاً به .. ولا يؤثر في عدم قيام الجريمة في هذه الصورة أن يكون صاحب الملهى قد خسر أجر المقعد الذي شغله الفرد ، لأن العبرة هي بالاستيلاء على مال المجنى عليه لا مجرد الخافق خسارة به (١٦٢) . ولكن اذا توافرت وسيلة الاحتيال واستطاع الجاني أن يحصل على بطاقة تبيع له دخول الملهى تقوم قبله جريمة النصب ، لأن البطاقة تعد حينئذ من الأموال التي يصح أن تكون موضوعاً لجريمة النصب ، أى مالا مملوكاً للفرد (١٦٣) .

وجريمة النصب كجريمة السرقة جرمية وقتية ، ولذا يجب أن يطهر القصد الجنائي بقسميه العام والخاص وقت الاستيلاء على المال ، فتصرف نية الجاني عند اتخاذ الوسائل الاحتيالية الى تملك مال المجنى عليه . فان كان غرضه وقت ذاك هو مجرد الاستيلاء على منفعة ثم قامت لديه بعد ذلك نية التملك فلا يقوم القصد الجنائي وتنضم جريمة النصب . فالشخص الذي يلجأ الى الحيلة لاستمارة كتاب لطالعه ثم يمن له بعد ذلك أن يملكه لا تتوافر في حقه جريمة النصب .

وينبغي رأى الى أنه لا أهمية في النصب لما اذا كان التسليم بقصد نقل الحيازة التامة او المؤقتة او حتى مجرد اليد العارضة فحسب . واذا كان التسليم بقصد نقل الحيازة التامة للمال فالواقعة تعد نصيباً مجرداً ، واذا كان التسليم لنقل الحيازة المؤقتة للمال كايجار او غارزة استعمال فالواقعة تعد نصيباً وفي نفس الوقت خيانة امانة ، وأما اذا كان التسليم لتسليم اليد المارضة فحسب فالواقعة تعتبر نصيباً وفي نفس الوقت

لفاء النظم ق ٨٩١ ) . وجريمة النصب تتوافر ولو كان في مقدور الجاني أن يحقق ما ادعاه ما دامت نيته قد انصرفت الى الحقيقة الى الاستيلاء على مال المجنى عليهم دون القيام بما وعد به ( نظم ١٩٧٠/١٢/١٣ أحكام النظم س ٢١ ق ٢٩٤ ) .

( ١٦١ ) راجع استئناف الاسكندرية ١٩٠٧/١١/١٧ المجموعة الرسمية . س ٩٠ ق ٩٩ .

( ١٦٢ ) راجع النظم ١٩١٣/١٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣٠ وجاء به أن جريمة

النصب تستلزم الاستيلاء على شيء بطريق الاحتيال .

.. ( ١٦٣ ) جرسون . م ٤٠٥ بده ٦٢٥ .

سرقة (١٦١) . ونحن نرى أن النصب لا يتوافر في الصورتين الأخريتين لانقضاء القصد الجنائي الخاص في جريمة النصب وهو نية الاستيلاء على الحيازة الكاملة للمال المجني عليه . ففي الصورة الأولى إذا كان قصد الجاني منصرفاً من أول الأمر إلى الاستيلاء على المال نقوم جريمة النصب ولا محل لقيام جريمة خيانة الأمانة لأن التسليم هنا لم يكن بناء على وجه أمانة وإنما كان نتيجة وسيلة احتيال بصرف النظر عن قصد المجني عليه ، والعبرة بالواقع وهو انعدام عقد الأمانة لأن نية الجاني لم تنصرف إلى ذلك على الإطلاق . وأما إذا انصرفت نية الجاني منذ البداية إلى مجرد الحيازة المؤقتة ثم غير نيته واستولى على المال ولو كان سبيله وسيلة احتيال فلا تقوم جريمة النصب ، لأنه كما رأينا يشترط أن يقوم القصد الجنائي وقت الاستيلاء على المال من المجني عليه ، وكذلك الحال إذا كان التسليم لجرود اليد العارضة لا يتوافر النصب لأنه يشترط أن يكون المجني عليه قد نزل عن حيازة المال كاملة نتيجة لوسائل الاحتيال وهو أمر لم يحدث في الواقعة المطروحة .

وينبغي التحرز عند بحث توافر القصد الخاص لدى الجاني وإقامة الدليل عليه ولا سيما فيما يتعلق بالمشروعات الكاذبة ، ذلك أن بعض هذه المشروعات قد تكون حقيقة وقد تسير في الطريق الطبيعي لامتثالها في أول الأمر ولكن نية الجاني تكون منصرفة إلى الاستيلاء على ثروة الغير سواء من البداية أو فيما بعد ، بالنسبة لما يجد من الأموال ، فجدية المشروع هو حقيقته لا يجد على الغوام دليل انعدام القصد الجنائي ، بل إن غالبية المشروعات قد تبدو في أولها جدية ثم تكشف الأيام عن حقيقتها ، وإنما كانت تخفي وراءها وسيلة من وسائل النصب .

ولاهية الركن الأدبي وهو القصد الجنائي في قيام جريمة النصب أو انعدامها يتعين على محكمة الموضوع أن تبين بأسبابها توافره في حق الجاني عند الحكم بإدانته (١٦٥) . وهي في استخلاصها لقيامه أو عدم

(١٦٤) رؤوف ص ٤٠٦ .

(١٦٥) ففي بانه لما عبر المحكم عن القصد الجنائي في جريمة النصب بمباراة « قصد النصب » فهذا التعبير وإن كان يصح أن يكون موضع انتقاد إلا أنه لا يصلح وجهاً للظن من المحكم ما دام مراد المحكم ظاهراً وهو أن النصب ارتكب الجريمة بقصد سلب مال المصطفى عليه وحرمانه منه ( ظن ١٩٣٣/١١/٢٠ قضاء الظن في ٨٩٢ ) . وأنه لا محل للظن من الحكم

توافره لا تخضع لرقابة محكمة النقض ، اذ هو مطلق سلطانها في تقدير وقائع الدعوى .

ومتى ثبت القصد الجنائي بشرطيه في حق الجاني مع باقي أركان الجريمة حقت عليه العقوبة ، ولا عبرة بالباعث الذي دفعه الى مقارنة الجرم ، وإنما قد يكون له أثره في قدر العقوبة (١٦٦) . ولكننا نجد أن محكمة النقض قد قضت بأنه لا يرتكب نصيبا من توصل الى الاستيلاء من مدينه على مبلغ من المال بطريق الاحتيال بأن أرسل اليه طردا به أحجارا واشترط عدم تسليمه اليه الا بعد دفع القيمة موعدا أنه نحاس ، لأن جريمة النصب لا تتوافر الا اذا كان القصد منها سلب ثروة الغير كلها أو بعضها ولم يكن عند المتهم هذا القصد ، لأنه انما أراد بالطريقة التي اتبعها الحصول على دينه الذي ماطله فيه المدين كثيرا ، وهي طريقة مقاسة جبرية معقولة وغير مشروعة ولكنها على كل حال لا تكون جريمة النصب (١٦٧) . وهو حكم منطوق لأن الجاني قد صدرت من جانبه وسيلة احتيالية توصل بها الى الحصول على المبلغ من المجنى عليه ، ولا ينفي من قيام الجريمة انشغال ذهنه بمبلغ من المال ، فالقصد الجنائي متوافر ولكن باعث التخالص لا ضمان له في وجود الجرم (١٦٨) ، مثل الدائن الذي يسرق من مال مدينه ما يتطابق دينه .

ويستوى في عدم الاعتماد بالباعث مشروعيته أو عدم مشروعيته حتى ولو كان عدم المشروعية متوافرا في حق المجنى عليه ، كمن يسلم ماله تحت تأثير وسيلة احتيال زعم بها الجاني امكان تحقيقه لفرض غير مشروع (١٦٩) .

بحجة عدم ذكره سوء القصد اذا كان مضمونا بالبداهة من الوقائع التي بينها الحكم ببراءة كلفيا (نقض ١٩٢٩/٤/١١ بموجبة الفوائد القانونية ج ١ ق ٢٢٥) .  
(١٦٦) لنقض فرنسي ١٩٤٢/١٢/١٥ بلفان ق ١٥٢ ، ورسليه بلف ٦٥٨ .  
(١٦٧) لنقض ١٩١٢/٦/٢٢ الحقوق ص ٢٨ ص ١٢ .  
(١٦٨) القليل ص ٢٣٨ ، الشاوي ص ١٢٥ . وقد قضى بتوافر جريمة النصب في حالة دائر أرسل برصلا بالسكة الحديدية ولهم مدينه أن به زيتا في حين أن ما به كان ماسوسلم برخصة الشحن لمدنيين وقضى منه الشحن يتعد الدين . (تلا الجزئية ١٩١٦/٩/١٠ المصنوعة الرسمية ص ١٧ ص ٢٥٥) .  
(١٦٩) أحمد أمين ص ٧٥٧ ، الشاوي ص ١٢٥ . ونقض ١٩٢٣/٢/٦ للمحكمة ص ٢ ن ٣٦٩ وجاء به أن تلوه المجنى عليه بالجريمة التي امتنع بها الشهادة على الإحتيال عليه

### الشروع في النصب

قلنا عند كلامنا على الشروع في جريمة السرقة أن الرأي الذي استقر عليه الفقه والقضاء في مصر في تعريف بدء التنفيذ - وهو الركن المادي في الشروع - هو الأخذ بالنصب الشخصي والذي يفرقه بأنه الفعل الذي يؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة فيكتشف بذلك عن نفسية خطيرة في الجاني . ولقد قرر المشرع العقاب على الشروع في جنحة النصب بقوله : « أمعن شرع في النصب ولم يتممه ... » .

ويتوافر الشروع في جريمة النصب إذا ما ألقى الجاني بوسيلة الاحتيال التي أعدها للاستيلاء على مال المجنى عليه فاكتشف الآخر تلك الحيلة ولم يسلبه المال وهي صورة الجريمة الخائبة (١٧٠) ، أو لم يكتشفها وضبطت الجريمة وقت تسليم المال وهي صورة الجريمة الموقوفة (١٧١) . ومن المقرر أن الطرق الاحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادي لجريمة النصب وأن استعمال الجاني أيادها يعد من الأعمال التنفيذية (١٧٢) . وكل الأفعال التي يمهّد ويستعمل بها الجاني لمقدرة الجريمة تعد من الأعمال التحضيرية : فالدجال الذي يؤثّر مكاناً من الداخل والخارج على شكل عيادة طبية ويمين فيها مريضاً ، تعد أفعاله هذه أمثالا تحضيرية لجريمة النصب . أما من يتقدم إلى المجنى عليه بمزاعمه الكاذبة ويتدخل شخصي آخر لتأييد تلك الأكاذيب فيمد ما صدر منهما من أعمال التنفيذ المكونة للشروع . والشأن كذلك فيما تسمى باسم كاذب أو اتصفت بصفة

وسلب حاله لا يعني مرتكب النصب من الطاب . فإذا كان الجاني قد أوصم المجنى عليه بأن له نفودا لدى القضاء وحصل بواسطة هذا الاتهام وما ارتكب من الطرق الاحتيالية على مبلغ من المال بمصرى أنه سيفتحه إلى القضاء على سبيل الرشوة وإذاله لنفسه فكل ما يمكن أن ينجم عن تلوث المجنى عليه بجريمة الرشوة أنه يلحق غير محق قانوناً في مطالبة الوسط رد ما أخذه منه على خطئه لأن سبب العقاب محرم قانوناً .

(١٧٠) نفس ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٩٢ .

(١٧١) يذهب جازر إلى أنه لا يصح وجود جريمة الخائبة مجرد تسليم المال للجاني يحصل للجريمة تأمة ( ج ٦ بند ٢٥٧٢ ) .

(١٧٢) نفس ١٩٧١/٦/٢٠ أحكام النقض من ٢٢ ق ٢١٨ ، ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ٩٨٤ ، ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ٩٤ . أن طرق الاحتيال خيرة من كل قتل والا به الاستيلاء على الشيء المراد ضلوه تعد أمثالا تحضيرية فقط ، ولا يبدأ الشروع إلا إذا سعى مرتكب الاحتيال إلى حيل المجنى عليه على التصديق « أحمد أمين س ٧٤٨ ، الظل س ٢٤١ .

إبراهيم السعد س ٥٠٨٠٥ .



غير صحيحة لدى المجنى عليه فهو يفصله قد خرج من دور النية الى مرحلة التنفيذ ، وإن لم توجد مرحلة تحضيرية .

وقد اعتبرت محكمة النقض شروعاً في نصب حالة شخص أرسل الى آخر مبلغ أريمين جنيهاً فيحث المرسل اليه برسالة أثبت فيها استلامه للمبلغ دون تحديد قدره ، فانتهز المرسل هذه الفرصة وحور على ظهر الرسالة خطاباً صادراً منه يفيد أنه يرسل للمرسل اليه مبلغ أريصاة جنية ، وجعل تاريخه يوماً سابقاً على ذلك اليوم الذي أثبتته المرسل اليه ، ثم رفع المرسل دعوى ضده يطالبه بمبلغ أريصاة جنية . وثبتت الوقائع على الوجه سالف الذكر ، ولم تر محكمة النقض في الواقعة تزويراً ولكن شروعاً في نصب تأسيساً على أن كتابة المتهم على ظهر الخطاب بحيث يفهم منه خطأ أن الكتابة الثانية هي رد على الأولى هي من طرق الاحتيال وتوجب الاعتقاد بوجود واقعة هي في الحقيقة مزورة (١٧٢) . ونحن نرى أن هذه الواقعة لا يتوافر فيها الشروع في النصب لأن مبنى الجريمة هو الاستيلاء على مال المجنى عليه بحيلة يخدع بها وتؤدي الى تسليم المال للجاني ، ووسيلة الجاني هنا موجهة الى القاضى ، أما المجنى عليه فهو أول من يعلم بكنب الجاني ولن ينخدع به .

هل يتوثر الشروع في جريمة النصب اذا كان تمام الجريمة مستحيل ، أى هل يقوم الشروع اذا كان الفرض الذى يهدف اليه الجاني يستحيل تحقيقه سواء أكان مرجع الاستحالة هو انعدام موضوع الجريمة أو عدم صلاحية الوسيلة ؟ . انتهى شخص مثلاً الاستيلاء على بعض مال المجنى عليه بطريق الميللة وكان الأخير لا يملك مالا ، أو التجا الجاني الى وسيلة مفضوحة للاستيلاء على بعض مال الغير . كمن يزعم أنه طبيب حكومى ويلبس جلباباً ومغطاً أبيض ، أو اذا تقدم شخص بمزاعمه الكاذبة التى تتوفر بها الطرق الاحتمالية الى شخص حاد الذكاء لا تنطوى عليه الأعييب المحتملين ، أو الى رجل من رجال الشرطة يعرف أمر المحتال سلفاً فهل يمكن القول بتوافر الشروع في هذه الصور وأشباهاها ؟ .

لقد عرضنا للخلاف حول العقاب على الجريمة المستعيلة في أكثر من موضع بهذا المؤلف . والرأى القالب هو التفرقة بين الاستحالة المطلقة

والاستحالة النسبية ، والمقاب على الثانية دون الأولى . ففي صورة من يزعم أنه طبيب بظاهر فاضحة لا يقوم المشروع في جريمة النصب لعدم صلاحية الوسيلة إطلاقاً (١٧٤) . وأما الاحتيال على شخص حاد الذكاء أو على رجس شرطة يعلم سلفاً بخداع الجاني له يجعل المشروع متوافراً إذ يجوز أن يتخدع غير المجنى عليه بالنصب (١٧٥) ، وكذلك في صورة انضمام المال لدى المجنى عليه (١٧٦) .

### المقنونة

حتى توافرت أركان جريمة النصب حق المقاب على مرتكبها ولا يؤثر فهو. هذا قيام المجنى عليه بالتصالح مع الجاني ، أو استرداده المبلغ الذي استولى عليه المتهم بطريق الاحتيال (١٧٧) . وإنما يصح أن يكون سبباً لتخفيف فقط وهو أمر يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع (١٧٨) .

ويثور التساؤل عما إذا كان تحريك الدعوى الجنائية في جريمة النصب يتوقف على شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في صورة ما إذا كانت الجريمة قد وقعت بين زوج وزوجته أو بين أصول وفروع قياساً على حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات والتي سلف الكلام عليها عند درامية جريمة السرقة ، تأسيساً على وحدة الحكمة وهي مراعاة مصالح العائلة ، أي لا ينطبق حكم المادة ٣١٢ بناء على ما جاء بالنص هو استثناء من القواعد العامة لا يصح القياس عليه .

١٧٧. رذوف ص ٣٧٣ - تشير الجريمة صعبة إذا لم يكن في الإمكان تحصيلها ، كان تكوين الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض الذي يصبه الفاعل ( نض ١٩٦٥/٣/٢٩ ، أحكام النض ص ١٦ ق ٦٦ ) .  
١٧٥. نض ١٩٦٣/١٢/١٣ المجموعة الرئيسية ص ١٥ ق ١٩ - ومع ذلك فهو يعي المكسب بالفسح المستوجب للمقاب في جريمة النصب هو الذي يتخدع به المجنى عليه . فإذا كان المجنى عليه عالماً بحقيقة ما وقع من أساليب فهذا يطفى وقوع الجريمة بهذه الأساليب .  
١٧٤. نض ١٩٦٨/٨/١٤ قضاء النض ق ٨٤٦ . وراجع نض ١٩٦٩/١/١٢ أحكام النض ص ٢٠ ق ١٤ .

١٧٨. الفلح ص ٩٤٤ .  
١٧٧. نض ١٩٨١/١٢/١ أحكام النض ص ٣٢ ق ١٧٥ ، ١٩٦٩/٦/٦ مجموعة الواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٧ ، ١٩٤٤/٢/٢٨ ج ٦ ق ٣٠٧ ، جرسون م ٤٠٥ بند ١٢٠ .  
١٧٨. نض ١٩٦٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٢٨ .

قضت محكمة النقض بأن المحكمة من الاعضاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ (٢١٤) من قانون العقوبات في باب السرقة هي : أن الشارع أراد أن يشتر عما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر ، وذلك حرصاً على سمعة الأسرة واستبقاء لصلوات الود القائمة بين أفرادها . وإذا كانت جريمة النصب مماثلة لجريمة السرقة وحكمة الاعفاء واحدة في كل الأحوال ، فيجب أن يمتد الاعفاء المنصوص عنه في تلك المادة الى هذه الجريمة (١٧٦) . ونحن نرى أن هذا القضاء قد أقيم على أسس مقبولة لأنه يهدف الى مصلحة الأسرة التي يهتم المجتمع رعاية الروابط بين أفرادها .

وقد قرر المشرع لجريمة النصب عقوبة الحبس . وقرر العقاب على الشروع في جريمة النصب فقال : « أما من شرع في النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة » .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على أنه « يجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة الشرطة مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر » . فضلاً عن حق القاضي الاختياري في تشديد عقوبة النصب في حالة العود اعمالا لنص المادة ١/٥٠ من قانون العقوبات ، فقد أجاز له المشرع أن يأمر بوضع الجاني تحت مراقبة الشرطة وهو حق اختياري كذلك . وهذه المراقبة ذات طبعين ، أدنى وقدره سنة واحدة وأقصى ومقداره سنتان ، شأنه شأن المراقبة المنصوص عليها بالنسبة للعود في جريمة السرقة المنصوص عليه في المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات .

ويجب أن يبين في الحكم يوم بدء المراقبة . ولذا قضى بأنه إذا كان الحكم قد رأى تطبيق المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بفقرتها على متهم وحكم عليه بالمراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ولم يبين تاريخ بدء المراقبة فإنه يكون قد أخطأ إذ المراقبة المشار إليها في هذه الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ إنما هي المراقبة العامة المشار إليها في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ . ومقتضى ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٣ التي لا يزال العمل سارياً بها من أن مدة المراقبة تبدأ من

اليوم المحدد في الحكم هو وجوب تحديد بدء المراقبة التي تقضى بها المحكمة حتى يؤدي اغفال هذا التحديد الى عدم تنفيذ عقوبة المراقبة التقضى بها (١٨٠) .

ويلاحظ أن الفرق بين جريمة السرقة والنصب يصدد المراقبة التي قد يقضى بها هو أنه في جريمة السرقة لا تصح إلا إذا كانت الجريمة تامة كما سلف البيان ، وأما في جريمة النصب فيصح القضاء بها ولو وقفت الجريمة عند حد الشروع لاطلاق النص (١٨١) .

وجريمة النصب تعد ماثلة للسرقة وخيانة الأمانة عند تطبيق أحكام  
العدد .

---

(١٨٠) نقض ١٩٥٢/١/٨ قضاء النقض ق ٩-٦ .

(١٨١) رؤوف ص ٤١٣ .

## الفصل العاشر

### جرائم الشيك

أصبحت للشيكات أهمية بالغة في هذه الأيام نظرا لما تيسره للأفراد في المعاملات ، فبدلا من أن يحمل الشخص معه مقدارا كبيرا من النقود نيوى بها التزاماته فيكون عرضا للسرقة والضياع ، يستطيع أن يعطي شيكا بالمبلغ المطلوب ، ويمتدور المستفيد من هذا الشيك أن يستوفي مقداره ويسلمه لمن يشاء ، فالشيكات تعتبر كالنقود وتقوم مقامها (١) . وتلك الخاصية التي للشيكات جعلت بعض الأفراد يسيئون استعمالها ويتوصلون بها الى الاستيلاء على بعض أموال الغير ، فيحرقون شيكات بدأ اخذوا من مبالغ ، وعندما يروم استيفاد الحصول على المال المتبقي قدره بالشيك من المسحوب عليه لا يجد لديه شيئا منه .

فاذا انتوى شخص اغتيال مال آخر وكان سبيله الى هذا الغرض اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب لدى المسحوب عليه ، فيصح التساؤل عما اذا كان هذا الفعل يعد جريمة أم لا .

اجبه رأى الى القول بأن هذا الفعل قد تصدى مرحلة الأكاذيب المخردة الى تلك المؤيدة بأشياء خارجية وتوفرت بذلك الطرق الاحتيالية وهي الركن المادي في جريمة النصب ، ذلك لأنه وإن كانت الأكاذيب المكتوبة لا تعد طرقا احتيالية الا أنه في الصورة الراهنة قد خرجت الواثمة عن دائرة الكتب المجرد الى ذلك المؤيد بتدخل شخص آخر هو المسحوب عليه الذي أسند اليه الجاني وجود رصيد قائم وقابل للوفاء بقيمة الشيك ، وعلى هذا متى توافر القصد الجنائي فقد قامت جريمة النصب وحق العقاب على هذا الأساس . وقد ذهبت بعض أحكام القضاء أول الأمر الى هذا الرأي (٢) - وعلى العكس من الرأي السابق ذهبت أحكام بعد هذا الى

(١) دولته بهد ٧١٣ .

(٢) تنض ١٨/١١/١٩٠٥ الاستقلال س ٥ ص ١٤ . استئناف مصر ١١/١٩١٣ المحقو

اعتبار فعل المتهم في هذه الصورة لا يعد نصيباً تأسيساً على أن الشيك مجرد كتيب مكتوب ، ولا يكفي للعقاب على جريمة النصب إعطاء شيك لا يقابله رصيد ، بل يجب أن يستعمل الجاني لاغتياال المال ما يؤيد الكتيب المحرر - أي الشيك - أما بتدخل شخص آخر أو بأشياء خاوية حتى يمكن القول بأن ما صدر من الجاني يدخل في نطاق الطرق الاحتيالية (٣) .

ولما للشيكات من أهمية بالغة لا سيما في الأعمال التجارية ، فقد تضمنت غالبية التشريعات نصوصاً تعاقب بعض صور إعطاء الشيك ورأى المشرع المصري أن يقطع الحلاف السالف البيان . وأضاف نصاً يعاقب من يعطي شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب والمخف بجريمة النصب مقررًا ذات عقوبتها ، لما رآه من أنه من المتعذر قانوناً ادخاله في مادة النصب . وقد اقتبس النص من مشروع قانون العقوبات الفرنسي وأدخله في قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ (٤) . فتنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على أن « يحكم بهذه العقوبات كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث أصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك ، أو أمر المسحوب عليه بعدم الدفع » .

وبين من نص المادة ٣٣٧ أن أركان الجريمة المنصوص عليها فيها ثلاثة : إعطاء الشيك ، لا يقابله رصيد كاف ، القصد الجنائي (٥مكرر) .

(٣) نفس ١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣٠ - وجاء به أن مجرد تقديم شيك لا يقابله رصيد قائم والاستيلاء على قيمة الشيك ليس في ذاته جريمة مماثلة عليها .

(٤) المذكرة الايضاحية لقانون العقوبات . وفي فرنسا أشير في القانون الصادر سنة ١٨٦٥ إلى أن إصدار شيك لا يقابله رصيد يعاقب عليه بمقوبة جريمة النصب إذا توافرت شروطها ، ولم يحصل منه جريمة خاصة خشية عدم تهيم استصاال الشيك . ولكن نادراً ما كانت تتوفر أركان جريمة النصب . ولذا جمل قانون ١٩١٧/٨/٢ إصدار شيك لا يقابله رصيد إما كان الساحب سيء النية جريمة خاصة . وبموجب القانون الصادر في ١٩٢٦/٨/١٢ أضيفت حالتاً عدم كفاية الرصيد وقيام الساحب بأمر المسحوب عليه بعدم السداد ثم نقلت الأحكام إلى القانون الصادر في ١٩٣٥/١٠/٣٠ عندما قننت أحكام الشيك .

(٥) مكرر يشترط لتطبيق جريمة إصدار شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هي إصدار ورقة تتضمن التزاماً مالياً معيناً هي الشيك وإعطاؤه أو تناوله للاستيفه وتدخل الرصيد الكافى القابل للصرف أو تهيمه ، ثم سوء النية ( نفس ١٩٣٥/٢/١٧ أحكام النص س ٣٦ ق ٣٦ ) .

ونتكلم عن كل من هذه الأركان .

## أولا

### الركن الأول : اعطاء شيك

يجب أن تكون الورقة التي يعطيها الجاني شيكا . ولم يتضمن القانون التجاري نصا بتعريف الشيك . وإنما تكلم عن أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الإطلاع عليها والأوراق المتضمنة أمرا بالدفع ، وذلك في المادة ١٩١ في الفصل السابع منه<sup>(٥)</sup> . وقد أثار هذا الوضع خلافا بين الشراح حول ما إذا كان المشرع يدخل الشيك بين تلك الأوراق من عدمه . وأما محكمة النقض فقد ذهبت في قضائها إلى أن الشيك يدخل ضمن الأوراق التي نص عليها في المادة ١٩١ من القانون التجاري فقالت : « إن الشيك هو في عرف القانون أداة وفاء يقوم فيه الرق مقام النقد ، ومن ثم يجب أن يكون مستحق الدفع لسبب الإطلاع ، وهو المبرر عنه في المادة ١٩١ من قانون التجارة بالحوالة المستحقة الدفع بمجرد الإطلاع عليها ، وجاءت المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات حماية لصاحب الحق فيه<sup>(٥مكرر)</sup> » .

ويمكن تعريف الشيك بما عرفه به القانون الفرنسي الصادر في ١٤ يولية سنة ١٨٦٥ في المادة الأولى منه ، بأنه « محرر مكتوب في شكل أمر بالدفع يتمكن بمقتضاه الساحب أو الغير من قبض كل أو بعض النقود المقيمة لفئة الساحب في محسابه لدى المسحوب عليه » . ويتعين علينا تناول نوعين آخرين من الصكوك هي ما يطلق عليها شيكات البرية وشيكات السياحة أو شيكات المسافرين ، لنرى هل يطبق عليها قواعد التجريم الخاصة بالشيكات العادية من عدمه .

---

(٥) تنص المادة ١٩١ من القانون التجاري على أن أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الإطلاع عليها والأوراق المتضمنة أمرا بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام مسددا منها اليوم المؤرخة فيه إذا كانت مسحوبة من البلدة التي يكون فيها الدفع . وأما إذا كانت مسحوبة من بلدة أخرى فيجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام مسددا منها اليوم المؤرخة له خلاف مدة المسافة .

(٥ مكرر) نقض ١٩٤٧/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ( مدني ) ج ٥ ص ٢٨٤ .

**شيكات البريد :** هي عبارة عن أمر بالدفع لدى الاطلاع يمكن الساحب بمقتضاه من قبض كل أو بعض النقود القائمة والمقيدة لحسابه لدى مصلحة البريد أو دفعها الى من عينه من الغير . وقد نظمها في مصر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بإنشاء فرع لحساب الأمانات بمصلحة البريد وأذونات الخصم . وقد اختلف السراى في مدى انطوائها تحت النصوص التي تجرم بعض صور التعامل بالشيكات . فذهب رأى الى عدم دخولها تحت نصوص التجريم . لأنها تختلف بطبيعتها عن الشيكات العادية ، وليست قابلة للتداول اذ لا يجوز التنازل عنها ولا تحويلها ولها أحكامها الخاصة بها<sup>(١)</sup> . وذهب رأى الى العكس لأنها عبارة عن أمر بالدفع يصدر من صاحب الحساب الى مصلحة البريد بدفع مبلغ معين من رصيده الدائن بمجرد الاطلاع على الاذن ، وأن شروط الاذن من علم القابلية للتداول وعمل البروتستو ليست من مستلزمات الشيك<sup>(٢) (مكرر)</sup> . وهو الرأى الراجح في فرنسا<sup>(٣)</sup> . ونرى أنه ما دام من الممكن أن يصدر الشيك لمصلحة شخص غير المودع ، فكانه بذلك يحل محل النقود في كونه أداة وفاء ، وتلك هي حكمة تشريع جريمة اصدار شيء لا يقابله رصيد ، وما دامت متوافرة في هذه الصورة فتمتد اليها أحكام التجريم .

**شيكات المسافرين :** هي عبارة عن أوامر تسحبها مؤسسة على فروعها في الجهات المختلفة من المسالم ويقصد بها تمكين السائح من الحصول على النقود اللازمة لهم في البلاد التي يقومون بزيارتها دون أن يضطروا الى حمل نقودهم معهم فيتمرضون لمخاطر ضياعها . فيستطيع حامل الشيك التوقيع عليه لدى البنك في الخارج ويتسلم النقود فوراً ، وهو تصدر عادة من بنوك كبيرة لها ثقة عالمية . وقد اختلف الرأى في تحديد طبيعتها وما اذا كانت تأخذ حكم الشيكات العادية من عنده . فذهب رأى الى أنها في الواقع مستندات اذنية أو هي خطابات اعتماد<sup>(٤)</sup> . ولكن الرأى الغالب يرضاها شيكات صحيحة استنادا الى الفوائد العملية التي تتحقق منها<sup>(٥)</sup> . ولقد حاول الشراح تبرير هذا الرأى من الناحية النظرية

(١) القلل ص ٢٥٩ .

(٢) مكرر) محسن شقيق . القانون التجاري المصري ، الأوراق التجارية ١٩٥٤ ، ص ٨٩٩

(٣) روسليه ص ٧١٤ ، لامير ص ٤٩٣ .

(٤) القلل ص ٢٥٨ .

(٥) قلبي بأن الشيك الميسري اذا حمل توقيعين لم يعد بينه وبين الشيك العادي أي

تأرق (١) نظري ١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النظر ص ٢٠ ق ١٤٣ ) .



بالقول ان من الواجب الاعتراف لكل المؤسسات المملوكة لذات الشخص بنوع من الذاتية والاستقلال ، فاذا سعت احداها شيكات على الأخرى ، وجب اعتبار الشيك كما لو كان مسحيا بين شخصين منفصلين<sup>(١٠)</sup> .

#### بيانات الشيك :

يجب أن يتوافر للصك عدة بيانات حتى تتحق له صفة الشيك وتوضح خاصيته في كونه أداة وفاء تقوم مقام النقود .

ويقتضى الأمر بداية استعرض لوجوب أن يكون الشيك محررا ، ذلك أن مختلف البيانات التي تتطلب في الشيك توصل الى كونه صكا محررا ، لأن تعرف طبيعة ورقة معينة وما اذا كانت تعتبر شيكا من علمه يقتضى التحقق من بيانات خاصة وردت بها ، الأمر الذى يفترض بالضرورة تحرير الصك<sup>(١١)</sup> . فالأمر الصادر تليفونيا من شخص الى بنك يتعامل معه بفتح مبلغ من المال الى شخص آخر معين يتقدم لاستلامه لا يقوم بها الشيك ، فالمحرر المكتوب وحده هو الذى يكون أداة وفاء وصالحا للتداول بين الناس شأنه شأن النقود .

ولا يهم شكل المحرر الذى أثبت به أمر الدفع ما دامت بياناته تؤدي معنى الشيك . فلا يشترط في الشيك أن يتم تحريره على نموذج معين<sup>(١٢)</sup> . فيستوى أن يكون ورقة بيضاء يحرها الساحب أو نموذجا مطبوعا من الشيكات التي تسدها المصارف . فقد قضى بأنه لا يشترط لزما أن يكون الشيك محررا على نموذج مطبوع وماخوذ من دفتر الشيكات الخاص بالساحب<sup>(١٣)</sup> . فتمنى حرر على أية ورقة واحتوى على البيانات التي تفيد أنه شيك ، كان في هذا الكفاية لترتيب مختلف الآثار القانونية للتعامل بالشيكات . وعملا تسحب الشيكات على نماذج مطبوعة تسدها البنوك المسحوب عليها وتسلمها الى عملائها لهذا الغرض وتسهلا للمعاملات .

(١٠) محسن شليق ص ٧٥٩ .

(١١) محسن شليق ص ٧٥٩ .

(١٢) مصطفى طه ، الأوراق التجارية ، ١٩٥٨ ، ص ٢٣٥ .

(١٣) نقي ١٩٥٧/١/١٩ أحكام النقض ص ٨ ق ١٨٧ .

ومتى كن الشيك محررا فلا أهمية بعد هذا لأن يقوم بتحزيرو  
الساحب (١١ مكرر) نفسه أو وليله أو أحد موظفيه أو حتى المستفيد مدام  
التوقيع عليه للساحب (١٤) . كما أنه لا أهمية للعادة التي يحرم بها  
الشيك سواء المداد المادى أو الحبر الجاف أو الأقلام الكويبا ، وإن كان من  
الأفضل استعمال المواد غير سهلة المحو أو التزوير دفعا لحظفة الغشاعب  
بالشيكات . ويجوز تحرير الشيك بأية لفسة ما دامت معروفة لأطراف  
العلاقة القانونية الناشئة عن الشيك ويستطيعون بهذا طرحه للتداول  
فى المعاملات (١٥) .

ولا يشترط ذكر لفظ شيك كتابة فى متن الشك . ويذهب الفقه  
والقضاء الى أن اغفال كتابة لفظ شيك لا يترتب عليه فقدان الشك لصفته  
هذه فى تقرير أحكام المسؤولية الجنائية ، أى حينما تتوافر إحدى جرائم  
الشيك (١٦) . وفى رأينا أن اشتراط ذكر كلمة شيك فى الشك لا تخلو  
من فائدة عملية ، اذ يكشف بمجرد الإطلاع عليه عن حقيقة . على أنه من  
الناحية الجنائية ينبى الاعتماد على الأمر الواقع ، فما دامت الورقة تحمل  
مقومات الشيك وتؤدى وظائفه ولو لم تحمل لفظ الشيك ، يتعين منحها  
الحماية الجنائية عملا على انتشارها وتميزا للثقة فيها ، والا لو قيل بالعكس  
لكان فى مقدور بعض الأشخاص سيئى النية الافلات من المسؤولية الجنائية  
باغفال لفظ الشيك وتضييع الحكمة من التجريم (١٧) .

#### ٩ - تاريخ انشاء الشيك

الأصل أن يذكر فى الشيك تاريخ اصداره فيكون ضمن بياناته ، ولهذا  
البيان أهمية ، اذ على أساسه يتحدد الوقت الذى كان ينبى أن يوجد  
فيه مقابل الوفاء - بافتراض أنه حر فى التاريخ الثابت به - لتحديد  
المسؤولية الجنائية . ولكن هل يؤثر على صحة الشيك عدم اثبات تاريخ له ؟

- 
- (١٢) مكرر) لا يوجد فى القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشك محررة بخط الساحب  
ولفظ . يتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير لأن غلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا فة  
لها ولا يؤده بها فى التعامل ( تنظ ١٩٨١/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠٠ ) .  
(١٤) تنظ ١٩٧١/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٠ ، ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ ق ١٧٦ .  
(١٥) حسن المرصفاوى ، جرائم الشيك ، ١٩٨١ ص ٢٦ .  
(١٦) كابريلك ، الشيك ، ١٩٤٩ ص ٤٦ .  
(١٧) حسن المرصفاوى ص ٤٧ .

ينسحب القضاء الى أنه يكفي وجود تاريخ على الشيك قبل تقديمه للمسحوب عليه فلا يؤثر على صحة الشيك عدم اثبات تاريخ له ، ففي مقدور المستفيد أن يحزر التاريخ يوم تقديمه للمسحوب عليه . فقد قضى بأنه اذا كان الثابت بالحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه ولم يكن يقابله رصيد ، فإن تبرئة مصدر الشيك بقوله انه وقت تحريره لم يكن به تاريخ ، ذلك يكون خطأ في القانون ، فان اعطاء الشيك الصادر لمصلحته بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع التاريخ قبل تقديمه الى المسحوب عليه(١٨) .

ولكن ما الرأي اذا حرر الشيك في تاريخ معين وكان مستحق الوفاء في يوم لاحق على اليوم الذي حرر فيه ، هل تفقد الورقة صفات الشيك فلا تعد أداة وفاء وانما مجرد أداة ائتمان ، أو لا . أثر لهذا الأمر وتبقى لتبرئة خصائص الشيك ؟ وفي هذه الحالة إما أن يكون الساحب قد أثبت تاريخ السحب وتاريخ الوفاء على الشيك وإما أن يكون قد اكتفى بإثبات التاريخ الأخير فقط .

ففي الصورة الأولى اذا حرر تاريخان على الورقة فإنها تفقد صفة الشيك ولا تصبح محلاً لتوقيع المقاب ، لأن الشيك يقوم مقام النقود ، أي أنه أداة وفاء يجوز لحامله أن يتعامل به كالنقود في تسديد الديون ، وفي الصورة الماثلة تنتفي هذه الصفة من الورقة(١٩) . وقد قضى بأن طبيعة الشيك كأداة وفاء تقتضي أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء ، بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره . وإذا كان الشيك بعد التأخير عليه باستنزال ما دفع من قيمته الأصلية قد حمل تاريخين فقد فقد بذلك منذ هذه اللحظة وإلى حين تقديمه للبنك مقوماته كأداة وفاء تجري مجرى النقود وانقلب الى أداة ائتمان ، فخرج بذلك عن نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات التي تسيخ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانوناً(٢٠) . وأنه لا عيب على

---

(١٨) نقض ١٩٧٨/١٠/٢ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٢٨ ، ١٩٧٤/٣/١٠ من ٢٥ ق ٥٥ .  
١٩٧٣/٢/١٦ من ٢٤ ق ٧٦ ، ١٩٧١/٤/٢٥ من ٢٤ ق ٩ ، ١٩٥٢/٦/١٠ من ٣ ق ١٠ .  
القتل من ٢٥٦ .  
(١٩) محمد صالح ، شرح القانون التجاري ، ج ٢ ، ١٩٤٠ من ٣٨٦ .  
(٢٠) نقض ١٩٦٣/٤/١٦ أحكام النقض من ١٤ ق ٦٤ ، ١٩٧٥/٦/٩ من ٣٩ ق ١١٨ .

الورقة الصادرة في تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر وتحمل هذين التاريخين(٢٩) .

وفي الصورة الأخرى إذا حرر الشيك في تاريخ معين لم يثبت به ، وكان تاريخ الوفاء لاحقاً له فإن هذا لا يؤثر على صحة الشيك ، ومهما ثبتت هذه الواقعة فإنها لا تنفي إمكان عقاب مصدر الشيك ان لم يوجد مقابل الوفاء قائم وقابل للسحب وحتى لو كان المستفيد يعلم بذلك(٣٠) .  
والحكمة في هذا أن الشيك يعد أداة وفاء لا سيما في الأعمال التجارية .  
ومن الأهمية بمكان حماية الغير الحسن النية(٣١) .

فمتى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فإنه يعتبر صادراً في التاريخ المثبت فيه(٣٢) . ولا يقبل من صاحبه القول بأنه في حقيقة الأمر صدر في تاريخ سابق(٣٣) . وطلب تحقيق ذلك لا يكون مستأهلاً رداً صريحاً(٣٤) . وإذا حرر شخص عدة شيكات تصرف في تواريخ مختلفة وكان كل شيك منها لا يحمل إلا تاريخاً واحداً فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات(٣٥) . ولا يجوز اثبات ما يخالف ظاهر الشيك ولا الاعتداد في هذا الصدد بتاريخ التحويل(٣٦) .  
أو أنه حصل اتفاق بين المتهم وبين المجنى عليه على استبدال الدين وسداده على أقساط(٣٧) . وإذا كان الحكم الصادر بإشهار إفلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ الذي يحمله الشيك وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بمسد إشهار الإفلاس في وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب(٣٨) . والدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو من الدفوع

(٢٩) نقض ١٩٤١/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٠ .

(٣٠) نقض ١٩٥٢/٣/٤ قضاء النقض ق ٩٤١ .

(٣١) مصطفى طه ، ص ٢٤١ .

(٣٢) نقض ١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٨٦ .

(٣٣) نقض ١٩٥٢/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٤ ق ٣ .

(٣٤) نقض ١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٤ .

(٣٥) نقض ١٩٥٠/١١/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٢٨٧ .

(٣٦) نقض ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٤ .

(٣٧) نقض ١٩٥١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٩٩ .

(٣٨) نقض ١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٥ .

الموضوعية التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض(٣١) .

وفي حكم لحكمة النقض قررت أنه لا يفسر من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحصل إلا تاريخاً واحداً ، إذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يفسر من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الإطلاع . فإصدار شيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ما دام الساحب يعلم بوجود رصيد قائم في التاريخ المثبت بالشيك ، وبذلك ينمجم ميعاد الإصدار في ميعاد الاستحقاق وتنتقل ملكية مقابل الوفاء الى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه اليه . أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو إجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشك ، وما افادة البنسك بعدم وجود الرصيد الا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي ، سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها(٣٢) .

وهناك رأى ينحسب الى القول بأن الورقة بوضعها الذي أشرنا اليه لا تصلح شيكاً وإنما هي مجرد وعد بالدفع ، وجعل في حكمها الشيك الذي لم يثبت له تاريخ(٣٣) .

#### ٢ - مكان انشاء الشيك

يذكر عادة في نماذج الشيكات المطبوعة بيان مكان سحب الشيك ، وهذا البيان وإن كانت له أهمية في تحديد الاختصاص ، إلا أنه لا أثر إطلاقاً لأغفاله أو ذكره على طبيعة الورقة وكونها شيكاً ، لأن أي الأمرين لا يؤثر على وظيفتها(٣٤) . ولذا قضى بأن مكان سحب الشيك ليس من

(٣١) نقض ١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٢١ ، ١٩٧٤/١٢/٩ من ٢٥ ق ١٨١ .

(٣٢) نقض ١٩٨٤/٤/٥ أحكام النقض من ٣٥ ق ٨٦ و ١٩٦٢/١٢/١٧ من ١٣ ق ٢٠٤ .

وصورة أخرى في نقض ١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض من ٢٣ ق ٥٤ .

(٣٣) إشار اليه القفل من ٢٥٥ .

(٣٤) محسن شفيق من ٨٢٨ .

البيانات الجهرية التي يترتب عليها فقدان الشيك لصفته في القانون التجاري<sup>(٣٥)</sup> .

### ٣ - اسم من يلزمه الوفاء ( المسحوب عليه )

المسحوب عليه في الشيك هو من يلتزم بأداء قيمته الى المستفيد ، أى من أصدر اليه الساحب الأمر بالوفاء . ويشترط أن يكون المسحوب عليه محمدا بشكل ناف لكل تجهيل حتى يتمكن الحامل من الاعتداء اليه واستيفاء قيمة الشيك<sup>(٣٦)</sup> . فإذا لم يحدد المسحوب عليه فقد الصك صفته كشيك وصلاح لتحديد علاقة المديونية بين الساحب والمستفيد<sup>(٣٧)</sup> . ويستوى أن يكون المسحوب عليه مصرفا أو فردا من الأفراد ، وإن كان القالب أن يكون مصرفا . وتشترط بعض التشريعات أن يكون المسحوب عليه مصرفا .

ولكن هل يلزم أن يكون الساحب والمسحوب عليه شخصين مختلفين أو يجوز أن يكون الساحب هو المسحوب عليه ؟ الأصل في الشيكات أنها أوامر بالدفع تصدر من شخص الى آخر بما يقتضى تضاميرهما ، ومع هذا فليس ثمة ما يمنع من أن يصدر الساحب أمره الى بعض فروعه ، كما كما هو الشأن بالنسبة الى شيكات السياحة أو شيكات المسافرين<sup>(٣٨)</sup> .

### ٤ - اسم المستفيد

المستفيد من الشيك هو من صدر لصالحه ؛ أى من أريد له ابتداء اقتضاء قيمة الشيك من المسحوب عليه . ويجب تعيين المستفيد بشكل محدد سواء أكان لشخص معين أو لأمره أو لحامله ، فقد يرفض المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك عند التباس الأمر عليه .

وجوز أن يكون المستفيد هو الساحب ، فإذا فرض أنه عند تقديمه للبنك المسحوب عليه لم يكن له مقابل وفاء ، نهل تقع الجريمة في هذه الصورة . ذهب رأى الى أنه يجوز للنيابة العامة إقامة الدعوى الجنائية على

(٣٥) نفس ١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض من ٨ أرق ١٨٧ .

(٣٦) مصطفى طه ص ٢٢٠ .

(٣٧) محسن شقيق ص ٧٩٧ .

(٣٨) محسن شقيق ص ٢٧٥ - مصطفى طه ص ٢٠٦ .

الساحب (٣٩) : واتجه رأى الى القول بأن الورقة لا تعتبر شيكاً بالمعنى الصحيح ، ولا تتحقق الجريمة الا اذا اطلق الساحب الشيك للتداول : والمادة ٣٣٧ عقوبات لا تعاقب على انشاء شيك بدون رصيد وانما على اعطائه أي إصدار وإطلاقه في التداول ، ولا تبدأ هذه العملية الا منذ اللحظة التي يخرج فيها الشيك من حيازة الساحب الى حيازة الغير (٤٠) . والرأى الأخير هو الأسلم في نظرنا ، لأن حكمه العقاب على إصدار شيك لا يقايله رصيد هي حماية الغير الحسن النية . وفي هذه الصورة اما ان الساحب لا يعلم بأن لا رصيد له ومن ثم لا محل لبحث قيام الجريمة لانتفاء القصد الجنائي ، واما أن يعلم بذلك وعندئذ لا يتصور وجود شخص يضار من إصدار مثل هذا الشيك ، وليس معنى هذا اشتراط الضرر في الجريمة ، وانما انتفاء الحكمة يعنى انتفاء الجريمة على الوجه الذى ميزها به القانون وعندئذ سوف يرد المسحوب عليه الشيك الى الساحب دون صرف قيمته .

#### • - الأمر بالدفع

يصدر الأمر بالدفع من الساحب الى المسحوب عليه ، وبموجبه يقوم الأخير بإداء قيمة الشيك الى المستفيد فيه من النقود القيمة لديه لحمة الساحب . وبهذا الأمر تتحقق فائدة الشيك في أنه يقوم مقام النقود في الوفاء ، وأداء الشيك لوظيفته في القيام مقام النقود يقتضى أن ينصب الأمر على مبلغ محدد من النقود (٤١) ، فيقال ادفعوا مبلغ كذا ، فإن كان الأمر بالدفع منصبا على غير النقود فقد إصك صفة كتهيبك . فلا يعد كذلك من يحرر سنداً ويأمر فيه آخر بأن يدفع الى ثالث قيمة المتقولات التي لديه . كذلك يفقد الشيك خاصيته اذا لم ينصب على مبلغ محدد من النقود ، فلا يصح القول ادفعوا الدين الذى فى ذمتكم ، أو ادفعوا الباقي من الحساب طرفكم أو المبلغ المتفق عليه بيننا لأن تجهيل المبلغ المستحق الوفاء ليس من طبيعة التعامل بالنقود ذاتها (٤٢) .

(٣٩) محمد صالح ص ٣٥٨ ، إلا أنه يقدم الساحب الشيك الى المسحوب عليه ، حتى إذا امتنع عن الدفع حرر بروتستو علم الدفع .

(٤٠) مفسر شفيق ص ٧٩٧ .

(٤١) حتى ولو كان قوام الشيك نقداً اجنبياً ( نظرياً ١٩/٥/١٩٥٩ أحكام النقود ص ٣٤ )

في ١٤٣ ) .

(٤٢) محمد صالح ص ٣٤٧ ، أمضى بدر . الأوراق التجارية ١٩٥٣ ، ص ٤٥٣ .

وإذا حرر المبلغ الوارد بالشيك بالحروب والأرقام ووجد خلاف بينهما  
تمين الاعتماد بالأول ، وذلك لانتفاء مظنة الخطأ فيه . أما أن حرر المبلغ  
عنة مرات بالكتابة والأرقام أو بواحد منهما كان الاعتبار لأقل المبالغ قيمة  
لأن هذا في مصالح صاحب ، لا سيما أن روعي ما قد يترتب على أي  
النظرين من المسؤولية الجنائية (٤٣) .

وحتى يحقق الشيك الغاية منه يجب أن يكون الأمر بالدفع منجزا ،  
أي غير معلق على شرط ، سواء أكان واقفا أو فاسخا ، لأن هذا التطبيق  
من شأنه عدم الوفاء بقيمة الشيك الا عند تحقق الشرط ، وهو ما يناقض  
طبيعة هذا الصك (٤٤) . فإذا ذكر في الشيك أن الدفع يكون عند حلول  
أجل معين أو تحقق شرط خاص فقدت الورقة صفتها كشيك واجب الدفع  
لدى الإطلاع عليه (٤٥) . وإن اشترط البنك إخطارا سابقا من صاحب  
فإن مؤدى هذا تطبيق أمر الدفع على شرط بما ينفي عن الصك صفة  
كشيك (٤٦) .

ويصح أن يوقع صاحب الشيك على بياض فلا تدرج فيه القيمة التي  
يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه ويعتبر الشيك صحيحا (٤٧)  
وقد أصدر من جانب صاحب بمجرد خروجه من يده . فإذا حرر المستفيد  
بالشيك المبلغ المتفق عليه وتبين أنه لا يوجد للساحب مقابيل وفاء لدى  
المسحوب عليه قامت الجريمة . أما إذا ثبت أن المبلغ الذي أدرجه المستفيد  
يزيد عما اتفق عليه فلا يسأل الساحب عن ذلك لانتفاء قصده الجنائي ،  
الا إذا كان المبلغ الموجود لدى المسحوب عليه أقل من ذلك المتفق عليه  
أصلا بين الساحب والمستفيد . وقد قضى في فرنسا بأنه يرتكب الجريمة من  
يعطي شيكا على بياض دون رصيد (٤٨) .

(٤٣) كاريك ص ٧٠ .

(٤٤) محم صالح ص ٣٤٧ ، حسن شفيق ص ٧٩٨ .

(٤٥) الظلي ص ٣٥٥ .

(٤٦) حسن شفيق ص ٧٥١ .

(٤٧) فيما يعتبر أن صدر الشيك قد فوض المستفيد في وضع بيان القيمة قبل تقديمه  
لل مسحوب عليه ( نفى ١٩٧١/٤/٢٥ أحكام النقض ص ٢٢ ق ٩٠ ، ١١٧٤/٣/٩٠ ص ٢٥  
ق ٥٥ ) .

(٤٨) ياريس ، فاللوز الأسبوعي ١٩٦٥ ص ٢٠٥ .



ولا ضرورة لأن يذكر في الشيك بيان وصول القيمة نقدا ، وإن ذكر هذا فإنه لا يطل الشيك ، وإنما يجب على القضاء بحث قصد المتعاملين ، وهل أرادوا إنشاء كميالة أو شيك (٤٩) .

#### ٦ - توقيع الساحب

يجب أن يكون الشيك موقعا من الساحب ، لأنه بشر هذا التوقيع لا يمدو الأمر مشروعاً لشريك مجرداً من كل قيمة بوصفه شيكاً (٥٠) . ولا يشترط أن يكون التوقيع محرراً بذات المادة التي حرر بها صلب الشيك ، على أنه ينبغي أن يكون بيد الساحب فلا يجوز استعمال الآلة الكتابية لسهولة التزوير فيها . ويصح أن يكون التوقيع بلغة أخرى غير التي كتب بها الشيك ، فإذا كان محرراً باللغة المصرية جاز أن يكون التوقيع بلغة أجنبية والمكس صحيح . ويقع الساحب على الشيك في أي جزء بنهاية الكتابة الواردة به ، إذ يفيد هذا صدورهما منه وموافقته عليهما .

ويحدث كثيراً أن يلزم أكثر من توقيع للساحب على الشيك حتى يقوم المسحوب عليه بإداء قيمته . ويتحقق هذا غالباً في الأحوال التي يمثل فيها الساحب بعض الهيئات أو المؤسسات أو غير ذلك من الجهات ، ويحتند ينطبق على كل توقيع ما سلف بيانه من ناعية المادة المحرر بها التوقيع واللغة .

والأصل أن يوقع الساحب على الشيك بنفسه (٥١) ومع هذا فإن القواعد العامة تميز التوكيل في التوقيع ، وهذا التوكيل قد يكون عاماً أو خاصاً بشخص معين . وفي حالة التوكيل الخاص يستطيع الوكيل التوقيع على الشيك ويذكر صفته كوكيل ، وللمسحوب عليه أن يتحقق من هذه الصفة قبل صرف قيمة الشيك . فإذا كان التوكيل عاماً - وهو ما يجري عليه العمل لا سيما بالنسبة إلى الشخص المعنوي إذ يعتبر الممثل له بمثابة الوكيل - فإن الموكل يخطر المسحوب عليه باسم الوكيل

(٤٩) محسن شقيق ص ٨٩٦ ، نفى ١٩٦٧/٤/١٧ أحكام (النفى ص ١٨ ق ١٠٣) .

(٥٠) موسوعة دالوز ج ١ ص ٣٧٤ بند ١٢ .

(٥١) الدفع بالتوقيع على الشيك تمت تأثير الإكراه ، وهو دفع جوهري لما يجرب عليه أن ثبتت صحته من أثر في تحديد المسؤولية الجنائية للساحب ( نفى ١٩٦٧/٤/١٧ أحكام النفى ص ١٨ ق ١٠٠ ) .

الذى يحقق له التوقيع على الشيكات. وينموذج من التوقيع ، وجينئذ يقوم المسحوب عليه بالوفاء بقيمة الشيكات متى تحقق من صدورهما . من ذلك الوكيل .

والقواعد العامة تجعل من الوكيل ممثلاً للموكل بمقتضى أنه يتصرف باسمه ويأتمر بأمره ، وهو ما يدعو الى الاستطرد ويحث المسئولية الجنائية لكل منهما عن جرائم الشيك . وأول الضور التي تعرضى فى خروج الوكيل عن حدود الوكالة بمعنى أن يعطى شيكاً بغير مقابل وفاء أو يمنع من صرفه أن يسترد بعض مقابيل الوفاء دون موافقة الموكل أو خلافاً لتعليماته . ومن الطبيعى أن لا يسأل الأخير عن أية جريمة لأنشاء قصده الجنائى . أما الوكيل فإنه الساحب الفعلى للشيك - ولو بصفة الوكالة - وهو يعلم بكل تصرفاته وأثارها ووجه إرادته نحو ، ومن ثم فإنه يتحمل نتائجها وتحقق عليه المسئولية الجنائية .

والصورة الأخرى التى يلتزم فيها الوكيل حدود الوكالة ، ومع هذا ترتكب إحدى جرائم الشيك ، وجينئذ لا شك فى مسائلة الموكل بوصفه شريكاً فى الجريمة متى توافرت أركان الاشتراك وأصبها القصد الجنائى . أما الوكيل فتختلف مسئوليته وفقاً لتوافر القصد الجنائى أو عدم توافره حسب كل حالة على حدة . وقد قضى بأنه متى كان الشايت أن الطاعن هو الذى أصدر الشيك بوصفه وكيلاً عن زوجته - صاحبة الحساب - دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ، فإنه يكون مسئولاً ويحق عقابه بوصفه فاعلاً أصلياً للجريمة ، لأن وكالته عن زوجته صاحب الحساب لا تنفى أنه هو الذى قارف الجريمة التى أدين من أجلها (٥٢) .

ويجرى العرف فى المصارف على أن يودع الساحب نموذجاً للتوقيع الذى يستأد استعماله فى الشيكات ، وعلى أساسه تجرى المضاهاة فور تسليم الشيك فإن تبينت المطابقة بين التوقيعين تم صرف قيمته . أما إذا وجد خلاف أو ثار شك امتنع المسحوب عليه عن الوفاء بقيمة الشيك .

فاذا رفض المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك بسبب الاختلاف بين التوقيع الموجود عليه والنموذج الأصلى ، فهل يقترب على حقه مسئولية

المساحب جنائيا ؟ ان خل هذه المسألة يرجع فيه الى توافر الـ عليم توافر القصد الجنائي لدى المساحب ، والى وقائمه كل دعوى على حدة ، فاذا تبين انه قد تمتد المخاطرة فى التوقيع فكاننا قد أعطى شيكاً ليس له مادل وفاء قابل للصرف ، اما ان كان المكسر - أى ان كان ضمنى النية لاهمال أو خطأ - فان مسئوليته الجنائية تمتد ، وان كان هذا لا يمنع من ترتيب المسئولية المدنية ان توافرت شروطها .

### السبب فى الشيك

المراء بالسبب فى الشيك هو أساس الالتزام الوارد به ، أى العلاقة القانونية التى من أجلها حرر المساحب الشيك لمصلحة المستفيد ، والقاعدة انه يتعين حتى تجوز المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة المدنية أن يكون سبب الالتزام فيه مشروعاً ، فان اتسم بعدم المشروعية كان مصير الدعوى الرفض ، ومثاله المديونية بسبب دين قمار أو لعلاقة غير مشروعة .

ومضى كان الأمر كذلك من الناحية المدنية ، فهل يؤثر عدم مشروعية السبب على المسألة الجنائية اذا توافرت احلى جرائم الشيك ؟ انه ما دام غرض المشرع من التجريم هو حماية التعامل بالشيكات على أساس ان الصك يعتبر أداة وفاء تحل محل النقود فى الدفع استوجب حينئذ ان لا يؤثر عدم مشروعية سبب اعطاء الشيك فى امكان المسألة الجنائية ، ويتعين العقاب عند عدم وجود مقابل كاف وقابل للسحب أو غير ذلك من صور التجريم . ويقتصر عدم المشروعية فى السبب على العلاقة بين صاحب الشيك والمستفيد منه .

وقد اضطرد القضاء على هذه القاعدة ، فحكم بأنه اذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان فان ما يقوله المتهم عن حقيقة سبب تحريره الشيك لا أثر له على طبيعته ، ذلك أن المسئولية الجنائية لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذى من أجله أعطى الشيك (٥٣) . وأن الشيك المسحوب وفاء لدين قمار لا يهين

---

(٥٣) نفس ١٩٦٢/٢/٦ أحكام النظم من ١٢ ق ٣٣ . ولا عبرة بالاسباب الى دست لاصدار الشيك لانها قبل البواعت التى لا تأثير لها فى قيم المسئولية الجنائية ما علم الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة ( نفس ١٩٨٥/٢/٢٨ أحكام النظم من ٣٦ ق ٥٣ ) .

ساحبه من المقاب اذا لم يكن له رصيد مقابل فان المادة ٣٣٧ عقوبات تعاقب كل من سحب شيكا ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به . أما الدفع بأن الشيك قد سحب وفاء للمين قطار فلا يمتد به الا عند المطالبة بقيمته<sup>(٥٤)</sup> . وأنه لا عبرة في قيام الجريمة بسبب تحرير الشيك والفرض من تحريره<sup>(٥٥)</sup> ولا يطم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك المسحوب عليه<sup>(٥٥ مكرر)</sup> .

### أثر الاخلال بالبيانات السابقة

بعد أن ذكرنا البيانات التي ينبغي توافرها لاعتبار الصك شيكا يتعين تصريف الأثر القانوني للاخلال بإحداها ، فإن كان يسفر عن بطلان الورقة بوصفها شيكا هل يؤدي هذا الى انتفاء المسؤولية الجنائية ، وهل يترتب هذا الأثر بالنسبة الى الاخلال بأى واحد من تلك البيانات أم يقتصر الأمر على البعض منها دون البعض الآخر ؟

لقد اتجه رأى الى القول بأن القانون الجنائي قصد الى حماية الشيك بوصفه أداة وفاء وذلك عن طريق حماية حامل الشيك من عيب خفى لا يملك الوسيلة لادراكه بمجرد الاطلاع عليه ، وأما العيوب الظاهرة التي تخرج المحرر عن اعتباره شيكا ، فلا حاجة بالحامل الى الحماية منها ، بل ان في هذه الحماية ضررا محققا بمقاصد التشريع ، إذ أنها تفرى الغير للخروج بالشيك عن وظيفته واستعماله عوضاً عن الأوراق التجارية أو استعماله وسيلة للضغط والارهاب<sup>(٥٦)</sup> .

وأي رأينا أن تعرف أثر تخلف أحد البيانات في الشيك ينبغي أن يرتبط بالحكمة من التجريم والفائدة المرجوة من التعامل بالشيكات . وذلك أن المشرع قد هدف الى حماية الثقة في ذلك الصك ليسهل تداوله . وفي هذه المسألة بالذات يبدو استقلال القانون الجنائي عن القانون التجارى

(٥٤) نظق ١٦/٢/١٩٤٨ ميسوعة الفوائد القانونية ج ٧ ق ٥٤١ .

(٥٥) نظق ١٠/١٠/١٩٦٠ أحكام النطق س ١١ ق ١٦٦ ، ١١/٢/١٩٧١ س ٢٥ ق ٢٨ .

(٥٦) ١٩٧٤/٢/١٠ ق ٢٥ ، ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ ق ٧٦ .

(٥٥ مكرر) نظق ١٩٨٥/٦/٥ أحكام النطق س ٣٦ ق ١٢٢ .

(٥٦) المين بعدم ، معنى الشيك في خصوص المادة ٣٣٧ عقوبات ، صدر الممارسة س ٢٥ :

عدد ٣٧٥ .

لاختلاف غاية تنظيم الشيكات في كل منها<sup>(٥٧)</sup> . ومن ثم فالبيانات التي ينبغي توفرها في الشيك هي التي من شأنها أن تبين منه لمرأ بالدفن بمجرد الاطلاع عليه . وكل بيان ناقص لا يثير من هذه الصنف في الورقة لا أثر له في اعتبارها شيكا يصلح للمساءلة الجنائية مهما كان نظر القانون التجاري إليها ، فضلا عن أن القول بشير حسننا يؤدي الى هروب كثير من الجناة الذين يستخدمون الشيك وسيلة للنصب بوضع عيوب شكلية فيه عند تحريره . والرأى الذي نقول به هو الذي ينصب اليه غالبية شرح القانون حيث يرون أن عدم استجتماع الشيك للشروط القانونية أى عدم انظامه لا يجرده من قيمته القانونيه ويظل معتبرا شيكا تسرى على صاحبه عقوبة الشيك الذي ليس له مقابل وفاء<sup>(٥٨)</sup> .

وقد قضى بأنه اذا كانت الورقة التي أدين المتهم على اعتبار أنها شيك لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانونا ، إذ هي صيغت في صورة خطاب الى مدير البنك مشفوع بمباراة التحية وتدل الفاظها على أنها صدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها مما لا يجعلها لمرأ بالدفن مستحق الأداء لدى الاطلاع فهي لا يصح اعتبارها شيكا ، والحكم الذي انذى يعتبرها كذلك يكرن مخطئا في تطبيق القانون<sup>(٥٩)</sup> . وكانت الورقة محررة كما يأتي : « جندب المحترم وكيل بنك مصر فرع طنطا - بحية طيبة واحتراما ، في يوم عشرون ديسمبر سنة ١٩٤٩ ادفموا لطفرة ٠٠٠٠ مبلغ عشرة جنيهات مصرية من حسابى الجارى بالبنك رقم ٠٠٠ وقضفوا بقبول اسمى احترامى » . وفى رأينا أن عبارة التحية التي جاءت بالورقة لا تنفر عنها صفة الشيك فهي من باب التزييد ، وليس أدل على ما نقول من أن امتناع البنك عن الدفع كان مرجعه عدم وجود مقابل الوفاء أى أنه لو كان موجودا لقام بسداد قيمة الشيك الى المستفيد .

#### أشبات وجود الشيك

تطلب بعض البيانات في الشيك لا يعنى ضرورة وجوده ماديا لامكان الحكم بالعقوبة في إحدى جرائم الشيك ، لأنه وإن كان الصك في ذاته

(٥٧) دى فاير ، مجلة العلم الجنائي سنة ١٩٤٠ ص ٤٦ .

(٥٨) كاريك ص ٥١ ، مصدر صالح ص ٢٥٨ .

(٥٩) نقض ١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض ص ٢٤ ق ١٢٦ .

بعد جسم الجريمة وأحد أدلتها المادية ، إلا أن اتلافه أو علم إمكان تقديمه أمام المحكمة لا يمنع من القضاء بالإدانة متى توافرت أركان الجريمة وأطبات المحكمة إلى وجود الشيك فعلاً وإن لم يضبط أمامها (١٠) . وقد قضى بأن علم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٨٧ عقوبات . وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق للإثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمانت إلى صحتها (١١) .

ولما كان الشرط الأساسي لجرائم الشيك هو كون الصك موضوعاً شيكاً اقتضى هذا من القاضي أن يبينه في حكمه ، فلذا نلزع المتهم في كون الصك موضوع الاتهام شيكاً تمين على القاضي الرد على هذا الدفاع الجوهري لأن من شأنه أن صح أن يؤدي إلى عدم مساءلته . وقد قضى بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين بتحقيق هذا الدفاع الجوهري الذي لو صح لتغير فيه الرأي في الدعوى ولم يرد عليه - وكان المتهم قد دفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر ليه الشروط الشكلية والموضوعية لشيك - وكان الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر الشرطة إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحقق من أن السبند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لأعتباره شيكاً ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع (١٢) .

#### اعطاء الشيك

اعطاء الشيك يتحقق بطرحه للتداول ، أي بخروجه من حوزة الساحب لأنه حينئذ فقط تتحقق المحكمة من الحماية الجنائية (١٣) . فلا يكفي مجرد

(١٠) تقضى ١٩٧٤/١٢/٩ أحكام النقض من ٢٥ ق ١٨١ ، ١٩٧١/١/٤ من ٢٢ ق ٧ .  
(١١) ١٩٦٩/١٠/٢٤ من ١٧ ق ١٨٨ .  
(١٢) تقضى ١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض من ١٤ ق ١٣٨ ، ١٩٨١/١١/٢٦ من ٢٥ ق ١٨٦ .  
(١٣) تقضى ١٩٦٢/١٠/٩ أحكام النقض من ١٣ ق ١٤٦ ، ١٩٧٢/٢/١٢ من ٢٣ ق ٣٧ ، ١٩٧٢/٢/١١ من ٢٤ ق ٢٢ .  
(١٤) محمد صالح من ٣٠٨ .

عرض الشيك على الدائن دون تسليمه اليه(٦٤) . وقد قضى بأن الجريمة تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء للمصحح ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتطبق الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها اداء وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات(٦٥) . أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية ما دام الشيك لم يسلم بعد الى المستفيد(٦٦) . وخروج الشيك من حوزة الساحب وطرحه للتداول واقعة مادية يقوم عليها الدليل بكافة وسائل الاثبات .

واذا قام الساحب بإرسال الشيك المستفيد عن طريق البريد ، فإنه الى أن يتسلم المستفيد الخطاب الذي يحتوي على الشيك يعتبر هذا أنه لم يخرج من حوزة الساحب ، ذلك أنه من المقرر في أحكام القانون ذاته أن الرسالة بحتوياتها تبقى على ملكية المرسل الى أن يتسلمها المرسل اليه .

واذا سلم الساحب الشيك الى وكيله لتسليمه الى المستفيد فهل يتحقق فعل الإصدار ؟ قد يقال ان مجرد خروج الشيك من حوزة الساحب يعتبر طرحا للتداول ، حتى ولو كان من تسلمه وكيلًا للساحب ، وحكمة الحماية القانونية للشيكات وكونها أداة وفاء تقتضي اعتبار الشيك أنه قد طرح للتداول . ومن ناحية أخرى قد يقال ان الوكيل يمثل الموكل ، ومن ثم يعتبر الشيك كأنه ما يزال باقيا في حوزة الساحب ولا يتحقق فعل الإصدار ، ونحن نميل الى الرأي الأول ، ذلك لأن المشرع قد اكتفى بالإصدار المادي دون القانوني أي بخروج الشيك من حيازة الساحب ماديا بانتقاله الى يد الوكيل وان كان من الوجهة القانونية لا يزال على ملك الساحب ، ولأن وجهة النظر هذه هي التي تتحقق فيها حكمة التشريع ، والا فيكتفى أن يسلم الساحب شيئا النية الشيك الى وكيل ثم يزعم بعد هذا أن الأخير قد تصرف فيه دون موافقته أو اذن منه ليفلت من المسؤولية وهي أمور عسيرة الاثبات .

واذا سلم الساحب الشيك لشخص آخر لمناولته للمستفيد وعلق

(٦٤) موسوعة دالوز ج ١ ص ٣٧٤ .

(٦٥) نفى ١٧/١٢/١٩٦٢ أحكام النقض ص ١٣ ق ٢٠٤ . ١٩٧٤/٣/١٠ ص ٢٥ ق ٥٥ .

(٦٦) نفى ٢٢/١١/١٩٦٠ أحكام النقض ص ١١ ق ١٥٥ .

المناولة على شرط ما ، هل يتم الاصدار بمجرد التسليم الى ذلك الوسيط ، أم أنه لا يقع الا اذا سلم الوسيط الشيك الى المستفيد ؟ قضى في فرنسا بأن الشيك لا يتم اصداره الا بتسليمه للمستفيد (٦٧) . وهو حكم منتقد لأن اصدار الشيك يتم بمجرد طرحه للتداول ، وما دام قد استوفى شروطه الشكلية فهو أداة وفاة ، لحماية الغير حسن النية الذين يحتمل أن يقع الشيك في أيديهم قبل تسليمه للمستفيد توجب القول بالعقاب في مثل هذه الصورة (٦٨) .

ومضى خرج الشيك من حوزة الساحب فلا يهم ان كان قد سلم الى المستفيد أو لوكيله . فتمت كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه قد تم على وجه تخلي فيه الساحب نهائياً عما ساهم لهذا الوكيل ، فإن الركن المادي للجريمة يكون قد تحقق (٦٩) . وتقديم الشيك الى البنك لا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو إجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما إنشأة البنك من عدم وجود الرصيد الا إجراء كاشف للجريمة (٧٠) .

يحدث أن يكون خروج الشيك من حوزة الساحب قد تم جبراً عنه أو نتيجة لتصرف مشوب بالفسخ ، فهل يعتبر الركن المادي قد توافر في حق محزوه ؟ ان الواجب في هذه الصورة هو تطبيق القواعد العامة في المسؤولية الجنائية وهي تتطلب لتوافرها تدخل ارادي من جانب الساحب لاعطاء الشيك ، فحيث تنتفي هذه الإرادة ينعدم الركن المادي فليست هذه الجريمة من جرائم الامسال ، ومن ثم فلا مسئولية عليه . وإن حكم المحكمة النقض قررت أن تقديم الطاعن مذكرة الى المحكمة ضمنها ظروف اصداره الشيك ومنعه من صرفه وحصول المنعي بالحق المدني عليه بطريق النصب هو دفاع جوهري ، وعلى المحكمة أن تعرض له استقلالاً وتصح عناصره وترد عليه بما يفهمه ان رأيت اطراحه (٧١) .

وقضى بأن حالة ضياع الشيك وما يدخل في حكمها وهي الحالات التي

(٦٧) استئناف ليوج ١٩٣٨/٦/٢ جازيت ١٩٣٨ - ٢ - ٣٤٠ .

(٦٨) القتل ص ٣٦٠ .

(٦٩) نقض ١٩٥٨/٥/٢٧ أحكام النقض ص ٩ ق ١٤٩ .

(٧٠) نقض ١٩٦٤/١٢/٢٨ أحكام النقض ص ١٥ ق ١٦٩ .

(٧١) نقض ١٩٦٥/١١/١ أحكام النقض ص ١٦ ق ١٤٣ .



يتحصل فيها الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة-البسطة والسرقة بطرود والنصب والتبديد وأيضاً الحصول عليه بطريق التهديد . هي التي أتيج فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يحسن به ماله بخير توقف الى حكم القضاء تقديراً من الشارح بطلو حق الساحب في ذلك المال على حق المستفيد ، استناداً الى سبب من أسباب الاباحة ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لابد لحمايتها من دعوى ولا تصلح سبباً للاباحة(٧١مكرر) .

وإذا ظهر الشيك بمعرفة حامله ولم يكن له رصيده قائم وقابل للسحب ، فلا يسأل المظهر عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ، ويستوى في هذا أن يكون حسن النية أو سيئها . وهو أمر لا شك فيه في الحالة الأولى . أي إذا كان المظهر حسن النية ، وهو في هذه الصورة الثانية لم يصدر شيكاً(٧٢) . ولكن يصح أن يصدر مظهر الشيك شريكاً للساحب إذا كان على اتفاق معه على تحريره وهو يعلم بأن لا رصيد له لئتمكن بهذه الوسيلة من الاستيلاء على بعض مال المظهر اليه(٧٣) ، أو حتى إذا لم يكن غرضهما هو الاستيلاء على مال الغير(٧٤) . وهي الحالة التي يلجأ فيها المراءون الى التهديد بالتبليغ ضد الساحب في حالة عدم الوفاء بالدين فهم يرتضون أن تحرر لهم شيكات ولو بغير رصيد ويكون ضمانهم هو التهديد سالف الذكر ، فاعتبارهم شركاء في الجريمة يجعلهم يترددون عند سحب المدينين لهذه الشيكات(٧٤مكرر) .

ولا يعول تطهير الشيك دون وقوع الجريمة من الساحب والمنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ، بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر اليه طالك أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً(٧٥) . وعلى هذا فإن صفة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها المظهر

---

(٧١) نفي ١٩٨٥/٢/٢٨ أحكام النفي من ٣٦ ق ٥٢ ، ١٩٧٩/١١/١٨ من ٣٠

ق ١٧٢ .

(٧٢) مصطفى عنه ص ٣٣٣ .

(٧٣) القلل من ٣٦٢ .

(٧٤) القلل من ٢٧٦ .

(٧٥) مكرر محمد صالح ص ٢٨٨ .

(٧٥) نفي ١٩٧٣/١/٧ أحكام النفي من ٢٤ ق ٨ .

التيها الاخيرة في المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة لوقوع الضرر المباشر عليها ، ولا يكون الحكم مميبا اذا هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن لكونه قانونيا ظاهر البطلان(٧٥مكرر) .

## ثانيا

### الركن المادى : علم وجود رشيد كافى

ضمن المشرع المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات صور الركن الثانى في الجريمة ، بان لا يكون للشيك رشيد قائم وقابل للسحب ، او يقابله رشيد اقل من قيمة الشيك ، او يسحب كل رشيد او بعضه بحيث لا يفى الباقي بقيمة الشيك ، او يامر الساحب المسحوب عليه الشيك بعدم دفع قيمته . ويتمن علينا ابتداء ان نعرض لمعنى الرشيد .

استعمل المشرع لفظ الرشيد والمقصود به مقابل الوفاء ، ذلك لان الرشيد هو ناتج العملية الحسابية بين جانبي الدائن والمدين للساحب في ذمة المسحوب عليه . ومقابل الوفاء في الشيك عبارة عن دين تقضى للساحب في ذمة المسحوب عليه لاي سبب كان ، قابل للتصرف فيه ، ومساو بالاقل قيمة الشيك ، وهو الذي يقتضى منه حامل الشيك او المستفيد المبلغ المحرر به .

فيشترط في مقابل الوفاء ان يكون نقديا ، اى مبلغا من النقود ، لان الشيكات تقوم مقامها في الوفاء . ومن ثم فانه متى كان مقابل الوفاء اى نوع من الاموال غير النقود فقدت الورقة صفتها كشيك . ومتى كان مقابل الوفاء موجودا فلا أهمية لصدوره ، اى يستوى ان يكون مديونية بين الساحب والمسحوب عليه او تمهد من جانب الآخر او فتح حساب جار(٧٦) .

ويجب ان يكون الدين النقدي موجودا وقت اعطاء الشيك لا وقت تقديمه فقط ، لان الشيك امر بالدفع مستوجب الوفاء لدى الاطلاع في اى

(٧٥ مكرر) تقضى ١٩٧٣/١١/٥ احكام التقضى ص ٢٤ في ١٩١ .

(٧٦) حسن الرضاوى ، جرائم الشيك ص ٨٥ .

وقت ، ولا تتحقق فيه هذه الخاصية بغير تطلب ذلك الشرط . وقد قضى بأنه لا عبرة بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب شهر افلاسه ، إذ كان متعيّنا أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفع المتهم المستند الى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اشهار افلاسه هو مما لا يستأهل ردا لظهور بطلانه (٧٧) . وأن القول بأن القانون لا يوجب وجود مقابل للشيك الا عند استحقاقه أو في وقت موعده دفعه لا في وقت اصيابه مخالف لصريح النص الذي صدر به القانون (٧٨) .

ويشترط أيضا في الدين الذي يصلح لاعتباره مقابلا وفاء في الشيكات أن يكون محقق الوجود ، بمعنى أن لا يكون معلقا على شرط واقف بعكس ما اذا كان معلقا على شرط فاسخ .

ويجب أن يكون مقابل الوفاء مستحق الأداء أي قابلا للتصرف فيه ، فإن انتفت فيه هذه الصفة اعتبر الشيك بمثابة الصك الذي لا مقابل وفاء له ولو وجد الدين فعلا لدى المسحوب عليه . فلا يكون مقابل الوفاء مستحق الأداء اذا لم تتحقق بعد مديونية المسحوب عليه لأي سبب كان . ولا يكون مقابل الوفاء قابلا للتصرف فيه متى كان الساحب ممنوعا من التصرف حتى ولو وجد المقابل لدى المسحوب عليه . ومثال هذا أن يوقع المحبز على الرصيد قبل اصدار الشيك (٧٩) . ولكن ما الرأى في الصورة التي يوقع فيها المحبز على مقابل الوفاء في وقت لاحق لاعطاء الشيك فيمنع عن صرف قيمته ؟ تنبضى التفرقة بين صورتين الأولى اذا ثبت أن المحبز كان سوريا تمنع صرف الشيك وفيها تقوم الجريمة إذ يعتبر الرصيد غير قابل للمسحب ، والأخرى اذا لم يكن هناك اتفاق بين المحبز والساحب بأن كان المحبز حقيقيا عندئذ . تمنع مسؤولية الساحب لانعدام قصد الجنائي . وقد قضى بأن الأمر يوضع اربعة شركات . تحت التحفظ . . يوفر في صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها انعدام مسؤولية المتهمين جنائيا عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات التي تقع خلال

(٧٧) نطش ١٩٥٩/٢/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٨ .

(٧٨) نطش ١٩٤٠/٢/١٩ مبيعة الفوائد القانونية ج ٥ ق ٦٣ .

(٧٩) نطش ١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢١ .

الفترة بين من تاريخ العمل بالقانون حتى تاريخ الافراج عن أموال تلك الشركات (٨٠) . ومع ذلك قضى بأن حالة المجرز على رصيد مصدر الشيك في البنك ما هي الا صورة من صور عدم قابلية الرصيد للسحب (٨١ مكرر) .

ولما كان الأصل في الشيكات أنها تقوم مقام النقود ، بمعنى أن حامل الشيك يستطيع في أى وقت أن يقتضى قيمته نقداً ، استتبع هذا بالضرورة أن يكون لدى المسحوب عليه دواً مبلغ من المال مساو لقيمة الشيك ، فلن كان أقل من القدر المحرز به الشيك اعتبر هذا بغير مقابل وفاء .

ويخضع اثبات وجود مقابل الوفاء بشروطه آتفة البيان للقواعد العامة المقررة للآثبات في المواد الجنائية ، بمعنى أن يستقى القاضى قيام الدليل عليه بما يطمئن اليه من أدلة الإثبات ، مهما كانت قيمة مقابل الوفاء . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه وعدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع فيه . فإذا كان الحكم لم يثبت أمر الرصيد في المصرف وجوداً وعملاً واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة وبأن الحق الطاعن ما دام البنك قد أفاد بتسليم الشيك مرة أخرى وبأن الحساب نفعل تون بحث علة ذلك ، ذلك يكون قد انطوى على قصور في البيان مما يوجب نقضه (٨١) .

### الصور المختلفة للركن الثاني

#### ١ - عدم وجود الرصيد أو عدم كفايته

قيام الصورة الأولى من صور التجريم في الشيكات يتطلب عند إصدار الشيك توافر أحد أمرين إما عدم وجود رصيد إطلاقاً أو عدم كفايته بأن كان أقل من المبلغ المحرز به الصك (٨١ مكرر) .

(٨٠) نقض ١٦/٦/١٩٧١ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٢١ .

(٨٠ مكرر) نقض ١٨/١٢/١٩٨٠ أحكام النقض من ٣١ ق ٢١٤ .

(٨١) نقض ٢٥/٢/١٩٨١ أحكام النقض من ٢٢ ق ٢٤ - ٢٩/٢/١٩٧٠ من ٢١ ق ٢٢١ .

١٧/٢/١٩٧٥ من ٣٦ ق ٣٦ ، ٢٩/٢/١٩٧٣ من ٢٤ ق ٥٨ .

(٨١ مكرر) قضى بأن عبارة عدم وجود رصيد للمساحب التي استخلصها الحكم من اجابة

ويتحقق الأمر الأول حينما ينتفى الرصيد إطلاقاً ، بأن كان انسحاب غير ذاتي للمسحوب عليه وقت استصدار الشيك حتى لو أصبح دائئاً فيما يده ، وينبغي أن يوجد الرصيد بالشروط آنفة البيان لأن اجتماعها يؤدي الى قيام الشيك بوظيفته في التداول . وقد يكون الرصيد قائماً لدى المسحوب عليه وحتماً في مبلغ من النقود ، ومع هذا يكون غير قابل للمسحب . كما اذا كان قد أوقع عليه حجز ما للمدين لدى الغير ، ويتحقق الجريمة حينئذ متى أعطى الساحب شيكا رغم علمه بقيام هذا الحجز الذي يستغرق كل دهنه لدى المسحوب عليه . فان اعتقد أن ما لم يحجز به من مقابل الوفاء كاف لسداد قيمة الشيك فقدت الجريمة أحد أركانها وهو القصد الجنائي .

والأمر الآخر ظاهر ، ويتحقق حينما يكون الرصيد أقل من قيمة الشيك ، أي أقل من المبلغ المقيد في ذمة المسحوب عليه . الساحب وقت إعطاء الشيك . ويثور التساؤل عما اذا كان الإحصال في التحقق من وجود الرصيد الكامل يؤدي الى المسألة الجنائية ؟ إن جرائم الشيك عامة من الجرائم العمدية ، أي لا يده من توافر القصد الجنائي فيها ولا تقوم للمسألة عن الإحصال . ومن ثم ان ثبت الخطأ أو الإحصال بطريق قاطع تطعن الى المحكمة لاتعدام أحد أركان الجريمة . وكذلك الحال اذا سحب شيك في تاريخ معين وبقي لدى المستفيد مدة طويلة ، فان الجريمة لا تنتفي اذا قدم للمسحوب عليه وتبين أنه ليس له رصيد كاف ، اللهم الا اذا أثبت الساحب أن مرور مدة طويلة وكثرة الشيكات الصادرة منه لم تمكنه من العلم بأن هناك شيكا لم تصرف قيمته بعد . ويكون انتفاء الجريمة مرجعه انعدام القصد الجنائي .

## ٢ - استرداد مقابل الوفاء

غير المشرع عن هذه الصورة بقوله سحب يمد إعطاء الشيك لكل الرصيد أو بعضه بحيث أصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك ، ويقصد بهذا أن يقوم مصدر الشيك في الفترة بين تحريره وتقديمه للوفاء باسترداد

---

البيك وبعبارة عدم وجود حساب جار التي يستند اليها المعلن في أنها كانت اجابة البيك عند تقدم المستفيد بالبيك الى البيك مما عارضت ان يوافق في معنى واحد في الدلالة على تخلف الرصيد ( نفس ١٩٧٩/٣/١٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٧ )

كل الرصيد الموجود لدى المسحوب عليه أو بعض ذلك الرصيد ، بحيث إذا قدم المستفيد الشيك لا يتقاضى قيمته . وتفترق هذه الصورة عن السابقة عليها في أن الرصيد كان موجودا وقت إعطاء الشيك وتم السحب في تاريخ لاحق . ويجب أن يكون سحب الرصيد بمعرفة الساحب ، فلا جريمة إذا رد المسحوب عليه الرصيد للساحب بغير إخطار .

والعناية بذكر هذه الصورة هو التي يمنح الشيكات الثقة المطلوبة لسهولة تداولها ، لأنها تلزم الساحب بأن يراعى دائما أن يبقى في حسابه لدى المسحوب عليه مبلغ من النقود يساوى بالأقل قيمة الشيك . وقد قضى بأن لا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا لا يقابله رصيد أو من أعطى شيكا له مقابل ثم سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك إذ على الساحب أن يراعى تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي قيمة الشيك حتى يتم صرفه (٨٧) . وإن عدم تقديم الشيك في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩١ تجارى لا يترتب عليه زوال صفة (٨٢) . ولا يتحول الساحب استرداد مقابل الوفاء وإنما يتحوله فقط أن يثبت أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستغل في منفصته (٨٧مكرر) .

ويجرى العمل في كثير من البنوك على عدم أداء قيمة الشيكات متى مضت مدة معينة من تاريخ تحريرها كسنة أو ستة أشهر ، فهل يترتب على هذا جواز استرداد الساحب لكل أو بعض الرصيد ؟ ذهب رأي إلى القول بأنه إذا مضت المدة فلا مانع من سحب الرصيد لأن الشيك يكون غير قابل للصرف بطبيعته ، ولا محل بعدئذ للقول بالعقاب لانتهاء حكمته إذ لم يعد مثل هذا الشيك أداة وفاء بل انطمت قيمته (٨٤) . والواقع أنه لا ينبغي هنا اغفال أمرين الأول منهما أن التعليقات التي تضمنها البنوك موطئها ليست لها صفة الإلزام بالنسبة إلى المستفيد بالشيك من ناحية ،

---

(٨٢) نقض ١٩٦٢/١١/١٢ أحكام النقض من ١٣ ق ١٧٥ . وقضى بأن وفاء السند لا تمنع من تداول الشيك من آل إليه الحق الثابت به بطريق الميراث ( نقض ١٩٦٧/٤/١٨ أحكام النقض من ١٨ ق ١٠٩ ) .

(٨٣) نقض ١٩٨١/١/١٧ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٣ .

(٨٣ مكرر) نقض ١٩٨٠/١١/١٧ أحكام النقض من ٣١ ق ٢٠٢ .

(٨٤) رؤوف ص ٣٦٦ .

وأنها لا يمكن أن تفر من طبيعة الشيك من جهة أخرى باعتباره يمثل نقداً قابلاً للصرف في كل وقت . والأمر الآخر أن الغاية من تلك القواعد التي تجرى عليها البنوك هو الاطمئنان إلى سلامة الشيك من جميع نواحيه لا سيما صدوره من الساحب إلى المستفيد ، إذ لم تجر عادة الناس على إبقاء الشيكات في حيازتهم خوفاً من صرف لثقل تلك المدة . ولهذا فإن الذي يحصل عملاً هو اعتماد الشيك من جديد من جانب الساحب ويقوم البنك بصرفه . وعلى هذا فإنه يتمتع على الساحب أن يسترد الرصيد في الضريح المطروح (٨٥) .

### ٣ - منح المسحوب عليه من الوفاء قيمة الشيك

عبر المشرع عن هذه الصورة بقوله يأمر المسحوب عليه بعدم دفع قيمة الشيك ، والمراد هو حسن مقابل الوفاء لديه ، يستثنى أن يصحح الأمر قبل إعطاء الشيك أو بعده فإذا تقسّم المستفيد يفي صرف قيمة الشيك فإنه يتمتع عن دفع قيمته رغم وجود مقابل الوفاء . والأمر بعدم الدفع لا يصدر إلا من الساحب صاحب مقابل الوفاء والدائن للمسحوب عليه أو من وكيل له ، فلا يتصور صدوره من أحد المظهرين للشيك .

فإذا فرضنا أن الأمر بعدم الدفع قد صدر من الساحب إلى المسحوب عليه ورغم هذا قام الأخير بسداد قيمة الشيك إلى المستفيد ، هل تتوافر المسؤولية الجنائية في حق الساحب ، قد يقال إن مزاجته مختلف صيغ التجريم تكشف عن أن المشرع لم يفصل بين وقوع الفعل المادي والأثر المترتب عليه ، فسنحب شيك ليس له مقابل وفاء جزئياً لا يكفي فيه مجرد إعطاء الشيك وإنما يراعى فيه الأثر المترتب عليه وهو عدم سداد قيمة الشيك كله أو جزء منه . وفي صورة استرداد الرصيد كله أو بعضه يراعى كذلك أن من شأن الفعل عدم أداء قيمة الشيك . وعلى هذا الأساس لا يكفي مجرد الفعل المادي الذي يصير من الساحب ما لم يتحقق النتيجة ، ومن ثم فلا جريمة في الغرض المشار إليه . ولكن الحقيقة تخالف هذا لأن وقوع الضرر ليس ركناً في جرائم الشيك ، بل هو مفترض دائماً من مجزأة وقوع الفعل المادي إذ من شأنه أن يزعزع الثقة في التعامل بالشيكات ، وعلى هذا الأساس يكون الفاء الأمر بعدم الدفع قبل أن يتقدم المستفيد إلى

المستحوب عليه للوفاء بقيمة الشيك ازالة لاثار الجريمة بعد تمامها لا مجرد منع وقوعها .

ولا أهمية للبحث في الأسباب الداعية لاصدار الامر بعدم الدفع ، ولا لاعتقاد الساحب بمشروعية أو عدم مشروعية إصداره ، فمثلا لا أثر لعدم مشروعية العلاقة التي يترتب عليها تحرير الشيك . ولقد قضى بأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات تتحقق بمجرد صدور الامر من الساحب الى المستحوب عليه بعدم الدفع ولو كان هناك سبب مشروع (٥٦) .

وينحجب الفقه والقضاء الى أنه يجوز للساحب أن يأمر بعدم الدفع في حالتين الأولى افلاس الحامل للشيك حتى لا يدخل في التفليس (٥٧) ، والأخرى حالة سرقة الشيك (٥٨) . ويقع رضى على ما تقدم حالة ما إذا تبين أن دفع قيمة الشيك كان بناء على طرق احتيالية مما يعتبر القانون نصبة (٥٩) . ولكننا نرى أن هذا النظر الأخير لا يتفق مع الحكمة التي أراد القانون تطبيقها من تشريعه للجريمة وهي حماية الحامل الحسن النية . فبفرض أن المستفيد الأول قد ظهر الشيك الى آخر ، وهذا الى ثالث فلا يجوز للساحب أن يأمر بعدم الدفع . ويؤيد هذا أنه كان قد اقترح أثناء مناقشة المادة ٣٣٧ عقوبات أمام البرلمان اضافة عبارة بغير مبرر شرعى في آخر المادة ولكن الاقتراح رفض (٦٠) .

والصور الثلاث التي وردت بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات جاءت

(٥٦) نفس ١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض في ٣ ق ٢٩٦ .

(٥٧) نفس ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض في ١٧ ق ٤٤ .

(٥٨) - نحمد صالح في ٣٩١ ، ضمن شقيق في ٨١٤ ، ونفس ١٩٧١/٣/٧ أحكام النقض في ٢٢ ق ٤٤ . - واحتياط للمضى بالحق للمضى ( المستفيد ) بالشيك بعد تعاضده مع المالكين ( الساحب ) لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع ( نفس ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض في ١١ ق ١٠٠ ) .

(٥٩) رؤوف في ٤٣١ .

(٦٠) - حسن المرصافي . في ١٠٥ ، ونفس ١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض في ١٠ ق ١٤٩ . ومع ذلك أحكام محكمة النقض تمثل مع صورة الضياع حالات النصب والتبديد والمحصول الى الشيك بالهدية أو تزويره ( نفس ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض في ٢٣ ق ٢٨ ، ١٩٧٤/٢/١٠ في ٢٥ ق ٥٥ ) .



على سبيل المخلص ، بمعنى أنه لا يمكن القياس عليها \* ويؤخذ على هذا التحديد أنه يكون في مقدور الساحب تطويل صرف الشيك باجتراف شكل لا ينطوي تحت أية حالة مما ورد في تلك المادة ، فلا يؤخذ بحكمها ، كان يوقع بغير التوقيع المعتد لدى البنك ، أو يحرر الشيك على ورق عاذق مع علمه بأن تعليقات المسحوب عليه توجب الصرف بالنسبة الى الشيكات المعروفة على النموذج المطبوع دون غيرها (٩١) \*

### ثالثا

#### الركن الثالث : القصد الجنائي

ان مختلف الصور التي وردت في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات هي من الجرائم العبدية التي يتطلب فيها القانون توافر القصد الجنائي ، وعلى هذا متى ثبت أن تصرف المتهم كان نتيجة لوقوع خطأ غير مقصود من جانبه لأدى هذا لانتفاء مسألته \* كمن يصدر شيكا اعتقادا منه بوجود رخصتيد كاف لدى المسحوب عليه تحت تأثير أن المستفيد من الشيك قد قبض قيمته بسبب اعطائه اياه من مدة طويلة \*

وقد اشترط المشرع للمقاب على صور التجريم الواردة في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات أن يكون تصرف الساحب بسوء نية ، وهو ما يذهب الى التساؤل عما اذا كان يكفي بالقصد المصام أم يشترط توافر القصد الخاص \*

اضطرت أحكام القضاء في فرنسا وفي مصر على أن القصد الجنائي في جرائم الشيك يقتضي فيه مجرد المصام (٩٢) ، أى يكفي توافر القصد العام ، وأن عبارة سوء النية لا تحمل أكثر من هذا \* فقد قضى بأن القصد الجنائي الذى يتطلبه القانون يتوافر لدى الجاني بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود

---

(٩١) رؤوف ص ٣٩٦ \* وقد يقال ان قصد ذلك يد أشرا ضمنا بعدم دفع الشيك إلا أن هذا القول يؤخذ عليه أنه لا يتفق مع طبيعة الأمر بعدم الدفع وهو يكون لاحقا لاصدار الشيك ومستقلا عنه . ولا مع ورود الأفعال المماثلة عليها على سبيل المخلص لا الخصال \*  
(٩٢) نفس ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض ص ٢٣ ق ٢٧ \*

رصيده قائم وقابل للسحب(٩٢) . وبموجب النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم صاحب الشيك بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ اصداره وهو علم مفترض في حق الساحب(٩٣) ، ولا يعفى من المسئولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك ، اذ على الساحب ان يرقب تحركات رصيده ، ويظل محتفظا منه بما يعفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه ، ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما اشار اليه الحكم من كثرة معاملات المطعون ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط(٩٤) . ولا يجدى الطاعن ما دفع به من انه قد اوفى بقيمة الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق ما دام هو يفرض صحة دفاعه لم يسترد الشيك من المجنى عليه(٩٥) . وتحقق جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات بمجرد صدور الأمر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع ولو كان هناك سبب مشروع . ذلك ان مراد التشريع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس انه يجري مجرى النقود(٩٦) .

ويستفاد علم المتهم وقت اصدار الشيك بعدم وجود رصيده له من مجرد اعتداء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وليست المحكمة ملزمة بالتحقق استقلالاً عن هذا العلم لأنه من التصود الجنائية العامة(٩٧) . وقد قضى بأن سوء النية يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره ، وهو علم مفترض في حق الساحب بل وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته

(٩٢) نقض ١٩٦٠/١٠/١٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٦ . ١٩٧٤/٣/١٠ س ٢٥

ق ٥٥ .

(٩٤) نقض ١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ .

(٩٥) نقض ١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤١ . ولا محل لاطاء الوكيل في السحب من ذلك الالتزام لجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص لأن طبيعة الصل الصادر بشأن الوكالة يستلزم من الوكيل التحقق من وجود الرصيد فلما أشل بهذا الالتزام وضعت عنه مسئولية الجبرية ( نقض ١٩٦٦/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٢ ) .

(٩٦) نقض ١٩٧٤/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨١ . ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٣ ق ٦٤ . ١٩٦٤/١٠/٢٦ س ١٥ ق ١١٩ .

(٩٧) نقض ١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٦ .

(٩٨) نقض ١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢١ . ١٩٦٠/١٠/١٠ س ١١٠ .

ق ١٢٧ .

على الوفاء بقيمة الشيك حتى يتم صرفه (١٨) \*

وينص رأي إلى أن فكرة مجلس النواب في تعديل النص واضحة وهي عدم الاكتفاء بمجرد العلم بضرورة انصراف ارادة الجاني الى التدليس ، اى عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب في يوم استحقاق الدفع ، وأنه بناء على هذا في صورة تأخير التسايرج يرجع في تقدير القصد الجنائي الى التاريخ الحقيقي لسحب الشيك ، فإذا كانت نية المتهم منسقة ونشئة الى عدم الدفع ، او يعلم أنه لن يكون له في تاريخ الاستحقاق رصيد كاف فإنه يعد سعيه النية ، أما اذا أثبت أنه كان يريد الدفع في الميصاد وكان اعتقاده مبنيا على أسباب مقبولة عد حسن النية ولا تنهض قبله الجريمة . وكذلك الحال عند سحب الرصيد ، فمتى كان ذلك مع علم الساحب بعدم صرف قيمة الشيك عد سعيه النية . ولكنه يرى أن القصد الجنائي يتوافر بمجرد الأمر بعدم الدفع ، ولا عبرة بالأسباب التي دعت الى اصدار الأمر ، لأنها دوافع لا دخل لها في قيام المسئولية الجنائية (١٩) \*

وانبأت قيام السلم لدى الساحب أو عدمه مرده الى وقائع الدعوى وما يستخلصه منها القاضي . فاذا أخطأ الساحب بحسن نية في مصدر مقابل الوفاء ، فلا تقوم الجريمة لانتهاء القصد الجنائي . ويقع عبء اثبات توافر القصد الجنائي على عاتق الادعاء . وعلى المحكمة أن تثبت في حكم الادانة توافر القصد الجنائي لدى المتهم \*

ولا تنأثر المسئولية الجنائية من الجرائم الواردة بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بالسبب أو الباعث الذي من أجله صدر الشيك (٢٠) . وقد قضى بأن مجرد اصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد ، والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبرة بالأسباب التي دفعتها الى اصداره ، لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسئولية الجنائية ، ولا يستلزم الضارح نية خاصة لقيام هذه الجريمة (٢١) \*

(١٨) مكرر نقض ١٩٨٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٣٩ ق ٢٦٤ .

(١٩) القفل ص ٢٦٧ .

(٢٠) نقض ١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٨ ، ١٩٧٢/٢/١٤ ص ٢٣

٣٧ .

(٢١) نقض ١٩٦٤/٨/٢ أحكام النقض س ١٥ ق ١٢٤ ، ١٩٧٧/٢/٢٦ ص ٢٨ ق ٨١ .

## العقوبة

يتَّوَرَّ التساؤل ابتداءً عما إذا كان الشروع متصوراً في جرائم الشيك. ومن ثم يعاقب عليه ، أم أن الأمر على خلاف ذلك . ذهب رأي إلى استحسان قيام الشروع في جريمة إصدار شيك بغير رصيد ، كما إذا ضبط الشيك أثناء إرساله بطريق البريد ، وهي صورة الجريمة الموقوفة أو إذا أمر الساحب المسحوب عليه بعدم الدفع بعد أن يكون المستفيد قد قبض قيمة الشيك وهي حالة الجريمة الجنائية (١٠٢) . في حين ذهب فريق من الشراح إلى أنه لا شروع في هذه الجريمة (١٠٣) .

إذا توافرت أركان إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات استحق الجاني العقاب ، ولا يؤثر في ذلك الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق ما دام الساحب لم يسترده من الجاني عليه (١٠٤) ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة (١٠٥) . وقد حددت المادة ٣٣٧ العقاب بأنه الحبس . ويجوز جعل الجاني في حالة العود وتحت مراقبة الشرطة مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر ، وهي عقوبة جريمة النصب فقد أحالت عليها المادة ٣٣٧ عقوبات .

وأثير البحث حول ما إذا كان يجوز للمستفيد من الشيك أن يدعى مدنياً أمام المحكمة الجنائية التي تنتظر الدعوى المرفوعة ضد المتهم لإصداره شيكاً لا يقابله رصيد . فذهب الأحكام الفرنسية إلى عدم قبول مثل هذه الدعوى لأن علاقة المديونية بين الساحب والمستفيد سابقة على وقوع الجريمة وليست أثراً منها ، ولذلك لا يحق للمستفيد أن يطالب بقيمة الدين (١٠٦) . ولذلك رأى أن يتدخل المشرع في هذه الحالة فمدل القانون في سنة ١٩٢٨ وأجيز للمستفيد أن يطالب بقيمة الدين عند دخوله مدعياً مدنياً في هذه الجريمة .

(١٠٢) رؤوف ص ٤٠٠ .

(١٠٣) محمود مصطفى ص ٤٦٢ .

(١٠٤) نقض ١٩٥٨/٤/٢٩ أحكام النقض ص ٩ ق ٢١٢ ، ١٩٧٣/٣/١٩ ص ٢٤ ق ٧٦ .

١٩٨٥/٦/٥ ص ٣٦ ق ١٣٢ .

(١٠٥) نقض ١٩٦٥/١١/٢ أحكام النقض ص ١٦ ق ١٥١ .

(١٠٦) نقض فرنسي ١٩٣٩/١٢/١٢ جازيت ١٩٣٧ - ٣ - ٣٦١ .

ونحن نرى أنه يجوز دخول المستفيد في القيك مدعيا مدنيا لملم  
الحكمة الجنائية لأن جريمة إصدار شيك بدون رصيد في طبيعتها جريمة  
نصب ، أي الفرض منها اغتيال مال الغير ، فالضرر الذي لحق المستفيد  
هو نتيجة فعل المساحب سواء اعتبر مباشرا بالنسبة الى المستفيد الأول  
او غير مباشر بالنسبة لمن يعمده ، ففي ذهن الساحب كل أية حال علم الرقعة  
بمقابل الشيك - وهذا هو اتجاه محكمة النقض ما دام مبنى دعوى  
التعويض هو الضرر الذي حصل للمدعى بالحق المدني ، وليس قيمة  
الشيك (١٠٧) .

---

(١٠٧) نقض ١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩ ، ١٨/١٠/١٩٦٦ س ١٢



## الفصل الحادي عشر

### خيانة الأمانة

خيانة الأمانة هي الاستيلاء على الهبائة الكاملة للمال منقول لاخر عليه حق الملكية أو وضع اليد الطرارا به متى كان المال قد سلم إلى الجاني بوجه من وجوه الائتمان . ولقد سبق لنا القول بأن القانون الروماني وكذلك القانون الفرنسي القديم كانا يعتبران جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة جريمة واحدة ، وأن التفرقة بين تلك الجرائم كانت ما بين ما أدخلته تشريعات الثورة الفرنسية وقانون العقوبات الفرنسي الصادر سنة ١٨١٠ .

وتتفق جريمة خيانة الأمانة مع جريمة السرقة في أن موضوعها هو المال المنقول المملوك للغير ، وإنما تختلف الواحدة عن الأخرى في أن الاستيلاء على الهبائة الكاملة للمال في جريمة السرقة إنما يكون بغير رضا صاحبه سواء تم خلسة بغير علمه أم قهرا عنه وزعم إرادته ، في حين أن اغتيال المال في جريمة خيانة الأمانة إنما يتم بعد تسليم المجني عليه المال برضائه بوجه من وجوه الأمانة فيغير الجاني حيازته للمال إلى حيازة كاملة ، ويتم تسليم المال في جريمة النصب وخيانة الأمانة إلى الجاني برضاه من المجني عليه ، بيد أنه في الجريمة الأولى يكون نتيجة لتوسيلة احتيال وفي الأخرى يكون إعطاء المال بناء على وجه من وجوه الأمانة وتتم جريمة النصب بمجرد تسليم المال بينما تتم جريمة خيانة الأمانة باغتيال المال المسلم .

ولقد تناول المشرع جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات التي نصت على أن : كل من اختلس أو استعمل أو بعد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تسبب أو مخالصة أو غير ذلك اضارارا بمالكيها أو أصحابها أو واضي اليد عليها ، وكانت الأشياء لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استثمارها في أمر معين لنفسه

المثللك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ، ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى<sup>(١)</sup> .

### أركان خيانة الأمانة

ظهر من مطالعة نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أن أركان جريمة خيانة الأمانة خمسة : (أولا) موضوع الجريمة ويشترط فيه أن يكون مالا منقولاً مملوكاً للغير . (ثانياً) استيلاء الجاني للمال على وجه من أوجه الأمانة التي عدها المادة ٣٤١ ع . (ثالثاً) الركن المادى للجريمة وهو الاختلاس أو التبيد أو الاستعمال . (رابعاً) الركن الادبى وهو القصد الجنائى . (خامساً) ركن الضرر .

### أولاً

#### موضوع الجريمة

جريمة خيانة الأمانة - شأنها شأن المارقة والنصب - ولذا يشترط أن يكون موضوعها مالا منقولاً مملوكاً لغير الفاعل .

#### ١ - المال

سبق لنا تعريف المال عند الكلام عن موضوع جريمة السرقة بأنه كل شيء يمكن تقويمه ، وقد تكفلت ببيانه المادة ٨١ من القانون المدنى بأنه كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعة أو يحكم القانون . ولا أهمية لقيمة المال كبرت أم صغرت<sup>(٢)</sup> ، وسواء أكانت له قيمة مادية أم أدبية فقط<sup>(٣)</sup> .

---

(١) وهذه المدة قابل المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات الفرنسى . وكان نصها قاصراً على جاني الرشوة وتسليم الشيء إلى عامل مجبور لاستعماله في أمر معين ، وبموجب قانون سنة ١٨٣٢ أضيفت الإجارة والوكالة والتميل غير المسجور ، وفي سنة ١٨٦٣ أضيف الرهن وعارية الاستعمال .

(٢) نظرن ١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ . ولا يلزم في الإثابة بجريمة خيانة الأمانة بيان مقدار المال المختلس (١) نظرن ١٩٨١/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦٢ (٢) .

(٣) نظرن ١٩٦٦/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٦٢ . أضيفت أصحاص ٧٧٤ .



فالمفكرات والمطالبات الخاصة تصلح أن تكون محلاً لجريمة خيانة الأمانة ، ذلك أن المادة ٣٤١ ع يمد أن عمدت بعض الأموال أردفت بمباراة أو غير ذلك وهي تنسج لكل ما يصلح لأن يكون مالاً (١) . وفي واقعة ثبت فيها أن والدها باع لبنته عقاراً بموجب عقد بيع عرفي ثم قام بعد هذا ببيع البيت إلى باقي أولاده بموجب عقد مسجل ، ارتأت محكمة الموضوع أن عقد البيع العرفي الأول أصبح لا قيمة له بعد البيع الثاني المسجل ومن ثم لا تقوم جريمة التهديد قبل من أسند إليه الاتهام من أولاد المورث . بيد أن المحكمة العليا نقضت ذلك الحكم وقررت أنه يكفي لقيام جريمة التهديد قانوناً حصول البعث بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الائتمان وإن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه ، فإذا كانت الطاعنة ( المجنى عليها ) قد تمسكت بصحة العقد الصادر لها وبأن له قيمة قانونية ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعنة لم تكن طرفاً في العقد اللاحق المسجل ، وكان لا يمكن القول بأنهم حصلوا الضرر حتى يتقرر نصيره ، وتكون المحكمة إذ قضت بالبراءة دون استظهار ذلك قد شاب حكمها القصور (٢) . كما قضت بأنه لا يصد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب سياسي إلى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جديدة ذات حرمة يمكن اعتبارها متاعاً للحزب يحرص عليه وأنها أنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أثر خدمة وأداة غش البست ثوب ورقة لها شأن (٣) .

ويكفي أن يكون موضوع الجريمة مالاً بصرف النظر عن كون حيازته في ذاتها مشروعة أو غير مشروعة ، فمن يأتى آخر على خط سلاح غير مرخص بهيأزته أو مادة صغيرة ثم يخون الأمانة يقع فصله تحت طائلة القانون ، إذ

المرسومة الجنائية ج ٣ ص ٣٢٥ ، القل ص ٢٢٥ ، مصد مصطفى ص ٤٨٨ ، زروق ص ٤٧٢ ، الصاوي ص ١٥٦ .

(٤) وعلى عكس هذا في فرنسا إذ ليس من اليسير إكمال ما له قيمة أدبية. فبعد ضمن الأموال التي وردت بالنص ( جيلسون م ٢٠٨ ) أنه ١٩٤ ، روسلية بند ٦٦٧ ، هيجي ص ٣٤٤-٣٤٥ .

جيل ص ٤٦٩ .

(٥) نظ ١١٥٥/٢/٢٩ أحكام النقض ص ٦ ق ٢٢٢ . ونظي بأن التهديد يصبح وقوعه على عقد مزور ، والشرط الوحيد اللازم في حالة التهديد هو أن تكون الورقة صحيحة كانت أو مزورة لها قيمة مادية أو أدبية وأن تنزع من يد مالكها الشرعي ، فلا ينقض الحكم الذي ينقض بقوية التهديد على مبدع عقد دون أن يبيح ما دفع به من أن العقد المسند إليه تبديع مزور ( نظ ١٩١٤/٤/٤ القرارات ص ١ ص ١٥٩ .

(٦) نظ ١٩٣٢/٢/٣١ فصله النقض ق ٤١٢ .

ابتضى المشرع العقاب على الفعل في ذاته وما يحويه من معنى اغتيال المال وخيانة الثقة الموضوعية في المؤتمن<sup>(٧)</sup> .

## ٢ - المقبول

نصت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات في صدرها على أن « كل من اختلس أو استعمل أو يبدد مبالغ أو بضائع أو نقودا أو نذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك ... » . ويستفاد من هذا النص أمران : أولهما أن ما ذكر به من أموال إنما ورد على سبيل البيان لا الحصر ، وآية هذا عبارة « أو غير ذلك » التي وردت بعد تعداد الأموال السابقة لها ، لأن المشرع وقد ابتضى أن يحيط المال المنقول بحمايته لم يرد أن يحصره في دائرة معينة وإنما أبان فقط عن مراده في هذا السبيل . والأمر الآخر الذي يؤخذ في صدر النص هو أن يكون المال موضوع الجريمة منقولاً ، فكان في هذا شأن جريمة السرقة والنصب . ولأن المشرع قد كفل للمقار حماية خاصة تناولتها نصص القانون المدني حين أجازت تنبئه في أية يد كانت<sup>(٨)</sup> ، بينما يخصص المنقول لقاعدة « الحيازة في المنقول سند الملكية » ، فكان أن وجبت له الحماية من عبث اليد التي يؤتمن عليه فيها .

والمال المنقول في صدر جريمة خيانة الأمانة يتناول ما نصت عليه المادة ٨٢ من القانون المدني حين قالت « كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار ، وكل ما غلب ذلك من شيء فهو منقول » . فالمشرع المصري قد اكتفى في القانون المدني بتعريف المال الثابت واعتبر كل ما عداه منقولاً . وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من القانون المدني على أنه « ومع ذلك يعتبر عقارا بالتخصيص المنقول الذي يضمه صاحبه في عقار يملكه رسداً على خدمة هذا العقار أو استغلاله » . وقد نص المشرع على المقارارات بالتخصيص في صيغة عامة ، فهي لا تقتصر على الآلات اللازمة أو الضرورية للزراعة والمصانع بل تشمل كذلك كل منقول يضمه مالكه في عقار مملوك له ويخصصه إما لخدمة العقار وإما لاستغلاله ، كالآلات الزراعية والصناعية ومفروشات الفنادق والرفوف والخزائن والمقاعد المخصصة لاستغلال المحال التجارية وكالتأثيل التي توضع على قواعد

(٧) جارسون م ٤٠٨ ب ١٩٢ ، جلي م ٤٧٣ ، القلي م ٣٢٦ ، الشاوي م ١٥٦

(٨) جارسون م ٤٠٨ ب ١٩٠ ، أحمد أمين م ٧٧٨ .

مثبتة ، ولا يشترط ان يكون المنقول لازماً أي ضروريا خضعة العقار أو استغلاله ، بل يكفي تخصيصه لهذه الخطة أو الاستغلال ولو لم تكن هناك ضرورة تقتضي ذلك (١) . والإموال التي يضاف عليها المشرع صفة العقار بالتخصيص تصلح لأي تكون موضوعا لجريمة خيانة الأمانة وذلك بإخراجها عن الغرض الذي خصصت له . فالألات الزراعية أو الصناعية مثلا أن اختلسها المستاجر ذهببت عنها صفة العقار بالتخصيص وعادت إلى حالتها الأولى - أي صارت منقولا - وذلك مجرد زوال السبب الذي خصصت من أجله وهو خدمة العقار الملحقة به (٢) .

ولا يكفي أن يكون المال موضوع جريمة خيانة الأمانة ثقلوا بل يشترط فوق هذا أن يكون مادي ، ومن ثم فالحقوق المنقولة لا تكون موضوعا لجريمة خيانة الأمانة ، وهي التي نصت عليها المادة ٨٢ من القانون المدني حين قالت « يعتبر مالا عقاريا كل حق عيني يقع على عقار بيا في ذلك حق الملكية . وكذلك كل دعوى تنبثق بحق عيني على عذر » . ويعتبر مالا منقولا ما عدا ذلك من الحقوق المالية « . والتي جاء عنها بالأعمال التشريعية للقانون المدني « . وعلى هذا النحو يعتبر مالا منقولا جميع الحقوق والتعاقدات الشخصية المتعلقة بعقار ، والحقوق المتعلقة بشئ غير مادي أي حقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية وما شابههما « . فمن اتهم على سر صناعي مثلا فافشاءه (٣) أو على خبر فإذاعه لا يجاز عليه . ولكن لو أتب الحق في جنسه كتابه صلح حينئذ لأن يكون موضوعا لجريمة خيانة الأمانة لأنه يمتثل في شئ مادي كلفه الملكية .

وقد ذكرت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات المباح والأمانة والنقود والتذاكر وكتابات أخرى مشتملة على تملك أو مخالصة أو غير ذلك ، ويبيح منها أن موضوع جريمة خيانة الأمانة يجب أن يكون حالا منقولا ماديا . ولم يصاحب المشرع التوفيق في صياغة النص مخالف الذكر ، لأنه ضرب الاختلاف وأردفه بصيغة عامة تناول كل الصور التي يفيق توقيع الجرم على اغتيال المال فيها . وهو من ناحية أخرى ذكر المستأجر والنقود ولا فرق بين الصورتين فالمبالغ هي تمديد النقود . وقد قضى بأن ادانة المتهم في تبديد

(١) الأعمال التشريعية للقانون المدني .

(٢) جرسون م ٤٠٨ سنة ١٩١١ . ص ٤٧٠ .

(٣) نقل فرانس ١٩٤٨/٤/٢٥ بتلخيص ٣٦٦ .

بيع سلم إليه على سبيل الإدوية تأسيسا على ورقة ثابت فيها تسامحه أيام  
لا يكثر فيها لون الوديعه واردة على نفوذ تبين بالقيمة دون البين ما دام انه  
لا يتبين من الحكم أن المبنى عليه قصد بالسفاه اعطاء المودع لديه من التصرف  
فيها (١١) . كما قضى بأن جريمة التبيد لا يشترط فيها أن تكون المكتسبات  
التي يصاب على اختلاسها خاصة بنفوذ دون عقود (١٢) . ويقصد بالانتماء  
والهضائع كل الأشياء المنقولة التي تدخل في الذمة . ويقصد بالتذاكر  
والكتابات كل الأوراق التي تمثل جزءا من ذمة المبنى عليه الماليه كأوراق  
البنوك والأوراق التجارية وخطابات الاعتماد (١٣) .

#### ٢ - المملوك للغير

يشترط أن يكون المال موضوع جريمة خيانة الأمانة مملوكا لغير  
المجني اذ حذف المشرع بالطالب على الجريمة - شأنها شأن السرقة والنصب -  
حماية ثروة الغير المنقولة . فإذا كان المال مملوكا للفاعل ، كما اذا كان  
تلقاه بالمرث ولسكنه لا يعلم بذلك . لا تقوم الجريمة قبله حتى ولو كان  
مستغفلا أن المال في ملكية غيره . والفصل في ملكية الفاعل للسال وعقيدته  
وقصد الاستيلاء على المال هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي  
الموضوع بين وقائع الدعوى التي تطرح عليه . وكما هو الحال في السرقة  
لا تهم معرفة مالك المال للقيام الجريمة ، كما لو كان غير معين بالذات .  
كفحص يجمع تبرعات لأفراد غير محددين بالانخاصهم ولكن بصفتهم  
- كمسحوي الحرب أو منكوبي حادث معين - ثم يفتال الأموال الناتجة عن  
التبرع .

وقد استثنى المشرع مما تقدم الصورة التي يكون فيها المال مملوكا  
للفاعل وقد توقع عليه حيز معين هو - أي المالك - حارسا عليه ، فإنه  
قد عد اختياله للمال جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون  
المقنونات والمقها بجريمة خيانة الأمانة . وهو استثناء جاء على خلاف الأصل  
الحام المقرر فلا يمتد حكمه إلى ما يجاوز نطاقه ، كما يصح القياس عليه .  
لا جريمة ولا عقوبة بنصر نص في القانون (١٤ مكررا) .

(١٢) نفس ١٩٥٠/١/٢ أحكام النظم من ١ ق ٧٣ .

(١٣) نفس ١٩٤٢/٥/٣ قضاء النظم ق ٤١٢ . والواقعة تبين على موقع عليه من  
الاضاحين جسيما ومودة للقيمة بالمعوق المدنية ووصف بأنه عقد بيع .

(١٤) روسلية بده ٦٦٧ .

١٩٤٢ مكررا نفس ١٩٧٨/١٠/١٦ أحكام النظم من ٢٩ ق ١٢٧ .

## ثانياً تسليم المال على وجه الأمانة

نصت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على أن «... وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الاستئصال أو الرهن أو كانت سلبت له بصفة كونه وكيلًا بائعًا أو مجازيًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر سبب لفلسفة المالك لها أو لغيره...» ويبيّن من صور هذه المادة أنها تشترك في أن يكون هناك تسليم سابق للمال ، وأن يكون هذا التسليم قد تم على وجه من تلك الأوجه التي عدتها على سبيل المحرر .

### ١ - التسليم

سبق أن فرقنا بين السرقة والنصب وخيانة الأمانة ، وقلنا إن الركن المادي في جريمة السرقة هو الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال الغير بغير رضاه حر منه ، وأن التسليم الذي يقوم ركن الاختلاس رغم وجوده مع ذلك الذي يبطل لمستلم المال عليه بما عارضة فقط . كما ذكرنا أن تسليم المال في جريمة النصب إنما يتم نتيجة لوسيلة احتيال اتخذها الجاني . وأما التسليم الذي يتوافر به الركن المادي في جريمة خيانة الأمانة فهو الذي يتم بناء على وجه من أوجه الائتمان التي عمدتها المشرع في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فالتسليم السابق غير المحسوب بالوسائل الاحتمالية بقصد نقل الحيازة المؤقتة لازم لقيام الجريمة (١٥) . وقد قضى بأن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديداً مسايقاً عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت إلى المحتلس بحيث تصبح به الحائز به أمانة ثم يغتفر هذه الأمانة باختلاس الشيء الذي أؤتمن عليه ، أما إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت الحيازة على ذمة صاحب الشيء ، كما هو الحال في التسليم الحاصل إلى الخادم أو العامل ، وكان الغرض من التسليم مجرد القيام بعمل حادى مما يدخل

---

(١٥) وتسليم المال يكون بإرادة مسلّمة لاختلافه التسليم كما تليق ذات حيازة  
« خيانة الأمانة » - صبيحى ص ١٤٠ ، بواسطة بند ٦٦٣ - ونرى أنه لا محل لمباراة التسليم  
الارضى لأنه قد يتم بغير ارادة من جالب صاحب ائتمان ، كبيع صور الوديعة للاسطرابة  
لن حالة الإساءة في عقد على ما سنرى .

في نطاق عمل المستلم باعتباره خادما ، فإن الاختلاس الذي يقع بعد سرقة لا تبديدها (١٦) . وأنه إذا كانت واقعة الدعوى التي استخلصها الحكم هي أن الغماش المختلس لم يكن وقت اختلاسه مسلما للمتهمين تسليما بل كان مودعا في المكان المدة له بغير المجترى بريد للمتهمين <sup>١٦٦</sup> حيث لا يدا عارضة فلا يصح اعتبار اختلاسها اياه خيانة أمانة (١٧) .

• ويضي في فرنسا بأنه إذا سلم مؤلف إلى نزيل أصول كتاب لطبع عدد من النسخ فقام بطبع ما يزيد على العدد المطلق عليه فإنه لا يعد خائنا للأمانة لأن التسليم قد انصب على أصول الكتاب. وهي قد ردت إلى صاحبها (١٨) . وهو قضاة محل نظر ، فسترى فيما بعد أن هذا الفصل ينطوي تحت جريمة خيانة الأمانة باعتباره أن الركن الثاني فيها هو الاستعمال ولعل مرد ذلك الحكم هو أن جريمة خيانة الأمانة في فرنسا تنطبق بموجب نص المادة ٤٠٨ ع في إحدى صورتين الاختلاس أو التبديد ، ولم يذكر الاستعمال كما هو الشأن في المادة ٣٤١ ع .

ومن الأحكام التي أوردتها جارسون ما قضى به من أن الراعي الذي يتفق مع بعض المزارعين لقاء مبلغ من المال لترك قطع الأغنام في أرضهم بدلا من أرض سيده وبذلك يحرم سيده من فائدة نزول الأغنام في الأرض وما ينتج ذلك من سداد وخلافه لا يعد فعله خيانة أمانة (١٩) . ونرى أن تسليم الأغنام من السيد لحامده في هذه الصورة كان بصفتة وكيل عنه ، بطعن استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك هو إن يرى بها في حقه حتى يستفيد من السداد الذي يتخلف بالأرض . فالتسليم قد انصب على ذات الأغنام وكذلك ما قد تنتج من فضلات تصليح سبانا للأرض . وتشايه هذه الحالة تلك التي يتم فيها التسليم - على ما سنرى - بناء على عقد مشاركة الماشية فإن ناتج الماشية وإن لم ينص عليه في العقد يعتبر ملكا للشريكين ، فإذا تصرف فيه وأضح اليه كمالك بمفرده بعد فعله خيانة أمانة .

وليس يشترط أن يقوم المجنى عليه شخصيا بتسليم المال ، بل يجوز

(١٦) نفق ١٩٣١/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٤ .

(١٧) نفق ١٩٤٤/١٢/٤١ قضاة البطني ق ٢٢٥ .

(١٨) البني ١٨٩٢/٢/١٦ جازيت ١٨٩٢ - ١ - ٢٨٩ . التهادي ص ٨٩٦ م

(١٩) نفق فرنسي ١٨٥٧/٢/١٦ دالوز ١٨٥٧ - ١ - ١٨٢ . جارسون ج ٤٠٨ ع

أن يتم التسليم من غير المجنى عليه<sup>(١٠)</sup> . ومن أمثلتها الأموال التي تسلم إلى وكيل المجنى عليه من بعض مبادئ الأخير ، وكذلك ما يسلم إلى الوصي أو النقيم الذي يدير ويحصل أموال من في وصايته أو تحت قوامته<sup>(١١)</sup> .

ويجب أن يكون موضوع التسليم هو المال مجللاً لا متجانساً . ويلزم البعض إلى القول بأن من يسلم إلى الكواء سترته لكيها وبدخلها حافظة نقوده فيختلس الحافظة لا يعد فعله خيانة أمانة لأن التسليم انصب على السترة دون الحافظة ، ويعتبر ما وقع منه سرقة منطوية تحت المادة ٢١٨ من قانون العقوبات والمادة الأولى من دكرتو الأشياء الفاقدة المصادر سنة ١٨٩٨<sup>(١٢)</sup> . ونحن نرى أن هذا الفعل يعد خيانة أمانة ، فالمحافظة لا تصد مالا فاقدا لأنها ما دامت داخل السترة وهذه باقية في حوزة صاحبها فالمحافظة تبعا تصد في حوزته وقرى بين تسليم الحافظة في السترة وفقدتها كلية . واذن وإن لم يحصل الاتفاق بين صاحب المال والكواء على تسليم الحافظة إلا أن هذا لا ينفي أن هناك تسليم مادي قد تم من جانب مالك المال بوجه من وجوه الأمانة بالنسبة للسترة والحافظة ولا يقال أنه لم يقصد نقل الحيازة المؤقتة للحافظة إلى الكواء ، بل الواقع أن التسليم كان لهذا الغرض أي لكي السترة وإعادةها بالحالة التي كانت عليها .

ولا يشترط أن يتم التسليم بحركة مادية ينتقل بها المال من يد حائزه إلى يد الأمين ، بل يكفي مجرد وجود المال في يد الشخص على وجه الأمانة فكانه قد سلم إليه اعتبارا<sup>(١٣)</sup> . فيكفي مثلا أن تتوفر حيازة الشخص للمال من مالك إلى مستأجر أو إلى مودع لديه كمن يبيع سلمة معينة إلى شخص آخر وفي ذات الوقت يستأجرها منه أو يودعها لديه المشتري<sup>(١٤)</sup> . فالهم أن المال يصبح في حوزة الفرد على وجه من وجوه الأمانة التي سوف نذكرها . وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط لتطبيق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات حصول التسليم المنادي من المجنى عليه إلى الجاني . بل

(١٠) روسلية بند ٦٦٨ ، فيكفي أن يكون المال بين يدي الحائز بصفة مؤقتة .

(١١) القتل ص ٣٢٨ .

(١٢) أحمد أمين ص ٦١٧ .

(١٣) جارسون م ٤٠٨ بند ٢٠٧ ، القتل ص ٣٢٨ ، محمود مصطفى ص ٤٩١ . الشاوي

ص ١٥٧ .

(١٤) ويسمي أحيانا بالتسليم المنوي . أحمد أمين ص ٧٧٧ .

يكفى في بعض الأحوال وجود التسليم المعلن إذا كان الجاني حائزا للشيء من قبل لسبب من أسباب الحياة ، ومتى ثبت من عقد الإيجار ان المتهم ليس له الا نصيب المحصول الناتج من الأرض ، كما تمهد بالمحافظة على نصيب انقاصر في القطن الناتج من هذه الأرض وعدم التصرف فيه . ومن ثم يكون قد تسلم نصيب القاصر في هذا القطن على وجه الوديعة ، فقيام المتهم ببيع هذا القطن بعد ذلك يعد تبديدا مماقبا عليه بالمادة ٣٤١ ع (٢٥) . وقضى في فرنسا بأن المستأجر الذي يبيع القطن الناتج من الزراعة لا يعد فعله خيانة أمانة رغم التزامه بموجب العقد باستعماله في تسييد الأرض ، وهو حكم بنى على عدم حصول تسليم سابق من المؤجر (٢٦) . ونحن نرى ان القطن الذي نتج من الزراعة ما دام معتبرا في ملكية المؤجر ، فكانه بابقائه في يد المستأجر قد قام بتسليمه اليه حكما لاستعماله في أمر لنفسه ، والتصرف فيه ينطوي تحت جريمة خيانة الأمانة (٢٧) .

ويعتبر التسليم قائما في صورة ما اذا سلم الحائز مفتاح حرز مفاتيح يوجد به المال الى آخر بقصد نقل الحيازة مؤقتا ، كالمؤجر الذي يسلم مفتاح مسكنه المخروشي الى المستأجر ، فلو ان التسليم لم ينصب على متقولات المسكن بذاتها الا ان تسليم المفتاح يعد بذاته تسليما للحرز اى للمسكن المخروشي ، وقد سبق لنا بحث تسليم الحرز المطلق عند الكلام على جريمة السرقة .

وجل ان تسليم المال للأمن يقصد به نقل الحيازة الناقصة اليه ، فهو ملزم دائما برد المال الى صاحبه عند طلبه أو انتهاء الغرض من التسليم ، اى ان نية المسلم والمستلم قد انصرفت الى نقل العنصر المادى للحيازة دون المعلن ، فيوضع المال بين يدي الشخص بغير أن يجبل له عليه حق الملكية ، ولهذا ان انصرفت نيتهما الى نقل الحيازة الكاملة بالبيع أو الهبة أو التنازلة النفي . أحد أركان جريمة خيانة الأمانة ، فللمحائز في هذه الصورة أن ينصرف في المال الذي انتقلت اليه حيازته كاملة على الوجه الذي يراه (٢٨) .

(٢٥) نظري ١٩٥١/١/٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٦٤ .

(٢٦) نظري فرنسي ١٨٤٣/٨/١٧ سيدي ١٨٤٤ - ١ - ٨٢ - ١٩٣٤/٣/١١ جازيت ١٩٣٤

- ١ - ١٦٤ .

(٢٧) راجع نظري ١٩٥١/١/٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٦٤ السابعة الاشارة اليه .

(٢٨) القطن س ٣٢٩ .



### ( ٢ ) أوجه الأمانة

لا يكفي لقبيل جريمة خيانة الأمانة أن يوجد المال بين يدي المجاني ، وإنما يجب أن يكون ذلك بناء على وجه الأمانة . ولقد عبر المشرع عن وضع المال بين يدي الأمين بقوله ، بأن يكون ذلك على وجه من الأوجه التي حددتها أو بصفة من تلك التي ذكرها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (٢٩) . فهو قد تحاشى ذكر أن التسليم قد تم بناء على عقد من العقود التي سرورها . وبهذا هدف إلى أن يتناول كافة الصور التي يكون فيها المال بين يدي شخص كأمين عليه ولو لم يكن هناك عقد فعلا كما هو معروف به في القانون المدني (٣٠) ، كمن يقيمه القضاء حارسا على أموال متنازع عليها . ومع هذا يذهب رأى إلى أن جريمة خيانة الأمانة قاصرة على عقود الأمانة الواردة بالنص وأن الظروف العملية هي التي دعت القضاء إلى التوسع في مدلول النص . وتطبيقه على حالات ليس فيها عقد مطلقا كخالة الوكالة القانونية أو القضائية (٣١) . ويؤخذ على هذا الرأى أن المادة ٣٤١ ع لم تذكر قط لفظ العقد وإنما قالت وجه ، وهو ما يستفاد منه أن القضاء لم يتوسع في التفسير وإنما عمل النص صحيحا . كما ذهب رأى آخر إلى أنه إذا كان التسليم لم يحصل بناء على عقد بالمرّة فإن الاستيلاء على المال لا يعد خيانة أمانة (٣٢) . ولكن هناك بعض الصور يعد اغتيال المال فيها خيانة أمانة رغم عدم وجود عقد كخالة الوديعة الاضطرارية .

وتطبيقا لاشتراط أن يكون تسليم المال على وجه الأمانة قضى بأنه إذا لم يكن تسليم السند تسليما اقتضته ضرورة وقتية لمجرد الإطلاع عليه ورده فورا وإنما الملاحظ فيه نقل حيازة السند على سبيل الأمانة فإن تعدد عدم رد السند بمجرد طلبه إضرارا بالمجنى عليه يعد تبديدا (٣٣) ، وأنه إذا تسلم المتهم من المجنى عليه ورقة مالية من فئة الخمسة الجنيهات لأصرفها ثم أنكر تسلمه هذه الورقة وادعى أنه لم يتسلم الا ورقة بجنيه واحد فهذه

(٢٩) الفلل ص ٣٣٠ ، صيجي ص ١٤١ -

(٣٠) نفس ١٩٤٣/٢/٨ قضاء العفر ق ٢٥٦ .

(٣١) الشاوي ص ١٦٢ .

(٣٢) محمود مصطفى ص ٤٩٢ .

(٣٣) نفس ١٩٥١/٥/١٩ القضية رقم ١٩٦١ ص ٢١ ق .

الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة(٣٤) . ولا يعتبر خيانة أمانة تسليم الدائن للمدين سند الدين إذا لم يكن قد تخطى عن حيازته القانونية بل كان تسليمه إياه تحت مراقبته(٣٥) . وإذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن المتهم - وهو معلم ألعاب رياضية بمفرسة مانه إير أحد الفرائسين بأن يحبل عدة ألواح خشبية من المدرسة ويوصلها الى تجار ففعل وصنع النجار منها يوفيهما له فهذه الواقعة سرقة لا خيانة أمانة ، لأن الأختساب لم تكن مسلبة للمتهم بمقد من عقود الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع(٣٦) وإن الجاهل الذي يختلس مال مضمونه يعد مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة إذا كان المال قد سلم اليه على سبيل الأمانة ، أما إذا كانت يده على المال لا تكون الا مجرد حيازة عارضة غير مقصود فيها انتقال المال اليه فإنه يكون مرتكباً لجريمة السرقة(٣٧) .

والأوجه التي أوردتها المشرع بنص المادة ٣٤١ ع ذكرت على سبيل المحصر(٣٨) . فلا تصح زيادتها أو القياس عليها ، ومن ثم تعين أن يتناول حكم الادانة بيان أن تسليم المال الى الجاني كان بناء على وجه من الأوجه المحصورة سالفة البيان حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على وجه الصحيح(٣٩) . واعمالاً للقاعدة السابقة قضى بأنه يشترط لتقييم جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة في المادة ٣٤١ ع(٤٠) ، فإذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوبة اليه قيديها لم تدخل في ذمته بصفتها أمينا لصندوق جمعية التعاون ، بل ان الأمين كان أخاه الذي توفي ، فقسام هو مقامه زاعطى على نفسه اقراراً بقبول سداد ما عساه أن يكون بفضة أخيه الغير توفي.. ولكن المحكمة أدانته دون أن تمرض لهذا الدفاع بما يقتضيه

(٣٤) نقض ١٩٣٣/٢/١٢ قضاء النقض في ٤٠٨ .

(٣٥) نقض ١٩٣٤/٤/٣٠ قضاء النقض في ٤١٥ .

(٣٦) نقض ١٩٤٣/٢/١٥ قضاء النقض في ٤٢٤ .

(٣٧) نقض ١٩٤١/٥/١٢ قضاء النقض في ٤٢٦ .

(٣٨) نقض ١٩٨٥/١٢/١٤ أحكام النقض في ٣٦٦ ع ٤٢٠ ، ١٩٧٢/٢/١٣ ع ٣٣ في ٣٥ جارسون م ٤٠٨ بند ٢١١ ، القتل في ٥٣٠ ، رؤوف في ٤٢٩ ، الشاوي في ١٦٤ .

(٣٩) نقض ١٩٤٨/١٠/١١ قضاء النقض في ٤٥٦ ، ١٩٢٨/٥/٢٣ المصوطة الوصية في ٢٩ في ٣٠٩ ، صبحي في ١٤٣ .

(٤٠) نقض ١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض في ٦٩ ع ٣٦٦ ، ١٩٦٧/١٢/١١ ع ١٥ في ٣٦٢ .

فحكمتها يكون مشوباً بالتصور (٤١) . كما قضى بأنه إذا كان النابت بالحكم أن المجنى عليه أعطى خادمه ( المتهم ) حمارة وجحشا لبيعهما في السوق فيبادل بهما حمارة أخرى لم يقبلها المجنى عليه فاضطر المتهم إلى أن يأخذها ثم باعها بعد أسبوع بمائة قرش . فان هذه الوقائع الثابتة بشهادة الشهود لا يمكن اعتبارها سرقة ، لأن الحمارة الأخيرة كانت في حوزة المتهم بعد أن رفضها المجنى عليه ولأن الأخذ خلسة من أركان جريمة السرقة ، كما أنها لا تكون خيانة أمانة كما تدعى النيابة لأن من أركان هذه الجريمة أن يقع تسليم الشيء المبدع على وجه الوديعة أو الإجارة أو عارية الاستعمال أو الرهن أو الوكالة بأجر أو مجاناً بقصد عرضه للبيع أو بيعه أو استعماله في أمر معين ، ولأن الحمارة التي أخذها المتهم بدلاً من الحمارة التي كلف ببيعها قد رفضها المجنى عليه فتصرف المتهم فيها بعد أن بقيت عنده عشرة أيام ، فلم تكن إذن قد سلمها المجنى عليه لغرض من هذه الأغراض حتى يكون بيعها إياها تبديداً . وإنما بقيت عنده لمعه قبول المجنى عليه اضافتها للملكة بدلاً من حيازته التي أذن للمتهم ببيعها فلم يبيعهما بل باذل عليهما (٤٢) . ودفاع المتهم بأن علاقته بالمجنى عليه مدنية وأنه مجرد ضامن وكفيل لمن تسلم المضبوطات هو دفاع جوهرى ، وقعود المحكمة عن تحقيقه يجعل حكمها مشوباً بالتصور (٤٣ مكرر) . وإدانة المتهم في تبديد استناداً إلى أنه تاجر يتسلم مقررات خزائن البناء لحساب المصرح له بها من الحكومة دون التعرض لدفاعه بأن العلاقة بينه وبين المصرح له علاقة بيع تجعل الحكم قاصراً (٤٤) .

وتتجه بعض التشريعات الحديثة إلى ادخال كل فعل ينطوى على خيانة الأمانة تحت نصوص هذه الجريمة ، دون تقييد بنوع العقد بشكل محدد . ومن ذلك القانون البلجيكي الصادر سنة ١٨٧١ في المادة ٤٩١ ، والقانون الايطالى الصادر سنة ١٩٣٠ في المادة ٦٤٦ ، والقانون البولونى الصادر سنة ١٩٣٢ في المادة ٢٦٢/٢٤٢ مكرر) .

وكون التسليم قد تم بناء على وجه من أوجه الأمانة المحضة هو من اختصاص قاضى الموضوع يستخلصه من وقائع الدعوى المطروحة أمامه .

(٤١) نفس ١٩٥١/١٠/٤ القضية رقم ٤٣٨ س ٢٦ ق .

(٤٢) نفس ١٩٢٩/١١/٢١ قضاء النفس ق ٤٤٢ .

(٤٣) مكرر نفس ١٩٧٤/٥/٢٠ أحكام النفس س ٢٥ ق ٩٠٦ .

(٤٤) نفس ١٩٧٩/١٠/١ أحكام النفس س ٣٠ ق ١٥٦ .

٤٢١ مكرر راجع وفاقى مؤتمر توحيد قانون العقوبات الذى عقد في القاهرة عام ١٩٣٧ .

والأبرة في هذا الصدد هي حقيقة وجه التسليم وأنه على سبيل الأمانة ، دون اعتبار لافاطه إذا لم تكن تفصح عن إرادة المتماقدين<sup>(٤٤)</sup> . فإذا ما انتهت محكمة الموضوع الى تقدير الوقائع واستخلصت الثابت منها ، فإن تكيفها وإعطائها الوصف القانوني الصحيح هو مما تخضع فيه لرقابة محكمة النقض<sup>(٤٥)</sup> .

• ومما قضى به أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة أمانة الا اذا اقتنع القاضي أن تسليم المال بمقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في النص الملص بهذه الجريمة ، وأن العبرة في القول بثبوت هذه العقود في صدد توقيع العقاب ، إنما هي بالواقع حيث لا يصح تأنيث انسان ولو بناء على اهترافه بلسانه أو بكتلته متى كان ذلك يخالف الحقيقة<sup>(٤٦)</sup> . والمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود للوصول الى مقصود المتماقدين منها مستمينة في ذلك بطرؤف الدعوى وملابساتها الى جانب نصوص تلك العقود<sup>(٤٧)</sup> . ومن ذلك أيضا أن محكمة النقض أيدت حكما اعتبر أن زجاجات المياه الغازية لا تسلم الى العملاء من الشركة على سبيل الوديعة أو عارية الاستعمال ، رغم الاقرار الذي يؤخذ عليهم ، لأن الشركة تتقاضى من عملائها مبلغ من النقود مقابل كل زجاجة لاترد اليها<sup>(٤٨)</sup> . وقضى بأن النص في المقد على دفع قيمة الشيء محل التماقد في حالة عدم رده لا ينفي أن نية الماقدين قد انصرفت الى اعتبار المقد إيجارا<sup>(٤٩)</sup> . وتحصيل المحكمة أن العقده الذي سلم به

(٤٤) نقض ١٩٧٢/٢/٢٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ٣٥ ، جارسون م ٤٠٨ بند ٢١٥ .  
القلي من ٣٣٢ ، رؤوف من ٤٦٢ .  
(٤٥) نقض ١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض من ١٨ ق ١٧٩ ، ١٩٥٠/٣/٢١ من ١ ق ١٤٨ .  
ونقض فرنسي ١٩٦٣/١٢/٤ جازيت ١٩٣٧ - ١ - ١٣٦ . حتى كانت الواقعة على الصورة التي أتيتها الحكم أن المجنى عليه سلم التهمة الموجهة للسوداين لاستعمالهما في أمر أصلته اذ كلهما برؤنهما خارج عمله فذهبت ولم تده واختلستهما لنفسها . فإن اختلاسها هو خيانة للأمانة . لأن ترك المجنى عليه التهمة تنهب بغيرها وصفا السوران الى خارج محل لورنهما يتم به انتفال الحيازة تبعهما للتهمة . لانقطاع صلة المجنى عليه بهما من البلعتين السادية والمئوية مما ينتهي به الاختلاس في معنى السرقة ( نقض ١٩٨٠/١١/٢٦ أحكام النقض من ٣١ ق ٢٠٠ ) .

(٤٦) نقض ١٩٤٦/٦/٣ قضاء النقض ق ٤٤٧ ، ١٩٦٢/١٢/٨ أحكام النقض من ١٢ ق ٢٠٨ ، ١٩٧٥/٦/٨ من ٢٦ ق ١١٦ ، ١٩٨٥/٢/١٤ من ٣٦ ق ٤٢ .  
(٤٧) نقض ١٩٥٤/٥/١٧ أحكام النقض من ه ق ٦٢٤ ، ١٩٦٨/٤/١٥ من ١٩ ق ٩٠ .  
(٤٨) نقض ١٩٥٢/٢/٢٦ أحكام النقض من ٣ ق ١٩٦ .  
(٤٩) نقض ١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض من ١٩ ق ٩٠ .

القطن المدعى بتبديده هو عقد تمويل على القطن لا عقد رهن وتبرئة المتهم من تهمة التهديد بناء على ذلك هو من سلطة المحكمة في تفسير العتود والاتفاق على جعل ما لا يعاقب عليه جنائيا من الاخلال بتنفيذ العقود المدنية في متناول قانون العقوبات تدليس مخالف لقواعد النظام والآداب العامة مما يجوز اثبات حقيقة الأمر فيه والكشف عما يستتره بجميع الطرق بما فيه البينة والفرائن مهما كانت قيمة المقد (٥٠) .

وينحيز رأى الى أن من حق محكمة النقض أن تراقب ما قرره محكمة الموضوع من حيث وجود المقد وتكييفه القانوني وتفسيره (٥١) . ونحن نرى أن وجود المقد وتفسير عباراته مسألة موضوعية لقاضي الموضوع الرأى الأعل فيها ، أما تكييفه فهذا الذى يخضع لرقابة محكمة النقض (٥٢) .

#### المقد الباطل والقابل للإبطال

قد يتم التسليم بناء على وجه من أوجه الأمانة التى تناولتها المادة ٣٤١ ع بموجب عقد بين المجنى عليه والجاني ، فإن وجد مثل هذا المقد تعين أن يظل قائما الى وقت وقوع الجريمة . ولكن لا يشترط أن يكون العقد صحيحا . فإن نشأ باطلا أو لحق به البطلان بعد قيامه صحيحا - سواء أكان باطلا أم قابلا للإبطال - فإن هذا لا يخلل الأمان من التزامه برد المسأل المؤتمن عليه الا اذا حصل على حكم من القضاء بيد أن ذلك المقد أو انتهى التعاقد بين المتعاقدين اتفاقا (٥٣ مكرر) فالبطالان الناشء عن الميوب الإشكالية في المقد أو عدم أهلية المتعاقدين أو لميب من عيوب الرضا أو لعدم مشروعية السبب (٥٤) ، كل هذا لا يؤثر في قيام الجريمة ، و مرجع هذا أن تقرير العقاب في جريمة خيانة الأمانة يفرض منه تقرير الحماية للملكية الفردية للأموال ، وليس المحافظة على الالتزامات المدنية التى تترتب على وجه الأمانة

(٥٠) نقض ١٩٣٦/١/٢ لقضاء القطن ق ٤٨٥ ، ١٩٣٨/٣/٢٨ ق ٤٩٧

(٥١) الصلوى ص ١٦٤ .

(٥٢) راجع نقض ١٩٨٤/٢/١٢ أحكام النقض ص ٣٥ ق ٢٨ ، والذي نورد عند الكلام

على تسليم المردود لديه موضوع الودعية .

(٥٣) مكرر نقض فرنسى ١٩٣٦/٢/١٨ سببى ١٩٣٨ - ١ - ٣٣٩ ، جارسون م ٤٠٨

شذ ٣٠٨ و ٤٠٥ ، هيجنى ص ١٤٤ ، أحمد أمين ٧٨٦ ، محمود مصطفى ص ٤٩٤ .

(٥٤) كتيب يد نقود صدرها اللتار ( نقض فرنسى ١٩٠٩/١١/١٢ سببى ١٩١٢ - ١ -

٢٨٥ ) .

الذي سلم المال بمقتضاه<sup>(٥٤)</sup> : فالبطالان لا ينفى أن المال قد وصل الى يد المؤمن بتلك العسفة أى بصفة كونه أميناً عليه . وقد رأينا أنه حتى ولو كانت حياة المال غير مشروعة فإن هذا لا يمنع من قيام جريمة خيانة الأمانة اذا توافرت أركانها .

ولذا اعتبرت محكمة النقض أن الوقائع التي أثبتتها الحكم تكون جريمة خيانة الأمانة ، وهي تخلص وتفيد أن المدعى سلم السنددين للمتهم الآخر لاستعمالهما لمصلحة موكلته في أمر معين هو إجراء الصلح بينها وبين أخرى فاختلسهما ، وكان في ذلك متفقا مع الطاعن ، ولا يؤثر في هذا الاعتبار أن نية الطاعن وزميله لم تكن وقت الاستلام منصرفة الى تحقيق الغرض الذي قصده المدعى بالحق للمدعى بل كانت منصرفة الى تملك السنددين ، ذلك لأن المبرة بما يقصده المجنى عليه من التسليم ، ولا يفسر من ذلك أن يكون للمجاني غرض آخر ، اذ لا يمنع من تطبيق 'حكم القانون في-هذه الحالة أن يكون المقد الذي سلم الشيء بمقتضاه قد وقع باطلا ، لأن القانون لا يعاقب على الاخلال بتنفيذ المقد في ذاته وإنما يعاقب على الميث بملكية الشيء المسلم<sup>(٥٥)</sup> . كما قضى بأن العقاب في المادة ٢٦٩ ع ( ٢٤١ ) ليس هو الاخلال بتنفيذ المقد وإنما هو الميث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، واذن ففقد مشروعية المقد أو بطلانه لا يعفى أيهما من رد ما استلمه من المال بمقتضاه<sup>(٥٦)</sup> .

### استبدال المقد

قد يحدث أن يستبدل عقد آخر بعقد الأمانة فإن كان المقد الجديد من بين عقود الأمانة وقمت على عاتق الأمين الالتزامات التي يفرضها ذلك العقد<sup>(٥٧)</sup>، ويعتبر المقد الأول عدما . كشخص يستأجر من آخر دراجة لمدة معينة ، فإذا ما انتهت الاجارة أبقي المؤجر الدراجة لدى المستأجر ودعيمة حتى يستردها . أما اذا لم يكن المقد الثاني من بين عقود الأمانة ، فإن جريمة خيانة الأمانة تفقد أحد أركانها وهو وجود المال بين يدى الشخص على وجه الأمانة ، كما اذا باع المؤجر الدراجة للمستأجر في العسوة

(٥٤) الفلل من ٢٢٢ ، دقوف من ٤٦٨ .

(٥٥) نقض ١٩٣٨/٢/٢١ قضاء النقض ق ٤٤٥ .

(٥٦) نقض ١٩٣٨/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤٠ في ١٨٣ .

(٥٧) روسليه بند ٦٨٢ .

السابقة (٥٨) .

وحتى يكون لاستبدال العقد اثره القانونى فى انقضاء عقد الأمانة الأول يشترط امران الأول أن يتم الاستبدال قبل وقوع الجريمة (٥٩) أى قبل اغتيال الأمين للعمال الموجود بين يديه ، أما اذا تم بعدها فإنه لا يعدم مسئولية الفاعل وهو بمثابة رد المال المسروق بعد وقوع السرقة . وقد يحتمل أن يكون لمثل هذا الاستبدال أثره على تقدير انقضاء العقوبة . والآخر أن يكون الاستبدال حقيقيا أى يقصد طرفا العقد الى انشاء عقد ليحل مكان عقد آخر ، فإذا كان الفرض من الاستبدال مثلا تقسيط المبالغ المبددة على أقساط حتى يستطيع المجنى عليه أن يحصل على حقوقه ، فإن هذا لا يمنع من قيام الجريمة (٦٠) . وقد قضى بأن الاستبدال لا يكون مانعا من تطبيق المادة ٣٤١ ع ، الا اذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة ، اما اذا لم يلجأ الأمين الى طلب الاستبدال الا بعد وقوع الجريمة ويقصد الهرب من المسئولية الجنائية أو كان اللاتى لم يقبل الاستبدال الا كطريق لإثبات حقه أو على أمل تحريض ما ضاع منه بسبب التهديد ، فإن الاستبدال لا يمنع عنده من توقيع العقوبة الجنائية (٦١) .

واذا كان الاستبدال معلقا على شرط موقف ، ولم يتحقق الشرط فيعتبر العقد الأصلي ما زال قائما بكافة التزاماته والاخلال به باغتيال المال موضوعه يكون جريمة خيانة الأمانة (٦٢) . وقاضى الموضوع هو الذى يستخلص من وقائع الدعوى ومما بين يديه من أدلة ما اذا كان الاستبدال قد توافر له الشرطان المانعان من قيام المسئولية الجنائية فى العقد المستبدل من عدمه (٦٣) . وهو يخضع فى تكييفه القانونى لما أثبتته من وقائع لرقابة محكمة النقض (٦٤) . والاستبدال لا يفترض ولذلك ان دفع به التهم يجب

(٥٨) جارسون م ٤٠٨ بند ٢٨٨ ، القتل من ٣٢٥ .

(٥٩) نقض غرسى ١٦٤٥/١١/٣٠ بيلتان ق ١٢٧ .

(٦٠) أحمد أمين من ٨٨٦ ، القتل من ٣٣٥ .

(٦١) نقض ١٩٣٤/٢/١٢ مصبوعة التواء القانونية ج ٢ ق ٢٠٠ .

(٦٢) جارسون م ٤٠٨ بند ٣٠٤ .

(٦٣) الموسوعة الجنائية ج ٢ من ٣٤٧ ، وجاء بها ان الاستبدال قد يكون صريحا

أو ضمينيا ولكنه لا يفترض افتراضا ، وفى حالة الشك يجب اعتبار الدة القديم قائمة .

(٦٤) جارسون م ٤٠٨ بند ٣٠٥ .

عليه إقامة الدليل على ذلك بوسائل الاثبات فى القانون العام<sup>(٦٥)</sup> ، ولا يكون الاستبدال من جانب واحد وانما باتفاق بين المتعاقدين<sup>(٦٦)</sup> .

### عقود محل بحث

عمدت المادة ٣٤١ أوجسه الأمانة فذكرت الوديعة والاجارة وعارية الاستعمال والرهن والوكالة وقلنا ان بيانها قد جاء على سبيل المحصر ، ورغم هذا توجد بعض العقود ويتم فيها تسليم المال من شخص الى آخر وينور البحث لتعرف كنهها وما اذا كان يترتب عليها نقل الحيازة الكاملة للمال فيكون الاستيلاء عليها لا جريمة فيه ، أم أن الفرض من التسليم هو نقل الحيازة المؤقتة ويكون اغتيال المال جريمة خيانة الأمانة متى توافرت باقى شروطها . ونعرض فيما يلى لأهم هذه العقود .

### (١) عقد البيع

عرفت المادة ٤١٨ من القانون المدنى البيع بأنه « عقد يلتزم به البائع أن ينقل الى المشتري ملكية شئ، أو حقاً مالياً آخر مقابل ثمن نقدي » ، فعقد البيع هو من العقود الناقلة للملكية وتنقل الحيازة بناء عليه الى المشتري كاملة ، ولا يتصور أن تكون يد الأخير على المال يد حائز حيازة مؤقتة . بيد أن هذا لا يمنع من وجود بعض الفروض التى يصورها ذلك العقد وتنبئ التردد فى معرفة ما اذا كان الاستيلاء على المال يعد جريمة خيانة أمانة من علمه . ونعرض لها فيما يلى .

( أ ) اذا باع شخص لآخر منقولات من التلبيات ولم يكن المال موجودا تحت يد البائع وقت العقد ثم عجز عن التسليم فيما بعد فلا تستند اليه اية جريمة ، سواء بالنسبة للمبيع أو للمال الذى تسلمه من المشتري لأن عقد البيع يجعل على عاتق البائع القيام بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع الى المشتري ( م ٤٢٨ ) مدنى ، وتخصيره فى هذا يجعل حقوق المشتري قبله مدنية صرفة . فمن يبيع لآخر كتابا لا يوجد بين يديه ويتعهد بتسليمه اياه ثم يصجز عن ذلك لا يسأل عن جريمة خيانة أمانة .

( ب ) اذا كان المال المبيع منقولا من التلبيات وموجودا لدى البائع وتم

(٦٥) روسليه بند ٦٨٢ .

(٦٦) نفس فرنسى ١٩٣٦/٥/١ بلسان ق ٥٠ .



عقد البيع على الصورة السابقة بيد أنه لم يسلم إلى المشتري ولم يفرض على حده ، ففي هذه الصورة أيضا لا جريمة في الأمر لأن التزام البائع قاصر على مجرد نقل المبيع إلى المشتري • ومثاله من يدفع مبلغا من المال ثمنا لنسخة من كتاب لدى البائع منها كثير ، على أن يتسلمها بعد يوم ثم يمتنع البائع عن تسليمها للمشتري •

(ج) إذا كان المال المبيع منقولاً من التلييات ولكنه أفرز على حده فيعتبر أن المشتري اختص به ، ويكون بقاء المال تحت يد البائع بناء على وجه أمانة هو عقد الوديعة ، واغتياال البائع له يعد مكونا لجريمة خيانة الأمانة حتى ولو كان ثمن المبيع لم يدفع به ، لأن الملكية قد انتقلت قبلا إلى المشتري • وفي هذه الصورة يكون تسليم المال قد تم حكما ، فتفجرت حيازة البائع من حيازة كاملة إلى أخرى ناقصة ، أي من صفته كمالك إلى صفته كمودع لديه(٦٧) •

(د) ولا يختلف الحل في صورة بيع المال المنقول المعين بذاته فيأخذ حكم الحالة السابقة وكذلك المال المثل إذا بيع جملة واحدة ولو كان متوقفا على كيله أو وزنه ما دام قد تحدد ثمن بيع الوحدة(٦٨) •

(هـ) وإذا تم عقد البيع وتسليم المشتري المال المبيع وعلق البائع تملكه له على أداء الثمن ثم تصرف المشتري في المال فلا تنهض قبله جريمة خيانة الأمانة • ذلك أنه رغم نص المادة ١/٤٢٠ مدني على أنه • إذا كان المبيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية إلى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع • ، فإن هذا لا ينفي أن المبيع تحت يد المستلم بصفته مشتريا فحيازته له الفرض منها حيازة المال كاملة وليس المقصود منها مجرد الحيازة العارضة أو المؤقتة(٦٩) •

---

(٦٧) روسليه بند ٦٦٩ ، حبل ص ٤٧١ وراجع نقض ١٩٥٠/٣/١٤ أحكام النقض ص ١ ق ١٣٦ • ويذهب جارسون إلى العكس فيقول ولو أن حيازة البائع للمبيع في هذه الصورة حيازة ناقصة إلا أنها لا تكفي وحدها لتقيام جريمة خيانة الأمانة لأنه يشترط أن تكون الحيازة بموجب عقد من عقود الأمانة التي نص عليها القانون ، وهو مختلف في هذه الصورة ( م ٤٠٨ بند ٣٣٢ ) • وراجع أحمد أمي ص ٧٨١ ، القلل ص ٣٧٥ •

(٦٨) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٢٢٣ • عكس هذا القلل ص ٣٧٧ ، ويرى أنه يجب أن يثبت أن المبيع بلى تحت يد البائع بناء على عقد أمانة اتفق عليه المتعاقدان وهم ما لا يستنتج من الظروف •

(٦٩) روسليه ص ٤٥١ •

## (٢) البيع بشرط التجربة

تكلست المادة ٤٢١ من القانون المدني عن البيع بشرط التجربة .  
 ونصت في فقرتها الثانية على أنه « يعتبر البيع بشرط التجربة معلقا على شرط واقف هو قبول المبيع ، إلا إذا تبين من الاتفاق أو الظروف ان البيع معلق على شرط فاسخ » . فمن يتولى ابتياع مال منقول قد يروم تجربته ليرى ان كان يحوز قبوله من علمه . والأصل أن يبقا المال مدة التجربة بين يدي المشتري يعتبر على وجه الأمانة هو عقد الوديعة ، فحيازته له ناقصة ولا زالت ملكية المال باقية للبائع إذ أن عقد البيع لم يتم بعد ، ومن ثم فاعتقال المشتري للمال يده مكونا للركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة . ولقد قضى بأنه اذا كان الحكم قد أثبت أن تسليم المديعين المطلقين لم يكن إلا لتجربتهما ، فالبيع هنا موقوف على التجربة . ومتى كان الأمر كذلك فالملكية باقية لأصاحب المديعين ولا تنتقل الى من تسلمها إلا بعد الاتفاق النهائي على شرائهما . واذا كانت الملكية باقية للمجنى عليه وكان الطاعن لم يتسلم الجهازين إلا لاختبارهما فإن وجودهما لديه فى هذه الفترة إنما كان على سبيل الوديعة بحيث أن تصرف فيهما اضرارا بالمجنى عليه يعد فعله خيانة أمانة واقعة تحت طائلة العقاب (٧٠) . ولا يقال فى هذه الحالة ان التسليم كان مجرد تمكين اليد العارضة وأن الاختلاس بناء على ذلك يكون الركن المادى فى جريمة السرقة لأن الفرض فى تلك اليد - كما قلنا عند الكلام على جريمة السرقة - أنها تكون تحت اشراف صاحب المال . على أن الوضع قد يتم بصورة أخرى وذلك بأن يعقد العقد فعلا وتنتقل الملكية الى المشتري . ولكن البيع يكون معلقا على شرط فاسخ أى يفسخ العقد ان لم يحز المبيع قبول المشتري بعد التجربة ، وحينئذ يكون استيلاء المشتري على المال لا جريمة فيه حتى ولو لم يسدد الثمن .

## (٣) البيع بالتقسيط

يجلت كثيرا فى العمل أن يلجأ البائع الى اضمفاء صورة عقد الأمانة على عقد البيع الذى يتم بينه وبين المشتري وهو يبقى من وراء هذا أن يحصل على ثمن المبيع فهو يهدد المشتري اذا ما تقاعس عن سداد الثمن بالمسئولية الجنائية . مثلا بائع ساعات يبيع ساعة ويكتب معك محررا أنك تسلمت

(٧٠) نضى ١٦/٢٥/١٩٤٠ قضاء النضى ق ٤٥٣ .

الساعة على وجه عارية الاستعمال . وذلك حتى تمام سداد الثمن . أو أن يشتري شخص آلة حياكة من شركة وتحرر منه عقد ايجار يوضع فيه قدر الأجرة الشهرية وتصيب الآلة عند انتهاء عقد الإيجار ملكا للمشتري ، وواقع الحال أن هذه الأجرة هي أقساط شهرية لثمن الماكينة . ويستوى في هذا أن يكون القسط الأول مبلغا أكبر من غيره من الأقساط أو مساويا له . أو أن يكون الحال كذلك في القسط الأخير . هل يعتبر العقد في الصورة السابقة البيان عقد بيع ويكون استيلاء المشتري على المال لا جريمة فيه أخذا بالواقع أو أن العقد عارية استعمال أو إيجار أخذا بظاهره ويكون استيلاء متسلم المال عليه جريمة خيانة أمانة ؟ قلنا إن العبرة في تعرف وجه التسليم أن كان ائتمانا أو نقلا للملكية هي للحقيقة والواقع التي يستخلصها القاضي من وقائع الدعوى المطروحة عليه . وفي أمثال هذه المقود ترى أن هدف المتعاقدين هو نقل الملكية ، فنية المتسلم هي شراء المال ونية المسمم هو بيع المال ، وأما ما عدا ذلك من شروط يضاف بها العقد فانه لا يمكن أن تؤدي إلى القول بأن قصد المتعاقدين قد انصرف إلى عدم نقل الملكية إلا بتحقق شرط معين هو دفع الثمن أو الأقساط (٧١) .

ولقد استحدثت المشرع في القانون المدني نص المادة ٤٣٠ الذي يقرر أنه « إذا كان البيع مؤجلا للثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية إلى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع ، فإذا كان الثمن أقساطا جاز للمتعاقدين أن يتفقا على أن يستبقى البائع جزءا منه تعويضا له عن فسخ البيع إذا لم توف جميع الأقساط ، ومع ذلك يجوز للقاضي تبعا للظروف أن يخفف التوضيع عليه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ . ولذا وقبت الأقساط جميعا فإن انتقال الملكية إلى المشتري يعتبر مستندا إلى وقت البيع . وتسرى أحكام الفقرات الثلاث السابقة ولو سمي المتعاقدان البيع إيجارا » ، فالمشرع يعتد بالحقيقة والواقع . ولذا جاء في مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدني « وقد حرص المشرع اشكالا

---

(٧١) أن التكييف القانوني المقصود للمطلوع على تسميتها في فرنسا باسم *location vente* لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والقضاء . فإذا اعتبر القاضي الموضوع أن عقدا من هذا القبيل هو عقد بيع مستهديا في ذلك بنصوص العقد مستندة منها حقيقة قصد المتعاقدين بحيث لم يقع منه تعريف لأي نص من نصوصه ولا منح حكم من أحكامه بل كان ما فعل إنما هو تقليد لمعنى من المعاني الواردة به على معنى آخر ، فإن معسكة النظم لا تستلزم سوى إقرار ما ذهب إليه ( نظري ١٩٣٤/٥/٢١ قضاء الشعي ٢٠٤٢ ، ونظري فرنسي ١٩٣٦/١٢/٤ جازيت ١٩٣٧ - ١ - ١٣٦ ) .

بإرادته هذا النص فقد جرت العادة أن البيع الذي يبرم على هذا النحو يسميه المتعاقدان إيجارا أمانا من البائع في ضمان حقه إذ هو بذلك يستولى الأقساط آجرة لا ثمنًا ، وإذا ما تصرف المشتري في البيع عند هذا منه تبديده فاقتر الم شروع الأمور في نصايها وسمى الأشياء بأسمائها حتى لو سميت باسم آخر ، فهذا العقد بيع لا إيجار ، ويعتبر معلقا على شرط واقف هو سداد الأقساط جميعا . فإذا ما سددت انتقلت الملكية إلى المشتري متسحبة إلى وقت المبيع» (٧٢) .

#### (٤) البيع بالعمولة

يقع في العمل أن يسلم تاجر بض ماله إلى بائع متجول أو بائع تجزئة وتحرر بينهما ورقة يثبت فيها أن تسلم الأخير للبضاعة هو لبيعهما على ذمة التاجر لقاء عمولة يتقاضاها البائع ، أو أن من حقه أن يستولى على فرق الثمن المحدد بينهما وما يبيع به المال قطا . وقد ينص على أكثر من هذا بأن من حق البائع الجائل أو بائع التجزئة رد باقى البضاعة التي لم يتم بيعها إلى التاجر ، فما هو حكم الاستيلاء الذي يقع من البائع سواء على البضاعة ذاتها أم على ثمن بيعها وهل ينطوى تحت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أم أن الأمر لا جريمة فيه ؟ .

في هذه الصورة ينبغي تعريف قصده الماقددين للاعتداد بالحقيقة والواقع (٧٣) ، فإن كان قصدهما نقل الملكية على أن يقوم المشتري بسداد الثمن بعد بيعه للمال كان العقد عقد بيع ، ومن ثم إذا قعد المشتري عن السداد فلا جريمة في الأمر حتى ولو نص في العقد على جواز إعادة المال الذي لم يتم بيعه ، لأن مثل هذا الشرط لا يتنافى مع عقد البيع . ولكن إذا كان الذي يبين من وقائع الدعوى أن غرض الماقددين هو أن يقوم البائع الجائل أو بائع التجزئة ببيع المال على ذمة التاجر أى أنه مجرد وكيل بالعمولة فقط ، فحينئذ تطبق بالنسبة له المادة ٣٤١ من قانون العقوبات باعتبار أن تسليم المال له كان بموجب عقد وكالة على ما سنرى فيما بعد (٧٤) . ولا يقدح في ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان

(٧٢) ميسوعة الأعمال التصديرية للظانون المني ج ٤ م ٤٣٠ . وراجع عقد الإيجار

لسليمان مرقس ص ٦٦ .

(٧٣) نظري ١٩٦٣/١٠/٢١ أحكام النظم ص ١٤ ق ١٢١ .

(٧٤) إذا تسلم شخص من شركة أو من تاجر دخان سجائر وحنانا لبيعهما على ذمة الشركة

الوكيل للصنفقة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف ، اذ هو اتفاق لا يؤثر في طبيعة العقد كما حددها القانون (٧٥) .

ويحدث ان يطلب شخص الى بائع ان يسلمه سلعة مما يقوم ببيعها عرضها على ثالث يرغب في شرائها ، فاذا سلمه البائع السلعة تم اغتصاب المستلم هل يعد فعله خيانة امانة أم سرقة أم لا جريمة فيه ؟ بالتصريح في هذه الصورة نجد أن البائع عندما سلم المال الى الوسيط فقد نقل انية حيلولة المال المؤقتة لا مجرد اليد العارضة ، اذ خرج المال عن رقابته واشترافه ، ومن ثم فافتتال المال لا يعد جريمة سرقة ، ولكن خيانة امانة باعتبار ان التسليم تم بناء على عقد وكالة ضمنى بين البائع والوسيط تقتضاه قيام الأخير بعمل لمصلحة الأول هو عرض البضاعة على راضب الشراء تهديداً للعقد الصنفقة (٧٦) .

## ١ - الوديعه

عرفت المادة ٧١٨ من القانون المدني الوديعه بأنها « عقد يلتزم به شخص ان يتسلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء . وعلى أن يردده عينا » . فالوديعه عقد رضائي يتم بتقابل ارادتين وقبل تسليم المال الى المودع لديه (٧٧) . على انها قد تكون قانونية أى يكون تسليم المال للمودع عنده بموجب نص القانون أو حكم من القضاء وهي حينئذ تسمى حراسة . والاصل في الوديعه أن تكون اختيارية تتم باتفاق بين ارادتين حرتين . وقد تكون اضطرارية تتم تحت ظروف خارجة عن ارادة طرفيها . ولا تختلف الواحدة منهما عن الأخرى الا من حيث طريق اثبات كل منهما . وهناك نوع من الوديعه يسمى بالوديعه الجارية وهي ابداع الأتمتع في الفنادق والمحال الصامة على ما صنفه له فيما بعد . ولا محل لتدخل القانون الجنائي اذا

أو التأثير لماختص بعض ما حصله من ثمن البيع كان مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة . لأنه يعتبر وكلاً بالاجرة عن الشركة أو التاجر ( نقض ١٩٢٩/١/٢٦ قضاء الشف في ٤٤٩ ) .  
وجارسون م ٤٠٨ بق ٢٧٥ .

(٧٥) نقض ١٩٥٧/٦/٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٨ .  
(٧٦) روسليه م ٤٥٣ ، القليل م ٣٨٠ . ويذهب رأى الى أن العقد غير معين ولا طبق المادة ٣٤١ في حالة عدم رد المال ( أحمد أمين م ٧٨٢ ) .  
(٧٧) ويذهب رأى الى اعتبارها عقد عيني استناداً الى نص المادة ٢٨٢ من القانون المدني السابق ، القليل م ٣٣٩ . مصدر على عرفة في آهم العقود المدنية م ٩٨ . وفي فرنسا يذهب الفقه الى اعتبار الوديعه عقد عيني . روسليه بق ٦٧١ ، جارسون م ٤٠٨ بق ٢٠٧ .

لم يكن المودع لديه قد تسلم المبالغ بعد ، وإنما يقتصر الأمر في حالة التعاقد على التزامات مدنية بين طرفيه . وقد أوجبت المادة ١/٧١٩ من القانون المدني على المودع عنده أن يتسلم الوديعة ، وحينئذ - أي بعد التسليم - يبدأ نطق القانون الجنائي . وعقد الوديعة لا ينقل إلى المودع لديه إلا الحيازة الناقصة أو المؤقتة بلقيا ، وهو لا يتحول الحيازة الكاملة له ولا استعناؤه ولا استغلاله إذا بقي المال على حاله ورده المودع لديه بمجرد طلب المودع ، وإن كان ذلك قد يرتب المسؤولية المدنية ، فالمشرع قد قرر العقاب على اغتيال مال الغير على ما سنرى (٧٨) .

ولا يشترط في عقد الوديعة أن يكون المودع مالكا للمال المودع . فهو عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا من آخر - سواء أكان هذا مالك لشيء أم غير مالك - يحفظه له ويرده عند طلبه . وقد كان نص القانون المدني القديم صريحا في أن الوديعة إنما ترد على منقول (٧٩) ثم استبدل القانون الجديد كلمة شيء بكلمة منقول فيدخل فيه العقار والمنقول ، فقد جاء في مذكرة المشروع التمهيدى أنه « يتضح من هذا التعريف أن الوديعة عقد رضائي يلتزم الشخص به بوجبه أن يتسلم شيئا منقولا أو عقارا ليتولى حفظه ثم رده عينا » ، بيد أن من الناحية الجنائية وعند بحث تواجر أركان جريمة خيانة الأمانة يتعين أن يكون المال موضوع الوديعة منقولا ، وقد سبق أن أوضحنا علة ذلك وهي أن للمشرع يهدف بالعقاب على الجرائم التي ترتكب ضده المال حماية ثروة الأفراد المنقولة . ولقد شملت نصوص القانون المدني التي تناولت عقد الوديعة ( م ٧١٨ - ٧٢٨ ) بيان الالتزامات الخاصة بكل من المودع والمودع لديه . ولا تترتب المسؤولية الجنائية على الإخلال بكل تلك الالتزامات بل أنها تقتصر على اغتيال المال المودع بتغيير الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة أي بأصرف نية المودع لديه إلى اعتبار المال ملكا له يتصرف فيه تصرف المالك .

والمرجع في تعرف قيام وجه الوديعة من عدمه هو أحكام القانون المدني وقد أبانت أن أركان عقد الوديعة هي ثلاثة : الأول أن يسلم المال إلى

---

(٧٨) كانت المادة ٤٨٧ من القانون المدني المضي تنص على أن « الإيداع عقد يسلم به انسان منقولا لانسان آخر يحفظه بطول اشتراط ااجرة كما يحفظ ااموال نفسه ويرده بعينه عند اول طلب يحصل من المودع » .  
(٧٩) الفلل ص ٣٢٨ .

المودع لديه ، والثاني أن يتولى حفظ هذا المال ، وإنثال أن يرد المال  
عينا • ويستوى في قيام عقد الودعة إذا توافرت أركانها أن يكون متفقا فيه  
على أجر للايداع أو أن يكون بغير أجر كما هو الأصل •

#### (١) تسلم المودع لديه موضوع الودعة :

وهو شرط اساسي في بحث قيام المسئولية الجنائية في جريمة خيانة  
الامانة • وينذهب بعض شراح القانون المدني الى القول بأنه رغم أن عقد  
الودعة له صفة العقد الرضائي الذي يكفي لانعقاده مجرد التراضي ، الا انه  
لا ينقذ الا بالتسليم أى أنه عقد عيني • لان الالتزام الاسامي الذي ينشأ  
من الايداع هو التزام الوديع بحفظ الودعة وردها عند اقتضاها من المودع •  
ولا يتصور أن يلزم انسان بحفظ شيء لم ينسلمه بهد (٨٠) • على أنه  
مهما يكن من خلاف بين شراح القانون المدني حول كيف المقعد واعتباره  
رضائيا أم عينيا ، فإنه يصمد أحكام القانون الجنائي لا يقوم عقد الودعة  
الذي يرتب المسئولية الجنائية عند توافر باقي أركان جريمة خيانة الامانة  
الا باستلام المودع لديه المال فعلا •

ويكفي لقيام عقد الودعة أن يكون تسليم المال حكما ، وهي الحالة  
التي يكون فيها المال بين يدي المودع لديه من قبل باى صفة أخرى غير  
الودعة ثم يتفق صاحب المال على أن تستمر حيازة الوديع له على وجه  
الودعة (٨١) ، كالشخص الذي يشتري سلعة من البائع ثم يستبقها لديه  
ودعة الى حين عودته بعد فترة من الوقت لاستلامها ، وكمن يستعير كتابا  
من آخر لمطالعة وعند رده بعد ذلك يتركه صاحبه لدى المستعير كودعة حتى  
يطلبه منه عند حاجته اليه ففي أى من صورتين وأشباههما يكون تسليم  
المال الى الوديع حكما • وقد قضى بأنه لا يشترط في الودعة أن يكون  
التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري اذا كان المودع لديه حائزا للشيء  
من قبل (٨٢) ، فاذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن بيع المنقولات محل  
الدعوى قد تم وتمين المبيع وانتقلت ملكيته الى المشتري ، ولكنه بقي في  
حيازة البائع على سبيل الودعة لاتمام بعض الأعمال فيه فإنه اذا ما تصرف

(٨٠) محمد علي عرفه ص ٩٨ -

(٨١) روسليه بنه ٦٧١ ، جيل ص ٤٧٢ •

(٨٢) تقضى ١٩٦٧/١٢/١١ أحكام التقضى ص ١٨ ق ٢٦٢ •

البائع فيه بطريق النش كان مستحقا للعقاب (٨٣) .

وقد سبق أن بحثنا عند الكلام على جريمة السرقة حالة المنقولات الزوجية وقلنا أن التسليم فيها لا يقصد به نقل الحيازة المؤقتة ولا يتم به عقد الودعية ، وإنما تعد يد الزوج على المنقولات الزوجية يدا عارضة ، واختلاس الزوج لها يعد سرقة لا خيانة أمانة (٨٤) ، وقد اختلف الرأي في صورة ما إذا قام مدين بسداد مبلغ من الدين مستحق في ذمته للدائن دون أن يعنى باسترداد سند الدين ، فيقوم الدائن رغم السداد بأقامة دعوى يطالب فيها بقيمة الدين فهل يعد فعله خيانة أمانة أم لا ؟ (٨٥) . ذهب رأى الى القول بأنه لا عقاب على من أتى هذا العمل تأسيسا على أن العنصر المميز لودعية هو الاحتفاظ بالمال ورده عند طلبه ، وأنه لا يتصور في الحالة المائلة انصراف ارادة الدائن والمدين الى هذا (٨٦) واتجه رأى الى القول بالعقاب اعتمادا على أن بقاء سند الدين تحت يد الدائن يعد وفاء الدين يعد تسليما حكيميا والمطالبة بقيمة الدين تعتبر خيانة أمانة . ونحن من هذا الرأي الأخير ، فانه فضلا عن اتجاه القضاء نحو التوسع في تفسير أوجه الأمانة التي عدتها المادة ٣٤١ ع ابتغاء حماية الملكية الفردية للمنقولات من الاعتداء عليها ، فالحقيقة أن المدين فور سداد الدين يقوم بذمته أن السند قد أصبح مملوكا له ، وأن تركه بين يدي الدائن إنما ثقة فيه فهو قد تركه على وجه الأمانة وعدم رد الدائن للسند مقتضاه قبول بقاء هذا الايداع ، أنه أن التسليم قد تم حكما .

## (٢) حفظ المودع لديه للمال

يحصل أن يثور التنازع بين مسلم المال ومتسلطه حول الوصف القانوني للعقد الذي تم بينهما وتكييف يد المسلم على المال هل هي يد

(٨٣) نفى ١٩٥٠/٣/١٤ أحكام النش س ١ ق ١٣٦ .

(٨٤) راجع نفى ١٩٤٩/٦/٧ موصوعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٣٣ . وقد نفى بأن جهاز الزوجية من القيميات واشترط رد قيمته عند حلاكه لا يكفي للقول بأن تسلمه كان على سبيل العرض وليس على سبيل الودعية ، وتحصر الزوج في الجهاز يكون جريمة حيازة أمانة ( نفى ١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النش س ٢٠ ق ٢٩٦ ) وراجع حكما عاما لمحكمة النش عرضت فيه تضييلا للمنقولات الزوجية في ١٩٨٤/٢/١٢ أحكام النش س ٣٥ ق ٥٨ .

(٨٥) راجع في هذا الصدد جارسون م ٤٠٨ بند ٢٤٤ وما بعده .

(٨٦) القتل م ٣٤٠ ، نفى فرنسي ١٨٦٣/٩/٧٠ بلفان ق ٢٤٦ .



حائز حيازة كاملة أو أن حيازته ناقصة أو تعتبر يده على المال مجرد الحيازة  
المادية أى يدا عارضة . وتتجلى أهمية معرفة حقيقة العقد فى أنه إذا  
أغتيل المال بفعل من تسلمه فلا يده الأمر فى الحالة الأولى جريمة ولذلك  
وجب تعرف العنصر المميز للعقد الوديع الذى يتوفر بوجوده أحد أركان  
جريمة خيانة الأمانة ، وذلك العنصر هو التزام المودع لديه بحفظ المال لمدة  
المودع (٨٧) .

وثابت استلام الشخص للمال بنية المحافظه عليه أى حيازته حيلة  
ناقصة مرجعه وقائع الدعوى وملابساتها ، فمثلا الشخص الذى يدخل مطعما  
ويترك مطعفه فى مقعد الى جواره او على شاعرة مثبتة فى الحائط فيقوم خادم  
فيه باختلاسه لا يده فعل الخادم خيانة أمانة بل سرقة ، اذ لا يتصور انصراف  
ارادة صاحب المطف الى تركه وديعة بين يدي الخادم . ولكن ذا وجد بالمطعم  
أو المحل العام مكان مده لحفظ مثل هذا المطف وتغطى ورقة برقم معين  
كايصال عنه كما يحصل عادة ، فإن اختلاس متسلم المال له يكون جريمه  
خيانة الأمانة متى توافرت باقى الأركان تأسيسا على استلامه للمطف انما  
كان بناء على عقد وديعة التزم به الوديع بحفظه حتى يرده الى صاحبه .  
ولقد قضى بأنه اذا طلب المتهم الى المجنى عليه أثناء سيرهما فى الطريق أن  
يسلمه السوارين اللذين معه مخافة أن يسقطا منه فأجاباه الى طلبه ،  
ولما وصلا الى محطة السكة الحديد أخبره المتهم بأنه يريد التكلم بالتليفون  
فاطمأن اليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجا . ولما يس  
من حضوره عاد الى منزله وأبلغ الحادث الى أبيه ، فالوصف الصحيح لهذه  
الواقعة هي أن تسلم المتهم للسوارين كان على سبيل الوديع (٨٨) . وعلى  
ضوء ما تقدم اذا كان تسليم المال الى المودع لديه لم يقصد به حفظه لديه  
وانما مجرد استعماله فى منفعة صاحبه فلا يده العقد وديعة وانما هو عقد  
وكالة . فالوكيل - كالحصامى مثلا - الذى يتسلم بعض أوراق موكله  
لاستعمالها فى دعوى مطروحة أمام القضاء لا تعتبر الأوراق بين يديه وديعة ،  
وانما هو قد تسلمها بناء على وجه آخر من أوجه الأمانة هو عقد الوكالة .

ولا يميز عقد الوديع للمودع لديه استعمال المال المودع فالتزامه  
قاصر على حفظ المال ، فان استعمله يكون قد خرج على حدود العقد الذى

(٨٧) القلى ص ٣٤٠

(٨٨) نقض ١٩٤٠/٢/١٩ قضاء النقض ق ٢١٦

تم بينه وبين المودع ، ولكن لا تترتب على ذلك المسؤولية الجنائية ما دام المال باقيا على ملكية صاحبه . بيده أن تستثنى من تحريم الاستعمال صورتان : الأولى حين توجب الضرورة ذلك الاستعمال في سبيل المحافظة على المال ، كحالة ايداع سيارة لمدة طويلة اذ تدعو المحافظة عليها الى استعمالها في فترات متقطعة حتى لا تتعطل آلاتها . والصورة الأخرى اذا صرح المودع للمودع لديه باستعمال المال مع بقاء قصد الماقددين على ما هو عليه أى اعتبار عقد الوديعة قائما دون انصراف ارادتهما الى اعتبار العقد عقد عارية استعمال ، كمن يودع مكتبة له تحوى كتباً عدة لدى صديقه في فترة سفره ويسمح له بطلالة بعض كتبها متى اراد(٨٩) .

### (٣) رد المال عيناً :

لما كان المودع لديه ملزماً بالمحافظة على الشيء المسلم اليه اقتضى المنطق اشتراط رد المال بعينه للمودع عند طلبه(٩٠) ، لأن حيابة المودع لديه للمال هي حيابة ناقصة أى حيابة مؤقتة ، فاذا امتنع المودع عن رد المال فإنه يخل بالتزامه وتحق عليه المسؤولية الجنائية بموجب المادة ٣٤١ غ فضلاً عن المسؤولية المدنية بتعويض الضرر الذى لحق صاحب المال . وقد قضى بأن التزام المودع لديه برد الشيء بعينه عند طلبه هو شرط أساسى في وجود عقد الوديعة طبقاً لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدنى (الملف) فأذا انتفى هذا الشرط انتفت معه الوديعة(٩١) . وأن الشرط الأساسى فى عقد الوديعة كما هو معروف به فى القانون هو أن يلزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع ، ومتى كان النابت بالحكم أن المتهم والمجنى عليه اتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما ، وأن يسلم أولهما مساعته للثانى تنفيذاً لهذا الاتفاق ، فإن التسليم على هذه الصورة يكون مبنياً على عقد معاوضة . وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات(٩٢) .

ولا يمنع من قيام الجريمة أن يعرض المودع رد مال مساوٍ فى القيمة

(٨٩) محمد على عرفه ص ١١٧ .

(٩٠) القليل ص ٣٤١ .

(٩١) تقضى ١٩٣٢/٤/٢٦ قضاء النقض ق ٢٥٤ .

(٩٢) تقضى ١٩٥٤/٥/٤ أحكام النقض س ق ١١٢ .

للمال الذى كان مودعا لديه أو يقوم فعلا بمثل ذلك الرد : لأن العقد انما انصب على مال معين ورد المال هو بمثابة محو الجريمة بعد وقوعها وتوافر أركانها فعلا فلا يؤثر فى وجودها . وانه وإن كان الأصل أن يكون رد المال المودع الى ذات الشخص الذى قام بإيداعه ، الا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن يكون رد الوديعة الى غيره . ويتحقق هذا مثلا فى حالة وفاة المودع أو اشتراطه أن يكون الرد لآخر غيره ، كمن يودع مالا لدى آخر قبيل سفره طلبا الى الوديع أن يبقيه لديه حتى يحضر شخص عينه ليتسلمه فى غيبته .

ولا جدال فى أنه اذا كان المتقول موضوع الوديعة معينة ، التزم الوديع برد ذاته عند طلبه من المودع ، كالة موسيقية أو ثوب أو سيارة . فإذا كان المال مثليا كنفود أو غلال أو أى نوع من المال يمكن أن يقوم بعضه مكان البعض الآخر ، فانه يحق التساؤل عن تصرف مفعى التزام الوديع برد المال عينيا فى مثل هذه الصورة . ان الحل الذى يرجع اليه يرد الى قصد العاقدين ، فان ابتغيا أن يبقى المال بذاته لدى الوديع وتصرف فيه الأخير حقت عليه المسئولية حتى ولو قدم مثله الى المودع ، كنفود مختلفة الأشكال يحتفظ بها صاحبا على سبيل التذكار أو أسهم وسندات لحاملها تحمل أرقاما قد ترتب ربها سنويا ولا يختلف الأمر لو لم يكن للمال المثل مميزات معينة - كما هو الشأن فى التلين السابقين - كبلغ من النقود عبارة عن أوراق من فئة الجنيه ، أى أن التصرف فى المال يوفر جريمة خيانة الأمانة مع قيام باقى الأركان الأخرى (٩٣) . ولذا قضى بأنه اذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى جريمة تبديد مبلغ سلم اليه على سبيل الوديعة معتبرة فى ذلك على ورقة وقمها المتهم جاء بها أنه تسلم هذا المبلغ من المجنى عليه بصفة أمانة يردها له عند طلبه ، وعلى ما قرره المجنى عليه فى هذا الصدد ، فانها لا تكون قد أخطأت ، ولا يؤثر فى ذلك مجرد ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون المعين ، ما دام أنه لا يبين من الحكم أن المجنى عليه قد قصد بالمقد اعطاء المودع لديه حق التصرف فيها (٩٤) وعملا لن يظهر النصرف فى ذلك المال الا اذا عجز الوديع عن رد الوديعة وأما ان ردّها حين طلبها 'لمودع فلن يتصور قيام الجريمة (٩٥) . ولكن ان قصد العاقدان الى السماح للوديع

(٩٣) الفلل ص ٢٤١ .

(٩٤) نفس ١٩٥٠/١/٢ أحكام النقض ص ١ ق ٧٣ . أيراد الحكم استيلاء إلباسن لصديرى المجنى عليه وما يحويه من نقود للمحافظة على هذه النقود خشية ضياعها وإتراء الطاعن لهذه الواقعة طامع قيام هذه الوديعة ما دام أن مبلغ النقود كان مقصودا بذاته بالإيداع ( نفس ١٩٣٣/١١/١١ أحكام النقض ص ١٤ ق ١٤٤ ) .

(٩٥) الفلل ص ٣٤٢ .

بالتصرف في المال على أن يرد مثله عند الطلب ، فإن الوديعة حينئذ تسمى بالوديعة الناقصة وهي لا تمتد من بين أوجه الأمانة .

### الامتناع عن الرد :

يثور التساؤل في تصرف ما إذا كان يحق للوديع في بعض الصور الامتناع عن رد الوديعة ، أم أن هذا ليس من حقه وإن قعد عن الرد عد فعله خيانة أمانة مهما كانت الأسباب التي يتصل بها لذلك الامتناع . مثلا إذا تبين الوديع بعد تسلمه للمال المودع أن حيازته محرمة ، أو إذا ادعى أن له بعض الحقوق على المال المودع .

١ - إذا كانت حيازة المال محرمة ، كما إذا كان مادة مخدرة أو مالا متحصلا من جنابة أو جنحة أو سلاخا غير مرخص بحيازته ، فإنه تنبئى التفرقة بين فرضين ، الأول منهما إذا كان الوديع يصلح وقت استلامه الوديعة بموضوع وظروف المال المودع عنده ، فلا شك في قيام التزامه برد المال المودع رغم أن حيازة هذا المال تمت جريمة . وفي هذه الحالة فإنه فضلا عن استناد جريمة حيازة المخدرات أو اغتاف المال المتحصل من جنابة أو جنحة أو السلاح غير المرخص إليه ، فإنه تصبح مسأله عن جريمة خيانة الأمانة . وقد سبق أن قلنا ان المال ولو كانت حيازته غير مشروعة فإنه يصلح لأن يكون موضوعا لجريمة خيانة الأمانة . والفرض الآخر إذا كان العلم بالحيازة المحرمة قد وصل الوديع بعد أن أودع المال لديه ، فهل يجوز له الامتناع عن رد المال ؟ نرى في مثل هذه الصورة ان التزام المودع لديه برد المال يبقى قائما فلا يحق له الامتناع عن رده إذا ما طالبه به المودع ، فكشفه للحيازة غير المشروعة لا يتعارض مع التزامه بالرد .

ويحق للمودع لديه في الصورة الأخيرة ابلاغ السلطات العامة من هذه الجريمة عملا بحقه المقرر في المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية والتي تنص على أن « لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مامورى الضبط القضائى عنها » وهو ان قام بتسليم المال الى السلطات العامة لا تتوافر في حقه جريمة خيانة الأمانة لأن هذا التصرف من جانبه هو استعمال لحق خوله القانون إياه ، ومن ناحية أخرى لا تتفاء القصد الجنائى في تلك الجريمة ، وهو الذى يقوم بتغيير حيازة المال المودع من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة أى بإضافة المال الى ملكية الوديع . فإذا ضبط المال لدى الوديع بمعرفة

السلطات العامة ، سواء أكان يعلم بالحيازة غير المشروعة أم لا يعلم بذلك وأبقى رغم هذا بين يديه حتى التصرف في الموضوع الذي حصل الضبط من أجله ، فإنه يحق للوديع أن يمتنع عن تسليم المال الى المودع ولا تتوفر في حقه جريمة خيانة الأمانة لانتفاء القصد الجنائي بتغيير الحيازة من ناقصة الى كاملة . ومثالها من يودع ماشية مسروقة لدى آخر ثم تضبط لدى المورع لديه فتترك في حيازته لرعايتها حتى يتم التصرف في تهمة السرقة واشغل الأشياء المتحصلة من سرقة .

٢ - اذا كان للوديع بعض الحقوق على المال المودع : أوجب المشرع في المادة ٧٢٥ من القانون المدني على المودع أن يرد الى المودع لديه ما أنفق في حفظ الشيء وعليه أن يوضحه عن كل ما لحقه من خسائر بسبب الوديعة . وقرر في المادة ٢٤٦ حق الوديع في حبس الوديعة لاستيفاء ما هو مستحق له عند الكلام على حق الحبس . واذن يحق للمودع لديه أن يمتنع عن رد الوديعة الى حين وقاء المودع بما هو مستحق له بسبب المحافظة على الوديعة (٩٦) ، وامتناعه عن الرد حتى استيفاء تلك المصاريف لا يعد من جانبه اخلافا بما يوجب القانون من رد المال المؤتمن عليه (٩٦ مكرر) . ولا تتوافر في حقه جريمة خيانة الأمانة ، فضلا عن استعماله لحق مقرر بالقانون ، فان قصده الجنائي منتف إذ هو لم يقصد اضافة المال الى ملكه . بيد أنه يشترط أن يكون ما يدعيه المودع لديه من حق جديا ، فلا يكون الادعاء مجرد سند للافلات من المسؤولية الجنائية . وجدية هذا الادعاء أو عدم جديته مسألة يختص بتقديرها قاضي الموضوع ويستخلصها مما بين يديه من أدلة (٩٧) . ولذلك قضى بأنه لا يترتب على مجرد الامتناع عن الرد تحقق وتويع جريمة الاختلاس اذا كان سبب الامتناع واجبا الى وجود حساب بين الطرفين ، الا أنه يجب لذلك أن يكون هناك حساب حقيقي يطلب تصفيته (٩٨) . وقد

(٩٦) محمد علي عرفه ص ١٣٩ .

(٩٦ مكرر) قانون ٧ يناير على الاخلال بتنفيذ عقد الانسان في ذاته وانما يطالب على الحبس سلبية الشيء المسلم بقتضاه ، وأن النشاط في وقوع تلك الجريمة هو جرت أن الجاني قد أخفى الشيء الذي سلم له ولم يستعمله في الأمر الممن الذي أراده الجنى عليه بالتسليم ( نض ١٩٨٤/٣/٢٢ أحكام النقض ص ٣٥ ق ٦٧ من ٣١٧ ) .

(٩٧) نض. ١٩٧٢/١٠/١٥ أحكام النقض ص ٢٣ ق ٢٢٨ .

(٩٨) نض ١٩٣٨/٣/٢٨ مجوعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٨٩ . ومجرد التنازع في رد الشيء أو الامتناع عن ردّه لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التهديد ما لم يكن مقرونا

يبحث أنه يقوم أحد دائني المودع بتوقيع حجز على المال المودع تحت يد الوديع ، وفي هذه الحالة يتمتع على الأخير رد الوديعة عند مطالبة المودع بها .  
لأنه يلتزم بالمحافظة على المال حتى صدور حكم بشأنه ورفع الحجز عنه .  
وانتفاء المسؤولية الجنائية مرجعه انتفاء القصد الجنائي \*

### وفاء المودع لديه :

إذا توفي المودع لديه فعينئذ تتعين معرفة التزام الوارث بالنسبة لعقد الوديعة وهل تقوم المسؤولية الجنائية قبله إذا ما تصرف في المال المودع أم لا محل لها ؟ إن القاعدة في القانون المدني هي أن التزام المودع لديه برد المأ ينقل منه إلى ورثته من بعده ، والشأن في هذا سائر التزامات المورث الأخرى . ولكن هذه القاعدة لا تصلح على إطلاقها في ترتيب أحكام المسؤولية الجنائية ، وتنفي التفرقة بين صورتين \*

( أ ) إذا ثبت علم الوارث بأن المال كان في حيازة مورثه بناء على عقد وديعة ومع هذا قام بالتصرف فيه تتوافر في حقه - متى تكاملت باقي الأركان - جريمة خيانة الأمانة إذ قد انتقل إليه التزام المورث بالمحافظة على الوديعة ورددها عند الطلب وعلم بمضمون هذا الالتزام (٩٩) . ولذا قضى بأن الوارث الذي يتسلم العقود التي كانت مسجلة لأبيه قبل وفاته على سبيل الوديعة وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك ما دامت يده عليها بمقتضى حكم القانون يد أمانة تتطلب منه أن يتعهدوا بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها أو بمباراة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التي فرضها القانون في باب الوديعة على المودع لديه . ولا يقلل من صدق هذا النظر أنه لم يباشر مع الجاني عليه عقد وديعة ، وأن المقد الذي أنشأها إنما كان مع أبيه فينتهي بموته . وذلك لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤١ لم ينص على أن تكون الوديعة بإعتبارها سببا من الأسباب التي أوردتها على سبيل المحصر لوجود المال المختص لدى المتهم وليد عقد ، بل اكتفى في ذلك بمباراة عامة هي أن يكون تسلم المال قد حصل على وجه

---

بأنصرف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكية واختلاسه لنفسه ابتداءً بصاحبه ( نقض )  
١٩٨٢/١١/١١ أحكام النقض ص ٣٣ ق ٨ ص ٤٩ .  
(٩٩) جيل ص ٤٦٩ ، القفل ص ٣٤٠ ، محرد حطلي ص ٤٦٥ .

الوديعة<sup>١</sup> مما يستوى معه بالبداهة ما يكون منشؤه التعاقد وما قد يكون  
مصدوره القانون<sup>(١٠٠)</sup> .

(ب) إذا كان الوارث مجهول أن المال الذي تملكه عن المورث كان في  
الحقيقة مودعا لدى الأخير وطنه في ملكيته وقام بالتصرف فيه ، فإن  
مستوليته جنائلياً تقتضي لانعدام قصده الجنائي أي علمه بأن ما تصرف فيه  
مطوق للغير<sup>(١٠١)</sup> .

وكما يكون الوارث واحدا وينتقل المال الى حوزته فقد يحصل أن  
يتملك الورثة ، وحينئذ تطبق بالنسبة لكل فرد منهم هي حصة القواعد  
السابقة . فإذا كان المال المودع في حوزة الجميع بأن وكلوا واحدا منهم  
في حفظه ثم وكلوه بعد هذا في التصرف فيه فيقوم بهذا العمل أو قد يقومون  
به جميعا فعينئذ ينبغي اعلم لحكم القانون على الواقع ، فمن كان منهم  
يعلم بأن وجود المال في تركة المورث كان على وجه الوديعة فملت عليه  
المسئولية الجنائية ، ومن انطى علمه بذلك انضمت مسئوليته جنائيا .  
فإذا كان المال المودع قد اختص به واحد من الورثة ثم قام بالتصرف فيه  
فتطبق بالنسبة له القاعدة السابقة وفق علمه أو انتفاه علمه بوجود  
الوديعة .

#### بصور خاصة من الوديعة :

قلنا ان الوديعة كما تتم بتوافق جري لرادتين فانها قد تتم تحت ظروف  
طارئة لا مفر منها ، وهي صورة الوديعة الاضطرارية ، وقد يكون مصدر  
الوديعة القانون كالحراسة ، ويوجد نوع من الوديعة يقع في ظروف الحياة  
اليومية هو الوديعة الجارية ، ويدعو الأمر لبحث نوع آخر للوديعة هو الوديعة  
التافئة .

#### ٤- الوديعة الاضطرارية :

الوديعة الاضطرارية هي التي تتم في ظروف يكون من شأنها متى  
توافرت أن تجعل كلا من المودع والوديع ولا اختيار لهما في إبرام العقد .

(١٠٠) نقض ١٩٤٣/٢/٨ خضاب ق ٤٥٦ .

(١٠١) جلوسون م ٤٠٨ بته ١٦ .

فالمودع يرى أنه لا خلاص لماله عند خطر داهم إلا بإيداع المال لدى الوديع. والوديعة لا يجب من جانبها فكالكا في مثل هذا الموقف من قبول الوديعة. وبين ما تقدم أن القدر رغم الظروف التي أحاطت به وقت انعقاد قد تم عن رضا من الطرفين - ومثاله من تداعيه سيطرة بالطريق وينقل على الفور للمستشفى - وحينئذ يسلم أقرب الموجودين الى جانبه. للمال الذي حقه لحظه - وكذلك حالة ما اذا اشتعل حريق في منزل فيلقى صاحبه بمضى أمواله انقاذا لها من الحريق الى جاره لحفظها حتى اطفاء النيران - وقد لا يوجد عقد بين صاحب المال والوديعة ومع ذلك فيعتبر المال بين يدي الأخير وديعة. كمن تصفحه سيارة ويضئ عليه وينقل الى المستشفى ويحفظ ما كان معه من مال لدى أمين بها أو صدق للمجنى عليه كان يوافقه وقت الحادث (١٠٢).

والوديعة في الأمثلة السابقة وديعة صحيحة تطبق عليها أحكام عقد الوديعة وترتب الالتزامات المدنية فضلا عن المسؤولية الجنائية المنطوية تحت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات عند اغتياها (١٠٣). وإنما الفارق الوحيد بين هذا النوع من الإيداع وذلك الذي يتم في الظروف العادية إنما هو دليل الإثبات وذلك لأنه نظرا للظروف التي تحت فيها الوديعة الاضطرارية يجوز أن يستدل على قيامها بكل طريقة من طرق الإثبات بالغة ما بلغت قيمة المثل المودع (١٠٤). ولذلك قضى بأنه اذا سلم شخص لآخر له به صلة عمل عند مبيتها مما في غرفة واحدة بأحدى القرى ما معه من النقود ليحفظه لديه الى الصباح فأخذها المتسلم وفر ، فمعله هذا يعد مسخاة للإمانة متى ثبت أن ايداع المجنى عليه نقوده لدى الجاني كان ايداعا اضطرارية الجائته اليه ظروف طارئة فمن الجائز اثبات حصوله بالبيئة (١٠٥).

## ٢ - القرض :

قد يتم ايداع المال بين يدي الوديعة بصورة تتميز بأن المودع لديه يقوم على ادارة المال لمصلحة أصحاب الحق فيه حتى ينتهي خلاف ناشب بينهم ، سواء تلقى اجرا على عمله أو لم يتقاضى بصحة عمله يطلق عليه

- 
- (١٠٢) ويذهب رأى الى أن الوديعة الاضطرارية تستند في وجودها الى توافق إرادتين كالوديعة العادية ، محمد علي عرفه ص ١٥٤ .  
(١٠٣) نفس ١٩٤/٦/١٩٥٥ أحكام النقض ص ٦ ق ٣٣١ .  
(١٠٤) محمد علي عرفه ص ١٥٦ ، الإثبات لأحد نكبات - طبعة خاصة ج ٤ ص ٣٩٧ .  
(١٠٥) نفس ١٩٣٥/٥/٢٠ قضاء النقض ق ٤٩٢ .



الحراسة . والحراسة على المال قد يكون مصدرها حكم من القضاء أو اتفاق وتراضى بين المحصوم فإذا فرض ونشبت نزاع بين عدة أفراد حول ملكية مال معين وطرح الأمر على المحكمة ، فقد يرى القاضي مسوونا للمال وحفظا لأصاحب الحق فيه أن يعهد إلى شخص من غير المتنازعين بالمحافظة عليه ورعايته وإداوته ثم ايعاخ غلته في المحكمة أو تسليمها بضمها أو كلها إلى المستحقين حتى ينتهى النزاع ( م ٣٧٠ من القانون المدني ) . كما أن المحصوم قد يختاروا من تلقاء أنفسهم شخصا يرونه جديرا بالقيام بهذه المهمة حتى تصفية النزاع الناشب فيما بينهم ( م ٧٢٩ من القانون المدني ) . وهناك نزوع من الحراسة يوجبها القانون عند توقيع الجز على بعض الأموال ، فيعين شخصا للقيام بحراستها والمحافظة عليها وتقديمها لمن يعهد إليه ببيعها ان دعا الأمر عند التنفيذ . فسوف نعرض لصورة خاصة منها عند الكلام على المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات .

والحراسة في حقيقتها عقد ودية بكامل أركانه ، مع ملاحظة ما سبق قوله من أن المارس قد يتقاضى أجرا على حراسته أو يقوم بها بغير مقابل . وأن له حق إدارة المال واستغلاله لصلحه من يكون أو يظهر أنه صاحب الحق . وكما يكفى التسليم الاعتبارى لقيام عقد الودية فهو أيضا الشأن بالنسبة للحراسة ، ولذا قضى بأن قول الطاعن أن الأشياء المحجوز عليها لم تسلم إليه من المضر لأنها كانت في حيازته قبل الجز غير منتج ، فسواء أكانت في حيازته أو لم تكن فيمده توقيع الجز عليها وتعيينه حارسا يصبح مستثولا عنها بهذه الصفة (١٠٦) .

وقد يكون موضوع الحراسة مالا منقولاً أو عقارا . ولكن لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا اذا انصب الاغتيال على المال المنقول ، سواء كان هو المال موضوع الحراسة بذاته أو كان المال المتحصل عن إرادة واستغلال المال المنقول أو العقار . أما اذا كان الاغتيال من المارس موضوعه العقار بذاته فلا تقوم جريمة خيانة الأمانة ، ولكن قد تقوم جريمة النصب اذا تصرف المارس فيه وتوافرت باقي أركانها .

وما تنبى مراعاته في هذا الصدد ان استلام المارس للمال يعتبر انه قد تم على وجه الودية ، ويكون بين يديه بهذه الصفة . وأما ما قد ينتج

عن استغلال وإدارة المبال موضوع الجريئة فإن يد الحائس عليه تعد يد وكيل • مواء وكالة قانونية كوكالة ناظر الوقف أو قضائية إذ كان الحائس قد عين بحكم القضاء ، أو اتفاقية إن كان ذلك التعيين قد تم بناء على تراخي الخصوم ، وإلمانيا نجد سنداً لهذا في نص المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوقف الذي ينص على أن يعتبر الناظر أميناً على ممتلك الوقف ووكيلاً عن المستحق •

### ٣ - الوديعة الجارية

يقصد بالوديعة الجارية الحالة التي يتم فيها إيداع بعض الأموال بصفة مؤقتة للمحافظة عليها في بعض أمكنة يوجد فيها أرباب المال المودع ويتعاملون عادة مع أصحاب ذلك المكان ، وهي الوديعة التي تختم في الفنادق ونحوها كالنيسونات والمطاعم والملاهي ، إذ تجري عليها تعاملات الناس ، ومثلها إيداع المسافر حقائبه في فندق عند نزوله به ، أو متفرج لمطعمه في مكان منه لذلك في ملهى أو ملابس شخص يستحم في المكان المجد لذلك على الضوابط • ولكن لا تعد وديعة جارية الأموال التي توجد مع مؤلا الأشخاص إذا كانت تحت حراستهم وإشرافه • كمطعم على مقعد بجوار صاحبه في ملهى ، أو أمتعة منه في حجرته بالفندق (١٠٧) • وإيداع المال آنف البيان يكون به عقد الوديعة وينطوي انفعال المال المودع تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات • ويضع ذلك المقدم في اثباته للقواعد العامة ، أي تشترط فيه الكتابة أصلاً متى زادت قيمة المال على عشرين جنيهاً ، إلا إذا جرى العرف بعدم الحصول على كتابته وهو ما يحصل عملاً ، كما سنرى عند الكلام على إثبات المقد •

### ٤ - الوديعة الناقصة

الوديعة الناقصة هي التي يقوم فيها المودع بتسليم المزدع ثلثه مثلاً قابلاً للاستهلاك مع تصريحه له باستعماله في مصلحة نفسه ومثلها السائد هو أن يودع شخص لدى آخر مبلغاً من النقود ويصرح له باستعماله على أن يرد مثله عند أول طلب • وهذا هو الحال في إيداع النقود في صندوق التوفير بمصاحبة البريد أو في المصارف •

ولقد اختلف الفقهاء في تعريف كنه هذه المقد وطبيعته القانونية من

هو عقد ودیمة بما یترتب علیه من التزامات ومستولية مدنیة وجنائیة :  
 ا- انه یمتدح الحقیقة عاریة استهلاك لی تعرض وتقتصر آثاره علی المستولية  
 المدنیة . لقد ذهب البعض إلی اعتباره عقد ودیمة بما یترتب علیه من  
 التزامات . بید أنه لما فیه من بذل للودیع باستغلال المودع فقد أطلقوا علیه  
 اسم: **الودیمة الناقصة** أو **الشاذة** ورأى فزیق آخر أن ذلك العقد هو فی  
 حقیقته عقد عاریة استهلاك لی قرض فلا یمطابق علیه أحكام الودیمة  
 ولا تقوم للمستولية الجنائیة عنه عدم الرد وإنما توجد فقط المستولية  
 الجنائیة (١٠٨) . ویجب الفقه والقضاء فی حصر إلی الرأی الآخر ، وهو اتجاه  
 سعلیم لآله :فسیر ینفق مع طبیعة العقد وحقیقته فی الواقع إذ المنصر  
 الإحتس فی عقد الودیمة المیز له هو التزام الودیع برد المال هیثأ لی  
 یطاع عنه المطالبة به وهو الأمر الفی لا یتوفر فی الصورة الماثلة . ولعل  
 هذا فان ما یسمى بعقد الودیمة الناقصة أو الشاذة لا یمکن من وجوه الأمانة  
 المتی نص علیها المادة ٢٤١ من قانون المویلات . فإذا ما قام من تسلم المال  
 بالتقصیر فیه ثم عجز عن رده عند المطالبة به لا تقوم قبله جریمة خیانة  
 الأمانة وکل ما للمودع هو مقاضاته مدنیة .

ومما یتصل بالودیمة الناقصة أو الشاذة وتشملها کثیرا فی الحياة  
 الیومیة ما یطلق علیه اصطلاحا لفظ « جمعیات » . ویحصل نظامها فی أن  
 یتفق عیبة أفراد فیما بینهم - ولنفرض أنه عدتهم عشرة - علی أن یمسکوا  
 مما یان یقوم کل فرد بدفع خمسة جنیحات شهرا لسة عشرة شهرا ،  
 وتكون حصیلة ما دفعه الجميع فی الشهر الواحد خمسة جنیحات تسلم إلی  
 أحدهم . ثم یتتابع الدور الواحد بعد الآخر حتی انتهاء المدیة الجمعیة . ومن  
 یتسلم منهم المبلغ یبکرا لی قبل غیره من المتبارکین یمسک فی سبعة المبلغ  
 المیزم به شهرا وقدره خمسة جنیحات ، ویستعان بهذا هذه الجمعیات  
 للجهول علی مبلغ من المال دفعة واحدة یمسک علی أقبیاط وتعتبر نوعا  
 من الإذخار .

فإذا فرض أن أحد المتبارکین فی مثل الجمعیة آتفة البیان استلم مبلغ  
 الخمسین جنیحا وكان دوره فی السهور الأولى ، ثم قعه عن الوفاء بباقی  
 الأقساط ، والفرض انه لم ولن یرد الخمسین جنیحا التی فیها یجب إلی أن

١- ٩٩ جینی من ٢٤٢ : أوشیة بکد ٢٧١ ، مستولون مستولی عن ٢٩٥ ، عقد علی مرکه  
 عن ٢٩٥ مستولی .

هذا الفعل من جانبهِ تتوفر به نية تملك المال - فهل يعد حينئذٍ ما صدر منه خيانة أمانة تأسيساً على أن مبلغ الخمسين جنبها كانت تحت يده على وجه الوديعة ، ولا يعد بالكا لهذا المبلغ إلا عند انتهاء الأقساط ، أو أن ما وقع منه لا يكون جريمة وتقتصر المسؤولية على الالتزام المدني فقط ؟ إن الحل في هذه الصورة يتوقف على بيان قيام أركان جريمة خيانة الأمانة من جهة ، والشرط الأساسي في هذه الجريمة هو أن يتم تسليم المال بناء على وجه من أوجه الأمانة التي أشارت إليها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فهل من بين تلك الأوجه ما يعد متوافراً في هذه الحالة ، وإذا أردنا تحديد نطاق البحث نجد أن محل الدراسة هو وجه الوديعة ، فهل يتوافر قيام العقد في القرض المطروح ؟ لقد قلنا إن القانون لا يمنع من أن يكون موضوع الأمانة مبلغاً من المال سواء أكان التسليم بناء على وجه الوديعة أو غيرها ، وهو الحال في الصورة الراهنة . وقلنا أيضاً مع ما ذهب إليه محكمة النقض إن العبرة في تعرف حقيقة العقد هي بقصد المتعاقدين ، وهي مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع لما الذي يمكن أن نستخلصه من وقائع الصور الماثلة في تحديد قصد المتعاقدين ، هل انصرف ذلك القصد إلى الاحتفاظ بالمال ورده عينا عند الطلب وهو الشرط الجوهري في الوديعة أم أن العقد في حقيقته عارية استهلاك أي قرض وهو ما يسميه البعض بالوديعة الناقصة أو الشاذة . لا جدال في أن المتعاقدين يعملون في مثل هذه الأحوال أن من تسلم المبلغ ستوف يتصرف فيه مع تهمة بالوفاء بالأقساط التي تستحق في مواعيدها أي أن بقاء المال عينا لدى من تسلمه مع الاستعداد لرده عند الطلب لا يقوم بذهن المتعاقدين ، ومن ثم فإن مثل هذا الاتفاق لا يجعل المال بين يدي من تسلمه على وجه الوديعة . ولا يشير من هذا أن يتم اتفاق كتابي بين المتعاقدين يتضمن أن وجود المال بين يدي أحدهم على وجه الوديعة حين وفاء الأقساط ، فقد سبق أن قلنا إن العبرة في الحقيقة هي بحقيقتها وبقصد المتعاقدين لا ما قد يضفيانه عليها من سنو . ولعل ما يؤيد رأينا أن المادة ٧٢٦ من القانون المدني قد قصت على أنه « إذا كانت الوديعة مبلغاً من النقود أو أي شيء آخر مما يهلك بالاستعمال وكان المودع عنده مأذوناً له في استعماله اعتبر العقد قرضاً » .

### (ب) - الإجابة

أقتصر نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على ذكر لفظ « الإجارة » ، من بين عقود الائتمان التي يتطلبها قيام جريمة خيانة الأمانة ، وهو ما يدعو للتساؤل عما إذا كان هذا اللفظ يؤخذ على إطلاقه ، بمعنى أنه يتضمن إجارة .

الأشياء واجارة الأشخاص - أى عقد الاستصناع - أم أنه قاصر على النوع الأول فقط ؟ إن الأمر الذى لا خلاف فيه بين الشراح هو أن اجارة الأشياء واجارة الأشخاص كلاهما ينطوى تحت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات باعتبارهما من عقود الائتمان ، فإغتيايل الأشياء المؤجرة أو الأموال المسلمة الى العامل به خيانة أمانة ، ولما كانت العبارة الأخيرة التى وردت فى تعداد أوجه الأمانة - وهى « كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا باجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره » - تنطوى تحتها اجارة الأشخاص أى عقد الاستصناع فإن لفظ الاجارة الوارد تعدادا به الوديعة يقصد منها اجارة المنقوت فقط (١٠٩) . ومع هذا فقد حكم بأنه إذا أخذ ترزى قطعة قماش ليصنعها ثوبا فلم يرددها بل حرق وبهددها ، فإن هذه الواقعة تعتبر تبديدا بموجب المادة ٢٩٦ ع (٣٤١) لأنها نصت على عقاب من يهدد شيئا سلم اليه بمقتضى عقد اجارة ، وهذه الكلمة لا تقتصر على تأجير شيء بقصد الانتفاع به ، بل تشمل جميع أنواع الاجارة وعقد الاستصناع الذى هو عبارة عن استئجار الصانع لعمل بعضه على شيء معين تسلم للصانع ، إنما هو أحد أنواع عقد الاجارة المدنية فى القانون المدنى (١١٠) .

وعرفت المادة ٥٥٨ من القانون المدنى عقد اجارة الأشياء بأنه « عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مسماة معينة لقاء أجر معلوم » . واذن حتى يتخذ الإيجار لتقوم به - مع توافر الأركان الأخرى - جريمة خيانة الأمانة يشترط ما يأتى :

( ١ ) أن يكون موضوع العقد مالا منقولا . فالشرع كما قلنا قد صنف بالمقاب على الجرائم التى ترتكب ضد المال حماية ثروة الأفراد المنقولة . ينبىء أنه يصح أن يكون موضوع عقد الإيجار عقارا ، ويغرق فيه بين صورتين : الأولى إذا اقتصر محل العقد على العقار كالأراضي الزراعية فحينئذ ان تصرف للمستأجر فى الأرض فلا تسند اليه جريمة خيانة الأمانة وتكون العلاقة بين المستأجر والمؤجر علاقة مدنية يحكمها القانون المدنى ، وإن كان من الممكن إسناد جريمة النصب للمستأجر بالنسبة لمن تصرف اليه

(١٠٩) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٣٥٥ . وراجع فيما به رأينا فى هذه الصورة عند الكلام على الوكالة .  
(١١٠) ١٩١٥/٩/٢٣ . الجواب الجزئية الصرائح ص ٣ ص ١٠٣ .

في الغار متى توافرت أركانها ، وأما الثمار التي تنتج من الأرض فإنها يجب ملكا للمستأجر (١١١) .

والصورة الثانية أن كان موضوع العقد الغار وما به من منقولات ، فإنه يجوز وقوع الجريمة ويكون محلها تلك المنقولات . وهذا هو الحال بالنسبة للأماكن المؤجرة مفروشة فيصح أن يكون ما بها من مفروشات موضوعاً لجريمة خيانة الأمانة ، وكذلك الآلات الزراعية والماشية التي تؤجر مع ذات الأرض فإنها تصلح جسماً لجريمة خيانة الأمانة .

وكما قلنا بصدد جريمة السرقة والنصب وفي الكلام عن موضوع جريمة خيانة الأمانة ، أن المال يعتبر منقولاً متى كان قابلاً للنقل - حتى ولو كان في نظر القانون المدني عقاراً بالتخصيص - وهو الشأن في الآلات الزراعية الملحقة بالأرض والنوافذ والأبواب بالنسبة للمساكن (١٢٢) .

(ب) أن يكون تسليم المال للمستأجر للانقطاع به لكأجر ، فإنه كان الانقطاع بالمال بغير أجر كان العقد في حقيقته عارية استحصال . فالإجارة ركن أساسي في عقد التأجير ، على أنه ليس بشرط أن يعدد الماعدان مقدارها في العقد فيستطيع القاضي تحديدها إن سكنت الماعدان عن ذلك .

(ج) أن يلتزم المستأجر برد المال محل التأجير عند انتهاء عقد الإيجار ، فإجارة المستأجر للمالك إجارة مؤقتة أو ناقصة غايةً - عندما ينتهي عقد الإيجار - وقد قضى بأن المستأجر أمين على ما تسلمه من الآلات والأمتعة الأخرى مسئول عن ردها عند انتهاء الإجارة ووكيله في ذلك يقوم مقامه ، فإذا فقد الشيء أثناء مدة الإجارة فلا يمكن مصادقة إيجاراً باعتباره سارقاً لأن أخذه المال كان بإرضاء مالكة ، ولا يمكن اعتباره قبيحاً لأنه ما دامت مدة الإجارة لم تنته وهو مسئول عن ردها تسلمه لصاحبه في نهاية الإجارة ، فلا يمكن القول بغوافر سوء النية عنه وسوء النتيجة شرط ضروري في جريمة التبدية المنصوص عليها بالمادة ٢٤٦ ( ٣٤٢ ع - ١١٣ ) .

(١١١) الشارح ص ١٦٠ .

(١١٢) الفلل ص ٣٤٦ .

(١١٣) نفس ١٦٩/٩/٤ قضاء القطن ق ٤٦٠ . ويساق رأي على هذا الحكم بأنه لا يمكن قبوله على إطلاقه وإن الأمر رهن بشيوع وقوع الاختلاس أو التبدية فمع شسوء النية ، وغوافر الضرر المحقق أو المحتمل ، فلا يمكن إحياء العناصر المطلوبة قبل انتهاء مدة الإيجار

ولكن مجرد التأخير من المستأجر في رد المال عند انتهاء العهد لا يجعل الجريمة متوافرة في حقه (١٩٤) ، بل وحتى ولو امتنع عن الرد بتمام فتكون العلاقة بين المأجر والمستأجر علاقة مدنية لا جنائية حتى لو امتنع ببيع الامتناع عن رد المال حتى يستوفى اجر المصلحة (٣٣٥) . وأما بشرط أن لا تنصرف نية المستأجر الى احتيال المال المأجر بتحويل حيازته لغيره من حيازة مؤقتة الى اخرى كاملة (١٩٦) .

فإذا طرد المستأجر بعض المال المؤجر فقط الى صاحبه فليس يجوز التصاؤل بما اذا كانت تصرفه في حقه جريمة خيطة الأمانة بالنسبة الى ما لم يحكم برده أم لا ؟ الحل في هذه الصورة يتوقف على البتات توازن نية احتيال المثل أي توازن القصد الجنائي . فان كانت النية قد انصرفت الى تملك ذلك المال قامت الجريمة ، ولكن ان اعلنت تلك النية فلا جريمة في الأمر حتى ولو ضاع ذلك المال أو تلف ، وعندئذ يحكم القانون بالمسئولية الجرمية المؤجر قبل المستأجر ومثلها تلف بعض الأمانة المؤجرة في مسكن مفروش .

روجه ذهب إلى مستندة الى أحكام فرنسية الى انه في صورة تسليم المودعات للأمين على سبيل الإمانة يفرق بين فوضين الأولات تكون متوكة للمؤجر ملكية خالصة على أن يكون نتائجها مضافة بينة وبين المستأجر . فان احتال بالمستأجر الماشية موضوع عقد الإيجار بعد إخفاء خيانة الأمانة لانهما سلحت اليد بناء على عقد الشراء أما تبعه النتائج فلا جريمة فيه لأن مبيعاته كانت بناء على عقد شركة . والقرع الآخر أن تكون المسئولية مملوكة بالاشتراك مضافة بين المؤجر والمستأجر ولكل منها النصف في نتائجها ، وفي هذه الصورة تكون عيارة المستأجر لها بناء على عقد شركة وأغتيالها أو نتائجها لا يبعد خيانة الأمانة (١٩٧) . ونحن نرى له في كل من الفرضين ممتدنا

ليس ثمة مانع من إمكان القول بوقوع الجريمة . منذ ما بين وقوع الفعل المادي . ووفق من ٤٤٥ ، وهي قاعدة سليمة ولكن غالباً لا تنبئ إلا بالامتناع عن الرد بغير مبرر عند انتهاء عقد التأجير .

(١١٥) حيدني من ١٤٥ ، روسليه من ٤٥٢ - نظير فرنسي ١٩٢٢/٩/٧ سويك ١٩٢٢ .  
١ - ٤٦ - القتل من ٣٤٤ - محمود مطلق من ٤٩٦ .

(١١٥) نظير ١٩٦٧/٥/٨ أحكام المجلس من ١٨ ق ١١٧ .

(١١٦) جارسون م ٤٠٨ بته ٤٨ و ٣١٠ . فان قام الدليل على الكس اعتبر استأجر

خالصة للأمانة . نظير فرنسي ١٩٣٤/١٢/٢٨ جاليت ١٣٥٠ - ١ - ٣٥٧ .

(١١٧) محمود مطلق من ٤٩٦ . نظير فرنسي ١٩٠٥/٥/١١ - ١ - ١٩٠٥/٥/١١ ج ١٩٤

١٩٣٢/١٠/٢١ مالدوز ١٩٣٢ - ١ - ١١٦ :

يكون المال تحت يد أحد المشاركين فيه بناء على عقد شركة فلف يده بالنسبة  
لنصيب الشريك الآخر يعتبر يده وكيل عنه . واغتيااله أجسد الشركة مال  
الشريك الآخر الذي يقوم هو باستغلاله وإدارته بحسب خيانة أمانة وهو  
ما استقر عليه قضاء محكمة النقض عندنا . فقد قضى بأنه إذا كان ثمة عقد  
مشاركة بين اثنين فأضاف أحدهما المصنوع الناتج من الأرض المؤجرة بهذا  
العقد إلى ملكه وتصرف فيه بالبيع واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر  
فذلك يعتبر تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٣٤١ عقوبات (١١٨) . واغتياال  
المشاركة ذاتها في الصورة الأولى يكون خيانة أمانة بناء على عقد الإيجار .  
واغتياال نتاجها كذلك إذ تعتبر أنها في حوزة المستأجر بصفته وكيله عن  
الوَجَر . وفي صورة المشاركة تعتبر يد الشريك يد وكيل بالنسبة للمشاركة  
ذاتها وبالنسبة لنتاجها . واعتبر اغتياالها مكونا لجريمة خيانة أمانة .

### جـ - جريمة الاستعمال

نصت المادة ٦٣٥ من القانون المدني على أن « العارية عقد يلتزم به  
المعير أن يسلم المستعير شيئا غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة  
محددة أو في غرض معين ، على أن يردده بعد الاستعمال » . ويقتصر المقلب  
في جريمة خيانة الأمانة على جريمة الاستعمال دون عارية الاستهلاك وهي  
التي تناولها القانون المدني تحت اسم القرض . وعقد عارية الاستعمال عقد  
مستعير . يتم بمجرد توافقي الإرادتين المتعاقدين وتنبها إلى التزامات المدنية  
المنترية عليه ، ذات الوقت (١١) . - يده أنه يشترط بالنسبة لجريمة خيانة  
الأمانة أن يتم تسليم المسألة فعلا للمستعير سواء أكانه التسليم حقيقيا أم  
حكيما . كصورة ما إذا كان المال تحت يد المستعير لأى سبب . أى ثم يتم  
التراضى بينه وبين صاحبه على اعارته إياه ، لأنه يفور هذا التسليم لا يتصور  
قيام الالتزام برد المال ولا اغتيااله .

ويستلزم عقد عارية الاستعمال بما يأتي :

١ - أن يكون المال موضوع العقد غير قابل للاستهلاك ، لأنه لو كان  
قابلا لذلك اعتبر العقد عارية استهلاك أي قرضا لا يشترط فيه رد المال

(١١٨) نقض ١٩٥١/٦/٦ أحكام النقض من ٣ ق ١٩٤٠ ، ١٩٥١/٢/١٢ ق ٢٢٦ .

(١١٩) كاتل مرسن في العقود المسماة - طبعة ثانية : ٢ ص ٥٥٣ - وفي فرنسا يعتبر  
عقد عارية الاستعارة عقد عيش ( روسليه يده ١٩٧٤ ) .



عينا . ومع هذا فقد يكون موضوع العقد مالا قابلا للاستهلاك ويصلح موضوعا لمعاريبة الاستعمال متى تصرف قصد المصدقين إلى ذلك . كما عارة بعض طوائع البريد لوضعها في معارض أو أسهم وسندات لحملها تقسم كضمان للتعاقد شخصي يعيد (١٢٠) . فالميرة في تصرف ما إذا كان للمعد عارية استعمال أم قرض مرجعه إلى ما يمي إليه العاقدان . يصرف النظر عن طبيعة ذلك المال (١٢١) .

ب - أن يكون استعمال المال يترتب أجر . فان اشترطت الاجرة أصبح العقد عقد أجازة الشيء وقد سبق الكلام عنه .

ج - أن يقوم المستعير برد المال بعينه بعد الاستعمال على أن تأخير المستعير في رد المال بعد اللذة المتفق عليها أو تلف المال أو بعضه ، كل هذا لا يكون جريمة خيانة الأمانة ما دامت نية المستعير لم تنصرف إلى الاستيلاء على الميزة الكاملة للمال بعد أن كانت حيازته ناقصة ويده على المال يدا مؤقتة ، والشأن في هذا شأن عقد الإيجار (١٢٢) .

### عارية الاستهلاك

عقد عارية الاستهلاك هو عقد القرض . وقد عرفته المادة ٥٢٨ من القانون المدني بأنه عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقرض ممتلكة سبلح من النقود أو أي شيء مثل آخر ، على أنه يرد إليه المقرض عند نهاية القرض شيئا مثله في مقداره ونوعه وصفته . فالنقل يبين من النص آت البيان أن حيازة المقرض للمال المسلم إليه آتيا هي حيازة كاملة وليست مؤقتة . فيحق له أن يتصرف في المال على الوجه الذي يراه . ولذا تمعد القرض أو عارية الاستهلاك لا ينطوي تحت العقود الواردة في المادة ٣٤١ من قانون الطوارئ (١٢٣) . والاخلال بالعقد لا يترتب له مجرد التزامات مدنية ، وليس من شأنه أن يترتب المسؤولية الجنائية (١٢٤) .

(١٢٠) الكليل ص ٣٤٨ . كليل مرسى ج ٢ ص ٥٥١ .

(١٢١) جارسون م ٤٠٨ بند ٥١٦ .

(١٢٢) نقض ١٩٤٩/٦/٧ بموجبة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٩٩ .

(١٢٣) نقض فرنسي ١٩١٧/٢/١٥ . مرسى ١٨٢٠ - ١ بند ٣٣٤ .

(١٢٤) الكليل ص ٣٧٣ .

## د - الزمن

نصت المادة ٩٦-٩٧ من القانون المدني على أن الزمن الميزاني ، عقد في يفتزم بعض خصائصها للدين عليه أو على غيره أن يستلم الدائن أو إلى بعينه ويحده المصالحات شيئاً يرتبط علمية للدائن حيا عينيا يتوكله حسن الشيء لمن استنتجها الدين وأن يفتزم الدائنين الصادقين والدائنين التالفين له في المرتبة في القضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون . فعقد الزمن الذي يصلح لأن يكون أحد أركان جريمة خيانة الأمانة هو ما كان محله منقولاً يتقدم شخصاً إلى الدائن كضمان للوفاء بمقدار الدين وليس بشرط أن يكون منقولاً في حكم القانون المدني بل يكفي أن يكون منقولاً بطبيعته كما سبق البيان .

ويستلزم أن يتم تسليم المال إلى الدائن المرتهن لأنه عندئذ فقط يمكن بحث باقي أركان جريمة خيانة الأمانة (١٢٥) ، أما قبل ذلك التسليم فلائ استولى الدائن على المال بغير رضا مدينه كان فعله سرقة وإن أحتال لأخذه فقد يكون جريمة نصب . وللدائن أن شاء الحصول على المال المرهون أن يلجأ إلى الطريق المدني ، وإذا تصرف المدين في المال بعد تسليمه للدائن ، فالأصل أن لا يعد فعله جريمة لأن المال في ملكيته والقرض من العقاب على جرائم المال حماية ملكية الغير من الاعتداء عليها ، ولما كانت تلك النتيجة لها من الخطوة المسألة مكاناً فقد تدخل التشريع المبرى وأضاف إلى قانون العقوبات نص المادة ١٢٢ مكررة بموجب القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٩ الصادر في ١٧ من أيلول سنة ١٩٣٩ والتي قررت بقوتها الإلزامية ، ويصير فيه حكم السرقة كذلك اختلاس الأشياء المنقولة الواقع من ومنها ضامناً للمدين عليه أو على آخر .

وإذا اتفق المدين الراهن والدائن المرتهن على ابتلاع المال بمحض يدي ثالث واغتاله واحد منهم فلا الوفاء . يختلف وفق اليد التي اجتولت على المال . فإن كان الفاعل هو المدين الراهن سرت في حقه أحكام المادة ٣٣٢ مكررة من قانون العقوبات وإن كان مفتال المال هو الدائن المرتهن انطوى فعله تحت جريمة السرقة واخترا فإن فعل الثالث أي المودع لديه يعد خيانة أمانة منطوقاً تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (١٢٦) .

(١٢٥) الفصل ص ٣٥٠ ويقول أن عقد الزمن عقد بعين .

(١٢٦) الفصل ص ٣٥٩ .

ولقد ثار التساؤل من الصورة التي يوضع فيها المستغلام مؤلا بين يدي رب العمل، فمصلحة حسن قيامه بالعمل، الذي يناط به، فيكف عن الدائن من المبلغ ما قد يستحق له عند اخلال المستغلم بالتزاماته، فهل يعتبر الحال مرهونا لدى رب العمل فإن قصوف فيه عنه فمصلحة امانة، أم ان هذا المقد لا يمد من بين الأوجه التي تضمنتها المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات؟ يسمى هذا المقد بمقد الرهن الناقص أو الشاذ، ويذهب الفقه في فرنسا إلى عدم اعتباره من بين عقود الائتمان، أما متلكمة التقص هناك فهي سبيل حماية الضال من التصرف في أموالهم بتزامطة أرباب الأعضاء لا سيما قبل وضع التشريعات المالية فقد عدت حكم عقد الرهن إلى هذه الموزة (٢٢٧) وفي رأينا أنه لا تنفاء نص تشريعي في نصر ينبغي تعرف ما قصصة المتصادق من العقد (٢٢٨) والفرقة بين حالتين الأولى إذا كان القرض هو بقاء المال بعينه دون تصرف فيه فحينئذ يعد المال مرهونا ويخضع العقد تحت وصفت الرهن وهو من بين الأوجه المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع. والسورة الأخرى إن يصرح العامل لرب العمل باستئصال المال بشرط رد مثله عند انقضاءه فإن هذا المقد يعد شبيها بآلية الإستهلاك أي القرض، ولكنه على أية حال لا يعد عقد رهن ومن ثم فلا محل لاعمال حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات.

ويجب على الدائن المترهن الاحتفاظ بالمال المرهون ورده عند انقضاء العقد فلا يحق له التصرف فيه والا عد مجبدا. فلا يجوز له مثلا أن يرهنه باسمه ضمانا لدين عليه وإن فعل يحتج بالمقد على المالك الحقيقي (٢٢٩).

### ٥-٢- الوكالة.

نصت المادة ٢٤١ من قانون العقوبات في نهاية تعدادها لقانونه وإلغائه على الأموال التي تسلّم إلى الجاني « بصلة كونه وكيلة بأجرة أو مجانا، بصفة عرفتها للبيع أو بيهتها أو استعمالها في آخر معنى لنفسه المالك لمصلحة أو غيره »، ويضاف إلى هذه المادة في الترتبة الفرنسية للنص نصير (٢٣٠).

(٢٢٧) جينيه من ١٤٢٠ ميل من ١٧٧٩ - ولكن هذا جاريلون م. ٢٠٨ - به ١٧٢٠.  
القل من ٢٥٤.

(٢٢٨) روسليه بند ٦٧٢.

(٢٢٩) بنق. ١٨٦٦/٤/٢. قضان اليفس. ق. ٣٦٤.

(٢٣٠) غير من ذلك النص الفرنسي للقانون المصري agent salarié ou non.

وفى التشريع الفرنسى كذلك لفظ العامل بعد عبارة الوكيل ليدخل فى هذا عقد اجارة الاشخاص - وهو عقد الاستصناع - فتقتصر الوكالة على التصرفات القانونية بينما ما يؤديه العامل يقتصد به العميل المادى لمصلحة الغير . والوكالة عقد رضائى ينقذه برضاء طرفيه على قيامها وانيلت وجود المقد وعنده المرجع فيه لاحكام القانون المدنى .

ويذهب بعض رجال الفقه فى مصر الى قصر عقد الوكالة على الحالة التى يقتصد فيها قيام الوكيل بتصريف قانونى ويعتبرون تسليم المال لشخص لمجرد القيام بعمل مادى هو عقد عمل (١٢٩) وكلا الأمرين يرتب المسؤولية الجنائية عند اغتيال المال وتطبيق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذا توافرت شروطها ، فتسليم المال للقيام بعمل مادى لمصلحة المالك أو غيره يعد تسليمها على وجه الأمانة .

ونحن نرى أن العبارة التى وردت فى نهاية المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والسالفة الإشارة إليها تنصرف الى معنى واحد هو تسليم المال الى المتسلم على وجه الوكالة للقيام بعمل لمصلحة صاحبه أو غيره ، يستوي فى هذا أن يكون العمل تصرفا قانونيا أو أن يكون مجرد عمل مادى ، فبد المتسلم فى أى من صورتين تعتبر يد وكيل - فلا يصرف لفظ الوكالة الوارد فى تلك المادة الى التصرفات القسائية فقط ، ولا يربط بالمعنى الضيق الذى يضيفه شراح القانون المدنى على هذا اللفظ ، فهناك كثير من القواعد المدنية يخالفها القانون الجنائى مرجعا حكمه الى الحقيقة والواقع . ولقد سبق أن رأينا أن عقود الوديعة وعارية الاستعمال والرهن عقود رضائية تتم بمجرد التراضى وترتب التزامات مدنية ، ومما يفتقر نفي ضد المسؤولية الجنائية لا يمتد بقيامها إلا بعد تسليم المال من المئضى عليه الى الجاني . ولئن حل ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول ان الوكالة من وجهة نظر قانون العقوبات هى المادة ٣٤١ منه تنصرف الى قيام الوكيل بعمل قانونى أو بعمل مادى يعمل فيه بمثل الوكيل . ولعل ما يؤيد هذا الرأى أن المادة ١٢ من القانون المدنى الملقى ، والتى كازن معمولا به وقت وضع قانون العقوبات كانت تعرف الوكالة بقولها « التوكيل عقد به يؤذن الوكيل بعمل شئ باسم الموكل وعلى ذمته ، ولا يتم العقد الا بقبول الوكيل » . فهذا

انحصر لم يقتصر على التصرفات القانونية بل اطلق ، فاقى عمل يتقدم به الوكيل باسم الموكل وعلى ذمته . يند تحت وكالة \* حقيقة كان هذا التصرف منتقلا من شراح القانون المدني تأسيسا على وجوب ان تنصب الوكالة على تصرف قانوني (١٣٦) ولكن هذا النقد لا يمتنع من اتخاذ ذلك النص سندنا لنا في نطاق القانون الجنائي . ولقد جاء المشرع في القانون المدني الراهن ونص في المادة ٦٩٩ على ان « الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل » وأنه « وأن كانت الوكالة تنطوي على فكرة النيابة عن الغير » وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى عدم إمكان وجودها الا في التصرفات القانونية ، ومع ذلك فلا مانع في نظرنا من تحسورها اختراضا بالنسبة للقيام بأعمال مادية .

ولقد قضى بأنه اذا صح ان المجنى عليه اعطى الورقة للمتهم ليصرفها له وتركه وخرج ليبحث عن أوراق أو نقود صغيرة لا يذاتها . بها فظاهر المفهوم من هذا ان المجنى عليه ائتمن المتهم على الورقة ليبحث له في الحاجج عن مقابلتها نقدا صغيرا على شرط رد المقابل أو إعادة الورقة بمثلها اليه . وهذا المقنى يتحقق به جريمة خيانة الأمانة اذا لم يتم المتهم بأحد الأمرين ، وذلك على اعتبار أنه اختلس مالا سلم اليه بصفته وكيلًا مجانا بفهم استعصالة في أمر معين لنفسه المالك (١٣٣) كما قضى بأنه اذا كانت واقعة الدعوى هي ان الطاعن وهو أومباشي بسلاح الشخصية يشتغل سائقا لاجنى سيارات الجيش شوهد يفتلس بنزينا من خزان السيارة ، فهذا الاختلاس يقع تحت المصلحة ٣٤١ ع ، اذا الطاعن بوصفه جنديا من جنود الجيش ومكلف بقيادة السيارات لا يمكن اعتباره أمينا عليه بل لاستعصاله في أمر معين هو إدارة محرك السيارة (١٣٤) .

فكل عمل يقوم به الشخص نيابة عن شخص آخر ويشتمل اليه المال لتكون يده عليه يد حائز خيانة مؤقتة ولقمة صاحبه يده ما صدر عنه من أعمال قد تم بوصفه وكيلًا . ويستوى أن يكون الموكل شخصا طبيعيا أم شخصا معنويا كهيئة معينة أو شركة (١٣٥) . وقد قلنا ان الوكالة قد تكون

(١٣٢) محم على عرلة ص ٦ .

(١٣٣) نفس ١٩٣٢/١١/٢١ قضاء القاضي ٣٩٩ .

(١٣٤) نفس ١٩٥٢/٤/١ أحكام القاضي ص ٢٠٠ ، ٢٨٠ . وهذا قبل تعديل نصومي قانون العقوبات الخاصة باختلاس الأموال للعامة .

(١٣٥) جيجي ص ١٤٢ .

في التصرفات القانونية كقبض مبلغ أو إدارة مال (١٣٦) ، كما أنها قد تكون القيام ببطل مادي وغيره تنطوي تحت عقد العمل كمن يسلم مباحة لأخر لاصلاحها أو قطعة قماش لتفصيلها وأشياء ذلك ممسك يقع في الحياة كل يوم (١٣٦) مكررة .

ومن أحكام النقض أنه إذا تسلم وكيل المؤجر مبلغا بدون إيصال من أحد المستأجرين خصمه من الأيجار المطلوب منه لصاحب الحق المؤجرة ثم احتبس هذا الوكيل المبلغ لنفسه ، وكان عقد الأيجار يقضي بعدم الدفع إلا بمقتضى إيصال فإن هذا الدفع لا يمكن اعتباره أنه حصل على أساس عقد الأيجار لمخالفته أيام وأما يعتبر أنه حصل بناء على عقد استئمان بين الدافع والوكيل ، ولا يمكن أن يترتب عليه انشغال ذمة الوكيل لحساب المؤجر بصفته وكيل عنه إلا بتسليم الإيصال للدافع ، بل تبقى ذمته مضغوطة بهذا المبلغ لحساب الدافع بمقتضى عقد من عقود الذمة والإمانة ، وسواء أكان هذا العقد عقد وكالة أو عقد ودعية فهو داخل على كلى جالو تحت حكم المادة ١٢٦ ع (١٣٧) وقضى بأن تسليم الزوجة لمزوجها قائمة منقولاتها لتفصيلها إلى جهات لرفع دعوى استرداد منها لصالحها هذا يعد توكيلا من الزوجية لزوجها فهو استيعال القائمة المذكورة في أمر معين لمقتضاها (١٣٨) .

فإذا لم يكن تسليم المال إلى الفرد يتكون منه عليه يد حائز حيازة مؤقتة فلا تنهض جريمة بخيانة الأمانة كما إذا سلم فرد لأخر بعض المال من

(١٣٦) نقض ١٩٢٨/١٢/٢٠ قضاء النقض ق ٤٢٠ - وقضى بأنه إذا كانت الجواله بالدين حوالة تفصيل فإن الحال لا يملك بها المبلغ الذي حول به ، بل أنه يكون وكيلاً يسأل عن تسديده ما تسلمه بصفته ( نقض ١٩٤٩/١١/٢٧ قضاء النقض ق ٤٢٦ ) - ودوسلييه بتاريخ ١٩٧٢ - فالوكيل الذي يقضي بعض المال لذمة المؤجر ويبيده ولو لم يكن للمؤجر حق فيه يعد متبلسا ( نقض فرنسي ١٩٣٤/٧/٧ دالورز الأبويوي ١٩٣٤ ق ٥٠ ) - ويعد متبلسا الطرف الذي يقضي بعض أجور العمال ويحفظ المبالغ له (١٣٧) مكررة نقض ١٩٢٨/٣/٥ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٦٦ : ١٩٣٧/٥/٢٨ من ٢٨ ق ١١٢ -

(١٣٧) نقض ١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٧ - (١٣٨) نقض ١٩٥٥/١١/١٤ أحكام النقض من ٦ ق ٣٨٦ - وراجح اعتدله أخرى في نقض ١٩٥٩/١/١ أحكام النقض من ١٠ ق ١٣٤ ، ١٩٣٧/١١/٢٠ من ١٨ ق ٢٢٦ - ولذا سلم المدين عليه مبلغ خمسة جنيهات للمصنف لاستعمالها في أمر لمصلحةه ، إذ تكلفه بخضار مقابل ورقة صحيحة من مكان بيده فلذهب ولم يده واستلمت ، هذا الإيقاع لنفسه فإن حذر الواقعة تكون جريمة خيانة أمانة ( نقض ١٩٦٠/١/٢٤ أحكام النقض من ١١ ق ١٧٢ ) -

حساب أجره لقاء عمل مادي يقوم به ثم يستمتع الأخير عن أدائه ويرفض رد الجزء المفى بخضه من الأجر ، فلا يعد فعله خيانة أمانة لأن تسليم المال له كان لنقل الحيازة الكاملة أى التملك (١٣٩) . وإذا باع شخص لوكيله مالا على أن يستعمله في أمر معين لمصلحة البائع ثم لا ينفذ المشتري هذا الشرط وتصرف في المال المبيع لا تقوم جريمة خيانة الأمانة ، لأن انتقال المال إلى المشتري لم يكن بصفته وكيلًا وعمم استعماله لمنفعة البائع يعد اختلافاً بالعقد (١٤٠) .

تتم الوكالة باتفاق بين الطرفين ، وقد يكون مصدرها القانون (١٤١) أو سكم من القضاء . فالوكالة القانونية مثالها وكالة الوصي على أموال القاصر . وقد قضى بأن الوصي المعين من المجلس الحسبي يشغل إزاء الشخص الذي يدير أملاكه المركز الذي تنص عليه المادة ٢٦٦ ع ( ٣٤١ ) بمسألة « وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا بصفته وكيلًا بالأجرة أو مجاناً » (١٤٢) وتقوم الجريمة حتى ولو كان الموحي مختاراً ، فاقضت قررت محكمة النقض أن الوصي المختار لم يخرج عن كونه وصياً كسائر الأوصياء العاديين . ولم يصفه القانون من أي واجب من الواجبات التي فرضها عليهم جميعاً ، والفرق الوحيد بينه وبينهم هو أنه معين من قبل الميت وأولئك معينون من قبل المجلس ، وأما فيما عدا ذلك فبالكل سواء في المعاملة لا فرق بين أحدهم والآخر ، فإذا ما اختلس أحدهم شيئاً من أموال حجيوره المؤتمن عليها حققت مفاقبته (١٤٣) . والوكالة القضائية مثالها تعيين المحارس القضائي ، وإن كان يمكن عدّها وكالة قانونية إذ تصدرها عند تعيين القاضي للمحارس على الأموال هو القانون نفسه ، ويلاحظ ما سبق أن قلناه من أن يد المحارس تعد يد وكيل بالنسبة للأموال الناتجة عن الإدارة ، وهي يد وذيع بالنسبة لذات المال (١٤٤) .

(١٣٩) جارسون م ٤٠٨ بد ٢٠٠ و٢٩٦ ، هيجنى ص ١٤٤ . قبل ص ٤٧٠ . الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٣٦١ ، القليل ص ٣٢٦ و٣٥٦ .  
(١٤٠) جارسون م ٤٠٨ بد ٢٩٦ .  
(١٤١) هيجنى ص ١٤٢ .  
(١٤٢) نقض ١٩٢٨/١١/١٥ نقض النقض ق ٤٠١ .  
(١٤٣) نقض ١٩١٨/٥/١١ الجسوة الرسمية ص ١٩ ص ٨٨ .  
(١٤٤) (١٢٤) ومع هذا راجع نقض ١٩٣٦/٦/٧ الجسوة الرسمية ص ٩٨ ق ٨٠ وجاء به « أن المادة ٢٩٦ ( ٣٤١ ع ) ذكرت من بين الأشخاص الذين يجب معاقبتهم الوكلاء إذا اختلسوا الأموال التي يتسلمونها بمقتضى صلتهم هذه . بحيث أنه لمرة ما إذا كان ناظر الرقعة

والوكالة متى وجدت فلا أهمية لما إذا كان الوكيل يعمل باسم الموكل شخصيا أى أن صفته كوكيل يادية للمتعاقدين معه كجوارلة التحصيل فلا يمتلك بها المحتال المبلغ المحول به بل يبقى وكيلًا يسأل عن تبديده ما استلمه بهذه الصفة (١٤٥) . كما لا أهمية لما إذا كان الوكيل يعمل باسمه شخصيا وإنما لحساب الموكل كما هو الحال بالنسبة للوكيل بالصولة الذي يقوم بالعمل باسم نفسه وإنما لنمة الموكل (١٤٦) . فالمادة ٣٤٦ ع تنطبق في صورتين متى توافرت شروطها . وهو الحال أيضا في حالة إعادة الاسم . ولذا قضى بأن العقاب في المادة ٢٩٦ ليس هو الإخلال بتنفيذ العقد إنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، وإذن فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعنى إيهام المتهم من رد ما استلمه من المال بمقتضاه . فإذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلا للدعارة السرية ولعلها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها . لهذا الغرض ، لجأت إلى شخص وأوقفته على غرضها وطلبت إليه أن يستأجر السكن باسمه لتتخذ هي لغرضها ، ودفعت له مبلغا من المال على ذمة الأجرة فلم يستأجر المحل واختلس المبلغ لنفسه ، ففعلته هذه يعاقب عليها بمقتضى تلك المادة . والقول بأن المتهم في هذه الصبورة لم يتسلم المبلغ من المجنى عليها بصفته وكيلًا عنها بل بصفته مؤجرا قول خاطئ ، لأن قبول المتهم استئجار المحل باسمه ومسئوليته قبل مالهته لا ينفيان أنه وكيل عن المجنى عليها وأنه إنما يعمل لمصلحتها واستئجاره المحل لها إنما لتسكنه المجنى عليها فضلا عما هو إعادة لاسمه وإعادة الاسم نوع من أنواع الوكالة (١٤٧) .

تنطبق عليه صفة الوكيل أم لا يتعين الرجوع إلى أحكام التهمة المسببة في هذا الجرم . وحيث أنه بالرجوع إلى هذه الأحكام يتضح من مجموعها وجود غش في حين نظر الوقت والوكيل منها أن الأول لا يملك عزل نفسه وأما الثاني فله أن يعزل نفسه متى شاء . ومنها أن الأول له أن يزول عنه من أراد في إدارة شئون الوقت ، وأما الثاني فلا يملك أن يزول عنه أحد إلا إذا كان مخرجاً بذلك في صك وكالته . ومنها أن الوقت إذا عين نظراً على جزء من وقته ولم يعين نظراً على الباقي وتولى ليصبح الناظر المذكور ناظراً على جميع الوقت وأما الوكيل فلا تسمى وكالته ما عين في عقد وكالته . إلخ غير ذلك من الأحوال التي يستنتج منها بطلان أنه لا يمكن اعتبار ناظر الوقت بمثابة الوكيل وضامته بهذه الصفة جازماً ، وإنما تكون مسئولياته في إدارة شئون الوقت مسئولية مدنية محضة .

(١٤٥) نقض ١٩٣٩/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧ ، مجنى حر ١٤٢ .

(١٤٦) جارسون م ٤٠٨ بند ٤٧٣ . نقض ١٩٦٣/٣/١٩ أحكام النقض سر ١٤ ق ٤٣ .

(١٤٧) نقض ١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٣ ، ١٩٣٧/٥/٢٤ .

نقض النقض ص ٤٤ ق ٤ .



وتعد الوكالة قائمة وصحيحة سببان إشتراط فيها أجر للوكيل أو كانت بغير أجر . فبمسئلة الوكيل على أى الحالتين تعد يد أمين على من بها من أموال (١٤٨) - وليس بشرط أن يقوم الوكيل بعمل لمصلحة الموكل نفسه ، فقد يكون أدائه للعمل لمصلحة الغير ، كمن يوكل غيره فى إدارة مال له على أن يقوم بتسليم إيراده الى ابنه وكذلك من يسلم قطعة من القماش الى تزيى لعماله بدلة لابنه .

### الفضولى :

نار البحث حول المال الذى يوجد تحت يد الفضولى نتيجة لتصرف يصدر منه وحل يمكن عدم بمثابة الوكيل ، ومن ثم اخذ باحكام المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذا اختلس بعض ذلك المال ؟ الفضولى هو الشخص الذى يقوم بعمل توجبه الضرورة لمصلحة غيره كالشخص الذى يقضى ديناً لآخر استحق ميماد الوفاء به أثناء غيابه ، فهل اذا اختلس ذلك الشخص المبالغ الذى قبضه يمد خائننا للأمانة ؟ قد يقال ان المال الذى تسلمه الفضولى فى هذه الصورة لا يعتبر أنه وصل الى يده على وجه من وجوه الائتمان ، فليست هناك وكالة بينه وبين من أجرى العمل لمصلحته ومن ثم فلا جريمة فى فعله وإن جاز أن تترتب فى حقه المسئولية المدنية (١٤٩) . ولكن بالتمتع فى الصورة سالفة الذكر نجد أن الأقرب الى الواقع عد يد الفضولى يد أمين بموجب وكالة مفترضة ، صدر الأيجاب فيها من صاحب المال لغير شخص مملوم للقيام مقامه فى حالة غيابه عندما توجب الضرورة ذلك ، ويتم المقدم بتلقى القبول معه الذى يبدو فى تصرف الفضولى . ومن ثم فالفضولى إذن انما يعمل لحساب الغير ، ويجب عليه أن يؤدى حساباً عن أعماله التى أجراها لمصلحته ، وهذا رأى يتفق مع الفائدة العملية التى يمكن أن يحصل عليها فى هذه الحالة (١٥٠) . هذا فضلاً عن امكان اعتبار الفضولى فى بعض الصور وكيلاً عن قام بدفع المال .

### الشريك :

ومن الصور التى تثار دائماً فى العمل هى معرفة يد الشريك على أموال الشركاء معه ، هل تعد يد أمانة ويعتبر وكيلاً عن الباقين ، حتى

(١٤٨) الفلل ص ٣٥٥

(١٤٩) جازسون ٣٠٨٠٨ ، بند ٣٨٨ . الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٣٧٤

(١٥٠) الفلل ص ٣٦١ ، الشاوى ص ١٦٣

إذا ما اختلس بعض المال المشترك عد فعله خيانة أمانة إذا ما اتوافرت  
باقى شروطها أم لا ؟ أن المنتفع لأحكام محكمة النقض يرى أنها تعتبر يد  
اشريك على مال شريكه يد أمين على وجه الوكالة . فقد قضى بأن يد  
اشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل ، فهو مسئول على هذا الاعتبار  
إذا ما تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذى قامت الشركة من أجله (١٥٠) .  
وقضى بأنه إذا كان ثمة عقد إيجار ومشاركة بين اثنين وإضاف أحدهما  
المحصول الناتج من الأرض المؤجرة بهذا العقد الى ملكه وتصرف فيه بالبيع  
واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر فذلك يعتبر تبديلا - مضافا عليه  
بالمادة ٣٤١ ع (١٥٢) . وبأن من اتفق مع آخر على شراء مواشى شركة بينهما  
وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ولم يشتتر مواشى ولم يرد المبلغ  
الى صاحبه عند طلبه عد مبدعا لان تسليم المبلغ الى شريكه انما كان بوصفه  
وكيلا عنه لاستعماله فى الغرض الذى اتفق عليه كلاهما ، فليس يعتبر يد  
أمين فاذا ما تصرف فى المبلغ المسام اليه بهذه الصفة وأضافه الى ملكه فهو  
مبدع وخائن للأمانة (١٥٣) .

وعما يتصل بهذا وجود بعض مال المورث تحت يد أحد الورثة  
لإدارته لحسابه وحساب باقى الورثة ، فانه فى هذه الصورة يعتبر مودعا  
لديه بالنسبة لذات المال ، ووكيلا عن باقى الورثة فى ادارة وتحصيل الغلة  
الناتجة عنه . ولذا اعتبرت المحكمة تبديلا الواقعة التى انهم فيها شخص  
بتبديد مصوغات سلمتها اليه أخته على سبيل الوديعة ، قدفع التهمة بأن  
المصوغات كانت ملكا لوالدته التى هى أيضا والدة المجنى عليها ، وبوفاة الأم  
انتقلت ملكية المصوغات الى ورثتها ومنهم المتهم . وقالت المحكمة انه حتى

---

(١٥١) نقض ١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣٦ ، ١٩٥٦/٢/١٥ س ٧ ق ١٠٥  
١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ق ١٦٤ ، ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ق ١٤٠ .

(١٥٢) نقض ١٩٣٧/١١/٢١ مبيعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤ ، ١٩٤٨/١/١٩ فضا  
لنقض ق ٤٣٢ ، ١٩٤٠/٥/٢٠ ق ٤٣٣ .

(١٥٣) نقض ١٩٣٣/١١/٢١ مبيعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤ وقضى بأن الشريك  
الذى يتسلم من شريكه مبالغ لاستعمالها فى أعمال تجارية معينة - الذات واقتسام الأرباح  
الذى تعود منها على الاثنين بنسبة خاصة ثم يستعمل المبلغ المسام اليه فى أغراض أخرى  
غير المتفق عليها يعتبر مبدعا وبموجب المادة ٢٩٦ (٣٤١) لان للشريك هنا صفة الوكيل  
المأجور ، فان التصيب المخصص له من الأرباح يعتبر اجرا حقيقيا عن أعماله فى الشركة .  
وكذلك عن قيامه بالوكالة . هذا فضلا عن أن الوكالة فيها لكفى وحده ولو لم تكن بأجر  
( نقض ١٩٦٦/١/١٢ المادة س ٧ ق ٤ ) .

مع التسليم بصحة هذا الدفاع فإنه لا ينفي عن المتهم جريمة التبيد لأنه على أحسن الفروض يعد شريكا في ملكية المصوغات وأخذ نصيب شركائه مع نصيبه ثم اتكأه عليهم وابتأه الرد يعد تبديدا (١٥٤) .

وفي جميع الصور سالفة الذكر متى قام عقد الوكالة وتوافرت باقي أركان المادة ٣٤١ ع ، أمكن تطبيقها بصرف النظر عما إذا كان العقد باطلا م صحيحا ، ولكن إذا لم تكن هناك وكالة أصلا لا في الواقع ولا افتراضا ، وزعمها الجاني ، فإن فعله لا ينطوي تحت خيانة الأمانة وإنما يؤخذ بحكم المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات باعتباره مرتكبا لجريمة النصب وكانت وسيلته في الاحتيال هي اتخاذ صفة غير صحيحة متى توافرت باقي شروطها .

#### الالتزام بالرد :

يلزم الوكيل برد المال الذي حصله أو الذي وجد بين يديه إن شاء بطل هذا الوجه من وجوه الائتمان . ويكون الرد إلى صاحب الحق فيه ، سواء مالك المال أو غيره ، فإن اغتال الوكيل المال قامت في حقه جريمة خيانة الأمانة متى توافرت باقي الأركان الأخرى . بيد أن مجرد تأخير الوكيل في رد المال لا يكفي لقيام الجريمة إذا كانت نيته لم تنصرف إلى تملكه ، أو إذا ادعى أن له حق الحبس حتى يستوفي حقا آخر له . متى كان مدعاه حقيقيا . فالمشعر لا يتدخل في عقد الوكالة - كما هو الشأن في العقود الأخرى - عند الإخلال بالالتزامات المدنية المترتبة عليه .

١١١٠٠

ويستوي أن يقع الاختلاس من الوكيل - بعدم الرد - على كل المال الموجود بين يديه على وجه الأمانة أو بعض المال فقط . ويكفي أن يكون المال المختلس مملوكا لغير الجاني وأن يد الأخير عليه يد حائز حيازة مؤقتة ، فمثلا إذا أوفد شخص وكيله لبيع مال معين بمبلغ محدد من النقود وتمكن الوكيل من بيعه بيمين أكثر من المتفق عليه واحتفظ بالفرق لنفسه ، فإن فعله بصدد هذا الفرق يعد خيانة أمانة لأن قبض ثمن المبيع جميعه كان لحساب موكله (١٥٥) . ولكن ما الرأي في الصورة التي يحصل فيها الوكيل

(١٥٤) نقض ١٩٣٢/١١/٢١ قضاء النظم ق ٤٣٠ .

(١٥٥) محمود مصطفى ص ٥٠ ولكن بيع المال بأقل من قيمته أو شراء المال بأكثر مما يقدر له لا تترتب عليه المسؤولية الجنائية لحاق الحق للوكيل من بطلان ( ص ٤٩٩ ) . وذلك ما لم يتم دليل التواطؤ بين الوكيل ومن تعامل معه .

على فائدة له ممن تعامل معه باسم الموكل هل يلزم بتسليمها للموكل فإى امتنع عند قطعه خيانة أمانة ؟ حل هذا القرضى رهين بتصرفه الصفة التى سلم بها المال ، فان كان قد تسلمه على ذمة موكله ولحسابه فاغتيااله خيانة أمانة ، أما اذا سلم اليه كمكافأة عما بذله من مجهود فأخذه لا جريمة فيه لأن من سلم المال قد ابتضى أن ينقل اليه شخصيا حيازته كاملة (١٥٦) .

### انتهاء الوكالة

نصت المادة ٧١٤ من القانون المدنى على أن « تنتهى الوكالة باتمام العمل الموكل فيه أو بانتهاء الأجل المعين للوكالة ، وتنتهى أيضا ب موت الموكل والوكيل » . كما تجيز المادة ٧١٥ انتهاء الوكالة بعزل الوكيل . وتقتصر كلامنا فيما يأتى على وفاة الموكل والوكيل وعزل الأخير ، وبالأثر الذى يترتب على ذلك . أما اتمام العمل الموكل فيه أو انتهاء الأجل المعين للوكالة فلهما يشابهان فى آثارهما من الناحية الجنائية عزل الوكيل .

١ - وفاة الموكل : اذا توفى الموكل ظل التزام الوكيل قائما بتقديم حساب عن وكالته الى الورثة ، فكل مال وصل اليه بصفته وكيلًا يعتبر فى أمانته رغم انقضاء عقد الوكالة أى ولو تسلمه بعد وفاة الموكل متى كان من سلمه المال يجبل حصول الوفاة وقد سلمه اياه بناء على تلك الصفة ، وكذلك اذا كان من سلم المال يعلم بوفاة الموكل وسلمه لمن كان وكيلًا قائم هذا الأخير بعد مسئولًا عن تسليم المال وهتسوا تحت يده بوجه من وجوه الائتمان . أما اذا توصل الوكيل بعد وفاة الموكل وعلمه بذلك الى الاستيلاء على بعض المال تحت ضقة الوكالة عد قطعه عندئذ نصبا وسيلته انتخاذ صفة غير صحيحة (١٥٧) .

٢ - وفاة الوكيل : تنتهى الوكالة كذلك اذا توفى الوكيل ، ويختلف موقف ورثة الوكيل المتوفى وفق علمهم بما اذا كان المال الموجود مع المتركه ملكا للموكل من عدمه . فإذا كانوا على علم بذلك واغتالوا المال عتق فاتهم

---

(١٥٦) القائل ص ٣٦٩ . إلا اذا ثبت القس والتواطؤ بين الوكيل ومن تعامل معه للاضرار بالموكل والختيال بعض ماله فحينئذ تنطبق الجريمة ( جارسون م ٤٠٨ - بند ٤٤٢ وما بعده ) وتعتبر المبالغ الضخمة التى يملكها بعض المصارف للقيام بعمليات القبط والاستيلاء عليها لا جريمة فيه ( الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٣٧٤ - ٤٠٤ ) .

(١٥٧) القائل ص ٣٦٦ و ٣٦٧ .

خيانة أمانة (٢٠٥)، بمكس ما لو اعتقدوا أن المال في ملكية المورث فلا محل لقيام الجريمة ، والشأن في هذا هو الشأن فيما سبق أن ذكرناه عند الكلام على الوديعة . وقيام العلم مسألة موضوعية مردها وقائع الدعوى وما ينتخلصه قاضي الموضوع مما يطرح عليه .

٣ - عزل الوكيل : إذا عزل الوكيل من الوكالة انتهى العقد ، فإن علم بهذا وسلم إليه بعض مال الموكل فإن هذا العزل لا ينفي أن المال قد سلم إليه بالصفة السابقة أي بصفة الوكالة التي تازمه بإداء حساب عنها رغم انتهاء الوكالة وأما إذا كان رغم عزله قد سمي إلى الاستيلاء على بعض المال تمت ستار تلك الصفة فإنه عندئذ تقوم في حقه جريمة النصب إن توافرت باقي أركانها (١٥٩) . وقد قضى بأنه إذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ المختص إنما أرسله صاحبه إلى الطاعن بصفته وكيلًا للبنك بفرع منافعة بخصم البنك لهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله إليه على اعتقاد منه أنه لا زال في خصم البنك وأنه طلب إليه فعلاً أن يستعمل المبلغ في أمر معين هو إرساله للبنك بمصر فالطاعن في ذلك الوقت كان في هذا المعتد وكيلًا عن المجنى عليه بلاجرة ، كما كان في اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلًا للبنك ، ولا شك أن اختلاس المبلغ نسوا اعتبر وكيلًا عن المجنى عليه أي عن البنك خيانة أمانة مما يساقب عليه بالمادة ٢٩٦ ع (١٦٠) . وأن عزل الوكيل من الوصاية لا ينفي مسئوليته عما تحت يده من أموال القاصر بوضوئه أمينًا عليها ما دام الحساب لم يصنف (١٦٠ مكرر) .

### البسبب العقد

تبني الأدلة في المسائل الجنائية على الاقتناع ، أي أن القاضي يصدر حكمه فيما يطرح عليه وفقًا لما يطمئن إليه ضميره من أدلة يستظهرها من أوراق الدعوى وما يدور أمامه في الجلسة غير مقيد بطريق معين من طرق الإثبات ، وهو الأمر الذي غنيت المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالنص عليه حين قررت أن « يحكم القاضي في الدعوى حسب الحقيقة التي

(١٥٨) جارسون م ٤٠٨ - ٢٩١ - القفل من ٣٦٦ .

(١٥٩) القفل من ٣٦٧ .

(١٦٠) نفس ١٦٢/١٢/٢٤ مجوعة الفرائد القانونية ج ٣ في ٣٠٥ .

(١٦٠ مكرر) نفس ١٦٢/١١/١١ احتكام القفل من ٢٥ في ١٥٨ .

مدعوت لديه يكامل حريته . ومع ذلك لا يجوز أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح إمامه فى الجلسة » . وقد سبق القول بأن من أركان جريمة خيانه الامانه تسليم المال الى الجاني بموجب وجه من وجوه الائتمان المنصوص عليها فى المادة ٢٤١ من قانون العقوبات ، ويتور البحث عندئذ لمعرفة ما اذا كان وجه الائتمان يخضع للقاعدة العامة فى الاثبات فى المواد الجنائية أى حرية القاضي فى تكوين عقيدته فى الأمر الذى يطرح عليه ، أو أنه يخضع لقواعد الاثبات فى قانون الاثبات .

لم يكن قانون تحقيق الجنايات الأهل يتضمن نصا فى هذا الصدد ، ومع ذلك فان قضاء المحاكم كان قد جرى على اتباع القواعد المدنية عند اثبات وجوده الامانة(١٦١) ، وكان القاضي الجنائي يختص بالفصل فيها تأسيسا على قاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع . فكل ما يتور أمام القاضى الجنائي ويتوقف الحكم فى الدعوى الجنائية على الفصل فيه ، كان عليه أن يفصل فيه باستثناء المسائل الخاصة بالأحوال الشخصية . ولقد قضى بأن مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما نفي جريمة التبديد ولا نية الاختلاس ، فالواجب على المحكمة التحقق من نتيجة الحساب وأن تقوم هي بنفسها بفحص الحسابات وتصفيته بالطرق القانونية حتى تستطيع بذلك أن تحكم فى موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالإدانة أو بالبراءة . لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع(١٦٢) . وعندما صدر قانون الاجراءات الجنائية قنن المشرع القواعد السالفة ، فنص فى المادة ٢٢١ على أن « تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » . ونصت المادة ٢٢٥ منه على أن « تتبع المحاكم الجنائية فى المسائل بغير الجنائية التى تفصل فيها تبعا للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة فى القانون الخاص بتلك المسائل » . اذن فالقاضي الجنائي عندما يروم معرفة قيام وجه من وجوه الامانة من علمه عليه أن يتبع قواعد الاثبات المقررة فى قانون الاثبات(١٦٣) . على أن المحكمة فى حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضية بالبراءة لأن القانون لا يقيدنا بتلك القواعد الا عند الإدانة فى خصوص اثبات عقد الامانة(١٦٣ مكرر) .

(١٦١) نفس ١٩٤٥/٦/٤ قضاء النفس ق ٤٩٨ .

(١٦٢) نفس ١٩٣٦/١٠/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٨ .

(١٦٣) جيني ص ١٤٣ .

( ١٦٣ مكرر) نفس ١٩٧٥/٦/٩ أحكام النفس ص ٢٤ ق ١٢٢ .

والقاعدة العامة في الاثبات هي الكتابة اذا كانت قيمة القطع تزيد على عشرين جنيهًا فقد نصت المادة ٦٠ من قانون الاثبات على أنه « في غير المواد التجارية (١٦٤) اذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على خمسين جنيهًا أو كان غير محدد القيمة ، فلا يجوز شهادة الشهود في اثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك » . وقد نصت المادة ٦٢/١ على أنه « يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بالكتابة اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة » . وقررت المادة ٦٣ أنه « يجوز كذلك الاثبات بشهادة الشهود قيمة كان يجب اثباته بدليل كتابي ( ١ ) اذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي (ب) اذا فقد المانع سنده بسبب اجتنبي لا يد له فيه » .

وإذا فلا اثبات أصلاً يكون بالكتابة الا اذا كانت المادة تجارية ، أو كانت قيمة المبدل لا تزيد على عشرين جنيهًا ، أو وجد مانع أدبي أو حاجي من الحصول على سند بالكتابة أو افقد ذلك السند . - وقد قضى بأنه « لا يترتب للمتضمن أن يحتميا في القول بأن المحكمة قد أبازت اثبات صورية عقيدة البيع بغير دليل كتابي ولا وجود مبدأ ثبوت بالكتابة ، لأنه ما دامت المحكمة قد استخلصت استخلاصاً مستمافاً أن هذا البيع كان صورياً ومن طريق التعليل فلن هذه الصورية التعليلية لا يلزم لاثباته وجود كتلة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، بل يجوز لكل من حبه التعليل وهو كان طرفاً في العقد أن يشيها بالقرائن ، ولا يؤثر في حق المجنى عليه في الاثباته أن موقفته يشوبه الرغبة في الاضرار بدائنه ، فإن هذا لا ينفي كونه مجنيا عليه في تدليس من جانب ذنبك المتهمين (١٦٥) » . والدفع بصورية عقيدة التبايم التي اعتمدت عليه المحكمة في ادانة المتهم بالتبديد هو من الأمور المتعلقة بالموضوع فلا يلزم له رد صريح خاص (١٦٦) .

ويسرف الفقه مبدأ الثبوت بالكتابة بأنه عبارة عن كتابة صادرة ممن يراد الاثبات بقيمة ، وهي ليست سنداً كاملاً بما يراد اثباته ، ولكنها تصاحبه قريب الاحتمال . وقد عرفته المادة ٦٢/٢ من قانون الاثبات بأنه « كل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المسمى

(١٦٤) عند الوكالة بالمسولة هو من العقود التجارية بنص القانون التجاري . وقد أبازت المادة ٤٠٠ من القانون المدني اثبات قيامه بالبيند و نفس ١٩٣١/٦/٢٨ قضاء القضاة ١٩٣٠/١٦ (١٦٥) نفس ١٩٢٩/٢٩/٢٤٤٤ قضاء القضاة ١٩٢٩/٢٩  
(١٦٦) نفس ١٩٥٠/٥/٨ استحكام القضاة ١٩٤٤/٢٤

تربح الاحتمال « . ويشترط لوجود مبدأ الثبوت بالكتابة ( ١ - ٤ ) أن تكون هناك كتابة ( ب ) صادرة من الخصم ( ج ) تجعل ما يزاد الجسامة قريب الاحتمال .

فكل كتابة - متى توافرت باقي الشروط - تصلح لأن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة . ولقد جاء بالمذكرة الإفساحية للقانون المدني ، أن لفظ كتابة يشمل كل ما يعبر دون اشتراط شكل أو وجود توقيع ، ولذلك استعمل النص عبارة « كل كتابة » ، وقد تكون هذه العبارة سنداً أو مذكرة شخصية أو مجرد علامة ترمز للاسم أو توقيعاً أو غير ذلك ، ويشترط بهي أن تكون هذه الكتابة موجودة أمام القاضي حتى يستطيع الخصم أن يتم اثبات المقدم بالشهادة .

ويجب أن تكون الكتابة صادرة من ذات الخصم أو في حياته ( ١٦٧ ) ، لأنها بهذه الصفة فقط تعتبر حجة عليه . ويجوز أن تكون صادرة من وكيل الخصم ، لأنه يشله ويحل محله . وتعتبر الورقة صادرة من الخصم إذا كانت محررة بخطه ولو غير موقعة منه . أو كان قد وقع عليها وإن لم تكن محررة بخطه . وإنما هناك بعض أوراق لا تجعل خط الخصم أو توقيعهم ومع ذلك فإنها تصلح لأن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة كالقود الرسمية والأوراق التيممائية ، ومنها محضر التحقيق ومحضر الجلسات ولو امتنع الخصم عن التوقيع عليها ( ١٦٨ ) .

( ١٦٧ ) نص بأن الورقة التي توجد في حيازة الخصم يصح في القانون اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة إذا كان قد بدأ منه ما يدل على أنه قبلها أو استعملها أو تملكها . إذ في هذه الحالة يصح اعتبارها صادرة منه وإن كانت غير محررة بخطه ( نص ١٩٩٣/٦/٢٨ قضاء النضر ي ٥٥٥ ) .

( ١٦٨ ) نص بأنه إذا لم يكن الاعتراف الصادر عن الخصم صريحاً في إثبات الوديعة أو ضمانه فكان في هذا الاعتراف أو في إقرار الخصم بالتلف أو كيانه يقتضي بطلان نيته . وفي هذه الحالة يكون للإسكدة المطروح أمام القضاة الفصل في القضية . فقد التفتين في إقرار الخصم بكونها ثبوت بالكتابة ، ولما جاء على ذلك أخذ الأخذ بصحة الفطيرة والقرائن ( نص ١٩١٩/١١/١٥ المصودة الرسمية س ٢٦ ق ٢٨ ، ٢٨ ، ٢٩/٦/١٩٢٢ قضاء النضر ق ٥٠٢ ) القول بعدم تجزئة الاعتراف في المواد المدنية لا يمنع من اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة ما نصه من ناحية أو أكثر من نواحيه ( نص ١٩٥٥/٢/٥ قضاء النضر ق ٥٠٦ ، ١٩٥٥/١٥/١٥ قضاء ٥٠٧ ، ١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النضر من ٢ ق ١٩٢٢ ، ووصلية بشه ٤٦٠ ) وإن قلنا مع جواز تجزئة الإقرار إنما يؤخذ جده حيث يكون الإقرار حوالياً - الوجه في الدعوى ( نص ١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النضر من ٢ ق ٤٢٢ ) - .



ويجب أخيراً أن يكون من شأن الورقة أن تجعل ما يراد اثباته قريب الاحتمال ، لأن الفرض في مبدأ الثبوت بالكتابة تكفة العليل المستعمل من الورقة الصادرة من المحسم وذلك بشهادة الشهود .

واعتبار الورقة صالحة لأن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة وتبنا يجوز انمام الدليل المستعمل منها بشهادة الشهود مسألة موضوعية يختص بتقدير قاضي الموضوع فلا تخضع لرقابة محكمة النقض بما دام ذلك التقدير قائماً على أسباب من شأنها أن تبرره من غير تناقض مع الثابت في الدعوى .

وقد قلنا ان قانون الاثبات أجاز في المادة ١٦٣/١ منه الاثبات بانبيء اذا وجد مانع مادي أو أدبي من الحصول على الكتابة . وفي قاعدة عادية لانه ما دام لم يكن في مقدور الدائن لسبب مقبول أن يستحصل على دليله كتابي ، فلا يصح أن يضع حقه وهو في ذات الوقت لا يمكن استناد الاحمال اليه .

ولما منح المادى من الحصول على كتابة سناجقة لا يتصور وجوده بانسبة لمبرية خيانة الأمانة المخصوص عليها في المادة ٣٤١ ع ١١ بالعقبة لمقد الودعية في صورة الودعية الاضطرارية ، وهي التي تحصل في أحوال اضطرارية نتيجة لحادث مفاجئة حيث لا يكون هناك وقت أو محل للاستحصل على الكتابة سلفاً ، وهذا هو الشأن في أحوال الفرق والحريق والحوادث (١٦٩) . فالشخص الذي يصاب في حادث وعند ثقاه إلى المستشفى يودع حافظة تقوده لدى آخر فيها أكثر من عشرين جنيتها من حقه اثبات الودعية عندئذ بشهادة الشهود ، إذ لم يكن في مقدوره في الظروف التي وجد فيها أن يستحصل على كتابة لأثبات عقد الودعية . ومن ذلك ما قصه به من أنه اذا أودع شخص لدى آخر صندوقاً فيه مبلغ يزيد على ألف قرش معتقداً أن فيه مواد مخدرة ، وذلك أثناء تفتيش البوليس لمنزله لفحص مثل هذه المواد فإن ذلك لا يوجب عقد الودعية وبالتالي لا يستفيد منه المودع المتهم بالاغتلاص . وأن ظروف هذا الإبداع تمنع من الحصول على كتابة لأثبات

(١٦٩) وقد كان مشروع القانون المدني الأول يصحح ما أتت عليه كلمة المودع بقوله المودع ان يودع الشيء دوماً لحرق نفسه عن حريق أو تدمر بناء على فرق أو اختار أو ما شابه ذلك من الحوادث ، جاز له أن يثبت الودعية بجميع طرق الاثبات مهما بلغت قيمة الشيء المودع . وقد أغفل المشروع الأخير ذلك فلم يلمس بالكتابة المادة ٣٤١ ع ١١ السابقة للاشارة اليها .

المبلغ ويجوز اثباته بالبينة (١٧٠) . وأنه يجوز قانونا في حالة الوديعة الاضطرارية اثبات حصول التسليم بالبينة بألفه ما كانت قيمة الوديعة المسلمة (١٧١) .

وقد يقوم المانع المادى اذا أتلّف السند بقرة قاهرة كحريق (١٧٢) وهذا ما أشارت إليه المادة ٢/٦٣ من قانون الاثبات في قولها اذا فقد الدائن سنده الكتابى بسبب اجتنى لا يد له فيه .

فاذا لم يكن من شأن الظروف أن تمنع المؤتمن من الحصول على كتابة فلا يجوز له أن يقيم الدليل على أن تسليم المال كان بوجه الاثبات بشهادة الشهود ، ولذا قضى في واقعة خلاصتها أن أحد لاعبي القمار سلم شخص منطقتة فيها نقود لحفظها حتى ينتهى من اللعب مع آخرين ثم ادعى أنه لما فحصها بعد أن استردّها وجد النقود التى بها ناقصة ، قالت محكمة النقض فى هذه القضية ان الواقعة لا تنتج سوى أن تسليم المحظلة كان على سبيل الوديعة ، وهى وديعة اختيارية لا شيء فيها من الاضطرار ، فالقول فيها قول الموعود لديه ، ما لم يقم الدليل الذى يقبله القانون المبنى على صحة دعوى المدعى ، فاذا كان المتهم لم ينكر استلامه للمحظلة ولكنه يقرّو انه استلمها وردّها كما هو بدون أن يحتجها فلا يمكن أن يعتبر اعترافه بهذا ثبوت بالكتابة ، مبيّزا لإقامة الدليل بالبينة على مقدار ما كان بها من النقود (١٧٣) .

وفى خصوص الوديعة الجارية - أى وديعة من ينزل فى الفنادق والبنسبونيات وبعض المحال العامة - يعتبر المال الذى يتركه المالك سواء لدى صاحب الفندق أو يسلمه لحادم وديعة لأنه ليس لدى صاحب النزل فى الوقت ما يمكنه من جرد أمتعة كل قادم وذهاب وعمل قائمة بها والتوقيع عليها وعمل التعديلات اللازمة كلما دخل المسافر النزل وخرج منه وأضاف شيئا الى أمتعته أو أخذ منها شيئا . وقد يكرر هذا فى اليوم الواحد عدة

(١٧٠) أسيوط ١٩٢٥/١١/١٠ المصموعة الرسمية سنة ١٩٢٧ ق ٣٦ .

(١٧١) نفس ١٩٣٥/٥/٢٠ مموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧٨ . وكانت الواصة ان مكتوب أحد البنوك اودع لدى آخر يصل منه مبلغا من المال ليحتفظ به لديه حتى الصباح اثنا . ميعتهما ما فى غرفة واحدة فى قرية من القرى زيلقة فى الاحتفال لما هو معروف عن صفة .

(١٧٢) زوسنكوفه بكه ١٩٢٦ .

(١٧٣) نفس ١٩٣٦/٥/٧ مموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٦ .

مرات (١٧٤) \* ونرى أنه في الحالات التي يعلن فيها صاحب الكفندق نزلاء بعدم مسئوليته عن ضياع بعض ما لهم ما لم يسلموه إليه لا تقوم خيانة الأمانة قبله عند فقد المال ، لأنه بذلك الاعلان قد أفصح عن عدم التزامه بحفظ المال الا باستلامه وذلك كله بافتراض أن باقى أركان الجريمة قد توافرت في حقه بصرف النظر عما يرتبه القانون المدني قبله من التزامات .

وكما يكون المانع من الحصول على الكتابة ماديا فانه قد يكون هائضا أدبيا . ومن الأمثلة على هذا رابطة الزوجية فالعلاقة بين الزوجين تهتم عادة من اثبات المعاملات بينهما بالكتابة ، وكذلك الحال في التصرفات التي بين الآباء والأبناء وتقوم مانعا أدبيا أيضا صلة التبعية والمتبوعة بين السيد وخادمه (١٧٥) . وقيا المانع الأدبي من عدمه مسألة موضوعية يقدرها قاضي الموضوع بما يستدل به عليها حسب وقائع كل دعوى بغير رقابة عليه من محكمة النقض . فقد تجرى المعاملات بين زوجين أو بين أب وأولاده دائما في محررات وحينئذ لا يتوافر المانع الأدبي من الكتابة والذي يميز الإثبات بالبينة . وقد قررت محكمة النقض أن قيام المانع الأدبي الذي يحول دون الحصول على كتابة عقد وتقدير قيام هذا المانع يدخل في نطاق الوقائع ، ويفصل فيه قاضي الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض (١٧٦) . فإذا رأت المحكمة من ظروف الدعوى أن القرابة بين المصممين هي التي منعت أحدهما من الحصول على سند الوديعة التي ائتمرت عليها الآخر فاجازت له الإثبات بالبينة فلا تتعيب عليها في ذلك (١٧٧) . ولكن مجرد الذوق أو الحجل والحياء لا يكفي لقيام المانع الأدبي .

وقد يجري العرف بالنسبة لبعض المعاملات على عدم تحرير كتابة . ولو زادت قيمة المال على عشرين جنيها ، وفي هذه الحالة يجوز إثبات العقد بكافة طرق الإثبات ، كما هو الحال في عارية الاستعمال بالنسبة للأدوات الخاصة بالأراضي الزراعية أو إعادة الجواهرات بين الأصدقاء والجيران ، أو تسليم أقمشة للعمال لأعداد ملابس .

(١٧٤) الإثبات لأحد نشأت ج ١ ص ٣٩٨ .

(١٧٥) الإثبات لأحد نشأت ج ١ ص ٤٠١ .

(١٧٦) نقض ١٩٤١/٢/١٦ قضاء النقض - ق ٥٢٨ ، ١٩٥٠/٢/٣٠ لحكام الدعي - ص ١

ق ٩١ .

(١٧٧) نقض ١٩٣٥/٢/٣ قضاء النقض ق ٥٢٨ ، ١٩٤٠/٥/٢٧ ق ٥٢٧ .

وقد حذف المشرع من قواعد الاثبات المدنية مصلحة المصوم ومن ثم يجوز لهم التنازل عن تلك القواعد سواء صراحة أو ضمناً ، فلا تعتبر قواعد الاثبات من النظام العام ، وبهذا جرى قضاء محكمة النقض (١٧٨) . ولقد قضى بأن القيود التي جاء بها القانون في مواد الاثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد ، وما دام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الاثبات بالبينة بل ناقش أقوال الشهود الذين سمعوا من مواجهته دون أنه يبدي لى اعتراض على سماعهم مما يمد تنازلاً منه عن التمسك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ، فلا يسبوغ له التمسك أمام محكمة النقض بالدفع المذكور (١٧٩) . والدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له أو ترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود (١٧٩ مكرر) . ويصح إثبات العقود التي تزيد قيمتها على عشرين جنيتها بالبينة إذا قبل ذلك المدعى عليه صراحة أو ضمناً (١٨٠) . وبيان المحكمة لطريق الاثبات ليس من البيانات التي يجب ذكرها في الحكم لأنها لا تتعلق بواقعة من وقائع الدعوى وإنما هو خاص بأجراءات الاثبات وليس على المحكمة أن تملأ إجراءات الدعوى في الحكم إلا إذا قام بشأنها نزاع بين الخصام (١٨١) .

### ثالثاً

#### الركن المادى

#### الاختلاس والتبذير والاستعمال

عبرت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات في صيغتها عن الركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة بقولها: "كل من اختلس أو استعمل أو بعد ، فيتحقق الركن المادى فى تلك الجريمة بواحد من الأمور الثلاثة : الاختلاس

- (١٧٨) نظري ١٩٤٣/٦/٢١ قضاء النقض ق ٥٢٤ ، ١٩٥٠/١٧/١٧ أحكام النقض من ٢ ق ١٤٥ ، ١٩٥٠/١٢/١٢ من ٦ ق ٤٢٨ ، ١٩٥٤/١٢/٢٧ ق ١١٥ ، ١٩٥٧/١١/١٨ من ٩ ق ٢٤٩ ، ١٩٧٥/١/١٩ من ٢٦ ، ١١ ، ١١٠ ، ١١٠٠ ق ٩٤ .
- (١٧٩) نظري ١٩٤٢/١٠/٣٦ قضاء النقض ق ٥١٦ ، ١٩٢٨/١١/٨ ق ٥١٠ .
- (١٨٠) ١٩٦٥/١٢/٢٠ أحكام النقض من ١٦ ق ١٨٠ .
- (١٧٩ مكرر) نظري ١٩٧٣/٤/٨ أحكام النقض من ٤٤ ق ١٠٣ .
- (١٨٠) نظري ١٩٤٠/٢/١٩ قضاء النقض ق ٥١٢ .
- (١٨١) نظري ١٩٣٢/١٢/٢٩ قضاء النقض ق ٥٩٩ .

أو التبيد أو الاستعمال . ويجب قبل بيان مدلول هذه الصور للزنى المادى أن لا يشوب عن البéal أن الناية من العقاب على جريمة خيانة الأمانة هى حماية ملكية الأفراد للمنقولات شأنها فى هذا الشأن السرقة والنصب ، أى حماية مال المجنى عليه من اغتياله ، ففى السرقة يعصى المشرع المال من الاستيلاء على حيازته الكاملة بغير رضا حر من الحائز ، وفى النصب تبغى الحماية ضد اغتيال المال بطريق الحيلة ، وفى خيانة الأمانة يقع العقاب على تملك المال المنسل على وجه الأمانة .

ويتوفر الركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة بكل فعل ينطوى على معنى تغيير الحائز لصفة يده على المال من يد أمانة الى يد مالك بشرط أن لا يكون تغيير هذه النية بسبب قانونى ، كما اذا اشترى الكوذج لدية المال ممن أودعه فطصبح مالكا له بعد أن كانت حيازته للمال مؤقتة بمقتضى عقد الوديعة . وقد قضى بأن جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل . يدل على أن الأمين اعتبر المسيل الذى انتخب عليه مملوكا له يتصرف فيه . تعرف المالك (١٨٢) ، ولا يشترط لتحقيق الجريمة خروج المال من حيازة الأمين بناء على التصرف الذى أوقعه (١٨٣) ، وكانت الواقعة أن أمين شونة بنك التسليف الزراعى وخفيه باعا بعض الأرض المودع بالشونة لحسبب وزارة الزراعة إلى شخص وتسلبا منه بعض الثمن وأحضرا حربة لنقله وضبط الأرض قبل تمام نقله من الشونة .

وأثبت الركن المادى يخضع لقواعد الإثبات فى القانون الجنائى . أى أنه يجوز إقامة الدليل عليه بمختلف الطرق القانونية بما فى ذلك البينة والقرائن ، أما وجه الأمانة ذاته فإنه يخضع لقواعد الإثبات المقررة فى قانون الإثبات كما سبق القول (١٨٤) . ولا يشترط لإثبات الإختلاس مطالبة الأخص برد المال أو اعلانه على يد محضر ، وإن كانت تلك هى الوسيلة المؤكدة

(١٨٢) نفس ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٧٦ . والملا - سلم (الوكيل الورقة التى فى محله للغير ليبيها والمسلول على تسوا . لهذا الفصل ينطبق به جريمة الاختلاس ولا يعتبر شروعا غير مطالب عليه ) نفس ١٩٥٩/١٢/٢٩ أحكام النقض من ١٠ ق ٢٢٠ .  
(١٨٣) نفس ١٩٤٥/٢/١٩ نقضا - النقض ق ٤١٩ ، ١٩٣٥/٥/٢٠ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٥ .  
(١٨٤) نفس ١٩٧٤/٢/٢٤ أحكام النقض من ٢٤ ق ٣٠ ، ١٩٦٧/١٠/١٦ من ١٢ ق ١٥٥ ، ١٩٣٥/٤/٨ نقضا - النقض ق ٤٢٠ ، ١٩٦٦/٣/١٦ من ٢٤ ق ٢٩٤ ، بطرسون م ١٠٨ ند ٥٨٠ ، روسليه بنه ٦٧٦ .

للأثبات (١٨٥) . ويقع على عاتق النيابة العامة إقامة الدليل قبل المتهم (١٨٦) . على أنه من المقرر أن ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية يعرمة بحسب سنة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع انشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع من رده أو ظهور مجز المتهم عنه إلا إذا أقام الدليل عسلى خلافه (١٨٦ مكرر) .

ويجب أن يكون التصرف الصادر من الجاني يدلي بصفة مؤكدة على أن نيته تغيير الحياة المؤقتة الى حياة دائمة ، فمجرد الأهمال ولو ترتب عليه تلف المال أو التأخير في رده لا يكونه الجريمة (١٨٧) .

### ٣ - الاختلاس

يُصَد بالاختلاس انصراف نية الحائز للمال حياة مؤقتة الى اعتبار حيازته له حياة كاملة دون اخراج المال من حوزته ، فيتحقق بكل ما دل به الأمن على اعتبار الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك (١٨٨) . كمن يستعير كتابا ثم يكتب عليه اسمه فيجعل هذا على نية تملكه .

فتتوافر الاختلاس بمجرد أن يعتبر الحائز المال ملكه ويقوم بالمبايل على ذلك (١٨٩) . ولقد قوت محكمة النقض أن الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك (١٩٠) ، وأن مناط العقاب ليس الاختلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما هو التملك بملكية الشيء المسلم بقتضى العقد (١٩١) . ومن أحكام القضاء أنه إذا تسلم تاجر جواهر خيوجرات ليبيعها لحساب أعضائها بفائدة له أو ربحاً إليهم عينا ، فادعى أنها سرقت منه ثم لم تنطل ميثلته المتعدي الى اظهار الجسوريات ، فهذه الفعلة يستغلها أنها قد أخفى

(١٨٥) روسلييه بند ٦٦٤ ، نقض فرنسي ١٩٤٤/١/٧ ق ٢ .

(١٨٦) روسلييه بند ٦٧٩ .

(١٨٦ مكرر) نقض ١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض من ٢٠٠٠ ق ١٣٧ .

(١٨٧) روسلييه ص ٤٤٧ .

(١٨٨) أحمد أمين: ص ٧٧٠ ، فالاختلاس في هذه الجريمة غير في جريمة السرقة إذ

الاشترى اخراج المال من حوزة صاحبه بغير رضاه حر منه كما سبق القول .

(١٨٩) نقض ١٩٤٥/٢/١٩ ميسوعة القواعد القانونية، ج ٢، ق ٢٠٥ .

(١٩٠) نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض من ٧ ق ١٨٤ .

(١٩١) نقض ١٩٦٨/٢/١٨ أحكام النقض من ١٦ ق ٦٠٦٤ .

المجوهرات المسلحة اليه بنية امتلاكها اضرارا باصحابها وبهذا يتحقق الاختلاس الذي يتطلبه القضاة في المادة ٣٤١ ج . ولا يلزم أن تكون المجوهرات قد بدت فعلا ، اذ هذه المادة قد سوت بين الاختلاس والتبديد بإيرادها كلا الأمرين في ضمن ما أوردته عن أفعال التصرف المؤدية إلى خيانة الأمانة (١٩٦) . وأنه إذا سلم الوكيل بالأجرة الشيء الذي في عهده للتغير ليصه وشراء شيء بقيته فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه وبه تتحقق جريمة الاختلاس (١٩٣) .

## ٢ - التبديد

يقصد بالتبديد فضلا عن تغيير المائز ليدل على المال من حيثة فاقصة إلى أخرى كاملة ، اخراج المال من حوزته بالتصرف فيه بأي نوع من التصرفات سواء أكان التصرف قانونيا كبيع أو مقايضة أو هبة . لو نحوه (١٩٤) ، أم كان التصرف ماديا باستهلاك المال . فيتحقق التبديد بفصل ظاهر سواء أكان تصرفا ماديا أو قانونيا ليسهل مبيدته (١٩٥) . ويستوى أن ينصب التبديد على كل المال موضوع الأمانة أو على جزء منه فقط . ولقد قضى بتوافر التبديد في واقعة مصحليا أن سندا محررا باسم المتهم ولم يكن لمصلحته ، وأودع لديه تأمينا لتنفيذ اتفاق يتم بين المحدود وآخرين ، فيحواله المتهم إلى هؤلاء عند تحقق الشرط اضرارا بصاحب الحق فيه (١٩٦) .

والتبديد على الصورة سالفة البيان يتضمن بداية قيام الاختلاس وكفنا أنه عبارة عن تغيير نية المائز من حيازة مؤقتة إلى حيازة كاملة (١٩٧) . ولذلك كان لفظ الاختلاس يفتى في قيام الجريمة عن لفظ التبديد ، لأن اخراج المال من حوزة المؤتمن عليه يفترض بداهة وبالضرورة أن نية المائز قد انصرفت إلى تملك ذلك المال . وقد قضى بأنه إذا كان التبديد لا يتحقق إلا باستهلاك الأمانة حقيقة أو بالتصرف فيها للتغير والتخلي له عن حيازتها

(١٩٢) لفظ ١٩٢٦/١١/١٤ قضاء النقض ق ٤٠٠ .

(١٩٣) لفظ ١٩٣٥/٥/١٠ قضاء النقض ق ٤٠٧ .

(١٩٤) جارسون م ٤٠٨ ب ١٧ .

(١٩٥) روسليه ب ٣٦٨ .

(١٩٦) لفظ ١٩٥٣/٤/٢٧ أحكام النقض من ط ق ٢٧٦ .

(١٩٧) أحمد أميل ص ٧٧٠ ، محمود مصطفي ص ٤٧٦ ، رؤوف ص ٤٧٦ .

فالاختلاس يتحقق بكل ما دل به الأمين على اعتباره الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك ، وبمبادرة أخرى يقع الاختلاس متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك . فالقصد بالاختلاس في باب خيانة الأمانة هو غير المقصود بالاختلاس في باب السرقة (١٩٨) .

ومع هذا قد يثور البحث اذا اقتصر المؤمن على مجرد اتلاف المال ، فهل ينطوي هذا العمل على جريمة خيانة الأمانة أم لا ؟ اذا نظرنا الى الواقع من الأمر نجد أن اتلاف المال بمعرفة المؤمن يفترض بالضرورة العقابية أن حائزه قد اعتبره دخل في ملكيته ، لأن هذا العمل لا يتأتى الا ممن له حق التصرف في المال كما يشاء ، أي لا يصدر الا ممن كان مالكا ببداهة . ولا يقدح في هذا أن ذلك الفعل قد لا تعود به اية فائدة على الجاني لأن كون فعل الجاني تعود به فائدة عليه أو لا يستفيد منه لا يؤثر في قيام الجريمة قبله (١٩٩) .

### ٣ - الاستعمال

أورد المشرع المصري لفظ الاستعمال عند ييبانه للركن المادي في جريمة خيانة الأمانة ، وهو بهذا قد خالف المشرع الفرنسي في المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات الذي لم يأت بمثلها ، مما دعا الفقه عندنا الى الخلاف حولها (٢٠٠) . بيد أن الذي لا جدال فيه بين الشراح أن مجرد استعمال المال محل وجه الأمانة لا يعد في ذلك جريمة (٢٠١) ، لأن هدف المشرع - كما قلنا - من العقاب في جرائم المال هو رعاية الملكية الفردية . فالإخلال بهذه الأمانة لا يترتب المسؤولية الجنائية ما دامت ارادة الفاعل لم تنصرف الى تغيير حيازته من ناقصة الى كاملة ، ولكنه قد يترتب المسؤولية المدنية اذا توافرت شروطها . فالمستاجر الذي يتأخر عن رد المال لا يعد أيها مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة . اذن ما هو المقصود بالاستعمال به أن أخرجنا الصورة التي تنتفي فيها نية التملك ؟ واذا قلنا أن المقصود بذلك

(١٩٨) نقض ١٩٢٩/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٧ .

(١٩٩) جارسون م ٤٠٨ بند ١٣ ، القليل ص ٤٥٥ .

(٢٠٠) ذلكم رأى الى أن لفظ الاستعمال زيد خطأ في نص المبادىء ٣٤٢ ج ١ جراتولان

ج ٢ بند ١٩٩٩ .

(٢٠١) هيجنى ص ١٤٥ . كما اذا أودعت سيلة لدى أخرى جلية قيمة تحمل بها في

حل ، جارسون م ٤٠٨ بند ٤٣٠ .



هو الاستعمال المحسوب بنية التملك فنحن في غنى عن هذه الصورة بما يتضمنه معنى الاختلاس السابق الإشارة اليه ولا يكون في الاستعمال أى معنى جديد .

ولقد قيل ان المقصود بالاستعمال هو استغلال الأمين لثالث المؤمن عليه بغير أن تكون لديه نية التملك بما يترتب عليه فقدان ذلك المال أو قيمته (٢٠٢) . من ذلك أن يودع شخص لدى حذر الواحا منقوشا عليها علامات التجارية ويتفق معه على استخراج منور محددة منها ، فيستخرج أكثر من العدد المتفق عليه ويبيعها الى تجار آخرين ، ومن يطلب الى مقاول تقديم رسم مبان فيسلمه الرسم كجديعة للاطلاع عليه ورده ، فينتقل الرسم الى صاحب الصورة الى مقاول آخر للقيام بالبناء ، بعد أن يرد الرسم الى صاحبه الأول الذى كان قد ائتمنه عليه . وكذلك الوكيل الذى يستعمل فى شئونه الخاصة بعض مال موكله بنية رده عند المحاسبة . عن الوكالة ثم يمجز عن ذلك الرد (٢٠٣) .

ونحن نرى أن هذه الحالات التى تسرد تطبيقا لصور الاستعمال من المسور ادراجها تحت عبارة الاختلاس ، لأن كل فعل منها يفترض فى حق من ارتكبه نية التملك . فالمخاف مثلاً وقد عهد اليه صاحب الرسم باستخراج صور محددة منه يعتبر أنه قد وكل للقيام بهذا العمل ، فإن زاد فى عهد الصور فهو قد تصرف فى أصل الرسم تصرف المالك وأخرج عبداً آخر من الصور ، وكذلك من يتسلم من المقاول مشروع رسم ثم ينقله ويرد الأصل الى صاحبه (٢٠٤) ، وهو بهذا قطعاً يفترض انصرف نيته الى تملك المال والتصرف فيه على هذا الأساس بالحصول على صورة منه ثم تعود نية التملك الى المقم بأعادة الرسم الى صاحبه . وكذلك الوكيل الذى يتصرف فى مال

---

(٢٠٢) رؤوف ص ٤٧٠ . يقول : « ان الاستعمال الذى يمتنع النص ينصرف فحسب الى معنى ادارة المال اذا أساء الأمين . هذه الافادة بنية الغش ، وبها يقضى خروجه من حيازته ولو مؤقتاً على نحو أو آخر ، بحيث يصبح تطبيق الالتزام بالرد مستحيلاً أو يبيح الاحتيال . ويرد على معنى عبد الملك ( الموسوعة الجبائية ج ٣ ص ٣٠٦ ) بأنه استعمال شئ بمسلم لغير من فى غرض آخر غير المطلق عليه »

(٢٠٣) نفس بأن صاحب المصروف الذى يخلط للمال المودع لديه بماله الخاص ويستعمله فى معاملاته الخاصة يعتبر خائفاً للامانة حتى يميز عن الرد ( نقض فرنسى ١٩٢٥/٤/٢٣ دالوز )

الاسبوعى ١٩٢٥ ق ٦٦٤ .

(٢٠٤) راجع القتل ص ٤٠٨ وقد أشار الى حذين الحكمين . أحمد أمين ص ٧٧١ .

موكله في شئونه الخاصة لا يقال بأن نية التملك غير موجودة ، بل إنها قائمة فعلا عند تصرفه في المال ، وانبا اعتقاده بإمكان رده للمال في مجموعته أساسه طنه أن باستطاعته ذلك الرد وعدم كشف أمره قبل الموعد المجهروب ، ويشبه الجاني في كل الصور السابقة السارق الذي تقوم في حقه جريمة السرقة متكاملة الأركان ثم يرد المسروق الى المئضى عليه (٢٠٥) ، وعلى أى حال فإن هذه العبارة لا محل لها في صدد جريمة خيانة الأمانة وقد يؤدى وجودها الى التوسع في تفسيرها والخروج على ما ابتغاه المشرع من حماية مكتبة الأفراد للمنتقولات (٢٠٦) ؟

## رابعاً القصد الجنائي

جريمة خيانة الأمانة جريمة عديدة ومن ثم لا بد أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، أى اتجاه الإرادة نحو الفعل المحرم الذى يعاقب عليه القانون ، ولكن هل يكفي القصد الجنائي العام أم لا بد من وجود قصد أخص من ذلك ؟ قلنا ان المشرع هدف بالمعاقبة على الجرائم التى ترتكب ضد المال حماية الملكية الفردية من اغتيالها وإضافة المال الى ملكية الجاني ، ولهذا يجب أن تتوافر في جريمة خيانة الأمانة - شأنها شأن السرقة والنصب - نية خاصة هي نية التملك (٢٠٧) . ولقد استقر قضاء محكمة النقض على أن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء

(٢٠٥) الشاوي ص ١٦٩ ، ويضرب مثلاً بحالة الناشر الذى يطبع نسخاً من كتاب أكثر من العدد المتفق عليه مع المؤلف . وقد سبق له ذكر أن الرأي الرابع هو عدم قيام جريمة التبديد .

(٢٠٦) أحمد أمين ص ٧٧٢ ، الفلال ص ٤٠٨ ، محمود مصطفى ص ٤٨٠ .  
(٢٠٧) يطلق عليها جنس من جنس نية التملك أى نية تسلك الشيء وحرمات صاحبه منه ( الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٢٠٨ ) - ويذهب رأى إلى أنه يكفي وجود القصد العام وهو علم الممس بأن حيازته حيازة ناصبة مؤقتة ، وأن التصرف الذى قام به من حق المالك وعدم ويخرج عن حدود حقه المألوف له بناء على عقد من عقود الأمانة - والله يعلم أن يترتب عليه صدد للمالك أو وقوع التبديد ( الشاوي ص ١٧٢ ، وزايج حنيني ص ٢٧٠ ، جليسون م ٤٠٨ بند ١٥ ) ويذهب رأى إلى أن القصد الجنائي في خيانة الأمانة يقتضي نية التملك أى نية حرمان صاحب المال منه أو بأخصاً دون الآخر ، فلا يلزم إحصاءه بها . - كما أن المال عملاً أو أجزأته بنية التملك ( شوقي ص ٤٧٩ ) .

المسلم اليه او خلطه بماله<sup>١٠</sup> وانما يتطلب فوق هذا ثبوت نية تملكه اياه وسرمان صاحبه منه<sup>(٢٠٨)</sup> . ومن حكم آخر لها قلت : ان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق الا اذا انصرفت نية الجنائي الى التصرف في الشيء المسلم اليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات ، كما لو كان مالكا اضاررا بالمجنى عليه<sup>(٢٠٩)</sup> . حتى مع بقاء عين ما تسلمه تحت يد<sup>(٢١٠)</sup> .

### (٦) القصد العام

يتوفر القصد الجنائي العام في جريمة خيانة الأمانة بعلم الجنائي بأنه يرتكب الجريمة بآرائها المعروفة بها في القانون . فيجب أن يتوافر في حقه العلم بأن مال الغير سلم اليه بموجب وجه يخوله مجرد الخيانة الناقصة ومن شأن فعله أن يقلب هذه الخيانة الناقصة الى حيازة أخرى كاملة . فاذا كان المتهم يمتد وقت اختلاسه للمال أنه في ملكيته فلا تتوافر فيه بقية الجريمة لانتهاء القصد الجنائي<sup>(٢١١)</sup> . ويحدث هذا في صورة ما اذا كان المال قد تلقاه الفاعل بالهبات ووطن أنه في ملكية مورثه<sup>(٢١٢)</sup> . وكذلك في حالة ما اذا أرسل الفاعل الى صاحب المال المودع ثبته طالبا شراءه ولم يصبه الرد بالموافقة أو الرفض خلال مدة طويلة فاعتقد ان المودع قد ارتضى بيع المال . ففي مثل هاتين الصورتين تنتهي جريمة خيانة الأمانة .

وقد قضى بأنه اذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه اختلس مبلغا كذا قيمة الايصال المسلم به لتحصيله على سبيل الوكالة لشركة بما اضاررا بها فتمسك المتهم أثناء المحاكمة بأنه لم يتصرف في هذا المبلغ الا بناء على ما جرى به العرف في علاقاته هو وزملائه بالشركة من أنهم أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل قليلا يحتجزون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمة ما يستحق لهم من عمولة بعد ذلك في الشهور الباقية من السنة ، وأنه لم يحرر السند الاذن للشركة الا بناء على طلب بلشكائنها لقيام مديرها بأنه

(٢٠٨) نفس ١٩٥٠/١٢/١٨ احكام النقض من ٢ في ١٩٦٩ . ١٩٥١/٤/٢٦ في ٢٦٦

(٢٠٩) نفس ١٩٦٨/٦/٣٠ من ١٦٦ في ١٦٦

(٢١٠) نفس ١٩٦٦/١١/١ احكام النقض من ١٧ في ١٩٧

(٢١١) نفس ١٩٦٨/١١/١ احكام النقض من ١٨ في ١٩٨

(٢١٢) مجلي من ١٤٦

(٢١٣) آسند لعدد من ١٩٧

قد تجهد له فعبلا عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تكفى لوفاء ما سبق ان احتجزه وأنه لذلك امتنع عن الدفع بالخاصة ثم ثبت أن دفاع المتهم في صدد العرف الجاري صحيح ، وكان احتجازه لنفسه المبلغ الذي حصله يكون قد تم برضاء الشركة ولا يصح اعتباره مختلسا(٢١٣) .

## (٢) القصد الخاص

القصد الخاص في جريمة خيانة الأمانة يقوم بانصراف نية الجاني الى تملك المال وإضافته الى ملكه(٢١٤) ، فإذا كان قصد الجاني منصرفا الى مجرد استئصال المال فقط فلا جريمة في الأمر كمن يودع كتابا لدى آخر ليطلعه او آلة موسيقية فيعزف بها ، لأن العقاب يلحق الفصل باغتصاب المال وحرمان صاحبه منه . فمجرد تسليم الأمين للشيء المؤمن عليه الى غيره لا يكفي لاعتباره مبددا ما لم يثبت أنه قصده من وراء ذلك التصرف فيه(٢١٥) .

ويتوسع الفقه والقضاء في فرنسا في مسألة القصد الجنائي ، فيعتبر متوافرا في جريمة خيانة الأمانة حتى ولو كان احتماليا . وصورة ذلك أن يرهن المودع لديه المال المودع اعتقادا منه أنه سوف يستطيع دفع مبلغ الرهن واسترداده وعندئذ يتوفى يقوم الدائن ببيع المال(٢١٦) . وينصب رأى الى العكس ويتطلب وجوب توافر نية الخس ، فإذا تصرف الأمين في المال على نية رد مثله في الأجل المعين ثم لا يتمكن من ذلك لا تقوم الجريمة(٢١٧) .

(٢١٢) نفس ١٩٤٢/٣/٢٣ نفس النقض ق ٤٩٠ .

(٢١٤) أحمد أبى ص ٣١٨ . فالقصد الجنائي لا يتحقق بمجرد قبوذه الجاني من الرد ، وإنما يتطلب فرق ذلك فهو نية تملك الجاني اياه وحرمان صاحبه منه ( نفس ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض ص ٢٤ ق ٣٩ ، ١٩٤٤/١١/١٤ ص ٢٥ ق ١٧١ ، ١٩٨٢/١٠/٢٨ ص ٣٣ ق ٦٩ ) .

(٢١٥) نفس ١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض ص ٨ ق ٢٠٧ .

(٢١٦) جيجي ص ١٤٧ . جارسون م ٥٠٨ بد ١٨ . فلا يستطيع الجاني أن يدفع بأ. كان يعتقد أن يشقوه رد المال في الأجل المطلوب لأن حسن النية لا يكون إلا بانحراف الغير قبله ( روسلييه ص ٤٤٥ نفس ٦ و نفس فرنس ١٩٣٧/٢/٨ واللوز الأسير: ١٩٣٧ ق ٨٩ ، ١٩٤٢/١٢/٣٠ بلفان ق ١٦٨ ) .

(٢١٧) شيفر وحيل ج ٥ ص ٢٢٧٢ .

وتوافر القصد الجنائي بقسميه العام والخاص مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بشرق رقابة عليه من محكمة النقض (٢١٨) ، وهو يستطيع استخلاصه من تصرف الجاني ، فمثلا البيع والمتحقة والاستهلاك كل هذه التصرفات تفيد أن المؤتمن قد اعتبر المال ملكا له وتصرف فيه على هذا الأساس (٢١٩) .

ويقوم الدليل غالبا بامتناع الجاني عن رد المال الى صاحبه ، على أن القانون لا يتطلب لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبيدها (٢٢٠) . بيد أنه مع هذا ينبغي عدم الخلط بين عدم الرد بسبب اغتيال المال ، وبين مجرد حبسه اختلافا بمقد الأمانة ، أو ادعاء قيام حق الحبس عليه ، فعدم الرد اغتيالاً للمال تتوافر به الجريمة ، وانما مجرد الاختلال بمقد الأمانة كمجرد تسليم المنقول المؤجر . أو المستعار بعد الأجل المتفق عليه لا تتوافر به الجريمة (٢٢١) .

ولا تقوم الجريمة إذا كان سبب عدم الرد قوة قاهرة كهلاك المال في حريق ، أو إذا كان السبب مرجحه أعمال من الحائز ترتب عليه هلاك المال دون انصراف قصده الى اضافته للملك (٢٢٢) : ولقد قضى بأنه إذا كان الحكم قد اذان المتهم في تبديد أشياء تسلمها من المجنى عليه بناء على مجرد قوله ان المتهم تسلم هذه الأشياء ثم لم يردّها ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه

(٢١٨) التلقل من ٤١٢ . نقض ١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ . وقضى بأنه من الناجب المقرر أن نية النش - وهي أهم أركان جريمة التبيد - هي مسألة موضوعية بحيث لقاضي الموضوع تقديرها حسب ما يقوم لديه من الوقائع ، وعلى أنهما حاصلة لأسباب بينها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا إذا كان التلقل لا يتصور إمكان دلالة هذه الأسباب عليها (نقض ١٩٦٤/١٠/٢٢ قضاء النقض ق ٤٧٥) .

(٢١٩) ولذا قضى بأن تسليم التهم السند الذي اتّمن عليه الى أحد الطرفين يه خيانة أمانة بخلاف ما اتفق عليه حتى كان تحت يده ودية لتسليمه الى الطرف الآخر عند تفقد اتفاق صحت ولا ينفي الجريمة أن التسليم حصل في الظاهر بناء على شكوى من الطرف الأول للبرانس ما دامت ظروف الحال شاهدة بأن التسليم كان عن توافق ( نقض ١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٤ ق ٢٢٦ ) .

(٢٢٠) نقض ١٩٦٦/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٦ .

(٢٢١) جارسون م ٤٠٨ يه ٢١ .

(٢٢٢) روسليه يه ٦٦٥ .

لنفسه اضراراً بصاحبه ، فذلك ضرر يستوجب نقضه (٢٢٢) . وكذلك اذا ما حبس المودع لديه المال المودع يزعم أنه له في ذمة المودع بضئ إلحاق مصدرها المصروفات التي أنفقها لحفظ المال المودع لا تقوم قبله الجريمة . على أنه ينبغي في هذه الحالة أن يكون الحساب جدياً ، فمجرد الزعم بوجوده لا يكفي لنفي القصد الجنائي (٢٢٤) .

وقد يحدث أن يدفع المتهم الجريمة المستندة إليه بأن حق المودع قبله قد انقضى بالمقاصة ، أي أنه قد احتسب المال المودع في ذمته ملكاً له ، فهل لهذا الدفع أثر في قيام القصة الجنائي وتبعاً في وجود الجريمة ؟ تنص المادة ١/٢٦٢ من القانون المدني على أن اللذين حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لهائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن ولو اختلف سبب الدين اذا كان موضوع كل مناه نقوداً أو مثليات متحدة في النوع والجودة وكان كل منهما خالياً من النزاع مستحق الأداء صالحاً للمطالبة به قضاء . كما تنص المادة ٣٦٥ في فقرتها الثانية على أنه : « يترتب على المقاصة انقضاء الدين بقدر الأقل منهما منذ الوقت الذي يصبحان فيه صالحين للمقاصة » . وإذا متى توافرت شروط المقاصة المنصوص عليها في القانون المدني انقضى حق كل من المودع والمودع لديه في مطالبة الآخر بما له في ضده . ويمتيز هذا الانقضاء أنه من وقت توافر شروط المقاصة . فمطالبة المودع للمال منه ذلك وامتناع المودع لديه من الرد لا يجعل جريمة خيانة الأمانة متوافرة قبل الأخير لانعدام موضوعها . ولقد قضى بأنه اذا لم يكن التامين المودع من المتهم لدى الشركة المستخدم فيها ( شركة سنجر ) مستحق الوفاء طبقاً لشروط الاستخدام ، فليس للمتهم أن يتسكك بحصول المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة ، بل يجب عليه أن يرد لها كل ما حصله من مالها بصفته وكيلها عنها ، فإن لم يفعل رغم مطالبتها عند مختلصاً لما حصله ونق عليه العقاب طبقاً للمادة ٢٩٦ ع (٢٢٥) . وأنه لا يجوز للمحكمة اذا كان أحد الدينين غير خال من النزاع أن تقر وقوع المقاصة ما دام هذا

(٢٢٣) نفس ١/٦/١٩٥٣ أحكام النقض من ٤ ق ١٤٠ . وتضمن بأنه يكفي لتقييم جريمة الاختلاس أن يضيف المجلس الحقن الذي سلم اليه إلى ملكه ويتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ولو لم يطالب به إذ المطالبة ليست شرطاً لتحقق الجريمة ( نفس ١/١٥/١٩٥٢ أحكام النقض من ٣ ق ١٦٥ ) .

(٢٢٤) نفس ١/٢٣/١٩٦٩ أحكام النقض من ٢٠ ق ٦٥ . ١٩٥٧/٤/٢ من ١٢ ق ٦٢ .

(٢٢٥) نفس ١٩٦٧/٦/١٤ قضاء النقض ق ٤٥٧ .

الدين لم يصف • ولها أن تحكم بالدين المخلو من النزاع وتحفظ الحق لطلاب المقابلة في رفع الدعوى بمسأ يكون له على خصمه (٢٢٦) • ويجب أن يكون هناك حساب حقيقى مطلوب تصفيته توصلا لإثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة (٢٢٦ مكرر) •

وتشترط محكمة النقض أن تبين محكمة الموضوع في حكمها توافق القصد الجنائي (٢٢٧) • ولا يشترط أن يذكر صراحة في الحكم ما دام يؤخذ ضمنا من الوقائع التي أثبتتها القاضى فيه (٢٢٨) • ومن التطبيقات العملية ما حكم به من أنه إذا كان الحكم بإدانة المتهم في جريته تهديد راديو قد اقيم على أن المتهم استبقى لديه جهاز الراديو المسلم اليه لاصلاحه. وأنه رفض رده الى صاحبه ولم يرد على ما دفع به المتهم من أنه حجز الراديو عنده حتى يؤدى اليه صاحبه أجر اصلاحه ، ويعيد اليه الجهاز الذى كان قد تسلمه منه لاستعماله حتى يتم اصلاح جهازه الآخر لاستعماله ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا ، لأن مجرد امتناع المتهم عن رد الجهاز مع الظروف التي أوردتها المحكمة عنه لا يكفي لاعتباره مبيدا اذ لايد من ثبوت سوء النية (٢٢٩) • ونقص الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه بهالة ، وإنما يتطلب ثبوت ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه (٢٢٩ مكرر) فإذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الأساسى في حكمها ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يبيحه ويستوجب نقضه (٢٣٠) • وأنه لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن ينص عليه الحكم بمباراة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفادا من ظروف الواقعة المبينة أن الجنائي أو تكفى الفصل المكون للجريمة عن عمده وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم اضراراً به (٢٣١) • وإن صح

- (٢٢٦) نقض ١٩٤٢/٢/٢٣ لقضاء النقض ق ٤٥٨ •  
 (٢٢٦) مكرر نقض ١٩٧٥/١/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤ •  
 (٢٢٧) نقض ١٩٦٦/١٠/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٢ •  
 (٢٢٨) نقض ١٩٦٦/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٨٦ •  
 (٢٢٩) نقض ١٩٥٢/٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٩١ •  
 (٢٢٩) مكرر نقض ١٩٧٥/٥/٢٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٢ •  
 (٢٣٠) نقض ١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٤ ق ٥٢٦ •  
 (٢٣١) نقض ١٩٥٠/٢/١٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٢٦ • ١٩٥٥/١/١٤ س ٦ ق ٢٢٦ •  
 ١٩٥٥/١٢/١٢ ق ٥٧٨ •

وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما انتفاء جريمة التبييد ولا نية الاختلاس عند الوكيل ، فيجب على المحكمة أن تقوم بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم في موضوع تهمة انتبيد المرفوعة امامها بالادانة أو بالبراءة(٢٣٢) ، لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع أما أن تبرىء المتهم بالتبييد لمجرد أن هناك حساب بينه وبين المجنى عليه وأن هذا الحساب لم يصف بصند بينهما فهذا مخالف للقانون(٢٣٣) . وإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة تبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما ، وهو انصراف نيتها الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكهما اختلاسا واضرارا بالمجنى عليه ، فهذا الحكم يكون قاصرا البيان(٢٣٤) .

## خاصا ركن الضرر

من الشروط التي تطلبها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لقيام جريمة خيانة الأمانة ركن الضرر ، فقد ورد بها أن اختلاس الأموال أو تبديدها أو استعمالها يكون « اضرازا بمالكها أو أصحابها أو واضعي اليد عليها » ، فإذا انعدم الضرر انتفى أحد أركان الجريمة . ويتعين إذن بيان المراد بالضرر في صدد هذه الجريمة ومعرفة ماهيته ومدها ، ثم تعرف من يلحق بهم الضرر(٢٣٥ مكرر) .

لم يحدد المشرع الضرر الذي يتوافر بأى الأركان منه تقوم بجريمة خيانة الأمانة . وأى ضرر يلحق المجنى عليه يكفي عى هذا الصدد . والمسألة موضوعية يختص بتقديرها قاضي الموضوع ، فعليه أن يبين الدليل

(٢٣٢) نظري ١٩٥٧/٤/٨ أحكام النظرى من أ ق ١٠٠ ، ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ق

(٢٣٣) نظري ١٩٣٦/١٠/٢٦ قضاء النظرى ق ٤٦٢ .

(٢٣٤) نظري ١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النظرى-س ٦ ق ٣١ .

(٢٣٥ مكرر) صيرد خلال الطائفة بذا لرضه عليها علة الودية من التزامها بالمحافظة على الأموال التي تركت في حوزتها حين الفصل في النزاع على الملكية لا يلبد ببلاته ارتكابها جريمة التبييد . بل لا بد أن يشهد أن مخالفتها لهذه الإبر علة اطلاق عليها سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمضى عليها ( نظري ١٩٧٨/١٠/١٦ أحكام النظرى من ٣٦ ق ١٣٧ ) .



اخرى يوصل الى توافر هذا الركن حتى يخرج من رقابة محكمة النقض (٢٣٥).

والضرر ان قل او كثر يتوافر به هذا الركن لجريمة خيانة الأمانة - فلا يشترط ان يكون على جسارة معينة (٢٢٦) . ويكفي ان يكون الضرر أدبيا (١٢٦) كتبديد خطابات او اوراق خاصة لينست لها قيمة مادية . وقد يكون الضرر محققا وقد يكون احتماليا (٢٢٨) . وهو في اى المسائلين يكفي لقيام هذا الركن . فقد قضى بأنه متى كان الحكم قد اثبت وجود عجز في اكياس السماد التي سلمت الى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم ادان أمين الشونة ومساعداه في تبديد السماد فلا يضمن في دفع التهمة عنهما القول بان ركن الضرر غير متوفر في الجريمة اذ ان الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها ، اذ هذا القول مردود بأنه يكفي لتحقيق الجريمة ان يلحق بالمشتريين من الجمعية ضرر حتى يتصفى الضرر اليها ايضا (٢٢٩) . وانه لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة ان يلحق المبنى عليه ضرر بالفعل ، بل يكفي ان يكون الضرر محتمل الوقوع (٢٤٠) ، فاذا وقع فصل الاختلاس ثم حصل المبنى عليه على ماله عن طريق المتهم او غيره ، فان المقسب يكون واجبا (٢٤١) . وان علم وقوع ضرر للمالكين بسبب الرد لا تأثير له اذ يكفي ان يكون الاختلاس قد وقع بالفعل واحتمل وقوع الضرر لهذا السبب (٢٤٢).

وتقدير الضرر يكون بالنظر الى المبنى عليه . بمعنى أنه لا يشترط ان يحصل الجاني على فائدة له او لغيره ، فمثلا اطلاق المال المؤمن عليه يتوافر

(٢٣٥) نشر ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض ص ٢٠ ق ١٦٦ ، جارسون م ٤٠٨ ب ١٩٤ و ١٥٧ ، دقوف ص ٤٧٤ .

(٢٣٦) قضى بأن صورة الحكم التنفيذية هي كتابة مشفطة على الزام المحكوم عليه الملقى المحكوم به وفي تبديدها ضرر على صاحبها . فانه لا يحصل على صورة أخرى الا بإجراءات وموافقات مخصوصة يتأخر عنها التنفيذ والحصول على الحق فتبديدها يماثل عليه بالحدثة ٢٩٦ ( ٢٤١ ع ) . ( نقض ١٩١٥/١١/١٣ المجموعة الرسمية ص ١٧ ق ٤٧ ) .

(٢٣٧) ميجني ص ١٤٥ ، الكليل ص ٤١٠ ، دقوف ص ٤٧٦ .  
(٢٣٨) أحمد أمين ص ٧٧٣ ، الكليل ص ٤٠٩ ، نقض فرنسي ١٩٣٦/٣/١٨ جازيت ١٩٣٦ - ١ - ٨٨١ .

(٢٣٩) نقض ١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض ص ٢ ق ١٦٥ .  
(٢٤٠) نقض ١٩٤٠/٥/١٢ قضاء النقض ق ٤٨٧ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض ص ٢٠ ق ١٦٦ .

(٢٤١) نقض ١٩٤٢/١٠/٢٦ قضاء النقض ق ٤٨٥ .

(٢٤٢) نقض ١٩٣٩/١١/١٤ قضاء النقض ق ٤٦٢ .

به ركن الضرر وإن انبجعت الفاتنة التي تعود على الفعل كصا ساف  
 انقول(٢٤١) . وقد نصت المادة ٣٤١ على أن الضرر يلحق بمالك الشيء أو  
 صاحبه أو واضع اليد عليه ، فهي تحمي كل من له حق في المال المبدد(٢٤٢) .  
 ولم يفصح المشرع عن المراد من صاحب الشيء ولعله ابتنى بهذا من كانت  
 له على الشيء حيازة مؤقتة كالمتأجر الذي يبدد أشياء سلمت اليه من المؤجر  
 وكانت أصلا مودعة لدى هذا الأخير . فيقصد القانون حماية كل فرد له حق  
 ايا كان على المال ، كالمتنفع والمستعمل والمستأجر(٢٤٣) . وليس بشرط أن  
 يكون مالك المال أو صاحبه مرفوعة وقت التبديد . فمثلا ان جمعت أموال  
 تبرعات لتكوييم حادث معين ، فبان هؤلاء المتكويين وان لم تحصر شخصياتهم  
 بعد . إلا أنهم في الواقع من الأمر حصدين . وقد تملكوا المال الذي جمع  
 باسمهم ملكية شائعة حتى يقسم بينهم وفق قوائم التوزيع(٢٤٤) .

والصورة محل الخلاف هي بحث إمكان مساءلة المالك الذي يبدد مالا  
 مملوكا له اضارا بالخائز أو واضع اليد ، كالدائن المرتهن الذي يؤجر المال  
 الى المالك الرأهن فيبيده . كمن يرمي جاموسة له لدى آخر ثم يقوم  
 الدائن بتسليم الجاموسة للمدين المرتهن على وجه الإجارة فيبيدها . ان ظاهرا  
 نص المادة ٣٤١ ع يكفي بأن يلحق الضرر بواضع اليد على الشيء ، وفي  
 الصورة المطروحة واعمالا للنص يتعين القول بتوافر ركن الضرر فيها ، وهو  
 ما ذهبت اليه أحكام النقض(٢٤٥) . ذلك أنه وإن كان المال مملوكا لدائني  
 الا أن التسليم اليه قد تم بموجب عقد من عقود الأمانة . جيل يده على المال  
 يد حائز حيازة مؤقتة . ومع ذلك فقد ذهب رأى الى القول بعدم قيام  
 الجريمة ، لأن الضرر وحده لا يكفي لوجودها بل لابد من توافر باقي الأركان  
 الأخرى ومن بينها أن تتحول يد الأمين من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة .  
 وفي الفرض المطروح للمتصرف حتى حيازة المال حيازة كاملة لأنه مالك  
 له ، ولأن جوهر خيانة الأمانة هو انتهاك حق الملكية بطريق خيانة  
 الثقة(٢٤٦) .

(٢٤٢) جارسون م ٤٠٨ ي ٦٦ ، أحمد أمين ص ٧٧٣ .

(٢٤٣) ليس في القانون ما يمنع من أن يكون المرفوع من الجريمة شخصاً آخر غير المجرم  
 عليه ما دام أنه قد ثبت قيام هذا الضرر وحصوله من الجريمة مباشرة (نقض ١٩٥٤/١٢/٥)

أحكام النقض ص ٦ ق ١٠١ ) - جارسون م ٤٠٨ ي ٦٦٢ -  
 (٢٤٤) نقض فرنسي ١٩٤٨/٢/٥ سبتي ١٩٤٨ - ٦ - ١٤٧

(٢٤٥) جارسون م ٤٠٨ ي ٦٦٢ ، أحمد أمين ٧٧٣ ، القلل ص ٤١٠ .

(٢٤٦) نقض ١٩٦٦/١٢/٢٣ الصرايح ص ٤ ق ٦٨ .

(٢٤٧) القلل ص ٤١١ .

### الشروع في الجريمة وتتمهنها

لم ينص المشرع على العقاب في حالة الشروع في جريمة خيانة الأمانة ، ومرد هذا ان الشروع غير متصور في تلك الجريمة (٢٤٩) ، لأنه متى كانت الجريمة تتم بمجرد اختلاس الجاني للمال الذي يتوافر بتفجر الجائز لنيته من حيازته للمال حيازة ناقصة الى أخرى كاملة ، فان هذا التغير في النية يتم في لحظة واحدة ولا يتصور فيه البتة في التنفيذ ، وكل تفكير يسبق الانتهاء الى تغيير النية فعلا يعد من قبيل التفكير في الجريمة قبل ارتكابها . وقد قلنا ان الركن المادي في جريمة خيانة الأمانة يتوافر وفق ما نصت عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بالأختلاس أو التبديل أو الاستعمال . ولما كانت تلك الجريمة تعد من الجرائم الوقتية فانها تتم بمجرد اتیان أحد هذه الأفعال الثلاثة . وقد رأينا أن كل منها يفترض بدوثة تغير نية الجاني للمال من حيازة مؤقتة الى حيازة كاملة ، اذن كمتى قام الدليسل على ذلك اعتبرت الجريمة قد تمت (٣٥٠) .

واستخلاص وقت تمام الجريمة من وقائع الدعوى جندالة يختص بها قاضي الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض (٢٥١) . وقد حقق بأن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض ، اذا بنى عقيدته في هذا التعيين على الواقع القطعي الذي يشهد لديه بالبدوثة . أو يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها ، لما اذا بنى عليها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحتة ليس بينها وبين الواقع فضلا أي احتمال . فانه يعرض عمله لمرالبة محكمة النقض (٢٥٢) .

ويشور التساؤل عموما اذا كان يشترط أن يطالب مسلم المال من تسلمه برده حتى يقوم الدليل على نيته في تملك المال ووجود الجريمة ، أو

(٢٤٩) نقض فرنسي ١٩٣٠/٤/١٢ صدرى ١٩٣١ - ١ - ٧٣ .

(٢٥٠) تعتبر جريمة التبديل تامة بمجرد طرد . التغير على نية الحازة وتحويلها الى نية حيازة بغض التملك . بيد أن كانت حيازة وقتية لحسب الغير ( نقض ١٩٣٥/٥/٢٠ ) بغض النص في ٢٩٥ ) لاختصاص الخصم بالحق . فالزوج بطلانه وعدم استعماله اياه لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية مع تحول نية حيازته الى حيازة بغض التملك ( نقض ١٩٤٥/٥/٢٩ ) نقض النص في ٣٣٦ - ٢ .

(٢٥١) نقض ١٩٣٢/١٢/٧ مبروعة القواعد القانونية . ج ٤ . في ٢٩ .

(٢٥٢) نقض ١٩٣٠/٤/١٧ نقضه النقض في ٥٤٢ .

لا يشترط ذلك ؟ الواقع أن الرد على ذلك فيسور لأن جريمة خيانة الأمانة شأنها شأن غيرها من الجرائم يقوم دليل الإدانة فيها على اقتناع القاضي . فهو الذي يرى توافره أو عدم توافره ما يطرح عليه ، وكل ما في الأمر أن المشرع قيده في اثبات أوجه الأمانة بقواعد قانون الإثبات . ومتى كان الأمر كذلك فلا محصل لاشتراط مطالبة المؤتمن برد المال سواء مطالبة رسمية أو ودية . ولقد قضى بأن جريمة خيانة الأمانة من الجرائم الوقتية التي تتم بمجرد اختلاس الشيء المودع وتبديده ، فالיום التالي لحصولها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ، وعمل قاضي الموضوع أن يحقق تاريخ حصولها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى (٢٥٣) . وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص هذا التاريخ منها غير مرتبط في ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجاني ، بحيث إذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة قد وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك ومتى قام الدليل عليه فهو يمعزل عن كل رقابة (٢٥٤) . كما قضى بأن القواعد العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هو أن يكون مبدأ هذا السقوط هو تاريخ وقوع الجريمة بالذات . بحيث لا يؤثر في ذلك جهالة المجنى عليه بوقوعها وليست جريمة خيانة الأمانة بمستثناة من هذه القاعدة ، وإذا ساء القول بأن عجز الأمين عن رد الأمانة يمد مبدأ لسقوط الدعوى فذلك لا يرجع إليه إلا إذا لم يتم الدليل على حصول التهديد من قبل (٢٥٥) . على أن المطالبة رسمياً على يد محضر أو بواسطة خطاب موصى عليه ، ثم الامتناع عن الرد قد يكون دليلاً كافياً للقاضي لإثبات تمام الجريمة ، ومع هذا فليس ثمة ما يمنع من قيام الجريمة وتسامها باعتقاداً على أي دليل آخر يستقيه القاضي من وقائع الدعوى المطروحة عليه . كما إذا ما أثبت أن المؤتمن قد تصرف في المال تصرف

(٢٥٢) وتجهيد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التهديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطاعت بالأدلة التي أوردتها على حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة دون ما اعتراف من جانب المظالم (نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض ص ٢٠ في ١٩٦٦) .

(٢٥٤) نقض ١٩٦٩/١١/١٤ قضاه النقض في ٥٥٥ . ١٩٤٢/٦/٨ . (٢٥٥) نقض ١٩٦٩/٥/٤ قضاه النقض في ٥٤٣ . وقضى بأن عناصر جريمة تبديد نفرد مسجلة على سبيل الودية تتحقق بالاستناع من دماغه عند طلبها (نقض ١٩٥٠/١/٢ أحكام النقض ص ١ في ٧٣) . وقضى بأن مبدأ سقوط جريمة خيانة الأمانة من تاريخ طلب المالح المحتسب والامتناع عن رده أو ظهور عجز المضم من رده (نقض ١٩٦٩/١٢/٣٩٩ أحكام النقض ص ٢٠ في ٣٠٧ ، ١٩٧٥/٦/١٩ ص ٢٦ في ١١) .

المالك (٢٠١٦) .

### تحريك الدعوى الجنائية

سبق أن بحثنا عند الكلام على جريمة النصب امتداد حكم لمادة ٣١٢ من قانون العقوبات إليها ، وانتهينا إلى أن حكمة التشريع توجب ذلك فلا يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم إذا كان زوجا للمجنى عليه أو أحد أصوله أو فروعها إلا بناء على شكوى منه . والشان أيضا فيما يتعلق بجريمة خيانة الأمانة أي يجب في هذه الحالة أن تقدم شكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص حتى يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية . ولقد قضى بأن الحكمة في الإعفاء المنصوص عليه بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات في باب السرقة هي أن السارق رأى أن يفترق ما يقع من أفراد الأسرة الواحدة من عنوان بعضهم على مال البض الآخر . وذلك حرصا على سمعة الأسرة واستبقاء لصلات الود القائمة بين أفرادها . وجريمة النصب وخيانة الأمانة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة ، وحكمة الإعفاء واحدة في كل الأحوال ، فيجب أن يمتد حكم الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٩٦ ع في باب السرقة إلى تينيك الجريمتين (٢٠٧) . وفي غير هذه الصورة لا تدخل جريمة التهديد في عداد الجرائم المشار إليها في المادتين ٣ و ٩ من قانون الإجراءات الجنائية التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على إذن أو شكوى من المجنى عليه (٢٠٧ مكرر) .

### العقوبة

إذا تمت الجريمة بأركانها التي يتطلبها القانون حق العقاب ، ولا يمنع من ذلك رد الجاني للمال المختلس (٢٠٨) . لأن هذا يعتبر من جانبه إصلاحا لأنار الجريمة بعد وقوعها ، كما لا يؤثر في ذلك الباعث على الجريمة ، وإن كان كل منهما قد يؤثر في قدر العقوبة (٢٠٩) .

(٢٠٦) نفاذ ١٩٢٩/٥/٩ قضاء النظار ق ٤٦٦ .

(٢٠٧) نفاذ ١٩٣٢/٦/٢٧ قضاء النظار ق ٥٣٦ . وروسلية ص ٤٤٦ و ٦٤٧ ، رؤوف

ص ٤٨٢ . وحديثا نفاذ ١٩٧٤/٦/١٦ أحكام النظار ص ٢٥ ق ١٣٧ .

(٢٠٧ مكرر) نفاذ ١٩٧٣/١/٧ أحكام النظار ص ٢٤ ق ٩٢ .

(٢٠٨) نفاذ ١٩٠٢/١١/١٤ المصوعة الرسمية ص ٥ ق ٧٢ .

النظار ق ٤٧٨ ، ١٩٢٩/٤/٢٨ أحكام النظار ص ٤٠ ق ١٤٦ .

(٢٠٩) جارسون م ٤-٨ بقية ٣٤ .

ولقد قضي بأنه متى ثبت عدم استكمال المتهم للمبلغ المثلث له في  
الفرض المتفق عليه ، وأنه لم يتم برد ما استلمه إلا بعد الشكوى في حقه  
وثبت قيام نية الاختلاس عنه ، فإن السداد لا يرفع الجرم ، بل يجه يكون  
سبباً للتخفيف (٢٦٠) . وأنه بمجرد توفر الأركان المكونة للجريمة مما  
يترتب عليه وقوع التهديد وقع الفعل تحت طائلة القانون الجنائي بصرف  
النظر عن جميع الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الفعل ، فرد المبالغ  
المبددة بأية كيفية حصل بها هذا الرد لا يمكن أن يكون له من قيمة أكثر من  
اعتباره ظرفاً مخففاً يمكن أن يؤثر على مقدار العقوبة المستحقة (٢٦١) . وأن  
التسوية التي تحصل بين المتهم بالتهديد وبين المجنى عليه لا تعفي المتهم من  
المسئولية الجنائية بل هي يعكس ذلك تثبت عليه المسئولية وما يترتب  
عليها من الحقوق المدنية (٢٦٢) . وإذا تسلم المتهم من المجنى عليه مبلغاً  
لشراء بضاعة له ولما لم يفعل هم المجنى عليه يشكواه فرد جزءاً من المبلغ  
وكتب على نفسه ايضاً بالباقي فالواقعة تتوافر فيها جميع العناصر  
القانونية لجريمة الاختلاس (٢٦٣) .

وعقوبة جريمة خيانة الأمانة هي الحبس . وأخذ الأدنى له هو أربع  
وعشرون ساعة والأقصى ثلاث سنوات . ولقد أجاز المشرع للقاضي أن يحكم  
مع الحبس بالفرامة التي لا تجاوز في حدها الأقصى مائة جنيه وحدها الأدنى  
هو خمسة قروش . ولم يضمن المشرع العقاب في جريمة خيانة الأمانة  
- كما هو الشأن في السرقة والنصب - الحكم الخاص بوضع المتهم تحت  
مراقبة الشرطة في حالة السود . واذن فلا تطبق إلا القواعد العامة في  
العود (٢٦٤) .

(٢٦٠) نظري ١٩٣٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ص ٧٧

(٢٦١) نظري ١٩٣٩/٥/١ نقض التفتيش ٤٩٩

(٢٦٢) نظري ١٩٣٩/٤/١١ نقض التفتيش ٤٩٩-٢ ١٩٣٩/١١/١٤ ٤٩٩ ، ١٩٣٩/٧/١٩

الحكام النقض ص ١٤ ق ٥٣

(٢٦٣) نظري ١٩٤٤/١٠/٣ نقض النقض ق ٤٩٩

(٢٦٤) نظري ١٩٣٩/٥/٢٣ نقض النقض ق ٥٣٧ ١٩٣٩/٥/٢٣ ق ٥٢٨

## الفصل الثاني عشر

### المزدحم المتعلقة بخيانة الأمانة

ضمن المشرع الباب العاشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات المتون بالنصب وخيانة الأمانة جريمتين مختلفتين بخيانة الأمانة ، أولاها نص عليها في الماد ٣٤٠ وتتناول خيانة الائتمان في ورقة مضطعة أو محتومة على بياض ، والاخرى تناولتها المادة ٣٤٢ وتجرم فعل المالك المعين حارسا على أمواله المحجوز عليها اذا اختلس شيئا منها . ولما كانت جريمة اختلاس الأموال المحجوزة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات والمصلحة بجريمة السرقة تشابه في أركانها مع الجريمة المنصوص عاها في المادة ٣٤٢ ع ، لذلك فسوف تناولها هنا في مبحث على حدة .

## المبحث الأول

### خيانة الائتمان

#### في ورقة مضطمة أو مختومة على بياض

نصت المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات على أن « كل من ائتمن على ورقة مضطمة أو مختومة على بياض فخا الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات أو التمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لثالثه عوقب بالمعس ». ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا . وفي حالة ما إذا لم تكن الورقة المضطمة أو المختومة على بياض مسلمة إلى الخائن ، وانما استحصل عليها بأي طريقة كانت بعد مزورا ويضاف بمقوبة التزوير ، وتضمن هذه المادة تجريم فعلين . الأول خيانة الأمانة في ورقة مضطمة أو مختومة على بياض ، والثاني هو التزوير في ورقة من هذا القبيل . وتمتد الجريمة الأولى في التشريع الفرنسي نوعا مخففا من التزوير - وجريمة التزوير هناك جنابة دائما - إذ رأى أن المجنى عليه قد فرط في ثقته ووضعها في غير موضعها . ولذلك لم يكن المشرع المصري متسقا مع المنطق إذ أورد هذه الجريمة وقرر لها عقوبة خاصة وجعلها أشد من عقوبة التزوير في المحررات العرفية ، ناسيا حكمة ذكرها في التشريع الفرنسي ، وأن جريمة التزوير عندنا في ورقة عرفية تعتبر جنحة (١) .

وبين من مطالعة المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات أن أركان جريمة خيانة الأمانة في ورقة مضطمة أو مختومة على بياض خمسة : (١) التسليم على وجه الأمانة (٢) موضوع التسليم (٣) خيانة الأمانة وهي الركن المادي (٤) الضرر (٥) القصد الجنائي .

مستقى من ٥٠٦ .

---

(١) أحمد أمين، ص ٢٨٤ . الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤١٣ . القلبي ص ٤٤٠ . محمود



### الركن الأول : التسليم على وجه الأمانة

وردت المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات سابقة على المادة ٣٤١ التي تناولت جريمة خيانة الأمانة ومع ذلك فهي تعتبر نوعا منها وملحقة بها . ولذلك فالشرط الأول لقيام جريمة خيانة الائتمان في ورقة بمضادة على بياض أن يكون هناك تسليم سابق للورقة التي سيأتي بيانها من المجنى عليه إلى الجاني ، وأن تكون الغاية من التسليم هي اتمام تحرير الورقة على الوجه المتفق عليه بين المسلم والمستلم . فان لم يكن هناك تسليم أصلا انعدمت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٠ / ١ ع . وقد يمد استحصا الجاني على الورقة سرقة اذا اختلسها بشر رضاء حر من صاحبها . وإذا كان التسليم نتيجة لوسيلة احتيالية عد الفعل جريمة نصب مخمى توافق باقى شروطها ، ويعتبر ما تم في الورقة التي استحصل عليها باى الوسيطتين سالفتي الذكر تزويرا (٢) ، ويعاقب بالمقوبة المقررة لجريمة التزوير وفق ما تنص عليه المادة ٣٤٠ في نهايتها .

ولا يكفى مجرد تسليم الورقة ، وإنما يجب أن يكون هذا على لجنة الأمانة لغرض معين - كما سنرى عند الكلام على الركن الثالث - فان لم يكن الأمر كذلك فلا يعد فعل متسلم الورقة خيانة أمانة ، فمن يسلم لأخر ورقة بمضادة منه على بياض على سبيل التذكار فيقوم المتسلم بملئها بالتزام بدين أو مخالصة من شأنها الاضرار بالشخص الذي وقع على الورقة عد العمل تزويرا في محرر عرفى لا خيانة أمانة .

ويعتبر وجه الائتمان الذى سلمت بمقتضاه الورقة عقد وكالة بين الموقع بامضاءه أو فخته على الورقة . ومن تسلمها منه ، فالأول قد خول متسلم الورقة بمقتضى هذا التوكيل أن يملأ بياناتها نيابة عنه على وجه يتفق عليه بينهما . ولذا نحن نرى أن المشرع لم يكن بحاجة الى نص للمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات لأن الصورة التى جاء بها يمكن أن تنطوي تحت خيانة الأمانة . تأسيسا على أن الجريمة تقوم باستعمال كتابة سلمت الى الجاني بصفة كونه وكيل للمجنى عليه لاستعمالها في امر معين لمفيتها فخاف الأمانة . اشترار به ، والاستعمال كما جاء بنص المادة ٣٤١ ع هو صورة من صور

---

(٢) نفى بأن اختطاف ورقة مضادة على بياض وملاها بسند دين أو مخالصة أو بيع ذلك عن الالتزامات التى يترتب عليها ضرر لصاحب الإضاء يعد تزويرا في محرر عرفى ( لنظر ١٩٣٨/١/٢٨ مجوعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٦ ، أحمد لبيد ص ٣٦٧ ، حيل ص ٤٦٦ ) .

الركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة وتطبيقات حالة الإلزامية فى هذا  
الذكر فى الفرض المطروح تجعلنا نستغنى عن إثارة بحث ما اذا كان هناك عمل  
لهذه المبادىء فى جريمة خيانة الأمانة .

هل يخضع تسليم الورقة البيضاء لقواعد الإثبات العامة فى قانون  
الإثبات أم تثبت بأى طريق من الطرق ؟ أى هل تطبق القواعد الخاصة بالإثبات  
العقدية والى سبق لنا الكلام عليها فى جريمة خيانة الأمانة ، أم أن للقاضي أن  
يدلل على الواقعة من أى دليل يراه موثقا الى اقتناعه . ينحصر القضاء فى  
فرنسا الى أن هذه الجريمة الشأن فيها شأن جريمة خيانة الأمانة ، فيجب أن  
تخضع لقواعد الإثبات الخاصة بها أى المقررة فى القانون المدنى تأسيسا على  
أنها نوع من الوكالة (٣) . حين يرى بعض الفقهاء - وهو ما نراه - أن اثرى  
السابق لمنتهى تسليم الورقة واقعة مادية تثبت بأى طريق ، فضلا عن أن  
فى استطاعة المتهم أن يتخلص من الجريمة بأن يثبت فى الورقة فيلثما أكبر  
مما يجوز اثباته بالبينة (٤) ، وهو ما ذهب اليه بعض رجال الفقه  
عندنا (٥) .

### الركن الثانى : موضوع التسليم :

يجب أن يكون موضوع الجريمة ورقة مضللة أو مخترعة على بياض .  
فيشترط أن يكون على الورقة توقيع أو ختم لمن يفترض صحتها منه ، وليس  
بمهم أن يكون التوقيع كاملا ما دام هو الذى جرى به معمره فى معاملاته  
ويدل على شخصية صاحبه . وكذلك يصح أن يكون على الورقة بصمة  
للشخص ، كما اذا لم يكن يعرف الكتابة ولم يكن لديه ختم ، فلقد سوى  
المشرع بين البصمة والتوقيع فى المادة ٢٢٥ من قانون المحركات ، وإنه  
وان كانت هذه المادة قد وردت فى باب التزوير الا أننا نرى من حكمها  
الى المادة ٣٤٠ ع .

ويجب أن يكون التوقيع أو الختم أو البصمة فى ورقة على بياض .  
فمثلا يطلب شتخ من آخر أن يعمر له حسيمة طلب أو شكوى لجهة معينة  
ونظرا لانتهائه أو لعدم احاطته بكيفية تحريرها ، يكتفى من سلمه الورقة .

(٣) نقل فرنسي ١١٣٦/٦١ يلتحق ق ٦٧ .

(٤) روسلييه . بعد ٦٦٢ - حيل . ص ٢٦٧ .

(٥) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤٢٠ .

على أن يملأها لذلك الغرض بعد أن يوقع عليها ، ولهذا انتهى المحققون الغرض وحرر في البياض مسنداً أو أية كتابة أخرى غير ما اتفق عليه تقوم الجريمة متى توافرت باقي الأركان . وكذلك قد يحرر شخص سنداً أبيضاً ويوقع عليه ويترك بيان قيمة المبلغ إلى وقت استلامه ثم يسلم السند إلى آخر ليقبض المبلغ ويثبت قيمته في السند ، لأن أثبت به أكثر مما يقبضه انطوى مثله تحت الجريمة المتصوص عليها في المادة ٣٤٠ ع . وكذلك الشأن بالنسبة لمن يوقع على عقد تأجير تاركاً ملء خاناته لوكيل عنه وفق معلومات أو رغبة أبطلها له فيثبت في العقد ما يلزمه بأكثر مما اتفقا عليه .

ولا تنصرف عبارة « على بياض » كما يدك ظاهراً إلى أن الورقة كلها بيضاء لا تصل غير التوقيع أو الختم ، بل ينطبق النص ولو كان بالورقة بعض البيانات ما دام هناك فراغ في بعض أجزائها قصه تكملته حتى تكون للورقة المعنى الذي قصده الموقع عليها (١) . ولقد قضى بأنه لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة في الورقة الموقع عليها على بياض أن تكون هذه الورقة خالية من كل كتابة بل يكفي أن يكون قد ترك بها قصداً بعض الفراغ لملئه فيما بعد ثم ملء الفراغ بالتزام يترتب عليه ضرر لصاحب التوقيع . فإذا تسلم شخص سنداً دين بمبلغ معين وترك فيه اسم الدائن على بياض للبحث عن يقرض الموقعين على هذا السند المبلغ الوارد به فسداده لبنك معين حتى إذا وجد من يقبل الاقتراض يضع اسمه في الفراغ المتروك بالسند ، فبدلاً من أن يفعل ذلك وضع اسمه هو في الفراغ مع أنه لم يسدد الدين للبنك ثم طالبهم بقيمة السند ، فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة المنطوقة على المادة ٣٤٠ ع (٢) .

والغرض في هذه الورقة أن تكون موقعة أو مختومة على بياض لئلا على وجه معين ، فإن كانت الورقة المختومة غير موقعة لأي غرض محدد فلا تقوم الجريمة وإنما قد تتوافر جريمة التزوير في ورقة عرفية إذا تكاملت باقي أركانها ، كالنقل الذي سبق أن شربناه ممن يوقع لآخر على ورقة بيضاء كتذكراً لزيارة معينة ، أو كمن يكتب لآخر اسمه وعنوانه وعمله حتى يستطيع زيارته متى شاء فيحرر سنداً أو تعالفاً فوق هذه الكتابة أو ذلك التوقيع (٣) .

(١) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤٤٤ ، الفلل ص ٤٤١ . جرسون ص ٢٠٧ بند ٧ .

(٢) نقل ١٩٣٧/٧/١٥ مجموعة الفوائد القضائية ج ٤ ص ٤ .

(٣) أحمد أمين ص ٧٦٦ . الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤٤٩ . الفلل ص ٤٤٢ ، حصود

مصطفى ص ٥٠٧ .

### الركن الثالث : خيانة الأمانة

هو الركن المآدى فى هذه الجريمة . وقد عبرت عنه المادة ٢٤٠ بقوله .  
« فخان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند  
دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكيات » . فخيانة الأمانة فى  
هذه الجريمة لا تتم بتغيير نية الحياة من ناقصة الى كاملة كما هو ايتسان  
فى المادة ٣٤١ ع السابق الكلام عليها . وانما يكون بانبات كتابة فى الورقة  
المفوضة أو الختومة على بياض غير ما اتفق عليه مع صاحب الامضاء أو الختم .  
وسواء كان الانبات بالكتابة باليد أم بألة كاتبة أم بملطمة . ويشترط ان  
تكون الكتابة بغير ما اتفق على تحريره فى البياض المتروك ، فاذا كانت الكتابة  
التي حررها المؤتمن هو ما تم الاتفاق عليها فلا جريمة فى الامر لانها تعتبر  
صادرة من صاحب التوقيع أو الختم (١) .

واذا كانت الكتابة فى غير المكان المصد لأن تحرر فيه خرج افضل عن  
نطاق خيانة الأمانة ودخل فى دائرة التزوير فى الأوراق العرفية متى تكلمت  
أركان هذه الجريمة . فمثلا سلم قد وقع السند على بياض ، فاذا فرض ان  
الأمين تسلم مبلغ مائة جنيه وحرر فى المكان الحال مبلغ مائتى جنيه لصالح  
الدائن وقع فعله تحت طائلة المادة ٣٤٠ ع ، لانه بهذا قد خان الأمانة  
فيما يكتب فوق التوقيع . واما اذا افترضنا انه اضاف شرطا فى السند  
بان ذكر ان للمبلغ فوائد سنوية قدرها ٦٪ فان هذا الفعل يعد تزويرا ،  
اذ أنه إضافة لمحرر قائم فى الأصل ولم تكن هى موضوع الأمانة التي خانها  
المتسلم (١٠) . وانما لو كان انشأ المحرر كله كاملا فوق الامضاء أو الختم .  
فان هذا الفعل ينطوى تحت المادة ٣٤٠ ع ، لان الاتفاق على أن يحرق فوق  
الامضاء كتابة تنطوى على معنى محيى فمحرق غيرها .

وقد ذكرت المادة ٣٤٠ ع بعض أنواع المحررات التي تثبت فى البياض  
فوق التوقيع أو الختم ثم اردفها بعبارة « أو غير ذلك » مما مفاده انها وردت  
على سبيل التمثيل لا الحصر . ومع أن المادة تكلمت على سندات ومخالفات

(١) القتل ص ٤٤٣ .

(١٠) احمد امين ص ٧٦١ ، محمود مصطفى ص ٥٠٦ . حكى هذا حتى عهد الملك وبرى  
ان السند الذى سلمه كان حقيقيا أو مخفوما على بياض . والله اعلم . كان الجاني من نفس الشخص  
الذى سلم اليه الله تلك الصكوك التي تلحقها المادة ٣٤٠ مذكورة . ( المرسومة الجاهلية ج ٣

ص ٤٦٦ ) ، القتل ص ٤٦٤ .

لأنها تنطبق أيضا لو حرر فوق الاضياء أو الختم أية كتابة يترتب عليها ضرر أدبي للشخص الموقّع .

### الركن الرابع : الضرر

نطلببت المادة ٣٤٠ ع أن يترتب على فعل الحيانة حصول ضرر نفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله (١١) ذلك لأن نص المادة ٣٤٠ ع مطلق لا مهمل لتخصيصه . فمن يكتب فوق التوقيع كلاما من شأنه الإضرار بالشخص في عمله أو حياته الخاصة تتوافر في حقه الجريمة . ولا يشترط أن يكون الضرر محققا ، بل يكفي أن يكون محتملا وهذه مسألة يقدمها فخر الموضوع . ولقد قضى بأن المادة ٣٤٠ من قانون المقوبات تتناول بالنسبة كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو لماله أو يكون من شأنها الإضرار به فكأنما ما كان هذا الضرر ماديا أو أدبيا ، محققا أو محتملا فقط ، كما هي الحال تماما بالنسبة إلى ركن الضرر في جريمة التزوير مع فارق واحد هو أن الضرر أو احتماله يجب أن يكون واقعا على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره (١٢) .

فيذا لم يكن من شأنه الكتابة أن ترتب ضررا سواء محققا أو محتملا فلا جريمة في الأمر مع توافر القصد الجنائي لدى المتهم (١٣) . ومقاله ١١ تكون الكتابة جريمة لالتزام باطل بعكس ما لو كان الالتزام قبله بالباطل إذ يعتبر الضرر محتملا (١٤) .

### الركن الخامس : القصد الجنائي

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٠ ع هي جريمة هدية ومن ثم يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي ويكتفى فيه بالقصد العام أي علم الجاني بالفعل الذي أتاه وإذ كانه القانونية . وأهم ما في الأمر علمه بأن ما حرره فوق الاضياء أو الختم غير ما ذكره صاحبه في كتابته . فلا بد أن كان يعتقد خطأ أن ما أكتبه هي رغبة الموقّع على الورقة فلا تنهض قبله الجريمة لانتفاء القصد الجنائي . ويجب أن يعرف الفاعل أن من شأنه أن يؤدي

(١١) جارسون م ٤٠٧ بند ١٥ ، فوسيليه به ٢٩١ .

(١٢) نفس ٢٩٢/١/٢١ قضاء النقض ق ٥٩٠ .

(١٣) ميل م ٤٦٧ .

(١٤) ٩١٤ (١) م ٤٤٥ .

الى الاضرار بمصالحه. الاضرار او الختم ولو ضررا محتملا (١٥) : ولا يشترط في هذه الجريمة قصدا جنائيا خاصا ، فلا يتطلب التصرف نية الجنائي الى استعمال الورقة ضد صالح من وقع او ختم عليها (١٦) .

وجريمة خيانة الثمن في ورقة مختومة او مضطمة على بياض جريده وقبيحة ومن ثم يتعين توافر القصد الجنائي وقت ارتكاب الفعل المسلح الى وقت تحرير البيانات المكتملة للورقة . ولذا ان كان تحرير الكتابة فوق الاضياء او الختم بقصد المزاج اى لم يكن هناك اتفاق على كتابة معينة توضع في البياض فلا جريمة في الامر حتى ولو احتفظ المحرر بالورقة واستعملها بعد ذلك ، وانما يعد الفعل حينئذ تزويرا (١٧) .

### تعلم الجريمة والخطوبة عليها

تتم الجريمة بمجرد تحرير الكتابة في البياض بالورقة الموقعة عليها او المختومة . ويصعب تصور الشروع في هذه الجريمة ، فكل فكرة تتردد في ذهن من من النيات التي لا عقاب عليها ، فلو ضبطت الجريمة قبل كتابة اى كلمة فهي لا تعد عملا تحضيريا لاحتمال المدلول عنها في اية لحظة (١٨) . ومع هذا فقد يتصور الشروع ، كما اننا ضبطت الشخص بعد ان حرر جزءا من الورقة فقط بحيث لا تصلح لأن تعد سند دين او مخالصة . على اى حال فان قيل بوجود الشروع فهو غير معاقب عليه لعدم العلم على ذلك .

ويتور البحث في تكييف الوضعية القانونية للصورة التي يتوزم بتحرير السند فيها شخص آخر غير من تمسكه ولكن بتحويله من هذا الأخير . وقد ذهب راي الى اعتبار الفعل تزويرا من جانب المحرر واشتركا من جانب من تمسك السند (١٩) . وذهب راي آخر الى ان الفعل يعد خيانة إهمانة ممن تمسك السند واشتركا بطريق المساعدة ممن حوله . وهو الأصوب . في نظرنا اذا لم يشترط المخرج ان تكون مكتوبة البيانات بيد الموقن فقتله .

(١٥) الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٤١٨ .

(١٦) جارسون م ٤٠٧ بند ٣٩ ، خليل ص ٤٦٧ .

(١٧) نظري فرنسي ١٩٢٨/٨/٢ ص ٤٢٢ - ١ - ١٩٢٣ .

(١٨) جارسون م ٤٠٧ بند ٥١ .

(١٩) جارسون ج ٦ بند ٣٦١ ، أحمد أمين ص ٧٦٧ ، سميحة مصطفى ص ٥٠٨ .

وتقديم الورقة من جانب المؤتمن لتحريها يمد عملا تنفيذيا في الجريمة (٢٠) .

وإذا استعملت الورقة بهذه الطريقة فإذ كان الجريمة على الوجه سالت  
البيان ، فإن الرأي في فرنسا هو اعتبار هذا الفعل خيانة للتوقيع أيضا  
على أساس أن الجريمة تتجدد مع كل استعمال (٢١) . وأما الرأي في مصر  
- وهو الذي يتفق مع المبادئ القانونية في رأينا - فإن الفعل لا جريمة  
فيه ، إذ لم ينص على جريمة استعمال مثل تلك الورقة (٢٢) .

وعقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٠ ع هي الحبس لمدة  
حدها الأدنى أربع وعشرون ساعة والأقصى هو ثلاث سنوات ، ويجوز أن  
يزداد على الحبس غرامة حدها الأقصى خمسون جنيتها .

---

(٢٠) جارسون ٤٠٧ بند ٢٤ ، روسليه بند ٦٩١ ، هيل ص ٤٦٧ .  
(٢١) لأن التول بعكس هذا يؤدي إلى أن الفاعل يستلحق الاحتفاظ بالورقة إلى الأبد  
للسيطرة للمدعى الجنائية في الجنية تم ظهورها للاستعمال ( روسليه بند ٦٩٢ ، جازو ج  
بند ٣٦١١ ) .  
(٢٢) أجيد هيل ص ٧٦٢ ، الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤٢٠ ، الفلل ص ٤٤٦  
محمود مصطفى ص ٥٠٩ .

## المبحث الثاني اختلاس المحبوزات

يقتضى استيفاء الديون في بعض الأحيان الاستماتة بالأجراءات القضائية أو الادارية لأكراه المدين الممتنع عن السداد على دفع ما بضمه وبيع ماله واستيفاء الدين بعد ذلك . فإذا ما دعا الأمر الى الالتجاء الى ميل هذا الطريق وأوقع حيز بمعرفة السلطة القضائية أو الادارية على أموال المدين تمهيدا لاستيفاء الاجراءات وبيع المحبوزات وعين شخص غير المالك حارسا عليها ثم قام مالك المال بالتصرف فيه ، فإنه بفعله هذا يسرقل اجراءات البيع وتبعا يعطل تنفيذ أوامر السلطات العامة ، فضلا عن الاضرار بالمدين الحاجز سواء أكان الحكومة أم الأفراد .

وإذا وضعتا التصرف الذي أتاه المالك أو غيره في بعض الصور موضع البحث القانوني لوجدناه لا ينطوي تحت أى نص من النصوص الجنائية وفما للقواعد العامة . فالفعل من جانب المالك لا يعد سرقة لانتفاء ركن ملكية المال لغير المختلس ، ولا يعد سرقة أيضا من جانب غيره إذا كان على اتفاق منه لأن الاختلاس يكون عندئذ برضاء المالك (٣٢) ، بل قد لا تتوافر نية التحك لديه إذا كان يقصد من فعله مجرد اخفاء المال مؤقتا لمساعدة منه لصاحبه . ولا ينطوي فعل المالك تحت وصف خيانة الأمانة لانتفاء التسليم بمقتضى وجه من أوجه الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذ الفرض في الصورة الراهنة أن حراسة المال قد عهد بها لغير المالك . وجلي أن هذه النتيجة لا تتفق مع الصالح العام والمدالة ولذا عنى المشرع باعتبار هذا الفعل جريمة خاصة يأخذ حكم السرقة ، فنص في المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات على أن « اختلاس الأشياء المحبوز عليها قضائيا أو اداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالكها » ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ ( قبل تعديلها ) من هذا القانون المتعلقة بالاعفاء من العقوبة . »

(٣٢) نشر ١٩٤٨/١٠/٢٥ مجوعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٦٦ . أحمد أمين ص ٦٨٧ .

لنقل ص ١١٧ . روسليه يه ٧٠٣ .



وقد قلنا عند الكلام على جريمة خيانة الأمانة إنه يشترط أن يكون موضوعها مالا منقولاً مطوكاً للغير ، وإن يسلم المال إلى الجاني على وجه من وجوه الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فإذا فرضنا أن مالا منقولاً وضع تحت يد شخص على وجه الوديعة بناء على حجز قضائي أو إداري بصفته حارساً عليه . وكان في ذات الوقت مالكا للمال موضوع الحجز ، فإنه إذا ما تصرف هذا المالك الحارس في المال المحجوز عليه سواء أكان تصرفه قانونياً بالبيع أو نحوه أم مادياً بالاستهلاك ، فإن فعله لا ينطوي تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لانتهاء أحد أركانها وهو كون المال مملوكاً للغير ، فالمرجع قد عطف بالمقاب على الجرائم التي ترتكب ضد المال المحفوظة على الملكية الفردية . وهذه النتيجة التي يوصل إليها تطبيق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا تتفق مع المصلحة العامة . ولذا كانت الضرورة تقتضي بتجريم فعل المالك في هذه الصورة . وهذا هو ما دعا المشرع إلى النص في المادة ٣٤٢ ع على أن « يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارساً على أشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً إذا اختلس شيئاً منها » (٢٤) .

(٢٤) جاء بتسليطات الحفائية على قانون سنة ١٩٠٤ ، راجع المادة ٦٠ من قانون المرافعات التي نصها « إذا اختلس لدين المحجوز على أمتعة أو شيء شيئاً من الأمتعة المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً يجازى جزاء السارق » . وإن المادة ٦٠ القديمة لم ينص فيها إلا عن اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً ومن ثم كان يمكن اعتبار موضعها في قانون المرافعات لم صدر به ذلك أمر عال في ٩ مايو سنة ١٨٩٥ بموجب تطبيقها على اختلاس الأشياء المحجوز عليها إدارياً ، فهذه إذن جريمة عفاً أن يكون موضعها في قانون العقوبات . والمادة نصها التي هي عليه من سنة ١٨٩٥ : « قد أدت إلى خلاف كثير المعرفة ما إذا كانت الجريمة متبرعة على السلطة القضائية أم تعدى على حق الملكية . وحل كلمة الغير الواردة في هذه المادة تطبق على كل شخص غير المحجوز عليه أو على من يوتنون الجريمة لعادته فقط . وحل المراد من قوله في المادة « يجازى جزاء السارق » أن من يقع منه الاختلاس المصوص منه في هذه المادة لا يعاقب في حال من الأحوال إلا بالقوة المؤثرة للسرقة البسيطة . وسواءً يذهب فيه أن هذه الجريمة هي كل الأحوال اعتداء على البسيطة القضائية إلا أنه لم يمتص منها أشكال إلا في حالة ما إذا لم يتوفر فيها أركان السرقة المقلب عليها أي إذا كان يلبس هو مالك الأشياء المختلسة أو شخص آخر يعمل لصالحه أو قريب له لا يعاقب عليه بنفسه أحكام المادة ٣٦٩ (٣٦٢) . والنص الجديد جعل هذا الفعل جريمة من نوع « تحبس شخصاً عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات . ولا اختلاس الأشياء المحجزة بسرقة مالكا المدين لمراستها ليس هو اختلاسا حقيقيا بالنظر لما تقدم . وهذا الاختلاس هو جريمة خصوصية أيضاً . ولذا نصبت على القانون مادة جديدة في المادة ٣٧٧ . وهذه المادة مع المادة ٢٨٠ يزعلان كل لشكال تولد عن تطبيق المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات الملحق » .

ومن المقابلة بين النصين سالف الذكر يبين أن المادتين ٢٢٣ و ٢٤٢ ينطوي تحتها اختلاس المالك للماله المحجوز عليه قضائيا أو اداريا . والفرق بينهما أن المالك في الصورة الأولى ( م ٢٢٣ ) لم يبيع حائسا على المال وإنما غيره هو الحارس ، وهو في الصورة الأخرى ( م ٢٤٢ ) الحارس على المال واختلاسه للمالك في صورة المادة ٢٤٣ ع. بعد في حكم السرقة لانتهاء وجه الأمانة ، وفي صدد المادة ٢٤٢ بعد خيانة أمانة لقيام وكر الانتمان . وتفترق الصورتان أيضا في أن الاختلاس في المادة ٢٢٣ يجوز أن يقع من غير المالك للمال المحجوز ، وهو في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ لا يقع الا من المالك للمحجوزات .

وبين من مطالعة نص المادتين ٢٢٣ و ٢٤٢ من قانون العقوبات إنه يشتركان في أركانهما ، فكل منهما تشترط :

- ١ - وجود مال وضع تحت الحجر القضائي أو الإداري .
- ٢ - الركن المادي هو الاختلاس .
- ٣ - القصد الجنائي .

### الركن الأول : مال محجوز عليه

الركن الأول في هذه الجريمة هو وجود مال محجوز عليه . ويشترط أن يكون مالا منقولاً ، لأن الصيارع قد ابتغى رعاية أوامر الساطة العامة الخاصة بالحجز على الأموال المنقولة . أما المقارات فإن إجراءات توقيع الحجر والتنفيذ عليها فيها الحماية الكافية لها ، فضلا عن أن المشرع في باب السرقة والاعتصاب قد تناول حماية الأموال المنقولة خلا منصوص عبارة الأشياء المحجوز عليها للوارد بنص المادتين ٢٢٣ و ٢٤٢ الا للمنقولات فقط .

ويجب أن يكون المال المنقول موضوعا تحت الحجر ، ويستوي في هذا أن يكون الحجر قضائيا أو قهرا المحضر بموجب أمر صادر من المحكمة أو أن يكون حجرا اداريا تم بمعرفة مندوب الجهة المختصة التي خولها القانون حق توقيع الحجر على منقولات الأفراد استيفاء لحقوقها (١) ، كالحجر الذي

(١) في حراسة ينصب الرأى على انه لا يشترط الحجر بل يكفي أن يكون المال موضوعا تحت يد السلطة العامة كالإدارة للمصلحة على جهة خفية أمام المحكمة . والإجراء الموضوع تحت الحراسة القضائية . ولكنها لا تنطبق على المبطلات أثناء التطبيق الابتدائي ، لأن الأخير

يوقع على المنقولات بمعرفة الصراف استيفاء للأموال الأميرية أو الحيز الذي يرقمه موظفو مصلحة الضرائب بالنسبة للمبالغ المستحقة لها. وكذلك الحيز الذي يوقع استيفاء للموائد المقررة على المباني أو تحصيل المبالغ المستحقة لبنك التسليف الزراعي (٢٦) . ويستوى أن يكون الحيز تحفظيا أو تنفيذيا (٢٧) .

وعنى حيز على المال المنقول أصبح موضوع تحت يد السلطة العامة واكتسب حرمة فلا يجوز المساس به حتى يرفع من الجهة التي أصدرت الأمر به أو يتنازل عنه من وقع لمصلحته . وإذا سلم الشيء المحجوز إلى الحارس فإنه يتعين بهذا الحيز والتسليم ولو كان من التفتيات أو له نظائر لدى الحارس ، فلا يحق لهذا الأخير أن يدعي جهالته وعدم تمييزه (٢٨) . وقد قضى بأن توقيع الحيز على مال - مهما كان نوعه مثليا أو قيميا - يترتب عليه ويجب أن يترتب عليه أن يبقى المال المحكى عنه في محضر الحيز بعينه على ذمة السلطة التي أمرت بالحيز ، إذ الحيز في لفة القانون معتاد وجوب ابتاء الشيء المحجوز كما هو بالحالة التي هو عليها وحظر تغييره ولو بدله لتنافى ذلك مع القرض الذي شرع الحيز من أجله (٢٩) . وكما ينصب الاختلاس على الأشياء المحجوز عليها يصحح أن يكون موضوعا لتعاقبا ، فنتلج الماشية تعد محجوزة مثلها في ذلك مثل الماشية ذاتها (٣٠) .

ويثور في ذهن التساؤل عما إذا كان الحيز يكتسب الحماية حتى ولو شابته عيب يطله ؟ فإذا قرض أن إجراءات الحيز قد وقعت مخالفة للقانون بما يترتب عليه بطلانها فهل اختلاص المال المحجوز عليه لا يكون

للدولة أي حق على المال المضبوط . ينكس الحالة الأولى فالشرع يقصد حماية حقوق الأفراد (دوسليه بند ٧٠٤ ، هيجيني من ١٦٣ ، جارسون م ٢٠٠ بند ١٤٩) . ولا محل لهذا عندنا مع صراحة النص واشترائه أن يكون للمال محجوزا عليه ) .  
(٢٦) راجع قانون الحيز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

(٢٧) الحيز التحفظي متى أوقف للوقف المخصص يكون واجب الاحترام ولو لم يحكم بتشبيته أو لم يملن به فهو الشائن في الجهاد القانوني ، وذلك ما دلم لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه (نقض ١٩٥٥/١٢/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٨١) . اسمه أمين من ٦٨٩ الموسوعة الجنائية ج ١ ص ٣٦٨ ، القتل من ١١٧ .  
(٢٨) نقض ١٩٤٩/١٢/١٩ قضاء النقض ق ٢٥٣ .  
(٢٩) نقض ١٩٤٣/٢/٢٢ قبله النقض ق ٢٢١ .  
(٣٠) محمود مصطفى من ٤١٥ .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٣ أو ٢٤٢ ع ، أم إن ذلك البطلان لا يؤثر في قيام الجريمة وفي الحماية المقررة للحجز ، ما دام لم يقض بالبطلان :

إن المرجع الذي يهتدى به في هذه الصورة هو المحكمة من تقرير العقاب على اختلاس المحجوزات ، وتلك المحكمة تتمثل في احترام أوامر السلطات العامة بعدم عرقلة التنفيذ على المال المحجوز عليه حماية لحقوق من تعلقت حقوقهم بالشيء المحجوز (٣١) ، وهي تقضى بالقول بأن الحجز لا يؤثر في وجوده ما قد يلاجه من بطلان فهو حيز واجب الاحترام حتى يقضى ببطلانه (٣٢) . ولا لو فتح الباب لثل هذا لكثرت المنازعات وأقلت الكثيرون من العقاب وضاعت حكمة التشريع . فمخالفة الاجرامات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لا تبيح اختلاس المحجوزات (٣٣) .

وقد قضى بأن القانون يوجب احترام الحجز ما دام قائما ولم يصدر حكم بإبطاله (٣٤ مكررا) ذلك بأن الشارح قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على أوامر السلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية . والفرض من العقاب عليها هو إيجاب احترام أوامر السلطة المذكورة . ومن ثم تتمتع معاقبة من يختلس متاعه المحجوز عاياه ولو كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ، لأن في أخذ المالك حقه بنفيته وفي اختلاصه متاعه مع علمه بتقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء ظاهرا على السلطة التي أوقعت (٣٥) . وقضى بأن منازعة المظالم في أصل الدين المحجوز من أجله لا تأثير لها في مسئوليته المترتبة على توقيع الحجز الذي دين بالاشتراك مع الحارس في

(٣١) جرسون م ٤٠٠ بند ١٤٠ ، نقض فرنس ١٨٩/٤/٢٥ دالوز ١٨٩٠ - ١ - ٥٠ .

(٣٢) جيل ص ٤٧٤ ، دوسليه بند ٧٠٤ ، أحمد أمين ص ٦٨٩ ، القاسبي ص ١٨٠ .

نقض ١٩٣/١٩ نقض النقض ق ٢٥٤ ، ١٩٣١/١١/٢٠ ق ٢٥٥ - ١٩٣٨/٤/٢ ق ٢٥٨ .

١٩٣٨/١١/٢١ ق ٢٥٩ ، ١٩٣١/١٢/١٩ أحكام النقض ص ٢٢ ق ١٨٢ ، ١٩٣٨/٢/٥ .

ص ٢٢ ق ٢١ .

(٣٣) نقض ١٩٦١/٤/٢٨ أحكام النقض ص ٢٠ ق ١٢٠ .

(٣٤) مكرن نقض ١٩٨٤/٦/١١ أحكام النقض ص ٢٥ ق ١٣٦ ، ١٩٨٣/٥/٢ ص ٢٤ .

ق ٢٢١ .

(٣٥) نقض ١٩٤٣/٢/١ نقض النقض ق ٣٦٥ ، ١٩٧٥/٤/٧ أحكام النقض ص ٣٦ .

ق ٧٥ .

عرقلة تنفيذه(٣٥) . وأن المحيز التخطي واجب الاحترام ولو لم يحكم بتبنيته ما لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه(٣٦) وأن البطلان طيفا للمادة ٥١٩/٣ مرافعات - التي تعتبر المحيز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه - وأن كان يقع بقوة القانون الا أنه لا يتعلق بالنظم العام فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه في التمسك به اذ نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه ، بأن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان المحيز(٣٧) . والدفع باعتبار المحيز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه من الدفوع الجوهرية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائفة لأنه يتجه الى نفي ركن عنصر أساسي من عناصر الجريئة(٣٧ مكرر) .

ولذا المحكمة السابقة الإشارة إليها اذا كان الميب الذي لحق بالمحيز لا يجعل له مظاهر المحيز الشكلية ، فلا يتصور أن يكون له حماية توجب مقلبة من يختلص المال المحيوز عليه في هذه الصورة - فقد قضى بأنه لا عقاب على تبديد المحيوزات أو اختلاسها اذا لم يكن المحيز قد عمل به مخسر ، لأنه في هذه الحالة لا يكون هناك حيز باطل بل ان المحيز يعتبر غير موجود(٣٨) .

والأصل أنه لا يكفي أن يوقع المحيز في حال منقول حتى يتوافر الركن

- (٣٥) نفى ١٩٥٣/٥/٢٥ أحكام النفى س ٤ ق ٣٢٠ ، ١٩٧٥/٢/١٠ س ٣٦ ق ٣٠ .  
(٣٦) نفى ١٩٥١/٥/٢٦ أحكام النفى س ٢ ق ٤٤٦ . ولا يحد في دفع مسئولية المتهم عن تبديد الأشياء المحيوز عليها لصالح مصلحة الضرائب قوله بأن العبرة التي اوقع المحيز من اجلها غير واجبة الاداء فوراً ( نفى ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النفى س ٧ ق ٢٠٦ ) -  
(٣٧) نفى ١٩٦٤/٥/١٩ أحكام النفى س ١٥ ق ٨٢ . وراجع : نفى ١٩٧٣/٣/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٣٦١ في شأن اعتبار المحيز كأن لم يكن ، وكذلك نفى ١٩٧٣/١٢/٢ ١٩٧٣/٣/٢٦٦ -  
(٣٧ مكرر) نفى ١٩٧٣/٥/٧ أحكام النفى س ٢٤ ق ١٢٥ .  
(٣٨) صدر الابتدائية ١٩٢٨/٤/٩ المحاماة س ٩ ق ٥٨ . وقضى بأنه اذا دلع المتهم بالتبديد بسقوط المحيز واختباره كأنه لم يكن لأن المحاز لم يعلن سقوط المحيز والأمر الصادر به الى المحيوز عليه في ظرف ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه . كما هو حكم المادة ٦٠٥ من قانون المرافعات ، فإنه يكون واجباً على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع أو تروه عليه بما يبرر رفضه والا كان حكمها مشوباً بالفسود متعين النفى ( نفى ١٩٥٥/١/١١ أحكام النفى س ٦ ق ١٤٨ ، النقاشي س ١٨١ ) . ودفع التهم بعدم سقوط المحيز والتبديد يوجب على المحكمة أن تسمى وتستظهر مدى جديته وترد عليه بما يدلله ( نفى ١٩٧٣/١/١٠ أحكام النفى س ٢٣ ق ١٦ ) .

الأولى في البرينة ، - بل أن يودع ذلك المصل في حضانة يسأل عنه كودية ويقع عليه عبء تقديمه لمقتضى الميز في اليوم المحدد للبيع - وسأوس الحال في البرينة المتضمنة عليها في المادة ٣٤٢ هو للمالك المقتضيات المحجوزة (٣٩) . وقد قضى بأنه إذا كان من أوقع للميز لم يعين وقت الميز حاسماً على ما حجز عليه ولم يتخذ به الميز الإجراء اللازم لأقامة الحارس . فإن خضع الأشياء طيلة بقائها من غير حارس لا تعتبر محجوزة ، وتصرف مالكها فيها لا يقع تحت طائلة العقاب (٤٠) .

فإذا لم يكن المدين هو الحارس فإنه لا يسأل بمقتضى المادة ٣٤٢ ، ويكون تقديم المحجوزات لمنسوب المدين في اليوم المحدد ليبيعها فيه تنفيذاً لمقتضى الحجز من واجب الحارس ، فمجرد عدم تقديمها لا يصلح دليلاً بالنسبة له وحده (٤١) . وقضى بأن وجود الحارس لا يمنع من عقاب المالك بمقتضى المادة ٣٤٢ ع إذا كان هو الذي تصرف في الأشياء المحجوزة برغم وجود الحارس ولم يقدمها يوم البيع (٤٢) ، وأنه لا يكفي لإدانة شخصه مالك في تهمة اختلاس للمادة ٣٤٢ ع الاعتصاف على عدم تقديمه الأشياء المحجوزة للمحضر يوم البيع ، لأنه ما دام الواقع أن هذا المالك المتهم لم يكن حارساً على الأشياء المحجوزة فلا يمكن أن يكون مطالباً بتقديمها إلى المحضر يوم البيع بحيث يحد عدم تقديمها من جانبته اختلاساً لها ، إذ الأصل أنها في حياة الحارس وعليه هو يقع واجب تقديمها للمحضر يوم البيع ، بل إن هذا المالك لا يمكن أن يؤاخذ بمقتضى المادة إلا إذا ثبت عليه أنه تصرف في الشيء المحجوز أو إخفاء بقصد منع التنفيذ عليه (٤٣) .

بين أن قانون المرافعات الجديد عدل القاعدة سالفة الذكر ونص في المادة ٥٠٨ منه على أن الأشياء تصبح محجوزة بمجرد ذكرها في محضر الحجز ولو لم يعين عليها حارس (٤٤) . وفي هذا تقول المذكرة التفسيرية : عدل

(٣٩) دفع المتهم بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر في مسئولية من سلمه ما قدم هو المحجوز فيه الوحيد والحارس على ما حجز عليه ( انظر ١٩٥٦/٣/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٨٥ ) .

(٤٠) نقض ١٩٤٥/٣/١٦ قضاء النقض ق ٣٢٨ .

(٤١) نقض ١٩٤٥/٣/٣٢ القضية رقم ٣٦ س ١٦ ق ١٠ ، ١٩٢٩/١١/٢٨ قضاء النقض ق ٣٢٩ .

(٤٢) نقض ١٩٣٩/١/٢٦ قضاء النقض ق ٢٢٦ .

(٤٣) نقض ١٩٣٦/٣/٣٩ قضاء النقض ق ٢٢٨ .

(٤٤) أبو الوفا في إجراءات التنفيذ ص ٢٧٤ .

القانون الجديد: عن اعتبار تعيين الحارس شرطا لصحة الحجز واحداً من آثاره واعتبر أن الأشياء المحجوزة تحت يد القضاء بمجرد ذكرها في محضر الحجز . وذلك على تقدير أن تعيين الحارس ليس إلا إجراء احتياطياً لمجرد حماية الأشياء المحجوزة من التبدد . ومن ثم فالمالك يعد محجوزاً ولو لم يمين له حارس ما دام المحضر قد أثبت في محضر الحجز أنه أوقع عليه حجزاً ، فاختلاس المال في هذه الصورة يعتبر جريمة مما تنص عليه المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات متى توافرت شروطها . ولا محل لأعمال المادة ٣٤٢ ع . لأنها تشترط تسليم المال للحارس فتكون يده عليه يد أمين وهو الأمر المنتفى في الصورة الراهنة .

ويحدث في بعض الأحيان أن لا يجد المحضر من يقبل حراسة المال المحجوز عليه وكذلك قد يرفض المالك قبول الحراسة ، ومن ثم لا يكون المال قد أودع كإمانة بين يدي شخص معين يمسئولا عنه . ولقد تدارك المشرع هذه الصورة فنص في صدر المادة ٥١٢ من قانون المرافعات على أنه : « إذا لم يجد المحضر في مكان الحجز من يقبل الحراسة وكان المدين حاضراً كلفه بالمحراسة ولا يمتد برفضه إياها » (٤٥) بمعنى أن مجرد تكليف المدين بالمحراسة يلزمه بالمحافظة على المال وتقديمه للمحضر في اليوم المحدد للبيع دون حاجة لقبول من جالبه .

وتوجب المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في فقرتها الأولى والثانية بشأن الحجز الإداري على مندوب الحجز أن يبين عنه توقيع الحجز: حارساً أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، وينوب تعيين المدين حارساً (٤٦) . وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة عهد بها مؤقتاً إلى أحد رجال الحفظ المحليين . وإذن فالنسبة للحجز الإداري لا تقوم الجريمة إلا إذا كان هناك محضر المحجز في يد أمين هو الحارس عليه خلافاً للحجز القضائي . ويؤدي نص المادة ١١

---

(٤٥) وفي هذه الحالة يكون التزام المحجز عليه بالمحراسة إجبارياً غير صادق على قبضه إياها فليس في تحصيله واجب المحافظة على ماله اعتات له (المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات) .  
نص ١٩٧٠/٢/٢٢ أحكام النقص س ٢١ ق ١٠٤ .  
(٤٦) إذا كان الثابت من محضر الحجز أن مندوب الحجز شاطب الطاعن حالة توقيع الحجز بوصفه المدين ، وأنه ترك المحجوزات في حراسته كما أشار في نهاية المحضر إلى أن الطاعن امتنع عن الحراسة فتركها مندوب الحجز في حراسته ، فإن النص على الحكم: سوله على محضر الحجز رغم عدم حضوره وقت إجراءاته وعدم توقيعه على محضره غير سديد في نظر أحكام النقص س ٢٢ ق ١٩٧٠/٢/١٠ . س ٢٦ ق ٣٠ .

من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحيز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ إلى أنه يشترط لانقضاء الحيز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحبوزة ، إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ولا يمتد برفضه إيلها ، ويعتضي ذلك أن مناط الالتزام بالحراسة في حالة رفضها أن يكون من نيطت به مدينا أو حائزا (٤٦ مكرر) .

ولذلك قضى بأن مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحيز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها القانون ، ولا يمتدى حكم هاتين المادتين إلى الحيز الإداري الذي نظمته الشارح بتشريعات خاصة وحدد لها شروطا نص عليها ، فأوجب لانقضاء الحيز تعيين حارس لتنتقل إلى عهدة - بمجرد تنصيبه من مندوب الحيز - الأشياء المحبوزة ويصبح أمينها عليها مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحيز . أما إذا لم يمين حارس فإن الحيز لا ينعقد ولا يكون عندئذ وجه لتطبيق أي من المادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ من قانون العقوبات (٤٧) . وأن مجال تطبيق نص المادة ٥١٩ مرافعات من اعتبار الحيز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقصور على الحيز القضائي الذي يوقعه القاضي بالشروط التي نص عليها القانون ولا يمتدى إلى الحيز الإداري الذي نظمته الشارح بتشريعات خاصة (٤٨) .

وتلك النتيجة هي أعمال للنصوص القانونية ، ولكنها تفرقة لا محل لها . فالغرض من العقاب على اختلاس المحبوزات هو رعاية لإوامر السلطة العامة بوضع الأموال تصريفها إستيفاء للحقوق ، وهو يتحقق في صورتي الحيز الإداري والحيز القضائي . ولذا فمن الإلزام أن يتسلل الشرع ويوجد الحكم في المادتين .

#### الركن الثاني : الاختلاس

الركن المادي في هذه الجريمة هو الاختلاس . والاختلاس هنا يفترق عنه في جريمته السرقة وخيانة الأمانة ، فهو في السوق الاستيلاء على الميزة

(٤٦) مكرر لنص ١٩٧٥/٣/١٠ أحكام للنقض من ٢١ ق ٥١ .

(٤٧) نص ١٩٥٥/١١/٢٨ أحكام للنقض من ٦ ق ٤٠٨ ر ١٩٥٦/٤/١٠ من ١٠ ق ١٥٥ .

(٤٨) نص ١٩٥٨/١/٢٠ من ٦ ق ١٤ .

(٤٩) نص ١٩٥٧/٥/٢١ أحكام للنقض من ٥٠٨ ق ١٤٧ ر ١٩٥٦/١٢/٢٥ من ٧ ق ٣٧٤ .



الكاملة لمال منقول للمير بغير رضا أحد من حائزه ، وفي خيانة الأمانة يكون بتغيير نية الماني من حيازة المال حيازة ناقصة أو مؤقتة الى حيازته حيازة كاملة .<sup>٤٩</sup> والفرض في الجريبتين المنصوص عليهما في المادتين ٣٢٣ و٣٤٤ أن حيازة المال كاملة هي للمالك اذا كان هو المختلس .

واذن فلا بد أن يكون للاختلاس هنا معنى خاصا . ولقد استقر الفقه والنقض على تعريفه بأنه كل ما شأنه عرقلة تنفيذ الحيز . ولقد أوضح هذا المعنى حكم حام المحكمة النقض فقالت ان الشيء المحجوز يستمر مملوكا لصاحبه المدين المحجوز عليه الى أن يباع ، فإذا كان هو الحارس فاختلاسه لهذا الشيء الاختلاس الملقب عليه بالمادة ٢٨٠ ع (٣٤٤) لا يمكن أن يكون معناه الاستحواذ على ذلك الشيء خفية بنية امتلاكه ، ما دام كل من الاستحواذ والملك ثابتين للمختلس من قبل ومستمرين على الثبوت له الى يوم البيع وانما القانون يعني بالاختلاس في المادة ٢٨٠ ازالة المالك لصفة الحيز عن ملكه المحجوز الموضوع تحت الحراسة ، وذلك بإخفاء إياه وعدم تقديمه للمحضر في اليوم المحدد للبيع اضرارا بالدائن الحازر ، وكلما تحقق الاخفاء وعدم التقديم للمحضر دل ذلك بذاته على قصد مضارة الدائن لتعطيل وصوله الى حقه ، وعلى المالك الحارس ان ادعى سلامة النية أن يشتها(٤٩) . وحديثا قضى بأن جريمة الاختلاس تتم بمجرد عدم تقديم الأشياء المحجوزة ممن هي في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ(٤٩ مكرر) فوجود المال المحجوز وعدم التصرف فيه لا ينفي جريمة الاختلاس متى ثبت أن المتهم لم يقدمه للمحضر في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ(٥٠) .

ويقع على عاتق الحارس المحافظة على المال المحجوز عليه الى أن تنتهي الحراسة وذلك بانتهاء الحيز لأي سبب من الأسباب كبيع الأعيان المحجوزة أو الحث في دعوى الاسترداد بملكية الأعيان المحجوزة للمحترد أو بحكم

(٤٩) نقض ١٩٢٩/٦/١٣ القضية رقم ١٦٥٤ س ٤٦ ق ، ١٩٣٢/١٢/٥ القضية رقم ٤٥٥ س ٣ ق ، ١٩٤١/٢/١٠ قضاء النقض ق ٣٣٣ ، ١٩٧٥/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٨ .  
(٤٩ مكرر) نقض ١٩٧٥/٤/٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٥ ، ١٩٧٣/٦/٥ س ٣٤ ق ٢٩ .

(٥٠) نقض ١٩٥٢/٢/٤ القضية رقم ١٤ س ٢٢ ق . وعلى أن القانون لا يشترط في اختلاس الأعيان المحجوزة أن يقدمها المتهم أو يتصرف فيها بل يكفي أن يشبه أنه سلبها أو نزلها أو أخفاها لرقلة التنفيذ ( نقض ١٩٦٨/١١/٢٩ قضاء النقض ق ٢٠٩ ) .

مافى محكمة المواد الجزئية بنسبه على طلبه الحارس أو المجازير أو المدين لأسباب توجب ذلك... أما نقل المحبوزات من مكان يصحها إلى مبد من الأسباب - ولو كان يوجب أمر من المحكمة - فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة ، بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس ارشاد المحبوز في يوم البيع الى مكان وجود المحبوزات اذا لم يستطع احضارها الى المكان الذى توقع فيه الحبز عليها وليس على المحبوز أن يبيعت عن الشيء المحبوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لثل ذلك ، فامتناع الحارس عن تقديم الشيء المحبوز عليه يوم البيع أو الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبيداً (٥١) . واتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحبوزة واحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحبز الذى وقع بامر السلطة القضائية (٥٢) .

وعرقلة التنفيذ التى تكون الركن المادى فى الجريمة أى ركن الاختلاس سطوى تحتها كل صورة من شأنها أن تؤدي الى عدم تنفيذ الحبز ويبين المنتقولات فى اليوم المحدد لذلك (٥٣) . وتتوفر بالتصرف فى المال المحبوز ببيمه فعلا كماشية أو غلال ، أو باستهلاكه اذا كان مما يستعمل لذلك كالألحاح والمحبوزات الزراعية ، ويكون أيضاً باخفاء المنتقولات المحبوزة فى اليوم المحدد ليبينها وهذا الاخفاء يتم بمجرد ابعادها عن مكان حبزها وتقع الجريمة من الحارس متى قصد اخفاء المنتقولات المحبوزة عن أصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز والمدين المحبوز عليه ومالك المنتقولات اذا حكم له بأخفيها (٥٤) . ولقد قضي بأن الحارس ملزم بأن يقدم الأشياء المحبوزة للمحضر يوم البيع ، أما أن يهربها بقصد عرقلة الاجراءات وتمطيل البيع ثم يظهرها من بعد فإن هذا لا يخله من المسئولية الجنائية التى لزمته لمجرد تهريب الأشياء يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ (٥٥) . فالجريمة تقوم ولو كان المتهم لم يتصرف فى الأشياء المحبوز عليها بالفعل (٥٦) . ولا يفتى الحارس من العقاب احتجابه بأن محصول القطن المحبوز عليه مطلوب لإيصاله للتشوين التهلونى ، إلا أن يجب عليه بعد توقيع الحبز أن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك

(٥١) نفس ١٩٦٤/٢/٤ أحكام النقض من ٦٥ ق ٣٥ - ١٧/١٧/١٣٧٥ من ٢٦ ق ٣٥ .

(٥٢) نفس ١٩٦٠/٥/١٦ أحكام النقض من ١١ ق ٨٦ .

(٥٣) ميل من ٤٣٢ بند ٦٩٠ .

(٥٤) نفس ١٩٦٦/٦/١٢ أحكام النقض من ١٧ ق ٤٨٤ .

(٥٥) نفس ١٩٦٢/١١/٧ قضاء النقض ق ٣٠٤ ع .

(٥٦) نفس ١٩٥٦/١/٢٢ أحكام النقض من ٧ ق ٢٦٠ .

او يقضى بالفناء المحجز (٦٥ مكر)

ولقد اختلف في شأن اتلاف المال في مكان حيزه هل يعد عرفه بالتنفيذ ام لا ؟ فذهب رأى الى أن اتلاف المال لا يكون ركن الاختلاس اى لا يعرقل التنفيذ ، ناسيها على أن المشرع الفرنسى قد نص عليه صراحة في المادة ٤٠٠ من قانون العقوبات وليس لدينا مقابل لهذا النص (٦٦) .  
ويذهب رأى آخر الى أن الاختلاس يصح أن يكون باتلاف المال (٥٨) . وهو رأينا لأن في اتلاف المال تحقيق للغرض من جريمه اختلاس المحجوزات فعليه اعتداه على أوامر السلطة العامة بشأن الحجز وضياح لحق المالكين المحجزين .

وقد تقوم عرقلة التنفيذ بتسديد الحارس على الأشياء المحجوزة الفياض في اليوم المحدد ليبيها وغم علمه به بدلا من أن يترقب حضور المحضر في ذلك اليوم ، حتى لا يجد المحضر من يقدم له الأشياء المحجوزة لبيها (٦٧) .  
لكن اذا كان غياب الحارس يوم البيع امدد مقبول كبرضه مثلا فلا تقوم الجريمة قبله (٦٨) . وتقدير عذر الحارس مسألة موضوعية تخضع لتقدير قاضي الموضوع (٦٩) . وفي واقعة لجأ المتهم فيها الى اتخاذ اجراءات في دعوى صورية وببعت الأشياء المحجوزة في غيبة الحاجز الأول . اعتبرت مجيحه النقص أن جريمة الاختلاس قد تمت ، وقررت أنه يكفى فيها مجرد منع التنفيذ على الأشياء المحجوز عليها أو وضع المواق في سبيله ولو كانت تلك المواق في شكل حجز قضائي صوري وتحت ستار من القانون (٧٠) .

وقد تعرضت محكمة النقض للصورة التي تتمتع فيها المحجوز وقالت إن البنى يؤخذ من فصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات و٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول اخبار القائم بالحجز الثاني بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة التي ظل مكلفا بالمحافظة عليها

(٥٦) مكرن نقض ١٩٧٥/٤/٧ أحكام النقض من ٢٦ ق ٧٥٠ .

(٥٧) أحمد أمين من ٦٨٩ ، الموسوعة الجنائية ج ٦ من ٢٦٧ .

(٥٨) القليل من ١١٩ و ٤٢٩ . رؤوف من ٤٣٢ .

(٥٩) نقض ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض من ٣ ق ٨ .

(٦٠) نقض ١٩٥١/١١/٦ قضاة النقض قد ٣٥٦ .

(٦١) نقض ١٩٥٥/١٢/٥ أحكام النقض من ٦ ق ٢٦٦ . القليل من ٤٢٩ .

(٦٢) نقض ١٩٣٧/٢/١٥ قضاة النقض ق ٢٠٧ ، ١٩٤٤/١٢/٢٥ ق ٢٠٨ .

الى ان يتم رفع الحجزين او الى أن تباع بمعرفة أيهما وإن واجباته تقف عند ذلك الحدود فلا تتعداها ، ومن ثم فلا يجوز أن يتمتع عن تقديم الأشياء المحجوزة لتسويق الحجز تنفيذاً لأي حيز من الحيز المؤتمن عليه ، بل ان واجبه يقتضي تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ثم تركه يتصرف بما يراه تحت مسئوليته وحده (١٢) . وتوقيع عدة حجوزات على شيء واحد يوجب تقديمه للمحضر للبيع تنفيذاً لأي حيز (٦٣ مكرر ) .

ولا يمد اختلاساً للمال المحجوز مجرد استعماله فيما يصنع له ما دام أن هذا الاستعمال لن يمتنع من التنفيذ في الوقت المحدد له أو يعرقله ، كماشية محجوز عليها ليس ما يمنع من الاستعانة بها في حوث الأرض أو الركوب على أن تقام لتولى البيع في اليوم المحدد له (٦٤) .

ولكن اذا كان نقل المال من مكان الى آخر غير الفى حيز عليه فيه لسبب مشروع ولم يقصد به عرقلة التنفيذ لا يقوم ركن الاختلاس ، ولكن يشترط أن ينظر الدائن بهذا الانتقال . فمثلاً اذا حيز على ماشية في منزل معين ثم عدم المنزل فان نقل الماشية حينئذ الى مكان آخر بغير قصد عرقلة التنفيذ لا يتكون به فعل الاختلاس (٦٥) . ولذلك اعتبرت محكمة النقض الجريمة متوفرة متى كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم نقل المحجوزات من المحل السلي حيزت به الى جهة يجهلها الدائن الحاجز دون أن يغيره بهذا النقل ، وإن هذا الاجراء قد وقع منه بسوء نية بقصد عرقلة التنفيذ وعدم تمكين الدائن من بيع المحجوزات (٦٦) .

ويجوز في العمل كثيراً أن يقوم الضراف بتوقيع حيز ادارى على

(٦٣) نقض ١٩٦٥/١٢/٢٨ أحكام النقض من ١٦ ق ١٨٦ .

(٦٤) مكرر نقض ١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض من ٢٦ ق ٣٥ .

(٦٥) الموسوعة الجنائية ج ١ ص ٣٩٤ ، اقليل من ١١٩ ، محمود صليبي ص ٤١٥ .

نقض ١٩٦٦/٢/١٥ الموسوعة الرسمية ص ٣٠ من ٨٧ .

(٦٥) احمد أمين ص ٢٩٩ .

(٦٦) نقض ١٩٥٦/٢/٢٧ أحكام النقض من ٤ ق ٢٥٩ . ونقض بأن واجب المحضر أن

يقدم الشيء المحجوز الى المحضر يوم البيع . فلذلك كان هذا الشيء قد نقل من مكان الحجر لعله من المال وجب على المحضر أن يرشد المحضر الى مكان وجب ان لم يستطع الخضوع الى المكان الفى كان فيه . وليس على المحضر ان يثبت من التوقيع المحجوز بنفسه لان وقته لا يمكن ان ينسج لخل ذلك ، ولأن مهمة الارشاد تقع على عاتق المحضر . نقض ١٩٦٦/١١/٢ نقضاً . نقض فى ٢٠١٦ / ٥ / ١٦ أحكام النقض من ٧٩ ق ٩٩ .

حاصلاته زراعية وفاة المستحقات الحكومة ويحدد يوم للبيع في غير مكان المزج وهو غالباً ما يكون سوق البلدة ، فإذا ما جاء اليوم المحدد للبيع وتوجه الصراف الى السوق يبحث عن المالك المحجوز فلا يجده فهو حينئذ يقوم باتبات الواقعة مسنداً الى المدين تهمة اختلاس الأموال المحجوزة ، وقد يشيخ الصراف الى ما تقوم أنه انتقل بعد هذا الى مكان المزج وبحث عن المحجوزات فلم يجدها ، فهل تقع الجريمة في أي من صورتين ؟ لقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يلزم الحارس بأن ينقل المحجوزات الى مكان آخر غير الذي وقع فيه المزج (٦٧) . وعدم ملزومية الحارس بنقل المحجوز الى السوق ليست علتة تجنب مصاريف نقل المحجوز فقط ، بل هي تجنبه أيضاً ما يتخلله من عناء ومشقة وغيرهما مما لا شأن له بالحراسة ولا بواجباتها (٦٨) ، ولذا اذا لم يجد الصراف المحجوزات في السوق في اليوم المحدد فلا مسئولية على الحارس الا اذا ثبت من أي طريق أن المحجوزات قد اختلست فعلاً ، أي برغم انتهاء واجب الحارس في النقل . وهي الحالة في الصورة الأخرى ، أي حالة ما اذا انتقل الصراف بعد أن لم يجد المحجوزات في السوق ربيحت عنها في مكان المزج فلم يجدها . ولقد قضى بأن الحارس على الأشياء المحجوز عليها غير مكلف قانوناً بنقل تلك الأشياء من محلها الى السوق أو الى محل أصلي لبيعها فيه ، وكل ما هو مكلف به هو احضار الأشياء للمحضر في اليوم المحدد لبيعها بمحل حينها : وقد قام الطاعن بإخبار المحضر بوجود الأشياء المحجوزة في داره فلم يكلف خاطره بمعاينتها ، بل طلب نقلها الى منزل المدة فامتنع بحق عن اجابة هذا الطلب ، وإن مجرد امتناع الحارس عن نقل الأشياء المحجوز عليها من محلها الى محل آخر لا يمكن اعتباره تبديداً ، اذ لا اختلاس فيه ولا عرقلة للتنفيذ ما دام في إمكان المحضر نقل الأشياء المحجوز عليها بواسطة شخص آخر ولو باجر (٦٩) .

ولا ينبغي من الحكم أنه يكون الحارس قد تمهّد بنقل المحجوزات الى المكان المعين لبيعها فيه ، فإن مثل هذا التمهّد لا يصح في القانون اعتبار

(٦٧) نقض ٢٩٥٢/٤/٢٠ إسكالم النقض س ٤ ق ٣٦٢ . ١٩٥٢/٢/٤ من ٣ ق ٢٥٧ .

١٩٥٥/٢/١٧ س ٣٦ ق ٥٥ .

.. (٦٨) نقض ١٩٤٢/٢/٨ قضاء النقض ق ٣٢٠ .

(٦٩) نقض ١٩٣٤/٦/٤ قضاء النقض ق ٢٦٥ .

عدم احترامه مكونا لجريمة ، لأنه اخلال باتفاق لا واجب فرضه القانون (٧٠) .  
ولكن اذا ثبت ان الحارس قد تصرف في المال المجوز عليه قبل التناوب  
المحدد للبيع ، فليس له ان يدفع يانه غير مكلف بنقل المال الى السوق ،  
لان محل هذا ان تكون المجوزات موجودة (٧١) . والدفع بان الحارس ليس  
ملزما بنقل المجوزات الى السوق المعنى لبيعها فيه هو من النفع  
الموضوعة التي لا يجوز التمسك بها لأول مرة امام محكمة النقض (٧٢) .  
ولكن اذا دفع به التهم امام محكمة الموضوع تبين عليها تحييص هذا الدفع  
والرد عليه والا كان حكمها مشوبا بالقصور (٧٣) .

ولا يكفي مجرد امتناع الحارس عن تقديم المجوزات للقول بقيام ركن  
الاغتلاص ، بل يجب ان يكون لمن يتطلب تقديم المجوزات لبيعها صفة  
في ذلك ، ولا فلا يلزم الحارس بتقديم المجوزات . ولذلك قضى بأنه اذا  
كانت المحكمة قد اقامت قضاها بالادانة على أساس ان المتهم لم يقدم  
المجوزات لمنسوب الأوقاف ، ولم يكن لمنسوب الأوقاف صفة قانونية  
في مباشرة البيع وبالتالى المطالبة بالمجوزات فان حكمها يكون غير  
سليم (٧٤) .

#### الركن الثالث: القصد الجنائي :

جريمة اختلاس المال المجوز عليه هي جريمة عمدية ومن ثم يشترط  
ان يتوافر فيها القصد الجنائي . ومسبق القول بأنه يشترط في القصد  
الجنائي لجريمتي السرقة وخيانة الأمانة توافر قصد خاص هو نية تملك  
المال المختلس ، وهو أمر غير متصور في الجريمة الرافضة بالنسبة لملك  
المال لأنه أصلا في ملكه ، وكذلك الحال بالنسبة لغيره اذا لم يمتد تملك  
المال . ولقد استقر القضاء على تعريف القصد الجنائي في جريمة اختلاس

- (٧٠) نقض ١٩٤٣/٤/٥ قضاء النقض ق ٢١٩ ، ١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٦ .  
(٧١) نقض ١٩٤٣/٥/٢٤ قضاء النقض ق ٣٦٩ ، ١٩٥٥/١١/١ أحكام النقض س ٦  
ق ٣٧٤ ، ١٩٥٧/١/٢٨ س ٢٠ ق ٢٠ .  
(٧٢) نقض ١٩٦٥/١/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨ .  
(٧٣) نقض ١٩٥٥/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٦ ق ١١٢ ، ١٩٥٦/١١/٢٦ س ٧ ق ٢٢٧ .  
(٧٤) نقض ١٩٤٩/١/١٢ القضية رقم ١٤٣ س ١٩ ق ١٩ ، ١٩٥٩/٥/٧ أحكام النقض  
س ٢ ق ٢٨١ .

الأشياء المحجوز عليها بما يتفق والفاية منها ، بأنه نية عرقلة التنفيذ فكل فعل يرمي به مرتكبه الى عرقلة التنفيذ على المالك المحجوز عليه يجعل القصد الجنائي متوافرا (٧٥) ويكفي في هذه الجريمة ان يعلم مختلس المال بأنه محجوز عليه وان التصرف الذي يصدر منه من شأنه عرقلة التنفيذ ، وهو ما يثبت القصد في حقه .

فيجب ان يعلم الجاني أن الأشياء محجوز عليها ، فان لم يتوافر هذا العلم بأن وقع الحجز في غيبته ولم يعلم به بأي طريق انتضت الجريمة بالنسبة له لانعدام القصد الجنائي (٧٦) . وثبوت العلم يكون بأي طريق من الطرق (٧٧) .

ويشترط كذلك أن يعلم الحارس بالتاريخ المحدد لبيع المحجوزات (٧٨) علما حقيقيا (٧٨ مكرر) ، لأنه هو اليوم الذي يقع فيه على عاتقه واجب تقديم المال للمحضر للتنفيذ عليه . فان لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع ، وتوجه المحضر للتنفيذ فلم يجد المحجوزات في محل الحجز فلا تقوم الجريمة ، اذ لا يمكن استناد نية عرقلة التنفيذ اليه في ذلك اليوم وهو لا يدري أنه قد حُجز البيع (٧٩) ، ولأن وضع المال تحت الحجز ليس بمعناه تحويله استعماله ، وقد يقتضى استعمال المال من جانب الحارس ، اذا كان مالكة مثلا ، أن ينقله من مكان حجزه . ولذا قضى بأنه اذا كان الحكم المطلق فيه انما بني توفر علم الطاعن بالحجز وتاريخ البيع على اعتبارات قانونية ، فان هذا وان صح التمسك به ضد الطاعن مدنييا ، فانه لا يجوز مؤاخفته جنائيا ، اذ يشترط لتوقيع العقاب في جريمة التبيد أن يثبت علم المتهم باختلاس اشياء محجوزة ، فاذا كان قد دفع التهمة عن نفسه بأن المحضر لم يعلنه باليوم المحدد للبيع ، وكانت المحكمة قد اكتفت في قولها بثبوت

(٧٥) تقضى ١٩٧٣/٢/٥ أحكام القضاة من ٢٤ في ٢٩ .

(٧٦) راجع تقضى ١٩٤٤/١٠/٢ قضاء القضاة من ٢٤٩ .

(٧٧) تقضى ١٩٤٨/١١/٢١ قضاء القضاة من ٢٤٦ ، ١٩٤٥/١/٦ أحكام القضاة من ٦ في ٢١ ، ١٩٥٧/٨/٢١ س ٨ في ٢١٢ ، فلا يشترط أن يكون علم المحضر عند تبليغ الحجز

قد حصل باعلان رسمي ( ١٩٧١/٦/٢٧ أحكام القضاة من ٢٩ في ٦٣٣ ) .

(٧٨) تقضى ١٩٥٥/٢/٥ أحكام القضاة من ٦ في ١٩٩ .

( ٧٨ مكرر ) تقضى ١٩٧٥/٢/١٦ أحكام القضاة من ٣٦ في ٢٢ .

(٧٩) تقضى ١٩٣٠/٦/١٢ قضاء القضاة من ٢٠٢ ، ١٩٧٣/٤/٣٢ أحكام القضاة من ٣٣ في ٦٠٠ .

عليه يوم البيع، بما قاله المحضر في محضر التبديد من أن إجراءات البيع قد استوفيت قانونياً، فلم يتحقق بثبوت هذا العلم بالرجوع إلى أوراق المحضر أو بغير ذلك من طرق التحقيق فإن حكمها يكون قاصراً، إذ يشترط للمقابلة على جريمة اختلاس المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديمه المحجوزات في ذلك اليوم (٨٠).

ويجب أن يكون إثبات العلم عن طريق المقيّن لا بناء لا مجرد الظن والافتراض (٨١). فلا يكفي في إثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق المقيّن (٨٢). ودفع المالك الحارس بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع هو من الدفوع الموضوعية التي يتعين عليه أن يتمسك بها أمام محكمة النقض (٨٣). وإثر عدم العلم باليوم المحدد للبيع في نفس جريمة التبديد محله أن تكون المحجوزات موجودة فعلاً، فإن كانت قد بددت فلا يعمد المتهم الدّفع بعدم العلم بيوم البيع (٨٤). ولذا قضى بأنه إذا كان المتهم لم يدع أمام محكمة الموضوع أن المحجوزات موجودة، وكانت المحكمة قد أدانته في التبديد على أساس أن الصراف بحث عن المحجوزات في محل الحجز فلم يجدها رغم دفاعه بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد لبيعها فأنه لا تكون قد اختلّت (٨٥).

(٨٠) نقض ١٩٤١/١١/٣٤ قضاء النقض في ٣٤٢. فلذا اتفق الدائن المأجور مع المدين للمحجوز شبهة على تأجيل يوم البيع فلم يقدم هذا الشيء المحجوز إلى المحضر فإنه لا يجوز عقاب المحجوز شبهة (نقض ١٩٤٠/٦/١٢ قضاء النقض في ٣٠٢).

(٨١) بغير ١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض في ٢ في ٣٦٩ س ٧٣٢، ١٩٥٨/٣/١٧ س ٩ في ٨٢.

(٨٢) نقض ١٩٦٩/١١/١٠ أحكام النقض في ٢٠ في ٢٤٥، ١٩٥٠/٥/١٥ س ١ في ٢٠٩. فلذا كانت المحكمة قد اعتبرت في حكمها على ثبوت علم المتهم بجديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد اعتناقه من اسلام الأوراق التي عليه تأجيل البيع إلى يوم آخر دون أن تبحث فيما إذا كان قد علم بالبيع علمه حقيقياً، فإن هذا الاعتناح وحده لا يؤدي إلى ثبوت العلم (نقض ١٩٥٧/٢/١١ أحكام النقض في ٨ في ٣٩).

(٨٣) نقض ١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض في ١٩ في ١١٢، ١٩٤٤/٣/٢ س ٢٥ في ٤٧.

(٨٤) نقض ١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض في ٢٢ في ١٢٢، ١٩٥٤/١٠/٢٥ س ٦ في ٤٢.

(٨٥) نقض ١٩٧١/١٢/١٩ أحكام النقض في ٤٨ في ١٨٣، ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢٦ في ٣٠، ١٩٧٥/٥/٢٦ في ١٠٨.



وأخيرا فإنه يشترط أن تكون نية الفاعل هي عرقلة التنفيذ ، فالشخص الذي يضطر الى نقل ماله من مكان حيزه الى مكان آخر خوفا عليه من حريق مشتمل ثم لا يتسع له وقته لأخطار الدائن بالمكان الجديد لا تتوافر في نفسه نية عرقلة التنفيذ عندما لا يجد المضر المال في مكان الحيز (٢٨٦) . ومتى كان الثابت أن المجني عليه قد تراخى في تسلم النقولات التي عين المتهم حارسا عليها وفي دفع نفقات حفظها حتى يبعث بعرقلة المضر وفاء لتأخر ايجار المخزن الذي حفظت به ، فإنه لا يجوز اتخاذ ذلك دليلا على أن المتهم يتصرفه القانوني هذا قد قصد الى تبديد ما أودع لديه (٨٧) .

وقيام القصد الجنائي في اختلاس المحجوزات مسألة يختص بالفصل فيها قاضي الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض ، فيستخلص من وقائع الدعوى وما بين يديه من أدلة (٨٨) . وعلى المحكمة أن تبين في حكمها بالادانة توافر القصد الجنائي لدى المجرم والا كان حكمها مبيها . وقد قضى بأن جريمة تبديد الأشياء المحجوزة لا تتحقق الا باختلاس هذه الأشياء أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بصدمة تقديمها يوم البيع (٨٩) . فإذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أنه لم تتخذ اجراءات لبيع المصنوع المحجوز وإن المستأجرين من باطن الطاعن كانوا يقومون بسداد دفعات الأيجار رسا الى وزارة الأوقاف بموجب ايصالات محررة باسم الطاعن عندئذ أولئك المستأجرين ، وهو ما لا يكون الا لقضاء امتثالهم على مسؤولاتهم المحجوزة . فإن الحكم اذ أدان الطاعن بالتبديد بناء على أن منه الجريمة لا تنتفي عنه لأنه عين حارسا على الزاغة المحجوزة ومن واجبه المحافظة عليها ورد المدون عنها أو العيب بها وذلك دون أن يكون لدى الطاعن نية عرقلة التنفيذ على المحجوز يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٩٠) . ودفع الطاعن بصدمة مسئوليته عن تبديد المحجوزات استنادا الى أن الدائرة قد استولت عليها بغير علم منه أو رضاه هو . دفع - لو صح - لانتع به

(٨٦) نقض ١٩٥٤/٢/٨ قضاء النقض ق ٣٦٠ .

(٨٧) محمود مصطفى س ٤١٧ .

(٨٨) نقض ١٩٥٧/١/٣٩ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧ .

(٨٩) نقض ١٩٣٣/٢/٢٨ قضاء النقض ق ٣٧٨ ، ميل س ٢٢٤ .

(٩٠) نقض ١٩٧٢/٥/١٦ أحكام النقض س ٩٣ ق ٩٩ .

القول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ (١١) .

ويذكر في بيسان سنة نية مختلس الشيء المحجوز أن يذكر الجرم أن جنوبي الحجز قد ذهب اليه وطلب عنه الشيء المحجوز فقرر له أنه غير موجود (١٢) . وليس من اللازم أن يتحقق الحكم عن قصد الجنائي استقلالاً ما دام ما دون فيه ظاهراً بثبوته (١٣) . وإذا توافر قصد الجنائي على الوجه سالف الذكر ، فلا أثر للبائع على قيام الجريمة (١٤) ، فلا يعفى الحارس من العقاب احتجاجاً بأن الشيء المحجوز عليه غير مملوك للمحجوز عليه ، إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمنع عن تسليمه لئلا يتركه حتى يقضى لهذا الأخير من الجهة المختصة بإلغاء الحجز (١٥) .

والضرر في هذه الجريمة مفروض دائماً ، الشأن فيه شأن أية جريمة أخرى (١٦) . ولذلك قضى بأنه لا يجوز لمنهم حكم عليه في تهمة تبديد أشياء محجوزة أن يطعن على الحكم بزعم علم حصول ضرر للمجنى عليه لوجود الأشياء المحجوزة ، إذ الضرر قد يحصل من مجرد اختفاء هذه الأشياء وعدم تقديمها يوم البيع ، ولا حاجة للنقض صراحة في الحكم على توافر الضرر في مسائل التبديد ، ما دامت وقائع الدعوى تدل عليه جلياً (١٧) . وجاء بمذكرة لجنة المراقبة القضائية أن اختلاس الأشياء المحجوز عليها هو جريمة ضد القضاء ولا يلزم لوجوده أن يكون المدين قد لحقه ضرر ولا أن يكون المتهم قد قصد إلحاق الضرر به ، بل تتوافر الجريمة إذا كان المتهم بعد تعيينه جارساً على الأشياء المحجوزة ينسأ على إجراءات صحيحة في الشكل قد اختلسها بقصد إخراجها من التنفيذ للقضاء (١٨) . وقد قضى بأنه إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر

(١١) نظري ١٦٥٢/١/٢٧ أحكام النقض س ٤ ق ١٦٧ ، ١٦٥٢/٢/٢٤ س ٤ ق ٢٠٦ .  
١٦٥٢/١٢/٣٠ س ٤ ق ٢٧٧ .

(١٢) نظري ١٦٦٠/٣/٢٤ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٤٠ .

(١٣) نظري ١٦٤٩/١٢/١٩ لهذا النقض ق ٢٨٤ .

(١٤) نظري ١٦٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٥٣ ، ١٦٥٨/٢/٢٤ س ٩ ق ٥٥ .

(١٥) ميل س ٤٧٤ .

(١٦) نظري ١٦٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٠ ، ١٦٦٠/١٠/٢١ س ١١ ق ١٤٣ .

(١٧) رؤوف س ٢٩٤ .

(١٨) نظري ١٦٦٩/٥/١٥ لهذا النقض ق ٢٧٦ .

الضرر ، فانه يتمين على المحكمة أن تشير اليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره (٩٩) .

### نظام الجريمة والمقاب عليها :

تتم جريمة اختلاس المال المحجوز عليه بمجرد نقل المال من المكان الذي تم فيه توقيع الحجز والذي سوف يجرى بيعه فيه وذلك بنية عرقلة التنفيذ (١٠٠) . وكما قلنا بصدد جريمة خيانة الأمانة لا تشترط المطالبة الرسمية لرد المال من يد الأمين للاستدلال على تمام الجريمة وأن الجريمة يجوز أن تقع ولو قبل تلك المطالبة ، فالحال أيضا في الجريمة الواقعة فانها تتم بوقوع الفعل المكون للاختلاس ولو كان سابقا على اليوم المحدد للبيع (١٠١) . ولذا قضى بأن جريمة اختلاس المحجوزات كسائر الجرائم تتم بوقوع الفعل المكون لها ، فتصرف الخارس في المحجوزات لمنع التنفيذ عليها تقع به حسنة الجريمة ، ويجب اعتباره مبدأ لمة سقوط الدعوى العمومية ، أما المطالبة بتقديم المحجوزات مع ثبوت سبق التصرف فيها من المطالب ، فلا يصح عدنها ميسلا للمدة ما دامت المحجوزات معينة بالوقت وليست من المثليات التي يقوم بعضها مقام البعض والتي قد توضع فيها على لئلا اختلاسها يتم بالعجز عن ردها عند المطالبة (١٠٢) . ويجب أن يكون الحكم الصبادر بالعقوبة في جريمة التبديد شاملا لبيان تاريخ التبديد وتاريخ الحجز وكذلك السلطة التي أوقعت الحجز والا كان باطلا (١٠٣) .

ولا يشترط في اثبات جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها أن يخزئ مندوب الحجز محضرا يثبت فيه واقعة التبديد يوم حصولها بل يكفي ، كما هو الحال في سائر الجرائم ، أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من

(٩٩) لجنة الرقابة القضائية سنة ١٩٠٩ ق ١٥٣. انظر إليها في الموسوعة الجنائية ج ١

ص ٤٠٤ .

(١٠٠) نفس ١٩٦٥/٢/٢٣ أحكام النظم ص ١٦ ق ٤٨ .

(١٠١) نفس ١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النظم ص ٦ ق ٩٥ . نفس بأن الجريمة تتم بعدم تقديم هذه الأشياء من من في عهده إلى الخلف بيضا في اليوم المحدد للبيع بصدد عرقلة التنفيذ . نفس ١٩٧١/١٢/١١ أحكام النظم ص ٢٢ ق ١٨٤ .

(١٠٢) نفس ١٩٥٨/٢/٢٤ أحكام النظم ص ٩ ق ٣٣٧ .

(١٠٣) نفس ١٩٤٢/٢/٢٦ اقتضاء النظم ص ٢٣٨ . نفس ١٩٣٩/١١/١٤ نفس .

ق ٣١٨ ، ١٩٧١/١/١٤ أحكام النظم ص ٢٤ ق ٥٠ .

أى دليل أو قرينة تقسم إليها (١٠٤) .

ودراسة الاشتراك هي من المسائل التي تبحث مع الأحكام الصامة  
للسانون العقوبات وتطبق قواعده بالنسبة لجرمة باختلاس الأموال المحجوز  
عليها . فيشترط حتى يعتبر الشخص شريكا للفاعل في الجريمة أن يثبت  
مساهمته في ارتكابها بطريقة مما نص عليها القانون سواء أكانت تحريرا  
أم اتفاقا أم مساعدة . والاستدلال على قيسام الاشتراك في الجريمة هو من  
الوقائع ويسندل عليه قاضي الموضوع بما بين يديه من أدلة غير خافض  
في ذلك بحكمة النقض . ويحدث كثيرا في العمل أن يكون حارس المال  
المحجوز على علاقة وثيقة بمالك المال ، كما إذا كان زوجا أو ابنا أو أخا له ،  
فإن أسبغت للحارس جريمة اختلاس المال المحجوز هل تعتبر القرابة بينه  
وبين المالك دليلا على اشتراك الأخير فيها ؟ الرد على هذا ميسور لأن اسناد  
ارتكاب الجريمة الى فرد أو اشتراكه فيها يقتضى إقامة الدليل على ذلك ،  
ومن ثم لا يؤخذ بقاعدة مطلقة في هذا الصدد وإنما ينظر الى كل حالة على  
حده . ولذلك قضى بأن مجرد كون المتهم مالكا للشئ المحجوز ومدينا ليس  
من شأنه بذاته أن يؤدى الى ثبوت اشتراكه في جريمة التبيد بالاتفاق  
والمناسبة . فإذا استند الحكم الى ذلك وحده في اثبات الاشتراك كان  
قاصرا قصورا يعيبه مما يوجب نقضه (١٠٥) . وأنه إذا استنتجت المحكمة  
من سكوت المالك المدين حارسا على الأشياء المحجوزة ومن عدم معارضة أخيه  
في التصرف في تلك الأشياء أن هناك اتفاقا بين الآخرين على تبديدها ،  
فهذا الاستنتاج فضلا عن كونه مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع لا غبار  
عليه ، لأن الاتفاق لا يستلزم حتما عملا إيجابيا من جانب الشريك ،  
بل يكفي لتحقيقه أن يلتزم الحارس موقفا سلبيا كما هو الحاصل في مثل  
هذه الصورة (١٠٦) . وأنه إذا تواطأ المالك مع الحارس على اختلاس الأشياء  
المحجوز عليها فإن الواقعة تنطبق على المواد ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ عقوبات  
بالنسبة للمالك الشئ يعتبر شريكا للحارس في اختلاس الأشياء التي  
سلمت اليه على سبيل الوديعة (١٠٧) .

(١٠٤) نقض ١٩٢/٤/١٠ قضاء القضاة ق ٤٢٠  
(١٠٥) نقض ١٩٧١/١٢/١٩ احتكام القضاة من ٢٧ ق ٦٨٣٠ ، ١٩٦٥/٤/١٠ ، ١٦  
ق ٧٠  
(١٠٦) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ احتكام القضاة من ٢ ق ٩١٠  
(١٠٧) نقض ١٩٣٤/١٢/١٧ قضاء القضاة ق ٢٢٠

وجريمة اختلاس المحبوزات - كما رأينا - لا تتم الا بعرقة التنفيذ  
الذى يتضمن فى نقل المال المحبوز من مكانه سواء تم التصرف فيه أم لا ،  
ومبهره فيسلم النية فى عرقلة التنفيذ لا يكفى اذا ما حضر المكلف بالبيع  
ووجد المال فى المكان الذى حجز عليه فيه . والشروع فى جريمة اختلاس  
المحبوزات من الممكن وقوعه فى الصورة التى يبدأ فيها حارس المال المحبوز  
أو مالكة بنقله عند وصول الحضر مثلا ثم يضبط عندهم ويتم البيع ،  
كمن يحاول تهريب ماشية من الباب الخلفى للمنزل . والشروع فى اختلاس  
المحبوزات يصادف عليه اذا كانت الجريمة التامة تنطوى تحت نص  
المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات ، لأنها تعتبر فى حكم السرقة ، أما ان كانت  
الجريمة التامة يطبق عليها نص المادة ٣٤٢/ع فلا عقاب على الشروع فيها  
لأنها تأخذ حكم خيانة الأمانة ولا عقاب على الشروع فى هذه الجريمة  
الآخيرة . وهذه تفرقة لا مبرر لها لأن حكمة التجريم والعقاب متوافرة  
فى الصورتين ، ولكن أمام صراحة النص لا مفر من افعالها .

ولما كان اختلاس المحبوزات يتضمن الاعتداء على أواخر السلطة  
القائمة قضائية أو إدارية وكذلك حق الدائن الجائز فإنه لا محل لأعمال  
حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات . فالأين الذى يختلس مالا محبوزا  
عليه ومملوكا لوالده تستطيع النيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية ضده  
دون حاجة لشكوى من والده (١٠٨) . وهذا وتنص الفقرة الثانية من  
المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات على أن « لا تسرى فى هذه الحالة أحكام  
المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلق بالإعفاء من العقوبة » . وقضى بأنه  
لا تسرى على جريمة اختلاس الأشياء المحبوز عليها أحكام المادة ٣١٢/ع  
الخاصة بالإعفاء من العقوبة (١٠٩) .

الآن تمت جريمة اختلاس المحبوزات حقها العقوبة ، ولا يؤثر فى هذا  
أداء المدين فى وقت لاحق قيمة الدين المحبوز من قبله إلى الدائن (١١٠) .  
وإن كان هذا قد يكون له أثره على قدر العقوبة ويقضى غالبا بوقف تنفيذها  
وهو على أى حال لا يدل على انتفاء القصد الجنائي (١١١) . على أن المسئولية

(١٠٨) نفس ١٩٣٦/٢/١٥ قضاء النقض قه ٢٢٧ .

(١٠٩) الشاوي ص ١٨٥ .

(١١٠) نفس ١٩٤٥/١٢/١٠ قضاء النقض قه ٣١٧ .

(١١١) نفس ١٩٧٢/٥/١٦ أحكام النقض من ٤٢ ق ٢٦ . ١٩٥٢/٨/٢٤ من ٧ ق ٢٦ .

عن التهديد تنتفي إذا ما تم الوفاء بما يصادل قيمة الأشياء المحجوز عليها قبل اليوم المحدد للبيع<sup>(١١٢)</sup> . وإقالة المتهم من الضمانة السابقة الحكم بها عليه هو تصرف قلنوني تم به إبراء ذمته من الالتزام بالوفاء بمبلغ الضمانة المنفذة بها قبيل تبليغ تهديد وصيغ المسأل المحجوز عليه بأهلها المالكه يتصرف فيه كيف يشاء<sup>(١١٣)</sup> .

ولقد أحال المشرع بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات على العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة والمنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع ، بمعنى أن مرتكب الجريمة يعاقب بالمحبس من أربع وعشرين ساعة إلى ثلاث سنين ، وللقاضي أن يضيف إلى عقوبة الحبس غرامة حدها الأقصى مائة جنيه . وكذلك الحالة بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٣ من قانون العقوبات التي تعتبر في حكم السرقة وتطبق عليها عقوباتها .

ويضمم الفقه في مصر إلى أن جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٢٢ ع تسرى عليها مختلف الظروف المشددة الخاصة بجريمة السرقة وتبعا يصح أن تعد الواقعة جنائية<sup>(١١٤)</sup> ، وهو أيضا مذهب القضاء . فقد قضى بأن المادة ٣٢٣ ع اذ نصت على أن اختلاس الأشياء المحجوزة يعتبر في حكم السرقة ولم كان حاصلا من مالكتها أفادت أن هذا الاختلاس - إذا وقع من غير الحارس - يكون كالسرقة من كل الوجوه وأن مختلس الأشياء المحجوزة كالباحق في جميع الأحكام فتوقع عليه العقوبات المقررة للسرقة مع تنويعها تبعا للظروف المشددة التي قد يقتضي بها فعل الاختلاس ، فتشدد عليه العقوبة بسبب العود . ويؤيد ذلك ما جاء في تعليقات نظارة المحاسبة على المادة ٢٨٠ من قانون سنة ١٩٠٤ القابلة للمادة ٣٢٣ الحالية من إله النص جعل هذه الجريمة من نوع خاص معاقفا عليها بالمعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه المعقوبات<sup>(١١٥)</sup> .

(١١٢) نفس ١٩٥٣/١٠/٢٠ أحكام النقض من ١٢ ق ١٢٢ .

(١١٣) نفس ١٩٦٢/١١/١٩ أحكام النقض من ١٣ ق ١٨٢ ، ١٩٦٢/١٩/١٩ ق ٨ .

(١١٤) نفس ١٩٦٠/٣/١٤ أحكام النقض من ١١ ق ٤٩ .

(١١٥) أحمد أمين من ٦٩٢ ، المشرقة القضائية ج ١ ص ٤٠٤ ، القلق من ١٢٠ .

محرم مصطفى من ٤٩٩ ، مؤلف من ٤٩٩ ، الشاوي من ٦٨٤ ، ويضمم إلى في فرنسا إلى المكسي ويرى أن العقوبة لا يمكن أن تشبه تلك كانت للظروف التي تحمل فيها الاختلاس ( جارسون م ٤٠٠ بك ١٨٨ ، ووسليه بك ٧٠٥ ) .

وأن المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات قد نصت بصيغة عامة مطلقة على أن اختلاس الأشياء المحبوزة يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالها ، ومقتضى هذا أن تمتد النواقمة جنحة سرقة أو جنائية سرقة تبعا للظروف التي وقعت فيها ، فإذا كان المتهمون قد شرعوا أثناء الليل في اختلاس محصول القطن المملوك لأحدهم والمحبوز عليه لصالح آخر حالة كون أحدهم يحمل سلاحا فإن فعلتهم تكون جنائية مماقبا عليها بالمواد : ٤٥ ، ٤٦ ، ٣٦١ ، ٣٢٣ من قانون العقوبات ، ولا يصح العقاب عليها على أساس أنها جنحة (١١٦) .

وهذا الذي سبق أمر يستلقت النظر ، ذلك أن الفرض من تقرير العقاب على اختلاس الأموال المحبوزة هو احترام أوامر السلطات العامة وحماية حق من أوقع الحجز لمصلحته ، يستوى في هذا أن يكون المختلس مالك غير حارس أو شخص غير مالك اتفق مع المالك أو أن يكون مالكا للمحبوزات وممينا عليها حارسا . أي تستوى صورتان المنصوص عليهما في المادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ من قانون العقوبات في درجة التجريم والتصد من الجريمة وهو عرقلة تنفيذ الحجز . ومن الناحية التشريعية يحسن توحيد الحكم بين الحالتين .

---

(١١٦) نفي ١٩٤٣/١/١٩ قضاء النفي ق ٣٦٠ .

(١١٧) نفي ١٩٤٨/١٠/٢٥ قضاء النفي ق ٣١٤ .





## المفصل الثالث عشر

### الحريق عمدا

الحريق العمدا من الجرائم التي وإن كانت حاليا قليلة الوقوع في الريف إلا أنها أخذت صورة خطيرة في الآونة الحديثة حين يكون موضوعها مالا عاما . فالحريق يلحق خسارة لصاحب المال إن كان فردا وقد يترتب عليه ضرر أكثر تتحملة المولة بما يصيب ثروتها القومية (١) .

والحريق ينصب أساسا على الأموال ، على أن هذا لا يمنع من أن يلحق ضرره بعض الأفراد وهم حينئذ غير مقصودين من الحريق والا. عه الفعل على هذا النوع جريمة قتل عمدا أو شروع فيه على حسب الأحوال . وسوف نرى أن المشرع اعتد بالنتيجة التي تترتب على الحريق في صلبه الصورة مشددة العقوبة . وقد كشف العمل عن أن معظم الأسباب الدافعة إلى ارتكاب جرائم الحريق في الريف ترجع إلى الضفائن المائلية والأخذ بالنار والخلاف حول النفقة ودفع العار والضييق المالى والنزاع على المهدية أو على وظائف أخرى والخلافات الناشئة بسبب الري والتمسك على المهور وقسمة المحصولات ونزول المواشي في الزراعات والتعرض لملك الغير والنمرقات . أما جريمة الحريق التي يكون موضوعها مالا عاما فإنها غالبا ما ترتكب لاختفاء اختلاس وقع عليه .

ويقع الحريق عمدا - وهو ما نتناوله هنا - كما قد يقع نتيجة إهمال ، والأخير تناولته المادة ٣٦٠ من قانون العقوبات في قولها : الحريق الناشئ عن عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحلات الأخرى التي توقد فيها النار ، أو من النار الواقعة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم

---

(١) والماني يستثنى في جريمة الحريق على اندراك مادية بقوة عباه من قوى الطبيعة المصرة على الخللها الإنسان خرجت عن طوق إرادته ولم يعد في وسعه كبحها ولا تقدير النتائج التي تؤدي إليها ، وتقتل الجريمة مسهولة ارتكابها في البدء وصعوبة الوقاية منها أو من نتائجها ( الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٥٠ ) .

أو غيطان أو يساتين بالقرب من كيما نين أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود ، وكذا الحريق الناشئ عن استعمال صواريخ في جهة من جهات البلدة ، أو بسبب أعمال آخر يصاقب عليه بالحس مدة لا تزيد على شهر أو بدفع غرامة لا تزيد على عشرين جنيهها مصرى .

وفد تكلم المشرع على جريمة الحريق عمدا في الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات في المواد من ٢٥٢ الى ٢٥٩ تحت عنوان « الحريق عمدا » . وقد تناولت المادة ٢٥٢ وضع النار في المحلات المسكونة والمعدة للسكنى وما يأخذ حكمها ، وتكلمت المادتان ٢٥٣ و ٢٥٤ على وضع النار في المحلات الغير مسكونة والغير معدة للسكنى وما يأخذ حكمها ، وتناولت المادة ٢٥٥ وضع النار في أشياء مما لا يدخل في الصورتين السابقتين ، ووضعت المادة ٢٥٦ طرفا مخففا في هذه الحالة . وتكلمت المادة ٢٥٦ على الحريق بالتوصيل ، وأخيرا فإن المادة ٢٥٧ ذكرت حالة تصعيد العقوبة عندما يترقب على الحريق موت أشخاص . ويستخلص من مضمون المواد السالفة البيان أن أركان جريمة الحريق عمدا ثلاثة : الأول فعل الاحراق ، والثانى المال موضوع الجريمة ، والآخر القصد الجنائى .

### الركن الأول فعل الاحراق

إن الهدف الذى يبنى الجنائى تحقيقه من الحريق هو اعداد وتدمير المال موضوعه ، ومن ثم فهو يلجأ الى اشعال النار في ذلك المال . ويستعمل المشرع دائما عبارة وضع النار ، فهى الركن المادى في جريمة الحق العمدا . ويقصد بوضع النار اتصالها بالمال المراد احراقه . وأى مادة تؤدى الى وضع النار في المال المراد احراقه تجعل هذا الركن متوافرا ، فقد يكون ذلك ينشر القاذب على المكان المراد اشعال النار فيه ثم ايقادها أو القضاء مواد حارقة عليه أو وضع مواد تشتعل اذا ما اقتربت منها النار ، وذلك في مكان اعتاد صاحب المال ايقاد النار فيه . فالوسيلة التى استخدمت في احداث الحريق لا أهمية لها (٢) . واثبات المحكمة في مسائل الحريق العمدا وضع

النار وأن هذا الفعل حصل عن عمد يكفي تماما لبيان توافر الأركان المكونة للجناية بدون حاجة الى ذكر الطريقة المادية التي حصل بها الحريق والمالقة المنتهية التي استعملت ، ما لم تكن هذه النقطة محل نزاع وكانت لها أهمية خاصة بالذات في هذه القضية بالذات (٤) .

ولكن هل يتطلب قيام الركن المادي اشتعال النار في المال المراد احراقه ، أم يكفي أن تتصلب به النار حتى ولو لم يشبب الحريق ، وهو ما يدعو الى التطرق لبحث متى تعتبر جريمة الحريق العمد قد تمت وحتى تمت أنها قد وقفت عند حد الشروع .

إذا رجعنا الى النصوص التي تناولت جريمة الحريق العمد لوجدنا ان المشرع يعتبر الجريمة تامة بمجرد وضع النار في المال المراد احراقه . فهو لا يتطلب اشتعال النار في المال ولا ضرورة احتراقه . فمن يشمل عود تقاب وضمه على المال الذي ينبغي حرقه ويضبط في التو يعتبر مرتكباً لجريمة الحريق العمد تامة . وهذا امر يتفق مع فكرة التجريم في الحريق العمد وخطورة ما يترتب عليه بسبب القوة المدمرة للنار التي لا يسهل السيطرة عليها . فلا يشترط لتمام جريمة الحريق العمد أن يكون الشيء قد تلف بفعل النار ، بل يكفي أن تكون النار قد أمسكت به (٥) . وقد قضى بأن الجريمة تعتبر تامة بمجرد وضع النار عمداً في أحد الأماكن الواردة بالنص سواء اشتعلت النار أو لم تشتعل . فإذا كان النابئ بالحكم أن المتهم قذف كرة مشتعلة في مخزن لاحتراقه ولم يتحقق الغرض الذي رمي اليه من فعلته ، فيصح عقابه ولو لم تلتهم النار شيئاً من محتويات المخزن (٥) . وأنه يكفي لتوافر أركان جريمة الاحراق أن يكون الجاني قد وضع النار عمداً في محل مسكون أو معد للسكنى بصرف النظر عن علم أصحاب المكان أو عدم علمهم بخطور الحريق الذي أشعل عمداً بحملهم ، فإن هذا كله من الملابسات المحيطة بالفعل المقترف ولا تأثير له في توافر جريمة الحريق

---

(٣) نقض ١٢/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥١ . وقضى بأن القانون يعاقب على وضع النار عمداً بدون تقييد بواسطة مضمومة كالقذف كبريت أو قمع مغفل أو غيرها من المواد التي من شأنها الاشتعال . فلا ضرورة لبيان شيء من تلكه الرسائل في الحكم ( نقض ٢٨/٩/١٩٠٨ المجموعة الروسية ص ١٠ ق ٢٧ ) .

(٤) أحمد أمين ص ٢٩٨ .

(٥) نقض ٢٠/٣/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٣ .

وقد ما نحن عليه القانون . لذا رشح شخص بنزينا على مفروشات منزل  
واقفل فيها النار فاطفاها الجيران الذين بادروا بالحضور على الاستغاثة  
فهو اذن قد وضع عمدا في محل مسكون<sup>(١)</sup> .

اما عن الشروع فقد عرفته المادة ٤٥ من قانون العقوبات ، والركن  
المادى فيه هو البدء فى التنفيذ ، ولقد اشرنا فى أكثر من موضع فى هذا  
المؤلف الى الخلاف حول تعريفه بين المذهبين المادى والشخصى ، وان المذهب  
الذى ساد فى محيط القضاء وبين الفقهاء هو المذهب الشخصى ، الذى  
يعرف به التنفيذ بأنه الفعل الذى يؤدى مباشرة الى اتمام الجريمة ، بمعنى  
انه لم ترك الجانى على حاله لانه انتهى الامر الى اتمام الجريمة . وعلى هذا اذا  
كانت جريمة الحريق التامة تقع بمجرد وضع النار فى المال المراد احرقه ،  
فان الشروع فيها يتوافر بالأفعال السابقة على اتصال النار بالمال موضوعها  
بمعنى كانت تؤدى اليه مباشرة . فمن يصب غاز على المال ثم يشعل الثقاب  
وقبل ان يوصله الى الغاز يضبط أو يطفىء الهواء النار فى يد بعد مرتكبها  
جريمة الشروع فى الحريق<sup>(٢)</sup> . وقد قضى بأنه اذا نسب الى المتهمين  
انهم توجهوا الى كود الدريس الموجود فى القبط ثم صبا عليه الغاز وضبط  
المتهم الأول قبل اشعال الكبريت ، وقد ضبط مع المتهم المذكور كبريت  
وأعترف لبوليس بأنه كان يريد حرق الدريس ، فمشتري المتهمين للغاز  
والكبريت والسريه ، وهو من المواد القابلة للاشتعال ، قاصدين محل  
الحريق ، هو عمل تحضيرى لا يعاقب عليه القانون لجواز أن يعدل المتهمان  
بعد ذلك عن ارتكاب الجريمة ، ولكن المتهمين لم يقفا عند هذا الحد  
بل تجاوزاه وبدا فى تنفيذ الجريمة بأن وصل محل الواقعة والقبيل الضاز  
على الدريس المقصود حرقه ، وقد قبض على أولهما أثناء ذلك فلم تتم  
الجريمة لهذا السبب ، وقد ظهر القصد الجنائى بطريقة جلية من اعتراف  
المتهم الأول ومن الأفعال التى ارتكبها ، فيكون هذا الفعل بدا فى تنفيذ  
جريمة الحريق<sup>(٣)</sup> . وسكب المتهم لسائل البترول على نافذة ماكينة طعن  
الفلل وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد اشعال النار فيها يده شروعا<sup>(٤)</sup> .

(١) نقض ١٩٣٤/٤/١٦ ضريبة القواعد القانونية ج ٢٠ ق ٢٢٢ .

(٢) احمد امين ص ٣٦٦ . وروبرت غرين ص ١٠٢ .

(٣) نقض ١٩٣٣/١١/١٦ الحسابات ص ٤ ص ٥٠٧ .

(٤) نقض ١٩٥٩/٣/٢٠ احكام النقض ص ١٠٠ ق ٨٠ .

**الحريق بالتوصيل :** تنص المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات على أنه :  
« لاكتفك بمقاب هذه العقوبة بحسب الأحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار عمدا في أشياء لتوصيلها للشيء المراد إحراقه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك » - وهذه المادة تتناول المادة ١٢٤/٩ من قانون العقوبات الفرنسي - ولتعرف صورة أعمال هذا النص ينبغي علينا أن نقتله في الواقع المثل والصورة التي تخطر بالبال فورا فهو فيمن يسهو وضع النار في مسكن أو مخزن فيتوصل به جلا ميللا بالبتزول ثم يشعل النار في طرف هذا الحبل لتسرى فيه حتى تصل إلى المال المراد إحراقه - وحينئذ يمكن تصور عدة فروض :

الفرض الأول تمتد فيه النار عن طريق الحبل إلى أن تصل إلى المال المراد إحراقه ، وحينئذ تطبق المادة الخاصة بوضع النار في ذلك المال ولا غائبة من أعمال النص الخاص بالحريق بالتوصيل ( م ٢٥٦ عقوبات ) ،  
لأنه بطريق المادة ٣٢ عقوبات الخاصة بالتمسك لن توقع إلا عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد ، وفي الفرض المطروح العقوبة واحدة في الحالين .

**والفرض الثاني** تمتد فيه النار أيضا عن طريق الحبل ولكنها لا تصل إلى المال المراد إحراقه بسبب خارج عن إرادة الفاعل كاطفائها بحرفة شخص آخر أو قلة كمية البنزول المساعدة على الاشتعال - وفي حسبنا الفرض يستند إلى شخصي جناية الشرور في وضع النار عمدا في المال المراد إحراقه (١) ، أخذا بالمذهب الشخصي ، لأن هذا الفعل من جانب الفاعل يؤدي مباشرة إلى اتهام الجريمة ، كما سلف لنا بيانه - ولا ينطبق نص المادة ٢٥٦ عقوبات في هذه الصورة ، فاجتمع الشراح أخذا من روح التشريع أنه لا بد من وصول النار إلى الشيء المراد إحراقه ، وهو الأمر الغير عاقل في الفرض المطروح ، وقد لا يشكل وضع النار في الشيء الموصل جريمة إذا كان حلقا للفاعل ، وقد يشكل جريمة التلاف إذا كان مملوكا لغير الفاعل .

**والفرض الثالث** تمتد فيه النار أيضا عن طريق الحبل ولكنها لا تصل إلى المال المراد إحراقه بسبب يرجع إلى إرادة الفاعل ، كاطفائها أو إبعاد طرفها الآخر عن أن يصل إلى المال - وفي هذه الحالة يكون نص المادة جريمة



المصري . ولما كان النجس السبائغ في المرقع في مضر عو للشمس على  
الوجه سيال في الذكر فإنه لا محل للإقامة إلا في المكان ٢٥٦ من قانون  
النجس .

## الركن الثاني

### موضوع الجريمة

تناولت المواد ٢٥٢ و ٢٥٣ و ١/٢٥٥ غوبات بيان موضوع جريمة الحريق  
المتعمد . ففصلت المادة ٢٥٢ على أن « كل من وضع عمدا نارا في مبان  
كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في غابات كائنة خارج سور  
ما ذكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أي  
محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية أم لا  
يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » . ويحكم أيضا بهذه العقوبة على  
من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على  
أشخاص أو ضمن قطار محتوي على ذلك » . وتنص المادة ٢٥٣ على أن  
« كل من وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن  
ليست مملوكة ولا معدة للسكنى أو في مضايف أو أسواق أو آلات رى  
أو في غابات أو أحيات أو في مزارع غير محصنة يعاقب بالأشغال الشاقة  
المؤقتة إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له » . وتنص المادة ١/٢٥٥  
على أن « من وضع النار عمدا في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع  
محصود أو في أكوام من قش أو تبن أو مواد أخرى قابلة للاحتراق سواء  
كانت لا تزال بالفيط أو نقلت إلى الجرن أو في عربات السكك الحديدية  
سواء كانت مشحونة بالبضائع أو لا ولم تكن من ضمن قطار محتوي على  
أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء  
مملوكة له » .

فيشترط في موضوع جريمة الحريق العمدا أن يكون مالا ، وعلى هذا  
فمن يضع النار في جسم إنسان يعتبر مرتكبا لجريمة أخرى هي القتل  
أو الشروع فيه أو أحداث إصابة عمدية مصحبه ما ينتهي إليه التحقيق من  
تحديد للقتل الجنائي . ومن يضع النار في جسم حيوان يرتكب جريمة  
الاضرار بالحيوان .

والأصل في التجريم أن يكون وضع النار في مال مملوك للغير لأن

اليساعث على الجريمة هو غير الفاليد حرمان صاحبه المال منه . وبالأصل أيضاً أن وضع الشخص للنار في حال له لا جريمة فيه . حيث له الحق لتعلق للتصرف في ملكه كيف يشاء . فالمالك له الحق أن يلقي في النار ينقول يريده التخلص منه . ولا جناح عليه أيضاً إذا وضع النار في بناء قديم يبنى إزالته لأنه آيل للسقوط<sup>(١٥)</sup> . ومع هذا فإن تصرف المالك في ملكه بالحريق قد يرتب ضرراً للغير ، وكان من المنطقي ألا يقف المشرع سلكاً أمام هذه الصورة . فتنبى على عقابها في المادتين ٢٥٤ و ٢/٢٥٥ عقوبات . وقد جاء بتعليقات الحقاينة عن هذين النصين ، أن الحالة الأكثر وقوعاً عادة هي التي يحرق فيها إنسان أشياء يملكها ليقبض مبلغاً طلالاً كانت الكيأؤه مؤمناً قليلاً ، وليس الفعل عبارة عن تدليس فقط ، بل هو يشيب خطراً كبيراً عاماً<sup>(١٥)</sup> .

وباستعراض أنواع الأموال موضوع جريمة الحريق العمد التي وردت في نصوص قانون العقوبات آفة البيان نخلصنا ثلاثة : الحالات المسكونة وما يأخذ حكمها ، الحالات غير المسكونة وما يأخذ حكمها ، أموال أخرى لا تشمل في حكم الحالتين السابقتين . وقد ورد ببيان الأموال على سبيل المحصر ، فإذا وضعت النار في غيرها عدت الواقعة ثلاثاً<sup>(١٦)</sup> .

١ - الحالات المسكونة وما يأخذ حكمها : وقد أبايتها المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات آفة البيان ، وهي أخطر جنايات الحريق وأشدها خطورة . وعلة هذا أن الضرر لا يقتصر أثره على المال موضوع الجريمة ، بل أن خطورة اعتداد النار قد يصيب النفس والأرواح<sup>(١٧)</sup> . ولقد أورد نص المادة ٢٥٢ عبارة على وجه العموم أي محل مسكون أو معد للسكنى ، وهو بهذا يشير إلى علة تشديد العقوبة عن وضع النار عمداً في أي من الأموال الواردة بالنص . هذا فضلاً عما تفيد من أن التصادم الوارد بنص المادة ٢٥٢ قد جاء على سبيل البيان لا المحصر<sup>(١٨)</sup> .

(١٥) راجع الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٥٤ .

(١٦) راجع تعليقات وزارة الحقاينة على قانون العقوبات ، سنة ١٩٣٤ : ١٣٣ .

(١٧) أحمد ابن ، ص ٣٦٦ ، الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٥٢ .

(١٨) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٥٢ .

(١٩) على العكس من التصادم الوارد في المادة ٢٥٢ قد جاء على سبيل المحصر ( الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٦١ ) .



والمحل المسكون هو الذي يقيم فيه الشخص عادة ويتخذ فيه مكاناً لراحته وأهم مظاهر النوم . ولا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ عقوبات أن يكون الجاني قد تحقق من خلو المكان من ساكنيه أو أن تكون النصار لم تستعمل أو لم يكن من شأنها تعريض حياة السكان للخطر ، بل إن النص ينطبق ولو كان مرتكب الحريق مقبلاً وحده في المكان النقي . وضع النصار فيه (١٩) . ولا أهمية لتشكيل المكان يدخل في عداد الأمانة المسكونة خلية الأعرابي في الصحراء ومكان مبيت الحارس في مدرسة أو مصنع ، ويذهب رأي إلى القول بأن النص لا ينطبق على الملحق بكنان مسكون إذا لم يكن مسكوناً ببنائه ، لانتفاء علة الحكم ، ومن هذا القبيل المطبخ المنعزل عن محل السكن والاسطبل وغرف الفسيل وبيوت الدجاج (٢٠) . وفي رأينا أنه متى كان المكان الملحق بالمحل المسكون يكون معه وحدة واحدة فأن الحماية القانونية تسرى عليه ، على ما سبق بيانه عند الكلام على جريمة السرقة .

والمحل المعد للسكن هو ما كان مسكوناً فصلاً ولكن لا يقيم فيه ساكنوه مؤقتاً (٢١) ، على ما سبق ذكره عند الكلام على الظروف المشبعة لمقومة جريمة السرقة . فإذا ثبت أن الزريبة كانت معدة للسكنى فهي تدخل بلا نزاع ضمن المحلات المعدة للسكنى (٢٢) .

وتقتصر عبارة المباني على الأمانة المبنية بالطوب والخجارة وغيرها من المواد ، فلا ينطبق النص على جريس عشة من البردي واليوس (٢٣) ، ويستوى في المباني أن يكون داخل حدود المدينة وضاحيتها والقرية أو خارج تلك الحدود ، رغم استعمال للشرع بالنسبة لهذه الحالة الأخيرة لفظ قصر هو للمباني (٢٤) . ويشترط أن تكون المباني والعمارات مسكونة أو معدة للسكنى وهو أمر مستفاد من أن المشرع أورد بيان المباني بعبارة أي غير

(١٩) تظن ١٩٥٨/٤/٧ أحكام النقض من ٩ في ٩٨ ، الناظرين يكتفي بأن يكون المحل معداً للسكنى (الوسعة الجنائية ج ٣ ص ١٦٦) .

(٢٠) أحمد أمين ص ٤٠٢ .

(٢١) للنص ١٩٧٢/١١/١٨ أحكام النقض من ٣٣ في ٢٧٦ .

(٢٢) نقض ١٩٣٠/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ في ٥٢ .

(٢٣) للزلازق الابتدائية ١٩٢٥/٦/١٣ الصادر من ٦ في ٤٠٩ .

(٢٤) كلمة عمارات مرادفة لكلمة مباني (الوسعة الجنائية ج ٣ ص ١٦٢) .

ذلك من الأمكنة المسكونة والمعدة للسكنى ، وكذلك من أن العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ روعي فيها احتمال أن يلحق خطر النار بأحد الأشخاص .

والسفن والمراكب هي العائبات في البحر مهما كان نوعها . بشرط أن تكون مسكونة أو معدة للسكنى لتوافر نفس الحكمة السالفة الإشارة إليها . وعلى هذا لا ينطبق النص على مركب هجرة صاحبه وأبقاء راسيا على الشاطئ . تهيدا لاصلاحه .

ويقصد بالمعامل الأمكنة التي يشتغل بها عدة عمال (٢٥) . والمخازن هي الأمكنة التي تعد لحفظ البضائع والمصنوعات . وحكمة التشديد هنا هي الاحتمال الكبير في أن تلحق النار بالأشخاص الذين يوجدون عادة في تلك المعامل أو المخازن . وعلى هذا لا ينطبق النص على المخزن البهجور أو الحمل العاطل عن العمل (٢٦) .

وقد ألحق المشرع بالصورة السابقة صورة وضع النار في عربات السكك الحديدية (٢٧) ، ولكن مع توافر نفس حكمة التشديد أي قيام خطورة انفصال النار بالأفراد ، وعلى هذا يجب أن يوجد بحرية السكك الحديدية أشخاص ، فإذا لم تحو شخصا ما فيتعين أن تكون ملحقة بقطار يوجد في إحدى عرباته بحسب الأشخاص . وإذا تعذر في هذه الصورة نجد أنها تنطبق على القطارات المعدة لحمل البضائع لأن بها دائما الحراس فضلا عن السائق ومساعد والموظف الذي يعمل بالقطار . ولا تنتفي هذه الصورة إلا إذا كانت العربة منفصلة عن أحد قضبان السكك الحديدية . أنه إذا كانت العربة في مخزن السكك الحديدية ولو لم تكن محتوية على أشخاص فإن النص ينطبق تأسيسا على أن النار قد وضعت في مخزن .

---

(٢٥) المعامل هي الأمكنة التي يشتغل فيها العمال بأجراء أعمال على جانب من الأهمية صرف النظر من أي بناء أحد خصيصا لأجراء العمل أو حفظ الأدوات ( الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٦٣ ) .

(٢٦) المخازن كل بناء منه لا يمتنع البضائع بسهولة كانت هذه المخازن عامرة أو خالية ( الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٦٢ ) .  
(٢٧) لا ينطبق في هذه الحالة إعراف عربات الركوب العادية ولا عربات القطار التي تقودها حيوانات ( أحد إثنين ص ٢٠٣ ) . موسوعة فاللوز ج ٤ ص ١٨٢ .

٢ - المحلات غير المسكونة وما يأخذ حكمها : وقد تناولت بيان هذه المادة ٢٥٣ عقوبات ، وجمعها أنها تنتفى فيها صفة السكنى أو الإعداد للسكنى ، ويشيع منها فى العمل وضع النار فى آلات الري وفى المزارع غير المحصودة ، ويسبب عدم وجود الخطر على الأشخاص نجد المشرع قد خفف العقوبة عن الحالة السابقة ، ولكن خطورة الفعل فى حد ذاته استوجبت اعتبار الواقعة جنائية .

وسبق لنا بيان المراد بالمباني والسفن والمراكب والمطعم والمخازن ، والفاقد أنه فى هذه الحالة لا تكون مسكونة أو معدة للسكنى . والمصادر لا تعدو نوعا من المعامل ولكنها خصصت لنوع معين من النشاط الانتجى . وآلات الري هى كل ما يستخدم لسقى الأرض سواء أكانت بقوة كالطنبور والشادوف أو آلات ميكانيكية كالطلمبات المعدة لرفع المياه آليا . ويدخل فى آلات الري كذلك السواقي ، وقد نص عليها المشرع صراحة ، ووضع النار فيها هى أكثر الجرائم شيوعا فى الريف لما يترتب على ذلك من تعطيل رى الزراعة وتبعا تلفها إفسادها صاحبها ، وهى ترتكب دائما بدافع الانتقام . وقد جاء بتعليقات الحفانية على قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ أنه « قد اعتبرت السواقي والمصادر كالمباني فى الأحكام الصادرة من المحاكم ، والظاهر أن الأولى النص عليها صراحة فى هذه المادة . وقد أضيفت آلات الري بناء على طلب مجلس شورى القوانين » .

والغابات هى الأماكن التى توجد بها الأشجار على مساحات واسعة وليسبت مصلة للزراعة . والأجمات هى مجموعة الأشجار المتشابكة التى تكون على نطاق صغير . ولا وجود لهذه الزراعات فى مصر - وقد اتخذنا المشرع عن النص الفرنسى - فإذا وضع شخص النار فى عدة أشجار من حديقة عد فعله اطلاقا (٢٨) .

ويقصد بالمزارع غير المحصودة الزراعات الناضجة الموجودة بالمحقل والمعدة للحصاد ولكنها لم تحصد بعد ، أما قبل هذا فلا زالت تحرقه وليس من السهل وضع النار فيها (٢٩) . وأبرز الصور وقوعا فى العمل هى وضع النار فى حقول القمح والقشع والبرسيم .

(٢٨) جوية ص ٧٥٢ .

(٢٩) يقصد بهذا الزرع الناضج أما الزرع الذى لم يتم نضجه فلا يعنى عليه كثيرا .

٣ - أموال لا تحصل في المجالين السابقين : تناولت المادة ١/٢٥٥ من قانون العقوبات وضع النار في مواد قابلة للاحتراق ، على أن يخرج منها كل الأموال التي وُضعت في المادتين المسلفتين ، وهي دائما مستقلة عن المائتي وغير متصلة بالأرض . وقد أضيف إلى نص المادة عبارة « أكوام من القش أو تبن أو في مواد أخرى قابلة للاحتراق » في عام ١٩٣٣ ووجه بالذكر الإيضاحية عنها أنه « روى من المفيد إضافتها كي يتسنى العقوبة على وضع النار في القش والتبن والمواد الأخرى القابلة للاحتراق بنفس العقوبة المفروضة لوضع النار في الزرع المحصود أو الأخشاب المعلقة للبناء أو الوقود . فهذه الجريمة هي في الواقع خطيرة جدا لا القش مادة سريعة الالتهاق يمكن أن تنسرب منها النار بسهولة إلى أملاك أخرى » .

والأخشاب المعلقة للبناء هي الألواح وغيرها من قطع الأخشاب التي توضع في مكان معين تمهيدا لاستعمالها في البناء (٣٠) . وعلى هذا تخرج الأخشاب التي وإن كانت تستعمل في البناء إلا أنها في مخازن لدى تجار الأخشاب إذ ينطبق عليها نص المادة ٣٥٢ و ٣٥٣ عقوبات حسب ما إذا كان المخزن يعتبر محلا مسكونا من عدمه . أما الأخشاب المعلقة للوقود فهي الأجزاء من الأشجار التي تقطع تمهيدا لاستعمالها كوقود ويدخل معها أيضا الأخشاب التي وإن كانت معلقة في الأصل لقوائد أخرى إلا أنه لتصلح الانساع بها خصصت للوقود . وينسحب رأى إلى أن المادة لا تنطبق إلا إذا كانت كمية الأخشاب المحرقة كبيرة ، بحيث يخشى أن يمس خطر الحريق إلى ما جاورها من الأملاك . فمن أحرق لوحا من الخشب المعلق للبناء ، أو كمية صغيرة من خشب الوقود فإن روح التشريع تأبى تطبيق المادة عليه ، والأمر في ذلك موكول بتقدير المحكمة (٣١) .

ووضع النار في الزرع المحصود وأكوام القش أو التبن هي الصور الأكثر شيوعا في الريف وغالبا ما ترتكب بقصد الانتقام على ما بين من الإهانات الجسدية . ويستوى أن يكون الزرع المحصود أو القش

من خطر الحريق ولا يكون من المناسب اعتبار الأتالة جنائية حريق بل نتيجة للاف زرع محصود ( الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٧٦ ) .

(٣٠) لا يقتل في هذا النص الأخشاب التي حولتها يد الصناعة إلى آلات أو ما أشبه

( الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨١ ) .

(٣١) أحمد أمين، ص ٤٦٨ .

أو التبن موجودا بالمحل بعد حصد أو قطعه أو نقله إلى الجرن . وقد زبدت عبارة - مواء كان لا يزال باقيا في القبط أو نقل إلى الجرن - عند تعديل القانون سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين لتتبع المسألة الزرع حتى بعد نقله إلى الجرن ، لأن لفظ المحصول وحده (٣٢) قد يفهم منه ما يكون باقيا في القبط فقط (٣٣) . فلذا لم تكن الأشياء المنقولة إليها آفقا في المحل أو في الجرن ، كما إذا كانت في مخزن أو منقولة بواسطة نقل - لا ينطبق هذا النص - وإن كان هناك محل لأعمال غيره (٣٤) .

ويضلل تحت نص المادة ٢٥٥ عقوبات وضع النار في عربات البسك الحديدية سواء أكانت تلك العربات محتوية على بضائع أم لا ، إنما يشترط أن لا يكون بها أشخاص أو أن تكون العربة ملحقة بقطار يحوى على أشخاص ولا طبق نص المادة ٢٥٢ عقوبات .

### الركن الثالث القصد الجنائي

القصد الجنائي في جريمة الحق العمد هو القصد العلم ، أي أنه لا يتطلب أكثر من الإرادة والعلم ، فتتجه إرادة الجاني نحو وضع النار في المال المراد إحراقه أو المال المراد توصيل النار عن طريقه إلى المال المراد إحراقه ، وأنه يعلم أن من شأن فعله احتراق المال . فالعمد - على ما قسمته به محكمة النقض - معناه مجرد توجيه الإرادة اختيارا إلى وضع النار في المكان (٣٥ مكرر) أي كانت نتيجته أو الباعث عليه أي سواء أكان القصد الأول من ذلك هو مجرد إحراق المكان أم كان وضع النار في المكان وسيلة لتحقيق أي قصد آخر . على أنه إذا صرح أن رجلا يريد استخدام منقول له فيحتاط لذلك ويتخذ لذلك من طرق الوقاية ما يقتضيه به العقل كان يعرف متاعا بالياً في مكانه أو منزله محتاطا لذلك الاحتياط الواجب إذا صرح

(٣٢) يذهب رأي إلى أن النص لا يطبق على القطن المجموع لأنه لا يخلص من الأرض بطريق الحصد ( الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٢ ) . وفي رأينا أن هذا قيد لا تقتضيه حكمة التشريع ولا سعة اللفظ .

(٣٣) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٢ .

(٣٤) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٢ . أحمد أمين ص ٤١٩ .

(٣٥ مكرر) نظري ١٩٨٠/٦/١٩ أحكام النقض ص ٣٦ ق ١٥٥ .

أن هذا الفعل قد لا يعاقب عليه مطلقاً أو قد يعاقب عليه على اعتبار أنه جريمة إحراق بالاعتمال فيما لو امتنع بتلجج الفعل وأحدثت حريقاً في بقية المكان إلا أنه إذا كان الماتحت هو أن الجاني وضع النار لإحراق المنسوب له وهو موقن أن التلويح لا يدحضه ببقى البناء - فإيقانه هذا هو دليل الإختيار الذي يتحصر فيه معنى الصدق في جنابة الطريق وبقي يتحقق القصد الجاني (٣٥) .

ولا يؤثر البساعت - كما هي القاعدة العامة - على توافق القصد الجاني (٣٦) . وقد يكون له أثراً في تقدير العقوبة التي ينطق بها القاضي . فيمكن أن يكون المافل قد وضع النار عمداً في بعض الأشياء بسهولة كلفه وجهه بإتلافها أو كان يقصد مزاحاً سيئاً أو أنه يريد إطفاء النار بعد اشتعالها منعا من ازدياد الضرر ليتمكن من القضاء تهمة كاذبة على شخص آخر ، فهذه الظروف كلها تعليل لنفس الفعل ، ولكنها تبقى مع ذلك مستتقة عن الأركان المكونة للجريمة المماقبي عليها والتي تتوفر مع صرف النظر عن تلك الظروف (٣٧) .

ومما يمكن قصد الجاني الأول من وضع النار في المكان المسمى فهو مأخوذ أيضاً في هذه الجريمة بقصد الاحتتالي ومبتول عن كافة النتائج الاحتتالية الناشئة عن فعله لأنه كان يجب أن يتوقع حصولها (٣٨) .

وقد أثير البحث حول ما إذا كان يفترض في حق الجاني المسمى بأن المكان الذي وضع فيه النار مسكون أو معد للسكنى فلا يجوز له إثبات العكس وإقلمة الليل على انتهاء هذا العلم . وقد ضرب لهذا المثال التلويح طود خادم من منزل فدفعه جب الانتقام إلى إحراق اسطبل تابع لذلك المنزل ولكنه منجز عنه وفيه يبيت البائس ، ولما قدم للمحاكمة أثبت أنه إنما أراد إحراق ذلك الاسطبل لتميع قوة من أملاك المخدم ، وأنه عندما كان

(٣٥) نفس ١١/١٧/١٩٣٣. الطن. رقم ١٦. مجلة ٤. ١٩٦٨/٢/٤. أحكام النقض ش ١٩ ق ٣٠٠ .

(٣٦) نفس ١٩٥٢/١/١. أحكام النقض ش ٣ ق ٣٧ .

(٣٧) نفس ١٩١٥/٥/٢٢ للجمعية الرسمية ش ٢٨ ق ٣٤ .

(٣٨) نفس ١٩٣٥/٥/٢١ الطن. رقم ٩ ش ١٩٦٨/٢/٥. أحكام النقض ش ١٩ ق ٣٠٠ .

من خديم صاحب المنزل لم يكن يبيت في ذلك الاصطبل أحد ، وأنه كان يعتقد يقه الحال على ما كان يسمعه من قبل . فذهب رأى الى أن يرتكب الحريق يسأل عن الجريمة التي ارتكبها وعن كافة الظروف المحيطة بها ولو لم يكن عالما بها . لأنه يارتكابه الحريق عن علم يعتبر أنه قد قبل جميع نتائج القانونية لأنها تعتبر داخلة في قصده الاحتمال . وانتقد رأى آخر هذا الاتجاه لأن فيه شيء من الخلط بين نتائج الجريمة والظروف المحيطة بها ، فإن كان القانون في بعض الجرائم يحل الجاني نتائج فعله ولو لم يكن قد نوقمها لأنه يعتبرها داخلة في قصده الاحتمال ، ولكن الظروف المحيطة بالجريمة لها حكم آخر غير ذلك ، حيث يجوز للمتهم أن يثبت أنه كان يجهل الظروف فلا يعامل على أساس وجوده (٣٩) .

## المقوية

لم يوجد المشرع المقوية في صور الحريق عمدا ، فإنه بالرغم من أن النشاط الذي يصدر من الضالع واحد فإنه قد اعتد بظروف أخرى قد تحصل بطبيعة المكان الذي وضعت فيه النار ، وبما قد يسفر عنه من اصابة الأشخاص أو بقدر الضرر الذي حاق بالمال .

فإذا كان وضع النار في محل مسكون أو معد للمساكن أو غيره من المحلات الواردة في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ، فالمقوية هي الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وقد سبق لنا الإشارة بأنه يكفي أن تتوفر الصفة للمكان بصرف النظر عن اعتقاد الجاني ، بل حتى ولو كان المحل خاليا من الساكنين وقت وضع النار فيه . ومن الواضح أن النص سالف الذكر ينطبق سواء أكان المكان الذي وضعت فيه النار مملوكا للجاني أم لا ، إذ أن حكمة العقاب الشديد هي خطورة الاحتمال بأن تصيب النار أحد الأفراد (٤٠) .

ونشبا مع الحكمة آنفة انبيان نجد أن المشرع يفرق بين ما إذا كان الجاني الذي وضعت فيه النار مملوكا له من عدمه في المواد ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ من قانون العقوبات . فإذا كان موضوع الجريمة محلا غير مسكون

(٣٩) أحمد أمين ص ٤٠٥ وما بعدها .

(٤٠) أحمد أمين ص ٤١٤ ، موسوعة فاللوز ج ٢ ص ١٧٣ .

أو معدد للسكنى. وكانت الأشياء غير مملوكة للجاني فالمقوية هي الأشغال الشاقة المؤقتة (م-٢٥٣ عقوبات) . وإذا كانت الأشياء موضوع الجريمة من بين الأشياء المنصوص عليها في المادة ١/٢٥٥ وغير مملوكة للجاني فالمقوية هي الأشغال الشاقة المؤقتة كذلك .

« وإذا كنا قد قلنا أن من حق المالك التصرف فيما يملك ولو كان بالحريق ، إلا أن هذا الحق ينبغي أن لا يرتب ضررا للغير ، والا وجبت مؤاخذه الفاعل . » وعلى هذا تنص المادة ٢٥٤ من قانون العقوبات على أن « من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ( الحالات غير المسكونة وغير المعدة للسكنى ) ضررا لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها » . وتنص المادة ٢/٢٥٥ عقوبات - وهي خاصة بالأموال الواردة ذكرها في المادة ١/٢٥٥ - على أنه « أما إذا أحدث عمدا حال وقوعه النار في أحد الأشياء المذكورة أي ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن » . ويبدو من هذين النصين أنه يشترط لأعمالهما أن تكون الأشياء موضوع الحريق مملوكة للجاني ، وأن يرتب الحريق ضررا للغير .

« فالشرط الأول هو أن يكون المال موضوع الحريق ملكا خالصا للجاني ، فلا يعاقب فيه غيره » . وإذا ثار نزاع حول ملكية المال فإنه يتعين على القاضي الفصل فيه . « وقد سبق لنا القول - عنبه الكلام عن جريمة السرقة - أن ملكية المال على الشيوع تجعل كل فرد من المشاركين له حق على كل جزء فيه من جزئيات المال . » ومن ثم قضى بأن كون الشيء الذي أحرق مشتركا بين المتهم وبين المجنون عليه لا يمنع من العقاب ، لأن المبدأ الذي قرره جميع الشراح هو أنه الشيء لا يجب أن يعتبر ملكا للفاعل إلا إذا كان مالكا له دون غيره ملكا نهائيا(٤١) .

« والشرط الثاني أن يرتب وضع النار ضررا للغير ، وهذا الضرر ينبغي أن يكون ضررا حقيقيا ومباشرا ، ويستوى بعد هذا أن يكون حالا أو محتملا الجلول(٤٢) . » ويستفاد من سياق النص أن يكون الجاني قد قصد الإضرار

(٤١) نطش ١٩٩٤/٤/٤ الصادرع س ١ ص ١٦٧ ، دوبرت توفن ص ١٠٣ .

(٤٢) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٩ ، أحمد امجد ص ٤١٥ .



بالغير ، فإن لم تتوافر هذه النية ودب الفعل ضرراً للغير: مثل الجاني عن حريق بأعمال حتى توافرت أركانها ، فالمستأجر الذي يشعل نارا في بعض متعلقات مسكنه للتخلص منها يعاقب على الحريق بأعمال إذا امتدت النار الى ملك الغير ، والمستأجر الذي يحرق بعض الأثاث ليتخلص منها فتمتد النار الى غيرها مما لا يملكه لا ينطبق عليه النص الراسخ : أنه له الغرضنا أن المستأجر في صورتين أراد بفعله الاضرار بالمالك فإن النص ينطبق علىهما .

وقد اورد المشرع في نهاية المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ عبارة : « أو فعل ذلك بامر مالكها » ، وذلك حتى لا يفلت المالك من العقاب اذا ما قام غيره بوضع النار ، ولذا تمنى في هذه الصورة نجد أن المالك من هذه الصورة يمكن اعتباره شريكا بالتحريض ، ومن المقرر قانوناً أن من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ، وهو ما يؤدي الى عدم جلود هذا النص ، ولعل ههنا هو ما دعا بعض الشراح الى القول بأن تفسير كلمة « امر » الواردة في النص تفسيراً واسعاً فلا يقتصر تطبيقه على الحالة التي يأمر المالك خادمه بإحداث الحريق بل يتناول أيضاً كل صور التحريض الأخرى ، بل يدخل فيها فعل الشخص الذي يحرق ملك غيره بموافقة المالك وبغير تحريض ولا اغواء من جانب الأخير (٤٤) .

ونصت المادة ٢٥٧ من قانون العقوبات على أنه : « وفي جميع الأحوال المذكورة اذا نُسباً عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجوداً في الأماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمداً بالإعدام » ، ونرى البعض أن القانون هنا يأخذ بنظرية القصد الاحتمالي على اعتبار أنه كان يجب على فعلت الحريق أن يتوقع النتيجة ولو لم يتوقعها بالفعل (٤٥) . وواضح من النص أن المشرع يمتد بالنتيجة التي حدثت ، ولذلك فإنه قد أشار الى وضع النار في الأحوال السابقة ويدخل فيها وضع النار في أية صورة من الصور المنصوص عليها في المواد ٢٥٢ الى ٢٥٦ من قانون العقوبات .

(٤٣) فدخل في النص المستأجر الذي يحرق ذرعه لغير صاحب الأرض الذي أوقع جزءاً على المزروعات ، ويجب أن يكون الجاني قد عمه الى اضرار ملكه بفعله الاضرار بالغير أو الحصول لنفسه أو لغيره على ربح غير مشروع ( الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٩ ) ، أحمد أمين ص ٤٩٥ .

(٤٤) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٨ ، أحمد أمين ص ٢١٤ .

(٤٥) الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ١٥٤ .

وفد نصت المادة ٢٥٤ عقوبات على أنه « في الأحوال المنصوص عليها في انتعاشه الأولى من المادة ٢٥٥ إذا لم تستعمل مفرقات ولو لم يتجاوز فيه الأشياء المحرقة خسية جنيتهات مصرية ولم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من الحاق ضرر بأشخاص أخرى تكون العقوبة الحبس » . وأبانت المفكرة الإيضاحية لمشروع قانون سنة ١٩٣٣ المعدل لهذه المادة حكمة تخفيف العقوبة بقوله « ان مساواة حرق القش أو التبن بحرق الأخشاب يجب أن يقابلها تخفيف في العقوبة إذا كانت قيمة الأشياء المحرقة زهيدة ولم يكن هناك خطر من امتداد النار لأشياء أخرى أو خطر على الأشخاص . وحصله النظام العام والأدوات العامة تقتضي بالإلزام ترك مثل هذه الجرائم بدون عقاب عليها حتى لو كان التلف فيها زهيدا . لذلك نص المشروع اقتراح على عقوبة الحبس في جريمة وضع النار عمدا في الأشياء المينة في المادة ٢٢٠ ، متى توافرت فيها الظروف الآتية : (١) إذا كانت قيمة الأشياء المحرقة لا تزيد على خمسة جنيتهات مصرية . (٢) إذا لم يكن هناك خطر على الأشخاص أو من الحاق الضرر بأشخاص أخرى . (٣) إذا لم تستعمل مادة مفرقة في ارتكاب الجريمة . وقد رؤى من الضروري ادخال هذا الشرط الأخير ، لأن استعمال المواد المفرقة يجب في كل الأحوال ردهه بشدة . ومن المقرر أن محكمة الموضوع هي التي تقدر الظروف الواقعية التي تكون فيها الواقعة جنحة (٤٦) » .

وبموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ المنشور في الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٧/٣١ أضيفت المادة ٢٥٢ مكررا الى قانون العقوبات ونصت على أن ، كل من وضع النار عمدا في إحدى وسائل الإنتاج أو في أموال ثابتة أو منقولة لأحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ يقصد الاضرار بالاقتصاد القومي يعاقب بالإشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وتكون العقوبة بالإشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على الجريمة الحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادي أو بصلحة قومية لها أو إذا ارتكبت في زمن حرب . ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي أحرقتها . ويجوز أن يعفى من العقوبة كل من يادر من الشركاء من غير المحرضين على ارتكاب الجريمة بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بالجريمة بعد امتاعها وقبل صدور الحكم النهائي فيها . »

وموضوع الحريق المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة المضادة يمتثل في أحد أمرين ، الأول منهما أحى وسائل الإنتاج - والمراد منها الأدوات والآلات التي من شأنها أن تعود في النهاية بفائدة على الاقتصاد القومي .  
وأية - حسنة المشرع اشترط في الفقرة الأولى قصدا خاصا هو الأضرار بالاقتصاد القومي - والآخر هو أية اموال ثابتة أو منقولة لأحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون العقوبات ، وقد سبق لنا بيان تلك الجهات عند الكلام على جرائم اختلاس المال العام والمفوض عليه .  
والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هو ما اذا كان يشترط أن تكون وسائل الإنتاج لأحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ عقوبات من عدمه .  
أى ما اذا كانت هذه العبارة تنصرف الى وسائل الإنتاج والأموال الثابتة أو المنقولة مما ، أم أنها قاصرة على النوع الأخير فقط - وفي رأينا أنه النص يتناول فقط وسائل الإنتاج المملوكة لأحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ عقوبات ، وأية حسنة ما اشترطه القانون من قصده خاص هو الأضرار بالاقتصاد القومي ، الأمر الذي لا يتأتى في غالب الأحوال الا مع التفسير الذي نقول به - فضلا عن حسنة فان هذه المادة ( ٢٥٢ مكررا ) قد وضعت بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ وهو بذاته الذي تناول بالتعديل كلية الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهو خاص باختلاس المال العام والمفوض عليه والضرر ، وانسجام التفسير مع اتجاه المشرع يوصل الى النتيجة التي سللت لنا الإشارة إليها .

واعند المشرع بما يؤدي اليه الحريق من نتائج فشدد العقوبة اذا قربت عليه الحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها أو اذا ارتكب في زمن حرب . والصورتان الأولى والثانية يثبت توافرها حسبما يقرره القاضي الموضوع من ملائمت كل واقعة على حدة . كما الصورة الثالثة وهي ارتكاب الجريمة في زمن حرب ، فانه يكفي لقيامها أن تكون حالة الحرب قائمة حتى ولو لم يكن القتال ناشيا ، أخذا من عمومية العبارة .  
وعلى كل حال فان هذا الظرف المشدد لا يمنع القاضي من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

وقد زاد المشرع على ما تقدم وجوب أن يحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي أحرقتها ، وهو ما يشهد التساؤل عما اذا كانت القيمة المشار اليها تعتبر عقوبة تكميلية من نوع الضريبة أم أنها تعريض . فان قيل أنها غرامة فهي لا تمنع من مطالبة الجاني بالتعويض

عن الأضرار الناشئة عن فعله بعكس ما لو اعتبرت تعويضاً . وفي رأينا أنها صريحة من الزامة المختلط بالتعويض ، كالشأن بالنسبة إلى الضرمة الجزئية لأن ما ذهب إليه محكمة النقض . وكذلك لا يتوقف الحكم بها على طلب من تجاتب الجهة المجنى عليها ولا تمنع هذه الجهة من طلب التعويض ، والمبلغ الذي يحكم به يضاف إلى جانب الدولة .

• وجاءت المادة ٢٥٢ مكرراً في الفقرة الأخيرة منها بصورة للاعفاء من العقاب إذا تجاوز أي من الشركاء من غير المعرضين بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بالجريمة قصد تمامها وقيل صلتور الحكم النهائي فيها . وهو من غريب غريب في صياغته عما ورد متابها له في جرائم الاتفاقات الجنائية والرشوة والمخدرات . وآية هذا أنه تكلم فقط على الشركاء ، ومعنى هذا أن المستفيد الفاعل الأصليين ، وهو من بين الشركاء استبعد كذلك المعرضين ، لأن لو يستفيد من الإعفاء إلا الشريك بالاتفاق والمساعدة ، وهو غير صالح وغير مفهوم . ثم بعد هذا ما هو المقابل للإعفاء من العقاب ، حيث لم يذكر الممنوع إلا الإبلاغ عن الجريمة ، فلم يشترط أن يؤدي هذا إلى ضبط الجناة كما هو الحال في النصوص المتشابهة في القانون . ولا شك أن هذه الفقرة سوف تثير من الصعوبات العملية ما يلزم المشرع بالتدخل لتعديلها .

## الفصل الرابع عشر

### انتهاك حرمة ملك الغير

تناول الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات جزاء انتهاك حرمة ملك الغير في المواد من ٣٦٩ إلى ٣٧٣ . وقد أدخلت في قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين ، ولم يتناولها التصديق في قانون سنة ١٩٣٧ (١) . وقد تضمنت مواد ذلك الباب أربعة أنواع من الجرائم ، دخول عقار في حيازة آخر بطعن من حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه ( م ٣٦٩ ) ، دخول بيت مسكون أو محل معد لحفظ المال لذلك القصد ( م ٣٧٠ ) ، وجود الشخص في محل مما نص عليه في المادة ٣٧٠ مختبئا عن له الحق على إخراجه ( م ٣٧١ ) ، عدم الخروج من مكان مماثل بتكليف من له الحق في ذلك ( م ٣٧٣ ) . ولما كانت أكثر تلك الجرائم وقوعا في الغفل عن المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لذلك سنتبها بدراستها .

#### أولا

#### الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ عقوبات

نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات - المسددة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ - على أن : كل من دخل بيتا مسكونا أو محلا للسكنى أو فيه أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ، وكانته جده الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه ، أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلثمائة جنيه مصري . . وبين من هذا النص أن أركان الجريمة ثلاثة هي : (١) الدخول أو البقاء في مكان مما خص عليه . (٢) كون ذلك المكان في حيازة شخص آخر . (٣) القصد الجنائي .

(١) ليس لهذا الباب مقابل في قانون العقوبات الفرنسي .

### الركن الأول : الدخول أو البقاء في مكان مما نص على

يتكون هذا الركن من شطرين : الأول هو الدخول والآخر أن يكون في مكان مما تناولته المادة ١

(١) **الدخول** : يقصد بدخول المكان النوع اليه من أى طريق ، فيستوى أن يكون ذلك الدخول من باب المكان أو من نافذة فيه كما أنه لا فرق بين أن يكون الدخول خلسة بغير علم من الحائز للمكان أو كان برضاء منه ثم يبقى فيه بغير موافقة إذ يمتد الأمر الى الدخول ذاته ، فتتوافر الحماية التي أرادها الشارع للمكان ، وليس في هذا توسعة للتجريم وإنما تنميتها مع الحكمة التي أرادها الشارع . وكذلك لا أهمية لكون الدخول قد تم باستعمال وسيلة غير طبيعية ، أي إذا كان يتصور أو كسر أو استعمال مفتاح مصطنع .

ومى حكم حديث المحكمة النقض في صدد جريمة الدخول في عقار ( م ٣٦٩ ) قالت أن الدخول المكون للركن المادى في جريمة دخول عقار في حيازة آخر يقصد منع حيازته بالقوة لفظ اصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير في حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتات عليها بالقوة ، سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة الى سند صحيح أم لم تكن ، وسواء كان الحائز للعقار ملكا أو غير ذلك تقديرا من الشارع أن التعرض المادى اذا وقع لحائز العقار دون الالتجاء إلى القضاء أو استنادا الى حق مقصور يعتبر من الجاى اقامة للمدخل بنفسه مما يؤدى الى الاخلال بالنظام العام (١ مكرر) ولا يكفي لتوافر الركن المادى أن يكون المتهم قد تصرف في العقار ببيعه الى الغير أو أن يكون قد رفع دعوى باحقيقته في وضع يده أو أن يكون قد اعترض على قرار النيابة في شأن تعيين خصمه من وضع يده ، مهما كان في ذلك من الافتات على الملك أو وضع اليد ، ما دام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعرضا ماديا أو تعصبا للحيازة الثابتة لشبه ولو بسند باطل (٢) .

ويصح أن يكون الدخول تاما ، فمحاوله الدخول وضبط الفاعل قبل

(١) تكرر نقض ١٩٨٤/٤/١٩ أحكام النقض من ٣٥ ق ٩٨ .

(٢) نقض ١٩٦٩/٢/١٠ أحكام النقض من ٢٠ ق ٣٨ .

نمامه لا يجعل هذا الركن متوافرا حتى ولو كان قد ابتغى الدخول بالقوة ولم يتمكن الحائز أو غيره من الدخول<sup>(١)</sup> ، وإن عسد القفل شروعا ألا أنه لا عقاب عليه لعدم النص على ذلك . ولقد قضي بأنه إذا لم يكن المتهم قد دخل القفل بل كان كل ما عمله أن كسر السور المحيط به فإن مجرد كسر السور ولو بالقوة لا يقع تحت نص المادة ٣٢٢/ع (٣٦٩)<sup>(٢)</sup> .

وفي رأينا أنه متى كان قصد المشرع حماية الحياة من إى تعرض مادي - على ما جاء بحكم محكمة النقض سالت الذكر - فإن من يحول دون الحائز الأصلي للقفل من دخوله ، يعتبر أنه قد دخله متى أصبح فعلا في حيازته . ومن هذا القبيل أن يفتح شخص باب المسكن من الخارج ليمنع الدخول إليه ، فلا فرق بين هذه الصورة ومن يدخل الى المكان ويبقى فيه ويفلقه على نفسه ، لأن الهدف تحقق في صورتين وهو منع حيازة المفار . فليس الدخول مقصودا لذاته ، وإنما الفرض هو حماية جيازة المكان من تعرض الغير<sup>(٣)</sup> (مكرر) .

والأصل في الدخول أن يكون بغير وجه قانوني . أى بغير علم أو بغير رضاء من حائز المكان فيتم في غفلة منه أو كرها عنه . ومع هذا يصبح أن يقوم هذا الركن من أركان الجريمة ولو كان الدخول بوجه قانوني أصلا ، وذلك إذا بقي الشخص داخل المكان بعد الدخول المشروع لارتكاب أمر مما ذكر في النص مما سيأتي ، إذ أن المسائل للمكان لو كان يدور بهذا القرض من أول الأمر لما سمح له بالدخول<sup>(٤)</sup> . ومثال هذا من يأذن له صاحب المنزل في الدخول بوصفه ضيفا ثم يبقى فيه رغما عن إرادته لارتكاب جريمة أو لمنع الحيازة بالقوة . وقد قضي بأنه إذا كزن الحكم المطعون فيه قد بين أن الطاعن قصده الى ارتكاب جريمة في المنزل ، فلا يجوز البحث فيما إذا كان قد دخله برضاء من أصحابه أو بغير رضائهم .

(٢) الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٩١ .

(٣) نقض ١٩٢٩/٥/٢٠ المصلاصة س ٩ ق ٥١٢ .

(٤) مكرره - ونقضا - بأن مسائل التأنيب في جريمة دخول عمار بقصد منع حيازته لجائز للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو ثبوت التعرض - المباشر للغير - في حيازة المفار جيازة لحد بناء - لاقتلاعه عليه - ومنع حيازته لها بالقوة ، وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الاعتراض لا على الأشياء . ونقض ١٩٨٥/١/٢٧ أحكام - النقض س ٣٦ ق ٣٠٠ .

(٥) أحمد أمين ص ٨١١ ، الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٩١ .

منهم ، لأن نص المادة ٣٧٠ يعاقب من كان دخل المنزل بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة (٦) .

وقد لا تقوم الجريمة رغم توافر القصد سالف الذكر لدى من دخل المكان ، كحالة ما اذا كان على اتفاق مع حائزه على ارتكاب جريمة فيه تقتل مثلا (٧) .

(٢) الكافي : يجب أن يكون الدخول أو البقاء في مكان من الأمكنة التي عمدتها المادة ٣٧٠/ع أى بيتا مسكونا أو مصدا للسكنى أو في أحد ملحقاته (٨) لو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال .

ولقد سبق أن تكلمنا عن تلك الأمكنة عند بحث جريمة السرقة ، عمدا السفينة المسكونة أو المحل المعد لحفظ المال . والسفينة المسكونة يقصد بها كل عائمة في الماء وتكون مسكونة فعلا فلا يكفي أن تكون معدة للسكنى ، فلقد اقتصر المشرع على ذكر السفينة المسكونة حين أنه قد تناول في صدر البيت ما كان منه مسكونا أو معدا للسكنى وهي تفرقة غير مفهومة إذ حكمة التشريع واحدة في الصورتين فالعائمة في النيل المصدمة للسكنى شأنها شأن البيت وهي بلا شك تعد سفينة . وقد كان المشرع في غنى عن هذه العبارة تأسيسا على أن عبارة البيت المسكون تنصرف الى كل ما تتوفر فيه شروط المسكن بصرف النظر عن شكله منزلا أو سفينة عائمة . وتنصرف عبارة المد المد لحفظ المال الى كل مكان يحتفظ فيه

(٦) نفس ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقص س ٢ ق ١-٥ .

(٧) أحده أمين س ٨١٧ . وفي واقعة تظهر فيها بعض رجال الجيش بموافقة التهميم ورافقتهم الى التكتلات التي انتصروا السرقة منها قضت المحكمة بالإدانة وأقرت محكمة النقص ذلك القضاء وكان المدعى قد دفع بأن الجاني قد دخل وفق إرادة الجائر للمطار وبايعه منه فلا جريمة ولا عقاب ( نفس ١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقص س ٣ ق ١٦٢ ) .

(٨) غشاء البيت ودرجه من ملحقاته المتصلة به اتصالا مباشرا والمخصصة للمنفعة ( نفس ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقص س ١١ ق ٢١٧ ) . ونفس بأنه اذا كان الحكم قد أيد ان للشقة المسكونة وهي مكان ارتكاب الطاعن جريمة خطائه من أمين من لهم الحق في استرجاعها عليها يعتبر مكانا مسكونا لانها من ملحقات المنزل المسكون الذي أبلغ القاطنون به قسم البوليس . واستخلص واقعة الاختفاء وهي الركن المادي في الجريمة من اعتراف الطاعن والتهمة للتأني بالوقائع . ذلك الفعل الذي لا يتم الا في الخفاء . وهو استنتاج سليم فان المحكم يكون صحيحا ( نفس ١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقص س ٥ ق ٢٢٩ ) .



المال ولا تنطبق عليه عبارة البيت المكون أو المدة للسكنى ، فتنقل فيه المخازن والشؤون المدة لحفظ المحصولات الزراعية كذلك التي تملأها النباتات الزراعية .

### الرقن الثاني : تكون المكان في حيازة شخص آخر

أراد المشرع حماية حيازة الأفراد للأمكنة المشار إليها آنفاً فاشتترط لقيام الجريمة ان تكون في حيازة آخر . ويجب أن تكون تلك الحيازة فعلية ، أي أن تكون للمحازن عليها يد يستوى في هذا أي سبب من أسباب وضع اليد ملكية أو غيره كاجارة أو رهن (٩) .

وما دامت الحيازة فعلية فلا يؤثر في هذا بطلان سندها (١٠) . وإنما ان كان مبنها النصب فانها لا تعتبر حيازة يمتد بها الا اذا نقل المحازن الأصلي عنها وتركها (١١) . واثبات حيازة الشخص للمكان مسألة مردها وقائع الدعوى وما يستخلصه قاضي الموضوع . فتسليم المكان لشخص بناء على محضر رسمي يجعل له حيازة فعلية عليه (١٢) . واذا فرض أن المكان في يد المحازن بموجب عقد اجارة فان انتهاء مدته لا تنفي أن له يده فعلية عليه . ولذلك ان حاول المؤجر دخول المكان حق عليه العقاب بموجب المادة ٣٧٠ ع متى توافرت شروطها (١٣) .

(٩) أحمد أمين ص ٨٢٢ ، الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٨٣ ، نقض ١٩٢٣/١١/١٩٢٤  
الضرائع ص ٩ ص ٢٨٩ ، ١٩٢٩/١٢/٥ مجوعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٩ .

(١٠) نقض ١٩٣٩/٢/١٢ مجوعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٩ ، ١٩٢٦/٢/١٠ أحكام

النقض ص ٢٠ ق ٤٨ .

(١١) أحمد أمين ص ٨١١ ، نقض ١٩٤٤/٣/٢٠ مجوعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤١٩ .

(١٢) نقض ١٩١٨/١/٥ المجوعة الرسمية ص ١٩ ق ٢٤ ، ١٩٤٢/٦/٧ مجوعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢١٧ .

(١٣) نقض ١٩١٧/١١/١٠ المجوعة الرسمية ص ١٩ ق ٢٠ . وقد نفى بالنسبة لحيازة

أرض زراعية - تنطبق عليها المادة ٣٦٩ التي سوف يأتي ذكرها - أنه اذا كان المستاجر قد حيا الأرض للزراعة فانقلبت شخص فحيازة وأقبل نحو الأرض والتي فيها بلوده فان هذا البيل المتولد لا يجعل الحيازة لذلك الشخص ، الا لا يقبل أن مجرد القاء بلود مخالفة من شخص بعد أن حيا البستان وهو المحازن الفعلي للزرع تعتبر حيازة ، وإنما هو مجرد غش والقبائيل لا يحس الفضي ( نقض ١٩٢٩/١/٢٤ المجوعة ص ١٠ ق ٦ ) . ونفى بأن المادة ٣٦٩ لا تنطبق على المحازن المسافر الذي يسكن بالتهديد المحكوم له بهذا البقار من وضع يده عليه .

### الركن الثالث : القصد الجنائي

يحدد المشرع صورتين ينبغي أن يقصد الجاني من الدخول تحقيق احدهما حتى يصح العقاب بمقتضى المادة ٣٧٠ . فاشتراط أن يكون القصد منسج حيازة المكان بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . وهذا هو القصد الجنائي في الجريمة . فيجب إذن توافر علم الجاني أن المكان الذي يدخله في الحيازة الفعلية لشخص آخر وأن يرمي الى تحقيق واحد من الأمرين المشار إليهما

وهذا الركن هو أدق أركان الجريمة إذ يثير عدة صور تدعو للتردد بين ما اذا كانت الجريمة تمت متوافرة من عدمه . ذلك أن الدخول الى أحد الأماكن السابقة للبيان ان عد جريمة تنطوي تحت المادة ٣٧٠ ع ، فانه في ذات الوقت قد يعتبر جريمة منطوية تحت نص آخر من نصوص قانون العقوبات كشروع في سرقة أو قتل أو هتك عرض ، وكل من الجريمتين تعتبر مرتبطة بالأخرى ، فهل تطبق بصددها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وفقا للقواعد العامة أم لا ؟

إننا في الواقع لو عملنا حكم تلك المادة ، أى أن فعل المتهم يكون جريمتين مرتبطتين لانتهى بنا الأمر الى تطبيق المادة ٣٧٠ ع غالبا الى جوار تلك الخاصة بالجريمة التي ارتكبها المتهم فعلا أو شرع في ارتكابها شروعا مصابيا عليه . وهذه نتيجة بلا شك لا تدخل في ذهن الشارع ، فنتاطق تطبيق المادة ٣٧٠ عقوبات محدد بصورة خاصة ، ومعرفة هذا النطاق المرجع فيه لحكمة التشريع التي أبانتها تعليقات الحفائية على قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ والتي جاء بها « ان الفرض الأصلي من هذا الباب هو مصادقة الأشخاص الذين يدخلون لفرض مصاب عليه قانونا أو يوجدون لمثل هذا الفرض في أماكن في حيازة الغير ، فإذا ابتدى بالفعل في تنفيذ القصد الجنائي كان الشخص في الغالب مرتكبا لشروع في جريمة معينة ، غير أنه يحصل غالبا أن المتور على شخص قبل بدئه في أى تنفيذ يغلبه من كل عقاب ، كما هو الحال مثلا إذا دخل شخص في منزل بقصد السرقة » ، والذي يؤخذ من هذا أن المشرع قد هدف بذلك النص العقاب على الصورة التي

( نكح ١٩١٣/١٢/١٢ المصودة الرسمية س ١٥ ق ٣٢ ) . وحيازة عين لا تسمح طينتها ولا الظروف المحيطة بطريقة استغلالها أكثر من وضع يسهل منعه مع اختراجه نية الحيازة على سبيل الاستئثار كلما تهيأت أسبابها يكفي لتوفر الحيازة بركنيتها ( نكح ١٩٣٨/١٠/٢٨ ) مصدرة الزاوية القانونية ج ٣ ق ٣٩٤ ) .

لا يكون فيها فعل الجاني جريمة معينة أو شروعاً معاقباً عليه . فإذا كان الفعل منظوياً تحت نص قانوني كجريمة تامة أو شروع معاقب عليه فلا محل لاعتصال نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، كما إذا اعتبر الفعل سرقة أو شروعاً فيها . ومع ذلك فقد قضى بأن المادة ٣٢٤ ع ( ٣٧٠ ) تنطبق حتى في حالة ما إذا وقعت فعلاً الجرمية التي كان المدخول في البيت سبيلاً لإرتكابها . أو كانت قد شرع فيها سواء أكان الشروع معاقباً عليه أم لا (١٤) .

**قصد منع الحيازة بالقوة :** يقصد بمنع حيازة المكان بالقوة حرمان الغير من الحيازة بأي وسيلة ما دام فيها تهديد باستعمال القوة (١٥) . فتوافر تلك الصورة متى دخل الجاني المكان وأغلقه بكيفية تمنع من دخول المأفوز الفصل له مهنداً أيام باستعمال القوة إذا ما حاول المدخول . ولقد قضى بأن القانون لا يتطلب استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة بل يكفي أن يكون المتعرض قد قصد استعمالها (١٦) . والقوة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء (١٧) .

**قصد ارتكاب جريمة :** أثر البحث حول الصورة التي يكون فيها المدخول بقصد ارتكاب جريمة ، هل يشترط أن تكون الجريمة معينة بالذات أم ليس بشرط أن تتمتع تلك الجريمة ؟ لقد ذهب قضاء النقض إلى أن هذه الجريمة تتوافر حتى ولو لم تتحدد الجريمة التي انتوى المداخل ارتكابها . فالقانون لم يشترط تعيين هذه الجريمة ، بل أراد العقاب في الصورة التي تقوم المداخل على أن قصد المداخل هو الإجماع ويكون مستحيلاً أو محتذراً . تعيين الجريمة التي اقترفها (١٨) . وتحقق جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب

(١٤) نقض ١٩٣٤/١١/٥ مجوعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٨ . وراجع أحمد أمين ص ٨١٥ ويرى أنه لا يشترط أن يكون قد ارتكب الجريمة بالفعل بل لا ارتكابها عقيب بقائها ويجوز اعتدال عقابها أيضاً بالمادة ٣٧٠ مع تطبيق المادة ٢٢ ع . وللأسوة الجنائية ج ٢ ص ٨٩ .

(١٥) أحمد أمين ص ٨٩٢ ، ونقض ١٩٢٠/٤/٢٤ المجوعة الروسية ص ٢١ ق ١١٥ . وروبو (١٩) لقوة مسألة موضوعية ويدخل فيها النوع المصوب بجهاز عدوانية ( لجنة المراقبة القضائية في ١٩٢١/٥/٢١ . انظر إليه في الموسوعة ج ٢ ص ٨٨ . وأحمد أمين ق ٨١٢ ) . (١٦) نقض ١٩٥٢/٣/٢ أحكام النقض ص ٣ ق ٢٠٠ ، ١٩٥٦/٢/٧ ص ٧ ق ٥٠ .

(١٧) نقض ١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض ص ٧ ق ١٩٤ .

(١٨) نقض ١٩٣٩/٣/٧ مجوعة القواعد القانونية ج ١٠ ق ١٤٥ ، ١٩٦٩/٥/١٩ أحكام

النقض ص ٢٠ ق ١٤٤ .

جريمة فيه حتى ولو كانت الجريمة التي قصد الفاعل ارتكابها. قد تبين (١٩) .  
فيكون إذا وجود الفاعل في داخل المكان لغرض إجرامي ، ولكن يراعى ما سلف  
ذكره في رأينا من أن هذه الجريمة قصد بها العقاب في الحالة التي لا يكون  
فعل الجاني جريمة تامة أو شروعاً مماقياً عليه .

وتحديد ما إذا كان الفاعل قد هدف بدخوله إلى ارتكاب جريمة من  
عدمه مسألة مرجعها وقائع الدعوى تستخلصها المحكمة من مختلف الظروف  
الحيطة بدخول الفاعل إلى المكان (٢) ، وإن زعم المتهم أن دخوله إلى المكان  
بسبب مشروع كلقاء امرأة باتفاق سابق فعليه أن يقيم الدليل على صحة  
دفاعه . ولقد جاء بتعليقات المحكمة أنه « ليس من الضروري بناءً على نصوص  
المادة ٣٢٤ ع (٣٧٠) إثبات نية ارتكاب جريمة معينة إذا كان يؤخذ من كل  
الظروف أنه كان عند الشخص نية أكيدة لارتكاب جريمة كائنة ما كانت  
وربما استنتج الإثبات على هذه النية من مجرد وجود شخص غريب عن المنزل  
فيه متى لم يستطع هذا الشخص أن يسل وجوده تعليلاً كافياً . وتكون  
القرينة عليه أقوى إذا حصلت الواقعة ليلاً » .

#### تحريك الدعوى الجنائية والعقوبة

إذا وقعت الجريمة بلوكانها سائلة البيان جاز للنيابة العامة تحريك  
الدعوى الجنائية عنها بغير قيد ، حتى ولو كانت الجريمة التي يتولى الفاعل  
ارتكابها مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه ،  
لأن القول بغير هذا يؤدي إلى أن تسبغ على المتهم حماية عن بعض الجرائم  
التي يرتكبها بغير موجب . ولذا يجوز رفع الدعوى عن جريمة دخول منزل  
بقصد ارتكاب جريمة إذا كانت الجريمة الأخرى هي السرقة من أصول وفروع  
دون حاجة لشكوى المجنى عليه .

وتتور، لصعوبة في الصورة التي يكون فيها دخول المنزل بقصد ارتكاب  
جريمة الزنا ، فإن القول بمحاكمة المتهم عن تلك الجريمة قد يؤدي إلى تناول  
جريمة الزنا من قريب أو بعيد . ولقد قررت محكمة النقض أنه « إذا امتنع  
على النيابة رفع دعوى الزنا فلا تقبل إثارة موضوعها بطريق غير مباشر ،  
فلا يجوز رفع الدعوى على الشريك بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون العقوبات

(١٩) نقض ١٩٤٩/١٠/١٨ أحكام النقض من ١ ق ١ ، ١٩٥٢/٤/٨ من ٣ ق ٢٩٩ .

(٢٠) ١٩٦١/٢/١١ من ١١ ق ٣٣ .

(٢١) نقض ١٩٢٩/٣/٧ مجموعة للتواعد القانونية ج ١ ق ١٤٥ . وراجع مثلاً لعدم

توافر التصد الجنائي في نقض ١٩٥٧/١٠/٢٨ أحكام النقض من ٨ ق ٢٢٣ .

للدخول المحلل الذي ارتكب فيه الزنا واختفائه عن أعين من لهم الحق في اخراجه ، لأن ذلك لا يد متناول البحث في مسألة الزنا . والمادة ٣٧٠ إنما تعاقب من يدخل ملك آخر بقصد ارتكاب جريمة ، وقد تبين هنا أن الجريمة هي الزنا وقد امتنع رفع الدعوى العمومية فيها ، فمن غير المقبول أن تنثار بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده ، بل أن حكمة التشريع تقضى بأن يقال أن عدم التجزئة الذي يقضى بعدم إمكان رفع دعوى الزنا على الشريك ما دام رفعها على الزوجة قد استحال يستفيد الشريك من نتائجها اللازمة ، فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول في المنزل . على أنه مما ينبغي ملاحظته أن عدم جواز رفع الدعوى يستتضي المادتين ٣٧٠ و ٣٧٦ مشروط بأن تكون جريمة الزنا قد وقعت ، أما إذا تبين أن الدخول كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى بمقتضى المادتين السابقتين ، وذلك لأن القانون لم يشترط شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا(٧١) .

إن جريمة الزنا لها وضع خاص في القانون ، وحينما علق المشرع رفع الدعوى فيها على شكوى من الزوج فقد ابتغى بهذا أن يصبون للمائلة شرفها ويحمدها عما يترتب على اتخاذ الإجراءات الجنائية من فضيحة ، وتحريك الدعوى الجنائية قبل الشريك عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه لا بد أن يتناول بالضرورة زنا الزوج ، فكاننا بذلك فوتنا على المشرع قصده ، ولم نحفظ للمجنى عليه في الزنا شرفه المبرح الذي أراد التستر عليه ، ولذا فالمنطق والذي يتسق مع حكمة التشريع أنه ما لم يطلب الزوج تحريك الدعوى الجنائية ضد الزوجة ، فإنه لا يجوز اتخاذ أي إجراء قبل الشريك سواء بالنسبة لجريمة الزنا أو بالنسبة لجريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

وقد قرر المشرع لهته الجريمة عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تزيد على ثلثمائة جنيه مصري ، ولم يقرر عقوبة على المشرع في هذه الجريمة كما سلف القول . ولقد شدد المشرع العقوبة في حالتين نص عليهما في المادة ٣٧٢ التي قررت : وإذا ارتكب الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين . وأما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل لسلاح

(٧١) نظري ١٩٣٢/٧/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤ . ١٩٣٥/١٢/٢

تكون العقوبة الحبس \* . وقد سبق بيان هذه الظروف المشددة عند الكلام على جريمة السرقة ، وأما طرف الليل ، وإدراك أن محكمة النقض تعتبره متوافراً في الفترة بين غروب الشمس وشروقها ، وقلنا إنه رأى محل نقد وأن محكمة النقض قد ذهبت أخيراً إلى اعتبار طرف الليل مسألة موضوعية تخرج من رقابتها يفصل فيها قاضي الموضوع وفق ما يتيقن من ظروف الدعوى .

## ثانياً

### الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ عقوبات

تنص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات - للمدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ - على أن « كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالforce أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلثمائة جنيه مصري \* . وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً أو من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكون معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري \* » .

وأركان الجريمة ثلاثة (١) المخول أو البقاء في مكان بما نص عليه (٢) كون ذلك المكان في حيازة شخص آخر (٣) قصد الجنائي ويتوفر بكون الغرض من المخول منع حيازة العقار بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . وقد سبق الكلام على المخول والركن الثاني والثالث عند دراسة الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . ويقصد بالمخار هنا الأموال الثابتة ، ويستثنى منها ما شملته المادة ٣٧٠ ع السابقة الذكر لا سيما زكّن بالقوة (٤) . ولقد قضى بأنه إذا كان للملك حق اجتزا في بيان ركن قصد منع الحيازة بالقوة بما قاله من أن الملتصم الثاني يمنع حيازة الجنى عليهما بالقوة إذا أجبرهما قهراً على عدم حراثة الأرض فإن هذا القول على ما به

(٣٧) قضى بأن مطهر التسليم واجب لجرائمه بوجه كونه عيلاً وسبياً خاصاً بالحبس  
الحكام والتسليم بالحق يحصل بقبضه لا يصح وصيه بأنه لم يدل الحيازة بالحق .  
أد القول بغير ذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم من نقل حيازة  
المال الذي حصل تسليمه فلا فاعلية (نقض ١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض) ٢٣ ق ٢٧٨  
١٩٦٨/١١/١٩ س ١٩ ق ١٨٠ .

(٣٨) أحمد أمين ص ٨١٢ ، الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٨٣ .

من اجمال لا يكتشف عما وقع من الطاعنين من افعال يملها القانون استمعالا للقوة او تتم بذاتها على انها قصد استمعالها (٢٤) . وانه لا يشترط في جريمة دخول عتار بقصد منع حيازته استمعال القوة بالفعل بل يكفي ان يكون الجاني قد بدا منه ما يفيد ان في نيته استمعال القوة ، فاذا كان الحكم قد اثبت ان المجنى عليه هو الحائز الفعل للعتار وان المتهمين قد تعرضوا له ودخلوا الحقل فزرعه الاول والثاني وشهد الثالث ازرعا في ذلك وانهم قصدوا بهذا منع حيازته بالقوة وتالبوا عليه الى درجة يخشى منها الاصطدام فهذا يكفي (٢٥) . وتسنيخ المادة ١/٣٩٦ عقوبات الحماية على حائز العتار الفعل من اعتداء الغير ، في هذه الحيازة طال مدتتها أم قصرت ، ولا يشترط ان تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة بل يكفي ان يكون لمتهم قد دخل العتار النش في حوزة الغير او بقي فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة (٢٦) .

وقد جعل المشرع للقاضي الخيار بين توقيع عقوبة الحبس من اربع وعشرين ساعة الى سنة وبين الغرامة الى ثلثمائة جنيه .

وقد شدد العقوبة فجعلها الحبس الى مدة لا تتجاوز سنتين او غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه في احدي الحالتين ، (١) اذا وقعت الجريمة من شخصين فاكتر وكان احدهما على الاقل حاملا سلاحا . (٢) اذا وقعت الجريمة من عشرة اشخاص على الاقل ولو لم يكن معهم سلاح . وقد سبق الكلام عن التصدد وحمل السلاح عند الكلام على جريمة السرقة .

### ثالثا

#### الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ عقوبات

تنص المادة ٣٧١ من قانون العقوبات - المبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - على ان ه كل من وجد في احدي المحلات المنصوص عليها في

(٢٤) نفس ١٠/١٠/١٩٧٠ احكام النش من ٦ ق ٣٥٤ : وفي الرافعة منع المتهم بان الارض موضوع النزاع كانت تحت يد هذه سنوات ثلاث وانه لم يبيد المجنى عليها ولم ينته استمعال القوة . ونفس ١٠/٢٥/١٩٧٠ احكام النش من ٦٢ ق ٣٣١ .  
(٢٥) نفس ١٠/١٦/١٩٥٠ احكام النش من ٢ ق ١٢٢ .  
(٢٦) نفس ١٠/١٧/١٩٦٠ احكام النش من ١١ ق ٦٦ .

المادة السابقة مخفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه يعاقب بالمحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو يفرأه لا تتجاوز مائتي جنيه \* . ولقد أبانت تعليقات الحاقية عن وجه تطبيق هذه المادة فقالت : « وهناك تحليل يمكن لمن يظن أنه سارق أن يملأ وجوده عند عدم وجود كسر أو ثقب فيدعي أنه إنما وجد بنية ارتكاب أمر منافق للآداب لا بنية للإجرام ، وإن كان لا شك في أنه يسهل تنفيذ مثل هذا الادعاء إلا أنه مجرد الجهر به علانية لا يصح السكوت عنه ، وقد وضعت المادة ٣٢٥ ع (٣٧١) فأصبح غير ضروري بناء على نصوص هذه المادة لبعض مثل هذا الادعاء أن يثبت نية الجريمة إذا وجد المتهم في بيت ... الخ محتاطاً لاختفاء نفسه ممن لو رأوه لكان لهم الحق في إخراجه منه » ، والذي يلاحظ بالنسبة لتعليقات الحاقية على مواد البسبب الخاص بانتهاك جرمة ملك الغير أنها تعتبر دخول الشخص في منزل معين بغير تسور أو كسر بقصد السرقة لا يعد شروعاً في هذه الجريمة ، وهي بذلك تأخذ بالمذهب المادي في الشروع ، مع أن الذي عليه الفقه وجرى به القضاء في مصر هو الأخذ بالمذهب الشخصي ، ويعتبر الفعل في صورتين سالتى الذكر مكوناً للشروع في السرقة ، فتعليقات الحاقية اذن في تحليلها لنص المادة ٣٧١ من قانون العقوبات بأن الفرض توقيع العقاب على من يظن أنه سارق ولا يعد فعله عند ضبطه داخل المنزل جريمة اذ لم يوجد كسر أو ثقب هو أمر لم يصادفها فيه التوفيق ، وإنما تنطبق المادة قبل كل من يوجه داخل البيت مخفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه مهما كان مدعاة ، إلا إذا كان الفعل يكون جريمة شروع في سرقة بتوافر القصد الجنائي فيجئئذ تطبق عليه نصوص هذه الجريمة \*

وأركان الجريمة ثلاثة : (١) وجود الشخص في مكان مما نص عليه في المادة ٣٧٠ ع ، (٢) الاختفاء ، (٣) القصد من الاختفاء وهو الحجب عمن له الحق في إخراجه \* ولقد سبق الكلام على الركن الأول في دراسة المادة ٣٧٠ ع \* ويقصد بالاختفاء البعد عن أعين من يكون له الحق في إخراج الشخص من المكان ، فكل فعل يوصل الى هذا الفرض يكون الركن المادي \*

ويدعو للتساؤل معرفة من له الحق في إخراج الشخص من المكان ، هل هو صاحب المكان فقط كالأب أو الزوج ، أم يعتبر أى فرد من المقيمين فيه له الحق في الإخراج ؟ ويدق الأمر في الصورة السكسية أى تعريف من له حق ادخال الشخص في البيت ، ذلك لاحتمال أن تكون رغبة أحد الموجودين بالنزول بقاء الشخص فيه حين يريد الآخر إخراجه منه ، مثلاً ابن صاحب



المنزل له صديق لا يرضى الوالد عن دخوله في المنزل فإذا دخله بناء على دعوة الابن ثم حضر الأب فاختفى الصديق في مكان من المنزل حتى يستطيع مبارحته ، ولكن عثر عليه الأب هل يقال ان الصديق قد اختفى عن له الحق في اخراجه وهو الوالد ، أو أنه ما دام قد دخل برضاء الابن فلا تنطبق المادة تأسيسا على أن الأب ليس له حق الاخراج في هذه الصورة ؟ ويلق الغرض اذا كان المختفى فتاة أو رجل دخل في غفلة من الزوج وبرضاء الزوجة .

لقد جرى قضاء النقض على أن المقصود من عبارة « من لهم الحق في اخراجه » الواردة بالمادة ٣٧١ من قانون العقوبات هو رب الدار ، ودخول شخص منزلا بدعوة من مسيدات بالمنزل لا تكفي لتبرير وجوده به اذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار ، فوجود مثل هذا الشخص مختفيا عن عين رب الدار يجعله مقارفا للجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة الذكر (٢٧) . ومن حكم لها أيلت فيه محكمة الموضوع أنه « يتعين لمراقبة المتهم أن يكون مختفيا عن لو راوه لكان لهم الحق في اخراجه أي بالنال يجب أن يعرف من هو صاحب الحق في اخراج المتهم ، ومن هو رب البيت في هذه الحالة . كان طبيعيا أن يكون الزوج هو صاحب الشأن في هذا كله لو كان موجودا بداره ولكن الثابت أنه كان متغيبا عن منزل وكان يبيت لدى زوجته الثانية ، فأصبح الشأن في غيابه لزوجته ، وقد جرى القضاء على أنه لا يعتبر من قبيل الاختفاء المعاقب عليه دخول رجل منزل آخر لغرض مغاير للآداب بناء على دعوة زوجة صاحب المنزل حالة غيابه . لأنه لا يكون حينئذ قد اختفى عن أعين من لهم الحق في اخراجه ، إذ الزوجة تعتبر ربة الدار اذا كان الزوج غائبا عن منزله ومقيدا في جهة أخرى ولها في غيبة زوجها ما له من الحقوق والسلطان في منزله ، وأضافت محكمة النقض الى ما تقدم أن الواقعة التي أثبتتها المحكمة على المتهم ليس فيها ما يفيد أنه حين دخل المنزل قد اتخذ أي احتياطات خاص لاختفائه فيه عن صاحب البيت ورب الأسرة ، بل كان همه ارتكاب فعلته التي اتفق مع الزوجة عليها دون أن يشعر به أحد من الناس كافة ، ولولا اختفائه في الدواليب لما جاز التفكير في وصف وجوده بالمنزل مع الزوجة بهذا الوصف مع أن هذا الاختفاء - على ما هو واضح بالحكم - لم يكن ملحوظا فيه ابتعاده عن أن يراه أحد

ممن يهمهم أمر المنزل بل قصد به الاختفاء عن أعين الناس جميعاً (٢١) .

ونحن وإن كنا نتفق مع قضاء النقض في أن المراد من غيبة من لهم الحق في إخراجه يقصد بها رب الدار (٢٢) ، إلا أننا نرى أن وجود رب الدار أو غيابه لا يؤثر في قيام الجريمة ، وفي أن له الحق في إخراج مثل هذا الشخص ، لأن رب الدار تقوم له هذه الصفة سواء أكان موجودة أو غائبة . وليس في غيابه لفترة طالقت أم قصرت أن يكون لغيره الحق في ادخال من لا رغبة لرب الدار في بقائه فيها ، بل إن الغالب أن دخول اشخص إنما يكون بناء على اتفاق أحد الموجودين بالبيت في غيبة رب الدار وهذا أمر قد يؤدي إلى عدم العقاب في صور كثيرة . كانت عطف المشرع عند تقريره العقاب على هذه الجريمة .

والقوة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧١ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

## رابعاً

### الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٢ مكرراً من قانون العقوبات

إضافة المشرع إلى قانون العقوبات مادة جديدة برقم ٣٧٢ مكرراً بموجب القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ ، ونصت على أن « كل من تعدي على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيري أو لأحدى شركات القطاع العام أو لأية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة ، وذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة انشاءات عليها أو تشغيلها أو الانتفاع بها بأية صورة يوافق بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين » . ويحكم على الجاني برد المقار المقتنص بها عليه من ثياب أو غراس أو بؤرة

(٢٨) نفس ١٩٤٩/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ٨٤٥

(٢٩) عكس هذا أحمد أمين ويرى أنه لا يستلزم من قبيل اختفاء المالك عليه بأية ٣٢٥ دخول رجل لمنزل آخر لفرض عقاب للعقاب بناء على دعوة صاحب المنزل حال غياب الزوج عن البلد .

مع ازالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته ، فضلا عن دفع قيمة ما عاد عليه من منفعة . فاذا وقعت الجريمة بالتحايل أو نتيجة تقديم اقرارات أو الادلاء ببيانات غير صحيحة مع العلم بذلك تكون العقوبة الجبرية مبدئية لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وتضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين في حالة العود .

وواضح أن المبرر لهذا التعديل في قانون العقوبات هو ما أثير آنفرا من عدوان بعض الأفراد على ملكية الدولة وحماية لأموال الدولة من الاعتداء على أراضيها الزراعية أو الأراضي الفضاء أو المباني ، استحدثت المشرع النص المشار اليه ليجابه هذه الصورة .

والركن المادى في هذه الجريمة هو التمدى على الأرض - زواهيته أو فضاء - أو المباني ، ولما كان موضوع الجريمة من المقارنات فإن المقصود في التمدى أن يكون بطريق استغلال الأرض أو المباني ، ومن هنا رسم المشرع سبيل وقوع الفعل المادى بأن يكون بالزراعة أو الغرس أو إقامة المنشآت أو شغلها ، ثم أردف بمباراة عامة أو الانزعاج بها أية صورة . حتى يحيط بشتى صور العدوان على ملكية الدولة في تلك المقارنات .

والركن المعنوى في هذه الجريمة هو القصد الجنائى ، ولما كانت هذه الجريمة من الجرائم العمدية تبنى أن يثبت اتجاه ارادة الجانى الى أى من صور الركن المادى ، وأن يعلم بأن الأرض أو البناء موضوع الجريمة فى ملكية الدولة أو إحدى الجهات التى وردت بالنص .

ومن المتصور أن يثير الفاعل منازعة حول ملكية الدولة للأرض أو البناء ، وقد يدعى هو المالك ، وقد تؤثر نتيجة التحقيق في توافر أو عدم توافر القصد الجنائى ، وهو من المسائل الموضوعية التى يختص بها القاضى من واقع أدلة الدعوى بشرطية من جهة محكمة الملقض ما دامت استخلاصة متفقا مع العقل والنطق ومستعلما من أوراق الدعوى .

## خامساً

### الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ عقوبات

نصت المادة ٣٧٣ من قانون العقوبات - المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - على أن « كل من دخل أرضاً زراعية أو قضاء أو مبانى أو بيتاً مسكوناً أو ممداً للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناءً على تكليفه ممن له الحق فى ذلك يعاقب بالمحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه » .  
ولهذه الجريمة ركنان هما : (١) الدخول الى أحد الأماكن المنصوص عليها فى المادة ، وهى بيت مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل لحفظ المال ، (٢) عدم مبارحة المكان بناءً على تكليف صاحب الحق فى ذلك .

وقد سبق الكلام على الركن الأول عند بحث الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . والفرض فى هذه الصورة أن لا يكون الفرض من الدخول منح الحيازة بالقوة أو ارتكاب جريمة والا طبق نص المادة ٣٧٠ . والركن الثانى يتوافر بأن يطلب الحائز للمكان الى من وجد فيه الخروج منه ثم يمتنع عن ذلك . وصاحب الحق فى التكليف بالخروج هو الحائز للمكان وذلك لأن نصوص هذا الباب تحمى الحيازة الفعلية للأمكنة .

وللقاضي الخبرة بين توقيع عقوبة الحبس التى تتراوح بين أربع وعشرين ساعة وستة أشهر ، أو أن يوقع عقوبة الغرامة الى مائتى جنيه .

## سادساً

### الحماية الوقتية للحيازة

استحدث المشرع المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، يهدف بها الى رسم اجراءات وقتية لحماية الحيازة .  
وقد نصت على أنه « يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيازة ، على أن يرضى هذا الأمر خلال ثلاثة ايام

على القاضي الجزئي المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الاكثر بتأييده أو بتعديله أو بالفائه . ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال سنتي يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعي بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بتأييد القرار أو بالفائه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق . ويمتبر الأمر أو القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفته المواعيد المشار إليها ، وكذلك اذا صدر أمر بالحفظ. أو بان لا وجه لاقامة الدعوى » .



## الفصل الخامس عشر

### الجرائم ضد الأخلاق

تناول المشرع في الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون العقوبات جرائم إسقاط الموامل ومنع بيع الأشربة أو الجواهر المتنوعة المضرّة بالصحة ( م ٢٦٠ - ٢٦٥ ) ، وفي الباب الرابع جرائم هتك العرض وإفساد الأخلاق ( م ٢٦٧ - ٢٧٩ ) . ونعرض من بين الجرائم سالفة البيان إلى جرائم الإسقاط والمواقعة وهتك العرض والفعل الفاضح العلني ،

## المبحث الأول

### الاسقاط

تناول المشرع الاسقاط في الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الخاص بالجنايات والجنح التي تحصل لأحد الناس وذلك في المواد من ٢٦٠ الى ٢٦٤ منه \* ويبين من هذه النصوص أنه حتى تقع جريمة الاسقاط يشترط توافر ركن مادي هو الفعل المؤدى الى الاسقاط وركن معنوي هو القصد الجنائي (١) \*

#### أولاً - الركن المادي

##### فعل يؤدي الى الاسقاط

ينبغي ابتداء تعريف المارد بالاسقاط على وجه محدد لأنه في هذا النطاق يثور بحث قيام أو انعدام المسؤولية الجنائية \* والاسقاط هو اخراج الحمل من الرحم في غير موعده الطبيعي عمدا وبلا ضرورة بأية وسيلة من الوسائل . ويعرفه رجال الطب الشرعي بأنه خروج متحصل الحمل في أى وقت من مدة الحمل وقبل تكامل الأشهر الرحمية \* وبهذا ينبغي أن يصدر نشاط من الفاعل على أية صورة كان يؤدي الى تلك النتيجة \*

ولا أهمية للوسيلة التي يلجأ اليها الفاعل في سبيل تحقيق غرضه ، وكتب الطب الشرعي زاحرة ببيان وسائل الاسقاط الجنائي وهي تنحصر في أنواع ثلاثة أولها وسائل العنف التي تقع على الجسم ، وثانيها استئصال المقابر وآخرها استئصال النصف الموضوعي الذي يقع على أعضاء التناسل \* ومن أمثلة النوع الأول - وهو يقع عادة في الأيام الأولى من الحمل - الضربات والريضة البدنية العنيفة والصدود والنزول من سلم بكثرة وارتداء أحزمة ضاغطة والسقوط والوثث من أعلى واستئصال حمامات ساخنة جدا وتؤدي

---

(١) ينص البعض الى أن لهذه الجريمة أربعة أركان . الفعل المادي المؤهل للاسقاط ، بلى وسيلة ، على امرأة حامل أو يعتقد أنها حامل ، والقصد الجنائي ( موسوعة داللو ج ١ ص ٢٨ بنسب ٢٤ ، جالوسوف م ٢٦٧ بند ١٧ ) \*



جميعا الى اسقاط المرأة ذات الحساسية الشديدة . أما الطريقة الثانية فننادوا ما تؤدي الى الاسقاط الا في حالة الحساسية الشديدة كالصورة السابقة . والعنف الموصى يتمثل في تقب الاغشية الجنينية فتحصل انقباضات رحمية تسفر عن الاسقاط .

وقد أشار المشرع في المواد ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ الى الایذاء والأدوية والوسائل المؤدية الى الاسقاط ، وهي تنطوي تحت الصور التي سلف بيانها ، ويتدخل فيها أيضا كل ما من شأنه أن يؤدي اذا استعمل الى احداث الاسقاط . كبعض المواد التي تستعمل في المجتمعات البدائية . ولم يرد المشرع أن يضيق دائرة التجريم بسبب الوسيلة المستخدمة فاورد عبارة استعمال وسائل مؤدية الى ذلك ، تاركا الأمر لتقدير القاضي وما يستنبى به من رأى أهل الخبرة (٢) .

ويشترط لتتام جريمة الاسقاط انفصال الجنين عن الرحم وغروجه منه ، ولذا ان اقتصر الأمر على مجرد محاولة ازالة الجنين دون أن تتحقق هذه النتيجة عند الأمر شروعا ، ينطوي او لا ينطوي تحت العقاب وفق النصوص القانونية ، ذلك أن من التشريعات ما ينص على عدم العقاب على الشروع في الاسقاط ، ومنها ما يترك المسألة للقواعد العامة في التشريع . على أن الجريمة تقوم في حالة عدم خروج الجنين من الرحم متى أنهيت حالة الحمل . وقد عرضت محكمة النقض لهذه الصورة فقالت ان الاسقاط هو تعمد انهاء حالة الحمل قبل الأوان ، وتتوافر أركان الجريمة ولو ظل الحمل في رحم الحامل بسبب وفاتها ، وليس في استعمال القانون لفظ الاسقاط ما يفيد أن خروج الحمل من الرحم ركن من أركان الجريمة ، ذلك أنه يستفاد من نصوص القانون أن المشرع افترض بقاء الأم على قيد الحياة ولذلك استخدم لفظ الاسقاط . ولكن ذلك لا ينفي قيام الجريمة متى انتهت حالة الحمل قبل الأوان ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل (٣) .

-- وفي الحالة التي ينفصل فيها الجنين ويبقى حيا - كما اذا كان الاسقاط بعد مسبة شهود من الحمل - يعتبر الفعل مجرد شروع (٤) . وقد قضت محكمة النقض البلجيكية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٤١ بأن جريمة الاسقاط

(٢) جارسون م ٢١٧ - بند ١٣ .

(٣) نقض ١٩٧٠/٢٢/٢٧ أحكام النقض من ٢١ ق ٣٠٢ . ١٩٧١/٦/٦ من ٢٧ ق ١٢٢ .

(٤) وصفي ص ٢٢٨ .

لا تقوم اذا تربيت على الفعل ولادة الطفل حيا - فالنصر المميز للاستقاط ان  
الفكرية فيه وضع عقبة في سبيل حياة الطفل حتى لا يرى النور . وقده سبق  
ان قلنا ان الاستقاط يفترض خروج ميتحصل الرحم قبل تكامل الأشهر  
الرحمية . فاذا خرج الطفل من الرحم حيا وتخلص الفاعل منه بعد ذلك  
عد فعله قتلا (٥) .

ولكن متى تعتبر المرأة حاملا ، أي كيفيه يتحدد وقت الحمل الذي يعد  
الفعل من بعده استقاطا ؟ لقد تكفل الطب بانهات الأدوار التي يمر بها الجنين .  
ففي الشهر الأول للحمل لا يزيد وزن الجنين على جرام واحد بوجه التقريب  
وليست به ما يميزه . وحوالي أوائل الشهر الثاني تبدأ نواة التطلم في بعض  
أجزاء الجسم . في الظهور ، واعتبارا من الشهر الثالث تأخذ باقي أجزاء  
الجسم في التخلق تدريجيا حتى الشهر التاسع أي موعد الولادة .

وذكر القرآن الكريم الأطوار التي يمر بها الجنين في قوله تعالى  
« ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين » ثم جعلناه نطفة في قرار مكين .  
ثم خلقنا النطفة علقة ، فخلقنا المعلقة مضغة ، فخلقنا المضغة عظاما ، فكسونا  
العظام لحما ، ثم أنشأناه خلقا آخر ، فتبارك الله أحسن الخالقين .  
ويوضح بأبلي بيل أن في قوله تعالى خلقنا المضغة عظاما ذكر الجنين حينما  
تبدأ فيه نواة التطلم ، وهذه يبدأ ظهورها في الشهر الثاني ، على أنه يتقسم  
عن هذا مئة من عشرة أيام الى خمسية عشر يوما .

واذن فاطوار الجنين السابقة على وجود العظم ، أي النطفة والمعلقة  
والمضغة كلها توجد في الشهر الأول وقبل نهايته أحيانا ، الأمر الذي نخلص  
منه الى أنه بمجرد التلقيح يبدأ الحاصل فعلا وتنفذ المرأة حاملا ويكون كل  
اخراج لحما مكونا لفعل الاستقاط (٦) . وقد تعرضت محكمة التقاضي لهذا  
المسألة وقررت أن الكافة ٦٠ عقوبات إنما تبنيح الاقصال التي ترتكب عملا  
بحق قرره القانون بصفة عامة ، وتجريم الشارع للاستقاط يحول دون اعتبار  
الفعل بتركيبه بحد ، وإنما يجعل منه إذا وقع جريمة يستحق بها فيها العقاب

(٥) رمسيس ص ٣٣٦ .

(٦) محمود مصطفى ص ٢٧٧ ، رؤوف ص ١٦٦ ، الموسوعة الجنائية ج ١ ص ٦٦٨  
روسليه قانون العقوبات الخامس سنة ١٩٥٨ ص ٢٤٣ . وكان الفقه القانوني القديم لا يرى  
امكان حدوث الاجهاض قبل تعلق الطفل ، وهذا لا يتم تقبل ٤٠ يوم من تاريخ الانجاب  
( راجع جاسون م ٣١٧ بشه ١٩ ) .

الذي فرضه الصواع لصلته ، فلا يكون مقبولا ما تعرض إليه المتهم في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن الجريمة الإسلامية تبیح الجناح الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور ، وإن المادة ٦٠ عقوبات تبیح ما تبیحه الجريمة . وإباحة الجريمة الإسلامية الجناح الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور ليس أصلا ثابتا في أدلتها المتفق عليها وإنما هو اجتهد للفقهاء انقسم حوله الرأي فيما بينهم (٧) .

وقد عرّض المشرع لثلاث صور يتم بها الإجماع ، فهو قد يقع بغير رضا من الماعل ، أو قد يحدث برضاها ، أو قد توقعه هي على نفسها ، ولا شك في أن أخطر صوره هو ما يأتيه الفاعل بغير رضا المرأة الماعل .

واسقاط المرأة بغير رضاها تدخل فيه كل الصور التي يحدث فيها الفعل دون موافقة من جانبها ، ولا أهمية خيطة للوسائل التي قد يلجأ إليها الفاعل في سبيل تحقيق غرضه . ولا يعني عدم الرضا أن تكون المرأة قد سئلت عن ذلك فرفضت الموافقة ، بل يتوافر عدم الرضا ولو تم الفعل بغير علم منها ، كما لو أعطيت دواء للاسقاط معتقدة أنه لشفاء مرض بها أو قد أعطيت بخدرا حتى يمكن إتمام الفعل . وعدم رضا المرأة أو رضاها مسألة يفضل فيها القاضي من الظروف المحيطة بالفعل والتي تعرض عليه ، فقد يؤخذ عدم الرضا من المنبئ الواقع على الجسم .

والصورة الثانية التي يتم فيها الاسقاط برضا المرأة ، وهي لا تغترق عن تلك السابقة من ناحية الوسائل ، بل تختلف عنها في قبول المرأة للأفعال المؤدية للاسقاط . على أن ينبغي أن يكون الرضا حرا غير مشوب بقرارة مادي أو أدبي أو خداع والا اعتبر الفعل بغير رضا .

والصورة الأخيرة هي التي تقوم فيها المرأة بالتسلط المادي في فعل الاسقاط ، أي دون تدخل من الخارج وذلك باستعمال أية وسيلة قد تراها موصلة لغايتها . وقد تستعين بفرد آخر في سبيل إتمام الجريمة وحينئذ تتحدد مسئوليته بقدر مساهمته وفقا للقواعد العامة في المسئولية الجنائية مع مراعاة حكم المادة ٢٦١ عقوبات .

وينبغي لتوافر الركن المادي في جريمة الاسقاط أن تتوافر علاقة

(٧) نظري ١٩٥٩/٥/٢٢ أحكام البصري ص ١٠ ق ١٩٥ .

السببية بين النشاط الذى يشره الفاعل والنتيجة التى تحققت فى حالة الجريمة الناعمة<sup>(٨)</sup> . فإذا ثبت من وقائع الدعوى أن الوسائل التى استخدمها الفاعل لم تؤد إلى الاسقاط ، وتم نزول الجنين بعد ذلك لسبب آخر ، وقف الفعل عند الشروع وهو لا عقاب عليه . ويتصور الشروع فى الاسقاط وفق القواعد العامة إذا بدأ الجانى فى التنفيذ ثم أوقف أو خاب اثره لأسباب لا تدخل لإرادته فيه . وتتحقق الجريمة الموقوفة إذا لم يبذل الفاعل كل الوسائل التى أعدها للجريمة ، بأن تدخلت أسباب خارجية أو إرادة أخرى حالت دون ذلك ، كمقومة المرأة لمن يحاول إجهاضها أو منعها من اتمام الجريمة إذا حاولت إجهاض نفسها . وتكون الجريمة خاتمة إذا بذل الجانى من جانبه الوسائل التى أعدت للإجهاض ومع ذلك لم تتحقق النتيجة لاسبب كان .

### ثانياً - الركن الماتوى

#### القصد الجنائى

جريمة الاسقاط جريمة عمدية ومن ثم ينبغى أن يتوافر فيها القصد الجنائى ، ويتحقق بتوجيه الجانى لإرادته نحو الفعل المسقط لامرأة حامل بقصد اسقاط حملها . والقصد الجنائى فى هذه الجريمة من نوع القصد الخاص ، فهو يتطلب ابتداء توافر القصد العام ، وهو أن يتوافر العلم لدى الجانى بأن المرأة التى يقع عليها نشاطه حامل وأن الوسيلة التى يوجهها نحوها من شأنها أن تؤدى إلى اسقاطها . وفوق هذا ينبغى أن يتوافر قصد خاص يتمثل فى الرغبة فى النتيجة التى يوصل إليها نشاطه . ذلك أن الشخص قد يضرب امرأة حاملاً وهو يعلم بأن الضرب قد يؤثر على حملها ولكنه لا يرغب فى اسقاطها ومن ثم لا يتوافر فى حقه القصد الخاص<sup>(٩)</sup> . ويستشف هذا أيضاً من استعمال المشرع للفظ عمداً فى المادتين ٢٦٠ و٢٦١ عقوبات . وينبغى أن تكون إرادة الفاعل قد وجهت إلى إخراج الحمل ميتاً . وبهذا وحده يتميز الاسقاط والا كان الفعل تمجيلاً للولادة ولا جريمة فيه<sup>(١٠)</sup> .

(٨) دؤوف ص ١٦٧ ، محمود مصطفى ص ٢٧٨ ، رئيسى ص ٢٢٩ .

(٩) دؤوف ص ١٦٧ .

(١٠) فمن المقصور أن يستخدم القتل الوسيلة المسقط كى يفصل الحمل حياً من الرحم ويقتل ولادته قبل موعدها الطبيعي حتى لا تكون على الحمل فرصة اكتمال حتى تسترط له

ويتعين أن لا يكون إسقاط الجنين قد قضت به الضرورة ، ويسمى الإسقاط في هذه الحالة إسقاطا صناعيا . وحتى تقوم تلك الضرورة ينبغي أن لا تكون هناك وسيلة لدفع الخطر الناشئ عنها إلا بالإسقاط . وبرز أمثلتها قتل الجنين إذا كان في بقائه خطورة على حياة الأم نفسها ، والصورة التي يموت فيها الجنين داخل الرحم قبل الولادة . وتقدير توافر الظروف الموجبة للضرورة متروك لتقدير القاضي من وقائع الدعوى (١١) .

وينتفى القصد الجنائي - وتبعا تنتفى المسئولية عن جريمة الإسقاط - في صورتين ، الأولى أن لا يعلم الجاني بأن المرأة حامل وينشأ عن تصرفه إسقاطها ، كمن ضرب امرأة حبل ويؤدي الضرب إلى إسقاطها ، وما كان لديه العلم بذلك . والصورة الأخرى يعلم فيها الجاني بأن المرأة حامل ولكنه لا يفي بتصرفه إسقاطها ومع ذلك ينتهي الأمر بإسقاط حملها . ففي الصورتين السابقتين تقف مسئولية الجاني عند الضرب فقط . كذلك لا يرتكب الجريمة من تسبب بخطئه في إسقاط امرأة حامل ، ولكنه يرتكب جريمة الإصابة الخطأ ، وقد يرتكب قتلًا خطأ إذا نتجت وفاة المرأة عن فعله . ولا يرتكب جريمة من يقع بسبب قوة قاهرة على حامل فيتسبب في إسقاطها (١٢) .

ولقد قضى بأنه لتطبيق مواد إسقاط الحمل يجب اثبات وقوع الفعل عمدا ، فإذا دفع المتهم المجنى عليها وهي حبل فسقطت من منور إلى أسفل الدار فتسبب عن ذلك إجهاضها من غير أن يتعمد المتهم تلك النتيجة كانت الواقعة ضربا (١٣) . وأن الجنين يختلف عن المولود الحى وقتله لا يعتبر قتلا بل جريمة خاصة تسمى إسقاطا ، ويجب أن يتوافر فيها ركن القصد الجنائي أى علم المسقط بأنه يرتكب هذه الجريمة بالذات ، فلا ينطبق النص على من يسقط امرأة من غير قصد بواسطة ضربها أو عن جهل بأنها

الولادة قبل تاريخ معين يفشى أن يولد الحمل بعده ( ديسمبر ٢٤٠ ) . ويرى جارسون أن الجريمة تمت واقعة لأن التطور الطبيعي لنور الجنين قد أوقف بإجراءات صناعية ، ولا يتأهل عقاب طبيب أجرى عملية إزال جنين بعد عدة شهور واستمر حيا ليوم أو عدة أيام دون أى وسائل علف عليه ( م ٣١٧ يش ٢٣ ) .

(١١) ينبغي أن تفسر حالة الضرورة هنا في أدنى نطاق ، لأنه كثيرا ما يساء استغلالها واستعمالها واستغلالا ذريعا للإسقاط ( رؤوف ص ١٦٩ ) .

(١٢) محمود مصطفى ص ٢٧٨ .

(١٣) إحالة خطأ ١٩٠٨/٧/٥ المجموعة الرسمية ص ٩ ص ٢٠٣ .

حامل (١٤) . والاجتهاد الذى يقع عرضاً بسبب ضرب امرأة جليل لا يمكن أن يعاقب عليه إلا بصفته ضرب بسيط ولا يمكن اعتبار الحادثة قتلًا خطئاً إذا تسبب عنها موت الجنين (١٥) .

ومتي توافد القصد الجنائى على الوجه سالف البيان ، فلا أهمية بعد هذا للبائع وإن كان قد يكون له أثره على تقدير القاضى للعقاب . ورضاء الحامل بالاستسقاط لا يؤثر على قيام الجريمة ، ذلك أن للنفس البشرية حرمة ولا تستباح بالاباحة (١٦) .

## العقوبة

فرق المشرع في العقاب بين صورتين الأولى فيها اعتبر الواقعة جنائية . والأخرى اقتصر فيها على وصف الجريمة . فقد نصت المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات على أن « كل من أسقط عمداً امرأة جليل بضرب أو نحوه من أنواع الأذى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة » فالمشرع يعتد هنا بالوسيلة التى يلجأ إليها الجاني وإنها تتضمن عنفاً يقع على المرأة الحامل ، ففضلاً عما فى الفعل من تخلص من الجنين فإن فيه اعتداء على الأم . ولم يحدد المشرع درجة معينة من أنواع الأذى ، ولكنه يفتى أن يتسم بنوع من العنف من نوع الضرب ، ومن هذا القبيل دفع امرأة للسقوط من مكان مرتفع ، والتقدير النهائي لقاضى الموضوع .

فإذا لم يستعمل الضرب أو نحوه من أنواع الأذى فى الاستسقاط ، فإن العقوبة هي الحبس سواء بالتبعية للسقوط أو للمرأة التى رضيت بالاستسقاط . فتنص المادة ٢٦١ من قانون العقوبات على أن « كل من أسقط عمداً امرأة جليل بإعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية كى ذلك أو بذلائتها عليها سواء كان برضاها أم لا يعاقب بالحبس » . وتنص المادة ٢٦٢ منه على أن « المرأة التى رضيت بتساقط الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال

(١٤) الأنصر ١٤/٩/١٩٠٦ المراتب ص ٤ من ١٩١

(١٥) لجنة الرقابة القضائية سنة ١٩٠٦ ق ٨٢ -

(١٦) نقض ١٩٧٠/١٢/٢٧ أحكام النقض ص ٤٣٠ ق ٤٠٤ . وقد ورد به أن دعاء الجنى عليها برضاها إلى الحكوم عليه الأول ليعزى لها عملية الاستسقاط ووافها بسميه ذلك لا يفتى خلافه . وليس من مملك الجنى عليها ما يتعلق علاقة الطبيب - ببق قبل المسقط ووفاء للجنى عليها .

الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها  
وتسبب الإسقاط في ذلك حقيقة تماقب بالمقوبة السابق ذكرها .

وقد اعتد المشرع نظرف مشيد خاص بما نص عليه في المادة ٢٦٣  
عقوبات من أنه « إذا كان المسقط طبييا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة يحكم  
عليه بالإشغال الشاقة المؤقتة » . فهو قد اخذ في اعتباره المهنة التي يزاولها  
الفاعل . فإذا كان طبييا فإنه بهذا قد استقل الأمانة العملية التي بين يديه  
في ارتكاب الجريمة ، ومن ثم فإنه فضلا عن ارتكابه الجريمة قد أعانته وسأطله  
العملية عليها فخان مهنته التي تحرم عليه مثل هذا الفعل . ولا يقل الأمر  
خطورة إن كانت مهنة الفاعل مرجعها الخبرة التي تسمح له بمباشرة هذا  
المعمل كالمقابلة . ولا يشترط حتى يطبق نظرف المشدد أن يقوم الشخص  
بمباشرة المهنة فعلا ، لأن الخطورة ماثلة في شخصه وغير مرتبطة بالمزاولة  
الفعلية ، ولا محل لتضييق النص مع إطلاقه ، ولو أراد المشرع اشتراط  
المزاولة الفعلية لنص عليها صراحة ولا يطبق نظرف المشدد على من كانت  
طبيبة واجهضت نفسها لإنتفاء الحكمة (١٧) .

وإذا وجد شريك في إحدى الجرائم آتفة البيان طبقت القواعد العامة في  
الإشتراك . ويتوسع القضاء في فرنسا في أفعال الاشتراك . فيعد شريكا  
الآب أو المحب الذي يدفع للمرأة أجر الاجهاض أو أكثر منه ، والأخت التي  
تكتب للمرأة لاستعمال وسائل مجهضة بموجب تذكرة طبية أرفقتها بالمطاب  
واعطاء معلومات محددة عن وسائل الاجهاض ، أو اعارة البقرة التي تجرى  
فيها الاجهاض ، أو اعطاء اسم وعنوان الشخص الذي يقوم بالاجهاض  
أو المساعدة إليه . ولا يعد اشتراكا مجرد تقديم النصيحة ولا إخفاء الجنين  
المجهض (١٨) .

وبصريح نص المادة ٢٦٤ عقوبات : « لا عقاب على الشروع في  
الإسقاط » .

(١٧) - محمود مصطفى ص ٢٨١ .  
(١٨) - راجع هذه الأحكام المشار إليها في موسوعة دالوز ج ١ ص ٢٨ بند ٨ وما بعده .

## المبحث الثاني المواقعة

تناول المشرع المواقعة في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات تحت عنوان « هتك العرض وفساد الأخلاق » في المادة ١/٢٦٧ التي نصت على أن « من واقع أنثى بغير رضاها يساقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » . ويبين من هذا النص أن قيام الجريمة يتطلب توافر ركنين ، الأول الركن المادى وهو فعل المواقعة والآخر الركن المعنوى وهو انقصد الجنائى

### أولا الركن المادى : فعل المواقعة

يتعين ابتداء تحديد المراد من فعل المواقعة ، وذلك حتى لا يختلط بغيره من الأفعال التى تعد هتكا للعرض فقط ، ففعل ما قد يوصف بأنه هتك عرض ولكنه لا ينطوى تحت وصف المواقعة ، في حين أن فعل المواقعة يتضمن دائما هتك العرض . والمواقعة مفهومها العام هو إيلاج عضو الذكر فى فرج امرأة وبهذا التعريف لا تكون المواقعة الا من ذكر على أنثى فى المكان المصد لذلك أى من قبل . ولا تعد مواقعة الفعل الذى تأتبه الأنثى للاجتماع برجل ، وإن جاز أن يعتبر هتكا للعرض . كما لا يعد مواقعة محاولة الأنثى للاجتماع بأنثى مثلها وهو ما يعرف باسم السحاق . كما لا يعد اغتصابا فعل الضمضاء الذى يقع من ذكر على ذكر (١٩) .

وحتى يعتبر الفعل مواقعة يجب أن يكون الإيلاج فى المرأة من الأمام دون الخلف ، فإن حدث الفعل على الصورة الأخيرة عد الفعل هتكا للعرض لا مواقعة . ومتى وقع الإيلاج اعتبر الركن المادى متوافرا والجريمة تامة (٢٠) .

(١٩) نفس ١٩٥٢/٤/٨ أحكام النפש س ٣ ق ٢٩٤ .

(٢٠) وقد لا تترك المواقعة أثرا . كما إذا كان غشاء بكارة المجنى عليها من النوع الملقى القابل للتسد أثناء الجلب ( نفس ١٩٧٠/٣/١٦ أحكام النפש س ٢٩ ق ٩٥ ) .



ويستوى حينئذ أن يكون كاملا أو جزئيا . ولا يشترط استمرار الفعل لفترة ما ولا أن يتحقق الأمناء . على أن علم حدوث الإيلاج وأن انتهى منه قيام جريمة الواقعة التامة ، فقد تنوافر جنابة الشروع في الواقعة متى ثبت أن قصد الجاني كان منصرفا إلى ذلك الفصل .

ويعد الفصل الواقع من الجاني شروعا اذ يبدأ في التنفيذ ثم أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لارادته فيه . وتتحقق الجريمة الموقوفة اذا حاول الجاني اتيان فعل الإيلاج ولم يتم بسبب خارج عن ارادته ، ك مقاومة المرأة أو استغاثتها . وتكون الجريمة خاتمة اذا ما بدأ الجاني في فعلته ثم تعذر عليه اتمامها بسبب عيب جسماني في جسم المرأة يمنع منه اتمام الواقعة . ومن صور الشروع رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها وامساكها برجلها متى اقتنعت المحكمة بأنه كان يقصد إلى الوقاع ، لأن هذه الأفعال من شأنها أن تؤدي فورا ومباشرة إلى تحقق ذلك المقصد (٢١) . وكذلك ان كانت المجنى عليها تلبس قميص النوم فجلس بجانبها المتهم في غرفة نومها وراودها عن نفسها وأمسك بها ورفع رجلها يحاول مواقعتها فقاومته فاستغاثت فخرج يجرى (٢٢) . ودفع المجنى عليها كرها عنها إلى سيارة المتهمين ومحاولة اغتصابها بعد تهديدها بمسدس كان يحمله أحدهما واستعمله في قتل واصابة من خف على استغاثتها المجنى عليها لنجدتها (٢٣) . واذا جنب المتهم المجنى عليها ووضع يده على بعض ملابسها ليفكها يقصد مواقعتها بشرضاها عد فعله شروعا في ارتكاب الجريمة لأنه من أعمال البدء في التنفيذ (٢٤) .

والأصل في جريمة واقعة الأتني أن يكون الرجل قادرا على اتيان الفعل الممادي وتكون المرأة صالحة لذلك ، فان انتهى أي الأمرين بمعنى أن فعل الوقاع لا يمكن أن يحدث لتطرق بنا الافتراض إلى بحث الجريمة المستحيلة . فقد يكون بالرجل ضعفا في ذكورته لا يمكنه بحال ما من اتيان الفعل المادي . وقد يكون بالمرأة ضيق خلقي يجعل مواقعتها أمرا مستحيلا . لاشك أن الفصل في أي الغرضين قد يكون جريمة هتك عرض ، ولكن البحث يدور حول ...

(٢١) نفي ١٩٤٣/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٧٤ .

(٢٢) نفي ١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النفي س ١ ق ٦٤ .

(٢٣) نفي ١٩٦١/١/٣٠ أحكام النفي س ١٢ ق ٢٥ .

(٢٤) نفي ١٩٦٣/٢/١ أحكام النفي س ٣ ق ٣٢٥ .

جريمة الرقاع وهل يمكن مؤاخنة الجاني على أساس الشروع من عدمه . وهذا واحد من الأمثلة التي تعرض عند الكلام على نظرية الجريمة المستحيلة . وفي هذا الفرض إن كانت استحالة الواقعة راجعة إلى سبب في الأثرى يجعله الفاعل وجب العقاب وكذلك إن كان السبب راجعاً إليه ولم يكن يعلمه . أما إن كان يدري السبب الذي به فلا يسأل عن شروع في وقاع وإن جازت مساوئته عن جريمة هتك عرض<sup>(٢٥)</sup> . وقد قضى بأنه لما كانت المباشرة الجنسية هي التي تفرق الاغتصاب عن هتك العرض فإنه إذا كان من المستحيل أن يقع الاغتصاب من عتيد ويقف فعله عن حد الشروع فإنه من الممكن أن يقع هتك العرض من عتيد متى استطال إلى جسم المجنى عليه بفعل يخدش عاطفة الحياء عنده<sup>(٢٦)</sup> .

وما دماً في نطاق الجريمة المستحيلة وجب عرض الصورة التي يقع فيها العمل المادي من الرجل على امرأة ميتة . لا شك في أن هذه الحالة تعتبر من صور الاستحالة المطلقة ، الأمر الذي ينتهي إلى عدم العقاب على الفعل بوصفه وقاعاً أو شروعاً فيه إذ أن هذه الجريمة لا تقع إلا على امرأة على قيد الحياة .

وبين ما تقدم أن هناك فرقاً بين الواقعة وهتك العرض ، فالأول سبق تعريفه أما هتك العرض فهو كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه أو عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده ، وسوف نتعرض له عند الكلام على هذه الجريمة .

## ثانياً

### الركن المعنوي : القصد الجنائي

جريمة الواقعة جريمة عمدية ومن ثم ينبغي أن يتوافر فيها التصديق الجنائي ، وهو يتحقق بتوجيه الجاني لإرادته بإختياره نحو ارتكاب الفعل المادي المكون للجريمة مع علمه بأنه ليس على حق فيه . فإذا كان الفاعل غير حر الإرادة في تصرفه انتفى هذا الركن ، كما إذا أكره على ارتكابه أو

(٢٥) راجع محمود مصطفى ص ٢٨٤ ، أحمد أمين ص ٤٢٨ .

(٢٦) نفس ١/٢٦/١٩٦٣ لحكام النفس ص ١٤ ق ١٣ .

نوم تنويماً مغناطيسياً ووجه نحو ارتكاب القتل ، وهذه المسألة مردها الى ما يثبت من واقعة الحال .

وينتفى القصد الجنائي متى كان للجاني الحق في ارتكاب فعلته . فالزواج شرعاً حق موافقة زوجته وضمت أم كرمحت (٢٧) . بيد أن حق الزوج قاصر على اتیان الفعل في المكان المهد لذلك شرعاً أي من الأمام فقط ، فإن أتى الزوج فعلته من دبر بشر رضاه من زوجته عد فعلته هنا للمرض (٢٨) وما دامت للزوج صفة الزوجية . كان له موافقة زوجته ، سواء أكان ذلك أثناء الزواج بالفعل أو الحكمي ، أي سواء أثناء قيام الزواج حقيقة أو انشاء الصفة في طلاق رجسي إذ أن للزوج خلاله حق مراجعة زوجته وتحل له بغير عقد ومهر جديدين . أما إن وقع الطلاق بائناً فقد انقضت عرى الزوجية ولا حق للزوج في مراجعة زوجته ومن ثم إن واقعه عد فعله جريمة بمحض .

وينتفى القصد الجنائي كذلك متى . كان الجاني معتقداً وهو يرتكب فعلته أن المرأة راضية ، حتى ولو ثبتت المظلومية التي قد تحمل على أنها نوع من التجهيم ، وهذه المسألة مردها وقائع الدعوى وما يطعن للقاضي إليه . وقد يتصور انتفاء القصد الجنائي في سطة الخطأ في الشخصية ، كما إذا عاد الزوج من السفر ودخل الى فراشه وواقع امرأة به على ظن منه أنها زوجته فإذا بها امرأة أخرى قريبة أو أجنبية .

وقيام القصد الجنائي أو انتفائه أمر يستخلصه القاضي من الوقائع التي تطرح عليه ، وقد يفتق الأمر في حالة الشروع بين ما إذا كانت الواقعة تعد هناك عرض أو شروعا في وقاع . فإذا رفع شخص ملابس أثنى بالقوة فقد يكون ذلك بقصد الوصول الى موافقتها أو بقصد هتك عرضتها فقط . ولأجل التمييز بين الأمرين يجب أن ينظر بنوع خاص الى نية التاعل . ومن

---

(٢٧) ولكن يند مقتضياً من واقع أثنى بغير رضاها ولو كانت غلبته الى تمارسه معاشرة  
سماح ( أسد امجد ص ٤٣٩ ) .

(٢٨) يلزم رأي ال انه ما دام دبر الزوجية موضع اشتهاه من جانب الزوج ، كان لزاماً أن تنقر اباحة اتیان الزوج لها فيه أن رضا أو كرمها ما دام يباح له عل هذا الوضع اتیانها من قبلها . فهو يملك حتى التمتع الجسي التماسل عل جسدها مثلاً في جميع أوضاعه . ولا يقبل أن يكون حل التمتع . بموجب عقد الزواج الذي حصل التراضي فيه بين الطرفين عل اباحة وحل هذا التمتع مقصور عل قبل المرأة ( معند عطية راجع . لبراءات الجنسية في التشريع المصري ص ٢٢٤ ) .

هذه النية فقط يمكن الحكم فيما اذا كان هناك به في التنفيذ أو محتمل  
تضييق فقط متى كانت الوقائع المادية مبينة وقابلة لتأويل مزدوج (٢٠).  
ولا تكفي الأعمال الغير الجلية لتكوين الشروع في الجريمة خصوصا في مسالة  
دقيقة كجنائية واقعة أنني بغير رضاها . فإذا كان الفعل الذي أتاه المتهم  
قاصرا على طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من يدعي وسلبها ليدخلها زراعة  
فطن ، فان ذلك لا يكفي لمقابته على الشروع في الجريمة المذكورة (٣٠) .

ولا أثر للباحث على قيام القصد الجنائي فيستوى أن يكون الغاية هي  
قضاء وطر أو أن يكون الدافع على الجريمة هو الانتقام . على أنه قد يكون  
للباحث أثره عند تقدير القضي للعقوبة .

## العقوبة

إذا تمت الجريمة حتى العقاب على الفاعل ، ولا يؤثر في قيامها تنازل  
المجنى عليها عن شكواها قبل الجاني وصفها عنه ، وان كان هذا قد يكون  
له أثره في تصرف النيابة العامة بإصدار قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو  
في حكم المحكمة بأعمال الظروف المخففة .

وقد اعتبر المشرع الواقعة بغير الرضا من أخطر الجرائم ويصاحب  
عليها بالإشغال الشاقة المؤقتة . وعدم الرضا يتمثل في الاكراه أو التهديد  
أو الخيلة .

وينصرف لفظ الاكراه ابتداء الى كل عنف مادي يقع على المجنى عليها  
فيصدما المقاومة في سبيل اتمام الفصل المادي (٣١) . فيتوافر في حالة  
استعمال القوة الجثمانية للرجل على أية صورة يتم بها . ويستوى أن يكون  
الفاعل هو الذي استعمال القوة أو اعانة آخر في سبيل ارتكاب فعلته .

(٢٩) نفس ١٩١٣/١٢/١٣ التراجع من ١٤ من ٩١ .

(٣٠) نفس ١٩٥٦/٢/١٤ أحكام النسخ من ٧ ق ٥٥ .

(٣١) إذا تم الوقاع بدون عنف واستخدمت هذه القوة ببدء استعمالاً للغة الجسدية  
فانه يعد تاماً برضا المرأة ومن ثم لا يتوافر في الفعل جريمة اغتصاب وإتاما . جريمة الضرب  
أو المرح عمداً على حسب الأحوال ( رخصي من ١٨٨ ) والقوة التي تستعمل في كسر الأبواب  
والنوافذ للوصول الى مكان المرأة لا تدخل في المعنى المقصود لذا سلمت المرأة نفسها به ذلك  
طوعاً واختياراً ( أحمد أمين من ٤٣٩ ) .

ويجب أن يكون الإكراه هو الذى حمل المجنى عليها على التسليم فإذا ثبت من وقائع الدعوى أن لا أثر له على المرأة عند الفصل واقعا برضاها(٣٧) وليس من الضروري أن يكون الإكراه مستمرا وقت الفصل ، بل يكفي أن يكون المتهم قد استعمل الإكراه وبطريقة كافية للتغلب على مقاومة المجنى عليها ، فإذا فقدت الأتني قواها وأصبحت لا تستطيع المساومة فالأركان القانونية للكونة للجريمة تكون متوفرة(٣٨) .

وإذا كان الأساس فى الإكراه هو انتفاء الرضاء ، فإنه فى أية صورة تتحقق فيها هذه الصلة يتوافر معنى الإكراه . وعلى هذا يتحقق الإكراه فى صورة مقاومة المجنونة أو المعتوهة التى لا تدرك كنه الأفعال التى تقع عليها أو بالأقل لا تدرك مدى خطورتها(٣٩) . وكذلك بالنسبة للأتني المصومة الإرادة لأى سبب آخر ، كما فى حالة السكر البين والغماء والصرع ، أو إذا كانت لا تعرف طبيعة الفصل الذى تتعرض له كما فى حالة التنويم المغناطيسى(٤٠) . ويجوز أن تعتقد المرأة خطأ شرعية بفعل ، كما فى حالة الوقاع من رجل طلق زوجته طلاقا بائنا دون علم منها(٤١) .

ومن التطبيقات العملية دخول المتهم مسكن المجنى عليها بعد منتصف الليل وهى نائمة وجلوسه بين رجلها ورفعها لمواقعتها فتنهت اليه وأمسكت به وأخذت تستغيث حتى حفر على استغاثتها آخرون أخبرتهم بما حصل(٤٢) . ومتى كان المتهم قد باغت المجنى عليها وهى مريضة ومستلقية فى فراشها وكم فاحا بيده وانتزع سروالها ثم اتصل بها اتصالا جنسيا بإيلاج قضيبه فيها بفتر رضاها منتهزا فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة أو إتيان أى حركة ، فإن هذا يكفي لتكوين جريمة الوقاع(٤٣) .

(٣٦) محمود مصطفى ص ٢٨٧ .

(٣٧) نفس ١٩٢٥/٢/٢ المصاحفة ص ٥ ص ٧٣٦ .

(٣٨) يلزم رأى إلى أن الجنون قد لا يعدم الإرادة الشجوية لا سيما إذا لم يكن بطم .

(٣٩) أحمد أمين ص ٤٤٠ .

(٤٠) يتوافر ركن القوة باستعمال البخور الذى يحث دوافر وإن لم يصل إلى حد فقه الصواب إذا كان من شأنه ففكان قوة المجنى عليها وسلب رضاها ( نفس ١٩٣٦/١/٦ مصبوعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٥ ) .

(٤١) نفس ١٩٢٨/١/٢٢ المجموعة الرسمية ص ٣٠ ق ٤ .

(٤٢) نفس ١٩٤٢/١٠/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٤١ .

(٤٣) نفس ١٩٥٨/١/٢٧ أحكام النفس ص ٩ ق ٢٨ .

وقد يلجأ الجاني في سبيل ارتكاب فعلته الى تهديد المجنى عليها ويتم الجريمة تحت تأثير التهديد ، ويستوى حينئذ ان يكون التهديد ماديا او معنويا . ويوجد التهديد المادى في صورة ما اذا هدد الجاني باستعمال القوة اذا لم تستسلم له المجنى عليها سواء بإيذاء أو العنف . واما التهديد المعنوى فيثير النقاش ، كمن يهدد امرأة بافتضاح امر سره ان لم تسلم له نفسها . فقد يقال انه لا خطر يهددها شخصيا ، ولا سيما ان كان بمقدورها ان تلجأ الى السلطات العامة . على اننا لو تمعنا في هذا الامر لوجدنا ان التهديد المعنوى قد يكون في بعض الصور اشد تأثيرا على المرأة من التهديد المادى لما قد يحقق بها من اضرار يالفة قدر لا يمكن تلانيها . ومن ثم فانه يستوي ان يكون التهديد ماديا او معنويا (٣٩) .

وقضى حديثا بأنه اذا كان الحكم قد أثبت ان الطاعن وزميله قد هددوا المجنى عليها بقتل وليدها الذى كانت تحمله ان لم تستجب لرغبتها في موافقتها مما أدخل القزع والخوف على قلبها بعد أن انفردا بها في قلب الصحراء خشية على وليدها فاسلمت نفسها لكليهما تحت تأثير هذا الخوف . فان في ذلك ما يكفى لتوافر ركن القوة في خضاية الواقعة (٣٩ مكرر) . ومنى أثبت الحكم اخذا باقوال المجنى عليها انها لم تقبل موافقة الطاعن لها الا تحت التهديد بلهم تمكينها من مقادرة المسكن الا بعد أن يقوم بموافقتها . فان هذا الذى أورده الحكم كاف لا يثبت توافر جريمة واقعة اننى يغير رضاءها بارتكابها بما فيها ركن القوة (٤٠) .

ويعتبر التهديد بالسلاح نوعا من التهديد المادى بسبب الوسيلة المستعملة فيه أولا وتأثيره في الإرادة ثانيا ، وان كان من هذه الوجهة الأخيرة يقترب كثيرا من التهديد المعنوى . فيتوافر ركن الاكراه وعدم الرضاء في جريمة الواقع اذا كان استسلام المجنى عليها تحت تأثير الاكراه بالسلاح .

وقد يلجأ الجاني في سبيل ارتكاب فعلته الى ادخال الفس على المجنى عليها فتستسلم له تحت تأثيره ، بمعنى انه لو لا ذلك الفس لما رضيت بالقبول الواقع عليها ، الامر الذى يجعل الجناح مساويا لعدم الرضاء . فاذا

(٣٩) أحمد أمين ص ٤٤٠ ، محمود عيطى ص ٢٨٧ .  
(٣٩) مكرر نفس ١٦/٢/١٩٨٠ أحكام النقض ص ١٧٨ ق. ٧٨ .  
(٤٠) نفس ١٧/٥/١٩٧٩ أحكام النقض ص ٣٠ ق. ١١٥ .

كانت الواقعة النابتة هي أن المتهم توصل الى مؤامرة المجنى عليها بالمخفية بأن دخل سريرها على ضرورة طئنته معها أنه زوجها فأنها إذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن ، فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة (٤١ مكرر) .

### تقرير مشدد

نصت المادة ٢/٢٦٧ من قانون العقوبات على أنه « اذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطه عليها أو كان خادما بالأجرة عنهما أو عند من تقدم ذكرهم بماقرب بالإشتغال الشاقة المزملة . وقد رأى المشرع أن توافر أى من الظروف الواردة بهذا مبررا لرفع العقاب .

أ - اذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها ، احتك المشرع بلواحق القرابة التي تربط بين الجاني والمجنى عليها ، فلو كان الأول من أصول الأخيرة ارتكب جريمة فهو قد أخل بواجبه في مراعاة فروعهم والمصلحة عليهم ومن ثم حقت عليه العقوبة المشددة . ويقصد بأصول المجنى عليها كل ذكر أعل تنسب اليه كالأب وأب الأب (٤١) . ولكن هل يطبق النص بالنسبة الى أب الأم وإلى الأعمام ؟ في رأينا ان الحسنة التشريعية لا تؤدى الى التفرقة بين الجد لأب والجد لأم ولا بين الأب والعم ، وإن كانت مراعاة النص تمنع من تطبيقه ، وقد ينطوى الفعل تحت متولى الرعاية أو الملاحظة أو من له سلطة على المجنى عليها .

ب - اذا كان الفاعل من المتولين تربية المجنى عليها أو ملاحظتها أو ممن له سلطة عليها : يلاحظ في هذه الصور جميعا أن صفة الفاعل بالنسبة الى المجنى عليها تمنحه ثقة ينبغي عليه مراعاتها والحفاظ عليها ، فإن استهانت بها وخانها الى درجة ارتكاب الجريمة كان تقرير العقوبة المشددة جزاء عادلا له .

ويقتصد بمتولى التربية كل من عهد اليه تآمر المجنى عليها فهو آلي ناحية من نواحي الحياة سواء العلمية أو التهذيبية أو الثقافية أو الميضية على

(٤٠) مكرر نفس ١٩٥٩/٥/٢٤ . أحكام النفس ش ٢ ل ٣٦٧ دج :

(٤١) لا يدخل في النص الأب . بالبنين ( أصدره المجلس ٤٤٤ م ٢٧ )

أية صورة كانت(٤٦) . فلا يشترط أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم . بل يكفي أن تكون عن طريق إعطاء دروس خاصة للمجنى عليها ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما كان الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا(٤٧) . وتمتير الملاحظة في صورة معينة نوعا من التربية إذا كانت مشفوعة بنوع من التوجيه ، على أن الأمر قد يقتصر على مجرد الملاحظة كالتدرب الذي يراقب الصغار أثناء لعبهم .

وفي بعض الأحوال قد يتمتع الجاني بقدر من السلطة على المجنى عليها فيستغل هذا الوضع في سبيل ارتكاب فعلته ، ويسهلها له ما يملكه من شخصية المجنى عليها من نفوذ(٤٨) . ومن هذا القبيل رب العمل بالنسبة إلى عالة(٤٩) مكررا والمخدوم بالنسبة إلى خادمه . وجود السلطة يقتضي أن تكون العلاقة بين الجاني والمجنى عليها قائمة إلى فترة ما نسبيا فتدفع الفاعل إلى استغلالها وتدعو المجنى عليها للتسليم تحت تأثيرها . ولذا قضى - بصدده جريمة هتك العرض - بأن تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة سيارات المدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد في القانون(٥٠) . وأنه إذا كانت الصلة بين السيد وخادمه مستمدة من القانون فإنه يكفي عند تشديد العقوبة على أساس أن المتهم له سلطة على للمجنى عليه باعتباره خادما عنده أن يبين الحكم علاقة الخدمية بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة إلى بيان الظروف والوقائع التي لا يستلزم الجريمة لتبديل على أن المخدوم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لأن القانون

---

(٤٦) المحاولون تربيتها أو ملاحظتها هم من وكل اليهم أمر الإشراف عليها سواء أكانوا من أقاربها أو من غيرهم وسواء أكان ذلك الإشراف أداء لواجب شرعي كإشراف الوصي المجزئ من الجهة المختصة أو كلف صادرا عن تطوع واختيار . كإشراف زوج الأخت ، أو زوج الأم ؛ أحمد أمين ص ٤٤٥ .

(٤٧) نكاح ٥٢/٢٧ أحكام النكاح ص ٤ ق ٦٦ .

(٤٨) لا يقتصر الأمر على من يستمدون السلطة من صفتهم القانونية ، بل يتناول الحكم أيضا من لهم على المجنى عليه سلطة فعلية . فالوصي والتيم يمتلكان في حكم هذه الفترة كما يمتلك فيها كل من يستمد من هروف الأحوال سلطة فعلية على المجنى عليه . كالم وزوج الأم وفردج الأخت . وإنما يجب التفرقة بين الحالتين من وجهة الإثبات فالصلة القانونية تستلزم حدا وجود السلطة فالتشديد واجب متى كان الجاني وصيا أو قريبا ، أما السلطة الفعلية فيحتاج إلى إثبات خاص ولا يمكن افتراضها ابتداء ( أحمد أمين ص ٤٤٥ ) .

( ٤٩ مكررا ) نكاح ١٩٧٤/٦/٢٣ أحكام النكاح ص ٢٥ ق ١٣٢ .

(٥٠) نكاح ١٩٥٩/٢/٢٣ أحكام النكاح ص ١٠ ق ٤٩ .



قد افترض قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة (٤٦) .

جـ - اذا كان الفاعل خادما بالأجرة عند المجنى عليها او عند من تقدم ذكرهم : لا شك في أن طبيعة عمل الخادم ومكان وجوده قد يسهل له ارتكاب الجريمة ، فإن استغل الثقة الموضوعة فيه حتى قارفها أخذ بالعقوبة المشددة . ويكفى أن تثبت قيام علاقة الخدمة التي يشترط فيها أن تكون بأجر على أية صورة كان ، طالبت مدة الخدمة أم قصرت .

ووفقا لقضاء محكمة النقض يستغل في متناول النص الخادم بالأجرة الذي لا يرعى سلطة مخدمه فيقارف الجريمة على خادم آخر تكون هي الأخرى مشمولة برعاية نفس المخدم وحمايته (٤٧) . وأنه متى كان المتهم أو المجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواء واحد فهمسا مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم ينطبق على المتهم الطرف المشدد (٤٨) .

ويعتبر خادما خادما القهوة أى الجارسون الذى يهتك عرض بنت صاحب القهوة ، فانه وإن كان لا يصح أن يعتبر خادما بالأجرة كل من يشتغل بالأجرة ، الا أنه يندمج فيه كل من يسكن أو يتمود التردد على منزل المجنى عليه أو من تحت رعايته والذي بسبب ما يقوم به من الخدمات المسجورة يجد نفسه مقربا ، الأمر الذى من شأنه أن يجعل أمامه فرصا وتسهيلات لارتكاب الجريمة التى لا يتيسر ارتكابها (٤٩) . ويعتبر الفرائش بالمدرسة التى يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته (٥٠) .

(٤٦) نقض ١٩٤٠/٣/١١ الطعن رقم ٥٥٢ سنة ١٩٤٠ ق .

(٤٧) نقض ١٩٤٠/٣/٢٥ مجوعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٦ . ينشد رأى هذا الحكم تأسيسا على أن الظروف المشددة قد جاءت على سبيل الحصر فلا يجوز التماس عليها والنص صريح في تشديد العقاب اذا وقع الفعل على المخدم أو من المخدم على الخادم بوسفه صاحب سلطة عليه ، ولعل التهمة من أن طرف الخدمة لدى مخدم واحد هو الذى سهل ارتكاب الجريمة مما يبرر التشديد في نظر محكمة النقض . ولكن توافر حكمة التشديد لا يسوغ خلق ظروف مشددة لم ينص عليها القانون ( محمود مصطفى ص ٢٠ ) .

(٤٨) نقض ١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض ص ٨ ق ٧٥ .

(٤٩) نقض ١٩١٨/٨/٢٦ المجوعة الرسمية ص ٢٠ ق ٣٣ .

(٥٠) نقض ١٩٧٧/٥/٢٩ أحكام النقض ص ٢٢ ق ١٩٠ .

## المبحث الثالث

### هتك العرض

نص المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات على أن « كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبعين » وإذا كان « من وقع عليه الجريمة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة » وإذا اجتمع هذان الشرطان مما يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة . وتنص المادة ٢٦٩ منه على أن « كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانين عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالسجن » وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة » .

وبين من هذين النصين أنه يشترط لقيام جريمة هتك العرض توافر ركنين ، أحدهما مادي هو فعل هتك العرض والآخر معنوي وهو القصد الجنائي .

## أولا

### الركن المادي : فعل هتك العرض

هتك العرض هو كل فعل مخل بالحياء يستتيل إلى جسم المجني عليه وعوراته ويغش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية<sup>(١)</sup> ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يتحرك الفعل أثراً بجسم المجني عليه<sup>(٢)</sup> (مكرر) . ويتبين من هذا التعريف أن هتك العرض أوسع نطاقاً من المراقبة ، فإذا كانت كل مراقبة

(١) نص ١٦٦٣/١/٢٦ أحكام النسخ من ١٤ ق ١٣ ، ١٦٦٦/١/٢٧ من ١٢ ق ١٤٤

(٢) (مكرر) نص ١٦٧٥/١/١٢ أحكام النسخ من ٢٦ ق ٧ ، ١٦٨٠/١/٢٦ من ٢١ ق ١٥٥

تتضمن بالضرورة هتكاً للمرض ، فإن هتك المرض لا يصل في الغالب الى الواقعة (٥٢) .

وبالتضمن في التعريف آف البيان يتضح أنه في هتك المرض وقوع فعل مادي يمس جسم المجنى عليه بشكل يخدش عاطفة الحياة او يمس من جسمه ما يمد من المورات (٥٣) . ويصح في هتك المرض أن يكون الفاعل رجلاً . كما يجوز أن يكون أنثى . كما يصح أن يكون المجنى عليه رجلاً أو امرأة ، ويجوز أن يقع هتك المرض من رجل على آخر ومن امرأة على أخرى .

ورغم الاستقرار على تعريف هتك المرض بالصورة آتفة البيان ، إلا أنه مع هذا يحتاج الى ضوابط تأتي من خارج التعريف ، ذلك أن الحياة التي يعتبر هتك المرض اختلالاً به أمر يختلف وفقاً لظروف الشخصية والاجتماعية الملازمة للواقعة ، فالأفعال التي تعد هتكاً للمرض قد لا تقع على مورة من المورات مباشرة ولكنها تصل الى درجة من الفحش تمس الحياة المرضي . فإن كان هناك من أجزاء الجسم ما يمد من المورات ولا يختلف في شأنه ، إلا أنه حين يثور النقاش حول وضع معين فإنه يلزم الاستعانة في هذا السبيل بالمعرف والظروف الاجتماعية .

ولقد عبرت محكمة النقض في مصر عن الفعل المادي في جريمة هتك المرض بأنه يتحقق بأي فعل مخل بالحياة المرضي للمجنى عليها ويستعمل على جسمها ويخدش عاطفة الحياة عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورتها بل يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد باغ من الفحش والاختلال بالحياة المرضي درجة تسوغ اعتباره هتكاً عرضي سواء أكان بلغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عوزات المجنى عليها أم عن غير هذا الطريق (٥٤) .

ومن التطبيقات العملية أنه يمد هتكاً للمرض تمزيق لباس المجنى عليها

(٥٢) أحمد أمين ص ٢٤٦ .

(٥٣) نقض ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض ص ٣ ق ١٥ .

(٥٤) نقض ١٩٦٧/٣/٢٦ أحكام النقض ص ١٢ ق ٥٢ . وفي الواقعة أسند الى القلم أنه التصق بالمجنى عليها أثناء جلوسها بسيارة الأتوبيس وأخرج قضيبه وكنه في كتفها حتى أملى على ملابسها .

الذى كان يسترها وكشف جزء من جسمها وهو من العورات على غير ارادتها(٥٥) . وتمزيق شخص لباس غلام من الخلف اذ كشف جزءا من جسمه هو من العورات التى يعرض كل انسان على صونها وحجبها عن انظار الناس ولو لم يصاحب هذا الفعل أية ملامسة مخلة بالحياء(٥٦) . والتصاق المتهم عمدا بجسم المجنى عليه من الخلف حتى مس قضيبه عجز الصبي(٥٧) . وجريمة هتك العرض تتم بوقوع فعل متناف للأداب مباغرة على جسم المجنى عليه ولو لم يحصل ايلاج او احتكاك يتخلف عنه أى اثر كان(٥٨) . ووضع الاصبغ فى دبر المجنى عليه هو مساس بعورة من جسمه وفيه نوع من الفحش لا يترك مجالا للشك فى اخلاله بحيائه العرض(٥٩) . ويعد هتك عرض بالقوة فعل المتهم الذى يلتقى بنتا بكرا عمرها عشر سنوات على الأرض عنوة ويفض بكارتها باصبعه(٦٠) . ووضع الجاني عضو التناسل فى يد المجنى عليه أو فى فمه أو فى جزء آخر من جسمه لا يعد عمرة بل يعد من قبيل هتك العرض(٦١) . وتحقق جريمة هتك العرض اذا كان الثابت أن المتهم احتضن مخلومته كرها عنها ثم طرحها أرضا واستلقى فوقها ولو لم يقع من الجاني أن كشف ملابسها أو ملابس المجنى عليها(٦٢) . ومن يطوق كتفى امرأة بذراعيه ويضمه اليه يكون مرتكباً لجناية هتك العرض ، لأن هذا الفعل يترتب عليه ملامسة المتهم لجسم المجنى عليها

(٥٥) نقض ١٩٦٠/٢/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق . ١٩٦٦/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧١ وفى هذا الحكم قالت محكمة النقض انه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يضم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يمس من العورات التى يعرض على صونها وجسمها عن الأنظار ، ولو لم يفتقر ذلك يشمل ماذى آخر من أفعال الفحش لها فى هذا الفعل من عدس لطيفة الحياء العرض للمجنى عليه من ناحية اللباس بتلك العورات التى لا يجوز البت بعرضها والتى هي جزء مائل فى خلقة كل انسان وكيانه الفطرى .

(٥٦) نقض ١٩٣١/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٨ ، ١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٧ .

(٥٧) نقض ١٩٧٥/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٨٥ . (٥٨) ١٩٦٢/٢/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٨ ، ١٩٥٧/٢/٢٨ س ٨ ق ٢ .

(٥٩) ١٩٧٠/٣/٨ س ٢١ ق ٨٧ . (٦٠) نقض ١٩٦١/٦/٢٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٤ ، ١٩٧١/٤/١١ س ٢٢ ق ٨٦ .

(٦١) استئناف ١٩٠٥/١/٣ الاستئناف س ٨٥ .

(٦٢) نقض ١٩٣٤/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٢ .

(٦٣) نقض ١٩٣٤/١٠/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٨٠ ، ١٩٦٨/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٦ .

ويمس فيها جزءا هو لا يجب داخل في حكم العورات (٦٣) . وتلقى المرأة هو من العورات التي تحرص دائما على عدم المساس بها فامسكه بالرغم منها وبغير ارادتها يعتبر هتك عرض (٦٤) . وفخذ المرأة عورة فلمسه وقمصه على سبيل المخاللة يعد هتك عرض (٦٥) . واجترأ المتهمين على اخراج المجنى عليه عترة من الماء الذي كان يسبح فيه عازيا وعدم تمكنه من ارتدائه ثيابه وهو عار بالطريق العام وبذلك امتطالوا الى جسمه بأن كشفوا ذلي الرغم منه عن عورته أمام النظارة يكون جريمة هتك العرض بالقوة (٦٦) . وإذا كان الثابت من الحكم أن الملعون ضلما قد كشفت عن عورات المجنى عليها وأحدثت بمنطقة غشاء البكارة والفرج والاليتين حروقا متفحصة نتيجة كى هذه المناطق بأجسام ساخنة فإن هذا الفعل الواقع على جسم المجنى عليها يكون قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء العرضى درجة يتوافر بها الركن المادى في جريمة هتك العرض (٦٦ مكرر) .

وكما سبق القول لا يشترط أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه أو أن تتم المباشرة الجنسية ، فهو إذن يمكن أن يقع من عتف يفرض ثبوت عنته ، فإذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن وضع يده على ألية المجنى عليه واحتفنه ووضع قبله في يده فإن هذه الملامسة فيها من الفحش والحش لأحياء الرضى ما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة (٦٧) . وملامسة ألتهم بعضو تناسله دبر المجنى عليها يعتبر هتك عرض ، ولو كان عتفيا . لأن هذه الملامسة فيها من الفحش والحش بأحياء الرضى ما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة (٦٨) .

ومن أحكام المحاكم فيما لا يعد هتكاً للعرض ما قضى به من أن الفتاة

(٦٣) نطق ١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٧ .

(٦٤) نطق ١٩٣٥/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٣ .

(٦٥) نطق ١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧١٩ .

(٦٦) نطق ١٩٧٠/٦/١ أحكام النطق س ٢٠ ق ١٧١ .

(٦٦ مكرر) نطق ١٩٧٦/٢/١٥ أحكام النطق س ٢٧ ق ٤٤ .

(٦٧) نطق ١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النطق س ١٢ ق ١٢ .

(٦٨) نطق ١٩٣٦/١١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣ . وفي حكم قديم ليس

بأنه لا عقاب على التهم بالتدريج في هتك عرض بالقوة إذا انضج من شهادة الطبيب أنه ليس ممن يشتهرون أو ليس فيه تناسل . ويشغل تحت هذا التعريف التلام الذي لم يبلغ من

الحلم ( استئناف ٩٠٤/١/٢ الاستئناف س ٤ ص ٨٥ ) .

الرفية التي تمشى سافرة الوجه بين الرجال لا يخطر ببالها أن في تقبيلها في وجنتيها اختلاا بحياتها العري واستطالة على موضع من جسمها. تعدد هي ومثيلاتها من المورث التي تحرص على صمتها ، فتقبيلها في وجنتيها لا يخرج على أن يكون فصلا فاضحا مغلا بالحياء(٦٦) ، وإذا قاد المجنى عليه شخصان الى غرفة مقفلة الأبواب والنوافذ وقبله أحدهما في وجهه وقبله الثاني على غرة منه في قفاه وعضه في وضع التقبيل فهذا الفعل لا يعتبر هتك عرض ولا شروعا فيه . كما أنه لا يدخل تحت حكم أى جريمة أخرى من جرائم افساد الأخلاق(٧٠) . وملاحقة المتهم للمجنى عليها في الطريق العام وقروصه ذراعها تنطوي في ذاتها على الفعل الفاضح الملقى لاتيان-المتهم علانية فيما يفاضل يفضي الحياء(٧١) .

وقد قضت محكمة الاستئناف العليا في الكويت بأن تقبيل الشخص في الوجه لا يكون الركن المادي في جريمة هتك العرض ، لأنه لا يسر ما يعد عورة في الجسم وهذه الجريمة لا تقوم إلا اذا كان فعل المتهم ماسا بجزء من جسم المجنى عليه يدخل من باب العرف المعتبر في حكم المورث ، ولأن خد المفكر لا يعرف في عرف البيئة عورة ، ولا هو كذلك في اعتبار الذكر أو في تقديره ولأن مجرد تقبيله لا تقوم به جريمة هتك العرض حتى ولو كانت القبلة في بعض التقدير مريبة ، لأن الممول عليه في هذا المقام هو كنه الفعل في حق الناس بعنوب موقفه من جسم المجنى عليه ، وليس ما يعمل في داخل المتهم وهو من عواطفه التي لا يعلم بحقيقتها إلا الله(٧٢) .

### ثانيا

#### الركن المعنوي : القصد الجنائي

جريمة هتك العرض جريمة عمدية ومن ثم يشترط أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، ويكتفي فيه القصد العام ، حيث لم يتطلب الشرع نية خاصة لدى الجاني . ويتوافر القصد الجنائي بتوجيه الجاني لارادته باختياره

(٦٦) نقض ١٩٢٤/١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٩٠ .

(٧٠) نقض ١٩٢٤/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٢ .

(٧١) نقض ١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض ص ٩ ق ٢٢٣ .

(٧٢) استئناف عليا الكويت في ١٦٦٨/٢/٢١ طعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٧ جسايات

نحو الفصل المكون لهتك العرض وعن علم به (٧٣) . فإذا شاب إرادة الفاعل عيب يمسها تخلف القصد الجنائي وانتفت الجريمة ، كمن يدفع بآخر نحو امرأة مفاجأة فيحتضنها خشية السقوط (٧٤) . ولا تقوم الجريمة إذا كان من حق الشخص اتیان ما ارتكب من أفعال ، كالزوج بالنسبة إلى الاتصال المشروع مع زوجته . وينتفي القصد الجنائي بالرضاء الصادق من المجنى عليه ، سواء أكان صراحة أو ضمنيا أي علم الاعتراض ، إلا في الحالات التي يعاقب فيها القانون بغير أن يمتد بالرضاء .

ومتى توافر القصد الجنائي على الصورة السابقة كان في هذا الكفاية لاستحقاق الجاني للعقاب ، ولا يؤثر في هذا الباعث على ارتكاب الجريمة سواء أكان إرضاء لشهوة أو حتى لمجرد الانتقام (٧٥) . وقد يكون للباعث أثره في تقدير العقاب للعقاب . فإذا كان المتهم قد عمد إلى كشف جسم امرأة ثم أخذ يلمس عورة منها ، فلا يقبل منه القول بانعدام القصد الجنائي لديه بدعوى أنه لم يفعل فعلته إرضاء لشهوة جسمانية وإنما فعلها بإعجاب بعيد عن ذلك (٧٦) . ويصح العقاب ولو كان الجاني لم يقصد بفعله إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه (٧٧) . والقصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع عفة المجنى عليها سواء أكان ذلك إرضاء للشهوة أو حبا للانتقام (٧٨) . ولا يلزم في القانون أن يتحمل الحكم استقلا على توافر القصد الجنائي . بل يكفي أن يكون فيما أثبتته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه (٧٩) .

وقد ينتفي القصد الجنائي إذا ثبت رضاء المجنى عليه بالفعل ولم يكون

(٧٣) جريمة هتك العرض بالقوة تتعلق متى كان الجاني قد ارتكب الفعل المادي المكون لها وهو عالم بأنه مثل بالحياه العرض لأن وقع عليه ( نطق ١٩٥٢/٤/٨ أحكام النطق من ٣ ق ١٩٤ ) . مما كان الباعث الذي حمله على ذلك ( نطق ١٩٧١/١/٤ أحكام النطق من ٢٢ ق ١٥ ) .

(٧٤) إذا ثبت أن ملابس المرأة كانت قد تمزقت ونزعت عنها أثناء المرافعة دون أن يثبت أن المتهم كان يقصد تجريدها من ملابسها ، فلا تكون الظروف اللازم توافرها لجريمة هتك العرض متوفرة ( نطق ١٩١٧/١١/٢٤ المجموعة الرسمية من ١٩ ص ٤ ) .

(٧٥) نطق ١٩٧٠/٣/١٦ أحكام النطق من ٢٩ ق ٩٥ ، ١٩٦٩/٦/٩ ص ٣٠ ق ١٧٧ .

(٧٦) نطق ١٩٤٢/٤/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨١ .

(٧٧) نطق ١٩٦٥/١٢/١٣ أحكام النطق من ١٦ ق ١٧٧٠ .

(٧٨) نطق ١٩٦١/٦/٢٤ أحكام النطق من ١٢ ق ١٤٤ .

(٧٩) نطق ١٩٧٠/٣/١٦ أحكام النطق من ٢١ ق ٩٥ .

جريمة أخرى ، وكذلك اذا حدث خطأ فى شخصية المجنى عليه وقام الدليل على الاعتقاد الخاطئ للفاعل ، ولم يكن فعله يكون جريمة بالنسبة لمن قصده أصامسا .

### الشروع فى الجريمة

قلنا ان الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتوفر بالمساس بجزء من جسم المجنى عليه بعد من الصورات ، وكذلك الأفعال التى تصيب الجسم فتخدش الحياء العرضى لما يصاحبها من فحش . ومن هذا التعريف يبين ان الجريمة تعتبر تامة بمجرد الملامسة المادية سواء للصورة أو للجزء من الجسم الذى يخدش الحياء العرضى (٨٠) .

ويتور التساؤل عن متى يعتبر الشروع متوافرا فى هذه الجريمة ، والمفروض ان القصد الجنائى قائم فى كل الصور . وابتداء يجب استبعاد الصورة التى يثبت فيها مجرد انمقاد نية الشخص على ارتكاب الجريمة حتى ولو أعلن عن هذه النية وصارح بها الشخص الآخر . ولكن الصعوبة تنور حينما يتمشى الحال دور الأقوال الى الأفعال ، وهذه الأفعال قد تمد فى حد ذاتها هتكا للعرض ، الأمر الذى أثار بحث ما اذا كان الشروع فى هتك العرض يمكن تصوره أم لا . بمعنى القول بأن الجريمة اما أن توجد تامة أو أعلا تحضيرية . وهو ما ذهبت اليه بعض الأحكام (٨١) . والواقع أنه يمكن تصور الشروع اذا استطالت أفعال الجانى الى جسم المجنى عليه بنية هتك عرضه دون أن تصل الى عورته أو الى جزء من جسمه يخدش حيائه العرضى ، فتعقب الجريمة أو يخيب أثرها لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها . فإذا صارح شخص نسانا بنيته فى هتك عرضه وعنده وشربه وأمسكه بالقوة رغم مقاومته أياه والقاه على الأرض ليثبت بمرضه ولم ينل منه غرضه

---

(٨٠) تم الجريمة بمجرد الكشف عن جسم المجنى عليه أو ملابسه أو الاتصال به يطلع النظر عن حصول لخلخال تام أو ناقص فى دير الجنى عليه ( نطق ١٦٢٩/٣/٧ مجموعة التواعد القانونية ج ١ ق ١٨٩ ) .

(٨١) فانقلل القليل المسألة كما هو الحال عادة فى اليد فى نظيفه هتك العرض لا يخرج فى نظر القانون عن كونه هتك عرض وليس مجرد فعل . فأنص ( ١٦٢٨/١١/٢٢ مجموعة التواعد القانونية ج ١ ق ١٧ ) . وفى جريمة هتك العرض بعد التنظيف مخرج بلونكتاب للجريمة نفسها فالشروع سينتد يكون نفس الجريمة . ( لافى احالة مصر ١٦٠٨/٩/٢٧ لمجموعة الرسمية ص ٩ ق ٨٧ ) .



بسبب استنفاته فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في هتك عرض المجنى عليه بالقوة (٨٢) . وفي حكم حديث لمحكمة النقض قسرت. أنه ولذ كان الركن المادي في جريمة هتك العرض لا يتحقق الا بوقوع فعل مغل بالحشاء العرضي للمجنى عليه يستطيل الى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويخصى عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، الا أنه متى ارتكب الجاني أفعالا لا تبلغ درجة الجسامة التي تسوغ عدما من قبل هتك العرض التسلل ، فإنه ذلك يقتضى تقصى قصص الجاني من ارتكابها ، فإذا كان قصده قد انصرف الى ما وقع منه فقط ، فالفعل قد لا يخرج عن دائرة الفعل الفاضح ، أما اذا كانت تلك الأفعال قد ارتكبت بقصد التوغل في أعمال الفحش فلان ما وقع منه يعد بداي تنفيذ جريمة هتك العرض وفقا للقواعد العامة ولو كانت هذه الأفعال في ذاتها غير منافية للأداب ولا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاضل في تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعا في ارتكاب الجريمة ن يأتي فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادي لها ومؤديا اليه حالا (٨٣) .

#### المقبوبة

نوع المشرع العقاب في جريمة هتك العرض وفقا لتوافر ظروف مختلفة انشا إليها في المادتين ٢٦٨ و ٢٦٩ من قانون العقوبات . ويلاحظ أن تلك الظروف هي بذاتها المشار إليها في المواد الخاصة بالمراقبة مع اختلافه فحين العقوبة .

#### ١ - هتك العرض بغير الرضا

تنص المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات في صدرها على هتك العرض بالقوة أو بالتهديد ، ولأعمال فقرتها الأولى ينفي قيام الغليل على توافر إحدى الصورتين . وقد سبق لنا أن تعرضنا لها عند الكلام في جريمة المراقبة وتشير إليها هنا الى بعض تطبيقاتها .

وينصرف لفظ لقوة الى كل عنف يقع على المجنى عليه فيعلمه المقاومة ،

(٨٢) نقض ١٩٣٥/٢/١١ مبنوعة الزاوية: ج ٢ - ٢٢٢ . مهود مصطفى

من ٢٩٧ .

(٨٣) نقض ١٩٧٠/٤/٥ احكام النقض من ٢٦١ حتى ١٢٥ .

وه يقتصر لفظ القوة على معنى احسف المادى الذى يقع على جسم المجنى عليه ، بل يقتصر كل صور علم الرضا غير حالة التهديد التى نص عليها صراحة ، كاللجاجة والمباغة التى بهما يتعلم الرضا الصحيح<sup>(٨٤)</sup> ويتدرج فى القوة بجهة العقل التى تعلم الرضا الصحيح ، ولا يشترط فيها ان يفقد المصاب الإدراك والإرادة معا ، بل تتوافر بفقد أحدهما وبها يحتث يتعلم الرضا الصحيح فى جريمة هناك المرض<sup>(٨٥)</sup> . ولا يشترط فى حالة القوة ان يترك الفعل اثرا بالمجنى عليه ، وهذا نتيجة منطقية بتحديد الفعل المنادى لهتك المرض<sup>(٨٥ مكرر)</sup> . ولهذا اذا جرم المتهم على المجنى عليها عنوة وأدخل أصبعه فى دبرها تقوم جريمة هناك المرض بغض النظر عما جاء بالكشف الطبى من عدم وجود آثار بها<sup>(٨٦)</sup> .

ومن التطبيقات الصلية أن مباغة المجنى عليه ووضع المتهم أصبعه فى دبره فجأة وهو جالس مع غلام آخر يعلم الرضا ويكون ركن الإكراه متوافرا<sup>(٨٧)</sup> . وتتوافر جريمة هناك المرض فى واقعة ثبت فيها أن المجنى عليها كانت تسير فى صحة زوجها وكان المتهم يسير مع لفيث من الشبان وتقابل الفريقان وكان المتهم فى محاذة المجنى عليها وعلى مسافة خضعت سننمترا منها مد يده حتى لامس موضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه<sup>(٨٨)</sup> وفى واقعة أخرى ثبت أن المتهم فاجأ المجنى عليها أثناء وقوفها فى الطريق وضغط اليها بيده ، لما فى ذلك من مباغة المجنى عليها بالاعتداء المادى على جسمها فى موضع يتأذى عرض المرأة من المساس بعزيمته<sup>(٨٩)</sup> . ومباغة المجنى عليها بوضع الجانى يدها الممدودة على قبلة من خارج الملابس يخفى حيالها العرض وقد استتال الى جثثها وللخبرة من الفحص

(٨٤) نفس ١٩٦٣/٣/٢٣ أحكام النظم من ١٤ ق ٥٢ . ١٩٥٨/١/١٦ من ٩ ق ١٩٦٧ .  
(٨٥) ١٩٦٩/١١/١١ من ٢٠ ق ٢٤٠ . ١٩١٩/٦/٩ ق ١٧١ . فيكم اثباتا لفضل المساس أو الخافض  
للعاء العرض للمجنى عليه بينه وضائه ( نفس ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النظم من ٢٤ ق ٢٤٠ .  
١٩٧٣/١٢/١٠ ق ٢٤٢ ) .

(٨٥) نفس ١٩٦٦/٥/٢٧ أحكام النظم من ١٧ ق ١٢٣ .

(٨٥ مكرر) نفس ١٩٧٣/٦/٢٤ أحكام النظم من ٢٤ ق ١٦١ .

(٨٦) نفس ١٩٥٠/٤/١٧ أحكام النظم من ١ ق ١٦٨ .

(٨٧) نفس ١٩٤٥/١٠/٢٢ بموجبة التراجع القانونى ج ٦ ق ٦٢٧ .

(٨٨) نفس ١٩٥٠/٥/١ أحكام النظم من ١ ق ١٨٤ .

(٨٩) نفس ١٩٥٢/٢/٤ أحكام النظم من ٣ ق ٢٤٩ .

يعاقر بها الركن للمادى فى جريمة هتك العرض (٩٠)

ويكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك عرض أنى أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها أو بغير رضاها وكلاهما يتحقق باتيان الفعل أثناء النوم (٩١) . لأن حالة النسوم الطبيعى سالبة للإرادة (٩٢) . وتوافر الجريمة متى ثبت أن المتهم جثم على المجنى عليها وهى نائمة ووقع جلبابها وأدخل قضيبه فى فتحة لباسها وأخذ يحكه فى فرجها من الخارج حتى أمتنى فاستغاثت بوالدتها التى كانت تنام بجوارها (٩٣) . وكذلك فى مفاجأة المتهم المجنى عليها أثناء نومها وتقبيله إياها وامساكه بتيديها (٩٤) . وإذا أثبت الحكم أن المتهم أخرج عضو تناسل المجنى عليه بغير رضا وهو فى حالة سكر وأخذ يصب فيه يده فهذا كاف لإثبات ركن القوة (٩٥) .

وتوافر ركن القوة و عدم توافره يستخلصه القاضى من وقائع الدعوى التى تعرض عليه ، عل أن تكون النتائج التى ينتهى إليها لها أصل فى الأوراق ولا تتناقض مع المقدمات التى أثبتتها . فللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود (٩٦) .

وتبدو دقة استخلاص توافر ركن القوة أو عدم توافره فى حالة سكوت المجنى عليه ، سواء عند بدء الاتصال التى تقع من المتهم أو فى أثناءها ، ذلك أن السكوت كما قد يحمل على أنه رضا قد يكون عن غير رضا كحالة الخوف من الجاني ، والرجوع فى هذا لوقائع الدعوى . وقد قضى بأن هتك الصرض إذا بدأ فى تنفيذه بالقوة فضايف من المجنى عليه قبولا ورضا صحيحين فإن ركن القوة يكون منتفيا فيه ، لأن عدم امكان تبرئة الواقعة المكونة له لارتكابها فى ظروف وعلايسات واحدة بل فى وقت واحد وتنفيذا لغصد واحد لا يمكن منه القول بأن المجنى عليه لم يكن راضيا بعصره منها

(٩٠) نفس ١٦٧/٢/١٩٥٨ أحكام النفس س ٩ ق ٨٣ .

(٩١) نفس ١١/٢٨/١٩٥٥ أحكام النفس س ٦ ق ٤٠٧ .

(٩٢) نفس ٢/٢٨/١٩١٤ المجسوة الرستية س ١٥ ق ١٠٩ .

(٩٣) نفس ٤/٢٤/١٩٥٠ أحكام النفس النفس س ١ ق ١٧٤ .

(٩٤) نفس ١/٢١/١٩٥٢ أحكام النفس س ٣ ق ١٦٦ .

(٩٥) نفس ١١/٢٢/١٩٣٦ مجسوة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٦٠ .

(٩٦) نفس ١/٦/١٩٣٦ مجسوة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٥٠ .

النفس س ٢٠ ق ٢٤٠ ١١/٢/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٣٤ .

وراضيا بجزء آخر . كما أن العبرة في هذا المقام ليست بالقوة لذاتها بل على تقدير أنها مقدمة للرضا . فإذا ما تحقق الرضاء ولم يكن للقوة أي أثر في الحقيقة فإن مسألة التهم عنها لا يكون لها أدنى تأثير ولا ميعود (١٧) . فإذا كان هناك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية وكان ويجوز أولها مباحة ولكن المجنى عليه سكت ولم يتعرض على الأفعال التالية التي وقعت عليه فإن ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله أيضا جاصلا بالرضا (١٨) . ومجرد ارتكاب فعل هناك العرض في الظلام وفي مكان غير إجل بالسكان لا يعتبر قد تم بغير رضا .

وقد جعل المشرع التهديد في مرتبة القوة ، يستوى فيه ن يكون ماديا أو أدبيا على ما سلف القول عند الكلام على الواقعة . فكلاهما ينتهي إلى أثر واحد هو انعدام رضا المجنى عليه ، بل كثيرا ما يصاحب القوة التهديد من هذا القبيل ما قضى به من أنه إذا كان التهم قد طرق باب المجنى عليها ليلا ففتحتة ممتقة أنه زوجها فسارع التهم بالدخول وإغلاق الباب من خلفه وأستكمل من صدرها ومن كفها وتجذبها إليه وروادها عن نفسها مهددا إياها بالاذناء ان رفضت فاستغاثت فاعتدى عليها بالضرب فإن هذا الفعل يجعل الواقعة هناك عرض بالقوة (١٩) .

ويستوى الخداع مع القوة والتهديد ، لأن أثرهما هو انعدام رضا المجنى عليه . ومتى ثبت أن المجنى عليها قد انخدعت بمظاهر الجاني واعتقدت أنه طبيب فسلبت بوقوع الفعل عليها ولم تكن لترضى لولا هذه المظاهر فإن هذا يكفي للقول بأن المجنى عليها لم تكن راضية بما وقع من التهم (٢٠) .

ويجب على المحكمة أن تعنى باستظهار شرط القسوة أو التهديد ، لا سيما حين يدفع التهم بوقوع الفعل برضاء المجنى عليه . فإذا كانت

(١٧) نفس ١٩٤٠/٢/٢٥ ميسوعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٢ .

(١٨) نفس ١٩٤٢/٦/٢٢ ميسوعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٤٥ .

(١٩) نفس ١٩٥٤/١٠/٤ أحكام البقي من ٦ ق ٩ .

(٢٠) نفس ١٩٦٠/٦/٢٧ أحكام النفس من ١١ ق ١١٨ . فذلك المصمم في دوع المجنى عليه من أكانه علاج من العلف عن طريق الاستماعة بالإن تم إتيانه أيقظه صفا بالياء المرضي لئن مع عليه بذلك يحقق جريمة هناك العرض بالقوة ( نفس ١٩٧٥/١٠/٢ أحكام النفس من ٢٢ ق ١٠ ) .

المسككة قد استظهرت ركن القوة بقولها انه متوافر لدى المتهم الفنى آثار  
استنزافها واستنكارها في أول مرة ودفعها الى صفع المتهم المذكور ثانياً  
مرة ، فان ما ذكرته المسككة من ذلك يكفى الرد على ما أثاره الطاعن من  
انقضاء ركن استعمال القوة ، لأن المجنى عليها سكنت عندما وقع عليها الضرب  
في المرة الأولى مما يدل على رضاها به (١٠١) . وإذا كان الحكم المطعون فيه  
حين أدان الطاعن بجريمة هناك العرض بالقوة لم يستظهر ركن الإكراه  
الواجب نوافره لقياس هذه الجريمة وأغلغ التحدث عما دفع به الطاعن من  
أن الاتصال المنسوبة اليه تمت برضا المجنى عليها فانه يكون قاصراً (١٠٢) ،  
فعل انه لا يلزم أن يتحدث الحكم استغناء عن ركن القوة (١٠٣) متى كان  
ما أوردته من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه (١٠٤) .

#### ظروف مشددة :

أورد المشرع ظروفًا مشددة في المادة ٢/٢٦٨ من قانون العقوبات راجع  
عند توافرها العقوبة الى الاستغلال الشاقة المؤقتة وهي خاصة بأصول المجنى  
عليه والمتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادماً عنده  
أو عنه من تقدم ذكرهم . وقد سبق لنا الكلام عليها عندما تناولنا جريمة  
الاعتداء .

كما تناول النص سالف الذكر حالة ما إذا كان عمر من وقعت عليه  
الجريمة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة . وقد رأى المشرع أن من لم يبلغ  
السن المشار إليها ليست له الإرادة الكافية لرد العدوان الواقع عليه فاعتد  
به كطرف مشدد . ومن أجل هذا نجد أن القضاء لا يمتد برغبة الصغير حين  
يثبت عدم تمييزه ويعتبر أن هناك العرض قد تم بالقوة فقد قضى بأنه يمتنع  
جريمة هناك العرض بالقوة متى لم تكن المجنى عليها ذات إرادة يمكنها بها  
أن تلاحق المتهم لصغر سنها الفى لم يزد على ثلاث سنين وعدم تمييزها (١٠٥) .  
وألبيت التي عمرها ست سنوات تكون مسلوقة الإرادة فالسبق بها . يعتبر

- (١٠١) نفس ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥١ .
- (١٠٢) نفس ١٩٥١/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٨ .
- (١٠٣) نفس ١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٤٢ .
- (١٠٤) نفس ١٩٧٧/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٢ .
- (١٠٥) الاستئناف ١٩٠٢/٢/٣٦ المصودة الرسمية س ٢ ص ١٧٥ .

بإكراه وإن تبين من أقوالها أنها كانت تمثل للمتهم كلما أتاحها (١٠٦) .

وقد نصت المادة ٢/٢٦٨ عقوبات على أنه : « إذا اجتمع هذان الشرطان بما يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة » أي يحكم بهذه العقوبة عند توافر طرف صغر السن مع كون الجاني ممن نص عليهم في المادة ٢/٢٦٧ عقوبات .

## ٢ - هناك العرض بالقرعة

تناولت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات هناك عرض من لم يبلغ ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قسوة أو تهديد ، واعتبرت الواقعة جنحة عقوبتها الحبس . على أن المشرع اعتد بطرف خاصة جمل من شأنها رفع العقاب الى الأشغال الشاقة المؤقتة ، إذا كان المجنى عليه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في المادة ٢/٢٦٧ عقوبات . وعلى هذا الأساس إذا كان المجنى عليه قد بلغ الثامنة عشرة من عمره ورعى بوقوع الفعل عليه فلا جريمة في الأمر .

## تحديد سن المجنى عليه

لما كانت السن لها أهميتها في تطبيق المادتين ٢٦٧ و ٢٦٨ عقوبات فإنه يجب على المحكم أن يعنى ببيانها ، وتحديد السن إما أن يكون بأوراق رسمية وحيث أنه يعتمد بها وحدها (١٠٧) ، أو قد لا توجد تلك الأوراق فيكون المرجع في تقديرها الى القاضي وفقاً لما يستخلصه من الأدلة ؛ وله أن يستعين في هذا بأهل الخبرة .

ولكن هل يستطيع المتهم أن يدفع ببطلان السن الحقيقية للمجنى عليه ، وبمعنى آخر هل يعتمد بتقديره هو لسن المجنى عليه أم العبرة بالحقيقة منها اختلفت مع طنة ؟ في الواقع أننا لو فتحنا مجال الدفع بالجهل بالسن الحقيقية لأدى هذا الى اختلاف النتائج في الوقائع المتماثلة ، وفقاً لقدرة كل منهم في التدليل على مدى علمه بالسن الواقعية ، ومن ثم كان منطقياً أن لا يقبل هذا الدفع . وهذا لا ينفي إمكان اثبات الجهل بالسن

(١٠٦) الاستئناف ١١/٢١/٥٩-٢١٠٢١١ الحقوق ص ١٨ ، ص ١٦٢ .

(١٠٧) نفس ٢٧/١/١٩٧١ أحكام التبع ص ٢٢ ، ق ٢٤ ، ١٩٧٠/٢/٨ ص ٢١

إذا حالت دون ذلك قوة قاهرة أو ظروف استثنائية تخرج عن المألوف .  
وقد قضى بأن العبرة في السن هي بالسن الحقيقية للمجنى عليها ولو كانت  
مخالفة لما قدره الجاني أو قدره غيره من رجال الفن اعتمادا على مظهر المجنى  
عليها وحالة نمو جسمها أو على أي سبب آخر . فالقانون يفترض في الجاني  
أنه وقت مقارفته الجريمة على من هو دون السن المحددة في القانون يسلم  
بسنه الحقيقية ما لم تكن هناك ظروف استثنائية وأسباب قهرية ينتهي  
مهما هذا الافتراض (١٠٨) . وأن كل من يقدم على مقارنة الأفعال الشائنة  
في ذاتها أو التي تؤتمن قواعده الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن  
يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يهدم  
على فعلته . فإذا كان هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب في الجريمة التي  
تكون منها ، ما لم يتم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يفهم  
على الحقيقة (١٠٩) .

وفي صدد حساب سن المجنى عليه بالتقويم الميلادي أو التقويم  
الهجري قضت محكمة النقض بأن إذ سكنت المادة ٢٦٩ عقوبات من النص  
على التقويم الهجري يمتد به في احتساب عمر المجنى عليه في الجريمة  
المنصوص عليها فيها وهو ركن من أركانها فإنه يجب الأخذ بالتقويم  
الهجري الهني يتفق مع صالح المتهم ، أخذا بالضاعة العامة في تفسير  
القانون الجنائي والتي تقضي به إذا جاء النص العقابي ناقصا أو غامضا  
فينبغي أن يفسر بتوسيع لصالح المتهم وتضييق ضد مصلحته (١١٠) .

(١٠٨) نظري ١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٦ .

(١٠٩) نظري ١٩٤٣/٥/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٠٥ ، ١٩٣١/٥/٣١

أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٦ .

(١١٠) نظري ١٩٦٧/١٢/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٤ .







أخرى (١١٣) . وتتبقى الإشارات التي تصدر من الجاني ، وكذلك الأفعال التي تقع على الجسم وهذه قد يكون موضوعها جسم الجاني نفسه أو جسم شخص آخر غيره وفي أي من صورتين قد تقع الجريمة ، خلافاً لجريمة هناك المرض حيث لا يقع الفعل المادي فيها إلا على جسم الغير . أما بالنسبة إلى جسم الفاعل نفسه فكل فعل يأتيه عاملاً ويكون مخرلاً بحياء العين والأذن يكون الركن المادي في الجريمة . ومن هنا لا يخلو رفع الجاني للابسة والكشف عن عورته أو استعمال يديه للتعبير عن معان بذينة .

وتثور العلة إذا ما تعلق الأمر بجسم الغير لأن المقياس الذي يوضع قد يجعل من الفعل جريمة هناك عرض أو جريمة ذل فاضح . ولقد سبق أن رأينا أحكاماً عديدة للقضاء فيما يعد هناك للمرضى أو فعلاً فاضحاً . ومنها أيضاً أن ملاحظة المتهم للمجنني عليها وقرصه ذراعها تنطوي في ذاتها على الفعل الفاضح العلني (١١٤) .

على أنه ينبغي في صدد تحديد الأفعال التي تعد مخرلة للحياء وتفريقها عن غيرها أن تراعى الظروف الاجتماعية للبيئة وقت وقوع الفعل . ولهذا فإنه لا يستغرب أن يعد فعل معين في منطقة معينة مخرلاً بالحياء في حين أنه يعتبر في منطقة أخرى . ولو في نفس الدولة - غير مخرلاً بالحياء - وقد سبق أن أشرنا إلى ما قضت به محكمة النقض من أن المرجع في اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجاري وأنوال البيئات الاجتماعية . فالفتاة الرقيقة التي تمشي سائرة الوجه بين الرجال لا يخطر ببالها أن في تعبيرها في وجنتها اختلالاً بحيائها المرضي واستطالة غلر موضع من جسمها تصده هي ومثيلاتها من الفتيات التي تخرص غلر مشعرها ، فتقبلها في وجنتها لا يخرج عن أن يكون فعلاً فاضحاً مخرلاً بالحياء (١١٥) .

ولما كانت الواقعة ركناً أساسياً في الجريمة اذ يقتضيها يتحدد

---

(١١٣) فلما كان الحكم قد اعتبر ما وقع بين الطرفين من قول بصوت مسموع لبيدتين **عصياً** ، عرفوا ذلك طرفاً تهجوا تزوج في سبيلها ، جريمة فعل فاضح مخرلاً بالحياء ، لا أن يكون الفعل ، والوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة إنما سبب في نفس ١٦/٧/١٩٥٢ أحكام المحكمة من ٢٥٥ ) .

(١١٤) تعلق ١٩٥٨/١١/١٥ بحكم النقض من ٩٠ في ٢٢٢ من لفظة الإشارة إليه .

(١١٥) تعلق ١٩٤٤/١/٢٤ منجوزة القواعد القانونية ج ٣٠ في ١٢٠ . ومن هنا لا يخلو قيام شخص بضم امرأة إلى صدره أو وضع يده على مشعرها ( إحصاء أحكام ١٩٥٨ ) .

ما اذا كان الفعل مغفلاً بالحياة من عمده ، وجب على المحكم بيانها والا كان قاصراً . فلا يكفي في بيان الواقعة القول في الحكم بأن المتهم أتى فعلاً فاضحاً بل يجب أن يتبين نوع الفعل وكيفية وقوعه (١١٦) .

#### ٢ - لارتين الثاني : العلانية :

اشتراط المشرع للمقاب على الجريمة أن تقع علانية ، فتقع من الفاعل في مكان عام أو بحيث يراه أو يسمعه من كان في مكان عام . والحكمة التي من أجلها اشتراط المشرع وقوع الفعل علناً تنضج من امرين : الأول منهما أنه لا محل لتقييد حرية الشخص في أن يفعل ما يشاء ما دام في غطاء لا يمس شعور أو حياة الغير ، والآخر هو أن العلانية قد تؤدي إلى وقوع حادثة النظر على ما يجرح حيائها . ولا شك في أنه ولو أن للفرد الحرية في أن يفعل ما يتراءى له ، إلا أن هذا رهن بأن لا يكون في فعله اضطراب بالغير .

ومن الحكمة آتفة البيان يتحدد نطاق العلانية المقصودة في هذه المادة ، وهي أن يقع العمل في مكان تتوفر فيه صورة من اثنين : إما أن يكون عام بحيث لكل فرد أن يدخل فيه بغير تمييز كالمحلات المصانة والطرقات والمطارات (١١٧) ، والأخرى هي الأماكن التي ولو أنها خاصة بطبيعتها إلا أنها تصبح عامة بطرود خاصة فلا يشترط لتوافر العلانية التي اعتتها المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلاً بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة (١١٧ مكرر) . ومن هنا ما قضى به أن السجن يعتبر ملحفاً بالمحلات المصومة ، ولكن يلزم تقدير الظروف التي تقرر بالفعل الفاضح المرتكب فيه لمعرفة ما اذا كان ذلك الفعل قد حصل من عمده ، فوجود جسيمة أشخاص في السجن كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه تجعله علناً ، ولا فرق بين أن يكون الموجودين مستيقظين أو نائمين .

(١١٦) نفس ١٩٠٣/١١/٧ الاستقلال ص ٢ ص ٣٦١ .

(١١٧) متى كان المحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الأصل المتأخر للأدب العامة التي أتت على جسم الجاني عليه قد صدرت منه في الترام وفي الطريق وفي أحد المتنزهات وهي أماكن بطبيعتها عامة ويحتل مشاعمة ما يقع عليها ، فإن ذلك ينطبق به دكر العلانية في نظير .

١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النقض ص ١٤ ق ١٣ .

(١١٧ مكرر) نفس ١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض ص ٤٤ ق ١٧٥ .

وقتها ، ملحقاً أنه يمكن رؤية الفعل وقت ارتكابه (١٨٥) .

## ٢ - الركن الثالث : القصد الجنائي :

جريمة الفعل الفاضح جريمة عمدية ، يتعين أن يتوافر فيها القصد الجنائي ويتحقق بتوجيه الفاعل لارادته نحو القيام بالفعل - حالاً بلان من شأنه أن يجرح في الإنسان حياة المني . فإذا كان الشخص قد أكره على هذا الفعل لأنفسه بمشورته ، كالشخص الذي تمزق ملابسه أثناء مشاجرة فتكتشف من عورته ، أو اتصل النار بملابسه فيتخلص منها جميعاً أثناء خطر الحريق ، وكذلك الصانع بالنسبة إلى من يسقط عنه سرواله فجأة في مكان عام . ويشترط أن يعلم الفاعل أن من شأن فعله المساس بحياة المني . ولا يشك في أن الظروف التي تحيط بالحدث لها اعتبارها في هذا الصدد . فكل سبيل المثال قضى بأنه يكفي قانوناً لتوافر القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياة أن يكون المتهم عالماً بأن فعلته من شأنها أن تخدش الحياة . فمن يدخل دكان حلاق ويتبول في الحوض الموجود به ، فيعرض نفسه بغير مقصد للأنظار بعائلته المنافية للحياة ، يتوافر في حقه القصد الجنائي في تلك الجريمة (١٨٩) . فإذا افترضنا أن هذا الفعل قد وقع من الشخص في مكان ما بالصبراء غير مطروق عادة ، أو في حقل بعيد عن الأنظار فإنه لا يمكن القول بتوافر القصد الجنائي لاعتقاد الفاعل بأنه في الظروف التي يلتي فعلته فيها ليس هناك احتمال - ولو بغيره - أن يراه أحد الناس .

(١٨) - (١) - إحالة قيساً ١٩٠٨/٤/١٦ المجموعة الرسمية من ٢٩ قد ١٨٩ . استنبطه ١٩٠٤/٣/١٤ من ٦ ص ١٠٧ . وقضى بأن المكان العام بالمصادفة سر كالمستشفيات - هو بغيره الأيسر مكان خاص قاصر على أفراد أو طوائف معينة ولكنه اكتسب صف المكان العام في الوقت الذي يوجه فيه ضد من اقراه الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق فتستحق العقوبة في الفعل الفاضح المخل بالحياة في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ولو لم يره أحد ، أما في غير هذا الوقت فإنه يلائم حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العقوبة في مصادمة الفعل الفاضح من أحد أصحاب المكان أو نزلاءه ، أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم إحيط الطفل فاقاً أثناء ذلك حال كافة الإحاطات اللازمة لمنع الإطلاق على ما يبدو بالفعل الذي تحت العقوبة ولو انطرح الجدل نتيجة جلدته فمهرق أو لسبب غير مبرور ( قضى ١٩٦٨/١٤/٣٠ ) يكلم القاضي من ٩٩ ق ٢٢٩ ع ٢٠٠ ويراجع في شأن المفاهيم نفس ١٩٧٢/١٠/١٤ - أحكام القاضي من ٧٤ ق ١٧٠ .

(١٩) نفس ١٩٨٢/٥/٣ - مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٤ .

### الفصل التاسع في المبنى

تنص المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات على أن « يصاب به بالمقوعة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا خلا بالحياة ولو في غير علانية » . ولهذه الجريمة ركنان : الأول اتيان فعل مغل بالحياة مع امرأة بدون رضاها في غير علانية ، والآخر القصد الجنائي . وقد سبق لنا الكلام على القصد الفاضح عندما تناولنا الجريمة السابقة وفرقنا بينه وبين حتك العرضية . وتقتصر هذه الجريمة على وقوعها على امرأة ، بشرط أن ينتفى رضاها وهو ما يستخلص من وقائع المصوى (١٢٠) . ورغم عمومية لفظ المرأة الواردة بالمادة ٢٧٩ عقوبات فانه يجب أن كون الرضا صادرا ممن يستد برضائه ، والقياس في هذا هو القاعدة التي أخذ بها المشرع في باب حتك الكرهى وافساد الأخلاق ، وهو لم يمتد بالرضا الا اذا كانت من المجنى عليه فـ بلشت الثامنة عشرة ، وهو ما ينبغي اعماله في الصورة الماملة (١٢١) .

والعبارة الأخيرة من المادة ٢٧٩ عقوبات وهي - ولو في غير علانية - تدبر ليس ، ذلك أنها تعنى أن الفعل كما يقع في غير علانية فانه يتم علانية . وهذه الصورة لأخيرة تكملت بالمقاب عليها المادة ٢٧٨ عقوبات . وفي رأينا أن الرضى ينطبق فقط اذا ارتكب الفعل المخل بالحياة في غير علانية مع امرأة ، وآية هذا ما جاء في تعليقات المحقانية على مواد انون العقوبات سنة ١٩٠٤ من أن هذه المادة وضمت بناء على طلب مجلس شورى القوانين وقد ذكر المجلس المذكور على وجه الخصوص دخول شخص في منزل وارتكابه في حضرة امرأة فعلا لو وقع علانية لمد فعلا فاضحا مخلا بالحياة . ويحاطب أيضا بقتضى هذه المادة على دخول شخص في الجزء المخصص للحريم في منزل يقصد ارفام امرأة على وجوده عندما « . وينهب رأى الى أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ عقوبات هي مسورة مخلفة من جريمة حتك العرض مع تخصيص حكمها بالاتصال المخلة بالأداب التي ترتكب على النساء خاصة كما هو صريح في المادة . فيدخل في حكمها

---

(١٢٠) يشترط لجريمة الفصل التاسع في المبنى أن تتم بغير رضا المجنى عليها حماية لصورها وصيانة لكرامتها ما قد يقع جسمها أو بغيرها من أمور مدية بالحياة على الرغم منها : وصالة رضاه المجنى عليها أو عدم رضائها في هذه الجريمة مسألة موضوعية ( نظى ١٩٠٩/١١/٢ استكم النقلى من ١٠ ق ١٧٨ ) .  
(١٢١) أحمد أمين ص ٤٨٨ .

الأفعال التي ترتكب على جسم امرأة ولكنها لا تبلغ من الجهل درجة قد يخل بها في جرائم هتك المرض ، كتقبيل امرأة بغير رضاها أو ضمها أو وضع اليد على خصوها . ويقتل في حكمها اجتناب الأفعال التي لا تقع على جسم المرأة مباشرة ولكنها ترتكب في حضورها وتكون مغايرة للحياء والآداب ، كالانحلال والإشارات التي تشمل في حكم المادة ٢٧٨ إذا لم ترتكب علانية ، كمن يكشف سواته في حضرة امرأة إلا يستر إليها أشعاره مخفية (١٢٧) .

## الفصل السادس عشر

### القذف والسب والبلاغ الكاذب

تناول المشرع في الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات جرائم القذف والسب وافشاء الأسماء في المواد ٣٠٢ الى ٣١٠ منه . وعرفت المادة ٣٠٢ القذف وبينت حكم القذف في الموظفين العموميين ، وفردت المادة ٣٠٣ عقوبة القذف . وتناولت المادة ٣٠٥ جريمة البلاغ الكاذب ، بعد أن بكتبت المادة ٣٠٤ عن ابتليخ . وعرفت المادة ٣٠٦ جريمة السب وبينت عقوبتها . وتناولت المواد ٣٠٦ مكرر (ب) و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٨ مكررا الظروف اشدها لعقاب في جريمة القذف والسب . وأوضحت المادة ٣٠٩ حكم السب أو القذف الذي يقع أثناء ممارسة حق الدفاع . وأخيرا تناولت المادة ٣١٠ جريمة افشاء الأسرار . وستتناول فيما يلي جرائم القذف والسب والبلاغ الكاذب .

#### أولا

#### القذف والسب

#### أوكلان الجريمة

تنص المادة ١/٣٠٢ عقوبات على أن « بعد قاذفا كل من أسند لشفره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صالحة لأوجب عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه » . وتنص المادة ٣٠٦ منه المسلسلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على أن كل سبلا يشتمل على استناد والقة معينة بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يساقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة ويسرلة لا تزيد على مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين » . ويبين من هذين النصين أنها يتطلبان لقيام جريمة القذف أو السب ثلاثة أركان : الأول هو الركن المادى وفيه تختلف جريمة القذف عن جريمة السب ، والثانى

هو الملائية ، والثالث هو القصد الجنائي<sup>(١)</sup> ، وتكلم عن كل من الأركان الثلاثة ..

#### الركن الأول : الركن الملائية

الركن الملائية فهو جريمة القذف والسب . يتمثل نى اسناد أمر الى الجنى عليه ، وقد يتمثل هذا الأمر نى واقعة محددة أو نى عيب معين ، وهو نى الحالة الأولى يحقق القذف ونى الأخرى السب ، وبغير الاسناد لا تقوم الجريمة كمن يجهر بوقائع تمثل جريمة أو بالفاظ سب نى الطريق العام دون أن تلتصق بشخص معين . فالاسناد نى القذف يتحقق بنسبة واقعة الى شخص معين - بمعنى أن تحققها . منسوب اليه على أية صسوزة كانت ، فيستوى أن يكون حصولها قد تم من جانبته نتيجة لتدخل ارادى أو بشكل غير عمدى ، و مراد الشارع من الاسناد نى السب لصق عيب اخلاقى معين بالشخص بأى طريقة من طرق التعبير<sup>(٢)</sup> .

والاسناد بالضرورة يقتضى وجود شخص ما ليلتصق به الأمر أو العيب المنسوب اليه ، ويستوى فيه أن يكون شخصا طبيعيا أم شخصا معنويا . ونى الحالة الأخيرة يحق لكل من أفراد الشخص المعنوى المطالبة بالتعويض عن الضرر الذى حاق به . فالشركات التجارية هى أشخاص معنوية والقذف الذى يحصل نى حقها بطريق النشر هو قذف يلحق القانون بدارتها ويكون معاقبا عليه قانونا ، على أن لحكمة الموضوع أن تستخلص نى حكمها أن القصد بالقذف هو شخص - عذيرها بيمينه<sup>(٣)</sup> . على أنه يجب

(١) يلعب رأى لى أن أركان جريمة القذف خمسة - أن يكون القذف باستناد أمر ، أن يكون الأمر معينا ، أن يكون القذف باحدى طرق الثلاثة ، أن يكون من شأن الاسناد معاقبة السد عنه اليه قانونا أو اختلافه عنه أهل وطنه ، أن يكون بقصد جنائى - ولأن أركان جريمة السب أربعة ، أن يكون السب باستناد عيب سجن أو ببيانات تخشى الناس أو الاعتبار بأية كيفية كانت ، أن يكون السب موجه الى شخص أو أشخاص معينين ، أن يكون باحدى طرق الملائية ، أن يكون بقصد جنائى ( أحمد امين ص ٥٢٢ و ٥٥٩ )

(٢) نفس ١٩٢٢/١/٢٥ الطعن رقم ٧٨ ص ١ ق .

(٣) نفس ١٩٢٢/١/١٤ طعن رقم ١٢٤١ سنة ٤٦ ق . وقضى بأن عبارات القذف كونه شه لجموع من الناس - كجملات الألبيل مثلا - يعجز موجه أيضا الى أفراد هذا المجموع . ويترك عليه . يكون لكل فرد من أفراد الحق فى تعويض ما ناله من الضرر بسبب هذا القذف

د نفس ١٩١١/٥/٦ الطعن رقم ٦٧١ لسنة ١٩١١ )



أن يكون المجنى عليه في نظر محكمة الموضوع معينا بشكل كاف .  
وقد قضى بأنه يكفي لوجود جريمة القذف أن تكون عباراته موجهة على صورة يسهل معها فهم المقصود منها ومعرفة الشخص الذي يمينه القاذف (٤) . وأن لمحكمة الموضوع أن تتعرف شخص المجنى عليه من عبارات النسب وظروف حصوله والملازمات التي تقتضيه وذلك في حالة ما إذا احتاط الجاني فلم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في عبارات السب (٥) .

ويجب أن يكون المجنى عليه إذا كان شخصا طبيعيا على قيد الحياة ،  
فليس في نصوص قانون العقوبات ما يعاقب على القذف أو السب في حق الأموات (٦) .

والأصل في الاستناد أن يكون في مواجهة المجنى عليه أي في حضوره ،  
وهو من ناحية أخرى قد يحدث في غيبته ، وهذا وذاك يتوافق به الاستناد .  
فالقانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن يحصل في مواجهة  
المجنى عليه (٧) .

ومن طبيعة الأمور أن يكون الاستناد واضحا في الصاق أمر أو عيب  
معين إلى المجنى عليه بمعنى أن يكون صريحا في تحقيق المعنى الذي ابتغاه  
الجاني ، ومع هذا فالفاعل يحاول الالتفات من حكم القانون ويصل إلى غرضه  
في صورة غير مباشرة ولكن العبارات التي استخدمها والملازمات التي  
قيلت فيها تنطق باستناد الأمر أو العيب إلى المجنى عليه ، ولهذا فمن المنطقي  
أن لا يكون للأسلوب المستخدم في الاستناد أثرا على قيام الجريمة .  
وقضى بأن لا عبرة بالأسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف ، فمتى كان المفهوم  
من عبارات الكاتب أنه يريد بها استناد أمر شائن إلى شخص المذنب  
بحيث لو صح ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند إليه أو احتقاره عنه أهل  
وطنه ، فإن ذلك الاستناد يكون مستحق العقاب أيا كان الكاتب أو الأسلوب  
الذي صيغ فيه (٨) . والاستناد في القذف يتحقق ولو بصفة تشكيكية متى

(٤) نفي ١٩٣٠/٤/١٠ الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٧ ق .

(٥) نفي ١٩٣٨/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٩ .

(٦) أحسن أمم ص ٥٥٥ .

(٧) نفي ١٩٤٢/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧ .

(٨) نفي ١٩٣٢/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٨ .

كان من شأنها أن تلقى في الأذنان عقيدة ولو وقتية أو طناً أو احتمالاً  
ولو وقتيين في صحة الأمور المعادة (٩) .

والنتيجة المنطقية التي تترتب على ما تقدم هي وجوب أن يبحث القاضي  
من حقيقة المراد من الألفاظ المستخدمة في الاستناد ، فلا يصل أن المرجع  
في تعرف حقيقة ألفاظ القذف أو السب أو الإهانة هو بما يطمئن إليه  
القاضي من تحصيله لفهم أنواع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة  
النقض ما دام لم يخطئ، في التطبيق القانوني أو الواقعة (١٠) ، أو يسنخ  
دلالة الألفاظ بما يعيلها من معناها ، إذ أن تحرر مطابقة الألفاظ للمعنى  
الذي استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المهيمن في القانون سباً أو قذفاً  
أو عيباً أو إهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة  
محكمة النقض (١١) . فتحري معنى اللفظ هو من التكييف القانوني الذي  
يخضع لرقابة محكمة النقض (١٢) .

ولهذا أيضاً قررت محكمة النقض أن الحكم الصادر بعقوبة  
أو بالتعويض في جريمة القذف أو السب يجب أن يشمل بذاته على بيان  
الألفاظ القذف أو السب حتى يتمنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته  
من النتائج القانونية يبحث الواقعة محل القذف والألفاظ محل السبب لتبين  
مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه  
الصحيح (١٣) .

#### الاستناد في القذف

قلنا ان الذي يميز جريمة القذف عن جريمة السب هو أن الأولى  
تتضمن استناد واقعة معينة إلى المذدوف تستوجب أحد أمرين إما عقاب من

---

(٩) نقض ١٩٦١/١/١٧ أحكام النقض من ١٢ ق ١٥ . والاستناد هو نسبة الأمن الشان  
إلى المذدوف سواء على سبيل التأكيد أو من طريق الرواية عن الغير أو تزييد القول على أنه  
اشاعة ( أحمد أمين ص ٥٢٤ ) .

(١٠) نقض ١٩٧٢/١١/١٣ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٧٠ .

(١١) نقض ١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٩٧ . ١٩٧٥/٢/١٧ من ٣٦ ق ٣٦ .

١٩٧٠/٥/١١ من ٢١ ق ١٦٣ .

(١٢) نقض ١٩٧٠/٥/١١ أحكام النقض من ٢١ ق ١٦٣ .

(١٣) نقض ١٩٧٢/٤/٢٣ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٣٤ ، ١٩٧٢/٥/٨ من ١٥٠٠ .

١٩٥٢/٤/٢٦ من ٦ ق ١٨١ .

استندت اليه أو احتقاره عند أهل وطنه . وينصب رأي إلى القول بأن  
للصرف في بعض الأحوال دخل في تمييز القذف عن السب ، فقد تكون  
العبارة متضمنة استناد واقعة معينة ولكنها تجري على اللسان باعتبارها  
سببا لا قذفا ، فمن يقول لآخر يا ابن انا قد يريد سببا بسيطا ولا يقصد  
أن أمه حملت به سفاحا(١٤) .

والوقائع التي تستند إلى المذنب في حقه تكون على صورة من اثنتين  
أما أن تستوجب عقابه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو توجب احتقاره  
عند أهل وطنه . ويلاحظ أن الصورة الأولى تؤدي بالضرورة إلى الثانية  
بمعنى أن الفعل المواقف عليه الذي يستند إلى الشخص يستوجب احتقاره  
عند أهل وطنه ، ولكن العكس غير صحيح وهو ما دعا المشرع إلى النص  
عليه صراحة . فإن انتفت أي من صورتين لا تصد الواقعة قذفا ، كمن  
ينشر عن آخر أنه رسم في الامتحان(١٥) .

والنوع الأول من الوقائع المستندة إلى المذنب في حقه هو ما يستوجب  
عقاب فاعله بأحدى العقوبات المقررة قانونا لذلك . والمقصود بذلك أن  
يكون الفعل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو نص  
عليها في قانون خاص ويقاقب عليها بأحدى العقوبات المقررة في قانون  
العقوبات ، فلا ينطوي تحت هذه الصورة بعض الأفعال التي تستوجب  
جزاء تاديبيا فقط(١٦) .

والنوع الآخر من الوقائع هو ما يوجب احتقار المذنب في حقه عند  
أهل وطنه(١٦ مكرر) ، وهذه العبارة من السمة والشمول حيث لا مفر من أن  
يتحرك أمر التقدير فيها إلى قاضي الموضوع مستهديا في هذا بمختلف ظروف

(١٤) أحمد أمين ص ٥٢٧ .

(١٥) أحمد أمين ص ٥٣٠ .

(١٦) القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن استناد فعل به جريمة  
يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المستند إليه عند أهل وطنه ، وأنه من حق  
قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى وحكمة القاضي أن ترافيه فيما  
يرتبه من النتائج القانونية ( نظري ١٠/٨ ١٩٧٧ أحكام القاضي ص ٢٢ ق ٢٢١ ، ٣١/٥/١٩٧٠  
ص ٢١ ق ١٧٨ ، ١٦٦/٢/٨ ص ١٧ ق ١٩ ) .

(١٦ مكرر) لا يرد بهذا تعبير القصص عند جميع أهل وطنه ، إذ الاحتقار أمر نسبي . بل  
يقتضي أن يكون الاستناد من شأنه تحقير المستند إليه عند من يتألفهم ويشارفهم . أحمد أمين  
ص ٥٢٤ .

الواقعة والملايسات المحيطة بها ، لا سيما في تحديده المراد من أهل الوطن ، وهو مصطلح يراد به المواطنون الذين هم في نفس المستوى الثقافي والاجتماعي للموقوف في حقه (١٧) .

فيكفي في القانون أن يكون من شأن الواقعة المسندة تحقير المجني عليه عند أهل وطنه (١٨) . واستناد واقعة أن المجني عليه يؤثت شقة مفروشة لمن هم ودب وأنه يقيم بها أحيانا حفلات صاخبة ولهي ميسر يمتد الى ما قبل الفجر نحو بلا شك مما ينطوي على مساس بكرامته ويدعو الى احتقاره من مخالطيه ومن يعاشروهم في الوسط السفلى يعيش فيه (١٩) . وما نشر في الجريدة من ن شايين اقتحما على المجني عليه - وهو محام - مكتبه وقذفه بزجاجات الكوكاكولا وانها لا عليه ضربا بالعصى الخفيفة ثم امرأة بخلع ملابسها فوقفت عاريا ثم اوثقه من يديه ورجليه بحزام من جلد ، ما نشر عن ذلك هو بلا شك ينطوي على مساس بكرامة المجني عليه ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير ويدعو الى احتقاره من مخالطيه ومن يعاشروهم في الوسط السفلى يعيش فيه وتتوافر جريمة القذف (٢٠) . ومتى كانت الالفاظ التي جهر بها المتهم تشتمل على استناد واقعة معينة تتضمن طعنا في العرض فإن ذلك يعد القذف (٢١) .

ويشير النص الى افتراض أن الأمور المسندة الى الموقوف في حقه صادقة ، بمعنى أنه لا يبحث في مدى صدقها من علمه ، فسواء ثبتت صحتها أو لم تثبت فالوضع لا يختلف ، حيث لا يجوز للقاذف إثبات صحة الوقائع المذدوب بها ، الا استثناء في حالة القذف في حق أحد ذوي الصفة العامة بما نصت عليه المادة ٣/٣٠٢ من أنه لا يقبل من القاذف اقامة الدليل لأثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة ، وليس من الضروري أن يكون الاسناد قد ترتب عليه المقالب أو الاحتقار فعلا ، بل يكفي أن يكون ذلك من شأنه ، فلا يمنع من اعتبار الفصل قذفا أن يكون الأمر المسند مستحيل الوقوع متى كان من شأنه أن ينس كرامة المسند

(١٧) نفس ١٩٤٣/٣/٢٢ مبررة التواءم القانونية ج ٦ ق ١٤٤ .

(١٨) نفس ١٩٧٠/٥/٣١ أحكام النسخ من ٢١ في ١٧٨ .

(١٩) نفس ١٩٦٢/١/١٦ أحكام النسخ من ١٣ ق ١٣ .

(٢٠) نفس ١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النسخ من ٣ ق ١٧٩ .

(٢١) أسد آتج من ٥٣٠ .

اليه وكان محتفل التصديق عند بعض ما يلقى اليهم . كمن يستند الى امرأة  
انها حملت سفاحا من صبي لا يتجاوز السابعة من العمر (٢٢) .

وينسب رأي الى أنه لا يعد قذفا الاستناد الذي يؤثر على المركز المالي  
او التجاري للمستند اليه دون أن يرضه لاحتقار موطنيه ، كما لو استند  
الى تاجر أنه بسر خسارة فادحة ، ولا الاستناد الذي يؤثر على السمعة  
الفنية للمستند اليه ، كما لو نسب الى طبيب أنه لا يتقن العمليات  
الجراحية ، وهذا يمس ما لو استند الى التاجر انه يفش في بضاعته على  
الطبيب انه اصل في علاج المريض لأنه لم يعطه اجرا يرضيه (٢٣) .

### الاستناد في السب

ذكر المشرع أن السب يتضمن بأي وجه من الوجوه "خلط الشرف  
او الاعتبار ، ولا شك أن هذه العبارة ينطوي تحتها ما يمكن اعتباره قذفا  
مع تفاوت اعتناء الواقعة المحيطة ، ذلك أن الأمر المستوجب لعقوبة فاعله  
أو اختقاره عند أهل وطنه هو بشير جدال ينطوي على خلط للشرف  
أو الاعتبار ، وعلى هذا الاعتبار يمكن أن يقال لشخص انه لئس بما يقتضيه  
السب أو انه سرق مبلغا من فلان والواقعة حينئذ قذف ، وكلا الواقعتين  
مختصتان للشرف والاعتبار . فالمراد بالسب في أصل اللغة الضم سواء  
باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المصاريض التي تومى اليه  
وهو المعنى الملقب في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل المصاريض  
لصيب أو نصيب يحط من قدر الشخص نفسه أو يخدش سمعته لدى  
غيره (٢٤) .

والأمثلة على هذا في قضايا المحاكم عديدة . فالسب العلني غير  
المشتمل على استناد عيب معين يجب متى كان خادشا للناموس والإعتبار  
أن يعد جنحة ، ومن هذا القبيل قول شخص لآخر في الطريق العام  
يا ابن الكلب (٢٥) .

(٢٢) أحمد أبج من ٥٢٢ ، نفس ١٦٦٩/١٠/٦ أحكام القضاة من ١٩٧ ، ١٩٧٥/٢/١٧ من ٢٦

ق ٢٦

(٢٤) نفس ١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨

(٢٥) نفس ١٩٤٠/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦١

ويعد سبا توجيه التهم للسجنى عليها في الطريق العام عبادة  
• رايحين دين يا ياشا ، يا سلام ، صباح الخير ، ردى يا باشا ، هو حرام  
أكلك . أنت الظاهر عليك خارجة زعانة ، مملش ، فان هذه الألفاظ  
تفحش المجنى عليها في شرفها واعتبارها وتجرح كرامتها(٢٦) . وقول  
انهم لسيدتين يتبعهما « تعرفوا انكم طراف » تحبوا نروح اى سينما «  
يعتبر سبا(٢٧) . ومن يقول لغيره ما هذه المساسس وأعمالك أشد من  
أعمال المرحسين يكون مسندا عيبا سينما لهذا الضير خلدشا للناموس  
والاعتبار(٢٨) .

ولا بد عند تفهم معاني الألفاظ ومراميتها من الرجوع الى عرف الجهة  
التي استعمل فيها اللفظ . ويأخذ حكم السب الحادث للناموس والاعتبار  
كل دعاء على الضير بشر كاللغاء بالموت أو الهلاك أو الخراب ، ويدخل  
فى السب أيضا نسبة الأمراض المكروهة والميوب الخلقية كمن يقول لآخر  
يا أبرص أو يا أعشى(٢٩) . وقد قضى بأن لفظ أخرس الذى وجهه الطاعن  
الى المظنون ضده فى تحقيق الشرطة لا يعدو أن يكون كفا له عن غلوالة  
فى اتهامه بسا يجرح كرامته ويصمه فى اعتباره ، يدل على ذلك معنى  
اللفظ ومنصاه والمساق الطبيعى الذى ورد فيه . ومن ثم فإن الحكم  
اذ اعتبر ما تلفظ به الطاعن سبا يكون قد مسخ دالة اللفظ كما أورده  
فضلا عن خطئه فى التكييف القانوني(٣٠) .

### الركن الثانى : العلانية

أوجبت المادة ٣٠٢ عقوبات أن يكون القذف بإحدى الطرق المنصوص  
عليها فى المادة ١٧١ عقوبات ، وكذلك المادة ٣٠٦ الخاصة بجريمة انساب ،  
فيما تشترطان أن تقع الجريمة علانية وفق ما تنص عليه المادة ١٧١ .  
وقد نصت هذه المادة على أن « كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جريمة  
أو جنحة بقول أو صياح جهر به علنا أو بفعل أو إيحاء صدر منه علنا  
أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من

(٣٠) نفي ١٩٥٠/٥/١٢ أحكام النفي س ١ ق ٢٢٠ .

(٢٦) نفي ١٩٥٣/٦/١٦ الطعن رقم ٤٤٠ س ٢٣ ق .

(٢٧) نفي ١٩٣٢/١/٢٥ الطعن رقم ٧٨ س ١ ق .

(٢٨) أحمد أمين س ٥٦١ .

(٢٩) نفي ١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النفي س ٢٠ ق ١٩٧ .

طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يستند شريفاً من فعلها ويعاقب بالاعتقال المبرر بها إذا سرب على هذا الإغراء وقوع الجنسية أو الجنحة بالفصل . أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع . ويستتبع القول أو الصياح علنياً إذا حصل للجهر به أو ترديده بأعلى أوتونان الميكانيكية . في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق أو إذا حصل للجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو بأية طريقة أخرى . ويكون الفعل أو الإيحاء علنياً إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أي مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان . وتعتبر الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بشرى تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أي مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان .

وبلستعراض صور العلانية التي وردت في المادة ١٧١ من قانون العقوبات نجد أنها تتمثل في صورة من ثلاث ، أما قبول أو صياح ، وأما فعل أو إيحاء ، وأما كتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز . ومع هذا فإن هذه الطرق لم ترد على سبيل الحصر ولكنها على سبيل التمثيل (٣١) . وآية هذا ما ذكره المشرع من أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية . والعلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت الفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أو بالصادفة (٣٢) . وهي لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين أن تحصل الإذاعة وأن يكون ذلك عن قصد من المتهم (٣٣) .

ومن أحكام المحاكم أن إثبات الحكم أن الطاعن سب المتهمين بالمحق المدني بالطريق العام - وهو مكان عمومي بطبيعته - يوفر ركن العلانية

(٣١) نقض ١٩٥٦/٣/١٩ أحكام النقض من ٢٠ في ٢٧٠ .

(٣٢) نقض ١٩٤١/١٢/١ مجوعة الأفراد القانونية ج ٥٠ في ٢١٤ .

(٣٣) نقض ١٩٦٣/١٠/٢١ أحكام النقض من ١٢ في ١١٦ . ١٩٥٤/٤/٢٤ من ٢٥ .

قانوناً (٣٩) وإذا كان الثابت من الحكم أن ما صدر من التهمة قولها لأحد المارة في الطريق العام « الليلة دي لطيفة تعالى تقضيها سوا » لم تنجر به ولم تقله بقصد الإذاعة أو على سبيل النشر أو الإعلان عن نفسها أو عن سلعتها الموقوتة وإنما قصدت أن تنصيد من تأنس منه قبولاً لدعوتها التي صدرت عنها في هذه الحدود فإن هذا الفعل لا يتوافر به العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات (٣٥) . وحانوت الكواء تحقق فيه العلانية (٣٦) .

وإن حوش المنزل هو بحكم الأصل مكان خصوصي وليس في طبيعته ما يسمح باعتباره مكاناً عمومياً ، إلا أنه يصبح اعتباره عمومياً إذا اتفق وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بسبب مشادة حدثت بين طرفين والسبب الذي يوجهه أحدهما للآخر حال اجتماع أولئك الأفراد يكون علنياً (٣٧) . والفاظ السبب الصادرة من المتهم وهو داخل المنزل تعتبر علانية إذا سمعها من يرون في الشارع العمومي (٣٨) وإثبات الحكم أن الطاعة جهرت بالفاظ السبب وهي تقف في إثر السلم بجوار انضمام بحيث سمع سكان العارة جميعهم تلك الفاظ يكفي لإثبات توافر العلانية (٣٩) . وسلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكاناً عاماً وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدين بحيث يرد على أسماعهم ما يقع الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل يجمعهم على كثيرة عددهم (٤٠) . وحتى كان المستفاد مما هو ثابت بالحكم أن المتهم وهو في محل خاص قد جهر بالفاظ السبب لسمعها من كان في الطريق العام فذلك تحقق به العلانية (٤١) . ولا يكفي لتواتر ركن العلانية أن تكون المبارات المتضمنة للامانة أو القذف قد قيلت في محل عمومي بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسمعها من يكون في هذا المحل ، أما إذا قيلت بحيث لا يمكن

- (٣٥) نفس ١٩٥٤/٧/١ أحكام النفس س ٥ ق ٢٧٢ .  
(٣٥) نفس ١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النفس س ١٢ ق ٦١٢ .  
(٣٦) نفس ١٩٣٦/١١/٢٢ الطعن رقم ١٢١٦ س ٦ ق .  
(٣٧) نفس ١٩٤٢/٢/١٥ الطعن رقم ٥٢٩ س ١٣ ق .  
(٣٨) نفس ١٩٦٤/٤/١٣ أحكام النفس س ٦٥ ق ٥٩٠ .  
(٣٩) نفس نفس ١٩٥٦/٣/١٩ أحكام النفس س ٧ ق ١٠٨٠ .  
(٤٠) نفس ١٩٤١/٣/٢٤ الطعن رقم ٦٠٥٩ س ١٦ ق .  
(٤١) نفس ١٩٤٢/٤/٢٧ الطعن رقم ٦٨٨ س ١٢ ق .



أن يسمحوا إلا من أقيمت إليه فلا علانية(٤٢) . ومكتب المحامي يحكم الأصل محل خاص وما ذكره الحكم من أن التهم اعتدى بالقسمة على المجنى عليه بصوت مرتفع وعلى مسمع من جميع الموكلين وجميع الموظفين الذين كانوا بالمكتب لا يجعل مكتب المحامي محلا عموميا بالصفة ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب السني يجهر به في المحل الخاص المحل العلني الطريق العام(٤٣) .

ويقتضي البحث في توافر العلانية من علمه في الصورة التي تقدم فيها شكوى تتضمن عدة وقائع وبحكم طبيعة الأمور يجري تداولها بين عدد من الموظفين المختصين ، فهل يؤثر هذا العلانية ؟ لقد سبق لنا القول أن محكمة القضاة تجب لتوافر العلانية في القضاة تحقق أمرين أن تحصل الإذاعة وأن يكون ذلك عن قصد من المتهم(٤٤) . ذلك أنه إن انتفى عنصر العلانية في القضاة فلا عقاب(٤٥) .

ولقد قضى بأنه لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقية تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه(٤٦) . ومجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واستناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه(٤٧) والبحث في توافر قصد الإذاعة موكول لمحاكمة الموضوع(٤٨) .

كما قضى بأن المرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة بالظن في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول

(٤٢) نفي ١٩٦٦/١٠/١٧ أحكام النفي من ٦٢ ق ١٦١ .

(٤٣) نفي ١٩٤١/١٢/١ مجوعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٤ .

(٤٤) فلذا حرر شخص آخر خطابا وأسند فيه إلى ثالث أمورا أو صحت لأوجب عقابه أو احتظاره فلا يعد قذفا ( أسند أمين من ٥٢٩ ) .

(٤٥) نفي ١٩٦٦/١٠/١٣ أحكام النفي من ٢٠ ق ٢٠١ ، ١٩٦٤/٣/٣٠ من ٢٥ ق ٤٤ .

(٤٦) نفي ١٩٦٤/٥/١١ أحكام النفي من ١٥ ق ٦٨ .

(٤٧) نفي ١٩٥٧/١١/١٨ أحكام النفي من ٨ ق ٢٤٨ ، ١٩٧٥/١/٦ من ٣٦ ق ١ .

(٤٨) نفي ١٩٦٩/٤/٧ أحكام النفي من ٢٠ ق ٩٦ .

بين أيدي الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كان قليلا تتوافر بتداولها العلانية لوقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة ولا يغير من ذلك القول بأن الجهة التي قُصمت إليها الشكوى تعمل في سرية - وقد جاء بهذا الحكم أيضا أن المتهمين قصدوا إلى إذاعة ما تضمنته الشكاوى من التشهير بالمجنى عليه<sup>(٤٩)</sup> . والمرافض التي تقدم إلى جهات الحكومة المتعددة بالظن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الظروف تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لنبوت قصد الإذاعة ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة<sup>(٥٠)</sup> . وتتوافر العلانية في عبارات السب الواردة في مذكراته كتابية قُصمت في دعوى أمام المحاكم لأن المذكرات وإن كانت غير معرضة لاطلاع الجمهور المشهور عامة إلا أنها بطبيعتها متداولة بين أيدي هيئة خاصة من الناس<sup>(٥١)</sup> .

ولما كانت العلانية أحد أركان جريمة القذف أو السب فإنه يجب على الحكم الذي يقضى بالإدانة أن يثبت توافر هذا الركن<sup>(٥٢)</sup> . ولا تترتب على المحكمة أن هي سكتت عن التحدث عن توافر ركن العلانية على استقلال في حكمها ما دامت الوقائع كما حصلها الحكم تقطع بناً يوفر لجريمة القذف ركنه العلانية على ما هو معروف في القانون<sup>(٥٣)</sup> .

وإذا لم يتوافر لجريمة السب ركن العلانية فإنه قد يعتبر مخالفة منطوية تحت المادة ٩/٣٧٨ عقوبات . فالضابط المميز بين ما يقدر من السب جنحة وما يعتبر مخالفة هو العلانية وعدمها<sup>(٥٤)</sup> . وحتى ثبت للمحكمة بأن المتهم أرسل صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر

(٤٩) نفس ١٩٥٧/٢/٥ أحكام النقض س ٨ ص ١٢٢ .

(٥٠) نفس ١٩١٧/١٠/٦ الطعن رقم ١٤٥٤ س ٣٤ ق .

(٥١) نفس ١٩٣٦/١/٢٣ مجموعة النقض س ٢٢ ق ٦٢ .

(٥٢) نفس ١٩٣٦/١/٢٣ مجموعة النقض س ٢٢ ق ٦٢ .

(٥٣) نفس ١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٩ . ونفس بأنه يفسر للمطاب على السب المخصوص عليه في المادة ٩٩٤ من قانون العقوبات أن يكون مرتكب السب قد ابتعد المجنى عليه بالسب أي لا يكون قد أثير إلى السب رداً على سب موجه إليه مما يعتبر منه الاستفزاز علناً صورياً للسب في هذه الحالة ( نفس ١٩٧٤/١٠/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٠ ) .

(٥٤) نفس ١٩٥٦/٦/١ أحكام النقض س ٧ ص ٨٩٤ .

المتهم وزوجة المجنى عليه في اوضاع تنبئ عن وجود علاقة غير شريفة بينهما ، وذلك بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة او سلبها يدا يديه دون اصالها للجمهور، ودون ان يكون لديه قصد الاذاعة ودون ان تتحقق الملائمة في شأنها بأي طريقة من الطرق فان الواقعة الثابتة في حق المتهم لا تخرج عن كونها مخالفة سب غير علني مما يعاقب عليه بالمادة ١/٣٩٤ عقوبات (٣٧٨/٩ الحالية) (٥٥) .

### الركن الثالث : القصد الجنائي :

جريمة القذف أو السب جريمة عمدية ولذا يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، وهو يتحقق بتوجيه الجاني لارادته بعبارات القذف أو السب عن علم بان من شأنها لو صحت لأوجبت عقاب المجنى عليه أو احتقاره عند أهل وطنه ، أو أنها تمس اعتباره بين الناس . ولا محل لاشتراط قصد خاص بالتشهير بالمجنى عليه ، لأن مؤدى هذا هو جواز اثبات الوقائع أو العيب المسند الى المجنى عليه ، وهو ما يجيزه القانون الا اذا كان المجنى عليه موظفا وكان الطعن متعلفا بأعمال وظيفته .

ولقد استقر قضاء النقض على هذه القاعدة . فلا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم بانها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذنب في حق أو احتقاره . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للمتحدث عن سلامة النية ما دام المجنى عليه من المواطنين العموميين أو من في حكمهم (٥٦) . والمسلم المشار اليه مفترض اذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقذعة (٥٧) . فيتوافر القصد الجنائي في جريمة القذف والسب متى كانت العبارات التي وجهها المتهم الى المجنى عليه شائنة بذاتها (٥٨) . ومتى كانت العبارات الثابتة بالمحكم هي مما يخدش الشرف ويمس العرض فذلك يكفي في التلليل على توافر

(٥٥) نقض ١٦٦٢/١/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢ .

(٥٦) نقض ١٩٥٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٨ .

(٥٧) نقض ١٩٧٠/٥/١١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٢ . ١٩٦٤/١١/١٧ س ١٥

ق ١٣٦ .

(٥٨) نقض ١٩٥٠/١/٩ أحكام النقض س ١ ق ٧٨ .

القصد الجنائي (٥٩) .

وسبق القول عند الكلام عن ركن العلانية أنه لابد من توافر قصد الإذاعة ، أي ثبوت أن الفاعل قد ابتغى نشر عيارات القذف أو السب . ولذا قضى بأن تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه ما دام القصد لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه واستظهار ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع (٦٠) . وأن علانية الإسناد تضمن حتماً قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمقتضاها (٦١) . ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على استقلال طائلاً أن هذا القصد يستفاد من علانية الإسناد التي استظهرتها المحكمة بأدلة سائفة (٦٢) .

ومتى كانت الألفاظ التي ساقها الكاتب دالة بذاتها على معاني السب والقذف وجبت محاسبته بصرف النظر عن البواعث التي دفعته لنشرها (٦٣) ولا يعد الاستفزاز مغنياً من العقاب في جريمة القذف أو السب إلا أن تكون الواقعة مخالفةً منطقيته على المادة ٩/٣٧٨ عقوبات (٦٤) . والقاعدة أنه لا يجوز إثبات وقائع القذف إلا إذا كانت مستندة إلى أحد الموظفين ومتعلقة به . وكذلك السب لا يجوز فيه الإثبات إلا إذا كان مرتبطاً بجريمة قذف وقعت من التهم ضد للمجنى عليه ذاته (٦٥) .

وقد ينتفى القصد الجنائي في حالة النقد المباح وهو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون قد مس شخص صاحب الأمر أو العمل بنية التشهير به أو الحط من كرامته ، وتجاوز هذه الحدود يستوجب العقاب باعتباره مكوناً لجريمة السب أو القذف (٦٦) .

(٥٩) نقض ١٩٧١/١١/٢٩ أحكام القذف من ٢٢ ق ١٦٣

(٦٠) نقض ١٩٧٠/٥/١١ أحكام القذف من ٢١ ق ١٦٣ .

(٦١) نقض ١٩٦١/٥/٢٢ أحكام القذف من ١٢ ق ١١٢ .

(٦٢) نقض ١٩٤٨/٦/١٥ مجموعة التواعد القانونية ج ٣ ق ٩٤٦ .

(٦٣) نقض ١٩٤٣/٤/١٩ مجموعة التواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٥ .

(٦٤) نقض ١٩٤٣/٣/٢٢ مجموعة التواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٢ .

(٦٥) نقض ١٩٦٤/١١/١٧ أحكام القذف من ١٥ ق ١٣٦ .

(٦٦) نقض ١٩٣٣/١/١٦ مجموعة التواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦ .

## العقوبة

نصت المادة ١/٣٠٣ عقوبات على عقوبة القذف بقولها : « يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط » . ووفقا للمادة ٣٠٦ عقوبات المدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ يعاقب على السب علانية بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وقد أورد المشرع صورا خاصة شدد فيها العقاب لحكمة راعاها ترجع اما الى صفة المجنى عليه أو الطريق الذي سلكه الجاني في ارتكاب الجريمة أو ما تضمنه القذف أو السب أو الوسيلة المستعملة في ذلك .

١ - فتنتص المادة ٢/٣٠٣ عقوبات على أنه « اذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط » . ويرجع في تعريف الموظف المسلم ومن جرى مجراه الى ما سبق بيانه عند الكلام على جريمة الرشوة . ويشترط لتوقيع العقوبة المشددة أن يكون القذف متعلقا بالعمل الذي يؤديه المجنى عليه ، وهذه هي حكمة تشديد العقوبة .

وتنص المادة ٣٠٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ على أن « يكون الحد الأدنى لعقوبات الحبس في الجرائم المنصوص عليها في المواد : ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ خمسة عشر يوما والحد الأدنى للغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عشرة جنيهات اذا كان المجنى عليه في الجرائم المذكورة موظفا أو عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله اعتداء سيرا أو توقفها بالمحطات » . ولقد سبق لنا الكلام على حكمة التشديد عند بحث جرائم الضرب والجرح .

٢ - وتنص المادة ٣٠٧ عقوبات على أنه « اذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨١ الى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والتقصوى لعقوبة

الفرامة المبنية في المواد المذكورة الى ضعفها ولا يجوز أن تقل عقوبة الفرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيها . والحكمة التي دعت بالشارع الى تشديد العقاب في هذه المادة يرجع الى وسيلة العلانية المستعملة وحملة الانتشار للفضف أو السب .

٣ - وتنص المادة ٣٠٨ عقوبات على أنه « اذا تضمن المييب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بأحدى الطرق المبنية في المادة ١٧١ طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالمحبس والفرامة معا في الحدود المبنية في المواد : ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الفرامة في حيلة النشر في احدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور . وهذه المادة معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٧ . وحكمة التشديد هنا هو ما تمسه الجريمة من الأضرار ، وهي أكثر الصور وقوعا في العمل .

ومن قضاء المحاكم أن الطعن في أعراض العائلات معناه رمي المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن أي يبذلن مواضع عفتهن بدلا محرما شرعا ، أو يأتين أمورا دون بذل موضع العفة ولكنها مخالفة للأداب مخالفة تنم عن استهوانهن لبطل أنفسهن عند لاقتضاء وتبر في انهان الجمهور هذا المعنى المحقوت (٦٧) . وأنه أريد بإضافة كلمة الأفراد على ما هو واضح من المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ حماية عرض المرأة والرجل على التسواء ، قالقول بأن المادة ٣٠٨ لا يقصد بها سوى حماية عرض النساء غير صحيح (٦٨) . وإن كل ما يتطلبه القانون للمقابلة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات أن تتضمن العبارات طعنا في العرض أو خدشا لسمعة العائلة فإذا كانت الألفاظ التي أتيت الحكم مسخورا من المتهم تتضمن في ذاتها المعنى المتصود في هذه المادة فلا يعيب الحكم تضمم إيراده أن التهم قصد من توجيهها الى المعنى عليه الطعن في عرشه أو الخدش لسمعة عائلته (٦٩) . وقالقول بأن لفظ شرعوية لا يشين العرض

(٦٧) نقض ١٩٤٤/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٤٩ .

(٦٨) نقض ١٩٤٥/١٠/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٧ .

(٦٩) نقض ١٩٤٢/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٨٦ .

غير صحيح ، لأنه يتضمن الطعن في عرض المجتنب عليه (٧) ، وأن عبثاً  
يأمر عرض تتضمن لا شك طعناً في عرض المناطوب به (٧١) .

٤ - وتنص المادة ٣٠٨ مكرراً عقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧  
لسنة ١٩٥٥ على أن « كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالمقوبات  
النصوص عليها في المادة ٣٠٣ - وكل من وجه إلى غيره بالطريق المشي  
إليه ، بالفترة السابقة سباً لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن  
بأن وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب بالمقوبة المنصوص  
عليها في المادة ٣٠٦ - وإذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذي تتركب  
بالطريق المبين بالفترتين السابقتين طعناً في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة  
المؤسسات يعاقب بالمقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ » .

#### استثناءات من أحكام القذف والسب

هناك بعض الصور التي ننطوي أساساً تحت أحكام جريمة القذف  
أو السب ، ومع هذا فلحكمة أراد الشارع تحقيقها رفع العقاب عنها .  
ومن بين هذه الصور ما تضمنه الحصانة البرلمانية المنصوص عليها  
في الدستور ، ونشر ما يجري في جلسات المحاكم ، ويمتنع عنها  
استثناءين وردا في الباب الخاص بالقذف والسب ، وهما الطعن في أعمال  
الموظفين ومباشرة حق الدفاع .

#### القذف في حق ذوي الصلة العامة

تنص المادة ٣٠٢/٢ عقوبات على أنه « ومع ذلك فالطعن في أعمال  
موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بصفة عامة لا يدخل  
تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية . وكان يتضمن أعمال الوظيفة  
أو النيابة أو الخدمة العامة ، وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه » .

فالقانون يحرم القذف في حق الأفراد أي اسناد واقعة من شأنها  
عقاب من أسندت إليه أو احتقاره من الجماعة ، والهدف من هذا هو المحافظة  
على الاعتبار الأدبي للأفراد . وتسرى هذه الحماية في أساسها على الموظفين

(٧٠) نفي ١٩٤٥/١/٢٩ مبيعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٨٩ .

(٧١) نفي ١٩٢٧/٢/٧ الطعن رقم ٤٥١ س ٤٤ ق .

المومنين ومن في حكمهم حتى بالنسبة الى ما قد يستند اليهم من وقائع تتعلق بأعمالهم . على أنه لما كان الموظف يباشر عمله في سبيل مصلحة الجماعة فإن هذه المصلحة تقتضي الكشف عن الأعمال المخالفة للقانون ، وقد اقتضى التوفيق بين الأمرين ان تمنح الحماية من العقف للموظف العام بشرط الا تمتد الى تصرفاته الحاطلة . فأجيز للقاذف حتى يخرج تصرفه عن نطاق الأفعال المعاقب عليها قانونا ، أن يثبت حقيقة كل فعل أسندته الى الموظف ، وان يكون في تصرفه مبنيا للكشف عن أعمال الموظف تحقيقا للمصلحة العامة . وقد قالت محكمة النقض ان العلة في إباحة نقد الموظفين والطنن في أعمالهم العامة إنما هي الرغبة في اكتشاف ما استتر وخفي من أعمالهم الضارة بالمصلحة العامة توصلا لمحاكمتهم وتطهير المصالح من شروهم ، فإذا كان الموظف قد سبقته محاكمته وبسري أو أدين فقد حصل الغرض الذي من أجله شرعت إباحة الطنن ولم يمد للمصلحة العامة فائقة في إعادة الماضي الا اذا وجدت دواعي تستدعي ذلك قانونا خير المصلحة العامة وفي حدودها (٧٢) .

وحتى يتمتع الشخص بهذا السبب من أسباب الإباحة يجب توافر غدة شروط بيانها التالي :

١- أن يكون القذف قد وقع في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، لأنه بهذا تتوافر الحكمة من الكشف عن أعمال أولئك الأفراد . وقد سبق بيان المراد بالموظف العام أو ذي الصفة النيابية العامة والمكلف بخدمة عامة عند الكلام على جريمة الرشوة (٧٣) .

٢- ويتعين أن تكون الوقائع المسندة الى الشخص مما يتعلق بالوظيفة أو النيابة العامة أو الخدمة العامة ، فإذا خرج عن هذا النطاق حقت معاملة الفاعل عن جريمة القذف لأن غاية التشريع هي مراقبة التصرفات المتعلقة بالعمل العام دون التدخل في الحياة الخاصة لدوى الصفة العامة . فإذا كانت وقائع القذف المسندة الى الموظف ليست متعلقة بعمله المصلي ،

---

(٧٢) متى تحقق القصد الجنائي في حق الطنن في جريمة الزيف بما أثبتته المحكمة من قصد التشهير بالطنن منه فإنه لا يكون هناك محل للتجنت عن حسن النية أو صحة وقائع القذف ما دام المجني عليه ليس من الموظفين المومنين ومن في حكمهم ( نقض ١٠٧١/١١/٢٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦٢ ) .

(٧٣) نقض ١٩٣٣/٦/٥ جموعية القواعد القانونية. ج ٢ ق ٢٧ .



بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أى بصحته فردا فلا يجوز قانونا اثباتها(٧٤) .

٣ - ويشترط أن يكون القاذف حسن النية أى أن غايته من استناد وقائع القذف إلى خدمة المصلحة العامة بالكشف عن تصرفات الموظف العام . وقضى بأنه يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا فى حق الموظفين العموميين أو من فى حكمهم أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سيئ النية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو إحقاد شخصية فلا يقبل منه اثبات صحة وقائع القذف وتجب ادانته ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به(٧٥) .

والدفع بالإعضاء من المقاب لحسن النية فى جريمة القذف فى حق موظف عام يعد دفعا جوهريا لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغيير وجه الراى فى الدعوى(٧٦) . وما دام المتهم لم يدفع بأن القذف الذى صدر منه كان بحسن نية متعلقا بوظيفة المجنى عليه ولم يطلب اثباته بل كان على الضد ينكر صدوره منه فلا يجوز له أن ينص على المحكمة أنها لم تقع له فرصة اثبات وقائمه(٧٧) .

٤ - وأخيرا يشترط أن يتبث القاذف صحة الوقائع التى استندا إلى القذف فى حقه ، وعيب الإثبات يقع على عاتقه ، فإذا كان القاذف قد أقدم على القذف ويده خالية من الدليل معتمدا على أن يظهر له التحقيق دليلا فهذا ما لا يجيزه القانون(٧٨) . وإن كان الحكم قد أثبت أن المتهم تقدم ويده خالية من الدليل على صحة وقائع القذف فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عنه هذا الإثبات(٧٩) .

(٧٤) نفس ١٦٦٩/٤/٧ أحكام النقض من ٢٠ ق ٩٦ ، ١٦٦٦/٢/٨ من ١٧ ق ١٩

١٦٥٩/١٢/٢٢ من ١٠ ق ٢٣٨ .

(٧٥) نفس ١١٧٠/٣/١٦ أحكام النقض من ٢١ ق ٩٢ .

(٧٦) نفس ١٩٥٠/٥/٢٢ أحكام النقض من ١ ق ٢٢٠ .

(٧٧) نفس ١٦٦٩/٤/٧ أحكام النقض من ٢٠ ق ٩٦ .

(٧٨) نفس ١٩٥٧/٢/٥ أحكام النقض من ٨ من ١٢٢ .

(٧٩) نفس ١٩٥٧/١١/٢٧ أحكام النقض من ٧ ق ٣٢٢ .

### حق الدفاع

ان الانسان حين يدافع امام الجهات القضائية عن حقه او ما يعتقد انه حقا له قد يدافع في هذا الى عبارات تحوى سببا او قنفا في حق الغير ، ولو انه نستل عن هذا لادى الحال الى تقييد خريته في الدفاع الامر الذي لا تتحقق به العدالة . ومن اجل هذا نجد التشريعات عامة لا تعتبر المبارات او الاقوال التي تقع أثناء مباشرة الاجراءات القضائية مكونة لجريمة ما دامت قد وقعت من شخص يعد طرفا في الدعوى . وقد نصت المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات على أن « لا تسرى احكام المواد : ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسند له احد الأعضاء لخصمه في الدفاع الشفوي او الكتابي امام المحاكم » فان ذلك لا يترتب عليه الا المقاضاة المدنية او المحاكمة التأديبية » .

ويشترط حتى يعتبر الشخص المستند اليه جريمة القذف أو السب في نطاق الاباحة أن يكون خصما في الدعوى ، وبهذا تتوافر كليلة التشريع . ويسرى هذا الحكم على الخصم رغم الوكيل عنه لأنه يمثل في دفاعه وهو قد ينساق في دفاعه الى حد اسناد وقائع قذف أو توجيه عبارات مسب (٨٠) . واذا كان حقيقة أن الموكل لا يكتب للمحامي مذكرته التي تضمنت وقائع القذف الا أنه بالقطع يمد بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة التي يبدو عمل المحامي فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل في الأساس ولا يمكن أن يقال ان المحامي يستدع الوقائع فيها ، ولا يقدم في ذلك ما قرره محامي الطاعن في محضر الجلسة من أنه وحده المسئول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة في الدعوى (٨١) .

ويجب أن يكون الاستناد قد تم في مرحلة امام المحاكم ، يستوى أن تكون المرافعة شفوية أو كتابية ، لأن الكتابة لا تتناقى في الاندفاع في حارة المرافعة (٨٢) .

ولا يشترط أن يتم هذا امام المحكمة بل يكفي أن يقع امام سلطة

(٨٠) نفس ١٩٧٢/١٠/٨ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٢١

(٨١) نفس ١٩٥٦/١٠/٢ أحكام النقض من لادق ٦٤ :

(٨٢) نفس ١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٩٧ :

التحقيق لاتحاد المحكمة في المآتين . ولقد قضى بأن المادة ٣٠٩ عقوبات ينشأ حاكمها ما يبدى الخصم أثناء التحقيق في الدفاع عن نفسه في التهم التي يحقق معه فيها . وذلك لأن ما جاء في هذه المادة ليس إلا تطبيقاً لقاعدة عامة من حرية الدفاع في حدود التي يستلزمها فيدخل في ذلك ما يُلحق به التهم أمام النيابة من عبارات القذف وهو عند التهم التي وجهها إليه (٨٧) .

ويضح أن تكون وقائع القذف قد وردت في عريضة الدعوى لأنها السبيل الموصل للتصوغة الى المحكمة . فحريضة الدعوى هي من الأوراق المعلقة لأن يبنى الخصوم فيها طلباتهم وأوجه دفاعهم وهي على هذا الاعتبار تنسبها المادة ٣٠٩ عقوبات . ولا يؤثر في ذلك كون الدعوى وقت اعلان عريضتها لم تكن مطروحة أمام القضاء إذ الاعلان هو السبيل الميهد لتحقيق رغبة المدعى في اوصول دعواه الى القضاء (٨٨) .

وهناك شرط يدهى تلمية العدالة يوجب أن تكون عبارات القذف والتسبب مما يستلزمها الدفاع ، إذ بهذا تتحقق حكمة التشريع . فلذا لم تكن المرافعة تستلزمها مثل الخصم عنها ، وهي مسألة يقدرها القاضي حسب ما يراه من العبارات التي أبدت والفرض منها (٨٩) .

## ثانياً

### البلاغ الكاذب

#### حقوق التبليغ

تناول المشرع البلاغ الكاذب في المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات التي نصت على أنه : أما من أخبر بأمر كاذب مع سوء قصد فيسبب العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى بطلان خبر به .

(٨٧) نفس ١٩٤٦/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٢ .  
(٨٨) نفس ١٩٧٣/١٠/٢٣ أحكام القضاة ج ٢٣ ق ٢٤٠ ١٩٧٤/١٠/٨ ق ٢٤١ .  
(٨٩) نفس ١٩٧٥/٢/١٧ ق ٢٦ .  
(٩٠) نفس ١٩٤٧/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٩ .

وأورد المشرع هذه المادة في الباب الخاص بالتلف والسب ، ذلك أن المتهم في البلاغ نجده يتضمن اسناد واقعة معينة الى شخص توجب عقابه احسب العقوبات المقررة قانونا ، ومن هنا كان وجه الصلة بين القذف والبلاغ الكاذب . وتمشيا مع ذات الفكرة نجد المشرع قد أورد نص المادة ٣٠٤ عقوبات سابقا على جريمة البلاغ الكاذب لينفي صفة الجريمة عن من يقوم بالأبلاغ عن جريمة .

ولقد نصت المادة ٣٠٤ عقوبات على أن « لا يحكم بهذا العقاب على أن من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين أمر مستوجب لمقسوبة فاعلة » . فإذا وقعت جريمة من الجرائم شاعرها شخص ما أو تنهى الى علمه بعض معلومات بشأنها فإنه يقوم بالبلاغ عنها الى الجهات المختصة بتلقى البلاغات الجنائية . وقد يقتضيه الأمر في بعض الأحوال الى اصحاب من يسند اليه ارتكاب الجريمة ان وجد . وإذا نظرنا الى هذا التصرف لوجدنا أن ظاهره يؤدي الى جريمة قذف وجريمة قذف بغير وجه حق وأحيانا جريمة اضرار مادة لا يجيز القانون اضرارها . ومع هذا فإنه لا تجوز مساءلة الشخص عنها لأنه يقوم بهذا الأمر مستندا الى نصوص في القانون تخوله ذلك الاجراء ، وهو ما يقتضيه التعاون في ضبط الجرائم . ولو تصورنا الحالة العكسية لانصرف كل شخص عن تقديم مساعدته خدمة للعدالة خشية المسائلة . وفي هذا تقول محكمة النقض ان حكمة عدم المسائلة ترجع الى أن التبليغ عن الجرائم ليس حقا مقصورا على من تقع عليه الجريمة وإنما هو تكليف واجب على الأفراد كالة القيام به في مصلحة الجماعة (٨٦) .

ويشترط حتى يتمتع الشخص بهذا السبب الخاص من اسباب الاباحة نوافر عدة أمور :

« ان يكون البلاغ الى جهة مختصة بتلقى البلاغات الجنائية كالشرطة وجهات التحقيق حتى لا تكون الجريمة سببا للتشهير ، فتلك هي التي تقوم بمباشرة الاجراءات التالية للبلاغ » .

ويشترط ايضا أن يكون موضوع البلاغ نشاطا بعد جريمة في القانون أي من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو القوانين

المكلمة له . وعلى هذا الأساس اذا كان الفعل لا يشكل الا مجرد مخالفة .  
لواجب أخلاقي أو أدبي فإن المبلغ لا يتمتع بالإعفاء :

وأخيرا يجب أن يكون المبلغ حسن النية أي معتقدا صحة الأمور  
التي يستند إليها المبلغ ضده وتكون غايته من الإبلاغ مساعدة العدالة ،  
على أنه لا يشترط أن تثبت الوقائع المسندة إلى المتهم . فاستناد واقعة  
جنايئة إلى شخص لا يصح العقاب عليه اذا لم يكن القصد منه إلا تبليغ  
جهات الاختصاص عن هذه الواقعة (٨٧) . فإذا تصورنا أن المبلغ قد عتف  
إلى التشهير من المبلغ ضده رغم ثبوت صحة الوقائع التي أسندتها إليه ،  
فإنه لا يتمتع بالإعفاء المشار إليه وإن كان اثبات هذا الأمر من الناحية  
المصيرية غير يسير لتعلقه بالنية وهي أمر داخلي . ومجرد تقديم شكوى  
في حق إنسان إلى جهات الاختصاص وإدلاء مقدمها بأقواله أمام القدير  
لا يمكن اعتباره قدفا علنيا إلا اذا كان القصد منه مجرد التشهير بالمشكو  
للتبليغ منه (٨٨) .

وقد يحصل حق التبليغ عن الجرائم إلى حد إعفاء الشخص من أفعاله  
أخرى غير القذف تمد من الجرائم . . . . . فالتبليغ عن الجرائم يقتضي في بعض  
الصور الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه إلى السلطة المختصة وفيه يكون  
جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو إحرازه إلا أن الاحتفاظ به في  
هذه الحالة مهما طال أمره لا يغير طبيعته ما دام القصد منه وهو التبليغ  
لم يتغير وإن كان ظاهره يتسم بطابع الجريمة (٨٩) .

#### أركان البلاغ الكاذب

أورد المشرع جريمة البلاغ الكاذب بعد أن بين جريمة القذف ، ورغم  
وجه التشبه الذي يبدو بينهما إلا أن هناك بعض أوجه الاختلاف . فالقذف  
لا يكون إلا علانية والبلاغ الكاذب قد لا تتوافر له العلانية ، والبلاغ  
لا يكون إلا لأحد الحكام القضائيين أو الإداريين وهو أمر غير مشروط  
في القذف ، وينصب القذف على أمر مستوجب لعقوبة فاعلة أو احتقارة عند

(٨٦) نقض ١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩١٤ .

(٨٧) نقض ١٩٤٦/٦/١٧ المعلن رقم ١٧٣٥ م ١٦ ق .

(٨٨) نقض ١٩٥٧/٣/١٢ أحكام النقض س ٦ ق ٦٥ .

(٨٩) أحمد أمين س ٥٧٠ :

أهل وطنه ، في حين أن جريمة البلاغ الكذب تستوجب أن يكون موضوع البلاغ أمرا مستوجبا لعقاب فاعله (٩٠) .

وأركان جريمة البلاغ الكذب وفقا لما نصت عليه المادة ٣٠٥ عقوبات ثلاثة : الاخبار ، ويكون موضوعه أمرا كاذبا ، والقصد الجنائي .

### الركن الأول : الأخبار :

يراد بالأخبار في هذا المقام التبليغ أى توصيل المعلومات من الناقل لها الى آخر . وقد استعمل المشرع لفظ أخبر مرة أخرى في المادة ٣٠٤ عقوبات وهو بهذا يشير الى واجب التبليغ بخصوص عليه في قانون الاجراءات الجنائية .

وليس هناك صورة محددة يتم بها الاخبار ، فالقانون لا يشترط أن يكون التبليغ بالكتابة (٩١) ، فيجوز أن يتم شفاهة . وكما يقع التبليغ صراحة يصح أن يكون ضمنيا مستفادا من ظروف الواقعة . فالتبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد حيا المظاهر التى تدل على وقوع الجريمة بقصد إيصال خبرها الى السلطة العامة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل ، ولا يؤثر في ذلك أنه إنما أدى أقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه اليه المحقق ما دام هو قصد أن يجرى التبليغ على هذه الصورة (٩٢) . فالقانون لا يتطلب في البلاغ الكاذب الا أن يكون التبليغ من تلق نفسه المبلغ يستوى في ذلك أن يكون قد تقدم خصيصا للدلاء أو أن يكون قد ادلى به أثناء تحقيق أجرى معه في أمر لا علاقة له بموضوع البلاغ (٩٣) . كما لا يشترط أن يكون المبلغ قد أسند الأمر المبلغ عنه الى المبلغ ضده على سبيل التوكيد . بل إنما تقوم كذلك ولو كان قد أسند اليه على سبيل الإشاعة ، أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال متى توافرت مساو

(٩٠) نطق ١٩٤١/١١/٣ مجموعة النواحد الثانوية ج ٥ ق ٢٩٤ .  
(٩١) نطق ١٩٧٠/٦/٨ أحكام النطق س ٢٩ ق ٢٠٠ ، ١٩٥٢/٢/١٩ س ٣ ق ١٨٦ .  
(٩٢) نطق ١٩٥٩/٥/١٩ أحكام النطق س ١٠٠ ق ١٢٢ .  
(٩٣) نطق ١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النطق س ١٨ ق ٥١ ، ١٩٦٣/١١/١٥ س ١٤ ق ١٣٦ .

عناصر الجريمة (٩٥) . ويكفي أن يتم ذلك عن طريق الرهابة عن الغير (٩٥).

وكما يجوز أن يحصل التخليع عن الشخص بذاته يجوز أن يتم بواسطة وكيل عنه ، ما دام يمثل شخصه - فلا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم البلاغ إلى الموظف المختص مباشرة بل يكفي لإعتبار البلاغ مقبلاً لجهة مختصة أن يكون من أرسل إليه البلاغ مكلفاً عادة بإجابه إلى الجهة المختصة (٩٦) .

وأية وسيلة يتم بها الإخبار تصلح في تكوين هذه الركن - فقد يتم هذا عن طريق التليفون أو في رسالة مكتوبة أو يرقية . كما أنه لا يشترط أن يكون مصرحاً في البلاغ باسم المبلغ ضده بل يكفي ما فيه من البيان مئناً بأية صورة الشخص الذي قصده البلاغ (٩٧) .

ويجب أن يكون الإخبار إلى جهة مختصة أسسها ينطبق عليها ذلك أن المشرع بدأ المادة ٣٠٥ عقوبات بقوله وأما من أخبر بأمر كاذب ، بما يفعله أن هذه المادة تكل في صورتها العامة ٣٠٤ عقوبات التي تناولت تقديم البلاغات إلى المحاكم القضائية أو الإدارية ، ويصرف هذا الملصق الأخير إلى رجال الضبط القضائي أو الإداري . وهذا أمر منطقي لأنه في هذه الحالة فقط تباشر الإجراءات في مواجهة الشخص المبلغ ضده بما قد يؤدي إلى الأضرار به في حالة البلاغ الكاذب . وعلى هذا فالبلاغ الذي يقدم إلى والد الشخص أو أحد ذوي قرابه لا يؤثر أركان جريمة البلاغ الكاذب ومن هذا القبيل الشكوى التي تقدم إلى مدرس الصغير في المدرسة فهو لا يعتبر من المحاكم الإدارية .

#### الركن الثاني : موضوع الإخبار

يجب أن يكون موضوع الإخبار أمراً كاذباً ، أي ينصبه الإخبار على ما يخالف الحقيقة . وكتب البلاغ أو صدق كقول القائل غير حقيق أناساً

(٩٤) نطش ١٩٤٤/١/٣٠ مجوعة الفوائد القانونية ج ٢ ق ٢٨٥.

(٩٥) نطش ١٩٧٠/٦/٨ إحصاء النطش ج ١ ق ٢١٠ .

(٩٦) نطش ١٩٤٣/٤/٥ مجوعة إلفوائد القانونية ج ٦ ق ١٩٣ .

(٩٧) نطش ١٩٧٥/٢/٢٣ أحكام النطش ص ٢٦ ق ٢٩ .

بلى تصرف سابق من جهة أخرى (١٧ مكرن) فليس للتقيد الذى انتصت إليه النيابة العامة ولا لأمر الحفظ الصادر منها، حجية فى جريمة البلاغ الكاذب المرفوع بشأنها المعوى أمام المحكمة الجنائية عن الجريمة المبلغ بها كذباً. فى نسخة إذ لم يثبت فى كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك الأمر إنما هو موكول إلى المحكمة تفصل فيه حسب ما ينتهى إليه اقتناعها (١٨) . ولا ينهض أمر الحفظ الذى تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم معرفة القاعل هليلاً على صحة الوقائع التى أبلغ عنها المتهم (١٩) . - هذا إلا إذا كان هناك حكم لا حجته فانه يقيد القاطن الجنائى - فالحكم الجائى الصادر فى جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن تفصل فيه من صحة البلاغ، أى كذباً (٢٠) .

والقضاء بالبراءة فى تهمة التبديد لتفكك المحكمة فى أدلة التبرؤ فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو كذبه ولذا فانه لا يتبع المحكمة المأزومة محلها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد (٢١ مكرن) .

ولا يقتصر فى البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذباً بل يكفي أن تنصه فيه الحقائق أو تسخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسجاً يؤدى إلى الإيقاع بالمبلغ ضمنه (٢٢) .

(١٨) نظره ١٢٧/٦/٨ - لم يكتفى بتفصيله من ٢١ ق ٢٠٥ - ١٩٦٧/٢/٢١ ص ١٨ ق ٢٤٠ .  
(١٩) نظره ١٩٦٤/٥/١٩ ص ١٥ ق ٦٥ .  
(٢٠) نظره ١٩٥٧/٤/٦ أحكام النقض من ٨ ق ١٠٥ .  
(٢١) نظره ١٩٧٠/٤/٥ أحكام النقض من ٢١ ق ١٢٤ - ١٩٦٤/١٢/٨ ص ١٥ ق ١٦٠ - ١٩٦٥/٢/٧ ص ٦٧ ق ٥٦ .  
(٢٢) مكرن نظره ١٩٧٥/٢/٢ أحكام النقض من ٣٦ ق ٢٩ .  
(٢٣) نظره ١٩٦٤/١٢/٨ أحكام النقض من ٦٥ ق ١٠٢ - ١٩٥٢/١/٢٤ ص ٤ ق ١٠٥ .



وليس كل أمر كاذب يصلح لأن يكون موضوعاً للتضييق به بل يجب أن يكون بهذا الأمر مستوجبا لعقوبة ناعلة تشبه مع غيره المادة ٣٠٤ عقوبات (١٠٢).

ويثور التساؤل عما إذا كان يشترط في موضوع البلاغ أن يكون مستوجبا لعقوبة فاعلة بأحدى العقوبات المقررة في قانون العقوبات أم يجوز أن يكون مستوجبا لعقوبة تأديبية ؟ أن الإجابة على هذا السؤال تستلزم من المادة ٣٠٤ عقوبات التي أشارت إلى الحكم القضائي والإداري وهؤلاء ، على ما سلف القول ، يقصد بهم رجال القبط القضائي والإداري . ومع ذلك فليس بانه لا يشترط للعقاب أن يكون الفعل الذي تفسده البلاغ قدس في حق أحد الموظفين - مافيا عليه - جنائيا بل يكفي أن يكون مستوجبا لعقوبة تأديبية (١٠٣) .

ولما كان ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها بعد تركها من أركان الجريمة فإنه بحسب الحكم الصادر بالإدانة أن ثبت كذب البلاغ (١٠٤) .

### الركن الثالث : القصد الجنائي .

جريمة البلاغ الكاذب عمدية ولذا يجب أن يتوافر غيها - القصد الجنائي ، فهل يكفي القصد للعلم أم يتميز بتوافر القصد المخالف ؟ - وكفى المشرع صراحة عبارة مع سوء القصد بنص المادة ٣٠٥ عقوبات بما يشخصه منه أن المشرع يتطلب قصدا خاصا . والقصد الجنائي يتوافر متى حق الشخص بعله بأن الأمر المبلغ عنه كاذب . والله يقضه الاعتراض بالبلاغ عنه ولقد قضى بأنه يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب

(١٠٢) قضى بأنه لا عيب على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن لهوا مستوجبا لعقوبة فاعلة ( قضى ١٩٦٨/٣/٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٦ ) .  
(١٠٣) نقض ١٩٨٠/٢/١٩ مجوعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٢٠٠ ج ٥ (١٠٤) نقض ١٩٨٥/٢/٢٦ مجوعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٩٠ .

أن يكون الجاني عاقلًا - يكتب الوقائع التي بلغ سمعها وأن يكون قد أقدم البلاغ  
مصدقًا بالسوء والاعتزال - بل بلغ ضمه - هنا يتعين معه أن يقتضى الحكم ببيان  
هذا القصد بنصره (١٠٥) - كما قضى بأن الركن الأساسى فى تجرime البلاغ  
الكاذب هو قصد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى أن يكون عالما علما يقينيا  
لا يخالطه أى شك فى أن تكون الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضمه  
يرى منها - كما أنه يلزم لصحة الحكم بكتيب البلاغ أن يثبت للمحكمة  
بطريق المزم توافر هذا العلم اليقيني وأن تستظهر ذلك فى حكمها بإدليل  
يحتج به (١٠٦)

وتوافر العلم بكتيب البلاغ يورث بالضرورة سوء القصد ، لأن أقل  
ما يجرى عليه هو مبادأة الأجرأة قبل المبلغ ضمه أو الاستعانة إلى  
سحته ، وليس من الميسور فى القرينة الاستفادة من العلم بكتيب الأمر  
المبلغ به . ولهذا نجد المشرع يكفى بثبوت القصد بمجرد التبليغ فأورد  
فى المادة ٢٠٥ قوله « ولو لم يحصل منه إشاعة غير الأخبار المذكور  
ولم تلم دعوى بما أشير به »

وبثبت القصد الجنائى من شأن محكمة طرستوع التى لها الحق المطلق  
فى إستظهاره من الوقائع المطروحة (١٠٧) (مكرر) والبحث فى كذب البلاغ  
أن صحته موكول بهذا تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها (١٠٨) . بشرط  
أن تكون قد انفصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأصلحت  
بخصمها. وإن تكرر فى حكمها الأمر المبلغ عنه لخصم إن كان من الأمور  
التي يوجب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا (١٠٩) .

- (١٠٥) نقي ١١٧٢/١١/٢٠ أحكام النقي من ٢٣ ق ٢٨١ ، ١١٥١/٢/٢ من ٢ ق ٢٠٦ .  
١١٧٢/١٢/٨ من ٢٥ ق ١٧٧ .  
(١٠٦) مكرر نقي ١١٧٢/٥/٢٧ أحكام النقي من ٢٤ ق ١٢٤ .  
(١٠٧) نقي ١١٧٥/٢/٣ - أحكام النقي من ٣١ ق ٢٨ ، ١١٦١/٥/٢ من ٣٢ ق ٩٤ .  
١١٦٦/١٥/٢١ من ٢٠ ق ٢٥٥ .  
(١٠٨) نقي ١١٧٢/٢/٢١ أحكام النقي من ٢٣ ق ٢٣ ، ١١٦٤/١/١٢ من ١٥ ق ١٠ .  
١١٦٥/٢/٣٢ من ١٦ ق ١٠١ ، ١١٦٣/٤/٢٧ من ٢٠ ق ٩٤ .

ولا يعيب الحكم عدم تحدّثه صراحة وعلى استقلال عن توافر سوء  
القصد في جريمة البلاغ الكاذب اذا كانت الوقائع التي أثبتتها قضيته  
في غير لبس أو ابهام (١٠٩) .

( تم بحمد الله )

---

(١٠٩) نقض ١٩٦٧/١٠/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٤ . وإيراد الحكم ما يهك  
على كذب وإثمة السرقة التي ضمنها الطاعن ببلائه ضد المجنى عليه وأنه حين أقدم على التخليع  
كان، على يمين من ذلك وأنه لم يخلص من تقديم البلاغ سوى سوء والاشرار بالمجنى عليه  
بوصلا إلى ادانته بتدليل سابق على كذب البلاغ وعلى توافر القصد الجنائي ( نقض ١٩٦٣/٢/٤  
أحكام النقض س ١٤ ق ١٥ ) .



فہرست



## الفصل الأول

### الرشوة

- المبحث الأول : جريمة الرشوة
- أولا : جريمة الرشوة
- ١٥ ١ - الصفة الخاصة للمرشئ
- ١٥ أ - الموظف العمومي
- ١٥ ب - الموظف العمومي حكما
- ٢٠ ج - العاملون في محيط بعض المهنات
- ٢٢ د - المستخدم الخاص
- ٢٤ ٢ - الركن المادي
- ٢٥ أ - الطلب
- ٢٧ ب - القبول
- ٣٠ محل الطلب أو القبول
- ٣٢ المقابل للمرشئ أو لغيره
- ٣٤ أعمال الوظيفة
- ٣٤ (١) الاختصاص بالمعمل
- ٤١ (٢) الزعم بالاختصاص أو الاعتقاد خطأ بذلك
- ٤٣ ٣ - الركن المعنوي : القصد الجنائي
- ٤٦ الفروع في جريمة الرشوة
- ٤٧ المقسوبة
- ٤٩ ثانيا : جريمة الراشئ والوسيط
- ٤٩ ١ - جريمة الراشئ
- ٥١ أ - الركن المادي
- ٥١ ب - القصد الجنائي
- ٥١ عرض الرشوة
- ٥٥ موقف الوسيط من الفروع

صفحة

٥٦	٢ - جريمة الوسيط
٥٦	١ - الركن المادي
٥٧	ب - الركن المعنوي
٥٨	عرض الوساطة أو قبولها
٦٠	عقوبة الراشي والوسيط
٦٥	المبحث الثاني : المكافأة اللاحقة
٦٦	١ - الركن المادي
٦٧	٢ - الركن المعنوي
٦٩	المبحث الثالث : استمبال التفوذ
٧٠	١ - الركن المادي
٧٢	٢ - الركن المعنوي

**الفصل الثاني**  
**اختلاس الأموال العامة**  
**والاستيلاء عليها بقدر حق**

٧٦	أولاً : اختلاس الأموال العامة
٧٦	١ - الركن الأول : الصفة الخاصة للجاني
٨٠	٢ - الركن الثاني : فعل الاختلاس
٨٠	١ - فعل الاختلاس
٨٢	ب - موضوع الاختلاس
٨٥	ج - التسليم للمال بسبب الوظيفة
٨٧	٣ - الركن الثالث : القصد الجنائي
٩٠	المقنونة
١٠٠	تانياً : الاستيلاء على الأموال العامة
١٠١	١ - الركن المادي
١٠١	١ - الاستيلاء
١٠٤	ب - تسهيل الاستيلاء
١٠٥	٢ - الركن المعنوي
١٠٦	المقنونة



## محتوى

### الفصل الثالث التزوير في المحررات

١١٠	الركن الأول : تغيير الحقيقة في محرر
١١٠	١ - تغيير الحقيقة
١١٢	١ - الصورية في العقود
١١٤	ب - الأقرارات الفردية
١١٥	٢ - المحرر
١١٩	٣ - طرق التزوير .
١٢٢	أ - التزوير المادي
١٢٢	١ - اصطناع المحرر
١٢٤	٢ - التفسير في المحرر
١٢٥	( أ ) وضع امضاء مزور
١٢٨	(ب) تغيير المحررات
١٢٩	(ج) زيادة الكلمات
١٣٠	ب - التزوير المعنوي
١٣٥	٤ - الضرر
١٤٠	حجية المحررات
١٤٢	المحررات الباطلة والقابلة للبطلان
١٤٣	الركن الثاني : القصد الجنائي
١٤٦	المقسوبة
١٤٧	المحرر الرسمي
١٥١	جريمة استمخال محرر مزور
١٥٢	١ - استمخال المحرر المزور
١٥٤	٢ - القصد الجنائي

### الفصل الرابع القتل العمد

١٥٦	المبحث الأول : أركان الجريمة
١٥٦	أولا : موضوع الجريمة

صفحة

١٥٨	ثانيا : فعل يؤدي الى الوفاة
١٥٩	١ - فعل القتل
١٦٢	٢ - النتيجة ، الوفاة
١٦٢	٣ - علاقة السببية
١٦٥	الشروع في الجريمة
١٦٧	الجريمة المستحيلة
١٧٠	ثالثا : القصد الجنائي
١٧٤	خطأ في الشخص والغلط في الشخصية
١٧٥	القصد المحدد والقصد غير المحدد
١٧٥	القصد الاحتمالي
١٧٨	القصد والباعث
١٧٩	اثبات القصد الجنائي
١٨٤	المبحث الثاني : عقوبة القتل
١٨٥	أولا : الظروف المشددة
١٩١	تعدد الجناة
١٩٢	تقدير قيام سبق الاصرار
١٩٢	١ - سبق الاصرار
١٩٣	٢ - الترصع
١٩٦	٣ - التسليم
٢٠٤	٤ - اقتران القتل بجناية وارتباطه بجنحة
٢٠٤	أ - اقتران القتل بجناية
٢١١	ب - ارتباط القتل بجنحة
٢١٦	ثانيا : الظرف المخفف
٢١٦	القتل في التلبس بالزنا
٢١٦	١ - الصفة الخاصة في فاعل الجريمة
٢١٧	٢ - المفاجأة في حالة التلبس
٢١٩	٣ - القتل في الحال
٢٢٠	المقسوبة

صفحة

الفصل الخامس

الجرح والضرب

٢٣٤	المبحث الأول : ركنتا جرائم الجرح والضرب
٢٢٤	أولا : الركن المادى ، فعل الايذاء
٢٢٥	ثانيا : الركن المعنوى ، القصد الجنائى
٢٣٠	المبحث الثانى : العقوبة
٢٣٠	أولا : الضرب المفضى الى الموت :
٢٣١	١ - الركن المادى
٢٣١	٢ - القصد الجنائى
٢٣٣	٣ - علاقة السببية بين النشاط والنتيجة
٢٣٥	الشروع فى الجريمة
٢٣٦	ثانيا : العاهة المستديرة
٢٤٢	الشروع فى احداث العاهة
٢٤٣	ثالثا : المعجز عن الاشغال الشخصية
٢٤٥	العقوبة
٢٤٥	الايذاء من عصبية
٢٤٧	الاعتداء على العاملين بوسائل النقل العام
٢٤٨	الايذاء الخفيف

الفصل السادس

القتل والإيذاء خطا

٢٥٠	أولا : الركن المادى
٢٥١	ثانيا : الخطا
٢٥٢	صور الخطا
٢٥٦	الخطا المشترك
٢٥٧	ثالثا : علاقة السببية
٢٥٩	العقوبة

صفحة

الفصل السابع  
السرقه

٢٦٤	المبحث الأول : أركان السرقه
٢٦٤	أولاً : الاختلاس
٢٦٤	تعريف الاختلاس
٢٦٧	شرطان لقيام الاختلاس
٢٦٧	(١) اخراج المال من حوزة المجنى عليه
٢٦٨	(٢) اعتماد رضا المجنى عليه
٢٦٨	(٣) التسليم من شخص مميز له صفة فيه
١٧١	(ب) التسليم عن خطأ أو بناء على غش
٢٧١	(١) التسليم عن خطأ
٢٧٢	(٢) التسليم بناء على غش
٢٧٢	التسليم الضروري أو الاضطراري
٢٧٤	نظرية جارسون
٢٧٧	تطبيقات عملية
٢٧٧	(١) المنقولات الزوجية
٢٧٩	(٢) المصلحة المشتركة
٢٨٠	(٣) المهر والمصال
٢٨١	(٤) المهر المطلق
٢٨٣	(٥) المصارفة
٢٨٤	(٦) البيع بالنقد
٢٨٦	ثانياً : موضوع السرقه
٢٨٦	١ - المال
٢٨٨	٢ - المال المنقول
٢٩٠	٣ - ملكية الغير للمال
٢٩٢	صور تدعو للبحث
٢٩٢	(١) المال المباح
٢٩٤	(٢) المال المتروك
٢٩٦	(٣) المال المفقود
٣٠٠	(٤) الكثر المفقود

## ملاح

- ٣٠٠ ثالثا : القصد الجنائي  
٣٠١ ١ - القصد العام  
٣٠٢ ٢ - القصد الخاص  
٣٠٧ المبحث الثاني : عقوبة السرقة  
٣٠٨ أولا : القروع في السرقة  
٣١٠ تمام جريمة السرقة  
٣١٤ ثانيا : تجريك الدعوى الجنائية  
٣١٧ ثالثا : السرقة الموصوفة بطروف محددة  
٣١٨ ١ - جنس السرقة  
٣٣٩ ٢ - جنایات السرقة  
٣٤٠ (١) السرقة باكره  
٣٤٧ (٢) السطو على الامكنة المسكونة والمعدة للسكني  
٣٤٩ (٣) السطو في الطرق العمومية  
٣٥٢ (٤) السرقة ليلا من شخصين فاكتر مع السلاح  
٣٥٢ (٥) سرقة اسلحة الميحي وذخيرته  
٣٥٤ (٦) سرقة الهبات التليفونية والتلفرافية  
٣٥٦ رابعا : السرقة البسيطة  
٣٥٨ خامسا : السرقة الموصوفة بطروف مخففة

## الفصل الثامن

### الجرائم الملحقه بالسرقة

- ٣٦٠ المبحث الأول : جريمة المادة ٣٢٤ مكررا عقوبات  
٣٦١ المركان المادي (١) اختلاس المال  
٣٦٢ (٢) اختلاس النفقة  
٣٦٣ المركان المعنوي  
٣٦٤ القسوية  
٣٦٥ المبحث الثاني : اختساب المال بالعمد  
٣٦٥ اركانها

صفحة

٢٦٨	المقوبة
١٧٠	المبحث الثالث : التهديد
١٧١	رأى جريدته تهديده
١٧١	الركن الثاني : موضوع جريمة التهديد
٢٧١	أولا : إذا كان موضوع التهديد جسيما
٢٧٤	التهديد الكتابي والتهديد الشفهي
٢٧٨	ثانيا : إذا كان موضوع التهديد غير جسيم
٢٧٩	الركن المنوي : القصد الجنائي
٢٨١	المقوبة
٢٨٢	المبحث الرابع : إخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة
٢٨٢	الركن الأول : فعل الإخفاء
٢٨٦	الركن الثاني : موضوع الجريمة
٢٩٠	الركن الثالث : القصد الجنائي
٢٩٢	المقوبة

المبحث الخامس : التلصص

النصب

٢٩٦	أركان جريمة النصب
٢٩٧	أولا : وسيلة النصب
٢٩٧	١ - الطرق الاحتمالية
٤٠٠	(١) الأشياء الخارجية
٤٠٢	(٢) تحمل شخص آخر
٤١١	صور الطرق الاحتمالية
٤١٢	(١) القسور الكاذب
٤١٤	(٢) الواقعة المزورة
٤١٥	(٣) أحداث الأمل بوصول ربح وهمي
٤١٥	(٤) تسديد المبلغ المفقود بغير طريق الاحتمال
٤١٧	(٥) وجود سند دين غير صحيح

صفحة

٤١٧	(٦) وجود سند مخالصة مزور
٤١٧	٢ - التصرف في مال ثابت أو منقول
٤١٨	أ - التصرف في مال ثابت أو منقول
	ب - كون المال غير مملوك للبتائي ولا له حق
٤٢١	التصرف فيه
٤٢٤	٣ - الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة
٤٢٧	أ - الاسم الكاذب
٤٢٧	ب - الصفة غير الصحيحة
٤٢٩	علاقة السببية
٤٣٢	ثانيا : موضوع النصب
٤٣٢	(١) المال
٤٣٤	(٢) المنقول
٤٣٥	(٣) المملوك للغير
٤٣٥	الضرر في النصب
٤٣٧	ثالثا : القصد الجنائي
٤٣٧	١ - القصد العام
٤٣٨	٢ - القصد الخاص
٤٤٢	الشروع في النصب
٤٤٤	المقنونة

الفصل العاشر

جرائم الشيك

٤٤٩	أولا : الركن الأول ، إعطاء شيك
٤٥١	بيانات الشيك
٤٥٢	١ - تاريخ إنشاء الشيك
٤٥٥	٢ - مكان إنشاء الشيك
٤٥٦	٣ - اسم من يلزمه الوفاء ( المسحوب عليه )
٤٥٦	٤ - اسم المستفيد
٤٥٧	٥ - الأمر بالدفع

**صفحة**

٤٥٩	٦ - توقيع الساحب
٤٦١	السبب في الشيك
٤٦٢	أثر الإخلال بالبيانات السابقة
٤٦٣	اثبات وجود الشيك
٤٦٤	اعطاء الشيك
٤٦٨	ثانيا : الركن الثاني ، عدم وجود رصيد كاف
٤٧٠	الصور المختلفة للركن الثاني
٤٧٠	١ - عدم وجود الرصيد أو عدم كفايته
٤٧١	٢ - استرداد مقابل الوفاء
٤٧٣	٣ - منع المسحوب عليه من الوفاء بقيمة الشيك
٤٧٥	ثالثا : الركن الثالث ، القصد الجنائي
٤٧٨	المقبوضة

**الفصل الحادي عشر**

**خيانة الأمانة**

٤٨٢	أركان خيانة الأمانة
٤٨٢	أولا : موضوع الجريمة
٤٨٢	١ - المال
٤٨٤	٢ - المنقول
٤٨٦	٣ - المملوك للغير
٤٨٧	ثانيا : تسليم المال على وجه الأمانة
٤٨٧	١ - التسليم
٤٩١	٢ - أوجه الأمانة
٤٩٥	للمقدّم المياطين والمقابل للإبطال
٤٩٦	استعمال المقعد
٤٩٨	عقود محل بحث
٤٩٨	١) عقد تبيع
٥٠٠	٢) تبيع يحرط التجربة



صفحة

٥٠٠	(٣) البيع بالتقسيط
٥٠٢	(٤) البيع بالعمولة
٥٠٣	١ - الوديعة
٥٠٥	(١) تسلم المودع لديه موضوع الوديعة
٥٠٦	(٢) حفظ المودع لديه للمال
٥٠٨	(٣) رد المال عيناً
٥١٠	الامتناع عن الرد
٥١٢	وفاء المودع لديه
٥١٣	صور خاصة من الوديعة
٥١٣	(١) الوديعة الاضطرارية
٥١٤	(٢) الحراسة
٥١٦	(٣) الوديعة الجارية
٥١٦	(٤) الوديعة الناقصة
٥١٨	ب - الاجارة
٥٢٢	ج - عارية الاستعمال
٥٢٣	عارية الاستهلاك
٥٢٤	د - الرهن
٥٢٥	هـ - الوكالة
٥٣١	الفضولي
٥٣١	الشريك
٥٣٤	انتهاء الوكالة
٥٣٥	اثبات العقد
٥٤٢	ثالثاً : الركن المادى ، الاختلاس والتبديد والاستعمال
٥٤٤	(١) الاختلاس
٥٤٥	(٢) التبديد
٥٤٦	(٣) الاستعمال
٥٤٨	رابعاً : القصد الجنائى
٥٤٦	١ - القصد العام
٥٥٠	٢ - القصد الخاص

صفحة

٥٥٤	خامساً : ركن الضرر
٥٥٧	الشروع في الجريمة وتساها
٥٥٩	تحريك الدعوى الجنائية
٥٥٩	المقبوبة

الفصل الثاني عشر

المجرائم المتعلقة بخيانة الأمانة

٥٦٢	المبحث الأول : خيانة الائتمان في ورقة مصفأة أو مكتوبة على بياض
٥٦٣	الركن الأول : التسليم على وجه الإلزامية
٥٦٤	الركن الثاني : موضوع التسليم
٥٦٦	الركن الثالث : خيانة الأمانة
٥٦٧	الركن الرابع : الضرر
٥٦٧	الركن الخامس : القصد الجنائي
٥٦٨	تمام الجريمة
٥٧٠	المبحث الثاني : اختلاس المحجوزات
٥٧٢	الركن الأول : مال محجوز عليه
٥٧٨	الركن الثاني : الاختلاس
٥٨٤	الركن الثالث : القصد الجنائي
٥٨٩	تمام الجريمة والمقاب عليها

الفصل الثالث عشر

الحريق عمدا

٥٩٦	الركن الأول : فعل الاحراق
٦٠١	الركن الثاني : موضوع الجريمة
٦٠٧	الركن الثالث : القصد الجنائي
٦٠٩	المقبوبة

صفحة

الفصل الرابع عشر  
انتهاك حرمة ملك الغير

٦١٥	أولا : الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ عقوبات
٦١٦	الركن الأول : الدخول أو البقاء في مكان مما يحس عليه
٦١٦	(١) الدخول
٦١٨	(٢) المكان
٦١٩	الركن الثاني : كون المكان في حيازة شخص آخر
٦٢٠	الركن الثالث : القصد الجنائي
٦٢٢	تحريك الدعوى الجنائية والمقوبة
٦٢٤	ثانيا : الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ عقوبات
٦٢٤	ثالثا : الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ عقوبات
٦٢٥	ثالثا : الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ عقوبات
٦٢٨	رابعا : الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ عقوبات
٦٣٠	خامسا : الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٧٣ عقوبات
٦٣٠	سادسا : النهاية الوقتية للحيازة

الفصل الخامس عشر  
الجرائم ضد الأخلاق

٦٣٤	المبحث الأول : الاسقاط
٦٣٤	أولا : الركن المادي : فعل يؤدي الى الاسقاط
٦٣٨	ثانيا : الركن المعنوي : القصد الجنائي
٦٤٠	المقصوبة
٦٤٢	المبحث الثاني : الواقعة
٦٤٢	أولا : الركن المادي : فعل الواقعة
٦٤٤	ثانيا : الركن المعنوي : القصد الجنائي

صفحة

٦٤٦	المقصود
٦٤٩	طرف متعدد
٦٥٢	المبحث الثالث : هناك العرض
٦٥٢	أولاً : الركن المادى : فعل هناك العرض
٦٥٦	ثانياً : الركن المعنوى : القصد الجنائى
٦٥٨	القروع فى الجريمة
٦٥٩	المقصود
٦٥٩	١ - هناك العرض بشرط الرضاء
٦٦٤	٢ - هناك العرض بالرضاء
٦٦٤	تحديد سن المجنى عليه
٦٦٧	المبحث الرابع : الفعل الفاضح المخل بالحياء
٦٦٧	١ - الركن المادى : الفعل الفاضح
٦٦٩	٢ - الركن الثانى : العلانية
٦٧٠	٣ - الركن الثالث : القصد الجنائى
٦٧١	الفعل الفاضح غير العلنى

الفصل السادس عشر

القذف والسب والبلاغ الكاذب

٦٧٣	أولاً : القذف والسب
٦٧٣	أركان الجريمة
٦٧٤	الركن الأول : الركن المادى
٦٧٦	الاستناد فى القذف
٦٧٩	الاستناد فى السب
٦٨٠	الركن الثانى : العلانية
٦٨٥	الركن الثالث : القصد الجنائى
٦٨٧	المقصود
٦٨٩	مستثنات من أحكام القذف والسب

صفحة	
٦٨٩	التدفع في حق ذوي الصفة العامة
٦٩٢	حق الدفاع
٦٩٣	ثانيا : البلاغ الكاذب
٦٩٣	حق التبليغ
٦٩٥	أركان البلاغ الكاذب
٦٩٦	الركن الأول : الاخبار
٦٩٧	الركن الثاني : موضوع الاخبار
٦٩٩	الركن الثالث : القصد الجنائي

رقم الايداع ١٧٣٣/١٩٩١

الترقيم المولى ٧ - ٣٩ - ٢٠٨ - ٩٧٧

---

مطبعة المجلس

١٢ ، شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٧٤٧٧٦٧ - القاهرة





